

(ما شاء الله كان)

الجزء الاول من الفتاوى المهدية في الوفائع المصرية للامام
الاوحد واللوحى المفرد شيخ الاسلام ومفتى الديار
المصرية حالا سيدنا ومولانا الشيخ محمد العباسي
البحر المحنى الازهرى المصرى المهدى

الطبعة الاولى بالمطبعة الازهرية

المصرية سنة ١٣٠١ هجرية



المعاش والمعاد اذ عليه مدار صحة العبادات واليه المرجع في استقامة المعاملات فكان مدرة للفاسد مجلبة للصالح والفوائد به تصل الحقوق لاربابها وتوثق البيوت من ابوابها وناهيك بفن أثني عليه لسان النبوة ونوره بذكره وأظهر شأنه وسعوه فقد قال خاتم النبيين من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين فيأله من منقبة باهره ونزيرة سنية زاهره حرة ان يتحلى بعقدها الفريد كل فقيه ويتنافس في الاتسام بها كل نبيل ونبية وقصارى القول ان هذا العلم جدير بالاعتناء خلاق بالاعتبار والاعتناء بتقرير أصوله وتحرير فصوله ولما كان فن الفتوى من أكبر مزاياه الجليلة وأنضر محاسنه الفائقة الجميلة لم تزل الجهادية في سائر القرون والأعصار وعامة البلاد والأقطار ناشرين لواءه بين الأنام قائمين بحمل أعبائه أجد قيام مشابرين على اقتناص شوارده دائبين في إيضاح مصادره وموارده باذلين الجهد في استخراج درره منتهزين الفرصة في التقاط جواهره ودره فلعمرى ان هؤلاء العصابة هم في الحقيقة اهل الاصابة لعموم الحاجة اليه واعتماد الخاصة والعامة في حوادثهم عليه فجزاهم الله تعالى عن دينه أحسن جزائه ووالى عليهم جليل احسانه وجزيل نعمائه حيث أوضحوا محجته وأبرزوا حجته وميزوا بين الغث والسمين والصدق من الدر الثمين خدمة منهم لتلك الخطة الشريفة وقياماً بواجب الشريعة المتعينة ولما أراد الله تعالى انتظاماً في عقد نظمهم وان لم يبلغ مرامي مرامهم وغاية شأوهم وأنى مثلى أن ينحو نحوهم وكيف وأنا قاصر عن مداناتهم في الحكم والكيف اذ كان سني حين هذا الانتظام يبلغ أحد وعشرين من الأعوام وهى كافلة لعذرى بالقبول ولى أسوة حسنة بصاحب سلم المنطق حيث يقول

ولبنى احدى وعشرين سنة * معذرة مقبولة مستحسنه

صدر لى الامر العالى في النصف الاول من ذى القعدة الحرام من سنة أربع وستين ومائتين وألف من هجرة سيد الأنام بتقليدى وظيفه افتاء الديار المصرية لازالت شمس الشريعة الغراء باطالعة بهية على مذهب امام الأئمة وسراج هذه الأمة سابق حلبة المجتهدين وناصر السنة والدين من أشرق كواكب فضله في سائر البلدان الامام الاعظم أبى حنيفة النعمان أمطره الله تعالى بهوامع رحته ورضوانه وأسكنه أعلى فراديس جناته من لدن صاحب العز والشهامه والمجد الباذخ والزعامه ذى المهابة والاجلال والدولة والافبال الخديو الاعظم وعزير مصر الاكرم المرحوم ابراهيم باشا الذى فوضت اليه ولاية المملكة المصرية في حياة والده الجليل لكبر سن والده اذ ذاك وتحليه بعقود الرشدا الجميل فورث المجد التليد والطارف عن والده الذى جل تاريخه بطرائف المحاسن ومطارف اللطائف صاحب المهمة العلية والفاخر السنية الكسرويه محيى رفات العمار معيد التمدن في القرى والأقطار

دى المناقب الاصفية والمهابة والسطة الخديوية من انتعشت به روح المعارف
 والعوارف انتعاشا نزيل دار الرحمة محمد على باشا فامتثلت امره الكريم ملقيا
 ما قلده به بقلب سليم حاملا اعباءه على عضدى وساعدى مؤملا من فضله تعالى ان
 يكون معضدى ومساعدى اذ لولا عناية الخالق ماتسنى لى الولوج فى تلك المضائق
 والذى قرب الى ذلك وسهل على ما هنالك على بان علامة دهره ونادرة عصره سيدى
 والدى الاستاذ الاعظم الشيخ محمد أمين المهدى رحمه الله وأرضاه وحباه فى دار قربه
 بما تقر به عيناه كان فى عصر ارحوم محمد على باشا مفتى الديار المصرية مستمرا فيها
 الى ان توفى سنة سبع وأربعين ومائتين وألف هجرية وكنت حين وفاته صغيرا لم أبلغ
 سن التمييز ثم نشأت صارفا المهمة فى تحصيل العلوم بعون القوى العزيز فاشتغلت بها
 متقيا عن أساتذتى الاجلاء الى أن بلغت السن الذى قلدت فيه وظيفة الافتاء
 فأعانتى الله تعالى على حملها وهدانى سواء سبيلها الى عام سبع وثمانين ومائتين
 وألف من هجرة خير البشر فقلدت مع وظيفة الافتاء المذكورة مشيخة الجامع الازهر
 فى عهد من أشرقت فى مصر طالع سعده وافتنى فى اقتناء محاسن الشيم سيرة والده
 وجدّه صاحب المآثر الجلية والمفاخر السنية الجيلة والمجد الاثيل الذى سحب
 أذياله على الجرة والفضل الذى صار فى جبين الدهر غره ذى القدر الجليل العلى
 الخديو السابق اسمعيل بن ابراهيم بن محمد على بدلا عن الاستاذ الفاضل والتحرير
 اللوذعى الكامل الشيخ مصطفى محمد العروسى الشافعى رحمة الله تعالى عليه حين
 انفصاله عنها فى التاريخ المومالىة وكنت حين تولية منصب الافتاء أقيدا غالب الفتاوى
 فى مسودات على حسب ما يردلى من الحوادث والواقعات سواء كانت المسئلة واردة
 من جهة من جهات الحكومة المصرية أو من جانب الاهالى أو من البلاد الاجنبية
 صيانة لها عن الضياع ومحافظة على سهولة الانتفاع ولضرورة تقييدها على حسب
 الوقائع صارت مشته منتوره غير مرتبة بحسب تراجم الفقه المشهور وكان اول فتوى
 صدرت بعد التولية بأيام ما ذكر فى أول باب دعوى النسب من الجزء الرابع بتاريخ
 السابع عشر من ذى القعدة الحرام فشرعت عام ثلثمائة وألف فى ترتيبها بترتيب
 التراجم الفقهية مع مراعاة تواريخها لتسكون أوقع نفعا وأحسن أسلوبا وأحكم
 وضعا وذلك فى عهد من شرف مسند الخديوية الجلية بمقامه السامى وأفاض
 على رعيته غيث احسانه الغزير الهامى وابتهجت مصر بانوار أنظاره السنية
 واستنارت آفاقها بطوالع سيرته الحسنة المرضية صاحب المآثر العديدة التى
 لا تخلق على مدى الدهور والمفاخر الجيدة التى لا تنفى بحصرها الاقلام والسطور
 ومعالى الشيم وعزائم المهيم المطبوع على شريف السجايى ومحاسن الاخلاق
 وجيل المزايى محي دوارس العلوم والمعارف ومسدى جليل المبرات والاطائف

والعوارف المجبول على تعظيم شعائر الاسلام واقامة القواعد الدينية والاحكام المتكلى من زينة التقوى بأجل لباس وأبهاء الباذل جهده فيما به رضامولاه الرأى الى ذروة الصلاح والاصلاح المتأبر على ما به للرعية النجاح والصلاح من زينته الله تعالى بقلائد التوفيق الخديو المعظم محمد باشا توفيق نصر الله تعالى أيامه ونشر في الخافقين بالعرز اعلامه وأدام دولته وأعلى كلمته ولا زالت الايام ناطقة بحسن ثمائه والانام شاكرة لتجزيل مراحه وآلائه هذا وكل ما تجد من الفتاوى في أثناء تبليغها وجمعها يلحق ان شاء الله تعالى في بابها الى تمام طبعها واذا حدثت مسائل بعد التمام فستعمل ذيل لهذه الفتاوى بعون ذى الجلال والاكرام وقد حذفت أغلب مكررات المسائل اذ ليس في اثباتها كبير طائل واجتنبت تعقيد العبارة وغرابة الالفاظ وخفاء الاشارة واضعاً معانيها على طرف الثمام معتمداً فيها ما صححه الأئمة الاعلام وربما وجدت الجواب محتاجاً الى تأييد وسند فأدعته بالنص الذى عليه في المذهب المعول والمعتمد (وسميتها الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية) والله تعالى أسأل وبرسوله أتوسل ان يجعلها خالصة لوجهه الكريم وينفع بها النفع العميم انه سميع الدعاء قد ير على ما يشاء

(كتاب فيما يتعلق بأركان الاسلام الخمس والطهارة والانجاس وغير ذلك)

(سئل) في رجل خبز بفرنه خبزاً بغائط من آدمى فهل يحكم عليه بالطهارة والنار مطهرة أم لا (أجاب) في البحر السرقين والعدرة تحترق فتصير وماذا تطهر عند محمد وعليه الفتوى اه وفي التنوير وشرحه لا يكون نجساً مادقذر والالزم نجاسة الخبز في سائر الامصار اه ومنه يستفاد ان الخبز في حادثة السؤال طاهر حيث لم يتحقق اصابه العذرة قبل صيرورتها ماداله والله تعالى أعلم (سئل) في بلد بها مسجد تقام فيه الجمعة والجماعة وبناحية من البلد زاوية لأخطبة فيها يخاف أهل ناحية تلك الزاوية المذكورة القتل على أنفسهم من عدوهم لودهم بالصلاة الجمعة في الجامع المذكور فهل يسوغ لهم اقامة الجمعة في تلك الزاوية حيث كانوا من أهل الجمعة المستكملين العدد الشرعى وزيادة وأذن لهم المحاكم في ذلك (أجاب) من شروط صحة الجمعة المصر وهو ما لا يسع أكبر مساجده أهله المكلفين بها وعليه فتوى أكثر الفقهاء أو فناءه وهو ما حوله لاجل مصالحه كدفن الموتى وركض الخيل ومنها اذن السلطان أو ما مورده باقامتها فاذا كانت البلدة المذكورة مصر بالمعنى المذكور وصدر الاذن باقامة الجمعة في الزاوية المذكورة من ولى الامر كانت الجمعة فيها صحيحة بعد توفر باقي شرائط الصحة بل لا تتوقف صحتها والحال ما ذكر على مسجد عندنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أنشأ مسجداً ببلدته يريد اقامة الجمعة والجماعة فيه والحال ان في البلدة مسجدين أحدهما معتيق والآخر

ذى القعدة
سنة
١٢٦٧

٣

جديد والعتيق الذي هو أكبر من الآخر لا يسع أهلها المكلفين فهل والحال هذه إذا
أذن الامام أو نائبه تصح الجمعة فيه (أجاب) من شرائط صحة الجمعة المصروف وقد وقع
اختلاف أئمتنا في حده فالذي مشى عليه في متن التنوير أنه ما لا يسع أكبر ما جده أهله
المكلفين بها وعليه فتوى أكثر الفقهاء كما في المحتجب وقال السيد ابن شجاع هذا أحسن
ما قيل فيه وفي الولوالجية وهو صحيح وقال البلخي هذا أحسن شيء سمعته واعتمده
برهان الشريعة كما في النهر قال في حواشي الدر المختار هذا يصدق على كثير من
القرى اهـ وبناء على هذا القول المقتضى كون هذه البلدة مصر الوجودت باقي شرائط
الجمعة تصح إقامة فيها في هذه البلدة سواء كانت في هذا المسجد أو غيره والا فلا والله تعالى
أعلم (سئل) من طرف سعادة والى مصر الحاج عباس باشا حلى الأصفي فيما إذا لم يستطع
الإنسان غسل عضو من أعضاء الوضوء هل يجوز له التيمم أو يمسح على ذلك العضو
ويغسل الباقي ولا تلزمه إعادة مثلاً لو كان في ذقنه ألم شديد وأخبره الطبيب أن الماء يضره
هل يمسح على وجهه ويغسل باقي الأعضاء أم يتيمم وفي الصورتين إذا صلى هل تلزمه
الاعادة (أجاب) إذا كان بعض أعضاء الوضوء مجروحاً أو كثيراً صحيحاً أو كان الغسل
يضره بأخبار طبيب حاذق مسلم غير ظاهر الفسق وقيل عدلته شرط كما في رد المحتار عن
شرح المنية وبغلبة الظن فإنه يغسل الصحيح ويمسح على المخرج بامر الماء على الجسد
فإن لم يستطع فعلى خرقة وإن ضره تركه ويصلي ولا إعادة عليه وإن كان أكثر الأعضاء
مجروحاً تيمم والكثرة تعتبر من حيث عدد الأعضاء في المختار فإذا كان بالرأس والوجه
واليدين جراحة ولو فلت ولم يكن برجليه جراحة تيمم ولا يصح أن يجمع بين الغسل
والتيمم إذ لا نظير له في الشرع للجمع بين البذل والمبدل والجراحة ليست قيداً بل مثلها
كل داء يضره الغسل كما تفسده عباداتهم إذا المدا رعى الضرر والحاصل أنه في حادثة
السؤال يمسح على الوجه إن ضره غسله واستطاع مسحه ويغسل بقية أعضاء الوضوء
ويصلي ولا يعيد والله تعالى أعلم (سئل) عما تجب فيه زكاة المال وعن مصرفها وهل
إذا صرف المزكى بعض انعامات أو احسانات بقصد ذلك أو بني أوفرش بعض مساجد
أو صرف نقوداً كل جمعة وكل شهر هل يجزى عن الزكاة والقصد لا يوضح في هذه
الحادثة (أجاب) يجب في زكاة الذهب والفضة ربع العشر إن بلغ المال نصاباً وهو من
الفضة مائتا درهم ومن الذهب عشر ومن مثقالاً فيجب في كل مائتي درهم خمسة دراهم
وفي كل عشرين مثقالاً من الذهب نصف مثقال مضروباً كان أو غير مضروب مصوغاً
كان أو غير مصوغ حلياً كان للرجال أو للنساء تبرأ كان أو سبيكة ويعتبر فيه ما أن
يكون المؤدى قدر الواجب وزناً ولا يعتبر فيه القيمة عند أبي حنيفة وأبي يوسف إلا إذا
أدى من خلاف جنسه فإنه يعتبر فيه القيمة بالاجماع والمعتبر في الدراهم أن يكون كل
عشرة مائة وزن سبعة مثاقيل والمثقال هو الدينار عشر ون قيراطا والدراهم أربعة عشر

١٢٧٠

رمضان
٣

١٢٧٠

شوال
١٠

قيراطا والقيراط خمس شعيرات وليس في الزيادة على مائتي درهم وعشرين مثقالا زكاة في قول أبي حنيفة ما لم تبلغ الزيادة أربعين درهما أو أربع مثاقيل فإن بلغت ففي كل أربعين درهما درهم وفي كل أربعة مثاقيل قيراطان والدراهم إذا كانت مغشوشة إن كان الغالب هو الفضة فهو كالدرهم الخائصة فإن غلب الغش فليس كالفضة كالستوة فينظر إن كانت رائحة أو نوى التجارة اعتبرت قيمتها فإن بلغت نصابا من أدنى الدراهم التي تجب فيها الزكاة وهي التي غلبت فضتها وجبت فيها الزكاة والأقلا وإن لم تكن اثمنا رائحة ولا مئونة للتجارة فلا زكاة فيها إلا أن يكون ما فيها من الفضة يبلغ مائتي درهم إن كانت كثيرة وتخلص من الغش فإن كان ما فيها لا يتخلص فلا شيء عليه وحكم الذهب المغشوش كالفضة المغشوشة ولو استويا ففيه اختلاف واختار في الخائصة والخلاصة الوجوب احتياطا والذهب المخلوط بالفضة إن بلغ الذهب نصاب الذهب وجب فيه زكاة الذهب وإن بلغت الفضة نصاب الفضة وجب فيه زكاة الفضة وهذا إذا كانت الفضة غالبة وأما إذا كانت مغشوشة فهو كله ذهب لأنه أعز وأعلى قيمة وتجب الزكاة في عروض أعددها ماله كالسهم للتجارة كائنه ما كانت إذا بلغت قيمتها نصابا من الورق أو الذهب ويقوم بالمضروبة وتعتبر القيمة عند حلول الحول بعد أن تكون قيمتها في ابتداء الحول مائتي درهم من الدراهم العال على الفضة ثم في تقويم عروض التجارة التخيير يقوم بإيهما شاء من الدراهم أو الدينار إذا كانت لا تبلغ بأحدهما نصابا فينشد بتعين التقويم بما يبلغ نصابا ويضم بعض العروض إلى بعض وإن اختلف أجناسها وأما الأوقية واللائق والجواهر فلا زكاة فيها وإن كانت حليا إلا أن تكون للتجارة ومصارف الزكاة منها الفقير وهو من يملك مادون النصاب ومنها المسكين وهو من لا شيء له ومنها الرقاب وهم المسكاتبون يعاونون في فك رقابهم ومنها الغارم وهو من لزمه دين ولا يملك نصابا فاضلا عن دينه أو كان له مال على الناس لا يمكنه أخذه ومنها في سبيل الله وهم منقطع الغزاة الفقراء منهم عند أبي يوسف وعند محمد منقطع الحاج الفقراء منهم والصحيح قول أبي يوسف ومنها ابن السبيل وهو الغريب المنقطع عن ماله فيجوز له الأخذ من الزكاة قدر حاجته ولم يحل له أن يأخذ أكثر من حاجته فهذه جهات الزكاة ولما لك أن يدفع إلى كل واحد له أن يقتصر على صنف واحد وله أن يقتصر على شخص واحد والدفع إلى الواحد أفضل إذا لم يكن المدفوع نصابا ويكره أن يدفع إلى رجل مائتي درهم فصاعدا وإن دفعه جاز هذا إذا لم يكن الفقير مديونان كان مديونان دفع إليه مقدار ما لو قضى به دينه لا يبقى له شيء أو يبقى دون المائتين لا بأس به وكذا لو كان معيلا جاز أن يعطى له مقدار ما لو وزع على عياله يصيب كل واحد منهم دون المائتين والتصدق على الفقير العالم أفضل من التصديق على الجاهل وأما أهل الذمة فلا يجوز صرف الزكاة إليهم بالاتفاق ولا يجوز أن يبنى بالزكاة المسجد وكذا

التقاطر والسفريات واصلاح الطرقات وكري الانهار والحج والجهاد وكل ما لتتمليك فيه
كفرش المساجد ولا يجوز دفعها الى عبده ومكاتبه ومسدبره وأم ولده ولا الى معتق
البعض عند أبي حنيفة وشرط صحة أدائها نية مقارنة للاداء ولو حكما كما لو دفع بلانية
والمال قائم في يد الفقير أو نوى عند الدفع للوكيل ثم دفع الوكيل بلانية فانه يجوز فان لم
ينو عند التوكيل ونوى عند دفع الوكيل جاز أيضا فان المعتبر نية الموكل في الزكاة دون
الوكيل أو تكون النية مقارنة لعزل القدر الواجب فاذا نوى أن يؤدى الزكاة ولم يعزل
شيأ فجعل يتصدق شيأ فشيأ الى آخر السنة ولم تحضره النية لم يجز عن الزكاة ويعلم من
ذلك أن دفع المرتبات في كل شهر أو في كل جمعة أو الانعام انما يجزى عن الزكاة اذا
كان المدفوع له مصرفا من مصارفها ووجدت النية من المال عند الدفع ولو حكما أو
وجدت النية عند عزل القدر الواجب ولا يجوز صرفها في بناء المساجد وفرشها لعدم
التمليك من الفقير والله تعالى أعلم (سئل) من طرف ضابط المحروسة بما ضمنه أن
امراة ماتت ودفنت بترية الاغراب مع رجال أجنب والآن اشترت أمها تربة بجوار التربة
المدفونة فيها وتريد نقلها فهل يجوز نقل المدفونة الى تربة أخرى (أجاب) لا يخرج الميت
من بعد اهالة التراب عليه الا لحق آدمي كأن تكون الارض مغصوبة أو أخذت بالشفعة
وليس من الغصب ما اذا دفن في قبر حفره الغير ليدفن فيه فلا نبش وتضمن قيمة الحفر
كما في الشريعة عن الفتح وهذا ما جرت عليه متون المذهب وفي رد المحتار قوله أى في
الدول لحق آدمي احتراز عن حق الله تعالى كما اذا دفن بلا غسل أو صلاة أو وضع على
غير عيئه أو الى غير القبلة فانه لا ينبش عليه بعد اهالة التراب اه وفيها أيضا قبل ذلك
كرامة دفن الجماعة في قبر واحد بلا ضرورة واختلاط الرجال بالنساء اه فعدم اختلاط
الرجال مع النساء من حقوق الله ونقل صاحب البحر عن التجنيس انه لا اثم في النقل من
بلد الى بلد لكن جعل ابن الكمال ذلك من تجويز بعض شواذ المتأخرين فلا يلتفت
اليه اما قبل الدفن فلا بأس بنقله ما لم يكن فوق الميلى فيكره كما في الظهيرية والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مستخدم عند أمير وله ماهية على قدر معاشه ومعاش عياله وسأكن في
منزل بالاجرة غير قادر على دفعها لفقره فهل يصح للامير المذكور أن يعطيه من زكاة ماله
الواجبة عليه ويسوغ له أن يشتري بما يعطى له منزلا للسكنى ويكون موافقا لرضا الله
تعالى ويشاب على ذلك (أجاب) تصرف الزكاة لفقير مسلم غير هاشمي ولا مولا به بشرط قطع
المنفعة عن المملك من كل وجه قاصدا بها وجه الله تعالى وقد صرحوا بأنه لو دفعها المعلم
لخلفته أى من هو نائب عنه ان كان بحيث يعمل له لو لم يعطه صح والا لا قال في حواشى
الدرونظيره لو دفعها المؤخر لمن استأجره أو الشيخ لمن يحضره انتهى فاذا كان الاجير المذكور
يعمل للامير وان لم يعطه شيئا من الزكاة صح الدفع اليه لانه تمحض تبرعا فاذا نوى بالدفع
اليه الزكاة صح حيث كان مصرفا ولا فلا واذاملك الاجير المذكور مادفع اليه من الزكاة

يجوز أن يصرفه في شئون نفسه كيف شاء والله تعالى أعلم (سئل) من طرف مبتلا أفندي
قاضي مصر عن صدقة الفطر ما مقدارها وما قيمة صدقة الفطر على كل شخص وما
حكمها وما شرطها وما كيفية اخراجها (اجاب) تجب صدقة الفطر على كل حر مسلم ولو
صغيرا او مجنوناً فعلى وليهما اخراجها عنهما حتى لو لم يخرجها وجب الاداء بعد البلوغ
والافاقه بشرط ان يكون المزكى مالكا لتصاب فاضل عن حاجته الاصلية ووجوبها على
الشخص عن نفسه وطفله الفقير وولده الكبير المجنون وعبيده وامته للخدمة ومدبره
وام ولده ولو كان عبده كافرا لا تجب عليه عن زوجته وولده الكبير العاقل ولو ادى عنهما
بلا اذن اجزألو كانا في عياله وقد رآوا واجب نصف صاع من بر أو دقيقه أو سويقه أو صاع
من زبيب أو تمر أو شعير أو ما لم ينص عليه كذرة وخبز يعتبر فيه القيمة والصاع بما يسع الفها
واربعين درهما من ماش أو عدس وقدره بعضهم بقدر حنين وثلاثي قدح بالمصري ودفع
القيمة أفضل من دفع العين على المقتى به وهذا في السعة اما في الشدة فدفع العين أفضل
والوجوب بطولع فجر يوم الفطر فمن مات قبله أو ولد أو أسلم بعده لا تجب عليه ويستحب
اخراجها قبل الخروج الى المصلى بعد طلوع فجر الفطر وصح اذاؤها اذا قدمه على يوم
الفطر واخره بشرط دخول رمضان في صورة التقديم وصح جواز التقديم مطلقا واز
دفع كل شخص فطرته الى مسكين واحد أو مساكين على المذهب كما جاز دفع صدقة جاعة
الى مسكين واحد أو دفع صدقة فطرته الى زوجة عبده جاز والا فضل في صرفها للاخوة
الفقراء والاخوات ثم الى اولاد اخوته واخواته المسلمين ثم الى اعمامه الفقراء ثم الى
اخواله وخالاته وسائر ذوى ارحامه الفقراء ثم الى جيرانه ثم الى اهل سكنته ثم الى اهل
مصره ويندب اغناء الفقير في يومه عن مسئلة الناس للامر به فان اراد المتصدق ان يدفع
صدقة فطرته من قيمة الزبيب فليدفع عشرة قروش ونصف قرش احتياطا نظرا لكون
قيمة كل اقة منه الآن باربعة قروش وان اراد ان يدفعها من قيمة التمر فليدفع سبعة
قروش وعشرة انصاف فضة احتياطا نظرا لكون قيمة كل رطل منه اربعين نصف فضة
وان اراد ان يدفع من قيمة الشعير فليدفع تسعين نصف فضة احتياطا نظرا لكون قيمة
كل ارب منه خمسة وسبعين قرشا وان اراد ان يدفع من قيمة البر فليدفع سبعين نصف
فضة احتياطا نظرا لكون قيمة كل ارب منه مائة وعشرين قرشا وقد علمت ان
الواجب من الزبيب والتمر والشعير صاع كامل يبلغ بالكيل المصري قدحين وثلاثي قدح
وبالوزن ألفا وأربعين درهما وان الواجب من البر نصف صاع يبلغ بالكيل المصري
قدحا وثلاث قدح وبالوزن خمسمائة درهم وعشرين درهما فان كانت قيمة هذه الانواع
أكثر مما عين بهذا أو أقل يعتبر في كل بحسابه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة
أرض بنى بعضها مسجدا والبعض الآخر بناه مقبرة ثم مات ودفن في تلك المقبرة فهل اذا
اراد اهل البلد اخراجه من المقبرة ونقله الى مقبرة أخرى لا يجوز لهم ذلك بل يبقى ويمنعون

من ذلك (أجاب) لا يسوغ تبش القبور وخراج الموتي منها بلا موجب شرعى وفي رد المحتار عن الفتح ولا يحفر قبر له فن آخر إلا أن بلى الاول فلم يبق له عظم إلا أن لا يوجد فتضم عظام الاول ويجعل بينهما حاجز من تراب ويكره الدفن في الفساقى ثم قال والكراهة فيها من وجوه عدم اللحد ودفن الجماعة في قبر واحد بلا ضرورة واختلاط الرجال بالنساء بلا حاجز وتخصيصها والبناء عليها بحرأه والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة ماتت فهل يلزم زوجها مؤن تجهيزها سواء كان فقيراً أو غنياً وسواء كان لها مال أم لا (أجاب) يلزم الزوج تجهيز زوجته بعد وفاتها على المعتد مطلقاً ولو كان لها مال والله تعالى أعلم (سئل) فى امرأة غنية مكلفة وجبت عليها حجة الاسلام تريد أن تحج الى بيت الله الحرام لأجل اسقاط الفرض عنها فهل والحال هذه ليس لزوجها منعها عن حجة الاسلام وإذا كان له منعها شرعاً وخرجت عن طاعته بسبب ذلك لأجل ذلك وصارت ناشرة وجبت من غير رضاه يسقط الفرض عنها ويكون حجها صحيحاً شرعاً (أجاب) حج المكلفة مسقط لفرض الحج عنها مطلقاً سواء كان باذن الزوج أو لا معها محرم أو لا وليس للزوج منعها عن حجة الاسلام إن كان معها محرم بالغ أو مرأته لأن حتمه لا يظهر فى الفرائض فلها السفر بحجة الاسلام ولو بلاذنه ولا كراهة فى ذلك والحال هذه وإن لم يكن معها محرم فله منعها من ذلك ولو وجبت سقط الفرض مع كراهة التحريم والله تعالى أعلم (سئل) من الضابطية بما مضى منه رجل استأجر صهر يحيا الحزن الماء فيه ويبيعه و صار يبيع منه مدة ثم غرق ابن الرجل فى الصهر يبيع المذكور ومكث فيه يومين ثم أخرج الولد المذكور منه ميتاً وعرض الصهر يبيع ثمانية عشر ذراعاً وطوله عشرون ذراعاً وعمق الماء الموجود فيه ذراعاً ونصف فهل يجوز الشرب والاستعمال من الماء الذى فى الصهر يبيع أم لا (أجاب) حيث كان الصهر يبيع المذكور طوله عشرون ذراعاً وعرضه ثمانية عشر ذراعاً ولم يظهر فى مائه تغير ولا أثر من وقوع الدمى المذكور وموته فيه يكون ماؤه طاهراً يجوز استعماله للتطهير والشرب منه وغير ذلك ولا يحكم بنجاسته والله تعالى أعلم (سئل) من من لا فنى قاضى مصر بما مضى منه أن حضرة الباشا الذى حضر من الاستانة العلية متوجه الى الافطار بالحجازية ومعه عساكر جهادية أرسل اليها يخبر بان العساكر الذين معه متوجهون الى جندة حسب الامر ثم لا يدرون الى أى جهة يؤمرون بالتوجه اليها فهل يلزمهم الاحرام أم لا وإذا لم يلزمهم فيكون من رابع أو من جندة ويلتزمس الافادة من حضر تكلم عن الحكم الشرعى فى ذلك (أجاب) يجب الاحرام من الميقات ولا يجوز التأخير عنه وميقات المتوجه من مصر رابع احتياطاً وهذا إذا قصد دخول مكة ولو لم حاجة غير الحج أما لو قصد موضعاً من الحل فكليص وجدة التى هى من داخل الميقات والمعتبر القصد عند مجاوزة الميقات لا عند الخروج من بيته قصداً أولياً كما إذا كان قصد البيع أو الشراء مثلاً حل له مجاوزة الميقات بلا احرام فإذا دخل

مقصده وهو داخل الميقات قبل حدود الحرم التحق بأهله فله دخول مكة بلا إحرام ما لم يرم
 بدخول مكة نسكاً من حج أو عمرة فإن أراد بدخول مكة نسكاً وجب عليه الإحرام من المحل
 قبل مجاوزة الحرم فدخل من ذلك أنه حيث كان القصد التوجه إلى جدة حسب الأمر
 فقط لا يجب عليهم الإحرام بل يحل لهم التوجه والدخول فيها بلا إحرام ولو كانت من
 داخل الميقات ثم بعد استقراهم فيها فإن أمره بالدخول داخل الحرم فمن أراد منهم أداء
 حجة أو عمرة وجب عليه الإحرام قبل دخوله الحرم ومن لم يرد شيئاً من ذلك يعني الحج أو
 العمرة فلا إحرام عليه ويحل له دخول مكة بلا إحرام والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 موسرة تريد حجة الإسلام لأداء الفريضة مع خالها المحرم لها والزوج يريد منعها من أداء
 الحج فهل والحال هذه ليس للزوج منعها من ذلك (اجاب) ليس للزوج منعها من أداء
 حجة الإسلام مع محرمها والله تعالى أعلم (سئل) في أراضي الزراعة هل فيما يخرج
 منها زكاة أم لا (اجاب) لا تجب الزكاة فيما يخرج من زراعة الأرض لافرق بين كون
 الأرض خراجية أو عشرية ولو زرعتها بقصد بيع الخارج منها والتجارة فيه ولو بقي حولا
 اذ شترت في نية التجارة الموجبة للزكاة بعد الحول عدم المانع وهو تركه أو الواجب من
 العشر والزكاة أو الخراج والزكاة ومقارنته نية التجارة لعقد التجارة وهو كسب المال
 بالمال بعبء شراء أو اجارة أو استقراض فلو نوى التجارة بعد العقد أو اشترى شيئاً للقبضة
 بأوليائه أن وجد ربحاً بابعائه لازكاة عليه كما لو نوى التجارة فيما خرج من أرضه إلا أن ثمن
 ما يبيعه من الخارج من أرضه إذا كان من النقيدين وهو يبلغ نصاً بافاضلاً عن حاجته
 الأصلية إذا بقي حولا عندما لا تجب فيه زكاة النقيدين وترك خراج الأرض للزراع
 لا يخرجها عن كونها خراجية كالأقطاعات كما أن ترك العشر لا يخرجها عن كونها
 عشرية والله تعالى أعلم (سئل) في شخص مجتمع فيه شرائط الإمامة الصغرى قد بلغ
 سبعة في زيادة عن عشرين سنة ولم ينبت عذاره بل نبت له بعض شعرات في ذقنه فهل تجوز
 إمامته لغيره من غير كراهة ويكون حكمه في الإمامة والاقتداء به حكم الرجال الكاملين
 في عدم الكراهة أصلاً خصوصاً وهو أعلم القوم الذين يقتدون خلفه ومذهبه ومذهبه
 واحد وأنه لا يحصل لأحد منهم نفرة من الصلاة خلفه لمعرفته بأحكام الصلاة وغيرها
 وحفظه جميع القرآن المجيد مع حسن تلاوته وهو من أهل العلم والمواظبين على تعلمه صباحاً
 ومساءً مع الرشد وكأالفهم (اجاب) الأمر هو الشاب الذي طر شاربته ولم تنبت
 لحته كما في القاموس والمصرح به في كتب المذهب كراهة إمامة الأمر لكن في رد المختار
 أنها تنزيهية والظاهر أيضاً كما قال الرضوي أن المراد به الصبيح الوجه لانه محل الفتنة وهل
 يقال هنا أيضاً إذا كان أعلم القوم بتنقي الكراهة فإن كانت علة الكراهة خشية
 الشهوة وهو لا يظهر فلا وإن كانت غلبة الجهل أو نفرة الناس من الصلاة خلفه فعدم
 فتأمل والظاهر أن ذا العذار الصبيح المنتهي كالأمر تأمل هذا وفي حاشية المدني عن

١٢٧٤

٩

١٢٧٥

٢٦

ربيع الثاني

١٢٧٧

الفتاوى العفوية سئل العلامة الشيخ عبد الرحمن بن عيسى المرشدي عن شخص بلغ من السن عشرين سنة وتجاوز حد الانبات ولم ينبت عذاره فهل يخرج بذلك عن حد الامردية وخصوصا قد نبت له شعرات في ذقنه تؤذن بانه ليس من مستدري العمى فهل حكمه في الامامة كالرجال الكاملين أم لا اجاب سئل العلامة الشيخ آجند بن يونس المعروف بابن الشلي من متأخري علماء الحنفية عن مثل هذه المسئلة فاجاب بالجواب من غير كراهة وناهيك به قدوة والله اعلم وكذا سئل عنها المفتي محمد تاج الدين القلعي فاجاب كذلك اه ومقتضى اطلاق عبارة الدورانه متى كان الامام أمرد فامامته مكرهه لا فرق بين كونه صبيحا أم لا أعلم القوم أم لا والله تعالى اعلم (سئل) بافاده من محافظة مصر في ٦ ص سنة ١٢٧٩ مضمونها تؤمل بعد اطلاع حضرة تكم على ما توضيح بافاده أمين بيت المال المؤرخة ٢٧ محرم سنة ١٢٧٩ وما هو مدون بهذا العرض المقدم من وكيل وصي تركه المرحوم ابراهيم أغا أي شنب ترد الافادة عن الحكم الشرعي في هذا الخصوص ليجري اللازم (اجاب) الحكم الشرعي ان النكفن في هذه الحادثة مع استغراق التركة بالدين يعتبر بما كان يلبسه الميت حال حياته في اكثر اوقاته بلا تمييز ولا تقتير مما هو معتاد له ويقدر كفته من جنسه بقدر كفن السنة وهو ثلاثة أثواب للرجل قبض وازار ولفافة والتجهيز هو أجرة تغسيله وثمان ما يغسل به وأجرة جملة الى القبر ودفنه وهذا مقدم على الديون فيخرج من ككل المال ثم تدفع ديونه الشرعية ثم ان لم تستغرق التركة تنفذوا ياه من ثلث الباقي بعد الدين ان كان له ورثة لم يجيزوا ما زاد على ذلك وفي رد المختار وهل للغرماء المنع من كفن المثل قولان والصحيح نعم در منتقى أي فيكفن بكفن الكفاية وهو ثوبان للرجل وثلاثة للمرأة ابن كمال اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وجهت اليه خطابة مسجد من قبل مولانا السلطان عز نصره بمقتضى براءة وأقام وكيلائه في اقامة الخطبة صلاة الجمعة وصار ذلك الوكيل تارة يخطب ويصلي بنفسه وتارة يوكل غيره في الخطبة وامامة الجمعة فهل يصح التوكيل على الوجه المسمور وتصح الجمعة بكل من الوكيل الاول والثاني (اجاب) اختلف المتأخرون في الخطيب المقرر من جهة الامام الاعظم أو من جهة نائبه هل يملك الاستنابة في الخطبة أي بلا اذن من السلطان اما بلا اذن فلا خلاف فيه فليلك مطلقا ضرورة أولا الا أن يفوض اليه ذلك وقيل ان لضرورة كسخله عن اقامة الجمعة في وقتها جازا تفويض الى غيره والا لا وقيل يجوز مطلقا ولو بلا ضرورة لانه على شرف الزوال لتوقته فكان الامر به اذ نابا لا استتلاف دلالة ولا كذلك القضاء واستظهره مصنف تنوير الابصار وفي البدائع كل من ملك الجمعة ملك اقامة غيره وقواه في الدر المختار بنقل ما يفيد ترجيحه وفي رد المختار ان حاصل ما في النجعة في تعداد الجمعة ان الاذن من السلطان انما يشترط في أول مرة فاذا اذن باقامتها الشخص كان له ان يأذن لغيره وذلك الغير له أن يأذن لآخر وهم

١٢٧٩

٨

ربيع الثاني

١٢٨١

١٣

جرا اه المراد منه وهذا كله ان لم يكن الامر على صدور اذن عام من مولانا السلطان آيد
بالنصر لكل خطيب أن يستتيب أماصرة من أوتنه في هذا لما وقع في مدة أسلافه الماضين
حيث قيل انه وقع في تاريخ ٤٤٥ اذن عام بذلك اما اذ انبى على ذلك فلا خلاف
في جواز الاستنابة والله تعالى أعلم (سئل) في حكم رمى جرة العقبة ومحل الرمي منها وهل
لمحل الاجزاء منها قدر محدود من العلم الى جهة بطن الوادى والحال ان ليس لها الجهة
واحدة وهل وقد أحدث الآن شبك محيط بالحجرة ومسافة ما بينه وبين العلم تريد على
ثلاثة أذرع يجزئ الرمي الى جميع ما حواه الشباك أم لا أو ضحو الجواب فكثير من العامة
يرمون الى أى مكان مما حواه الشباك بغير علم منهم لمحل الرمي منها ظنا منهم ان ما حواه
الشباك محل رمى لا برحتم نور الاسلام ورشد المسلمين في سائر الاحكام (اجاب)
أما حكم رمى جرة العقبة التي يقصر الناسك على رميها في اليوم الاول فهو الوجوب كسائر
واجبات الحج وهي التي يجب بتركها دم وأما محل الرمي فهو الحجرة التي جعل عليها علامة
وهو الناحص أو ما يقرب منه ولم يقدر بعضهم القرب بشئ اعتمادا على اعتبار القرب
عرفا وضده البعد وبعضهم قدرا البعد بثلاثة أذرع أى بين الحصة والحجرة وما دونه
قريب كما في الجوهرة النيرة وقد راقب في التفتيح بذراع ونحوه ومنه يعلم محل الاجزاء
في الرمي وهو ما يوصل الحصة الى نفس الحجرة أو الى ما يقرب منها الذي وقع الاختلاف
في كونه مقدرا بما سبق أو محالا على العرف ومن هذا يعلم ان الرمي من خارج الشباك
المقول باحدائه اذا وصلت الحصة الى محل الحجرة أو ما يقرب منها على ما سبق أجزاءه
والافلا كما لو لم يحدث والسنة في الرمي من بطن الوادى فلورمي من غيره فأصاب المرمى
أجزأه مع كراهة التزيه بتركه السنة والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من محافظة
مصر في ١٢ ذى القعدة سنة ٩٤٤ حاصلها حيث ان ما توضح به هذه الافادة الواردة
للمحافظة من حضرة وكيل محافظة سوا كن في ٢٠ الماضى يلزم اطلاع حضرة تكم عليه
والافادته عنه لزم شرحه لحضرة تكم الامل الاطلاع عليه والافادة (اجاب) علم
ما تضمنته افادته وكيل محافظة سوا كن المرغوب فيها التصريح بما يقتضيه الحكم
الشرعى فيما لو صدر لمحافظة سوا كن تلغراف بثبوت الفطر أو ثبوت هلال رمضان هل
يعد ذلك ثبوتا شرعيا في حق أهل تلك الجهة بحيث يلزم الحاكم الشرعى فيها أهل تلك
الجهة بالصوم أو الفطر بناء على الثبوت لديه بهذا الطريق وان لم يشهد عنده شهود
شهادة معتبرة برؤية الهلال أو بحكم قاضى بلدة أخرى بثبوت الهلال بالطريق المعتمد
شرعا أولا وذلك بناء على توقف قاضى تلك الجهة في حكم تلك الحادثة والافادته عن ذلك
ان المصرح به انه يقبل في ثبوت رمضان مع وجود دلة في السماء كغم خبر عدل ومع
عدم ايلة اخبار جمع عظيم وهو مفوض الى رأى الحاكم وعن الامام الاعظم انه
يكفى بشاهدين واختاره في البحر وذكر في رد المحتار انه يتعين الاقتناء في هذا الزمان

وفي الفطر وغيره من الاشهر مع العلة لا بد من شهادة رجلين عدلين أو رجل واحد وامرأتين عدول احراز غير محدودين في قذف كما في سائر الاحكام لكن لا تشترط الدعوى ومع العفو يقبل خبر جمع عظيم كما في رمضان وانه لو شهد شاهدان عند قاضي بلدة انه شهد شاهدان برؤية الهلال في ليلة كذا وانه قضى القاضي به ووجد استجماع شرائط الدعوى قضى القاضي بشهادتهما لا لو شهدوا برؤية غيرهم لانه حكاية وكذا لو استفاض الخبر في البلدة الاخرى لمهمهم على الصحيح من المذهب وذلك بان تاتي من تلك البلدة جماعات متعددون كل منهم يخبر عن اهل تلك البلدة انهم صاموا عن رؤية لا مجرد الشيوخ من غير علم بمن اشاعه كما ذكره الرجبى واستمر سنة في رد المختار فتكون هذه الاستفاضة بمعنى نقل الحكم المذكور هذا ما يعيد ثبوت شرعية ويجب على القاضي به الزام الناس بالصوم او الفطر نعم لو اخبر عدل ثقة احدا برؤية الهلال عند غير الحاكم الشرعى او كان غير ثقة ووقع في قلب المخبر صدقة لزمه الصوم ديانة كما لو اخبر بثبوت الهلال عند قاضي بلدة اخبر به دل الثقة في الديانات موجب للعمل وغير الثقة يتحرى فيما اخبر به فان وقع في قلبه الصدق عمل بتحرية ولو اخبر عدلان بهلال الفطر عند غير الحاكم فكذلك وهذا من امور الديانات وفي رد المختار ان الظاهر انه يلزم اهل القرى الصوم بسماع المدافع أو رؤية القناديل من المصر لانه علامة ظاهرة تفيد غلبة الظن وغلبة الظن حجة موجبة للعمل كما صرحوا به واحتمال كون ذلك كغير رمضان بعيدا فلا يفعل مثل ذلك عادة في ليلة الشك الا لثبوت رمضان انتهى وما يستفاد بالتلغراف من الاخبار بثبوت الهلال لرمضان او الفطر الظاهر انه ينزل منزلة خبر الواحد باثبات هلال الصوم او الفطر فلا يكون موجبا على القاضي الحكم بذلك والزام الناس بموجبه غاية الامر ان من وقع في قلبه صدق هذا الخبر يلزمه الصوم فاذا ضربت المدافع بناء على هذا الخبر التلغرافى في حكم سماعها كحكمه هذا ما ظهر لى والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) من مديرية جرجا بافادة في ١٤ ربيع الآخر سنة ٩٧ مضمونها العرض المرفوق تقدم للمديرية من عثمان داود من ناحية المواطنين يذكر به انه اجري بناء مسجد وصار اتمامه مستوفيا البناء والفرش وجميع لوازمه ورتب له اماما ومؤذنا من طرفه احسانا لوجه الله تعالى ويلتمس صدور الاذن باقامة الجمعة والجماعة فيه ولما تحرر الحضره باش مهندس المديرية بتعيين مهندس التنظيم لنظر المسجد والوقوف على كونه مستوفيا البناء حسب الرسوم فوردت افادته في ٩ راسنة ٩٧ انه بعناية المسجد المحكى عنه بمعرفة مهندس قسم طماو جد مسجد امستوفيا على حسب الرسوم وبمكتبة حضرة قاضى أفندى المديرية بقصد تعيين مسدوب من طرف حضرة بعناية المسجد ومعرفة كونه مستوفيا الشروط من بناء وغيره ويليق لصلاة الجمعة والجماعة فيه من عدمه فافاد بان المسجد المذكور صار احداثه بقرية ليس بعصر و رغب عرض ذلك على حضرة تكم وما يتراءى

ربيع الثاني سنة
١٢٩٧ ٢٥

لمحضر تكلم وترديه الافادة يكون الاجراء بمقتضاها فبناء عليه لم تحريره لمحضر تكلم للاحاطة
بما ذكره الافادة بما يترأى لمحضر تكلم في ذلك (اجاب) وردت افادة محضر تكلم مطلوباً
بها الافادة مما يترأى لهذا الطرف فيما يرغبه عثمان داود من ناحية المواطنين التابعة
للمديرية بجر جامن طلبه صدور الاذن باقامة الجمعة والجماعة بالمسجد الذي احداثه بالناحية
المنكورة بناء على احالة حضرة قاضي افندي المديرية على هذا الطرف بعد تصريحه
بان المسجد المذكور صار احداثه بقرية لا بمصر والحال ان هذه المسئلة من مسائل
الديانات والمذاهب الاسلامية مختلفة فيها فذهب الامام ابو حنيفة الى انه يشترط في صحة
الجمعة كون ادايتها في مصر من الامصار فلا تصح في القرى وكذا العيدان وشروطها ايضاً
كونه باذن الامام او نائبه المفوض له مثل ذلك الى آخر الشرط المقررة وما اعتد غيره
من الائمة كالامام مالك فلها شرط آخر في كل مقلد لامام براعي مذهب من قلده
وطالب الاذن باقامة الجمع والعيدين في المساجد المحدثه امر له نظائر وسوابق والمعتمد
العرض عنه للعية السنية بموافقة الاصول المتبعة في شأن ذلك والله تعالى اعلم

(كتاب النكاح)

(سئل) في اناس اهل علم مدرسين وغيرهم يعقدون العقد لمن اراد أن
يتزوج فيمنعهم قاضي الناحية فهل يشترط أن يكون العقد باذن القاضي أو نائبه أولاً
يشترط لقوله تعالى فانكحوهن باذن أهلهن ولم يقل فانكحوهن باذن قضاتهن مع كون
القضاة مكاسبين في هذا الزمان وأغلبهم جهلة فهل اذا عقد اهل العلم عقد الزواج يكون
عقده صحيحاً ولا يشترط في صحة العقد اذن القاضي ولا نائبه (اجاب) لا يشترط لصحة نكاح
البالغة العاقلة الرشيدة اذن القاضي كما لا يشترط ذلك في نكاح الصغيرة ونحوها حيث
لم تنقل الولاية للقاضي كما هو مقرر في معتبرات المذهب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
خطب امرأة من كليلها فاجابه الوكيل لذلك فاحضرها الوكيل بحضرة جمع من المسلمين
وسمى لها المهر ووكنته في تزويجها بالمجلس فقال له الوكيل زوجتك وانكحتك
موكاتي فلانة بالمهر المسمى بيننا وقدرة كذا وكذا فقال الزوج قبلت تزويجها ونكاحها
لنفسى وكرر ذلك بمجلس العقد فهل يكون العقد صحيحاً اذا لا تتوقف صحة العقد على
حضور فقيه يعقد لهما (اجاب) اذا صدر عقد النكاح من أهله مستوفياً لشرائطه الشرعية
وأركانها المرعية فلا وجه لنقضه بمجرد عدم حضور الفقيه الذي يلحق الصيغة للزوجين
والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر بالغة وكنت أخاها بتزويجها من رجل كفؤ بمهر
انثل فهل اذا تزوجها والحال هذه يكون النكاح نافذا وليس لابيها معارضة بعد ذلك
(اجاب) اذا صح ما ذكره السؤال يكون النكاح صحيحاً ولا يتوقف على اذن الاب واجازته
والله تعالى اعلم (سئل) في بنت حرة بالغة خادمة حريم أرادت المستخدمة لها أن تزوجها

ذى القعدة

٢٨ ١٢٦٤

٢٨ ١٢٦٤

ذى الحجة

٨ ١٢٦٤

لعبد من عبيدها فابت البنت المذكورة وأهلها كذلك أبو عن زواجها للعبد المذكور
 والمستدومة لها المذكورة عقدت لها على العبد المذكور فهل لا يجوز العقد عليها
 للعبد المذكور بغير إذنها ورضها ورضا أخيها وأمها (أجاب) لا ينفذ نكاح الحرة
 البالغة بغير إذنها ورضاها وإجازتها حيث لم تأذن بالنكاح ولم تجز به بعد صدوره وردته
 بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عبدا وله بنت قاصرة وأراد هذا الرجل أن
 يزوج بنته لعبد فهل يسوغ له ذلك بطريق الإيجاب أو لا لفقد الكفاءة وإذا قلتم لا بد
 في تزويج القاصرة من وجود الكفاءة وأسقط وليها الخاص الحق في الكفاءة فهل هذا
 الأسقاط صحيح ويصح تزويج البنت بهذا العبد أو لا وهل إذا بلغت هذه البنت
 ثلثي عشرة سنة وأسقط الحق في الكفاءة يصح تزويجها بهذا العبد (أجاب) إذا زوج
 الأب بنفسه القاصرة بغير كفؤ صح النكاح ونفذ حيث لم يعرف منه سوء الاختيار بمجانة
 وفسقا وان عرف منه ذلك لا يصح النكاح اتفاقا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بنت
 قاصرة ضعيفة ونحيقة سنها ست سنون وزوجتها أمها الرجل غير كفؤ لها بدون مهر
 أمثل مع وجود عها العاصب وحضوره بالبلد ولم تحضره مجلس العقد فهل لا يكون
 النكاح والحال هذه نافذا وللم العاصب إبطاله لاسيما والزوجة لم يدخل بها الزوج
 ولم يدفع لها شيئا من المهر (أجاب) إذا تحقق ما هو مستطور كان نكاح القاصرة المذكورة
 غير صحيح والله تعالى أعلم (سئل) في صغيرة لا ولي لها سوى أمها البعيدة عنها مسافة
 القصر زوجها امرأة أجنبية بغير إذن منها ومن الحاكم الشرعي فهل لا ينفذ هذا العقد
 ويفسخ وما الحكم (أجاب) نكاح القاصرة المذكورة غير نافذ ولن يلى نكاحها في
 هذه الحالة إبطاله وله إجازته إذا كان من كفؤ بمهر أمثل حيث لا مانع والله تعالى أعلم
 (سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة طليت الزواج ثم قالت لابن عمها زوجي من فلان فإذا
 أخى شقيقى غائب بالبلد واخترتل عوضا عنه فزوجها من فلان المذكور بالشرع (أجاب)
 المعتبرة شرعا فهل يكون العقد صحيحا ولا عبرة بمن يدعي فساد ولا يكون متوقفا على إذ
 أخيها (أجاب) للبالغة العاقلة بركا كانت أو ثيبا تزويج نفسها من كفؤ بمهر أمثل ولا
 يتوقف نكاحها بهذا الوجه على إذن وليها والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بالغة قالت
 لابن عمها زوجي من فلان فزوجها منه فظهر أن الزوج غير كفؤ لها والحال أن
 وليها شقيقها حاضر ببلد العقد ولم يشعر بزواجها إلا بعد العقد فهل لا يصح هذا العقد
 لأنها تزوجت بغير ولي وانزوج غير كفؤ لها أم كيف الحال (أجاب) إذا زوجت
 البالغة نفسها من غير كفؤ لا يكون نكاحها صحيحا على ما به الفتوى والله تعالى أعلم
 (سئل) في بنت قاصرة زوجها عها بغير قبل له وليه مع كراهتها فهل لها إذا بلغت
 خيار البلوغ فور بلوغها (أجاب) نعم للصغيرة المذكورة خيار الفسخ ولو بعد الدخول
 بالبلوغ فور بشرط القضاء بالفسخ ولو بلغت وهو صغير فارق بحضرة أبيه أو وصيه

١٢٦٤

١٢٦٤

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة لها أب غائب فوق مسافة القصر
فوكلت القاصرة أجنبيا في زواجها الرجل غير كفؤ وبدون مهر المثل فهل يكون العقد
فاسدا خصوصا ولم يجز الأب العقد (أجاب) نكاح القاصرة على الوجه المذكور غير صحيح
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بكر قاصرة من أمها وهي شريفة من جهة
أبيها وهو ليس بشريف أصلا ولم يدخل بها ولها ابن عم عاصب دون مسافة القصر فلما
بلغه الخبر رد العقد وأبطله فهل إذا تحقق ما ذكر يكون النكاح باطلا وله العقد على
أمها حيث لم يدخل بينهما (أجاب) لا يملك غير الأب والمجد من الأولياء تزويج الصغيرة
بغير كفؤ فاذا تزوجت الأم المذكورة بنتها القاصرة الشريفة غير شريف لا يكون
النكاح صحيحا وتحريم الأمهات بمجرّد العقد على البنات مقيد بالعقد الصحيح كما في الدر من
المحرمات وفي رد المحتار قوله الصحيح احتراز عن النكاح الفاسد فإنه لا يوجب مجرد حرمة
المصاهرة بل بالوطء أو ما يقوم مقامه من المس بشهوة والنظر بشهوة لأن الإضافة
لا تثبت إلا بالعقد الصحيح اهـ بجر أي الإضافة إلى الضمير في قوله تعالى وأمّهات نسائكم
اهـ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان ذهبت إلى بيت أبيك تكوفي
خالصة فذهبت ثم بعد ذلك عقد عليها أبو كالة رجل أجنبي أقامته وكيلة لها في نكاحها من
زوجها المذكور ومع وجود أبيها فهل يكون العقد صحيحا ولا يتوقف على مباشرة الأب له
أم لا (أجاب) للبالغة تزويج نفسها من كفؤ بمهر المثل ولا يتوقف نكاحها والحال هذه
على إذن وليها حيث كانت المرأة المذكورة بالغة وكان الزوج كفؤا لها يكون لها
تجديد العقد بمهر المثل وإن لم يرض أبوها بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت
قاصرة غاب عنها نحو خمس سنين ولا يدرى مكانه ولا يعلم موته ولا حياته ثم خطبها من أم
أمها شخص كفؤا لها ولم يكن لها عاصب ولا قريب الا خالتها وابن خالتها فهل إذا
تحقق ان الخطاب كفؤ والمهر مهر المثل يسوغ تجديدتها ان تزوجها له بنفسها أو
بوكيلة لها سيما إذا كان يخاف فوت الكفؤ الخطاب ولا ينتظر الأب (أجاب) للجدّة
تزويج الصغيرة من كفؤ بمهر المثل حيث لم يوجد من يقدم عليها في انكاح الصغيرة
المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها من مدة خمس سنين وتزلّها
ما يقوم بهما من نفقة وكسوة وغير ذلك والحال انه حي في محل معلوم فهل لا يسوغ لها ان
تتزوج آخر وإذا تزوجت يكون العقد الثاني باطلا أم لا (أجاب) تزوج المرأة المذكورة
بآخر غير صحيح حيث كان الأول مرما هو مسطور ولم يثبت طلاق الأول وانقضاء عدته والله
تعالى أعلم (سئل) في شخص يطلب بالغة شريفة من جهة الأبا وأبوها مع ذلك عالم
والشخص المذكور يدعي ان أباه شريف من جهة الأم وهو وأبوها جاهلان فهل على
تقدير صحة ما ادعاه لا يكون كفؤا للشريفة المذكورة فلو اياها العاصب منعه ولو
رضيت ففسخ النكاح ان وقع (أجاب) ذكر في رد المحتار من الكفاءة بعد كلام ويؤخذ

٢٠ ١٢٦٥

٢٦ ١٢٦٥

ربيع الثاني ١٤ ١٢٦٥

١٥ ١٢٦٥

١٦ ١٢٦٥

١٩ ١٢٦٥

من هذا ان من كانت أمها علوية مثلاً وأبوها عجمي يكون العجمي كفؤاً لها وان كان لها شرف مالا ان النسب للآباء ولهذا جاز دفع الزكاة لها فلا يعتبر التفاوت بينهما من جهة شرف الام ولم أر من صرح بهذا والله أعلم اه وفي الدر عن النهر ان شرف العلم فوق شرف النسب والمال كما حرم به البرازي وارتضاه الكمال وغيره والوجه فيه ظاهر ولذا قيل ان عائشة أفضل من فاطمة رضي الله عنهما ذكره القهستاني اه وقد ذكر وان المسدار في الكفاءة على التعبير وعدمه فاذا كان تزوج مثل هذه البالغة بمثل هذا الزوج يتعبر منه و زوجته نفسها منه بدون رضا وليها العاصب لا يكون النكاح صحيحاً على ما به الفتوى والأصح حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلب منها شيخ البلد أن تزوجها رجل فامتنعت وقالت لا تزوج به ابداً وفرت هاربة بالليل فأرسل يفتش عليها حتى وجدها فاحضرها وأحضر أخاها وقال لها ان لم تأذني لا خيك في عقد النكاح والا قتلتك فلما تيقنت منه ما هدده من ضرب شديد وجس مديد أذنت مكرمة فهل والحال هذه لا يصح عقدها لتحقيق الا كراهه خصوصاً وأخوها مكره على النكاح والزوج غير كفؤ (أجاب) كون التوكيل بالنكاح لا يصح مع الاكراه أو يصح ذكر في رد المختار من الاكراه عن حاشية أبي السعود على الاشباه بالعزوا الى حاشية الشيخ صالح انه لم يره منقولاً واستظهر صحته ثم قال ان الرمي ذكر في حاشيته على البحر في باب الطلاق الصريح ان الظاهر ان التوكيل بالنكاح كالتوكيل بالطلاق والعتاق أي في الصحة لتصريحهم بان الثلاث تصح مع الاكراه اه ومثله في تنقيح الحامدية وفي رد المحتار أيضاً من أول النكاح وذكر السيد أبو السعود ان الرضا شرط من جانبها لا من جانب الرجل واستدل لذلك بما صرح به القهستاني في المهر من فساد العقد اذا كان الاكراه من جهتها وتطروا طال فيه الى ان قال ثم رأيت في اكراه الكافي للحاكم الشهيد ما هو صريح في الجواز فانه قال ولوا كرهت على أن تزوجته بالف ومهر مثلها عشرة آلاف زوجها اولياؤها مكرهين فالنكاح جائز ويقول القاضي للزوج ان شئت اتم لها مهر مثلها وهي امرأتك ان كان كفؤاً لها والافرق بينهما ولا شيء لها اه والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة وليها غائب مسافة العصر أرادت أن تزج نفسها فهل اذا استوفى العقد شروط صحته من الكفاءة ومهر المثل يصح العقد وليس لاحد معارضتها بعد ذلك (أجاب) اذا زوجت الحرة البالغة نفسها من كفؤ بمهر المثل صح ولا يكون لوليها معارضتها في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت قاصرة طلبها منه شيخ البلد ليزوجها لتابعه فامتنع أبوها من ذلك فشد عليه فخرج فاراً من البلد خوفاً منه فما كان من الشيخ المذکور الا انه زوج البنت المذكورة لتابعه في غيبة الاب ولم يأذنه ولم يحجزه فهل لا يجب لشيخ البلد لذلك (أجاب) تزويج شيخ البلد القاصرة على الوجه المذکور غير نافذ والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بنت عالم وشريف فزوجت نفسها السوقى ومحترف بضع أجرة

١٢٦٥

١٩

قوله زوجها اولياؤها
هكذا بالاصل المنقول
منه بدون واو ولا فاء اه

١٢٦٥

٣٠

جمادى الاولى

١٢٦٥

٤

جمادى الاولى سنة

١٢٦٥

١٧

السيوف بغير اطلاع وليها مع انها وليها في بلدة واحدة فهل لا يصح العقد لنقص الكفاءة ويكون الوطاء وطع شبهة يلزم به مهر المثل (اجاب) اذا تزوجت الحرة البالغة نفسها غير كفو لا يكون نكاحها صحيحا على ما به الفتوى ويلزم الزوج بالوطع في النكاح انما سدمهر المثل والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة تزوجها اخوها ابو كالة ابيها فبعد دخول الزوج بها بمدة ايام قليلة ضربه بها واحضر أمها على يد قاضي ناحية شلقان فطلبت الام من زوجها حقوق بنتها ثم ابرأته اها من الحقوق الشرعية فطلتها على ذلك فبلغ الاخ وهو الوكيل المذكور فطلب حقوق أخته من الزوج فهل يحاب لذلك وتكون براءة الام باطلة والزمت بنتها بالم يلزم (اجاب) ابراء أم الصغيرة الزوج من المهر غير صحيح وللأب مطالبة الزوج به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عنده خادم وزوجه امرأة شريفة ظاهرة النسب وادعى ان الخادم المذكور ابنه ثم بعدمدة من الزمان تبين ان المذكور كان خادما له ثم صار خادما لغيره والحال ان المرأة المذكرة عقدت عليها زوج أمها بالقهر عنها وأعمامها موجودون بالناحية فهل يكون العقد فاسدا لان الزوج غير كفؤ لها أم لا (اجاب) اذا تزوجت البالغة المذكرة نفسها غير كفؤ بغير رضا وليها لا يكون النكاح صحيحا على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها بحضرة جمع من المسلمين ودفع لها حقوقها الشرعية ويدها وثيقة ثابتة المضمون بموجب بينة من أهل بلدتها تشهد بطلاقها من زوجها فهل لها بعد وفاء العدة التزوج بغيره (اجاب) اذا ثبت طلاق المرأة بالوجه الشرعي يكون لها التزوج بعد انقضاء عدها والله تعالى اعلم (سئل) في بالغة بنت شريف تزوجت بغلام ليس بكفؤ لها بغير اذن أبيها الشريف القرشي ودخل بها الزوج فهل لا يصح هذا النكاح ولا تترتب عليه أحكام النكاح الصحيح (اجاب) اذا زوجت البالغة نفسها غير كفؤ بغير اذن أبيها لا يكون نكاحها صحيحا على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت تبلغ سنها تسع سنين ومفروض لها عليه نفقة لكل يوم وهو يدفعها فهل اذا اطلب أن يزوجه من رجل كفؤ بمهر المثل يكون له ذلك من غير اذن البنت واجازتها وينفذ منه النكاح وليس لامها منعه ولا منازعته في ذلك (اجاب) للأب المذكور اجبار صغيرة على النكاح ولا يتوقف على اذن أحد والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل ابنه في تزويج بنته القاصرة بحضرة بينة شرعية وبعد دخول الزوج بها ادعى الاب عدم التوكيل لاجل فساد العقد وأخذ بنته من الزوج فهل اذا كان هناك بينة تشهد بتوكيل الاب لابنه يكون العقد صحيحا حيث كان الزوج كفؤا والمهر مهر المثل ولا عبرة بانسكار الاب ويكون للزوج المذكور أخذها ويجبر الاب على تسليمها له (اجاب) نعم يكون النكاح صحيحا ولا عبرة بانسكار الاب التوكيل بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ولد قاصر يريد التزوج وليس له ولي من أب أو جدًا لا أخ لاب وعم لاب فهل يقبل أحدهما النكاح له

جمادى الثانية

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٤

١٢٦٥

٢٧

على التساوى أو يقدم الاخ على العم (اجاب) لاولى انكاح الصغير والصغيرة جبرا
والولى فى النكاح العصبية بنفسه بلا توسط أنثى على ترتيب الارث والحجب فيقدم الاخ
البالغ شقيقا كان أو لاب على العم فى انكاح الصغير والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل
ذمى شامى كآبيه وجدته ومولده ببلاد الاسلام وورثها بها وصار وكيل قنصلية لجهة من
بلاد الافرنج ثم تزوج ذمية شامية بعقد النكاح الصحيح بحسب شريعة اهل الكفر
الذمين المقيمين بالشرق من بلاد الاسلام وعقد نكاحه صحيح أيضا على وفق الشرع
العام الذى جاء به خاتم الانبياء صلى الله تعالى عليه وسلم بحيث ان الزوجة ليست محرمة له
وخالية عن الارواح وعدة الغير وقت العقد مع حضور الشهود السامعين لسلام
المتعاقدين واقامت معه نحو ثمان سنين ثم اعتراه مرض فسافر لحاجة مع زوجته الى بلاد
الافرنج التى هى فى وكالته عن قنصليتها واقام بها نحو أربع سنين وصار افرنجيا متأصلا
فى ذلك كالمولود ببلاد الافرنج ثم حضر مع زوجته الى وطنه ببلاد الاسلام ومات عن أخيه
وأخته وزوجته المذكوورة فطلبت نصيبها من الميراث وهو الربع فتعلل عليها الاخ
والاخذ بان زوجها افرنجى جنسى بمعنى انه صار متأصلا فى ذلك وانه بمقتضى شريعة
الافرنج لاحق للزوجة فى تركه زوجها الابوصية الزوج لها فهل يكون لها الميراث من
زوجها حيث كانت زوجة له الى وقت موته بعقد النكاح على الوجه المسطور ولا
اعتبار بتعلل الاخ والاخذ بما تقدم ذكره وليس للاخ والاخذ منع الزوجة من أخذ
نصيبها عند الترافع والتداعى منهم الينا (اجاب) حيث وقع نكاح الذمى المرقوم
لزوجه على وفق الشرع العام الذى جاء به خاتم النبيين عليه الصلوة والسلام بان كانت
الزوجة محلا للنكاح وقت العقد ولم يوجد مفسد له كعدم الشهود وقتئذ فانه يجب المحكم
بعقده ويتوارثان به اذ مات أحدهما والاخر تحت نكاحه فقد صرحوا بأن كل نكاح
صحيح بين المسلمين فهو صحيح بين أهل الكفر لتطافر الاعتقادين على صحته ولعموم
رسالة صلى الله تعالى عليه وسلم للزوجة المذكوورة الخصومة مع باقى الورثة وأخذ
فريضة من متروكات زوجها من كل ما يورث عنه شرعا ويحكم لها بذلك عند التداعى
والترافع منهم الينا ولا تمسك للاخ والاخذ بما تعلل به على الوجه المسطور ولا يكون
ذلك مانعا شرعيا من الارث بالزوجية بعقد النكاح بشرطه والله تعالى أعلم (سئل)
فى بنت بكر يتيمه قاصرة لها أخ شقيق غائب مسافة يوم فقط ولها أم بالبلد طلبها عمها من
أمها فأبى فعدت عقدتها على ولد من أولاد عمها على اذن البنت فهل اذا لم يدخل بها
ولده ولم يدفع لها مهمل الصداق ولم يرض الاخ بالعد ولم يجزه يكون العقد فاسدا
ويكون للاخ فسحة وابطاله لاسيما والزوج ينتظر الاخ الشقيق (اجاب) لا ينقد
نكاح القاصرة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فى بكر بالغة شريفة من قبل الاب
تزوجت أجنبيا غير شريف من غير اذن أبيها ومن غير اجازته ولم يدخل بها الزوج فهل

يكون للاب فسخ النكاح (أجاب) اذا زوجت البالغة الشريفة نفسها غير كفؤ بدون
 اذن أبيها ورضاه لا يكون النكاح صحيحا على ما به الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في
 بكر قاصرة بلغت من العمر عشرين ولها أب غائب مفقود لم يعلم له مكان ولها عم غائب
 فوق مسافة السفر في عسا كره الجهادية باسكندرية فهل اذا طلب رجل أن يتزوج
 البنت المذكورة من جهة أم أمها بمهر مثلها وكان كفؤا لها ولم يصبر حتى يحضر الأب والعم
 يسوغ لها أن تزوجه حال هذه (أجاب) نعم يسوغ للجدة تزويج الصغيرة من
 كفؤ بمهر المثل حيث كان الحال ما هو مستطور والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرة
 بذت عالم شريفة زوجها أخوها غير شريف من بني الفلاحين ودخل بها الزوج ثم نشرت
 وبقيت في بيت أهلها إلى أن بلغت ومضى بعد البلوغ نحو شهرين ولم يحصل منها اختيار
 الزوج بعد البلوغ ثم اختارت نفسها فهل والحال هذه اذا اختارت الفسخ لدى الحاكم
 الشرعي يقضى لها بذلك ولا يضر طول تلك المدة ولا يسقط خيارها ولا يطلب منها بينة على
 أنها اختارت نفسها فوراً والحال ما ذكر واذا وجد ما يسقط خيارها لا يكون النكاح
 صحيحا لكون الزوج غير كفؤ لها (أجاب) لا يملك غير الأب والجدة تزويج القاصرة غير كفؤ
 فاذا كانت البنت القاصرة المذكورة شريفة والداه من العلماء وزوجها أخوها غير
 كفؤ لا يكون النكاح صحيحا ولو انعقد هذا النكاح صحيحا بان زوجها أخوها من كفؤ
 بمهر المثل فلها خيار الفسخ بالبلوغ ولا يمتد خيارها إلى آخر مجلس بلوغها لو بكر بل يبطل
 بالسكوت ولو ثيبا لا يبطل ما لم يوجدها يدل على الرضا بالنكاح صريحا أو دلالة
 كالتسكين من نفسها بعده اذ وقته العسر كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في
 بنت بكر بالغة عاقلة وكنت رجلا أجنبيا في عقد نكاحها على رجل بمهر معلوم فعقد عليها
 عقدا صحيحا بشروطه وأركانها فهل اذا كان المهر مهر المثل وكان الزوج كفؤا لها يكون
 العقد صحيحا (أجاب) نعم العقد صحيح والحال هذه اذ البالغة توكيل أجنبي بتزويجها
 من كفؤ بمهر المثل بلا توقف على ولي عندنا والله تعالى أعلم (سئل) في زوجة رجل
 خرجت إلى منزل أهلها لقضاء حاجة فما كان من أهلها الا منعوها من الرجوع إلى بيت
 زوجها ثم طلبها زوجها فادعوا عليه انه كان وقع عليه طلاق وأقاموا على ذلك بينة من
 قرايتهم وهم خصماء لذلك الزوج وبعد مدة قليلة زوجها لقرينهم شيخ بلدتهم فهل لا
 يثبت الطلاق بتلك البينة والحال ان القاضي لم يحكم بالطلاق ولا بغيره وهل نكاح
 الزوج الثاني صحيح (أجاب) اذا ثبت الطلاق وتزوجت بعد انقضاء عدتها يكون
 النكاح صحيحا والا فلا وشهادة الاقارب لبعضهم ما عدا قرابة الولاد مقبولة ومجرد دعوى
 الخصومة لا يكون موجبا لرد الشهادة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قالت له امرأة
 زوجتك نفسي بخمسمائة قرش فقبل الرجل ذلك ولم يكن اذ ذاك أحد ثم حضرا عند
 رجل فقال الرجل تزوجت فلانة بكذا او قالت المرأة تزوجت فلانا كذلك وشاع

الخبر في أهل البلد حتى بلغ أباهما في بلدة أخرى فحضر واستفهم عن القضية فأخبر بها فدعا
لهما وتركما وعادا لبلدته ودخل الزوج بها وجزها في بيته فهل يكون هذا الزواج
صحيا (أجاب) من شروط صحة عقد النكاح حضور شاهدين حرين أو حر وحرّتين سامعين
معا قول المتعاقدين فاهمين أنه نكاح مسلمين نكاح مسلمة واختلف في انعقاد النكاح
بالاقرار به والاصح أنه ان كان بمحض من الشهود صح وجعل انشاء له قال في الفتح وقال
قاضي خان وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل أن أقرار بعقد ماض ولم يكن بينهما
عقد لا يكون نكاحا وإن أقر الرجل أنه زوجه وهي أنهار وجته يكون نكاحا ويتضمن
اقرارهما بالانشاء بخلاف اقرارهما بما مضى لأنه كذب وهو كما قال أبو حنيفة إذا قال لامرأته
لست لي امرأة ونوى به الطلاق يقع كأنه قال لا في طلقك ولو قال لم أكن تزوجتها ونوى
الطلاق لا يقع لأنه كذب محض أه يعنى إذا لم تغل الشهود جعلتها هذا نكاحا فالحق هذا
التفصيل وحكاية الخلاف هنا لا تنافي ما صرحوا به من أن النكاح يثبت بالتصادق لأن
المراد هنا أن الاقرار لا يكون من صيغ العقد على الغول المختار المقابل للاصح والتفصيل
المنقول عن قاضي خان والمراد من قوله لم أنه يثبت بالتصادق أن القاضي يثبت به أى
بالتصادق ويحكم به كما يستفاد من رد المختار في أوائل النكاح والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل تزوج امرأة وغاب عنها مدة قليلة من الزمن وترك لها ما يكفيها تلك المدة ثم رفعت
أمرها إلى حاكم سياسي وادعت عليه أنه لم يترك لها شيئا فخبه الحاكم على تطليقها فطلقها
طلاقا رجعيا بعد الحبس والضرب ووضع الحديد في رقبتها وراجعها قبل وفاء العدة ظنا
منه أنه وقع عليه الطلاق وأشهد على ذلك ومنعه من الاتيان لها فترجعت رجلا آخر ثم
ماتت فهل الإرث للزوج الأول لكونها على ذمته ولا عبرة بنكاح الثاني لفساده
(أجاب) إذا كان الطلاق المذكور رجعيا وتحققت الرجعة قبل انقضاء العدة
لا يكون تزوجها بالزوج الثاني صحيا والميراث للأول والله تعالى أعلم (سئل) في نائب
شرع مفسد كل الفساد في الأحكام الشرعية ومن جملة أفساده أنه عقد على بكر يتيمة
قاصرة بولاية زوج أمها مع وجود عمها وهناك بيئة تشهد بذلك فهل إذا كان الأمر كما ذكر
يجوز تنفيذ أحكامه (أجاب) ولاية تزويج القاصرة المذكورة لعمها العاصب حيث
لم يوجد لها ولي أقرب منه فلا ينفذ تزويج أمها لها والحال هذه ولو باذن أمها مع عدم
غيبه العم وعدم عضله والله تعالى أعلم (سئل) في بنت يتيمة قاصرة عن درجة البلوغ
بلغت ثلاث عشرة سنة ولها أولاد مع موجودون بالبلدة فما كان من البنت هي ووالدتها
الأقامتا وكلا من غير عصبتها وعقد عقدها فهل لا يصح زواجهما بهذا العقد الذي لم
تحضره عصبتها (أجاب) لا تلك الأم تزويج القاصرة حيث كان الولي العاصب
حاضرا غير ممنوع عن تزويجها من الكفو فاذا زوجهما وكيل الأم والحال هذه من
كفو بمهر المثل توقف على اجازة الولي العاصب فإن أجازته نفذ وإن رده بطل والله تعالى

١٢٦٥

٢٧

ذى القعدة

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

٢٦

أعلم (سئل) في رجل ارتد عن دين الاسلام بقوله هو خرج من دين الاسلام ودخل دين النصرانية وقال في الحال هو نصراني هو نصراني هو نصراني هو كافر يعني بذلك نفسه فهل يصير بهذا اللفظ مرتدا وتبين زوجته منه واذا عاد الى الاسلام ثانيا بالانطق بالشهادتين وتاب وكل ذلك بحضرة بينة من المسلمين له جبر امرأته على المعاشرة بهوده الى الاسلام ثانيا أم لا جبر له عليها ويحتاج الى عقد جديد ورضاها (أجاب) بارتداد أحد الزوجين ينسخ النكاح فاذا ثبت على الرجل المذکور ما وجب ارتداده وخرجه عن دين الاسلام لا يسوغ له معاشرة زوجته بدون تجديد النكاح بشرطه بعد عوده الى الاسلام والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة يتيمة من قبل الأب ولها أخ لأب بالغ رشيد وزوجها الأخ لابن عمه بمهر المثل من غير إذن أمها فهل يكون العقد صحيحا نافذا واذا تزوجتها الأم لا جنبي اغاظة لاختها لا يصح العقد ولا ينفذ وتكون على ذمة زوجها الأول حيث كانت قاصرة (أجاب) ولاية تزويج الصغيرة للأخ العاصب حيث لم يوجد من يقدم عليه وليس للأم ولاية نكاحها مع حضوره وعدم إباحته من التزويج للسكة فاذا زوج الأخ المذکور أخته الصغيرة من كفؤ بمهر المثل يكون النكاح صحيحا حيث استوفى شرائطه الشرعية ولا عبرة بما صدر من الأم والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرة زوجها أمها الرجل ودخل بها الزوج ثم نثرت وبقيت في بيت أهلها الى أن بلغت ومضى بعد البلوغ نحو ثلاثة أشهر ولم يوجد منها اختيار الزوج بعد البلوغ ثم اختارت نفسها فهل والحال هذه اذا اختارت الفسخ لدى الحاكم الشرعي يقضى لها بذلك ولا يضر طول تلك المدة ولا يسقط خيارها ولا يطلب منها بينة على أنها اختارت نفسها فورا والحال ما ذكر مع كونها بنت عالم والزوج عامي (أجاب) الثيب اذا بلغت لا يبطل خيارها بالسكوت بلا صريح الرضا أو دلالة عليه كقبلة أو لمس ولا يبطل بقيامها عن المجلس لأن وقته العمر فيبقى حتى يوجد الرضا سواء كانت ثيبا عند التزوج أو عند البلوغ كما لو دخل بها الزوج قبل البلوغ فللزوجة المذكورة خيار الفسخ بالبلوغ حيث كان المزوج لها غير الأب والمجد ولم يوجد رضاها صريحا أو دلالة وهذا يفرض صحة النكاح والله تعالى أعلم (سئل) في بكرة الغدة عضلها أبوها خمس وعشرين سنة برد كفؤ مستكررا فهل لا يكون له جبر عليها ولا يزوجه أب أو غيره إلا برضاها واذنها واذا وكلت من يعقلها من هو كفؤ يصح عقدها ولا يشترط رضا الأب خصوصا اذا أراد تزويجها من ليس كفؤا لها (أجاب) ليس للأب جبر بنته البالغة العاقلة على النكاح ولها ان تزوج نفسها من كفؤ بمهر المثل بلا رضا الولي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأ بالغه عاقلة طلبت من زوجها الطلاق فطلقها طلاقا بائنا على مال على يد القاضي وكان لها زوج أم فهل ادا عقد لها على زوجها بدون اذنها وحضورها يكون العقد باطلا حيث ردت ولم تجز ما وقع من تزويج أمها (أجاب) النكاح على الوجه المذکور

١٢٦٥

٣

١٢٦٥

٤

١٢٦٥

١٨

١٢٦٥

٢٣

١٢٦٦

محرم
٩

سنة	محرم
١٢٦٦	١٧
١٢٦٦	٢٦
١٢٦٦	٦
١٢٦٦	٢٦
١٢٦٦	٢٩

موقوف على أجازة المرأة فان أجازته نفذ وان ردت بطل والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة بالنسب والحيض أذنت وولدت رجلاً أجنبياً في تزويجها الرجل آخر كفؤ لها فزوجه له بمهر مثل في غيبة وليها فوق مسافة القصر ثم حضر الولي وادعى انها مكرهة وهناك بينة تشهد انها أذنت برضاها واختيارها فهل يحاب وليها فيما ادعاه (أجاب) للبالغة المكافئة تزويج نفسها من كفؤ بمهر المثل ولا يتوقف نكاحها على اذن وليها ولا عبرة بدعوى الولي الا كراه والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في صغيرة قاصرة زوجتها أمها غير كفؤ مع وجود أبيها بغير علمه وهو غائب دون مسافة القصر فهل العقد الصادر من الأم المذكورة يكون باطلاً اذا لم يجزه الأب ويكون للأب ابطاله لا سيما مع عدم الكفاءة (أجاب) اذا زوجت الأم بنتها الصغيرة من غير كفؤ لا يكون نكاحها صحيحاً اتفاقاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته ثم بعد ذلك قالت له زوجته وعمتها ما سلطك علينا الا عبد الله وأم سليمان وسعد فقال ما أحد سلطني عليكم ولا قال لي كلاماً ولا حديثاً فقلت له ائلف بالطلاق فلم يرض فقيس له قل اني أكون خاسراً ديني كدين النصراني انك ما قلت لنا ان عبد الله وأم سليمان وسعيد اقلوا لي كذا وكذا فلفف لهم وقال اني أكون خاسراً ديني كدين النصراني اني ما تسكمت بهذا الكلام ولا قلت لكم انهم سلطوا في الحال انه صادق في هذا الخلف ثم اجتمع على رجل فقيه ليردله دينه من جهله فردله دينه وقال له ان النكاح بينك وبينهما ففسوخ ولا بد من عقد جديد بمهر جديد فلم ترض الزوجه بتبديد العقد اعتماداً على قول الفقيه المذکور فهل لا يفسخ النكاح بينه وبين زوجته بحلفه المذکور وتكون زوجته على عصمته وهو على دين الاسلام ولا يحتاج لتبديد عقد بل هي على عصمته وذلك بحضرة بينة تشهد بذلك (أجاب) لا يحكم بكفر الرجل المذکور ورده بما ذكر فلا يترتب عليه موجب الردة من فسخ النكاح ونحوه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن وجارية ثم ان الابن وطئ جارية أبيه المذكورة وهم أي الابن والجارية والاب مقرون بهذا الفعل القبيح فهل يصح أن يطأ الاب الجارية بعد ما وطئ الابن (أجاب) اذا اعترف الاب بوطء ابنته للامة المذكورة لا يحل له وطؤها بعد ذلك لكون الوضوء ولوزنايها واجب حرمة المصاهرة عندنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غائب خطبت له أمه بنتاً وولدت من قبلها وكيلا في العقد لولدها ثم بعد العقد توجهت لولدها في محل اقامته وأخبرته بما حصل فابى ذلك ولم يسلم لها فيما فعلت فهل يكون العقد باطلاً لعدم رضاه (أجاب) اذا لم يأذن الزوج البالغ العاقل بالنكاح ولم يصدر منه اجازة بعد وقوعه لا يكون نافذاً عليه واذا رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غائب في قرية من قرى اسلامبول وله بنت في مصر ولم يقيمها ولا يملك قدومه الى مصر والحال انها باعثة عشر سنين ولم يكن لها عاصب فهل اذا اراد شخص تزويجها بمهر المثل وهو كفؤ

جادی الاولى
سنة ١٢٦٦

لها والمزوج لها أمها يمكن من ذلك أولا (أجاب) إذا لم يكن للصغيرة المذكوورة ولي شرعي سوى أبيها الغائب وأمها الحاضرة معها كان لامها أن تزوجها من كفؤ بمهر المثل على ما جرى عليه أرباب المتون من أن للابعد التزوج ببغية الأقرب بمسافة القصر وذكروا أن عليه القتوى وذكر في الذخيرة الأصح أنه إذا كان في موضع لو أنه نظر حضوره أو استطلاع رأيها فأتى الكفو الذي حضره فالبغية منقطعة واليه أشار في الكتاب وفي شرح الملتقى عن الحقائق أنه أصح الأقاويل وعليه القتوى اه ذكره في رد المحتار من باب الولي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة كافر أسلمت وأرادت التزوج بمسلم بعد التفريق بينهما وبين الكافر وانقضاء العدة وولدت شخصا مسلما في عقد نكاحها فعد عليها المسلم مع حضور شاهدي عدل فدخل بها وعاشا مدة ثم بعد ذلك انفكرت الزوج فهل إذا ادعى عليها أنها زوجته وأقام على ذلك بينة تسمع دعواه ويكتفى منه بإقامة البينة ولا يكلف احضار العاقد (أجاب) إذا ادعى نكاح امرأته لم يمنع من نكاحها مانع شرعي وأثبت مدعاها بالبينة قضى له بنكاحها وحضور مباشر العقد ليس بشرط لصحة القضاء بنكاحها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنت أخته باذنها بعد بلوغها من كفؤ مع وجود عاصب بعيد فهل تزويج الحال صحيح مع وجود العاصب (أجاب) للبالغة تزويج نفسها من كفؤ بمهر المثل ولا يتوقف نكاحها والحال هذه على رضا وليها والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة يتيم شر يفقه زوجها عمها القاصر وقبل له أبوه والحال أن القاصر المذكوور ليس بشري ففهل يكون النكاح المذكوور غير صحيح لكونه ليس كفؤا لها وللحكاكم الشرعي إطلاعه حيث ثبت ذلك لديه (أجاب) لا يصح تزويج غير الأب والجد الصغيرة من غير كفؤ أو بغين فاحش فإذا تحقق عدم الكفاءة بالوجه الشرعي لا يكون تزويج العم المذكوور بنت أخيه القاصرة صحيحا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطب بنت آخر إلى ابن له فاجابه لذلك ثم احضرا فقيها ليعقد لهما فحضر ذلك الفقيه ولقنهما صيغة العقد فقال ولي الزوجة ولي الزوج زوجت بنتي فلانة القاصرة فولدك فلان فقال أبو الزوج قبلت له ثم بعد مدة ادعت البنت بأنها حين العقد كانت بالغة فهل يكون العقد صحيحا حيث عقد لها الولي الخاص ولا عبرة بقولها المذكوور ووسن البنت المذكوورة حين العقد إحدى عشرة سنة (أجاب) إذا زوج البنت أبوها زاعما عدم بلوغها فقالت أنا بالغة والنكاح لم يصح وقال الأب أو الزوج بل هي صغيرة كان القول لها حيث ثبت أن سنها تسع سنين على الأصح ولو برهنا فبينة البلوغ أولى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة كتبية مات عنها زوجها فبعدها انقضاء عدها بمدة سنين تزوجها مسلم بعقد صحيح فهل هذا العقد نافذ ولا يفسخ (أجاب) يحل تزويج المسلم كتبية لم يقم بها مانع شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر شريفة بالغة خطبها رجل أعجمي يريد أن يعتد عليها من غير إذن أخيها البالغ

جادی الثانية

٧ ١٢٦٦

٨ ١٢٦٦

٨ ١٢٦٦

العاقل والحال ان والدها كان تاجرا شهيرا بين الناس والذي يريد التزوج بها حداد
وليس له ما يعهرها به أو ينفق عليها فهل اذا تزوجت البكر المذكورة ذلك الرجل بدون اذن
أخيها ورضاه لا يكون نكاحها صحيحا لعدم الكفاءة (أجاب) نعم لا يكون نكاحها
غير الكفو صحيحا والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عبدا رقيقا بالغ
خطب له سيدة بنتا بكر احرى باللغة عاقلة من خلفها فهل اذا لم يكن لها عاصب أصلا
وأسقطت الكفاءة ووكلت خلفها في عقد ها على الرقيق المذكور يصح العقد عليها له
بأذنها ورضاها به (أجاب) نعم يصح عقد النكاح والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل تزوج امرأة على عمتها وهي في عصمته وترفعا للقاضي فيكم يبطلان العقد ثم طلق
عمتها ثلاثا وانقضت عدتها بوضع الحمل فهل للرجل المذكور ان يعقد على المرأة
المذكورة بعد انقضاء عدة عمتها (أجاب) نعم للرجل المذكور تزوج بنت أخي زوجته
بعد طلاق عمتها وانقضاء عدتها والله تعالى اعلم (سئل) في بنت يثيمة قاصرة زوجها عمتها
بقاصر غير كفؤ وقبل له أبوه بغير مهر مثلها ولم يدخل بها فهل يكون لها خيار الفسخ
بالبلوغ لدى المحاكم الشرعية حيث أشهدت فور بلوغها على ذلك (أجاب) اذا كان
الزوج غير الأب والمجد لا يصح النكاح من غير كفؤ أو بغبن فاحش أصلا وان كان
من كفؤ ومهر المثل صحيح وللصغير والصغيرة خيار الفسخ بالبلوغ أو العيب بالنكاح بعنده
فحيث زوج الع المذكور القاصرة من غير كفؤ أو بدون مهر المثل لا يكون النكاح
صحيحا والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة لها أب مقفود لم يعلم مكانه ولا موته
ولا حياته فزوجتها أمها بكفؤ بمهر المثل ودخل بها الزوج فهل اذا حضر الأب بعد
ذلك وأراد ابطال العقد لا يحجب لذلك حيث كان الزوج كفؤا للبنت ولم يحصل منه
انتظار الى ظهور حال الأب (أجاب) ليس للأب ابطال النكاح ان كان الواقع ما هو
مستور والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر بالغعة عقد عليها رجل وقبل دخوله بها
حصلت لها مصيبة فتكلمت كلاما قبيحا في حق مولاهما ثبت الردة ثم تاب بعد ذلك
والحال انها لم تقصد بذلك فسخ النكاح فهل والحال هذه يفسخ نكاحها حال ولا يلزم
لها نصف المهر ولا تحل للرجل المذكور الا بعقد جديد ومهر (أجاب) ارتداد أحد
الزوجين ففسخ في الحال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى عبدا أو أمة ثم ظهر له بعد
الشراء ان العبد وطئ الأمة وخلف منها بنتا وذلك الوطء عند البائع الاول بغير عقد
نكاح فهل هذا الوطء زنا واذا كان وطء زنا يكون للسيد الثاني عقد نكاح العبد
على الأمة واذا زوج عبده من أمة يدومان على وقعهما وله التصرف فيهما وفي أولادهما
ماداما على رقبتهما (أجاب) للسيد تزويج عبده من أمة وله التصرف فيهما وفي أولادهما
بالبيع ونحوه بعد النكاح ما لم يصدر منه اعتاق والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة أرضعت
ابنا وبنتا لغيرها ولها ابن أخ أصغر من الرضيع فهل للابن الصغير أن يتزوج تلك

١٨ ١٢٦٦

١٨ ١٢٦٦

٢٠ ١٢٦٦

رجب ٨ ١٢٦٦

١٨ ١٢٦٦

نعبان ٣ ١٢٦٦

٤ ١٢٦٦

١٢٦٦	١٦	سؤال	٧	١٢٦٦
١٢٦٦	١٦	سؤال	٧	١٢٦٦
١٢٦٦	١٨	سؤال	١٠	١٢٦٦
١٢٦٦	١٠	سؤال	١٠	١٢٦٦
١٢٦٦	١٤	سؤال	١٤	١٢٦٦

الابنت ولا يكون رضاع أخيه معها محرما لها عليه حيث كانت المرضعة أجنبية وليست
أما للصغيرين المذكورين ولا لأحدهما (أجاب) نعم تحل له حيث كان الأمر ما هو
مستطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها أب غائب عنها محل قريب معلوم لها وكلت
أجنبي في تزويجها فزوجهما الأجنبي من غير كفؤ وبغين فاحش بغير إذن أبيها ودخل
بها الزوج واستمرت معه حتى ظهر جملها منه وكل ذلك في حال غيبة أبيها وعدم علمه بما
ذكر ثم بعد ذلك قدم أبوها من الغيبة ولم يرض بهذا الأمر فهل والحال هذه يكون العقد
باطلا ولا يبيها منعها عنه ويكون الوطء حينئذ وطء شبهة (أجاب) إذا زوجت البالغة
نفسها غير كفؤ ولها ولي عاصب لا يكون نكاحها صحيحا على ما عليه الفتوى فنكاح
المرأة المذكورة غير صحيح ويفرق بينها وبين زوجها بعد تحقق عدم الكفاءة والله تعالى
أعلم (سئل) في بنت بكر يتيمة قاصرة تزوجتها أمها رجلا ودخل بها وهي قاصرة
والآن بلغت وقالت فور بلوغها فسخت نكاحي بحضرة بدنة فهل ينفسخ بنفسها
لاسيم أو القاصرة المذكورة لا عاصب لها أصلا (أجاب) إذا كان المزوج للصغيرة
المذكورة غير الأب والمجد يكون لها خيار الفسخ بالبلوغ أو العلم بالنكاح بعده لقصور
الشفقة ويفرق القاضي بينها وبين زوجها ولا يبطل خيارها إذا كانت ثيبا بالسكوت
بلا صريح رضا أو دلالة عليه ولا بقيامها عن المجلس لأن وقته العمر فيبقى حتى يوجد
الرضا والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة رشيدة مات أبوها فأرادت أن تزوج نفسها
لرجل كفؤ بمهر المثل فتعرض لها ابن عمها ويريد أن يتزوج بها من غير رضاها فهل
لا يحجب لذلك ويسوغ لها أن تزوج نفسها من شاءت حيث كانت بالغة رشيدة
(أجاب) للبالغة الرشيدة تزويج نفسها من كفؤ بمهر المثل وليس لابن العم المذكور
معارضتها ولا جبرها على النكاح والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج
بنتا صغيرة دون البلوغ من غير وليها الأقرب مع حضوره بالبلد وعدم إذنه فهل إذا أجاز
العقد أو مضاه ذلك الولي الأقرب مع كفاءة الزوج ومهر المثل يحكم بحكمته (أجاب)
نعم يحكم بحكمه النكاح المذكور ونفاذ حيث كان الحال ما هو مستطور والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل زوج بنته لرجل آخر ولم يستأذنها في زواجهما ذلك الرجل ولم
تؤكله في العقد وقد صار عقدها وهي غائبة بدون أن تعلم وعندما علمت أبت أن تزوج
هذا الرجل فهل يكون لوالدها جبر عليها في زواجهما ذلك الرجل والعقد صحيح أولا جبر
له عليها في الزواج حيث هي بالغة رشيدة والعقد باطل (أجاب) لا تجبر البالغة العاقلة
على النكاح ولو بكر إذا زوج الأب ابنته البالغة بدون إذنها ورضاها توقف على
إجازتها فإن أجازت النكاح نفذ وان دته بطل والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بالغة
أرادت أن تزوج نفسها من كفؤ بمهر المثل فهل لها ذلك ولو امتنع أبوها وإذا عقد
عليها أبوها بغير إذنها واطلاعهما فهل لا عبرة به حيث لم تكن راضية بذلك (أجاب) لا تجبر

١٢٦٦

١٩

البالغة العاقلة على النكاح فلا ينفذ نكاح أبيها لها بدون اذنها ورضاها ولها تزويج نفسها من كفؤ بمهر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة زوجت نفسها بكفؤ ومهر المثل وزيادة وقبضته من وكلاء قبل الدخول ومن بعد معاشرتها مع الزوج مدة سنتين تقر بياشترت من الزوج وادعت انه غير كفؤ وكان زواجه له وهي قاصرة وفور بلوغها اختارت لنفسها فسخ النكاح فهل اذا أثبت الزوج باليمين العادلة انها وقت العقد أقرت بالبلوغ واقامته وكلاء عنها في العقد وقبض المهر لا تجاب لما تدعيه وتؤمر بالطاعة وتجب عليها الاسماء وليس لها ولي وقت العقد وسواها وهي حاضرة بمجلس العقد وراضية به (اجاب) اذا كان سن الاثني وقت اقرارها بالبلوغ تسع سنين وفسرت كيفيته صح اقرارها به ولا يقبل جحودها بالبلوغ بعد ذلك ولا خيار لها حيث زوجت نفسها وهي بالغة من كفؤ بمهر المثل كما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت يزعم انها شريفة من قبل أمها تزوجها لرجل عتيق لا خربصداق مثلها ودخل عليها وهي قاصرة وبلغت بعد ذلك ومكث معها مدة من السنين في بيت أبيها فاراد الا أن يقلها منه وان يسكن بها في بيت آخر خال عن ادائها ما فامتنع من ذلك الأب وجزها عنده واراد ابطال النكاح متعللا بكونها شريفة وهو غير ذلك وانها حرة الاصل وهو غير ذلك فهل بعد ثبوت رضاه به واقدامه على العقد ومكثها معه المدة المذكورة لا يكون له ذلك ويحجب الزوج لنقلها والسكنى بها في مسكن خال عن ذكر حيث اوفاهما حقوقها وكان قائما بشعائرها الشرعية (اجاب) حيث كان الزوج هو الاب ولم يعرف منه سوء الاختيار مجانة وفسقا يصح تزويجه وينفذ وليس له بعد ذلك فسخ النكاح ولا منعها من الانتقال مع زوجها الى أي مسكن اراده من البلد بعد ان يكون المسكن صالحا والزوجة مطيعة والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة من قاضي بلبس يعلم سؤالها من جوابها (اجاب) بقوله صرحوا بان الرجل اذا تزوج امرأة بشرط انها بكر ووجدت نيبا صح النكاح ولزمه كل المهر المسمى بالدخول فان طلقها قبله وجب نصفه وينظر حقيقة الحال في مسألة اخذ الدراهم فان كان اخذها ليشتري بها الدفعة يصدق في دعواه الرد بيمينه كما افندناه قبل وان كان اخذها ثمنا لم يجز له من البذر ولا يقبل قوله في الرد الا يبرهان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة ثم خرج من بلده وغاب مدة نحو اثنتي عشرة سنة ولم يعلم محل اقامته فخطبها لرجل فوكلت امها رجلا من اقاربها في تزويج بنتها من خطبها فزوجها لوكيل المذكور للرجل المذكور فهل اذا لم يوجد لها عاصب غير ابيها الغائب تكون ولاية العقد لأمها واذا كان الزوج كفؤا لها وأصدقها مهر مثلها يكون العقد صحيحا وله الدخول بها (اجاب) نعم تكون ولاية تزويج القاصرة المذكورة لأمها والحال مذکور فلها انكاحها من كفؤ بمهر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعت عليه زوجته انه طلقها وخرجت من

١٢٦٦

ذى الحجة

٢

ذى الحجة سنة

١٢٦٦

٢٤

صفر

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

١٠

ربيع الاول

١٢٦٧

١٠

العدة فطلب منها القاضى بينة تثبت دعواها فعمرت عن البينة فقال لها القاضى اتركي له حقل من باقى المقدم وجميع المؤخر والنفقة وهو يثبت طلاقك بهذا المجلس فقالت ابرأ الله ذمته من جميع المؤخر وباقى المقدم والنفقة فطلقها بحضرة القاضى ثم ان القاضى زوجها باخو فى تلك الجمعية ولم يبال بهذا الفعل فاحكم هذا العقد الثانى وما يترتب على القاضى واذا سئل فى فتوى وقال فى جوابه ان ساله وضع الفتوى فى مخرج الحجارة ما يترتب عليه (اجاب) العقد على الوجه المسطور غير صحيح حيث لم يثبت انها طلقت من مدة ماضية واقضت عدتها بالوجه الشرعى ويعزى القاضى المذكور والتعزير اللائق شرعا حيث ثبت ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل غائب لم يعلم له مكان مدة سنين وله بنت قاصرة بلغت من العمر اثنتى عشرة سنة وله اخ شقيق هو عم البنت المذكورة ولم يكن لها منفق ويخشى عليها من اقتحام الفجرة فهل لها ان تتزوج كفتوا لها بمهر المثل بولاية عمها او امها حيث لم يصبر الزوج الى حضور رايها (اجاب) للعم العاصب تزويج بنت اخيه القاصرة حيث كان الاثب غائبا لا يدرى مكانه كما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل ترك بنتا صغيرة من مدة سبع سنين ولم يعلم له جهة وجاوزت زمن البلوغ وهو تسع سنين الى اثنتى عشرة سنة والآن تريد التزوج ولها ام موجودة وللأم اولياء موجودون ايضا وليس للبنت من اولياء التزويج احد فهل تكون الولاية للام ولا ولاياتها فى تزويج البنت وحيث كانت البنت حريصة لشخص يسوغ لها تزوجه ولا تمنع ايضا (اجاب) للام تزويج بنتها الصغيرة من كفو بمهر المثل حيث لم يكن ثمة من يقدم عليها فى انسكاح الصغيرة المذكورة واذا راهقت الصغيرة بأن بلغ سنها تسع سنين وقالت بلغت وفسرته صدقت ان لم يكن بها الظاهر وصارت بعد ذلك حينئذ كبالغة والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة ادعت ارضاع بنت اخي زوجها تريد بذلك عدم حل تزويج ابنتها بتلك البنت وبينها وبين البنت وامها عداوة ظاهرة والحال ان جميع الاولياء يكذبونها فى دعوى الارضاع فهل تصدق ام يطلب منها بينة واذا اتت بنفسه تثبت دعواها فهل يشترط فيهن الديانة والامانة سيما والبنت والولد يكذبانهما فى دعوى الرضاع (اجاب) لا يثبت الرضاع الا بما يثبت المال وهو شهادة عدلين او عدل وعدل اثنين والله تعالى اعلم (سئل) فى بنت بكر عقد عليها ابوها عقد النسكاح لرجل بمهر معلوم ثم سالها بعد العقد عن بلوغها فاخبرته بانها لم تحض وانما بنت عانتها ثم اخبرها بانها عقد عليها لان بقدر اذ افسكت فهل ينفذ العقد عليها المصادر من أبيها وعلى فرض انها بالغة فهل يكون سكوتها بعد اخبار أبيها بالعقد على الوجه المذكور مسقطا لخيارها واذا عقد عليها بعد ذلك نائب الشرع بناحيتهم لرجل آخر باذنهما متعللا بان عقد أبيها وهى بالغة غير نافذ عليها وقد فسخته فهل لا يعتبر تعالىه المذكور حيث تحقق سكوتها بعد اخبار أبيها بالعقد على فرض بلوغها خصوصا وان عقد النائب عليها قبل

١٣ ١٢٦٧

فسخها العقد أيها عند محضرة الزوج الذي زوجها أبوها له وتؤمر بتسليم نفسها له وماذا
يترتب على النائب المذكور (أجاب) لا تجبر البالغة البكر على النكاح فإن استأذنها
أبوها أو وكيله أو رسوله أو زوجها فسكتت عن رده مختارة فهو اذن وتو كيل في الاول
وأجازة في الثاني ان علمت بالزوج والمهر على قول المتأخرين وكذا اذا زوجها بمحضرتها
فسكتت في الاصح فاذا كانت البكر المذكورة بالغة وقت العقد وتحقق سكوتها طائفة
مختارة وقت اخبار أبيها لها على الوجه المصور نفذ النكاح عليها فلا يكون تزوجها بعد
ذلك باخر صحيحا كما لو كانت وقت تزويج الاب صغيرة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
متزوجة برجل فذهبت الى جهة أخرى وتزوجت آخر بدون وجه شرعي وهي على ذمة
زوجها الاول ثم بعد ذلك حضر الزوج الاول وطلبها على يد نائب قاض فادعت انه كان
أبناها من مدة ولم يكن معها بينة بذلك فهل لا عبرة بدعواها وتكون على ذمة زوجها الاول
ويسوغ للحاكم الشرعي ان يفرق بينهما وبين زوجها الثاني حيث تحقق النكاح الاول
بوجه شرعي (أجاب) ليس للمرأة التزوج بغير زوجها الا اذا تحققت الفرقة بينهما وبينه
بالوجه الشرعي وانقضت عدتها منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنته القاصرة
لرجل اجنبي بصدق معلوم ودفع له ميعال الصداق ثم بعد مدة أنكر ولي الزوجة
النكاح ويريد أن يزوجه لرجل آخر فهل اذا ثبت انه عقد عليها من وليها بالبيشة
الشرعية يكون العقد صحيحا نافذا ولا عبرة بانكار الولي للعقد (أجاب) اذا ثبت النكاح
مستجما لشرائطه الشرعية لا يكون لابي الزوجة المذكورة تزويجها لآخر بدون
تحقق ما يوجب الفرقة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ساكن ببلدة وله بنت
قاصرة مع أمها ببلدة أخرى ثم ماتت الام فزوجها اجنبي من غير اذن أبيها وبين بلدة
الاب وبلدتها دون مسافة القصر فهل اذا لم يزوجه الحاكم ولم ياذن أبوها في زواجها له
فسخ النكاح وردة واذا دخل بها الزوج يلزمه مهر المثل (أجاب) اذا زوج الصغيرة
فضولي ولها ولي توقف على اجازته فان أجازته نفذ وان رده بطل ويجب على الزوج
بالدخول في هذا النكاح مهر المثل كالنكاح الفاسد وكذا يسقط به الحد ويثبت القسب
كما افاده في رد المختار من المهر والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرة زوجها أخوها بكفو وبمهر
المثل وليس اذذاك ولي متقدم عليه كأيها فهل هذا العقد صحيح ولا يحتاج الى حكم
قاض بسخته أولا بد من ذلك وقد دخل بها الزوج ومكثت بالغة تحت اربع سنين
وبعض قضاة الريف يريد الفسخ عليها (أجاب) نكاح القاصرة المذكورة صحيح نافذ
والحال هذه ولا يتوقف على قضاء قاض بسخته ويمنع من يتعرض لابطاله وفسخه بدون
وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة أرادت ان تزوج
رجلا كفوا لمهر المثل ولها عم عاصب فهل اذا وكت رجلا اجنبيا في العقد دون عمها
المذكور يسوغ لها ذلك ولها ان توكل من شئت حيث كانت بالغة رشيدة والزواج

ربيع الثاني ١

٢٠ ١٢٦٧

٢٥ ١٢٦٧

جمادى الاولى ٢

١٢٦٧

١٢٦٧

٩

كفو أو المهر المثل (أجاب) نعم يسوغ للبائعة المذ كورة تزويج نفسها من كفؤ
بمهر المثل والتوكيل بذلك وليس للمع عارضتها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل وكل آخر في طلاق زوجته فطلقها الوكيل بعد أن أبرأت موكله من جميع ما لها
عليه في مقابلة أخذ أولادها منه وليس له عليهم ولاية قرضي بذلك الوكيل وكتب عليه
حجة شرعية ثم بعد مدة عقد الموكل لابنته على ابن أخ له قبل بلوغها ثم أرادت الأم أن
تزوجها لا آخر زاعمة فساد نكاح الأب عملا بالشرط المذكور فهل ليس لها ذلك ونكاح
الأب صحيح والشرط باطل وإذا قلتم ليس لها ذلك فهل ليس لها أن ترجع بما أبرأت به

١٢٦٧

١١

من حقوق الزوجة التي تسقط بالبراء (أجاب) الولاية في انكاح الصغيرة لا بيها
فاذا تزوجها صح ونفذ وليس لامها معارضة في ذلك ولا رجوع للزوجة على زوجها فيما
صح ابرأؤها عنه من الدين فان لم يصح البراء يكون لها الرجوع وقد صرحوا بان البراء
مما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به لانه تعالىك من وجهه الا اذا كان الشرط
متعارفا أو علقه بأمر كائن كذا ذكره في الدر في ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه
به واشترط عدم ولايته على اولاده شرط فاسد غير متعارف فقطضى ما سبق بطلان
البراء المذ كور بهذا الشرط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على بنت بكر
يثيمة قاصرة والذى تولى عقدها اجنبى منها مع وجود عمها بالبلد فهل اذا لم يرض العم
يكون العقد فاسدا غير صحيح ويمنع الزوج من الدخول بها اذا كان عقدا لاجنبى بدون
وكالة ونسابة عن ولي القاصرة المذ كورة (أجاب) يتوقف النكاح المذ كورا اذا

١٢٦٧

٢٨

كان من كفؤ بمهر المثل على اجازة عمها العاصب حيث لم يوجد من يقدم عليه في ولاية
انكاحها فان اجازة نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة لها
أب غائب فوق مسافة القصر بجهة المحلة الكبرى وتريد أمها الآن أن تزوجها لرجل
كفؤ بمهر المثل فهل يسوغ لها ذلك شرعا ولها أن تتولى عقدها بنفسها وتوكل فيه من

١٢٦٧

٣٠

تشاء (أجاب) للولي الا بعد التزويج بغية الا قرب مسافة القصر فاذا كان أبو الصغيرة
غائبا مسافة القصر يكون لامها تزويجها من كفؤ بمهر المثل ولها أن تبشر ذلك بنفسها كما
ان لها أن توكل وهذا اذا لم يوجد في بلد العدة من يقدم على الأم في ولاية النكاح من
العصبات والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة وكت في زواجها أبا أمها فزوجها
من كفؤ بمهر المثل وبعدهم قاء رجل يزعم انه عمها عاصب لها كان غائبا ويريد ابطال
نكاحها فهل اذا تزوجت من كفؤ بمهر المثل بتوكيلها في ذلك لا يكون للرجل المذ كور

١٢٦٧

٣٠

ابطاله والحال هذه (أجاب) للكنة تزويج نفسها من كفؤ بمهر المثل ولا يتوقف
نكاحها والحال هذه على اذن العاصب ورضاه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين
ذميين أسلما ولا أحدهما ولد صغير وللآخر بنت صغيرة فهل يحكم باسلامهما تبعا
لأبويهما واذا بلغ ولم يقع منهما ما يوجب الكفر ولا ما يثبت الاسلام يستمر الحكم

باسلامهما واذا وقع منهما ما وجب الكفر بعد البلوغ يحكم بردهما ويجب على الحاکم
قتلهما كغير ان لم يسلموا واذا اراد الولد التزوج بكافرة أو البنت التزوج بكافر فهل
لا يمكنان من ذلك (اجاب) يحكم باسلام الصغير باسلام ابيه تبعاه ولا يمكن الصغير
بعد بلوغه من العود الى الكفر ويجبر على الاسلام بغير القتل حيث أسلم تبعاه ولم يوجد
منه ما يقتضى الاسلام بعد البلوغ ولا يسوغ تزوج المرتدة أحدا كما لا يتزوج المرتدة
لامسلة ولا كافرة ولا مرتدة مثله واذا بقيا على الاسلام يكون للرجل التزوج بكافرة اذا
كانت كتابية حيث لا مانع وليس للمرأة المسلة التزوج بكافر مطلقا والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل معه بنت بكر قاصرة فأراد أن تزوجها الشخص فضر أخوه وابن أخيه ومنعه من
تزوجها فهل لو الدهان يعقد عليها تهرأعنها لكونه هو الولي (أجاب) للاب
تزوج ابنته القاصرة ولو من غير كفؤ أو بغين فاحش اذا لم يكن الاب معروفا بسوء
الاختيار مجانة أو فسقا وان عرف لا يصح من غير كفؤ وبدون مهر المثل وليس لمن ذكر
منع الاب من تزويج القاصرة والحال هذه حيث لم يكن معروفا بسوء الاختيار والله
تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة تزوجها وليها بالاجبار ودخل بها الزوج ومكثت
عند زوجها مدة قليلة ثم ذهبت الى بيت ابيها فارة من الزوج لكونها لا تطيق الوطء
فجاء زوجها ليأخذها فتنعه وليها من اخذها الى ان تطيق الوطء يأخذها فهل للزوج
جبر الولي على اخذ زوجها ومكثت عنده الى ان تطيق الوطء (أجاب) ان كانت
الزوجة مهزولة تنحية لا تطيق الجماع ويخاف عليها المرض منه لا يحل للزوج ان يدخل
بها ولا يؤمر وليها بتسليمها للزوج والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
ارتدت بعد الدخول بها فهل ينسخ النكاح بمجرد الردة وتجبر على عودها الى الاسلام
وعلى عودها الى زوجها بوجه شرعي وهل يسقط مهرها بمجرد الردة (أجاب) اذا
أجرت المرأة كفة الكفر على لسانها وارتدت مغايرة لزوجها تحرم عليه لانفساخ النكاح
بارتدادها ولا شيء لها من النفقة سوى السكنى به يبقى لحيء الفرقه منها ولها المهر لقرره
بالدخول ولا يسقط بردها ولو ماتت في العدة ورثها زوجها المسلم استحسننا وصرحوا
بتعزيرها بخمس وسبعين وتجبر على الاسلام وعلى تجديد النكاح زجرها بمهر يسير كما
يستفاد من الدرر وحواشيه في نكاح الكافر والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر
قاصرة لها اخ شقيق بالغ غائب يلد قريبا دون مسافة القصر فزوجها شيخ البلد لخدم
له مدعيانه خال خال البنت المذكورة فهل تتوقف صحة العقد على اجازة الاخ له
ورضاه به حيث كان الزوج ينتظر حضور الاخ او استطلاع رأيه ولو دخل الزوج بها
(أجاب) تزويج القاصرة على الوجه المذكور غير نافذ والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل له ابن بالغ خطب له والده بنت أخيه وعقد له عليها على صداق معلوم في غيبة الابن
المذكور وبعد أن دخل بها وعاشا مدة تزيد على عشر سنين أخبره فقيه بان العقد غير

١٢٦٧ ٢٥

١٢٦٧ ٩

١٢٦٧ ١١

١٢٦٧ ٢٠

١٢٦٧ ٢٧

رجب ٩

شعبان

صحيح متعللاً بأن العقد للابن في غيبته لا يصح فهل اذا كان الابن أجاز العقد ورضى به
 يكون صحيحاً نافذاً ووطؤه لزوجه وطء محل (اجاب) نعم يكون العقد المذكور صحيحاً
 والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في بكر بالغة أراد والدها ان يزوجه
 رجلاً من غير اذنها ورضاهما ولم ترض به فهل لا يكون له اجبارها على النكاح لمن اراده
 ولها ان تزوج نفسها من شاءت بكفو ومهر مثل وهل اذا كانت البنت المذكورة عند
 أمها تاكل وتشرب من مال الام وأراد الاب أخذها بدون اذنها وسكنها عند صرة أمها
 لا يجاب لذلك حيث كانت بالغة وشيدة وليس للاب جبرها على نقلها من بيت أمها بدون
 وجه شرعي (اجاب) لا تجبر البكر البالغة على النكاح لا تقطاع الولاية بالبلوغ ولها
 ان تزوج نفسها من كفؤ بمهر المثل ومما صرحوا به ان الحارثية اذا بلغت مبلغ النساء
 ان بكر اضمها الاب الى نفسه وان ثيباً لا يضمها الا اذا لم تسكن مأموته على نفسها والله تعالى
 اعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة يثيمة لها اخ شقيق بالغ وعم فقط خطبها رجل من عمها
 لابنته القاصرة فأجابها وعقد له عايتها بدون اذن الاخ ورضاه مع وجوده بالبلد والحال ان
 الزوج لم يدخل بها الى الآن وهو موجود بالبلد كذلك مع والده فهل تتوقف صحة
 العقد على اجازة الاخ له واذا رده يرتد برده (اجاب) الولاية في تزويج القاصرة
 المذكورة والحال هذه للاخ لاب وأم وهو مقدم على العم ومما صرحوا به ان للابعد
 التزويج بغيبه الا قرب أو عضله فان لم يتحقق أحدهما توقف عقد الابعد على اجازة
 الاقرب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مطلقة من زوجها ابنت قاصرة قرر لها الحاكم
 الشرعي كل يوم عشرين فضة فتجمد عليه من ذلك مبلغ فطلبته أم القاصرة على يد الحاكم
 الشرعي فقهره على الدفع فدفع ما كان عليه وعمر البنت اذ ذاك خمس سنوات فأراد والده
 البنت تزويجها الشخص ليس بكفو ولا كسب له وهو تحت قهر والده ولا يملك الصداق
 كما هو معلوم عند كثير من الناس وحصل ذلك كله من غير علم أمها ومع ذلك فالبنت
 لا تطبق الوطء فهل يكره ذلك صحيحاً فينفذ العقد (اجاب) للاب تزويج ابنته القاصرة
 غير كفؤ وبدون مهر المثل ويصح العقد اذا لم يكن الاب معروفاً بسوء الاختيار ومجانة
 أو فسقا ولا يسقط حق الام من حضانه الصغيرة المذكورة بتزويجها ولا يجبر وليها على
 تسليمها للزوج حيث كانت غير مطيعة والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة لها عم
 شقيق وابنه وهما غائبان مسافة سفر فأراد شخص ان يتزوجها فبحث على العم فلم يجده
 فأذنت الام لرجل ان يزوجه لذلك الشخص فزوجها له ودخل بها فهل اذا كان الزوج
 لا ينتظر حضور العم الغائب وكان الزوج كفؤاً والمهر المثل يكون العقد نافذاً سيما
 وقد حضر ابن العم البالغ من غيبته وأجاز العقد ولم يحضر والده الى الآن (اجاب) اذا
 كان الكفو لا ينتظر حضور الولى الاقرب الغائب مسافة السفر يكون للابعد ولاية
 التزويج من ذلك الكفو بمهر المثل على كلا القولين والله تعالى اعلم (سئل) في بنت

سنة	شعبان
١٢٦٧	٢٢
١٢٦٧	٢٩
١٢٦٧	٢١
١٢٦٧	٧
١٢٦٧	٢٦
١٢٦٧	٢٨
١٢٦٧	٤

صغيرة تزوجها وليها ثم طلق قبل بلوغها فهل لوليها ان يزوجه لا خير بعد انقضاء عدتها
 (اجاب) للولي تزويج القاصرة ولو ثيبا عندنا والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة نصب
 القاضي وكيلا عنها وزوجها جبر اعليها مع وجود عمها الشقيق ولم يأذن العم في ذلك ولم
 يحز والخال ان العم حاضر في البلدة قريب من المنزل فهل لا يصح عقد القاضي حيث
 كانت ولايته مؤخره عن العم (اجاب) العقد والخال هذه موقوف على اجازة العم
 المذكور اذا لم يعضل فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر
 بالغة تخدم في بيت رجل بالمحروسة ولها أب في بلاد الاريف حضر وأراد أخذها زاعما انه
 زوجها الرجل من بلاد الريف لا تعرفه ولا أذنت في زواجهما منه ولم ترض به بل ردت فوراً
 فهل لا يكون النكاح والخال هذه نافذة اعليها بدون اذنها واجازتها وليس له اجبارها
 على ذلك واذا كانت مأمونة على نفسها تمسك حيث شئت (اجاب) لا تجبر المكلفة
 البالغة على النكاح فتزويج الاب البالغة المذكورة على الوجه المذكور غير نافذ ويرتد
 بردها فوراً والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرة تزوجها أحد اخوتها بدون اذن الباقي لرجل
 غير كفؤ لها وبدون مهر المثل ودخل عليها وهي قاصرة ثم نشرت وبقيت في بيت وبلغت
 واختارت فسخ النكاح ولم تمسكه من نفسها بعد ذلك فهل اذا لم ترض به بعد البلوغ
 واختار الفسخ وتحقق ذلك لدى القاضي يقضى لها بالفسخ ولا يشترط اختيارها فوراً
 لان ذلك شرط في البكر لا في الثيب (اجاب) حيث كان المزوج للقاصرة المذكورة
 غير الاب والمجدم من غير كفؤ أو بغين فاحش لا يصح النكاح أصلاً بعد تحقق ذلك بالوجه
 الشرعي على ما افاده في التنوير وشرحه وان كان من كفؤ وبمهر المثل صح وله اختيار
 الفسخ بالبلوغ ولا يسطل خيارها بلا صريح رضا او دلالة حيث كانت ثيباً والله تعالى
 أعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة يتيمة لها عم شقيق بالبلد ولها أم كذلك فأخذها شيخ
 البلد وعقد عليها لرجل من اتباعه بدون اذن العم فهل تتوقف صحة العقد على اجازة العم
 له واذا رده يرتد برده لاسيما والزوج موجود بالبلد ولم يدخل بها الى الآن (اجاب)
 لا يملك شيخ البلد تزويج القاصرة مع وجود عمها العاصب وحضوره واذا رده العاصب
 المذكور بطل والله تعالى أعلم (سئل) في بكر قاصرة لها أب حاضر مريض بالبلد ولها
 ابن عم عاصب في قرية بينهما وبينه نحو ثلاث ساعات ولها خال أمها فزوجه الخال
 المذكور من رجل غير كفؤ لها بدون مهر المثل ومن غير حضور أبيها ولا ابن عمها ومن غير
 اجازتهم لذلك فهل لا يكون النكاح والخال هذه نافذة ولا بيها أو ابن عمها أو هي بعد
 بلوغها ردها هذا النكاح وابطاله لاسيما ولم يدخل ولم يحتل بها ولا رآها ولم يدفع شيئاً من
 المهر (اجاب) تزويج القاصرة على الوجه المذكور غير نافذ والله تعالى أعلم (سئل) في
 بنت يتيمة قاصرة بلغت من العمر عشرين سنين فوكت عاصباً لها ليس لها غيره في تزويجها
 فعقد لها على ابنه فهل ليس للقاضي فسخ ذلك العقد (اجاب) نعم ليس للقاضي فسخ

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٥

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

١

١٢٦٧

٦

ذى الحجة

النكاح حيث صدر من العاصب المذكور صحيحا نافذا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة زوجت نفسها من رجل غير كفؤ لها غير عالمة بحاله ولها ابنا عم لم تحضرهما وقت العقد ولم يرضيا به بعده فهل يكون العقد فاسدا من اصله أولا بني العم طلب فسخ النكاح بعد اثبات عدم الكفاءة حيث كان ذلك قبل الدخول بها (اجاب) اذا زوجت الحرة البالغة نفسها من غير كفؤ بدون رضا وليها العاصب لا يكون نكاحها صحيحا على المفتي به وفي ظاهر الرواية ينقض دولا لولي فسخه والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين متزوجين ولدهما لا كبيرهما ذكر وللهما غيرة أنثى أراد الاخ الاكبر أن يزوج ابنه بنت أخيه فقالت زوجة الاصغر بعد طلاقها كنت أرضعت ابن أخي زوجي وقالت زوجة الاكبر كنت أرضعت بنت أخي زوجي وكذبهما الاخوان في ذلك فهل لا يثبت التحريم بين الولدين المذكورين بمجرد قول المرأتين فقط ويكون لكل من الاخوين المذكورين العقد لولديهما القاصر من المذكورين (اجاب) لا يثبت الرضاع عند التجاهد الابحجة وهي رجلان أو رجل وامرأتان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بكر من والدها على صداق معلوم دفع مجمله وبعد دخوله بها ومعاشرتها نحو سنتين سافر الى بلده باطلاعها واطلاع أهلها ومكث فيها نحو سنتين فهل اذا حضر من غيبته ووجدها تزوجت غيره متعילה بانه لم يترك لها نفقة لا تجاب لذلك ولا عبرة بتعللها ويكون العقد الثاني فاسدا ويفرق بينهما وبين من تزوجت به ولا تخير حيث كان كل من الزوجين حاضرا (اجاب) اذا ترك الزوج زوجته بلا نفقة ولم يطلقها لا يكون لها التزوج بغيره فلهما المذكورين كورة باقية على عصمة الزوج الاول تحبر على طاعته ويفرق بينهما وبين الثاني بعد تحقق ما ذكره شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين احدهما لها بنت وللأخرى بنتان فأرضعت أم البنت احدى البنيتين فهل يجوز لهن تزوج بنت المرصعة الزوج بالبنت التي لم ترضع من أم زوجته (اجاب) نعم يجوز للرجل المذكور التزوج بتلك المرأة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا قاصرة من أبيها ودفع له ما تعرفه تجهيله وهي مطيقة للوطء فطلبها زوجها من أبيها الى محل طاعته فامتنع أبوها من تسليمها له فهل لا يجاب الاب لذلك شرعا اذا تحقق ما ذكر (اجاب) يجبر أبو الصغيرة التي تطيق الجماع على تسليمها حيث سلم الزوج المهر المشروط تجهيله وان وقع الاختلاف في كونها مطيقة ينظر القاضي ان كانت ممن تخرج أخرجها ونظر اليها ان صحت للرجل أم أباهما يدفعها للزوج والا وان كانت ممن لا تخرج أمر بمن يثق بهن من النساء فان قلن انها تطيق الرجال وتحمل الجماع أمر الاب بدفعها الى الزوج وان قلن لا تحمل لا يأمره بذلك كما في الخيرية والله تعالى أعلم (سئل) في سيدة تسمى خدوة والسيدة المذكورة اشترت جارية بيضاء وهي حامل فوضعت عندها بنتا وبعد وضعها البنت توفيت الجارية المذكورة وتركت البنت وعمرها سبعة أيام وكانت السيدة المذكورة ترضع أولاد

المرحوم على بك فارضعت البنت على أولاد المرحوم على بك وكانت السيدة تزوجت رجلا يسمى الشيخ خضير او وضعت منه بنتا فكانت بنت الجارية رضية فرضعت معها منها ومن المرضعة التي ترضع بنتها الى حين فطام البنت المذ كورة ثم ان الشيخ خضير بعد مدة أيام قال لزوجه تو جهي معي البلد فقالت له البنت قاصرة فلم يكن التوجه عندك الجارية السوداء ملكي تخدمك وان كنت طالبا ان تزوج فانأز وجك حسنة بنت الجارية البيضاء فقال لها طيب فكتبت كتابها عليه فبعد ذلك تذكرت أنها أرضعتها وبعض ناس من المسلمين يعلم ذلك فهل لا يحل نكاح البنت المذ كورة للشيخ خضير المذ كور (اجاب) اذا ثبت بالبينة العادلة أو باقرار خضير أن حسنة المذ كورة أرضعت من السيدة خذو جهة خضير المذ كور مع ابنته منها لا يحل للشيخ خضير تزوجها لكونها ابنته رضا عا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تزوجت رجلا وأنت منه ببنت وكان لها جارية ماتت عن بنت صغيرة دون الحولين فصارت سيدتها ترضعها لبنتها من زوجها المذ كور مدة فهل اذا أراد زوج هذه المرأة ان يتزوج ببنت جارية زوجته التي أرضعتها زوجته المذ كورة بلبنتها منه لا يحل له ذلك وتحرم عليه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي لا يحل للرجل المذ كور التزوج بهذه البنت اذ هي بنته رضا عا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها بنت قاصرة سنها اثنتا عشرة سنة فقيرة لا مال لها ولا لها تنفق عليها منه ولها أب غائب لا يعلم مكانه ولا موته ولا حياته وظهر للبنت رجل يريد التزوج بها فهل يسوغ لامها ان تزوج بها اذا كان كفوا لها بمهر المثل لاسيما والزوج لا يصبر الى حضور أبيها (اجاب) للام تزويج القاصرة المذ كورة من كفؤ بمهر المثل حيث تحقق ما هو مستور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها بنت قاصرة لم يكن لها عاصب سوى ابن عم غائب فوق مسافة القصر فهل اذا طلب رجل من أمها أن يتزوج بها وكان كفوا لها وبهر مثلها يكون لها تزويجها منه لاسيما اذا لم يصبر الزوج الى حضور ابن العم العاصب (اجاب) للام المذ كورة تزويج بنتها القاصرة من كفؤ بمهر المثل والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها مدة سبع سنين ولم يترك لها شيئا ثم أخبرها رجل بان زوجها قد مات وصدقته ثم تزوجت برجل آخر ثم حضر الزوج الاول وتبين كذب الخبر فهل يكون هذا الوطء وطء شبهة وترجع للزوج الاول بعد انقضاء العدة أم لا (اجاب) حيث لم يتحقق من الزوج الاول طلاق تكون الزوجة المذ كورة باقية على عصمتها ويفرق بينهما وبين الزوج الثاني والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته وأمر وكيله بالانفاق عليها مادام غائبا فصار المأمر ينفق على الزوجة المذ كورة قاعدت ان زوجها الغائب طلقها وصدقها على دعواها شاهدان وتزوجت غيره فهل اذا حضر الزوج وأنكر الطلاق ولم تشهد عليه بينة بذلك تكون باقية على عصمتها ويفرق بينهما وبين الثاني

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٨

محرم
٩

سنة

محرم

١٢٦٨

٢٨

(أجاب) اذا ثبت نكاح الزوج الاول بتاريخ سابق على نكاح الثاني ولم يوجد من الاول ما يفيد الفرقه من طلاق ونحوه يقتضى له بزوجه المدة المذكورة ويفرق بينها وبين الزوج الثاني والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته البكر قبل الدخول وعن أخيه ولزوجة أخ فقيه فزوجه الأخ الفقيه لآخى الميت بعد موت زوجها بتسعين يوما فهل والحال هذه يؤدب الأخ الفقيه بعقده عليها قبل انقضاء عدتها بأربعة أشهر وعشرة أيام ويكون العقد فاسدا (أجاب) اذا مات الرجل عن زوجته قبل الدخول بها يكون لها تمام المسمى وعليها عدة الوفاة فلا يصح تزوجها قبل انقضاء العدة ففي الدوم من العدة والعدة للموت أربعة أشهر بالاهلة وعشر من الأيام بشرط بقاء النكاح صحيحا إلى الموت مطلقا وطئت أولا ولو صغيرة أو كتابية تحت مسلم ولو عبد فلم يخرج عنها إلا الحامل اه والله تعالى أعلم (سئل) في بكر غيرة في كفالة أمها وأبوها غائب فوق مسافة القصر ولم ينتظر الحاطب جواب الغائب وأرادت الام تزويجها بكفو ومهر مثل فهل والحال هذه يصح النكاح بولاية غير الأب ولا تتوقف صحته على حضور الأب (أجاب) نعم يصح تزويج الام ابنتها القاصرة من كفو بمهر المثل ان كان الواقع ما هو مسطور ولم يوجد من الاولياء من يقدم على الام خلاف الأب حاضر والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة زوجها أبوها بالاكراه عنه بالحبس لعبد رجل ذي شوكة في الرق من غير اذنها ومن غير اجازتها ولم تجز البكر البالغة العقد ولم يدخل بها العبد فهل اذا ثبت ذلك باليمين الشرعية يكون العقد فاسدا حيث كانت بالغة رشيدة ولم تجز العقد (أجاب) لا ينفذ تزويج الأب بنته البالغة بدون اذنها بدون اجازتها يكون النكاح موقوفا على اجازتها فان اجازته نفذ وان ردت به بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته الأيسة ثلاثا ثم انقضت عدتها بالأشهر فهل يحل له بعد وفاء العدة المذكورة نكاح أختها (أجاب) اذا طلق الرجل زوجته وانقضت عدتها بثلاث حيض ان كانت من ذوات الحيض أو بثلاثة أشهر ان كانت صغيرة أو أيسة يكون له تزويج أختها وقدر سن الاياس في العدة بخمس وخمسين سنة على ما عليه الاعتماد والله تعالى أعلم (سئل) في أختين لاحداهما بنت وللأخرى ابن فارضعت أم الابن بنت أختها رضعات كثيرة من غير حصر وفي حال قصرهما عقد أبو القاصر لابنه على القاصرة من أبيها وهما مجهلان التحريم وقبل الدخول أخبرهما رجل بان الرضاع محرم فهل اذا تحقق ما ذكر ينسخ النكاح وتحرم عليه ابدا لكونها أخته من الرضاع (أجاب) حيث كان الرضاع محققا لا يكون النكاح صحيحا والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بلغ سنها خمس عشرة سنة وز يادها ابن عمر يريد أن يزوجهما لابنه بالجبر عليها بالرضاع وزوجهما لابنه المذكور فهل اذا تمتعت من التزوج به لا تجبر على ذلك ويسوع لها التزوج بغيره بشرط الكفاءة ومهر المثل باذنها ورضاها (أجاب) بلوغ الانثى بالاحتلام والحيض

صفر

٥

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٦

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

ربيع الاول

٤

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

والجمل فان لم يوجد شيء من ذلك فحتى يتم لها خمس عشرة سنة على ما به يفتى فاذا كان سن البنت المذكورة خمس عشرة سنة لا يكون لوليها العاصب اجبارها على النكاح ولها تزويج نفسها من كفؤ بمهر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت قاصرة خطبها خالها لشخص من أقاربه فامتنع الاب من اجابته فتعدى الخال المذكور وأخذ البنت وأمها من بيت الاب جبرا عليه ويريد أن يزوجه الرجل من أقاربه بغير اذن أبيها ورضاهم وجوده فهل لا يجب لذلك شرعا ويكون للاب اخذ بنته وزوجته ووردهما لبنته وتكون ولاية الاجبار للاب على بنته يزوجه من يشاء (أجاب) ولاية تزويج القاصرة المذكورة لا يبيها لخالها وعلى الزوجة طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة تتقدم عند رجل لها اب في قرية أخرى بينه وبينها مسافة دون مسافة القصر أمر شيخ البلد فقيه ببلده بأن يعقد عقد النكاح على البكر المذكورة لعبد رقيق لشيخ البلد فامتنعت من ذلك فعدده على الرقيق المذكور قهر اعنها وعن سيدها الخادمة عنده بدون اذنها ورضاها وبدون حضور أبيها ورضاه وبدون مهر مثلها وهو غير كفؤ لها وامتنعت من دخوله عليها الى الآن فهل لا يكون النكاح نافذا بدون اذنها واختيارها ورضاها ولها ولا يبيها رد النكاح المذكور وابطاله (أجاب) لا تجبر الحرة البالغة العاقلة على النكاح واذا زوجت نفسها غير كفؤ بدون اذن وليها العاصب ورضاه لا يكون النكاح صحيحا على ما عليه الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر عاقلة بالغة رشيدة تحسن التصرف لها اخ كبير من ابيها اقامه والده على اخوته وصيا مختارا ثم بعد موت ابيها انتقلت مع أمها ببلدة أخرى هي بلدة امها ثم بعد مدة تزوجه اخوها الوصي المذكور من غير اذنها ورضاها فلما بلغها ذلك ردت ما فعله اخوها من النكاح ولم ترض به ونفرت من ذلك نفورا كليفا فهل العقد غير صحيح ولو ادعى الوصي ان اباها أوصى حال حياته بأن تزوجه بهذا الزوج ويعقد لها عليه سواء كان بمهر المثل أولا حيث لم تأذن بذلك (أجاب) حيث ردت البالغة العاقلة تزويج أخيها لها بدون اذنها بطل النكاح ولا عبرة بما تامل به الاخ على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة تزوجه أبوها الرجل آخر من غير اذنها ومن غير اجازتها ولم تجز البنت العقد فهل والحال هذه يكون العقد فاسدا حيث كانت بالغة رشيدة ولم تجز ما فعله أبوها سيما ولم يدخل بها الزوج (أجاب) ليس للاب اجبار بنته البالغة العاقلة واذا زوجها بدون اذنها يتوقف نفاذ النكاح على اجازتها فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولدان ولد كبير من امرأته وولد صغير من امرأة أخرى ثم ماتت أم الصغير في حال رضاعه فأرضعته امرأة أجنبية فهل اذا كان الرضاع من جهتها فقط يجوز للولد الكبير أن يتزوج مرضعة أخيه الصغير والحال هذه (أجاب) نعم يجوز للرجل المذكور تزوج مرضعة أخيه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

٨

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٣

١٢٦٨

٤

جمادى الاولى

جمادى الاول سنة

١٢٦٨

٤

البالغ سنها فوق تسع سنين لصبي مراهق قبل له أبوه النكاح فهل اذا طلب أبو الصبي زوجة ابنه الى منزله لمحصل التأليف بينهما ورضى أبو البنت بذلك لذلك وابت أم البنت تسليمها للصبي تمنع من ذلك وتجبر على تسليم البنت لاني الزوج (أجاب) ليس لام الصغيرة المذكورة معارضة أبيها والحال هذه وصرحوا بأن الأب يطالب بتسليم ابنته الصغيرة الى زوجها اذا كانت مطيقة للوطء والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة زوجها أخوها الرجل غير كفؤ لها بدون مهر المثل وبدون رضاها والزوج غير شريف وهي شريفة فهل لا يكون النكاح والحال هذه نافذا لا سيما لم يدخل ولم يختل بها (أجاب)

١٢٦٨

٧

اذا زوج الاخ أخته البالغة العاقلة بدون اذنها توقف النكاح على اجازتها فان اجازته نفذ وان ردت بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولد قاصر أراد أن يتزوج وهو قاصر فتزوج الولد القاصر المذكور بنتا قاصرة وقبل النكاح لنفسه من غير وليه ومكث معها مدة وبعد موت والده طلقها وهو قاصر أيضا فهل عقد الولد القاصر بنفسه لنفسه مدة حياة والده غير صحيح لان عبارة القاصر لاغية لا تعتبر في عقد النكاح ولا في الطلاق (أجاب) تزوج الصبي المميز وقوف على اجازة وليه فان اجازته نفذ وان رده بطل ولا يصح طلاق الصبي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لام زوجته أنا وطلقتك قبل أن أتزوج ابنتك وهي منكرا لذلك فاذا يلزمه والحال هذه اذا ثبت اقراره بذلك بشهادة بينة شرعية (أجاب) اذا أقر الزوج بوطء أم زوجته حرمت عليه زوجته والله تعالى أعلم (سئل) في أم أمة ميمية من ذرية تميم الداري أحد كبار الحكامة رضى الله تعالى عنهم تزوجت غير كفؤ رجلا عاميا مكاسا مشهورا بالمكس تزوجها بدون مهر المثل ونفى الى اللسان بسرعة تحققت عليه بدون اذن وليها العاصب وبدون رضا فهل يكون نكاحها فاسدا واذا دخل بها فعلى القاضى التفريق بينهما ويعزره بما يراه ويحكم عليه بمهر المثل عملا برواية الحسن المفتى بها في هذا الزمان ولو فرض أن الولي العاصب سكوت حتى دخلت ولا يكون سكوته رضا بذلك (أجاب) حيث كان الزوج غير كفؤ لا يكون النكاح صحيحا على رواية الحسن المختارة للفتوى ويحرم عليها تمكينه من الوطء كما يحرم عليه الوطء لعدم انعقاده وينبغي بعد الدخول أن يجب الاقل من المسمى ومهر المثل وان لا نفقة لها في هذه المدة كما في حواشي الدر المختار وحيث كان المعنى به عدم انعقاد النكاح لا يكون سكوت الولي بعده صحيحا له والله تعالى أعلم (سئل) في بكر قاصرة زوجها أهال رجل غير كفؤ لها وبدون مهر المثل ولم يدخل بها الى الآن والبنت لا ترضى به فهل يكون النكاح والحال هذه غير نافذ عليها لا سيما اذا بلغت ولم ترض بالنكاح ولم تجزئه فور بلوغها (أجاب) لا تملك الام تزويج بنتها الصغيرة من غير كفؤ وبدون مهر المثل فان نكاح الام المذكورة بنتها على هذا الوجه غير صحيح والله تعالى أعلم (سئل)

١٢٦٨

١٦

١٢٦٨

١٩

جمادى الثانية

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

٣

من الديوان الكتباتي بما ضمنه بنت بالغة زوجها أوها بدون اذنها ورضاها وامتنعت

جادی الثانية سنة

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

١٧

رجب

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

١٨

من ذلك ولم يستأذنها في ذلك فما الحكم وقد ورد أصل هذا السؤال من محافظ العريش
 (أجاب) لا تجبر البكر البالغة العاقلة على النكاح فليس للاب المذکور تزويج بنته
 البالغة بدون اذنها جبراً عليها فاذا صدر منه ذلك توقف عن النكاح على اجازتها
 ورضاها فان لم تجزه وورده فوراً بطل ولها أن تتزوج كفؤاً بمهر المثل وان لم يرض أبوها
 بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة شريفة تزوجت رجلاً غير شريف بدون مهر المثل
 فهل يكون لعاصبها حق الاعتراض وفسخ النكاح حيث لم يرض به (أجاب) غير
 القرشي لا يكون كفؤاً للقرشية والقوى على فساد نكاح البالغة اذا زوجت نفسها
 من غير كفؤ حيث كان لها عاصب لم يأذن لها بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 عقد على بنت بكر قاصرة من أبيها أو يريد الزوج أن يدخل عليها بالجبر والا كراه فهل
 اذا كانت القاصرة لا تطيق الوطء لا يجاب الزوج لذلك حيث كانت قاصرة لا تحتمل الوطء
 (أجاب) لا يجبر الاب على تسليم بنته المذكورة لزوجه اذ حيث كانت غير مطيقة للوطء
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته مدة يسيرة وفي ظرف هذه المدة برسل
 لها نفقتها ثم حضر من غيبته فوجدتها تزوجت غيره فهل هي باقية في عصمته والى بعد
 الثاني باطل ولو ولدت من الزوج الثاني وللزوج الاول اخذها قهر اعنه (أجاب) ان
 كان الامر ما ذكر لا يكون النكاح الثاني صحيحاً ويفرق بينهما وبين الزوج الثاني ولو
 ولدت منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطب بنتاً بكر بالغة رشيدة من أبيها بصداف
 معلوم لولده القاصر ورضي كل منهما بذلك فعلمت البنت بذلك فلم ترض بتزويجها لذلك
 الشخص فهل والحال هذه ليس للاب أن يزوجه اذ من غير اذنها ومن غير اجازتها حيث
 كانت بالغة رشيدة (أجاب) لا تجبر البالغة العاقلة على النكاح فلا ينفذ تزويج الاب
 بنته المذكورة بدون اذنها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكرام من أبيها بلع
 سنه عشر سنين ودفع لها مجمل الصداق ودخل بها وصار معاشرها سبعة أشهر وهو قائم
 بحقوقها الشرعية ثم بعد ذلك خرجت عن طاعة زوجها ومكثت في بيت أبيها بدون
 وجه شرعي فهل والحال هذه تجبر على طاعة زوجها حيث كان قائماً بحقوقها الشرعية
 سيما وهي مطيقة للوطء (أجاب) على الاب تسليم بنته القاصرة المذكورة لزوجه اذ
 حيث كانت مطيقة للوطء ولم يوجد مانع من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر
 يتيمه قاصرة لها عم شقيق ولها أخ شقيق بالغ تزوجها شيخ البلد في غيبتهما بدون اذنها
 ورضاها فهل يكون العقد موقفاً ان اجازه الاخ الشقيق العاصب نفسه وان رده بطل
 لاسيما اذا كان الزوج غير كفؤ وبدون مهر المثل اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي
 (أجاب) لا يملك غير الاب والمجد من الاولياء تزويج الصغيرة من غير كفؤ بدون مهر
 المثل فشيخ البلد الاجنبي المذکور الى فاذا كان الزوج المذکور غير كفؤ والمهر اقل
 من مهر المثل لا يكون النكاح صحيحاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من الاعيان

زوج ابنته البكر البالغة من غير كفؤ وبغير مهر المثل ثم توفي الأب فطلب الزوج زوجته
للدخول بها فامتنعت وادعت ان والدها زوجها بغير اذنها ولم تجز فعله بل ردت به بنفسها
حين علمت بذلك والحال انه وقت العقد أرسل والدها من يستأذنها من الجانب في
العقد عليها فشهدوا في المجلس انها وكلت والدها ولم يعرفوها ولم يظهر لهم شخصها ولم
يعترفوا انهما بل شهدوا بمجرد سماع صوت من داخل الدورية من غير رؤية
شخص المتكلم فهل اذا كان الامر كذلك تكون هذه الشهادة صحيحة وهل تصدق في
الرد أولا (اجاب) اذا قال الزوج للبكر البالغة بلغى النكاح فسكت وقالت بل
رددت ولا يدينه لها على ذلك ولم يكن دخل بها طوعا في الاصح فالقول قولها بيمينها على
المفتي به اذا لم يوجد منها ما يدل على الرضا ولا يشهد على محجب بسماعه منه الا اذا تبين
القائل بأن لم يكن في البيت غيره ولا كن لو فسر لا تقبل او يرى شخصها مع شهادة اثنين
بأنها فلا نفقة بنت فلان بن فلان ويكفي هذا الشهادة على الاسم والنسب كما في الدر المختار
ودليه فالشهادة بالتوكيل على الوجه المذكور بالسؤال غير مقبولة والله تعالى أعلم
(سئل) في بنت بكر قاصرة زوجها أمها رجل غير كفؤ وبدون مهر المثل مع وجود
العاصب في البلدة التي صار فيها العقد بغير اذنه ورضاه فهل والحال هذه لا يكون العقد
نافذا بل يتوقف على اجازة العاصب ان اجاز فذوالا فلا (اجاب) ليس لغير الأب
والجد تزويج الصغيرة من غير كفؤ وبدون مهر المثل فالنكاح على الوجه المذكور باطل
والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة زوجها البائع الرشيد بكفؤ وبمهر المثل
ولم يكن هناك ولي مقدم عليه ودخل بها الزوج وبلغت عنده ومكثت عنده بعد البلوغ
اربعة سنين فهل لها الفسخ بنفسها عند قاض بعد تلك المدة أم لا والحال انه تمتع بها تلك
المدة التي بعد البلوغ مختارة عالمة بالنكاح راضية (اجاب) لا يبطل خيار النسيب
بالسكوت بعد البلوغ بل بما يفيد الرضا صريحا أو دلالة فإذا تحقق منها ذلك بطل
خيارها فليس لها الفسخ والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
طلاقا ثائما بحضرة جمع من المسلمين ومكثت بعد وفاء عدتها مدة شهرين وأرادت الآن
التزوج بزواج آخر كفؤا وبمهر مثلها ولها أخ يريد التلغث عليها وينمعهما عن الزواج
فهل لا يجاب لذلك حيث كانت باغية عاقلة (اجاب) نعم للمرأة المذكورة ان تزوج
نفسها من كفؤ بمهر المثل بالرضا أخيها وليس له عضلها والحال هذه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مسلم تزوج بامرأة مسلمة ارتد الزوج عن دين الاسلام فهل تحصل
الفرقة برودة الزوج ولا يسوغ له قربانها ولو عاد الى الاسلام بدون تجديد العقد عليها بعد
اسلامه واذا بقي على رده وانقضت عدتها من وقت الردة يكون لها التزوج بغيره
(اجاب) ارتداد احد الزوجين فسخ في الحال فإذا تحقق ارتداد الرجل المذکور عن
الاسلام لا يسوغ له قربان زوجته قبل عوده لدين الاسلام وتجديد النكاح بعده ويجوز

١٢٦٨

١٩

شعبان

١٢٦٨

٣

١٢٦٨

٦

١٢٦٨

٢١

١٢٦٨

٢٩

رمضان	سنة	
١٠	١٢٦٨	لها التزوج بغيره بعد انقضاء عدتها منه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في بنت يتيمة قاصرة لها ابن عم شقيق وصى عليها من قبل القاضى ولها أم فهل اذا كان للوصى ابن يريد أن يزوجه له بمهر مثلها وزيادته يجب لذلك ولا يكون لامها منعه من ذلك (أجاب) الولي في النكاح العصبة على ترتيب الارث فان لم يكن عصبة فالولاية للام فلعاصب المذكور ولاية تزويج اليتيم المذكور و الحال هذه من كفؤ بمهر المثل حيث لم يوجد من يقدم عليه من العصبات والله تعالى اعلم (سئل) في البنت البكر البالغة الرشيدة اذا تزوجت نفسها او وكلت رجلا اجنبيا في زواجها من كفؤ وأراد والدها فسد هذا العقد فهل لا يجب لهذا الفسخ أو يجب (أجاب) للبنت البكر الحرة المكففة أن تزوج نفسها من كفؤ بمهر المثل بلا رضا وليها فليس له والحال هذه فسخ العقد كما ان التوكيل بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زنى ببنت بالغة وحملت منه ثم عقه عليها بمهر معلوم ودفع لها ما تعرف تحمله ودخل بها ووطئها وصار معاشرهما معاشر الا زواج ثم بعد ذلك طلقها ثلاثا بحضرة بينة شرعية فهل يكون هذا العقد صحيحا وتجه لها نفقة العدة على الزوج المذكور الى انقضائها شرعا واذا ادعى انه لم يطلق زوجته ثلاثا وأثبتت عليه بالبينة الشرعية انه طلقها المطلق المذكور لا تحل له الا بعد زوج (أجاب) نعم يصح النكاح لما في الدرفي فصل المحرمات من صحة نكاح الحبلى من الزنا وان وطئها على الزوج الا اذا كان هو الزاني فيحل اتفاقا ولا عبرة لانكار الزوج الطلاق الثلاث بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعى وعليه نفقة العدة حيث كان الطلاق بعد الدخول والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خطب بنتا بكرا من ابيها باذنها ورضاها بحضرة اولاد عمها وجمع من المسلمين وقد رتلها مهر معلوم وأقبضه لابيها وقبضه الاب وقات أعطيتك بنتي بهذا المهر وكر ذلك ثلاث مرات وفي كل مرة يقول الزوج قبلت ووهه باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا بحضرة من ذكر فهل اذا تحقق ما ذكر يكون العقد صحيحا نافذا واذا عقد عليها رجل آخر يكون العقد الثاني باطلا وهي باقية على عصمتها الزوج الاول (أجاب) نعم اذا تحقق ما ذكر يكون النكاح صحيحا وليس للزوج بعد ذلك تزويج نفسها من آخر الا اذا ثبت طلاق الاول فيكون لها حينئذ التزوج بغيره بعد الطلاق ان لم يدخل بها أو بعده وبعد انقضاء العدة ان دخل بها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت بأن زوجها مات لدى قاضى بلد لها فهل اذا قامت بينة شرعية وشهدت لها بموته بعد الدعوى الصحيحة في وجه خصم شرعى يحكم بموته بعد صحة الشهادتين له وتزوج غيره بعد ذلك وتكون عدتها من وقت الموت (أجاب) اذا أثبتت الزوجة موت زوجها بعد دعوى صحيحة مستجمعة لشرائطها وقضى القاضى بذلك يسوغ لها التزوج بغيره بعد انقضاء عدتها من وقت الموت والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة لها أب غائب لا يعلم مكانه ولها أم حاضرة معها أرادت ان تزوجه لرجل فهل
٢٩	١٢٦٨	
شوال		
١٧	١٢٦٨	
٢٦	١٢٦٨	
ذى القعدة		
٣	١٢٦٨	

سنة ذى القعدة

١٢٦٨

١٠

إذا كان الزوج لا ينتظر حضور الغائب وكان الزوج كفؤا والمهر مهر المثل يجوز للام ان تزوجه للرجل المذکور والحال هذه (أجاب) للام المذکورة تزويج بنتها الصغيرة حيث كان أبوها مفقودا ولم يوجد من يقدم على الام من أولياء النكاح والله تعالى أعلم (سئل) في صبي زوجته أمه بكر أقاصرة من أبيها بغير اذن أبي الصغير فهل لا ينفذ النكاح وولاية النكاح لابيه لآلامه (أجاب) لا ولاية للام في تزويج ابنتها الصغير مع وجود أبيه وحضوره والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة تزوجه خال أمها برجل أجنبي من البنت بغير اذن أبي الصغير ولم يدخل بها الزوج فهل لا ينفذ النكاح وولاية النكاح لابيه لآمال أمها (أجاب) لا ولاية لآمال الام في تزويج الصغيرة المذکورة حيث كان أبوها حاضرا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مجهول الحال تزوجه امرأة

١٢٦٨

٣٠

ذى الحجة

١٢٦٨

١٨

مسلمة وعاشرها معاشرة الا زواجه مدة ثم تبين انه ذمي فأسلم بحضرة جمع من المسلمين فهل له ان يعقد عليها بمهر مثلها ولا يحتاج لو فاعدة من نكاحه السابق (أجاب) نعم له ان يتزوج المرأة المذکورة قبل انقضاء عدتها منه والله تعالى أعلم (سئل) في بنت ارتضعت من ثدي امرأة رضعت عديدة قبل تمام الحولين ولهذه المرأة المرضعة ابن مولود قبل البنت ارتضعت من ثدي أمه كالبننت وقد تزوجت هذه المرأة المرضعة هذه البنت لابنها المذکور فهل اذا ثبت الارضاع بينة أو باقرار المرضعة أو باعتراف الابن المذکور يثبت التحريم بينهما أبدأ للاخوة رضاعا فلان نكاح بينهما أصلا ويجب التفريق بينهما (أجاب) اذا تحقق الرضاع المذکور بالوجه الشرعي لا يكون النكاح المذکور صحيحا ويجب التفريق بينهما ولا يثبت بمجرد اقرار المرضعة بدون تصديق الزوج واقاراره والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة تريد أن توكل من تشاء في تزويجها من آخر فهل يسوغ لها ذلك شرعا وليس لاحد من العصابة ان يتعرض لها حيث كانت البنت المذکورة بالغة رشيدة وكان الزوج المذکور كفؤا لها (أجاب)

١٢٦٨

٢٣

١٢٦٨

٢٤

للبالغة الرشيدة بكرة كانت أو ثيبا تزويج نفسها من كفؤ بمهر المثل وليس لوليها المعارضة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطب بنت عمه من أبيها بحضرة جماعة فأخبره الجماعة الحاضرين انه رضع على البنت التي ماتت غير المخطوبة اعتمادا على سماع الاب من أمها ولم يصدق الزوج اخبارها والحال ان الاب والام شافعي المذهب ولا بد في التحريم في المذهب المذکور من خمس رضعات متفرقات يقيما قبل مضي الحولين ولم يتحقق ذلك لا عند الاب ولا عند الام غير أن الام أخبرت الاب بالرضاع ولم تعلم كونه قليلا أو كثيرا ولم تعلم أيضا كونه قبل الحولين أو بعدهما وانعقد العقد على مذهبهما كما هو منصوص في كتب الشافعية فهل اذا جاء رجل من الجماعة الحاضرين الذين سمعوا اخبار الاب وتعرض للاب والام وطلب أحدهما الى قاض حنفى وادعى على الاب انه أخبر بالرضاع ويريد بذلك افساد العقد يسوغ له ذلك وللقاض أن يسمع ذلك ويحكم بفساد

العقد أو العقود مبنية على الحجة فلا تنقض (اجاب) الرضاع حجة المال وهو شهادة عدلين أو عدل وعدلتين أو تصديق الزوج لكن لا تنفع الفرقة إلا بتفريق القاضي وهل يتوقف ثبوته على دعوى المرأة الظاهر لا تضمنها حرمة الفرج وهي من حقوق الله تعالى كما في الدر المختار والله تعالى أعلم (سئل) في يهودية هلك زوجها وانقضت عدتها منه فحلبها يهودي مثلها وأراد العقد عليها فعارضه أخوالها قائلاً إنها لا تحل لك بسبب أنها كانت زوجة أخي الذي هلك وأختك تزوجت أخي الآخر فهل لا يكون ذلك سبباً للتحرير عليها عليه في الشريعة المحمدية إذا ترفعوا إليها ويكون لهذا الخاطب العقد عليها برضاها ويمنع أخوال الزوج لها لثمن المعارضة بما ذكر والمحال هذه (اجاب) نعم لا يكون ماذ كرسبباً للتحرير وللخاطب المذ كور تزوج تلك المرأة وليس لأخي زوجها المتوفى المعارضة حيث تزوجت بعد انقضاء عدتها من أخيه المتوفى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة غلب عنها زوجها مدة من السنين ثم أخبرت بأنه مات ونزوجت غيره ودخل بها ومكثت معه مدة فحضر الزوج الأول من غيبته فهل إذا تحقق ماذ كرو لم يثبت أن الزوج الأول طلقها تكون باقية على عصمته ويكون العقد على الزوج الثاني باطلاً (اجاب) إذا ثبت نكاح الزوج الأول لا يكون نكاح الثاني صحيحاً حيث لم يكن بعد طلاق الأول وانقضاء العدة منه والله تعالى أعلم (سئل) في بنتين يتيمتين قاصرتين لهما أخ لاب وأم زوجهما هذا الأخ لا بني عههما وهما كفؤ لهما وبهر مثلهما فوكلت أمهما رجلاً اجنبياً وعارض هذا الأخ بقوله أنا الحق بالعقد عليهما لا في وكيل من جهة الأم فاحكم الله في هذا العقد الصادر من الأخ وهل لهذا الرجل معارضة الأخ في هذا العقد أم لا وهل إذا انقضت مدة حضانه هاتين البنتين يأخذهما أخوهما قهراً عن أمهما أم لا وما حكم الله إذا عقد عليهما هذا الرجل الموكل من جهة الأم بعد عقد الأخ المذ كور خصوصاً وهو غير الزوجين المعقود عليهما (اجاب) الولي في النكاح العصبية بنفسه فإن لم يكن عصبية فالولاية للام حيث صدر العقد من العاصب المذ كور أولاً مستوفياً شرائط الحجة نفذ ولا عبرة بعقد وكيل الأم والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بالغة رشيدة عقد عليها ابوها في غيبته الرجل آخر بغير إذنهما ولم يدخل بها فهل إذا لم تأذن البنت المذ كورة لا يبيها في العقد على الرجل المذ كور ولم تجزها يكون العقد غير نافذ (اجاب) ولا تجزها البالغة المبكر على النكاح لا انقطاع الولاية بالبلوغ فإن استأذنها الولي أو وكيله أو رسوله أو زوجها أو وليها وأخبرها رسول أو فضولي عدل فسكتت عن رده مختارة أو ضحكت غير مستهزئة أو تبسمت أو بككت بلا صوت فهو إذن وإجازة إن علمت بالزوج وإن رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة زوجها أخوها لا يبيها الرجل غير كفؤ وبدون مهر المثل وبدون إذنهما ورضاها فحين بلغها رده فهل يكون العقد باطلاً ولا يسوغ له ذلك (اجاب)

محرم
٥

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

٩

١١

سنة

محرم

لا تجبر البكر البالغة على النكاح فثبت رده حين بلغها الخبر كما هو مذهب كورارند والله تعالى اعلم (سئل) في بكر بالغة رشيدة تزوجها أبوها بغير إذنهما وعلماها فلما بلغها ذلك ردت النكاح فور علمها به وأشهدت على ذلك فهل إذا ثبت الرد فيفسخ العقد بردها للنكاح المذكور وقت العلم به (أجاب) إذا زوج الأب بنته البالغة بدون إذنهما توقف النكاح على إجازتها فإن إجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج بنته لابن أخيه فأراد الزوج الدخول بها فغضبه الولي مع أنه قادر على صداقها وهي مطيعة للوطء فهل للزوج الدخول بها ولم يذكر للولي منعه أولا (أجاب) على الولي تسليم بنته الصغيرة لزوجها حيث كانت مطيعة للوطء وأوقاها الزوج معجل الصداق وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ثيب من الإشراف ومن أولاد العلماء أرادت أن تتزوج رجلا كان خادما عند زوجها الميت عنها قبل ذلك وهو الآن كاتب عند رجل باعته والحال أنه غير شريف وليس بعالم وهو غير كفؤ لها فهل يكون لكل من أبيها وأخيها وباقي عصبته حق الاعتراض وفسخ النكاح لو صدر منها في هذه الحال (أجاب) إذا زوجت البالغة نفسها من غير كفؤ لا يكون النكاح صحيحا على ما عليه الفتوى حيث كان لها عصبية لم يأذنوا لها بالتزوج بذلك الرجل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج ابنته القاصرة النخيفة الجسم التي لا تطيق الوطء من رجل غليظ الجثة على صداق معلوم ودخل بها واختلى معها خلوة صحيحة شرعية بحيث لا مانع من الإصابة ومكثت عنده بمنزله مع عائلته وأهله نحو ثلاثين يوما وتضررت البنت من ذلك ومن طلب الوطء فخرجت إلى منزل والدها وأقامت به فالآن يريد الزوج أن يأمر أباهما بحضورها وسكنها مع عائلته وأهله بمنزل واحد والا يكلفه بدفع ما قضيه من حال الصداق فهل لا يجب لذلك ولا يجبر الأب على إقامة ابنته مع زوجها ولو بسكن شرعي حيث كانت غير مطيعة للوطء وإذا تراعى القاضى وتنازعا في إطاقتها الوطء وعدمه يجبر أبوها على إحضارها لدى القاضى لينظرها مع كونها ممن لا تخرج إلى الأسواق ويكتفى في ذلك بقول الامينات من النساء (أجاب) ان كانت ضخمة سمينة تطيق الرجال وسلم المهر المشر وطعجمله يجبر الأب على تسليمها للزوج على الأصح من الأقوال في نظر القاضى ان كانت ممن تخرج أخرجها ونظر إليها ان صلت للرجال أمر أباهما بدفعها للزوج والا لا وان كانت ممن لا تخرج أمر بمن يشق بهن من النساء فان قل أنها تطيق الرجال وتحمل الجماع أمر الأب بدفعها إلى الزوج وان قل أن لا تحمل لا يؤمر بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في بكر قاصرة لها أم ولها عم غائب فوق مسافة الغصير مدة طويلة ولها أياضاعة فهل يجوز لامها أن تزوجها من كفؤ والحال هذه وتقدم الام على العمّة وتزوج ابنتها ممن ذكره الم غائب هذه المدة في هذه المسافة (أجاب) نعم للام المذكورة تزويج بنتها الصغيرة من كفؤ بغير المثل

١٢٦٩

٢٧

صفر

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

٢٢

حيث كان الم العاصب غائباً مسافة القصر ولم يوجد من الاولياء أحد ممن له التقدم على
الام في ولاية النكاح بنتها الصغيرة والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة مات أبوها ولم
يكن لها من الاقارب أحد لا عصب ولا ذو رحم الا أم غائبة فوق مسافة القصر فهل
يكون للقاضي تزويج البنت المذكورة بكفؤ ومهر مثل والحال ما ذكر أولاً (اجاب) نعم
للقاضي ولاية تزويج القاصرة المذكورة من كفؤ بمهر مثل حيث كان الواقع ماهو
مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرة تزوجها أبوها والحال ان عمرها
ثمان سنين ولا تطيق الوطء فهل لا يجبر أبوها على تسليمها الزوجها حيث لم تكن مطيقة
للوطء (اجاب) نعم لا يجبر الولى على تسليم الزوجة المذكورة لزوجها حيث لم تكن مطيقة
للوطء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بعد أن طلقها تزوجها وانقضت
عدتها منه وادعى عليه بعد ذلك مطلقها بأنه هو الذي أفسد عليه زوجته وطلقتها منه
وأثبت ذلك بالبينة فهل ينفسخ بغير دماء ذكر أو يفسخه القاضي جبراً عليه أولاً يؤثر
ذلك في صحة النكاح فيكون النكاح صحيحاً حيث ثبت الطلاق والنكاح بعد انقضاء
العدة ولا عبرة بدعوى المطلق المذكور (اجاب) اذا تزوجت المرأة بعد انقضاء عدتها
لا يكون لزوجها الاول المعارضة في ذلك حيث صدر النكاح صحيحاً ولا عبرة بما تعلل به
الزوج الاول على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغه رشيدة
شرقة النسب تزوجها رجل في غيبتهال رجل آخر بغير اذنها ورضاها غير كفؤها
فعمد علمها بالعقد رده فهل والحال هذه يرتد النكاح بردها لاسيما اذا لم يدخل الزوج
بها ولم يختل معها (اجاب) اذا لم توكل المرأة المذكورة في نكاحها يكون النكاح موقفاً
على اجازتها فان اجازته نفذ وان رده بطل هذا اذا لم يكن لها عصبه فان كان لها عصبه
وتزوجت بدون رضاها لا يصح النكاح أصلاً اذا كان من غير كفؤ على ما عليه الفتوى
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج عبده والتزم لزوجته بصدقاتها ثم بعد مدة
باع السيد العبد المذكور ولم يشترط البائع على المشتري دفع الصداق لزوج العبد
فهل اذا طلقت زوجة العبد صداقها من السيد البائع يجبر على دفعه لها واذا امتنع من
دفعه لها يكون لها رد بيع العبد حتى تستوفي حقها من رقبته وهل اذا خلفت الزوجة
المذكورة اولاداً من العبد المذكور تكون نفقتهم على المشتري لا بيهم أو تكون على
أبيهم (اجاب) اذا باع السيد عبده بعد ما تزوجها امرأته المهر بريقته يدور معه أينما دار
كدين الاستهلاك وفائدة كفاية المولى عن عبده وجوب مطالبته بإيفاء الدين من سائر
أمواله كذا في الدر المختار فاذا ثبت كفاية السيد المذكور بالمهر يكون للمرأة مطالبة
السيد به كالمسايع العبد لا يفاء المهر من ثمنه مرة واحدة بخلاف النفقة فانه يباع فيها مرات
حيث كان النكاح بالاذن واولاد المحرمة من العبد احرار تبعاً لامهم ونفقتهم عليها لا على
العبد ولا على سيده كما في الدراياض والله تعالى أعلم (سئل) في جارية حملت من سيدها

١٢٦٩

٦

١٢٦٩

٦

١٢٦٩

١٠

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

ربيع الثاني

٤

ربيع الثاني سنة

١٢٦٩

٨

جمادى الاولى

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

١٨

١٢٦٩

١٩

١٢٦٩

٢٥

جمادى الثانية

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

١٦

ثم ولدت ومات ابنها وتزوج رجل آخر بغير اذن سيدها وولدت لها وكيلا آخر غيره
 فهل العقد صحيح (اجاب) يتوقف نكاح ام الولد على اذن مولاه او اجازته فان رده
 السيد بطل والله تعالى اعلم (سئل) في بكر يتيمة قاصرة لها ام فقط زوجها رجل اجنبي
 لا ترغير كفؤها وبدون مهر المثل في حال غيبة امها فهل لا يكون هذا النكاح صحيحا
 ولها فسخ النكاح فور بلوغها (اجاب) لا يملك غير الاب والمجد تزويج الصغيرة من
 كفؤ بدون مهر المثل كما لا يملك الاجنبي ذلك مطلقا فنكاح القاصرة المدكورة على
 الوجه المستطور غير صحيح والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة لها اخ قاصر ولها عم
 بالغ عاقل وزوجها مع وجود الاخ القاصر وبعد مدة تزويجها على سنتين ادعى الاخ انه
 كان بالغ في زمن العقد عليها يريد بذلك فسخ العقد فهل لا يكون له ذلك حيث وجدت
 بيته انه كان قاصرا وقت العقد (اجاب) للعم العاصب تزويج بنت اخيه من كفؤ بمهر
 المثل حيث لم يثبت ان اخاها العاصب كان بالغاً حاضرا والله تعالى اعلم (سئل) في صغيرة
 مطيقة لاوطئ سنها ثلاث عشرة سنة وزوجها ابوها من رجل ودخل بها وبعد مضي ثمانية
 اشهر اودا ابوها منعها عن الزوج والسفر بها الى قرية فهل اذا كان العقد والدخول بها
 بمصر ودفع مقدم صداقها لا يكون لابيها منعها عن زوجها ولا السفر بها (اجاب) ليس
 للاب منع ابنته عن زوجها حيث كانت مطيقة لاوطئ واوقاها بمحل الصداق وكان
 قائما بحقوقها الشرعية وليس له اخذها من زوجها والسفر بها والحال هذه والله تعالى
 اعلم (سئل) في بنت بكر بالغة وكلت رجلا في زواجها واشهدت بيعة على توكيلها وقبل منها
 الوكالة وزوجها الرجل واذنت له في تزويجها لذلك الرجل فزوجها له على يد بيعة من
 المسلمين تشهد بذلك فهل حيث ان الوكيل زوجها لذلك الرجل باذنها وكان كفؤا
 لها وبمهر المثل يكون العقد صحيحا حيث استوفيت شروط العقد وليس لاحد ان يبطله
 (اجاب) اذا وكلت المكلفة رجلا في تزويجها من ذلك الرجل وزوجها الوكيل حسب
 أمرها له بذلك صح النكاح وليس لاحد ابطاله بعد صدوره صحيحا من اهله والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل له ابن قاصر عقده على بنت اخته شقيقته على مهر معلوم والحال انه
 لم يدخل بها الى الآن فهل اذا كان الابن المذكور رضع من ام من عقده عليها والبنت
 المذكورة رضعت من ام الاب المذكور وتحقق الارضاع يكون العقد المذکور فاسدا
 اذا ثبت ما ذكر (اجاب) يثبت الرضاع بشهادة رجلين اورجل وامرأتين فاذا ثبت
 الرضاع بالوجه الشرعي لا يصح النكاح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اتهم في امر
 فحكم عليه بالايمان فبعدهت وجهه بخمسة اشهر تزوجت امرأته والحال انه لم يحصل منه
 طلاق ولا موجب فراق وايضا عندها من المؤمن ما يكفيها ثم حضر بعد الافراج عنه
 واراد فسخ ما وقع لبقاء عصمته فهل له ذلك (اجاب) حيث كان نكاح الزوج الاول
 ثابتا لا يكون نكاح الثاني صحيحا الا اذا ثبت تطليق الاول وانقضاء عدة المرأة منه والله

تعالی اعلم (سئل) فی رجل تزوج امرأة فی حال مرضه علی صداق معلوم فی ذمته ثم شفی من مرضه ودخل بها ومکث معها مدة ثم بعد ذلك مرض ومات عنها وعن ورثة غیرها وترك ما یورث عنه شرعاً فهل والحال هذه ینکح صحیحاً ویکون صداقها دیناً یؤخذ من التركة ویکون لها اخذ ما یخصها من التركة بالقریضة الشرعیة (أجاب) للزوجة المذکورة اخذ ما یخصها من تركة زوجها وصداقها حیث لا مانع وثبت نکاحها بالوجه الشرعی والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل سافر من بلده الی بلدة أخرى لقضاء حاجة و بین بلدیهما ینها نحو نصف نهار فزوج ابن أخیه ابنته القاصرة فی غیبه فلم یحضر وعلم رد هذا العقد فهل والحال هذه ینصیر هذا العقد باطلا حیث انه لم یغیب الاقرب مسافة القصر وقد رد عقد الابعده (أجاب) للولی الابعده ان تزویج بیغیبة الاقرب مسافة القصر واختار فی الملتقى ما لم ینتظر الکفو الخاطب جوابه واعتمده الباقی ونقل ابن السکال ان علیه الفتوی واختاره اکثر المشایخ وصححه ابو الفضل وهو الاقرب الی الفقه وهو الاصح و به کان یفتی الشیخ الامام الاستاذ کما فی حواشی الدر المختار عن البحر فاذا انتقلت الولاية فی النکاح لابن الاخ واستوفی العقد شرائطه نفذوا لا یطل برء الاب أو یفقد شرطه والله تعالی اعلم (سئل) فی بنت فاصرة عقد علیها معهما مع وجود ابیها وهو حاضر فی البلد فلما اطلع علی ذلك لم یجزم ولم یرض فهل یکون العقد باطلا وللاب ان یزوجها غیره خصوصاً والزواج الاول لم یدخل بها ولم یعطها شیئاً من الصداق (أجاب) لا ولاية للعلم المذکور فی النکاح بنت اخیه الصغیرة حیث کان ابوها حاضراً بالبلد ولم یوکل اخاه بذلك فاذا زوجها العم والحال هذه من کفو بمهر المثل توقف النکاح علی احازة الاب فان احازة نفذوا فلا والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل له ابن اراد أن یزوجہ ابنة اخیه فأخبرت امها بانها رضعت من ام الابن نحو شهر وهی مرضیة وانکرت ام الابن الارضاع فهل اذا شهد بذلك الرضاع رجلان وامراتان وعقد ابو البنت العقد لابن المذکور فی السر خفیة لا یصح و یکون العقد فاسداً ولا عبرة بانسکار ام الابن بعد شهادة البینة المذکورة (أجاب) ینت الرضاع بما ینت به المال وهو شهادة رجلین او رجل وامرأتین فاذا ثبت الرضاع بالوجه الشرعی لا یصح النکاح والله تعالی اعلم (سئل) فی قاصر تزوج بنتاً بکراً قاصرة من ولیها بتولية العقد بنفسه مع حضور ابیه مجلس العقد ومشاهدته واجازته له ودفع مقدم الصداق لابنه فهل یکون العقد صحیحاً نافذاً حیث کان الزوج کفو والمهر المهر المثل واذا دخل بها وعاشرهما مدة ثم اراد اهلها ابطال العقد متعلین بقصر الزوج لا یجابون لذلك ولا عبرة بعملة المذکور (أجاب) لیس لاهل الزوجة ابطال العقد والحال ما ذکر بدون وجه شرعی والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل تزوج امرأة علی صداق معلوم ودخل بها وعاشرها مدة اشهر ثم طلقها طالقاً واحدة بائنة وبعدها مدة عقد علیها ثانیاً بحضرة بینة شرعیة وبعد الدخول بها

٢٣ ١٢٦٩

٧ ١٢٦٩

٧ ١٢٦٩

١٦ ١٢٦٩

١٠ ١٢٦٩

شعبان

رمضان

سنة

رمضان

بشهر وزيادة ماتت عنه وعن بنت من غيره وتركت ما ورثت عنها شرعا فإراد الزوج
 اخذ ما يخصه من تركتها بالفرضة الشرعية ففغته البنت المذ كورة منسكة للعقد
 الثاني فهل اذا كان العقد الثاني ثابتا لا عبرة بانكارها او يكون للزوج اخذ نصيبه
 من تركتها بالفرضة الشرعية (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي نكاح الرجل
 المذ كورا الثاني للمرأة المذ كورة مستوفيا شرائط الصحة وماتت وهي على عصمته يكون له
 اخذ ما يخصه بطريق الميراث من تركتها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 تزوج امرأة ودخل بها وعاشرهما مدة ثم سافر الى المحروسة وتركها في منزله وهي على
 عصمته وغاب مدة نحو سنتين وهو يرسل لها ما تحب اجبه من النفقة ولم يقع منه طلاق لها
 فهل اذا حضر من غيبته ووجدها تزوجت غيره يكون العقد الثاني باطلا وتكون باقية
 على عصمة زوجها الاول اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي ويفرق بينها وبين من تزوجت
 به بدون وجه شرعي واذا تعالت بالا عسار بالنفقة لا عبرة بتعللها (اجاب) لا يفرق بين
 الزوجين باعسار الزوج عن النفقة وحيث كان نكاح الزوج الاول ثابتا بتاريخ سابق
 على نكاح الزوج الثاني ولم يثبت على الزوج الاول ما يقتضي الفرقة لا يكون النكاح
 الثاني صحيحا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ارضعت ولدا اجنبيا من امرأة اخرى
 رضعة واحدة فهل للولد المذ كورا اذا اراد الزوج بعد بلوغه ان يتزوج انثى من بنات
 المرضعة المذ كورة أم لا (اجاب) اولاد المرضعة أخوات للرضيع فلا يحل للرجل
 المذ كور تزوج احدى بنات مرضعته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ارضعت
 ولدين اجنبيين كل منهما من امرأة رجل فهل اذا كان للمرأة المرضعة بنت يجوز لاني
 احدا الولدين المذ كورين الذي لم يرتضع من تلك المرأة ان يتزوج تلك البنت (اجاب)
 نعم يحل له التزوج بالبنت المذ كورة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر
 بالغة من البدو المقيمين بمواحي مصر ليست بشريفة تزوجها ابن عم ابيها باذنهما من رجل
 اهل علم ليس من البدو المذ كورين ولها اقارب ابعد من الزوج منازعون يريدون فسخ
 النكاح فهل يكون النكاح صحيحا وليس للاقارب المذ كورين فسخه حيث زوجها
 ابن العم باذنهما ورضاها (اجاب) نعم يكون النكاح صحيحا وليس لاقاربها المذ كورين
 فسخ النكاح والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنة القاصر بنتا
 بكر اقصية من ابيها ودفع عنه المهر وأقرأ أبو الزوج وقت عقد النكاح بأن ابنة قاصر
 وهو وليه وبعد مضي مدة ادعى أبو الزوج ان ابنة كان وقت عقد النكاح له بالغاً يريد
 بذلك ابطال النكاح والرجوع بما دفعه من المهر لابي الزوجة فهل لا يقبل منه ذلك
 ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية (اجاب) اذا كان الزوج قاصرا وقت
 تزويج ابنته لا يكون النكاح صحيحا وليس لابيها ابطاله بدون وجه شرعي وان تحقق
 انه كان بالغاً وقت تزويج ابنته فان ثبت اذنه لا ييه في التزويج يكون النكاح نافذا

ذى الحجة سنة

١٨ ١٢٦٩

١٨ ١٢٦٩

محرم ١١ ١٢٧٠

ربيع الاول

٢٠ ١٢٧٠

٢٣ ١٢٧٠

ربيع الثاني

٨ ١٢٧٠

والا يثبت الاذن توقف النكاح على اجازة الابن فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى اعلم (سئل) في ذمى أسلم وله زوجة ذمية منعت نفسها وقالت قد انفخ النكاح بالاسلام فهل لا يكون اسلام الزوج المذكور موجبا لفسخ النكاح وتبقى زوجته المذكورة على عصمتها ويحل له وطؤها وتجبر على الإقامة معه حيث كانت كتابية (أجاب) اذا اسلم زوج الكتابية بقي النكاح وتجبر الزوجة على طاعة زوجها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ذمى أسلم وحسن اسلامه وله اولاد قصر مات بعد مضي نحو سنتين من حين أسلم فهل تتبعه اولاده ويحكم باسلامهم تبعاله ويرثون ما تركه بالفريضة الشرعية لاسيما والاولاد المذكورون وقت اسلام ابيهم صغار غير مميزين (أجاب) الولد يتبع خير الابوين ديناً فيحكم باسلام الاولاد المذكورين باسلام ابيهم والحال هذه واذا مات بعد ذلك يرثونه لاتحاد الدين والد ار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شرط شرط بنت بكر بالعة رشيدة من ابيها بصدق معلوم لولده القاصر ورضى كل منهما بذلك فعلمت البنت بذلك فلم ترض بتزويجها من ذلك الشخص فهل والحال هذه ليس للاب تزويجها بغير اذنها وبغير اجازتها حيث كانت بالعة رشيدة (أجاب) لا تجبر البكر البالغة على النكاح وتوقف صحة نكاحها على اذنها ولو بالسكوت او اجازتها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ثيب طلقها زوجها وعمرها يزيد عن اثنتي عشرة سنة مقربة بالحيض فوكلت رجلاً بعد انقضاء عدتها وبعد اعترافها بالبلوغ بالحيض ان يزوجه من رجل معين كفؤ لها بمهر معلوم هو مهر مثلها فزوجهامنه الوكيل المذكور ودخل بها الزوج وعاشا فهل يكون العقد المذكور صحيحاً وليس لاحد التعرض له بالفسخ اذا كان الواقع ما هو مפור والحال انها عاقلة رشيدة (أجاب) نعم والحال ما ذكر وفي الدر المختار وأدنى مدته اى البلوغ له اى الاسلام اثنتا عشرة سنة ولها اى اللانثى تسع سنين هو المختار وكفى أحكام الصغار فان راعها اى بلغها هذا السن فقلا بالغنص صدقاً ان لم يكن بهما الظاهر كذا فيده في الجمادية وغيرها اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت ابن ابن عمه الشقيق لاولى لها غيره من العصابة يريد تزويجها من نفسه ولها عمه منعت من تزويجها فهل لا يجوز لعمتها منعه من تزويجها بل يكون هو وليها فيتولى طرفي العقد وان لم ترض عمتها والحال انها صغيرة السن والعاصب المذكور كفؤ لها والمهر مهر مثلها (أجاب) الولاية في انكاح الصغيرة للعصابة بترتيب الارث ولا ولاية للعممة مع وجود العاصب وله ان يزوجهامن نفسه حيث كان كفؤاً والمهر مهر المثل والله تعالى اعلم (سئل) في قاصرة يتيمة لم يكن لها عاصب أصلاً ولها جدة من قبل الام وخالة فزوجتها الجدة برجل كفؤ ومهر المثل فأرادت الخالة فسخ النكاح متعلقة بانها مقدمة في الولاية عن الجدة فهل والحال هذه لا تجاب لذلك ويكون النكاح صحيحاً نافذاً ولا عبرة بتعللها بذلك (أجاب) الولاية في انكاح الصغير والصغيرة للعصابة بترتيب

الارث والمحب فان لم يكن عصبه فالولاية للام ثم لام الاب ثم لام الام كما في حاشية العلامة
خير الدين الرملي على البحر وهو الذي انخط عليه كلام الشرنبلالي في احدى رسائله كما
افاده العلامة ابن عابدين في فتاواه وحينئذ فاذا زوجت المجدة المذكورة الصغيرة من
كفو بمهر المثل ولم يوجد من يقدم عليها لا يكون للخالة فسح النكاح اذ هي مؤخره عن
أم الام لانها من ذوى الارحام ورتبتهم مؤخره في ولاية الانكاح والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل تزوج بنتا بكر اقصرة من ابيها على صداق معلوم دفع لابيها بعض مقدمه وبعد
الدخول بها وازالة بكارتها ومعاشرته بعض أيام كرهته وذهبت الى دار ابيها والآن
يريد الزوج مطالبة الاب بما دفعه له من المقدم فهل لا يجب لذلك ويتقرر المهر
بالدخول ولا يجب الاب على دفع ما قبضه من الزوج بعد الدخول (أجاب) نعم ليس
لزوج مطالبة والد زوجته المذكورة بعد الدخول بها ومعاشرتها بما دفعه من مقدم
صداقها بدون وجه شرعي ويؤثر الاب بدفع ابنته الى زوجها حيث كانت مطيقة للوطء
وكان الزوج قائما بحقوقها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة يثيمة من
قبل الاب والام ولم يكن لها عاصب ولا ذور رحم أص لا تزوجت با زوجها ابيا بغير كفؤها
وبدون مهر مثلها ولم يدخل بها الزوج المذكور فهل والحال هذه اذا بلغت البنت
المذكورة وردت النكاح فور بلوغها يرتد بها وينفسخ النكاح المذكور حيث لم
ترض به ولم تجزئه (أجاب) النكاح على الوجه المصور غير صحيح والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل عقد على امرأة عقد افساد وسمى لها قدر معلوم من الدراهم ولم يكن كفؤا لها
فهل اذا دخل الزوج المذكور بها يلزمه المسمى أو مهر المثل (أجاب) يجب مهر المثل
في نكاح فاسد وهو الذي فقد شرط من شروط الصحة كشهود بالوطء في القبل لا بغيره
كالخوة المحرمة وطئها ولم يرد مهر المثل عن المسمى لرضاها بالخط ولو كان دون المسمى
لزم مهر المثل افساد التسمية بفساد العقد والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة
مع أمها في معيشة واحدة بلغت من العمر أربع عشرة سنة لها أب غائب ببلاد اسلاصول
وأخ ببلاد السودان والآن خطبها شخص فهل لامها ان تزوجها بكفو ومهر مثل حيث
لم تبلغ وكانت قاصرة ولم يكن هناك من يقدم عليها من جهة الاب (أجاب) للولي
الابعد التزوج ببعض الاقرب او غيبته مسافة القصر وقيل مالم ينتظر الكفو
الخطاب جوابه وقد وقع الاختلاف في تفسير الاب بعد فقيل المراد به الاب بعد من الاولياء
فهو مقدم على القاضى كما صرح به الشمني وعليه اطلاق المتون وقيل المراد بالاب بعد
القاضى دون غيره لان هذا من باب دفع الظلم فاذا زوجت الام الصغيرة المذكورة من
كفو بمهر المثل ولا ينتظر الكفو جواب الاب قرب وكان ذلك باذن القاضى فهو أولى
خروج من الخلاف والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغه رشيدة بلغ عمرها سبع
عشرة سنة وزيادة مقرة بالحيض وكلت رجلا اجنبيا بأن يزوجه الرجل معين كفؤا بمهر

١٢٧٠

٢٢

جمادى الاولى

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

٦

جمادى النانية

١٢٧٠

٩

جادی الثانية سنة

١٢٧٠ ١١

١٢٧٠ ٢٢

١٢٧٠ ٣٠

رجب ١٢٧٠ ٢

١٢٧٠ ٢

١٢٧٠ ٩

معلوم هو مهر مثلها فهل والحال هذه تجاب لذلك ويكون العقد نافذ كور على الوجه
 المذكور صحيحا نافذا وليس لاحد من عصبتها التعرض لها بالفسخ حيث كان الزوج
 المذكور كفؤا لها والمهر مهر مثلها وكانت مطيقة للوطء (أجاب) للبكر البالغة المذكورة
 التوكيل بعقد نكاحها من كفؤ بمهر المثل وليس لعصبتها فسخه والحال هذه بدون وجه
 شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في يتيمة لها عم يريد أن يزوجه لابنه القاصر والحال
 ان الابن المذكور رضع من أمها فهل اذا كان الارضاع ثابتا لايجاب العلم لذلك ويمنع
 من العقد عليها لابنه ولورضع مرة واحدة من أمها والحال هذه (أجاب) الرضاع في وقته
 محرم للنكاح ولو قطرة عندنا فاذا ثبت بالوجه الشرعي ما ذكر لا يصح النكاح والله تعالى
 أعلم (سئل) في اخوين تزوج كل منهما امرأة اجنبية وخلف كل منهما اولاد اذ كورا
 وانا ثامن المرأتين المذكورتين ولم ترضع كل منهما اولاد الاخرى ثم بعد مدة من السنين
 تزوج كل من الاخوين المذكورين بامرأة غيرة الاولى وأنت كل منهما باولاد كذلك
 وادضعت كل منهما اولاد الاخرى فهل يسوغ لاولد المرأتين الاوليين التزوج
 ببعضهما بهضا حيث لم يقع بينهما رضاع محرم (أجاب) نعم يصح النكاح بينهما حيث
 لا مانع اذ يجوز للانسان ان يتزوج بأخت اخيه رضاعا والله تعالى أعلم (سئل) في بالغة
 رشيدة ثبتت زوجت نفسها لرجل كفؤ بمهر المثل بحضرة بينة اراد وليها فسخ النكاح
 متعللا بأنه لم يكن حاضر المجلس العقد ولا شيخ البلد كذلك فهل اذا ثبت ان الزوج كفؤ
 وان المهر مهر مثلها يكون العقد صحيحا ولا عبرة بتعلل الولي المذكور بما ذكر (أجاب) ليس
 لولي البالغة المذكورة فسخ نكاحها والحال ما ذكر بدون وجه شرعي ولا عبرة بتعلله
 المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك قنا اعتقته وتزوجته على صداق معلوم
 دفع لها ما تعرف تعجيله منه ودخل بها وعاشرهما مدة والا ن تريد الطلاق منه بالجبر عليه
 فهل تكون عصمتها بيده خاصة ولا يجبر على طلاقها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية
 (أجاب) اذا وقع النكاح مستوفيا شرائط الهجة لا يجبر الزوج على الطلاق وعلى الزوجة
 طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل طلب زواج قاصرة من ابها وهو كفؤا لها فقال له الاب زوجتك بتي فلانة
 القاصرة فقال له الزوج قبلت منك نكاحها لنفسى وهناك بينة تشهد بذلك فبعد مدة
 من السنين أحضر والد الزوجة فقيها وجدد العقد عليها ثانيا فدفع له الزوج ما تعرف
 تعجيله ثم بعد ذلك ادعى عم القاصرة ان البنت بلغت الآن وان العقد فاسد لعدم
 توكيلها وعقد العلم عليها لابنه بدون مسوغ شرعي ولم يدخل بها كل من الزوجين فا
 الحكم فيما اذا ثبت النكاح الاول بالبينة الشرعية وما الحكم في النكاح الثاني والثالث
 (أجاب) اذا استوفى النكاح الاول شرائط الهجة فلا عبرة بما وقع بعده من النكاح
 الثاني والثالث بدون فسخ تجوز العقد والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة زوجها

والدها الرجل كفؤا وعتد عليها له في حال قصرها عقد صحيح استوفى الشر وطوالا ركان
 فهل اذا بلغت القاصرة بعد تزويج ابيها من الرجل المذكور وأرادت أن تفسخ النكاح
 بعد البلوغ لا تجب لذلك ويمتنع عليها الفسخ بعد البلوغ حيث كان المزوج لها والدها
 (اجاب) اذا كان المزوج للصغيرة أبوا ولو بغبن فاحش او غير كفؤ لا يكون لها حق
 الفسخ بالبلوغ ويلزم النكاح حيث لم يعرف من الأب سوء الاختيار مجانة وفسقا وان
 عرف منه ذلك لا يصح النكاح اتفاقا وكذا لو كان سكران فزوجهما من فاسق او شرير أو
 ذي حرفة دنيئة لظهور سوء اختياره فلا تعارضه شقته المظنونة والله تعالى اعلم (سئل)
 في اخوين متزوجين بامرأتين اجنبيتين رزقت كل منهما بأولاد ولم ترضع احدهما
 للآخرى اولادها حتى كبر اولادهما ثم بعد مدة من السنين رزقت احدهما بابن
 والآخرى ببنت فأرضعت احدهما للآخرى ثم مات الولد والبنت المذكوران فهل يسوغ
 للاخوين المذكورين تزويج اولادهما الذين لم يقع بينهم رضاع (اجاب) نعم يصح
 النكاح بينهما حيث لا مانع اذ يجوز للانسان أن يتزوج بأخت اخيه رضاعا والله تعالى
 أعلم (سئل) في صغيرة تزوجتها امها رجلا بغير حضور ولي عاصب وبغير اذنه ولم يدخل
 بها الزوج وفور بلوغها اختارت الفسخ فهل اذا حكم القاضي بالفسخ مع حضور الزوج
 واختيارها يكون لها ذلك (اجاب) على فرض صحة النكاح يكون لها خيار الفسخ
 بالبلوغ حيث لم يكن المزوج أباً أو جداً أو يبطل خيار البكر بالسكوت عامة بأصل
 النكاح ولا يمتد الى آخر المجلس ولا تعذر بالجهل والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر
 بالغة لها اب خطبها رجل كفؤا لها يريد العقد عليها فامتنع الاب من اجابته ويريد أن
 يزوجه لابن اخيه بغير رضاها فهل اذا وكلت البنت المذكورة رجلا اجنبيا في العقد
 عليها على من خطبها مع وجود ابيها وعمها تجب لذلك شرعا لو يكون العقد صحيحا نافذا
 حيث كان الزوج كفؤا والمهر المهر المثل (اجاب) لا تجبر بكر بالغة على النكاح ولها
 ان تزوج نفسها من كفؤ بمهر المثل بدون رضا الولي والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر
 قاصرة لها اب زوجه لابن قاصر يتيم لا اب له ولا جد فتولي قبول العقد له رجل اجنبى
 بدون ولاية شرعية له عليه مع وجود عم ابيه بالبلد وعدم حضوره مجلس العقد ولم يدخل
 بها الى الآن فهل تتوقف صحة العقد على اجازة عم ابيه ان اجازة نفذ وان رده بطل او
 يكون فاسدا حيث لا ولي سواه (اجاب) نعم يكون النكاح الصادر من الاجنبى موقوفا
 على اجازة الولي المذكور حيث كان المهر مهر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 له بنت بكر مراهقة من مطلقته دون البلوغ زوجها ابوها رجل وعقد له عقد النكاح
 عليها فارادت امها المطلقة المتزوجة بغيره ابطال عقد النكاح الذى عقده ابوها البنت
 المذكورة بدون وجه شرعى فهل اذا استوفى النكاح شرائطه يكون نافذا ولا يكون لها
 معارضة الاب في ذلك والمحال هذه (اجاب) اذا صدر النكاح مستوفيا شرائط الصحة

٣٠

١٢٧٠

شعبان

٩

١٢٧٠

١٨

١٢٧٠

شوال

٦

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

لا يكون لاحد فسحة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة سافر والدها وتركها مدة من السنين وتريد تلك البنت الزواج برجل فهل لها ان تقيم وكيلافي عقد نكاحها حيث لا مانع من ذلك سيما وهو كفؤها (أجاب) يتخذ نكاح الحرة المسكنة بالرضا الولي اذا كان الزوج كفوا والمهر المثل وحينئذ فلا يشترط حضور الاب ويكون لها التوكيل بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة زوجت نفسها الرجل كفؤ بمهر المثل ودفع لها ما تعرف تحيله ودخل بها وعاشرها مدة من السنين والان تريد امرأة كانت ربتها وهي صغيرة منعها من زوجها فهل والحال هذه لا تجاب المرأة المذكورة لذلك حيث كان الزوج قائما بحقوقها الشرعية (أجاب) نعم لا تجاب المرأة المذكورة لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عاقل بالغ حر مسلم الاصل سب الله تعالى وسب دين زوجته ومذهبها بقول صريح فهل اذا أثبتت الزوجة ذلك بالبينّة العادلة في وجه الزوج المذكور لدى الحاكم الشرعي تبين منه زوجته وبصير طلاقا بائنا ويكون له العقد على زوجته المذكورة بمهر برضاها ام لا (أجاب) نعم يكون بذلك مردا وارثا داد أحد الزوجين فسخ في الحال لا ينقص عدد الطلاق وتقبل توبته اذا كفر بسب الله تعالى ويكون له العقد على زوجته بعد التوبة ان رضيت بتجديده والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنته لآخر وهي بالغة وبكر ولم يستأذنها في عقد النكاح فهل يكون العقد موقفا على اذنها وليس للاب جبرها على النكاح من غير اذنها وينع الزوج من الدخول بها والحال هذه (أجاب) لا تجبر بكر بالغة على النكاح فيتوقف عقد النكاح على اذنها أو اجازتها فاذا بلغها النكاح بعد صدوره من الاب بدون اذنها فسكتت أو ضحككت غير مستهزئة أو تبسمت أو بكت بلا صوت فهو اجازة له حيث كان المخبر هو الولي أو رسوله أو فضولي عدل وكذا اذا استأذنها الولي فوجد منها ما ذكر كان ذلك اذنا والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة عقد لها والد على رجل بغير اذنها وبغير اجازتها ولم يدخل بها الزوج فلما علمت بالنكاح ردت ولم تجزئه فهل والحال هذه يكون العقد المذكور موقفا على اجازتها ان اجازته نفذ وان ردت بطل (أجاب) لا تجبر بكر بالغة على النكاح فاذا زوجها وابيها بغير اذنها فبلغها النكاح فردته فورا اذتدوان سكنت أو اجازته صريحاً نفذ والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة يتيمة ولم يكن لها عاصب موجود زوجها أمها بوكالة ابن خالتها في العقد لرجل بمهر معلوم من كفؤ وبمهر المثل فدخل بها الزوج ومكثت عنده مدة من السنين قبل البلوغ وبعده ولها أولاد أو لا دع غائبون فوق مسافة القصر فهل والحال هذه يكون العقد صحيحا نافذا اذا أراد أولاد أو لا دع الم ابطال العقد لا يجابون لذلك (أجاب) اذا زوجت الام اليتيمة مع غيبة وليها العصبية مسافة القصر من كفؤ بمهر المثل نفذ النكاح وليس للاقرب فسحة حيث وقع صحيحا بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

ذي القعدة

٢

١٢٧٠

٢٢

١٢٧١

محرم

٢٦

١٢٧١

صفر

٧

١٢٧١

٧

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

٢٠

ربيع الاول

١٢٧١

١

١٢٧١

١٩

حرر في توفى عن بنت قاصرة فزوجه بها بعض الامراء من عبده معتق جبراعليها وعلى عصبتها او دخل بها العبد المذكور وبعد ان بلغت البنت المذكور ردت النكاح واشهدت بفسخه وعدم رضاها وقبولها للنكاح وخرجت حال بلوغها من داره وذهبت الى دار بعض عصبتها فهل يفسخ النكاح بعد ان ردت في حال بلوغها أم لا بد من فسخ القاضي أم لم ينقض النكاح أصلا وهل لو ادعى الزوج ان بعض ابناء عمه ارضى بنكاحها منه وأقام بيعة تشهد له بذلك يبقى النكاح على حاله ولا يفسخ بردها واشهادها على فسخه حال بلوغها وباقي عصبتها غير راضين بنكاحها من المعتق أم لم ينقض أصلا لعدم الكفاة (أجاب) على فرض ان المزوج لتلك القاصرة وليها وهو غير الاب والجد وكان الزوج غير كفؤ أو كان بدون مهر المثل بغيب فاحش لا يصح النكاح أصلا حيث تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أمة زوجه العبد المملوك له ودخل بها العبد ثم بعد ذلك خرج العبد المذكور عن طاعة سيده ويريد أخذ زوجته من بيت سيده فهل لا يجب لذلك وليس له أخذ زوجته الأمة من بيت سيدها جبراعن السيد وليس على السيد تسليمها له (أجاب) ليس للعبد المذكور أخذ الأمة المملوكة من بيت سيدها جبراعنه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عبدا وأمة وهما في الرق فزوج الأمة للعبد وجعل لها مهر أمقدرا في ذمة السيد المذكور وتولى العقد الاثنين والحال انهما في الرق ثم بعد ذلك اعتق السيد الجارية وأبقى العبد في الرق فهل والحال هذه يكون للجارية فسخ النكاح بنفسها أو بالرفع الى القاضي (أجاب) نعم ثبت للأمة البالغة خيار العتق فلها فسخ النكاح اذا عتقت ولا يشترط لتلك الفرقة قضاء القاضي بخلاف خيار البلوغ ولا يشترط فيه القور به بل يمتد الى العلم به فتعذر بالجهل ولا يبطل بالسكوت الى آخر المجلس بل يمتد اليه بخلاف خيار البلوغ في حق البكر ويبطل خيار العتق بالقيام عن المجلس كالخيرة أي بعد العلم بخلاف خيار البلوغ في حق الثيب والغلام فانه لا يبطل به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بكر بالغة تخدم عنده لرجل بدون اذنها ورضاها بعد ان استأذنها في ذلك ولم ترض فهل لا يكون النكاح والحال هذه نافذا عليها حيث كانت أجنبية بالغة ولم يكن له عليها ولاية أصلا (أجاب) نعم يتوقف النكاح المذكور والحال هذه على اجازتها فان اجازته نفذ وان ردت بطل والله تعالى أعلم (سئل) في ذمي أسلم وحسن اسلامه بين الخاص والعام واشتهر ذلك لكل الانام وله ابنتان قاصرتان زرقتان وهما في دين النصرانية ثم بعدهم مسنن مات فارادت والدته البنتين المذكورتين ادخلهما في دين النصرانية والحال انهما لا يعقلان ان النجاة في الاسلام واهلاك في غيره فهل اذا رفع أمرهاتين البنتين الى فاضل أو نائبه وحكم بالاسلام بالنجاة لا شرف أبويهما دينا يكون حكمه ماضيا ولا يعارض في ذلك وما يلزم المتعرض ان كان مسلما وما اذا يلزم المتعرض ان كان ذميا (أجاب) نعم يحكم

باسلام البنيتين الصغيرتين باسلام أبيهما معاً ولا يكون الحكم بذلك ماضياً ولا يعارض
في ذلك بدون وجه شرعي وقد صرح علماؤنا بان الولد يتبع خير الابوين ديناً فيكون
مسلماً باسلام أحدهما والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة شريفة عقد عليها
رجل أجنبي لرقيقه ولها أولاد دعم غائبون أقل من مسافة القصر ودخل بها الرقيق ولم
يدفع لها حال الصداق فهل اذا بلغ ذلك أولاد العلم حال حضورهم يكون لهم فسخ العقد
(اجاب) العتد الصادر من الاجنبي على القاصرة المذكورة لرقيقة باطل ان كان الواقع
ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال بما مضى منه رجل تزوج
بامرأة وهي مريضة والذي عقد العقد على الرجل المذكور رجل أمي ثم بعد ثلاثة أيام
من حين التزوج ماتت فهل يكون العقد المذكور صحيحاً نافذاً يأخذ الرجل ما يخصه
بجهة الارث (اجاب) نعم يرث منها حيث زوجت نفسها منه وهي تعقل ولو في مرض الموت
اذا صدر العقد مستوفياً شرائط الصحة والله تعالى أعلم (سئل) في بنت يتيمة قاصرة
لها أم وصى عليها زوجها أمها الرجل كفؤ بمهر المثل ودخل بها الزوج ومكثت معه
أربع سنين بلغت فيها ورضيت بالزوج ولها ابن ابن عم غائب فوق مسافة القصر فهل
والحال هذه يكون العقد صحيحاً نافذاً اذا أراد ابن العم ان يفرق بينهما لايجاب
لذلك (اجاب) نعم لايجاب لذلك ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال ولم يوجد بطلان
العقد حال وقوعه من يقدم على الام من الاولياء قد فسخ العقد والله تعالى أعلم (سئل)
في امرأة زوجت نفسها لرجل غير كفؤ فهل للعاصبة فسخ نكاحها ويمكن من ذلك
(اجاب) ينفذ نكاح حرة مكافئة بلارضاولي وله اذا كان عصبه الاعتراض في غير الكفؤ
فيفسخه القاضي ما لم يسكت الولي حتى تلد منه وألحق المحبل الظاهر بها ويفتي في غير
الكفؤ بعدم جوازه أصلاً لفساد الزمان فعلى المفتي به اذا تحقق عدم الكفاءة يكون
النكاح فاسداً والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة زوجها أبوها المعروف
منه سوء الاختيار مجانة وفسق الرجل غير كفؤ لها بغيب فاحش وبدون مهر مثلها فهل
والحال هذه اذا بلغت البنت القاصرة المذكورة وفسخت النكاح المذكور فور بلوغها
لدى نائب قاضي جهتهم ينفسخ النكاح المذكور بفسخها أم لا (اجاب) اذا تحقق ان
الاب المزوج لبنته الصغيرة بغير كفؤ وبغيب فاحش سيئ الاختيار مجانة وفسق الا يصح
النكاح المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغعة رشيدة عمرها يزيد عن خمس
عشرة سنة زوجها بعد موت أبيها الرجل أجنبي بغير اذنها واجازتها حين علمت
بالنكاح المذكور ردت فور علمها به فهل والحال هذه يكون النكاح المذكور
موقوفاً على اجازتها فان اجازته صريحاً نفذ وان ردت بطل (اجاب) اذا زوج الولي البكر
البالغة بغير اذنها فبلغها النكاح فسخت أو ضحككت غير مستهزئة أو تبسمت أو بكت
بلا صوت يكون اجازة للنكاح ان علمت بالزوج والمهر وان ردت فور علمها بطل

٢١ ١٢٧١

ربيع الثاني

٨ ١٢٧١

٢٦ جادى الاول ١٢٧١

١ ١٢٧١

٥ ١٢٧١

٩ ١٢٧١

النكاح والله تعالى أعلم (سئل) في يثيمة بكر لها أم ولها أعمام فربتها أمها في حجرها فخطبها رجل كفؤا لها فمنعها الأعمام من التزوج كراهة في أمها والآل بلغت رشيدة منذ سنتين فهل لها أن توكل في عقدها من تشاء حيث كانت بالغة رشيدة والمخاطب كفؤا والمهر والمثل ولا يكون للأعمام منعها من ذلك لغرض أنفسهم (أجاب) نعم يكون للبنت ذلك إن كان الأمر كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر عقد لها أبوها على رجل كفؤ بمهر المثل على صداق معلوم على أنها قاصرة ومع ذلك علمت بالعقد والمهر والزواج ورضيت وسكتت ولم ترد النكاح فبعد مضي نحو ست سنين طالب الزوج الدخول بها فحصل بينهما منافسة فأغرى الأب البنت على أن تدعى أنها كانت بالغة وقت العقد ولم تاذنه والحال أنها مترددة على دار الزوج عالمة بالزوج والعقد والمهر وسكتت ولم تردده فهل يكون العقد صحيحا فاذلا لا يكون له إردده الآن إذا ثبت ما ذكر (أجاب) إذا فرض بلوغ البكر حال عقد أبيها نكاحها من الكفو المذكور بمهر المثل وكان ذلك بدون إذنهما ابتداء ثم بلغها النكاح من الولي المذكور أو رسوله أو عدل فصولي فسكتت مختارة عالمة بالزوج والمهر نفذ نكاحها وإن ردت فو رعلمها بطل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة عاقلة ثيب رشيدة أرادت التزوج برجل أجنبي ولها أخوة أشقاء امتنعوا من تزويجها له فوكلت رجلا أجنبيا عقد لها عليه وهو كفؤ لها بمهر المثل فهل والحال هذه يكون العقد صحيحا فاذلا وليس لأخوتها منعها من ذلك (أجاب) نعم يكون لها أن تزوج نفسها من كفؤ بمهر المثل وأن توكل بذلك بدون رضا الأولياء إن كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة عاقلة رشيدة بكر وكنت زوج أمها في زواجها لرجل فزوجهما الوكيل من رجل كفؤا بمهر مثلها وأقامت معه مدة إقامة بالمحروسة ثم أراد السفر إلى بلد بالمدينة المنورة فرضيت زوجته المذكورة بالسفر معه ورضيت أمها بذلك أيضا فتعرض لها زوجها الوكيل لها في العقد ومنعها عن السفر مع زوجها فرفضت أمها إلى الحاكم الشرعي ورفضت وكالته وطلبت من القاضي منع زوجها أمها عن التعرض لها حيث أنها راضية مختارة بالسفر مع زوجها وإن زوجها ما موع عليها فمنع القاضي زوجها أمها عن التعرض لها بوجه من الوجوه وإن اتوجه مع زوجها حيث شاءت وحكم القاضي بذلك بحضور رجلة من المسلمين فهل حكم القاضي بذلك موافق للوجه الشرعي وليس لزوجة أمها الوكيل معارضتها ومنعها من السفر معه بوجه من الوجوه أم له منعها عن السفر مع زوجها ولو رضيت بالسفر معه حيث أنه كان وكيلًا بالعقد ولا يلتفت إلى فسخاها وكالته أو عدمه (أجاب) ليس للوكيل المذكور ومنع الزوجة من السفر مع زوجها حيث كان ذلك برضاها والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والوكالته لا أثر لها في ذلك وقد انقضت بالعقد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة ولم يدخل بها فآخبرته أمها أنها

١٢٧١

١٥

جمادى الثانية

١٢٧١

٢٠

شعبان

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٠

أرضعتها فصدقها الزوج على ذلك فهل والحال هذه يكون النكاح المذكور فاسدا ولا مهر لها إذا ثبت ما ذكر (أجاب) نقل في حواشي الدر عن الهندية لو تزوج امرأة فقالت امرأة أرضعتكم فهو على أربعة أو جهان صدقا فاسدا للنكاح ولا مهر لها أن لم يدخل بها وإن كذبا به فالنكاح بحاله لكن إذا كانت عدلة فالتزعم يفارقها كذا في التهذيب ثم قال وإن صدقها الرجل وكذبته فاسدا للنكاح والمهر بحاله وإن صدقتها وكذبها الرجل فالنكاح بحاله ولكن لها أن تحلفه ويفرق إذا نكل اه والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة عاقلة رشيدة مقربة بالحجض شريفة مقيمة عند أمها وجدها إلى أمها أرادت التزوج برجل شريف كفو لها بمهر المثل ولها أب منعها من الزواج فأرادت أن توكل جدّها المذكور أن يعقد لها على الرجل المذكور فهل والحال هذه تجاب لذلك حيث كان الزوج المذكور كفو لها والمهر المثل وليس لابيها منعها من ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لها ذلك إن كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة دخل بها وعاشرهما مدة من السنين ثم توجه الزوج المذكور إلى بلدة أخرى لتجارة وترك لها نفقة تكفيها نحو سنة وزيادة ثم بعدت وجهه بستة أشهر توجهت إلى فقيه وفسخت نكاحها وتزوجت برجل آخر والحال أن زوجها الغائب المعلوم الجهة لم يتبع منه طلاق قبل سفره ولا بعده ولم يوكل أحدا في طلاق زوجته المذكورة مدة غيبته فهل يكون النكاح الثاني غير صحيح وتكون باقية على عصمة زوجها الأول (أجاب) إذا كان الواقع ما هو مسطور لا يصح النكاح الثاني وتكون باقية على عصمة الزوج الأول حيث لم تتحقق فرقة بينهما بوجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة وكلت أباها في العقد عليها من رجل كفو لها فقد عليها من الرجل المذكور ودخل بها وعاشرهما مدة من السنين ثم مات الزوج المذكور وتزوج بها آخر ودخل بها وعاشرهما مدة من السنين ثم مات الزوج الثاني وتزوجت بثالث ودخل بها وعاشرهما معاشرة الأزواج مدة وألان قام رجل يدعى على المرأة بأنه تزوجها من أبيها قبل تزوجها من الرجل الأول والحال أن المدعى المذكور حاضرموجود بالبلد ساكت وقت العقود المذكورة ولم يدع ولم ينزع مدة تزيد على خمس عشرة سنة من غير مانع شرعي يمنعه من الدعوى ولا عذر وأراد أن يقيم على ذلك بينة كانت حاضرة بالبلد غير غائبة عالمة بتزوج المرأة المذكورة بازواجه المذكورين ومعاشرتهم لها معاشرة الأزواج واحدا بعد واحد بلا عذر لهم في تأخير الشهادة هذه المدة الطويلة ولا تأويل لهم في ذلك فهل إذا كان الواقع ما هو مسطور لا تسمع دعوى الرجل المذكور بعدمضي هذه المدة على الوجه المزبور ولا تقبل شهادة البينة لتأخيرهم شهادة المحسنة هذه المدة بلا عذر ولا تأويل ولا يقضى بزوجة المرأة المذكورة للمدعى المذكور والحال هذه (أجاب) نعم لا يقضى بزوجة المرأة المذكورة للمدعى لعدم سماع

سنة

شعبان

١٢٧١

١٣

١٢٧١

١٣

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

رمضان

٨

دعواه والحال هذه وعدم قبول شهادة الشهود المذكورين لعدم سماع الدعوى اذهى
 مترتبة عليها لو قلنا انها ليست من شهادة الحسبة لكن الذي صرح به السيد الطحطاوى
 في كتاب الشهادات ان النكاح مما تقبل فيه الشهادة حسبة فترده هذه الشهادة أيضا
 للتأخير كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة عاقله تزوجت برجل
 كفؤ لها وبمهر المثل وأجرى شخص بينهما عقد النكاح وهو يحسنه فهل اذا حصل
 التعرض من قاضى بلد الزوجين يريد ابطال النكاح بغير مسوغ شرعى بل بمجرد عدم
 دفع المهر له يزعم ان النكاح باطل وقد توفرت شروط العقد وانتفت موانعه وجرى
 على يد من يحسنه يكون نافذا شرعا وماذا يترتب على القاضى الذى يحصل منه ذلك
 (اجاب) النكاح على الوجه المستطور صحيح نافذ لا يتوقف على رضا الولي وايس لاحد
 التعرض لا بطلاله بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت عم
 أراد أن يتزوج بها فافتتنعت أمها من ذلك متعلقة بأن اخوته رضعت من لبنها وانها
 تحرم عليه بسبب ارضاع اخوته فهل والحال هذه لا تحرم عليه برضاع اخوته ويسوغ
 له أن يتزوج ببنت عمه المذكورة حيث لم يرضع من أمها أصلا ولم ترضع البنت من
 ام ابن عمها المذكور (اجاب) لا تحرم بنت العم على ابن عمها المذكور بكونها اختا
 لاخوته من الرضاع والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بلغت سنها عشر سنوات فاكثر عقد
 عليها عمها الاب لابنه بمهر المثل وزيادة متولى اطر في العقد بقوله زوجت بنت أخي فلانة
 من ابني فلان بحضرة بينة فهل يكون العقد صحيحا حيث لا عاصب لها سواء وكنا قاصرين
 وليس لاهلها الاعتراض ويكون للعم رضها اليه حيث يخاف عليها الفساد (اجاب)
 اذا كان النكاح المذكور من كفؤ بمهر المثل نفذ ولا يتوقف على رضا الام والحال ما ذكر
 والا فلا وقد صرحوا بانه يتولى طرفى النكاح واحد بايجاب يقوم مقام القبول في خمس
 صور منها ان يكون وليا من الجانبين كما هنا بأن يقول زوجت ابني بنت أخي والله تعالى
 أعلم (سئل) في بنت قاصرة لها أخوان قاصران ولها اب غائب فوق مسافة القصر ولها عم
 شقيق اراد رجل ان يتزوج بالقاصرة المذكورة من عمها المذكور وهو كفؤ لها وان يجعل
 لها مهر امهر المثل وزيادة والزواج المذكور لم ينتظر جواب ابى القاصرة في تزويجها له
 فهل والحال هذه يكون للعم المذكور أن يزوج البنت المذكورة للرجل المذكور حيث
 كان كفؤا لها والمهر بمهر المثل (اجاب) للابعد من الاولياء التزويج من كفؤ بمهر المثل
 بغية الا قرب مسافة القصر حيث لا ينتظر الجواب الاقرب والله تعالى أعلم
 (سئل) في قاصرة يتيمه من الاب والام بلغت سنها تسع سنين فاكثر ولها عم شقيقة وجد
 من قبل امها فارادت العمه ان تزوج بنت اخيها بكفؤ بمهر المثل فهل والحال هذه تجاب
 لذلك وتقدم العمه على جد الصغيرة من الام وليس له معارضتها في ذلك بدون مسوغ
 شرعى (اجاب) الجد الاسد وهو أبو الام مقدم في ولاية النكاح على العمه نعم للابعد

١٢٧١

٨

١٢٧١

٢٢

١٢٧١

٢٨

ذى القعدة

١٢٧١

١٣

١٢٧١

٢٦

من الاولياء ولو من ذوى الارحام التزويج من كفؤ بمهر المثل بعضل الاقرب لكن في
 القهستاني عن الغياثية لو لم يزوج الاقرب زوج القاضى واعتمده الشربلالي وجعله
 المنقول في عباراتهم كفى الدر وحواشيه للطحطاوى والله تعالى اعلم (سئل) في بنت
 بكر بالغة عقد لها عمها على رجل في غيبته من غير اذنها ورضاها فهل اذا حضرت من
 غيبته واعلمت بالعقد وذهبت الى قاضى البلد فور العلم وردت العقد مع حضور من عقد
 لها عليه قبل الدخول بها يرتد بردها ولا تجبر على الدخول عليه اذا ثبت ما ذكر (اجاب)
 اذا زوجهها الولي بغير اذنها علمت بالنكاح فان رده فور علمها بطل وان سكنت عن
 رده مختارة او ضحكت غير مستهزئة او تبسمت او بكت بلا صوت فهو اجازة ان علمت
 بالزوج وبالمهر على قول فيمطل خيارها بالسكوت حيث كانت بكرا ولا يمتد الى آخر
 المجلس فليس لها الرد بعد الذهاب اذ لم يوجد منها رد فور علمها قبله والله تعالى اعلم
 (سئل) في امرأة بالغة عاقلة رشيدة زوجها أبوها الرجل بغير اذنها وبغير اجازتها في ذلك ولم
 يدخل بها الزوج المذكور فحين بلغها النكاح أبيها المذكور رده فور علمها
 ولم تجزها فهل والحال هذه يرتد النكاح المذكور بردها (اجاب) اذا زوج الاب ابنته
 البالغة العاقلة بغير اذنها ابتداء توقف نفاذ نكاحها على اجازتها فان كانت بكرا قبل علمها
 الخبر فضحكت غير مستهزئة أو سكنت عن رده مختارة عالمة بالزوج والمهر كان ذلك اذا
 وان كانت ثيبا فلا بد في الاجازة من القول أو الفعل الذى يدل على الرضا كطلب المهر
 أو النفقة أو التمكن من الوطء وان رده يرتد سواء كانت بكرا أو ثيبا والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل تزوج كل لاختيه في قبول النكاح فقط فتوفي الموكل فطلبت الزوجة
 مؤخر صداقها من الوكيل فهل اذا وجد الزوج تركته تأخذ صداقها منها أم لها الرجوع
 على الوكيل في أخذ مؤخر الصداق (اجاب) لا مطالبة للزوجة المذكورة بمهرها من
 وكيل الزوج في النكاح فقط بدون كفالة شرعية عن موكله في ذلك اذ هو صغير محض
 لا ترجع الحقوق اليه فيتعلق المهر بذمة الزوج والحال هذه فيؤخذ من تركته والله
 تعالى اعلم (سئل) في بكر بالغة عاقلة رشيدة لا عاصب لها زوجها أمها الرجل غير
 كفؤ لها وبدون مهر مثلها بغير اذن البكر المذكورة وبغير اجازتها وبغير وكيل منها في
 ذلك ولم يدخل الزوج المذكور بها فحين بلغها النكاح المذكور للرجل المذكور
 رده فور علمها ولم تجز النكاح المذكور فهل يرتد النكاح المذكور بردها ويكون
 العقد موقفا على اجازتها ان اجازته نفذ وان رده بطل حيث كان الزوج حاضرا بالبلد
 (اجاب) اذ لم تكن الام وكيلة عن بنتها المذكورة في النكاح يكون موقفا على اجازة
 البنت المذكورة فان رده بطل والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة بكر
 لها أب غائب فوق مسافة القصر ولها أم حاضرة أرادت الام أن تزوج بنتها المذكورة
 لرجل كفؤ لها وبمهر المثل ولم ينتظر الكفو المذكور رجواب أبيها الغائب فهل والحال

١٢٧١

٣٠

١٢٧٢

محرم
٧

١٢٧٣

١٨

١٢٧٤

٢٧

هذه يسوغ للام أن تزوج بنتها المذكورة للرجل المذكور ويكون العقد صحيحا نافذا (أجاب) للابعد التزويج من كفؤ بمهر المثل لغية الاقرب مسافة القصر حيث لا ينتظر الكفؤ جواب الاقرب وعليه فللام المذكورة تزويج البنت بالشروط المزبورة حيث لم يوجد من الاولياء من هو اقرب منها وذكروا بعضهم ان المراد بالابعد القاضي لان هذا من باب دفع الظلم وناقش فيه في رد المحتار وجعل هذا التفسير خاصا بمسئلة العضل أما حال غيبة الاقرب فتنقل الولاية للابعد من الاولياء الى القاضي فلو أمر القاضي الام بتزويجها والحال ما ذكر كان مجعاعليه بلا شبهة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج بنته البكر البالغة الرشيدة لرجل آخر على صداق معلوم في غيبتها من غير اذنها واجازتها فهل والحال هذه اذا لم تجز البنت المذكورة العقد يكون فاسدا ويرتد بردها فور العلم به ولا تجبر على الدخول على الرجل المذكور اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) اذا كان العقد المذكور بغير وكالة عن البالغة المذكورة يكون موقوفا على اجازتها وسكوتهما بعد العلم بالنكاح والزواج يكون اجازة وكذا ضحكها غير مستهزئة وبكاؤها بلا صوت فان اجازته صريحا أو دلالة كآزواجهم ما ذكر نفذ وان رده فوراً بطل حيث كانت بكرا والله تعالى اعلم (سئل) في بكر قاصرة لها جدا وبأب حاضر بالبلد ولها أب غائب عن البلد وزوجها رجل أجنبي لا خير بدون اذن من الاب والمجد ولم يجز الاب النكاح بعد حضوره ولا الجدا أيضا ولم تبلغ البنت ولم يدخل بها الزوج وهو غير كفؤ لها فهل لا ينفذ النكاح والحال هذه وللأب بطلاله (أجاب) نعم لا ينفذ تزويج الاجنبي المذكور والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين قال كل منهما للآخر أعطيت بنتي فلانة فولدك فلان وقال كل منهما للآخر قبلت ذلك لولدي وكان كل من البنين والابنين غير بالغ وكان في محضر من الناس فهل ينقذ النكاح بما ذكر (أجاب) انما يصح النكاح بلفظ تزويج ونكاح لانهما صريح وماعداهما كناية وهو كل لفظ وضع لتمليك عين كاملة في الحال كهبة وتمليك وصدة وعطية بشرط نية أو قرينة تدل على انه نكاح وبشرط فهم الشهود انقصود هو المختار فاذا عقد النكاحين المذكورين بلفظ الاعطاء بحضرة الشهود مع قيام قرينة تدل على انه نكاح أو وجدت نية النكاح منهم ما وفهم الشهود انقصود ينقذ النكاح وان لم يسم المهر ويحب مهر المثل لكل من البنين المذكورين ان وطئتا أو مات أحد الزوجين والا فلا ينقذ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج ابنته القاصرة لرجل ودخل بها وعاشا ثم طلقها وقبل انقضاء عدتها من الزوج المذكور زوجها أبوها الرجل آخر فهل يكون النكاح الثاني فاسدا (أجاب) نعم نكاح غير الزوج الاول في العدة فاسد كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في بكر بالغة طلبها كفؤا تزويجها بمهر المثل ولها أب غائب في بلدة تريد على مسافة القصر فهل لها ان تزوج وتوكل من شاءت ليلى عقد النكاح

١٢٧٢

٥

١٢٧٢

٢٢

١٢٧٢

٤

ربيع الاول

١٢٧٢

٨

١٢٧٢

٨

١٢٧٢

٦

مع الكفو وإذا حضر الأب ليس له حق الاعتراض بعد (أجاب) ينفذ منه كساح البكر
 البالغة من كفؤ بمهر المثل بلا إذن وليها حيث كانت حرة مكلفة والأفلا والله تعالى أعلم
 (سئل) في بكر قاصرة يتيمه من الأب زوجها أمها لابن عمها الشقيق في غيبة عمها فوق
 مسافة القصر بمهر معلوم وهو مهر المثل ودفع لها ما تعرفه بتجيلة من المهر ثم بعد ذلك
 بمدة بلغت القاصرة المذكوورة فطلبها زوجها للدخول بها فنفعتها أمها من الدخول على
 زوجها المذكوور متعلقة بانها بعد بلوغها بسنة اختارت الزوجة نفسها فهل والحال
 هذه لا عبرة بتعلل الأم المذكوورة بذلك وتجبر الزوجة المذكوورة على تسليم نفسها
 لزوجها المذكوور حيث كان الزوج المذكوور كفؤا لها والمهر مهر المثل (أجاب)
 الولاية في الكساح لا قرب العصبات ثم لمن يليه فإذا كان العم العاصب غائبا فوق مسافة
 القصر ولا ينتظر الكفو استطلاع رأيه كان للأب بعد ولاية التزويج من كفؤ بمهر المثل
 فتكون الولاية لابن العم العاصب لا للام وله أن يزوج بنت عمه من نفسه حيث كان
 كفؤا والمهر مهر المثل وخيار الفسخ بالبلوغ في البكر يشترط له مجلس البلوغ فيبطل
 خيارها بالسكوت إن علمت بالزوج والمهر ولا يصح تأخير الفسخ إلى سنة والله تعالى
 أعلم (سئل) في بكر بالغة مكلفة أرادت تزويج نفسها بدون إذن وليها من كفؤها
 بمهر مثلها فهل يجوز لها ذلك وينفذ الكساح (أجاب) نعم ينفذ الكساح المذكوور
 إن كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين لكل منهما أولاد
 فأرضعت كل منهما أولاد الأخرى ثم بعد ذلك وضعت إحدى المرأتين المذكوورتين بنتا
 والأخرى وضعت ابنا ولم يرضع الابن من أم البنت ولم ترضع البنت من أم الابن إلى أن
 بلغا فهل والحال هذه تحلل البنت المذكوورة لابن المذكوور وإذا عقد عليها عقدا صحيحا
 مستكملا للشروط يكون العقد المذكوور صحيحا نافذا ولا يحرم أن على بعضهما بادر ضاع
 اخوتهما السابقين حيث لم يجتمعا على ثدي واحد (أجاب) إذا لم ترضع البنت
 المذكوورة من أم الابن ولم يرضع الابن من أم البنت ولم يجتمعا على ثدي واحد يحل
 الكساح بينهما وقد صرحوا بجواز تزويج أخت أخيه رضاعا والله سبحانه وتعالى أعلم
 (سئل) في رجل تزوج بنتا بكر قاصرة من أبيها إلا أنها خفمة تطبق الوطء بصدق
 معلوم طلب الدخول عايبا فنفعه أبوها من ذلك ويريد إبطال الكساح بدون وجه شرعي
 فهل يكون لزوجه طلبها والدخول عليها يؤثر الأب بتسليمها له حيث أوفاهما
 ما تعرفه بتجيلة ويكون العقد صحيحا نافذا (أجاب) إذا زوج الأب ابنته القاصرة من
 آخر واستوفى العقد شرائط الصحة وكانت البنت مطيعة للجماع فعلى الأب تسليمها إلى
 زوجها حيث دفع مقدم الصداق ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تزوجت
 بنتها القاصرة من رجل غير كفؤ لها وبدون مهر مثلها فهل إذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي
 يكون كساحها باطلا ولا ينفذ عليها (أجاب) للولي الكساح الصغير والصغيرة جبر أول وثبها

١٢٧٢

٩

١٢٧٢

١١

رجب

١٢٧٢

٣

١٢٧٢

٥

١٢٧٢

٥

ولزم النكاح ولو بغيب فاحش أو بغير كفؤ أن كان المزوج أباً أو جداً لم يعرف منهما سوء الاختيار مجانة أو فسقا وان عرف لا يصح اتفقا وان كان المزوج غيرهما لا يصح النكاح من غير كفؤ أو بغيب فاحش أصلاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فوج بنت أخيه من شخص والحال أنها قاصرة ثم تبين أنه ليس كفؤاً وأن المهر دون مهر المثل وتبين أيضاً أن البنت تكرهه وأن الزوج معسر بحال الصداق فهل إذا ثبتت تلك الأمور يتبين فساد العقد (اجاب) للولي انكاح الصغير والصغيرة جبراً ولو ثيباً ولزم النكاح ولو بغيب فاحش أو بغير كفؤ أن كان المزوج أباً أو جداً لم يعرف منهما سوء الاختيار مجانة أو فسقا وان عرف لا يصح اتفقا وان كان المزوج غيرهما لا يصح النكاح من غير كفؤ أو بغيب فاحش أصلاً والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة لها أب وأم غائبان فوق مسافة القصر وللقاصرة المذ كورة خال وهي مقيمة عنده أرا در جل كفؤاً أن يتزوج بالقاصرة المذ كورة من خالها وأن يجعل لها مهر المثل وزيادة والزوج لا ينتظر حضور أبويها الغائبين ولا جوابهما فهل والحال هذه يسوغ لخالها المذ كور أن يزوجهما للرجل المذ كور حيث كان كفؤاً والمهر مهر المثل وكان الزوج لا ينتظر جواب أبويها الغائبين ولم يكن هناك عاصب موجود يقدم على خال القاصرة المذ كورة (اجاب) أصبح به أن للولي الأبعد الترويج بغيبة الأقرب مسافة القصر من كفؤ بمهر المثل وفسر بعضهم الأبعد بالقاضي وعزاه للشرنبلالي على ما فيه من المناقشة بأن ذلك في مسألة العضل فإن كان الكفؤ لا ينتظر جواب الأب الغائب فزوج القاصرة خالها باذن القاضي منه بمهر المثل نفذ النكاح بلا كلام والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرة لها عاصب وأم زوجها أمها من آخر بغير إذن وتوكل من عمها المذ كور والحال أن العم المذ كور موجود بالبلد التي عقد فيها ولم يكن هناك مانع من استئذانه في ذلك فهل والحال هذه يكون العقد المذ كور فساد حيث الحال ما ذكر (اجاب) تزويج الام بنتها القاصرة مع حضور العم بالبلد وعدم اختفائه بلا عضل من عاصبها المذ كور موقوف على إجازته والله تعالى أعلم (سئل) من ثغراسك درية في يتيمة بكر قاصرة زوجها عمها الشقيق من ابن عمها آخر كفؤاً بمهر مثلها ثم في أول شهر شعبان قبل الدخول بها قامت تدعى أنها بلغت الآن واختارت نفسها وأقامت على ذلك بينة والحال أنها قبل هذا التاريخ بنحو شهرين فاكثر قالت مخبرة لشهود أنها بلغت بالحض ومعه ذلك سكنت ولم تختبر نفسها وسنها وقت الاخبار المذ كور محتمل للبلوغ حيث كان سنهما أكثر من تسع سنين فهل إذا شهدت عليها بينة باقرارها بالبلوغ قبل تاريخ دعواها بالبلوغ واختيار الفسخ بنحو شهرين فاكثر مع سكوتها تندفع دعواها بالبلوغ الآن واختيارها الفسخ في الزمن المتأخر حيث كان سنهما محتملاً للبلوغ وقت اختيارها الأول كما تقدم وهل المعول عليه قول الشيخين في عدم امتداد خيار البكر إلى آخر مجلس البلوغ وأن جهلت أن لها الخيار أو قول

٧

١٢٧٢

شعبان

١٠

١٢٧٢

٢١

١٢٧٢

محمد كونه تعذر بالجهل وهل للقاضي ان يحكم بقولهما في عدم الامتداد الى ان تعلم
أو يقول محمد وهل اذا كان من جملة الشهود على اخبارها بانها حاضت منذ شهرين فاكثر
وسكنت عن الاختيار عمن المزوج لهما وأخوه وأخوه زوجها وكانوا عدولا تقبل شهادتهم
على ذلك لانها بشي آخر لا تعلق له بالعقد ولم يشهد المزوج على فعل نفسه (أجاب) المصريح
به ان اذ في مدة البلوغ التجارية تسع سنين على المختار فاذا اخبرت ببلوغها وفست بما اذا
بلغت وكان سنها محتملا للحيض صدقت في ذلك فلا يقبل جحودها البلوغ بعد اقرارها به
فاذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي تندفع دعوى البكر المذكورة البلوغ واختيار الفسخ في
الزمن المتأخر والذي جرى عليه ارباب المتون الموضوعة لنقل المذهب والشرع هو قول
الشيخين بأن خيار البكر يبطل بالسكوت بعد البلوغ ولا يمتد الى آخر مجلس البلوغ ولا
تعذر بالجهل بخلاف خيار المعتقة وهو المعمول عليه والمشهور فلا يسوغ للقاضي العدول
عنه وقد صرحوا بأن القضاة مأمورون بالقضاء بما صحح الاقوال فلا ينفذ قضاءهم بغيره ولا
يظهر مانع من قبول شهادة من ذكر حيث كانوا عدولا والله تعالى اعلم (سئل) في
الصغيرة اذا كانت في حضنة جدتها والدتها وزوجتها باجنبي بدون اذن والد
الصغيرة وعلمه متعللة بانه كان حين العقد غائبا عن بلدتها ببلدة أخرى هل يكون
عقدها صحيحا أم لو الد الصغيرة فسخته حيث لم يكن بين بلدة الجدّة والبلدة التي كان
مقيما بها حين العقد الامسافة قريبة اقل من مسافة القصر واذا كان لو الد الصغيرة
فسخ عقدا بنته المذكورة فاذا يترتب على الزوج اذا كان دخل بها في غيبته (أجاب)
المصريح به ان الولي الا بعد التزويج من كفؤ بمهر المثل بنسيئة الا قرب مسافة القصر
وهذا ما جرت عليه ارباب المتون فلو زوج الا بعد حال قيام الا قرب توقف على اجازته
واختار في الملتقى ما لم ينتظر الكفؤ الخاطب جواب الولي الا قرب واعتمده الباقي ونقل
ابن الكمال ان عليه الفتوى وعلى هذا فينفذ تزويج الاب بعد عطاء غيبة الا قرب بحيث
لا ينتظر الكفؤ الخاطب جوابه وان لم تسكن المسافة مدة السفر الشرعي فلو كان بحال
ينتظر جواب الا قرب كان النكاح المذكور موقوفا على اجازة الاب فان لم يجزه بطل
والواجب في النكاح الموقوف بعد الدخول كمال المهر المسمى على الزوج والله تعالى اعلم
(سئل) في بنت بكر بالغة زوجها ابوها من رجل بدون اذنها وعلمها ولم يبلغها الخبر ردت
النكاح ولم تقبله فهل يرتد ردها فور علمها به حيث كانت بالغة عاقلة وقت العقد اعياها
(اجاب) لا تجبر بكر بالغة على النكاح فلو زوجها الولي بدون اذنها فردت النكاح
فور علمها بما ذكر ولم يوجد ما يدل على الرضا به كسكوتها حين اخبار الولي برتدوا الا فلا
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة شريفة بالنسب والعلم زوجت نفسها الرجل حمار
عامي غير كفؤ لها وبدون مهر مثلها بغير اذن وليها العاصب لها فهل اذا لم يرض عاصب
المرأة المذكورة بذلك الرجل وفسخ النكاح المذكور وبين يدي الحاكم الشرعي

سنة
١٢٧٣محرم
١٣

ينفسخ حيث كان الزوج غير كفؤ وبدون مهر المثل (أجاب) إذا كان الزوج غير كفؤ والمهر أقل من مهر المثل وكان النكاح بدون إذن الولي العاصب لا يصح النكاح في رواية الحسن وبها يفتى وله حق الاعتراض في ظاهر الرواية ما لم تلد أو تحبل حبلا طاهرا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها بابتائها بعد الدخول ثم بعد مضي خمسة عشر يوما من حين الطلاق عقد عليها رجل قبل انقضاء العدة وأقامت معه مدة حتى وضعت جملها منه فهل إذا ثبت ما ذكر يكون هذا العقد فاسدا أو يكون وطء الرجل وطء شبهة إذا لم يعلم بعدم انقضاء العدة حين العقد إذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم يكون النكاح في عدة الغير فاسدا ويجب عليه مهر المثل بالوطء في القبل لأنه وطء شبهة العقد والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة ثيب عقد عليها أبوها لرجل بدون إذن منها وتوكل له في العقد ولم يدخل بها الزوج والزوج حاضر فهل والحال هذه يكون العقد موقوفا على إجازتها ويمنع الزوج من المعارضة في ذلك (أجاب) حيث لم تأذن الأب بالنكاح كان موقوفا على إجازتها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في عبد رقيق أذن له سيده بالزواج فأراد العبد أن يتزوج بحرة رشيدة برضاها وبرضا أبيها بصدق معلوم ولم يكن الأب سيئ الاختيار فهل والحال هذه يكون النكاح صحيحا أم لا (أجاب) نعم يكون النكاح صحيحا إذا كان الأب المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنت ابن عمه قبل بلوغها لا تحرمه قدره أو بمائة وخمسون قرشا والحال أن مهر مثلها ألف قرش فهل والحال هذه يكون العقد فاسدا لكونه بدون مهر المثل وبغبن فاحش (أجاب) حيث كان المزوج غير الأب والمجد من العصباء لا يصح النكاح المذكور إذا كان بغبن فاحش أو بغبن كفو والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة غاب أبوها مدة تزيد على سبع سنين ولم يعلم له جهة ولم يكن لها عصبية غيرها أم فهل والحال هذه إذا اراد رجل تزوجها وهو كفؤ بمهر المثل ولم ينتظر جواب أبيها تكون الولاية في تزويجها للام حيث لم يوجد لها من العصبية من يزوجه غير أمها (أجاب) إذا كان الأب غائبا مسافة القصر ولم ينتظر الكفو جوابه ولم يكن للقاصرة من العصباء من يقدم على الام يكون للام تزويجها من كفؤ بمهر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في بكر قاصرة تيمم لها أخوان عاصبان شقيقان بالغان رشيدان أحدهما غائب مسافة القصر في بلدة معلومة تزوج الحاضر أخته المذكورة لرجل غير كفؤ لها وبدون مهر المثل فخصر الأخ الثاني من غيبه ولم يجز نكاح أخته للرجل المذكور فإذا يكون الحكم الشرعي في ذلك سيما وان الزوج لم يدخل بزوجه إلى الآن (أجاب) لا يصح نكاح الأخ أخته القاصرة من غير كفؤ وبدون مهر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة حرة مكافئة من أولاد العلماء ومن الأشراف تزوجت برجل غير كفؤ لها وغير شريف وبدون مهر المثل وغير هافيه بعض الناس فهل إذا كان لها أخ عاصب يكون له حق الاعتراض

١٢٧٣

٢٨

١٢٧٣

٢٨

صفر

١٢٧٣

٢٠

ربيع الاول

١٢٧٣

٢٧

ربيع الثاني

١٢٧٣

٤

١٢٧٣

١٥

وفسخ النكاح والحال هذه حيث لم يأذن لها وليها في ذلك ولم يكن حاضرًا وقت العقد وكان غائبًا بمسافة القصر (أجاب) لا يصح النكاح بدون مهر المثل من غير كفؤ ولا اذن الولي على رواية الحسن المفتي بها لفساد الزمان وعلى ظاهر الرواية يصح للولي حق الاعتراض بالفسخ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خطب لابنه البالغة بنت رجل آخر وسمى لها صداق معلوما وقرأ الفاتحة مع والدها فقط ولم يحصل عقد ولا ايجاب ولا قبول سوى قراءة الفاتحة وتسمية المهر ثم بعد ذلك حصل بينهما مشاجرة والآن يريد الابن ان يزوجه لابن اخيه فهل يجب لذلك ولا تكون قراءة الفاتحة وتسمية المهر مانعة له من ذلك اذا تحقق ما ذكر (أجاب) اذا لم يصدر عقد الاول فلا لب تزويجها من ابن اخيه باذنها لولبها او بولاية الاجبار لو قاصرة والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة خالصة من الاقارب منقضية العدة من مطلقها وكتبت اباها في تزويجها من رجل معين فقبل الاب وكما التها في ذلك وذلك بحضرة بيعة شرعية فقال ابو المرأة المذكورة للخاطب المعين المذكور هي لك بعمر كذا وكذا من الدراهم فقبل الخاطب ذلك ودفع المهر لابي المرأة المذكورة فهل والحال هذه ينعقد النكاح بذلك ام لا (أجاب) نعم ينعقد النكاح بذلك اذا كان بحضرة الشهود وسماعهم وفهمهم أنه نكاح وبمثله أفتى الخبير الرملي والله تعالى اعلم (سئل) في بكر بالغة تزوجه ابوها من رجل بغير اذن منها فلما بلغها خبر النكاح ردتته ولم تجزه فهل والحال هذه يكون النكاح المذكور بردها باطلا وعلى الاب المذكور رد ما أخذ من المهر (أجاب) اذا ردتته فور بلوغ الخبر ارتد فان سكنت او ضحكت غير مستهزئة نفذ كمال اجازته صريحا والله تعالى اعلم (سئل) في بكر قاصرة سناتها تسع سنين وزوجها امها رجل غير كفؤ بدون مهر المثل وبدون اذن عمها العاصب فهل يكون لعمها حق الاعتراض وابطال النكاح والحال هذه سيما والعلم حاضر بالناحية وقت العتد ولم يجزه ولم يرض به (أجاب) تزويج الام بنتها القاصرة من غير كفؤ وبدون مهر المثل مع حضور العم العاصب او غيبته لا يصح كمال تزويجها العم كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها اولاد ذكور وأختها لها اولاد اناث ارضعت أم الاناث ولدا من اولاد أم الذكور وأراد غير الرضيع من اولاد أم الذكور التزوج ببنت من اولاد المرضعة لاخته فهل يجوز ذلك (أجاب) نعم يجوز ان يتزوج بأخت اخيه رضاعا والله تعالى اعلم (سئل) في بكر بالغة رشيدة خطبها رجل كفؤ لها من أمها ووصى ابيها وجعل لها مهر امه لوما هو مهر مثلها ورضيت البكر بذلك ووكت وصيها في العتد لها عليه بحضرة بيعة ودفع المهر للمجمل للوكيل وجارية ودفع الوكيل المهر لها وقبضته وكان ذلك في شعبان سنة ٢٧١ وتواعد الجميع على عقد النكاح بعد أن يسافر الزوج ويحضر ثم سافر الخاطب ثم وكل وكيل عنه في عقد النكاح المذكور فعقد وكيلها الخاطب المذكور عقد نكاحها وقبل له وكيله المذكور

١٠ ١٢٧٣

٢٠ ١٢٧٣

جمادى الثانية

١٤ ١٢٧٣

١٨ ١٢٧٣

٢٢ ١٢٧٣

رجب ٩ ١٢٧٣

على المهر المعين وكان ذلك في عشرين من شوال من هذه السنة المذ كورة بحضرة البنت
ورضاها والبنات المذ كورة عم عاصب شقيق ادعى انه زوجه الرجل آخر لمضى ليلتين من
شهر شوال المذ كورة بمهر معلوم قبل تاريخ عقدها لو كيل المذ كورة وانه شاور البنات
المذ كورة على النكاح الذي تولى عقده على الزوج الآخر بالمهر الذي ذكره فرضيت
بذلك وأجازت ما فعله بعد وقوعه بتاريخ سابق على عقد الوكيل المذ كورة فهل اذا
دفعت هذه القضية لدى الحاكم الشرعي وثبتت بالبينة الشرعية بعد انكار البنات تزويج
عهما من الرجل الآخر بالمهر الذي ذكره وانها أجازت ما فعله بتاريخ سابق على تزويج
وكيلها الذي كان وصيا عليها وان كان ذلك متأخرا عن خطبة الزوج الذي عقده
الوصي برضاها يكون المعول عليه عقد المذ كورة او عقد الوكيل حيث لم يقع وقت الخطبة
إيجاب ولا قبول وانما حصل التوافق والتواعد على ايقاع العقد بعد ذلك (أجاب) سئل
العلامة خير الدين الرملي عن رجل خطب بكرام من أبيها بحضور جمع من المسلمين واتفقا
على مقدار المهر وتفرقا عن غير عقد نكاح شرعي فأجاب بقوله لا يكون ما تقدم عقدا
حيث لم يجز بينهما عقد شرعي فاذا لم ينعقد النكاح في تاريخ الخطبة من الام والوصي
المذ كورين بل حصل التواعد على ايقاعه ثم عقدها على الخاطب في التاريخ المعين
بهذا السؤال وتحقق بالوجه الشرعي ان المذ كورة عاصب المذ كورة زوجها من آخر بمهر
معلوم وانها أجازت ما فعله المذ كورة بتاريخ سابق على عقد الخاطب كان المعول عليه هو عقد
المذ كورة وكان عقد الخاطب باطلا اذ مجرد الخطبة من غير وجود لفظ يفيد عقد النكاح
لا ينعقد بها النكاح وان سمي المهر بحضرة البينة ورضيت البنت بذلك والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة زوجت نفسها من رجل غير كفؤ لها بدون مهر المثل فهل اذا كان
ذلك بغير اذن وليها ولا باطلاعه يكون لوليها العاصب حق الاعتراض وفيه النكاح
(أجاب) نعم للولي العاصب ذلك ان كان الامر كذلك على ظاهر الرواية وعلى رواية
الحسن لا ينفذ النكاح أصلا وهي المفتى بها في زماننا والله تعالى اعلم (سئل) في عبد قن
تزوج بنتا بالعقد عليها من أبيها بغير اذن سيده ولم يدفع لها ما تعورف تعجيله ولم يدخل
بها ولم يجزه سيده بعد العقد ومات السيد فهل والحال هذه يكون العقد باطلا (أجاب)
نكاح القن موقوف على اجازة المولى فان أجازة نفذ وان رده بطل ولا مهر ما لم يدخل
فلومات السيد قبل الاجازة والرد توقف على من انتقل الملك اليه بالارث كما لو انتقل الملك
فيه الى غير مالكه حال العقد بغير ارث من نحو بيع أو هبة كما صرح به في الدرر المختار
من نكاح الرقيق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنت خاله ودخل بها وأقام
معها مدة ثلاث سنوات ثم بعد ذلك أخبرت أم الرجل المذ كورة انها كانت أرضعتها
فلم يصدقها الرجل وأمر أنه على ذلك والحال ان أم الرجل المذ كورة هي المذ كورة لهما
ومقيمة معهما تلك المدة ولم يحصل منها اخبار بذلك فهل اذا لم يصدقها الرجل المذ كورة

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

شعبان

١٩

١٢٧٣

٢٢

١٢٧٣

١٢٧٣

١٢٧٣

١٢٧٣

١٢٧٤

على خبرها بارتضاعه لا تحرم عليه امرأته (أجاب) لا يثبت الارتضاع والتحريم بمجرد اخبار
 المراجعة بدون تصديق أو بينة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في بكرة قاصرة لها أم فقط
 فزوجها زوج أمها الرجل غير كفؤ لها وبدون مهر المثل وبغير إذن أمها وأقال بكرتها
 بالوطء فهل يكون النكاح والحال هذه غير نافذ ويلزم المتزوج بها من زوج أمها دفع مهر
 مثلها بعد الحكم بفساد النكاح وثبت ذلك بالوجه الشرعي (أجاب) تزويج زوج الأم
 القاصرة على الوجه المسموع غير صحيح ويجب على الزوج الواطئ مهر المثل والله تعالى أعلم
 (سئل) في بكرة بالغة رشيدة أرادت أن تزوج نفسها برجل كفؤ لها وبمهر المثل فامتنع والدها
 فوكلت رجلاً أجنبياً في العقد عليها من ذلك الرجل فزوجها الوكيل منه فهل والحال
 هذه يصح النكاح منها لا رجل المذكور في النكاح المذكور ويصح النكاح صحيحاً
 نافذاً (أجاب) لا يتوقف نكاح الحرة البالغة الرشيدة من كفؤ بمهر المثل على رضا الولي
 فلها والحال ما ذكر أن توكل آخر تزويجها من الزوج المذكور وان لم يرض الأب بذلك
 حيث كان الزوج كفؤاً والمهر مهر المثل والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لا تحرم
 زوجتي ابتداء فقال جواباً له أعطيتها لك على سبيل التزويج فقال في المجلس قبلت زواجها
 لنفسى ولم يسمها مهر أو أجازت البنت ذلك لكونها بالغة وصار الزوج ينفق عليها
 ويكسوها وهي في بيت أبيها ثم بعد مدة عمل الزوج وليمة العرس وأراد نقلها منزله بعد
 تسليم والدها مهر المثل ورضيت به البنت فأرسل والدها جهازها المعتاد لمنزل زوجها
 وزفت عليه ثم جمع والدها أقاربها وأراد تجديد العقد عليها بمهر يزيد على مهر مثلها
 باضعاف فلم يرض الزوج بذلك ففصل بينهما مشاجرة فخرج الزوج من عندهم قطعاً
 للنزاع فآخرها والدها قهر أعنها وزوجها الولد قاصر من أقاربه فلم ترض به البنت وفرت
 هاربة منه غير راضية به وهي تقول لا أرضى إلا بالزوج الأول فهل والحال هذه يكون
 قول الأب أعطيتها لك ينقضه النكاح حيث قبل الزوج نكاحها ويكون العقد الثاني
 باطلاً (أجاب) نعم هي زوجة للأول وللثاني والحال ما ذكر بالسؤال إذا صدر ما ذكر
 بحضرة بينة وسماعهم وفهمهم أنه نكاح والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة يتيممة
 من الأب شريفة النسب ولها أم زوجها الرجل غير كفؤ لها وبدون مهر مثلها ودخل
 بها ومكث معها مدة إلى أن بلغت واختارت نفسها فوكلها فوردت النكاح المذكور
 ولم ترض به فهل والحال هذه ينسخ النكاح بردها فور بلوغها ولا يصح النكاح
 المذكور ولا ينفذ (أجاب) إذا تحقق بالوجه الشرعي أن الزوج المذكور وغير كفؤ
 للبنت التي كانت قاصرة وقت العقد عليها من قبل أمها والمهر دون مهر المثل لا يصح
 النكاح المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في يتيممة في كفالة عمها الشقيق زوجها
 بعد بلوغها باذن الرجل كفؤ بمهر مثل بحضرة قاضي الناحية وجمع من المسلمين وقبل
 الدخول بها غاب زوجها نحو خمسة عشر شهراً فعقد عليها رجل آخر من غير إذنها وأذن

وليها في غيبة زوجها مع علمه بعقد ثم حضر زوجها الاول قبل دخول الثاني بها فاعلم
الحاكم السياسي بانه عقد عليها من مدة خمسة عشر شهرا على يد القاضي الفلاني وجمع
من المسلمين فاحضر الحاكم القاضي والشهود والوكيل وسألهم عن عقد الزوج الاول
فاجابوه به فلم يقبل منهم لمنافسة بينه وبين الزوج الاول وسجنهم ليرجعوا عن الشهادة
فامتنعوا عن الرجوع واستمروا على ما هم عليه فهل اذا كان العقد الاول ثابتا بالبينه
الشرعية في تاريخ متقدم عن تاريخ العقد الثاني يكون الاول صحيحا نافذا ولا عبرة بالعقد
الثاني اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت عقد النكاح الاول بتاريخ
سابق على عقد الزوج الثاني مستوفيا شرائط الصحة تسكون تلك البنت زوجة للاول
للاثنى ولا يعتبر العقد المتأخر والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في بنت
يتيمة قاصرة شريفة الابوين ذات غنى ولها أخ زوجها من رجل غير كفؤها فهل والحال
هذه يكون النكاح غير صحيح (اجاب) نعم اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى
اعلم (سئل) في بنت بكر يتيمة قاصرة لا عاصب لها من الرجال سنها اثنتا عشرة سنة
وزيادة زوجها أمها الولد قاصر كفؤ بمهر المثل بقبول وليه له عقد النكاح بموجب اذن
من القاضي فهل يكون العقد صحيحا نافذا اذا لم يكن عاصب من الرجال البالغين (اجاب)
حيث لم يوجد للقاصرة المذكورة من الاولياء من يقدم على أمها في ولاية الانكاح
فزوجها الام باذن القاضي من كفؤ بمهر المثل صح النكاح والا فلا والله تعالى اعلم
(سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة لا أب لها وهي مقيمة مع أمها ولها عمة تريد أخذها من
الام لتزوجها لابنها الجبر عليها بغير اذنها ورضاها فهل اذا كانت البنت المذكورة
صاحبة رأي ومأمونة على نفسها لا يكون لعمتها أخذها وجبرها على ذلك ولا ولاية لها
عليها وتسكن حيث شئت اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) لا تجبر البكر البالغة
على النكاح والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر يتيمة من الأب قاصرة عند أمها ولها
عصبة غائبون فوق مسافة القصر أرادت أمها أن تزوجه الرجل كفؤا بمهر المثل في
غيبة العصبة المذكورين والزوج المذكور لم ينتظر جواب العصبة المذكورين فهل
والحال هذه يصح انكاح أم القاصرة لبنتها المذكورة حيث كان الزوج كفؤا والمهر
مهر المثل (اجاب) للولي الابد التزويج بغية الاقرب مسافة القصر من كفؤ بمهر المثل
حيث لا ينتظر جواب الاقرب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قال لاخته البكر
البالغة غرضي ازوجك من فلان فلم ترض به فقال لها لا أسفه نفسي فعند العقد عليها
استاذنها في التزويج منه فلم ترض به ولم تاذن له فيه وبعد العقد عليها فلان المذكور
ردت ما صدر من أخيها ولم ترض بالزوج المذكور فما الحكم اذا كان الامر ما هو مسطور
خصوصا ولم تعلم قدر المهر (اجاب) لا تجبر البكر البالغة على النكاح فان استاذنها الولي
فمنعت فزوجها بلا اذنها فان ردت النكاح عند علمها به فوراً يرتد والا فلا والله تعالى اعلم

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

١٢

١١٧٤

٣٤

١٢٧٤

٢٦

صفر سنة

٣ ١٢٧٤

١٢ ١٢٧٤

١٨ ١٢٧٤

٢٩ ١٢٧٤

ربيع الثاني ٨ ١٢٧٤

١٩ ١٢٧٤

(سئل) في رجل له ابن بالغ غائب زوجه بنتا بركا قاصرة من وليها وقبل النكاح لابنه المذكور فهل اذا رده الابن المذكور ولم يجزه قولاً ولا فعلاً لا ينفذ النكاح المذكور حيث حضر و رده (أجاب) اذا كان الابن المذكور بالغاً وقت العقد ولم يأذن أباه فيه يكون موقفاً على رضاه به ويرتد بده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطب بنت آخر وسمى له المهر فاجابه والدها الخطبة ما يدون صيغة شرعية وقبض منه المهر ثم بعد مدة طلب الخاطب اجراء العقد فامتنع فهل لا يجبر والدها على اجراء العقد ويرد ما قبضه اليه (أجاب) اذا لم يوجد من الخاطب والاب المذكورين ما ينقض النكاح بل حصل الوعد به مع الاتفاق على المهر وقبضه لا يجبر الاب على ايقاعه والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر عمرها نحو أربع عشرة سنة وزادها أب مقفود منذ عشر سنين لا يعلم موته ولا حياتها ولمها أم موجودة خطب البنت المذكورة من هو كفؤها وأمهرها مهر مثلها وزادها فهل اذا لم يكن لها عصبية من الرجال يكون لامها أن تزوجهما من كفؤها ويكون العقد صحيحاً نافذاً (أجاب) اذا بلغت البنت المذكورة بالحيض فلها تزويج نفسها من الكفو بمهر المثل ولا يتوقف على اذن الاب المقفود ولا على غيره ولا يجبر على النكاح وان لم تبلغ وغاب الولى الاقرب فلا بعد التزويج بغيبته والولى في النكاح العصبية فان لم تكن عصبية فالولاية للام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته الثيب بحيرة طغمانه انها غير بالغه فتبين بعد العقد انها بالغه ونفرت نفسها تريد بذلك فسخ العقد حيث قالت ان اجبرت على الدخول في بيت هذا الرجل لاقتل نفسي فهل يكون العقد صحيحاً ويتوقف تزويجها ثانياً على ايقاع طلاق من هذا الزوج أم العقد فاسد ولها ان تتزوج في الحال من غير توقف على طلاق (أجاب) ان تحقق ان تلك البنت بالغه وقت العقد يكون تزويجها بدون اذنها موقفاً على رضاه به فان بلغها فرضيت نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في حرة مكلفة شريفة زوجت نفسها من عبد في الرق بغير اذن من سيده فهل اذا كان لها عم عاصب لم ياذن في نكاحها ذلك وكان الزوج غير كفؤها وبدون مهر المثل يكون له حق الاعتراض وابطال النكاح ولا يكون نكاحه بدون اذن سيده نافذاً (أجاب) النكاح بدون اذن الولى بغير كفؤها وبدون مهر المثل لا يصح على احدى الروايتين ونكاح الرقيق بدون اذن مالكة موقوف على اجازته فيرتد بده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مقفود منذ خمس سنين لا يعلم موته ولا حياته وله بنت سنها اثنتا عشرة سنة وزادها خطبها من أمها من هو كفؤها فهل اذا كان الخاطب لا ينتظر المقفود يكون لامها تزويجها من هو كفؤها بمهر مثلها حيث لم يكن للبنت المذكورة أحد من الرجال العصبية ويكون لها أن توكل من تشاء في العقد (أجاب) للام المذكورة تزويج بنتها من الكفو المذكور بمهر المثل والحال هذه ولها التوكيل بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حضر للقاضي

١٢٧٤

٥

وأخبره بان بنته فلانة قاصرة عن درجۃ البلوغ ویرید أن تزوجهما من فلان بن فلان
وأحضر بيته شرعية شهدوا للقاضي طبق ما أنهى أبوها فاذن القاضي بالعقد عليها فعقد
أبوها عليها فلان المذکور وبلغها الخبر بذلك فسكت ثم بعد مضي مدة تزيد على ستين
يوما طلبها الزوج المذکور فامتنعت وادعت البلوغ قبل العقد عليها فهل حيث
سكتت وقت بلوغها الخبر يكون العقد عليها صحيحا لازما ولا يلغى لقولها ذلك (أجاب)
نعم لو تحقق سكوتها عالمة بالزوج والمهر اذ قد صرح علما وبأنه اذا قال الزوج للبكر
البالغة بلغك النكاح فسكت وقالت بل رددت النكاح ولا بينة لهماعلى ذلك ولم يكن
دخل بها طوعا في الاصح فالقول قولها يمينها على المقتضى به وتقبل بينته على سكوتها ولو
برهنا في بنتها أولى وهذا على فرض بلوغها وقت العقد عليها من قبل أبيها وأن السكوت
انما يكون رضا ان علمت بالزوج من هو وكذا بالمهر على قول المتأخرين وصرحوا أيضا بان
الاب مثلا اذا تزوج ابنته زاعما عدم بلوغها فقالت أنا بالغة والنكاح لم يصح وهي مراة
وقال الاب أو الزوج بل هي صغيرة فان القول لها والمرأة من بلغت تسع سنين فكثر ولو
برهنا في بنته البلوغ أولى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج ابنته البكر القاصرة من رجل
كفو لها مهر المثل ولم يدخل بها ثم بعد ذلك بعدة أربع سنين بلغت البنت المذکورة وزوجت
فسهال رجل آخر غير الزوج الاول شوکیا لهما رجل أجنبي في عقد النكاح وهو غير كفؤ
لها ولم يدخل بها وكان ذلك في غيبة أبيها ولم يصدر من الزوج الاول طلاق لها فهل يكون
عقد النكاح الاول الصادر من الاب صحيحا نافذا ولا عبرة بالنكاح الثاني على هذا الوجه
المذکور (أجاب) نعم المعتبر هو عقد الاب على الوجه المسطور دون العقد الثاني الحادث
بعد البلوغ على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها ابن صغير لم يبلغ حولين
وامرأة لها بنت صغيرة لم تبلغ حولين كذلك وكل منهما امرأتان وضعت طفل الاخرى فهل اذا اراد
الابن بعد بلوغه ان يتزوج بالبنت المذکورة لا يحل النكاح المذکور حيث كان
الرضاع بينهما محققا (أجاب) نعم لا يحل له ذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى أعلم
(سئل) في بنت بكر قاصرة خطبها رجل من أبيها وشرط لها صداق معلوما كامثا لها ثم
مات الاب قبل العقد عليها ولها اخت شقيقة ولم يكن لها سواها من الرجال ولا من النساء
فتولت اختها عقد نكاحها باذن القاضي المأذون له في تزويج الايتام ودفع الزوج لها مقدم
الصداق وعاشرهما مدة سنة وبلغت عنده وبعد ذلك تشاجرت معه وترافعا لدى قاض
آخر فامر القاضي الزوج بان يطلقها او يفسخ عقد نكاحها فامتنع الزوج فهل اذا كان
القاضي الذي جرى على يده العقد مأذونا له في تزويج الايتام وكان الزوج كفؤا والمهر
مهر المثل يكون العقد صحيحا نافذا ولا يكون للقاضي فسخه اذا تحقق ما ذكر (أجاب) عقد
النكاح المذکور على الوجه المسطور صحيح لا يكون للقاضي فسخه بدون وجه شرعي
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ثيب بالغة عاقلة وشيدة زوجها ابوها رجلا بلا اذنها ولا وكالة

رمضان

١٢٧٤

٦

رجب

١٢٧٥

٦

١٢٧٥

١٣

عنهما في ذلك فرددت النكاح المذكور حين بلغها ذلك فوراً فهل والحال هذه يرد النكاح المذكور بردها حيث لم تقبض المهر ولم يدخل بها الزوج ولم يختل بها وتلك ان تزوج نفسها ممن شئت لاسيما وان الاب عقد على بنته المذكورة وهي في عدة مطلقة (اجاب) نعم يرد النكاح بردها فور علمها به ان لم يكن باذنها وهي مكلفة وهذا على فرض وقوعه موقوفاً ما لو وقع في عدة زوج آخر فهو فاسد لا يتوقف على الاجازة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تشاجرت مع زوجها الذي قاض وارادت فسخ نكاحها من زوجها وزعمت انها كانت قاصرة حين عقد النكاح ولم اصار منعهما من الفسخ بوجه شرعي فلقصد الفرقة واغاطة الزوج تلفظت بالفاظ توجب الكفر بقولها انها خرجت من دين المسلمين الى دين النصارى فهل تجبر على الاسلام وعلى تجديد النكاح بمهر يسير وتعزرحيث انها قصدت بذلك الفرقة والاغاطة (اجاب) نعم والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغ مع أمها ولها عاصب بعين يدعي بلدها زيادة عن مسافة القصر وتريد أمها ان تزوجها من رجل كفؤ لمهر المثل فهل يكون لها ان تزوج نفسها ممن شئت مباشرة او تو كيلاً (اجاب) للبكر بالغ ان تزوج نفسها مباشرة او تو كيلاً ممن كفؤ بمهر المثل رضى الولي ام لا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في يتيمة صغيرة غير مشتهة لا تصلح للرجال بلغت من العمر سبع سنوات وهي في حضنة أمها وزوجها اخوها العاصب من رجل كفؤ بمهر المثل فهل يكون نكاحها صحيحاً وتبقى منضمة لامها حتى ينتهي سن الحضنة وتطبق الرجال (اجاب) نعم والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطب بكرة بالغت من والدها بمهر معلوم من الدراهم وتراضيا على ذلك ثم لما بلغ الخبر البنت ردت ما فعله والدها ولم ترض بالخاطب المذكور ثم بعد مدة تزوجها الاب باذنها لاخر بحضرة فاضى جهتهم وبحضرة الخاطب المذكور وهو ساكت لم يتكلم والآن ادعى فساد العقد المذكور متعللاً بأنه هو الخاطب لها أولاً وأنه حصل الرضا والتوافق بينهما على المهر وغيره فهل يكون العقد المذكور صحيحاً اذا حيث استوفى شرائطه ولا عبرة بدعوى المدعى المذكور حيث لم يحصل من الاب له صيغة شرعية توجب صحة العقد حال خطبته (اجاب) اذا لم يسبق للخاطب الاول عقد شرعي نافذ صح العقد للثاني حيث استوفى شرائطه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرة زوجها أبوها من ابن اخيه الغاصر وبعد ذلك بمدة مات الاب المذكور وبلغت القاصرة وزوجها فاراد الزوج المذكور الدخول بها فامتنعت من ذلك وتريد فسخ النكاح يلوغها فهل ليس لها ذلك حيث كان المزوج لها أبوها وتجب على طاعته وليس لها ان تمتنع من ذلك بدون وجه شرعي حيث كان له ولاية انكاحها (اجاب) للولي انكاح الصغير والكبيرة ولزم النكاح ولو بغبن فاحش أو غير كفؤ ان كان الولي المزوج بنفسه أباً أو جدّاً لم يعرف منهما سوء الاختيار مجانة أو

١٢٧٦

١٨

جادی الاولی

١٢٧٦

٢٤

ذی الحجة

١٢٧٦

١٥

جادی الاولی

١٢٧٧

٢٧

جادی الثانیة

١٢٧٧

٢٥

شعبان

١٢٧٧

١٢

فسقما وليس للقاصرة التي زوجها ابوها او جدّها خيار الفسخ بالبلوغ فان عرف من الاب
 أو الجد ذلك وكان الزوج غير كفؤ أو المهر فيه غبن فاحش لا يصح النكاح اتفاقا والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج بنته البكر البالغة بدون اذنها لا غير كفؤ لها
 وبدون مهر المثل فلما علمت بذلك ردت ما فعله ابوها ولم تجزّه ولم ترض بالزوج فهل اذا
 كان الرد فور العلم بالنكاح يكون تزويج الاب لها غير صحيح والحال ما ذكر حيث لم يوجد
 منها ما يدل على الرضا (اجاب) يرتد نكاح البكر البالغة بردها فور علمها بذلك من
 قبل وليها بلا سكوت ولا ما يدل على رضاها به والا فلا ولا يمتد خيارها الى آخر المجلس والله
 تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة لها أولياء متعددون متساوون في الدرجة وهم أولاد
 عمها زوجها أحدهم لولده القاصر بدون مهر المثل بغبن فاحش فهل لبقية الأولياء حق
 الاعتراض والفسخ سواء كان الزوج كفؤا أو غير كفؤ (اجاب) اذا تحقق بالوجه
 الشرعي ان النكاح المذکور صدر من ابن العم للقاصرة بدون مهر المثل بغبن فاحش
 لا يكون النكاح المذکور صحيحا اصلا فيجب التفريق ما لم يحدد مهر المثل مع كون الزوج
 كفؤا والله تعالى اعلم (سئل) في قاصرة لم يكن لها غير عمها فهل لها تزويجها من كفؤ بمهر
 مثلها حيث لم يكن للقاصرة المذکور ولى مقدم على العم المذکور في تزويج القاصرة
 المذکور كورة (اجاب) نعم للعمّة تزويجها والحال ما ذكر من كفؤ بمهر المثل استحسانا
 وعليه ارباب المتون فلوزوجتها العمّة باذن الحاكم يكون النكاح صحيحا قولوا واحدا والله
 تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة يتيمّة لا ولى لها من العصبة ولا من ذوى الارحام الا خالة
 أعمها وبنت عم أبيها وأخوابيها من الام فزوجتها خالة أمها المذکور كورة لكونها في حجرها
 وفي عيالها وولدت عنها في مباشرة عقد النكاح اخا أبيها من الام المذکور وزوجها بالوكالة
 المذکور كورة من زوج كفؤ بمهر المثل دفعه حالا ولا ان اراد شيخ قريبهم التعرض لهم
 ويريد ابطال النكاح لكونه لم يحضره ولم يباشر العقد ولم يعلموه بذلك فهل اذا كان
 الزوج كفؤا والمهر مهر المثل يكون النكاح صحيحا فاذا ولا عبرة بما تعلق به شيخ القرية
 المذکور (اجاب) الولاية في تزويج اليتيمّة المذکور كورة لعمها لام أخى أبيها لام
 لقربه عن خالة أمها وعن بنت عم أبيها مع كون الكل من ذوى الارحام حيث لا ولى لها
 سوى من ذكر بناء على قول الامام والثاني عند الجمهور من ان الولاية في النكاح
 تثبت لغير العصبة فاذا باشر العم المذکور والنكاح من كفؤ بمهر المثل نفذ وليس لشيخ
 القرية ابطاله بمجرد تعلّله بما ذكر في السؤال والا لا ينفذ والله تعالى اعلم (سئل) في بالغة
 وقاصرة لها عم عاصب اراد تزويجها من كفؤين بمهرى مثلها ثم بعد ذلك امتنع من
 تزويجها ولم يكن لها ولى في النكاح من العصبات الا العم المذکور ولها أم وأخت
 لا ييهما فهل للبالغة ان تزوج نفسها من كفؤ بمهر المثل وللقاضي المأذون له بتزويج
 الصغار ان يأذن الام بتزويج الصغيرة من كفؤ بمهر مثلها حيث عضل الولى الا قرب

١٢٧٧

١٧

رجب

١٢٧٨

٢٣

شوال

١٢٧٨

ذی الحجة

١٢٧٨

٣٠

سنة	فريج الاول
١٢٧٩	٢٤
١٢٧٩	٣٠
١٢٧٩	٣
١٢٧٩	١
١٢٧٩	٦
١٢٧٩	٧

المذكور وامتنع من ذلك (أجاب) نعم والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كتابي أسلم وله زوجة حرة كتابية فهل تطلق منه بمجرد إسلامه أم لا وعلى أنها لا تطلق فهل يجبر أهلها على تسليمها له وتجبهره على المقام معه حيث كان قاعاً بكفايتها ولم يكن منه أساءة في عشرتها (أجاب) إذا أسلم زوج الكتابية بقي النكاح بينهما وإذا كان باقياً تؤمر بطاعة زوجها حيث لا مانع من قبله والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة توفي والدها وخطبها رجل كفؤ وسمى لها مهر المثل تريد التزوج بهذا الرجل ولها عم شقيق اقرب عصبة لها يمنعها من تزوجها بهذا الرجل متعللاً بأنه غير كفؤ لها فهل إذا ثبتت الكفاءة وكان المهر المسمى مهر المثل لا يكون لعمها المذكور المنع من العقد عليها للرجل المذكور وإذا امتنع من مباشرته يكون عاصراً فينتقل الحق إلى من بعده من العصبات (أجاب) إذا كان الزوج كفؤاً والمهر مهر المثل وامتنع الولي الاقرب من التزويج يكون للابعد التزويج بعد استئذانها حيث كانت بالغة كما أن لها أن تزوج نفسها والحال ما ذكر بلارضاً وأولياؤها والله تعالى أعلم (سئل) في بكر قاصرة في مصر لها أم ولها عم عاصب غائب في بلد من بلاد الأرياف بينهما وبينه صردون مسافة القصر زوجها أمها من رجل غير كفؤ لها وبدون مهر المثل فهل إذا لم يجز عمها عقد النكاح يكون له فسخه لا سيما والزوج لم يدخل بها ولم يدفع لها ما تعورف بتجملته من المهر حيث لم يثبت أنها بالغة بشهادة البينة الشرعية (أجاب) نعم مقدم في ولاية تزويج الصغيرة على الأم وليس لكل منهما تزويجها من غير كفؤ ولا بدون مهر المثل غاية الأمر أن للابعد من الأولياء تزويج الصغيرة من كفؤ بمهر المثل عند غيبة الأقرب مسافة القصر على قول وقيل مطلق غيبة بحيث لا ينتظر الكفاءة الخاطب اذن الاقرب ومن هذا يعلم جواب الحادثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف من زوجته بالحرام وحدث فيه ورفعته امرأته لقاضى ببلده لتأخذ منه مؤخر صداقها ونفقة عدتها فقال لها القاضى وكلي في خلاص ذلك منه فوكلته فعقد عقد نكاحها على مطلقها المذكور من غير رضاها ومن غير توكيلها في ذلك فهل لا ينفذ عليها النكاح بدون اذنها واجازتها (أجاب) ان كان التوكيل في النكاح أو عاماً فعقد لها الوكيل المذكور على زوجها نفذوا والاتوقف على اجازتها وهذا إذا كان الطلاق السابق باثناً كما هو المذكور ولم يكن مكملًا للثلاث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان نصرانياً قبطياً من اهل الكتاب من رعايا الدولة العثمانية صنعته نجار في السواقي ببعض قرى مصر وله زوجة نصرانية كتابية من الرعايا أيضاً وله منها ولد وبنت عمر الولد ثلاث سنين والبنت نحو ثلاثة اشهر أسلم الرجل المذكور طائفاً مختاراً رغبة في دين الاسلام بلا علة فهل يتبعه ولداه المذكوران في الاسلام ويحكم بكونهم مسلمين تبعاً لآبائهم المذكورين وإذا أبت الزوجة المذكورة عن الاسلام تكون باقية في نكاحه حيث كانت كتابية أو ما الحكم (أجاب) نعم يتبعه ولداه المذكوران في الاسلام والحال هذه ويحكم

باسلامهما تبعاله وتبقى زوجته المذكورة في نكاحه ولا يفرق بينهما به تناعها عن الاسلام محل تزوج المسلم كتابية ابتداء فيبقى النكاح بينهما بعد اسلامه والله تعالى اعلم (سئل) في بكر بالغة رشيدة زوجها ابوها ولدا قاصرا من غير اذنها ومن غير توكيل منها ومن غير حضورها فلما بلغها ذلك ردت النكاح فور علمها وقالت لم أرض بهذا الزوج فهل والحال ما ذكر يكون هذا العقد المذكور باطلا ويجوز لها التزوج بغيره (اجاب) اذا زوج الاب بنته البالغة البكر بلا استثمارها فلما بلغها الخبر ردت النكاح فور ابطال النكاح لانقطاع الولاية بالبلوغ فلو بلغها الخبر من الولي أو وكيله أو رسوله أو من فضولي عدل فسكتت عن رده باختيارها أو ضحككت غير مستهزئة أو تبسمت أو بكت بلا صوت فهو جازة للعقد فليس لها الرد بعد ذلك ان علمت بالزوج وكذا بالمهر على قول والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كَتَانِي أسلم وله اولاد قصر بعضهم عمره ستان وبعضهم عمره خمس وبعضهم ثمان وهذا القسم الاخير بنت فهل يحكم باسلام اولاده القصر تبعالا بيهم وما الحكم في زوجته الكتابية اذا لم تسلم هل تبقى على عصمتها أم لا (اجاب) اذا أسلم احد أبوي الصغار يتبعه اولاده في الاسلام فيحكم باسلام هؤلاء الاولاد بسبب اسلام ابيهم ولو كانوا يميزين على ما هو الصواب لان التبعية تستمر الى البلوغ كما حققه في رد المحتار على الدر المختار واسلام زوج الكتابية دونها لا يوجب فسخ النكاح بينهما الصحة تزوج المسلم بالكتابية ابتداء والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة أرضعت لآخرى بنتا ولم ترضع الاخرى لها ولدها ثم جاءت كل منهما بأولاد بعد ذلك ومات الرضيعان ومن جاء بعدهما ثم ان المرصعة جاءت ببنت والاخرى جاءت ببكر فهل لهذا الذكور أن يتزوج بالبنت المذكورة حيث كانت أخت أخت (اجاب) نعم يحل تزوج تلك البنت بذلك الولد حيث لم يرضع كل منهما من أم الآخرو لا يمنع من ذلك رضاع أخت الولد من أم البنت وهذا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في بكر بالغة زوجها ابوها الرجل من غير اذنها فلما علمت بذلك ردت ولم تجزه فهل يكون هذا العقد المذكور غير صحيح حيث ردت فور علمها به (اجاب) اذا زوج الولي البكر البالغة بدون اذنها فبلغها الخبر منه أو من رسوله فان سككت عن رده مختارة أو ضحككت غير مستهزئة أو تبسمت أو بكت بلا صوت فهو جازة منها للنكاح فينة ذوليس لها فسخه وان لم يوجد ذلك بل ردت فور ارتد لانه موقوف فيبطل بالرد وينفذ بالاجازة والله تعالى اعلم (سئل) في بكر مراهقة لها أب مفقود لا يعلم موته ولا حياته ولا مكانه ولها أم تريد أن تزوجها من رجل كفؤ لها مهر المثل فهل يكون لها ذلك حيث كان الزوج لا ينتظر ولا يصبر لمحضور الاب حيث لم يكن لها عاصب غير الاب المفقود لاسيما وكان ذلك باذن القاضي الذي له ولاية التزوج (اجاب) اذا زوجت البنت المذكورة أمها باذن القاضي من الكفو المذكور بمهر المثل يصح النكاح قولاً واحداً حيث كان الاب مفقودا ولا ينتظر الكفو

١٢٨٠

١٧

ربيع الثاني

١٢٨١

٤

١٢٨١

١٤

١٢٨١

٢١

جمادى الثانية

١٢٨١

٢١

حضوره ولم يكن لها عاصب غيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك رقيقة أعتقه وزوجه امرأة حرة الأصل خلف العتيق المذكور منها ذكراً أو أنثى ثم مات العتيق المذكور وعن ولديه المذكورين وعن زوجته الحرة وهم في عائلة معتقة ثم طردهم من عائلته وأقاموا خارج المنزل وبلغ الذكور والأنثى رشدهما فأرادت الأنثى البسالة المذكورة أن تتزوج بآخر ورضى أخوها البالغ به فنعته معتق أبيهما من ذلك فهل على فرض عدم عتقه لابيها لا يكون له منعها من الزواج بعد البلوغ ورضا أخيها حيث كانت أمهما حرة الأصل لتكونهما حرتين تبعاً لهما وليس لسيدهما ولاية عليهما والحال هذه حتى في حال صغرهما لا في الزواج ولا في غيره (أجاب) ليس لسيدهما ولاية عليهما في شيء لا في التزويج ولا في غيره سواء كان أبوهما معتقاً من قبله أو بائناً في ملكه على الرق حيث كانت أمهما حرة الأصل إذا ولد يثبع الأم في الحرية والرق وليس لمولى الأب ولاية على أولادهما والحال هذه والبالغة الحرة لها تزويج نفسها بدون رضا الولي من كفؤ بمهر المثل فلواتفق أحدهما توقف لزوم العقد على إذن الولي أو إجازته إذا كان عاصباً في ظاهر الرواية ولا يصح على المفتي به والآنح النسبي مقدم على المولى على فرض كونها معتقة من قبل السيد وبالجملة فليس لهذا الرجل معارضتها بوجه ولو كانت قاصرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذمى من أهل الكتاب أسلم وله زوجة ذمية كتابية على عصمته وله منها ابن وبنت صغيران غير مميزين خافت زوجة المذكور من أهلها أن تظهر الإسلام كنزوها المذكور فهل يكون ولداً المذكوران مسلمين تبعاً له ويحكم بذلك شرعاً وتكون زوجته المذكورة باقية على عصمته وإن لم يتحقق إسلامها وله ضمها مع أولاده المذكورين إلى نفسه (أجاب) نعم يكون الولدان المذكوران مسلمين تبعاً لابيها فيحكم بإسلامهما وتكون زوجته باقية على عصمته ولا يمنع من ذلك كونها باقية على دينها إذ يحل للمسلم تزوج الكتابية ابتداءً فبقاء أولى وهذا على فرض عدم إسلامها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة زوجها أبوها بدون إذنهما ثم استأذنها بعد العقد فامتنعت وردت العقد المذكور فوراً بالمجلس وقالت لا بيها لا أتزوج بهذا أبداً فهل والحال هذه يكون عقد الأب المذكور باطلاً شرعاً سيما ولم يدخل بها الزوج المذكور ويكون لها تزويج نفسها من تشاء من كفؤ بمهر المثل ولا عدة عليها حينئذ (أجاب) إذا زوج البكر البالغة وليها بدون إذنهما يكون النكاح موقوفاً على إجازتها فإذا بلغها الخبر فردته فوراً يبطل ولا عدة عليها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة شريفة حسبية تزوجت برجل عامي وضيع ذي دناءة يتغير من معاشرته بالنسبة لها ولا ولياً لها العصبية ولم يكن تزوجها برضا عصبته بل بدون إذنهم ابتداءً ولحق العصبية بذلك العار في عرف الوقت لعدم الكفاة على الوجه المذكور فما الحكم في هذا النكاح (أجاب) إذا تحقق ما ذكر بالسؤال يكون هذا النكاح منعقد في ظاهر الرواية

١٢٨١

٢٦

رمضان

١٢٨١

٤

ربيع الاول

١٢٨٢

٣٠

شعبان

١٢٨٢

٧

وللأولياء حق الاعتراض وطلب الفسخ فيسخ بطلهم بعد تحقق عدم الكفاة على هذا الوجه ما لم تلد من الزوج وأحق المحبل الظاهر بالولادة وروى الحسن عن الإمام الأعظم عدم انعقاده أصلًا وهو المختار وعليه الفتوى لفساد الزمان والله تعالى أعلم (سئل) في أمرأة زوجت بنتها البكر البالغة لرجل من غير إذنها وأجازتها فهل يكون النكاح موقوفًا على إجازتها إن أجازته نفذ وإن رده بطل (أجاب) إذا تحقق بالوجه الشرعي أن البنت المذكورة كانت بالغة وقت العقد عليها من قبل أمها بدون إذنها ورضاها يكون العقد المذكور موقوفًا على إجازتها فإن أجازته نفذ وإن رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطبت منه بنت أخيه مع توكيله له في زواجها وقبل منه التوكيل المذكور وانعقد مجلس عرفي وقرئت الفاتحة وعمل لها صداق وقبض عهها المتوكل عن والدها الصداق وبعد قبض الصداق قال له الزوج خطبني بنت أخيك فقال له خطبتك أياها على مذهب مالك وبذلك الوقت كانت البنت رشيدة بالغة ولم توكّل أباهما ولا عهها في تزويجها بالرجل المذكور ولم يحصل في المجلس سوى ما ذكر فهل لا ينعقد نكاحها بهذه الألفاظ وإذا قلنا بانعقادها بها يكون موقوفًا على إجازتها فاذ لم تجزه وردته لا ينعقد بطل (أجاب) على فرض كون المقصود بهذه الألفاظ انعقاد النكاح لا الوعد وكون ذلك بحضور من الشهود وسماعهم وفهمهم أنه نكاح كما ذكرنا في قوله جئتكم خاطبًا ابتك لنفسي فيقول أبوها هي جارية في مطبخك أنه ينبغي أن يصح إذا قصد العتد دون الوعد إلى آخر ما ذكره في رد المحتار من النكاح لا ينفذ هذا العقد حيث كانت البنت بالغة عاقلة وقتئذ ولم توكّل أباهما ولا عهها في العقد عليها بل يكون موقوفًا على إجازتها فيبطل بردها عند علمها أمالوقصد الوعد بالنكاح فلا ينعقد والله تعالى أعلم (سئل) في أمرأة حرة الأصل مكلفة ثابتة النسب من العرب لها أخ وأولاد مكلفون أيضا وهم مقيمون جميعا في محلة واحدة فعقد لها الأخ المذكور من بعد وفاة زوجها ومضى عدتها وأذن لها على معتق لزوجه المتوفى غير كفؤها بدون رضا أحد من الأولاد المذكورين فهل والحال هذه لا يصح العقد المذكور حيث وقع لغير كفؤ بدون رضا الولي العصبية الأقرب (أجاب) إذا كان الزوج المذكور غير كفؤ لا زوجة بحيث يتغير أولياؤها بتزويجها وقد تزوجها بدون رضا أولياؤها الأقرب بين لها الذين هم أولادها في هذه الحادثة أو بعضهم ففي انعقاد هذا النكاح اختلاف الرواية والفتوى ففي ظاهر الرواية ينعقد وللأولياء المستوين في الدرجة حق الاعتراض وطلب الفسخ ما لم تلد من الزوج وأحق المحبل الظاهر بالولادة وعلى هذا فإن رضي بعضهم بالنكاح بعد العقد نفذ وأقوى بهذه الرواية كثير من المشايخ وعلى رواية الحسن عن الإمام يقع النكاح باطلا أصلا فلا يتوقف على الفسخ وبه يبقى لفساد الزمان وهو أقرب إلى الاحتياط ولا يفيد رضا الأولياء المذكورين أو بعضهم به بعد حصوله بل قبله والله

١٢٨٢

٢٥

ذى الحجة

١٢٨٢

١

محرم

١٢٨٣

١٠

١٢٨٣

٣

١٢٨٣

رجب
١٦

١٢٨٣

شوال
٧

سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها تسع سنين وطعنت في العاشرة وأراد أخذها من أمها وان يزوجه رجلًا كفؤًا لها بمهر مثلها فهل يكون له ذلك وليس لامها منع الابن من ذلك وتنتهي حضانتها ببلوغها هذا السن المذكور (أجاب) نعم لا لب ذلك والحال ما ذكر وتنتهي مدة حضانتها لا نثى ببلوغها السن المذكور والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في امرأة تيب لها أب وكتته في عقد النكاح فقال أبو البنت المذكور لارجل الطالب للتزوج بها بعد جريان مقدمات النكاح ودفع بعض المقدم لا بيها أعطيتك بنتي هذا بحضور بيته وكانت حاضرة في المجلس فقال له الزوج المذكور عقب ذلك قبلت فهل ينعد النكاح بذلك وتكون المرأة المذكورة على عصمة زوجها المذكور وإذا توجه الزوج بعد ذلك إلى جهة مصر ثم تزوجت برجل غيره يكون نكاح الثاني باطلاً وعلى كل حاكم شرعي رفعت إليه القضية المذكورة للتفريق بين الزوج الثاني والمرأة المذكورة وتكون المرأة على عصمة زوجها الأول المذكور لا سيما وقد دفع لها نفقة وكسوة ولا عبرة بقول المرأة المذكورة الآن بعد العطية والقبول لأرضى بالزوج الأول المذكور ولا أقبله وتجب على اطاعة زوجها الأول الشرعية حيث كان قائماً بما تحتج به شرعاً أم كيف (أجاب) حيث وكلت المرأة المذكورة أباً لها في النكاح المذكور وجرت مقدماته بين الزوج والوكيل فيه فقال الابن بحضرتها للزوج المذكور أعطيتك بنتي هذه فقال الزوج قبلت وكان ذلك بحضرة الشهود الأحرار المكلفين المسلمين في حق نكاح المسلمة السامعين معاً الإيجاب والقبول الفاهمين معناه ينعد النكاح وتكون على عصمته ولا تحل لغيره مادامت في عقد نكاحه أو عدته فيفرق بينهما وبين الثاني المتأخر نكاحه إذا تحقق ما ذكر بطريقه الشرعي والأفلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة حرة رشيدة وهبت نفسها لرجل كفؤ لها وهي طائعة على مسمى من الصداق وهو مهر المثل وقبل منها ذلك بحضرة بيته شاهدة به سامعة عالمة بانه نكاح والعاقدان أيضاً كذلك فهل يكون ما ذكر من الهبة والقبول فوراً في المجلس عقد نكاح صحيح ولا مانع منه وإن كان بدون ولي ولا وكيل لها وإذا زوجها وليها بعد ذلك لغير من وهبته نفسها لا يصح ولا ينفذ تزويجها والحال هذه (أجاب) نعم ينعد النكاح بلفظ الهبة والحال ما ذكر بالسؤال وتكون زوجته له ولا ينعد النكاح الثاني الذي أجراه الولي والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة طلقت طلاقاً ثانياً في المحكمة الشرعية فحكم به القاضي ثم بعد انقضاء عدتها شرعاً تزوجت برجل آخر كفؤ لها بمهر المثل في المحكمة المذكورة على يد القاضي المذكور تزوجا مستوفيا جميع شرائطه الشرعية ودخل بها الزوج الثاني ومكث معها مدة من الأشهر فهل والحال هذه يكون ذلك التزوج صحيحاً نافذاً شرعاً لا يفسخ بدون وجه شرعي وإذا زعم الزوج الأول أن أباً المرأة كذب سنداً وختمه من

نائب القاضي بأنها لا تزوج واحد منهما حين تنازعت مع الاول وقت طلاقها وكان
 الثاني مساعد لها يريد بذلك فسخ النكاح وأن كتابة هذه الورقة مانعة من صحة تزوج
 الثاني بها لا عبرة بتعلله ولا يكون مجرد كتابتها على هذا الوجه مانعا من صحة تزوج الرجل
 الثاني بها بعد خروجهما من عدة الاول وعدم وجود المانع الشرعي من نكاحهما حيث
 كانت تلك الكتابة لقطع منازعة الاول وشقاقه وتعصبه (اجاب) نعم يكون تزوج
 الثاني بها والحال هذه صحيحا فاذا حيث لا مانع ولا يمنع من صحته مجرد كتابة هذه الورقة
 من قبل أبيها بقصد منع الشقاق والله تعالى أعلم (سئل) في صغير رضع من زوجة ابن
 عم أمه مع بنت لها منه في مدة الرضاع والآن بلغ الصغير وتزوج بشقيقة البنت
 المذكورة منكر ارضاعه من الزوجة المذكورة فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي انه رضع
 من أم الشقيقة المذكورة يفرق بينهما (اجاب) نعم يفرق بينهما لعدم صحة نكاحها اذا
 هي أخته رضاعا ولا فرق في ذلك بين ما اذا رضعت البنت التي تزوجها من أمها النسبية
 التي هي أم الزوج من الرضاع أم لا وهذا اذا ثبت الرضاع المذكور بالوجه الشرعي
 والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة تريد أبوها أن تزوجها من رجل بدون
 اذنها ورضاها فهل لا يكون له ذلك واذا وكلت جدتها أبا أمها بان تزوجها من رجل
 كفؤ بمهر مثلها يسوغ لها ذلك (اجاب) لا تجبر بكر بالغة عاقله على النكاح فلا ينفذ
 تزويج أبيها اياها بدون اذنها فيتوقف على رضاها ولو بالسكوت ولها ان توكل من شئت
 بتزويجها من كفؤ بمهر المثل ولا يتوقف على رضا الاب والحال هذه والله سبحانه وتعالى
 أعلم (سئل) في رجل أسلم دون زوجته وله منها أولاد دون البلوغ فهل والحال هذه
 يتبعونه أم يتبعونها أفيدوا الجواب (اجاب) الاولاد المذكورون يتبعون أباهم
 المسلم في الدين فيحكم باسلامهم تبعاله والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة عاقله
 وشيدة مقيمة عند أخوالها وأبوها في بلدة أخرى فاستأذنه في زواج ابنته لرجل فمريض
 بتزويجها ذلك الرجل وهي تريد تزويجها بهذا الرجل فهل اذا كان الرجل كفؤا
 والزواج بمهر المثل يكون لها ان تزوج بغير اذن أبيها ورضاها ام كيف الحال (اجاب)
 للبكر البالغة العاقله ان تزوج نفسها من كفؤ بمهر المثل ولا يتوقف نفاذ نكاحها
 المذكور على رضا وليها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في امرأتين متزوجتين
 برجلين أنت احدهما بولد والاخرى بنت وارضع الاولاد بعضهما ثم مات الولد والبنت
 ثم بعد ذلك خلفت كل من المرأتين المذكورتين اولاد اوم تواروهن كذا مرارا ولم يحصل
 بينهما رضاع الا في المرة الاولى فقط ثم خلفت احدى المرأتين المذكورتين ولدا والاخرى
 بنتا ولم يحصل بينهما رضاع فهل والحال هذه يجوز للولد المذكور ان يتزوج بالبنت
 المذكورة حيث لم يحصل بينهما رضاع (اجاب) نعم يصح النكاح بين الذكور والانثى
 المذكورتين اذا استوفى شرائط الصحة ولا يمنع منه كون كل من امهما رضعت اياها او اختا

١٢٨٣

١٤

جمادى الاولى

١٢٨٤

١٧

شعبان

١٢٨٤

٣٠

جمادى الثانية

١٢٨٥

١١

رجب

١٢٨٥

١٣

رمضان

١٢٨٥

٨

لاحد الزوجين اذ تحل اخت اخيه او اخت اخته رضا معا والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة زوجها ابوها من رجل معلوم حال غيبته عن بلده بمهر معلوم بدون اذنها وعلمها ثم ارسل لها ابوها رجلين ليحضراها له ليسلمها للزوج فلما اخبرها بما ذكر ردت النكاح فورا بلا تأخير فهل لا ينفذ النكاح عليها ويبطل بردها حيث لم يوجد منها الرضا بعقد الاب ولم تسكت عن رده على الفور (اجاب) لا تجبر بكر بالغة عاقلة على النكاح فلو زوجها ابوها بدون اذنها حال غيبته ثم اخبرت بذلك فردت النكاح فور ولم ترض به بطل النكاح والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل سافر الى البحر الابيض وحكم عليه بستين ومضى عليه خمس سنوات من وقت سفره وترك بنتا قاصرة في وطنه بالحلا مشه بقسم الجعفرية وترك ابنها بالغ فهل يكون لابنه البالغ تزويج اخته المذكورة لانيه عند غيبة ابيها الغيبة المنقطة بكفو بمهر المثل وما الحكم افيئدوا الجواب (اجاب) نعم للاخ المذكور تزويج اخته لانيه القاصرة من كفؤ بمهر مثلها عند غيبة ابيها الغيبة المذكورة اذ لم يوجد من يقدم عليه من العصبات والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل طلب من ابي امرأة بالغة بكر أنه يزوجه ابنته فرضى الاب بذلك وسموا المهر مقدما ومؤخرا ودفع من يريد التزوج بعض المقدم وانصرفوا على ان يعقدوا النكاح غدا او بعد مدة طلب من يريد التزوج من الولي المذكور راجاء العقد فابي الا ان يقبض باقي المقدم فاعسر عنه فعن له الرجوع عن التزوج وطلب من الولي ما أقبضه له من المهر فامتنع وتعلل بان الاتفاق المذكور عقد للنكاح فهل حيث لم يقع بينهما الفاظ تفيد العقد ولم يكن الاب وكيلها عن بنته في العقد لا يعد ما ذكر من الاتفاق بينهما على ان يتزوجها في المستقبل وتسمية المهر مقدما ومؤخرا عقد للنكاح ولا يجبر الرجل المذكور على التزوج بها وله الرجوع عما دفعه من المهر المذكور افيئدوا الجواب (اجاب) نعم لا يعد مجرد ما ذكر عقد للنكاح حيث لم يصدر بينهما لفظ ينعقده النكاح ولا يجبر الرجل المذكور على التزوج بها وله الرجوع عما دفعه من المهر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته القاصرة من قاصر كفؤ بمهر المثل بولاية ابيه ولم يكن أبو الزوجة سيئ الاختيار ودفع مجمل الصداق واستمرت الزوجة في بيت ابيها بعد عقد النكاح الشرعي سنة وهو ينفق عليها حتى بلغ كل من الزوجين فاراد الزوج الدخول على زوجته ونقلها الى مسكن شرعي خال عن أهلها ما في بلدته النريبة من بلدة الزوجة جدامع كونه مأموئا عليها فاخبر ابوها ان ابنته امتنعت من قبول هذا الزوج فهل اذا توفرت شرائط العقد وكانت الزوجة قاصرة وقتها لا تجاب لذلك ويكون العقد صحيحا وتؤمر بطاعة زوجها والانتقال الى مسكنه المذكور والحال هذه ولا تقر على النشوز افيئدوا الجواب (اجاب) نعم العقد والحال هذه صحيح نافذ وعلى الزوجة المذكورة طاعة زوجها والانتقال الى مسكنه الشرعي ولا تقر على النشوز والله سبحانه وتعالى أعلم

١٢٨٥

٢٧

١٢٨٦

شعبان

٢٩

١٢٨٦

رمضان

٢٢

١٢٨٦

شوال

١٢

لاحد الزوجين ان تحمل اخت اخيه او اخت اخته رضا عا والله تعالى أعلم (سئل) بنت بكر بالغة رشيدة زوجها ابوها من رجل معلوم حال غيبتها عن بلدته بمهر معلوم بدوا اذنها وعلمها ثم ارسل لها ابوها رجلين ليحضراها له ليسلمها للزوج فلما اخبرها بماذا ردت النكاح فورا بلا تأخر فهل لا يشغذا النكاح عليها ويبطل بردها حيث لم يوجسدهم الرضا بعقد الاب ولم تسكت عن رده على الفور (اجاب) لا تجبر بكر بالغة عاقلة على النكاح فلو زوجها ابوها بدون اذنها حال غيبتها ثم اخبرت بذلك فردت النكاح فورا ولم ترض به بطل النكاح والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل سافر الى البصرة الابيض وحكم عليه بستين ومضى عليه خمس سنوات من وقت سفره وترك بنتا قاصرة في وطنه بالحلا مشة بقسم الجعفرية وترك ابنا بالغ فهل يكون لابنه البالغ تزويج اخته المذكورة لانيه عند غيبة ابيها الغيبة المنقطة بكفو بمهر المثل وما الحكم افيدوا الجواب (اجاب) نعم للاخ المذكور تزويج اخته لانيه القاصرة من كفو بمهر مثلها عند غيبة ابيها الغيبة المذكورة اذا لم يوجد من يقدم عليه من العصبات والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل طلب من ابني امرأة بالغة بكر أنه يزوجه ابنته فرضى الاب بذلك وسموا المهر مقدما ومؤخرا ودفع من يريد التزوج بعض المقدم وانصرفوا على ان يعقدوا النكاح غدا وبعد مدة طلب من يريد التزوج من الولي المذكور راجاء العقد فابي الا ان يقبض باقي المقدم فاحسر عنه فعن له الرجوع عن التزوج وطلب من الولي ما أقبضه له من المهر فامتنع وتعلل بان الاتفاق المذكور عقد للنكاح فهل حيث لم يقع بينهما الفاظ تفيد العقد ولم يكن الاب وكلا عن بنته في العقد لا يعد ما ذكر من الاتفاق بينهما على ان يتزوجا في المستقبل وتسمية المهر مقدما ومؤخرا عقد للنكاح ولا يجبر الرجل المذكور على التزوج بها وله الرجوع بما دفعه من المهر المذكور افيدوا الجواب (اجاب) نعم لا يعد مجرد ما ذكر عقد للنكاح حيث لم يصد بينهما لفظ يتعده النكاح ولا يجبر الرجل المذكور على التزوج بها وله الرجوع بما دفعه من المهر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته القاصرة من قاصر كفو بمهر المثل بولاية أبيه ولم يكن أبو الزوج سيئا الاختيار ودفع مجمل الصداق واستمرت الزوجة في بيتها بعد عقد النكاح الشرعي سنة وهو ينفق عليها حتى بلغ كل من الزوجين فاراد الزوج الدخول على زوجته ونقلها الى مسكن شرعي خال عن أهلها في بلدته انريته من بلدته الزوجة جد امع كونه مأمونا عليها فاخبر ابوها ان ابنته امتنعت من قبول هذا الزوج فهل اذا توفرت شرائط العقد وكانت الزوجة قاصرة وقتها لا تجاب لذلك ويكون العقد صحيحا وتؤمر بطاعة زوجها والانتقال الى مسكنه المذكور والحال هذه ولا تقر على النشوز افيدوا الجواب (اجاب) نعم العقد والحال هذه صحيح نافذ وعلى الزوجة المذكورة طاعة زوجها والانتقال الى مسكنه الشرعي ولا تقر على النشوز والله سبحانه وتعالى أعلم

(سئل) في رجل زوج بنته التي بلغ سنها حال العقد خمس عشرة سنة من شخص بدون
اذن ازا عا عدم بلوغها فقالت انا بالغة والنكاح لم يصح وردته فوراً ولم يوجد منها ما يدل
على الرضا وقال الزوج بل هي صغيرة فهل يكون هذا العقد باطلا شرعاً بردها له ويكون
القول قولها في ذلك ولا عبرة لزعم الزوج انها صغيرة واذا اقام كل بينة على دعواه فيبينة
من منهما أولى (أجاب) زوجها أبوها مثلاً زاعماً عدم بلوغها فقالت انا بالغة
والنكاح لم يصح وهي مراهقة وقال الأب أو الزوج بل هي صغيرة فان القول لها ان ثبت
ان سنها تسع ولو برهننا فيبينة البلوغ أولى على الاصح كذا في الدرر منه يتضح جواب هذه
الحادثة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل خطب ابنة رجل لنفسه وهي
صغيرة فقال له أبوها زوجت بتي فقبل الرجل المذكور لذي بينة شرعية لنفسه ولم يسميها
مهر أهل ين عقد النكاح بهذه الصيغة و يجب مهر المثل بالموت او الدخول ولو حكما
والجلس مجلس عقد (أجاب) نعم ين عقد النكاح بما ذكر اذا كانت البنت حال العقد
صغيرة وولاية الأب قائمة وكان ذلك بحضور البينة الشرعية السامعة كلا الإيجاب
والقبول على الوجه المسطور الفاهمة لذلك وان لم يسميها المهر و يجب فيه مهر المثل بالموت
والدخول ولو بالخلوة الصحيحة وهذا حيث لا مانع من انعقاده شرعاً والله سبحانه وتعالى
أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ثيباً بالغة رشيدة من نفسها الذي جماعة من المسلمين
بلا حضرة قاض من القضاة ولا فقيه من الفقهاء مع غيبة اخوتها العصابة والحال ان الزوج
كفو والمهر مهر المثل واقضها المجل ودخل بها ثم لحاضرها من غيبتهم احضرهم
الزوج واعلمهم بالعقد المذكور وفرضوا به وعاشرهما مدة بحضورهم ثم سافر
الزوج المذكور فلما رجع من سفره وجد امرأته قد تزوجت بغيره فعارض في ذلك
فانكروا صدور العقد للزوج الاول فهل والحال هذه اذا ثبت العقد مستوفياً شرائط
الصحة للزوج الاول يكون لازماً شرعاً ويكون العقد الثاني باطلاً كذلك و يفرق بين
المرأة وبين الثاني وتسكون الزوجة للاول شرعاً ولا يتوقف صحة العقد الاول على حضور
قاض أو فقيه بل يكفي في صحته حضور جماعة من المسلمين وما الحكم الشرعي والحال
هذه (أجاب) اذا أثبت الزوج الاول تزوجه بتلك المرأة بالوجه الشرعي مستوفياً شرائط
الصحة والزوم بتاريخ سابق على العقد الثاني ولم يوجد ما يتقضى كطلاق يحكم له بالنكاح
ويبطلان العقد الثاني ولا يتوقف صحة النكاح على حضور قاض أو فقيه شرعاً و يفرق
بين المرأة والزوج الثاني وترد الى الاول وله وطؤها بعد العدة من الثاني ان كان لا يعلم
انها منكوبة الغير ما لو علم فيحل وطؤها بلا عدة لما في البحر لو تزوج بامرأة الغير ما بذلك
ودخل بها لا تجب العدة عليها حتى لا يحرم على الزوج وطؤها وبه يقتل لانه زنا والمزني
بها لا يحرم ذلي زوجها كما في رد المحتار من المحرمات والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له ولد فاصروا له بنتاً اخت بالغة مات عنها أبوها ولا عاصب لها ولم يجد من قبل أمها فاراد

٤

١٢٨٦

ذی الحجة

٤

١٢٨٦

٢٦

١٢٨٦

خالها المذكوران بزوجهما الولده القاصر فاتفق معها على صداق معلوم فرضيت به لدى بيته
ثم أقامت خالها أبا القاصر المذكور وكيلها عنها واذنت له أن يزوجهما بولده القاصر
المذكور وذلك بشهادة بيته من المسلمين وأقام والد الزوج المذكور أباه الذي هو جد
الولد وكيل عنه في القبول لولده المذكور الذي يريد تزويجه فحضر نائب الشرع وأجرى
الصيغة بين الوكيلين على هذا المهر المشروط وذلك بحضور جم غفير من المسلمين ثم بعد
العقد ذهبت الزوجة المذكورة من بلد زوجها إلى بلد أبيها قبل دخول الزوج بها
وتزوجت برجل آخر بحضور نائب شرع الجهة الثانية فهل العقد الأول صحيح ولا عبرة
بالثاني أم كيف الحال أفيدوا الجواب (أجاب) نعم العقد الأول والحال ما ذكر صحيح
حيث لا مانع من صحته ولا عبرة بالثاني حيث ثبت الأول بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل قال لا أخزوج بنتك لابني بصداق المثل فقال له والحال أن له بنتين
أتريد التي هنا أو التي في البلاد فقال له التي في البلاد فقال له صغيرة قال يصبر عليها فقال
طيب نعم وقرأ الفتحة على ذلك ثم بعد مدة نذر أبو البنت أنها رضعت من أم الولد خمس
رضعات وزيادة فيما دون الحولين على بنت أصغر من الولد فهل والحال هذه لا تحل له
بسبب الرضاع أم لا والصورة التي جرت بينهما لا ينعقد بها عقد (أجاب) نعم لا تحل له أن
كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال أذهى اخته رضاعا لرضاعها من أمه في مسدته والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدتها منه بوضع الحمل وفي
ثالث يوم بعد الوضع وهي في مدة النفاس وزوجهما أبوها برقيق للزوج ودخل بها وأصابها
وقبل انقضاء عدتها من الرقيق زوجها الأول المطلق لها ثلاثا فهل لا يكون
هذا التزويج الثاني لمطلقها المذكور صحيحا ويحل بينهما وبينه حتى تنقضي عدتها بالحيض
بعد مدة النفاس حيث كانت من ذوات الحيض أو تحل له بدون ذلك وماذا يكون الحكم
في ذلك (أجاب) العقد على معتدة الغير مادامت المرأة في العدة لا يصح فيجب انفريق
بينهما والحيلولة إلى حين انقضاء العدة شرعا ثم يحتاج الحال إلى تجديد العقد عليها حيث
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في بنت دون الحولين رضعت خمس رضعات من امرأة
ذات لبن من رجل فهل تحرم تلك البنت على فروع تلك المرأة المذكورة (أجاب) نعم
تحرم على جميع فروع تلك المرأة المرضعة والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة وكلت
وصي أبيها في تزويجها من رجل معلوم فزوجها له بإيجاب وقبول شرعيين لدى بيته
شرعية بمهر معلوم هو مهر منلها والحال أن الرجل كفؤ لها ثم قبل الدخول بها توفي
الوصي المذكور وبعد وفاته فكرت التوكيل وزوجها بهذا الرجل وولدت أجنبيا في
تزوجها بغيره فروجها من رجل آخر فهل إذا كان الحال ما ذكر وثبت النكاح الأول
بالبينة الشرعية مستوفيا للشرائط الشرعية يكون النكاح الثاني باطلا ويفسخ وترجع
للزوج الأول ولو بعد الدخول (أجاب) إذا ثبت توكيل البكر البالغة المذكورة وصى

١٢٨٧

٥

١٢٨٧

١٦

ربيع الأول

١٢٨٧

١٧

جمادى الثانية

١٢٨٨

١٦

صفر

١٢٨٩

٢٦

جمادى الثانية سنة

أبيها في تزويجها من الرجل الكفو المذكور بمهر مثلها وأنه زوجها منه بعقد صحيح
مستوف شرائطه المعتبرة شرعاً ولم يكن هناك مانع يحكم بحصة هذا النسكاح حينئذ
ويبطلان الثاني حيث صدر وهي في عصمة الأول والأول والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل له زوجة وبنت قاصرة منها فزوجت الأم البنت المذكورة لابن أخيها من غير إذن
أبي البنت مع حضوره معها في البلد وعدم غيبته عنها فهل يتوقف نفاذ النسكاح على
إذنه وإجازته فإن شاء إجازته وإن شاء أبطله لا سيما وقد زوجها الأم لغير كفؤها (أجاب)
لا ولاية للأم في انكاح الصغيرة مع حضور الأب وعدم عضله وعدم تغيبه فلو عقدت
الأم في هذه الحال من كفؤ بمهر المثل كان نسكاحها موقوفاً على إجازة الأب فإن إجازته
نفذ وإن رده بطل فلو كان الأب غائباً لا ينتظر الكفؤ حضوره أو عاصلاً تنتقل الولاية
إلى غيره من الأولياء كالأم إن لم يوجد من يقدم عليها غيره فلها التزويج حينئذ من الكفو
بمهر المثل أما لو تحقق عدم كفاءة الزوج فلا تملك الأم تزويج الصغيرة منه بحال بل يقع
النكاح فاسداً والله تعالى أعلم (سئل) من قاضي منية غفر في بنت يتيمة قاصرة ليس لها ولي
عاصب زوجها أمها ولما بلغت اختارت نفسها فهل حيث كان المزوج لها غير الأب والجد
يسوغ لها ذلك ولا تجبر على الدخول على زوجها أفيدوا الجواب (أجاب) إذا زوج الصغيرة
غير الأب والجد من كفؤ بمهر المثل صح النسكاح ولها اختيار الفسخ بالبلوغ إن علمت بالنكاح
قبله أو بالعلم به إن علمت بعده ويشترط في صحة الفسخ اختيارها نفسها فور البلوغ أو العلم
بالنسكاح ويبطل خيارها بالسكوت إن بلغت بكر أو لا يمتد إلى آخر المجلس مع علمها
بالنسكاح ولو كانت ثيباً لا يبطل خيارها لم يوجد منها ما يدل على الرضا بالنكاح صريحاً
أو دلالة ومن هذا علمت تفاصيل المسئلة وقد استفيد من إحصاء السؤال أن الزوجة
المذكورة بلغت من مدة سنة مع علمها بالنكاح ولم تختزن نفسها إلا الآن فإذا كان الأمر
كذلك فلا خيار لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت أن خطب أحداً من رجل لابنه
البائع العاقل والحال أن إحدى البنيتين معينة ومعلومة باسمها لكل من الحاضرين فلما
كار مجلس العقد أرادوا العقد على البنت المعينة المخطوبة فقال رجل من الحاضرين إن
البنت المخطوبة المذكورة أريد أن أزوجه الابن اعقدوا الخطاب على الأخرى فلما سمع ابن
الرجل الخطاب الذي هو الزوج كلام هذا الرجل قام من قعوده وقال للحاضرين أشهدوا
بأنى بالغ رشيد ولا أريد التزوج إلا بالمخطوبة فلم يسمع الأب كلامه وزوجه غير المخطوبة
من غير وكالة من الابن للأب ولا إجازة منه لما فعله والده فهل يكون هذا العقد غير صحيح
حيث ثبت بلوغ الابن وعقله وعدم إجازته لعقد أبيه ولم تثبت وكالة عنه في ذلك أم كيف
الحال (أجاب) لا ينقد عقد النسكاح من الأب لابنه العاقل البالغ وقتها بدون وكالة
عنه في ذلك العقد بل يكون موقوفاً على إجازة الزوج فإن إجازته نفذ وإن رده بطل إن
كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين ولدت كل منهما ولداً

١٢٨٩

٦

رمضان

١٢٨٩

٢٣

شوال

١٢٨٩

٢٤

١٢٩٠

١٤

ذی القعدة

١٢٩٠

٢١

١٢٩٠

فارضعت احدهما ولدا الاخرى مع ولدها النسبي في آن واحد ثم بعد مدة ولدت امرأة التي
لم ترضع ولدا الاخرى بنتا ثانيا فهل والحال هذه يجوز لولد المرضعة المذ كورة التزوج باخت
أخيه رضاعا أم لا (اجاب) نعم يجوز لولد المذ كورة التزوج بالبنت المذ كورة التي
هي أخت أخيه رضاعا حيث لم يرضع من لبن امرأة واحدة والله سبحانه وتعالى أعلم
(سئل) في رجل له بنت بكر بالغة وكلته في تزويجها لرجل معلوم بمهر كذلك فزوجها
منه بحضور شهود ووقع العقد مستوفيا شرائطه الشرعية ولم يدخل بها الزوج الى الآن
وقد دفع مهمل الصداق الى أبيها ثم لحول منازعة أنكر الابن توكيل بنته له في ذلك
ولما سئلت البنت المذ كورة عن توكيلها لابيها في عقد نكاحها على الرجل المذ كور
أقرت به بحضور شهود عدول من المسلمين عارفين لها ليس بينهم وبينها حجاب فهل اذا
ثبت وتحقق بالوجه الشرعي توكيل البنت لابيها في ذلك العقد بالبيننة الشرعية لا يعتبر
انكار الابن ذلك التوكيل ويحكم بزواجهما حيث استوفى العقد شرائطه الشرعية
(اجاب) اذا ثبت توكيل البنت المذ كورة لابيها في ذلك العقد حال صدوره بالبيننة
العادلة بطريق شرعي وكان صدوره مستوفيا شرائطه المعتمدة شرعا يحكم بصحته ولا
يعتبر انكار الابن كونه وكيلا فيه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في يتيمة قاصرة ليس
لها من الاولياء العصابة الاعمال الشقيق وهو الاقرب وابن عمها الشقيق وابن عم أبيها
الشقيق أيضا غاب عمها المذ كور فوق مسافة القصر فخطبها رجل كفؤا لها من أمها وجعل
لها مهر المثل فخطب ابن عمها في تزويجها منه فاحال ذلك على ابن عم أبيها لكونه
سبق منه تزويج أختها قبل ذلك فعقد لها ابن عم أبيها على الكفو المذ كور بمهر المثل
بأذن ابن عمها ورضاه وحضور شهود العقد واستوفى العقد شرائطه الشرعية ولم يعارض
بعد ذلك ابن العم المذ كور ثم حضر عمها الشقيق المذ كور فآخبره ابن عم أبيها بما حصل
فرضي به وأجازه فهل والحال ما ذكر يكون هذا النكاح صحيحا واذا زعم شخص من
البلدة عدم صحته لعدم صدوره من العم الاقرب لاعتباره بزعمة والحال ما ذكر أفيدوا
الجواب (اجاب) اذا كان العم الولي الاقرب غائبا مسافة السفر ولا ينتظر الكفو
استطلاع رأيه يكون لمن بعده من الاولياء وهو ابن العم ولاية التزويج فاذا أذن لابن عم
أبيها في تزويجها من الكفو بمهر المثل فزوجها على هذا الوجه ينفذ ولا يتوقف على
إجازة العم وان قلنا بعدم الولاية لمن بعد الاقرب من الاولياء لعدم تحقق الموجب
يكون تزويج ابن عم الابن في هذه الحالة من عقد الفسولي موقوفا على إجازة العم فان
أجازه بعد صدوره مستوفيا شرائط الصحة نفذ وعلى كلا الوجهين لا يعتبر زعم الشخص
المذ كور على الوجه المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في نصراني قبضي كان صرافا
في بلدة من قرى مصر ثم عزل وله زوجة نصرانية خلف منها ابنا رضيعا فأسلمت تلك
الزوجة طائعة مختارة وحسن اسلامها ورفعت تلك القضية الى مدير تلك الجهة وتحقق

٣٠

١٢٩٠

جمادی الاولى

١٢٩١

١

جمادی الثانية

١٢٩٢

١٢

لديه حسن اسلامها ومنع زوجها من التعرض لها فالحكم الشرعي بالنسبة لزوجة المرأة المذكورة وهل يكون ابنها الرضيع المذكور مسلما تبعا لأمه وتكون حضانتها لأمه المذكورة حيث كانت أهلها لم يقيم بها مانع (أجاب) المصريح به في كتب المذهب انه اذا أسلم أحد الزوجين المجوسيين أو امرأة الكتاني عرض الاسلام على الآخر فان أسلم فبها وان أبقى ففرق بينهما وما لم يفرق القاضي فهي زوجته وحينئذ القاضي يعرض الاسلام على زوج النصرانية المذكورة التي أسلمت فان أسلم فالنكاح على حاله والا فرق بينهما فاعتد بعد التفريق عدة الطلاق ولها التزوج بغيره بعد ذلك والولد قبل البلوغ يتبع خير الابوين دينافاذا كان لتلك المرأة التي أسلمت أولاد من غير يحكم باسلامهم تبعا لامهم المسلمة وهي أدق بحضانتهم في مدتها حيث كانت أهلها للحضانة لم يقيم بها مانع والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في صغيرة لا أب لها ولها عم عاصب ولي لها في النكاح زوجها من صغير قريب لها في النسب وهو كفؤ لها بغير مثلها بولاية أبيه وقد تحمل أبو الصغير المذكور والمهر والنفقة عن ابنه لزوجه المذكورة حال العقد عليها وصدر عقد النكاح المذكور مستوفيا شرائطه الشرعية ثم بعد مدة بلغت الصغيرة وهي بكر ولم تختبر فسخ النكاح حال بلوغها مع علمها بالنكاح والمهر فهل يكون النكاح المذكور صحيحا ولا يكون لها خيار الفسخ مع سكوتها مدة طويلة نحو السنة (أجاب) نعم يكون النكاح المذكور صحيحا حيث زوجها وليها المذكور من كفؤ بغير مثلها مستوفيا شرائطه الشرعية وليس لها خيار الفسخ بعد بلوغها اذا لم تختبر نفسها حال البلوغ بل سكنت تلك المدة عالمة بالنكاح ولا تعذر بجهلها كون الخيار على الفور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها بنت من زوجها أرضعت ولدا لغيرها مع بنتها المذكورة في مدة رضاعها قبل مضي سنتين لكل منهما ثم رزقت ببنت أخرى من هذا الزوج وأرضعتها أيضا بعد مدة قطام الولد الاجني وبنتها التي رضعت معه منها ثم بعد مضي سنتين تزوج الولد المذكور البنت الثانية التي رضع من أمها في مدة رضاع اختها على الوجه المذكور والولد المذكور بالغ وهو جاهل الرضاع المذكور حال العقد عليها ولم يدخل ولم يحتل بها الى الآن ثم تبين له رضاعه من أم من تزوجها في مدة الرضاع على هذا الوجه وصدق من اخبر بذلك واستمر على التصديق والزوجة قاصرة واقرب الرضاع المذكور والدا كل من الزوج والزوجة واخبر به ايضا جملة من الاشخاص فهل اذا رفعت هذه الحادثة لدى القاضي وصدق الزوج على الرضاع على هذا الوجه وهو بالغ عاقل مخنار يحكم القاضي بفساد النكاح ويفرق بينهما وبين زوجته القاصرة المذكورة معاملة له باقراره ولا يلزمه في هذا النكاح الفاسد شيء من المهر حيث لم تحصل خلوة ولا دخول اذا شهد بالرضاع المذكور على هذا الوجه رجالان عدلان اورجل وامرأتان نظر الكون الزوجة قاصرة لم يقع منها تصديق على الرضاع حتى يبطل حقها في المهر جميعه (أجاب) نعم

يحكم القاضي على الزوجين بفساد النكاح بتصديق الزوج على الرضاع المذكور على الوجه المستور ولا يتوقف فساد على إقامة البينة بالرضاع والحال هذه لكن سقوط المهر إذا حصلت الفرقة قبل الدخول يتوقف على أحدا من أم أو جد الزوج أيضا وهنا لا يتأتى الآن لسكونها قاصرة أو ثبوت الرضاع بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين لانه لا يثبت الا بما يثبت به المال عند الحاجة قال في رد المحتار ضمن تنبيه نقلا عن الهندية وان صدقها أي من أخبر بالرضاع الرجل وكذبها فساد النكاح والمهر بحاله وان بالعكس لا يفسد ولها ان تخافه ويفرق اذا نكل انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر بالغة عاقلة خطبها رجل لابنه من أبيها فرضى أبوها بذلك وقررها صداق معين ثم عند انقضاء المجلس قال بعض الحاضرين لابي البنت اعطيت ابنتك بهذا الصداق لابن فلان فقال أعطيت وقال لابي الولد قبلت زواجه الولد قال قبلت كل ذلك والحال ان البنت لم تعلم بذلك فلما بلغها ذلك ردت النكاح فورا بلا سكوت وامتنعت وأبت ان تتزوج هذا الذي زوجها منه أبوها فهل لا يصح هذا العقد على هذا الوجه أو يصح وللأب جبرها على الزواج أفيدوا الجواب (اجاب) لا تجبر بكر بالغة على النكاح فيتوقف نكاحها عاقلة على اذنها أو رضاها فلو زوجت بلا اذن فردته فورا بطل ويبطل خيارها بسكوتها ان علمت به بكر أو بكل ما يدل على الرضا به والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر في ٩ شوال سنة ١٢٩٣ مضمونها محافظة رشيد أرسلت هذه المكاتبه ومعها لمخص قضية تزوج شخص يدعى سليمان الجباس بواحدة تسمى خطابية بنت المرحوم مصطفى خطاب ويراد الاستفتاء فيها من حضرتم فبنا عليه لزم الشرح ليفاد بما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الذي يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المادة انه لا يرتفع عقد النكاح الشرعي الا بصادق مستوفيا شرائطه الشرعية بين رجل وامرأة بمجرد اخبار أم المرأة المذكورة بانها أرضعت الزوج المذكور في مدة الرضاع بدون اقرار الزوج واصراره على ذلك او شهادة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين عدول بالرضاع وكذا اخبار رجلين عن قول أم الزوج بذلك لا يعتبر شرعا في التفريق الا ان الزوج لو وقع في قلبه صدق اخبار الام فالأحوط له المفارقة ديانة وما أفاده كل من حضرة قاضي الثغر ومفتيه مما هو منسوب اليهما في المخلص المذكور هو المأبوق للشرع فلا ينعزض لهذا النكاح والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يريد أن يتزوج بنت ابن عمته من النسب والحال ان لابي البنت المذكورة أخا نسبيا لا أم كان في حال صغره قد رضع من أم الرجل الذي يريد التزوج بابنة اخيه لانه النسب المذكور ولم يحصل رضاع ممن يريد التزوج من عمته التي هي أم ابى البنت أصلا ولم يحصل رضاع من ابى البنت المذكورة من أم من يريد التزوج ايضا ولا من بنته ولم يحصل اجتماع بينهم في الرضاع من امرأة واحدة أصلا فهل والحال هذه يحصل للرجل المذكور أن

١٢٩٣

٢٠

شوال

١٢٩٣

١٨

يتزوج تلك البنت التي هي بنت ابن عمته نسباً وهي أيضاً ابنة ابن أخي أخيه رضا عالم
يوجد مانع شرعي سوى ما ذكر (اجاب) نعم يحل لهذا الرجل التزوج بهذه البنت والحال
ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) من طرف الشيخ عبد الرحمن السويسي المحنفي في
رجل يملك عبيدين وأمتين فأذن لابنه ان يزوج الامة الفلانية من فلان العبد والثانية
من الثاني فخالق الابن وزوج كل أمة لتعير من أذن له ان يزوجهامنه ثم ان الفقيه
العاقلة أخبره الابن بهذه المخالفة فذهب للمالك الفقيه المذكور وأخبره بالمخالفة
المذكورة وأخبره ان صحة هذا العقد موقوفة على الاجازة فأجاز المالك المذكور ما فعله
ابنه وكان الابن المذكور في حال عقده هو الذي تولى طرفي العقد بأن قال زوجت فلانة
من فلان ثم ان احدا العبدین طلق ام أنه ثلاثا فهل العقد صحيح والطلاق واقع ام غير
صحيح والطلاق غير واقع وما كيفية العقد حيث انهما الآن مملوكا كان ايضا أفيدوا
الجواب وموضحا وكان قد كتب على هذا السؤال العلامة الشيخ عمر الراعي الحمد لله وحده
نعم هذا العقد غير صحيح والطلاق غير واقع ولسيد الامة الشيخ عمر الراعي الحمد لله وحده
الآن مفتي مجلس ومديرية غربية وختمه وكتبت افتيت أنا باللسان ان الطلاق واقع
والعقد صحيح وعند الامعان يظهر ذلك وذلك ان المفتي المذكور في فتواه استند الى قولهم
ان الفضولي لا يتولى طرفي العقد من الجانبين خلافا لابي يوسف وذلك ان الايجاب
لا يتوقف على قبول غائب بل اذا صدر الايجاب من الحاضر يصدر باطلا وعند الثاني
يتوقف فاذا صدر يصدر غير باطل فاذا قبل الغائب صح الايجاب وفي حادثتنا هذه لو كان
السيد هو الذي باشر العقد يكون ايجابه غير محتاج الى القبول بل العبارة الواحدة منه
قائمة مقام العبارتين فكذا وكيله تكون عبارته قائمة كذلك وحيث ان الفضولي
في الحادث المذكورة تولى الطرفين وصدر من المالك اجازة لفعله يكون كما لو باشر هو
بنفسه فهذا ما وصل اليه فهمي القاصر ومع ذلك فالامثال للحق أحق وقد فهم حضرة
قاضى افندى السوييس كما فهمت لكن حاصل عندنا اختلاف كثير لما كتبه حضرة
المفتي الموما اليه وحيث ان اصحاب القضية يريدون تجديد العقد بلا محال على حسب
الفنوى فقد عرضت ذلك على الجنب الاعظم لاجل ان يبين لنا بطلان الشر يفما هو
الصواب ونرجوه ان يبين: تجميل الافادة من فضله حيث ان رافع هذا لا يقيم الا يوما نصر
الله الاسلام بوجودكم آمين (اجاب) اذا تولى ابن المالك عقد النكاح بين العبدین
والامتين المذكورين على خلاف اذن المالك فكان بذلك فضوليا ولم يحصل من قبل
الزوج او فضولي آخر مثالا حال صدور العقد في مجلسه قبول لا ينقذ هذا النكاح باجازة
المالك سواء صدر بكلام واحد او بكلامين على الراجح وجعله في الفتح الحق خلافا لما في
حواشي الهداية وشروح الكافي في صورة صدوره بكلامين على قول الامام ومحمد خلافا
للاثنى في انعقاده من الفضولي بقبول آخر في الجاس وقوفاء على الاجازة وذلك لان

صاحب الدر جعل تولى طرفي النكاح من واحد باليجاب يقوم مقام القبول في خمس صور
وهي اذا كان وليا أو وكيلًا من الجانبين أو أصيلاً من جانب ووكيلاً أو ولياً من آخر
أو ولياً من جانب ووكيلاً من آخر ثم قال ليس ذلك الا واحد بفضولي ولو من جانب وان
تسكلم بكلامين على الراجح فصور الفضولي التي لا يتوقف فيها الايجاب على قبول غائب
بل يبطل عندهما خلافاً للثاني اربعة وهي ما اذا كان فضولي من الجانبين أو كان
فضولي من أحدهما وكان من الآخر أصيلاً أو وكيلًا أو ولياً وبقي هنالك صورة عاشره
عقلية وهي الاصيل من الجانبين لم يذكروها الاستحالة كما في رد المحتار ونقل فيها عن
الفتح أن كون كلامي الواحد عقداً تاماً هو أثر كونه مأموراً من الطرفين أو من طرف وله
ولاية الطرف الآخر فصوره الحادثة لم تكن واحدة من الخمس صور التي يتوقف فيها النكاح
ويقوم فيها الايجاب مقام القبول فيتولى فيها الواحد طرفيه بل هي من صور الفضولي
من الجانبين وقد قيل يتولى النكاح واحد ليس بفضولي ولو من جانب وهذا هو كذلك
فلا مسأغ تحمله موقوفاً على قولهما أما على قول أبي يوسف فوقوف قطعاً وينفذ باجازه
المالك وكذلك الوكيل في الخامس شخص آخر توقف اتفاقاً هذا ما ظهر لي في هذه الحادثة
والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من ناظره سافر خاتمة مصر في ١٢ محرم سنة ٩٥
مضمونها جارية من ضمن السراري المحاضري تملك المرحوم الامير عبد الرحمن الكبير من
أمراء دارفور ترغيب التزوج بشخص من أقارب المتوفي والشخص المذكور يرغب
تزوجها أيضاً السكن أحد أولاد المتوفي متوقف بالقول منه انها من جوارى والده والحال
انها من ضمن السراري المحاضري ومثبت ذلك فهل يجوز تزوجها من هي رغبة فيه بدون
واسطة أحد أولاد المتوفي المذكور أم كيف تثمّل الافادة بموافقة الشريعة المحمدية على
صاحبها افضل الصلاة وأزكى التحية (أجاب) بمجرد كون الجارية المملوكة لشخص
من سراريه ومحاضيه لا نعتق بموت سيدها المالك لها الا اذا اعتقها مالكيها أو أتت منه
بإبطال حياته وادعى نسبته منه أو كاتبها وأدت بدل الكتابة أو دبرها فاعتق بالاستيلاء
من كل ماله وبالتدبير من ثلث ماله وبدون ما يوجب عقها لا نصير حرة ويتوقف
سكاحها على إذن ورثة سيدها أو مالوصارت حرة بسبب من اسباب الحرية كما توضّح وهي
بالغة عاقله فلها ان تزوج نفسها بدون توقف على إذن ورثة معتقها والله تعالى أعلم
(سئل) في بكر قاصرة ناداها أحد أولاد عمها البالغ بياعر وسى فأجابته امام أخوى المنادي
البالغين فوراً بقوله له نعم حال غيبة أبيها عن مجلس المناداة والاحابة المذكورة فلما حضر
وبلغته ذلك رده ولم يجزه فهل حيث تحقق قصر البكر المذكورة وقت اجابته المذكورة
ورد أبيها بذلك يكون النكاح باطلاً الى فرض انعقاده بالنداء والاحابة المذكورين ولا
تكون البكر المذكورة زوجة لابن عمها ما ذكر ويمنع من معارضة لها والحال هذه
افيدوا الجواب (أجاب) نعم لا ينفذ النكاح المذكور على القاصرة المذكورة بل يبطل برد

١٢٩٥

١٢

جمادى الاولى

١٢٩٥

أبيها على فرض كونه ينعد بهذه الالفاظ حيث تحقق كونها قاصرة وقت صدوره على هذا الوجه ثم في انعقاد هذه الالفاظ اختلاف والذي حققه العلامة ابن عابدين في حاشيته على الدر عدم انعقاد هذا كره على المذهب الذي هو ظاهر الرواية مصوبا لعبارة الشارح في قوله بالانعقاد بها على المذهب حيث قال صوابه لا ينعد على المذهب ونقل سنده في ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأتين ورزق من كل منهما مولد كرم يرضع من ضرة أمه ثم مات الزوج وبعد مدة تزوجت إحدى زوجتيه المذكووتين رجلا أجنبيا ورزقت منه بنت لم يحصل منها رضاع من كانت ضرة لامها فهل إذا أراد أخوها من أمها وهو الابن الثاني المرزوق للزوج الاول من المرأة الاخرى أن يتزوج بهذه البنت التي هي أخت أخيه من أمه وليست أخت له نسبيا ولا رضاعا يجوز هذا النكاح ويكون حلالا (اجاب) نعم يجوز هذا النكاح ويكون حلالا إذا استوفى شرائطه الشرعية لتصر يحكم بجواز نكاح أخت أخيه نسبيا كما في هذه الصورة والله تعالى أعلم (سئل) من بلاد الروم بأسئلة أربعة وأجيب عنها في ٨ شوال سنة ٩٦ ثلاثة منها قيدت في باب التعزير والردة على التوالي بهذا التاريخ وفيه في هذه الترجمة بهذا التاريخ وهو فيمن فعل فعلا أو قال قولاً يصير به كافرا ثم تاب وأسلم وكان في نكاحه زوجة هل ينسخ النكاح بذلك ولا تحل له الا بتجديد النكاح ولو حصل ما ذكر ثلاث مرات تحل له زوجته بتجديد النكاح بدون أن ينكحها زوج آخر أو يكون ذلك بمنزلة الطلاق الثلاث ولو حصلت الردة من الزوجة يكون الحكم كرده الزوج في انفساخ النكاح أم كيف الحكم (اجاب) ارتداد أحد الزوجين فسخ للنكاح في الحال ولا ينقص عدد الطلاق ولو صدرت الردة من الزوج حتى لو تنكر ذلك منه ثلاثا يصح العقد عليها بعد الاسلام بدون أن تنكح زوجا غيره كما صرحوا به وبأنها تجبر على تجديد النكاح لو جاءت الفرقة من قبلها بردها والله تعالى أعلم (سئل) من سعادة مأمو رضى بطينة مصر بإفادة غير رسمية مؤرخة ٩ ربيع الاول سنة ٩٧ حاصلها المسطر أعلاه صورة سؤال اقتضى الحال اعطاء الفتوى الشرعية عنه عن يد حضرة حسن أفندي معاون أول الضبطية (وصورة السؤال المذكور حريا) ما قولكم في رجل عقد لرجل على امرأة مملوكة لا تخردون حضوره وبدون اذنه ولما علم المالك ذلك العقد أي فهل يكون العقد باطلا بامتناع المالك المذكور أو لا (اجاب) اذا زوج المملوكة أجنبيا بدون اذن مالكيها وعلمه كان نكاحها موقوفا على اجازة سيدها المذكوور فان اجازته نفذ وان رده بطل هذا ما يقتضيه الحكم الشرعي والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة يثيمة لا عاصب لها ولها جدة أم أب وجدة أم أم وجد شخص كفولها يريد أن يتزوجها بمهر مثلها وهي تطيق الوطء فهل اذا زوجها جدها أم أبيها باذن القاضي الذي له ولاية تزويج الايتام من هذا الكفو بمهر المثل ورضا الجدة أم الام بحضرة الشهود واستوفى

١٢٩٥

٣

شوال

١٢٩٦

٨

ربيع الاول

١٢٩٧

١٠

العقد شرائطه يكون صحيحا نافذا وان ثبت لها خيار الفسخ بالبلوغ بشرائطه المتعبرة
(أجاب) نعم يكون هذا النكاح صحيحا نافذا والحال ما ذكر وله خيار الفسخ بالبلوغ حيث
لأمانع والولاية هنا لام الأب لانها مقدمة على أم الأم كإحزم به خير الدين واقتى به في
الحامدية والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) بأفاده من نظارة الحفانية في ٢١ رجب
سنة ٩٨ حاصلها وردت لنا مكاتبة من حضرة محافظ رشيد في ١٢ الجاري ومعها أوراق
علم منها حصول العرض لطرفه من شيخ ذاك البندر عن إجراء عقد زواج امرأة تسمى
فاطمة بنت علي العسال بشخص كان مسيحيا واسلم وكلاهما من الأعراب وأنه صار
الاشتباهان المذكورين بما يكون صرافا وطرفه شيئا ليري ومن البريات التي اجرتها
الحافظة علم ان الشيخ عبد السلام طيبة أحد خو جات مدرسة رشيد هو الذي أجرى العقد
المذكور وعلى يد ما ذون عقود الزواج بقسم بحري رشيد واتضح ان الشهود الذين
كانوا حاضرين وقت العقد لا يعلمون خلوا الزوجة المذكورة من الزواج والعدة وأنهم
شهدوا على العقد فقط بناء على ما قيل لهم من العاقد وان الزوجة أفادت ان ورقة
طلاقها وجودة بطرف والدها بالعباسية وأنه حصل التفريق بين الزوجين
المذكورين بمعرفة قاضي تلك الجهة بناء على ما أفاده مفتي رشيد بعدم صحة هذا العقد
ولكون العاقد المذكور معارضا بحجة العقد ويرغب الاستفتاء من حضر تكم فتأمل
الأفاده بما تراءى (أجاب) النكاح الصادر من المكافسة لغير كفؤ بدون اذن وليها
العاصب ورضاه وقع في صحة انعقاده اختلاف الصحيح والذي عليه الفتوى عدم صحته
كما اقتى به حضرة مفتي رشيد فلا يضح وان كان القول بان عقاده هو ظاهر الرواية وهو
مصحح ايضا ويكون للولي حق الفسخ اذا تضرر روتعير من مصاهرة غير الكفو اذا لم يوجد
مانع من الفسخ كولايتها او جيل ظاهر فلو جرى على ظاهر الرواية شخص لا يؤخذ
شرعا بناء على هذا القول المصحح وان كان القاضي يقضي بالمفتي به فإجراء حضرة
القاضي بناء على افتاء حضرة المفتي من فساد العقد بعدم الكفاءة على القول المفتي به
صحيح ولا اثم على العاقد الجاري على ظاهر الرواية المصحح ايضا بناء على القول الثاني
والذي ينبغي من الآن فصاعدا عند عدم كفاءة الزوج أن لا يصير الاقدام على العقد الا
بإذن الولي العاصب ابتداء تحرزا من فسخ النكاح كما بناء على القول المفتي به في فهم الشيخ
عبد السلام طيبة المذكور ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج انثى غير
بالغة بعقد صحيح ثم دخل بها وجمعت منه وبعد الحمل تبين انها كانت رضعت من امرأة في
مدته وان تلك المرأة كانت رضعت وهي صغيرة أيضا في مدة رضاعها من زوجة انثى هذا
الزوج من لبن هذا الأب مع اخت هذا الزوج لايه فهل يكون هذا النكاح فاسدا
فيفسخ لتبين كونه تزوج بنت اخته من أبيه من الرضاع حيث كان اللبن الذي رضعته
امها رضاعا لبن أبيه من زوجة أبيه المذكورة ولا يقال انها اخت اخيه فقط وهل يجب

رجب
٢٤

١٢٩٨

عليه بالدخول بها والوطء مهر مثلها لا يزاد على المسمى لرضاها به ولا تجب عليه نفقة
عدها في هذا النكاح انفسا وان كانت تستحق اجرة حضنة هذا الحمل بعد انفصاله على
ابيه الموصر حيث لا مال للصغير لثبوت نسبه منه بهذا النكاح وان كان فاسدا واجرة
ارضاعه حيث لا مانع (اجاب) صرح علماؤنا بأنه يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب الا
ما استثني وبان زوج مرضعة ابنتها نزل منه اب للرضيع وابنه اى ابن زوج المرضعة
اخ للرضيع وان كان من امرأة اخرى غير المرضعة كما في حادثة السؤال وبنته أخت
للرضيع وان كانت من امرأة اخرى وابوه جد وأمه جدة واخوه عم له واخوته عمه له حتى
لو كان لرجل امرأتان وولدتا منه فارضعت كل واحدة صغيرا صارا لأخوين لأب من
الرضاع وان كان أحدهما أنثى لا يحل النكاح بينهما واصله ان لبن الفحل يتعلق به
التحريم عندنا خلافا للامام الشافعي كما في الكنز وشراحه وحينئذ تكون هذه الزوجة
بنت أخت من الاب لمن تزوجها ولا تحل بنت الاخت رضاعا كما في النسب فاذا ثبت
ما ذكر في السؤال يحكم بفساد هذا النكاح ويجب فيه مهر المثل بالدخول والوطء ولا يزداد
على المسمى لرضاها به ويثبت فيه النسب من هذا الزوج لشبهة العقد ولا تجب على
الزوج نفقة العدة فيه وتستحق هذه الام اجرة على حضنته وارضاعه من مال أبيه حيث
لا مال للصغير وهى أحق بحضنته اذا كانت صالحة لها قادرة عليها لم يقيم بها مانع لافرق
في ذلك بين ما قبل الفرقة وبعدها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في امرأة أرضعت
صغيرة أجنبية في مدة الرضاع ثم أرضعت المرضعة المذكورة صغيرا أجنبيا عن المرضعة
وعن الصغيرة الرضيعة في مدة الرضاع أيضا ثلاثة أيام ولم تعرف مقدار الرضعات التي
أرضعتها للصغير المذكور في الثلاثة الايام المذكورة فهل والحال هذه يكون مجرد
ارضاع المرأة المذكورة للصغير مثبتا لبنوته للرضعة وبه يثبت التحريم بين الرضيعين
المذكورين ولا عبرة بقلة الرضاع في المدة المرقومة واذا صدر عقد زواج بينهما بعد البلوغ
يكون باطلا ويمنع من البناء بها وما الحكم الشرعي (اجاب) اذا تحقق الارضاع المذكور
في مدته بالوجه الشرعي تثبت بنوتهما لهذه المرأة واخوتهما ببعضهما قل اللبن الواصل
الى جوفهما او كثر فلا يحل النكاح بينهما بل يقع فاسدا ويفرق بينهما ويمنع من الدخول
بهما والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل وظيفته باشمعاون دائرة حرم المرحوم
محمد سعيد باشا والى مصر كان وللا رجل المذكور مروءة وحسنة بين الناس وصاحب
صلاح وتقوى وله مال وثروة من كسبه وكده وتعبه وهو معروف بين الناس بالتقوى
والصلاح وحسن الاستقامة ثم توفي عن بنت قاصرة وقبل وفاته اقام عليها وصيا وللبنت
المذكورة عم جاهل محترف بحرفة دنيئة وهى حرفة الحلاقة وكان اخوه في حياته يتعير
بذلك وللم المذكور ابن جاهل محترف بالحرفة الدنيئة المذكورة فاو ادالم المذكور
ان يزوج البنت القاصرة المذكورة لابنه المذكور والحال انه مشتغل بالحرفة

المذكورة التي هي عار عند أهل العرف مع انضمام عدم التقوى لذلك مع معرفة الناس ان سبب تزويجها لابنه المذكور هو الطمع في مال القاصرة المذكورة وشهرته عند الناس بذلك فهل لا يكون الابن المذكور كفؤا للبنت المذكورة وليس للعلم تزويجها منه وما حكم الله افيصدوا الجواب (اجاب) يشترط لصحة تزويج القاصرة من قبل غير الاب والجد كون الزوج كفؤا له والمهر مهر المثل والكفاءة تعتبر في اشياء منها المال بان يقدر الزوج على المهر المجل ونفقة شهر لو غير محترف والافبكونه يكتسب كل يوم كفايتها لو تطبق الجماع ومنها التقوى والصالح ومن جملة ما فرعه عليه انه لا يكون الفاسق كفؤا لبنت صالح على ما في النهر ومنها الحرفة فأرباب الحرف الدينية كالحلاقة لا يكونون اكفاء لمن ابوهادو حرفة أشرف منها وذلك وان ذا الحرفة الدينية ومنها الحلاقة غير كفؤ لأرباب سائر الحرف كعطارة وبرزاز أو صوآف وان الوظائف في الاوقاف من الحرف لانها صاوت طريقا للثمن كسب في مصر فصاحبها كفؤ للتاجر لو غير دينية كبوابة ويؤخذ مما ذكره ان المدار في الكفاءة وعدمها على التعريف في العرف وعنده فاذا تحقق كون مرید التزوج بهذه البنت غير كفؤا لا يصح تزويجها اياه من قبل عمها بل يكون نكاحها فاسدا ولا فلا والله تعالى اعلم

(باب المهر)

(سئل) في رجل زوج بنته البكر البالغة بوكالة عنها من رجل آخر بمهر معلوم وقبض الاب مجمل صداقها وزفها بجهاز للزوج ودخل عليها الزوج في منزله وتمتع بالجهاز مدة أشهر والا ن استولى الاب على الجهاز وأخذ من ابنته قهر اعنوا عن زوجها متعللا بأنه ملك أمها فهل يكون للبنت حظ لمة أبيها بما قبضه من مجمل الصداق واذا ملك الاب ابنته الجهاز المذكور وقبضته لا يكون له الرجوع فيه ولا عبرة بدعواه انه ملك أمها (اجاب) للبالغة المذكورة مطالبة أبيها بما قبضه من مجمل صداقها حيث لم يوصله اليها ولم يثبت أنه اشترى لها به أمتعة باذنها بالغة وليس له الرجوع فيما ثبت أنه ملكه لها من الجهاز حيث تحقق القبض والخيارة بالوجه الشرعي ولا تسمع دعواه بأنه ملك أمها بعد التملك من قبله لانه سعى في نقض ما تم من جهته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من الريف تزوج بنتا من مصر على أنها تقيم بمصر بموجب الشروط التي حصلت وقت الزواج وخلف منها ولدا فصار الولد عمره أربع سنوات فحصل بعض تناقض بين الزوج والزوجة بسبب كونه طلب اقامتها بالريف فامتنعت مرة بعد مرة ثم حضر بالحموضة بنفسه وأراد أخذها فامتنعت كما تقدم فأرسل بعضا من أتباعه الى المنزل وأخذ الولد الصغير بناعا على أنه يشتري له شيئا وتوجه به لوالده الى الريف فهل لا يمكن أبوه من أخذه مع صغره سنه ولا تحير أمه على السفر من مصر التي هي محل التزوج الى القرى مع

البعدين بينهما مسافة القصر (اجاب) ليس للزوج نقل زوجته مسافة القصر بدون رضاها وهي أحق بحضانه ولدها فليس لآبيه أخذه والسفر به جبر اعليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكرامن أبيها مبلغ معلوم وأقر الاب بقبضه كله مقدما ومؤخر بحضوره شهود العقد ثم رد الاب المهر للزوج ليجهزها به فاشتري الزوج به أمتعة ودفع زيادة على المهر من ماله وسلم الأمتعة للزوجة من المهر ودخل بها واستمر معها مدة ثم طلقها فهل يصدق الزوج في أنه أوصلها ما شرط تعجيله من المهر وإذا ادعت عليه بالثؤخر فدفعه لها ونفقتها ودنا ادعت عليه به لا يكون لها على دعوى في المهر وغيره بعد ذلك وبعد ثبوت اعترافها بقبض المؤخر والنفقة والدين الذي عليه بالبينة الشرعية وهل إذا دفع لها ما غالتنزين به على وجه العارية ثم أعطته له قبل الطلاق وبعد الطلاق بمدة ادعت عليه أنه ملكه لها يصدق الزوج بدون بينة في أنه دفعه لها عارية ولا يكون القول قولها (اجاب) إذا ثبت دفع الزوج مؤخر صدق زوجته وما بذمته من الدين لا يكون لها المطالبة به بعد ذلك وإذا ادعى الزوج دفع ما شرط تعجيله لها قبل الدخول يكون القول له بيمينه في ذلك حيث كانت دعواه الدفع بعد الدخول على ما أفاده الرمي وغيره حيث اعترفت الزوجة بأن الملك في المصاغ المذكور لزوجها وادعت تملكه لها لا يكون القول لها في ذلك ويقضى به للزوج إذا لم تثبت التملك وانتقاله اليها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بكر أقاصرة بتيمة فاقدة العصبية وأماها وكلت زوجها غير أبي البنت فطلبها الزوج لدون مسافة التصرف فأبت هي وأماها ووكيلها فهل إذا غاب عنها مدة سنين يلزمه كسوتها ونفقتها ومؤنتها (اجاب) للزوج نقل زوجته إلى ما دون مسافة القصر ويجب عليها طاعته في ذلك فإذا امتنعت عن ذلك تكون ناشرة لا نفقة لها مادامت كذلك ولا تجب نفقة مدة مضت بدون القضاء أو الرضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر أو دخل بها قبتين فساد العقد بالوجه الشرعي وفرق بينهما المحاكم الشرعي وحكم عليه بصداق المثل وكان قد أعطاهما البعض قبل الدخول وبقي البعض الآخر بذمته ومن ظلمه قال إن طالبنى أحدهما البعض الآخر فأنا قاتله فن خوفهما منه لم يتعرض له أحد في طلب البعض الباقي بذمته فما زالت صابرة حتى مات فهل لها طلب ما بقي بذمته من تركته (اجاب) للمرأة المذكورة طلب ما بذمته زوجها من باقي الصداق بعد تحققه حيث لا مانع من دعواها بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج باماة في بلدة أراد الرحلة إلى بلد أخرى وبينهما من المدة ما يزيد على مسافة القصر فهل إذا رضيت بالسفر معه لا يكون لأحد من له عليها الولاية معارضتها في ذلك ولا لغيرهم وتسافر معه قهرا أم كيف الحال (اجاب) المنع من نقلتها معه مسافة سفر فأكثر إنما هو لحقها وتضررها بالغرابة في حيث رضيت بالانتقال لا يكون لأحد سبيل في منعها والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في ابن في عائلة أبيه وفي معيشته

صفر

٥

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

ربيع الثاني

١٨

١٢٦٥

جمادى الاولى

٩

١٢٦٥

ومعاون لاییه فی زراعتہ فی ارضہ فأراد ابوه ان تزوجه بقرعة بقدر من الدراهم سماه
 لاهلها فی وقت مجلس عقد النکاح ویدفعه من ماله تبرعاً لابنه فلم یرض اهل الزوجة
 بالقدر المذکور وامتنع من الزیادة علی ذلك لکونه مهر المثل وقام الاب من المجلس
 مغضباً ثم ان الابن التزم لاهل الزوجة بمهر اکثر مما سماه الاب لاهل الزوجة وعقدوا له
 عقد النکاح وأراد الابن ان یطالب اباہ بالمهر الذی التزمه فلم یرض الاب وامتنع من دفع
 المهر المذکور له ولاهل الزوجة ویرید الابن الزام الاب به والتداعی معه فیہ متعللاً بأنه
 یجب علیه ان تزوجه اول مرة مثل أخوته فهل لایجبر الاب علی دفع شیء من المهر المذکور
 ولا یتحقق الابن المعاون لاییه شیئاً من مال الاب المذکور (اجاب) لا مطالبة علی الاب بما
 علی ابنه البالغ من المهر بدون کفالة عنه فی ذلك والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل تزوج
 امرأة بصداق معلوم قدره خمسة وعشرون الف فضة منها المقدم ثلاثة عشر الف فضة
 دفع منه سبعة آلاف وستة آلاف من المقدم بقيت فی ذمته حتى دخل بها واعترف لها
 بها بعد الدخول بشهادة بینة شرعية کالباقي من المؤخر ثم بعد مدة مات الزوج عنها وعن
 وارث آخر حاسبها الوارث علی جمیع مالها من باقی المقدم من المهر والمؤخر ودفعه لها ثم بعد
 ذلك اراد الرجوع علیها بما دفعه لها من باقی المقدم متعللاً بأنه يموت علیها فهل اذا ثبت
 اعتراف مورثه بالباقي من المقدم بعد الدخول بها بشهادة البينة الشرعية وصدق وارثه
 علی ذلك ودفعه لها کالمؤخر من المهر لا یكون له الرجوع علیها به ولا عبرة بتعلله المذکور
 ولها أخذ ما یخصها من میراثه ایضاً بالقریضة الشرعية ام لا (اجاب) نعم لا یكون
 للوارث الرجوع علی زوجة مورثه بما دفعه لها علی الوجه المذکور ولها أخذ ما خصها
 من مخلفات الزوج والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل تزوج امرأة فی محل إقامة ابیها وأراد
 ان یتقلها الی بلد غیر بلدها و بینهم امسافة بعيدة فوق مسافة القصر فهل اذا امتنعت
 من النقلة معه لا تعد ناشزة ویؤمر بالانفاق علیها واذا كان لها منه ولد صغیر یؤمر
 بالانفاق علیہ ایضاً ولا یمكن من أخذه (اجاب) فی الدر عن النهر والذی علیہ العمل
 فی دیارنا انه لا یسافر بها جبراً علیہ وبه جزم البرازی وغیره فی المختار وعلیه الفتوی اه
 فلیس للرجل المذکور نقل زوجته مسافة القصر بدون رضاها ویا متاعها عن ذلك
 لا تسكون ناشزة فیجب علیہ نفقتها کما علیہ نفقة ولدها منه الذی لا مال له والله تعالی أعلم
 (سئل) فی امرأة مطلقة من زوجها ویدها تمسک بما لها عنده من مقدم صداقها ومؤخره
 ثم مات قبل الدفع لها فهل اذا كان هناك بینة تشهد بما لها علیه من الدین یكون لها
 الرجوع بدینها فی ترکته بعد ثبوته (اجاب) للمرأة المذکورة أخذ صداقها من ترکه
 زوجها بعد ثبوته بالوجه الشرعی والله تعالی أعلم (سئل) فی ولد زوجة والده وهو قاصر
 وتولی العقد بنفسه وحين العقد شرط والد الزوجة علی والد الزوج ان یكون هو الملتزم
 بدفع الصداق فالتزمه ودفع لوالد الزوجة دراهم هدية منه الیه تسمى فی عرفهم بالشرط

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٧

١٢٦٥

١٠

١٢٦٥

رجب

٨

١٢٦٥

٢

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

رمضان

٢٥

١٢٦٥

شوال

١٤

فقبلها منه وقبضها ثم بعد مضي ثلاث سنين أراد والد الزوج ان يرجع على والد الزوجة
 فيما أهدها لها وقبضه منه وقت العقد فهل يجب لذلك ويبطل الشرط أو لا يجب لذلك
 ويعمل بالشرط على نفسه (أجاب) المقرر في الكتب من قولهم المعروف كالمشروط
 يوجب الحاق ما ذكر بالمشروط فكأنه تزوجها على المبلغ الذي سماه من النقد وعلى المبلغ
 المسمى في عرفهم بالشرط وحيث كان معلوم القدر كان لازما لزوم المهر للعلم به وعدم
 جهالتها فليس لولي الزوج استرداده من ابى الزوجة بعد دفعه كما أفاده العلامة الرملي
 ويؤخذ الالب بما التزمه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة أو قبضها الحال
 من الصداق المسمى في العقد ودخل بها ثم بعد ذلك خرجت من بيته بغير اذنه فطلبها محل
 طاعته فامتنعت حتى تقبض بقية الصداق فهل يلزمها لزوم محل طاعته ولا يسوغ لها
 طلب مؤجل الصداق قبل حلول أجله (أجاب) اذا قبضت المرأة ما تعرفه ونجيلة
 فليس لها ان تمتنع عن طاعة زوجها حيث كان المسكن شرعيا وليس لها طلب مؤجل
 الصداق قبل حلول أجله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أبيه
 ولم يترك تركه أصلا فأرادت الزوجة ان تلزم أبا الزوج بجميع الصداق فهل لا تجب
 لذلك حيث لم يترك الزوج تركه ولم يضعه الاب لها بل قبل الابن النكاح لنفسه وهو بالغ
 ورشيد (أجاب) لا مطالبة على الاب بصداق زوجة ابنه والحال ما ذكر والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل تزوج بكرام من أبيها بصداق معلوم ودفع للاب محل الصداق ودخل بها
 ومكث معها مدة فهل اذا بلغت البنت رشيدة وولدت زوجها في تحليص ما أخذها أبوها
 من المهر تجب لذلك ويجبر الاب على دفع ذلك لا وكيل المذكور (أجاب) على الاب دفع
 ما قبضه من صداق بنته المذكورة لها أو لو كيلة لها حيث لم يوصله والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل زوج ابنته القاصرة بصداق حال ومؤجل لولد رجل آخر قاصر ثم أراد
 الدخول فاشتري ولي الزوج ما يلزم للكسوة من قماش وحرير وأدخل البنت على الولد
 ثم بعد ذلك طلب ولي الزوجة ما بين تعجيله من الصداق فأبى ولي الزوج وقال أنا حسب
 الكسوة من المهر فهل لا يجب لذلك ويلزمه ما بين تعجيله من المهر (أجاب) لا يجبر
 ابو الزوج الصغير على دفع صداق زوجة ابنه المذكور من مال نفسه بدون كفالة شرعية
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدتها منه بثلاث حيض
 ثم تزوجت برجل وطلفاها قبل الدخول والحلوة بحضرة بيته فعد عليها الزوج الاول
 عقد اجدد أمهر جديد على زعم انها حلت له ولم يدخل بها الزوج الاول ايضا ولم يحتل
 بها بعد العقد عليها فهل يكون العقد فاسدا ولا ضمان على الزوج الاول فيما سماه لها من
 المهر في العقد الفاسد حيث لم يحصل منه دخول بها ولا حلوة (أجاب) لا مطالبة على
 الزوج الاول بشئ من المهر الثاني حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل تزوج امرأة من وليها بمهر معلوم فقبل الدخول بهادفع لوليها حال

٢٩ ١٢٦٥

ذى القعدة

٨

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٥

ذى الحجة

٧

١٢٦٥

١٨

١٢٦٥

الصداق وبعد مدة تريد على ستين انكرولى الزوجة أخذ حال الصداق ويطالب الزوج به مع وجود البينة الشاهدة باقرار الولي بأخذه من الزوج فهل لا عبرة بانكاره بعد اعترافه حيث كان الطلب منه للزوج خصوصاً وان الولي أب ووكيل عن الزوجة البالغة الثيب في القبض (اجاب) حيث كان الاب وكيلا عن الزوجة المذكورة في قبض الصداق وثبت قبضه له باعترافه فلا يكون له ولا للزوجة المطالبة به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خطب لابنه البالغ بنتاً بكران وليها بصداق معلوم والتمز الاب لولى البكر بجميع الصداق من ماله عند العقد بالمجلس وقبل الاب النكاح لابنه بعد أن دفع بعض المجل من ماله لولى الزوجة ودخل بها الابن المذكور فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون للزوجة مطالبة الاب بما بقي من المجل حيث التزم بجميع الصداق وكفله (اجاب) للزوجة مطالبة ابى الزوج بمهرها اذا ثبتت كفايته لها به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل سأله أجنبي طلاق زوجته على التزامه بمؤخر صداقها ونفقة عدتها في ذمته بدون اذنها فأجابها وطلقها على ذلك والا جني معسر فهل للزوجة ان ترجع على الزوج بمؤخر صداقها ونفقة عدتها (اجاب) للزوجة مطالبة زوجها بمؤخر صداقها وكذا بنفقة عدتها ان كانت العدة قائمة فان أدى اليها رجع به على الملتزم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وطنها الاصلى مصر تزوجت رجلاً فيها ثم انتقلت معه برضاها الى ناحية الصعيد ثم رجعت الى وطنها الاصلى الذى صدر العقد فيه باذنه وأبت ان تعود الى تلك الجهة فهل لا تجبر على الانتقال مسافة القصر واذا امتنعت عن ذلك لا تكون ناشئة ونجب نفقتها على زوجها ولا يعد امتناعها عن ذلك نشوزاً (اجاب) لا تجبر المرأة على الانتقال مسافة القصر ولا تكون ناشئة بالامتناع عن ذلك والحال ما ذكر فتجب نفقتها على زوجها بقدر حالهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكران ابىها ودخل عليها وأقام بها في مصر مدة ثم بعد ذلك أراد أن ينقلها الى بلدة محل اقامته وأشغاله وزراعتة بها فامتنعت باغراء ابىها لها من السفر مع زوجها فهل اذا أوفاهما ماتعورف بحيلة وكان مأموناً عليها وكان بينهما وبين مصر دون مسافة السفر يجاب الزوج الى نقلها واذا امتنعت لا تستحق عليه نفقة ولا كسوة مادامت كذلك (اجاب) نعم للزوج نقل زوجته الى ما دون مسافة القصر والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكران ابىها ودخل بها في مصر وأقام بها مدة ثم بعد ذلك أراد نقلها منها الى بلد بينهما وبين مصر نحو ست ساعات فامتنعت من ذلك وطلبت منه ان ينفق عليها في محل اقامتها في مصر ويقرر لها النفقة والكسوة ويأتى لها بحارية تخدمها ولا تتنقل معه الى محل طاعته فهل لا تجب الاطاعة وله نقلها الى البلد المذكور مدة محل اقامته (اجاب) نعم لا تجب لذلك حيث أوفاهما المهر وكان مأموناً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مع والده في معيشة واحدة وفي عائلة ابىه ثم تزوج الابن امرأة ودفع لها بعض مقدم الصداق

١٢٦٥

٢٠

محرم

١٢٦٦

٣٠

صفر

١٢٦٦

٦

ربيع الاول

١٢٦٦

٦

١٢٦٦

٦

ربيع الثاني

١٢٦٦

٢

و بعد دخوله بها بمدة مات عنها وعن زوجة غيرها وعن والده ولم يترك تركه فارادت
تلك الزوجة مطالبة والده بما في صداقها فهل لا تجب لذلك ولا يلزم الاب بدین ابنه اذالم
يتكفل به (اجاب) لا مطالبة على الاب بصداق زوجة ابنه بدون كفالة به والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وعقد عقدها في مصر وأراد زوجها ان يتقلها فيندبر
اسكندرية فامتنعت الزوجة من ذلك فهل لا يجاب الزوج لاختذها قهرا عنها (اجاب)
ليس للزوج نقل زوجته من بلدتها التي وقع العقد بها مدة السفر بدون رضاها على
ما عليه العمل والفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفع لها زوجها جميع مجمل
الصداق وبقي عليه المؤخر وهو خمسون ريالاً ثم بعد ذلك امتنعت من محمل طاعته حتى
تقبض المؤخر فهل لا تجب لذلك وليس لها المطالبة به الا بعد الطلاق او الموت واذا
امتنعت تكون ناشزة (اجاب) ليس للمرأة المذكورة الامتناع عن طاعة زوجها حيث
اخذت ما بين تعجيله من المهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن قاصر فزوجه
بنتا قاصرة ودخل عليها ثم بعد مضي خمسة عشر يوماً اخذها ابوها من بيت الزوج من غير
اذن أبيه ومن غير رضاه متعللاً بأنه تشوش بالمبارك وانها لا تخدمه الى أن يشفي فهل
يكون لابي الزوج طلب زوجة ابنه الى طاعته ولا عبرة بما تعلل به ابوها (اجاب) يؤمر
ولي الزوجة الصغيرة المطيعة للوطء بتسليمها للزوج حيث أوفاهما حقوقها الشرعية
ولا يفسخ النكاح بوجود الزوج مجذوماً كما في تنقيح الفتاوى الحمادية وغيرها والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنته القاصرة لرجل بولايته عليها على مهر معلوم
مقدم مؤخر ثم طالب ابو البنت الزوج وأباه بمقدم المهر فتعلل الاب والزوج بالاعسار
واشار بعض الحاضرين في المجلس على ابى البنت بأنه يدفع بعض المقدم من ماله فالترم
بأنه يدفع نصف المقدم عن الزوج من ماله وتعهدوا بتكفل بذلك ولم يدفع ما التزم به الى
الآن فهل لا يبرأ الزوج عن مقدم المهر ولا عن شيء منه بالتزام ابى البنت ببعض المهر
ويكون للبنت بعد بلوغها مطالبة الزوج بجميع مقدم المهر ويجبر على دفعه اليها ولا
عبرة بتعلله ولا بتعلل ابيه بالتزام الاب وتعهدوا بتكفله بان يقوم بدفع بعض المقدم
المذكور وقد دخل بها ولم يطلقها الى الآن (اجاب) يصح ضمان ابى الزوج المهر
او بعضه فالزوجة بعد بلوغها رشيدة مطالبة الضامن بما ضمنه والتزمه ومطالبة الزوج
بجميع المهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاق رجعي وهى حبلى
فتركا حتى وضعت حملها ثم بعد انقضاء عدتها بوضع الحمل عقد عليها بمهر معلوم فهل اذا
مكثت أياماً بعد العقد ولم يحصل منه دخول ولا خلوة وطلقها قبل الدخول والخلوة يكون
الطلاق بائناً ولا يجب لها سوى نصف المسمى ولا يلزمه نفقة لها حيث كان الطلاق قبل
ما ذكر لعدم وجوب العدة عليها (اجاب) للطلقة المذكورة نصف المسمى ولا عدة عليها
حيث كان الامر ما هو مسطور بخلاف ما لو تزوجها في عدتها ثم طلقها بائناً او رجعيًا قبل

جادی الاولى سنة

مطلب أبانها بعد الدخول
ثم تزوجها في عدته
ثم طلقها قبل الدخول
وجب مهر كامل ثان
وعدة مبتدأة بخلاف
مالو كان النكاح
الثاني بعد العدة

١٨ ١٢٦٦

٢٠ ١٢٦٦

مطلب بعث نكاحا
ثم لم يتزوجها هل
يرجع بما دفع

رجب

١٨ ١٢٦٦

الوطع والخلوة فإنه يجب لها كمال المهر المسمى في الثاني والعدة لان وجوب العدة عليها
فوق الخلوة كما في رد المختار من أوائل المهر وفي الهندية من الفصل الثالث عشر في تكرار
المهر واذا تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها بائن أو تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول
بها في النكاح الثاني كان عليه مهر بالنكاح الاول ومهر كامل بالنكاح الثاني في قول
ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله تعالى وعليها استقبال العدة عندهما اه والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل أباه في عدة نكاحه على امرأة معلومة وعينها له وعين
له المهر وأعلم به ودخل بها ومكثت معه مدة مستطيلة ثم بعد ذلك طلقها فطالبته بمهرها
المسمى لها فاني الدفع لها زاعم انه كثير عليه والحال انه المهر المعين سابقا فهل لا يجب
لذلك ولها المطالبة بما لها ويجبر على دفع المهر ولا عبرة بتعاليه (اجاب) اذا اعترف
الزوج بتسمية هذا المهر وبقائه بدمته أمر بدفعه لزوجه ولا عبرة بتعاليه المذكور
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خطب بنتا بكر من أبيها ودفع لها قدرا
معلوم من الدراهم نيشانا لما ولم يعقد عليها وكان من عادة بلادهم ان الخاطب اذا دفع ذلك
القدر ولم يعقد عليها وأعرض عن الخطوبة أخذ ما دفعه لا يبرأ فهل يمكن من ذلك (اجاب)
للرجل المذكور الرجوع بما دفعه للمرأة على الوجه المسطور اذا كان قائما لانه اما من
المهر أو هدية فله الرجوع به قائما حيث لم يتم النكاح أما لو كان هدايا الكافان كان من
المهر فكذلك وان كان هدية مأذونا في استعماله ليس له الرجوع وفي الخيرية سئل في
رجل خطب امرأة وصار يتفق عليها ليتزوج به وتحقق انه انما يتفق عليها ليتزوجها
ثم امتنعت عن التزوج به وتزوجت بغيره هل يرجع بما أنفق أم لا * (اجاب نعم يرجع
قال في الحانية بعد أن ذكر القولين في المسألة قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن
يرجع لانه اذا علم انه لو لم يتزوجها لا يتفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا
لفظا قال في التتمة سئل والدي عن بعث الى أبي الخطيبة سكر اولوزا وجوزا وتمرا ثم
ترك الاب المعاقدة هل لهذا الخاطب ان يرجع باسترداد ما دفع فقال ان فرق ذلك على
الناس باذن الدافع فليس له حق الرجوع وان لم ياذن له في ذلك فله ذلك اه وفي التنوير
من المهر والمحاوي الزاهدي ما بعث للمهر يستردعيه قائما أو قيمته هدايا كذا ما بعث
هدية وهو قائم دون المالك والاستهلاك أفاده في تنقيح الحامدية من المهر والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل تزوج بنتا بكر بالعدة من والدها بمصر ودفع لها مقدم الصداق وبعد
الدخول بها والمعاشرة لها سافر الى جهة اسكنه درية ويريد طلبها وسفرها الى هناك
فامتنعت من السفر وهي كارهة لذلك فهل لا تجبر على ذلك شرعا ولا تعديا بامتناعها بشرة
ويكون لها مطالبة زوجها بنفقة وكسوتها (اجاب) نعم لا تجبر الزوجة على ذلك ولا
تكون ناشرة بالامتناع على ما به العمل والقوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
زوجة أو فاهما متعور في تجهيله من الصداق وهو مأون عليها أراد السفر بها الى

سنة

شعبان

١٢٦٦

٥

مادون مسافة القصر فنفعها أهلها من التوجه معه واخذوها من منزله قهرا عنه فهل لا يكون لهم منعها من التوجه معه ويؤمرون بتسليمها اليه واذا امتنعت تكون ناشرة (أجاب) ليس للزوج جنة بعد ايفاء المجل الامتناع عن الانتقال مع زوجها حيث كان مأموها والمدة أقل من مسافة القصر والامتناع عن الطاعة بغير حق تكون ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة قاربت البلوغ ومكثت عند مستئين في عشرة أهله فطلبوا منها مسكنة شرعيا ونفقة ومؤنسه فقام الزوج بادهاء ذلك كله كما قررره الحاكيم الشرعي وبعد ذلك امتنع وليها من تسليمها للزوج فهل اذا كانت الزوجة مطيعة للوطء تسلم لزوجها (أجاب) اذا كانت الزوجة مطيعة للوطء وجب تسليمها لزوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا ثنا وانقضت عدتها ثم عقد عليها عقدا جديدا بمهر جديد ودخل عليها وأصابها زيادة على الاختلافها ثم بعد ذلك طلقها وأنكر الدخول والخلو والاصابة فهل اذا ثبت ما ذكر بالبيننة الشرعية يجبر على دفع جميع الصداق ونفقة العدة واذا ظهر بها حمل يلحق بالمطلق المذكور ولا عبرة بانكاره الخلو والدخول عليها واصابتها (أجاب) اذا افترق الزوجان وقال الزوج كانت الفرقة قبل الدخول وقالت المرأة بعده فالقول قول المرأة بيمينها على ما جزم به صاحب التثنية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنته لآخر ودفع لها عند التزوج حيا ومصاغا على سبيل الزينة والعارية واشهد على ذلك بينة شرعية فهل اذا ماتت البنت عند زوجها واراد الزوج ان يجعل ذلك ميراثا عنها واثبت الاب انه له خاصة وانه كان تحت يدها زينة وعارية لا يكون ميراثا عنها ويكون للاب خاصة (أجاب) نعم يكون ما ذكر للاب ولا يكون تركته عن البنت حيث تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر تزوجها رجل من ابها وهي قاصرة بمصر ولم يدفع لها المقدم الذي تعرف به بحيله وقد بلغت بعد ذلك وتريد اخذ جميع المقدم من الزوج ويريد أن ينقلها من مصر الى بلد الاريا فبقيوب بدون اذنها ورضاها والحال ان بنتها وبنته عداوة وهو غير مأمون عليها ويخشى عليها منه القتل وحاله بذلك ظاهر كل من يعرفه من اهل حرقته وبلده فهل لا يكون له نقلها والحال هذه حيث لم يوفها مقدم صداقها وكان غير مأمون عليها ويفرض عليه قاضي المحروسة ما يحتاج اليه من النفقة والكسوة والحال هذه (أجاب) ليس للزوج المذكور نقل زوجته الا كان الحال ما هو مسطور ولا تكون ناشرة بالامتناع من الانتقال معه فعليه نفقتها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من مصر وهو قائم بحقوقها الشرعية ثم اراد نقلها الى محل طاعته في مصر القديمة فهل يجب لذلك وتخير الزوج جنة على طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (أجاب) يجب على الزوج طاعة زوجته وليس لها الامتناع عن الانتقال معه حيث

رمضان

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

٢١

١٢٦٦

٢٨

شوال

١٢٦٦

١٢

ذى القعدة

١٢٦٦

٤

أوفاهما متعورف بتجمله وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بمهر معلوم من الدراهم ودفع لها بعض المقدم ودخل بها وبعد الدخول مات عنها وعن ورثة فطلبت الزوجة باقي مقدم صداقها من تركه زوجها فادعت الورثة بأن الميت المذکور دفع لها جميع المقدم فهل إذا لم تصدقهم الزوجة على ذلك يكون لها تحليف الورثة (اجاب) حيث سلمت نفسها لا تسمع دعواها فيما شرط تجمله على المفتي به كذا في الخيرية ومن المقرر أن التحليف من فروع سماع الدعوى هذا إذا كانت الدعوى بجميع المشروط تجمله أمالو كانت ببعضه فتسمع على ما صرح به في تنقيح الفتاوى الحمادية من المهر نقلا عن جامع الفقهاء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة يريد النقلة بها إلى مادون مسافة القصر فهل له جبرها على النقلة معه أولا وهل إذا امتنعت تكون بذلك ناشرة أولا (اجاب) للزوج بعد دفع ما تعورف بتجمله من المهر أن ينقل زوجته في مادون مدة السفر حيث كان مأموها عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكرة بالغة ودخل بها وبعد مدة أراد أن يطلقها ولا يدفع لها شيئا من حقوق النكاح هل تعلم أن لا قليل لعدم تمكينها من ذلك على الدوام فهل إذا طلقها يؤمر بدفع حقوق النكاح من المهر وغيره ولا عبرة بتعلاه (اجاب) بآكد كل المهر المسمى بالدخول وإذا طلق الرجل زوجته المدخول بها وجبت عليه نفقة عدتها إلى انقضائها شرعا ولا عبرة بالتعلل المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وهو قائم بحقوقها الشرعية فخرجت من غير إذن زوجها ومكثت في بيت أهلها فطلبها الزوج إلى محل طاعته فابت وتريدان تأخذ منه مؤخر الصداق وهي على ذمته بدون طلاق فهل لا تجاب لذلك وتجبر على طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وليس لها ما لبتة بمؤخر صداقها إلا بعد الطلاق (اجاب) على المرأة طاعة زوجها وعدم الخروج من محل سكنها الشرعي بغير إذنه حيث كان قائما بحقوق النكاح الشرعية وليس لها ما لبتة بما أجل من الصداق قبل حلول أجله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطب بكرة بالغة وبعث لها أمتعة على جهة النيشان كما هو عرف مصر ثم بعد ذلك عقد عليها وأراد أن يطلقها قبل الدخول بها يأخذ ما بعثه على جهة النيشان فهل له ذلك أم يتنصف (اجاب) يتنصف المفروض في العقد بطلاق قبل وطء أو خلوة ويعود النصف إلى ملك الزوج بمجرد الطلاق إذا لم يكن مسلما لها وإن كان مسلما لم يطل ملكها منه بل توقف عوده إلى ملكه على القضاء أو الرضا فإذا كانت الامتعة المذكورة من جملة المهر المفروض في العقد يتنصف بالطلاق قبل الدخول حقيقة أو حكما والأفلا وما فرض بعد العقد أو زيد لا يتنصف كما صرحوا به باختصاص التنصيف بما فرض فيه بالنص كما في الدر من المهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لزوجه من أصل المهر وهؤجل عليه لمضى سنة برضاها بذلك بشهادة بينة شرعية

١٢٦٦

١٩

١٢٦٧

صفر

١٩

١٢٦٧

ربيع الاول

٦

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

ربيع الثاني

٥

فهل

١٢٦٧

١

فهل اذا ارادت ان تأخذها حالا قبل مضي الاجل لا تجاب لذلك بدون وجه شرعى (أجاب) لاه طالبة للزوجة على زوجها قبل حلول الاجل بما أجل من المهر تأجيلا لازما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بكر اقصرة من أبيها بمصر ودخل بها وصار يضاررها والآثر يريد أن ينقلها الى محل أقل من مسافة القصر بعد أن صارها الضرر الشديد فهل لا يجاب لذلك حيث كان يضاررها ولا يؤمن عليها (أجاب) للزوج نقل زوجته دون مسافة القصر اذا كان قائما بحقوقها الشرعية مأمونا عليها ولا يكن مأمونا عليها وتحقق الضرر وعدم قيامه بحقوقها لا تجبر على الذهاب معه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على بنت بكر من والدها على صداق معلوم دفع بعضه فماتت ليلة زفافها قبل

١٢٦٧

١٨

جمادى الثانية

١٢٦٧

٤

الدخول بها عن زوجها وأبيها وأمها وتركت ما يورث عنها شرعا فجهرها والدها وأخرجها فهل يتقرر المهر جميعه بالموت وماذا يخص كل وارث وماذا يكون الحكم في مؤن تجهيزها الشرعية تلزم من (أجاب) يتأكد جميع المهر بموت أحد الزوجين ومؤن تجهيز المرأة اذا ماتت على الزوج خاصة فان أداه الاب باذن الزوج يرجع به عليه والا فلا وكذا الحكم فيما لو كفن أحد الورثة ميتا لا تركه له بلا اذن الباقي ولا اذن القاضى حيث لا يرجع على باقى الورثة بخلاف ما لو كانت له تركه حيث يرجع فيها بكفن المثل كما في الدر وحاشيته رد المختار من شهادات الاوصياء وفيها من المحل المذكور تنبيه لومات ولاشئ له ووجب

مطلب في حكم مالو
كفن الميت أحد الورثة
بلا اذن أو كفن الزوجة
غير الزوج وتفصيل
ذلك

كفنه على ورثته فكفنه الحاضر من مال نفسه ليرجع على الغائب منهم بحصته ليس له الرجوع لو أنفق بلا اذن القاضى حاوى الزاهدى قال الرملى في حاشية الفصولين يستفاد منه انه لو لم يجب عليهم كنفين الزوجة اذا صرغه من ماله غير الزوج بلا اذنه أو اذن القاضى فهو متبرع كالأجنبي فيستثنى تسكفها بلا اذن مطلقا بنا على المفتى به من انه على زوجها ولو غنية اه ولزوج المرأة المذكورة النصف فرضا ولا مهر ثالث الباقي وما بقى لابيها والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة تزوجها بمصر وأراد

١٢٦٧

٢٧

نقلها الى محل طاعته بناحية المنوات بولاية الحسيرة وهى تتمتع من ذلك فهل اذا رفعها للحاكم الشرعى تؤمر بالذهاب معه الى محل طاعته بناحية المذكورة واذا امتنعت لا تستحق عليه نفقة ولا مؤنة (أجاب) نعم للزوج نقل زوجته الى ما دون مسافة القصر اذا أوفاه المهر وكان مأمونا عليها والا لا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق قدره خمسة وعشرون ألف فضة دفع منها اثني عشر ألف فضة وبقي منه مائة قرش وسبعة عشر قرشا وبعد الدخول بها غضبت في بيت أهلها وامتنعت منه حتى

١٢٦٧

٢٩

أقر لها بياقي مقدم صداقها بحضرة بينة ودفعه لها والآثر طلقها ويريد ان يحسب ما دفعه من باقى المقدم من المؤخر فهل لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى ويكون لها مطالبة بمؤخر صداقها كله (أجاب) للمرأة مطالبة بمطالعها بتحقيق بقاؤه لها في ذمته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها بالحروسة وأقام بها مدة

ثم نقلها منها الى قرية ببلاد الريف و صار يضارها فخرجت ورجعت الى المحروسة من
 شدة الضرر والخوف على نفسها منه فلحقها الزوج وأراد نقلها الى بلاد الريف ثانيا
 لاجل ان يدعى عليها بدعاوى باطلة فهل اذا لم تقبض منه مقدم صداقها يكون لها منع
 نفسها حتى تقبضه ويكون لها رفعه الى حاكم مصر المحروسة وأخذ حقوق النكاح
 منه لديه وينع الضرر عنها ولا تجبر على النقلة معه قبل قبض ما تعرف تعجيله من المهر
 (اجاب) للمرأة منع زوجها من الانتقال بها ولو الى مادون مسافة السفر حتى تأخذ
 ما تعرف تعجيله ولو بعد الدخول بها عند الامام ولها مطالبة بحقوقها الشرعية من
 الانفاق عليها وأجرة المسكن والحال هذه وعندهما ليس لها الامتناع بعد التسليم طائفة
 فبعد الدخول لا تمتنع نفسها ولو منعت لانفقة لها عند مدتها وكان الصغار يفتى في المنع
 بقولهما وفي السفر بقوله كما في الدرر وحواشيه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة من أهالي
 المحروسة بين أهلها وعشيرتها زوجها رجل وأراد أن ينقلها من بين عشيرتها وأهلها
 الى بلد بينها وبين المحروسة أكثر من ثلاثة أيام فهل لا تجبر على السفر معه والحال هذه
 ويجب عليه لها النفقة ولا تكون بذلك ناشزة (اجاب) نعم لا تجبر الزوجة على السفر
 والحال هذه ولا تكون ناشزة بالامتناع والله تعالى أعلم (سئل) عن قضية من الدوان
 محصلها امرأة متزوجة بنصر اسكندرية ولم يوفها زوجها ما تقدم صداقها فقبرت المرأة هاربة
 الى مصر وأقامت بهامع والدتها طلبها أخوها للتوجه معه الى الثغر المذكور ليسلها
 الى زوجها بما وجب عرضه للدوان فهل تجبر على ذلك والحال هذه (اجاب) ليس
 لانحى الزوجة البالغة الرشيدة خبرها على الوجه لزوجها الى ثغر اسكندرية حيث لم
 يكن وكيلا عن الزوج في ذلك بل ولو كان كذلك وكذلك ليس لزوجها أخذها جبرا
 حيث لم يوفها مقدم الصداق ولا تكون ناشزة بالامتناع عن طاعة زوجها وعدم الإقامة
 معه ببلدة الاعتدوا الحال هذه فعليه نفقتها ولا يجبر على طلاقها فان أوفاهما المقدم من
 الصداق وطلبها بنفسه أو وكيله وجب عليها طاعته فيما هو لازم عليها فان امتعت
 عنه الا يؤثر بالانفاق عليها مادامت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج
 امرأة بالمحروسة وتراضى معها على أن يدفع لها نظير النفقة خمسة وأربعين قرشافي كل
 شهر فهل اذا أراد أن ينقلها من المحروسة الى بلد بينها وبين المحروسة أكثر من مسافة
 السفر بدون رضاها لا يجب لذلك ولا تعديا امتناعها من السفر معه ناشزة لاسيما ولم
 يدفع لها ما تعرف تعجيله من المهر ويجبر على دفع ما تراضيا عليه من النفقة والحال هذه
 (اجاب) ليس للزوج المذكور نقل زوجته مسافة القصر والحال ما ذكره والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل اشترى اناء من نحاس وقال في حال شرائه بحضرة بيعة اشترى به لبنتي
 وهي قاصرة وأخبر بذلك مرارا في حال حياته ثم مرض وقال في مرضه الاناء المذكور ملك
 لبنتي فلانة فهل اذا ثبت ذلك بالبيعة الشرعية يكون الاناء المذكور ملكا للبنت

١٢٦٧

٥

١٢٦٧

شعبان
١٤

١٢٦٧

٢٨

١٢٦٧

رمضان
٢١

١٢٦٧

٢٠

القاصرة فلا يشار لها فيه أحد وهل اذا ادعت المرأة زيادة على مؤخر صداقها بعد موت زوجها وكانت العادة المطردة مثلها تجميل ثلثي المهر و يؤخر الثلث الى الطلاق أو الموت لا تسمع دعواها بالزيادة ويقتضى لها مؤخر الصداق (أجاب) ما اشتراه الاب حال صحته لابنته الصغيرة مملوك لها ويقتضى على الزوجة بما تعورف تجميله حيث دخل بها الزوج وادعى عليها اية المهر وفي تنقيح الحامدية سئل في رجل مات عن زوجته وورثه خسرهما اختها وامها في قدر مؤخر صداق مثلها ولا بينة لها فهل القول لها في ذلك الجواب نعم كما في البحر والنهر والقصولين والبرازية وغيرها انتهى فهو موهبها لا تصدق في غير المثل المتعارف بل القول لورثة الزوج في ذلك بيمينهم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها على زوجها مقدار من مقدم صداقها رفعتة الى فاضل بلدها ليأمره بدفع ذلك لها فوضع عليه السج وأمره اما أن يدفع لها ما عليه من المقدم او يدين عليه السج فامتنع لأمه للحبس ومكث فيه مدة واطلقه بعد ان أمره بطلاقها فلم يرض ولم يدفع لها شيئا من ذلك الى الآن فهل اذا كان عاجزا عن دفعه يكون لها منع نفسها حتى تعقب ما عليه من ذلك ولا يجبر على طلاقها (أجاب) لا يجبر الزوج على الطلاق ولا

١٢٦٧

٢٤

تكون الزوجة ناشرة بامتناعها عن طاعة زوجها لقبض ما تعورف تجميله من المهر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن بالغ وزوجه امرأة على صداق معلوم دفع الاب

ذی الحجة

١٢٦٧

١٨

مجهله من ماله وتكفل بالمؤخر والآن انزل الابن عن ابيه في معيشة وحده فهل اذا ارادت زوجته ان تطالب حماد ابا المؤخر الذي تكفل به الاب لا تجب لذلك ولا يحل اجله الا بالطلاق او الموت (أجاب) للزوجة مطالبة ابى زوجها بما تكفل به من صداقها بعد حلول الاجل لاقبله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل صعيد تزوج صعيدة على مهر مسمى قدره الف وخمسائة قرش وما ائتمادهم من فضة الحلى المعروفة عندهم بأن الدرهم منها يساوي ثلاثين فضة ثم طلقها بعد الدخول بها ودفع لها ما تعورف تجميله ووقع النزاع بينهما في دراهم الحلى وطلبت الزوجة دراهم مما يساوي الدرهم منها ثلاثة

١٢٦٧

٢٣

مروش واراد الزوج دفع الدرهم من الدراهم المتعارفة عندهم في بلد العقد فهل ليس لها اخذ شيء زائد عما وقع عليه العقد من المسمى (أجاب) نعم ليس للمرأة المذكورة طلب شيء زائد عما سمي وقت العقد والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من ابناء الترك متزوج بامرأة بقصر اصلها من الترك اقام معها بمصر مدة ثم اقام معها باسكندرية مدة ثم اقام معها في بنسدر من البنادر المصرية مدة ثم توجهت الى مصر باذن من زوجها ايمعاد معلوم له يقتضى لوازمه وتعود نانيا فكثرت مدة وارسل زوجها يطلبها فابت الحضور فهل

محرم

١٢٦٨

٢٨

تعد ناشرة بذلك ولا نفقة لها على زوجها لا وهل تجبر على السفر نانيا الى محل طاعة زوجها حيث وفي لها معجل مهرها (أجاب) لا تجبر الزوجة على الاتغال مع زوجها ما سافه القصر على ما عليه العمل فلا تكون ناشرة بالامتناع عن ذلك والله تعالى اعلم (سئل)

في رجل تزوج بامرأة من بلاد الريف ودخل بها ومكث معها مدة وهو قائم بحقوقها الشرعية ثم أراد نقلها الى محل طاعته في بلدة أخرى سفر ساعة فهل يجب لذلك وتجبر على طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية واذا امتنعت تعدناشرة لانفقة لها ولا كسوة وهل اذا أخذت من الزوج بعض دراهم وبعض أمتعة مملوكة له تجبر على ردها للزوج المذکور حيث كانت معترفة ومقررة له بذلك (أجاب) اذا امتنعت الزوجة المذكورة عن الانتقال مع زوجها الى تلك البلدة بغير وجه شرعي تكون ناشرة فلا نفقة لها مادامت كذلك وعليها تسليم ما ثبت استيلاؤها عليه من مال الزوج له والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها في المحروسة وأراد نقلها منها الى قرية وهو غير مأمور عليها فهل لا يكون له نقلها ولو الى دون مسافة القصر حيث كان غير مأمور عليها (أجاب) في التنوير وشرحه وبنقلها فيما دون مدته أي السفر من المصر الى القرية وبالعكس قال في حواشيه أي اذا أوفاه المهر المتقدم وينبغي أن يقيد بما اذا كان مأمورا عليها اهـ وعليه فليس للزوج المذکور نقل زوجته والحال هذه حيث تحقق انه غير مأمور عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة على صداق معلوم في الذمة بحضرة جمع من المسلمين ثم دخل بها قبل أن يدفع لها المقدم وعاشرها مدة فهل اذا أرادت أن تطالبه بمقدم صداقها تجب لذلك ويلزمه أدائه لها حيث كان معترفا به (أجاب) اذا كان الزوج معترفا ببقاء مقدم صداق زوجته المذكورة بذمته يؤمر بدفعه لها وان منكر او ادعى دفعه لها وقت الدخول بها يقال اما ان تقرى بما تعجلت والا قضينا عليك بالمتعارف تعجيله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها في المحروسة وأراد بعد ذلك أن يسكن بها مع ضررتها بالمحروسة في مسكن واحد بغير رضاها أو يتقلها من مصر ويسافر بها الى باديتها وبين مصر مسافة يوم تعنتا منه قاصدا بذلك اضرارها والحال انه غير مأمور عليها فهل لا يجب لذلك (أجاب) على الزوج اسكان زوجته في مكان خال عن أهلها وأهلها وعن ضررتها وله نقلها الى ما دون مدة السفر اذا كان مأمورا عليها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان متيما في قرية من قرى الريف تزوج منها امرأة ودخل بها وأقام معها مدة في تلك القرية ثم أراد النقلة الى بلدة أخرى وطالبها بالذهب معه فامتنعت من الذهاب فهل تجبر على طاعة زوجها واذا امتنعت من طاعته تكون ناشرة لا يلزمه كسوة ولا نفقة لها واذا كان لها مؤخر صداق في ذمته لا يجبر على دفعه لها حالا مادامت في عصمته (أجاب) للزوج نقل زوجته الى ما دون مسافة القصر حيث كان مأمورا عليها وعليها طاعته في ذلك وان أبت كانت ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك ولا يجبر الزوج على دفع مؤخر الصداق قبل حلوه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بمصر من ابائها وبعد أن مكثت معه مدة من السنين وأنت منه بأولاد ساخر بها الى جهة المنصورة ومكث فيها نحو سنة ثم عن له

١٤ ١٢٦٨

ربيع الثاني

٢٣ ١٢٦٨

جمادى الاولى

٩ ١٢٦٨

شعبان

١٠ ١٢٦٨

١٥ ١٢٦٨

السفر الى مصر محل وطنه وطلب زوجته فرضيت ففنعتمها امها اغاظة منه وصنعت حيلة
وأخرجتها من بيته وأدخلتها بيت رجل اجنبي واستعانت عليه برجال ليطلقها فامتنع
الزوج من الطلاق فهل لا يجبر على طلاقها ولا يدون لامها ولا للاجنبي منعها من زوجها
حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وكان أمينا عليها ولا من السفر معه الى محل وطنه
والحال هذه (أجاب) لا يجبر الزوج على طلاق زوجته وعليها طاعته حيث كان قائما
بحقوق النكاح الشرعية وليس لامها ولا للاجنبي منعها من السفر معه برضاها الى
البلدة التي وقع عقد النكاح بها والله تعالى أعلم (سئل) رجل عقد على بنت بكر من ابيها
على صداق معلوم في النمة بحضرة جمع من المسلمين ثم مات عنها وعن ورثة غيرها قبل
الدخول بها وقبل دفع حال الصداق وترك ما يورث عنه شرعا فهل يكون الموت بمنزلة
الدخول بها ويكون لها الرجوع بالصداق المسمى في تركته وأخذ نصيبها منها بالفرصة
الشرعية (أجاب) موت احد الزوجين قبل الدخول يؤكده المهر كالدخول فاذا مات
الزوج قبل الدخول بزوجه وجب لها جميع المسمى ولها أخذ ما يخصها بالانرضة
الشرعية من تركته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمصر ودفع لها ما تعرف
تجنيه وأراد السفر لبلد دون مسافة القصر يقيم بها لاجل معاشه فهل يلزمها السفر معه
حيث كان مأمونا عليها وليس لابيها منعها من ذلك (أجاب) للزوج نقل زوجته الى
مادون مسافة القصر حيث أوفاهما محل الصداق وكان مأمونا عليها والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل وكل شخصا في قبول النكاح له من امرأة معينة وعين له مهر معلوما
فعقد النكاح له عليها واستمر الزوج معاشرا لها مدة طويلة ثم بعد ذلك تشاجر أبو الزوجة
مع زوجها ومنعها من زوجها وادعى بطريق الوكالة عنها انهم سموا لها حال العقد أربعة
وعشرين الفا وبعض حلى وادعى الزوج ان المسمى أربعة وعشرون الفا فقط وانكر الحلى
الذي كورفها حكم الله في هذه الحادثة (أجاب) لا يقضى للزوجة بما تدعيه من زيادة
المهر بدون اثبات بطريق شرعي وبحكم مهر المثل عند الاختلاف في مقدار المسمى والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في بلدة ودخل بها ومكثت مدة ثم بعد ذلك
انتقل الى بلدة أخرى دون مسافة القصر فهل اذا كان قائما بحقوقها الشرعية وكان مأمونا
عليها وطلبها للنقله يجب لذلك سيما والبلدان مثل بعضهما (أجاب) نعم بحاجب الزوج
لذلك اذا كان المهر من كور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكر من
ابيها بصداق معلوم بعضه نفود وبعضه عروض وطلبها قبل الخلوة الصحيحة والدخول
بها فهل يلزمه نصف المهر المقدم والمؤخر جميعا (أجاب) يتنصف المسمى بالطلاق قبل
الدخول حقيقة وقد حكموا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في بلدة
ودخل بها ومكثت معه مدة ثم بعد ذلك انتقل الى بلدة أخرى دون مسافة القصر فهل اذا
كان الزوج قائما بحقوقها الشرعية وكان مأمونا عليها وطلبها للنقله يجب لذلك واذا

٢٤

١٢٦٨

رمضان

٨

١٢٦٨

شوال

٩

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢

امتنعت من ذلك تعدناشرة تسقط نفقتها وكسوتها مادامت ناشرة (اجاب) للزوج نقل زوجته الى مادون مسافة القصر وعليها طاعته في ذلك حيث اوفاهما ما تعرف تجهيله من المهر وكان قائما بحقوق النكاح ما مونا عليها وليس لها الامتناع عن ذلك ولا الخروج عن طاعة زوجها بنسبح حق فان امتنعت فلا نفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا قاصرة من وليها ودخل بها بقرية للمصر ليس بينها وبينه الا بساتينها واقام بها مدة ثم بعد ذلك فرت هاربة الى المصر ويريد زوجها رواحها الى القرية المذكورة فهاهنا وليها فهل له ذلك اذا كان مهيا لها بيتا خاليا عن اهلها وبين جيران صالحين وما مونا عليها حيث اوفاهما ما تعرف تجهيله وكانت مطيعة للوطء (اجاب) في التنوير وشرحه وبنيتها في ما دون مدته اى السفر من المصر الى القرية وبالعكس قال في حواشيه اى اذا اوفاهما المهر الى ما تقدم وينبغي ان يقيد بما اذا كان ما مونا عليها اه فلا زوج المذكور اخذ زوجته ان كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تركي تزوج امرأة من اهل الى دمياط واقام معها مدة بدمياط ثم بعد ذلك توجه الى ناحية الصعيد واقام بها وبلغه ان امرأته حضرت الى مصر لقضاء اشغالها فارسل زوجها ياخذها من مصر ويريد ان يتنقلها وتقيم معه بناحية الصعيد والحال انه غير مأمون عليها وكلما يتسكلم معها ينزع عليها بالسلاح ولا تأمن على نفسها منه فهل لا تجبر على النقلة والاقامة معه بناحية الصعيد بدون رضاها (اجاب) نعم لا تجبر على النقلة معه مسافة القصر والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة بلغت من العمر احدى عشرة سنة باقرار ابائها زوجها ابوها بكفؤ لها وبهره ثلثها وزيادة ثم نقلها من بيتها الى بيت زوجها ودخل بها الزوج فبعد مدة من الزمن اخذها ابوها من بيت زوجها وضعها اليه ومنعها عن زوجها فهل ليس له ذلك ويحجر على ردها زوجها (اجاب) على ولي الصغيرة تسليمها لزوجها حيث كانت مطيعة للوطء واقامها الزوج بمحل المهر وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية والا فلا والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بغير جوارا اذا ان يتنقلها بمحل شغلها دون مسافة القصر فأبت ثم فرت هاربة الى بعض اقاليمها في اليوم وامتنعت من النواجيه مع زوجها فخرجت ثانيا الى محل شغلها المذكور والرجل مأمون والطريق مأمون فهل تعدناشرة بذلك ويلزمها طاعته والرجوع الى محل الذي تزوجها فيه او الى محل شغلها القريب (اجاب) خروج الزوجة من مسكن زوجها الشرعي بعد قبض بمحل الصداق بغير حق وسفرها بدون اذنه نشوز وليس لها الامتناع عن الاقامة مع زوجها بالبلد التي صدر عقد النكاح فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا قاصرة من ابوها ودخل بها في بيت اهلها ثم بعد مدة انتقل بها الى محل سكنه وبعد مدة رجعت الى بيت اهلها وامتنعت عن طاعته فهل اذا كانت بالغة رشيدة مطيعة للوطء وكل قائما بحقوقها الشرعية وطالبها الى محل طاعته تجبر عليها نعم (اجاب)

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٩

محرم
٣

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

١٧

ليس للنزوجة الخروج عن طاعة زوجها بغير حق وتؤمر بطاعته والقرار بمنزل سكنه
الشرعي ان كانت بالغة عاقلة فان كانت صغيرة مطيعة للوطء يؤمر وليها بتسليمها الزوجها
حيث أوفاهما ما تعرف بحيله من الصداق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج
بكر بالغة بكاح صحيح واختلى بها وأزال بكارها ومكث معها مدة أيام ووطئها ثم جفلت
منه وفرت هاربة فهل اذا اراد ان يطلقها ويأخذ جميع ما دفعه لها من مقدم الصداق
متعللاً بعدم وطئها مع اقراره بالخلو الصحيح وازالة البكارة لا يجاب لذلك على فرض
عدم الوطء وتكون الخلو الصحيح وازالة البكارة مؤكدة بجميع المهر (اجاب) نعم
يتأكد عليه جميع المهر بما ذكره الحال هذه فليس له الرجوع بما دفعه والله تعالى علم
(سئل) في امرأة تملك مصاغها ولها بنت أرادت ان تزوجها لرجل فاشهدت بينة بأن ما
تدفعه لها من المصاغ عارية لتتزين به فقط لا على سبيل التمليك فهل اذا ماتت بعد ذلك
عن زوجها وأولادها وأماها يكون للام أخذ ما دفعته لنها عارية ولا يكون تركتها عنها
اذا ثبت ما ذكره بالبينة الشرعية لاسيما وان البنت أفرت في حال حياتها بان المصاغ
المذكور لا مهادون النثر والنحاس (اجاب) اذا ثبتت الام المذكورة ان ذلك
المصاغ ملكها وان ابتها حال صحتها أقرت بأنه مملوك لأمهاها يكون للام خاعة ولا يقسم
بين ورثة البنت كباقي ممتلكاتها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مقيمة بالمحروسة
اراد زوجها ان ينقلها من مصر ويسافر بها فوق مسافة القصر بغير اذنها ورضاها
والحال انه غير مأمن عليها ولم يوفها ما تقدم صداقها ولا دينها الذي عليه فهل يكون لها
منع نفسها من التمتع بها حتى تقبض مقدم صداقها ولا يكون له السفر بها فوق مسافة
القصر بدون اذنها ورضاها لاسيما وهو غير مأمن عليها وتخاف على نفسها القتل منه
وكان العقد عليها بمصر (اجاب) لا تجبر الزوجة على السفر مع زوجها مسافة القصر ولها
الامتناع عن طاعته وملازمة مسكنه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد
على امرأة بمهر معلوم من الدراهم ودفع لها بعضه وما بقي مؤجل الى أجل معلوم فهل اذا
طلقها بعد الدخول بها اطلاقاً بائناً قبل حلول أجل باقي المهر وأرادت أخذه منه قبل
حلول الاجل لا تجب لذلك شرعاً وليس لها المطالبة به الا عند حلول الاجل (اجاب)
للزوجة المطالبة بمؤجل مهرها بعد حلول الاجل وليس لها المطالبة به قبل حلوله والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بالغة وجعل لها مهر معلوم ودخل بها في دار والدها
ولم يدفع لها ما تعرف بحيله ثم بعد ذلك أراد الزوج نقلها الى محل طاعته فامتنعت من
ذلك فهل لا تعد بالامتناع ناشئة حيث لم يدفع لها ما تقدم الصداق ويلزمه نكحتها ولا
تنتقل من الدار التي دخل بها فيها حتى يدفع لها ما تعرف بحيله (اجاب) نعم لا تعد
ناشئة بالامتناع عن ذلك لاجل استيفاء المهر المجهل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
له أخت بالغة زوجها لرجل ودفع له بعض مصاغ عارية لتتزين به وأشهد وقت تسليمه

١٢٦٩

٨

ربيع الثاني

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

١٠

١٢٦٩

١٣

جمادى الاولى

١٢٦٩

١٠

لها بدنة على انه عارية تحت يد هاتهما عن أولاد تصير قبل استرداده العارية من أخته
المدكورة فهل لوصي اليتام طلب العارية واسترد هاتما عن عمتهم لم بعد ثبوت العارية
بالوجه الشرعي (أجاب) لوصي المعير استرداد العارية ويقضى بذلك بعد ثبوتها حيث
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين شقيقتين تزوج كل واحدة منهما رجل وعقدا
عليهما بمصر وهما من أهلها ودخلا عليهما فيها ثم بعد مدة أراد انقلهما الى بلدة أخرى
بينهما وبين بلدهما المدكورة مسافة القصير فامتنعتا من السفر معهما خوفا من الضرر
منهما فهل لا تجبران على السفر الشرعي والحال هذه خصوصاً مع عدم الامن (أجاب)
لا تجبران زوجة على الانتقال مع زوجها مسافة السفر على ما عليه العمل والله تعالى أعلم
(سئل) في بكر قاصرة سنها سبع سنين زوجها رجلاً بصدق معلوم وصارت تحضنها
أمها وتنام بها في مكان يجتمع فيه الزوج وأولاد أم الزوجة وأخوال الزوج وزوجة
أخيه في فراش واحد فهل اذا طلقها الزوج قبل الدخول بها وقبل الخلوة الصحيحة
وهي على بكائها الآن لا يلزمه الانصف المسمى (أجاب) الطلاق قبل الوطء والخلوة
الصحيحة ينصف المهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة مصرية مقررها
عليه نفقة فاراد ذلك الرجل السفر الى بلدة من بلاد الارياف لاجل معاشه دون مسافة
القصير تقام فيها الجمعة والاحكام الشرعية فطلبه السفر معه فأبت فهل اذا امتنعت
من السفر معه تكون ناشئة بذلك وتسقط نفقتها (أجاب) نعم بامتناع الزوجة عن
الانتقال مع زوجها الى تلك البلدة تكون ناشئة لان نفقة لها مادامت كذلك حيث أوفاهما
الزوج مجمل الصداق وكان مأموناً عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج
بامرأة في بلدة من بلاد المسلمين ثم انتقل من هذه البلدة الى تزوجها فيها في بلدة أخرى
بينهما مسافة تزيد على مسافة القصير ويريد السفر بها الى البلدة التي انتقل اليها فهل
ليس له ذلك ولو أوفاهما مهرها ولا تعد ناشئة بامتناعها من السفر معه لهذه البلدة (أجاب)
لا تجبر الزوجة على الانتقال من بلدة العقد الى بلدة أخرى بينهما مدة السفر على ما عليه
العمل والتوى والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرة زوجها ابوها بصدق معلوم واستلم من
الزوج ما تعرف بهجته واشترى به أمتعة لبنته جهزها بها عند دخول زوجها بها ثم بعد
مدة بلغت البنت وتريد أن تطالب الاب بما استلمه من المهر وجهزها به فهل لا تجب لذلك
ويكون القول قوله بيمينه فيما صرته عليها عند الدخول (أجاب) ولاية قبض صداق
الغيرة لا يبيها ويقبل قول الاب فيما انفقه على ولده الصغير من مال الصغير والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته وجعل لها صداق معلوماً بعبه حال دفعه والبعض الآخر
مؤجل لعشر سنين فهل اذا طلقها وأرادت أن تطالبه بدفع القدر المؤجل وتأخذه منه حالاً
لا تجب لذلك ولا يلزمه دفعه الا بعد العشر سنين او تجب لذلك (أجاب) حيث صدر
التأجيل صحيحاً لازماً لا يكون للزوجة المدكورة المطالبة بذلك قبل حلول الاجل والله

١٨ ١٢٦٩

٢٩ ١٢٦٩

جمادى الثانية
٥ ١٢٦٩

١١ ١٢٦٩

شعبان
٢٨ ١٢٦٩رمضان
٤ ١٢٦٩شوال
١٥ ١٢٦٩

١٢٦٩

١٢

تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على بنت بكر من ابيها بمصر على صداق معلوم ودفع لها ما تعرف تعجيله ودخل بها ثم ذهب بها الى بلد وعاشرهما مدة ثم رجعت الى مصر الحاجة قامت بها فهل اذا طليها زوجها لاسفر معه الى بلد ومنعها الاب وكانت المسافة اقرب من مسافة القصر لا يجاب لذلك ويكون الزوج نقلها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية اذا تحقق ما ذكر (اجاب) للزوج نقل زوجته الى ما دون مسافة القصر حيث اوفاهما ما تعرف تعجيله من الصداق وكان مأمونا عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من اهل مصر ودخل بها فيها ثم اراد السفر لاسكندرية وفرض على نفسه لها كل شهر كذا نفقة ومضت مدة ولم يدفع لها شيئا مما فرضه على نفسه فهل يكون لها المطالبة بما قررده على نفسه نفقة لكل شهر ولا يسقط المقرر من النفقة بامتناعها من السفر معه لاسكندرية على فرض ثبوت انه ارسل لها جوابا يطلبها لاسكندرية وانها ابت عن الذهاب اليه ولا تجبر على السفر معه والحال هذه ويجبر على دفع ما قررده لها من النفقة (اجاب) على الرجل المذکور دفع ما قررده على نفسه من النفقة ولا تجبر على ان تسافر معه لاسكندرية والحال هذه فلا تسقط النفقة المقررة لها بالامتناع عن السفر معه

١٢٦٩

١٦

لذلك البلد على ما عليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد السفر بزوجه الى محل دون مسافة القصر فابت فهل اذا كان قائما بحقوقها الشرعية وكان مأمونا عليها يجاب لذلك ولا يجبر على الطلاق واذا امتنعت تكون ناشرة لانفقة لها والحال هذه (اجاب) لا يجبر الزوج على طلاق زوجته وله نقلها دون مسافة القصر حيث اوفاهما ما تعرف تعجيله من المهر وكان مأمونا عليها فاذا امتنعت عن طاعة زوجها بغير حق تكون ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابيه وعن زوجته ولم يكن له تركه اتصالا لكونه كان يأكل مع عيال ابيه ادم كسبه فهل اذا ارادت زوجته الابن المتوفى ان تطالب اباها بمهرها بدون ضمان لا تجاب لذلك (اجاب) نعم ليس لزوجة الابن مطالبة ابيه بمهرها لذي ذمة زوجها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم دفع لها ما تعرف تعجيله منه

١٢٦٩

١٧

وبعد الدخول بها اخبرت بان بعض ما قبضته من الصداق كان من مؤن تجهيز عرسها وهو ينكر ويدعي انه من المهر فهل يكون القول في ذلك قول الزوج بيمينه لا قولها ولا عبرة بمجردها هذه بدون اثبات شرعي (اجاب) نعم يكون القول للزوج بيمينه في ان ما دفعه من احد التقدين من المهر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة ببلدة على صداق معلوم ودفع لها ما تعرف تعجيله ودخل بها وبعد ذلك انتقل بها الى بلدة اخرى دون مسافة القصر ومكثت معه مدة ثم بعد ذلك خرجت عن طاعته وامتنعت من الذهاب معه فهل له نقلها اذا كانت المسافة دون مسافة القصر وكان قائما بحقوقها الشرعية وعليها طاعته واذا امتنعت تعد ناشرة تسقط نفقتها وكسوتها مادامت ناشرة

١٢٦٩

١٨

تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم دفع لها ما تعرف تعجيله منه وبعد الدخول بها اخبرت بان بعض ما قبضته من الصداق كان من مؤن تجهيز عرسها وهو ينكر ويدعي انه من المهر فهل يكون القول في ذلك قول الزوج بيمينه لا قولها ولا عبرة بمجردها هذه بدون اثبات شرعي (اجاب) نعم يكون القول للزوج بيمينه في ان ما دفعه من احد التقدين من المهر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة ببلدة على صداق معلوم ودفع لها ما تعرف تعجيله ودخل بها وبعد ذلك انتقل بها الى بلدة اخرى دون مسافة القصر ومكثت معه مدة ثم بعد ذلك خرجت عن طاعته وامتنعت من الذهاب معه فهل له نقلها اذا كانت المسافة دون مسافة القصر وكان قائما بحقوقها الشرعية وعليها طاعته واذا امتنعت تعد ناشرة تسقط نفقتها وكسوتها مادامت ناشرة

١٢٦٩

٢٨

تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم دفع لها ما تعرف تعجيله منه وبعد الدخول بها اخبرت بان بعض ما قبضته من الصداق كان من مؤن تجهيز عرسها وهو ينكر ويدعي انه من المهر فهل يكون القول في ذلك قول الزوج بيمينه لا قولها ولا عبرة بمجردها هذه بدون اثبات شرعي (اجاب) نعم يكون القول للزوج بيمينه في ان ما دفعه من احد التقدين من المهر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة ببلدة على صداق معلوم ودفع لها ما تعرف تعجيله ودخل بها وبعد ذلك انتقل بها الى بلدة اخرى دون مسافة القصر ومكثت معه مدة ثم بعد ذلك خرجت عن طاعته وامتنعت من الذهاب معه فهل له نقلها اذا كانت المسافة دون مسافة القصر وكان قائما بحقوقها الشرعية وعليها طاعته واذا امتنعت تعد ناشرة تسقط نفقتها وكسوتها مادامت ناشرة

(أجاب) لازم نقل زوجته الى مادون مسافة القصر حيث أوفاهامبجل الصداق وكان مأمونا عليها قائما بحقوق النكاح الشرعية وعليها طاعته فإذا امتنعت من ذلك والحال هذه تعد ناشرة لانفقة لها عليه مادامت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة في بلدة ودخل بها في بلدة أخرى دون مسافة القصر وكثت معه مدة وبعد ذلك استأذنته في ذهابها لزيارة أهلها فاذن لها وبعد مدة طلبها الى محل طاعته فامتنعت فرفعها الى القاضي فامرها القاضي بالذهاب معه الى محل طاعته فامتنعت أيضا فهل اذا لم يرض الزوج بنشوزها وطلبت فراقها منه لا يجبر على فراقه لها وتجبر هي على طاعته (أجاب) للزوج نقل زوجته الى مادون مسافة القصر حيث أوفاهامبجل الصداق وكان مأمونا عليها ولا فليس له ذلك على ما عليه العمل ولا تقرر على النشوز لانه معصية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من مصر ونقلها الى محل طاعته واقامته بقايت باي مدة من السنين وهو قائم بحقوقها الشرعية ثم بعد ذلك خرجت عن طاعة زوجها وتريد أن تسكن معه بمصر فهل لا تجاب لذلك وتجبر على سكناها مع زوجها في محل طاعته واقامته بقايت باي الذي هو من فناء مصر حيث كان مأمونا عليها وكان قائما بحقوقها الشرعية (أجاب) على الزوجة المذكورة طاعة زوجها وله أن يسكنها أين اختار مسكنها شرعيا بين جيران صالحين في مصر أو فنائها وليس لها الامتناع والحال ما ذكر بدون وجه شرعي حيث أوفاهامبجل الصداق والله تعالى أعلم (سئل) من قاضي قليوب بما ضمنه ادعى المكرم اسمعيل شعلان بن فلان بطريق وكالة الشرعية عن بنته عائشة البالغة الحاضرة معه بالجلس الثابت ذلك ومعرفتها بشهادة فلان وفلان على ادريس بن فلان من أهالي كفر الفقهاء بولاية القليوبية بأنه في ٢٢ ذى القعدة سنة ١٢٦٩ يوم الجمعة أذان العصر خرجت الموكلة المذكورة لاختيها بخبر لخل شغلها بالناحية فقبالها المدعي عليه وأخذها كرها وأزال بكارتها بذكره كرها بطريق التعدي عليها وان مهر مثلها ستائة قرش وندأقر المدعي عليه المذكورة بأنه أزال بكارتها بذكره على يد الحاج محمد والشيخ على وجميع من أهالي الناحية ويريد المدعي المذکور أثبات ذلك واجراء ما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك فسئل من المدعي عليه عن ذلك فاجاب قائلاً بأنه سابق تاريخه زوج أخيه لاختي الموكلة المذكورة وقد أخذها وأزال بكارتها كرها عنها بعد العقد عليها ثم خطب البنت المذكورة ورضى ورصيت بذلك صريحاً وكثيراً ما يطلب منه العقد عليها فيعدولما تكرر منه الوعد ولم يحصل المقصود ففي التاريخ المذکور أمسك البنت المذكورة ما ذكره وجمدازالة بكارتها بذكره فلم يصدق المدعي على الخطبة المذكورة (أجاب) لو أزال عذرة أجنبية بحجر أو نحوه كان عليه مهر مثلها ولو دفع بكار أجنبية فسقطت وذهبت عذرتها كان عليه المهر في ماله لانه شبه العمد وعليه

التعزير أيضا كانت المرأة كبيرة أو صغيرة ذكره في الخانية - و يستفاد من رد المختار على الدر المختار أيضا ان ازالة البكارة من أجنبي غير الزوج توجب مهر المثل على المزيل سواء كانت الازالة بدفع أو أصبح أو حجر فحيث أقر المدعي عليه طائعا بأنه أزال بكارة المرأة المذكورة بأصبعه يكون عليه مهر مثلها ويعزروا لله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة رفعت زوجه الذي القاضى وفرض لها نفقة معلومة عليه اسكل يوم ولها على زوجها مقدم صداقها فطالبته منه فامتنع من دفعه لها فهل اذا امتنعت عن طاعة زوجها لاجل اخذ مقدم صداقها منه لا تعد بذلك ناشرة ولها ما طالبته بما فرض عليه من النفقة ومقدم الصداق ولا تسقط نفقتها والحال هذه (أجاب) للزوجة منع الزوج من الوطء ودواعيه والسفر ولو بعد الوطء وخلوة رخصتهما لا خدما بين تحميله واخذ قدر ما يحل لمثلها عرفا ولها النفقة بعد المنع ولها السفر والخروج من بيت زوجها للحاجة ولها زيارة اهلها بلا اذنه ما لم تقبضه اى المحل عند الامام الاعظم فلا تعد ناشرة بالامتناع ولو بعد التسليم وعندهما ليس لها الامتناع بعد التسليم طائفة وكان الصغار يفتى في المنع بقولهما وفي السفر بقوله قال البزدوى وهذا حسن في الفتيا يعني بعد الدخول لا تمنع نفسها ولو منعت لانفقة لها كما هو قولهما ولا يسافر بها ولها الامتناع عنه بطلب المهر ولها النفقة كما هو مذهبه افاده في الدرر روحا وشبه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر او دفع جميع صداقها ثم انه دخل بها وازال بكارتها ثم مكثت معه نحو سبعة اشهر ثم ان اباهما اخذها من عند زوجها قهر اعنا وعن الزوج وادعى انها صغيرة لم تطق الوطء فهل والحال هذه للزوج ان يأخذها قهر اعن الاب سيما وانها ضحلة تطبق الرجال وسنناست عشرة سنة (أجاب) حيث بلغت المرأة المذكورة ستة عشر سنة وكانت مطيعة للوطء يكون لزوجها اخذها من ابيها جبر او اسكانها مسكنا شرعيا حيث كان قائما بحقوق النكاح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في بلدها واقام بها معاهمة وله نخل وعقار وأموال ببلد اخرى فيها وكيله بينها وبين بلدها دون مسافة النضر وطلب ان ينقلها من بلدها الى البلد الاخرى المذكورة فهل يجاب لذلك حيث كان بينه وبين بلدها دون مسافة النضر واذا امتنع من نقله معه تكون ناشرة لا تمتعه لها ولا نفقة عليه مادامت ناشرة (أجاب) للزوج نخل زوجته الى مادون مسافة النضر اذا وفاهما محمل الصداق وكان مأمونا عليها والافس له نقلها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بالعمة من ابها ولم يدفع لها من المهر ما عورف بهجاءه وفرض لها الزوج على نفسه نفقة معلومة لكل يوم من الدراهم فهل اذا ارادت طالبته بحال صداقها بالنفقة المفردة تجاب لذلك حيث كانت بالغة رشيدة مطيعة للوطء (أجاب) اذا كان محمل الصداق باقيا بدمه الزوج بعد الدخول مضربا في ثمة يكون للزوجة الرشيده مطالبة بذلك كما ان لها المطالبة بنفقة الزايم تكون ناشرة والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٧٠

١١

١٢٧٠

١٨

ربيع الاول

١٢٧٠

٢٥

ربيع الثاني

١٢٧٠

٩

في رجل تزوج بكر ابنة من ابها بصدق معلوم ولم يدفع الزوج ما تعرف به عليه بل كتب على نفسه وثيقة بانه بعد مضي ثلاثين يوما يدفعه لها ودخل بها ومضت مدة الاجل فهل اذا كان مقررا بالمهر بعد الدخول بها الى الآن ومضى الاجل المذكور ولم يدفعه فيجب على دفعه لها والحال هذه حيث كان موسرا ولا يجب للتأخير (اجاب) نعم يجبر على دفعه لها والحال هذه ولا يجب الى التأخير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته في بيت ابها ودخل بها ولم يوفها ما بين تجهيله من الصداق بل دفع نصفه وبقى النصف من المجل ثم هيأ لها مسكنًا خارج بيت ابها واراد نقلها فامتنعت من النقل معه لاخذ باقي ما شرط تجهيله فهل تجاب لعدم النقلة معه حتى يوفها باقي المجل وتجب لها النفقة والكسوة ولو في بيت ابها حيث كانت مائة نفقة نفسها اقضى باقي المجل ولا تكون ناشرة بهذا (اجاب) نعم للزوجة الامتناع لاخذ ما شرط تجهيله ولا تعد بذلك ناشرة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في وريثة امرأه ادعوا على وريثة زوجها بمهر مورثتهم واعترف وريثة الزوج بالزوجية وبقاء المهر وادعى كل قدر فهل يحكم بمهر المثل ويقضى به في تركة الزوج (اجاب) اذا اختلف الزوجان بعد الدخول في قدر المهر فالقول لمن شهد له مهر المثل بيمينه وأي أقام البينة قبلت سواء شهد مهر المثل له أو لها أو لا ولا وان أقام البينة في بنتها مقدّمة ان شهد مهر المثل له وبنته مقدّمة ان شهد مهر المثل لها لان البينات لا تثبت خلاف الظاهر وان كان مهر المثل بينهما تحالفان حلّفا أو برهنا قضى به وان برهن أحدهما قبل برهانه لانه نوردعوا وموت أحدهما كحياتهما في الحكم المذكور كما أفاده علما ونا فوريته الميت تقوم مقامه فيما ذكره بعدم موتهما في القدر الغول لوريثة الزوج لان اعتبار مهر المثل يسقط بعدم موتهما كما في رد المحتار عن الدرر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت عم تزوجها من أبيها وتراضت معه هي وأبوها أن تنتقل معه الى محل اقامته ببلد أجدادها بينها وبين المحل الذي تزوجها فيه أكثر من ثلاثة أيام فهل اذا أوفها جميع ما تعرف به عليه وكذا المؤخر منه وكان مأمونا عليها يجب الى نقلها أو لا يجب لذلك الا برضاها بذلك وهل في هذه المسئلة كلام لعلماء الحنفية أفيدونا المسئلة مستوفية بجميع أطرافها (اجاب) اختلف الترجيح والافتاء في جبر الزوجة على الانتقال مع زوجها من بلد العدة الى هذه لسفر بعد ايفاء المهر والذي عليه العمل في ديارنا عدم جبرها على ذلك ولو كان مأمونا عليها سيما في هذا الزمان الذي كثرت فيه الفساد وعدم الخوف من رب العباد فلا حاجة الى التطويل والله تعالى أعلم (سئل) في فاض أقام وصيا على قاصرة يتيمة من الاب والام ولم يكن لها عايب سوى ابن عم شقيق فهل لابن العم أن يزوجهما من نفسه بمهر المثل ويدخل عليها وليس للوصي منعه من ابداً دون وجه شرعي (اجاب) لابن العم العاصم تزويج بنت عمه القاصرة من نفسه بمهر المثل حيث كان كفواً ولا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

١٢٧٠

١٧

١٢٧٠

٢٠

١٢٧٠

٢٠

١٢٧٠

٢٣

١٢٧٠

جادى الثانية

٢

١٢٧٠

١٥

عقد على بنت عمه البالغة الرشيدة بتوكيل أبيها في ذلك وجعل صداقها قدرا معلوما من الدراهم فدفع الزوج المذكور لابيها ما تعورف تحيله من الصداق ثم بعد مدة طلب الزوج المذكور الدخول بزوجه فامتنع الاب من ذلك فهل والحال هذه يجبر الاب على تسليم ابنته المذكورة للزوج المذكور حيث كانت الزوجة مطيقة للوطء وكان كفؤا لها والمهر مهر مثلها (أجاب) نعم للزوج المذكور نقل زوجته الى مسكن شرعى وله الدخول بها وليس للاب منعها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج قاصرة من أبيها بصداق معلوم ودفع للاب بعض المجل وبقي بذمته البعض ثم بعد ذلك بلغت البنت رشيدة وطلبت ما تعورف تحيله من الاب والزوج فهل تجاب لذلك ويجبر كل من الاب والزوج على دفع ما هو قبله من المجل المذكور للزوجة ولها الامتناع من الزوج حتى تأخذ ما بذمته من المجل المذكور ويجبر على نفقتها وكسوتها ولا تعد ناشرة بذلك (أجاب) للبنت بعد بلوغها رشيدة مما ابته أبيها بما قبضه من مجل صداقها الباقي تحت يده كالمهر طالبة الزوج بما بقي بذمته من مجل الصداق المقربه والحال هذه ولها الامتناع عن الزوج لقبض باقي ما تعورف تحيله من الزوج أو المشروط ويلزمه نفقتها وكسوتها بالمعروف والله تعالى أعلم (سئل) في زوجين اختلفا في قدر المهر فادعى الزوج مهر اقل لا وادعت الزوجة أكثر منه وبرهن كل منهما على ما ادعاه فهل يحكم مهر المثل ويقضى بينة الزوجة اذ لم يشهدا مهر المثل (أجاب) اذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال قيام النكاح فالقول لمن شهد له مهر المثل بيمينه وأى أقام البينة قبلت سواء شهد مهر المثل له أو لم أو لا وان أقاما البينة فبينتها مقدمة ان شهد مهر المثل له وبينته مقدمة ان شهد مهر المثل لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة في بلدة على صداق معلوم ودفع لها ما تعورف تحيله ودخل بها فيها وعاشا مدة ولا آن يريد الان تقال بها الى بلده ومحل وطئه فامتنعت من الذهاب معه متعللة بأنها لا تتأرق أهلها فهل اذا كان بين بلدها وبلد الزوج سفر ساعة أو ساعتين يكون له نقلها وعليها طاعته حيث كان فائما بحقوقها وكان مأهونا عليها ولا عبرة بتعللها المذكور (أجاب) للزوج نقل زوجته دون مسافة القصر اذا أوفاهام مجل الصداق وكان مأهونا عليها فائما بحقوقها الشرعية والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بصداق معلوم في الذمة ودخل بها ومكث معها فهل يجبر الزوج على دفع ما تعورف تحيله من المهر لها ولها منع نفسها عنه من السكنى والوطء حتى يغيبها المجل المذكور ولا تعد بذلك ناشرة بل يجب عليه الانعاق عليها (أجاب) اذا كان الزوج مقرا ببقاء مجل الصداق بذمته أجبر على دفعه لزوجته واذا امتنعت نفسها من طاعته لذلك لا تعد ناشرة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة وقيم معها بمصر فتهدى أهلها وأخذوها من زوجها ومنعه وهما منه بغير وجه شرعى مع قيامه بحقوقها الشرعية فهل

رجب

١٢٧٠

١٣

شعبان

١٢٧٠

١٨

شوال

١٢٧٠

١٢

محرم

١٢٧١

٢٣

يكون لزوجها أخذها من أهلها قهر أعينهم وتجير على طاعة زوجها ولا تقر على النشوز
 ويسكنها مسكنها شرعياً بين جيران صالحين في بيت خال عن أهلها وأهلها وليس لأهلها
 منعها من زوجها ولا يمكنون من سكنها معهم في بيت الزوج ولا يقرون على المكث
 عندها وليس لهم إلا زيارتها الشرعية (اجاب) نعم تجبر الزوجة بعد دفع محل الصداق
 على طاعة زوجها القائم بحقوقها الشرعية ولا تقر على النشوز ويسكنها في بيت خال عن
 أهلها وأهلها بين جيران صالحين وليس لأهلها منعها منه ولا يجابون إلى السكنى معها في
 بيت الزوج بدون رضاه وليس لهم إلا الزيارة في كل جمعة بالنسبة للوالدين وفي كل سنة
 بالنسبة لغيرهما من المحارم ولا يمكنون من القرار عندها بل ارضا الزوج والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل قبض على امرأة رومية وبناتها وصارتا مملوكتين له فهل إذا تزوج
 البنت لقبض على أخرى يكون جميع مهرها وجهازها وما شرط ومات ملكه لسيدتها أم لا
 (اجاب) نعم يكون مهر الامة المملوكة ملكاً لسيدتها المالك لها كما ان جهازها كذلك والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بمصر ودخل بها ومكث معها مدة ثم بعد
 ذلك أراد نقلتها من مصر إلى عقد نكاحها فيها إلى جهة بعيدة فوق مسافة القصر
 فامتنعت الزوجة من السفر معه فهل والحال هذه لا تجبر الزوجة على السفر معه فوق
 مسافة القصر حيث لم يكن مأموناً عليها (اجاب) نعم لا تجبر الزوجة على السفر مع
 زوجها فوق مسافة القصر والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكراً
 من وليها بصداق معلوم ثم بعد ذلك طلقها قبل الدخول والخلاوة بها فهل والحال هذه
 يلزمه نصف المهر فقط (اجاب) ينصف المهر المسمى بالطلاق قبل الدخول والخلاوة
 الصحيحة فإذا كان الراجع ما هو مسطور وجب على الزوج نصف المهر المسمى فقط وسقط
 عنه النصف الآخر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على بكر من أبيها على صداق
 معلوم من الدراهم ودفع له ما تعرف بحجبه من المهر ودخل بها الزوج في بيت أبيها
 ومكث معها مدة وهو قائم بحقوقها الشرعية ثم بعد ذلك أراد نقلها دون مسافة القصر
 إلى محل طاعته وإقامته وهو مأموناً عليها في محل خال عن أهلها وأهلها فهل يجاب الزوج
 لذلك حيث كان قائماً بحقوقها الشرعية وكون مأموناً عليها ويكون للزوج مطالبة
 أبي زوجته بامتنع زوجته من تحتيده التي جهزت بها من المهر الذي تعرف بحجبه
 (اجاب) للزوج نقل زوجته إلى ما دون مسافة القصر إذا أوفاهما محل الصداق وكان قائماً
 بحقوقها الشرعية ومأموناً عليها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطب امرأة
 وأرسل لها بعض دراهم من غير المهر لتتبعها على نفسها وبعض ملبوس لتتبع به فاستهلك
 ثم رجع عن التزوج بها ويريد الرجوع عليها بما دفعه لها من الدراهم وبعض الملبوس
 بعد الاستهلاك فهل لا يجاب لذلك (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال ما ذكر على
 ما استظهره في تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة في بلدها

١٢٧١

٣

١٢٧١

٦

جمادى الاولى

١٢٧١

١٠

شعبان

١٢٧١

١٥

١٢٧١

١٨

١٢٧١

٢٧

سؤال

سنة

١٢٧١

١٥

ذی القعدة

١٢٧١

٨

ذی الحجة

١٢٧١

١٥

محرم

١٢٧٢

٦

وأقام معها مدة ثم أراد السفر إلى بلدة أخرى بينهما أكثر من مسافة القصر وفرض لها نفقة
وقد رتب بتراضيها على يد بيعة وغاب عنها مدة فتجملد لها عليه مبلغ وكلما طلب منه يمتنع
من دفعه ويطلب زوجته بالسفر إليه فهل يجبر الزوج على دفع ما تجملد عليه حيث كان
مغروضا بالتراضي ولا تجبر الزوجة على السفر إليه ولو كان في مصر حيث كانت المسافة
بينهما مسافة القصر أولا (اجاب) لا تجبر الزوجة على السفر مع زوجها من بلد العقد إلى
بلد آخر بينهما مسافة القصر ويؤم الزوج بدفع ما ترتب بذمته لها من النفقة المفروضة
بتراضيها حيث لم تكن ناشرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وتسمى
لها مهر ودخل بها وبعد مدة مات عنها وعن ورثة أخفادت المرأة قدر ما عملوا مهرها
بذمة الزوج وادعت الورثة أقل منه فمن يكون القول قوله في مقداره (اجاب) القول
للزوجة بيمينها ان شهد مهر المثل لها وبينتها مقدمة ان شهد مهر المثل للورثة والقول
لورثة الزوج ان شهد لهم مهر المثل وبينتهم مقدمة ان شهد مهر المثل للزوجة اذ ورثة
أحدهما يقومون مقامه كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعي السيد ابن
الحاج ابراهيم نصر تزوج بكر ابنة عاقلة رشيدة من بولاق ودفع لها ما تعرف تحمله من
المهر ودخل بها في بيته في وراق الحضر وصار معاشرها معاشره الا زواج مدة شهرين
ثم بعد ذلك توجهت الزوجة المذكرة إلى بولاق وترى السكينة مع اهلها فيها فهل
والحال هذه لا تجب لذلك وله نقلها إلى بلدته المذكرة حيث كانت دون مسافة القصر
ومأمونا عليها وكان قائما بحقوقها الشرعية واذا امتنع من ذلك تعدنا نشرة لانهقة لها
ولا كسوة مادامت كذلك (اجاب) للزوج المذكرة نقل زوجته إلى بلدته المذكرة
حيث كانت دون مسافة القصر وأوفاهما محل الصداق ان كان مأمونا عليها وقائما
بحقوقها الشرعية والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع لها
ما تعرف تحمله من المهر ودخل بها وعاشا مدة عشر سنين ورزقت منه بولادوا لآن
امتنعت من طاعته ومنعت نفسها عنه ومنعته من دخول بيته لاجل مفارقتها فهل
له نقلها واسكانها في مكان شرعي يليق بها حال عن اهلها واهلها وعليها طاعته وملازمة
مسكنه حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وكان أمينا ثقة ولا يجبر على طلاقها اذا تحقق
ما ذكر (اجاب) نعم للزوج اسكان زوجته في بيته الخالي عن اهلها واهلها وتجب عليها
طاعته اذا أوفاهما ما تعرف تحمله وكان قائما بحقوقها الشرعية ولا يجبر على طلاقها ومنع
الزوج من الدخول عليها في بيتها نشوزا لم تكن سألته النقلة والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل خطب بكر ابنة من اخيه لا بنه وقبل ان يشترط عليه شيء يرسله حكم العادة
أرسل ابو الزوج الخاتم ونيشان من تلقاء نفسه ولم يحصل بينهما عقد النكاح ولم يحصل
نصيب في تزويجها به اراد أخو الزوجة ارسال الخاتم والنیشان لاني الزوج فامتنع من
قبوله ويطلب قيمته دراهم فهل لا يجاب ابو الزوج إلى ذلك ويؤمر باخذ الخاتم والنیشان

بعضهما حيث كانا باقين لم يذهب منه شيء (أجاب) ليس لابي الزوج المذكور المطالبة
ببديل ما ارسله الى الخطوبة المذكورة على هذا الوجه اذ لا يبيع بوجوب أخذ الثمن ولا
غصب مع استهلاك أو تغير بوجوب تضمين القيمة وانما يكون له أخذ العين حيث كانت
قائمة والحال ما ذكر قال في التنوير وشرحه خطب بنت رجل وبعث اليها شيئا ولم يزوجها
ابوها فابعت للهر يسترد عينه قائما فقط وان تغير بالاستعمال أو قيمته هالك لانه
معاوضة ولم يتم بخازن الاسترداد وكذا يسترد ما بعشه هدية وهو قائم دون الهالك
والمستهلك لان فيه معنى الهبة اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من
مصر وعقد عليها فيها ودخل بها واصر معاشرها مدة ثمانية أشهر والآن اراد أن ينقلها الى قرية
عند طنتد ابينها وبين طنتد امسافة ساعة وهو غير مأهون عليها فهل والحال هذه لا تجبر
على النقلة معه الى تلك البلدة المذكورة سيما وانه يؤذيها ويضاررها ولا تعد بامتناعها
من السفر معه الى تلك البلدة ناشرة ويلزمه الانفاق عليها في بلدها محل العقد (أجاب)
ليس للزوج المذكور نقل زوجته من بلد العقد جبرا الى مسافة القصر أو دونها اذ لم
يكن مأموئا عليها ولا تعد بالامتناع عن السفر المذكور ناشرة فتجب عليه نفقتها والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم ودفع لها ما تعورف به تجهيله من المهر
ودخل بها وعاشرها مدة ثم بعد ذلك تشاجرت معه وخرجت من داره من غير اذنه وامتنعت
من طاعته ومنعت نفسها عنه لاجل ان يطلها والحال ان له دارا أخرى خالية فهل
له نقلها واسكانها في مكان شرعي يليق بها خال عن اهله واهلها بحسب رأيه وعليها طاعته
وملازمة مسكنه حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وكان أميئا ثقة ولا يجبر على طلاقها
اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) للزوج اسكان زوجته ونقلها الى مسكن
شرعي حيث أوفاهام محل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وتجب عليها طاعته
والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة دفع لها ما تعورف به تجهيله
وهو قائم بحقوقها الشرعية ساكن معها في بيت لها حصة فيه مع اهلها فأراد الآن نقلها
الى مسكن شرعي خال عن اهله واهلها في بلد العقد تحاميا من حصول اضرار من اهلها
فهل يجاب لذلك ولا تجاب للإقامة مع اولادهم في البيت الذي فيه اهلها المذكور
والحال هذه وهل اذا أراد نقلها الى بلدته التي هي قرية من بلد العقد وليس بينهما
مسافة السفر يجاب الى ذلك أيضا حيث أوفاهام محل الصداق وكان قائما بحقوقها
الشرعية وكان مأموئا عليها (أجاب) نعم يجاب للزوج المذكور الى نقلها من مسكن اهلها
الى مسكن شرعي خال عن اهله واهلها والحال ما ذكر ولا تجاب الى النشوز اذ هو معصية
وله نقلها الى ما دون مسافة السفر حيث أوفاهام محل الصداق وكان مأموئا عليها والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل طلب من زوجته الوقاع المرة بعد المرة فامتنعت فوكرها وكره خفية
فحصل بينهما منافسة ثم اصطالحا فبعد ذلك حضر أبواها وأخواها وحضوها على امتناعها

صفر

١٢٧٢

٥

١٢٧٢

٢٢

ربيع الثاني

١٢٧٢

٢٠

منه من غير وجه شرعي وسافر الابوان بهما من غير رضاه وغيباها عنه فهل اذا اراد الابان يطلقها منه لا يجبر الزوج عليه ولو التزم الاب جميع الكلف واذا اوفاهام مقدم الصداق وكان كفوًا قائما لها بحقوق الزوجية تجبر على تسليمها نفسها له وعلى طاعته واذا اراد أن يسكنها مسكنًا شرعيًا لا ثقبها خاليًا من اهله واهلها يجب لذلك واذا اراد منع ابويها من دخوله ما منزله لما يترتب عليه من الفاسد يجب لذلك ايضا ولا عبرة بامتناعها وتعللها وتعلل ابويها بذلك كله اذا كانت مدخولا بها (اجاب) اذا اوفاهما الزوج المجل وكان قائما بحقوقها الشرعية وهما لها مسكنًا شرعيًا خاليًا عن اهلهما واهله تؤمر بطاعته وتسليم نفسها اليه حيث كانت ميطة للجماع ولا يجبر على طلاقها وللزوج جزية يارة ابويها كل جمعة مرة ومحارمها كل سنة مرة ولا يمنع الزوج ابويها من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرهما من المحارم في كل سنة ويمنعهم من الكينونة عندها به يقضى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بالمحررة ودخل عليها فيهم اراد ان ينقلها الى بلدينها وبين مصر اكثر من مسافة القصر فهل لا تجبر على النقلة معه والقاضي ان يقر رعليه لها الكسوة والنفقة ولا تكون ناشرة بالامتناع من السفر معه والحال هذه (اجاب) لا تجبر الزوج على السفر مع الزوج من بلد العقد الى مسافة القصر على ما عليه العمل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بالغ رشيد عقد على بنت بكر بالعترة شديدة مطيعة للوطء ودفع لها ما تعو رف تجيله ودخل بها ثم بعد ذلك انتقل الى بلده وهي دون مسافة القصر وطلبها للنقلة الى بلده ومحل طاعته فامتنعت فهل اذا كان قائما بحقوقها الشرعية ومأمونا عليها تجبر على النقلة معه الى محل طاعته حيث كانت المسافة دون مسافة القصر فاذا امتنعت تعد ناشرة تسقط نفقتها وكسوتها مادامت ناشرة (اجاب) للزوج نقل زوجته الى ما دون مسافة السفر اذا اوفاهام مجل الصداق وكان مأمونا عليها وقائما بحقوقها الشرعية فان امتنعت من ذلك والحال ما ذكر تكون ناشرة لا نفقة لها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تزوجها رجل بمهر معلوم سمي في صلب العقد ودخل بها ثم طلقها بعد الدخول ودفع لها مؤخر الصداق المسمى بعد دفع مقدمه قبل الطلاق فطوبى بنفقة عدتها ومتعتها فهل المتعة في هذه الحالة واجبة أو غير واجبة وما حكمها وما سقيتها (اجاب) المتعة في هذه الحالة مستحبة لا واجبة اذا لم يجب الا لمفوضة وهي التي طلق قبل الدخول ولم يسم لها مهر والمتعة دروع أي قبض ونجار وهو ما تعطين به المرأة رأسها ولمنفقة وهي الملائة لا تزيد على نصف المهر للزوج غنيا ولا تنقص عن خمسة دراهم لو فقير او تعتبر المتعة بحال الزوج حين كالنفقة به يقضى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة ودفع لها ما تعو رف تجيله ودخل بها وسكن معها في بيت أبيها مدة ثم بعد ذلك طلبها للنقلة الى محل طاعته الشرعي فابت وامتنعت فرفعها لدى الحاكم الشرعي فامرها الشرع بالنقلة الى محل طاعته زوجها فصارت اشرع

١٢٧٢

١١

١٢٧٢

٢٤

١٢٧٢

٢٥

١٢٧٢

١٦

ذى القعدة

ذى الحجة

١٧ ١٢٧٢

محرم

١٢٧٣

١٩

١٢٧٣

١٩

١٢٧٣

ونشرت وله منها البنان منعت والدهما من زيارتهما فهل والحال هذه تجبر على النقلة الى محل طاعة زوجها واذا اصررت على النشوز تسقط نفقتها وكسوتها مادامت ناشزة وليس لها ان تمنع والد الابنين من زيارتهما (أجاب) نعم له نقلها والحال ما ذكر الى مسكنه الشرعي والنشوز معصية فلا تقرر الزوجة عليه ولا نفقة لها مادامت كذلك وليس لها منع زوجها من رؤيته ولديه والله تعالى أعلم (سئل) في بنت متزوجة برجل يريد زوجها أن يسافر بها بل أرضاها الى محل يزيد على مسافة القصر خصوصا والبنت قاصرة لا يؤتمن عليها فهل لا تجبر على السفر معه (أجاب) نعم لا تجبر الزوجة المذكورة على السفر مع زوجها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار فيها رعيان كل واحد منهما مسكن شرعي مستوف لجميع المنافع اللازمة أحدهما مسكون بالاجرة والآخر مسكن للرجل المذكور ولم يكن فيه خلافه فارادت الزوجة المذكورة أن يسكنها في غير ذلك البيت متعلقة بانه يضربها فيه ولا تشهد عليه السكان الذين في جواره فهل لا تجب لذلك حيث كان هؤلاء السكان لم يعهد فيهم الا الخير وانهم أناس دينون ولم يكن للزوج مسكن غيره وكان لا تقاها (أجاب) قد صرحوا بانه اذا كان للزوج بيت منفرد من دار له غلق ومرافق يكون كافيا بشرط أن لا يكون في الدار أحد من الاجاء يؤذيها ويأمره القاضى بالسكنها بين جيران صالحين بحيث لا تستوحش عند عدم المؤنسة فاذا كان المحريم من السكان المذكور بهذه الاوصاف تؤمر الزوجة بالسكنى فيه حيث أوفاهما المجل وكان قائما بحقوقها ولا يجبر على أن يأتيها غيره والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ساكن مع زوجته بين جيران صالحين في بيت خال عن أهله وأهلها وأوفاهما محل الصداق وهو قائم بحقوقها الشرعية فخرجت من بيت زوجها المذكور بغير اذنه فهل لا يكون لها ذلك وتجبر شرعا على الاقامة مع زوجها المذكور ومعاشرته ولا تمكن من النشوز بغير رضاهو يكون له منع أبيها من زيارتها الا في كل جمعة مرة (أجاب) نعم لا يكون لها ذلك ولا تمكن من النشوز وهو الخروج عن طاعة الزوج بغير حق لانه معصية بتؤمر بطاعته والحال ما ذكر وقد صرحوا بانها بعد قبض المجل لا تخرج الا بحق لها أو بإذن أوليها كل جمعة مرة أو المحارم كل سنة مرة أو لم تكونها فإيلة أو غاسلة لا فمى ذلك وان أذن كائنا عاصيين ولا يمنع أبوها من الدخول عليها في كل جمعة مرة وفي غيرها من المحارم في كل سنة مرة ويمنعهم من القرار عندها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عتد على قاصرة من أبها على صداق معلوم ودفع له ما عورف بجعله من المهر ثم طلب الزوج الدخول بها فأنعه الاب منذ خمس سنين والآن بلغت من العمر نحو أربع عشرة سنة وصارت ضخمة مطيقة للوطء فهل لزوجه الدخول بها ونقلها الى محل طاعته واسكنها في مكان خال عن أهله وأهلها واذا أراد الاب مطالبة بنته بنفقة من حين المقدار الى الآن لا يجاب لذلك حيث لم يفرضها قاض ولم يقع عليها تراعى

(أجاب) نعم لازوج المذكور نقل زوجته المطيعة للوطع حيث دفع مجمل الصداق ولا يلزم بنفقة المدة الماضية قبل النقلة والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة بالغة وهو في حال صحته وسلامته ودفع لها ما تعرف بجملته من المهر ثم بعد ذلك بمدة مات عنها وعن ورثة آخرين ولم يدخل بها وترك ما يورث عنه شرعاً فهل والحال هذه يكون للزوجة أخذ مؤخر صداقها وما يخصها بجهة الأثر من تركته بالفريضة الشرعية (أجاب) إذا صدر النكاح المذكور صحيحاً ومات الزوج عن الزوجة وبقي الورثة يكون لها أخذ باقي المؤخر ولو قبل الدخول إذا مات مؤكلاً للمهر كما يكون لها أخذ ما يخصها من تركته بالفريضة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته عندها عائلة كثيرة من عائلة زوجها الأولى ولها أم مقيمة معها تفسد بينها وبين زوجها وساكنة في بيت تلك بعضه والبعض الآخر لغيرها ويريد الزوج أن يسكنها في منزل شرعي خال عن أهلها وأهلها بجوارها الثلاثة ويمنع دخول أمها عليها إلا في كل شهر مرة واحدة ويكون بحضوره خوفاً من إفسادها المعلوم أمره وطرد عائلة زوجها الأولى فهل يكون له ذلك ولا يلزمه الصرف على عائلة زوجها الأولى حيث كان عادة أمثالها أن تخدم بمثل الجوارى الثلاثة وإذا امتنعت عن محل طاعته نسقط كسونها ونفقةها حيث خرجت عن طاعته ولا يجبر الزوج على طلاقها (أجاب) للزوج نقل زوجته إلى مسكنه الشرعي الخالي عن أهلها وأهلها ولا مهر يارنها في كل جمعة مرة ولا غيرها من المحارم في كل سنة مرة وتلزم الزوج نفقتها ونفقة من يخدمها المملوك لها الذي لا شغل له غير خدمتها بالعمل وعن أبي يوسف غيبة زفت إليه بخدم كثير استمقت نفقة الجميع وفي البحر عن الغاية وبه نأخذ قال وفي السراجية ويفرض عليه نفقة خادمها وإن كان من الإشراف يفرض عليه نفقة خادم من وعليه الفتوى قال في حواشي الدرر ومجملها إذا لم يجلب قدرها عن الاثنين والأفلهما أزيد كما مر من أحب الأملاء وهذا في الموسر فإذا دفع الزوج المذكور مجمل الصداق وكان قائماً بجهة زوجها الشرعية وطلبها إلى النقلة معه إلى مسكنه الشرعي وامتنعت تكون ناشرة لا نفقة لها مادامت كذلك والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته على صداق معلوم قدره عشرة أكياس دفع لها ثلثي المهر ثم بعد مدة مات عنها وعن زوجة غيرها وعن أولاد صغر وترك ما يورث عنه شرعاً والآل تريد الورثة القسمة فهل تدفع الزوجة المذكور بيمينها في قدر ثلث المهر الباقي لها إذا قسمت الشهود أو يرجع مهر مثلها (أجاب) يحكم للزوجة المذكور كورة إلى عام مهر مثلها عند عدم البينة قال في البرزخية مات عن زوجته وأبنت المهر على ورثته إن ادعت قدر مهر المثل وأفران ورثة بذلك صح وكفي بالنكاح شاهداً ولا حاجة إلى الإثبات وإن كان في الورثة أولاد صغار فلها أن تأخذ قدر مهر مثلها من التركة وفي حواشي الدرر عن الخاتبة رجل مات وترك أولاداً صغاراً فادعى رجل ديناً عن أبيه أو وديعة

وادعت المرأة مهرها قال ابو القاسم ليس للوصي ان يؤدي شيئا من الدين والوديعة
 ما لم يثبت بالبينة وأما المهر فان ادعت قدر مهر مثلها دفعه اليها اذا كان النكاح
 ظاهرا مع وفاء يكون النكاح شاهدا لما قال الفقيه أبو الليث ان كان الزوج بنى بها
 فانه يمنع منها مقدار ما جرت العادة بتجنيده و يكون القول قول المرأة فيما زاد على المجل
 الى تمام مهر مثلها اه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة أذن بها زوجها بالاسفر مع ولدها
 منه الى جهة بينه وبينها اقل من مسافة القصر وأقامت بهامدة والا ن طلبها لمحل طاعته
 فامتنعت فهل له طلب ابنته منها جبراء عنها سيما وسن الابن المذكور يزيد على عشرين
 وله طلبها ايضا الى محل طاعته بمحل العقد والاقامة الاصلية وهو بلد لها أيضا حيث
 أوفاهام محل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وهو مأمون عليها أيضا (اجاب) نعم
 للزوج المذكور طلب كل من زوجته المذكور ابنته منها الى محل اقامته وتجبر الزوجة
 على طاعته والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا ودخل بها
 بمنزل والده وأقامت معه مدة قليلة وخرجت من منزله بدون اذنه وتوجهت الى بيت ابائها
 ثم سافرت معه الى الاقطار المجازية بدون اذن ايضاً منه وحضرت ثم طلبها زوجها الى محل
 طاعته فامتنعت مع ان الزوج قائم بجميع حقوقها الشرعية من نفقة وكسوة ومسكن
 يليق بها فهل والحال هذه تجبر على الذهاب معه الى محل طاعته بالبلدة التي حصل بها
 العقد ولا تقر على النشوز حيث كان الامر كما هو مسطور (اجاب) اذا وفي الزوج
 المذكور زوجته بمحل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية يكون له طلبها لمحل
 طاعته واسكانها في مسكن شرعي خال عن اهله واهلها وتجبر على ذلك ولا تقر على النشوز
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة ودفع لها ما تعرف بتجنيده من الصداق
 وقبضته ودخل عليها في بيتها وأراد أن ينقلها الى محل طاعته في بيت خال عن اهله
 واهلها فامتنعت من ذلك فهل تعدناثرة بذلك سيما انه نهاها عن الخروج بغير اذنه فلم
 تنهه وحينئذ تسقط نفقتها المقررة لها عليه مادامت ناشرة (اجاب) حيث أوفاهام محل
 الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية يكون له نقلها الى مسكنه الشرعي فاذا امتنعت
 تكون ناشرة لا نفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على بنت
 من ابائها ودفع لها ما تعرف بتجنيده ودخل بها الزوج ومكثت معه سنتين ثم بعد ذلك
 خرجت عن طاعته فطلبها فامتنعت ونشرت فهل اذا كان الزوج قائما بحقوقها الشرعية
 تجبر على طاعته ولا تقر على النشوز ولا تستحق نفقة ولا كسوة مدة نشوزها (اجاب)
 نعم يجب على الزوجة طاعة زوجها حيث أوفاهام محل الصداق وكان قائما بحقوقها
 الشرعية ولا تقر على النشوز ولا نفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل تزوج امرأة بمصر ودخل عليها فيها وبعد ذلك انتقل بها الى مصر قرية بينهما وبين
 مصرها اقل من مسافة المير واقام بهامع الزوجة مدة ثم بعد ذلك حضرت الزوجة الى

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

٢٤

جمادى الاولى

١٢٧٣

٩

١٢٧٣

٢٠

جمادى الثانية سنة

١٢٧٣

٤

١٢٧٣

٢٠

١٢٧٣

٢٠

شعبان

١٢٧٣

٣٠

رمضان

مصرها المعقود عليها فيه وأبى الرجوع إلى المصر التي أقام بها الزوج المذكور فهل
إذا كان الزوج دفع للزوجة المذكورة ما تعرف تحيله وكان قائما بحقوقها الشرعية
ومأمنها عليها يكون له السفر بها ونقلها إلى المصر المذكورة والحال ما ذكر وإذا امتنعت
من النقلة معه تكون ناشئة (اجاب) للزوج نقل زوجته دون مسافة التصبر إذا دفع
لها مهمل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية ومأمنها عليها والأفلا والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل تزوج امرأة وسكن بها في بيتها مدة وهو قائم بحقوقها الشرعية ثم بعد
ذلك أراد الزوج نقلها من بيتها وأن يسكن معها في مسكن شرعي على حدتها ما خال عن
أهلها وأهلها فهل والحال هذه يجب الزوج لذلك وتجب الزوجة على طاعة زوجها
حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) للزوج نقل زوجته في مسكنه الشرعي
حيث أوفاه مهمل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وعلى الزوجة طاعته والحال
ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من مصر ودفع لها ما تعرف
تحيله من المهر ودخل بها وعاشا مدة من الدهر والآن أراد أن ينقلها إلى بلدة بينها
وبين مصر نحو ساعة دون مسافة القصر بكثير فامتنعت من ذلك واختارت النشوز وهو
لا يرضى فهل إذا كان قائما بحقوقها الشرعية وكان مأمنها عليها تجبر على النقلة معه إلى
دون مسافة القصر وإذا امتنعت من ذلك تكون ناشئة لانفقة لها عليه مادامت كذلك
(اجاب) للزوج نقل زوجته إلى ما دون مسافة السفر إذا أوفاه مهمل الصداق وكان
قائما بحقوقها الشرعية ومأمنها عليها والأفلا وإذا كان له أن ينقلها فإن امتنعت بغير
حق تكون ناشئة لانفقة لها مادامت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة
ولا يهه بيت مشتمل على ثلاثة مساكن معدة لسكنى الحر يجمعها باب وسلم واحد
موصول للثلاثة المساكن المذكورة كل مسكن منها تام المنافع والمرافق الشرعية
وطلبت منه زوجته مسكنها شرعا فهل له أن يسكنها في مسكن من جملة البيت المذكور
ويجب لذلك وإذا أرادت والدتها أن تتردد عليها في كل يوم له منعها من ذلك إلا في كل
جمعة تزورها مرة (اجاب) على الزوج اسكان زوجته في مسكن شرعي خال عن أهلها
وأهلها لا يثق بها وببيت منفرد من داره غلق ومرافق يكفيها إلا إذا كان في الدار من أقارب
الزوج من يؤذيها كما في الحانية ونقل مصنف التنوير عن الملقط كما ينع مع الاجاء
لامع الضرائر وحمل الحلي ما في الملقط على ما إذا كان الاجاء لا يؤذونها فلا ينع ما في
الحانية وحينئذ إذا لم يكن في الدار من الاجاء من يؤذي الزوج جنة لا يكون لها المطالبة
بغير المسكن المنفرد بنقله ومرافقه الا يثق بها وإذا أوفاه الزوج مهمل الصداق لا يكون
لها الخروج من منزله إلا بزيارة أبيها أو أحدهما في كل جمعة مرة وفي غيرهما من المحارم
في كل سنة مرة وللا بوبين زيارتها في كل جمعة مرة وله منعها من القرار عدها وفي المحارم في
كل سنة مرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمصر وعقد عليها فيه ودفع لها

ما تعورف بحيلة من المهر ودخل بها وعاشرهما مدة معاشرة الأزواج ثم بعد ذلك انتقل
 بها إلى بلده ومحل إقامته وسكنه وهي دون مسافة القصر ومكث معها مدة ثم بعد ذلك
 ذهبت إلى مصر لتزور أهلها بأذنه فأذن لها بذلك ثم بعد ذلك طلبها من مصر لتعود إلى
 بلده المذكورة وهو مأمون عليها فامتنعت من السفر معه إلى بلده المذكورة متعلقة بأن
 عليها دين لا قاربها وتريد أن تلزمه بدفعه لأربابه متبرعاه والزواج لم يرض بذلك فهل
 إذا كان الزوج قائما بحقوقها الشرعية ومأمونا عليها تجبر الزوجة على النقلة معه إلى
 بلده المذكورة ولا يلزم الزوج بدفع الدين الذي بذمه زوجته المذكورة من ماله
 (أجاب) لا لزوجه نقل زوجته إلى ما دون مسافة القصر إذا أوفاهما محل الصداق وكان
 قائما بحقوقها الشرعية ومأمونا عليها حيث لا مانع والأفلا ولا يجبر على دفع ما بذمه
 زوجته إلى أربابه حيث لم يكن ضامنا له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطب
 لابنه البالغ امرأة وبعث إليها حليا وغيره هدية على أن تتزوج بابنه المذكور ثم حصل
 اعراض من الابن المذكور عن زواجها فأراد الأب استرداد ما بعثه لها فهل والحال هذه
 يجب لذلك حيث كان باقيا (أجاب) نعم لا في المخطوب له استرداد ما بعثه لخطوبة
 ابنه وهو قائم والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة
 ودخل بها وأراد أن ينقلها من مدينة العقد إلى مدينة أخرى وبينهما مسافة القصر فهل
 ليس له نقلها شرعا جبراعليها وإذا قلتم بعدم النقلة هل يفرض عليه النفقة والكسوة لها
 حيث ان عدم انتقالها انما جاء من قبل الشرع (أجاب) لا تجبر الزوجة على السفر مع
 زوجها إلى مسافة القصر من بلد العقد وإذا امتنعت من ذلك لا تكون ناشرة فتجب لها
 النفقة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بمصر ودخل بها
 ويريد نقلها إلى قرية فوق مسافة القصر فهل لا يسوغ للزوج نقلها مع عدم رضاها
 وإذا امتنعت لا تعد ناشرة بذلك ولا تسقط نفقتها والغاضي أن يقر لها نفقة على زوجها
 وإذا كان بعض الصداق حالا وبعضه مؤجلا وحل الاجل يلزمه شرعا دفع المؤجل
 (أجاب) لا تجبر الزوجة على السفر مع زوجها فوق مسافة القصر من بلد العقد على ما عليه
 العمل وإذا امتنعت من ذلك لا تعد ناشرة فلا تسقط نفقتها وتستحقها للقاضي تقر بها
 وإذا حل أجل الصداق يكون لها ما ابنته ويجبر الزوج على دفعه حيث لا مانع والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمهر ألف قرش دفع لها ثمانمائة وسبعة وثمانين قرشا
 من المهر قضت بهامه المحها وبعد الدخول طلب منها مائتين وعشرين قرشا في المؤخر
 متعللا بأن المرأة لا يجوز معاشرتها مع زوجها إلا إذا كان عنده ثلث مهرها فهل لا يجب
 لذلك ولا يلزمها دفع شيء له (أجاب) ليس للزوج بعد دفع شيء من المهر ولو أضاف على
 المحل زوجته استرداده بمجرد تعلله المذكور ولا صحة له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 تزوج بكر ابنة من وليها بمصر ودخل بها وأراد نقلها منها إلى بلد بينه وبينها دون مسافة

صفر سنة

١٢٧٤

١٣

القصر فهل يكون له نقلها حيث أوقاها ما تعورف تجهيله من المهر وكان مأمو ناعليها
وتسكون ناشرة بالامتناع لاستحق عليه نفقة ولا كسوة (اجاب) نعم له نقلها الى مادون
مسافة القصر والحال ما ذكره الافلا والخروج عن طاعة الزوج بغير حق نشوز والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل خطب بكر بالغة من ابيها وبعث اليها أشياء هدية استهلك
بعضها وامتنع أبوها من تزويجها ويريد الرجوع فيما بعثه فهل يكون له الرجوع
في القائم دون المالك والمستهلك (اجاب) للزوج استرداد ما بعث للهدية قائماً دون
المستهلك والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة عقد عليها رجل من أبيها على
صداق معلوم ودفع لها ما تعورف تجهيله من المهر ثم ماتت قبل الدخول بها وهي في بيت
أبيها عن زوجها وأبوها فهل يتقرر المهر بالموت ويصير تركته يقسم بين ورثتها بالقرينة
الشرعية وإذا أراد الزوج مطالبة الاب بجهاز لا بنته غير المهر لا يجاب لذلك شرعاً
(اجاب) يتأكد المهر بموت أحد الزوجين فيكون تركته يقسم بين ورثتها بالقرينة
الشرعية كجميع ما يتحقق انه مملوك لها والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة
زوجها أبوها لرجل بصداق معلوم ودخل بها الزوج ثم مات الاب المذكور وقبل
موته أقام ابنه البائع وصياً مختاراً عليها وعلى مالها ثم ان الزوج طلقها وهي قاصرة في غيبة
من له الولاية عليها وعلى مالها ولم يدفع لها حقها وقالت أمها حق بنتي عندي بدون اذن
من له الولاية على القاصرة وعلى مالها ولم تدفع لها حقها فهل للقاصرة بعد بلوغها رشيدة
أوللوصي بعد حضوره من غيبته مطالبة الزوج أو الام بحق القاصرة ولا يسقط حقها
والحال هذه (اجاب) ان كان للزوج القاصرة حق ثابت بذمة زوجها لا يسقط
بمجرد قول أمها حق بنتي عندي ولولها في المال المطالبة به من هو قبله وكذا البنت بعد
بلوغها رشيدة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من بلد قريية
من بلده ودفع لها ما تعورف تجهيله من المهر ونقلها الى بلده وعاشرهما مدة ثم تشاجر معها
وخرجت من داره ومعهما ابنتها وذهبت الى بلدها غاضبة ونشرت منه وهو لا يرضى به فهل
إذا كان قائماً بحقوقها الشرعية وكان بين البلدين مسافة قليلة وكان أميناً ثقة يكون له
نقلها وتجبر على طاعة وملازمة ممكنة إذا تحقق ما ذكر (اجاب) للزوج نقل
زوجته الى مادون مسافة السفر إذا أوقاها دجمل الصداق وكان قائماً بحقوقها
الشرعية مأمو ناعليها وعليها طاعته والحال هذه والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل تزوج امرأة من مصر وهي بلدها وأهلها مقيمون بها ثم بعد الدخول بها ودفع
ما تعورف تجهيله سافر بها الى طنتد ثم بعد أيام أراد ان يرجع الى بلدها التي وقع فيها
العقد فامتنعت من ذلك فهل إذا كان مأمو ناعليها تجبر على النفقة معه حيث دفع
لها ما تعورف تجهيله (اجاب) وقع اختلاف في نقل الزوج وزوجته مسافة القصر بعد
دفع الصداق لها فظهر لرواية ان للزوج نفقة وأقضى به بعضهم وقال الفقهاء ان أبو

ربيع الثاني

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

٩

القسيم انصفاروا بواليت انه ليس للزوج السفر بها مطلقا بدون رضاها ولو بعد دفع
الصداق وعليه الفتوى وعمل القضاة اليوم وقد استحسن الاقتناء به وذكر في رد المحتار
انه لا ينبغي طرد الاقتناء بواحد من القولين على الاطلاق فقد يكون الزوج غسيرا مأمون
عليها يريد نقلها من بين اهلها ليؤذيها او يأخذ مالها من علم منه المقتي شيئا من ذلك لا يحل
له ان يقتنيه بظاهر الرواية لانا نعلم يقينا ان الامام لم يقل بالجواز في مثل هذه الصورة
وقد يتفق تزوج غريب امرأة غريبة في بلدة ولا يتسرله فيها المعاش فيريد أن ينقلها
الى بلدة او غيرها وهو مأمون عايبا بل قد يريد نقلها الى بلدة اخرى كيف العبدول عن ظاهر
الرواية في هذه الصورة والحال انه لم يوجد الضرر والذي علل به القائل بخلافه بل وجد
الضرر للزوج دونها فعمل يقينا ايضا أن من ائقني بخلاف ظاهر الرواية لا يقول الا بالجواز
في مثل هذه الصورة الا ترى ان من ذهب بزوجه للحد فاقام بها في مكة مدة ثم حج
وامتنعت من السفر معه الى بلدة هل يقول احد بمنعه عن السفر بها ويتركها وحدها
تفعل ما ارادت اه المراد منه ومنه يعلم جواب الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل تزوج امرأة من مصر ودفع لها مقدم الصداق ودخل بها وعاشرهما مدة ثم بعد ذلك
أراد ان ينقلها الى بلدة فوق مسافة القصر والزوجة محتنة من السفر معه فهل والحال
هذه لا تجبر الزوجة على السفر معه فوق مسافة القصر ولا تعد ناشرة (أجاب) نعم لا تجبر
على السفر معه مسافة القصر من بلد العقد والدخول الذي هو وطنها على ما عليه العمل
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من مصر ودخل بها فيها وعاشرهما مدة ونقلها
منها برضاها الى بلدة التي هي دون مسافة القصر وصار يضاروها بالضرب وغيره فرجعت
الى مصر بامرهم ومكثت بها ويريد نقلها منها ثانيا الى بلدة انذ كورة والحال انه غير مأمون
عليها فهل لا يجاب لذلك ولا تجبر على ذلك حيث كان غير مأمون عليها ولا تعد ناشرة
بالامتناع واذا كان له بنت منها صغيرة سنها ثلاث سنين واراد اخذها منها لا يجاب لذلك
(أجاب) الام احق بحضانة الصغيرة التي لم تنته مدة حضانتها قبل الفراق وبعد ذلك
يقم بها مانع وللزوج نقل زوجته فيما دون مدة السفر من المصر الى القرية وبالعكس
ومن قرية الى قرية اذا اوفاهما المجهل لانه ليس بغربة لكن قيده في حواشي الدر على
سبيل الانعفاء اذا كان مأمونا عليها وفي رد المحتار ينبغي العمل بما مر عن البرازية من
تفويض الامر الى المقتي حتى لو راى رجلا يريد نقلها للضرار بها والايذاء لا يقتنيه
اي بالنقل ولا سيما اذا كانت من اشراف الناس ولم تكن القرية مسكنة الا لمثلها فان
المسكن يعتبر بمحاله ما كانه فققة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على
صداق معلوم ودفع لها ماله ودخل بها وعاشرهما وهو قائم بحقوقها الشرعية من نفقة
وكسوة وغير ذلك ثم بعد ذلك خرجت الزوجة من بيت زوجها المذكور وتريد أن
تسكن في بيت اولادها من غيره وتقيم معهم في مكان واحد والزوج لم يرض بذلك مع

١٢٧٤

١١

جمادى الاولى

١٢٧٤

١

سنة جمادى الثانية

١٢٧٤

١

ان الزوج قائم بحقوقها الشرعية ومأمون عليها فهل والحال هذه لا تجاب لذلك وتجب
على طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية ودفع لها المهر وله ان يسكنها
في مسكن شرعي خال عن أهله وأهلها (اجاب) نعم لا تجاب لذلك والحال هذه وللزوج
استكانتها في مسكن شرعي خال عن أهله وأهلها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
عقد على امرأة عقد الصحيح مستوفيا لشرائط الصحة وجعل لها صداق معلوما ولم يدخل بها ولم
يختل معها في مكان واحد فهل والحال هذه اذا اراد الزوج المذكو ر طلاق زوجته
المذكو رة قبل الدخول بها والخلو يكون لها نصف المهر المسمى بينهما واذا دفع لها نصف
المهر المسمى لا يكون له اخذه منها ويمنع من المعارضة لها في ذلك بدون وجه شرعي

١٢٧٤

١

(اجاب) الطلاق قبل الدخول والخلو الصحيحة يوجب نصف المسمى فليس للزوج
بعد ذلك استرداده منها والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
تزوج بامرأة من وليها ودفع لها ما تعورف تجهيله من المهر ودخل بها وعاشرهما مدة
ثم خرجت من داره بغير إذنه وامتنعت من الذهاب له ثم طلبها الى محل طاعته

١٢٧٤

رجب

١٨

فامتنعت فهل اذا كان قائما بحقوقها الشرعية تجبر على طاعته ولازمة مسكنه
واذا امتنعت بعد ناشرة تسقط نفقتها وكسوتها مادامت كذلك (اجاب) نعم اذا كان
خروجها بغير حق والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تشتت من زوجها وخرجت عن طاعته

١٢٧٤

شعبان

٥

بدون مسوغ شرعي وهو قائم بحقوقها الشرعية فهل والحال هذه تؤمر بطاعة زوجها
ولا تقرر على النشوز حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) النشوز وهو الخروج
عن طاعة الزوج بغير حق معصية فلا تقرر الزوجة عليه بل تؤمر بطاعته مادام قائما
بحقوقها الشرعية وقد دفع لها المهر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع

١٢٧٤

شوال

٢٤

لها ما تعورف تجهيله من المهر ودخل بها في بيت أهلها وعاشرهما فيه مدة والآن اراد أن
ينقلها الى مسكن شرعي خال عن أهله وأهلها فهل والحال هذه يجاب لذلك واذا امتنعت
من السكني معه بعد ناشرة لا نفقة لها ولا كسوة مادامت كذلك وتجب على طاعة زوجها
حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) نعم والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في

ذى القعدة

١٢٧٤

١

رجل عقد على امرأة في القناطر الخيرية ودفع لها ما تعورف تجهيله من المهر ودخل بها في
الحروسة وصار معاشرهما مدة من الشهور وهو قائم بحقوقها الشرعية والآن اراد أن
ينقلها الى القناطر الخيرية وهو مأمون عليها فهل يجب لذلك وعليها طاعته وملازمة
مسكنه حيث كانت دون مسافة القصر واذا امتنعت من السفر معه بعد ناشرة تسقط
نفقتها وكسوتها مادامت كذلك (اجاب) نعم والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل تزوج امرأة ودخل عليها وأقام معها مدة في الحروسة وأتى لها بكسوة وقبضتها
منه ثم بعد ذلك اراد نقلها من الحروسة الى بلدة التي بينهما وبين الحروسة مسافة قصر
فامتنعت من النقلة معه ويريد أن يأخذ منها الكسوة التي استحققتها عنده وقبضتها منه

فهل لا يجب لذلك ويفرض القاضي عليه النفقة لها ولا تجبر على النقلة معه الى بلده
 المذكورة (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بكر ابالة من
 وليها ودفع لها ما تعرف تجهيله من المهر وبعد دخوله بها ومعاشرتها مدة خرجت من بيته
 من غير اذنه وذهبت الى بيت اهلها وامتنعت من طاعته وتريد اخذ مئتا عها من بيت
 زوجها والسكنى مع اهلها فهل لا يجب لذلك وبالامتناع تعدناشرة وعليها طاعته
 وملازمة مسكنه حيث كان قائما بحقوقها الشرعية ويكون له اسكانها في مكان خال عن
 اهلها وأهلها (اجاب) يجب على الزوجة المذكورة طاعة زوجها حيث أوفاهما بمجمل
 الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وله اسكانها مسكنها شرعيا خاليا عن اهلها وأهلها
 ولا تقر على النشوز لانه معصية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من
 اقاربه بالمحروسة على صداق معلوم ودفع لها ما تعرف تجهيله من الصداق ودخل بها
 وعاشرهما مدة ثم بعد ذلك تشاجرت معه وخرجت من بيته من غير اذنه وذهبت الى بلد
 دون مسافة القصر وامتنعت من طاعته ومنعت نفسها عنه لاجل ان يطلقها فهل له
 نقلها واسكانها في مكان شرعي يليق بها خال عن اهلها وأهلها وعليها طاعته وملازمة
 مسكنه حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وكان أمينا ثقة ولا يجبر على طلاقها (اجاب)
 لا يجبر الزوج على طلاق زوجته وله نقلها الى ما دون مسافة القصر اذا أوفاهما الصداق
 وكان مأمونا عليها قائما بحقوقها الشرعية ولو خرجت باذنه وعليها طاعته والحال هذه
 والله تعالى اعلم (سئل) في بنت سنها احدى عشرة سنة تزوجت برجل واختلى بها وهي
 مطيقة للرجال ثم أخذتها أمها تريد السفر بها فوق مسافة القصر فهل تمنع أمها من السفر
 بها والحال ما ذكر (اجاب) اذا أوفى الزوج مجمل الصداق وكان قائما بحقوق زوجته
 الشرعية وهي مطيقة للوطء كما هو مذكور يكون له أخذها ويجبر وليها على دفعها اليه
 وليس لامها منعها عنه ولا السفر بها ولا حق للام في حضانتها بعد بلوغها تسع سنين على
 المفتي به وقد اخذوا في وقت الدخول بالصغيرة فليل لا يدخل بها لم تبلغ وقيل يدخل
 اذا بلغت تسعا وقيل ان كانت سمينة جسيمة تطيق الجماع يدخل بها والا لقال في الهندية
 وأكثر المشايخ على انه لا عبرة بالسن وانما العبرة بالطاقة فاذا كانت ضخمة سمينة تطيق
 الرجال ولا يخاف عليها المرض من الجماع كان للزوج ان يدخل بها وان لم تبلغ التسع وان
 كانت مهزولة تخيفة لا تطيق الجماع ويخاف عليها المرض لا يحل للزوج ان يدخل بها
 ولو كبر سنها وهو الصحيح واذا طلب الزوج بعد انعقاد النكاح ودفع المهر من القاضي
 ان يأمر الاب بتسليم الزوجة فقال انها صغيرة لا تصلح للرجال وقال الزوج بل تصلح وتطيق
 ان كانت ممن يخرج أخرجها وأحضرها المجلس وينظر اليها فان كانت تصلح أمره بدفعها
 والا وان كانت ممن لا يخرج أمر من يوثق بهن من النساء ان ينظرن اليها فان قلن انها
 تصلح للرجال أمر بالدفع والا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر من أمها بمهر

١٢٧٤

٢

١٢٧٤

١٨

جادی الثانية

١٢٧٥

٣٠

رجب

١٢٧٥

٢٨

مثلها وهو كقولها ودخل عليها في بيت أمها ثم بعد مدة أراد أن ينقلها من بيت أمها إلى بيت آخر بالبلد خال عن أهلها وأهلها فهل يجب لذلك وإذا امتنعت تكون ناشرة لأنفقة لها عليه (اجاب) نعم إذا دفع لها مقدم الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكرام من أبيها بصداق معلوم ودخل عليها في بيت أبيها ثم بعد ذلك أراد أن ينقلها ويسكن بها في مسكن شرعي خال عن أهلها وأهلها فنفقه أبوها من ذلك ويطلب منه طلاقها ويطلب منه مبلغا معلوما من الدراهم صرفه في فرح بنته بغير إذن من الزوج فهل لا يجبر الزوج على طلاقها وله نقلها من بيت أهلها إلى أي مسكن شرعي أراد من البلد ولا يلزمه دفع شيء ماصرفه في فرح بنته بدون إذنه وإجازته (اجاب) لا يجبر الزوج على طلاق زوجته لأنه أن ينقلها إلى مسكنه الشرعي حيث أوفاهما محل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية ولم يكن هناك مانع ولا يلزم بدفع ماصرفه أبو الزوجة في فرحها بدون إذن الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكرة من أبيها قاصرة ودخل بها الزوج في بيت أبيها ثم بعد مدة طلبها زوجها إلى محل طاعته ليسكن بها في مكان خال عن أهلها وأهلها فنفقهها أبوها عن الزوج ويريد أن يطلقها منه ليرزوها لغيره فهل يكون له طلبها من أبيها ويسكن بها في مكانه الخاص به ولا يجبر على طلاقها وإذا رغب أبوها بالنشوز ومنعه عن الزوج لا يجبان لذلك ويؤم أن يتسكن زوجها منها ولا يقران على نشوزها حيث دفع ما تعرف تحببه من المهر والمهر ثلاث عشرة سنة وكانت ضخمة تطيق الوطء (اجاب) يؤمر الأب بتسليم ابنته لزوجها حيث دفع له محل الصداق وكانت مطيعة للوطء ولا يجبر الزوج على طلاقها والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة خطبها رجل من أبيها وسمى لها مهر معلوما من الدراهم وبعد التسمية عقد عليها بحضرة أبيها وبحضرة الشهود ثم بعد مدة مات الزوج قبل أن يدخل بها فهل والحال هذه يكون الموت مثل الدخول فتستحق الزوجة جميع المهر المسمى والارث أم كيف الحال (اجاب) نعم تستحق الزوجة المذكورة جميع المهر المسمى لها في العقد بموت الزوج قبل الدخول والخلو في النكاح الصحيح كالدخل إذا مات مؤكدا للمهر فلها الخدم المقتبض من تركته كسائر الديون كما أن لها الميراث حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا كان لرجل زوجة ومسكن شرعي خال عن أهلها ما بين جيران صالحين تأمن فيه على نفسها وماله وأدفع لها الصداق الحان فهل والحال هذه إذا طلب الرجل المذكور زوجته المذكورة إلى النقلة معه لبيتته المذكور وامتعت تكون ناشرة لأنفقة لها ولا كسوة ما دامت على ذلك (اجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكرة ودخل بها قبل دفع ما تعرف تحببه لها المهر وأقام معها مدة ثم ذهبت إلى منزل أبيها وامتعت من العود له حتى يعطيها المحمل فهل لها ذلك وللقاضى أن يفرض لها النفقة على زوجها المذكور ولا تعد بما عاها لثمة حيث كانت مانعة نفسها لاخذ

١١

١١٧٥

٢٩

١٢٧٥

في الحجة

٢

١٢٧٥

محرم

١١

١٢٧٦

٢٠

١٢٧٦

ما شرط تجهيله وكان الزوج المذكور مقر ابقاء المهر بذمته (اجاب) نعم لها ان تمنع نفسها لاخذها بمحل العداق ولو بعد وطء أو خلوة على قول الامام المقتي به وتستحق النفقة مع الامتناع في هذه الحالة اذا لا بعد ذلك نشوزا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلب أن يزوجه ابنه ابنة آخر فاجابه لذلك وسمى لها مهر معلوما دفع مجمله لابي الزوجة وعقد له عليها بمصر وطلب أن يدخل ابنه عليها في بلدة بالريف فوق مسافة القصر وأخذ أمتعتها ونقلها من مصر إلى بلده المذكور فهل اذا رجع الزوج بها إلى مصر محل العقد وأقام بها فيها وله أب متكفل بنفقتها وكسوتها قبل عقد النكاح وبعد وطلبت من الزوج أن يسكنها في مسكن شرعي خال عن اهلها متجانب لذلك ويخير أبو الزوج على الانفراق عنهما حيث كان ابنه قاصرا وهو متكفل بنفقتها واذا اراد أبو الزوج أن يتقلها من مصر محل العقد إلى البلدة المذكورة جبراعنها لا يجاب لذلك ويؤمر برد أمتعتها التي نقلها من مصر محل العقد إلى بلده المذكور (اجاب) لا تجبر الزوجة على السفر مع زوجها من بلد العقد إلى غيره مسافة القصر وتستحق النفقة ما لم تكن ناشرة وعلى الزوج اسكانها مسكنا شرعيا بمصر محل العقد واذا ضمن أبو الزوج نفقتها يؤمر بأداء ما ضمن وعليه تسليم أمتعتها إليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بكر من مصر ودخل بها وبعد الدخول عدة اراد السفر بها إلى جهة الزاويق والحال انها اقل من مسافة القصر فهل اذا اوفاهما بمحل العداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وكان مأموها عليها وعلى ما لتخير الزوجة على السفر معه من مصر إلى الجهة المذكورة واذا امتنعت تكون ناشرة لا نفقة لها ولا كسوة (اجاب) للزوج نقل زوجته بعد ايفاء مقدم العداق وكونه مأموها عليها إلى ما دون مسافة القصر وليس له نقلها جبراعها إلى بلدة بينها وبين بلد هامة السفر أو أكثر فاذا كان له نقلها وامتنعت تكون ناشرة والا فلا نشوز وتستحق النفقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من الريف وعقد عليها في مصر وبعد العقد توجهت معه إلى بلدة وهي دون مسافة القصر وأقامت بهامدة حتى ولدت منه ثم جاءت مصر لزيارة اختها بدون اذن الزوج ثم حضر زوجها لاخذها مع ولدها بالبلدة فهل اذا ارادت الامتناع لانها لم تكن من ذلك شرعا وتخير على التوجه معه لمحل طعته حيث كان الامر كما ذكر (اجاب) ليس للزوجة الخروج من مسكن زوجها الشرعي ولا السفر بدون اذنه بعد ايفاءها بمحل العداق فلو فعلت ذلك تكون ناشرة وتؤمر بالعدول إلى طاعته ومسكنه الشرعي وللزوج نقل زوجته بعد اداء المهر أقل من مدة السفر ان كان مأموها عليها وان لم يؤد المهر أو كان غير مأموها عليها لا يكون له نقلها جبر او الله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا من اهل مصر ودخل بها في منزلها بمصر الذي هو محل وضعها ومكث معها مدة ثم سافر إلى طنتد او اخذها معه ومكث معها في بلدة يمسكها فاعرض وتعب شديد بسبب مضاررتها لها ففرضت إلى منزلها بمصر

١٢٧٦

١٠

١٢٧٦

١٦

ذى القعدة

١٢٧٦

٢٩

بأذنه وهي في حالة ارض فرار من المضاربة ثم اراد الرجل المذكور السفر بها الى طنة تدا
ثانيا فهل اذا امتنعت من السفر معه لا تجبر عليه وهل اذا اراد نقلها الى مادون مسافة
القصر وكان غير مأمون عليها وامتنعت من ذلك لا تجبر عليه ايضا ولا تعديا لامتناع
المذكور ناشزة فلا تسقط نفقتها الواجبة لها عليه شرعا سيما وان حضورها بمنزله اعصر
كان باذن الزوج المذكور (اجاب) لا تجبر الزوجة على الانتقال مع زوجها من بلد
العقد والدخول الى مسافة سفر ولو بعد ايقاعها المجل على ما عليه العمل ولا الى مادون
مدته اذا كان غير مأمون عليها وبالامتناع عن ذلك والحال ما ذكر لا تعد ناشزة فتستحق
النفقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر من ابيا وقبض مهرها من زوجها
المتعارف قبضه وجهزها به ودخل عليها في بيت ابيا واقام معها في بيت ابيا عشرة ايام
ثم نقلها زوجها الى محل اقامته باذن ابيا ورضاها واقامت معه مدة قليلة نحو
ثمانية عشر يوما ونزلت لقضاء حاجة بالمدينة فتعرض لها ابوها واخذها من الطريق
قهر او حال بيتها وبين زوجها ويطلب من الزوج رد الجهاز الى بيت الاب وان يقيم معها في
بيته فهل لا يجاب الاب الى ذلك ويمنع ويؤمر بتسليمها الى زوجها حيث أوفاهما ما تعرف
تجنيه من المهر وكان مأمونا عليها (اجاب) نعم لا يجاب الاب الى ذلك والحال هذه والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل خطب بكر ابنا لغيره فرفضت به ووكلت اباهما في العقد على
الرجل المذكور وعقد له عليها ودفع له ما تعرف تجنيه من المهر ولم يدخل الزوج
بزوجه المذكورة ومضى بعد ذلك مدة من الزمان تزيد على سنتين وطلب الزوج الدخول
على زوجته المذكورة وأتت اليه في مسكنه الشرعي مع عدم المانع فوعده ابوها
بذلك واستمر الزوج يطلب ذلك وهو يعدل ابقاء لوعده مع عدم المانع الشرعي الى أن
مضت مدة طويلة فهل والحال هذه يكون للزوج أخذ زوجته والدخول عليها جبراً على
ابيهما وعليها حيث كان عقد نكاحها صحيحاً محققاً ولم يكن هناك مانع سوى مطال الاب
في زفافها الى زوجها واذا فرض انها امتنعت نظر العدم رضا ابيا فقط لا تجاب الى ذلك
وللزوج نقلها الى مسكنه الشرعي (اجاب) نعم للزوج الدخول بزوجه ونقلها الى
مسكنه الشرعي والحال ما ذكر بالسؤال وليس للاب منعها كما انه ليس لها الامتناع بدون
وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وقائم بحقوقها الشرعية
وهي تخالف زوجها وتخرج من غير اذنه وتطلب أن تكون ناشزة منه مسقوطة النفقة
وهو لا يرضى فهل اذا أوفاهما ما تعرف تجنيه من المهر يكون له منعها من الخروج
والنشوز وتؤمر بالسكنى في محل طاعته ولا تنزع على النشوز واذا كان عليه دين لها غير
المهر لا يكون لها منع نفسها عنه حتى يؤديه لها (اجاب) على الزوجة طاعة زوجها وعدم
الخروج من مسكنه الشرعي بغير حاجة شرعية اذا أوفاهما مجمل الصداق وكان قائماً
بحقوقها الشرعية وتؤمر بطاعته والحال هذه ولا تنزع على النشوز والله سبحانه وتعالى اعلم

١٢٧٧

١٢٧٧

٢١

ذى القعدة

١٢٧٧

٦

ذى الحجة

١٢٧٧

٢٠

(سئل) في رجل تزوج امرأة بمصر ودخل عليها فيها بعد دفعه لها مقدّم صداقها ثم نقلها إلى جهة بينهما وبين مصر مسافة بعيدة تريد على مدة السفر وأقامت معه فيها مدة ثم رجعت مصر باباذنه ثم امتنعت من السفر معه ثانيا إلى تلك الجهة فهل لا تكون ناشرة بالامتناع من السفر معه لتلك الجهة ويكون لها النفقة وإذا كان زوجها حذر بعض أمتعتها في الجهة المذكورة يؤمر بإحضارها لها (اجاب) لا تجبر الزوجة على السفر مع زوجها إلى مسافة القصر على ما عليه العمل سيما مع عدم الأمن على نفسها في بلد الغربة وإذا كان الأمر كذلك فلا تعد ناشرة بالامتناع من السفر من مصر ما محل العقد إلى الجهة البعيدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكرة بالغة في بلد بينهما وبين بلده زيادة عن مسافة القصر وأزال بكرتها في بلدها وتوجه بها إلى بلده برضاها وأقامت معه سبعة أشهر وحملت منه فوالدتها أرادت نقلها من عنده وأقامتها في بلدها والزوج مأمون عليها وقائم بحقوقها الشرعية وبالسؤال منها أجابت أنها مرتاحة فهل لا تجب والدتها وبعض أقاربها للسفر بها من بلد الزوج إلى مسافة القصر قهرًا عن زوجها سيما ولم تطلب الزوجة ذلك وتمنع والدتها وبعض أقاربها من ذلك شرعا حيث كان مأمونا عليها وقائمًا بحقوقها الشرعية ولو فرض اغراؤها على طلب السفر وطلبته يكون للزوج والمحال ما ذكر بالسؤال منعها من السفر حيث أوفاهما محل الصداق وكان مأمونا عليها وهي مرتاحة في بلده غير مهانة (اجاب) ليس للزوجة المذكورة والمحال ما ذكر بالسؤال أن تخرج من بيت الزوج بلا اذنه في غير ما استثنى وللزوج المذكور ومنعهما من السفر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج بنته البكر البالغة باذنها من كفؤ بمهر مثل مسمى وقت العقد بشهادة البينة الشرعية ومكثت نحو سنتين عند أبيها ولم ينفق عليها إلا بالولا الزوج إلى الآن لأن الزوج كان أخذ في العساكر الجهادية ثم حضر بعد المدة المذكورة وطلّقها قبل الدخول والخلو بها فطالبه أبوها بنصف المهر الذي سمي لها في العقد وأنكر الزوج وأبوه ذلك المقدار وادعيا بأن المسمى أقل من ذلك فهل لا عبرة بانكارهما والعبرة بما تشهد به البينة وقت العقد (اجاب) حيث وقع الاختلاف بين الزوجين في مقدار المهر المسمى بعد الطلاق قبل الوطء والخلو وأقامت الزوجة بينة على ما ادعته فانه يقضى بينتها ولا يلتفت إلى انكار الزوج وهذا إذا لم يقم الزوج بينة على ما ادعاه من المهر الأقل فان أقامها أيضا حكم متعة المثل فان كانت متعة المثل في حال قيام البينة من المجانبين كنصف ما قالت أو أكثر يقضى بينة الزوج لا بآبائها خلاف الظاهر وان كانت المتعة كنصف ما قال الزوج أو أقل يقضى بينتها للعلة المذكورة وأما إذا قامت البينة من قبل الزوج فقط فانه يقضى بينته لانه نورد دعواه بالحجة بلا معارض فاذا لم تقم بينة من الطرفين والمسئلة بحالها فالقول للزوج بيمينه ان شهدت متعة المثل له والقول لها بيمينها ان شهدت لها لان القول قول من يشهد له الظاهر بيمينه عند عدم البينة وان

١٢٧٨

١٣

١٢٧٨

٣٠

ربيع الثاني

١٢٧٨

٢٢

جداى الاولى سنة

١٢٧٩

٤

ربيع الثانى

١٢٨٠

٣

صفر

١٢٨١

٩

ربيع الثانى

١٢٨١

١٧

كانت المتعة بينهما بان كانت أكثر مما قال وأقل مما قالت تحالفان حلفا وجبت متعة المثل وان حلف أحدهما دون الآخر حكم لمن حلف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت قاصرة عمرها نحو ثمان سنين وهو غير سيئ الاختيار طلب منه رجل آخر تزويجها له فزوجهما منه بحضرة بينة من المسلمين وصدر عقد النكاح على البنت المذكورة للرجل المذكور مباشرة أيها المذكور بحضرة الشهود وسماعهم ألفاظ العقد وفهمهم معناه بإيجاب وقبول شرعيين الا انه لم يسم مهر فهل ينقد النكاح المذكور ولو بلا تسمية المهر وتسكون زوجة له ويجب على الزوج مهر المثل (اجاب) النكاح المذكور على الوجه المسطور من عقد صحيح ويجب على الزوج مهر المثل ويتأكد بالدخول على زوجته المذكورة ولا يتوقف انعقاده على تسمية المهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وأتى منها بولاد فأتى زوجها أبوها من بيت زوجها وحال بينهما وبين زوجها لاجل منافسة بينهما وبين أبى الزوج فهل اذا أوفاهما ما تعرف بجعله من الصداق يكون لزوجهما طلبها الى محل طاعته واذا قال أبوها أنا أدفع مهرها الذى دفعه الزوج ولا يبقيا على عصمة زوجها لا عبرة بكلام أيها وتؤمر بالذهاب الى محل زوجها واذا طلب أبوها ان تمسك عنده وتكون ناشرة من زوجها لا يجاب الى ذلك ولا تقر على النشوز بطلب أيها والحال هذه (اجاب) للزوج طلب زوجته الى محل طاعته ومسكنه الشرعى الخالى عن أهله وأهلها حيث أوفاهما محل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وليس لايها منعها عنه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من مصر ونقلها منها الى ناحية البحيرة فحصل لها ضرر من زوجهما فرجعت باذنه الى بيت أبيها بمصر وامتنعت من الذهاب معه الى بلده لما حصل لها من الاضرار ولكنها لم تكن غير مأمون عليها وتخاف على نفسها منه فهل حيث كان غير مأمون عليها لا تجبر على النقلة معه (اجاب) للزوج نقل زوجته بعد دفع المجل الى مادون مسافة القصر اذا كان مأمونا عليها ومقتضاء انه اذا تحقق عدم أمنه عليها لا يكون له نقلها حيث خرجت من بيته بحق والافهى ناشرة ولا تقر عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت بكر صغيرة سنها سبع سنين ونصف زوجها رجل مكلف بصداق معلوم وقبض منه ما تعرف بجعله وشرط الأب على الزوج أنه يبقيا عنده أيها حتى تطيق الرجال ويدخل عليها ورضى بذلك الزوج فبعد العتد بمدة يسيرة طلب الزوج الدخول بها فهل اذا كانت لا تطيق الوطء لا يجبر الأب على تسليمها للزوج وتبقى في بيت أهلها حتى تطيق الرجال (اجاب) لا يجاب الزوج للدخول بزوجه التي لا تطيق الوطء ولا يجبر الأب على تسليمها اليه لذلك والحال هذه ولا نفقة لها على الزوج مادامت كذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة واولاد صغار منعها زوجها عن الذهاب الى طاعة زوجها في مسكن شرعى خال عن أهلها فهل يكون لزوجهما طلبها ولا تقر

عن النشوز وما دامت كذلك لا تستحق عليه شيأ من النفقة والكسوة (اجاب) اذا دفع الزوج مجمل الصداق لزوجه و كان قائما بحقوقها لا يكون لها الامتناع عن طاعة -ه- و يسكنها في مسكنه الشرعي الخالي عن اهليهما و ايسر لا يبيها المنع و الحال هذه و اذا نشزت لا تستحق نفقة عليه ما دامت كذلك و الله سبحانه و تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة و معها صغير منه رضيع طلقها رجعيًا و اخرجهما من بيته فهل يحل عليه دفع مؤخر صداقها بالفراق فيؤمر بدفعه لها و يلزمه نفقتها و اجرة الرضاع للصغير و اسكانها في مسكن شرعي (اجاب) وقع اختلاف في حلول المؤجل بمجرد حصول الطلاق الرجعي قبل انقضاء العدة قال في تنقيح الحامدية و يتجمل المؤجل بالرجعي و لا يتأجل برجعيتها خلاصة و في الصيرفية لا يكون حلا حتى تنقضي العدة شرح التنوير و مثله في البحر و قال في المحاوي الراهدي و لو طلقها رجعيًا لا يصير المهر حلا حتى تنقضي العدة و به اخذ عامة المشايخ انتهى و لا تستحق معتدة الرجعي اجرة على الحضنة و الرضاع ما دامت في العدة لوجوبهما عليهما ديانة بل تستحق النفقة و السكنى و الكسوة ان طالت العدة في حق الكسوة و يلزم ان يلزم المنزل الذي يسكنان فيه قبل الطلاق الا لعذر و الله تعالى أعلم (سئل) رجل تزوج امرأته بجهة الحمودية بالقرب من اسكندرية و مكثت معه في الجهة المذكورة نصف سنة و الا ن طلب ابوها بطريق الوكالة عنها مسكنًا شرعيًا فاحابه الزوج و قرر عليه الحاكم الشرعي نفقة الى ان يحضر المسكن بين قوم صالحين خاليين عن اهلها فلما حضره لها و طابها امتنع ابوها و منعها منه بالحمودية و طلب سكنها في الجهة التي هو ساكن فيها فهل تؤمر زوجته بالسكنى مع زوجها في الجهة المذكورة و تؤمر بطاعة زوجها و لا تقرر على النشوز و ما دامت تمتنع من ذلك تسقط نفقتها و كسوتها لاسيما و قد اوفاهما ما تعرف قبضه من مقدم صداقها و هو ما مون عليها (اجاب) اذا اعد الزوج زوجته مسكنًا لا ثقالًا مثلها في ابلدة التي هي فيها بين جيران صالحين و قد اوفاهما المجمل و كان قائمًا بحقوقها الشرعية لا يكون لها الامتناع من سكنها معه و اذا امتنعت من ذلك بدون وجه شرعي تكون ناشزة لا نفقة لها ما دامت كذلك و سقط به المفروض -ه- لا المستدانة و الله سبحانه و تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته و نقلها الى منزله ببلدة اخرى و لم يكن بينهما ما الانهر تجري فيه السفن و من كان ببلدها يرى من ببلده ثم دخل بها و مكثت معه مدة طويلة حتى حملت منه ثم رجعت الى منزل أبيها بدون اذن زوجها و امتنعت من عودها الى بيت زوجها و تريد السكنى ببلدة أبيها فهل لا تجاب لذلك و تجبر على العود لبيت زوجها بصلبه اذا كان خاليًا عن ضررتها و اهلها و كان مسكنًا شرعيًا بغير افقه و تكون ناشزة ما دامت في بيت أبيها لا تستحق نفقة و لا غيرها حيث اوفاهما ما تعرف تعجيله و كن ما مون عليها و قائمًا بحقوقها شرعًا عليه (اجاب) على الزوجة المذكورة الانتقال الى مسكن زوجها الشرعي الخالي عن اهلها و اهلها اذا كان الواقع

مادومستور بالسؤال وإذا امتنع من طاعته والحال هذه بدون وجه شرعي تعد ناشرة
 لانفقة لها مادامت كذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل خطب بنتا يكره
 من ابيها لابنه وسمى لها مهرها قدر ما معلومان الدراهم ورضي به ابوها ولم يطلب زيادة
 على ذلك فاقبض ابو الزوج بالنيابة عن ابنه مبلغا من المجل وبقي بعضه وعقد عقد
 النكاح على ما تراضيا عليه المسمى بينهم بلا زيادة واتفق الفريقان على ان باقى المجل
 يدفع من قبل ابي الزوج حين شرائه مصاغة الجهار للزوجة وتوجه الجميع وصار شراء
 المصاغة بمعرفة ابي الزوج وامر ابا الزوج بدفع ثمنه الى ان وفي باقى المجل وذلك
 الاتفاق والدفع على يد بيعة من المسلمين ثم دخل الزوج بزوجه بعد استيفاء ثلثي المهر
 الذى هو المجل على الوجه السابق وهذا خلاف ما دفعه في ثمن هدايا الاقارب الزوجة
 ثم بعد مدة حصل اختلاف بين ابي الزوج وأبي الزوج فيما دفع من باقى المجل
 حسب اتفاقهما على يد البيعة انه من المهر فادعى ابو الزوج انه هدية لها وادعى ابو
 الزوج انه من المهر وعند ابي الزوج بيعة تشهد له بأنه دفعه مهر او انها اتفقا على ذلك
 ولا بيعة لابي الزوجة على انه هدية ومع ذلك فهو تقدم مدعى ابو الزوج في ثمن
 مصاغة الزوجة من جهاز غير مهمل الا كل على انه من المهر فهل اذا ثبت ذلك بالوجه
 الشرعي لا يكون لابي الزوجة المطالبة بباقى المجل ثانيا ويحسب ذلك منه (اجاب)
 القول للزوج ولا يبيته في كون المدفوع المذكور من المهر بل اتوقف على بيعة فلا يكون
 لابي الزوجة المطالبة بباقى المجل والحال هذه لاسيما مع وجود البيعة على اتفاقهما
 على انه من المهر وانه دفعه على هذا الوجه فاذا ثبت ذلك لا تقبل دعوى ابي الزوجة انه
 هدية لا قراره بنقيض ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بصدق معلوم
 شرط بعضه مجالا وبعضه الاخر مؤجلا وعرفهم جرى بتأجيله الى طلاق أو موت ثم دفع
 لها المجل المشروط وبقي المؤجل ودخل بها فهل اذا طلبت المرأة البعض المؤجل ومنعت
 نفسها منه لا تجب لذلك حيث ان عرفهم جرى بتأجيل ذلك الى الموت أو الطلاق وليس
 لها منعها منه (اجاب) ليس للزوجة طلب مؤجل الصداق الا ان قبل أجله المشروط أو
 المتعارف وليس لها منع نفسها عن طاعة زوجها بعد قبض المجل منه حيث كان قائما
 بحقوقها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تزوجت برجل بمهر معلوم مؤخر
 كله وقد تعارفوا في تلك الجهة ان يؤخر واجمع المهر ومكث الزوج المذكور معها
 نحو ثمانى عشرة سنة ثم توفي ولم يدفع لها شيأ من المهر حسب العادة وليس بيدها وثيقة
 بقدر الصداق ولم يكن معها بيعة تشهد لها بقدره وترك ما يورث عنه وادت الزوجة ان
 تأخذ جميع صداقها من التركة فادعت قدر ما معلومان الصداق وكذبها الورثة فيه
 وذكروا أقل منه فن يكون القول له بيمينه في تعيين مقدار حيث تصادقوا على كون
 جميعه مؤخر حسب العادة (اجاب) اذا اختلف الزوجان في قدر المهر المسمى حال

١٢٨٣

٤

١٤٨٣

صفر

١٣

شعبان

١٢٨٣

١٩

قيام النكاح قبل الدخول أو بعده قبل الطلاق أو بعده أو كان ذلك الاختلاف بين
 أحد الزوجين دون الآخر بعدموت أحدهما فالقول لمن شهد له مهر المثل فيكون القول
 للزوجة في مقداره إن كان مهر مثلها كما قالت أو أكثر والقول لورثة الزوج إن كان مهر
 المثل كما قالوا أو أقل وإن كان مهر المثل بينهما أي أكثر مما قالوا أو أقل عما قالت الزوجة
 ولا يثبت لأحد الفريقين تحالفا ولزم مهر المثل فإن نكل أحدهما لزمه دعوى الآخرفان
 أقام أحد الفريقين بينة نضى بها لأنه توردها وبها والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين
 مقيمين بعيالهما في بلدة من قرى مصر ولأحدهما بنت مقيمة معه فيها أرسلها أبوها
 لزيارة جدتها بمصر فخطبها الرجل الآخر من أبيها واتفقا على المهر ثم عقد النكاح بعد
 ذلك حين حضورها إلى مصر ثم رجعت البنت إلى البلدة المقيم فيها أبوها وزوجها ودخل
 بها زوجها فيها وهي بالغة ومكث معاشرهما فيها مدة من السنين وهو قائم بحقوقها
 الشرعية بعد دفع محمل الصداق بين ظهراني أبيها وأهلها ثم استأذنت زوجها في زيارة
 جدتها بمصر وتوجهت فغضبها جدتها من العود إلى محمل إقامة أبيها وزوجها بعد طلب
 زوجها رجوعها إلى محل طاعته والحال أن بين البلدين دون مسافة القصر فهل حيث
 أوفاهما المحمل وكان قائما بحقوقها الشرعية وهو مأمور عليها ويريد نقلها إلى البلدة التي
 فيها أبوها وأدلهما يجب لذلك وإذا امتنعت من الانتقال معه تكون ناشرة لا نفقة لها
 مادامت كذلك (اجاب) نعم يجب لذلك والحال ما ذكر وإذا امتنعت بدون وجه شرعي
 تكون ناشرة لا نفقة لها مادامت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من
 مصر ويريد نقلها من مصر إلى قرية من قرى الريف والزوجة تمتنع من السفر معه فهل
 لا تجبر المرأة على السفر شرعا ولو كانت المسافة أقل من مسافة القصر حيث كان الزوج
 غير مأمور عليها وإذا قلتم بذلك يجبر الزوج المذكور على الاتفاق وما يلزمه للزوجة
 من كسوة ومسكن وخادم وغير ذلك مما يلزم لها شرعا أم كيف الحال أفيد والجواب
 (اجاب) للزوج نقل زوجته دون مسافة السفر إذا أوفاهما الصداق وكان مأمورا عليها فإذا
 تحقق عدم الأمن عليها لا يكون له نقلها منعا للضرار عنها وإذا امتنعت بعد ذلك لا تعد
 ناشرة فلها النفقة عليه والسكنى في مسكن شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج
 امرأة من أبيها بصداق معلوم وأوفاهما ما تعرف تحميلة من المهر ودخل عليها ومكثت
 معه في بيته مدة وولدت منه ثم بعد مدة حصل مشاجرة بينه وبين أبيها من جهة تجارة
 كانت بينهما فتحيل أبوها بحيلة أنه مرض مرض الموت وطلبها من بيت زوجها بعد أن
 أخذ الامتعة التي جهزها بها قهرأعنها وذهب إلى بيت أبيها برضا زوجها طائفا منها أنه
 مرض مرض الموت فيه فلما شفي من مرضه ذهب له الزوج وطلب أخذها من منزل أبيها
 إلى منزله فغضبها منه أبوها وحال بنه وبينها ويقول أنها تكون ناشرة والزوج لا يرضى
 بذلك ويطالب زوجته إلى محل طاعته فهل إذا ترفع معه على يد الحاكم الشرعي يؤمر

١٢٨٤

٢١

وبيع الثاني

١٢٨٥

٢٨

١٢٨٦

٢٢

بأنه سليمهاله ويمنع من الحيولة بينهما وبين زوجها وتؤمر الزوجة بعد حضوره بالديه بطاعة زوجها والذهاب معه ولا تفر على النشوز حيث كان فأما بلوازمها الشرعية وأوفائها بمحل الصداق ولم يكن بينهما ما شئ أصلا سوى الاغاطة الباطنية التي بينه وبين أبيها بسبب التجارة التي كانت بينهما فيدوا الجواب (أجاب) ليس لاني الزوجة منعها من طاعة زوجها وتؤمر بتسليمهاله حيث لا مانع وإذا طلبت النشوز لا تفر عليه لكونه معصية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من الرقيق متزوج بامرأة من مصر دفع لها الصداق ونقلها الى محل أقامته بالريف القريب من مصر بحيث يصل اليه في أقل من يوم وأسكنها دارا لا ثقة بهما خالية عن اهله وهو قائم بحقوقها الشرعية وعاشرها مدة من السنين ورقت منه بنتين ثم حضرت الى مصر في زواج أخ لها وامتنعت من التوجه معه الى بلده ومسكنه الشرعي المذكور وهو مأمون عليها فهل له نقلها الى ذلك

ربيع الثاني

١٢٨٦

١٥

المسكن والمحال ماذكر وإذا امتنعت تكون ناشرة (أجاب) نعم للزوج المذكور نقلها الى مسكنه الشرعي المذكور والمحال ماذكر وإذا امتنعت تكون ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة عقد عليها في مصر ومكث معها خمس سنين وأراد أن يسافر بها وليس مأمونا عليها فهل لا يجوز له ذلك وإذا قلتم بعدم الجواز يجب عليه ما يجب للنساء على الرجال من كسوة ونفقة وغير ذلك أم كيف الحال (أجاب) للزوج نقل زوجته بعد ايفاء محمل الصداق الى مادون مسافة القصر الا أنهم قيدها اذا كان مأمونا عليها وحينئذ اذا تحقق عدم الامن لا يكون له نقلها والسفر بها وإذا امتنعت في هذه الحالة لا تعد ناشرة فلها النفقة والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة وله بيت يملكه ساكن معها فيه مدة وهو مسكن لائق بحال الزوجين شرعي خال عن اهلها واهله والآن خرجت من بيته وذهبت الى بيت اهلها وتطلب منه ان تكون ناشرة وهو لا يرضى بالنشوز فهل اذا أوفاهما مات عورف

شعبان

١٢٨٦

٢٩

نجليه من المهر وهو قائم بجميع لوازمها الشرعية يكون له أخذها والسكنى بها في بيته المذكور حيث كان شرعيا ولا يمكن من النشوز لانه معصية وتؤمر بطاعة زوجها والحال هذه (أجاب) نعم تؤمر بطاعة زوجها ولزوم مسكنه المذكور حيث لا مانع ولا تفر على النشوز لانه معصية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من مصر ودفع لها ما تعورف نجليه من المهر ودخل بها وعاشرها مدة من السنين ونقلها الى بلدة قريبة من مصر دون مسافة القصر بكثير ومكثت مع زوجها في تلك البلدة في مسكن شرعي لائق بهما خال من اهله بين جيران صالحين ثم بعد ذلك أرادت ان الرجوع الى مصر لزيارة اهلها ومكثت مدة من الايام ثم سافرت الى تلك البلدة ثانيا ومكثت مع زوجها مدة شهو وثم بعد ذلك أرادت الرجوع ثانيا لزيارة اهلها فرجعت ومكثت بمصر فارد زوجها ان ينقلها الى بلده المذكور فقامت مع من السفر معه مدة ثلاثة ايام صارتها في تلك البلدة ولا يئنه

ربيع الثاني

١٢٨٧

٢١

١٢٨٨

٦

لها على ذلك فهل والحال هذه تجبر الزوجة المذكورة على طاعة زوجها وتؤمر بالسفر معه الى بلدته المذكورة حيث كان مأموها عليها وكانت المسافة دون مسافة القصر بكثير والمسكن شرعى لائق بين جيران صالحين (اجاب) نعم للزوج المذكور نقل زوجته المذكورة الى ذلك المكان قهرًا عنها وتؤمر بطاعته ولروم مسكنه والحال ما ذكر وليس لها الامتناع شرعًا بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكرًا وجعل مهرها مبلغًا ودره ٢٥٠٠ قرشًا ثم بعد مدة طلقها لانها فرغت القضية لدى القاضى فسأل القاضى الزوج عن المهر فعرّفه ان المهر أربعة آلاف قرش فلم يصدق الولى بوكالته عن الروجة الزوج على ذلك وعرف الولى المذكور القاضى ان مهرها خمسة آلاف وما اذ ان وخسرون قرشًا ومعنى بينة تشهد لي بذلك فلم يلتفت القاضى لقول الولى ولم يطلب منه بينة على قوله وحكم القاضى بقول الزوج في قدر المسمى وفرض لها نفقة لا تقوم بها مع ان الزوج موسر والزوجة شريفة وبنت تاجر موسر فهل والحال هذه يسمع قول الولى المذكور ويحب لذلّك حيث ان معه بينة تشهد له بقدر المسمى المذكور وهل يطلب من الولى بينة على يسار الزوج ويقر من لها نفقة الموسرين أم لا وهل اذا استعمل الزوج المذكور جهازا للزوجة من فرش وأمتعة ووهنت بسبب ذلك الاستعمال المأذون به يلزم بتجديد ذلك او يلزم بقيمة ما نقص ام كيف الحال وهل من جملة النفقة المسكن أم لا (اجاب) اذا وقع اختلاف في مقدار المهر المسمى بعد الطلاق والدخول فالقول لمن شهد له مهر المثل بميمنه وأى اقام بينة قبلت سواء شهد مهر المثل له أو لها أولا ولا وان اقاما البينة فيبنتهما مقدّمة ان شهد مهر المثل له وبينته مقدّمة ان شهد مهر المثل له لان البينات لا ثبات خلاف الظاهر وان كان مهر المثل بينهما محالة فان حلّوا وبرهنا قضى به وان برهن احدهما قبل برهانه لانه نؤرد دعواه واذا ثبت يسار الزوج وكانت الزوجة موسرة ايضا يجب عليه نفقة الموسرين وان كانت فقيرة فعليه نفقة الوسط والمسكن من جملة النفقة ولا يلزم الزوج شئ باستعمال امته زوجته المذكورة على الوجه المسموّر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج ابنة عمه من والدها واما معها بمنزل ابياها مدة ثم مات والدها فاراد الزوج ان يسكنها في مسكنه الشرعى الخالى عن اهله منعًا لتضرره من اقامتها في مسكن ابياها فامتنعت من سكناها معه فهل والحال هذه حيث كان قائمًا بحقوقها الشرعية يعد ذلك نشوزًا للقاضى جبرها على طاعة زوجها (اجاب) على الزوجة المذكورة طاعة زوجها والانتقال معه الى مسكنه الشرعى حيث اوفاهما الصداق وكان قائمًا بحقوقها الشرعية ويجبرها الحاكم الشرعى على الطاعة وملازمة مسكنه والحال هذه ولا تقرر على النشوز لانه معصية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع لها المهر المعلوم وحقوقها الشرعية ثم نشرته عن طاعته بغير حق فهل والحال هذه لا تقرر على ذلك وتجبر على طاعة

رجب ١٦ ١٢٨٨

جمادى الثانية ٢٤ ١٢٨٩

زوجها وملازمة مسكنه الشرعي حيث انه قائم بحقوقها الشرعية (اجاب) نعم لا تقر
 الزوجة المذكورة على النشوز وهو الخروج عن طاعة زوجها بغير حق وتؤمر بطاعته
 لان النشوز معصية فلا تقر عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنت رجل في داره
 وسكن معها في تلك الدار نحو عشرين سنة وولدت امرأته منه ولدا ثم خرج من تلك الدار
 وسكن دارا اخرى على حديثه لا ثقة بسكنها فما فعل له أن يتقل امرأته الى داره شرعا
 حيث كانت مسكنا شرعا خاليا عن أهله بين جيران صالحين أم لا وعلى تقدير عدم
 مجيئها الى دار زوجها هل لها منع زوجها أن يرى ولده أم لا (اجاب) نعم للزوج
 المذكور نقل زوجته الى مسكنه الشرعي جبراعليها اذا أوفاهما بمحل الصداق وكان
 قائما بحقوقها الشرعية حيث لا مانع وليس لها منعه من رؤية ولده والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل متزوج بامرأة وعقد عليها وهي في مصرها ثم أراد نقلها الى قرية بعيدة
 عن مصرها فوق مسافة السفر فانتقلت معه ثم بعد مدة رجعت الى مصرها برضاه واذنه
 لها في ذلك لتضررها من اقامتها في تلك القرية البعيدة عن مصرها وأهلها ثم أراد
 نقلها الى تلك القرية ثانيا فامتنعت من ذلك لتثقلها من الثقل فهل لا تجبر على
 الثقل معه الى تلك القرية والحال ما ذكر (اجاب) نعم لا تجبر الزوجة المذكورة على
 الانتقال مع زوجها الى تلك القرية والحال هذه وعليه نفقتها اذا كانت مسلمة نفسها
 اليه عند طلبها الى طاعته ومسكنه الشرعي في مصرها والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من
 بيت مال مصره وورثة ١١ رمضان سنة ٩٢ مضمونها انه بعد أن توفي المرحوم حسين
 باشا وكيل مجلس مصر سابقا معتق أفندينا الكبير عن زوجته هبة الله وأخته شقيقة
 وعاصب المعتق وهو سعادة عبد الحليم باشا من غير شر يك قد تطلب حضرة حسين بك
 الوكيل عن الزوجة المذكورة مبلغ ٢٥٠٠٠ قرش عملة صاغا قيمة مقدم ومؤخر
 صداق الزوجة وديوان المالية أفاد بان العرف المجمع عليه يقتضي تجهيل المقدم وان
 يستقضى من حضر تكتم عن ذلك وعلى حسب ما يصدر به الافتاء يفاد فزم تحريره محضر تكتم
 تؤمل النظر في ذلك وورود الافادة لاجراء ما يقتضي (اجاب) اذا ادعت زوجة المرحوم
 حسين باشا المذكور بعد موته بجميع صداقها فان كان ذلك بعد الدخول بها وأنكر
 باقي ورثة الزوج دعواها بجميع المهر ولم يكن هناك اقرار من الزوج بعد الدخول بها
 ببقاء ذلك بذمة ولم تكن هذه الزوجة ممن يؤخر جميع صداقها كما هو المعمود في تزويج
 اشراقات المرحوم محمد علي باشا والى مصر سابقا لا تسمع دعوى الزوجة المذكورة
 بالنسبة لما تعورف تجهيلها لئلا المرأة لا تسلم نفسها إعادة الا بعد قبض المتعارف تجهيله
 والاسمعت فلتنظر الحقيقة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته بمهر
 معلوم اقبضه لها ودخل عليها في بيت أبيها وساكنها فيه مدة ثم تنازعا وأراد نقلها منه
 الى بلدته القرية من بلدها المذكور اتى بينهما مسافة ساعة واحدة بمشي الارجل

المعتاد وهي أعلى من بلدتها في التمدن واسكانها بمسكن شرعي لأقرب بحالها ما خال عن أهلها وأهلها فهل له ذلك إذا كان دفع لها صداقها وقائم بحقوقها الشرعية ومأمونا عليها وإذا امتنعت من الانتقال إلى مسكنه الشرعي المذكور تكون ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك وإذا اشترى أو أوفى وأمتعة وفرشا وبعض مصاغ لنفسه وأدخلها في بيت أبيها المذكور ودفع المصاغ المذكور إليها عارية على سبيل الزينة ثم تنازعا فيما ذكر وأنكرت كون ذلك ملكا له وادعت أنه ملكها ولا بينة لها ولا لأهلها على ذلك فهل والحال هذه إذا أقام البينة العادلة التي تنبت ملكه لما ذكر يقضى له به ويكون له أخذه من بيت أبيها أقيد والجواب (اجاب) نعم للزوج المذكور نقل زوجته إلى بلدته القريبة المذكور وقوا سكنها مسكنه الشرعي المذكور وإذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال وإذا امتنعت من مسكنه بدون حق تكون ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك وإذا أثبت الزوج المذكور ملكه لما ذكر بالطريق الشرعي يكون له أخذه والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في مصرها ودخل عليها فافيا ولم يدفع لها شيئا من مقدم الصداق ولا مؤخره المأجل لأجل معلوم ثم نقلها إلى بلدة أخرى بينهما مسافة السفر فاكثر فتضررت منه ومن أهلها وهي غريبة فرجعت إلى مصرها وحضر الزوج إليها وأجل على نفسه المهر كله لأجل معلوم آخر ومضى أجل المقدم وبعض أجل المؤخر ولم يدفع منه شيئا إلى الآن ويريد نقلها إلى بلدته البعيدة من مصرها زيادة عن مسافة السفر التي تضررت بالأقامة معه فيها سابقا منه ومن أهلها فهل لا تجبر على الانتقال معها إليها والحال هذه وبامتناعها من ذلك لا تعد ناشرة وتستحق النفقة عليه لاسيما وهي تسلم نفسها إليه في مصرها ولا تمتنع من سكنها معه في مسكن شرعي في هذا المص (اجاب) نعم لا تجبر على السفر مع زوجها إلى تلك البلدة والحال هذه ولا تعد ناشرة بامتناعها من ذلك وتستحق عليه النفقة في هذه الحالة حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في حرة صغيرة يتيمه زوجها خالها العبد رقيق ودخل بها في صغرها ثم بلغت عاقلة رشيدة وتبين فساد النكاح لوقوعه في صغرها وكون العبد المذكور ليس كفؤا للحره فهل ثبت لها بالنكاح الفاسد بعد الدخول المهر المسمى أو مهر المثل (اجاب) الواجب في النكاح الفاسد المذكور بالدخول مهر المثل والمراد بالدخول هنا الوطء في القبل خاصة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وانفقا على أن يقيم الزوج معها في منزل أهلها ودفع مجمل صداقها ودخل عليها في منزل أهلها وأقام معها زمنا وأراد أن يخرجها في مسكن شرعي خال عن أهلها وأهلها في البلد المقيم فيها فهل يجب لذات أم كيف (اجاب) للزوج المذكور أن ينقل زوجته إلى مسكنه الشرعي الخالي عن أهلها وأهلها في بلد العقد حيث أوفاهما مجمل الصداق وتؤمر بطاعة ولو حصل الاتفاق على سكنها معها في منزل أهلها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)

١٢٩٣

١٥

رمضان

١٢٩٣

٧

جمادى الاولى

١٢٩٤

١٤

شعبان

١٢٩٥

٢٢

سنة

صفر

في بكر قاصرة لا ولي لها في النكاح سوى عمها فزوجهها عمها الكفو بمهر مثل ثم بلغت البنت واستمرت بعد البلوغ عدة سنين ثم طلبها زوجها للدخول بها بعد أن يدفع المهر فامتنعت أمها من ذلك وتريد فسخ النكاح متعلقة بنقص المهر والحال أنه مهر مثالي أو أكثر والمقدم مستوف للاركان والشروط المعبرة شرعاً فهل تؤمر البنت بطاعة زوجها بعد قبضها بمهر صداقها من الزوج الموسر وقت العقد والآن (اجاب) نعم تؤمر بذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وخلف منها اولاداً ثلاثة قصر اثم اقام باسوان فطلب زوجته لمحل اقامته فهل والحال هذه لا تجبر المرأة على التوجه اليه حيث كانت اقامته فوق مسافة القصر ويلزم بجميع مؤنتها وما الحكم الشرعي (اجاب) نعم لا تجبر الزوجة على السفر الى زوجها من بلد اقامتها والعقد عليها فوق مسافة القصر على ما عليه العمل وتستحق عليه النفقة مع امتناعها عن ذلك حيث لا موجب لسقوطها والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في بلد رقتا وعاشا فيها سنتين وولدت منه وهو من اهل بلدة تسمى البراهمة قرية من قنا المذكورة بينهما نحو ساعتين ونصف واشغاله في بلدته المذكورة وهي بلدة تشتمل على ثلاثة مساجد فيها بيوت مشيدة فاحتاج الى نقل زوجته المذكورة الى بلدته المذكورة ايسكنها فيها في مسكن شرعي خال عن اهله واهلها وقدا وفاقها الصداق وهو قائم بحقوقها الشرعية ومأمون عليها فامتنعت بواسطة اهلها من الانتقال معه فهل له نقلها الى ما ذكره الحال هذه حيث كان بين البلدين دون مسافة القصر بحيث يمكن الذهاب من احدهما الى الاخرى والرجوع قبل الليل وليس لها الامتناع من ذلك والحال ما ذكره لأنه نشوز فلا تقر عليه ولا عبرة بتعللها بكونها ليست ببندر كبلدتها الاصلية وانها تعد قرية (اجاب) نعم للزوج المذكور نقل زوجته الى بلدته القرية المذكورة ولو كانت قرية حيث اوفاقها الصداق وكان قائماً بحقوقها الشرعية ومأموناً عليها ليسكنها مسكناً شرعياً خالياً عن اهله واهلها لا تقا بها وليس لها الامتناع عن ذلك بدون وجه شرعي لأنه نشوز فلا تقر عليه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في صغبر زوجته ابوه بنت رجل وتولى ابو الصغبر العدة عليه بطريق الولاية عليه وضمن المهر ودفع ثلثيه عن ابنه الصغبر لاني البنت في مجلس العدة ثم بعد مضي مدة مات الزوج قبل الدخول بها فاراد ابو الصغبر الرجوع على ابى الزوجة في ما دفعه عن ابنه فامتنع ابو الزوجة من ذلك وطلبه بياقي المهر فهل يتقرب بياقي المهر بالموت ويطلب به ابو الزوج حيث تحققت كفالتة بجميع المهر بالوجه الشرعي ام يستحق والد الزوج شيئاً مما دفعه عن ابنه لاني الزوجة افيدوا الجواب (اجاب) يتقرر جميع المهر المسمى بموت الزوج كالدخول فستحق هذه الزوجة بياقي مهرها المسمى حيث صح النكاح واذا ثبتت كفالة ابى الزوج جميع المهر المذكور عن ابنه بالوجه الشرعي يكون للزوجة مطالبة

١٢٩٦

١٠

محرم

١٢٩٧

٢٢

رمضان

١٣٠٠

١٤

ربيع الاول

١٣٠١

١٦

بباقية بحكم الكفالة حيث لا مانع ولا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من الوجوه
 الاغنياء تزوج بنت رجل آخر من الوجوه الاغنياء ايضا على مهر معلوم مقدم ومؤخر
 و بعد صدور العقد عليها ارسل لها اساور الماس وهي في بيت ابيها نشانا على حسب
 عادتهم وعرفهم في بلادهم ثم ارسل لها وهي في بيت ابيها ايضا اشياء يقال لها في عرفهم
 عشاء الحمام من جنس الماء كولات والمشروبات وما يستعمل مما جرت عادة امثالهم بيعته
 للزوجة ثم زفت اليه وانتقلت الى مسكنه ودفع لها وقت الدخول عليها حلق الماس
 تمليكاً مما جرت العادة به من امثالهم ويقال في عرفهم كشف وجهه وقبضت ذلك جميعه
 ثم ارسل اهلها الاشياء التي كان ارسلها لها زوجها عشاء حمام الى منزل زوجها فامتنع
 الزوج من دخوله في منزله وقال حيث خرج ذلك من ذمتي تمليكاً اليها كيف يدخل منزلي
 ما لم يكن ذلك بعوض لها فصل الاتفاق على ان يشتري لها عوض ذلك الصيغة فاشترى
 لها عقد لؤلؤ بالماس ودفعه لها تمليكاً عوض عشاء الحمام المذكور ثم استمر معاشرهما مدة
 من السنين ورزقت منه بولدين ثم طلقها ثلاثاً بعد ان تقبلها الى بيت ابيها مع بقاء
 امتعتها التي منها تلك الاشياء فطالبت به بمؤخر صداقها وامتنعتها فلم في امتعتها الاصلية
 وامتنع من تسليمها تلك الاشياء وتوقف في دفع مؤخر صداقها زعم انه ان تلك الاشياء
 كانت ملكه ورجع فيها وانه لا يدفع مؤخر الصداق لكونه كان يدفع لها وهي في
 عصمته تقود النفقة يقوم مقام مؤخر الصداق فهل اذا تحقق ما ذكر في السؤال لا يكون
 له الرجوع فيما دفعه اليها نشانا وكشف وجهه وما اشتراه لها وسلمها اياه عوضاً عن عشاء
 الحمام المذكور كما انه يجب عليه دفع مؤخر صداقها الباقي في ذمته وليس له ان يحسب
 عليها ما كان يدفعه اليها من النقود نفقة وهي في عصمته نظير ذلك ولا عبرة بتعلاه
 المذكور افيدوا الجواب (اجاب) نعم لا يكون له الرجوع فيما دفعه اليها نشانا وكشف
 وجهه وعشاء حمام بعد العقد تمليكاً حسب عرفهم المستمر العمل به فيما بينهم في امثالهم
 لانه واجب الدفع وان لم يسموه وقت العقد ما لم يصرح بنفيه اذا كان عرفهم كذلك بل
 لو لم يكن العرف كذلك ودفع ما ذكر على هذا الوجه كان هبة والزوجة مانعة من
 الرجوع فيها بعد تسليمها وليس له الرجوع فيما اشتراه وما ملكه لها عوض الاشياء التي
 ارسلها اليها في بيت اهلها عشاء حمام وقبضتها بدون وجه شرعي يقتضي انتقاله الى ملكه
 ثانياً كما انه يجب عليه دفع ما بذمته من مؤخر صداقها بعد البينونة ان لم يكن له اجل معين
 لم يرض وليس له ان يحسب عاينها من ذلك ما كان دفعه لها نفقة طال قيام الزوجية والله
 سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر بالغة من ابيها ودفع لها ما شرط
 تحصيله من المهر واقام معها مدة بمصر ثم انتقلت معه الى بلدة ابيها ووجدوها بهذه البلدة
 اما كن علوية وسفلية تليق لسكنى الفقير والغني واقام بها مدة طويلة وكذا ابوها وامها
 انتقلا الى هذه البلدة واقاما فيها لانها بلدة الجميع الاصلية وبينها وبين مصر اقل من يوم

ثم رفعته الى قاضي منوف وطلبت منه ان يقرر رطلها نفقة عليه و ينقلها الى بندر منوف
المذكورة التي ليست وطنها ولا وطن اهلها ولا حصل العقد عليها فيها فهل والحال هذه
لا تجاب المذكورة لذلك و يكون له نقلها من مصر الى بلدة ابيها و جدها حيث كانت
المسافة دون مسافة القصر ولا يجبر على اسكانها في بندر منوف المذكورة لاسيما و اهلها
الى الآن في تلك البلدة التي كان اسكنها فيها و هو قائم بحقوقها الشرعية و اذا امتنعت
من الرجوع الى مسكنه الشرعي في تلك البلدة بعد ناشرة لا تستحق عليه نفقة مادامت
كذلك (اجاب) اذا و في الزوج مجمل الصداق لزوجته و كان قائما بحقوقها الشرعية
مأمونا عليها يكون له نقلها من بلدة العقد الى مادون مسافة السفر و اسكانها حيث شاء في
مسكن شرعي خال عن اهلها و اهلها لا ثوبهم و لا يجبر على اسكانها في بلد آخر حسب رغبتها
بدون وجه فاذا امتنعت من مسكنه الشرعي في البلد الذي نقلها اليه بدون وجه شرعي
لا تستحق عليه نفقة مادامت كذلك لكونها ناشرة و الله سبحانه و تعالى اعلم (سئل) في
رجل عقد على بنت آخر بالغة رشيدة باذنها الخلفا في العقد و اذن ابيها لها به على صداق
معلوم بحضور شهود عقد صحيحا شرعيا و قبض مجمل صداقها و بقي بذمة الزوج مؤخر
الصداق ثم مرضت البنت و ماتت قبل الدخول عن ابيها و أمها و أخويها ذكروا ثبوت
شقيتين فالحكم الشرعي في تقسيم ميراثها و هل المؤخر الذي في ذمة الزوج يدخل في
الميراث أم لا (اجاب) يتأكد المهر المسمى بموت أحد الزوجين قبل الدخول في نكاح صحيح
و هو دين في ذمة الزوج فيكون تركه عن الزوجة بموتها قبل الدخول بها و يقسم على
ورثتها بالفرصة الشرعية و بموتها عن ذكر لا غير يكون لزوجها من تركتها النصف
فرضا و لامها السدس كذلك لوجود أخويها المسد كورين و الباقي لابيها تعصيا حيث
لا مانع و الله سبحانه و تعالى اعلم

(مسائل المجهاز)

(سئل) في امرأة جهزت بنتها و ألبستها ما اغاد على جهة الزينة و لبنت بنت فاعطت
لبنت بنتها المجهاز المعطى لها من أمها و أخذت الام التي هي المجددة المصاغ الذي البسته
له على جهة الزينة فهل تستحق البنت شيئا من المصاغ الذي البسته الام لها على جهتها
(اجاب) اذا ادعت الام انها دفعت لبنتها المصاغ عارية على جهة الزينة و ادعت البنت
التملك فالعتمدان القول للبنت اذا كان العرف مستمر أن الام تدفع مثل ذلك جهازا
لاعارية و ان كان العرف مشتركاً كحصر و الشام يكون القول للام كما ان القول لها في
الزائد عما يحجز به مثاه و الله تعالى اعلم (سئل) في رجل أعطى بعض مصاغ لبنته على
وجه العارية عند تزويجها ثم بعد ذلك استرد الاب من ذلك المصاغ البعض و ترك
الباقي ايضا على وجه العارية ثم بعد ما ماتت البنت عن ابيها و أمها و زوجها فهل

شعبان

٩

١٣٠٢

صفر

٨

١٢٦٥

صفر سنة

٩ ١٢٦٥

ربيع الثاني

١٥ ١٢٦٥

جادی الثانية

٢١ ١٢٦٥

رجب

٢٠ ١٢٦٥

للأب أخذ ما كان تركه على وجه العارية أو إدر له ذلك وفيما بعدهل ينزع الأب
أحد في الذي كان استرده من قبل في حال حياتها أم لا (أجاب) في التنوير وشرحه جهاز
ابنته ثم ادعى ان مادفعه لها عارية وقالت هو تمليك او قال الزوج ذلك بعدموتها
ليرث منه وقال الأب أو ورثته بعدموته عارية فالعتمدان القول للزوج ولها اذا كان
العرف مستمرا ان الأب يدفع مثله جهازا لعارية وأما ان كان مشتركا كصبر والشام
فالقول للأب كالأول كان أكثر مما يجزئ به مثلها اه وقوله كالأول كان أكثر مما يجزئ
به مثلها أي فان القول له في الزائد ومنه يعلم الجواب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
أعطى ابنته عند الزفاف أمتعة وقبضتها واستقلت بهامدة حياة والدها ثم بعدموته أراد
بعض الورثة ادخالها في التركة وقسمتها على حكم الميراث فهل يجابون لذلك أم لا وتكون
على ملكها خاصة وتأخذ حصتها من الميراث كاملة (أجاب) اذا كان العرف مستمرا
أن الأب يدفع مثل هذا جهازا لعارية يكون القول قولها وان كان مشتركا يكون القول
للأب أو وارفه بعدموته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنته لا آخر ودفع لها
مصاغا وحلياً من مال نفسه لتزين بذلك ولم يصدر منه صيغة تمليك لها في المصاغ والحلي
ثم توفيت الى رجة الله تعالى فهل يكون المصاغ والحلي ملكا لوالدها لا يدخل تركتها
لعدم وجود صيغة تمليك لها او يكون تركه وهل اذا ادعى الزوج ان والدها ملك الحلي
والمصاغ لها لا يصدق الابينة فاذا عجز عن البينة يصدق الوالد في عدم تملكها بما يمينه
(أجاب) اذا جهاز الرجل بنته بجهاز حلي أو غيره ثم ادعى ان مادفعه عارية لتزين به
على ملكه وقالت البنت أو الزوج بعدموتها هو تمليك فان كان العرف مستمرا أن
الأب يدفع مثل ذلك جهازا لعارية يكون القول قولها وللزوج بعدموتها باليمين وان
كان العرف مشتركا كصبر والشام فالقول قول الأب والله تعالى أعلم (سئل) في
امرأة تزوجت بنتها واعطتها بعض متاع من مصاغ وخلافه وبعد ذلك توفيت وهي في
عصمة زوجها وانوارث لها أمها وأختها وزوجها المذكور فهل اذا ادعت أمها ان شيئا
معي من مخلفات بنتها أمانة عندها كان أعطى لها من قبلها على قبول الزينة تحباب
بذلك اذ لم يكن عندها بدية او يكون من أصل التركة (أجاب) اذا جهاز ابنته ثم
ادعى ان مادفعه لها عارية فقالت هو تمليك او قال الزوج ذلك بعدموتها ليرث منه وقال
الأب أو ورثته بعدموته عارية فالعتمدان القول للزوج ولها اذا كان العرف مستمرا أن
الأب يدفع مثله جهازا لعارية وأما ان كان مشتركا كصبر والشام فالقول للأب والام
كلاب في تجهيزها اه ومنه يعلم الجواب والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها بنت
زوجتها الشخص وتلك المرأة بعض أمتعة وبعض مصاغ وضعت ذلك عند بنتها أمانة
لاعلى كونه جهازا لها خوفا على الامتعة المذكورة من الضياع ثم طلبت الام المذكورة
الامتعة من بنتها فادعت أنها ملكتها لها فأنكرت دعواها فهل يكون القول قول الام

الم تم تثبيت البنت التمليك لها من أمها (أجاب) اذ لم تدفع الام المصاغ المذكور لبنتها
 جهازا بل على جهة الوديعة كما هو مذكور وأقرت بفتحها بان ذلك كان لامها وانها
 ملكتها لها وانكرت الام التمليك يكون القول للام في ذلك يمينها ما لم تثبت البنت
 التمليك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بالغة جهزها ابوها بجهاز يليق
 بها ثم زوجها لآخر بمهر معلوم وسلمها للجهاز وقبض منه مبلغا معلوما ودخل بها الزوج
 ثم طلقها بعد الدخول وزوجها لآخر لا آخر ودخل بها الزوج الثاني في منزلها ثم اراد
 نقلها الى منزله فامتنع الاب من تسليمها لجهازها فهل يجبر على تسليم الجهاز الثابت لها
 وليس له حيز شيء عنده من الجهاز المذكور ويأمره شرعا ان يسلمها ما قبضه من مهرها
 واذا انكر قبض المهر ونبت قبضه بالوجه الشرعي يكون لازما عليه شرعا ولو ادعى بعد
 أنه قبضه وسلمها لا يصدق حيث كان بعد النكاح ودمنه للقبض والاستلام (أجاب) جهز
 ابنته بجهاز وسلمها ذلك ليس له الاسترداد منها ولو لورثته بعد ان سلمها ذلك في صحته بل
 تختص به وبه يبقى وعليه دفع ما ثبت انه قبضه من مهرها بالوجه الشرعي ولا يقبل قوله
 في رد ما قبضه بعد انكار القبض للتناقض والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ملك حليا
 سلمته لامتها عارية لتتزين به في دار زوجها وسلمها اخوها نجاسا كره وجاموسة عارية
 ايضا التأتا كل لبنها كل ذلك بحضرة بيعة شرعية ثم بعد دخول زوجها بها وهي في حال الصحة
 والسلامة رفعت امرها الذي قاض واشهدت على نفسها بيعة ان المصاغ الذي بيدها لامها
 وان النجاس والجاموسة لآخيا وكتبت بذلك وثيقة شرعية ثابتة المضمون بالبيعة
 الشرعية فهل اذا ماتت بعد مدة عن أمها وزوجها وأخيا واراد الزوج ان يجعل ما ذكر
 تركتها عنها لايجاب لذلك اذا تحقق ما ذكر وثبت بالبيعة الشرعية (أجاب) اذا ثبت
 الملك في المصاغ للام وفي النجاس والجاموسة للآخ بالوجه الشرعي لايجاب زوج البنت
 لجعل ذلك تركتها عنها بدون اثبات استقائه اليها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
 امرأة لها بنت زوجها الشخص وتلك المرأة بعض أمتعة من مصاغ ونحاس وفرش وضعت
 عندها بنتها لتتزين به خوفا عليه من الضياع ثم بعد مدة طلبت الام الامتعة منها فادعت انها
 ملكتها لها على سبيل الجهاز وأن الحق فيها لها فانكرت الام دعواها فهل يكون القول
 قول الام ما لم تثبت البنت التمليك بالبيعة الشرعية (أجاب) القول للام مع اليمين حيث
 لا بيعة لابنت على التمليك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنته من آخر وقبض
 مهرها وجهازها بجهاز سلمها ونقله الى منزل زوجها ثم بعد مدة طلقها ثلاثا وانقضت
 عدتها وتزوجت من كفو وطلقها وانقضت عدتها منه فعند ذلك وضعت جهازها أمانة
 عند أبيها وعقدت على زوجها الاول من غير رضا أبيها فطلبت جهازها منه فأخبرها انه
 لا يدفعه لها مادامت متزوجة بهذا الزوج فهل يجبر على تسليم ما أخذ منها من الجهاز حيث
 ملكته واستلمته منه وحازته لنفسها ولا عبرة بتعلمه ذلك والحال هذه (أجاب) يؤمر

ذى القعدة

٢

١٢٦٥

٢١

١٢٦٥

ذى الحجة

٢

١٢٦٥

٧

١٢٦٥

الاب بتسليم الجهاز المذکور لبنته حيث ملكه لها كما هو مذکور والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل خلف بنتا وزوجها ودفع لها من عنده حليا وغيره بشرط انه مع عارية
 تترين به واذا طابه ياخذها واشهد على ذلك فطلقها ذلك الزوج فترجعت بعده زوجها
 آخر وماتت عن ذلك الاب وم ولدت وبنت والزوج فطلب الاب الحلي وغيره فهل له
 اخذها بالشرط المذکور (اجاب) اذا اشهد الاب عند التسليم الى ابنته انه سلم ما ذكر
 لها عارية كما هو مذکور يكون له اخذها وليس لواثرها المعارضة بدون وجه شرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل استترى سبعة أذرا واواد أن يعطيه الزوجه فماتت قبل
 ذلك وقبل ان يعرضها منه فهل تكون على ملك الزوج ولا تدخل الميراث واذا صرف
 الزوج مبلغا من ماله باذن أم الزوجة زائد على مؤن التجهيز والتكفين يكون محسوبا
 على الزوج وعلى أم الزوجة الا ذنة بذلك دون أولاد الميتة القصر واذا استولت الام على
 بعض حلي الزوجة وبعض نحاس من التركة وادعت انها كانت دفعت ذلك لبنتها على
 سبيل الزينة والعارية ولم تثبت ذلك ببينة شرعية لا عبرة بدعواها ويقسم ذلك بين
 الورثة لاسيما وقد تمتعت بذلك عند نحو ثلاثة من الأزواج قبل زوجها ما دامدة نحو
 خمس عشرة سنة ولم تدع بذلك ولم تنازع بنتها فيه المدة المذكورة (اجاب) اذا لم يثبت
 على الزوج انه اشترى السبلة المذكورة لزوجه باذنها ولانها ملكها لم يحال حياتها
 لا تكون ميراثا عنها وتجهيز الزوجة على زوجها على ما به يقتضى ولا يرجع بشئ مما صرفه
 في تجهيزها وغيره في حصة القصر كما انه ليس له الرجوع على الام بمصارفها في تجهيزها
 وتسكينها الشرع من مطالعها ولا بمصارفها في زيادة على ذلك الا اذا أدنته الام بصرف الزائد
 ليرجع به عليها الماذكوره من أن من قام عن غيره بواجب بامر رجوع بدفع وان لم يشترطه
 الآخر بالانعاق عليه والا لا يرجع الا بشرط الرجوع ولا تسمع دعوى الام بملكها
 ما استولت عليه بعد الموت مما كان تحت يدا بنتها متصرفه فيه المدة المذكورة بحضور
 الام ومعكنها من الدعوى تلك المدة ودفعه لابنتها عارية عند انكار باقي الورثة ذلك فلو
 كان أصل الملك وية للام أو دفعها اياه لا ينسبها ثابتا بطريق شرعي يكون القول للام
 بيمينها في أن ما دفعته لابنتها كان عارية حيث لم يثبت أنها ملكت ذلك لم يحال حياتها
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت بالغة مكلفة هي لها أشياء من المصاغ والنحاس
 وغيره ويريد أن يهبها لها ويدها وقت الجهاز وعند زوجها تزوج فمات قبل ان يملكها
 لها وقبل ان تتزوج أحد من الأزواج فهل يكون ذلك ميراثا بين ورثته حيث لم يقر لها به
 (اجاب) نعم يكون ما ذكر ميراثا عن الاب حيث لم تثبت البنت المذكورة تملكها من
 أبيها حال صحته بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج ابنته البالغة
 وجهازها ودفع لها أمته ومصاغا وزدت به الى بيت زوجها بعد ما استلمت منه جميع ما ذكر
 ثم بعد مدة مات الاب عنها وعن ورثة آخرين فإراد الورثة الاخرين قسمة ما دفع لبنته

١٢٦٥

٣٠

محرم

١٢٦٦

٢٤

ربيع الاول

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

٩

فهل لا يجابون لذلك حيث ان البنت المذكورة قد استلمته في حال صحته وتمتع به مدة مديدة (أجاب) نعم والمسئلة في المخ وغيره الا انه اذا دفع لها عند تزويجها أمتعة وادعى ان مادفعه لها عارية وقالت هو تمليك أو قال الزوج ذلك بعدموتها ايرث منه وقال الاب أو ورثته بعدموته عارية فالمعتمد أن القول للزوج ولها اذا كان العرف مستمر ان الاب يدفع مثله جهازا عارية وأما ان كان مشتركا كصرو والشام فالقول للاب كما لو كان أكثر مما يجهز به مثلها كذا في التنوير وشرحه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها بنت وزوجتها لرجل ولتلك المرأة بعض أمتعة وبعض نحاس وضعت عند بنتها البالغة أمانة لا على كونه جهازا لها خوفا على متاعها من الضياع والان يدعى زوج البنت بان المتاع المذكور لزوجه ويريد منع الام من اخذه فهل اذا كانت الزوجة معترفة بان المتاع المذكور لا معها لا يجاب زوجها انه مع ويكون القول قول الام بيمينها فيه وتمكن من اخذه (اجاب) للام

١٢٦٦

١٤

اخذ ما اودعته عند ابنتها من الأمتعة والنحاس وليس للزوج منع ما اودع عند زوجته عن ربه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بناته وحلاهن بحلى وأشهد عدلين يعلمان الحلى وانه هو الحلى لمن بذلك على ان التحلية منه بهن على وجه الزينة لا التمليك وانه متى اراده نزعها ومات ولم ينزعه منهن فهل يكون الحلى المذكور تركه وميراثا عنه ولو جحد تحلية الابن على هذا الوجه مع اقامة البينة المذكورة (اجاب) حيث ثبت الملك المذكور للاب وانه دفعه لبناته على سبيل الزينة والعارية يكون ميراثا عنه يقسم بين ورثته كباقي متروكاته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنته لرجل وصيغها فبعدمدة خمس

١٢٦٦

٢٧

ذى الحجة

سنوات غيرت البنت الصيغة وزادت عليها ذراهم من مالها وما لزوجها بحضور بينة وعلم ابوها بذلك ثم ماتت عن بنتها وزوجها وابيها وعاشت في عصمة زوجها نحو خمس عشرة سنة بعد تغيير الصيغة فادعى الان ابوها المذكور انها كانت عندها أمانة فهل لا تقبل دعواه (أجاب) اذا اعطى الاب لابنته مصاغا وملاكة لها وتصرفت فيه بالتغيير مع علم ابوها بذلك لا يكون له بعدموتها الرجوع فيه الا ان القول له في انكار التمليك يمينه حيث لا مانع من قبول قوله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فقير له بنت بكر قاصرة زوجها

١٢٦٧

محرم ٣

لرجل وقبض مهرها وجهازها به ودفع لها وقت الزفاف والدخول بها زيادة على ذلك بعض نحاس على سبيل الزينة والعارية تحت يدها وقت ما يحتاجه ياخذها وأشهد على ذلك بينة شرعية فهل اذا ثبت اشهاد بذلك وشهدت له البينة الشرعية بين يدي الحاكم الشرعي يكون له أخذ النحاس المذكور حيث كان مثله لا يدفع ذلك تمليكاً (اجاب)

١٢٦٧

٢٧

ربيع الثاني

في التنوير وشرحه جهازا بنته بجهاز وسلمها ذلك ليس له الاسترداد منها ولا ورثته بعده ان سلمها ذلك في صحته بل تختص به وبه يبقى وكذلك لو اشتراه لها في صغرها ولو الحمية والحيلة ان يشهد عند التسليم اليها انه اعطاه عارية اه ومنه يعلم الجواب والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة قبضت مهر بنتها وجهازها بكتاب لها به فائمة وسلمته لها

وقبضته منها وحازته واشهدت على نفسها بيعة شرعية وقت التملك بان الجهاز المذكور
 المكتوب بهذه القاعة ملك بنتها ولاحق لها فيه ثم بعد مدة ماتت الزوجة عن أمها
 وزوجها وأرادت الام الاختصاص بالجهاز المذكور متعلقة بان بعضه كان وديعة تحت
 يدي بنتها والبعض لم يخرج عن ملكها بل كان عارية عند البنت فهل اذا ثبت اقرارها
 بالاشياء التي تضمنتها القاعة المذكورة لبنتها بشهادة البيعة الشرعية وهى في حال صحتها
 وسلامتها وقبضت البنت ذلك وهى في حال الصحة والسلامة وتمت به مدة حياتها حتى
 ماتت يكون ميراثا عنها يقسم بين الام والزوجة ولا يعتبر انكارها ولا دعواها المذكورة
 (أجاب) ما تحقق فيسه التملك الشرعى من الام المذكورة لا بنتها حال الصحة يكون
 ميراثا عن البنت ولا عبرة لانكار الام التملك بعد ثبوته عليها بالوجه الشرعى والله
 تعالى اعلم (سئل) فى امرأة تملك مصاغا وفرشا ونحاسا ولها بنت أرادت ان تزوجها رجل
 فاشهدت جماعة من المسلمين من اهل حارتها بان مات دفعه لها من المصاغ والنحاس والفرش
 عارية لتتزين به فقط لا على سبيل التملك فهل اذا ماتت بعد ذلك عن أمها وزوجها
 وأولادها يكون للام أخذ ما دفعته عارية ولا يكون تركتها عنها اذا ثبت ما ذكر بالبيعة
 الشرعية (أجاب) نعم يكون للام المذكورة أخذ ما عارته لبنتها حيث ثبت كونه عارية
 عندها بالطريق الشرعى ولا يكون تركتها عن بنتها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
 فى رجل يملك مصاغا وبعض نحاس وفرش دفعه لبنته عارية لتتزين به فى منزل زوجها ثم
 بعد ذلك مات الرجل عن بنته المذكورة وعن أولاد آخر بعضهم بالغ والبعض قاصر فهل
 والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبيعة الشرعية يكون ميراثا عنه يقسم على ورثته بالفريضة
 الشرعية (أجاب) اذا شهد الاب عند الدفع لبنته ان ما دفعه لها عارية وثبت ذلك بالوجه
 الشرعى يكون ذلك تركتها عنه حيث لم يثبت انتقاله عن ملكه بناقل شرعى والله تعالى
 أعلم (سئل) فى رجل تزوج بنتا بالغة رشيدة من ابىها فمهر معلوم ودخل بها وعاشرهما مدة
 ثم بعد ذلك طلب زوج البنت المذكورة من ابىها فاشا وغيره فاتفق الاب من ذلك فهل
 لا يجاب الزوج المذكور لذلك ولا يجبر الاب على دفع ما ذكر لزوجة بنته حيث جهز الاب
 ابنته بمهرها المجهل على العادة المعروفة بين الناس ولم يكن الزوج وكيلًا عن زوجته
 (أجاب) ليس للزوج المطالبة بما زاد عن جهاز مثل زوجته اللائق بالمهر والله تعالى أعلم
 (سئل) فى امرأة دفعت لبنتها ابنة ذهب وحلق ذهب وآنية نحاس على سبيل العارية
 والزينة تحت يديها واشهدت على ذلك بيعة فهل اذا ماتت البنت عن زوجها وأمها
 المذكورة وورثته أخروا ثبتت الام المذكورة انها دفعت ذلك لبنتها قبل موتها عارية
 بشهادة البيعة الشرعية يقضى لها بأخذها ولا تكون ميراثا لاسيما وهى فقيرة ومثلها لا يدفع
 ذلك تملكها (أجاب) اذا اشهدت الام عند التسليم لا بنتها انها سلمتها هذه الاشياء عارية
 وثبت ما ذكر بالوجه الشرعى لا يكون ذلك ميراثا عن البنت المذكورة والله تعالى أعلم

١٢٦٧

٢٧

١٢٦٨

٢٣

١٢٧٠

ربيع الاول
٤

١٢٧٠

١٥

١٢٧١

رمضان
١٦

سنة

صفر

(سئل) في امرأة دفعت ابنتها حلياً عارية لتتزين به لزوجهات ثم ماتت البنت المذكورة
عن زوجها وأمه وأبيها فأراد الزوج أن يجعل الحلي المذكور تركه عن زوجته فهل
إذا أثبتت الأم أن الحلي الذي دفعته لبنتها عند زفافها عارية بالوجه الشرعي يكون لها
أخذه ولا يكون تركه عن بنتها والحال هذه (اجاب) نعم يكون للأم أخذه إذا ثبت
ما ذكر بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفيت وتركت بعض مصاغ
بيد أمها فتنازع الزوج والأم فيه فادعت الأم أنه ملكها وأنه كان عند بنتها عارية
من قبلها فقط وقد سلمته لها قبل وفاتها وادعى الزوج أنه كان من جلة جهاز البنت
المتوفاة وقد ملكته لها الأم ولم تضع الأم يدها عليه إلا بعد وفاة بنتها فهل تصدق الأم
أم الزوج (اجاب) إذا جهزت الأم ابنتها ثم ادعت أن ما دفعته لها عارية وقال الزوج
بعد موت زوجته هو تمليك ليرث منه فالمتعمدان القول للزوج إذا كان العرف مستمراً
أن الأم تدفع مثله جهازاً عارية إلا إذا أشهدت الأم وقت الدفع أنها دفعت له عارية
وأما إذا كان العرف مشتركاً كصرو والشام فالقول للأم في ذلك كالأب والله تعالى
أعلم (سئل) في امرأة أعطت بنتها قطعة نحاس عند جهازها فآخذتها البنت واستولت
عليها مدة ثلاث سنين وتوفيت والدتها عنها وعن ورثة غيرها فادعى الورثة أن تلك
القطعة النحاس من جلة التركة وليست هبة وادعت البنت الهبة فهل يكون القول
قولها إذا لم تقم الورثة بينة شرعية على الاعارة (اجاب) إذا جهزت الأم بذلك ثم ادعت
ورثتها أنه عارية وقالت البنت هو تمليك فإن كان العرف مستمراً أن الأم تدفع مثل
ذلك جهازاً عارية فالقول لها وإن كان مشتركاً كصرو والشام فالقول للورثة مع الأيمن
والأيسر على البنت والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بالغة جهزها أبوها عند تزويجها
من ماله من فرش ونحاس ومصاغ وغير ذلك وملكها ما ذكر فقضته وحازته مسند
سنتين وهي تتنعم به عند زوجها من غير منافع لها فيه والآب يريد الأب الرجوع فهل
إذا أراد الأب الرجوع فيما جهزها به وأخذه منها ثانياً لا يجب لذلك حيث كان التملك
منه لها ثانياً بالبينة الشرعية (اجاب) إذا ثبت التملك من الأب لبنته مستوفياً شرائط
الحصة والتمام بالوجه الشرعي لا يكون له الرجوع فيما ملكه إياها والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة سلمت لبنتها المتزوجة البالغة مصاغاً من حليها الخاص بها وقت
الزفاف ثم ماتت البنت عن زوجها وأبيها وأمها فادعت الأم المذكورة أن المصاغ عارية
وادعى الزوج والأب أن الأم ملكته للبنت والحال أنه لا بينة للزوج والأب على أن الأم
ملكته بنتها ذلك المصاغ ولم تقم دلالة على ذلك ولم تكن الأم من أمراء الناس فهل
يكون القول للأم مع الأيمن (اجاب) إذا جهز الرجل ابنته ثم ادعى أن ما دفعه لها عارية
وقالت هو تمليك أو قال الزوج ذلك بعد موتها ليرث منه فالمتعمدان القول للزوج ولها
إن كان العرف مستمراً أن الأب يدفع مثله جهازاً عارية وأما إن كان مشتركاً كالأب فالقول

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

٢٢

جمادى الثانية

١٢٧٢

١١

صفر

١٢٧٥

٢٥

١٢٧٦

١

١٢٧٦

٧

ربيع الثاني

٢١

١٢٧٧

صفر

٢٣

١٢٧٩

للأب بيمينه كمالو كان أكثر مما يجز به مثلها والام كالأب في ذلك فيقال في الأب
يقال في الأم وذكور في رد المختار أن مقتضى ما في الأشباه أن المراد من استمرار العرف
هنا غلبته ومن الاشتراك كثرة كل منهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكرة
بالغة من أبيها فجهرها أبوها المذكور بفرش ونحاس ومصاغ وغير ذلك وأدخلها بما ذكر
في بيت زوجه وأقامت عنده سنة ثم بعد ذلك طلقها الرجل المذكور ورجعت بجهازها
منزل أبيها والآن تريد التصرف في جهازها واستحواذها عليه فنعها أبوها من ذلك
منكر الله ما سكتها ذلك فهل إذا شهدت بينة بأن أباهاملكها ذلك يمنع من معارضتها سيما
والعرف جاربان مثل الأب المذكور يجز بنته مثل الجهاز المذكور تعليقاً (أجاب) إذا
ثبت التملك المذكور بالوجه الشرعي لا يكون للأب الرجوع ويمنع الأب من معارضة
ابنته فيما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جهز بنته بجهاز
مثلها وزيادة ودفع لها زيادة عن ذلك بعض حلي ومصاغ وآنية نحاس عارية تحت يدها
بشهادة بينة شرعية فبعد مدة طلب من بنته الأشياء المذكورة التي تحت يدها عارية
فاعترفت له بها وصدقت له عليها وأرادت تسليمها لأبيها فنعها زوجها من ذلك متعللاً
بأنها دخلت له بها ويريد أن تكون من جملة الجهاز فهل لا يكون له منع ولا معارضة في
ذلك سيما وهي مصدقة لأبيها إلى الآن ويؤمر بتسليمها لها لندفعها لأبيها لاسيما وتحت
يدها جهاز مثلها وزيادة في منزل زوجها كما تقدم ذكره (أجاب) ليس للزوج منع
زوجته من تسليم أمته أبيها له حيث كانت عارية تحت يدها لاسيما وهي زائدة على
جهاز مثلها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج ابنته وجهرها جهاز مثلها ولم يشهد
أنه عارية وقت زفافها ثم وضعت يدها على ذلك مدة من السنين ثم مرضت ونقلت
إلى بيت أبيها مع جهازها وماتت عن زوجها وأبيها والآن ادعى الأب أن ما دفعه لها
عارية وقال الزوج هو تملك ليرث منه فهل والحال هذه يقبل قول الزوج المذكور في
ذلك ويقسم ما تركته بينهما بالعرفية الشرعية ولا يقبل قول الأب أنه عارية (أجاب)
جهاز بنته ثم ادعى أن ما دفعه لها عارية وقالت هو تملك أو قال الزوج ذلك بعد موتها
ليرث منه وقال الأب أو ورنه بعد موته عارية فالتخار للفتوى أن القول للزوج ولها
إذا كان الغالب في عرف البلد أن الأب يدفع مثله جهازاً لعارية وأما إذا كثرت
الوجهان في تلك البلدة فالقول للأب بيمينه وهذا إذا كان الجهاز من مال الأب لا بمهرها
فلو بمهرها فلا يكون القول للأب كما قيد به في رد المختار على سبيل الانبعاث وهو وجيه
والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في امرأة جهزها أبوها بجهاز مثلها وأقامت مع زوجها
مدة من السنين ثم مات عنها زوجها وبعد ستة تزوجت بآخر وجهرها أيضاً وأقامت معه
أقل من سنتين ثم ماتت عنه وعن أبيها المذكور فادعى أبوها بعد موتها بأن الجهاز دفعه
لها عارية وليس تملكها والحال أنها تصرف فيه بجميع أنواع الانتفاع المدة المذكورة

د ربيع الاول سنة

١٢٧٩

١٧

جداى الاولى

١٢٨١

٢٨

د ربيع الثانى

١٢٨٢

١٩

فهل لا يقبل قول أبيها فيما ذكر ويصير المتروكة عنها تركة يقسم بين ورثتها بالفريضة الشرعية سيما والعادة مستمرة عندهم بان الاب يملك بنته بالجهاز ولا يدفعه عارية كما هو عادة بلدتهم ويكون القول للزوج في انه تمليك لها يمينه اذا لم يشهد الاب وقت الدفع انه دفعه عارية (اجاب) اذا كان عرف هذه البلدة ان مثل هذا الجهاز يدفعه لبنته تمليكا لا عارية وكان مستمرا على ذلك يكون القول قول الزوج في انه تمليك وان كان العرف مشتركا يكون القول للاب وقبول القول انما هو باليمين عند عدم بيعة من الطرف الآخر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جهاز ابنته بجهازه ثلها حين تزويجها ودفع لها زيادة على ذلك مصاغاتين به على سبيل العارية ثم بعد مدة طلب منها ما دفعه لها على سبيل العارية فصدقة على ان ذلك عارية في حال صحتها وسلمت بعض ذلك له وبقي الباقي تحت يدها على سبيل العارية أيضا ثم ماتت فاراد الاب اخذ الباقي مما دفعه لبنته عارية فادعى الزوج انه دفعه تمليكا للبنت فيكون تركه فهل حيث كان زائدا على جهاز بنته وأما لها والعرف غير مستمر على دفع مثل ذلك تمليكا يكون القول للاب يمينه في دفعه عارية الا ان يقيم الزوج البيعة على التمليك (اجاب) نعم يكون القول قول الاب يمينه في ذلك والحال ما ذكر بالسؤال حيث كان ما دفعه زائدا على ما يجز به مثاها وعلى الزوج البيعة في دعواه التمليك من قبل الاب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وامرأة من اشرف الناس جهاز ابنتهم ما يجز لاثنيها لا يزيد على جهاز مثلها من مصاغ ونحوه واستلمته ونقلته الى بيت زوجها وقت لزاف ثم بعد مضي سنتين توفيت البنت المذكورة عن ابويها وزوجها وولدها القاصر منه فاراد الزوج فسمته التركة فادعى الاب ان بعض ما جهاز ابنته به دفعه لها هو وأمها عارية وانه ملكهما وانكر الزوج دعواهما وادعى انه ملك لزوجه والحال ان عرف البلدة مستمرا انه لا يدفع من قبل ابوي الزوجة شي على سبيل العارية بل يكون تمليكا مع كون الابوين من اشرف الناس ولا يزيد ما فيه الدعوى عن جهاز مثلها فهل يكون القول للزوج يمينه ولا يقبل قول الابوين الابيعة على دعواهما (اجاب) نعم اذا اعتمد ان القول للزوج أو الزوجة لو كانت حية في دعوى التمليك باليمين اذا كان العرف في البلدة مستمرا ان الاب أو الام يدفع مثل ذلك جهازا وتمليكا لا عارية أما اذا كان مشتركا كصهر والاثام فالقول للاب أو للام كما لو كان أكثر مما يجز به مثلها واستحسن في النهر تبع القاضى خان ان الاب اذا كان من اشرف الناس لم يقبل قوله انه عارية فاذا علمت ذلك تعلم ان القول في حادثة السؤال للزوج بلانزع حيث اجتمع فيها استمرار العرف بالدفع تمليكا وكون الابوين من الاشرف وكون ما جهازها به لا يزيد على ما يجز به مثلها وكل يرجح قوله دونهما والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من مجلس الاحكام مؤرخة ربيع الاول سنة ١٢٨٦ بناء على ما ورد من مديرية المنية وبنى قرار بتاريخ ٢٥ صفر سنة ١٢٨٦ بطلب الاستفتاء عما افاده حضرة قاضى المنية بخصوص تركة المرحوم

الشيخ عثمان المصري من حضرة مفتي الاحكام او من طرفنا وباحالة ذلك على حضرة مفتي الاحكام شرح من حضرته ينظر ذلك بطرفنا وصورة الافادة الصادرة من حضرة قاضي المنية لما مو وضبطية بندر المنية ورد لنا خطاب رفعتكم رقم هـ ذي الحجة سنة ١٥ المتضمنة طلب الافادة في شأن الاشياء التي ادعاها زوجات الشيخ عثمان المصري والحال ان قضية زوجات الشيخ عثمان قد صار المرسي فيها المحد قطع الحكم بعد حلف اليمين الشرعية ولم يقطع الحكم لخروج الورثة قبل ذلك وانما الكلام في قضية المتاع تعلق بنت المرحوم التي هي زوجة الشيخ على السبكي وقد كانت موقوفة على المراجعة والذي تسر لنا في شأنها هو أنه قال الطحطاوي محشي الدر عن خزانة الاكمل قال محمد رجل زوج ابنته وهي ونحته في دار موعيله ثم اختلفوا في متاع البيت فهو للاب لانه في بيته وفي يده ولهم ما عليهم من الثياب فقد قيد كون ذلك للاب بكون الابنة والحتن في عياله فيفهم منه انه اذا لم يكن من ذكر في عياله كما يدكر ذلك كثير ازوج الابنة المذكورة يكون هو وزوجته بمنزلة من ليس في دار الاب اما ان مفهوم المخالفة باسماه معتبر كما هو مستفيض في كتب المذهب وحينئذ فلا فرق بين الدعوى على هذا الزوج وغيره من الاجانب واما الابنة فيجوز بينها وبين باقي ورثة الميت القائم مقامه حكم التنازع الذي في مسألة الجهاز وهو انه اذا جهز الاب ابنته ثم ادعى ان ما دفعه لها عارية وقالت هو تملك فالتقول لها اذا كان العرف مستمر اغالبنا ان الاب يدفع مثله جهازا عارية واما اذا كان مشتر كالجهاز فيكثر كل من الجهاز والعارية كما صر والشام فالتقول للاب مع اليمين ولو جرى العرف بتمليك البعض واعارة البعض فانه يحكم بكون الجهاز ملكا لاعارية لانه الظاهر الغالب الا في بلدة جرت العادة بدفع الكل عارية فالتقول للاب واما اذا جرت في البعض يكون الجهاز تركعة عن الابنة ان ماتت فيتعلق بها حق الورثة وانما يكون القول للاب عند الاشتراك السابق اذا كان الجهاز كله من ماله اما لو جهزها بما قبضه من مهرها فلان الشراء وقع لها حيث كانت راضية بذلك وهو بمنزلة الاذن منها عرفان نعم لو زاد على مهرها فالتقول له في الزائد ان كان العرف مشترك او مثل الاب في ذلك ورثته والحاصل ان الزوجة في الحالة المذكورة اذا ادعى ابوها ان ما دفعه لها عارية وقالت جهازا فالتقول لها ان غلب العرف ان الاب يدفع مثله جهازا وان مشترك كالتقول للاب بيمينه اذا كان الجهاز كله من ماله اما لو جهزها بما قبضه من مهرها فلا نعم لو زاد على مهرها فالتقول له في الزائد وان جرى بتمليك البعض واعارة البعض كان الجهاز ملكا ومثل الاب في ذلك كله ورثته هذا ما وصل اليه ادراكنا والاحتياط الاستفتاء عن ذلك من حضرة ائمة مفتي الحنفية او حضرة ائمة مفتي الاحكام وما يرد لنا يكون به العمل ولا اخذ احرر (اجاب) ما سطر بافادة حضرة قاضي المنية بتاريخ ١٤ صفر سنة ١٢٨٦ موافق لخصوص في كتب مذهب الامام الاعظم فيجوز العمل في كل حادثه

ووجهه على ما يطابقه من الواجه المذكورة في افادة حضرته التي من جملتها انه اذا لم تسكن
الابنة والختن في عيال الاب لا يكون القول له في متاع البيت الذي يسكنان فيه من دار
الاب المذكور عما هو تحت يدا بنت والختن المذكورين والله سبحانه وتعالى أعلم
(سئل) في رجل تزوج امرأته ودخلت له بالجهاز المعتاد مثل فروشات وأدوات وأقامت
معه مدة إحدى عشرة سنة وفي أثناء هذه المدة استهلك تلك الاشياء باستعمالها وله
منها بنت سنها تسع سنوات فهل يغارقتها يكافؤ يلزم الزوج الالتزام الشرعي باستبدال
ما فقد بالاستعمال أم لا وهل له أن يأخذ ابنته معها بعد هذا السن أم لا (أجاب) اذا لم يكن
فقد تلك الامتعة بطريق التعدي من الزوج لا يجبر على استبدالها شرعا ولا ضمن ومدة
الحضانة في الانثى مقدرة بتسعة سنين على المعنى به فاذا تحقق تمامها يكون لا يبيها
بل عليه ضمها اليه لسقوط حضانة الام والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج
ابنته بعد بلوغها بالحوض وجهازها والدها بجهاز زائد عن مهرها وعن عادة أمثالها ثم
ماتت عن أبيها وعن زوجها وعن ولدها القاصر فاراد الزوج أن يجعل جميع الموجودات
تركة والحال ان جميع الجهاز تحت يد والدها وليس تحت يد الزوج شي فادعى والدها
ان هذا الشيء الموجود ملك له ما عدا ما لم يوسها وان لم يقصد تملك ابنته بأي نوع من أنواع
التملك في شيء من الامتعة بل هو قاصد وقت شراء الامتعة أن تكون عارية تنتفع بها
مادام والدها غير محتاج اليها خصوصا وهو من أهل العلم المعتمدين على الله ليس لهم
اكتساب الا القليل والزوج يدعي خلاف ذلك ولا يثبت لاحدهما على الآخر فهل
والحال هذه القول قول الاب أم لا (أجاب) صرح علماؤنا بان الاب لو جهز ابنته ثم ادعى
ان مادفعه لها عارية وقالت هو تملك أو قال الزوج ذلك بعدهم وما يثبت منه وقال الاب أو
ورثته بعدهم مائة عارية فالعتمدان القول للزوج بيمينه ولها اذا كان العرف مستمرا
أن الاب يدفع مثله جهازا لعارية أو ما اذا كان مشتركا فالقول للاب بيمينه كما لو كان
الجهاز أكثر مما يجهز به مثلها واستظهر الرحنى انه ان أمكن التمييز فيما زاد على ما يجهز به
مثلها كان القول قوله فيه والافلا القول قوله في الجميع واستحسن في النهرية بالقاضي خان
ان الاب ان كان من الاشراف لم يقبل قوله انه عارية وفي رد اختار انه تفصيل وبيان
لكون الاشتراك الذي قد يقع في بعض البلاد انما هو في غير الاشراف فلا يغار القول
المعتمد والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل من أوساط الناس دفع لابنته البالغة
بعد العقد عليها مصاغا على سبيل العارية للترين وكان بعد ذلك حين يغصب عليها
يأخذ منها وحين يرضى عليها يعطيه لها ثم ماتت البنت المذكورة عن ورثة قاضي
بعض الورثة ان لاب دفعه لابنته على سبيل التملك ويريد أخذ ما يخصه فيه شرعا والاب
ينكر ذلك ويقول انه دفعه لابنته على سبيل العارية والحال ان عرف بدهم
مسترك في ذلك فبعض أهل البلاد يدفعه عارية والبعض الآخر يدفعه تايكا فهل

١٢٩٢

١٨

رجب

٩

١٢٩٥

أذا لم يكن للورثة بيعة شرعية تشهد بذلك يكون القول قول الأب بيمينه (أجاب) نعم قال في الدر المختار جهاز ابنته ثم ادعى أن ما دفعه لها عارية وقالت هو عليك أو قال الزوج ذلك ليرث منه وقال الأب أو ورثته بعدم موته عارية فالعقد أن القول للزوج ولها إذا كان العرف مستمر أن الأب يدفع مثله جهازا لعارية وأما إذا كان مشتركاً كعصرو الشام فالقول للأب كما لو كان أكثر مما يجيز به مثلها والام كالأب في تجهيزها وكذا ولي الصغيرة واستحسن في النهر تبعاً للقاضي خان أن الأب إن كان من أشراف الناس لم يقبل قوله أنه عارية والله سبحانه وتعالى أعلم

* (كتاب الطلاق) *

(سئل) في رجل بلغه أن بنته حاصل لها ضرر من زوجها فتوجه إليه وطلب طلاق بنته وخلاصها من الضرر والحاصل لها فامتنع الزوج من ذلك فأبرأه من مؤخر صداقها وغيره عما هو في ذمته والتزم الأب بذلك فطلقتها في نفي ذلك فهل إذا طلقها في مقابلة ما التزمه الأب من مؤخر الصداق وغيره مما لها بزمته يقع الطلاق بائناً وهل لها بعد انقضاء العدة أن تتزوج برضاها بمن شئت (أجاب) نعم يقع الطلاق في مقابلة العوض الذي التزمه الأب بائناً وإن لم يسقط حق الزوجة من ذلك إذا لم يكن بامرها أو اجازتها ولها المطالبة به على الزوج أو الأب فإن رجعت عما ذكر على الزوج يكون له الرجوع بما يؤديه على الأب الملتزم ولها التزوج بعد انقضاء عدتها من مطلقها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تسكع مع آخو فرد عليه بقوله على نفسه البعيد هو يهودى ونصرانى فهل يرتد بهذا القول وهل إذا ارتد يقع عليه الطلاق بائناً (أجاب) ارتداد أحد الزوجين فسخ في الحال لا ينقص عدداً إذا ثبت على الرجل المذكور ما يوجب رده فرق بينه وبين زوجته وعليه العود إلى دين الإسلام والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً وهو يعاشرها فسمع القاضي بذلك فأحضره وبعد إقراره بالطلاق أجرى منه من الدخول على زوجته فاستفتى الرجل فقيهاً فافتاه بأن الحكم بالتفريق وتحريم الزوجة يشترط فيه الترافع من أحد الزوجين وعمل دعوى صحيحة فعارضه في ذلك فقيه آخر بأنه لا يشترط الترافع من أحد الزوجين ولا يتوقف تحريم الزوجة على عمل دعوى فمن الحق منهما (أجاب) من المعلوم أن المطلقة ثلاثاً لا تحل لملاقها قبل التزوج بآخر بشرطه وحيث أقر الزوج بطلاق زوجته ثلاثاً بين يدي القاضي فلا وجه لعدم أمره باجتنابها ومنعه من معاشرتها معاشرته الأزواج ولا يتوقف ذلك على مرافعة مع الإقرار بل ومع الإنكار لقبول الشهادة في ذلك حسبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً وسافر إلى جهة ومات بها فادارت الزوجة المذكورة أن تدخل في ميراثه فهل إذا كان الطلاق ثانياً بالبينة وكان في حال صحته وسلامته لا تراث منه (أجاب) إذا أثبت

ذى الحجة

٢٥

١٢٦٤

محرم

١٦

١٢٦٥

٢٠

١٢٦٥

صفر

١

١٢٦٥

وارث الزوج طلاق الزوجة ثلاثا حال صحة الزوج لا يكون لها ميراث ولو ماتت في عدتها
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها مدة تزيد على سنة بشئ قليل وأوصلها
نفقتها وما يجب عليه لها ثم أراد احضارها الى بلده فأرسل لها قريبا في شأن ذلك وأرسل
معه ما يلزم لها من دراهم وكسوة وبعض مؤنة وجلين ليعملها وأمتعتها عليهما فأخذت
من الوكيل بعض المرسى لها وامتعت من التوجه الى زوجها وبعد ذلك ذهبت الى
قاضي بلدها واشتكت أمر الفراق وعدم الانفاق فكتب القاضي الى قاضي بلد الزوج
ليبحث عنه ويأمره اماما بالقيام بحقوق زوجته أو يقطع علائق الزوجية فيبحث قاضي بلد
الزوج عليه فوجده مافرا وبلغه أن الزوج قائم بحقوق زوجته حسبما أوجبه الشرع
عليه وعلم ذلك لديه فكتب بذلك الى قاضي بلد الزوجة فقبل وصول هذا الجواب طلق
القاضي الزوجة على زوجها وحكم به عليه وهو غائب بمجرد شكائها ضرا والفراق وعدم
الانفاق وزوجها غير زوجها فهل لا يصح الحكم بالطلاق على الزوج بدون صدور طلاق
منه خصوصا وهو غائب فلا يصح نكاح الزوج الثاني عليها وتكون باقية في عصمة
الاول وترد له جبر او يلزمها طاعته شرعا (اجاب) حكم القاضي بطلاق زوجة الغائب على
الوجه المذكور غير صحيح وهي زوجة للاول ويغترق بينها وبين الثاني واذا وطئها الثاني
بعد التزوج بها بدون علمه انها زوجة للغير لا يحل للاول قرانها الا أن تنقض عدتها
لانه نكاح شبهة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خال عنها زوجها على مؤخر صداقها
ونفقة عدتها الى انقضائها وبعد خروجها من عدته أرادت أن ترجع عليه بمؤخر ائصال
ونفقة العدة فهل لا تجاب لما أرادت وبانت منه بالخلع المذكور ولا يجبر الخالع على
تجديد العقد عليها اذا طلبت ذلك (اجاب) لا رجوع للمرأة بمؤخر صداقها ونفقة عدتها
حيث وقع الخلع عليهما والخلع يسقط كل حق لاحد الزوجين على الآخر مما يتعلق بهذا
النكاح ولا يجبر الزوج المذكور على تجديد النكاح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
زوج بنته القاصرة ومضى من العقد سنتان وزوجها ينفق عليها ثم جاء أبوها الى
الزوج وأخبره ان الزوجة كارهة وأبرأته من الصداق فزعم الزوج ان هذا الخبر صحيح
وقال ان صحت براءتها فهي طالق والحال ان الزوجة لم يقع منها ذلك ولم ترين به بعد علمها
ثم زوجها الولي لرجل آخر قهر راعها ودخل بها الزوج قهر او هي قاصرة ففترت هاربة
وكتبت ناشرة ومضى لها من الزواج الثاني خمس سنين ولم ترض به حتى بلغت على ذلك
ولما بلغ الزوج الاول ان ما أخبر به الولي كذب أراد رجوع زوجته له فهل يمكن من
ذلك ولا يقع الطلاق لكونه مخبر بالخلاف ما عند الزوجة لاسيما وهي قاصرة لا يعتبر
اباؤها ولا اذنهما وهل يثبت لها على الزوج الثاني مهر المثل (اجاب) اذا علق الزوج
طلاق زوجته الصغيرة على صحة براءتها من الصداق لا يقع الطلاق ولو صدر منها الابراء
لعدم صحته منها حيث كانت ذرية بالغة ولا يسوغ لوليها تزويجها لآخر بناء على أن هذا

١٢٦٥

٨

ربيع الأول

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

٢٩

الطلاق واقع ويجب لها على الزوج الثاني مهر المثل بالوطء ولا يطؤها زوجها الاول الا بعد العدة من نكاح الشبهة بعد التفريق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث انه لا يفعل كذا ثم احتاج لفعله فاحضر زوجته بحضرة فقيه فقال لها انفقيه قولي سألتك أن تحا الغنى في نظير صداتي فقالت له ذلك جاهلة لاسقاط المهر فقال لها خالعتك على ذلك وفعل المحلوف عليه قبل وفاء العدة وعقد عليها وصار معاشرها حتى حلت منه فهل يقع عليه الطلاق الثلاث حيث فعل المحلوف عليه قبل وفاء العدة ولا يبرأ الزوج من المهر حيث كانت جاهلة لاسقاطه (أجاب) اذا فعل المحلوف عليه حال النكاح أو في العدة وقع الطلاق الثلاث وصرح في الدرر بان شرط قبول المرأة الخلع عليها بمعناه أى لازوم بديل الخلع كما استظهره ابن عابدين وان وقع الطلاق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق امرأته مرتين طلقها في أول مرة رجعية وكذلك في الثانية طلقها رجعية ثم بعده مدة قال لها بالثنتين ويريد استرجاعها العصمة فلم ترض ظاهراً انه لا رجوع له عليها حيث قال لها بالثنتين فهل له استرجاعها أم لا (أجاب) لا يقع الطلاق بقول الزوج بالثنتين حيث لم يكن متصلاً بابقاع الطلاق حقيقة أو حكماً ففي رد المحتار من التعليق قال في الحنانية قال لزوجته انت طالق وسكت ثم قال ثلاثاً ان كان سكوته لانقطاع النفس تطلق ثلاثاً ولا تقع واحدة وفي إيمان البرازية أخذه الوالى وقال بالله فقال مثله ثم قال لتأبني يوم الجمعة فقال الرجل مثله فلم يأت لم يحتمل لانه بالحكم كاية والسكوت صار فاصلاً بين اسم الله تعالى وحلفه وكذا فيمألو كان الحلف بالطلاق أه وفيها من الكنايات بعد كلام قلت والذي يظهر أن قولها له قل بالثلاث أمر بالحق العدد باول كلامه فلا يلحق كمالو تكلم بعد سكوته بلا طلب أه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها ان كان طبعك يستمر على هذه الحال فأنت طالق فغضبت عند أهلها ثم صالحوها وأراد البيات عندها فقالت له بت عند الزوجة الثانية فقال على الطلاق الثلاث لأكمل الليل الا عندك فذهب لضرتها ومكث عندها فدر ساعتين وعاد اليها وبات عندها بقية الليل فهل لا يقع بذلك شيء ويكون له رجعتان من الطلقة الاولى في العدة (أجاب) اذا كان الحال ما هو مسطور لا يقع الطلاق الثلاث واذا اصاب منه طلاق رجعي قبل ذلك يكون له مراجعة زوجته مادامت العدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عجز عن نفقة زوجته الحالة فطلبته من ارالدي بعض أهل العلم فلم يقدر فطلبته لدى حاكم سياسي فأمره بالانفاق فلم يجد ما ينفعه فأمره بالاطلاق فامتنع فأحضره آلة الضرب وخوفه فقال لها أنت طالق بحضرة الحاكم وجمع من المسلمين وبعد رجوعه من عند الحاكم أقرب بذلك فهل اذا انقضت عدتها وأرادت التزوج بغيره يسوغ لها ذلك وليس لعنفها منعها من ذلك متعللاً بأنه طلاق اكراه لا يقع (أجاب) طلاق المكره واقع عندنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فحضر والدها وأراد أن

١١ ١٢٦٥

١٢ ١٢٦٥

١٧ ١٢٦٥

٢٠ ١٢١٥

١٢٦٥

٧

ياخذ متاعها خلف الزوج بالطلاق ان اخذ والدها كامل المتاع تكون الزوجة طائفة
ثلاثا فافأخذ والدها المتاع وترك منه المحصر فهل يكون اخذ المتاع سببا للحنث وترك
المحصر لا ينظر اليه أم لا (اجاب) اذا كان الحال ما ذكر في السؤال لا يقع عليه الطلاق
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل رميت زوجته بالفاحشة ورفع زوجها الذي الحاكم
ذى الشوكة الذي يحكم عليه من أجل ذلك فهدد الحاكم الرجل بالضرب على أن يطلق
زوجته فقال ان ثبت عليها ذلك أطلقها فلم يثبت عليها شيء من ذلك وبعد ذلك طلقها
طلقة رجعية فقط بحضرة جمع من فقهاء الناحية ولم يصدر منه سواها فهل يسوغ له

١٢٦٥

١٤

رجعة زوجته ما دامت في العدة والعقد عليها اذا خرجت منها (اجاب) للرجل المذکور
مراجعة مطلقة رجعا ما دامت في العدة وتحديد نكاحها بعد ما وهذا اذا لم يثبت عليه
قبل هذه الطلقة ما به يكمل عدد الطلاق الثلاث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
فقد شيئا من متاعه خلف بالطلاق الثلاث ان زوجته هي التي أخذت هذا المتاع معتمدا
على غلبة ظنه ووجد هذا المتاع بعد ذلك في أمتعة الزوجة في بيت أمها فهل والحال هذه

١٢٦٥

١٧

يقع الطلاق على الزوج (اجاب) لا يقع الطلاق على الرجل المذکور حيث لم يتحقق
شرعاً عدم أخذها للمتاع المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفيت والدته
في البلدة التي هو مقيم بها وأراد أن يدفن والدته في تربة معينة بجوار سكن البلد فما كان

١٢٦٥

٢١

الناحية منعه من دفنها في التربة المذكورة وأمره أن يدفنها في الجبانة التي هي خارج
الناحية خلف بالطلاق الثلاث اذا كان لم يدفن والدته في التربة المعينة المذكورة
يدفنها في بلدة الاصلية وهي ناحية النورية بينها وبين البلدة التي توفيت فيها والدته
مسافة ساعتين من النهار فادها الى البلدة بحضرة ودفن أمه بالجبانة التي هي خارج الناحية
فهل يقع الطلاق أم لا (اجاب) نعم يقع عليه الطلاق اذا كان الحال ما ذكر والله تعالى أعلم

١٢٦٥

٢٣

(سئل) في امرأة طلقها زوجها على ما عنده من مؤخر الصداق ومقدمه ونفقة عدتها
ومن المنة فهل تبين بذلك ويسقط به حقوق النكاح وليس لها الرجوع بشيء من ذلك
(اجاب) يسقط بالخلع كل حق لاحد الزوجين على الآخر مما يتعلق بهذا النكاح ويسقط
به نفقة العدة اذا نصح عليها والواقع به طلاق بائن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

تساخرت معه زوجته من قبل معاشها بعد تركها خمسة أشهر وهي تأكل من عند أبيها
ووقفت معه على الطلاق فاعتذر في المدد السابقة والزم نفسه لها عن كل يوم يمضي من
تاريخه ثلاثين نصف فضة فضلت منه ضامنا فاحضر زوجها ليعضمه فقال لا اضمن حتى
تحلف بالطلاق على مدة تأتي فيها خلف بالطلاق الثلاث على انه يحضر بعد خمسة عشر
يوما ومعه ما يكفيها فحضر المدة ولم يحضر فعلم ان عدم حضوره يوقع انقلاق فتوجهوا الى
محل اقامته ودعوه الى شريعة المسلمين ففردا ربا ولم يجدوه مدة تزيد على ستة عشر شهرا
فبعد ذلك استعمل بالحاكم في طلبها ففردا ولم يرتض بالشرعية بسبب علمه بوقوع انقلاق

الثلاث فهل يجوز ارسالها اليه وهى مطلقة بالثلاث ام لا (اجاب) اذا ثبت تعليق الطلاق
 الثلاث وتحقق الحنث حيث كان القصد الحضور وفور مضى هذه المدة وقع الملاق
 المذكور على المرأة وليس له معاشرتها قبل التحليل الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى
 رجل خاف على زوجته بالطلاق الثلاث ان لا يدخل محلا معلوما ثم دخل عامدا مختارا
 عالما بانها المحلوف عليه ففارقته زوجته بعد دخوله وذهبت الى بلد لها فاستفتى عم الحالف
 المذكور فقها في ذلك فافتاه بوقوع الطلاق الثلاث واستفتى آخر فاجابه بمثل جواب
 الاول واستمرت الزوجة مقيمة عند ابىها حتى انقضت عدتها منه ثم تزوج بها رجل آخر
 ثم بددت تزوج الاخر بها ادعى الرجل الاول انه كان عليه عفرية وقت الحلف ولم يقع
 الطلاق المذكور مریدا عدم وقوع الطلاق عليه وفساد العقد من الرجل الاخر عليها
 فهل لا يقبل منه ذلك ويحكم بوقوع الطلاق الثلاث وبصححة العقد من الزوج الثانى
 (اجاب) اذا ثبت التعليق والحنث على الرجل المذكور وقع عليه الطلاق الثلاث ولا
 تحل زواجه حتى تنسخ زوجا غيره ولا عبرة بما تعلل به الزوج حيث كان التعليق حال
 كمال عقله والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة وكلت وكيلها فى طلب طلاقها من زوجها
 فطلب الوكيل الطلاق من الزوج فقال له التزم فقال الوكيل التزمت ولم يعين له صدقا
 ولا غيره فطلق الزوج وبانت منه فهل لا يبرأ الزوج من الصداق ويحجر على دفعه
 لزوجته ولا عبرة بقول الوكيل له التزمت حيث كان ذلك مجهولا (اجاب) يؤمر الزوج
 بدفع ما بذمته من الصداق لزوجته ولا يبرأ عنه بمجرد ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) فى
 رجل استعار كتابا من آخر وأعاره المستعير لآخر أيضا ليطالعه ثم بعد مطالعته أراد ان
 يرد الكتاب لمعيره الذى هو المستعير الاول أو يدفع له ثمنه فخلف بأمان المسلمين انه
 لا يأخذ الكتاب ولا ثمنه فبعد مدة أرسل المعير الاول الذى هو رب الكتاب لمن بيده
 الكتاب وهو المستعير الثانى شخصا آخر فاخذ منه فهل لا يحنث الحالف وهو المستعير
 الاول واذا قلتم بالحنث فهل له المراجعة والحال هذه (اجاب) لا حنث اذا كان الحال
 ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل أمسكه حاكم البلد وضر به بالكف
 على وجهه نحو ثمانين كفا والمضروب لم يسبق له ذلك فصار يهدو وقت الضرب ومن
 الجملة انه حلف بالطلاق الثلاث لا يسكن البلد وانت حاكمكم فهل اذا تحققت شروط
 الذهبية مع المذكور يكون طلاقه لاغيا (اجاب) اذا تحقق زوال عقل الرجل المذكور
 بسبب ما ذكر لا يقع طلاقه فى تلك الحال ويصدق فى الاسناد لتلك الحالة ان كانت
 معهودة له والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى جماعة يملكون عبادا رقيقا يريدون
 بيعه فقال لهم رجل على الملاق الثلاث ان أعطيتموني العبد ومكنتوني منه لا يبعنه فى بلد
 كذا قرية بيننا وبينهم مسافة ساعة بالف قرش شينكووا جيب لكم الثمن حالا فكنوه
 وأعضوه العبد وذهب به للبلدة المذكورة وباعه بثمن بعضه ذهب قبضه والبعض الآخر

١٢٦٥

٢٧

١٢٦٥

٢٨

١٢٦٥

٢٩

١٢٦٥

٣٠

جادی الثانیة سنة

مؤجل في ذمه المشتري ولم يأت له بالثمن حالا فهل يقع عليه الطلاق الثلاث والحال
 هذه وإذا أنكر الثلاث وشهدت عليه بينة شرعية به من جملتها أخو زوجة الخالف تصح
 هذه الشهادة (أجاب) نعم يقع الطلاق الثلاث حيث كان الحال ما هو مذكور وشهادة
 الآخر لا اختصه مقبولة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا
 ثلاثا في مرضه الذي مات فيه من غير طلب الزوجة المذكورة ومن غير سؤالها في ذلك
 ودفع لها مؤخر صداقها ونفقة عدتها فهل إذا مات في مرضه قبل خروجها من العدة تترث
 منه ما يخصها بالوجه الشرعي أم كيف الحال (أجاب) إذا كان الطلاق المذکور في مرض
 الموت على الوجه المزبور ومات الزوج قبل انقضاء العدة كان للزوجة أخذ ما يخصها
 بالميراث من التركة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ابنة على اسقاط
 المهر بتوكيل من ابنه وله بينة تشهد له بالتوكيل ثم بعد مدة طويلة أنكر الابن
 التوكيل فهل لا يجاب لذلك ويقع الطلاق (أجاب) إذا ثبت توكيل الابن أباه في طلاق
 زوجته وطلقها الاب وقع الطلاق ولا عبرة بانكار الابن التوكيل بعد ثبوته شرعا والله
 تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت أنها مطلقة من زوجها في نظير ابرأها له من حقوق
 النكاح وأظهرت ورقة بذلك متطوعة الثبوت فهل لا عبرة بدعواها المجردة عن
 الاثبات الشرعية (أجاب) لا يثبت الطلاق بمجرد ذلك لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا بحضور بينة شرعية ثم بعد ذلك ذهب الى فقيسه
 وأخبره بخلاف الواقع فردها له من غير محال شرعي فهل إذا كان الطلاق ثابتا يفرق
 بينهما وتحرم عليه حتى تنكح زوجا غيره (أجاب) إذا ثبت ان الرجل المذکور طلق
 زوجته ثلاثا فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة سأكنين
 في حوش مع زوجاتهم وفي حائطه ثقب مفتوح صارت امرأة تدخل وتخرج منه فحصل
 بسبب ذلك نزاع ومشاجرة مع المرأة المذكورة فقال احد السكّان على الطلاق الثلاث
 ما دام هذا الثقب مفتوحا وهذه تدخل وتخرج منه لا سكن فيه فهل إذا سد الثقب وبني
 وامتنعت المرأة من الدخول والخروج منه وسكن الحلف في الحوش المذکور لا يقع
 عليه شيء أم لا (أجاب) دوام السكنى كالاثناء فيجوز بمكثه ساعة بعد اليمين مع وجود
 المحلوف عليه لا مع عدمه فإذا خرج فور لا يقع عليه الطلاق الثلاث سكناه بعد انقطاع
 دوام المحلوف عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فقيه شاجر مع زوجته وضر بها
 فغائت امها وقالت له لا يسبب ضرب بها هذا الضرب فقال لها ضربتها وتروح طالق
 طالق طالق وقصد بغير الاول اثنا كيد فهل يدين ولا يقع عليه الاصلقة واحدة (أجاب)
 يقع على الرجل المذکور الطلاق الثلاث قضاء ولا يقع عليه في الديانة الا واحدة حيث
 قصد اثنا كيد والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة برأت زوجها مما بقي عليه من الصداق
 معينة لما ابرأت منه وكان معلوما بينهما قبل ذلك طلاقا طلاقا في مقابلة

١٢٦٥

١

١٢٦٥

٢

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

جمادى الثانية سنة

أبرأها المذكور فاجابها بإيقاع الطلاق المذكور في مقابلة الأبراء المذكور على طبق مرادها وكان ذلك في حال الصحة والسلامة من غير إجبار ولا كراه بحضرة جمع من المسلمين يشهدون بذلك فهل يكون الأبراء من المرأة المذكورة صحيحا والطلاق الواقع من الزوج المذكور بائنا لمقابله بالأبراء المذكور وهل إذا ادعى الزوج بعد ذلك الإجبار أو الأكره على ما وقع منه من الطلاق المذكور ولا بينة له بما ادعاه تلغى دعواه ولا تسمع (أجاب) إذا أبرأت المرأة زوجها من الصداق ليطلقها على ذلك وطلقة فورا في مقابلة الأبراء يقع الطلاق بائنا وطلاق المكره واقع والله تعالى أعلم (سئل) في صغيرة تزوجت بأفواج وكل زوج يخلعها على مهرها على أن أباهما ضامن له ثم مات أبوها فهل لها بعد بلوغها الرجوع على الأب في تركته (أجاب) إذا خلع الأب ابنته الصغيرة على مهرها على أنه ضامن له صولا يستقط مهرها لأنه لم يدخل في ولاية الأب فإذا بلغت تأخذ نصف الصداق قبل الدخول وكله إن كان بعده من الزوج ويرجع هو على الأب الضامن أو ترجع على الأب ولا يرجع هو على الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع جدته ففصل له غيبة في عقله من شدة الحماقة فصدر منه طلاق لزوجته ولم يكن عنده علم بمصدر منه وكان ذلك من عادته عند مشاجرتة فهل لا يقع عليه طلاق لكونه لا يعلم ما حصل منه إلا بخبار النساء الحاضرات ويدين في ذلك والحال هذه (أجاب) إذا تحقق زوال عقل الرجل المذكور بسبب ما ذكر لا يقع عليه طلاقه في تلك الحال ويصدق في الاسناد لتلك الحالة أن كانت معهودة له والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاث طلاقات متفرقات ثم بعد وفاء العدة أحضر لها صبياء وعقد له عليها وبعد دخوله بها طلقها الصبي وعقد هو عليها وصار يضاررها فهل لا يصح ذلك كله وعلى المحاكم الشرعية أن يفرق بينه وبينها (أجاب) طلاق الصبي غير واقع عندنا فليس لمطلق زوجته ثلاثا يتجدد العقد عليها والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سألت زوجته أن يخالفها من عصمتها وعقد نكاحه على مؤخر صداقها وقدره كذا ونفقة عدتها إلى حين انقضائها منه شرعا ومؤنة مسكنها عليها وإن تنفق على ابنتها منه مدة سنة كاملة من المصارف استداؤها يوم صدور الخالعة المرقومة فهل إذا ادعت المرأة بذلك بانها حامل سنة في ثلاثة أشهر وأطلب تقرير نفقة للحمل لا تجاب لذلك (أجاب) قال في فتاوى الانقروى تغلا عن جواهر الفتاوى ما نصه رجل خلع امرأته على مهرها ونفقة عدتها ثم ظهر أنها حامل ليس لها أن تطالب الزوج بمؤنة الحمل وليس لنا إلا اتباع ما قاله الأئمة واتباع الحق واجب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل شرب الخمر حتى غاب عقله ولا يعي ما يقوله وحلف بالطلاق ثلاثا بان لا أحد يسيت في منزله خلافة وخلاف زوجته وبات بمنزله ناس بكثرة وبعد ذلك أخذوه لكي يرسلوه في منزل آخر حلف بالطلاق ثلاثا بأنه لا يدخل المنزل الذي عينوه له ولا يسيت فيه ومن بعد ما دخل

١٢ ١٢٦٥

١٣ ١٢٦٥

١٩ ١٢٦٥

١٩ ١٢٦٥

٢٦ ١٢٦٥

٢٩ ١٢٦٥

المنزل حلف بالطلاق ثلاثاً بان زوجته تحضر عنده ولم تحضر فهل زوجته خالصة أم على ذمته (اجاب) طلاق السكران عندنا واقع عليه فحراله بحيث سكر الرجل المذكور من شربه الخمر وحصل منه ما ذكر بانتم منه زوجته بينونة كبرى ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فأبرأته من جميع حقوقها مما يتعلق بذلك النكاح من صداق ومؤنة سكنى ونفقة عدتها وطلقها على ذلك وقبلت في المجلس وذلك بين يدي قاض من قضاة المسلمين فهل اذا انقضت العدة وأرادت أن تتزوج غيره وادعى رجعتها في العدة لا تسمع دعواه ويكون الطلاق بائناً تملك به نفسها

٢٩ ١٢٦٥

(اجاب) الطلاق في مقابلة المال بائن وعلى فرض كونه رجعيًا يكون القول للزوجة بيمينها على عدم الرجعة فيها حيث وقع الاختلاف بعد انقضاء العدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان دخلت دار فلان تنكحني طالق ثم بعد مدة دخلت الى الدار المذكورة ثم جاءه رجل وقال له راجع زوجتك فقال له لا أراجعها وليس لها

رجب ٢

١٢٦٥

عندي رجوع حيث انها تخالفني ونوى بذلك زجرها فهل له ان يراجعها بعد ذلك وهي في العدة ولو لم ترض (اجاب) نعم له رجعتها في العدة حيث لم يسبق منه ما به يكمل الثلاث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوج أخته خلف عليه بالله انه لا يدفع صداق أخته في هذه الدلية فدفعه الزوج له بحضرة جماعة من غير ان يتلفظ بالطلاق ولم ينوه فهل والحال هذه لا يلزمه شيء ولا يقع طلاق عليه واذا امنعها أخوها من زوجها ما تعلل بالان زوجهما وقع عليه الطلاق بسبب دفع الصداق لا يجب لذلك ولا عبرة بتعلله بذلك

١٢٦٥

٥

(اجاب) اذا كان الحال ما هو مستور لا يقع الطلاق على الزوجة بمجرد دفع الصداق وعليها طاعة زوجها حيث كان قائماً بحقوقها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في

١٢٦٥

٥

رجل قال لزوجته على الطلاق الثلاث أنت خالصة فإلزمه (اجاب) يقع واحدة كما أفاده العلامة الطوري في فتاواه حيث سئل عن رجل قال لزوجته على الطلاق الثلاث أنت طالق واحدة ماذا يقع عليه فأجاب بانه يقع واحدة فقط لانه حلف بطلاق امرأته انه طلقها واحدة قال في البحر وروى عن أبي يوسف في رجل قال لامرأته أنت طالق لو دخلت الدار اطلقتك فهذا رجل حلف بطلاق امرأته اطلقها ان دخلت الدار فاذا دخلت الدار

لزمه أن يطلقها ولا يقع الاموت احدهما كقوله ان لم آت البصرة اه من باب التعليق اه ومثله في تنقيح الحامدية والكل من كتاب الطلاق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجرت أمه مع زوجته فغضبت الام فذهب الابن ليهما فحلف فقال له ان زوجتك تحضرني فقال ان ضربتك تنكح خالصة فاصه لمحت ورجعت ثم بعد مدة تشاجرتا فدعت الام بان الزوجة ضربتها فسأل الزوج زوجته فانكرت فهل اذا لم يشبث ضربها بالبينة

١٢٦٥

١٩

أنشريعة أو الاقرار لا عبرة يدعواها المذكور فتنكون زوجته باقية بصحة (اجاب) اذا لم يتحقق شرط الحنث باقامة البينة على الضرب أو نصديق الزوج على ذلك فيمكن

على الزوج بطلاق ولا اعتبار بمجرد دعوى الام ما يوجب الحنث والله تعالى أعلم (سئل)
 في امرأة أبرأت زوجها مما لها عليه من باقى مقدم الصداق ومؤخره على أن يطلقها فطلقها
 في مقابلة ذلك بحضرة بينة شرعية فهل اذا ثبت ما ذكره وأرادت أن تطالبه بما أبرأت منه
 لا تجاب لذلك شرعا (أجاب) نعم لا تجاب لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في
 امرأة معها بنت صغيرة تبلغ سنها سبع سنين وطلبت من زوجها بعد المشاجرة معه أن
 يخالعهما في مقابلة مؤخر الصداق وقدره احد عشر قرشا وفي مقابلة تسعين قرشا نفقة
 عدة وتجهلت بنفقة بنتها مدة ثلاث سنين عن كل يوم عشرين نصف فاضاها وخالعهما
 على ذلك بحضرة جع من المسلمين وقبلت منه الخلع فهل اذا ثبت ما ذكره بالبينة وأرادت
 أن تطالبه بما خالعهما عليه لا تجاب لذلك اذا تحقق ما ذكر (أجاب) يسقط الخلع كل حق
 ثابت وقته لكل من الزوجين على الاخر مما يعلق بذلك النكاح وتسقط نفقة العدة
 اذا نص عليها ويصح شرط البراءة من نفقة الولدان وقتا وبقا كسنة والا لا والله تعالى
 أعلم (سئل) في امرأة مطلقة رجعيًا وهي حامل ثم توفي زوجها قبل وفاء عدتها عنها
 وعرضت في عصمته فهل لازوجة المعتدة الارث مع الزوجة التي في عصمته (أجاب)
 نعم للمعتدة من الطلاق الرجعي الارث من زوجها اذا ماتت وهي فيها والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل قال لزوجته ان رددت ضررتك فانت طالق ثلاثا فبحث على طلاق زوجته الاولى
 فوجد ما لم تطلق فهل يقع الطلاق على الثانية اولا (أجاب) الطلاق المعلق على وجود شيء
 لا يقع قبل حمله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج ببنت قاصرة ثم انه حصل بينه
 وبينها مشاجرة ثم ان أم البنت قالت لزوجها أبرأتك من الباقي عليك من مهرها فقال
 وكلى زوجك يبرئني من الباقي على من الصداق فوكلت زوجها في البراءة فابراه من باقى
 الصداق والحال ان هذا الرجل المبرئ راب البنت فطلقها الزوج ثلاثا فهل لا تصح براءة
 الوكيل ويجب على زوجها المطلق لها دفع باقى صداقها فها عليه أم لا (أجاب)
 البراءة على الوجه المذكور غير صحيح ولا يسقط به باقى صداق القاصرة فلها بعد بلوغها
 رشيدة المطالبة به كما أن لوليها الآن في المال ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 متزوج بامرأتين طلق واحدة منهما طلاق رجعية فقاتله زوجته الاخرى بكرة تردها
 فعال على الطلاق الثلاث ان رددتها تكون خالصة فهل اذا ردها يقع عليه طلاق
 واحدة بائنة ويسوغ له العقد عليها برضاها وتبقى معه بطلاقه حيث لم يصدر منه طلاق
 سوى ما ذكر (أجاب) نعم يقع واحدة بائنة وله العقد عليها برضاها والحال هذه
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ما كنتك طلاقك بمسك فقاتله
 وكيف أقول فقال لها قول طلقت نفسي منك فقالت طلقت نفسي منك ولها بذلك بينه
 وأيضا دفع لها نفقة العدة وكتب بذلك ورقة مشمولة بخطه وختمه فهل والحال هذه يقع
 عليه الطلاق بائنا لاسيما اذا مضى بعد مدة الطلاق أشهر عديدة (أجاب) اذا ادعت

١٢٦٥

٢٧

١٢٦٥

شعبان

٢

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

٢٣

١٢٦٥

٢٧

سنة

رمضان

المرأة أن زوجها جعل أمرها بيدها في الطلاق لا يسمع منها الا اذا طلقت بحكم الامر ثم ادعته فيسمع منها وتقبل بينتها على ما ادعته وحيث ثبت ذلك طلقت رجعيًا من زوجها اذا توفرت شرائط التملك والايقاع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بتيمة بركا قاصرة وبعد الدخول بها طلقها طلقتين ثم تشاجر معها فقال له زوج أمها أبرأ منك من مؤخر صداقها ومن نفقة عدتها وجميع حقوقها فقال هي طالق فهل لا يصح ابراءه ورجوع أمها له ولا تسقط حقوق الزوجة به واذا بلغت بالحيمض في زمن العدة يكون لها مطالبة زوجها بحقوقها اللازمة لها شرعا (أجاب) الا برأه على الوجه المذكور غير صحيح والزوجة بعد بلوغها رشيدة مطالبة بزوجها بحقوقها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أبرأت زوجها من مؤخر صداقها ومن نفقة عدتها فقال لها ان صحت برأئك فانت طالق فهل لا يقع طلاقه والحال هذه (أجاب) نفقة العدة لا يصح الا برأه عنها قبل الطلاق والطلاق المعلق على شيئين لا يقع قبل تحققهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقع عليه طلاق ثلاث فانفرد بحريم من البيت وهي بحريم ولم يعاشرها حتى مضى لها سبعون يوما ادعت انها حاضت فيها أربع حيضات فهل تنقض عدتها بذلك ولها الخل بعبد ولو عبد زوجها اذا كان ابن عشر ففوق ان أسقط عاصبا وهو أبوها الكفاة (أجاب) لا ينكح الزوج مطلقة ثلاثا حتى ينأها غيره ولو الغير ما هاقا يجامع مثله وقد رده شمس الأئمة بعشر سنين بنكاح نافذ ومضى عدته ومن لطيف الحيل أن تتزوج بمملوك ثم اهاق بشاهدين فاذا أوجع يملكه لها فيبطل النكاح ثم تبعه لبلد آخر فلا يظهر أمرها فاذا انقضت عدتها المرأة المذكورة بثلاث حيض مدة يمكن فيها ذلك وتزوجت بعبد مراهق بلغ سنه عشر سنين فاكثر باذن سيده ووطئها العبد ومملكته انفسخ النكاح وساغ زوجها الاول أن يتزوج بها بعد انقضاء العدة حيث رضى وليها المذكور بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلب من ولده طلاق زوجته فأبى وادتمنع من طلاقها فقال الرجل طلق الوكيل فقال الولد اشهدوا يا حاضرون أنني أطلق الوكيل ولا أطلق زوجتي ثم قال الوكيل للزوج أبرأتك فقال الزوج للوكيل أنت طالق مخاطبا له كما حالت حرمت فهل لا يقع على الزوج الطلاق وتكون زوجته باقية على عصمته ولا يحل لغيره أن يتزوج بها والحال ما ذكر (أجاب) ان كان الامر كما هو مسطور فيه فلا يقع على المرأة طلاق ولا يسوغ لها التزوج بآخر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته المدخول بها أنت طالق فهل يكون له مراجعتها ما دامت في العدة حيث كانت الطلقة الاولى ويجب عليها بعد المراجعة طاعة زوجها وابنت عن طاعته لا يجب له عليه نفقة ولا كسوة (أجاب) اذا وقع طلاق الزوج رجعيًا وراجع زوجته بعده في العدة يجب عليها طاعته فان خرجت من بيته بغير حق فلا نفقة له ما دامت ناشزة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع أبيه خلف بالطلاق الثلاث أنه لا يعاشره وله زوجته من بعده في طلقه واحدة

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٥

شوال

١٨

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

٢٥

مخصوصة منهما وبعد ذلك عينا بمحض رجوع واصطلم مع أبيه بعد التعيين المذكور فهل
لا يلحق الاخرى الطلاق (اجاب) نعم للزوج المذكور حصر الطلاق في احدى زوجتيه
على ما هو الاظهر والاشبه لكن الذي حرره في رد المختار من باب طلاق غير المدخول بها
انه اذا كان العموم في طلاق من له اكثر من زوجة بديلا كما رآه او عليه الطلاق او
الحرام يكون له التعيين في واحدة اتفقا واذا كان استغراقيا كلال الله أو حلال
المسلمين عليه حرام يكون فيه الخلاف والاشبه والاظهار ان له التعيين والظاهر انه
لا خلاف في كل حل على حرام لانه بعد التصريح بأداة العموم لا يمكن حمله على فرد خاص
بخلاف العموم المستفاد من الاضافة اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلب
زوجته الى السفر فامتنعت فقال على الحرام ان لم تسافرى معى تكونى خالصة فلم تجبه
فسافر وحده ثم رجع بعد أيام وطلب ان يراجعها فامتنعت من ذلك والآن انقضت
عدتها وتريد التزوج بغيره فهل يقع الطلاق المذكور باثنا ويكون لها التزوج بغيره بعد
انقضاء عدتها (اجاب) اذا كان الطلاق على الوجه المذكور باثنا بالوجه الشرعى
يكون لها التزوج بائنا حيث انقضت عدتها وتصدق في دعواها وانقضاء العدة اذا
كانت المدة تحتل ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ابرأت زوجها من مؤخر
صداقها وطلقها ثلاثا على ذلك ثم أرادت الرجوع فيما ابرأته منه فهل لا تجاب لذلك
وليس لها مطالبة به حيث تحقق ابرؤها منه بحضرة البينة الشرعية (اجاب) نعم لا تجاب
المرأة المذكورة لذلك حيث ثبت الابراء عن مؤخر الصداق بالوجه الشرعى والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل سافر لجهة وترك زوجته في بلده وغاب في تلك الجهة مدة نحو
اربعة سنين فطلق عليه قاضى ناحيتهم وبعد انقضاء عدتها تزوجت غيره في غيبة زوجها
فهل لا يصح طلاق القاضى عليه ولا تزوجها بغير زوجها الغائب واذا رجع الزوج من
غيبته وانبت اها زوجته وان نكاحه سابق يفرق القاضى بينهما وبين الثانى ويلزمها
بطاعة الاول خصوصا وان الثانى معترف بانها زوجة للاول واذا تعلل بالطلاق عليه حال
غيبة الزوج لا يعتبر تعاله ولا يقع طلاق القاضى أو طلاقها على نفسها (اجاب) حيث
كان نكاح الاول معروفا سابقا على نكاح الثانى يحكم بنكاحها ولا يقع تطليق القاضى
عليه ولا يسوغ لاحد من قضاة هذا الزمان التطليق على الغائب بعدم الانفاق ولا
بوجه من الوجوه ولو كان القاضى يرى ذلك مذهبا له لم يولى الامر عن ذلك والله تعالى
اعلم (سئل) في امرأة سألت زوجها ان يطلقها على باقى مقدم صداقها ومؤخر صداقها
المقدر بكذا وعلى نفقة عدتها المقدرة بكذا فأجابها بذلك وطلتها على ذلك فهل يبرأ
الزوج من المهر مقدما ومؤخرا ومن نفقة العدة المقدرة حيث طلقها على ذلك كله
وقبلت منه ذلك وليس عليه المأبأة بشئ من ذلك (اجاب) اذا طلق الرجل زوجته
على صداقها وعلى نفقة عدتها يسقط المهر ونفقة العدة حيث ذكرت على ما نقله في صرة

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

٢٢

١٢٦٥

٢٦

١٢٦٥

٢٧

١٢٦٥

١

١٢٦٥

٣

الفتاوى عن البحر فليس للمرأة المذكورة المطالبة بشئ من ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة مصلحة لدينها ومالها أبرأت زوجها من باقى صداقها وقدره معلوم بينهما وقال لها انت طالق على ذلك وكتبت وثيقة بينهما بحضرة بينة من المسلمين يشهدون بذلك فهل يقع الطلاق باثنا وإذا أراد الزوج رجعتها لا تحل له الا بمهر وعقد جديد ينرضاهما (اجاب) الطلاق على مال بائن لا يصح الرجعة في عدته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثاً ثم بعد انقضاء عدتها من مطلقها تزوجت رجلاً بالغا قلاماً مكافئاً ودخل بها وأصابها فهل اذا طلقها الثاني وانقضت عدتها أيضاً منه بالحيض في ستين يوماً أو أكثر يحل له الملقها الاول والتزوج بها والعقد عليها (اجاب) اذا تزوجت مطلقة الثلاث زوجاً آخر بنكاح صحيح بعدمضى عدته الاول شرعاً ودخل بها الثاني ثم طلقها وانقضت عدتها منه أيضاً والمدة تحتل ذلك حل للاول ان يتزوجها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عرض عليه عوارض ومصائب ودهش عقله ولم يدرك ما وقع منه فهل اذا وقع طلاق في هذه الحال لا يقع الطلاق عليه (اجاب) اذا زال عقل الرجل بما ذكر وطلق في تلك الحال لا يكون طلاقه واقعاً والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكلت أباها في طلاقها من زوجها وان يبرئها من مؤخر صداقها ونفقة عدتها ففعل الموكل ما أمر به من الطلاق وغيره بحضرة بينة فهل اذا كان الامر كما ذكر ليس لها ولا لابيها الرجوع على الزوج بشئ ولو حكم بالرجوع حاكم (اجاب) اذا ثبت توكيل الزوج لابيها بالابراء عن مؤخر الصداق وبراء الوكيل الزوج عنه لا يكون لها ولا لوكيلها الرجوع في ذلك وكذا نفقة العدة لو جعلت عوضاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خالع زوجته على براءة ذمته من مؤخر صداقها المعين ومتعتها ونفقة عدتها منه الى انقضائها شرعاً فهل الخلع صحيح ولا يلزمه لها نفقة اذا ظهر بها حل حتى تضع (اجاب) لا مطالبة للمرأة بما وقع الخلع عليه من مؤخر الصداق ونفقة العدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بنمت قاصرة فأبرأها من صداقها فقال الزوج ان صحت براءة ذلك فهي طالق ثم قد عليها ثانياً بعد اشهر بمهر جديد لا اعتقاده ان الطلاق وقع ثم بعد ذلك طلقها فهل لا تصح براءة وليها ومؤخر صداقها باقى في ذمة الزوج ولا يصح العقد الثاني لكون الطلاق الاول لم يقع ولا يلزمه المهر الذي عقد عليها به ثانياً وهل اذا خرجت من بيته ومضت مدة لا يلزمه نفقة المدة المذكورة حيث خرجت بغير اذنه ولم يرضها القاضي أيضاً (اجاب) لا يصح ابراء الاب من صداق بنته الصغيرة ولا يقع المعلق على صحته فلها الرجوع به على زوجها بعد بلوغها رشيدة ولا تلزم نفقة مدة مضت الا بالقضاء او الرضا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فذهبت الى بيت أهلها وأخذت معها دقيقتاً فأراد أن يصلحها فقالت لا أخرج من بيت ابى حتى أخبر الدقيق فحلف بالطلاق ثلاثاً لا تخبر به الا في بيتي فتبين انها خبرت منه البعض قبل حلفه ولم يعلم به

ذى الحجة

فهل لا يقع عليه الطلاق (اجاب) امكان البر شرط انعقاد اليمين فلا حنت بخبر البعض
 قبل اليمين في غير بيت الخائف لعدم امكان خبر هذا البعض في بيته وقت الحلف ولو
 قيل بان عقاده على ما بقى منه لم يحنث ايضا لعدم وجود الشرط فيه والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل تزوج بكرة او اقام معها في بيت ابياها مدة ثم اراد ان يخرجها من بيت ابياها
 فامتنعت فترافع الزوج مع ابياها لدى قاضي ناحيتهم فعند ذلك شرط أبو الزوجة على
 الزوج شرطاً بمجلس القاضي انه ان أخرجهما من بيت ابياها بغير رضاها يكون امرها بيدها
 وقبل الزوج هذا الشرط بقوله ان أخرجتها بغير رضاها يكون امرها بيدها فهل اذا أخرجها
 الزوج بغير رضاها لما ان تطلق نفسها فوراً الاخراج حسب الشرط المذكور ولا رجعة له
 عليها (اجاب) كما يصح الامر باليد من غير اي صح مع لقا فاذا عاق الزوج امر زوجته بيدها على
 اخراجها من بيت ابياها بدون رضاها وأخرجها كذلك وطلقت نفسها فوراً الاخراج المذكور
 بآنت منه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته من قبل اكله مع اخيه
 فحلف بالطلاق انه لا ياكل مع اخيه المذكور ثم بعدمدة أكل معه وحنث في الطلاق المذكور
 ومكثت مدة وهي بداره وحدها بالارجعة ومن غير ان تاكل معه ولا تشرب ولم يحتل بها
 ولا عاشرها معاشرة الا زواج ثم بعدمدة من الحنث نحو خمسة وثمانين يوماً تشاجر معها
 من قبل اخيه ايضا فأوقع عليها الطلاق الثلاث بسبب ذلك بعد خروجها من العدة فما
 الحكم (اجاب) في شرح الدرر طلقها ثلاثاً ويقول كنت طلقها واحدة ومضت عدتها فلو
 مضى ما معلوما عند الناس لم تقع الثلاث والاتقع اه وفي حاشية رد المحتار قوله فلو مضى ما
 معلوما اي بأن كان أقر وقت الطلاق به واشهره بينهم ومضت مدة يمكن فيها انقضاء العدة
 تنقضي وان كان مقيماً معها لان اقامته معها بعد اشتها ر الطلاق لا تمنع مضى ما في الصحيح
 اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طليقة واحدة رجعية ودفع لها مؤخر
 الصداق ونفقة العدة ثم بعد ذلك ماتت وهي في العدة فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينة
 الشرعية يكون لها اخذ ما يخصها من تركته بالميراث الشرعي ولا يكون الطلاق المذكور
 مانعاً لها من اخذ حقها (اجاب) اذا كان الطلاق رجعياً ومات الزوج وهي في عدته
 ورثت منه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة من مدة ثلاث سنين وهو
 معاشرها ومعهما ابن صغير وتريد الا ن الطلاق منه جبراً عليه متعلقة بانه طلب منها
 ما لا يجوز فعله شرعاً فهل لا تجب لذلك ولا يجبر على طلاقها بدعواها المذكورة ولا عبرة
 بطلبها المذكور (اجاب) لا يجبر الزوج على طلاق زوجته والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل تشاجر مع زوجته فقال لها ان ذهبت الى بيت ابيك تكوني من المحرمات على فخا لفت
 قوله وذهبت الى بيت ابياها وصارت مقيمة به فهل يقع عليه الطلاق الثلاث ولا تحل له
 الا بعد نكاح زوج غيره أو طليقة بائنة وتحل له بعقد جديد بشرطه أولاً يقع بشئ أصلاً
 وتكون باقية على نكاحه الاول (اجاب) يقع على الرجل المذكور طليقة واحدة

لم ينول غلبة العرف والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة خرجت من بيت زوجها غاضبة
ومكثت في بيت خالها فذهب لها زوجها ليصلحها فغضبها فغضبها فغضبها فغضبها فغضبها
الطلاق لا يخرج الا بها فقال الخال والله العظيم ما انت خارج بها فتواري الزوج في
جانب من البيت ثم ذهب لخالها وهو في البيت ولم يخرج منه وقال له اني راجعتها فقال له
خذها واخرج ففعل فهل لا يقع عليه بذلك الطلاق حيث خرج بها وبر في حلفه بذلك
(اجاب) حيث لم يوجد المعلق عليه لا يحكم بوقوع الطلاق ولا يقبل قوله في التضاء انه
أفر كاذبا ويدين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة خالها زوجها في نظير مؤخر صداقها
ونفقة العدة وبراءة عما كان لها عنده ومضى جلة ذلك مقدم صداقها كان عليه فهل اذا
أرادت أن ترجع عليه بنفقة العدة وبعض أمتعة تركتها باختيارها لا تجاب لذلك
(اجاب) لا رجوع للمرأة على زوجها بمؤخر الصداق ولا بنفقة العدة حيث وقع الخلع
عليها كما هو مسطور وما تركته له من الأمتعة ان كان على سبيل التملك قبل الخلع ليس
لها الرجوع فيها لوجود مانع الرجوع وهو الزوجية والافلها أخذها والرجوع فيها حيث
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تراضى مع زوجته ان يدفع لها كل يوم اربعين
قصة نظير النفقة فطالبت بما تربت عنده من ذلك فوعدها بدفع ذلك وبكسوتها وقال
بحضرة جماعة من المسلمين ان فات باقي الشهر ولم يكسها ولم يدفع لها المتجمد عليه تكون
زوجه خالصة منه باثلاث فهل اذا مضى الشهر ولم يدفع لها المتجمد والكسوة يقع عليه
الطلاق الثلاث ولا تحل له الا بعد زوج ولا عبرة بقوله انه لا يقع عليه الطلاق لا عساره
وعدم قدرته على دفع الكسوة والمتجمد بعد ذلك (اجاب) اذا وجد الشرط المعلق عليه
الطلاق الثلاث وقع ويحكم عليه به والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
وانقضت عدتها منه وبعد انقضاء عدتها بنحو خمسة عشر شهرا أراد أن يردها الى مقره
وادعى انه طلق مكرها فهل يكون الصلح واقعا عليه وبعد انقضاء عدتها يكون لها ان
تتزوج من شاءت (اجاب) نعم يقع الطلاق عليها طائعا كان المطلق أو مكرها ولها بعد
انقضاء عدتها ان تتزوج غيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث
على شيء ووجد المعلق عليه فهل اذا كان له زوجات يكون له حصر الطلاق وتعيينه في
واحدة ممنهن (اجاب) نعم يكون للزوج المذكر تعيين الطلاق وحصره في إحدى
زوجاته حيث لا مانع من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف على زوجة ابنه
انها لا تستغل شيئا منه ما ادبت في محله ثم خرجت من محله ومكثت مدة في محل آخر
ثم بعد ذلك رجعت الى محله واشتغلت لنفسها فهل تمتع الديمومة ولا يقع الطلاق
(اجاب) كلمة مزال وما دام وما كان غاية تنتهي اليمين بها ولو حلف لا يفعل كذا
مدام بخاري فخرج منها ثم رجع ففعل لا يحنث لانتهاء اليمين والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل له دين معلوم من الدراهم على زوج بنته البائعة ووكته بنته في البراءة من حقها

١٢٦٦

٣

١٢٦٦

٨

صفر

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

١٩

ربيع الأول

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

١٥

الذى لها على زوجها يطلقها فقال أبو الزوجة سألتك ان تطلق بنتي في نظير براءة ذمتك من الدين الذى لى عليك ومن حقها فقبل الزوج وأجابته لذلك وطلقها على ذلك فهل اذا تحقق ذلك بالبينة الشرعية وأراد أبو الزوجة الرجوع على الزوج لايجاب لذلك ويقع الطلاق باثنا (أجاب) اذا أبرأ الأب زوج ابنته من ماله بدمته من الدين لا يكون له المطالبة به حيث ثبت البراءة عنه بالوجه الشرعى والطلاق في نظير البراءة من الدين طلاق بائن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان دخلت منزل اخيك فانت خالصة فدخلت فهل لا تحل له الا بعد جديد واذا ادعى رجل على آخر بشئ واحضر شاهديه ولم يحضر من تركيهما الا يجوز للقاضى الحكم بدون التزكية واذا حكم بدونها لا ينفذ حكمه ويكون باطلا والمحاكم جاهلا (أجاب) يقع بلفظ خالصة الطلاق البائن وقد اقر شيخ مشايخ الاسلام مفتى السلطنة العلمية على الدوام يحيى افندي حفظه الملك السلام بان الحكم بالشهادة قبل تركيتها غير نافذ لان الحكم ليس لهم ان يحكموا مثل هذه الاحكام كما تقل عنه في الفتاوى الرحيمية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قال لزوجتيه ان خرجت احداكم من غير اذن والدتي أو طلبت مني الاذن قبل استئذنها تكون على ذمة نفسها قاصدا بذلك الطلاق ثم خرجت احدهما مع والدته بالاذن منها وكانت الثانية قد طلبت الاذن من الام بخروجها فلم تأذن لها وأمهلتها الى رجوعها مع ضررتها فحضر الزوج فاستأذنته الزوجة الباقية في الخروج فلم يأذن لها فبقيت في البيت الى الآن فهل لا يقع طلاق على الزوجة التي لم تخرج أصلا حيث استأذنت من امه في خروجها قبل الاستئذان منه (أجاب) اذا علق الطلاق على شئ ولم يوجد المعلق عليه لا يقع الصلاق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دخلت عليه زوجته وهو جالس يتغوط في وسط الدار فكلمت معه بهذا الخصوص فشتمها وانتقل لى جمع من الرجال وقص عليهم الزوج ما قالته له زوجته ومن الجملة ادعى عليها انها قالت له شل الغائط في طربوشك فانسكرت الزوجة ذلك فحلف بالطلاق الثلاث انها قالت له ذلك وطلبته لى نائب الشرع بهذا الخصوص فهل والحال هذه يكون القول قول الزوج ويصدق بمبينه أم يكون القول قولها (أجاب) لا يقع الطلاق المذكور حيث لم يبين خلاف ما قاله الزوج والقول له في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وزع عليه المحاكم طينا ليزرعه فعند طلبه لذلك حلف بالطلاق انه لا يزرعه ولا يحرثه وان زرعه لا يقع في البلد وذهب الى زوجته وأخبرها بذلك فاخذت امة له وخرجت من داره فذهب الحالف الى رجل فاستشفع له عند المحاكم في دفعه عنه فنفعه عنه وسلمه لغيره فهل اذا لم يزرعه المحالف المذكور ولم يحرثه ولم يضع يده عليه لاحنت عليه وتكون زوجته على عصته وعليها طاعته اذا تحقق ما ذكر بالبينة الشرعية (أجاب) اذا لم يوجد ما علق عليه الطلاق المذكور فلا حنت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته

١٦ ١٢٦٦

١٩ ١٢٦٦

١٩ ١٢٦٦

ربيع الثاني

٤ ١٢٦٦

٦ ١٢٦٦

- البالغة طلقة رجعية ادعى عليه أبو الزوجة وأنها: بأنه طلقها ثلاثاً فانكر الزوج
دعواهما فهل إذا لم يثبت بينة شرعية أنه طلقها ثلاثاً يصدق الزوج بيمينه ويكون له
مراجعة زوجته ولا عبرة بدعوى أبي الزوجة وأنها (اجاب) للزوج مراجعة مطلقة رجعية
مادامت في العدة حيث لم يثبت أن الطلاق بائن أو ثلاث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
قال لزوجته على الطلاق ألا تأتيني بالدرهم من المندرق فلم تأت بها فحلف مرة ثانية
كذلك ولم تأت بها فقام الزوج وأخذ الدرهم المحلوف عليها بنفسه فهل إذا لم يكن صدر
منه طلاق غير هذين قبل ذلك يكون له مراجعتها مادامت في العدة بدون عقد وإذا كانت
العدة منقضية يكون له مراجعتها بالعقد إذا هي رضية (اجاب) للزوج مراجعة مطلقة
رجعية ولو بطلقين مادامت في العدة وتجدد نسكاحها بعدها بشرطه حيث لا مانع والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة رجعية من مدة خمسة أيام وأراد رجوعها
وهي في العدة فهل يكون له رجوعها (اجاب) للزوج مراجعة مطلقة رجعية مادامت في
عدته بدون رضاها وتجبر على طاعته حيث كان قائماً بحقوقها الشرعية والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة أداها يسمى عند العامة بالمبارك وأراد أخوها أن يخرجها من منزل
زوجها وتقيم بمنزله لتداوى فلم يرص زوجها وذكرا أنه يهين لها منزلاً ويحضر لها من
يخدمها ويذاويها وطال النزاع والتشاجر بسبب ذلك ثم إن الزوجة المذكورة طابت من
زوجها أن يطلقها وتعوض له في نظير الطلاق شيئاً معلوماً فأجابها لطلبها وطلقها طلقة
واحدة وسلمته ما عوضته له فهل إذا ادعت بعد ذلك أنها كانت وقت التعويض ذاهلة
العقل بسبب الداء المذكور لا يقبل قولها ولا تسترد ما أخذ الزوج منها (اجاب) الذهول
ذهاب العقل وهو من أقسام الجنون فإذا أسندت المرأة المذكورة ما ذكرنا إلى حال
الجنون فإن كان معهوداً قبل منها والالاء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل نشاجر
مع زوجته فطلقها طلقة واحدة ثم راجعها ثم تشاجر معها ثانياً فقالت إن لم تطلقني والآن
قتلت نفسي فقال لها أنت طالق فحضر جماعة من المسلمين فهل له أن يراجعها قهراً
عنها (اجاب) للزوج مراجعة زوجته المذكورة بدون رضاها مادامت في العدة حيث لم
يثبت عليه إيقاع طلاق آخر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة
رجعية وراجعها وعليه دين لها فقال لرجل كاتب كتب سنداً بينها الذي على فكتب
الكاتب ما أورقة بالطلاق مع عدم علم الزوج بتلك الكتابة فأنشأ الكاتب أني لم أفهم
ما قال الزوج لي فهل لا يقع بتلك الكتابة شيء وإذا قلتم بعدم الوقوع فإذا طلقها ثانياً
رجعياً يكون له الرجعة (اجاب) إذا ثبت أمر الزوج بكتابة وثيقة الدخول في وقوعه والآن
لا وقوعه يكون له الرجعة مادامت الزوجة في العدة حيث لا مانع والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل طلق زوجته ضيقة بئنة على البرائة من حقوق النكاح مرتين فهل إذا
ردها من الطلاق الأول والثاني تجدد العقد عليها يسوع له ذلك ويملك طلقة بعد ذلك

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

١٨

١٢٦٦

٢٢

١٢٦٦

٢٧

١٢٦٦

٢٩

١٢٦٦

٢٩

حيث لم يتقدم منه ما يكمل عدد الطلاق وكان حراً (اجاب) للزوج المذكور تجديد
النكاح بشروطه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على زوج اخته انه
طلقها ثلاث طلقات متفرقات واحدة في ثالث عشر رجب واثنتين قبلها فاعترف الزوج
بطلقة رجب وطلقة قبلها وانكر الثالثة فاقام أخو الزوجة بينة وأخبرت بأنه حصل
تساجر بين الزوج وأبي زوجته حين اراد صلحهما من بيت ابيها فقال الاب للزوج انت
طالقها ثلاثاً طالقين ظاهريين وطلقة في الدار بينك وبينها فلا وجه للصالح فقال له
الزوج اكنت حاضر عندنا حين طلقت طلقة الدار حتى تثبت على الثلاث بها ولم ينزعه
الا في هذه الطلقة فقال بعض الحاضرين اصحح ما يقول هذا فقال صحح وكان ذلك قبل
شهر رجب المذكور فهل يؤخذ باقراره بحجة كلام هذا القائل ويكون ذلك اقراراً
بالتلقة الثالثة التي بينه وبينها وباعترافه بطلقة رجب ويحكم عليه بالثلاث (اجاب) اذا
ثبت اقرار الزوج بالتلقة الثالثة المتنازع فيها حكم عليه بها ولا تحل له زوجته والحال
هذه الا اذا نكحت زوجاً آخر بشرطه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عنده زوجة
مريضة بالمبارك فاراد اخوها اخذها عنده وقال الزوج لا بل آتى لها من يداويها ومن
يقوم بخدمةها فابت وطلبت من الزوج أن يطلقها في نظير براءتها ما عليه من الصداق
فأمر أنه من الصداق وسلمت ما عندها له من المتاع فطلقها طلقة واحدة على صحة البراءة
والحال انها سلمة العقل وعما ينتها البينة ولم يعهد فيها خلل في عقلها قط والبراءة منها
والطلاق من الزوج بحضرة أخيها ثم بعد شهر ادعى أخ لها لم يكن حاضر وقت البراءة
والطلاق وهو أصغر سناً من الآخر الحاضر عدم صحة براءتها زاعماً جونها وان ذلك غير
ثابت يريد بطلان البراءة وصحة الطلاق فهل لا تعتبر دعواه (اجاب) دعوى الاخ المذكور
عدم صحة براءة أخته من صداقها غير مسموعة من غير توكيل عنها حيث كان الامر ما هو
مستور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أقر بأنه طلق زوجته طلاقاً كراهه على براءة
ذمته من صداقها ثم بعد ذلك أنكر الطلاق فهل اذا شهدوا جلان على اقراره يؤخذ به
ويحكم عليه بوقوع الطلاق (اجاب) اذا ثبت اقرار الرجل المذكور طائعا بانه طلق
مكرهاً حكم عليه به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تساجر مع زوجته فطلبتها الى قاضي
الناحية وطلبت منه الطلاق فامتنع فقال له لست أعيش معك فسألتها القاضي المذكور
عما كان لها من الصداق فقالت سبعون ريالاً فصدقها زوجها المذكور في ذلك فقال
لها القاضي قولي لزوجك طلقني على تسعين ريالاً في ذمتي فقالت له ماذا كر فقال لها
طلقتك على ذلك وذلك كله بعد ذكر القاضي المذكور ان سبعين ريالاً نظير الصداق
والعشرين نظير نفقة العدة والمتعة فهل والحال ماذا يكون الطلاق صحيحاً والمسمى
لزاماً اذا طالبت به بالصداق يكون له الطلب بالقدر المطلقة عليه واذا تعلت بأنها لا تعرف
معتاه ولا يلزمها بذلك شيء لا تجاب لذلك لانه طلاق على مال في ذمتها (اجاب) اذا طلق

سنة جادى الاولى

الزوج زوجته على مال معلوم وقع بذلك الطلاق البائن ولزمها المال حيث قبلت ولا مانع
 وفي الدر شرط قبول المرأة الخلع عليها بعناها لانه معاوضة واستظهار العلامة ابن عابدين انه
 شرط للزوم البذل وان وقع الطلاق لان جهلها بعناها عذر في عدم سقوط حقها ولا يلزم
 منه عدم طلاقها اذا قبل فتأمل اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
 ثلاثا في نظير حقوق النكاح ونفقة العدة وبعد ان حاضت ثلاث حيض بعد الطلاق في
 مدة ستين يوما أرادت أن تتزوج غير مطلقها فادعى المطلق انه وقت الطلاق قصد في قلبه
 طلاقا واحدة ويريد أن يردّها العصمة جبر عليها فهل اذا ثبت الطلاق الثلاث على الوجه
 المذكور لا تحل له الا بعد زوج آخر ولا عبرة بدعواه المذكورة ولها أن تتزوج من
 شاءت بحضرة مطلقها المذكور (اجاب) اذا طلق الرجل زوجته ثلاثا لا تحل له حتى
 تنكح زوجا آخر بشرطه وحيث ثبت الطلاق الثلاث على الزوج المذكور لا يكون له
 مراجعة زوجته ولا عبرة بما تعلل به على الوجه المسموور والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل تشاجر مع زوجته وهى في بيته فقال على الطلاق لا يخرجى الا باذنى ثم بعد ذلك أذن
 لها بحضرة بيعة شرعية فخرجت باذنه فهل اذا قال لها بعد الخروج بالاذن خرجت لاجل
 وقوع البين قاصدا تخويفها لا يضر قوله المذكور ولا حث عليه به (اجاب) حيث
 خرجت بالاذن بعد العلم به فلا حث ولا يقع طلاق بمقالة الزوج على الوجه المذكور والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا في صحته وأعطاه نفقة جميع عدتها
 وسافر ثم مات قبل انقضاء عدتها باثني عشر يوما فهل ترثه (اجاب) لا ميراث للعدّة
 المذكورة حيث طلقها زوجها ثلاثا في صحته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 طلق زوجته ثلاثا بعد خروجهما من العدة زوجها وليها العاصب من عبد مملوك للطلق
 المذكور برضا كل من الزوجة ووليها العاصب ثم بعد ان دخل بها وأصابها مملوكه لها
 وقبلات التملك وقبضته بطريق الهبة فهل ينسخ النكاح ويكون مطلقها الاول العقد
 عليها بعد انقضاء عدتها من الثاني (اجاب) نعم ينسخ النكاح بذلك ومطلقها ثلاثا ان
 يعقد عليها بعد انقضاء عدة العبد حيث وطئها العبد بنكاح صحيح وكان بالغاً أو مراهما
 بلغ سنه عشر سنين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أبرأت زوجها من مؤخر صداقها ومن
 نفقة عدتها والمتعة فقال لها ان صحت براءتك فانت طالق ثم بعد ذلك أفتاه الفقهاء
 بناحية الصعيد بعدم وقوع الطلاق على يد قاضى الناحية المذكورة وحكم بعدم وقوع
 الطلاق بحضرة الزوجين وصدقت زوجته بذلك وصار معاشرهما نحو ستة أشهر وهو
 يتمتع بها قال ان أرادت زوجته منع نفسها عنه فاعمة ان الطلاق المعلق على صحة البراءة
 المذكورة واقع عليها فهل يكون افتاء الفقهاء وحكم القاضى بعدم الزنوع صحيحا
 والحال هذه وليس لها أن تمنع نفسها بزعمها المذكور (اجاب) نفقة العدة غير واجبة
 قبل الطلاق فلم يصح الا براءتها له والطلاق المعلق على شيءين لا يقع بدون تحققهما

سنة رجب

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وقالت له أبرأتك من الحق والمستحق وتحملت بيتي فقال لها ان صحت براءتك فانت طالق فهل اذا كانت جاهلة بالقدر المبرأ منه وسفينة بان لم تصل لا يقع الطلاق واذا قلتم بوقوعه هل يصير الزوج بريئا مما أبرأته منه (أجاب) السفة عندنا هو خدعة تعتري الانسان فتحملة على العمل بخلاف موجب الشرع أو العقل مع قيام العقل وفدغاب في عرف الفقهاء على تبذير المال واسرافه على خلاف مقتضى الشرع أو العقل كما في الدرر والغرر والبراءة عن الجهول صحيحة وعدم صلاة المرأة لا يوجب خلافا في تصرفاتها المالية حيث كانت مصلحة لها لما فاذا أبرأت الزوجة زوجها مما لها عليه وقت البراءة وعلق الطلاق على صحة تلك البراءة كان الطلاق واقعا لعمدة البراءة عما بذمة الزوج لها وقتئذ فليس لها الرجوع بما وقع الا براء عنه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في طلاق زوجته طلاقا واحدة رجعية فطأها الوكيل ثلاثا وكتب لها ورقة بذلك فهل يقع على الزوج الموكل طلاق واحدة رجعية فقط أو يقع عليه الطلاق الثلاث (أجاب) ان كان الواقع ما ذكر لا يقع الثلاث وفي وقوع الواحدة خلاف فقال الامام به - دمه وقال لا يقع كافي الدرر من المشيئة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة صغيرة ولها أم فحصل تشاجر بينهما فطلبت أم الزوجة المذكورة من الزوج أن يخالف زوجته على صداقها المقدم والمؤخر وعلى نفقة العدة بعد تقديرها بمبلغ معلوم على أن يرجع الزوج على الأم المذكورة اذا بلغت البنت وطلبت ما ذكر منه فخالفها على ذلك فهل اذا أرادت الأم المذكورة أن تطلب الزوج بما وقع عليه الخلع من الصداق والنفقة المذكورتين لا تجب لذلك واذا بلغت البنت وطلبت من زوجها صداقها يكون للزوج الرجوع على أمها بذلك حيث التزمت به الأم (أجاب) اذا وقع الخلع بين الزوج وأم الصغيرة كان اصناف الام البدل الى مال نفسها أو ضمنته يتم الخلع كما لو كان الخلع مع أجنبي وان لم تضاف ولم تضمن هل يقع الطلاق كما يقع في خلع الاب لا رواية فيه والصحيح انه لا يقع كذا في الواقعات ومثله في رد المختار عن البحر ولا ولاية للام في قبض مهر الصغيرة بدون وصاية شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث ان حنينة بيته في بيته الا صلى ثم جاءت بيته شهدة بأنها في بيت جاره فهل يقع عليه الطلاق (أجاب) اذا تبين وظاهر خلاف ما حلف عليه وقع العلق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته على الطلاق الثلاث لا أطول الا بعد مضي سنتين وقبل مضي المدة المضروبة خالعا وعقدا عليها في الحال من غير اذن وليها ومضت مدة العدة وفعل المحلوف عليه فيها فهل له ان يتزوج غيره بعد وفاء عدتها أولا (أجاب) اذا وطء الزوج زوجته قبل مضي المدة المذكورة وقع الطلاق الثلاث ولو كان الوطاء بعد الخلع وتجديد النكاح فلا تحل له حينئذ الا بعد زوج آخر بشروطه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته رجعيًا ومات قبل انغضاء عدتها منه فهل اذا أرادت

١٢٦٦

١٨

١٢٦٦

١٨

١٢٦٦

شعبان

٢

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

١١

شعبان سنة

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

١٨

١٢٦٦

١٨

١٢٦٦

١٧

رمضان

الزوجة أخذت استحقاق ميراثها من تركته تجاب لذلك وليس لاحد معارضة ما وصفتها ومنعها
 من استحقاقها (أجاب) اذا طلق الرجل زوجته طلاقا رجعيا ومات قبل انقضاء عدتها
 كان لها الميراث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة رجعية وله منها ولد
 رضيع فاراد أن يراجعها قبل انقضاء عدتها فامتنعت فهل اذا لم تنقض عدتها يكون له
 مراجعتها جبراعليها ولا تتوقف الرجعة على اذنها ولا رضاها (أجاب) للزوج مراجعة
 مطلقة رجعيا مادامت في العدة ولا يشترط في الرجعة رضا الزوجة والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل زوج بنته الفاصرة لرجل على صداق معلوم ودخل بها الزوج ثم بعد ذلك
 تشاجر معها الزوج فذهبت الى بيت أبيها ثم ذهب الزوج ومعه جماعة الى بيت أبيها
 لعودها الى داره فطالب أبوها طلاقها من الزوج فامتنع فقال له أبوها أنت ممتنع خوفا
 من دفع الصداق على الطلاق ان طلقت ابنتي لاأخذ لها صداقا فطلقة الزوج فهل يكون
 الصداق باقيا بذمة الزوج ولها المطالبة به بعد دبلوغها ولا عبرة بقول أبيها أو يعدني
 الاب له مسعة طوا اذا لم يبقائه بذمة الزوج فهل يحث الاب بأخذها الصداق بنفسها
 أو بوكيلها أم لا (أجاب) للمرأة المذكرة المطالبة بالصداق بعد بلوغها وان لم يأخذ
 الاب الصداق لا يحث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة قائم بحقوقها
 الشرعية ولم يحصل لها منه ضرر فرفعها أخ لها عن بيت زوجها المذكرة من غير مقتض
 لذلك فذهب زوجها الى أخيها والزوج في بيت أخيها ليرسلها معه فابت الزوجة وأمها
 عن الذهاب مع الزوج وشتموا الزوج من غير مقتض فقال زوجها ان لم ترح معي في
 هذه الليلة فهسي طالق لاجل أن يرسلوها معه فأبوا فتركها الزوج ثم أرسل اليهم ثانيا
 في الليلة المذكرة فجلوا ليرسلوها معه فأبوا وأوقعوا عليه اليمين وقالت الزوجة مع
 أمها وأخيها اسكننا حتى نأمنه ولم يلزمه منه شيء أصلا وموجود بذلك بينة والحال ان
 الزوجة بالغة رشيدة فصر واعلى الزوج حتى تزوج غيرها ففعل بموهه بالصداق ثانيا فهل
 يلزمه ذلك (أجاب) اذا برأت المرأة زوجها من المهر واسقطت حقها منه لا يكون لها
 الرجوع عن ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال له ابوه ان لم تطلق امرأتك
 ضربتك ستين نبوتا وتركة فلم يطلقها في ذلك الوقت ثم خرج ابوه لزراعتة في بلد آخر
 ورجع فلم يجد طلقها ولم يخاطبه في ذلك حتى مضى نحو عشرين يوما فاحضر الابن
 نائب قاضي بالدمهم وطلقها ثلاثا ولم يكن ذلك بحضرة أبيه فهل يقع الطلاق على الابن
 المذكرة كور ويلزمه دفع حقوقها الشرعية ولا ينفعه تعاله بأن الطلاق المذكرة كور وحصل
 مستند الالأكراه السابق (أجاب) نعم يقع الطلاق الثلاث على الرجل المذكرة كور فلا تحل له
 زوجته والحال هذه حتى تسلك زوجا غيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف
 بالطلاق الثلاث انه لا يسكن الله ارضا خرج منها ثم أراد الرجوع اليها والسكنى فيها فالحال
 زوجته لاجل ان يتخلص من الطلاق الثلاث ثم بعد الحلع حصل له مانع من فعل الخلع

١٢٦٦

٢٨

عليه فتركه واعرض عنه ثم عقد على زوجته وهي في العدة فهل يكون ذلك العقد صحيحا لا يتوقف على انقضاء عدة لكونه معرضا عن فعل المحلوف عليه اولا (اجاب) نعم الزوج تحديد العقد على مطلقته باثنا في العدة وبعدها حيث لم يسبق منه ما يتم به عدد الثلاث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع مشد البلد بسبب انه يأخذه لتنفيذ

كان الاوسية بالناحية فحلف بالحرام انه ان اخذه منه في الكتان في هذا البلد هو قاعد في البلد فاخذه ونقض في الكتان المحلوف عليه وقعد في البلد بعد نحو عشرين يوما ثم طلع منها بعد مكثه فيها المدة المذكورة بسبب غير ذلك ومكث في البلد بعد ذلك ثم بعده رفع الامر لنائب الشرع بالناحية وأخبره بالغيبين المذكورة وقعد بعده المدة المذكورة وأطلق ولم يقصد شيئا حال حلفه ويره أيضا بانه وقع عليه من الزوجة المحلوف منها قبل ذلك طلقته فعرقة نائب الشرع وقع عليه ثلاث طلاقات وفرق بينه وبين زوجته بمحض جمع من المسلمين ثم بعد ذلك فرق عدة ادعى الحالف ان تصده بعدم القعود في البلد الطلوع منها ولو بعد مدة الزجر منه الاخبار بهذا التصدم من يوم حلفه لغاية مجلس التفريق فهل الاخبار بهذا بعد التفريق ينفعه ولا يقع الطلاق أولا ينفعه ويقع عليه (اجاب) لا يملك الزوج الطلاق بعد الحكم بوجوه شرعا ولا تحل الزوجة المذكورة لزوجها والحال هذه

١٢٦٦

٢٩

تسكن زوجها غيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وهي حامل منه فأنه وعن ابيه وترك ما يورث عنه شرعا ثم بعد ذلك وضعت حملها بنتا فاذا يخرس ورث (جاب) للبنت النصف فرضا والباقي للاب فرضا وتعتصبا ولا شيء للزوج ونومت في عدته حيث كان الطلاق حال صحته مطلقا أو في مرض موته بسؤالها له في المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع ربيه وقال له انت وقرينك وبها تسمى فقل له زوج ثم على الطلاق لا بد من تقويم بها تسمى وبها تسمى اي اليها شتركة بينهما واذا طلع على شيء تدفعه لك واذا طلع عليك شيء أصبر عليك به فهل اذا ربيب من التتويج ومحبة في ذات لا يقع عليه الطلاق حالا بل عند الياس حيث في حلفه بغير عين وقت (اجاب) حيث اصلق الحالف ومينوالقورية ولم تقم قرينها لا بحث بعد ما الفعل ثور أي بين على ان اليمين على فعل الغير الذي لا يملكه الحالف يبرأ

١٢٦٦

١٧

بأنه من والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث على زوجته انها لا تدخل الخلل الثلاثي فهل بعد الحلف ويكون محصلا من وقوع الطلاق الثلاث قبل الدخول ويقع به ضمة واحدة بانتهوي كون له ان عقد عليها بمهر جديد برضاها بعد وفاء العدة بوضع الحمل وتعل المحلوف عا (جاب) اذا طلق الرجل المذكور زوجته طلاقا واحدا بانتهوي وقتها منتهات الحلف عليه بعد انقضائها لا يقع الطلاق الثلاث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكيل

١٢٦٦

٦

عن شيخ الحنفية تشاجر مع الانفار فقال على الطلاق الثلاث لا أخدم أحدا الا بعد أن اكون
وكيلا مفعوضا ثم انه وكله وكالة مفعوضة وادى يخدم به بعد ذلك فهل اذا خدم بعد أن صار
وكيلا مفعوضا لا يحنث وتكون زوجته باقية على عصمته (اجاب) لا يقع الطلاق
انذ كوران كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته
فقال لها على الطلاق ان خرجت الى بيت أبيك خرجت وراءك وان طلبت الطلاق هناك
طلقتك فخرجت ولم يخرج وراءه او سافر من يومه ثم عاد بعد ستة ايام ووجدها في بيته
فعاشرها واستمتع بها بالوطء وغيره مقدار ستة ايام وسافر بعد ذلك وغاب مقدار ثلاثة
اشهر ثم رجع اليها فقال له اهلها قد انتضت عدتها بالثلاثة اشهر لانك لم تراجعها باللفظ
المدروف والحال انه لم يقع منه طلاق قبل هذا فهل يكون الاستمتاع والوطء رجعة وتكون
باقية على عصمته (اجاب) اذا تحقق من الزوج طلاق رجعي فله مراجعة زوجته في العدة
بالقول أو بما يوجب حرة المصاهرة كالوطء حيث لم يسبق منه ما يكمل الثلاث والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل حلف على اهل زوجته بالطلاق انهم لا يدخلون عليه مادام ساكنا
بهذا المحل فهل اذا عزل عنه وسكن في جهة أخرى بعيدة عنه وسكن شخص من اهل
الزوج في البيت المحلوف عليه بالاجرة وصار قاطنا فيه لا يقع الطلاق على المحالف والحال
هذه حيث لم يساكنه فيه ولم يدخل عليه أحد فيه الى الآن (اجاب) كلمة ما زال وما دام
غاية تنتمى اليمين فيها فلو حلف لا يدخل عليه اهل زوجته مادام ساكنا بمكان كذا
ثم زالت سكناه فيه لا يحنث بالدخول عليه بعد ذلك ولو في ذلك المكان والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فطلقها ثم توفي بعد طلاقه بعدة يسيرة فأرادت الزوجة
ان ترث في متاع زوجها المتوفى فادعى واراث الزوج انه طلقها ثلاثا وهو في حالة الصحة
وأقام بينة على ذلك فادعت الزوجة انه طلقها في حال المرض ولم تقم الزوجة بينة على ذلك
فهل لا ترث في متاع زوجها ولا يكون لها نصيب منه حيث لم تقم بينة بمرض الزوج في حال
طلاقها (اجاب) حيث ثبت بالبينة الشرعية ان الطلاق المذكور كان في الصحة لا يكون
للرأة المذكورة حق في ميراث زوجها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
فالت لزوجها طلقني فقال لها انت طالق ولم يقع الطلاق في نظير البراءة بل طلقها طلاقا
رجعية وبعد أيام قليلة راجعها على يد فقيه وهي في الدعة بشهادة بينة شرعية فهل يكون
الرجعة والحال هذه صحيحة حيث لم يثبت انه طلقها باثني في نظير براءتها ويكون القول
قوله في ذلك واذا تزوجت آخر بعد مضي خمسة واربعين يوما من وقت الطلاق الرجعي
الذي راجع فيه متعلله انها حاضت فيها ثلاث حيض لا يكون الزكاح والحال هذه صحيحا
ولا تصدق في انتضاء عدتها بالحيض في خمسة واربعين يوما (اجاب) لا تصدق المرأة في
انتضاء عدتها بالحيض في اقل من ستين يوما على الصحيح المنتبى به ودعوى الزوج بعد
انتضاء عدة الزوجة انه كار راجعها قبل لا تقبل منه حيث كذبه الا بينة والله تعالى

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

١٦

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

٢٥

أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثم بعد مضي أربعين يوما ادعت انقضاء عدتها وتزوجت رجلا آخر غير الأول فهل لا تصدق في دعواها انقضاء العدة في هذه المدة ويكون السكاح من الثاني نافذا (اجاب) لا يصدق المرأة في انقضاء عدتها بالحيض في اقل من ستين يوما على الصحيح انتهى به فلا يصح السكاح المذکور والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة فولد له فطلقها على الطلاق الثلاث من أمك ما أتاها معاشرته وأطلق ثم صار لها كلال من عبس وضيغ واحد وتصرف أم الولد المذکورة كسبهما في مصايف المعيشة غير أنه لا يبيت معه في مكان وفراش واحد وإن كان المنزل واحدا وبيا كل كل منهما في أثناء وحده فإذا يكون الحكم (اجاب) حيث لم تنتف المباشرة فورامع التمكن يقع الطلاق الثلاث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف على زوجته بالطلاق الثلاث أن لا تدخل دار فلان فدخلتها ثم بعد ذلك ادعى أنه كان ناوليا في سره هذا اليوم والحال أنه عامي فهل لا يجب لدعوى نيته (اجاب) يقع الطلاق الثلاث على الرجل المذکور والحال هذه لأن نية تخصيص العام إنما تعم في المفوظ والفعل لا عموم فيه حتى يقبل التخصيص بالنية ديانته كما في أن أكلت طعاما أو شربت شرابا أو لبست ثوبا فيدين في تخصيصه بنوع من الضعم واشرب والشراب والشراب بخلاف ما لو لم يصرح بالمفعول فلا يصدق أصلا على أنراجع كما يستفاد من كلامهم ومنه ما في حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ابنة ثلثة أشهر وانقضت عدتها منه ثم بعد ذلك تزوجت من عبد مملوك له برضا وليه وبعد الدخول بهما ما كره لها فهل بعد انقضاء عدتها من وقت تملك المملوك يكون له انعقد عليها (اجاب) نعم للزوج المذکور العقد على زوجته والحال هذه حيث كان لعبد المذکور بلاء أو مراد ببلوغه سنه عشر سنين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حصل بينه وبين امرأته مشاجرة ومناقصة فادعت زوجته بأنه طلقها عناد مع زوجها فأنكر دعواها فهل إذا لم تقم عليه بينة بالطلاق يكون القول قوله بيمينه في عدم الطلاق اندعى به وعليها طاعنه (اجاب) القول للزوج بيمينه حيث لا بينة للزوجة على دعواها نفاق والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ذهبت من بيت زوجها إلى بيت أبيها وطلبها زوجها ليعود إلى منزله فامتنعت فصار يذكر عليها الطلب في كل وقت فتمتنع حتى مضت سنة كاملة فرفعه إلى شيخ البلد فجبره على دفع ثمن كسوة عام النشوز وأمره أن يعود إلى زوجها فأبى وردد هذه الدراهم ولم تقبلها وقالت لا أعود إليه فأمره الحاضرون بملاقته حيث أمنت من العود إلى منزله فسأل لها أنت طالق فهل يقع الطلاق رجعيًا حيث لم يوجع خلع ولا برا ولم يكن الطلاق المذکور في سقابلة مال ولم يسبق منه صلح حرره مراجعته ولا يجوز هذه دل انقضاء عدتها (اجاب) نعم يكون الطلاق المذکور زوج على زوجة المذکور رجعيًا فله مراجعتها زوجته ما دامت في عدته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في طلاق زوجته

١٢٦٦

٢٦

١٢٦٧

محرم
٥

١٢٦٧

١٣

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

٢٧

١٢٦٦

٢٨

ووكلت الزوجة أيضا وكلا آخر في براءة الزوج فاجتمع الوكيلان وأبرأ وكيل الزوجة
 الزوج مما تستحق الزوجة عنده على يد بينة بحضرة قاضي الجهة وأوقع وكيل الزوج
 الطلاق على تلك البراءة بحضرة ذلك القاضي ولم يكتب بينهما ورقة طلاق اعتمادا على
 البينة ثم لما انقضت العدة أرادت المرأة التزوج فطلب منها قاضي جهة أخرى ورقة
 الطلاق فاحضرت البينة فلم يكتب بها فهل تكفي تلك البينة لان العدة عليها ولا لزوم
 لورقة الطلاق (اجاب) المطلقة المذكورة التزوج بعد انقضاء عدها ولا يتوقف
 زواجها والحال هذه على احضار ورقة الطلاق وهذا امر ديانى وليس للقاضي بعد العدة
 التعرض لمنعها عن الزوج الثانى مع غيبة الزوج الاول وعدم خاصته أو من ينوب
 عنه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة لهما أم تشاجرت زوجة احدهما
 معه بسبب غضب أمه فحلف بالطلاق انه ان غضبت أمه لا يدفع لها شيئا من سعيه ولا من
 سعى أخيه فهل اذا غضبت الام ودفع الاخ الثانى لها أشياء من المال المشترك بينهما
 بدون علم أخيه لا حث على الحالف (اجاب) الطلاق المعلق على أمر لا يحكم بوقوعه
 قبل تحقق ما علق على وجوده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة حلف منها
 بالحرام ان الثياب التي يأتى لها بها ويأشترى بها لا يتخذ منها شيئا فاشترى رجل أجني
 ثيابا بدون اذن الزوج وبدون أمره ودفعها للزوجة الحالف ولبستها وخدمت فيها
 أهلها فهل لا يحث الحالف بذلك حيث لم يكن ذلك بأمره ولم يباشر ذلك بنفسه (اجاب)
 لا حث ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته
 بسبب نصف مجيدية أرسلها لها مع ابنه فقال لها على الطلاق الثلاث انك أخذتها فقالت
 أخذتها ولكن ما أخذتها من يدك فالطلاق وقع عليك فهل اذا كان قال لها في حلقه
 أخذتها ولم يقيد أخذها لها بيده لا حث عليه (اجاب) لا يقع الطلاق على الرجل
 المذكور حيث لم يتحقق بالوجه الشرعى خلاف ما حلف عليه والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل طلق زوجته طلقة رجعية وهو سكران بالخمر ولا يدرى ما يصنع به هل يقع الطلاق
 أم لا (اجاب) طلاق السكران واقع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غضبت زوجته
 فذهب لبعولتها فطلبت منه كدوة من شيت وغيره وطلبت منه حكة فاشترى لها
 الشيت دون الحكة فدفعت والدته فان غير اذن ابنه من حكة فهل اذا لم يرض الزوج
 بذلك يكون لوالده ان يراد ما دفعه لها واذا طلقها طلقة رجعية مسبوقه بأخرى يكون له
 رجعتها ان عتة بدون اذنها ورضاها (اجاب) للزوج رجعتها طلقته رجعيةا - امت
 في عتته وم دفعه الاب عن ابنه برعاى عتته ما اتفق الزوجان عليه من كسوة
 خاوية لا يرجع الاب به على او الله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع أن زوجته
 فاحضر أبو الزوج بنة من المسلمين وقربان جميعا من سمعوا بنة على زوجها ووصوهوا
 بنة لان عندها زوجا أو طلب من زوج صلاقتها لانه اروح ابنته كز

١٢٦٧

١٧

١٢٦٧

٢٤

ربيع الاول

١٢٦٧

١٣

١٢٦٧

١٣

١٢٦٧

١٣

١٢٦٧

١٠

طالقا فهل والحال هذه يقع الطلاق رجعيًا وللزوج مراجعتها من غير رضا أوليها (أجاب)
 إذا لم يكن الطلاق المذكور في مقابلته مال يقع رجعيًا فللزوج المراجعة مادامت في العدة
 وإن كان في مقابلته مال يكون بائنًا فلا يملك الزوج الرجعة والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل خالع زوجته على مؤخر صدقاتها ونفقة عدتها ولها عليه مبلغ من مقدم الصداق لم
 يذكر وقت الخلع فهل يستطاع ذلك المبلغ بالخالعة وليس لها ما لم يتب به (أجاب) يسقط
 الخلع والبراءة كل حق لأحد الزوجين على الآخر مما يتعلق بذلك النكاح والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل ومنعهما من أخذها من الفرس وغيره وأرسلها
 إلى بلدتها ولم يدفع لها حقها الشرعي وأرسل لها بعد الطلاق قدر ما علمها من الغلة ومن
 لدراهم نفقة تم بعدمدة طلبها بالبلد ليصلحها حيلة عليها وحسب ما دفعه لها من النفقة من
 مع ودراهم وما دفعه لآخونها نفوسًا أيام زواجها من أصل مهرها فهل لا يجب لذلك
 شرعًا ويكون لها ما لم يتب به من نفقة من بقية المقدم ومؤخره وبما لها من الفرس والدين
 الثابت لها (أجاب) للزوجة مطالبة زوجها بما تحقق بقاءه بذمته من المهر وغيره وبما
 ملكه من الأعيان التي عنده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جمع على والذرة حجة
 وأراد طلاق زوجته ودفع لآبيها مؤخر صدقاتها ونفقة عدتها بمحجلة وقال له تروح بنتك
 خالصة من ذمتي فهل إذا ثبت ذلك بالنية الشرعية يقع الطلاق بائنًا وإذا أراد أن
 يراجعها بدون إذنها وبدون رضاها لا يجب لذلك (أجاب) الطلاق بما ذكر بائن فلا يملك
 الزوج مراجعتها في العدة بعد اعتراقه بطلاقها على الوجه المذكور والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل تزوج كزبالغة ودخل بها ووطئها وقدمها مدة من الزمان والآل
 حصل له منع من أرضه وتريد الطلاق منه متعلقة بأنه لا يطأها فهل لا تجب لذلك ولا
 يجبر على طلاقها (أجاب) إذا حصل للزوج عنة وعجز عن الوطء بعد الدخول بزوجه
 ووطئها لا يفرض بينهما الحصول حقها بالوطء مرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال
 لزوجته وهو يرضى على الحرام أن اصطلمت مع والدتي تكوني خالصة ثم صاح والدته
 وهو في ذلك الموضع ومات بعد صلحهم مع والدته بثلاثة أيام فهل يكون الزوج فارًا بطلاقها
 فلا يتمتع حتى تزوجه من غيرها (أجاب) إذا كان التعليق والشرط في مرض الموت
 ومات الزوج قبل انقضاء عدة زوجته ورثت منه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في
 امرأة طلبت من زوجها أن يجاعها على مؤخر صدقاتها ونفقة عدتها ثلاثة أشهر بقدر
 ما يلزم في ذمتها في ذات فهل إذا ظهر بها حمل لا يلزمها دفع نفقة الحمل إلا بعد مضي
 الثلاثة أشهر (أجاب) لا مطالبة للزوجة على زوجها بشيء مما وقع عليه الخلع من نفقة
 - - - والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اتهم بسرقة خلف بالطلاق الثلاث أنها لم تكن
 في يده إلا على ما رآه من أخذها فظهر وتحقق أنها في بيته وأخرجت منه وشاهدها بعينه
 فهل تجزى عليه بوجع الدلق والحال هذه (أجاب) إذا وجد ما علق عليه وقوع الطلاق

١٢٦٧

٨

١٢٦٧

٩

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٣

الثلاث وقع والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجتان ساكن بهما في بيت مشترك بينهما وبين أخوته وأمههم والبيت أبواب متعددة فتشاجر مع أمه من خصوص فتح باب من أبوابه وقال على الطلاق الثلاث اني لا افتح هذا الباب فهل اذا فتحه باقي الشركاء في البيت المذکور في غيبته ولم يفتحه هو لا يقع عليه الطلاق الثلاث حيث لم يفتحه هو بنفسه ولم يأمر بفتحه (أجاب) ان كان الواقع ما هو مسطور لا يقع الطلاق المذکور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة واحدة رجعية فبعد خمسة وثلاثين يوما من طلاقها راجعها على يد فقيه بحضرة بينة شرعية وهي في دار أبيها بدون اذنها ورضائها ثم طلب رجوعها الى داره بعد مضي مدة أيام فابى والدها متعللا بأنها خرجت من العدة فهل اذا ثبت بالبينة الشرعية انه راجعها قبل انقضاء العدة تكون على عصمته وتجبر على رجوعها المحل طاعته اذا تحقق ما ذكر (أجاب) اذا ادعى الزوج بعد العدة بأنه راجع فيها ان صدقته الزوجة صحت بالمصادقة والاتصاف لا ولو اقام بينة بعد العدة انه قال في عدتها قد راجعها صحت الرجعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قال لزوجته بعد المشاجرة ان جئت لي برسول وطلبتني عند القاضى في هذا اليوم فانت طالق بالثلاث فقالت له تهرب فقال لا اهرب وتركت الطلب والتعيين فحوسنة وهو معاشر لها فهل اذا طلبته بعد السنة على يد القاضى مع الطلاق اولا (أجاب) لا يقع الطلاق المذکور ان كان الواقع هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طابت طلاق بنتها القاصرة من زوجها والتزمت له بجميع صداقها بالمجلس ودفعت له ما قبضه أبوها من محل الصداق وطلفها الزوج على ذلك فهل اذا أرادت الام المذکور مرة مطالبة الزوج بمهر البنت لا تقبيل لذلك واذا طلب الاب منه مؤخره مهر ابنته الذي التزمت به الام في نظير طلاقها يكون للزوج الرجوع به على الام بعد أخذ الاب منه المهر (أجاب) ليس لام البنت الصغيرة والحال هذه مطالبة زوجها بمؤخر الصداق وللاب أخذه منه ويرجع الزوج بما يدفعه من مؤخر الصداق على أمها الملتزمة لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها طلقة بائة في نظير مؤخر الصداق ونفقة العدة الى انقضائها وهو بحال صحته وسلامته ثم بعد نحو ستة أشهر من وقت الطلاق مرض الزوج ومات عنها وعن ورثة آخرين فأدعت الزوجة المطلقة المذکور كورة انها لم تحض من وقت الطلاق الى موته المرأة واحدة وتريد أن ترث من مطلقها المذکور فهل والحال هذه لا يكون لها ميراث (أجاب) اذا بان في المحكمة وما - وهي في عدته فلا ميراث لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على بكر بالة بمهر معلوم فدفع المتعارف تجهيله ودخل بها فوجدها ثيبا ففصل بينهما وبين أبيها مشاجرة فوكت الزوجة المذکور كورة أباها في أن يفتدي عصمتها من الزوج ويطلقها بئنا من الدراهم ويرثه من المورث فهل اذا طلب الوكيل المذکور من الزوج أن يطلق زوجته على المبلغ المعلوم بعد ان ارأه من باقي الصداق بضريق

الوكالة عن بنته وقيل الزوج وطلق في نظير المبلغ وكتب به وثيقة مؤجلة فيمضي الاجل
 يكون للزوج المطالبة بما وقع الطلاق عليه خصوصاً وقد اترم به الاب وتسكفل به
 للزوج المطلق (اجاب) نعم للزوج المذكور المطالبة بما ثبت انه طلقها عليه من الدراهم
 المعلومة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وهو في عز الحجاة
 والحرارة وحلف على بعض من النساء معلوم بالطلاق الثلاث انهن لا يدخلن مكانها ولا
 يحاط بهن في مكانها ولا في مكان آخر وذلك وهو في عز الحجاة والحرارة والآن قد زال
 من بينهما الشر فاذا ارادت أن تدخل احدى المحلوف عليهن في مكانها أو تحاط بهن باذنه
 فهل يقع عليه الطلاق الثلاث المذكور أم لا يقع عليه لكونه حلف وهو في عز الحجاة
 والحرارة (اجاب) اذا وجد المعلق عليه الطلاق وقع حيث كان الزوج المعلق ذاق عقل
 والاهل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقاً ودفع لها حقوق النكاح
 فخرجت وأقامت في مقيلا بينها ثلاثة عشر شهراً ثم بعد ذلك ماتت عن ابيها وباقي ورثتها
 فادعى مصنفها بعد مضي احدى عشرة سنة من وقت الموت انه راجعها في العدة قبل موتها
 وعنده بيعة بالرجعة وباقي ورثتها يدعون ان الطلقة التي طلقها لم اكتملة لثلاث ولا
 رجعة له عليها وعندهم بيعة بذلك فهل اذا ثبت بشهادة البيعة الشرعية انها مطلقة منه
 ثلاثاً لا عبرة بدعوى المعلق الرجعة ولا يرث منها شيئاً والحال هذه (اجاب) اذا ثبت
 الطلاق الثلاث على الزوج المذكور بالوجه الشرعي لا يصح رجعة لزوجته بعد
 الثالثة على فرض ثبوتها ولا ميراث له حينئذ والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل طلق زوجته على افتداء عصمتها منه طلاقاً بائناً وكان ذلك بحضور قاضي الناحية
 فقال أخوه هذه طلاقه ثلاثة فقال الزوج ان كانت ثالثة أو رابعة انقطع العيش فحكم
 القاضي عليه برفع الطلاق الثلاث فهل اذا كان الامر كما ذكر لا يقع عليه الا طلاق
 واحدة (اجاب) لا يقع الطلاق الثلاث بما ذكر ولا وجه للحكم به ان كان الامر ما هو
 مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تشاجرت مع زوجها وطلبت منه الطلاق فابي
 فافتدت عصمتها منه بمائة عنده من مؤخر الصداق المعلوم لها فطلقها في مقابلته طلاقاً
 بائناً بحضور جمع من اهل ايمان ثم بعد مضي نحو شهر عقد عليها ثانياً على صداق معلوم
 والآن تشاجر معها فرادت أن تمالبه بالمؤخر الذي ابرأته منه فهل لا تجاب لذلك شرعاً
 اذا ثبت ما ذكر بالبيعة الشرعية ولا يكون لها الا المسمى في العقد الثاني الصادر بعد
 الابراء المذكور (اجاب) لا مطالبة للزوجة على زوجها بما ابرأته عنه من مؤخر صداقها
 حيث تحقق الابراء عنه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تشاجرت مع
 زوجها ويريد ان يخلعها من عصمتها على مال جبراعته مع تكرير المشاجرة فقصداً غاظتها
 وقال لها ان شاء الله نعتك على ذلك بحضور بيعة فهل يقع الطلاق على الوجه المسطور
 حيث قدمت المشيئة قبل ونوع الخلع (اجاب) المقتضى به عدم الوقوع اذا قدم المشيئة

ولم يأت بالغاء فان أتى بها لم يقع اتفاقا كما في البحر والشرنبلالية والقهستاني وغيرهما كذا في الدر المختار وهذا كله فيما لو كان الجواب من الموضع التي يجب قرنها بالغاء كقوله ان شاء الله أنت طالق وهي محصورة في قول بعضهم

اسمية طلبية وبجاءد * وبما لو ان ويقدوب بالتفيس

أما ما ليس منها فلا خلاف في عدم الوقوع كحادثة السؤال سواء اعتبرت المشيئة تعليقا أو بطلا أو ما على الأول فلحكمة الربط بالوقوف على الغاء فلا يقع تعليقه على ما لا يوقف عليه وأما على الثاني فظاهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته الحرة فحلف عليها بالطلاق مرة واحدة ثم راجعها فكثت معه سنة واحدة ففصل بينهما مشاجرة ثانی مرة فقال لها أنت خالصة فقط والزوجة المذكورة كانت حينئذ حاملا في شهرين فتكامل حملها فوضعت ذكر فهل يجوز له عليها العقد بغير جديد برضاها (أجاب) نعم

١٢٦٧

١٠

للزوجة المذكورة العقد على زوجته برضاها بغير جديد حيث لم يسبق منه ما به تكمل الثلاث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بالغة عاقلة دفع لها مقدم صداقها وبعد دخوله بها ومعاشرتها تشاجرت معه وطلبت منه الطلاق فامتنعت فاعتلت عليه بأنه يأتينها من خلف حيلة للطلاق فانكر دعواها فهل لا تجب لذلك شرعا ولا يجبر على

١٢٦٧

٢٣

طلاقها ولا عبرة بتعللها ويصدق في عدم وجود ذلك منه (أجاب) القول للزوج المنكر لدعوى زوجته بيمينه حيث لا بينة لها على مدعاها ولا يجبر الزوج على طلاق زوجته ولو ثبتت دعواها وعليه معاشرتها بالمعروف والامتناع عن المحرم والقيام بحقوقها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حصل له مرض شديد فطلق زوجته فيه ثلاثا فرادى من الارث فهل اذا مات في المرض المذكور قبل خروجها من العدة يكون لها أخذ نصيبها من تركته بالمرضاة الشرعية ولا يكون لورثته منعها من ذلك اذا تحقق ما ذكر

١٢٦٧

٢٤

بالوجه الشرعي (أجاب) لو أبان المريض مرض الموت وزوجته وهي من أهل الميراث طائعا بلا سؤالها ومات فيه وهي في العدة ورثت منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بدوى تزوج امرأة بدوية ودفع لها مهرها خمسة أزواج أساور فضة كل زوج أساور بأربعة وعشرين ريالاً فرائسا وخمسة عشر من الابل كل واحدة بخمسة عشر ريالاً فرائسا وبقريتين وأربعة أحزمة صوف كل حرام بخمسة فرائسا ودخل بها ومكثت معه مدة ثم كرهت زوجه وطالبت منه الطلاق أو الخلع على براءة ذمته ونفقة العدة الى انتضاءها وعلى أن تدفع له جميع ما أخذته مما ذكر والتمزم له أخوها بذلك له بشهادة البينة الشرعية فهل اذا ثبت انه خالعهما على ذلك بشهادة البينة الشرعية وطلب الزوج ما وقع عليه الخلع من الاشياء المذكورة وأنكرت الزوجة وأخوها الخلع على العوض المذكور وادعى ان الطلاق صدر من غير عوض لا عبرة بما كسارهما وتجب الزوجة وأخوها

رمضان

العضان لها في ذلك على دفع ذلك للزوج بعد تحقق ذلك وثبوتها بالوجه الشرعي (أجاب)

١٢٦٧

٢١

إذا خال الرجل زوجته على مال معلوم تدفعه له وجب عليها تسليم البذل الذي وقع الخلع عليه ولا عبرة بانكارها ذلك بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى علم (سئل) في رجل تشاجرت زوجته مع رجل آخر ففصل للزوج اغاظة بسبب ذلك فضر بها بعضا معه والجمال ان على كتفها ولدا صغيرا فاصابت الضر به الولد فآخبره المحاضرون بأن الولد قد مات فأنغمى عليه فصد رمنه طلاق بالثلاث ولم يشعر به والجمال انه اذا حصل له غم أنغمى عليه ثم بعد افاقته من الانغماء أخبره المحاضرون بأنه طلق زوجته ثلاثا فانكر عليهم ولم يصدقهم فهل اذا تحقق الانغماء بالينة الشرعية لا يقع عليه الطلاق وتكون زوجته على عصمته (اجاب) اذا صدر من الزوج طلاق حال انغمائه وزوال عقه لا يكون الطلاق واقعا ولا يقبل قوله في اسناد الطلاق الى تلك الحال يمينه ان كانت معهودة له والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثا فهل اذا انتقضت عدتها منه وتزوجت عبدًا رقيقًا ودخل بها واصابها وفسخ نكاحه وانتقضت عدتها منه يحل لمطلقها الاول نكاحها ثانياً حيث لم يكن لها عاصب أو كان لها عاصب وأذن بذلك (اجاب) نعم تحل لزوجها الاول اذا توفرت شروط التحليل والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خدّم عند آخر ثم بعد مدة زوجه سيده امرأة ودخل بها وقعد معها مدة نحو سنة ثم شكت المرأة زوجها لسيده فتوعده بالضرب وأمره ان يطلقها على البراءة من حقوق الزوجية فطلقها على ذلك عتبه ابرأها له بحضرة بينة فهل يقع عليه الطلاق بمجرد ما ذكره خصوصاً وان زوجته حاضرة معه بالجلس ولم تنال به شيء بعده ولما ان تزوج بعد انقضاء عدتها (اجاب) طلاق المكره واقع فاذا طلق زوجته مكرهاً يكون لها التزوج بغيره بعد انقضاء عدتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً بلا عظم صريح ثم حضر بين يدي نائب الشرع واعترف أنه طلق زوجته ثلاثاً واشيع ذلك بين الناس بالبلدة فبعد انقضاء عدتها تزوجها رجل آخر ودخل بها والحال ان المطلق حاضر بالبلدة عالم بالعقد والدخول فهل اذا انكر المطلق الطلاق الثلاث بعدما ذكر من الاعتراف عند النائب والاشاعة وعلمه بالعدّة والدخول لا تسمع دعواه (اجاب) اذا طلق الرجل زوجته ثلاثاً وتزوجت بآخر بعد انقضاء عدتها يكون تزوجها صحيحاً وليس للمطلق المعارضة ولا عبرة لانكاره الطلاق الثلاث بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع امه بسبب سرقة زوجته فخلع عليها بالطلاق الثلاثا ان لا تقعد في داره فخرجت بوقته الى دار أبيها فهل اذا عادت وتعدت في دار زوجها يقع عليه الطلاق الثلاث حيث كان مسبقاً بطلقتين ولا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره (اجاب) حيث علق الزوج الطلاق على قعود زوجته في داره ووجد المعلن عليه ونفع ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره اذا كان مكملًا للثلاث كما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عتد على امرأة بشعر اسكنه درية ودخل بها هنالك ثم بعد سنة ذهب معها الى مصر

١٢٦٧

٢١

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٨

شوال

١٢٦٧

٥

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

٦

ذی القعدة

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٤

١٢٦٧

١٥

محل وطن أهلها ثم تهرأ السفر لمحل شغلها باسكندرية وطلبها التسافر معه فامتنعت فقال لها ان لم تسافرى معى اسكندرية فانت طالق ثلاثا فهل اذا سافر ولم تسافر معه وثبت ما ذكر بالبيدة الشرعية وكان الزوج حاضر يحكم عليه بوقوع الطلاق الثلاث ويكون لها التزوج بغيره بعد انقضاء العدة (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعى ما علق عليه الطلاق المذکور وقع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل امتنع عن الاتفاق على زوجته البالغة لرشيده فارسلت له رجلين ليطلقها فقال لهما ان ابرأتني مما تستحقته على من الصداق فهى طالق فى نظير ذلك فاخبرها الرجلان بذلك فأبرأتها منه فهل اذا ثبت ذلك بالبيدة الشرعية يقع الطلاق بائنا ويرأ الزوج مما أبرأتها منه من الصداق (اجاب) اذا علق الزوج طلاق زوجته على براءتها من الصداق وابرأه عنه وقع الطلاق ولا يكون لها المناقبة بما تحقق الابرأ عنه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له خادمان اتهمته زوجته فيهما باللواط فاف بالحرام لا يخدمهما فى بيته ولا يفعل معهما شيأ من اللواط وطردهما من بيته وتباعده عنهما ثم طلب السفر الى مصر ومعه احد من اصحابه فطلب هذا الاحد واحد من الخدامين ليعدهم هذا الصاحب قصدا فحضر هذا الخادم معهما او صار يقضى مصالحهما ويبيت معهما واختلى به سيده الاول فى محل خلوة وسئل عن ذلك فعمل وقال لم أجعل له اجرة فى الخدمة ولا دخل بيتي ولا فعات منه شيأ يغضب الله ورسوله فهل والحال هذه لا يقع عليه الحرام حيث لم يوجد منه خدمة بيته ولا فعل فساد معه (اجاب) حيث علق الزوج المذکور الملاق على امر ولم يوجد ما علق عليه لا يقع الطلاق والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة طلقها طلاقا ثم طلقة ثم بعد مدة طلقها ثلاثا دفعة واحدة وكل ذلك ثابت عليه باقراره بشهادة البيدة الشرعية فهل اذا ثبت ذلك لا تحلل له حتى تنكح زوجا آخر ولا عبرة بدعواه انه طلقها واحدة أو اثنتين فقط ويحال بينهما حيث ثبت كل ذلك وهى فى عدته (اجاب) نعم لا تحلل المرأة المذكورة لمطلقها ثلاثا حتى تنكح زوجا غيره ولا عبرة بانكار الزوج ذلك بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة وكات وجلا وكالة طلاقا بموجب بيدة شرعية تشهد عليها بالتوكيل المذکور فى ان يبرى زوجها من سائر حقوقها انى لها فى ذمتها وطلتها على ذلك فاعلغها الزوج المذکور طلاقا واحدة مع علة على صحة البراءة فهل اذا تبين عدم صحة البراءة بوجه من الوجوه المعبرة شرعا لا يكون الطلاق المذکور واقعا وتكون الروجة باقية فى عصمة زوجها (اجاب) اذا علق الزوج صلافا زوجته على صحة براءة وكبها بالبراءة تبين عدم صحة البراءة لا يكون الطلاق اعلما عليها واقعا والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة طلبت من زوجها ان يخلعها على نفقة عدتها ان كانت حاملا او حائضا فاعلغها على ذلك فهل اذا طلبت منه النفقة بعد ذلك لا تجب لذلك (اجاب) يسقط بانخالعة كل حق لاحد الزوجين على الآخر بما تعلق بذنب النكاح

وتسقط نفقة العدة إذا نص عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حصل له مرض فطلق زوجته فيه ثلاثا ودفع لها حقوقها الشرعية ووهب لبعض أولاده مواشي معينة قبضوها وحازوها حال حياته ثم بعد ذلك شفاه الله من مرضه وصار يدخل ويخرج من منزله ويبيع ويشترى ووركب فرسه وذهب إلى بلدة أخرى لتغذية في ميت وعاد ثانيا وتعاثب مع أصحاب له في أثناء الطريق وذكروا له أنه شفي من مرضه فهل إذا مكث بعد ذلك مدة أشهر وهو يخرج ويدخل ومرض مرضا ثانيا ومات به واددت زوجته المطلقة مشاركة الورثة لا تجاب لذلك إذا ثبت ما ذكر بالبدنة الشرعية من أنه شفي ومات بعد ذلك لا سيما إذا خرجت من العدة قبل مرضه الثاني وما وهبه من المواشي المعينة لبعض الأولاد وقبضوه وحازوها حال حياته يصح ولا يكون تركته (اجاب) إذا طلق الزوج زوجته ثلاثا في مرض موته لا بأس بها ومات وهي في عدته وورثته والابن لم يكن الطلاق في مرض الموت أو كان فيه ومات بعد انقضاء عدتها أو فيها وكان الطلاق بسؤالها فلا ميراث لها وما وهبه الرجل المذكور لبعض أولاده في مرضه الذي ثبت أنه صحيح منه لا يكون تركته عنه حيث تمت الهبة بالتبضع والحيازة فيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة مكملية لثلاث في مرض موته من غير طلبها ثم مات عنها وعن بنت منها وبنت من غيرها ونزل ما ورث عنه شرعا فهل ترث زوجته منه والحال هذه فريضتها الشرعية وما بقي لبنيتها حيث ماتت وهي في عدته (اجاب) إذا طلق الرجل زوجته بائنا في مرض موته لا بأس بها وماتت وهي في العدة وورثته فإذا كان الأمر ما هو مسطور يكون للطلقة المذكرة كورة الهم فريضتها للبنات في مرضها ورثته لا وارث للتموت في سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على بنت وطلب من أبيها الدخول بها فقال له الابن حتى تؤدي مهرها فقال له الزوج أنا معسر فقال له الابن طلقها فقال الزوج تروح طالوا بثلاث فاطمة بنت عودة فهل لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ويلزمه نصف الصداق لها (اجاب) إذا طلق الرجل زوجته ثلاثا قبل الدخول بها كان لها نصف المسمى ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة شاجرت مع زوجها ووكلت وكيلة عنها في براءة ذمة زوجها من مؤخر صداقها ونفقة عدتها وأن يطلتها على ذلك فأمر أن وكيل ذمة الزوج من مؤخر الصداق ونفقة العدة وطلقتها الزوج على ذلك طلاقا شرعيا وبعد ذلك ادعت المطلقة المذكرة كورة بدين على مطلقها بموجب أشهاد شرعي فهل والحال هذه مطالبة المطلق المذكرة كورة بالدين المذكرة كورة حيث أنهم لم يتركوا وكيل الابن براءة من مؤخر الصداق ونفقة العدة فقط ولا عبرة بكتابة الوكيل حجة الحاصل في جميع المسائل من غير أن المطلقة المذكرة كورة (اجاب) إذا وكلت المرأة رجلا في براءة زوجها من مؤخر صداقها ونفقتها عوضا في الطلاق صح ولا يكون لذلك وكيل الابن عن حق ثبت لها لم توكله في الإبراء عنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

١٢٦٧

٢٠

١٢٦٧

٢١

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

٢٥

سنة ذى القعدة

١٢٦٧

٢٤

تساجر مع زوجته فقالت له أبرأتك من الحق وما تدعى النساء على الرجال واشهدت على نفسك بذلك فقال لها وانت طالق في نظير ذلك ثم بعد مضي سنة انقضت فيها عدتها وزيادة أرادت الرجوع عليه في حقها فهل لا يكون لها الرجوع عليه وتمنع من معارضة حيث كانت بالغة رشيدة وقت الإبراء (أجاب) لا رجوع للمرأة المذكورة فيما صح أبرؤها عنه من الحقوق الثابتة لها على زوجها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان رحت مصر وقعدت فيها ما يهل الشهر تكوني طالق فراحته مصر وقعدت فيها وحدثت في ميمه وراجعه في العدة ثم بعد مدة من الزمان تساجر معها فحضر عنده رجل اجني ليشهد على ما وقع بينهما فقال له اشهد أنها مطلقة طلقة ولم يقع منه سوى ما ذكر فهل اذا كان كل من الطلقة الاولى والثانية بصيغة الطلاق ولم يكن الطلاق المذكور في مقابلة عوض وراجعه في العدة تكون الرجعة صحيحة وتكون المرأة باقية على عصمتها يجب عليها طاعته بالوجه الشرعي (أجاب) اذا كان الطلاق المذكور رجعي ولم يسبق من الزوج ما يتم به الطلاق الثلاث يكون له مراجعة زوجته مادامت في عدته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تساجرت مع زوجها وابرأته مما لها عنده من المقدم والمؤخر وسألته ان يطلقها في نظير ذلك فاجابها وطلقها ثلاثا في مقابلة ذلك ثم بعد مدة طلبت منه الصلح فذهب الى فقيه شافعي في بلدة أخرى فاجبره بسؤاله فأفاده بعدم الوقوع بسبب البراءة فاعتمد قوله ودخل بها وعاشا مدة ثم تبين له باخمار فقيه آخر ان الطلاق واقع فامتنع عنها فهل اذا أرأت ان تطالبه بأبرأته منه وطلقها في نظيره لا تجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر بالبيننة الشرعية (أجاب) ليس للمرأة المذكورة مطالبة زوجها بشيء مما صح أبرؤها عنه من الصداق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة بائنة صغرى وعقد عليها برضاها ثم بعد ذلك طلقها طلقة واحدة رجعية وراجعه وصار معاشرهما ثم بعد مدة خرجت من بيته غضبانه فقال على الطلاق ما أروح لها في هذا اليوم ولم يرح لها فيه ولا في غيره الى الآن فهل اذا راح لها بعد مضي اليوم المحلوف عليه بمدة لا حنت عليه حيث قيد في حلقه بيوم معين ولم يرح فيه (أجاب) لا حنت على الرجل المذكور في الطلاق الاخير ان كان الواقع ما هو مرسوم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في بلدة بينهما وبين بلدة أخرى مسافة الفصير فإراد أن ينقلها الى بلدة فامتنعت فأراد طلاقها فتعصب عليه أهلها وقالوا انها لم تحضه - ذأربع سنين راك تجبر على عدم ضلالها ولا فاه معها حتى يحض فهل لا يجبر لزوج المذكور على سره زوجته المذكورة (أجاب) نعم لا يجبر الزوج على ذلك فنهض لزوجته المذكورة وعليه نفقتها ما دامت في العدة وإن كان الطلاق بشا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة واحدة رجعية في طلق وفي مديته طلاق قبل ذلك وهو في مرض الموت ثم بعد مدة انام مات لزوجته وعن ابن عباس من غير ما يورس -

١٢٦٧

٢٧

ما يتم به الطلاق الثلاث يكون له مراجعة زوجته مادامت في عدته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تساجرت مع زوجها وابرأته مما لها عنده من المقدم والمؤخر وسألته ان يطلقها في نظير ذلك فاجابها وطلقها ثلاثا في مقابلة ذلك ثم بعد مدة طلبت منه الصلح فذهب الى فقيه شافعي في بلدة أخرى فاجبره بسؤاله فأفاده بعدم الوقوع بسبب البراءة فاعتمد قوله ودخل بها وعاشا مدة ثم تبين له باخمار فقيه آخر ان الطلاق واقع فامتنع عنها فهل اذا أرأت ان تطالبه بأبرأته منه وطلقها في نظيره لا تجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر بالبيننة الشرعية (أجاب) ليس للمرأة المذكورة مطالبة زوجها بشيء مما صح أبرؤها عنه من الصداق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة بائنة صغرى وعقد عليها برضاها ثم بعد ذلك طلقها طلقة واحدة رجعية وراجعه وصار معاشرهما ثم بعد مدة خرجت من بيته غضبانه فقال على الطلاق ما أروح لها في هذا اليوم ولم يرح لها فيه ولا في غيره الى الآن فهل اذا راح لها بعد مضي اليوم المحلوف عليه بمدة لا حنت عليه حيث قيد في حلقه بيوم معين ولم يرح فيه (أجاب) لا حنت على الرجل المذكور في الطلاق الاخير ان كان الواقع ما هو مرسوم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في بلدة بينهما وبين بلدة أخرى مسافة الفصير فإراد أن ينقلها الى بلدة فامتنعت فأراد طلاقها فتعصب عليه أهلها وقالوا انها لم تحضه - ذأربع سنين راك تجبر على عدم ضلالها ولا فاه معها حتى يحض فهل لا يجبر لزوج المذكور على سره زوجته المذكورة (أجاب) نعم لا يجبر الزوج على ذلك فنهض لزوجته المذكورة وعليه نفقتها ما دامت في العدة وإن كان الطلاق بشا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة واحدة رجعية في طلق وفي مديته طلاق قبل ذلك وهو في مرض الموت ثم بعد مدة انام مات لزوجته وعن ابن عباس من غير ما يورس -

١٢٦٧

٢٣

ذى الحجة

١٢٦٨

١

محرم

١٢٦٨

١

ثلاث سنين وزيادة يفرق بينهما اشراؤها ما لم يطالبته بحقوقها الشرعية (أجاب) يؤجل
العنين سنة قرية بالاهلة على المذهب فان وطئ مرة قبها والابانت بالتفريق من القاضي
ان أبي طلاقها بطلها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وزوجته تشاجرا مع بعضهما
وفي حال التشاجر قالت الزوجة لا شيء يارب ظلمتني أنا عملت ايه يارب ظلمتني وأثبتت
الحجور والظلم لله تعالى وانصرف الزوج من المجلس فأخبرهما بعض الناس بان هذا اللفظ
ردة وانفسخ النكاح فاراد الزوج الدخول على زوجته على العادة فعرّفته ان اللفظ الذي
صدر منها ردّة وانفسخ النكاح فادعى الزوج انك قصدت بذلك حل العصمة فانكرت
ذلك فهل يكون القول قولها (أجاب) ارتداد أحد الزوجين فسخ في الحال فاذا ثبت
ما يوجب الردة على الزوجة المذكوكة بالوجه الشرعي لا يكون له قربانها قبل تجديد
النكاح بشروطه والقول للذكر بيمينه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة
تزوجها رجل على صداق معلوم وبعد الدخول بها ومكثا معه خمس سنين تشاجرت معه
وطلبت منه الطلاق فأبى فأرآته من مؤخر صداقها المعلوم لها فطلقها في نظيره طلقة فهل
إذا أرادت الرجوع فيما أبرأته منه لا تجاب لذلك حيث كان الأبراء ثابتا بالبينة الشرعية
(أجاب) نعم لا يكون للمرأة المذكوكة الرجوع في الأبراء عن دين مهرها حيث كان
الأبراء ثابتا بالوجه الشرعي والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
القاصرة بعد الدخول طلقة مكمله للثلاث وفارقها مدة خمسة اشهر فطلب وليها منه مؤخر
صداقها فامتنع متعللا بأنها أسقطت حقها فيه له فهل لأبيرة بتعلله بذلك ويحجر الزوج
على دفع مؤخر صداق زوجته القاصرة ولا يسقط حقها فيه باسقاطها له (أجاب) على
الزوج دفع ما بذمته من مؤخر صداق القاصرة المذكوكة من له ولاية التصرف في مالها
وابراء القاصرة غير صحيح والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بلغت من العمر خمس عشرة
سنة وحصل بينها وبين زوجها تشاجر فأرآته من صداقها مقدم ومؤخر فقال لها ان صحت
براءتك فانت طالق فهل يقع عليها الطلاق ويحكم ببلوغها وان لم تحض أو العبرة بالحيض
(أجاب) بلوغ الانثى بالاحتلام والحيض والمجمل فان لم يوجد شيء من ذلك حتى يتم لها
خمس عشرة سنة به فبقي فاذا كان سن الزوجة المذكوكة خمس عشرة سنة يكون حكمها
حكم البالغات فان أبرأت زوجها عن مهره صح الأبراء فيقع الطلاق المعلق على صحته والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل فصل زعموطا لنفسه فقال له شخص هو لك أولا بيت فقال
له المعنى واحد فقال له أبوك ولي لانه تزوج امرأة جديدة فخلف بالحرام انه لا يعلم بزواجه
لكونه في معيشة وحده فهل اذا تبين بعد الخلف ان أباه تزوج لاحنت عليه حيث لم
يكن يعلم بزواجه قبل اليمين ويمينه رقت على نفى العلم (أجاب) نعم لاحنت على الرجل
المذكوكر حيث كان الامم هو مضطر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع
زوجه فقالت له فلتا حق الذي أسمعته في ذمك رضلة في ذمك بحكمها ثم قال له رجل من

الحاضرین طلقها علی ذلك فقال تروح هی طالق علی ذلك فقال المجالسون لا یصح هذا
وقالوا لها قولي ثانيا ابرأتك من صداتي العشرين ألف فضة فقالت ابرأتك من صداتي
وطلقني فقال لها ان صحت براءتك فانت طالق فهل اذا كانت عارفة بالقدرة المبرامنه
تكون بائنة لا تصح رجعتها الا بعد جد جديد رضاها (أجاب) الطلاق علی مال
طلاق بائن ولو علی براءته منه كما فی الدر وحاشيته فی صحت البراءة المذكورة
وقع الطلاق بائنا علی فرض عدم وقوع الاول والا فالاول كاف فی البینونة والله
تعالی أعلم (سئل) فی عبد بالغ زوجه سیده حرة الاصل بمهر معلوم وبعد الدخول بها
طلقها ثلاثا بحضرة بینة شرعیة ثم باعه سیده لا خروا دعی ان زوجته باقية علی عصمته
بدلیل انه طلقها مكرها فهل لا یحجب لذلك ویقع الطلاق منه اذا كان الحال ما ذکر
(أجاب) طلاق المکره واقع عندنا والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل عزم علی طلاق
زوجته قبل ان یدخل بها وطلب کتابا یمکتب له ورفعه الطلاق بحضرة بینة فلم یحضر
الکاتب فقال هی خالصة بالمجلس ثم بعد ذلك تزوجت غیره ومکثت معه مدة
بعد هذه المدة أنکر الزوج الاول الطلاق ویريد أن یفرق بینها و بین زوجها الثاني فهل
والحال هذه اذا ثبت بالبينة الشرعیة انه طلقها قبل الدخول بها یقع الطلاق بائنا ولا
عبرة بانكاره ذلك بدون وجه شرعی (أجاب) لا عبرة لانكار الزوج الطلاق بعد
بینونة علیه بالوجه الشرعی والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل له زوجتان أراد أن
یحالهما فوكلت الزوجتان رجلا فی الخلع علی مؤخر صدقهما ونفقة عدتهما الی حین
انقضائهما شرعا وبعد مدة ادعاهما الرجل وطلب انفقة من الزوج فهل والحال هذه لا تجبان
لذلك أو تجبان (أجاب) یسقط الخلع فی نکاح صحیح کل حق ثابت ووقته لکل من
الزوجین علی الآخر مما یتعلی بذلك النکاح ویسقط نفقة العدة اذا نص علیها فحیث
وقع النکاح فی مخالفة لرجل المذکور لزوجه یتعلی علی نفقة عدتهما الی حین انقضائهما
کما هو مذکور لا یمکن لهما المطالبة بشئ منها وظاهر المحل کما فی فتاوی الاقروی
والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل طلق زوجته طلقة رجعیة وراجعها ثم طلقها ثانيا
طلقة رجعیة وراجعها فبعد ذلك حلف بالطلاق الثلاث انه لا یدخل المحل الذی هی فیه
الا بعد ثلاثة أشهر فخالعها له فقیه وعة له علیها فی الحال ودخل علیها المحل المحلوف علیه
فهل والحال هذه اذا ثبت بالبينة الشرعیة انه طلقها طلقتین قبل الخلع یمکن الخلع
مکملا لالطلاق الثلاث ویجب التفريق بینها و بین زوجها (أجاب) یقع بالخلع طلقة
بائنة و حیث سبق من الزوج طلاقان لزوجه ف یفرق بینهما ولا یحل له حتی تنکح زوجا
غیره بشرطه المفردة والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل تشاجر مع زوجته بسبب
شربه الخمر فحلف لها بالطلاق الثلاث انه لا یشربه ثم بعد مدة شربه ثانيا فتشاجرت معه
فصلقها ثلاثا بحضرة جمع من المسلمین فهل اذا ثبت ذلك وادعی الاکراه علی الطلاق

١٢٦٨

٧

١٢٦٩

٢٤

١٢٦٨

رجب
١٢

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

١٨

شعبان سنة

١٢٦٨

٣

الاول لايجاب لذلك ويقضى عليه بوقوع الطلاق الثلاث ولا تحل له الا بعد زوج آخر (اجاب) نعم يقضى على الرجل المذکور بالطلاق الثلاث بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعي ولا تحل له زوجته والحال هذه الا بعد زوج آخر وطلاق المسكره عندنا واقع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة رجعية ثم غاب عنها نحو ثلث نهار ورجع ودخل عليها في محالها فاجبه حسناتها وقبلها او جامعها ولم يسبق له مراجعتها بالقول قبل ذلك فهل يكون رجعة منه وان لم ينوبه الرجعة ولا تحتاج بعد ذلك الى مراجعة بالقول حيث صار مراجعها بالفعل (اجاب) نعم يكون ماذكر رجعة في الطلاق الرجعي ولا تتوقف

١٢٦٨

٣

على النية في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته المدخول بها طلقة واحدة رجعية بقوله أنت طالق وكان ذلك في وقت العشاء وطلقة ثانياً أضاف في العدة وهو صحيح البدن والعقل بقوله لما أنت طالق بالثلاث شافعي ومالك وأبي حنيفة أنت طالق بالتسعين ثم راجعها وهي في العدة فهل له مراجعتها والحال ماذكر أو وقع عليه الطلاق الثلاث ولا تحل له الا بعد أن ينكحها زوج آخر (اجاب) اذا تحقق وقوع الطلاق الثلاث على الزوج المذکور بالوجه الشرعي لا تحل له زوجته بعد حتى تنكح زوجا غيره والطلاق الثلاث يلحق ما قبله في العدة والله تعالى أعلم (سئل) في ذمي متزوج بذمية

١٢٦٨

١٧

كرهته ففرقت له لى الحاكم الشرعي وطلقاتها طلاقاً بائناً وجب اعلام شرعي بيدها والا أن يريد أن يردّها بحكم دين النصرانية فهل اذا ترفع الى الحاكم الشرعي يحكم عليهما بحكم الاسلام ويحكم عليه بفسخ طلاقه حيث كان الطلاق ثابتاً بالبينّة الشرعية (اجاب) نعم اذا ترفع الذميان المذکوران الينا حكم بينهما بشرعية بما ترفعنا فيه ويمنع المطلق من معاشرته وزوجته بدون تجديد عقد النكاح بشروطه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة مجهرة معلوم بموجب سند شرعي على الزوج فطلبت المرأة مهرها من زوجها فما كان من الزوج الا انه كتفها واصلبها وضر بها ضرّاً شديداً ثم قال لها لا أفككك من التكليف ولا أمنع عنك الضرب حتى تتخلى عني على مهرتك وأطنتك فما كان من الزوجة من شدة الضرب والالم الا انها خالعتة على مهرها جبراً بغير رضاها وطلقتها فهل يقع الطلاق ويصح الخلع (اجاب) قال في التنوير وشرحه أكرهها الزوج عليه يعي الخلع تطلق بلامال لان الرضا شرط للزوم المال وسقوطه اه فاذا ثبت الاكراه الشرعي على الخلع يقع الطلاق ولا يستط المهر عن الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان ذهبت الى الجهة الفلانية تكوني بارزة عن ذمتي فهل اذا لم يذهب الى الجهة الخلوفاً عليها لا يقع عليه الطلاق واليمين منعقة واذا ادعى عليه رجل آخر بان الخلف المذکور منجز وليس معلوماً لا عبرة بدعواه حيث تجردت عن اثبات شرعي ويكون مصداقاً بيمينه (اجاب) القول للزوج المذکور بيمينه في دعوى ان الطلاق معاق

١٢٦٨

٢٤

حيث لا بينة على التنخير والله تعالى أعلم (سئل) رجل أبرأته زوجته وهي وشيدة مما

شوال

١٢٦٨

٨

عليه من الصداق وطلقها على البراءة واشتھر ذلك فأخبرها بعض المجتهدين بأنها إذا رجعت
 فيما أُرأته عادت عصمتها ففعلت فعاشرهما مدة بعد وفاء عدتها فهل إذا طلقها بعد ذلك
 يكون لغوا (أجاب) قال في التنوير وشرحه ما نصه قال بعده أي بعد طلاقه ثلاثا كان
 قبلها طلاق واحدة وانقضت عدتها وصدقته المرأة في ذلك لا يصدقان على المذهب المفتي
 به كالم لم تصدقه هي وقيل يصدقان اه وفيه أبنائها ثم أقام معها زمانا ثم مقربا لطلاقها
 تنقضي عدتها لا أن منكر أو في أول طلاق جواهر الفتاوى أبنائها وأقام معها فان اشتهر
 طلاقها فيمابين الناس تنقضي والا لا اه ومنه يعلم الجواب والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل حلف بالطلاق أن زوجته شتمته فأنكرت الزوجة ذلك ثم بعد ذلك أقرت
 واعترفت بمضرة بيده شرعية من المسلمين يشهدون على إقرارها بأنها شتمته وهي بالغة
 رشيدة فهل إذا أنكرت بعد ذلك لأعبدة بانكارها وتوابعها بقرارها شرعا ولا يحكم عليه
 بوقوع الطلاق (أجاب) نعم لا يحكم على الزوج المذكور بوقوع الطلاق والحال هذه
 والقول قوله يمينه لا تنكاه شرط الحنث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق
 زوجته وهي مريضة مرض الموت طلاقه بائنة في نظير ما أُرأته منه من مؤخر الصداق المعلوم
 ومن نفقة عدتها فهل إذا ماتت في زمن العدة عن ورثة وأراد الزوج أن يشاركهم في
 تركتها بأخذ حصة فيها لا يجاب لذلك حيث كان الطلاق البائن ثابتا باليمين الشرعية
 (أجاب) حيث كان الطلاق المذكور بائنا فلا ميراث للزوج فيما تركته زوجته
 والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته سنوات فطلب أبوها
 من أبي الزوج طلاقها فطلق أبو الزوج من غير توكيل منه فترجعت بالثاني فهل يعتبر
 طلاق أبي الزوج أولا وإذا حضر الأول يفسخ نكاح الثاني أولا (أجاب) لا يملك أبو
 الزوج طلاق زوجة ابنه بدون توكيل الزوج له في ذلك وإذا لم يثبت التوكيل
 بالطلاق الذي وقع من الأب ولا إجازته لا يكون نكاح الزوج الثاني صحيحا والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاق رجعية على يد قاض من القضاة فهل إذا رجع
 زوجته وهي في عدته تمكون الرجعة صحيحة وتؤمر الزوجة بالذهاب إلى محل طاعة
 زوجها (أجاب) للزوج مراجعة مطلقة رجعية في عدتها ولا يشترط رضاها بها وإذا ادعى
 الزوج بعد العدة أنه كان راجعها فيها وأنكرت الزوجة ذلك يكون القول لها باليمين
 حيث لا بدنة للزوج على مدعاه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف على شخصين
 معينين بالطلاق الثلاث أن لا يساكنهما في منزل فهل إذا ساكن واحد منهما يقع عليه
 الطلاق الثلاث ولا بد لو قوعه من مساكنتهما (أجاب) الطلاق المعلق على شيئين
 لا يقع بوجود أحدهما والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أبرأت زوجها من صداقها ومن
 حتمتها الشرعية في نظير أن يطلقها طلاقا واحدة قبل منها وطلقها طلاقا واحدة على
 ذلك بموجب وثيقة ثابتة بالوجه الشرعي وقبل ذلك طلقها طلاقا واحدة أيضا كذلك

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

١٥

١٢٦٨

١٥

١٢٦٨

١٥

- والآن تريد ان ترجع عليه فيما ابرأته منه لاجل ان يردّها الى عصمته فهل والحال هذه لا تجاب الى الرجوع فيه ابرأت منه ولا يجبر الزوج على رجعتها بل لا بد من عقد جديد بشرطه وأركانه مهر جديد برضا كل منهما (اجاب) لا رجوع للزوجة على زوجها فيما ابرأته عنه ابراء صحيحا شرعيا ولا يجبر الزوج على مراجعة زوجته اذا كان الطلاق رجعيا ولا على تجديد نكاحها اذا كان الطلاق بائنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لزوجته ما كان لها عنده من الدين ومؤخر الصداق وغالها على نفقة عدتها الى انتقضائها بوضع الحمل وحصل بينهما التخالص والابراء العام فهل يكون الخلع صحيحا وليس لها ان تطالبه بعد ذلك بنفقة العدة (اجاب) الخلع والمباراة يسقط كل حق لاحد الزوجين على الآخر بما يتعلق بذلك النكاح وتسقط نفقة العدة بالخلع اذا ذكرت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا قاصرة من أبيها ثم بعد الدخول بها حصل بينهما اشتقاق ونزاع فجاء ابوها وقال لزوجها خالع بقى على خمسة وعشرين ريبا لا قدر مؤخر صداقها ملتزما به في ذمتي فخالعهما الزوج على ذلك فهل يكون الخلع صحيحا ويلزم الاب دفع القدر المذكور (اجاب) اذا خلع الاب صغيره على مال ملتزم له صح وخالف المال عليه بلا سقوط مهر لانه لم يدخل تحت ولايته والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت انها مطلقة من زوجها وتزوجت غيره ثم حضر الزوج وأنكر الطلاق فهل اذا لم تثبت دعواها بالبينة يكون العقد الثاني باطلا ويكون القول قول الزوج بيمينه وهي باقية على عصمته ويفرق بينهما وبين الزوج الثاني (اجاب) حيث ثبت نكاح الزوج الاول لا يكون النكاح الثاني صحيحا الا اذا ثبت طلاق الزوج الاول وكان العقد الثاني بعد وفاء العدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فسأله الطلاق فقال لها الرثني من صداقك فأبرأته منه فطلقها ثلاثا ناطا ناصحة براءتها فهل تصح براءتها ويقع عليها الطلاق ولا يكون لها الرجوع عليه (اجاب) لا رجوع للزوجة على زوجها فيما ابرأته عنه من الصداق وحيث طلقها ثلاثا لا يكون له مراجعتها ولا تجديد النكاح عليها الا اذا نكحت زوا آخر بشرطه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة وشيدة متزوجة برجل بالغ رشيد دخل بها ومكث معها مدة ثم تشاجر الزوج مع أبيها في غيبتها وابرأ الزوج من صداقها بغير اذنها ورضاها فلهذا بغيره بينة شرعية وتزوجت غيره بعد انتضاء العدة والآن طلبت من زوجها المطلق الصداق فانكر طلاقها فهل اذا كان الطلاق بائنا بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا عبرة بانكاره ويكون لها مطالبة بما لها عنده من الصداق ولا عبرة بابراء الاب له (اجاب) لا عبرة لانكار الزوج ان ذكر الطلاق حيث ثبت عليه الصداق بالنو جه الشرعي وللزوجة المالبة بما لها من الصداق حيث لم يكن أبوها وكيفية ما في الابراء منه ولم تجزئه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كاتب بالحكمة خيف بالطلاق الثلاث من زوجته لا يشرب الدخان في المحكمة ما دام حاد ما به فعلى زوجته الحمل منه

٢٠ ١٢٦٨

٢٢ ١٢٦٨

٢٧ ١٢٦٨

٤ ١٢٦٨

٤ ١٢٦٨

٢٠ ١٢٦٨

ذى الحجة سنة

٢٤ ١٢٦٨

محرم ٩

١٢٦٩

١٧ ١٢٦٩

١٩ ١٢٦٩

ربيع الاول

٢٣ ١٢٦٩

ربيع الثاني

١١ ١٢٦٩

طلقة رجعية ووضعت حملها وشرب الدخان في المحكمة وهو خادم بها بعد انقضاء العدة بوضع الحمل فهل لا يقع عليه الطلاق الثلاث المذكور والحال هذه حيث وجد المحلوف عليه بعد انقضاء العدة بالوضع ويكون له العقد عليها برضاها وتحمل يمينه ولا يقع عليه بعد ذلك شيء حيث وجد المحلوف عليه (أجاب) حيث وجد المحلوف عليه بعد انقضاء العدة فلا حنث وانحلت اليمين بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وضر بها فسأله أهلها عن سبب الضرب فقال أنها شتمتني وحلف بالطلاق الثلاث أنها شتمتني وأنكرت شتمها له فهل يكون القول قوله يمينه لأنه المنكر لشرط الحنث وتكون باقية على عصمته (أجاب) نعم لا يقع الطلاق المذكور والحال هذه والقول للزوج يمينه في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته على الطلاق الثلاث إنني لم أنا حسابك مرة زوى النسوان يعني لكونها مقصورة في خدامته ولم تسكن مثل غيرها من النساء القائمة بخدمة أزواجهن خدمة كاملة فهل يصدق في ذلك لا شرط البر لا يعلم الامن جهته فلا يقع عليه الطلاق (أجاب) لا يقع الطلاق على الرجل المذكور إن كان الامرا هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مرض مرض الموت فاشتبهت نفسه فأكه فطلبها من زوجته فارسلت لاحتضارها فلم يجدها في بلدتها فارسلت الى بلدة أخرى لاحتضارها فطلبها الزوج ثانيا فاجبرته بعدم وجودها فقال ان لم تجزى لي اننا كته فأنت طالق ثلاثا وأخبر جماعة بأنها خاصة ثم مات و يوم موته حضرت الفاكهة من البلدة التي أرسلت اليها زوجته فهل حيث كان التعاقب والشرط في مرض الموت يكون لها الميراث من زوجها (أجاب) اذا طلق الرجل زوجته في مرض موته طلاقا ثنائيا بسؤالها وماتت وهي في عدته كان لها الميراث والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أبرأت زوجها عما لها عنده من مؤخر صداقها وتحملت بيمينها فطلتها طلقة بائنة في نظير ذلك بحضرة جمع من المسلمين وبموجب وثيقة بيدها وبعد وفاء العدة عقد عليها رجل آخر فعرض الزوج المطلق لها واستعان عليها برجل عهده ليضل العتده تعاللا بأنه طلقها مكرها فهل لا يجب لذلك ويكون العقد صحيحا نافذا حيث كان الطلاق البائن ثابتا باليمين الشرعية ولا عبرة بتعاله المذكور ويمنع من معارضته بدون وجه شرعي (أجاب) طلاق المكره واقع عندنا فلا عبرة بما تعال به الزوج الاول والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف على أخته بالطلاق أنها لا تدخل بيته بحضرة رجل وامرأتين ثم بعد مدة دخلت الاخت البيت المحلوف عليه فهل اذا ثبت ككل من الحلف وشرط الحنث باليمين الشرعية يقع عليه الطلاق واذا أنكر الزوج الطلاق لا عبرة بانكاره مع وجود شهادة الرجل والمرأتين (أجاب) لا عبرة لانكار الزوج الطلاق بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وهو في حال صحته وسلامته ثم بعد سنة ونصف مات الزوج عن

ربيع الثاني ستة

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

٢٦

جمادى الاولى

١٢٦٩

١٨

١٢٦٩

٢٤

جمادى الثانية

١٢٦٩

٥

١٢٦٩

١١

رجب

١٢٦٩

١

ورثة قارأت المرأة المطلقة ثلاثا أن توث من تركته مطلقها متعلقة بأن لم تخرج من العدة
 لكونها ماضعة فهل والحال هذه إذا ثبت أن الزوج طلقها ثلاثا وهو في حال الصحة
 والسلامة لا توث منه ولو مات وهي في العدة (أجاب) لا ميراث للمطلقة ثلاثا في الصحة والحال
 هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يدعي على زوجته
 ولا على أبيها دراهم ولا غيرها ثم بعد ذلك عدته ادعى على أبيها دراهم كان دفعها لزوجته
 بأذنه بعد حلفه بالطلاق المذكور فهل إذا ثبت ما ذكره بالبينة الشرعية ولم يكن القصد
 من الحلف المذكور منع نفسه من الدعوى بشئ مضي فقط يحكم على الزوج المذكور
 بوقوع الطلاق مع حضوره (أجاب) إذا ثبت وجود ما عاق عليه الطلاق وقع والا فلا
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف على زوجته بالطلاق أنها لا تدخل هذا البيت في
 هذا اليوم ومضى اليوم وادعت أنها دخلته وباتت فيه وأنكر الزوج دعواها ولم يكن
 عندها بينة شرعية بما ادعته ولم يصدقها زوجها فهل لا يحكم عليه والحال هذه بوقوع
 الطلاق وتكون زوجته على عصمته (أجاب) لا يحكم على الزوج المذكور بوقوع
 الطلاق حيث كان الام ما هو مذكور والقول له بيمينته في ذلك والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل طلق زوجته طلاق رجعية وصار ينفق عليها حتى خرجت من عدته
 باقرارها أنها حاضت أكثر من ثلاث حيض في مدة ستة أشهر فهل تصدق في انقضاء
 عدتها بالحيض في المدة المذكورة ولم تلحقها أن يحدد عليها عقد النكاح بأذنها ورضاها
 بغير ترضي به حيث لم يتقدم منه ما يكمل عدد الثلاث (أجاب) يقبل قول المطلقة بانقضاء
 عدتها إذا كانت المدة تحتل ذلك وأفلها ستون يوما وللزوج تجديد النكاح بعد
 العدة برضاها إذا لم يثبت عليه الطلاق الثلاث والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أبرأت
 زوجها من مؤخر صداقها المعلوم لها وسأله أن يطلقها في مقابلة ذلك فأجابها وطلقها
 في نظير ما أبرأت منه بموجب وثيقة بذلك فهل إذا أرادت الرجوع فيما أبرأت منه
 ومطالبة به لا تجب لذلك شرعا إذا ثبت ما ذكره بالوجه الشرعي (أجاب) ليس للمرأة
 المذكورة الرجوع فيما صح الإبراء عنه منها ومنع من ذلك حيث ثبت أبرؤها بالوجه
 الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذى صنعة جاءه رجل يطلبه وهو شغال
 عند غيره فحلف بالطلاق الثلاث حين تنتهى هذه الشغلة يرسل له العدة فأنتهت الشغلة
 وأرسل له العدة فهل يلزمه أن يوصلها بنفسه وإذا أرسلها مع غيره يقع عليه اليمين
 (أجاب) لا يقع الطلاق الثلاث على الرجل المذكور حيث علقه على عدم إرسال العدة وقدر
 أرسلها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنه القاصر المذکور من ولده بأمره
 معلوم ثم بعد ذلك طلقها أولى القاصر قبل الدخول بها وتزوجت أجنبية فهل والحال هذه
 لا يصح الطلاق من ولي القاصر حتى يباح وتكون على عصمته ويغفر بينها وبين الزوج
 الثاني (أجاب) نعم لا يصح طلاق الولي المذكور عن ابنه وتكون زوجته بأية عصى

عصمته حيث صدر النكاح الاول مستوفيا شرط الصحة ولا عبرة بالنكاح الثاني
والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدتها منه
ثم تزوجت بصبي محرم سنة دون عشر سنين باذن وليه وللصبي مصلحة وجامعها بانتشار
وايلاج في الفرج ولم يشترط تحليل في العقد ولا قبله ولا نية تحليل بالصبي ثم طلقها طائعا
مختارا فهل تحل لزوجه الاول ولا عدة عليها (اجاب) طلاق الصبي لا يقع فالمرأة
المدكورة زوجة للصبي ولو طلقها لا يصح منه الطلاق فهي باقية في نكاحه وصرحوا
بان المراهق الذي سنه عشر سنين يحصل به التحليل اذا طلقها بعد بلوغه او وجدت
فرقة شرعية غير طلاق انصبي ولا تحل مطلقة لغير مطاقتها بدون عدة فايتميل به بعض
من لاخبرته له بالاحكام محل المصلحة ثلاثا بمثل ذلك لا يصح وعلى ولاية الامور منع من
يتجارأعلى مثل هذا العمل وزجره بما يابق بحاله والله تعالى أعلم (سئل) من طرف
قاضي الخانقاه بما مضمونه ان امرأتين وصحبتهما زوجهما وادعت ان زوجها حلف عليها
بالحرام انه يعلما عند القاضي بكرة تاريخه فاخذها المحاكم وسجنه مدة أربعة أيام ثم اطلقه
من السجن ثم توجه المحالف المدكورة الى فقيه شافعي المذهب وراجع زوجته لم يحتل
بها مدة ستين يوما والآن المرأة المدكورة تريد الحكم الشرعي في ذلك فالحكم (اجاب)
الواقع بلفظ التحرام طلاق بائن لا تصح فيه الرجعة فاذا تحقق وقوع الطلاق بلفظ التحرام
على الرجل المدكورة لا تكون الرجعة صحيحة وعجزه عن الطلب عند القاضي في التاريخ
الذي ذكره بسبب المحاكم له لا يمنع حنثه لان شرط الحنث هنا عدمي فلا يؤثر فيه العجز
كما ان لم يخرب بيت فلان غدا فقيد ومنع حتى مضى الغد حنث وكذا ان لم يخرج من
هذا المنزل فكذلك اذ قيد أو ان لم اذهب بك الى منزلي فأخذها فهربت منه أو ان لم تحضري
ليلته منزلي فكذلك ان فعلها أبوها حنث في المختار ومفاده الحنث فيمن حلف ليؤدين اليوم
دينه فجعل فقره وفقد من يقرضه ومحل الحنث في العدمي مع العجز اذا لم يفت المحل والا
بمات اليمين كمن حلف لبشر بن ماء هذا الكوز اليوم وكان فيه ماء فصب قبل مضى
اليوم فلا حنث به لان اليمين بصب الماء قبل فوات الوقت ففات المحل بخلاف ما اذا
كان شرط الحنث وجوديا كمن في المسكن فأغلق الباب أو قيد لا يحنث فصار الحاصل
انه اذا كان شرط الحنث عدميا فان عجز عن شرط البر بفوات محله لا يحنث وان مع بقاء
المحل حنث سواء كان المانع حسي أو لا وكذا لو كان المانع كونه مستحيلا إعادة كس
السماء وان كان الشرط وجوديا لا يحنث مطلقا ولو كان المانع غير حسي في المختار كما
يستفاد من الدرر رد المحتار من آراء ابي الله والى التوفيق والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل شاجر مع زوجته بخلاف الطلاق الثلاث ان ذهبت الى بيت أبيك على اسم الغضب
في هذا اليوم تكون طائعا بثلاث ثم عديمي أر بعين يوم ما شاجر معهما مرة أخرى
ذهبت الى بيت أبيك على وجه الغضب فهل اذا مضى اليوم انحلف عليه ومضت ثلاث

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

٨

مطلب حلف فحجز عن
البر حنث لو شرط الحنث
عدميا لا يوجد
وتفصيل ذلك

المدة لا يقع عليه طلاق حيث فيد باليوم المحلوف عليه وزوجته باقية على عصمته (اجاب)
 ان كالأواقع ما ذكر بهذا السؤال لا يقع عليه الطلاق الثلاث والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل له زوجتان احدهما مملوكة والثانية بانية على عصمته أراد الانتقال الى بادية أخرى
 وطلب الزوجة التي على عصمته ان تسافر معه فامتنعت فأشهادها على نفسه وقال لها ان
 رددت المملوكة فانت طالق بالثلاث وبعد ذلك ردد المملوكة فهل اذا تحقق ما ذكر وشهدت
 البينة بذلك في وجه الخصم يحكم عليه بوقوع الطلاق الثلاث (اجاب) اذا وجد ما علق
 عليه الطلاق المذکور يحكم بوقوعه ولا تحمل المملوكة ثلاثا حتى تنكح زوجا غير زوجها
 بشروطه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أخ يتيم معه في معيشة واحدة وزوجه بنتا
 صغيرة من أبيها ماهر معلوم وبعد العقد أمر الصغير بطلاقها فطلقها بتعليم نائب قاض له
 ثم عقد الاخ الكبير عليها ودخل بها فهل لا يصح طلاق الصغير المذکور ويكون
 النكاح الثاني فاسدا وعليه بالدخول مهر مثلها ويفرق بينهما وتكون باقية على عصمة
 الصغير وعليها العدة من وطء الشبهة اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) لا يقع
 طلاق الصبي ولا يصح نكاح الرجل المذکور بناء على الطلاق الصادر من الصبي فيفارق
 بين الرجل المذکور وبين زوجة الصغير حيث كان نكاحها ثابتا ويجب عليه بالوطء
 في النكاح الفاسد مهر المثل لا يراد على المسمى وتجب عليها العدة بعد المفارقة والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يزعم انه من أهل العلم قديم بين أظهر العوام وكل من طلق
 زوجته منهم ثلاثا يذهب اليه ليرد زوجته فيأتي بصبي ويعقد له على تلك المرأة المطلقة
 ثلاثا ثم يدخل بها ويطلقها فيعقد هذا الرجل عليها الزوج الاول عقب الطلاق بلا عدة
 فهل اذا توفرت شروط نكاح الصبي لتلك المرأة يكون النكاح صحيحا ولا يصح طلاقه
 ولا طلاق وليه عنه فتكون المرأة حينئذ باقية على عصمة الصبي ولا يصح العقد عليها
 لزوجها الاول ويجب على الحاكم الشرعي التفریق بينهما وبينه فاذا اعتدت للشبهة
 حلت للصبي ويؤدب فاعل ذلك شرعا ويجب على الحاكم ايضا منعه من ذلك كفاللناس
 عن تماولهم في ذلك وحسم الباب الفساد (اجاب) صرح علماؤنا بأن طلاق الصبي
 لا يصح وبأن وليه لا يملك تطلق زوجته فليس لزوجة الصغير بعد تطلقه حال
 صغره التزوج بغيره وعلى ولاية الامور منع الرجل المذکور عن ارتكاب مثل هذه
 الامور ان كان لا وقوفه على حقيقة ما أوقافه ابقاها الحلب الدنيا وتأديبه على
 مخالفة ما شئ به عن الأئمة ودعاية العامة لذلك فيزجر بما يليق بحاله ويحجر على مثل هذا
 الرجل في الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاق رجعية بقوله
 لو كيل الزوجة من بعد ما دفع الى أو كيل المذکور مؤخر الصداق والنفقة عجزته هي
 طالق وذلك بحضور بنته شهده عليه محمد بن ذلك فهل والحال هذه يكون للزوج
 ما رجعها بغير اذنها وبغير عقد جديد ولا مهر اذا انخرج من العدة والامتنعت عنه وعن

محل طاعته تكون ناشرة ولا يلزم الزوج لها بذقة ولا كسوة ولا مسكن وله طلب النفقة المحلة حيث كان الحال ما ذكر (اجاب) اذا طلق الرجل زوجته طلاقاً رجعياً يكون له مراجعتها في العدة وليس للزوجة الامتناع عن طاعة زوجها ولا الخروج من منزله بغير حق ولا نفقة للناشرة مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت قاصرة منها وعن اولاد قصر من غيرها وترك ما يورث عنه شرعاً ولا يتام عم وصى شرعى عليهم من قبل الاب اراد التزوج بالمرأة المذكورة بعد وفاء العدة فامتنعت حتى يحلف بالحرام انه لا يتصرف في مال اليتام ولا ينقلها من دار المتوفى خلفها بها بالحرام قبل العدة عليها وهي غير زوجة انه لا يتنقلها ولا يتصرف في مال اليتام فهل اذا تزوجها ودخل بها وتصرف في مال اليتام بالوصاية الشرعية لا يقع عليه الطلاق المذكور ولا عبرة بحالها منها وهي غير زوجة ويكون له نقاه في أى مكان شاء من البلد (اجاب) شرط تعيق الطلاق المالك كقوله لمنكوحته ان ذهبت فانت طالق أو الاضافة اليه كن تكتمك فانت طالق فلما قوله لاجنية ان فعلت كذا فانت طالق فنكحها ففعلت فلا يقع الطلاق على الرجل المذكور حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يضرب زوجته وبعدها طلقها طلقاً رجعياً وراجعها ثم ذهبت الى بيت أهلها وادعت عليه انه ضربها بعد أن طلبها الى محل صاعته وهي تمتنع منه تريد بذلك ايقاع الطلاق بمجرد دعواها فهل اذا لم يصدقها الزوج فيما ادعته ولم يعترف بذلك ولم يكن عندها بينة على دعواها لا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات الشرعية ويكون التول قوله بيمينه وتكون باقية على عصمة زوجها يلزمها طاعة حيث كن فأنجحت وفيها الشرعية (اجاب) نعم لا عبرة بدعوى الزوجة المذكورة اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكلت أخاها وكنته نوضة في اقامة الخدمه بيمينها وبين زوجها وأن يخالها الوكيل منه في نظير مؤخر صداقها ونفقة دبرها الى انقضائها فقام الوكيل الخصومة بينه وبين الزوج على يد نائب قاض في دعواها الزوج على ذلك بموجب حجة شرعية ثم بعد مدة أنكرت الزوجة التوكيل وتريد أن تحال على الزوج بموجب صداقها ونفقة عدتها فهل اذا ثبت التوكيل والمحل بالبينه الشرعية لا عبرة بانكاره ولا فجاب لذلك (اجاب) اذا ثبت توكيل المرأة بالمالة الرشيدة أخاها في المحل على مخرجها ونفقة دبرها وخالها الوكيل على ذلك لا يكون لها مطالبة الزوج بموجب وقوع المحل عليه وتمع من ذلك حيث ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تحق أن زوجها مات وتزوجت بعد انقضاء عدته غير وصية معه مدة خمس سنين ثم بعد ذلك طلقها الزوج وامتنع من دفع المؤخر من الصداق منه يريد بأن زوجها الارحى حيلة على عدم دفعه لها فهل والحال هذه لا عبرة بعد ذلك بغير الزوج محقق على دفع مؤخر صداقها ونفقة عدتها (اجاب) يؤمر

سنة
شعبان
٢٨
١٢٦٩

٢٨
١٢٦٩

٣٠
١٢٦٩

مصان
٢
١٢٦٩

١٢
١٢٠٩

الزوج الثاني المذكور يدفع ما بذمته من مؤخر الصداق لزوجته المطلقة منه ولا عبرة بمجرد
تعلله بما ذكر كما يجب عليه نفقة عدتها إذا لم يتحقق فساد النكاح شرعا والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل طلق زوجته طلقتين متفرقتين وراحعهما ومكث معها بعدهما مدة ثم
أرادت الزوجة المذكورة أن تتخرج لبيت من بيوت الخيران فقال الزوج لها إن خرجت
تكوني طالقاً ثلاثاً فهل إذا خرجت فوراً الحلف ولم تتأخر وذهبت لبيت جيرانها يقع
الطلاق الثلاث عليها ولا تحل للزوج المذكور إلا بعد زوج آخر وإذا ادعى أنه وقت
الحلف زائل العقل وإن به جنونا ولم يعهد له ذلك لا تعتبر دعواه ولا يصدق فيها (اجاب)
نعم يقع الطلاق الثلاث حيث تحقق ما علق عليه ولا يقبل قول الزوج فيما ذكره والحال
هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة واحدة بصيغة الطلاق ودفع لها
مؤخر صداقها ونفقة عدتها ثلاثة أشهر وأقرت واعترفت بقبض ما ذكر بحضور بيعة
شرعية تشهد بذلك فهل إذا أنكرت الدفع والقبض بعد الاقرار بما ذكره لا عبرة بذلك
الانكار وتؤخذ باقراره وإيصالها إليها الرجعة في العدة (اجاب) يؤخذ بالمقر بأقراره
إذا ثبت إقرار المرء المذكور كونه بما ذكره طوعاً وعملت بموجباً فإقراره بالطلاق رجعي
مراجعة زوجته مادامت في عدته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج
فاصرة من أبيها بصدق معلوم ثم نشأ الزوج مع أبيها فتسأل له الأب فتلك حق بنتي
وطلغها فقال هي طالق على ذلك وكان ذلك قبل الدخول والخلو الصحيح ثم بعد مدة
بلغت البنت وصارت رشيدة فهل يكون لها مطالبة الزوج بنصف المهر المسمى لها
(اجاب) نعم للزوجة المذكورة مطالبة زوجها بنصف المسمى والحال هذه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل نشأ مع زوجته فعلغها طلقة رجعية ولم يدفع لها ما تستحقه من مؤخر
صداقها ونفقة عدتها فطلبت ما ذكره منه فامتنع مدعي أنه خالعه فانكرت دعواه الخلع
فهل إذا لم يثبت دعواه الخلع بالبينة الشرعية لا يجب لذلك ويكون لها مطالبة بمحقوقها
الشرعية من مؤخر ونفقة عدة حيث لم تتخرج منها (اجاب) للطالبة المذكورة مطالبة
زوجها بنفقة عدتها مادامت فيها ومؤخر صداقها حيث لم يثبت دعواه الخلع على ذلك
بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أبرأت زوجها من نفقة العدة ومن
مؤخر صداقها وطلغها زوجها على ذلك ثم بعد الطلاق ظهر بها حمل ووضعته وأرادت
أن تطالب مطالبتها بنفقة العدة وأجرة حضانتها ونفقة الحمل الذي وضعته فهل لا يجب
لذلك (اجاب) نعم لا مطالبة للزوجة المذكورة بما ثبت الإبراء منه من نفقة العدة ومؤخر
الصداق عوضاً في الطلاق بل لا يستحق عليه نفقة العدة بعد انقضائها بدون فرض ولو لم
تجعل عوضاً في الطلاق استوفيه بغض العدة ولها مطالبة زوجها بأجرة حضنته ولده منها
وأجرة إرضاعه ونفقة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف على زوجته بالطلاق
الثلاث لا تدخل دار أمها والعسكري فيها فدخلت دار أمه والعسكري فيها فسأل المتناهي

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

٣١

١٢٦٩

٢٥

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

١٦

ذی القعدة

فأقاة بالوقوع وسأل غير القاضى فأفتاه بالوقوع أىضا ثم بعد مضى نحو خمسة عشر يوما
رجع الى القاضى المذكور وقال له انى قلت وقت حلقى لا تدخل دار أمك والمشايخ
قاعدون مع العسكرى وقد دخلت والمشايخ ليسوا قاعدين معه واحج بانه لم يخبر القاضى
بذلك وقال سؤاله اولاً ولا خوف من المشايخ وأراد بذلك عدم وقوع الطلاق فهل حيث
ثبت اقراره عند القاضى وعند غيره بالنعيق على دخول دار أمها والعسكرى فيها وانها
دخلت الدار والعسكرى فيها يحكم عليه بوقوع الطلاق الثلاث ولا يقبل رجوعه عن
ذلك ولا تنفعه الحيلة حيث كان مقرا وكانت هناك بينة شرعية تشهد عليه بما أخبر به
القاضى اولاً (اجاب) يقضى على الرجل المذكور بوقوع الطلاق الثلاث حيث ثبت
اقراره به على الوجه المذكور ولا يقبل رجوعه عن ذلك والله تعالى أعلم (سئل)
فى رجل له زوجة مطلقة منه ثلاثاً تزوجت عبداً رقيقاً ميمراً دون البلوغ ودخل بها
وأصابها فهل اذا ملكه لها سيده وانفسخ النكاح وتزوج بها بعد ذلك مطلقاً
بعد انقضاء عدتها يصح ذلك حيث رضيت الزوجة بذلك ولم يكن لها ولي ولا عاصب
يمنعها ويعترض عليها واذا ادعت انها حاضت ثلاث حيض فى مدة شهرين تصدق
فى انقضاء عدتها فى هذه المدة (اجاب) القول للزوجة فى انقضاء عدتها بيمينها
اذا كانت المدة محتملة لذلك وأقل مدة تحتمل ذلك بالحيض ستون يوماً عند أى خبيقة
رحم الله تعالى ونكاح العبد على الوجه المذكور يحل المدة ثلاثاً حيث كان حراً حقاً
وبلغ سنه عشرين سنة فاكثروا الله تعالى أعلم (سئل) فى رجل تشاجر مع زوجته من
أجل ضنائر صوف فقال لها من أين لك هذه الضنائر فقالت من شغل أخى فذكر عليها
الكلام مراراً فلم يجب بغير هذا فقال لها على الطلاق الثلاث أن تخبرينى بالخبر الصحيح
أهى شغل أخيك أم شغل الغير فقالت الصحيح انها من شغل الغير فهل لا يقع عليه الطلاق
(اجاب) لا يقع الطلاق على الرجل المذكور اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم
(سئل) فى رجل طلق زوجته طلقة رجعية وهى حامل منه ومات وهى فى العدة عنها وعن
ابن وبنت فاصرين منها فاقام القاضى أخاه وصياً على القاصرين فطابت المرأة المذكورة
ما ينفقها من ميراث زوجها لكونه مات وهى فى عدة الطلاق الرجعى فامتنع الوصى من
ذلك متعللاً بأنها كانت طليقت قبل ذلك ثلاثاً وان أخاه عقد عليها لما أخبرته بانقضاء
عدتها منه وبأنها تزوجت آخر ودخل بها وطلتها وانقضت عدتها وانها لم يعلم ذلك ولم
يرء ويطلب منها اثبات التاميل بالبينة فهل لا عبرة بما تعمل به الوصى المذكور حيث
أخبرت بما ذكره صدقها الزوج حال محتمل مع احتمال المدة ويكون لها أخذ ما يخصها
بالارث من زوجها المذكور كورخه وصداقه قد أخبر الزوج عند العقد عليها بأنها تزوجت
آخر بعد انقضاء العدة ودخل بها وطلتها وانقضت عدتها منه (اجاب) المطلقة رجعيًا
ترث من زوجها حيث مات وهى فى العدة واذا أخبرت المطلقة ثلاثاً بانقضاء العدة

١٢٦٩

١٧

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

٢٤

١٢٦٩

٣٠

والتزوج بآخره وانقضت عدتها منه يقبل قولها في ذلك حيث كانت المدة
 محتملة للعدتين والتزوج ولزوجهما الاول العقد عليهما حيث صدقها في ذلك والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته البالغة الرشيدة فساءلته بالطلاق فامتنع فأبرأته
 من قدر معلوم من المقدم والمؤخر فطلقة في نظير ما أبرأته منه فهل يقع الطلاق بائنا وإذا
 أرادت الرجوع عليه بعد الطلاق بما أبرأته منه لا تجاب لذلك إذا ثبت ما ذكر بالوجه
 الشرعي (اجاب) الطلاق على مال بائن ومنه الطلاق على البراءة وليس للمرأة الرجوع
 فيما أبرأت عنه حيث ثبت البراءة منها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 له جار عطار تشاجر معه وحلف بالطلاق انه مادام مجاورا لهما كاشين في هذا السوق
 لا يكلمه فهل اذا عزل الخالف من الحانوت وسكن في حانوت في سوق آخر بعيد عن الاول
 وكله بعد ذلك لا يقع عليه الطلاق والحال هذه (اجاب) نعم لا يقع عليه الطلاق والحال
 هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وأشهد على ذلك بينة من المسلمين
 وأمرها أن تذهب الى المحاكم الشرعي وتأخذ حقها وذلك في حال صحته وسلامته وتركها
 وذهب الى أشغال القناطر مكث فيها ستة أشهر وبعد سنة مرض ومات في مرضه فهل اذا
 شهدت البينة بذلك وانتقضت عدتها وأرادت أن تأخذ من ميراثه بدون اثبات رجعة
 شرعية لا تجاب لذلك (اجاب) اذا طلق الرجل المذکور زوجته ثلاثا حال صحته لا يكون
 لها ميراث فيما تركه ولو مات وهي في العدة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أرادت
 الدخول على زوجها في المكان الذي هو فيه فنعها فقالت له أنا مطاوعة واحدة أم بالثلاث
 فقال لها مطاوعة بالثلاث شافعي ومالكي وأبو حنيفة ففي ثانی يوم رفعته لدى القاضي فطلبه
 وسأله فأخبره بذلك فحكم عليه بوقوع الطلاق والآن ينكر فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينة
 يحكم عليه بوقوع الطلاق الثلاث حيث كان حاضرا ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره
 (أجاب) نعم يحكم على الزوج المذکور بوقوع الطلاق الثلاث من زوجته المذکورة
 والحال هذه ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة
 زوجها وليها من آخرهم معلوم ودخل بها الزوج وعاشا مدة ثم صار زوجها في العشرة
 لاجل أن تترك له المهر والشرعية ويطلقها وأحضر جماعة من المسلمين وقال أبرئيني
 من الحقوق فأبرأته من الحق ونفقة العدة بغير حضور والدها فهل اذا كانت قاصرة
 لا تصح براءتها ولها الرجوع عليه بالحق ونفقة العدة (اجاب) لا تصح البراءة من
 الصغيرة المذکورة لدينها لا بد من زوجها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة
 رشيدة أبرأت زوجها من باقى تقدم - انها ومن مؤخره وهو معلوم لمه وضابط منه ان
 يملكها في نظير ذلك فتقبل منها ما طاعتها في ذلك طاعة بائنة ثم بعد مدة عتدها بغير صدا
 جديد بشرطه وأركانها بمهر جديد برضاهم فهل اذا أرادت أن رجوع في الحنفى
 أبرأته منه والحال هذه لا تجاب لذلك (اجاب) ليس للزوجة المذکورة الرجوع غير ما

٣٠

١٢٦٩

ذی الحجة

٥

١٢٦٩

٥

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

محرم

١١

١٢٧٠

٢٥

١٢٧٠

ابراء زوجها عنه من مؤخر صداقها الاول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
طلقة نكاحية ثم تشاجر معها وطلبت منه الطلاق فامتنع فترافعا لدى نائب الشرع
ببلدة بالسياسي العرب وبراءته من باقي صداقها المعلوم ومن نفقة العدة بعد تقديرها
وهي بائنة عاقل لا مكرهة ولا مبذرة لئلا يطلها زوجها طلاقا على ذلك في المجلس فهل
يجع هذا الطلاق وتكون حينئذ مضمة منه ثلاثا ولا تحل له الا بعد زوج آخر وتكون
عده البراءة صحيحة ولو لم تصل ويجوز لها التزوج بغيره بعد وفاء العدة (اجاب) نعم يقع
الطلاق المذكور على الزوج ولا تحل له المطلقة الا بعد زوج آخر حيث كان مكمل للثلاث
وان شدد عندنا هو حسن التصرف في المال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأه ابرأت زوجها
مما لها عنده من مقدم الصداق ومؤخره المعلوم لها ولزوجها بحضرة بينة شرعية فهل اذا
طأها بعد ذلك وأرادت أن تطالبه بما ابرأته مما ذكر لا تجاب لذلك حيث كان البراء
سنة الزوجها ثابتة بالبينة الشرعية (اجاب) ليس للزوجة الرجوع على زوجها بما ابرأته
من دين المهر حيث وقع البراء عن طوع مستوفيا شرائط الصحة والله تعالى أعلم (سئل)
في امرأه بائنة رشيدة حامل سألت زوجها أن يخالفها على مؤخر صداقها المعلوم لها وعلى
نفقة العدة حتى تضع بقدره معلوم من الدراهم فرفض الزوج بذلك فخالفها على ذلك فهل
اذا أرادت الزوجة المذكورة الرجوع على زوجها في مؤخر صداقها ونفقة العدة لا تجاب
لذلك (اجاب) نعم ليس لها الرجوع على زوجها بما ذكره والحال هذه والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأه طابت طلاق بنتها الفاصرة من زوجها واقتدت عصمتها منه بصداقها
وانتزمت له به بحضرة بينة فطلقها الزوج بالمجلس فبعد مدة أرادت المرأة الرجوع على
زوج البنت الفاصرة بالمهر قبل بلوغ البنت المذكورة فهل والحال هذه اذا ثبت ما ذكر
بالبينة الشرعية لا يكون لام الفاصرة مطالبة الزوج بشيء من ذلك والحال ان الام لم
تكن وصية على بنتها المذكورة (اجاب) نعم لا يكون للام المذكورة والحال هذه مطالبة
الزوج بصداق بنتها والبنت بعد بلوغها رشيدة المطالبة به والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل تزوج بنت عمه ومكث معها ثم تشاجر معها فذهبت الى بيت أبيها ومكثت فيه
مدة من الزمان ثم بعد ذلك ترفع مع عمه على يد نائب القاضى فطلب العلم الطلاق من
الزوج فقال هي خالصة فقال العلم هذا لم يثبت الطلاق فقال الزوج لنائب القاضى ماذا
أقول فقال له ان نائب مثل ما تقول قل فقال الزوج هي طالق ثلاثا في ثلاث ومحترمة على
مثل أمي وأختي ثم بعد مدة ادعى ان عمها كرهه على طلاق بنته ويريد أن يعاشر زوجته
بدون تحليل فهل والحال هذه لا عبرة بدعواه الا كراهه ويحكم عليه بالطلاق الثلاث ولا
تحل له حتى تنكح زوجا غيره سيما ان الزوج لم يثبت دعواه الا كراهه بل طلقها طائعا
مختارا بحضرة نائب القاضى وجمع من المسلمين (اجاب) نعم لا تحل له حتى تنكح زوجا
آخر وان كان الواقع ما هو مرسوم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق

١٢٧٠

٢٩

١٢٧

٢٩

ربيع الثاني

١٢٧٠

٤

جادي الاول

١٢٧٠

٩

١٢٦٠

١

رمضان سنة

١٢٧٠

٢٥

شوان ٩

١٢٧٠

ذى القعدة ١٥

١٢٧٠

١٢٧٠

٢٢

١١٧٠

٢٦

الطلاق اذا بطل يقع رجعيا كما في شرح الدرر وما ذكر يعلم جواب الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجرت معه زوجته وخلفت نفسها منه بما لها من مؤخر صداقتها المعلوم بنقد معلوم من الدراهم في مقابلة ففئة العدة فأجابها بذلك وخالفها على ذلك وقاتت منه الخلع المذكور فهل اذا أرادت أن تطالسه بشئ مما خلعت به نفسها من الدراهم لا يجاب لذلك سرعا (أجاب) ليس للزوجة الرجوع على زوجها بالدراهم التي وقع الخلع عليها والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أقامته ابنته المكففة وكيلها عنها مفاوضا في احتلالها زوجها بمؤخر صداقتها وخالفها من زوجها على ذلك فبعد ذلك أنكرت الزوجة الخلع على مؤخر الصداق هي وأبوهما وصداقها على الطلاق البائن من غير مؤخر الصداق ويطالبان الزوج به وطلب من الزوج اثبات الخلع على مؤخر الصداق فأقام على ذلك شطرا وعجز عن الشطر الآخر وطلب منه مؤخر الصداق وألزم بدفعه ثم بعد ذلك وجد الشطر الثاني الشاهد له بذلك فهل اذا شهد له بعد ذلك طبق دعواه في وجه الزوجة ووكيلها تمنع الزوجة وأبوهما من المطالبة بمؤخر الصداق (أجاب) اذا ثبت الزوج دعواه الخلع على عوض بالطريق الشرعي استحق ذلك العوض حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها بانه طلقها طلاقا واحدة في مقابلة عوس فانكسر الزوج الطلاق المذكور فهل اذا لم تثبت دعواها بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواها المحردة عن الاثبات ويكون القول قوله بيمينه وتكون زوجته باقية على عصمته والحال هذه (أجاب) القول قول الزوج بيمينه في انكساره الطلاق المذكور ولا يفرق بينهما اذا لم يثبت عليه الطلاق بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فخرجت الى بيت أمها وتركت ما تملكه من فرش ونحاس وملبوس في بيت زوجها فغضرا الزوج في بيت أمها وضربها وحلف بالطلاق الثلاث بحضرة بينة أنها أخذت جميع ما في المنزل مما ذكر ولم يبق منه شيئا ثم بعد ذلك طلب صلحها ففسل عن ايمين فنكر فيها شهدت عليه البينة قال اني حلفت صحيحا وانكيتي قبل الحلف أخرجت من البيت فهل اذا ثبت ما ذكر يحنث لاضافة الفعل لها ولا عبرة بانكاره مع وجود البينة (جواب) ذلك يتحقق عدم الاخذ بالحلف عليه وقوع الطلاق والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلعت من زوجها عند شيخ البلد أن يملكها فامتنع الزوج من الصلاق فشدد عليه شيخ البلد وأراد أن يرسله للحاكم مع خادمه فخاف الزوج من ذلك فقال تكون ضالقة ان شاء الله تعالى متصلا فهل والحال هذه اذا ثبت ما ذكر بالبينة لا يتبع به لطلاق الملق على المشيئة وتكون باقية على عصمته (أجاب) نعم لا يتبع به لطلاق الملق على المشيئة مع الاتمال لم يتحقق خلاف ما ذكر بطريق شرعي ولا يدل على عدم (سئل) في رجل أبرأته زوجته من صداقتها المأخوذ وهو

سنة ذى القعدة

١٢٧٠

٣٠

ذى الحجة

١٢٧٠

٢٣

١٢٧٠

٢٥

صفر

١٢٧١

١٦

ربيع الأول

١٢٧١

٢٩

معلوم لها وله فطلقها على ذلك طلاقاً واحدة فهل والحال هذه يقع الطلاق المذكور بائناً
وتلك بنفسها وحينئذ لا تحل له إلا بعد تجديد ومهر برضاها واذنهما (أجاب) الواقع
بالطلاق الصريح على مال قال محشي الدر ولو على براءته منه طلاق بائن فإذا كان الواقع
طلاقاً بائناً لا تحل له إلا بعد تجديد برضاها ما لم يسبق بشئين والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل طلق زوجته طلاقاً واحدة بائناً فإراد بعد ذلك مراجعتها بدون عقد عليها فهل
والحال هذه ليس له ذلك بل يكون له العقد عليها بائناً ورضاها بمهر جديد وتبقى معه
بعد ذلك بما بقي من عدد الطلاق (أجاب) لاربعة بدون عقد مع الطلاق البائن كما
هو معلوم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها أنه طلقها ثلاثاً وترافعت
معه على يد نائب قاض ببلاد الريف فأنكر الزوج الطلاق الثلاث واعتزف بواحدة
بائنة فطلب منها النائب بيعة فجحزت عن احضار البينة فعدله القاضي العقد على
زوجها العجزها عن احضار البينة فهل إذا أحضرت رجلين أحدهما أخوها والاخر
أجنبي وشهدا بالطلاق الثلاث يحكم عليه بها ويكون العقد فاسداً (أجاب) إذا ثبت
الطلاق الثلاث على الزوج المذكور بالوجه الشرعي فرق القاضي بينهما والأفلا
وشهادة الشاهدين المذكورين مقبولة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته طلاقاً رجعية وراجعها وراجعها مرة معاشراً لها مدة ثم طلقها طلاقاً ثانية وراجعها
قبل انقضاء عدتها فامتنعت من الرجعة وادعت بأنه طلقها ثلاثاً فأنكر الزوج دعواها
فهل إذا لم تثبت الزوجة دعواها بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواها المنجردة عن الإثبات
ويكون القول قول الزوج يمينه في ذلك وإذا أراد الزوج أن يتقلا دون مسافة القصر
وكان مأموناً عليها يجب لذلك وإذا امتنعت عن ذلك تكون ناشرة لانفقة لها ولا كسوة
مادامت كذلك (أجاب) القول قول الزوج يمينه في أنكار ما ادعته الزوجة عليه
من الطلاق الثلاث والبينة بينة الزوجة على ذلك فإذا لم تثبت على الزوج ما يوجب
اليمين وتحقق الرجعة من الزوج في العدة تؤثر الزوجة بطاعة زوجها حيث كان
قائماً بحقوقها الشرعية وله نقلها دون مسافة القصر إذا أوفاهما محل الصداق وكان
مأموناً عليها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً وهو في حال
صحته وسلامته ثم بعد خمسة عشر يوماً مرض ومات عن ورثة وعن مطلقته المذكورة وترك
ما يورث منه شرعاً فهل والحال هذه إذا ثبت الطلاق البائن من الزوج وهو في حال صحته
وسلامته بالبينة الشرعية لا ميراثاً للزوجة المطلقة في ما تركه الميت (أجاب) إذا تحقق
بالوجه الشرعي أن الطلاق الثلاث صدر من الزوج طارحاً صحته ثم مرض ومات لا ترث
المرأة منه ولو مات في عدتها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة عايلة ورشيعة أبرأت
زوجها من مؤخر صداقها ومن نفقة عدتها المقطرة إلى انقضائها في نظير أن يخضع
زوجها قبل منها وخالعها صحيحاً شرعياً فهل والحال هذه يقع الخلع بائناً وإذا ردت

ربيع الثاني
سنة ١٢٧١

٢٦ ١١٧١

٢٦ ١٢٧١

جادی الاولى

١ ١٢٧١
مطالب تزوجها على ان
أمرها أيدها ان بدأت
صح والالا

١٤ ١٢٧١

١٩ ١١٧١

رجب

٢٧ ١٢٧١

الزوجة أن ترجع على زوجها بما أبرأته منه لا تجاب لذلك (أجاب) الخلع على مؤخر
الصداق ونفقة العدة صحيح مسقط لحقوق النكاح ونفقة العدة مع التنصيص عليها
والواقع به طلاق بائن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان ظهر هذا المسروق
عندك تكوفي طائفا ثلاثا فظهر المسروق عند أخيه لا عندها فإذا يكون الحكم (أجاب)
إذا لم يتحقق وجود ما عاق عليه الطلاق لا يقع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها
زوجها وتزوجت بغيره بعد انقضاء عدتها منه في عدم مدة أنكر ما طلقها الطلاق ويدعي انها
بأقية على عصته فهل إذا شهدت لها بينة شرعية بطلاق مطلقها وانها تزوجت بالآخر بعد
انقضاء عدتها منه لا عبرة بانسكاره وجمع والحال هذه (أجاب) نعم إذا ثبت الطلاق
بالوجه الشرعي وكان تزوجها بعد انقضاء العدة من غير مراجعة من الزوج الاول لا عبرة
بانسكاره ويصح النكاح الثاني حيث استوفى شرائطه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
لها عبد اعتقته وتزوجت به وشرطت عليه في مجلس العقد ان أمرها أيدها تطلق نفسها متى
شاءت وقبل الزوج ذلك فهل والحال هذه إذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية لها ان تطلق
نفسها بمقتضى هذا الشرط أم لا (أجاب) نعم إذا ثبت ما ذكره بوجه شرعي كان لها ذلك
والا فلا وفي الدرر من آخر الامر باليد نكحها على ان أمرها أيدها صح وفي حاشيته رد المحتار
قوله صح مقيد بما إذا بدأت المرأة فتالت زوجت نفسها منك على ان أمرى بيدي أطلق
نفسى كلما أريد أو على أنى طالق فقال الزوج قبلت أما لو بدأ الزوج لا تطلق ولا يصير الامر
أيدها كفى في البحر عن الخلاصة والبرارية اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق
زوجته ثلاثا في زمن صحته وسلامته وأشهد ببنته بذلك وبعد أن مكث مدة أربعة أشهر
مرض نحو عشرة أيام وماتت وصفت الزوجة اخذ حصة في تركته متعلقة بانها لم تحض الا بعد
موته فهل إذا كان الطلاق الثلاث ثبوتا في زمن الصحة لا تجاب لذلك ولا حق لها في تركته
(أجاب) إذا كان الطلاق الثلاث في الصحة لا يكون لها الميراث ولو ماتت في عدتها والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا في مرض موته فاصدأ بذلك حرمانها من
الأرث ثم بعد ذلك المذكور يرمي واحدا من رجل المذكور عن زوجته المذكورة
وعن ورثة آخرين فهل يكون بذلك فأرأى ان لها ويكون لها اخذ ما يخصها بالارث من
تركته بالنظر بمسألة الشرعية حيث كانت عدته وقت موته (أجاب) إذا كان
الطلاق المذكور في مرض الموت لا يسري الى الزوجة وماتت وهي في العدة وورثت منه والا
فلا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة سألت زوجها ان يخالفها على مؤخر صدقها ونفقة
عدتها الى ان تنصها وتحملها بأجرة الرضاع مدة مائة وخمسة أشهر الزوج في نفي ذلك فهل
إذا غاب الزوج مدة من الزمن ورجع من غيبته وتريد أن تصال به بمؤخر الصدق ونفقة
لعدة وأجرة الرضاع لا تجاب لذلك (أجاب) نعم ليس لها ذلك والحال هذه والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا واحدة بائنة وقد عليها عقد اجدد ابهر جديد

لا يقع اليمين على الزوج حيث كان توجهها الى بيت ابها ليلة السبت من الجمعة الثانية التي بعد المحلوف عليها (اجاب) اليمين اذا كان على المنع من الذهاب في جمعة معينة وكان ابتداء الحلف في أثناء هذه الجمعة انصرفت الى ما بقى من تلك الجمعة فاذا لم يتحقق ذهابها فيما انصرف اليمين اليه بل ذهبت بعد ذلك لا يحنت الزوج والا حنت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاق رجعية في حال حياته ثم مات عنها وعن ورثة غيرها قبل ان تخرج من عدته فهل اذا ثبت ما ذكر يكون لها مشاركة ورثته وأخذ ما يخصها بالغريضة الشرعية من تركته في جميع ما يورث شرعا اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا كان الطلاق رجعيا لم يسبق بثنتين ومات الزوج في عدتها ورثت منه سواء كان الطلاق في الصحة أو في المرض والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا في مرض موته فارابذلك ثم بعد ذلك بمدة أيام مات عنها وهي في عدته وعن ورثة آخرين وترك ما يورث عنه شرعا فهل والحال هذه يكون لزوجته المذكورة أخذ ما يخصها بالجمعة الارث من تركه زوجها المذكور بالغريضة الشرعية وليس لباقي الورثة منعها من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا كان الطلاق المذكور في مرض الموت لا بسؤال الزوجة ومات في عدتها ورثت منه والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا تملك بها نفسها ثم بعد انقضاء العدة ادعى انه راجعها في العدة فهل لا يصدق في دعواه الرجعة بعد انقضاء العدة (اجاب) اذا قال المطلق رجعيا بعد العدة كنت راجعتك في العدة فصداقه الزوجة صحت الرجعة بالمصادقة والا لا يقبل قوله الا بيهان يقيمه على المراجعة في العدة كما في الدر وهذا اذا كان الطلاق رجعيا أما اذا كان باثنا فلا رجعة له ولو كانت العدة باقية وقد صرح في التنوير بأن الزوج لو قال أنت طالق تطليقة تملكى بها نفسك يقع الطلاق باثنا وعليه فلا رجعة للزوج المذكور مطلقا ان كان الواقع ماهو مسطور بل له العقد عليها بمهر جديد برضاها ان لم يسبق بثنتين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر انه سرق منه زعبوطا فانكر المدعى عليه ذلك فبعد عجز المدعى عن البينة طلب من المدعى عليه اليمين الشرعية فتوضأ وتعرض للحلف فامتنع المدعى وطلب ان يحلف له بالطلاق فحلف بالطلاق انه ما أخذه فادعت زوجة الحالف انه اخذه فطلب منها الزوج اليمين على انه اخذه فحلفت اليمين الشرعية فما الحكم في ذلك (اجاب) ان أقر الزوج باخذه ما ذكر أو قامت عليه بينة بذلك يحكم عليه بالطلاق والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها انه أخذ طوقها الفضة والاساور وسبحة مرجان فانكر الزوج ذلك فارادت أن تشكوه للحاكم وخوفته على انه يملأها ووكلت رجلا في طلاقها منه فخوفه الوكيل وقال له قل لها أنت طالق فقال لها أنت طالق ولم يكن ذلك الطلاق في مقابلة عوض فهل والحال هذه يقع الطلاق رجعيا فاذا راجعها بعد ثمانية أيام وهي في العدة تكون الرجعة صحيحة سيما وقد تبين أن

١٢٧١

٦

١٢٧١

٦

١٢٧١

٣٠

ذى الحجة

١٢٧١

١٣

محرم

١٢٧٢

١٤

محرم
٢٢سنة
١٢٧٢

المتاع الذي اتهمت زوجها به تحت يده وكيدها (أجاب) يقع بقول الزوج لزوجه أنت طالق طالق واحد رجى اذا لم يكن بعوض ولم يسبق بشئين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فطلبته لدى نائب الشرع وابرأته من مؤخر صداقها المعلوم لها ولزوجه فطلقها ثلاثا في مقابلة الابرأه وجب وثيقة بذلك فهل اذا كان الابرأه ثابته وطلبت الزوجة المطلقة الرجوع على زوجها فيما ابرأته منه لا تجاب لذلك شرعا وتمنع من منازعة مطلقة بدون وجه شرعى (أجاب) ليس للزوجة الرجوع على مطلقها المذكور بما صح ابرأؤها عنه من مؤخر صداقها بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة رشيدة ابرأت زوجها من مؤخر صداقها ومن نفقة عدتها بعد تقديرها فقتل لها أنت طالق على ذلك فهل والحال هذه يقع عليه طلاق بائنة لا تحل له الا بعقد ومهر جديدين برضاها واذا اراد مراجعتها بدون عقد من غير اذنها لا يجاب لذلك (أجاب) المصرح به ان الواقع بالطلاق المصرح على مال ولو على براءته من المال طلاق بائن فاذا كان الطلاق المذكور بائنا لا يكون للزوج مراجعة زوجته والحال هذه ولا تحل له الا بعقد جديد برضاها حيث لم يسبق هذا الطلاق بطليقتين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وبعد انقضاء العدة بثلاث حيض في مدة تسع انقضاءها حضر نائب قاضي الناحية وعقد على الزوجة المطلقة لنفسه عقدا جديدا بشروطه وأركانها ثم بعد ذلك ضدها قبل الدخول بها وقبل الاصابة وعدها على زوجها الاول في الحال وكل ذلك بحضرة بينة شرعية فما الحكم في ذلك اذا ثبت بالبينة الشرعية (أجاب) لا تحل الزوجة المطلقة ثلاثا للزوج الاول بمجرد عقد الثاني عليها وطلاقها قبل الوطء وتوقف التحليل على وطء الثاني وحينئذ فعقد الزوج الاول عليها غير صحيح ويجب التفريق بينهما والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلب زوجته لتسافر معه الى جهة فامتنعت فتشاجر معها وكسر صندوقها وأخذ منه بعض أمتعتها وأخفاها فأسأله عنها فانكر أخذها وانكر كسر الصندوق وحلف بالطلاق الثلاث انه ما كسره ولم يأخذ متاعها فشهدت ببنية بكسره وأخذ المتاع منه فرد المتاع لها وغاب مدة أشهر وبعد خروجها من عدته تزوجت بغيره والآن حضر ويريد منازعتها منكر الاطلاق المذكور فهل لا يجاب لذلك شرعا ويمنع من منازعتها اذا كان حلفه بالطلاق الثلاث ثابتا بالبينة الشرعية ويتنص عليه ولا عبرة بانكاره له اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (أجاب) اذا ثبت على الزوج الاول انه حلف بالطلاق الثلاث وانه حنث فيه بضر يفي شرعى وتزوجت بالثاني بعد انقضاء عدته شرعا لا يعتبر انكاره ذلك وليس له ما رصدها بدون وجه شرعى والا فله المهرضة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة رشيدة ابرأت زوجها من مؤخر صداقها وطالبها الرجوع على ذلك طلقة بائنة وهو في حال صحته وسلاسته ثم بعد مدة من الايام مرض ارجح مات عن ورثة وعرض مملكتها بائنا وهي في العدة وتركت

صفر
٩

١٢٧٢

ربيع الاول

٣

١٢٧٢

ربيع الثاني
٢٨

١٢٧٢

جمادى الاولى

١٠

١٢٧٢

ما یورث عنه شرعاً فما الحكم فی المیراث اذا ثبت ما ذکر بالبینة الشرعیة (أجاب) اذا ثبت ان الطلاق البائن فی الصحة لا ترث الزوجة المبانة منه ولومات وهی فی العدة واللہ تعالیٰ اعلم (سئل) فی رجل مرض مرضاً شديداً فطلق زوجته طلاقاً واحداً ودفع لها مؤخر ما اقصاه ونفقة عدتها وهو فی حال مرضه ثم بعد مضي ثلاثة أيام مات عن اولاده الذکور وعن زوجته المطلقة المذکورة فهل یكون لزوجته اخذ ما یخصها من المیراث بالقریضة الشرعیة وهو الثمن (أجاب) اذا كان الطلاق المذکور فی مرض الموت ومات الزوج فی عدتها ورثت منه سواء كان الطلاق رجعیاً أو بائناً بغير سؤال واللہ تعالیٰ اعلم (سئل) فی رجل طلق زوجته ثلاثاً بدون علمها وحضورها وأشهد علی ذلك بینة شرعیة ومضى علی ذلك مدة انقضت عدتها فیها فهل اذا شهدت البينة الشرعیة بفوق الطلاق الثلاث مع حضور الزوج والزوجة تقبل شهادتهم ویقتضى بها من حين وقوع الطلاق المذکور اذا كان للزوج بنتان من الزوجة المطلقة انتهت مدة حضانتها ببلوغ سن كل منهما تسع سنین یكون لأخذهما وضهما اليه (أجاب) اذا طلق الزوج المذکور زوجته ثلاثاً ولم یعاشرها معاشرۃ الأزواج من حين الطلاق ثم بعد مدة شهدت البينة العادلة بإيقاعه قضی القاضی بالطلاق علیه من وقت الايقاع لا من وقت الشهادة حیث كان مشهوراً وللأب ضم ابنتیه المذکورتین اليه اذا انقضت مدة حضانتها ببلوغ سن كل منهما تسع سنین واللہ تعالیٰ اعلم (سئل) فی رجل متزوج بامرأة غاب الى جهة معلومة وترك له نفقة معلومة عند وكيل أقامه علیها مدة غيبته ثم رجع من غيبته فوجد زوجته المذکورة تزوجت برجل آخر فطالبها المحل طاعته فامتنعت وادعت علیه بأنه طلقها فانكر دعواها ولم تثبت ما ندعيه بالوجه الشرعی فهل لا عبرة بدعواها ذلك المجردة عن الاثبات الشرعی ویكون القول قول الزوج بيمينه فی ذلك ویكون النكاح الثاني غیر صحیح حیث لم یقع منه طلاق أصلاً (أجاب) اذا كان نكاح الزوج الاول بائناً بالوجه الشرعی وادعی علیه الطلاق ولم یثبت بطریق شرعی تكون الزوجة باقية علی عصمتها ولا یفرق بینها وبينه وبحکم بیضان النكاح المتأخر والمحال هذه واللہ تعالیٰ اعلم (سئل) فی امرأة طلبت من زوجها أن یخالفها علی نفقة عدتها الى حين انقضائها شرعاً وعلی تحمّلها بنفقة ابنتها منه مدة معلومة فقبل الزوج المذکور منها ذلك وخالفها علی ذلك خلعاً صحیحاً مستوفياً للشروط والاركان فهل والمحال هذه اذا أرادت الزوجة المذکورة أن یطالب الزوج المذکور بنفقة ابنتها الصغیرة قبل مضي المدة المذکورة التي تحمّلها فی نظیر الخلع لا تجاب لذلك حیث كانت موسرة (أجاب) نعم لا تجاب لذلك ان كان الامر كذلك والا فلا واللہ تعالیٰ اعلم (سئل) فی رجل تزوج بکرا فامسرة سبعة أشهر وفضلت معه حتی بلغت واشتت الرجال وطلبت من زوجها النوصال ونام معها فزوجته غنیما ولم یحصل منه انتشار أصلاً ولا انتصاب وكلما

تطلب منه يقول لها حتى أعالج نفسي و يغيب عنها سنين وأشهر أو تطلب منه الوصال
ويقول لها حتى أعالج نفسي و يغيب عنها سنين وأشهر ثم يحضر وتطلب منه الوطء فيقول
حتى أعالج نفسي فهل يكون لها رفعه إلى القاضي ويفرق بينهما إذا ثبت إقراره لديه بأنه
عنين أو عرض عليه اليمين فنكل عن الحلف ويضرب له سنة بعد المرافعة إليه وطلبها
التفريق (أجاب) إذا وجدت المرأة زوجها عنيئا يؤجل الزوج سنة فإن وطئ مرة فيها والا
فرق بينهما بطلبها ولا يفرق بينهما بمجرد ظهوره عنيئا قبل المخاض والتأجيل ولو مضت
سنوات فإن مضى الأجل وادعى الوطء وانكرته فإن قالت امرأة ثقة واثنتان أحوط هي
بكر خيرت في مجلسها وإن قالت هي ثيب أو كانت ثيبا صادق بحلفه فإن نكل في ابتداء
الخصومة أجل وفي الانتهاء بعدمضي الأجل خيرت كما يصدق ابتداء في الإصالة بحلفه
لو وجدت ثيبا وزعمت زوال عذرتها بسبب آخر غير وطئه كاصبعه مثلا والله تعالى أعلم
(سئل) في زوجة قاصرة نشزت من زوجها ومكثت في بيت أبيها فطلبها الزوج من أبيها
فامتنع من ذلك وطلب منه طلاق بنته القاصرة وسأله أن يخالعه على ما بقي لها من
الصداق والتمز الاب لبنته بذلك فخالعها الزوج على ذلك بحضرة بينة ثم بعد ذلك أراد
والد الزوجة مضالبة الزوج عما وقع عليه التحل ففعل ذلك لا يجاب لذلك حيث ثبت
ما ذكر بالينة الشرعية وأيسر له مضالبة الزوج بشئ مما ذكر سيما أن البنت قاصرة
إلى الآن (أجاب) إذا خالع الاب ابنته الصغيرة على مهرها منتمز ما له صح ولا يسقط المهر
بذلك بل المهر على الاب والبنت بعد بلوغها وشيئة أن تأخذ نصف الصداق قبل
الدخول وكله إن كان بعده من الزوج ويرجع هو على الاب انضمام أو ترجع على الاب
ولا يرجع هو على الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أنهم بشر بالخير فحلف
بالطلاق الثلاث أنه لا يشرب مسكرا فادعت عليه زوجته أنه شرب مسكرا وعالته بنفسها
فسئن الزوج عما ادعت زوجته فجدد ذلك جدا كليا ولم يكن هناك بينة شرعية تشهد
بذلك ولا حصل إقرار من الزوج بالشرب فهل مع عدم البينة وعدم الإقرار يسمع قولها
ونمنع نفسها أو التور قول الزوج ولا عبرة بما ادعته وهي باقية في عصمته (أجاب) القول
قول الزوج بيمينه في عدم الشرب المعلق عليه الطلاق الثلاث وعلى الزوجة البينة قال لم
تق البينة على الشرب لما ذكر ولا يحكم بالتفريق بينهما وتكون باقية على عصمته
و يأمره القاضي بصلاته وهو ذاتي الأعضاء أما في الدنيا فإن تحققت الزوجة وقوت
الطلاق الثلاث بوجود شهود كدرة يمين أو تمكيد نفسها ويزمها بذاته إلا
عن المقام مع موثقا بما دعته الاجتماع معه بغايه الجهد راب من قضاء
بالطه نظرا لظهوره بالخروج منه في (سئل) في رجل عدس عن بنت بكر من
بكره صحيح مستوفى للشرع وأركان وجعل له صداقها من يومه من
شرون ألف فضة ومكثت له من غير دخول به من ثم بعد ذلك صلتها

ذی الحجة

١٠

١٢٧٢

١٧

١٢٧٢

١٩

١٢٧٢

يدخل بها فهل والحال هذه يقع الطلاق باثناوي يجبر على دفع نصف المسمى حيث كان
الطلاق قبل الدخول (أجاب) الطلاق قبل الدخول ولو حكما بالخلوة الصحيحة طلاق بائن
يوجب تنصيف المهر المسمى في العدة فيجب على الزوج والحال هذه النصف ويستقط
عنه الباقي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مريض له امرأة في منزل أهلها فأرسل لها
الزوج المذکور رجلا من طرفه وقال لها زوجك طالعك في منزله المقيم به مع زوجته
الأخرى وإذا لم تحضري له في تلك الليلة تكوني طالقا فلما أخبرها الرجل المذکور بذلك
لم ترض بالتوجه له في تلك الليلة فرجع وأخبر الزوج بذلك فقال الزوج أعطها مؤخر
صدقاتها لانها صارت خالصة فرجع وأعطها مؤخر الصداق وبقي بعد ذلك اثني عشر يوما
ومات بذلك المرض وتبين ان الزوجة حامل فولدت بعده ذكرا وعاش مدة من الزمان ثم
مت ذلك الولد والآن تريد الزوجة ميراثها من زوجها وولدها فهل تجاب لذلك ولا عبرة
بالطلاق الواقع في مرض موته سواء كان رجعيًا أو بائنا حيث لم يخرج من العدة إلا بعد
الموت ولم يعط لها شيء لامتعة ولا نفقة ولا نفاس المولود ولا فرض ربطه لها ولا ما يجهز
بها بناتها المتوفى وهل تسبق شيئا من ذلك (أجاب) الطلاق في مرض الموت على ذالوجه
مع موت الزوج في العدة غير مانع من الميراث وتجهيزها بناتها الشرعي من تركته التي ورثها
من أبيه ولا تسبق شيئا مما ذكر سوى مؤن التجهيز ان صرفتها من مالها والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم ودفع لها ما تعرف بمجملته منه وبعد
دخوله بها ومعه ثمنها مدة طلقها واحدة رجعية بحضرة بينة شرعية من مدة نحو ثلاثين
يوما والآن طلب أن يراجعها فامتنعت متعالة بانها لا غرض لها فيه فهل لا تجاب لذلك
ويكون له رجعتها مادامت في عدته بغير اذنها ورضاها اذا تحقق ما ذكر (أجاب) اذا
كان المصالح الواقع من الزوج المذکور رجعيًا لم يسبق بشئين يكون له مراجعتها بغير
تؤنف على رضاها مادامت في عدته والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع
زوجته وطلقها باثنا بحضرة بينة شرعية وبعد فراقه لها وخروجها من العدة يريد أن يردّها
إلى عصمة مسكر الطلاق واجاد له فهل اذا كان الطلاق المذکور ثابتا لا يجاب لذلك
واذا تعلل بأنه أكره على الطلاق لا عبرة بتعلله اذا تحقق ما ذكر (أجاب) اذا ثبت الطلاق
المذکور بالوجه الشرعي لا عبرة بانكاره ولا بتعلل الزوج بأنه أكره عليه اذا الطلاق مع
الاكراه واقع عندنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكيل عن بنته البالغة في طلاقها
من زوجها في نصير مؤخر صداقها ونفقة عدتها وطلقها الزوج على ذلك وبعد انقضاء
عدتها ادعى الزوج المذکور انه راجعها في العدة وأنه كان دفع لبيها مؤخر صداقها ونفقة
عدتها وأنها لا بددوا ولا بينة لازوج على دعواه هذه فهل اذا ثبت أن الزوج طلقها
بائنا على ما ذكره شهادة البينة الشرعية تبين منه ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات
شرعي (أجاب) اذا ثبت على الزوج المذکور طلاق بائن بالوجه الشرعي لا عبرة برجعته

١٢٧٣

٢

على فرض حصولها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالحرام من زوجته انه لا يكلم فلانا بحضرة بينة ثم بعد ذلك كلم المخالف المحلوف عليه فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى لدى القاضى يحكم عليه بوقوع البينونة ويفرق بينهما سماً والرجل المذكور اقرب بين يدي القاضى بما ذكر (اجاب) نعم يحكم عليه بذلك اذا تحقق ما ذكر بالسؤال بطريق شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك قنابط طريق الشراء الشرعى أعتقته وتزوجت به ولم تشترط في صلب العقد ان طلاقها منه بيدها ثم دخل بها القن المذكور وصار معاشرهما معاشرة الازواج مدة من السنين ثم بعد ذلك أرادت الزوجة المذكورة أن تطلق نفسها من زوجها المذكور متعلقة بانه مملوك لها وأعتقته وتزوجت به وان الملاق بيدها فهل والحال هذه لا تجاب لذلك وتكون العصمة بيد زوجها المذكور

١٢٧٣

٢٤

(اجاب) اذا كانت تلك المرأة حرة الاصل فالعقود المذكور لا يكون كفؤاً لها ولا يصح نكاحها اياه على المقتضى به بدون رضا الولي العصبية أما اذا رضى به أو لم يكن لها عاصب وصح النكاح فالعصمة بيد الزوج لا بيدها ما لم يثبت انه جعل أمرها بيدها ولو بعد العقد فان لها حينئذ أن تطلق نفسها في مجلس المجلس ما لم يكن مؤقتاً في قيد بانوقت أو معلقاً بنحو متى شئت وكذا لو ثبت صدوره في صلب العقد بان قالت له تزوجتك على ان أمرى بيدي أطلق نفسي متى شئت مثلاً فقبل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وهو قائم بحقوقها الشرعية ودخل بها وصار معاشرهما معاشرة الازواج مدة ثم نشزت الزوجة المذكورة من بيت زوجها بغير حق شرعى وتوجهت الى بيت أهلها ويريد أهلها أن يطلقوها من زوجها المذكور جبراً عنه بالقهر والغلبة وأن يدفعوا له ما دفعه لها من الصداق المحل فامتنع الزوج من طلاقها فهل والحال هذه لا يجبر الزوج المذكور على طلاق زوجته المذكورة (اجاب) لا يجبر الزوج المذكور والحال هذه على طلاق زوجته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها أنت طالق ثم قبل وفاء عندها منه راجعها بحضرة بينة شرعية ودعاها المنزلة فامتنعت من ذلك وهى مقيمة عند أهلها ولم تنزل في عدته الى الآن فهل والحال هذه يكون ذلك نشوزاً وتسقط نفقتها وكسوتها مادامت كذلك وله جبرها على الرجعة سيما وأنه أخبرها بأنه راجعها حراراً في

١٢٧٣

٢٧

رجب

١٢٧٣

١٨

العدة (اجاب) لنزوح أن يراجع زوجته المطلقة رجعيًا في عدتها بالتوقف على رضاها وعليها طاعته فان نشزت فلان نفقة ما دامت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة زوجها بره رجل بمهر معلوم ودخل بها الزوج ومكثت معه مدة ثم بعد ذلك تشاجر الزوج مع أبي زوجته فبرأه البنت الباصرة الزوج من مؤخر صدقته ومن نفقة عدتها بعد تقديرها وطلب الأب المذكور من الزوج طلاقها على البراءة يقبض منه الزوج وطعنهما فهل والحال هذه لا يصح ذلك ولا يكون لفأصرة بعد طوعها من ابنة الزوج بحقوقها الشرعية أو مصاً ليهيها (اجاب) نعم لا يثبت لفأصرة بعد طوعها رشيعة مطلقاً

١٢٧٣

٢٨

زوجها بمؤخر صداقها الباقي بدمته ولا يسقطه عنه ابراء الاب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته المدخول بها ثلاثاً في مرض موته وذلك الطلاق من غير سؤال منها ومات وهي في عدته فهل حيث كان الام ما هو مسطور ترث تلك المرأة منه سيما وهو صاحب فراش حتى مات من مرضه ذلك (أجاب) نعم ترث منه ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم ودفع لها ما تعورف بحيلة منه وعاشرها مائة وخلف منها ثلاث بغات سن الكبيرة اثنتا عشرة سنة والثانية عشر سنين والثالثة ثمان سنين والآن تريد الخلع من زوجها في نظير المؤخر وتحملها بنفقة الصغيرة بعد تقديرها الى انتراء سن الحضانة فهل اذا خالها على ما ذكر يصح وتبين منه واذا ارادت الرجوع بما اختلعت به لا تجاب لذلك وللأب ضم من انتهى سن حضانتهم من انفسه اذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم يصح الخلع على مؤخر الصداق ونفقة الصغيرة مائة معلومة بعد تقديرها الا انه اذا كانت الام معسرة فطالبت بالنفقة يجبر عليها وما شرط عليها دين كما في الهندية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً في حال صحته وسلامته ودفع لها مؤخر صداقها ونفقة عدتها بموجب وثيقة بذلك ثابتة المضمون وبعد انقضاء عدتها مات مطلقها عن ورثة والآن تريد مشاركتهم وأخذ حصة من التركة بالميراث فهل اذا كان الطلاق الثلاث في زمن الحجة ثابتاً لا تجاب لذلك ولا حق لها في تركته وتمنع من منازعة ورثته فيها بدون وجه شرعي (أجاب) لا ميراث لصلته ثلاثاً انكحه ولو مات في عدتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشتكته امرأته للحاكم ذي الشوكة فأكراهه بالضررب والحبس على ان يطلقها فقال تروح طالق فقط ولم يصدر منه طلاق غير هذا فهل لا يقع عليه الا طلاق رجعية فقط فله مراجعتها حيث كانت في العدة نهر أعنها (أجاب) قول الرجل لزوجه تروح طالق من قبيل الضرر فيقع به طلاق رجعي فله مراجعتها حيث لم يسبق بثنتين بل أفاد في رد المختار من الكتابات ان كل كناية كان فيها ذكر الطلاق يقع بها الرجعي بل وقوع الرجعي في ذلك أولى من وقوعه في اعتدلي واستبرثي رجل وأنت واحدة كما في البحر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالحرام من زوجته وحنت فيه فهل الحرام يقع به طلاق بائن أو رجعي (أجاب) الحرام طلاق بائن عندنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع لها ما تعورف بحيلة من المهر ودخل بها وعاشرها مائة ثم بعد ذلك طلقها طلاقاً واحداً رجعية بقوله لك أنت طالق وقبل انقضاء عدتها منه بثلاث حيض راجعها بحضرة بيعة ولم تكن حاضرة وقت المراجعة بل أخبرها زوجها بانها راجعها فهل والحال هذه تصح ثبوت الرجعة ولا يشترط اذنها ولا رضاها وتكون باقية على عصمتها حيث راجعها بعد الطلاق المذكور قبل خمسة وخمسين يوماً وهي من ذوات الحيض ولا تصدق الزوجة في انها اتها ثلاث حيض في مدة خمسة وخمسين يوماً من بعد الطلاق المذكور (أجاب) اذا

١٢٧٣

١٩

١٢٧٣

٢٢

١٢٧٣

رمضان

١

١٢٧٣

١٩

١٢٧٣

٢٣

١٢٧٣

شوال

١٣

ادعى المطلق رجعيًا بعد العدة أنه راجع زوجته في العدة وكذبه لا يصدق إلا بينة وإن
 ادعاه في العدة فالقول له ولا تصدق الزوجة في انقضاء العدة بالحيز قبل مضي ستين
 يومًا على قول الإمام المفتي به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حدا كان عنده أجير
 خرج من عنده من مدة سنة واشتغل عند آخر فصل بينه وبين معلمه مشاجرة فقال له
 معلمه إن الذي أغراك على المشاجرة هو معلمك الأول فخلف معلمه الأول بالطلاق
 الثلاث إن هذا الصانع لا يدخل له دكانًا ثم بعد حلفه المذكور دخل الصانع المذكور
 في الدكان المحلوف عليه ورفعت هذه القضية لدى المحاكم الشرعية وبالسؤال من
 المحالف اعترف بالحلف إلا أنه ادعى أنه نوى في نفسه حين حلفه أنه لا يدخل دكانه لشغل
 نفسه وإن الصانع المذكور دخل الدكان لشغل نفسه يعني الصانع فهل والحال هذه يحكم
 على المحالف بوقوع الطلاق الثلاث ظاهرًا ولا تعد المشاجرة التي حصلت بين المعلم الأول
 والمعلم الثاني قرينة على نيته (اجاب) يقع الطلاق الثلاث على المحالف المذكور ولا
 يصدق في دعواه التخصيص على الوجه المسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 خالها زوجها على نفقة بنتها الصغيرة فتتطاول في الخلع نفقة العدة والحال أنها
 معسرة فهل إذا تحقق اعسارها يجبر الأب على نفقة بنته المذكورة وله الرجوع عليها بعد
 اليسار ويكون لها مطالبة الزوج الخلع المذكور بنفقة عدتها إلى انقضاء شهرها حيث
 لم تقع بدلا في الخلع ولم ينص عليها فيه ولو فرض عدم تحقق اعسارها المذكور (اجاب)
 نعم إذا تحقق اعسارها يجبر الأب على نفقة بنته التي خال زوجها عليها ويرجع بها عليها
 إذا يسرت ولها مطالبة بنفقة عدتها إلى انقضاء شهرها حيث لم
 تسكن بدلا في الخلع ولم ينص عليها أو جوبها بعد الخلع فلا يسقطها بدون تنصيص عليها
 كما يستفاد جميع ذلك من الدرر وحواشيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته على
 الطلاق الثلاث إن خرجت من البيت في هذا الشهر فانت طالق فهل إذا خرجت في الشهر
 المزبور يقع عليه بذلك طلاق رجعية يكون له امرأته في العدة ويعتد عليها إذا خرجت
 من عدته (اجاب) قول الرجل لزوجته على الطلاق الثلاث إن خرجت من البيت في هذا
 الشهر فانت طالق يمين بالطلاق الثلاث أنها طالق إن وجد المعاق عليه المذكور وحيث
 تحقق المعق عليه المذكور بوجود شرطه وجد الجزاء وهو الطلاق المستفاد من قوله فانت
 طالق وكان بدرا في عيने بالطلاق الثلاث فلا يقع وقوله فانت طالق يقع به طلاق رجعية
 حيث لم تسبق ثنتين كما يستفاد ذلك من التتبع وفتاوى الطوري والبحر من باب التعليق
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أربع زوجات طلق ثلاثه منهن بالثلاث في حال صحته
 وسلامته بحضور جميع من مسلمين وثابت شرعيا بعد مدة حصل له مرض ومكث مدة
 وسنة من زوجة وعن أولاده المذكور وثبت وترك ما يورث عنه شرعا فغلب الزوجات
 ما نالت من حصصه في تركته من ممتلكات بنهن لم يخرجن من العدة فهل إذا كان الطلاق

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

٢١

١٢٧٣

٢٢

معلق قال على الخلاق
 الثلاث إن حصل كذا
 فانت طالق في سئل
 يقع واحدة رجعية

الثلاث ثابتا في زمن الحجة لا تجب لذلك شرعا ولا حق لمن في تركه ولا عبرة بتعللهم
 (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان الطلاق الثلاث الواقع على الزوجات الثلاث في صحة
 الزوج المذكور لا يرثن منه وان مات في عدتهن والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 حلف على زوجته بالطلاق انها لا تدخل بيت أهلها الا باذنه واذن لها بالدخول عقب سفره
 الى جهة غاب بها ورجع ولم تدخل الى الاثن ثم حلف مرة أخرى انه لا يشرب اللبن وشربه
 ناسيا فهل يقع عليه الطلاق بشربه ناسيا واذا اذن لها بالدخول لبيت أهلها وقال لها اذنت
 لك في الدخول كما أردت لا يقع عليه الطلاق (اجاب) الطلاق المرتب على شرب اللبن
 فشربه ناسيا واقع عندنا والمرتب على الدخول بغير اذنه لا يقع اذا اذن لها عامة بالاذن قبل
 الدخول ويشترط لكل دخول اذن في مثل هذا اللفظ المذكور بالسؤال الا اذا اذن لها
 اذنا عاما في جميع الدخول كاذنه باللفظ المذكور فيسقط الاذن حينئذ قال في الدر من باب
 اليمين في الدخول والخروج لا يخرج بغير اذني أو الا باذني أو بامرئ أو بعلمي أو برضاى
 شرط للبر لم يكل خروج اذن الا لغرق أو حرق أو فرقة ولو نوى الاذن مرة دين وتحل عيـنه
 بخروج امرأة بلا اذن ولو قال كلما خرجت فقد اذنت لك سقط اذنه ولو نهاها بعد ذلك صح
 عند محمد وعليه الفتوى ولو الجمية اه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة رشيدة مصلحة لما لها
 اقتدت عصمتها من زوجها وابرائته من حقوقها الشرعية المعلومه لهما وسألته أن يطلقها
 في نظير ما في ذمته لها فاجابها بذلك وخالفها لعلها صحح شرعا في حال صحتها وسلامتها وهو
 باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا ثم بعد مضي تسعة وخمسين يوما ماتت الزوجة المطلقة
 المذكورة فهل والحال هذه لا يرث الزوج المطلق منها حيث صدر منه الطلاق البائن في
 حال الصحة والسلامة (اجاب) نعم لا يرث الزوج المخالعة منها والحال ما ذكر ولو كان الطلاق
 المذكور في مرضها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة تزوجة برجل بالغ رشيد
 دخل بها وعاشا مدة ثم بعد ذلك طابت منها النفقة الشرعية ففرض لها على نفسه
 في كل شهر قدر اربعة دراهم بالتراضى بينهما ثم بعد مدة تجمد لها على الزوج
 نفقة شهرين فوكلت اباه في قبضها واستلامها من زوجها فذهب ابوها الى الزوج
 ليأخذ النفقة المتجمدة عليه لابنته المذكورة فاجتمع على الزوج وابراهما تجمد عليه من
 النفقة المندكورة ومن مؤخر الصداق ومن نفقة العدة بدون اذن منها واجازة في ذلك
 وقال لا طلقها فاجابه الزوج لذلك وقال هي طالق بالثلاث فهل والحال هذه يقع الطلاق
 الثلاث ويؤم الزوج بدفع حقوقها الشرعية من مؤخر صداقها ومن نفقة عدتها والدين
 الذي بذمته حيث لم يضمن الاب ذلك ولم يكن وكيلاعنها في ذلك ولم تجز الزوجة ما فعله
 الاب بل رده (اجاب) نعم يقع الطلاق المذكور ولا ينفذ ابراء أي الزوجة البالغة زوج بنته
 هو مترتب أو يترتب لها على زوجها بالوجه الشرعي بدون وكيل منها في ذلك أو اجازة
 له بعد التوقيع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقت الطلاق من زوجها فان فعل والا

شئت وهو قائم بحقوقها الشرعية ولم يرض الزوج بذلك فهل والحال هذه ليس لاحد
 جبره على الطلاق وتجب على طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب)
 نعم لا يجبر الزوج على الطلاق ولا تقر الزوجة على النشوز وهو الخروج عن طاعة
 زوجها بغير حق اذ هو معصية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق
 معلوم ودفع لها ما تعرف تجهيله ودخل بها وعاشرهما مدة ثم تشاجر معها وخرجت من داره
 ثم طلبها للصلح فامتنعت مدعية انه طلقها فانكر دعواها والحال انه لا بينة ولا سندیها
 فهل اذا لم تثبت دعواها الطلاق لا تجاب لذلك ويكون القول قوله وعليها طاعته
 وملازمة مسكنه حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) نعم القول في ذلك قول
 الزوج بيمينه واليمين عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من أبيها
 ودفع لها ما تعرف تجهيله ونقلها الى بلد ودخل بها وعاشرهما مدة ثم سافر الزوج وغاب
 نحو سنة وعاد الى بلد فوجد زوجته في بلد أبيها ومتزوجة بغيره مدعية انه طلقها فانكر
 دعواها والحال انه لا بينة ولا سندیها على ما تدعي به فهل والحال هذه لا تجاب لذلك
 ويكون القول قوله ولا عبرة بدعواها الجردة عن الاثبات ويكون العقد الثاني غير
 صحيح اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذبح بمجرده دعواه
 بدون اثباتها بغير شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا واحدة
 رجعية ودفع لها مؤخر صداقها ونفقة عدتها ثلاثة أشهر ووهى من ذوات الحيض وبعد
 مضي اربعين يوما راجعها بحضور بنة شرعية فهل تصح تلك الرجعة حيث كانت في
 العدة ولم يسبق منه سوى ما ذكر وعليها طاعته حيث كان قائما بحقوقها الشرعية
 (اجاب) للزوج المطلق زوجته طلقة رجعية مراجعتها ما دامت في العدة ولم تسبق
 بشئين والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا خرقه سقط عليه كل شهر يدفع
 له خمسة وعشرين قرشا وحالف بالطلاق اثلاثا انه اذا مضى يوم من الشهر الثاني بعد
 انقضاء ولم يدفع المبلغ المذكور تكون زوجته خالصة بالثلاث فهل اذا مضى الشهر
 الثاني ولم يدفع المبلغ يقع عليه الطلاق الثلاث (اجاب) اذا وجد المعلق عليه الطلاق
 الثلاث وقع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من بلاد البرابرة تزوجة من بنة
 لم يصدور منه طلاق لها ابد الاصر يحاولا كناية فساقر الى بلدة بعيدة عن البلد معلومة
 وترك الزوجة تحمله ببلده وطيبه بزرعه وصار يرأسه بالدرهم من البلدة منذ كورة
 غاب فيها اقل من سنة فصلى عليه فقيه البلد وزوجها بغيره فهل اذا ترعاه تراض حتى
 ولم يثبت على زوج الاول طلاقا ولا حتى ولا عند غير من زوج الاول (اجاب) نعم اذا
 اثنى وبحكم يعلان زوجها له وانها قد فعلت عصمة زوج الاول (اجاب) نعم اذا
 رافعه اي التراضي المحقق وثبت له بموجب الترقية على زوج الاول بصره
 شرعي بحكم به طلاق العقد الثاني وكثر به على عصمة الاول والله اعلم (سئل)

٢٣

١٢٧٤

صفر

٢

١٢٧٤

٢٥

٢٧٤

ربيع الاول

٢٠

١٢٧٤

ربيع الثاني

٢٦

١٢٧٤

جاءت الثانية

١٠

١٢٧٤

في امرأة تلك شيئا خاصا بها أرادت أن تبذره فذبحها زوجها وقال لها إن بعته فانت طالق
فخالفته وباعته فعند علمه بالبيع راجع اليمين من غير اذنها ورضاها بحضرة بينة
شرعية فهل إذا لم يقع منه طلاق سوى ما ذكر تصح تلك الرجعة ولا يشترط اذنها ورضاها
حيث كان الطلاق رجعيا ولم يقع منه غيره وتكون على عصمته (أجاب) نعم تصح
رجعتها حيث كانت في العدة والطلاق على هذا الوجه ولم يسبق منه خلافه والله تعالى
أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها في حال صحته وسلامته طليقة بائنة بالخلع في مقابلة
عوض معلوم منها بموجب وثيقة بذلك ثابتة المضمون ثم بعد مدة ماتت قبل أن تخرج من
عدته فطالب مطلقها مشاركة ورثتها وأخذ حصته في تركتها فهل لا يجب لذلك حيث
كان الطلاق بائنا إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا يرث منها إن كان الأمر
كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف على زوجته بالطلاق أنها لا تذهب لميت
أهلها إلا بذنه فذهبت إلى بيت أهلها مرة باذنه فهل إذا أذن لها اذنا عاما وقال لها أذنت لك
في الذهاب إلى بيت أهلك كما أردت وذهبت بعده قوله ذلك لها لا يقع عليه طلاق (أجاب)
يشترط للبشر في مثل هذه اليمين الاذن لكل ذهاب ولو قال كلما ذهبت فقد أذنت لك سقط
أذنه والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر يتيمه قاصرة عدة عليها رجل عقدا صحيحا مستوفيا
للسروط والاركان وجعل لها صداقا معلوما الغد ولم يدخل بها ولم يحتل بها خلوة صحيحة ودفع
وليها ما تعرفه بحيلة من حال الصداق فهل والحال هذه إذا أراد الزوج أن يطلقها
تسحق نصف المسمى الذي دفعه لوليها حيث لم يدخل بها ولم يحتل بها خلوة صحيحة (أجاب)
الطلاق قبل الدخول حقيقة وحكما موجب لتصف المهر المسمى والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل ضيق زوجته في حال صحته وسلامته طليقة واحدة رجعية ودفع لها مؤخر الصداق
ونفقة البتة ثم بعد ذلك مات الرجل المذکور عن زوجته المذكورة وعن ورثة آخرين
فهل والحال هذه إذا انتقض عدة الزوجة المذكورة بثلاث حيض يكون لها أخذ
مما يجزئها بجهة الإرث الشرعي من تركه زوجها المذکور وليس لباقي الورثة منعها من
ذلك (أجاب) لا على الرجعية إذا ماتت في العدة فإذا مات زوجها وهي في عدته
ترث منه والأولاد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ومكث عنده مدة من
السنين ثم ضلها ضلته رجعية وذهبت إلى بيت أفاق بها ومكث شهر ثم راجعها إلى
عصمته قبل انقضاء عدتها ومكث عنده مدة وهو معاشرها معاشرة الأزواج ثم ماتت
في عصمته فأراد أن يأخذ حصته من تركتها فنعى أولاد أخيها مدعين أنه طلقها ولم يراجعها
حتى ماتت فهل إذا كان معه بينة شرعية تشهد برأعته لما قبل انقضاء عدتها وأنه
عاشرها معاشرة الأزواج حتى ماتت يكون له أخذ حصته شرعا ولا عبرة بانسكار أولاد الأخ
الرجعية حيث ثبتت بالوجه الشرعي في العدة (أجاب) إذا ثبت الزوج المذکور أنه
راجع زوجته المذكورة في العدة وكان الطلاق رجعيا يكون له الميراث حيث ماتت على

١٥

١٢٧٤

شعبان

١١

١٢٧٤

٢٧

١٢٧٤

ذی القعدة

٨

١٢٧٤

ذی الحجة

١٦

١٢٧٤

١٩

١٢٧٤

جمادی الاولیٰ سنہ

عصمته ولا يعتبر انكار باقي الورثة مراعاة بعد تحققها بالوجه الشرعي والافلا والله تعالى أعلم) في رجل طلق زوجته ثلاثا وهو في مرض الموت ولم يكن الطلاق بسؤال منها ثم مات قبل أن يخرج من العدة وترك ما ورث عنه شرعا فهل لها أن ترثه ولا مانع لها حيث أنه مات وهي في عدته (أجاب) نعم ترثه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته ولما أخ وكنيته في طلاقها وخلاصهما من زوجها فدفع الأخ لزوجها قدرا معلوما من الدراهم وطلب منه أن يخالفها فخالها الزوج المذكور وفي مقابلة ما دفعه له في غيبتها حضرة بيعة شرعية فهل يصح الخلع المذکور وتبين منه إذا ثبت ماذا كره ولا يشترط حضورها مجلس الخلع ويمنع من مناقضتها إذا ثبت ماذا كره (أجاب) نعم يصح الخلع المذکور ويقع به طلاق بائن إذا تحقق فما ذكر بالسؤال إن وجد قبول من الوكيل المذکور للخلع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أبرأت زوجها ومن مؤخر صداقها ومن نفقة عدتها إلى انفصالها وفحملت بأجرة ارضاع ابنتها مدة سنتين وخالفها في تضيير ذلك على يد الحاكم الشرعي وبطلت منه الخلع وبعد بضئ نحو ثلاثة أشهر ردي بها حامل وتريد أن تطالبه بنفقة حملها فهل لا نجاب لذلك شرعا إذا ثبت ماذا كره بالأوجه الشرعية (أجاب) إذا جعلوا فيه العدة بدلا في الخلع سقطت وأيسر تخلفا لعدة على ذلك المطالبة بها لما صرح جوابه من أن العدة لا تعطى بالخلع إلا إذا صار عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل في مرض موته ثلث أجمع زواجه ودفع الباقي لطلاق الثلاث إله برفعه للحاكم ثم مات قبل رفعه ابن زوجته وعن باقي ورثته في مرضه المذکور فهل ذاك ثابت ماذا كره يكون نكاحه أخذ ما يخصها من تركته ولا يمنع شرعا حيث كان الطلاق في مرض الموت وكان الزوج فارا من الميراث ذاتحق في ماذا كره (أجاب) نعم فالمرث إذا تحقق ماد كرمات وهي في عدته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على بنت بكر بالفقه من أبيها على صداق معلوم وبعد مكنها لمدة سنين من غير دخول بها حصل له مرض شديد فظفها في مرضه وله ثلاث فارس من الميراث ثم مات عنها وعن ورثة غيرها وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغیره فإذا يكون الحكم كما ذابت مكر (أجاب) لاميراث تزوجة المرأة كورة حبيب ظننها قبل الدخول بها إذ لأعدّة عليها بشرط ميراث زوجة القدر بالخلاف منه موته في عدته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوجة ثلث بت أمه من حظا جيرانها فقال لها إن تزيت مرة ثانية أنت ضاق ودعت أنزول بعديلته ولا يبيتها نفس لا يقبل قدر السبب لا يبيد وكان زوجها من رأيي بذلك (أجاب) الحقون لزواج بمهر في النكاح مرد وشروط لتحذوعني بزوجه البينة غوالة تعالى الله عن مثل هذا القول في زوجته بصريح نزوي عفيفه فعل يزوجه سنة واحدة هي حياة في دار الإسلام وكل من تزوج بين صحابة أو نسبه في مسلم ومسلمة يتبعه الله تعالى وعصى عصمه وطاعة وزوجه لك ذنب بموجب سائر قوله لمات صدوق زوجته في الدنيا

1250

17

جادی الثانیہ

1570

3

رحب

1270

V

1410

15

رمضان

1250

2

ان

1520

12

ولم يكذب نفسه فإدا يكون الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) حيث صدر القذف من الرجل المذكور لزوجته المذكورة على هذا الوجه وتحقق ما ذكر بالسؤال من القيود وطأبت الروجة وزوجها بموجب القذف وهو الحد وجب اللعان ما لم يكذب الزوج نفسه أو يطلقها بائنا فيحد حد القذف بطلما واللعان ما نطق به النص فإن امتنع الزوج حبس حتى يلاعن أو يكذب نفسه فيحد فان لاعن لاعتت والاحد حتى تلاعن أو صدقه فيندفع به اللعان ولا تحدوان صدقته أربعا لانه ليس بأقرار قصدا فان اتعنا بآية بتفريق القاضي الذي وقع اللعان عنده ويفرق وان لم يرضيا بالفرقة ولا يتنا كان بعد التثريق ما لم يخرج أو أحدهما عن أهلية اللعان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عامي طلق زوجته بلفظ المحرام أو خالصة فاستفتى شافعيًا فآفاته بأنه رجعي وراجعها له مقلدا للإمام الشافعي ولم يوجد مفسد للنكاح السابق في مذهب الإمام الشافعي ثم تشاجر معها وطلقها ثلاثا فهل والحال هذه حيث استفتى في المحرام الأول عن يرى صحة الرجعة لا يحل له الرجوع عن تقليده واستفتائه لانه صار مذهبها في هذه الحادثة حيث توفرت شرائط التقليد وصحة النكاح الأول على مذهب مفتي الذي قلده وبناء على ذلك يقع عليه الطلاق الثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره (أجاب) نعم لا يحل له الرجوع عن التقليد فيما ظن فيه حيث توفرت شرائطه يقع عليه الطلاق الثلاث لصحة الرجعة في مذهب مفتيه ومن ظن في تلك الحادثة ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وهذا على فرض كون الطلاق الأول مشهورا بين الناس وعاشرها مدة تنقضي فيها العدة بعد الاستفتاء والمراجعة مقلدا للإمام الشافعي وأما إذا وقع الطلاق الثلاث في العدة فلا كلام في وقوعه ولو لم تسبقه الرجعة وأما ما استظهره العلامة ابن عابدين في حاشيته عن الدر في باب العدة فغير ظاهر وليس فيما استند إليه نص على ما استظهره فان فرق بين ما استند إليه وبين ما استظهر حكمه ان ما استظهر حكمه فيه استفتاء من شافعي يرى صحة الرجعة وتقليد الشافعي وعمل بقوله والتقليد سائغ وهو لازم للعمل بموجب مذهبنا بعد العمل بمذهبنا فيما ظن فيه وليس له الرجوع عنه في تلك الحادثة بعد ذلك اذ هو تلفيق والتلفيق لا يجوز خلافا لابن الهمام ومن وافقه وبناء على صحة التقليد وعدم صحة الرجوع عنه لان الثاني ولو بعدم مدة تنقضي فيها العدة من الاول مع شهرته وقع حين قيام النكاح لافي شبهة كالمسئلة المستظهر منها وأما ما استند إليه فلا استفتاء فيه ولا تقليد غايه لانه أن الطلاق الثلاث صدر في حال نيام وطء الشبهة بعد نكاح عدة العالاق غايه بوطء الشبهة بعد نكاح عدة فلا يلحق الطلاق فافترا و... على ما قلناه صرح به العلاني من قواله ان الرجوع عن التقليد بعد العمل به باطل فافا وهو المختار في ذهب وذا كرا الشيخ ابن عابدين نفسه ان المستفتي اذا عمل بمرئى في حادثة فآفاته آخر بخلاف من الاول ليس له نقض عمله السابق في تلك

ربيع الثاني

١٢٧٥

٩

مطلب فميس طلق
 زوجته بمحرام ورجعها
 بعد ان يرى انه رجعي
 ثم طلقها ثلاثا

الحادثة نعم له العمل بهت حادثة أخرى ونقل عن البرازية في اليمين المضافة أن الشخص لو أقتامه فمفت بالحمل ثم أقتاه آخر بالحرمة بعد ما عمل بالفتوى الأولى فإنه يعمل بفتوى الثاني في حق امرأة أخرى لا في حق الأولى ونقل أيضا أن قول المفتي في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده فيلزم الجاهل اتباع قول المفتي كما يلزم العالم اتباع رأيه واجتهاده وبأن القضاء ملزم سواء وافق رأى الزوج أو خالفه وكذا مع الافتاء لو الزوج جاهل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أربع زوجات وست بنات وسبعة بنين وترك ما يورث عنه شرعا وأراد واقمة التركة فادعى بعض الورثة المذكورين أن والدهم أقر بطلاق إحدى الزوجات المذكورات قبل موته بثلاثة أيام وأراد إقامة بينة على ذلك فهل والحال هذه إذا كان أقرده بالطلاق في مرضه الذي مات فيه لا تقبل شهادة هذه البينة على الطلاق المذكور ويكرن للزوجة ربع الثمن في تركته زوجها المذكور (أجاب) الطلاق الرجعي في مرض الموت أو في العكة والافرار به في كلا الحالتين لا يوجب حرمان الميراث إذا مات في عدتها فلا يترتب على إقرار الزوج بطلاق إحدى زوجاته قبل موته بثلاثة أيام في مرضه حرمانها من الميراث إذا مات في عدتها إلا إذا قامت بينة شرعية على أنه طلقها في صحته باثنا مطلقا أو رجعيًا وانقضت عدتها منه قبل موته أو كانت البينة في مرض موته باثنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان الكا مع أهله في منزل واحد ووقعت بينهم مشاجرة وفي اثنا حلف بالطلاق الثلاث من زوجته أن لا يدخل منزل أهله الذي هو الكا فيه معها وقد نزل في منزل آخر وأقام به مع زوجته وبعد ذلك دخل منزل أهله الخلو في عليه والكا يدعي أن يمينه كانت على عدم الإقامة معهم في المنزل بالسكنى وإن توجهه من باب المظنة على أهله فهل إذا تحقق أن يمينه كانت على عدم الدخول إلى المنزل المذكور وقد وجد منه الدخول فيه بعد اليمين وكانت الزوجة على عصيته إلى حين دخوله فيه يحكم عليه بوقوع الطلاق الثلاث (أجاب) إذا ثبت بالتوجه الشرعي أن يمين الزوج المذكور على نفي دخوله منزل أهله فخرج منه ثم دخله بعد ذلك يحكم عليه بوقوع الطلاق الثلاث ولا عبرة بانكاره بعد إقامة البينة المذكرة على ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ومكث معها مدة وحلف بالحرام منها وحنت فيه ثم راجعها بعة ومكث معها مدة وحلف بالحرام منها وحنت فيه ثم راجعها بعتد كالاول ومكث معها مدة وحلف بالحرام أيضا وحنت فيه ثم ماتت في عدته فهل لا يرث منها ولورثتها ما نصيبها من ماله من مؤخر صدق وغيره (أجاب) إذا كان الواقع ما هو مسطور به لا يرثه الزوج المطلق لها ما ولو ماتت في عدته وعليه دفع ما بذمته من مؤخر صدق ثم ورثها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بن زوجته في مرض موته بينة كبرى بسوء شفاقة ذممت في مرضه هذا عن زوجته المذكورة وعن بنيه من غيرها نرث منه ثمن حيث لم يخرج من عدته (أجاب) لا تحقق

١٢٧٧

١١

١٢٧٨

ص ٩

١٢٧٨

٢٥

١٢٧٨

٣

ذى القعدة سنة

ان الطلاق كان في مرض الموت بغير سؤال الزوجة ولم يكن في الصحة وأنه مات في عدتها
ترث منه حيث لا مانع والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وقال لها
روحي منزل أهلك وأرسلني من يستلم عفشي وورقة طلاقك وقد كان وتوجهت منزل أهلها
وأخبرت بما سمعت من زوجها فأرسلوا مخصوصين إلى الزوج لاستلام العفش كما أراد
فوجدوا عفشها من فراش ونحاس وخلافه مطروحا في وسط الحوش والزوج المذکور
جالس أيضا بجانبه ينتظر حضور من يحضر للاستلام فلما حضر إليه المرسلون من طرف
أهلها لاستلام العفش المذکور ما كان من الزوج المذکور إلا أنه أجرى تسليم العفش
اليهم بأجمعه وقال لهم ان ورقة الطلاق حاضرة ومو جودة معي إلى أن تحضروا إلى ورقة من
باش اغا الحرم بإيصال العفش وبوقتها اعطيها لكم لأجل إيصالها لها فعند تسليم العفش
بمنزل أهلها قال باش اغا يحضر باقي صداقها ويأخذ السند اللازم بإيصال العفش
والصداق فتوقف الزوج في دفع المؤخر وقال اني معسر والآن يحسد ما وقع منه مع ان
هناك بينة من المسلمين سألته ماذا فعلت مع زوجتك فقال طلقته وأرسلت لها عفشها
فلدى ثبوت ذلك هل يقع الطلاق أم لا (أجاب) حيث سئل عما فعل مع زوجته فقال
طلقته وأرسلت لها عفشها فإنه يؤخذ بذلك ويحكم عليه قضاء بوفوع طلاق واحدة
رجعية بمقتضى هذا الاقرار الذي شهدته البينة فله امر اجعتها في العدة أن لم تسبق بثنتين
ولم يثبت عليه ما يقتضى البينونة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة تشاجرت
معه أمها وادعت عليه طلاق ابنتها ورفعته لدى الحاكم الشرعي بحمل ولايته بناحية
دنقلا ولم تقم البينة على ما ادعته فسمع القاضي منها ذلك وأمر الزوجة بان تمتنع عن
زوجها وقررها نفقة مقدرة لكل يوم فهل لا ينفذ حكم القاضي بمنع الزوجة عن زوجها
ولا يلزمه دفع النفقة المقررة على هذا الوجه ويكون له طلب زوجته إلى محل طاعته جبرا
على أمها لا سيما وهو منكر للطلاق رأسا ولم تقم عليه الام بينة به إلى الآن (أجاب) ليس
للقاضي منع الزوجة عن زوجها بمجرد دعوى أمها بطلاقها منه مع انكاره بدون اثبات
الطلاق بوجه شرعي ولا يلزم الزوج بنفقة زوجته اذا كانت خارجة عن طاعته ومسكنه
الشرعي بدون حق مادامت ناشرة إلا ان الزوجة اذا كانت عالمة ببينونتها من زوجها ولم
تتمكن من الاثبات فلها الامتناع من معاشرته ديانة بأي طريق لا قضاء الا باثبات
الطلاق البائن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا ودفع لها ما عليه من
المؤجل في حال الصحة وابرأته من نفقة العدة ثم مات قبل خروجها من عدته فهل والحال
ما ذكر اذا كان الطلاق في حال الصحة باثنا لاشي لها في الميراث (أجاب) اذا ثبت وقوع
الطلاق الثلاث في صحة الزوج قبل مرض الموت ثم مات لا ترث منه مطلقة المذکور ولو
مات في عدتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بائمة في نظير عوض منها
وماتت وهي في عدته عن ابن وأم وتركت ما يورث عنها شرعا فهل يكون جميع ما تركته

١٢٧٨

٢٧

ربيع الاول

١٢٨٠

٢٢

ربيع الثاني

١٢٨٠

١١

المرأة المذكورة لو رثت ما دون زوجها المطلق لها ولو ماتت في عدته حيث كان الطلاق الصادر منه في حال صحتهما (أجاب) لا ميراث للأزواج المذكور حيث أبان زوجته في صحته ولو ماتت في عدته بل لو كان ذلك في مرض موتها فالحكم كذلك وإذا كان كذلك فغير أنها لا ينهوا أمهاتها فقط دون حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ثلاث زوجات أخبر جماعة عدولا من أهل بلده واشهدهم بأنه طلق إحدى زوجاته فلانة بنت فلان الحاضرة في المجلس معهم وعينها باسمها ونسبها طلاقا ثلاثا وأنه قد أوصى لابن ابنه فلان القاصر ثلث ماله وذلك وقت إرادته الحج وزيارة بيت الله الحرام وسافر وأدى فريضة الحج وحضر مريضا ومات بعد ذلك عن زوجته وأولاده المذكور فهل يكون ميراثه لزوجته وأولاده المذكور فقط ولا ميراث لمن طلقها قبل سفره حيث كان الطلاق في حال صحته قبل أن يسافر إذا شهدته به الأئمة الشرعية وتكون الوصية نافذة في ثلث ماله لابن ابنه لا سميما إذا قبلها له عمه بعد موت الموصى وهو في حجر عمه (أجاب) نعم لا ميراث للطلقة ثلاثا في الصحة بل لمن في عصمته وأولاده والحال هذه إذا ثبت ما ذكر بطريق شرعي والوصية بثلث المال لابن الابن القاصر الذي ليس بوارث نافذة بلا توقف على اجازة الورثة والله تعالى أعلم (سئل) من نائب قسم اطيعي بما مضى منه الذي نعرضه على سعادتك ادام الله تعالى علينا سيادتكم هو أنه في ٧ رجب سنة ٨١ حضر على يدنا رجل اسمه علي أبو زيد وزوجته اسمها شمة بنت عبد الكريم كالا هم من ادم الى طره بقسم اطيعي جيرة وانشا على ابو زيد المذكور طلاق زوجته المذكورة لدينا بتولية لها في مذكرة طلاقها روي طالق وأقر أنه قد طلقها قبل هذه الطلقة طلقين وان هذه الطلقة متممة للثلاث وانها صارت مطلقة منه ثلاثا ولا رجعة له عليها فحكمنا عليه بوقوع الطلاق الثلاث وانها صارت لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وحررناهما اعلام الطلاق المذكور وسجلناه عندنا بالسجل الشرعي في تاريخه أعلاه وفي ثالث شهر رمضان المكرم سنة ١٢٨١ رفع اليانا المطلق المذكور راجع مطلقته المذكورة وعاشرها معاشرة الأزواج فاحضرناه مع زوجته وسألناه عن داعي معاشرته لها فاجاب بأن معاشرته لها بناء على فتوى أحضرها من بعض طلبة العلم بالازهر وأبرزها من يده فاذا سؤلها ما قولكم دام فضلكم في رجل قال لزوجته روي خالصة وراجع عيینه وعاشرها ثم بعد انقضاء العدة بوضع الحمل قال لها روي خالصة وراجع عيینه أيضا ثم طلقها طلقة فالحكم اذا كان الاول مشهورا وجوابها الحمد لله وحده نعم اذا كان الاول مشهورا يقع به طلقة بائنة لا تكفي فيها المراجعة حيث لم يقلد من يرى صحتها ولا يقع عليه ما صدر منه بعد انقضاء العدة وحيث لا يجوز له العقد عليها برضاها وتبقى معه بطلقين حيث لم يصدر منه سوى ما ذكره هذا جواب من أجاب على سؤال الفتوى الموضح أعلاه وبمجرد تلك الفتوى جدد له العقد عليها رجل فقيه بالناحية بدون ثبوت دعواه

المذسوبة اليه في سؤال الفتوى المذ كورة وبدون اثبات الاشتهار في الطلاقين الاولين ولا
في خروجها من عدته كما اتضح لنا من سؤاله وبسؤال العاقله عليها المذ كورة عن ذلك
واعترافه فبقينا بينهما وعزرونا وحررنا ذلك بختمنا وختمنا على ظاهر الفتوى المذ كورة
فما كان منه الا انه اخذ الفتوى بما كتبناه عليها وتوجه بها الى بعض طلبة العلم بالزهر
فكتب لنا عليها ان العقد الصادر من المطلق المذ كورة على مطلقته المذ كورة صحيح
وانه لا وجه للتعرض اليه في معاشرته لها وحيث ان سعادتك هو المرجع في احقاق الحق
وابطال الباطل في الاحكام الشرعية لزم عرضه لسعادتك نرجو من مكارم السيادة
الافادة عما أجريناه في شأن المطلق المذ كورة هل هو في محله شرعا ولا يمكن من مطلقته
حتى تنكح زوجا غيره مؤاخذه له باقراره اذ لا عذر لمن أقر أفتونا مأجورين (أجاب) حيث
طلق الرجل المذ كورة زوجته بمجلس المرافعة بصريح الطلاق وأقر بأنه طلقها قبل ذلك
طلقين وان هذه الطلقة مكتملة للثلاث وانها صارت مطلقة منه ثلاثا ولا رجعة له عليها
فانه يعامل باقراره ويفرق بينه وبين زوجته فأجرى عليه من الحكم بالطلاق المذ كورة
والتفريق والحال ما ذكر صحيح والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من نائب الجيرة مؤرخة
في ٢٥ ن سنة ٨١ بضمونها مقتضى الحال للتفضل بالافادة عن حكم حادثة وقعت وهي
رجل تشاجر مع زوجته فقال لها على الطلاق بالثلاث ما تخرجي شيئا من بيتي بغير اذني وان
أخرجت شيئا من بيتي بغير اذني فانت طالق وبعد ذلك أخرجت من بيتها بيضا وأعطته
لامرأة أخرى بغير اذنه فهل يقع عايبه الطلاق الثلاث بذلك فالامل من السيادة المن
بالافادة ولا زلت محط رجال القاصدين (أجاب) نعم يقع على الزوج المذ كورة والحال
هذه الطلاق الثلاث باخراج زوجته البیض من بيت زوجها بغير اذنه لوجود شرط الخنث
في اليمين الاولى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة رجعية وراجعها ثم
بعد مدة غضبت منه فذهب له انسان يسأله الصلح أو الفراق فجاء يقول عنه قال لي
طلقتها من يوم غضبها ثم مرض فأخبرني مرضه ان الطلقة الواقعة منه هي الثالثة ثم مات
وهي في عدته من الطلاق الذي أوقعه ثانيا بقوله طلقها وكذبت الزوجة في كونه
مكتملا للثلاث فهل اذا لم يعلم لاحد أن ما أوقعه مكمل للثلاث الا من اخباره في مرضه
الذي مات فيه وكذبت الزوجة في ذلك يكون به فارا فترته حيث مات في عدتها ولا
يخرجه عن كونه مرض الموت نزوله مستندا الى اناس وتحميله على حمار مريض اجدا
لزيارة بعض الاوياء للاستشفاء به مع غلبة الهلاك بالمرض المذ كورة (أجاب) اقراره في
مرض موته بان الطلاق الذي وقع منه في الصحة مكمل للثلاث لا يمنع الزوجة من الميراث
حيث كان المحقق انه الطلاق الثاني وانه رجعي ولا يعلم كونه مكتملا للثلاث الا من
اخباره في مرض موته مع تكذيب الزوجة له في ذلك وموته في عدتها قال في الهندية ولو
قال لامرأته في مرضه قد كنت طلقك ثلاثا في الصحة أو قال جامعته أم امرأتى أو ابنت

١٢٨١

٢١

١٢٨١

٢٩

١٢٨٢

صفر

٢٩

أمر أتى أو قال تزوجتها بغير شهود أو كان بيننا رضاء قبل النكاح أو قال تزوجتها في
 البعدة وأنكرت المرأة ذلك بآنت منه ولها الميراث فان صدقته فلاميراث لها كذا في الفصول
 العمادية اهـ ولا يخرج قول الزوج المذكور على الوجه المستطور عن كونه اقرار في
 مرض موته بأنه كان طلقها طلاقاً ثالثاً تبين بها بينونة كبرى وهي تكذيبه ولا تقر الا
 باثنتين اللتين لم يخرجاهما عن الزوجية ونزول الزوج ووجه حال مرضه على الوجه المذكور
 لا يخرج عنه كونه مريضاً بمرض الموت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع ولده
 فحلف بالطلاق الثلاث انه لا يكلمه مادام حياً ثم بعد مضي مدة أراد السفر الى أرض
 النجاف فكلمه وجلس معه فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك يقع عليه الطلاق الثلاث واذا
 مات الزوج لا تدخل الزوجة في ميراثه واذا ادعت الزوجة انها سمعت الاقرار
 منه بالطلاق المذكور في المدينة المنورة وهو مريض بمرض الموت والحال انه كان صحيحاً
 ويذهب ما شيا على رجليه لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم المرة بعد المرة ثم اعتراه
 المرض بعد ذلك ومات به لاعبرة بدعواه اذا قامت البينة على ان التعليق والشرط
 كانا في الصحة وكان المعلق طلاقاً ثلاثاً ولو لم يثبت ان الاقرار به كان حال الصحة
 (اجاب) اذا ثبت تعليق الثلاث ووجود الشرط في الصحة يقع الطلاق من وقت وجود
 الشرط ولا ترثه ولا عبرة حينئذ بانها لم تسمع الاقرار بذلك الا في المرض ولو لم يتحقق ان
 الافرار في حال الصحة بعد ثبوت كون التعليق والشرط في صحته بالبيننة على التعليق
 والشرط المذكورين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته في صحته
 وسلامته طلاقاً ثلاثاً بحضرة بنة ودفع لها مؤخر صداقها ثم بعد مدة مرض يومين ومات
 فهل والحال هذه اذا أنكرت الزوجة المذكور الطلاق المذكور وطلبت ان ترث
 منه لاعبرة بانكارها وتمنع من ميراثه اذا ثبت الطلاق بالبينة الشرعية (اجاب) اذا
 ثبت بالبينة الشرعية ان الرجل المذكور طلق زوجته ثلاثاً في صحته لا ترث منه ولو مات
 في عدتها فلا عبرة بانكارها الطلاق المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قال لي
 عند فلان خمسة آلاف قرش فسمعه رجل وأخبر الذي ادعى عليه بذلك فقال المسمى
 عليه لم يكن لفلان على شيء مما أخبرني به فذهب المسمى عليه الى القائل وقال له انت
 أخبرت فلاناً ان لك على خمسة آلاف قرش فانكر وقال ما أخبرته بذلك فقال السامع
 على المحرام انك قلت لي على فلان خمسة آلاف قرش فكذبه ولا بينة هناك فهل
 والحال هذه يقع عليه المحرام المذكور حيث كذبه ولم يكن له بينة أولاً فيد كذبه ولا
 يقع عليه شيء (اجاب) لا يفيد تكذيب هذا الرجل في الحكم بوقوع الطلاق على الخالف
 والقول للخالف بيمينته في وجود شرط البر وحسابه على الله والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل طلب منه خروج زوجته من منزل لزيارة أهلها فقال والله لا يخرج الا مطلقاً
 فادب ذلك انها ان خرجت تكدر بطلقة فكرر عليه اطلب فقال والله لا يخرج

١٢٨٢

٣٠

ربيع الاول

١٢٨٢

٣٠

ربيع الثاني

١٢٨٢

٣٠

على ذمتي الاخالصة فخرجت اثر الحلف فهل يلزمه بذلك اليمين بالله أو بالطلاق أو بهما
وعلى لزوم الطلاق فهل هو بائن أو رجعي (اجاب) يقع على الزوج المذكور بقوله والله
لا تخرج الا مطلقا قاصدا بذلك انها ان خرجت تكون مطلقة طلاق رجعي وبقوله ثانيا
بعد تكرار الطلب والله لا تخرج وهى على ذمتي الاخالصة طلاق بائن حيث خرجت اثر
الحلف فهما طلاقان فلا تحل له الا بعد جد جديد ان لم يسبق غيره ما والله تعالى أعلم
(سئل) من طرف مجلس استئناف مصر عن حادثة وردت من محافظة دمياط الى
محافظة مصر في شأن قضية طلاق وقع فيها اختلاف بين قاضى دمياط ومفتيها ووقع فيها
مذاكرة بينهما وبين علماء الثغر المرقوم وكتب فيها القاضى كتابة عنون عنها بمذاكرة
شرعية ومجاوبة فقهية وكتب فيها المفتى سؤالاً وجواباً أرسلهما لهذا الطرف ضمن خطاب
منه اليها خارجا عن أوراق هذه القضية وأحال كل من القاضى والمفتى والعلماء النظر فيها
على حضرة شيخ الجامع الأزهر وعليها وعلى حضرة مفتى مجلس الاحكام ومن يلزم لفصل
اشكالها فكتبت عليها كتابة شملت ما بحثت ووضعت اسماءهم وأختاهم عليهم المذكورون
(ولفظها) قد صار الاطلاع على المذاكرة التي حررها حضرة قاضى ثغر دمياط
في حادثة الطلاق بلفظ الحرام ثم ايقاع الطلاق الثلاث بعده من الشخص المدعى السيد
أبازهره وعلى ما كتبه حضرة مفتى الثغر المذكور في هذه الحادثة على سؤال حرره بخطه
وأرسله لهذا الطرف خلاف الفتوى المحررة في هذه الحادثة المحاب عليها من بعض العلماء
المرسلة ضمن أوراق هذه القضية وقد طلب كل من حضرة المفتى والقاضى المذكورين
وكذا حضرات علماء الثغر الجواب عن هذه الحادثة بما رفع اشكالها ويكون فصلا
فيها حيث كانت كثيرة الوقوع (فنقول) انه فيما سبق بتاريخ ١٩ ربيع الآخر سنة ٧٦
أجيب عن سؤال رفع في هذا البحث سبق قيده في كتاب الطلاق من هذه الفتاوى بهذا
التاريخ حاصله في رجل عامى طلق زوجته بلفظ الحرام أو خالصة فاستفتى شافعيًا فافتاه
بانه رجعي وراجعها له مقلداً للإمام الشافعي ولم يوجد مفسد للنكاح السابق في مذهب
الإمام الشافعي ثم تشاجر معها وطلقها ثلاثاً فهل والحال هذه حيث استفتى في الحرام
الاول عن يرى صحة الرجعة لا يحل له الرجوع عن تقليده واستفتائه لانه صار مذهباً له في
هذه الحادثة حيث توفرت شرائط التقليد من صحة النكاح الاول على مذهب مفتيه
الذى قلده وبناء على ذلك يقع عليه الطلاق الثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره
أو كيف الحال بقوله الحمد لله نعم لا يحل له الرجوع عن التقليد فيما قلده فيه حيث
توفرت شرائطه ويقع عليه الطلاق الثلاث لصحة الرجعة في مذهب مفتيه ومن قلده
في تلك الحادثة ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وهذا على فرض كون الطلاق الاول
مشهوراً بين الناس وعاشرها مدة تنقضي فيها العدة بعد الاستفتاء والمراجعة مقلداً
للإمام الشافعي وأما اذا وقع الطلاق الثلاث في العدة فلا كلام في وقوعه ولم

تسبقة الرجعة وأما ما استظهره العلامة ابن عابدين في حاشيته على الدر من باب العدة فغير ظاهر وليس فيما استند إليه نص على ما استظهره اذ الفرق بين ما استند إليه وبين ما استظهر حكمه ان ما استظهر حكمه فيه استفتاء من شافعي يرى صحة الرجعة وتقليد الشافعي وعمل بقوله والتقليد سائغ وملزم للعمل بموجب مذهب المقلد بعد العمل بمذهبه فيما قلده فيه وليس له الرجوع عنه في تلك الحادثة بعد ذلك اذ هو تلفيق والتلفيق لا يجوز خلافا لابن الممام وموافقا على صحة التقليد وعدم صحة الرجوع عنه فالطلاق الثاني ولو بعد مدة تنقضي فيها العدة من الاول مع شهرته وقع حال قيام النكاح لا في شبهة كالمسئلة المستظهر فيها وأما ما استند إليه فلا استفتاء فيه ولا تقليد غاية الامر ان الطلاق الثلاث صدر في حال قيام وطء الشبهة بعد انقضاء عدة الطلاق فلم يعتبر وطء الشبهة بعد انقضاء العدة فلا يلحق الصلاق فافترقا والدليل على ما قلناه ما صرح به العلائي من قوله ان الرجوع عن التقليد بعد العمل به باطل اتفاقا وهو المختار في المذهب وذكر الشيخ ابن عابدين نفسه ان المستفتي اذا عمل بقول المفتي في حادثة فافتاه آخر بخلاف قول الاول ليس له نقض عمله السابق في تلك الحادثة نعم له العمل به في حادثة أخرى ونقل عن البرازية في اليمين المضافة ان الشخص لو افتاه مفت بالحل ثم افتاه آخر بالحرمة بعد ما عمل بالفتوى الاولى فانه يعمل بفتوى الثاني في حق امرأة أخرى لا في حق الاولى ونقل أيضا ان قول المفتي في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده فيلزم الجاهل اتباع قول المفتي كما يلزم العالم اتباع رأيه واجتهاده وبان القضاء ملزم سواء وافق رأى الزوج أو خالفه وكذلك مع الافتاء لو الزوج جاهلا والله سبحانه وتعالى أعلم الفقير محمد العباسي المهدي الحنفى الخنفي عفى عنه اذا علمت ذلك فالقول الفصل في هذه الحادثة ونظائرها ان الزوج لو طلق بلفظ الحرام وكان عاميا فاستفتى شافعيًا فافتاه بكونه رجعيًا وراجعها له وكان الطلاق مشهورا وعاشرها مدة انقضت فيها السنة ثم أوقع عليها طلاقا ثلاثا يقع عليه اثلاث ويتعين عليه العمل بهذه الفتوى لصحة التقليد وعدم صحة الرجوع عنه بعد العمل به في هذه الحادثة دون حادثة أخرى أى في حق امرأة أخرى كما تقدم لما علمت به وكذا لو كان المطلق مجتهدا يرى صحة الرجعة فامضى رأيه في ذلك وعزم على صحتها لزمه العمل به ولا يصح له الرجوع عن ذلك وان تبدل رأى المجتهد أو أفتى المقلد بعدم صحة الرجعة بعد ذلك كما هو معلوم من كلام الفقهاء فلو استفتى شخص عن مثل هذه الحادثة يلزم أن يكون الجواب فيها بوقوع الثلاث لصحة التقليد أو الاجتهاد ولزوم العمل به مادىة بعد المحصول نعم لو رفع الامر للقاضى الخنفي الذى يرى عدم صحة الرجعة وتحقق لديه نهرة الطلاق وانقضاء العدة قبل الثلاث مع المعاشرة ونزوم الحال نافذا فيها فانه يتضى برأيه لا برأى الخصم الخالف كما ان القاضى لو رفع اليه حكم المحكم وكان مخالف الرأى القاضى وان كان صحيحا رأى الخكم فانه ينقض حكم الخكم ويحكم

برأى نفسه بخلاف حكم القاضى فى المجتهدات فلا يتقضه قاض آخرون كان خلاف رايه
كما ذكره فى الفرق بين حكم المحكم وحكم القاضى فن غير حكم اصلا بالاولى ان يخالفه
القاضى ويحكم برأى نفسه قال فى رد المحتار من كتاب الوقف تنبيهه قال فى الاسعاف ولو
كان الواقف مجتهدا يرى لزوم الوقف فامضى رايه فيه وعزم على زوال ملكه عنه او
مقلدا فسأل فافق بالجواز فقبله وعزم على ذلك لزم الوقف ولا يصح الرجوع فيه وان
تبطل رأى المجتهد وأقوى المقلد بدم اللزوم بعد ذلك اه فهذا مما يزداد على ما يلزم به
الوقف لكن قال فى النهر بعد نقله له الظاهر ضعفه اه أى لخالفته لتقول الممتون يزول
بقضاء القاضى وأيضا فان العبرة لرأى الحاكم فاذا رفع اليه حكم يحكم فيه برأيه لا برأى
الخصم والظاهر ان ما فى الاسعاف صحيح بالنسبة الى الديانة لان المجتهد اذا تغير رأيه
لا يتقض ما أمضاه أولا وكذا المقلد فى حادثة ليس له الرجوع فيها بتقليده مجتهدا آخر
أما لو رفعت حادثة ذلك المجتهد أو المقلد الى حاكم آخر فانه يحكم برأى نفسه كما قلنا ولذا قال
ولا يصح الرجوع فيه ولم يقل ولا يصح الحكم بخلافه فاغتنم هذا التحريم وما ذكره
حضره قاضى الثغر فى مذاكرته قاصدا به الاسناد لال على انه لو أفتى عامى بغير الرجعة
بعد الطلاق بلفظ الحرام لا يكون للقاضى نقضه فى قوله مع تصريح المحشى نفسه فى باب
القضاء من التنقيح بان فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة حكم القاضى المولى أو حكم المحكم ثم قال
وليس للقاضى أن يبطل حكم قاض آخر فى المجتهدات الى آخره فليس فيما ذكر تصريح بان
القاضى لا يتقض فتوى المفتى المخالفة لرأى القاضى المذكور وانه يعضها ويخالف رأى
نفسه بمجرد قولهم ان فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة حكم القاضى المولى أو حكم المحكم بل
ذلك معناه ان الفتوى بمنزلة ما ذكر فى ايجاب العمل بها فى حق المستفتى نفسه بدليل
قولهم فى عبارة أخرى ان قول المفتى فى حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده وتصريحهم فيها
بان ذا الرأى يتبع رأى القاضى اذا قضى له أو عليه بخلاف رأيه كما يأتى وقوله وليس
للقاضى أن يبطل حكم قاض آخر فى المجتهدات لا يفيد المطلوب لان هذه العبارة سيقى فى
بيان الفرق بين حكم القاضى المولى وحكم المحكم والذى يدل على ما قلناه الذى من
جملته ان المراد لزوم العمل بفتوى المفتى فى حق المستفتى نفسه من حيث الديانة لا من
حيث ان القاضى لا يقضى بخلافها وان خالفت رأيه ما يفهم من ألفاظ تلك العبارة اذا
سيقى اليك ونصها وذكر شمس الأئمة المحلواتى ان حكم المحكم فى المجتهدات نحو
الكنايات والطلاق المضاف جائز فى ظاهر المذهب عن أصحابنا قال الا أن هذا مما يعلى
ولا يفتى به كى لا يتجاسر الجهال الى مثل هذا وقد روى عن أصحابنا ما هو أوسع من هذا
وذلك انه روى عنهم انه لو استفتى صاحب الحادثة عن هذا فقيها فافتاه ببطلان اليمين
وسعه أن يمسكها فان تزوج أخرى بعده او قد كان حلف بلفظ كل امرأة تزوجها فاستفتى
فقيها مثل الاول فأفاه بحجة اليمين ووقوع الطلاق المضاف عليها فانه يفارق الثانية

ويمسك الأولى لأن فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة حكم القاضي المولى أو حكم المحكم إلا أن الفرق بين حكم القاضي وحكم المحكم أن حكم المحكم في المجتهدات إذا رفع إلى القاضي أن كان موافقاً لرأيه أمضاه وإن كان مخالفاً أبطله وليس للقاضي أن يبطل حكم قاض آخر في المجتهدات أه فتواه فيها وسعه أن يمسه دليل على كون ذلك الحكم ديانة وقوله وليس للقاضي أن يبطل حكم قاض آخر مسوق للفرق بين حكم القاضي وحكم المحكم وكذا ما ساقه حضرة القاضي في الاستدلال من قوله فذكر في رد المحتار في آخر فصل الحبس أن المقضى له أو عليه - أما أن يكون له رأى أو لافان كان له رأى وقضى له القاضي على خلاف رأيه فإنه يتبع رأى القاضي عند محمد وقيل أنه قول أبي حنيفة وعلى قول أبي يوسف لا وإن رفع إلى قاض آخر لا يتقضيه وإن كان خلاف رأيه وهذا إذا قضى له فإن قضى عليه والزوج لا يراه يتبع رأى القاضي إجماعاً وهذا كله إذا كان الزوج له رأى واجتهاد فلو عامياً اتبع رأى القاضي سواء قضى له أو عليه هذا إذا قضى أما إذا أفتى له فهو على الاختلاف السابق لأن قول المفتي في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده أه يحر ثم قال والمراد بالعامي غير المجتهد ولو عالمياً والارجح الأخذ بقول محمد أه وفي هذه الحادثة الزوج عامي وقد أفتى له الفقيه برجوع الحرام بالقول فعلى قول محمد المرجح ليس للقاضي نقضه فتكون زوجةً ويلحقها الثلاث لا ينتج أيضاً أن القاضي لا ينقض فتوى المفتي المخالفة لرأيه إذ غاية ما في هذه العبارة أن فتوى المفتي للجاهل بمنزلة رأى المجتهد وقد صرح في هذه العبارة أن القاضي لو حكم على ذي الرأي أو له بخلاف رأيه فإنه يتبع رأى القاضي فهو صريح في رد المستنجد وأما فتوى حضرة مفتي الثغر المرسله لهذا الطرف في هذه الحادثة التي حاصل جوابها عدم صحة الرجعة على مذهبنا بعد الطلاق بلفظ الحرام وعدم وقوع الثلاث بعد انقضاء العدة حيث كان الطلاق مشهوراً فهذا صحيح في نفسه بقطع النظر عن التقليد والاستفتاء ممن يرى صحة الرجعة أو بالنسبة لقضاء القاضي الحنفى بعد تحقق انقضاء العدة مع شهرة الطلاق الأول وأما بالنظر للتقليد وصحة المقطوع بها والاستفتاء ممن يرى صحة الرجعة ولزوم العمل به وعدم صحة الرجوع عنه بعد العمل به بدون قضاء قاض بخلاف ما قلده وعدم جواز التلقيق المصرح بجميع ذلك في عبارات كتب المذهب فلا يسلم وما ذكره في فتواه من عبارات التي نقلها استدلالاً على مقصوده في بعضها لا يدل على مخالفته الموضوع مثل عبارة تنقيح الحامدية في أول الطلاق التي ساقها إذا الموضوع فيها أنه راجع قبل وقوع الطلاق وأما ثم وقع الطلاق ولا فائز بحجة الرجعة حينئذ في مذهب من المذاهب فلم يكن هناك تقليد لمن يرى الصحة ولا استفتاء وكذا عبارة الخيرا الرملى عن القنية التي هي من ضمن جواب تنقيح الحامدية كما يعلم ذلك من تأمل وراجع عبارة التنقيح والخيرية وكذا عبارة جواهره أوى والتخانية وبعضه بحث واستظهار مثل ما نقله عن رد المحتار الذي عامته رده وكذا ما نقله عن اجابة السائل

لصاحب النهرود المعارضة بعض العلماء بأنه حين راجع كان مقلدا للشافعى والمهمل ليس له أن يرجع عما فلف فيه حيث قال ورايت صاحب النهرى اجابة السائل ذكر ان هذا مذهب أصولى وأهل الفروع لا يلتزمونه فيث وجد المقلد قولاً راجحاً يطمئن اليه له تقليد وهو الرجوع عن الاول ولو عمل به اه فهو استظهار وبحث ايضا وقد راجعت عبارة صاحب النهرى اجابة السائل فوجدت نصها على ما وقعت عليه في النسخة التى اطلمت عليها فى المسألة الثالثة من ترجمة مسائل الاوقاف عشرون مسألة لقضى بجواز وقف المساع ارتفع الخلاف لكن فى موجبات الاحكام للعلامة قاسم بعد نقله فان قلت قالوا فى الاصول ان المقلد اذا عمل بقول مجتهد مسألة ليس له أن يعمل بقول غيره فيها بالاتفاق اه وحاصله ان قولهم لقضى به قاض صحيح مقيد بما اذا لم يقض بطلانه سابقا فى نظيره وعندى ان هذا مذهب أهولى وأهل الفروع لا يلتزمونه وان الحكم حيث اعتمد المقلد فيه قولاً راجحاً صحيح مطابقاً لانهم مجمعون ان الحنفى لو ارشاف عيا وعكسه صحيح وهذا من قياس المباحث اه فعلى فرض كون ذلك بنته فى المقصود فهو صريح فى كونه بخلاف المعارضة المنقول والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) فى رجل تزوج امرأة وهو مريض واختلى بها فى حال مرضه ثم سافر لجهة الصعيد بقصد تغيير الهواء ثم حضر ثم سافر الى اسكندرية وأقام فيها اياماً وبعد وصوله اسكندرية طلق زوجته المذكورة طلاقاً ثلاثاً وأشهد على طلاقها بنته من المسلمين وأرسل لها سند الطلاق ودفع لها مؤخر صداقها وحقوقها ثم حضر مصر ونزل فى منزل عمه وأقام فيه مدة أيام ثم انتقل الى منزله فاشتد به المرض فمات عن ولدين قاصرين وأقام وصياً عليهما والآن تطلب المرأة المذكورة الدخول فى تركته وترزعم انه فاربط لاقها عن الميراث مع انه بعد طلاقها وهو فى اسكندرية وكان مقيماً فى منزل انتقل منه الى منزل آخر ائنة الامتداد ونزل الى السوق لشئون نفسه ورجع الى منزله ثم حضر مصر وجلس فى منزل عمه وأقام فيه اياماً ثم توجه لمنزله فهل مع هذا لا يعد فاربطاً شرعاً ولا يكون لها أخذ شئ من تركته خصوصاً وانه لم يطأها عند الخلوة بها (اجاب) اذا كان الطلاق الثلاث بعد الخلوة قبل الوطء ثم مات لارثته المطلقة المذكورة ولو كان ذلك فى مرض الموت بناء على ان الخلوة ولو صحيحة لا تكون كالوطء فى حق الارث وهو المشهور فى كتب المذهب فعليه الميعول وان كان هناك قول آخر يكون الخلوة كالوطء فى ذلك وأما لو فرض كون الطلاق المذكور بعد الوطء ولم يكن الغالب من حال الزوج المذكور الهلاك وقت الطلاق حيث كان يخرج من منزله خروجا معتاداً له قبل هذه الحالة وقد خرج الى السوق الى شئون نفسه بعد الطلاق كما هو مذكور لا يعد بهذه الحالة مريضاً فاداشت عليه المرض بعد ذلك وبعد سفره الى بلده حتى مات لا يكون فاربطاً بالطلاق ولا لارثته والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة ماتت عن زوجها وأماها وأخوين شقيقين فتنازع أحد الاخوين مع أخيه خلف بالطلاق الثلاث انه لا يأخذ من

١٢٨٣

٢

رمضان

١٢٨٣

٨

شوال

١٢٨٣

١٠

ذي القعدة

١٢٨٣

١٥

صفر

١٢٨٤

٢٦

متروكات أخته شيئاً ولا يدخل جهته شيء من متروكاتهما لا ما يثقل الميزان ولا ما يخففه
فبيعت تركته المتوفاة المذكورة واشترى الخائف المذكور بعضها وما بقي له من نصيبه
بعد خصم ما اشتراه أخذته دراهم فهل والحال هذه يقع عليه الطلاق الثلاث سيما مع
إطلاقه الخائف ولم يقيده (اجاب) نعم يقع عليه الطلاق الثلاث والحال هذه حيث تحقق
الاخذ من التركة المخوف على نفيه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة شاجرت مع زوجها
وهو نعمة من الدخول عليها العلم بانها طلقها فاقرا الزوج المذكور بانها طلقها ثلاثاً ومضى على
ذلك مدة سنين من وقت اقراره المذكور وهو غير معاشر لها ولم يدخل المسكان الذي هي
فيه ثم ماتت عن ورثة فأراد الزوج المذكور مشاركتهم في تركتها منكر اقراره
بالطلاق المذكور فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي انه اقر بطلاقها على الوجه المذكور
يحكم بمنعها من ميراثها (اجاب) نعم اذا ثبت بالوجه الشرعي اقراره بالطلاق الثلاث على
الوجه المسموع وكان ذلك عن طوع يعامل باقراره ولا يرث منها والحال ما ذكره
تسكن رجعت اليه بنكاح صحيح بعد التحليل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق
زوجته طلقين الاولى قال لها أنت طالق وراجعها وهي في عدته والثانية قال لها روجي
خالصة من ذمتي يا فلانة ولم يسبق منه طلاق لها غير ذلك فهل تحل له بالعقد عليها بمهر
جديد باذنها ورضاها وتبقى معه بطلقة يملكها عليها (اجاب) اذا لم يقع من الزوج
المذكور الا الطلقتان المذكورتان على هذا الوجه المذكور بهذا السؤال يكون للزوج
العقد عليها بمهر جديد باذنها ورضاها وتبقى معه بطلقة واحدة والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل شاجر مع زوجته وهي في المركب فقال لها على الطلاق ان كسحتي في هذه الليلة
تكوني على ذمة نفسك فاخرجها من المركب ولم تسكن في الليلة المخوف عليها بل ذهبت
فبها الى منزل الزوج المذكور فهل لا يقع عليه بحلفه المذكور على الوجه المذكور شيء
وتسكن زوجته باقية على عصمتها حيث برئ يمينه ولم يحنث فيه (اجاب) اذا كان تعليق
الزوج الطلاق على كسح زوجته في المركب مقيد بالليلة التي عيها باشارته ولم يوجد
المعلق عليه لا يقع الطلاق والواقع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مرض من مرض الموت
وطلق زوجته ثلاثاً في ذلك المرض بدون طلب منها للطلاق ثم مات الزوج قبل انقضاء
عدتها من الطلاق المذكور فهل والحال هذه يكون الزوج المذكور فاراً من ميراث
زوجته بطلاقها في الحال المذكور كورة فترث بعده موته ما يخصها بالفرضة الشرعية
وليس للورثة من ميراثها بالطلاق المذكور (اجاب) نعم ترث منه اذا كان الواقع
ما هو مسطور بالسؤال من كون الطلاق في مرض الموت بغير سؤالها ومات في عدتها والا
فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أساء العشرة مع زوجته ففعل له طلقها فقال تروح
تتزوج ففعل له كيف تتزوج وهي على ذمة فقال انها ليست على ذمتي فقال له
الحاضرون حينئذ قد طلقت منك فهل في هذه الحالة يقع عليه الطلاق فان قيل بالواقع

جادی الاولی سنة

٢٠ ١٢٨٤

ومضى بعد ذلك مدة طويلة انقضت فيها العدة مع عدم المعاشرة لها تبين منه ولو كان
الواقع بذلك طلاقا رجعيا لانقضاء العدة بالحيض حيث مضى نحو سنة بلا مراجعة
(أجاب) ألفاظ الطلاق اما صريحة أو كناية وكنايته ما احتمله وغيره وهي أقسام منها
ما يَحْتَمِلُ جوابا ووردا ولا يقع الطلاق به الا مع النية كخرجي واذهبي وقومي وابتنخي
الازواج ولا سبيل لي عليك ولا نكاح بيني وبينك ولا ملك لي عليك ولست لي بامرأة
ولست لك بزوجة والوقوع في الاخيرين هو قول الامام مع النية خلافا للصاحبين والواقع
بهما طلاق بائن على ما في الدرر ورجعي على ما في النهر والبحر وعليه اقتصر في حواشي
الدرر امكن في حاشية عبد الحليم على الدرر صوب ما في الدرر من كون الواقع بهما طلاقا
بائنا وذكر ان القول بكونه رجعيا خبط عشواء وقوله اولاً تروح تتزوج مسا ولقوله ابتنخي
الازواج فيكون الواقع به مع النية بائنا وقوله انه لا بدت على ذمتي مسا ولقوله لست
لي بامرأة فيقع به على فرض الاقتصار عليه مع النية طلاق بائن على ما في الدرر ورجعي على
ما في البحر والنهر وحيث لم تعاشر الزوجة المذكورة زوجها بعد وقوع الطلاق المذکور
حتى انقضت العدة في تلك المدة بانته منه بنونية صغرى حيث نوى الطلاق ان لم تسبق
بثنتين وایس له مراجعتها بعد ذلك والحال هذه لا يعقدومهر جديدین برضاها والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل خالع زوجته وراجعها بعد جديد ثم بعد مدة تشاجرت مع جارتها
فقال لها ان رديتي عليها تكوني طائفا قاصدا بعدم الرد عليها وقت الحلف فقط فسكتت
ولم ترد عليها في الحال ثم بعد مدة من الشهور تشاجرت معها فهل والحال هذه يقع عليه
الطلاق الصادر منه قبل ذلك أولا يقع (أجاب) حيث كانت زوجته تتشاجر حين قال لها
الزوج ان رديتي عليها أي المجارة فانت طالق يكون بذلك قاصدا منع زوجته عن اجابتها
فيما تقوله في هذه الحالة بيمينه المذكورة فيتعقد الحلف بها ويكون يمينا فوريا عند
الامام الاعظم وعين الفور مؤبدة لفظا مؤقتة معنى بتعقيد الحال أما أن تكون بناء على
أمر حالي كما لو حلف بقوله ان خرجت مثلا فانت طالق امر بدة الخروج أو ان ضربت عبدك
فعبدك حر لمريد الضرب فيشترط للحنث فعل ذلك فوراً لأن قصده المنع عن ذلك الفعل
عرفا ومدارا لايمان عليه أو ان تقع اليمين جوابا بالكلام يتعلق بالحال كما في ان تعديت
بعد قول الطالب تعال تغدمني فيشترط للحنث تغدمني معه الغداء المدعو اليه كما صرحوا به
في وجود الخلو في عليه بعد ذلك الوقت لا يحنث به حيث انقطع النور والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث ليحضرن من الدراهم لزوجه في يوم الاحد مبلغا
معلوما في ذلك اليوم تعسر عليه احضار الدراهم لها لكونه لم يقبض ماله في الوظيفة ولم
يتيسر له قبض الدراهم ولا تحصي لها بوجه من الوجوه حتى مضى اليوم المذکور فهل
يكون ذلك عذرا في عدم وقوع الطلاق اذ كور أولا يكون عذرا او يقع عليه الطلاق
(أجاب) لا يكون ما ذكر عذرا في عدم وقوع الطلاق الثلاث المذکور بل يحكم على
الزوج بوقوعه خلافا لما بحثه صاحب البحر من عدم الوقوع في مثل ذلك وقد حقيق هذه

جادی الثانية

١٥ ١٢٨٤

٢٣ ١٢٨٤

المسئلة في الدر المختار من خراباب التعليق وعول على الوقوع لانه مستفاد من عبارات
 الفقهاء بل ذكر عن الخبير الرملي انه نقل عن فتاوى صاحب البحر انه اُفتي بالحنث في
 مثل ذلك مستند الى امكان البر حقيقة وعادة مع الاعسار بهيئة أو تصدق أو وارث اه
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات ووجد مكتوباً بدفتره بعد موته انه طلق زوجته
 فهل اذا تمتعت الورثة من اعطاء الزوجة نصيبها من التركة بسبب ذلك لا يجابون لذلك
 ويكون للزوجة شراً أخذ نصيبها من التركة بطريق الارث الشرعي وأخذ مؤخر
 صداقها ومجرد ما وجد مكتوباً بالدفتر من الطلاق لا يكون مانعاً للزوجة من الميراث ولا
 من مؤخر الصداق ولا يسرى عليها حيث كانت منكراً (أجاب) نعم والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل خالع زوجته على مؤخر صداقها ونفقة عتقها ونفقة بنتين لها منه ثم بعد
 مدة صارت الزوجة الماز كورة معسرة لا تقدر على نفقة البنتين المذكورتين فهل يجبر
 ابوهما المذكور على الانفاق عليهما مادامت الام معسرة ويكون له الرجوع عليهما اذا
 اسرت (أجاب) نعم يجبر الاب على الانفاق على بنتيه المذكورتين والحال ما ذكر وله
 الرجوع بذلك على أمهما عند اليسار قال في الدر ولو خالعتهم على نفقة ولده شهر امثلاً
 وهي معسرة فضا البتة بالنفقة يجبر عليها او عليه الاعتماد فتجها لان بدل الخلع دين عليها
 فلا تسقط نفقة الولد بدین له عليها كما اذا كان له عليها دين آخر وهي لا تقدر على قضاءه
 وأفاد هذا ان الاب يرجع عليها بعد يسارها أفاده في رد المختار والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل يقال له جودة عبد الحميد العكن حلف بالطلاق الثلاث من زوجته انه لا يشرب
 الخمر ثم بعد مضي مدة تشاجرت معه احدهما وخرجت من بيته وادعت انه شرب الخمر
 ومنعت نفسها منه من غير أن تثبت عاينه ذلك بالوجه الشرعي فهل والحال هذه تجبر على
 تسليم نفسها له حتى تثبت ذلك عليه أفيدوا والجواب أجاب مفتي اسكندرية اذا كان الامر
 ما ذكر ولم يثبت عليه ذلك بالوجه الشرعي فانه لا يقع عليه الطلاق وليس لها منعها نفسها
 منه وعليها تسليمها وتجبر على ذلك والله اعلم (أجاب) عن ذلك ما أجاب به حضرة مفتي
 النعم فهو صحيح الا انه بالنسبة للقضاء وكذا الديانة ان لم يوجد شرط وقوع الطلاق في
 الواقع ونفس الامر اما اذا وجد الشرط في الواقع ونفس الامر وعلم ذلك للزوجة الا انها
 تجز عن اثباته فلا يحل لها ديانة أن تمسكنه من نفسها بل يجب عليها دفعه عنها بأي حيلة
 كانت وان كان القاضى يأمرها بطاعته وتمكين نفسها منه ويجبرها على ذلك والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته في مرض موته طلاقاً ثلاثاً ولم تطلب هي الطلاق بل
 طلقها هو ومن نفعه لاجل حرمانها من الميراث ومات وهي في العدة فهل والحال هذه
 لا تحرم من الميراث معاملة له بنقيض مقصوده (أجاب) نعم لا تحرم من الميراث والحال
 ما ذكر بالسؤال ما لم يثبت ان الطلاق كان في صحته أو أن عدتها انقضت قبل الموت أو
 كان السلاق المذكور بسؤالها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بالالغة العاقلة

١٢٨٥

١١

محرم

١٢٨٦

٤

رجب

١٢٨٦

٤

ذی القعدة

١٢٨٦

٩

المالكة أمر نفسها في نظير براءة صدرت منها بواسطة تلقينه إياها الفاظها بقوله لها
قولي أبرأتك من باني مقدم صدقي الذي قدوة كذا ومن مؤخره الذي قدوة كذا ومن نفقة
العدة فقالت كما قال لها وهي تعلم أن تلك الالفاظ دالة على البراءة حال التلقين وحال
تلفظها بها وطلب منها ما عليها من الحلي الذي هو من مقدم الصدق فدفعته له وطلب
منها أيضا أن تبرئه من نفقة الحمل على فرض وجوده فانكرت الحمل وجمدته والحال أنها
لم تكن ظاهرة الحمل وصيغة الطلاق الصادرة منه بعدما ذكر أنت طالق على ذلك فهل
تكون هذه البراءة صحيحة وإذا طلبت ما أبرأتته منه وما أعطته له من الحلي المذكور
لا تجاب لما طلبت أو تكون غير صحيحة وتجاب لما ذكر وإذا ظهر بها حمل بعد وطلبت
نفقة فهل لها ذلك أولا وإذا كانت البراءة غير صحيحة فهل يقع الطلاق أم لا اكتشفوا لنا
الغطاء عن الأحكام الشرعية فيما ذكر ولكم الشواب (أجاب) البراءة من باقي مقدم
الصدق ومؤخره صحيحة مطلقا سواء جعلت عوضا في الطلاق أولا والبراءة عن نفقة
العدة أن جعلت عوضا في الطلاق تصح أيضا أو لا فلا والطلاق الواقع بآئن لكونه على مال
حيث وقع فور الأبراء وما دفعته لزوجها من الحلي أن جعل من العوض في الطلاق أو كان
دفعه على سبيل التملك المطلق مع قيام الزوجية فلا رجوع لها عليه به ولا فلها أخذه ولها
مطالبته بنفقة الولد بعد انفصاله حيث لم يحصل تحماها به بابل انكرت وجود الحمل ثم
ظهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عازب خطب بنت رجل آخر وأراد التزوج بها
فامتنع أبوها من تزويجها له حتى يحلف له بالطلاق أنه أن تزوج بنته ودخل بها وتزوج
عليها أو رد زوجته القديمة فتكون بنته طالق منه ثلاثا خلف له بحضرة الشهود قائلان
تزوجت بفلانة بنت فلان الفلاني يعني بذلك زوجته التي يريد العقد عليها الآن
وتزوجت عليها بأخوي يعني امرأته خلفها أو رددت زوجتي القديمة فتكون فلانة الفلانية
بنت فلان الفلاني يعني بذلك زوجته الجديدة طالق ثلاثا ثم عقد له عليها بذلك ودخل
بها وأقامت معه مدة قدر شهر أو شهرين ثم رد زوجته القديمة فهل والحال هذه يقع عليه
الطلاق المزبور ويغفر بينه وبين زوجته المحلوف منها أم كيف (أجاب) نعم يقع عليه
طلاق ثلاث من زوجته الجديدة المحلوف عليها أن كان الواقع ما هو مرسوم بالسؤال
لاضافته الطلاق إلى سبب الملاك وهو التزوج مع وجود شرطه المعلق عليه والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا ثلاثا ثم مرض مرضا من معه مدة تزيد عن ثلاث
سنين وهو يتزوج ويطلق في هذا المرض نحو الست زوجات ويقضى حوائجها بعد
طلقاتها نحو ثلاثين يوما من بيع وشراء وغيرهما خارج منزله وهو يذهب ويحيى عما شيا
وليس من غالب حاله الهلاك من هذا المرض ثم طرأ عليه مرض آخر مات بسببه قبل وفاء
عدتها فهل لا يعد فارا من ارتها (أجاب) الطلاق المذكور إذا ثبت بالبيينة العادلة
كونه صدر في المرض المزمن قبل تغير حال المريض وكان المطلق يقضى حوائجها بعده

١٢٨٦

٢٦

صفر

١٢٨٧

١٤

مطلب يصح طلاق
غير الزوجية بإضافته
إلى التزوج

محرم

١٢٨٨

٣٠

خارج منزله بنفسه وليس من غالب حاله الهلاك لا يكون من قبيل طلاق الفار ولا ترث منه والا ورثت حيث لا مانع والقول للزوجة يمينها عند عدم البينة في كون الطلاق المذكور حدث بعد ازدياد المرض وتغير حاله والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تشاجرت مع زوجها وهو مريض فطلبت منه الطلاق مرارا بحضور بعض أقاربها وجماعة من المسلمين فامتنع فألححت عليه وكررت السؤال له بقوله له خلصني طلقني لا أفعدمك والحال انه لا يملك عاينها الا الطلقة الواحدة التي طلبتها منه بقوله المذكور فاجابها بقوله لها انت طالق بالثلاث فهل والحال هذه اذا قضى على هذا الرجل ومات قبل مضي العدة لاثرت هذه المرأة حيث كان الطلاق المذكور باثنا وبامرها ورضاه (أجاب) صرحوا بان المريض مرض الموت لو أبانها بأمرها لاثرت منه قال في رد المحتار يصدق بما اذا سأله واحدة باثنة فطلقها ثلاثا في آخر ما ذكره أي فلا ميراث لها ومن المعلوم ان طلب الزوجة المطلقة الواحدة من زوجها اذا كانت مكهلة لا مطلق الثلاث فطلقها ثلاثا يوجب البائن فيدخل فيما لو سأله واحدة باثنة فطلقها ثلاثا فلا ميراث لها على هذا اذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان ذميا ثم أسلم وحسن اسلامه وبقيت زوجته الذمية على دين النصرانية وكلاهما من رعايا الحكومة العثمانية وله منها أولاد ثلاثة لم يبلغ كل منهم الحلم بل أكبرهم سنة تسع سنين ودخل في العاشرة وهو ذكر وما يليه سنة سبع سنين ودخل في الثانية وهي أنثى وما يليهما سنة سنة ونصف وهو ذكر فيكم القاضي بسلام الذمى المذكور وبسلام أولاده المذكورين تبعاله وحصل من الولدين المميزين المذكورين اسلام أيضا بالاصالة وهما يعقلان الدين ثم بعد ذلك افتدت الزوجة المذكورة عصمتها من زوجها المذكور وطلبت منه طلاقها على ان تسقط حقها في حضانة أولادها المذكورين له وفي حلي في ملكها زوجها المذكور وحصل ذلك منها فاجابها بقوله ان صح اسقاط حقك في الحضانة والحلي ونفذ فانت طالق فهل لا يصح اسقاط المذكور فيهما ولا يقع الطلاق المعلق على ذلك وهل اذا حصل فراق بينهما بطلاق صح أو بقيت على عصمتها لا يكون لها حق في حضانة الابن والبنت الكبيرين المذكورين لانتهاء مدة حضانة الابن وليكون البنت المذكورة تعقل الدين ويكون لبيهما الاسلام ضمهما اليه بعد الفرة بينه وبين أمهما حيث لم يوجد من يقدم من النساء المسلمات الحاضنات وتكون الام الذمية المذكورة أحق بحضانة ولدها الذي عمره سنة ونصف الى ان يعقل الدين ما لم يوجد مسقط آخر للحضانة ويكون مسلمات تبعاً لابييه كما تقدم وما دام باقيا في حضانتها لا يكون لها الانتقال به من بلد أبيه الذي هو محل العقد على الزوجة المذكورة ولو ائز بلده حيث كان بين البلدين تفرقت بحيث لا يمكنه ان يبرولده ويرجع الى بلده في يوم واحد (أجاب) وقع اختلاف في أن الحضنة هل هي حق الام أو حق الأب غير واختلف الرجوع والافاء في ذلك وفرعوا على الاول انها لو

أسقطت حقها في الحضنة تصير كيتة أو متزوجة فينتقل الحق في الحضنة لمن بعدها من النساء الحاضنات كالجدة ومع ذلك فالاستقطة لها الرجوع بعد ذلك ولا يقال إن السادسة لا يعود لأن الحق هنا متجدد بتجدد الاوقات و فرعوا على الثاني أنها لا تقدر على ابطال حق الصغير وانها لو اختلعت على أن تترك الولد عند الزوج صح الخلع وبطل الشرط وقد وفق في رد المختارين القولين فجعل الخلاف لفظيا أخذ من عبارات بعض الفقهاء فعمل قول من قال إنها حق الحضنة فلا تجبر على ما إذا لم تتعين لها واقتصر على أنها حقها لأن المحضون حينئذ لا يضيع حقهم لوجود من يحضنه غيرهما ومن قال إنها حق المحضون فتخير على ما إذا تعينت لها واقتصر على أنها حقهم لعدم من يحضنه غيرهما فعلى القول بأن الحضنة حق الصغير وكذا على النوفيق الذي ذكره في رد المختار لا يصح الاسقاط المذکور حيث لم يوجد للمحضون في هذه الحادثة غير الام و كانت متعينة للحضنة وعلى القول بأن الحضنة حق الحضنة وكون الخلاف حقيقيا يصح الاسقاط وان كان للحضنة الرجوع بعد ذلك لتجدد الحق بتجدد الازمان لكن الاسقاط في الاعيان كالحلى المذکور لا يصح وحيث كان الطلاق المذکور معلقا على صحة ونفاذ اسقاط الحضنة والحلى معا كما هو المستفاد من هذا السؤال لا يقع اذ لو صح أحدهما دون الآخر لم يوجد الشرط المعلق عليه الطلاق وصرح علماؤنا بأن الام أحق بحضنة ولدها قبل الفرقة و بعدها اذا كانت صالحة للحضنة قادرة عليها ولم يكن بها مانع ولو كتابية أو مجوسية ما لم يعقل دينها وبأن مدّة الحضنة في الغلام مقدرة بسبع سنين وفي الانثى يتسع سنين على المتقي به وحينئذ فلا حق للذمية المذكورة في حضنة الغلام الذي بلغ تسع سنين لانتهاء مدّة حضنته ولا في حضنة الانثى التي بلغت سبع سنين ودخلت في الثامنة لكونها تعقل الدين ولا بينهما المذکور ضمهما اليه جبرا والحال ما ذكر ولها أن تحضن الابن الصغير الذي بلغ سنة ونصف الى ان يعقل الدين ما لم يوجد مانع من حضنتها ومع ذلك فليس لها ولو على فرض الفرقة بينهما الانتقال به من بلد أبيه المذکور الذي هو محل العقد الى بلدتها المذكورة اذا كان الواقع ما هو مستطور بالسؤال وهو مسلم بتمعاليه اذ الولد قبل البلوغ يتبع خير الابوين ديننا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة في بيت أبيها غضبانه منه فجاءها زوجها في بيت أبيها وطلب أن تذهب معه الى بيته فامتنعت لكون أبيها لم يكن حاضرا مع الزوج المذکور وقالت لا اذهب معك حتى يحضر ابي فقال على الطلاق بالثلاث لتمضين غصبا عنك فاحتملها جماعة وذهبوا بها الى بيت الزوج قهرا عنها فلما رآها مغصوبة على الذهاب بها الى منزله قال لها روي طالقا بالثلاث قبل ان تدخل بيته فهل يقع عليه الطلاق الثلاث والحال هذه (اجاب) نعم يقع عليه الطلاق الثلاث والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل علق الطلاق الثلاث على فعل شيء وقبل الفعل خالع زوجه فخلصها من الوقوع في الطلاق الثلاث وفعل المحلوف

١٢٨٨

٢٨

مطلب يقع الطلاق المعلق
بوجود شرطه ولو في
عدّة الخلع
صفر

١٢٨٩

٨

ربيع الاول

١٢٨٩

٧

مطلب في حكم التعليق
على صحة البراءة من
المهر ومن نفقة العدة
أو من المهر فقط

عليه عقب مخالفة قبل انقضاء العدة وبعد ذلك عقد عليها فهل يقع عليه الطلاق
الثلاث ويفرق بينهما أم كيف الحال (اجاب) نعم يقع على الزوج المذكور الطلاق
الثلاث المعلق حيث وجد المعلق عليه في عدّة الخلع عندنا ويفرق بينهما ولا تحل له
حتى تسكن زوجا غيره ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
رشيدة مكلفة بالغة صحيحة طلبت من زوجها المريض أن يطلقها فأجابها بذلك وخالفها
على مؤخر صداقتها المعلوم فبعد مدة قليلة مات الزوج وهي في عدته فهل اذا طلبت الميراث
منه لا تجب لذلك (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي ان الخلع الذي حصل من المريض
مرض الموت مع زوجته المذكورة برضاها وطلبها وكان صحيحا موجبا لليمينونة لا ترث
منه والا فلها الميراث والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من مجلس الاحكام مؤرخة ٢٧
صفر سنة ٨٩ مضمونها هذه الافادة وردت للاحكام من حضرة مدير عموم دنقلا بان ابراهيم
افندي محمد امن كسبة المدير يتعرض بان له زوجة بعصمة وحقوقه بطرفها وبطرف
اخوتها وصار العقد عليها الى زوج آخر وانه باجراء التفتيحات اتضح ان المدعى كان وقع
منه طلاق وراجع زوجته قبل وفاء العدة وحصل منه التعريف لها ولاولياها ومع
علمهم زوجوها بالخلافه والتحولت تلك المسألة على قاضي المديرية أفاد بعدم استيفاء
الاعلام الا من احد من المحكمة بطلاق تلك المرأة من الزوج الاول ورغبة ذلك
بطرف حضر تكم فاقضى شرحه والاوراق المشتملة على تلك المسألة مبعوثه الى الامل بعد
المعلومية بما تضمنته الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي في تلك الحادثة (اجاب) بما لاعة
أوراق هذه القضية التي هي الاعلام والفتوى وصورة المذكرة بناء على افادة المجلس
المؤرخة ٢٧ صفر ٨٩ تبين من الاعلام ان الطلاق البائن الذي أوقعه الزوج كان
معلقا معني على صحة البراءة من الصداق ومن نفقة العدة اللذين ابرأه منهما وكيل
الزوجة بعد طلب الطلاق البائن على البراءة من ذلك وبناء على منطوق ما في هذا الاعلام
لا يقع على الزوج المذكور بذلك طلاق ان كان مضمونه هو الواقع بناء على ما مال اليه
العلامة ابن عابدين في حاشيته رد المحتار من باب الخلع حيث كان التعليق ولو معني على
صحة البراءة من الصداق ونفقة العدة التي لا يصح الابراء عنها لعدم وجوبها حين ذلك
وان كان واقعا بناء على ما أفق به جارا لله بن ظهيرة واستصوبه البيرى في شرح الاشباه
كما نقلها العلامة ابن عابدين أيضا في المحل المذكور وتبين من صورة جواب الزوج
المذكور ضمن المذكرة اقراره بان أناز زوجته حضر وعرف أنه وكيل عنها واختلعه من
الصداق ما عدا الجارية وبناء على ذلك بحضور الشهود ذكر انه متى ما صحت البراءة
فهى طالق فبناء على اقراره المذكور يكون الطلاق الواقع منه معلقا على صحة براءة
الوكيل له من صداق الزوجة فقط بدون تعرض الى النفقة كما أفهمه ما ذكره الزوج في
جوابه المتقدم ذكره وما ذكره بعده في هذا الجواب من كون الطلاق الواقع كان على

هذا الوجه فيه يدانه طلب منه جعل الداق عوضا عن الطلاق وانه في فوره أو وقعها جابة
 لطلب الوكيل بلفظ التعليق على صحة البراءة فيكون طلاقا بعوض في المعنى وإن كانت
 الصيغة صيغة تعليق على صحة البراءة فيقع بائنا وجود العوض وصحة البراءة من الصداق
 المعلق عليها إذا كان الاخ المذکور وكيلا عن أخته في البراءة المذکور المجعول عوضا عن
 الطلاق ومن المعلوم ان اقرار الزوج بما يوجب الطلاق حجة عليه فيؤاخذ به وجبه قضاء
 ولو خالف الاعلام المذکور ان كان هذا الجواب صادرا عنه هذا ما ظهر لي في هذه الحادثة
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وكان ذلك بحضرة عمدة ناحيتهم
 وجهور من المسلمين فابراة من مؤخر صدافها وقدره كذا على أن يطلعتها في نظير ذلك
 فاجابها على الفور طائعا مختارا من غير أن يشتغل بما ينال في المجلس بقوله أنت طالق على
 ذلك ثم تفرقا ولما انقضت عدتها أرادت أن تتزوج بغيره فعارضها مدعي حصول الاكراه
 من عمدة الناحية في الطلاق المذکور فهل حيث كانت معارضة مجردة عن الاثبات
 الشرعي لا عبرة بالمعارضة المذكورة ويسوغ لها أن تتزوج بمن شئت بشرطه الشرعي
 ويمنع الزوج المذکور من معارضتها وما الحكم أفيدوا الجواب (أجاب) نعم لا عبرة
 بمعارضة الزوج المذکور بدعواه الاكراه على الطلاق المرقوم والحال هذه ويقع عليه
 الطلاق ولو مع الاكراه عليه ولها أن تتزوج بغيره بعد انقضاء عدتها منه حيث لا مانع
 والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تشاجرت مع زوجها المريض مرض الموت واختلعت منه
 وهي صحيحة على نفقة عدتها ودفع لها مؤخر صدقاتها ثم بعد ذلك بنحو ثلاثين يوما مات الزوج
 من مرضه المذکور فهل يكون الخلع صحيحا نافذا ولا ميراث لها فيما تركه حيث كان
 الخلع برضاها (أجاب) نعم لا ميراث لها حيث اختلعت منه على نفقة عدتها لرضاها
 بالنيوة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج وهو في معيشة أبيه وعياله تشاجر مع
 والده فطرده من بيته وبقيت زوجته في بيت أبيه ثم بعد مدة لما أراد بعض الناس صلحه
 وأرجأه الى منزل أبيه حلف بالطلاق الثلاث انه لا يعاشر والده الا اذا صار معلما في
 العصبية وطلب زوجته الى السكنى معه خارجا عن والده فامتنعت ونشرت ودام على
 استقلاله يأكل من كسب نفسه خارج منزل أبيه ولم يعاشره الى الآن فهل حيث لم يعاشر
 والده بعد حلفه لا يقع عليه الطلاق حيث كان خارجا عن مسكن أبيه بامتنعه الخاصة به
 جميعها من قبل اليمين ولا يعد بقاء زوجته في مسكن أبيه وامتناعها من الانتقال معه
 معاشرته منه والحال ما ذكر لا سيما والعرف لا يقضي بان ما ذكر معاشرته حيث كان
 خارجا عن والده بامتنعه في الماء كل والمشرع والمسكن الى الآن (أجاب) نعم لا يقع على
 الابن المذکور الطلاق المزبور ان كان الواقع ما هو سطور والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل متزوج بامرأة سافروا طال الغيبة عنها نحو شهرين ولم يترك لها ما تنقته ولم يوكل
 أحدا يقضى لها ما تحتاجه وتكر منه ذلك فبعد رجوعه مرة من المرات تضررت من فعله

١٢٨٩

٢٥

ربيع الثاني

١٦

١٢٩٠

جادی الاولى

٢٠

١٢٩٠

و شاجرت معه وقالت له لا أرضى بالمقام معك على هذه الحال فذهبت لبیت أبيها فاحضر الزوج جماعة من المسلمين ليصلحوا له خلف لما زوجه بالطلاق الثلاث أن لا يسافر مثل عادته التى تضررت منها الا باذن أبيه فبعد مدة قليلة سافر مثل عادته بغير اذن أبيه وغاب غيبته المعتادة ثم حضر فهل والحال هذه يلزمه الطلاق الثلاث من يوم سفره حيث تحقق ما ذكره بحضوره بالوجه الشرعى (أجاب) نعم اذا تحقق وجود ما علق عليه الطلاق الثلاث المذکور بحضور الزوج يحكم عليه بوقوعه من حين وجود الشرط والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل أقر فى المرض الذى مات فيه بأنه طلق زوجته ثلاثا قبل ذلك المرض بمدة ولم تصدقه الزوجة فى ذلك الاقرار والحال انها معاشرة له معاشرة الاقرباء فهل والحال هذه لا يعتبر اقراره لكونه فى مرض الموت ولم تصدقه الزوجة المذكورة واذا لم يعتبر اقراره ولم تكن بينه فهل تترت الزوجة حقها لكون عدتها لم تنقض الا بعد موته (أجاب) اذا أقر فى مرض موته انه كان طلقها ثلاثا فى صحته وكذبت ولم تنقض عدتها من حين اقراره قبل موته ورثت منه لكونه فارا بالطلاق اذا لم تقم بينة على صدور الطلاق المذکور فى صحته والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل خالع زوجته على مؤخره مداها وعلى نفقة عدتها ثم عقد عليها وعاشرهما مدة ثم طلقها طلاقا رجعية وراجعها وأراد أن يعاشرها فابت عن معاشرتها له فتركها وطلقها طلاقا آخرى مكمله للثلاث ثم ماتت المرأة فى العدة وتركت ما يورث عنها شرعا عن والديها وعن الرجل المذکور فهل والحال هذه اذا ثبت الطلاق الثالث من الرجل المذکور يقسم ماتركته الزوجة المذكورة بين والديها بالفرصة الشرعية ويمنع الرجل المذکور من ذلك ولا يكون له حق فيما تركته المتوفاه المذكورة (أجاب) اذا ثبت على الزوج المذکور وفوق الطلقات الثلاث المذكورات على زوجته المذكورة بالوجه الشرعى لا يرث منها وتقسم تركتها بين والديها بالفرصة الشرعية حيث لا وارث لها سواهما والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل طلق زوجته وراجعها ثم شاجر معها خلف بقوله عليه الطلاق ان عشت لازم أن تزوج ثم استمر مسترسلا عليها ثم شاجر معها ثانيا خلف بقوله عليه الطلاق انها لا تبیت معه فى القاعة فى تلك الليلة فاستمرت ما كثره معه فى القاعة من غير خروج حتى نام هو وتركتها فسئل من اعم تمام الليلة فقالت مكثت من غير نوم حتى بقى من الليل سدسه فخرجت وغت خارج القاعة فهل والحال هذه يحنث بمكثها فى القاعة الى ان بقى سدس الليل ام لا واذا ظلمت بحنث ما حكم استرساله على زوجته قبل ان يتزوج وهل التزوج قورا افيدوا الجواب (أجاب) الطلاق الاول واقع بالاشك والطلاق الثانى المذکور بقوله عليه الطلاق ان عشت لازم أن تزوج لا يحنث فيه بحياته بعد اليمين بالتزوج واسترساله على ذلك ما لم يتحقق عجزه عن تزوجه وذلك فى آخر جزء من حياته حيث لم ينو الفورية مثلا والطلاق الثالث الصادر بقوله عليه الطلاق انها لا تبیت معه فى القاعة فى تلك الليلة فاستمرت

١٢٩٠

١٤

١٢٩٠

١٦

ربيع الثانى

١٢٩٢

٩

١٢٩٣

٢٠

رمضان سنة
مطلب البتوتة في
المكان تكون
بالمكث أكثر من
نصف الليل وان لم ينم

ما كثة معه في القاعة من غير خروج حتى نام هو وتركها في القاعة المحلوف عليها الى أن بقي
سدس الليل وهي فيها وان لم تنم فيها واقع على ما في الهندية من الباب الثالث في اليمين
على الدخول والسكنى وغيرهما من كتاب الأيمان عمدة ٧١ معزى بالبدايع حيث قال
واذا حلف لا يبيت مع فلان أو لا يبيت في مكان كذا فالبيت بالليل حتى يكون فيه أكثر
من نصف الليل وان كان أقل لم يحث وسواء نام في الموضع أو لم ينم فعلى هذا النقل اذا
مكثت الزوجة المحلوف عليها في هذه القاعة أكثر من نصف الليل تتحقق البتوتة فيها
فيقع هذا الطلاق أيضا وتكون معه بطلقة واحدة حيث لم يقع الثاني لعدم نيته
الفورية فيه مثلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فذهبت الى بيت
أبيها فذهب لمصالحتها فاني أبوها الصلح الا بعد أن يأتي لها بشئ معين من الكسوة في يوم
معين ويحلف بالطلاق على أنه ان لم يأت بجميع ذلك في اليوم المعلوم تكون زوجته
خالصة فطلب الزوج البراءة من مؤخر المهر فأبرأه الزوج فقال ان لم آت بجميع ذلك
في اليوم الثاني المعين بينهما تكون خالصة في نظير براءتها في اليوم المعلوم وأتى بالشئ
المعلوم المشروط الا بعضه (أجاب) ان كان الواقع ما هو مسطور بهذا السؤال يقع على
الزوج المذكور طلقة بائنة لا تحل له الا بعد تحديد ان لم تكن مكملة للحرمة الكبرى
والله تعالى اعلم (سئل) بأفادة من محافظة مصر بتاريخ ٧ ذي الحجة سنة ١٣٩٣ مضمونها قد
وردت افادة المألية في شأن مادة طلاق زوجة حسن أفندي بهجت المستخدم بالسودان
المدعوة قطومة وارساله ورقة طلاقها المرفوعة مع الاوراق وتطلبه قطع المرتب الجاري
صرفه من ماهيته ويرام الاستقناع من حضرتكم عما يتبع نحو المرتب فبناء عليه
اقتضى تحريره محضرتكم تؤمل الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي (أجاب) ورد لهذا
الطرف شرح المحافظة المسطر اعلام ومعه من الاوراق بما في ذلك من افادتي المحكمة
الكبرى وصورة ما كتب من هذا الطرف سابقا في حادثة اخرى للمحافظة في ٢ ذي القعدة
سنة ٩٣ مقيمة في باب العدة من هذه الفتاوى بهذا التاريخ وافادة المألية المرغب فيها
اعطاء الافادة من هذا الطرف الآن عن هذه الحادثة الحاضرة نظر الماسقة به افادة
المحافظة من هذا الطرف في الحادثة الاخرى المحكي عنها والحال ان الحكم الشرعي
لا يختلف من حيث وقوع الطلاق الثلاث على الزوجة المذكورة من تاريخ صدور من
زوجها على يد الشهود الذي هو ١٨ جمادى الآخرة سنة ٩٣ الموضح بورقة الطلاق المحرر
بها اسماء واختام شهود الطلاق المذكور ومبدأ اعدتها يكون من هذا التاريخ بخلاف
غير ان الزوجة المذكورة حيث ذكرت أخيرا في المحكمة انها ليست مصدقة على الطلاق
المذكور ولا على ما هو محرر بالورقة المسكتبة في شأن ذلك وانها ما زالت باقية على
عصمة زوجها المذكور نظر الاستصحاب على استمرار ما هو متب لها فالحكم الشرعي
لا يتأتى له ان يعاملها في هذه الحالة معاملة المطلقات نظر عدم ثبوت ذلك لديه بطريق

١٢٩٣

٣

ذى الحجة

١٤

١٢٩٣

محرم

سنة

٥٧٢

شرعي في حقها لعدم تصديقها ولا في حق الزوج الغائب لعدم ثبوت ذلك في وجه خصم من قبله وأما بالنظر لما في هذه المكاتبات التي منها ورقة الطلاق الثلاث فالطلاق المذكور واقع عليها من تاريخها حيث صدر ذلك من الزوج وهو بالغ عاقل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مرض مرض الموت فطلق زوجته طلاقاً ثنائياً من غير سؤالها له ثم مات وهي في عدته فهل والحال هذه إذا ثبت ما ذكر يكون فاراً وترث منه ويرد قصده عليه والقول قولها في العدة مع اليمين (أجاب) الطلاق البائن في مرض موته بلا سؤالها ورضاها لا يمنع الزوجة من الميراث إذا مات الزوج في عدتها والامنع والقول لها يمينها في العدة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من أهل قلعة المولى لم يلح له قضية مع آخر وقال عليه الطلاق لا يتفاضل معه من هذه القضية حتى يصل معه إلى الشريعة ثم تفاصل معه فيها قبل وصوله ما إلى الشريعة ثم راجع زوجته لدى بيعة شرعية مع علم الزوجة بعدمضي قدر شهر بقوله راجعت زوجتي إلى عصمتي حيث لم يسبق منه قبل ذلك سوى طلبة رجعية أخرى راجعها من قبل انقضاء عدتها أيضاً على وجه ما ذكر فهل والحال ما ذكر تجبر الزوجة على ذهابها إلى بيت زوجها وتجب عليها طاعته شرعاً حيث لا مانع من ذلك أم كيف الحال (أجاب) نعم تصح الرجعة في العدة حيث تحتق ما ذكر بالسؤال وتكون باقية على عصمة زوجها وتؤثر بطاعته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالحرام وحنث فيه وعقد على زوجته عقداً مستوفياً شرائط المحنة باذن الزوجة ورضاها وعاشرهما مدة ثم تشاجر معها فطلبت منه الطلاق فقال لها حتى تبرئيني فأبت أن تبرئه وكررت طلب الطلاق منه فقال لها أنت مطلقة ولم يصدر منه سوى ما ذكر فهل والحال هذه يقع عليه بالجرام طلبة بائنة كفي العقد المذكور فيها ويقع عليه بالثاني طلبة واحدة رجعية يسوغ للزوج مراجعة زوجته منها جبراً عليها حيث كانت في العدة وتبقى معه بعد ذلك بطلقة واحدة وله جبرها على طاعته مادام قائماً لها بحقوقها الشرعية (أجاب) يقع عليه بالثاني وهو قوله أنت مطلقة بطلقة واحدة رجعية يسوغ له مراجعتها مادامت في العدة جبراً عليها حيث لم يكن في مقابلة مال ولم يكن مكملًا للثلاث وتبقى معه بعد ذلك بطلقة واحدة وعليها طاعته والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سافر من بلدته إلى بلدة أخرى بينهما فوق مسافة القصر وحال إقامته في البلدة التي سافر إليها أقرطاً تخاراً في صحته وسلامته ونفاذ تصرفاته شرعاً بحضرة جملة شهود عدول أنه طلق زوجته ثلاثاً ثم في أثناء رجوعه المطلق إلى بلدته مات قبل وصوله إليها عن ورثته الشرعيين فهل إذا ادعى أحد الورثة الذي هو ابن الميت من غير المطلقة المذكرة أن أباه أقرطاً تخاراً في صحته وسلامته ونفاذ تصرفاته أنه طلقها ثلاثاً وأثبت ذلك لدى القاضي بالبينّة العادلة المزكاة سر أو علناً يحكم بطلاقها المذكور وتحرم من الميراث بذلك (أجاب) نعم إذا ثبت إقرار المورث المذكور حال

١٢

١٢٩٤

ربيع الاول

١٤

١٢٩٤

رمضان

٢٨

١٢٩٤

ربيع الثاني

٧

١٢٩٦

صحته ونفاذ تصرفاته بأنه طلق زوجته المذكورة ثلاثاً حال غيبته عن بلدته بالسري
الشرعي يحكم بطلاقها ولا ترث منه والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة سالت
زوج ابنتها أن يخالع ابنتها على ما في ذمتها من مؤخر صداقها وعلى نفقة عدتها وأجرة رضاع
وحضانة ابنتها المرزوقة لها منه وأجابها الزوج لذلك وهذا جميعه بدون علم الزوجة ولا
حضورها في المجلس ولا وقع توكيل منها بالمال بل بالزوج بعد ما حصل
لم ترض به ولم تقر عليه ولم تقبل ما أجرة أمها في ذلك فهل والمحال هذه يقع الخلع أم لا وإن
كان يقع فهل يلزم الزوج مؤخر الصداق ونفقة العدة وأجرة رضاع وحضانة ابنته أم
كيف (أجاب) إذا صدر الخلع من أجنبي كالأم مع الزوج بدون إذن الزوجة البالغة
الرشيقة ولم تجز به بعد حصوله ولم تضمن الأم البذل لا يلزم الزوجة البذل قولاً واحداً فلها
مطالبة الزوج بمهرها وبالنفقة والمحال هذه وفي وقوع الطلاق خلاف قال في الذخيرة ولا
تطلق وقال غيره ينبغي أن تطلق لأنه معلق بالقبول وتزوجده أي بقبول الخلع وفي
البرازية وإن لم يضمن توقف على قبولها في حق المال قال وهذا دليل على أن الطلاق واقع
وقيل لا يقع إلا باجازه أي كفي رد المختار من الخلع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
مرض مرض الموت وله زوجة في نكاحه فأقر حال مرضه المذكور قبل موته بساعة أنه كان
طلقها قبل هذا التاريخ بثمانية أشهر مع كونه كان معاشراً لها معاشرة الأزواج إلى حين
أقراره المذكور فكذبته في أقراره المذكور ومات بعده بساعة عنها وعن ورثته غيرها
فهل ترث منه ما لم يتم بتيقن الورثة بينة على طلاقه الذي أقر أنه صدر منه في حال صحته
ولم يثبت ما يفيد الرجعة ويعد هذا الأقرار الصادر في مرض الموت على هذا الوجه قراراً
بطلاقها من ميراثه مع تكذيبها له قبل موته وبعده (أجاب) نعم يكون أقراره في مرض
موته بطلاقها في صحته قراراً منه بطلاقها على فرض كونه بائناً إذا كذبت في ذلك فترث
منه ما لم يثبت بوجه شرعي أنه كان أبانها في صحته أو طلقها رجعياً فيها وانقضت عدتها قبل
موته بدون رجعة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاث طلاقات متفرقات
وثبت ذلك عليه شرعاً بالبينة العادلة لدى أحد فضلاء النواحي بالرياف وحكم القاضي
المذكور بوفوع الطلاق المذكور وحرر بذلك إعلاماً شرعياً وسلمه للطلقة المذكورة
فهل إذا تزوجت المرأة المذكورة بزوج آخر بعد انقضاء عدتها ولم يدخل هذا الزوج
بها ولم يحصل أصابة لها وطلقها قبل الدخول والأصابة لا تحل للزوج الأول بمجرد العقد
وإذا عادت لنكاح الزوج الأول بهذه الحالة يكون نكاحه لها غير صحيح وللحكم الشرعي
أن يفرق بينهما أو ماذا يكون الحكم الشرعي أفيدوا الجواب ولكم الثواب (أجاب) نعم
لا تحل المرأة المذكورة لمن طلقها ثلاثاً بمجرد تزوجها بغيره بعد انقضاء عدتها من الأول
بدون أن يطأها الزوج الثاني بنكاح صحيح فلو طلقها الثاني قبل الوطء وعقد عليها الأول
لا يصح النكاح وعلى القاضي بعد تحقق ذلك عليه بطريق شرعي أن يفرق بينهما لعدم

١٢٩٦

٢٧

ذى الحجة

١٢٩٦

٢٦

ربيع الثاني

١٢٩٧

٢٠

الاكتفاء في التحليل بذلك حتى لو قضى به قاض لا ينفذ قضاؤه لمخالفته السنة المشهورة
وهي حديث العسيلة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حلف لا خير بالطلاق الثلاث
أنه يحجى له بركة أى في غدو يقابله في مكانه فلما كان الغد مكث المحلوف له ينتظره
حتى دخل وقت الظهر وهو لا يحجى ثم ذهب المحلوف له الى شغله في بلدة أخرى حتى
مضى النهار وجاء بعد المغرب فقابله المحالف وقال له أنا جئت قبيل العصر ولم أجده في
بيتك واستمر الى غروب الشمس فسأله عن تأخير له عذراً لم لا فقال لغير عذر أنا رجل يساع
صرت أبيع في سببي حتى جئت مع العصر فقال له حدثت في يمينك وكان الطلاق المذكور
من زوجتيه فهل والحال هذه يقع عليه الطلاق المذكور من كنتاز وجتيه ولا يقضى
ان يفرق بينه وبينهما ولا لتحل له واحدة منهما حتى تسكن زوجا غيره (أجاب) لا يظهر
في مثل هذه الحادثة وقوع الطلاق على المحالف حيث كان حلفه على الحجى والمقابلة في
يوم مخصوص للمحلوف له يعنى في مكانه وقد جاء له المحالف في ذلك اليوم قبيل العصر أو
بعده في بيته المراد الحجى فيه فلم يجده لذهاب المحلوف له لشغله في بلدة أخرى حتى مضى
النهار وقد انتظره المحالف حتى غربت الشمس لا تانه بما في وسعه يؤيده ما بهامش
الانقروية من الجزء الاول من الايمان في الثالث في حدث المحالف بالباشرة والتوكيل
واليمين المؤقتة غمرة ١٢٧ لياتينه غدا ويريه وجهه فأماه فلم يجده لا يحنث وبه أفتى ابن
نجيم برازية في الشام عشر من الايمان وبمراجعة البرازية وقتاوى ابن نجيم وجد
كذلك وذلك مخرج على ما ذكره في الايمان من ان شرط بقاء اليمين في المؤقتة
امكان تصور البر الى آخر جزء من هذا الوقت حتى لو زال ذلك في آخر جزء منه الى خروج
الوقت فلم يفعل لاحت كما صرحوا به في مسألة شرب ماء ذالكوز اليوم وكان فيه ماء
فصب ولومن قبل المحالف قبل الغروب فلم يشرب لاحت لادم امكان تصور البر في آخر
الوقت فانحلت اليمين وفي مرقاة الاصول اعلم ان المحالف متى عجز عن الفعل المحلوف
عليه واليمين مؤقتة بطلت في آخر الوقت عند أى ذنية وتجدد وجهه ما الله تعالى لان
الانسان لا يتكف الا بما في وسعه فالنجم الدين العلامة في الاسرار الفتوى على قولهما اه
ومثله في الخيرية من آخر الايمان وهناك حيث جاء المحالف للمحلوف له في اليوم المذكور
قبل الغروب فلم يجده لذهاب له لبلدة أخرى واستمراره حتى غربت الشمس انحلت اليمين ولا
ينافي ذلك ما في صاب الانقروية من المحل ان ذكره ليحيى فلان فاما ولم يأذن له لا يحنث
وان اناه ولم يستأذن أولم يجده في بيته حدثت في آخر الفصل السابع عشر من ايمان البرازية
اه أما في الوجه الاول فظاهر اذا لاحت فيه أيضا ووجهه ان المحالف أى بما في وسعه
وهو الايمان وعدم الوصول جاء من قبل المحلوف له بعدم ادبه له أى بعد استئذانه أما في
الوجه الثاني والثالث فلانه وان أنى الا انه يصل بتقصيره حيث لم يستأذن في الثاني
واليمين غير مؤقتة وتصور البر على المحلف فتعذر يحنث بعدم وجود شرط البر

١٢٩٧

٢٧

مطلب من حكم اليمين
في الايمان والمواظاة
في اليمين المطلقة
والمؤقتة وامكان تصور
البر وعدمه

يعني في آخر جزء من حياة أحدهما كما هو شأن المطلقة وفي الثالث كذلك تصورا البر يمكن عقب الحلف فينعتقد ويحنت بعدم فعل المحلوف عليه بعد ذلك أي بالآتيان والوصول ولم يحصل لعدم وجوده في المكان المحلوف عليه بعد تحقق الوجود فيه عقب الحلف فيكفي في الحنث في اليمين المطلقة يعني في آخر جزء من حياة أحدهما فلا ينافي حكم الفرع المنقول بالمعاش المستشهد به في حادثة السؤال الذي وضعه التقييد بالوقت وكذا لا يخالف ما ذكرناه من نقله في رد المختار في باب اليمين في الدخول والخروج في آخر مرة ثانياً ضمن قوله لا في الآتيان بالعز وللذخيرة عن المتنق ونصه ولو قال ان لم آت ثلث غدا في موضع كذا فإنه لم يجده فقد بر بخلاف ان لم أوافك لأنه على أن يجتمعها أما الأول فظاهر لعدم الحنث فيه لكونه مؤقداً في فلم يجده ففات إمكان تصورا البر إلى آخر الوقت فتحل اليمين مع فعل ما في وسعه فلا حنث وأما الثاني فلا لأن معناه ان الموافقة تخالف مجرد الآتيان اذ لا بد فيهما من الاجتماع لا مجرد الآتيان ولو مع دخول الدار بخلاف الآتيان فهو يتحقق بالوصول اليه ودخول داره وان لم يجتمعا ثم يفصل في الموافقة باعتبار مفهومها المذكور بين اليمين المطلقة والمقيدة على ما عرف وتقرر هذا ما ظهر لي في الشرح بين هذه الفروع ومع ذلك فالفرع الذي أفتى به ابن نجيم المذكور أولاً هو الموافق لحادثة السؤال فيعمل بموجبها والله تعالى اعلم (سئل) بإفادة من ضبطية مصر في ٢٩ ج سنة ٩٧ حاصلها مديرية اسما أرسلت مكاتبة للضبطية في ٦ ج سنة ٩٧ في شأن تشكي على عبد الله من ناحية كوهير من فواج عائشة بنت ضافر زوجه أخيه الغائب بالشخص المدعوا إبراهيم محمد جو وأنه لما تحرر لحضرة قاضي افندي محكمة المديرية للنظر في ذلك عرف أنه يسأل على عبد الله المذكور ان كان تداعيه بطريق الوكالة عن أخيه الغائب أو بغير وكالة عنه استغدير منه عدم وجوده مسوغ شرعي لدعواه لا بطريق الوكالة ولا بغيرها وأنه بالاستفهام من إبراهيم محمد جو أجاب بالاستعتراف بتزوجها بناء على ورقة في يده محتومة من بعض عمه ومشايع بلدتهما مضمونها ان غاب عنها مدة خمس سنوات تكون طاقه بالثلاث وقد غاب عنها ثمان في عشرة سنة وقد تزوجت بناء على ذلك مع التمسك بفتوى في يده من الشيخ حسين عبداللطيف بأنه يحل لها ان تتزوج ديانة وعلى ان تلك الورقة والقوى لا يعتمد عليهما في القضاء لا تعرض أيضاً للديانة ولا يكون أخو الزوج خصماً لا بمسوغ شرعي والذي يطلب في هذه المادة حضور الزوج أو اثبات توكيله لأخيه حتى يسوغ له التداعي وبالرد على حضرة القاضي بطلب الإفادة الصريحة عما يصير أحواله في أمر ابقاء الزوجة المذكورة مع من تزوج بها من عدمه أفاد برغبة الاستفتاء عن ذلك وعلى هذا فالمديرية تروم الاستفتاء عن ذلك من حضر تكتم فإلزام تحريره والأوراق والفتوى مرسلة الأمل الإفادة عما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) ليس لأخي الزوج المذكور التعرض لزوجة أخيه التي تزوجت بآخر بعد وقوع طلاقه

الثلاث عليها المعلق على غيبته عنها خمس سنين وقد غاب عنها ثمانى عشرة سنة وانقضاء
عدها منه المحرر به لما شهادة من حضر التعليق وعلم حصول الشرط بدون وكالة وولاية
شرعية عن أخيه الغائب ولا يفرق القاضى بينها وبين من تزوجها بعد ذلك المصدق لها فيما
ذكر بمنازعة أخيه اذ لا يقضى الغائب ولا عليه بدون خصم شرعى عنه مع جواز تزوجها
ديانة بغير الاول فى مثل هذه الحالة وشهادة الشهود بمثل ذلك كافية فى سكوت الحاكم
عن التعرض لها لافى اثبات الملاقى على الغائب كما صرح به علماءنا فلو حضر وأنكر
الطلاق فإن شهدت به العدول يمنع عن المعارضة ويحكم عليه بوقوعه والافرق بينهما وبين
من تزوجها ثانيا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من طرف شخص يدعى مصطفى
الجمال من أهالى دمياط عن مادة سطرها بتذكرة يطلب فيها افادة الحكم الشرعى ومخاطبة
قاضى دمياط لعلمه بها مضمونها ان له أخا قاصرة متزوجة برجل فخرجت من بيته
لعدم اطاعتها الوطء فطلب منه زوجها بواسطة من حضر مخالعتها على خمسة وعشرين
بينت وفأجرى الخلع بينهما على ذلك بتلقين فقيه مع جهله بالحكم بدون اضافة البذل الى مال
نفسه وبدون ضمانه مع عدم اضافته أيضا الى مال الزوجة أو مهرها ويريد الزوج
الزامه بالبذل أو بعضه بواسطة القاضى صلحا وقد أفيد من العلماء بعدم الزامه بشئ
وعدم وقوع الصلاق أيضا والحال هذه (أجاب) مخاطبا المحضرة هذا القاضى بما نصه
تقدمت هذه من مصطفى الجمال من أهالى دمياط اطلع حضر تكم على ما فيها كاف عن
الاعادة وحيث ان هذه المادة مع لومة بطرف حضر تكم فيقتضى النظر فيها وإجراء
ماوافق الشرع الشرى فبحسب ما يتحقق لدى حضر تكم فاذا لم تحصل اضافة من الاخ
فى بدل الخلع لمال نفسه ولا ضمان أى التزام له فكما لا يخفى حضر تكم انه لا يلزم الاخ
شئ مع حصول الاختلاف فى وقوع الطلاق وعدمه وتصحيح الوقوع وحيث ان هذا مما
ينظر فيه ويفصل بطرف حضر تكم لزم شرحه لاجراء ما يقتضى والله تعالى اعلم (سئل)
فى رجل تشاجر مع زوجته ووقت المشاجرة قال لها أنت خالصة بالثلاث ولم يسبق
لها طلاق قبل ذلك ولم تخرج من العدة فهل والحال هذه تصح له مراجعتها أم يقع
الطلاق باثنا وتحل له بعقد ومهر جديدين أم لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره (أجاب)
لا تصح له مراجعتها وليس له العقد عليها حتى تنكح زوجا غيره بعقد صحيح ويدخل بها
ثم يطلقها بعد العدة من الاول والثانى اذا وقع عليه الطلاق الثلاث بقوله المسد كور على
الوجه المسطور حيث لا مانع والله اعلم (سئل) فى امرأة تزوجت رجلا وبنى بها وافتض
بكراتها وأقامت معه مدة تريد عن سبع سنين وهو يحامعها ولم تنفقه فى تلك المدة
بعيب فيه ولا عنة الى أن حصلت مشاجرة بين أهلها فى أثناء المشاجرة ادعت عليه العنة
وانه لم يصل اليها تريد بذلك مغارقتها فكذبها فى دعواها المذكورة وادعى الوطء
والوصول اليها فى تلك المدة وهى ثيب فهل يكون القول قوله بيمينه فى انكاره دعواها

١٢٩٨

١

رجب
٩

١٢٩٩

١٢٩٩

٥

جادی الثانیة

١٢٩٩

١١

جادی الثانیة

١٣٠١

٦

عدم الوصول اليها ولا يؤثر جل سنة ابتداء اذا حلف اليمين الشرعية على نفي دعواها وحصول وطئه اياها ووصوله اليها حيث انها تذب وتمنع من طلبها التأجيل والتفريق (اجاب) نعم يكون القول قوله بيمينه في الوصول اليها حيث كانت ثيبا فاذا حلف اليمين الشرعية منعت من طلبها وان نكل عن اليمين أجل سنة بطلبها فان وصل اليها فيها سقط حقها والافرق بينهما بطلبها أيضا ان امتنع عن طلاقها بنفسه ويجري التفصيل المار من قبول قوله بيمينه ان ادعى الوصول فيها وهي ثيب وثبت عدم الوصول ان نكل والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من قاضى محكمة سوا كن مؤرخة ٢٣ جادی الاولی سنة ١٢٩٩ مشعولة بختم صورتها بعد مخاطبة ماذا يصنع القاضي في زوجة المفقود اذا طلبت منه التطلق من المفقود لحصول الضرر عليها وكذا من غاب عنها زوجها ولم يترك لها نفقة وتضررت بعدم وصول النفقة اليها بسبب غيبته هل يحكم بينهما بالتفريق لرفع الضرر عنها أم لا (اجاب) ليس للقاضي الخفي ان يجيب زوجة المفقود في طلبها منه التطلق من المفقود لحصول الضرر عليها وليس لها التزوج بغيره ما لم يحكم بموته بطريقه الشرعي أو يثبت موته بشهادة البينة الشرعية وتنقضي عدتها منه كما انه ليس له ان يفرق بين الزوجين بمجرد غيبة الزوج وترك زوجته بدون نفقة وتضررها من عدم وصول نفقته اليها عندنا قول واحد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا في صحته قبل موته بمدة تزيد على خمس سنين بحضور بينة شرعية تشهد بذلك وأخرجها من منزله الى منزل أبيها ومكثت به الى أن مات ثم بعده موته بمدة سنين أنكرت الطلاق المذكور وادعت انها باقية على الزوجية ولها الميراث الشرعي في نكحة زوجها وترافعت مع الورثة الى قاضى ولا يترحم فطلب القاضي بينة الطلاق المذكور فلم يأت المرأة انه بشهادة البينة بالطلاق المذكور يحكم القاضي بغيرها من الميراث تركت الدعوى وتوجهت الى قاضى ولاية أخرى وأقامت بينة عنده في وجه مدين على زوجيتها المتوفى من غير حضور الورثة وحكم القاضي بزوجيتها وثبوت وراثتها مع باقى الورثة عملا باصل الزوجية فهل اذا طلبها باقى الورثة لدى قاضى ولا يترحم المترافع لديه اولا وأقاموا عليها بينة بالطلاق المذكور الذى أنكرته ولم تدع ما يوجب تجديد النكاح بعد الطلاق المذكور بوجه شرعي يحكم عليها بهذا الطلاق ومنعها من الارث لان أصل الزوجية التي أقامت عليها البينة عند القاضي الاخر لم تكن منسكورة ولم تدع عقدين ولم يكن هناك مانع (اجاب) نعم اذا أقامت الورثة بينة على الطلاق المذكور يحكم على هذه المرأة وتمنع من الميراث معهم والحال ما ذكر لا يبانهم احد اذ الموجب لحرمانها منه ولا تنافيها البينة التي أقامت على القاضي الاخر على انها زوجة المتوفى اذا العمل بموجبها باستصحاب الحال وهذا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر فطلب رب الدين من مديونه دينه فشكى اليه عذره فلم يقبل منه فأمره بعدم

الاتقال من أمامه حتى يدفع الدين الذي في ذمته فامتنع اعذاره الحاصل به فضربه رب الدين ضربات شداد الاقتداره عليه وأمره ان يعده بوعده فوعده ثمانية أيام فقال له رب الدين احلف لي طلاقا ثلاثا من زوجتك فلانة فحلف له طلاقا ثلاثا من زوجته اني آتي به عند حلول الميعاد ثم مضى الوعد ولم يأت به فهل والحال هذه يقع عليه الطلاق الثلاث ام كيف (اجاب) نعم يقع الطلاق الثلاث ان كان الواقع ما هو مستطور لوجود المعلق عليه الطلاق المذكور وهو عدم اليتاء بما عليه من الدين في الميعاد الذي ذكره مع امكان تصويره حيث لم يفت المحل ولم تبطل اليمين وذكر في رد المحتار من التعليق ان مفاد كلامهم الخنف فيمن حلف ليؤدين اليوم دينه فججز لفقره وفقد من يقرضه والله تعالى اعلم

(باب العدة)

(سئل) في امرأة غاب عنها زوجها مدة سبعة عشر شهرا ثم أخبرها راجلان بأن زوجها مات في محل كذا وعائنا موته وصدقتهما في اخبارهما فهل اذا ثبت ذلك باليمين الشرعية على يد نائب قاضي بلدهم يسوغ له أن يحكم بموته ولها التزوج بغيره بعد انقضاء عدتها من وقت الموت (اجاب) اذا ثبت موت الرجل باليمين العادلة بين يدي القاضي بعد دعوى صحيحة من خصم على خصم يسوغ لزوجه التزوج بغيره بعد انقضاء عدتها منه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها تسع سنين ثم أخبرها راجلان بأنه مات في كذا وعائنا موته وصدقتهما في اخبارهما فهل اذا ثبت ذلك على يد القاضي يحكم بموته ويسوغ لها التزوج بغيره بعد انقضاء عدتها من وقت الموت (اجاب) اذا ثبت موت الزوج باليمين العادلة بين يدي القاضي يسوغ لزوجه التزوج بغيره بعد انقضاء عدتها من وقت الموت والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها فتزوجت بآخر بعدهم في اثنتين وأربعين يوما من طلاقها فهل اذا ادعت انها حاضت ثلاث حيضات في تلك المدة لا تصدق في ذلك ولا يقبل منها ويكفون عقد الزوج الثاني عليها لا غيا (اجاب) لا تصدق المرأة في انقضاء عدتها بالحيض في أقل من ستين يوما على ما به الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها مدة خمس عشرة سنة ثم حضر لها راجلان من أهل بلدها من مدة خمس سنين وأخبارها بأنها ماتت وانهم ما عاينوا موته فهل يجوز لها أن تتزوج غيره بعد الثبوت شرعا (اجاب) اذا ثبت موت الزوج المذكور باليمين العادلة بين يدي الحاكم في وجه خصم شرعي يحل لها التزوج بغيره بعد العدة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مملوكة من زوجها ادعت الحمل منه وقرر لها عليه كل يوم كذا فضة ثم بعدهم في تسعة أشهر أخبره بعض العارفات من النساء ان ادعاءها الحمل كذب منها فطلبها عند نائب بلدها فاقترت بعدم الحمل فهل تكون مؤاخذه بما اقترت به من عدم

ربيع الاول

٢٥

١٢٦٥

ربيع الثاني

٨

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

الحمل ولا يلزم مطلقها دفع شيء مما كان قرره لها (أجاب) اقرار المصلحة بعدم الحمل لا يسفد ما قرره لها من النفقة اذ لم يثبت انتضاء عدتها باقرارها بثلاث حيض حيث كانت من ذوات الحيض والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة متزوجة بشخص وقد تركها الزوج وفرها ربا من مدة ثلاث سنوات ولا يعرف له مكان ولا يعلم هل هو حي أم ميت والآن شاع من بعض الناس ان الزوج توفي فهل اذا صدقت بوفاته يجوز لها التزوج (أجاب) اذا كان المخبر بموت الزوج ثقة وصدقته الزوجة يحل لها أن تتزوج ديانة لا قضاء الا اذا ثبت موته بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلفت من زوجها ومكثت بعد الطلاق أربعة وأربعين يوما وتزوجت بآخر وادعت انها حاضت في هذه المدة ثلاث حيض فهل لا تصدق في هذه المدة ولا يكون النكاح والحال هذه صحيحا (أجاب) لا تصدق المرأة في انتضاء عدتها بالحيض الا في مدة تحتمل ذلك وألهاستون يوما على الصحيح والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها فادعت عند رجل آخر انه أخبرها رجل أو رجلان بموته وصدقها الرجل المذکور وتزوجها ومكثت معه مدة حتى حملت ثم طلقها ثلاثا فهل يكون عقد الرجل المذکور عليها صحيحا ديانة وجعلها منسوب له لا لزوجهها الاول الغائب (أجاب) في التنوير شرحه غاب عن امرآته فتزوجت بآخر وولدت أولادا ثم جاء الزوج الاول فالاولاد للثاني على المذهب الذي رجع اليه الامام وعليه الفتوى كما في الخمانية والمجوهرة والكافي وغيرها وفي حاشية شرح المنار وعليه الفتوى ان احتمله الحال انه قال المحشى أى بأن تلد لسته أشهر فاكثرت وقت النكاح من الزوج الثاني والا فله الاول وهو شامل لما اذا بلغها موته أو طلاقه فاعتدت وتزوجت بخلافه ولما اذا ادعت ذلك ثم بان خلافه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مرض مدة من الشهور فطلق زوجته طفلة وراجعها ثم طلقها ثانيا طلاق رجعية في مرض موته الذي مات فيه فهل اذا مات قبل خروجهما من العدة وترك ما يورث عنه شرعا ترث منه أم لا (أجاب) المطلقة رجعية ترث من زوجها اذا مات وهي في العدة ولو كان الطلاق في الصحة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها مدة سنتين ولم يعلم له مكان والآن حضر جماعة من الرجال وأخبروها ان زوجها المذکور كان مقيما في جهة كذا وانه قد مات وشاهدوا موته ودفنه فهل اذا صدقتهم المرأة المذكورة ورفعت أمرها الى القاضي وشهدت الجماعة المذكورة بموته بحكم بذلك ويجوز لها أن تتزوج غيره (أجاب) اذا حكم القاضي بموت الزوج بشهادة البينة العادلة اثر خصومة شرعية يكون لزوجه التزوج بآخر بعد انتضاء عدة الوفاة من وقت الموت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل منه ففرض لها القاضى عليه كل يوم مبلغا معلوما من الدراهم ومات الحمل في بطنها وبقي الى الآن فهل يكون لها النفقة المقرضة مادام الحمل في بطنها حتى تضع وتنقضي عدتها ولو مضى على ذلك مدة من السنين وهل اذا باع لها وكيل زوجها المذکور مكانا

وقبض الوكيل الثمن بعد ثبوت وكالته في البيع وفي قبض الثمن بالبينة الشرعية
وتحررت حجة شرعية بشراء المكان المذكور من وكيل زوجها المذكور المعروف
باسمه ولقبه وغلط كاتب الحجة في اسم أبي الموكل الذي هو زوجها المطلق لها لا يعتبر غلط
الكاتب المذكور ولا يكون طعنًا شرعيًا ويحكم لها بملكية المكان المذكور ولا عبية
بتعلل زوجها المطلق لها بالغلط المذكور (أجاب) في شرح التنوير ولومات أي الحجل
في بطنها ينبغي بقاء عدتها إلى أن ينزل أو تبلغ حد الأياس اه قوله حد الأياس يعني فتعبد
بالأشهر بعده وفيه أنه مناف لقوله تعالى وأولات الاحمال الآية فتأمل حللي قلت وفي
حاشية البحر للشيخ خير الدين لا معنى للقول بالانقضاء مع وجوده لاستعمال الرحم به كذا
في كتب الشافعية وذكر كلامًا في كتبهم كما في رد المحتار إلى أن قال والذي ينبغي العمل
بما قاله الجماعة لموافقته صريح الآية انتهى فعلى الرجل المذكور نفقة عدتها إلى
انقضائها شرعًا وإذا ثبت شراء الزوجة المكان من وكيل زوجها في ذلك ودفع الثمن له
لا يكون للزوج الموكل معارضتها بدون وجه شرعي ومجرد غلط الكاتب في اسم الأب
مع شهرة الموكل بالاسم واللقب غير مانع من صحة البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته طلاقًا بائنًا تملكها نفسها بحضرة بينة شرعية ثم سافر إلى جهة غاب فيها مدة
أشهر انقضت فيها العدة فهل إذا حضر وادعى أن الطلاق المذكور رجعي لا يجاب لذلك
إذا ثبت ما ذكر ولا تحل له إلا بعقد جديد باذنها ورضاها وإذا ادعى أنه كان راجعًا في
العدة ولا بينة له على ذلك لا يقبل قوله على فرض أن الطلاق رجعي وإن المرأة لم تثبت
دعواها البائن بالبينة وكذبت في ذلك (أجاب) إذا ادعى بعد العدة رجعتها فيها وانكرت
ولا بينة له أو ثبت أن الطلاق بائن لا يسوغ له معاشرتها قبل تجديد العقد عليها بشروطه
الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ سنه سنة ونصف
قرر لها القاضي عليه خمسين فضة يدفعها لها عن كل يوم في نظير نفقة العدة فدفع لها الزوج
بعض ما قرر عليه مائة وبعد ذلك امتنع من الدفع مدعيًا أنها خرجت من عدته فأنكرت
الزوجة دعواه وانها باقية في العدة فهل يكون القول قولها في عدم انقضاء العدة بيمينها
ويؤمر بدفع ما قرر عليه ما دامت في العدة (أجاب) القول للزوجة بيمينها في عدم انقضاء
العدة وعلى زوجها الاتفاق عليها على قدر حالهما إلى انقضاء عدتها حيث لا مانع ولها
المطالبة بما مضى من النفقة المفروضة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة قدمت من بلدها
إلى بلد آخر وأرادت التزوج وأخبرت بأن زوجها الذي كانت معه سابقًا كان ابن عمها
توفي إلى رحمة الله تعالى في بلدها ولم تخرج من محلها إلا بعد انقضاء عدة الوفاة ووافقها
على ذلك الذي يريد تزوجها وبرز عمه ابن عمها أيضًا فهل يعتد مدعى إيجابهما ويسوغ
لها التزوج لتعذر حضور بينة الوفاة (أجاب) يجوز أن صدق المرء المذكور كونه ابن زوجها
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ضلها زوجها ثلاثًا بحضرة بينة شرعية من أهل بلدها

١٢٦٥

٣

١٢٦٥

٣

١٢٦٥

١٩

صفر

١٢٦٦

١٠

موجودة بالبلد فبعده ضي مدة سنين وخروجها من العدة تزوجت غيره والا ن نائب الشرع
 بالبلد يريد التفريق بينها وبين من تزوجته بسبب غيبة مطلقتها فهل لا يجب لذلك ولا يصح
 دعواه عليها ولا غيره الا اذا حضر المطلق المذكور (اجاب) لاختصاصه لا حكم الزوج
 الثاني وينتظر حضور الغائب ولا يفرق مع غيبته على ما افاده صاحب البحر والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته فادعت بقاء العدة مدة طويلة لتدوم نفقتها عليه وادعى
 زوجها انقضاء عدتها واقام بيعة شرعية على اقرارها بانقضائها بالحيض في مدة تحتمل
 ذلك فهل تقبل بيعة الزوج على اقرارها بانقضائها بالحيض حيث كانت المدة محتملة
 لذلك وليس لها مطالبة الزوج بنفقة من وقت اقرارها بالانقضاء (اجاب) نعم تقبل بيعة
 الزوج على ذلك والحال هذه وليس للمرأة نفقة عدة بعد ثبوت انقضائها بالوجه الشرعي
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت بين يدي الحاكم الشرعي بأن زوجها مات وبرهنت
 على ذلك واقامت بيعة شهدت لها بذلك وفسرت في شهادتها بالسماع ممن يوثق به فهل
 يحكم القاضي بموته وتقسيم تركته ويحل لزوجه ان تتزوج غيره قضاء وديانة حيث
 كانت الدعوى في وجه خصم شرعي (اجاب) اذا ثبت موت الزوج بالوجه الشرعي كان
 للزوجة ما يخصها في تركته وساغ لها التزوج بعد انقضاء عدة الوفاة واذا فسر شهادا
 الموت للقاضي ان شهادتها بالسماع تقبل اذا قال لا أخبرنا به من نثق به على الاصح على
 ما في الدر من الشهادات لكن نقل محشيه عن اعتماد خلافه تعويلا على ما في عامة
 المتون وغيرها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته رجعا وانقضت عدتها
 بالحيض في خمسة وستين يوما فهل اذا ادعى الزوج الرجعة بعد العدة وأضاف الرجعة الى
 ما قبل العدة لا يصدق في ذلك الا بالبيعة (اجاب) اذا ادعى الزوج بعد انقضاء عدة
 زوجته انه راجعها فيها وكذبته لا يقبل قوله بدون بيعة شرعية على مدعاه والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل غاب عن زوجته مدة ثم جاء رجلا وشهد بموته ضمن خصومة شرعية
 فتزوجت المرأة بآخر بعد انقضائها ودخل بها الزوج الثاني فزعم أهل الاول انه
 جاءهم كتاب منه وانه حي ولم يصدق الزوج الثاني ولا الزوجة أيضا خبرهم في ذلك فهل
 لا يكون للقاضي التفريق بينهما بناء على هذا الاخبار (اجاب) اذا مات زوج المرأة
 وتزوجت بآخر بعد انقضاء عدة الوفاة لا يفرق بينهما بمجرد اخبار أهل الزوج انه جاءهم
 كتاب من عنده وليس لاهله معارضة الزوجين والحال هذه بدون وجه شرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) في امرأة أخبرها جماعة من الرجال بأن زوجها مات فهل اذا صدقتهم
 في الاخبار ورفعتم لدى القاضي وشهدوا لها بالموت في ضمن دعوى صحيحة وحكم القاضي
 بموته يحل لها أن تتزوج غيره قضاء وديانة (اجاب) اذا ثبتت الزوجة موت زوجها بالوجه
 الشرعي يكون لها التزوج بغيره بعد انقضاء عدة الوفاة من وقت الموت والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل افرنجي اشترى جارية ببيضاء مسلمة واستولدها ثم هلك عنها فهل لا عدة

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

٢٦

١٢٦٦

٧

جمادى الاولى

١٢٦٦

١٠

١٢٦٦

٢٧

رجب

١٢٦٦

١٤

رمضان

عليها أو عليها عدة الاحرار أو يكفي استبرأؤها بحضنة بعد موته (أجاب) تعتق أم الولد بموت سيدها وعليها العدة بثلاث حيض ان لم تكن حاملا أو آيسة أو محرمة عليه بأن كانت مخرجة للغير فان كانت حاملا فعدتها بوضع الحمل وان آيسة فعدتها ثلاثة أشهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ابنه البالغ العاقل الرشيد بانافي نظير مؤخر صداقها بطريق الوكالة عنه وهو بحال الصحة والسلامة بشهادة البينة الشرعية فهل اذا حاضت الزوجة المطلقة المذكوورة بعد الطلاق ثلاث حيض في مدة ستين يوما يسوغ لها أن تتزوج غيره وتصدق في انقضاء عدتها بثلاث حيض في المدة المذكوورة (أجاب) نعم تصدق في ذلك والحال ههنا يقبل قولها مع اليمين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت بأن زوجها مات وان عندها بينة تشهد لها بذلك فهل اذا أثبتت موته في ضمن دعوى صحيحة بين يدي الحاكم الشرعي يحكم بموته (أجاب) اذا ثبت موت الزوج بين يدي القاضي بالطريق الشرعي كان لزوجه التزوج بغيره بعد عدة الوفاة وابتداءؤها من وقت الموت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وكثت بعد الطلاق شهرين ثم اخبرت بانها حاضت فيهما ثلاث حيض وتزوجت آخر ودخل بها وطلقها ومكثت بعد الطلاق الثاني شهرين حاضت فيهما ثلاث حيض فهل اذا اخبرت بذلك وأراد مطالقتها الاول ان يعقد بها بغير جديدها ورضاها يكون له ذلك وتصدق الزوجة في ذلك حيث كانت المدة تسع ذلك وليس لاحد من الجيران أو غيرهم معارضة في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) تصدق المرأة المذكوورة حيث كانت المدة محتملة وأقل مدة تصدق فيها السكك عدة بالحض ستون يوما على الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة حامل منه تركها في بلده وسافر الى جهة غاب فيها مدة سنتين ثم حضر فوجدها قد تزوجت غيره فهل يحال بينهما وبين من تزوجت به الى انقضاء عدتها ويأخذها زوجها الاول وتكون باقية على عصمته ويتبين بطلان نكاحها بالثاني حيث ثبت بالبينة الشرعية انها زوجته ولم يثبت انه طلقها وبأنف منه قبل غيبته أو فيها (أجاب) لا يصح نكاح الزوج الثاني فلا يحل له قربانها حيث كان الامر ما هو مسطور وتكون باقية على عصمته الا انه لا يحل وطؤها الاول الا بعد انقضاء عدتها من الثاني ان وطئها لكونه نكاحا فاسدا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة حامل منه ومعها أولاد منه ومطالعة ثلاثة ثلاثا وهي ساكنة باولادها منه في حريم من بيت على حداثها باولادها فقط منتمل على جميع المنافع اللازمة ومطالعتها في حريم آخر على حدة ايضا وأناس اجانب كذلك في حريم من البيت على حدة فهل اذا كانت نكاح لا ولادها وللطالقي ما يحتاجون اليه من الماء كل وغیره نهرا او كل ينال في حريمه الخ من به ولا يلزم من ذلك خلوة محرمة شرعا تنقض عدتها مع ذلك ولا يكون منعهما ذكرا من طلقها وأولادها منه مانعا من ذلك (أجاب) تنقض العدة والحال ههنا حيث كان الطلاق

ذی القعدة

٣

محرم

١

١٥

ربيع الثاني	سنة	
٥	١٢٦٧	
جادي الثانية	٢٧	١٢٦٧
شعبان	٣	١٢٦٧
١٤	١٢٦٧	
رجب	٥	١٢٦٨
ربيع الاول	١٢	١٢٦٩

مشهور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة ودخل بها وحملت منه ثم بعد ذلك تبين ان العقد وجد في عدة الزوج المطلق لها فهل والحال هذه يكون الوطء وطء شبهة وتنقضي العدتان بوضع الحمل ولصاحب الشبهة تجديد العقد عليها بعد الوضع بالشروط والاركان (اجاب) للزوج الثاني تجديد العقد بعد انقضاء عدة الزوج الاول والله تعالى اعلم (سئل) من الضابط خاتمه في ٢٧ ج سنة ٦٧ في امرأة طلقها زوجها وهي حامل منه في غرة ج سنة ٦٧ وكانت حاملا من مطلقها في شهرين وفي ٢٣ ج سنة ٦٧ صار عقدها على رجل آخر بدعواها انها اسقطت بالحكم (اجاب) اذا اسقطت المرأة سقطت طهرها بعض خلقه كيد أو رجل فهو ولد حكمه فتصير به المرأة نفساء وتنقضي به العدة كما في التنوير فان لم يظهر له شيء فليس بشئ والمرثى من الدم حيض ان دام ثلاثة أيام وتقدمه طهر تام وأقله خمسة عشر يوما فاذا ظهر بعض خلق السقط المذكور يصح العقد عليها والا فلا يصح ولا يستبين خلقه الا بعد مائة وعشرين يوما كما في الدر المختار والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثا وهو في حال الصحة ثم بعد شهر من طلاقها مرض مدة خمسة وخمسين يوما ثم مات فهل تعد عدة الطلاق (اجاب) اذا طلق الرجل زوجته ثلاثا حال صحته ثم مرض ومات وهي في العدة لا تنتقل عدتها الى عدة الوفاة ولا ترث منه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت على أبي زوجها بين يدي الحاكم الشرعي بان زوجها مات عنها وعن ابنها منه وعن الاب المذكور وطلبت الميراث مما تركه والاب ينكر دعواها فهل اذا اقامت البينة في ضمن دعوى صحيحة وشهدت لها بموته يعرض لها بالميراث بعد الحكم بذلك وتعتمد من وقت الموت وتزوج غيره (اجاب) نعم يعرض للمرأة المذكورة بما يخصها في تركه زوجها بعد تحقق موته بالوجه الشرعي وتعد عدة الوفاة ولها التزوج بعدها وابتداء العدة من وقت الوفاة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها وتركتها بلا نفقة ولا منفق وبقيت في انتظاره سبع سنين حتى أضر بها الفقر لعدم كسبها ثم بعد المدة المذكورة حضر لها من تعتمده وأخبرها بموت زوجها فهل اذا شهدت لها بينة شرعية بموت زوجها في وجه خصم شرعي لدى القاضي يحكم بموته ولها ان تزوج غيره بعد انقضاء عدتها من وقت الموت (اجاب) اذا شهدت البينة العادلة بموت الزوج بعد دعوى من خصم شرعي على مثله يحكم بموته ويسوغ لها التزوج بغيره بعد انقضاء عدتها من وقت الموت والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة أخبرت رجلا بان زوجها مات وانها منقضية العدة بالاشهر فعقد عليها اعتمادا على صدقها وعاشرها مدة وحملت منه ثم حضر زوجها الغائب وطلقها فهل تنقضي عدتها بوضع الحمل وتدخل عدة وطء الشبهة وعدة الطلاق (اجاب) ابتداء العدة من وقت الطلاق فاذا كانت حاملا وقت الطلاق تنقضي عدتها بوضع الحمل وتدخل العدة من وقت الطلاق فاذا كانت حاملا وقت نكاح صحيح أو فاسد أو وطء شبهة أو زنا أو مالوم تكن حاملا فعدتها ثلاث حيض فاذا

ربيع الثاني سنة

انقضت عدتها يكون للزوج الثاني تجديد نكاحها بشروطه والله تعالى اعلم (سئل)
 في امرأة ادعت عند قاض موت زوجها في شهر كذا من سنة كذا واقامت بينة بموته قطعا
 في هذا التاريخ فهل يعمل بتلك البينة ويثبت موته وان لم تذكري في شهادتهما عناية
 الموت وبالحكم بموته يسوغ لها التزوج بغيره (اجاب) اذا شهدت البينة بموت الزوج بعد
 دعوى صحيحة من خصم حاضر على مثله قبلت وجاز للزوجة التزوج بانحو بعد انقضاء عدة
 الوفاة من وقت الموت وصرحوا بقبول الشهادة بالتسامع والشهرة ولو قسر الشاهدان
 وقالوا اخبرنا به من تثق به على الاصح وعامة المتون على عدم القبول كما ذكره في رد المختار
 من الشهادات واعتمدوا الله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق امرأته رجعيًا ثم بعد ثمانين
 يوما أقرت بانقضاء عدتها بثلاث حيض ثم بعد ذلك توفيت ثم بعد الوفاة سئل الزوج هل
 راجعت زوجته في تلك المدة فاجاب بعدم الرجعة فيما مضى فهل اذا ثبت ذلك لا يكون
 الزوج وارثا (اجاب) لا يرث الزوج زوجته المطلقة رجعيًا اذا ماتت بعد انقضاء عدتها
 شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفي عنها زوجها ثم بعد ذلك تزوجت برجل آخر
 فبعد العقد والدخول تبين ان عددة الوفاة لم تنقض فهل اذا اكملت عددة الوفاة
 يكون للزوج المذکور تجديد العقد عليها بعد كمال عدة الوفاة ولا تستأنف عدة أخرى
 لان المأماؤه (اجاب) للرجل المذکور تجديد النكاح بعد انقضاء عدة الوفاة ولا يلزم
 تسكيل عدة أخرى بعد المأماؤه من النكاح الفاسد الا بالنسبة الى زوج آخر والله تعالى
 اعلم (سئل) في امرأة بلغت من العمر سن اليأس ثلاثا وستين سنة وزيادة وانقطع
 حيضها فهل اذا طلقها زوجها تكون عدتها بالاشهر لا بالحيض (اجاب) اذا بلغت المرأة
 سن اليأس يكون انقضاء عدتها بثلاثة اشهر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خالع
 زوجته وبانت منه واولادها ولطفت في بيت كبير مشتمل على مساكن كثيرة
 ومطلقة تريد ان تعتد في مسكن منه تام المنافع والمرافق ولا يلزم من ذلك اختلاء الزوج
 بزوجه فهل يكون لها السكنى فيه مع اولادها أو تسكن في بيت في حارة مطلقة مع اولادها
 وليس لاحد من اقاربها او غيرهم معارضة بتابعي وجه شرعي (اجاب) تعتد المطلقة في
 بيت وجبت فيه العدة ولا تخرج معتدة رجعي وبائن بأي فرقة كانت او حرة مكحلة من
 بيتها أصلا لا ليل ولا نهار وان ضاق المنزل عليهما او كان الزوج فاسقا فوجه اولي لان
 مكملها واجب لا مكثه ومغادره وجوب الحكم به افاده في التنوير وشرحه والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل ترك زوجته بمصر وسافر الى اسكندرية ومكث هناك مدة حتى مات
 بحضرة بينة شرعية فهل والحال هذه اذا ثبت موته لدى الحاكم الشرعي وحكم بحرقه
 في دعوى شرعية يسوغ لها التزوج بعد انقضاء عدتها منه شرعا من وقت موته (اجاب)
 نعم للمرأة المذكورة ان تتزوج بعد ثبوت موت زوجها ضمن دعوى صحيحة يسري
 اقاضي وبعد انقضاء عدتها بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

٨ ١٢٦٩

١١ ١٢٦٩

١٨ ١٢٦٩

جمادى الاولى

١٠ ١٢٦٩

ذى الحجة

٢٠ ١٢٦٩

٣٠ ١٢٦٩

طلق زوجته بآئنة ودفع مؤخر صدقها وفرض لها نفقة مقررة لكل يوم قدر
 معلوم من الدراهم فهل والحال هذه تعتد في البيت الذي طلقت فيه ولا تخرج منه
 مادامت في العدة (أجاب) لا تخرج معتدة رجعي أو بائن مكلفة من بيتها الذي طلقت فيه
 وهو مسكنها الذي تسكن فيه قبل العدة وهو بيت الزوج لا يلا ولا ينهار حتى تنقضي
 عدتها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها طلاقاً بائناً وانقضت عدتها منه
 بثلاث حيض في مدة تزيد عن ثمانين يوماً ثم تزوجت رجلاً آخر على يد القاضي بعد
 اخبارها بانها منقضية العدة والآن تريد مطلقها بطلان العقد وفساده والتفريق بينها
 وبين من تزوجت به متعللاً بأنها لم تخرج من عدته فانكرت دعواه فهل لا يجب لذلك
 شرعاً وتصدق في انقضاء عدتها في المدة المذكورة ويكون القول قولها في انقضائها ولا
 عبرة بتعلله المذكور ويكون النكاح صحيحاً نافذاً ويمنع من معارضة ما بدون وجه شرعي
 (أجاب) بعد تحقق الطلاق البائن لا يكون للزوج الاول المطالبة بنسخ النكاح الثاني
 الصادر بعد انقضاء العدة بثلاث حيض في المدة المذكورة والقول قول المرأة في انقضاء
 عدتها بالحيض في مثل هذه المدة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها طلاقاً بائناً
 على البراءة وهي حامل ثم بعد ذلك أسقطت جنينها كامل الحلقة فهل تنقضي به
 ويجوز للغير التزوج بها اذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم تنقضي العدة بعد التحقق بوضع الحمل
 المذكور والله تعالى أعلم (سئل) من طرف الضابطة بما ضمنونه ان جارية بيضاء أعتقها
 سيدها وخرجت من منزله ونزل عليها دم الحيض فاحتاجت للتزوج فهل يجوز تزوجها
 بمجرد حيضها مرة واحدة ويجوز العقد عليها (أجاب) اذا كانت تلك الجارية التي أعتقها
 سيدها مستولدة من السيد تجب عايتها العدة بالعق فلا يحل تزوجها الا بعد ثلاث حيض
 بعد العتق كالحرة اذا طلقت لان لها فراشاً كالحرة ما لم تكن محرمة عليه قبل العتق
 بان كانت في نكاح الغير أو في عدته وان لم تكن أم ولد بان لم يستولدها السيد قبل
 العتق فلا عدة عليها في الهندية عن السراج وان ماتت عن أمة كان يطؤها أو مدبرة
 كان يطؤها أو أعتقها لم يكن عليها شيء اهـ فيحل تزوجها والحال هذه والله تعالى أعلم
 (سئل) من طرف الضابطة بما ضمنونه رجل يملك جارية جاءت منه بولد وعاش مدة
 سبعة أشهر ثم مات الولد وصارت عند سيدها المذكور ثم بعد ذلك أعتقها سيدها وكتب
 لها ورقة عتاقه وأقامت عند شيخ الباسرجية وتزوجت برجل قبل انقضاء العدة هل
 سيدها المذكور فاذي يكون الحكم في ذلك (أجاب) اذا أعتق السيد أم ولده وجبت
 عليها العدة كالحرة اذا طلقت وانقضت العدة بثلاث حيض ان كانت ممن تحيض
 وبثلاثة أشهر ان كانت ممن لا تحيض لصغر أو اياس وبوضع الحمل ان كانت حاملاً
 ولا يصح النكاح للغير مادامت في العدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
 طلاقاً بائناً وهي من ذوات الحيض فحاضت بعد طلاقها مرة واحدة حسب اخبارها

وانقطع عنها الدم ولم ياتها الدم مدة فهل لا تنقضى عدتها حتى تحيض حيضتين فوق الحيضة السابقة أو تنتظر بلوغ سن اليأس فتعبد بالاشهر (أجاب) نعم تعبد بالحيض لا بالاشهر ما لم تبلغ سن اليأس والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي من ذوات الحيض ثم انقطع دمها قبل بلوغها سن اليأس فهل والحال هذه لا تنقضى عدتها الا بثلاث حيض أو يبلوغها سن اليأس ويوجب الزوج على الاتفاق عليها حتى تحيض أو تقر بانقضاء عدتها (أجاب) اذا كانت المطلقة من ذوات الحيض فانقضاء عدتها بثلاث حيض في الحرة ما لم تبلغ سن اليأس ثم تعبد بثلاثة أشهر وتستحق نفقة العدة مادامت فيها غير ناشزة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تدعى ان زوجها طلقها بعد وضعها حملها منه وانه جعل لها دراهم معلومة نظير نفقة عدتها وأجرة حضانه ورضاع وتطالب به بما تجمد عليه من ذلك وهو ينكر ردعواها ويدعي انه طلقها قبل وضع الحمل بنحو عشرة أيام وانه لا يلزمه الا اجرة رضاع الحمل فقط ولا يلزمه نفقة للعدة لانقضاءها بوضع الحمل فهل يكون القول قولها والبينة بينته (أجاب) اذا أقر الزوج بطلاقها منذ زمان ماض فان كذبتها في الاسناد أو قالت لا أدري وجبت العدة من وقت الاقرار ولها النفقة والسكنى وان صدقته فكذلك غير انه لا نفقة لها ولا سكنى ولا كسوة لقبول قولها على نفسها كفي الحانية وهذا اذا لم تقم بينة على ما ادعاه الزوج والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها طليقة بائنة صغرى ومعها منه ولد في حضانتها وهي في عدته فهل ليس لها الخروج بولدها من وطنها محل عقد نكاحها والسفر بالولد من تلك البلدة الى بلدة أخرى تزيد على مسافة التقصير وليست وطنها ولا نكحها فيه سيما قبل انقضاء عدتها واذا فعلت ذلك يكون للزوج منعها من ذلك (أجاب) ليس للمعته الطلاق الخروج من بيت طلق فيه لغير ضرورة وليس لها السفر مطلقا سواء كان معها ولدا أم لا وكذا بعد انقضاء العدة ليس لها الانتقال بولدها والسفر به الى البلدة المذكورة والحال ما ذكر بالسؤال وللزوج المطلق منعها من ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة فحملت منه ثم بعد حملها توجهت الى بيت أبيها وولدت هناك ثم بعد ولادتها استمرت في بيت أبيها سنة كاملة ثم بعد ذلك تبين انها أخت زوجها من الرضاع ففرق القاضي بينهما فهل والحال هذه يجوز لها ان تتزوج رجلا آخر عقب تفريق القاضي بينهما أم لا بد من عدة تعبد بها بعد التفريق المذكور (أجاب) حيث نكحها غير عالم بالحرمة من الرضاع ثم ثبت وفرق القاضي بينهما بعد الدخول والولادة منه فعلمها عدة من وقت التفريق كفي النكاح الفاسد ولا يجوز لها التزوج بأخ عقب التفريق قبل انقضاء العدة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر مؤرخة ٢٩ شوال سنة ٩٣٠ حاصلها المرفوق مع هذا خمسة أوراق واردة بشرح من المسالية مذكور فيه ان محمد أفندي منيب معاون ٢ بحى أو رطه سودان كان

صفر

٢٩

شعبان

٥

صفر

٢٥

جمادى الاولى

٢٠

١٢٧٣

١٢٧٤

١٢١٥

١٢٨٠

١٢٩١

طلق زوجته طلاقاً بائناً ودفع مؤخر صدقها ورفض لها نفقة مقررة لكل يوم قدر ما
 معلوم من الدراهم فهل والحال هذه تعتد في البيت الذي طلقت فيه ولا تخرج منه
 مادامت في العدة (أجاب) لا تخرج معتدة رجعي أو بائن مكلفة من بيتها الذي طلقت فيه
 وهو مسكنها الذي تسكن فيه قبل العدة وهو بيت الزوج لاليلها ولا تخرج حتى تنقضي
 عدتها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها طلاقاً بائناً وانقضت عدتها منه
 بثلاث حيض في مدة تزيد عن ثمانين يوماً ثم تزوجت رجلاً آخر على يد القاضي بعد
 اخبارها بانها منقضية العدة والآن يريد مطلقها بطلان العقد وافساده والتغريق بينها
 وبين من تزوجت به متعللاً بأنها لم تخرج من عدته فأنكرت دعواه فهل لا يجب لذلك
 شرعاً وتصدق في انقضاء عدتها في المدة المذكورة ويكون القول قولها في انقضائها ولا
 عبرة بتعلله المذکور ويكون النكاح صحيحاً نافذاً ويمنع من معارضتها بدون وجه شرعي
 (أجاب) بعد تحقق الطلاق البائن لا يكون للزوج الأول المطالبة بفسخ النكاح الثاني
 الصادر بعد انقضاء العدة بثلاث حيض في المدة المذكورة والقول قول المرأة في انقضاء
 عدتها بالحيض في مثل هذه المدة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها طلاقاً بائناً
 على البراءة وهي حامل ثم بعد ذلك أسقطت جنينها كامل الخلفة فهل تنقضي به العدة
 ويجوز للغير الزوج بها إذا تحقق مذكر (أجاب) نعم تنقضي العدة بعد التحقق بوضع الحمل
 المذکور والله تعالى أعلم (سئل) من طرف الضابطية بماهية ضمنية أن جارية بيضاء أعتقها
 سيدها وأخرجت من منزله ونزل عليها دم الحيض فاحتاجت للتزوج فهل يجوز تزوجها
 بمجرد حيضها مرة واحدة ويجوز العقد عليها (أجاب) إذا كانت تلك الجارية التي أعتقها
 سيدها مستولدة من السيد يجب عليها العدة بالعتق فلا يحل تزوجها إلا بعد ثلاث حيض
 بعد العتق كالحرة إذا صفت لآلها فراشا كالحرة ما لم تسكن محرمة عليه قبل العتق
 بأن كانت في نكاح الغير أو في عدته وإن لم تسكن أم ولد بان لم يستولدها السيد قبل
 العتق فلا عدة عليها ففي المندبية عن السراج وإن مات عن أمة كان يطؤها أو مدبرة
 كان يضوئها أو أمة منهم يكن عليها نكاحها فيحل تزوجها والحال هذه والله تعالى أعلم
 (سئل) من طرف السيد بضيعة بضمونه رجل يملك جارية جاءت منه بولد وعاش مدة
 أربعة أشهر ثم مات الزوج وصارت عند سيدها المذکور ثم بعد ذلك أعتقها سيدها وكتب
 لها ورقة عتقها وقامت عند شيخ أبياسر جية وتزوجت برجل قبل انقضاء العدة على
 سيدها المذکور فذايكون الحكم في ذلك (أجاب) إذا أعتق السيد أم ولده وجبت
 عليها العدة كالحرة إذا صفت وانقضت العدة بثلاث حيض إن كانت ممن تحيض
 وبثلاثة أشهر إن كانت ممن لا تحيض أصغر أو أياسر وبوضع الحمل إن كانت حاملاً
 ولا يصح النكاح بغير مدّة في عدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
 صفة بائنة وهي من نكاحها صفة بائنة بعد طلاقها مرة واحدة حسب اخبارها

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢٧

شعبان

١٢٧٠

٩

جادی الثانیة

١٢٧٢

٢٢

ذی القعدة

١٢٧٢

١٩

سنة

شعبان

١٢٧٣

٢٢

١٢٧٤

٢٩

صفر

شعبان

١٢٧٥

٥

صفر

١٢٨٠

٢٥

جداى الاولى

١٢٩١

٢٠

وانقطع عنها الدم ولم يأتها الدم مدة فهل لا تنقضى عدتها حتى تحيض حيضتين فوق الحيضة السابقة أو تنتظر بلوغ سن اليأس فتعبد بالاشهر (أجاب) نعم تعبد بالحيض لا بالاشهر ما لم تبلغ سن اليأس والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهى من ذوات الحيض ثم انقطع دمها قبل بلوغها سن اليأس فهل والحال هذه لا تنقضى عدتها الا بثلاث حيض أو يبلوغها سن اليأس ويحجر الزوج على الاتفاق عليها حتى تحيض أو تقر بانقضاء عدتها (أجاب) اذا كانت المطلقة من ذوات الحيض فانقضاء عدتها بثلاث حيض في الحرة ما لم تبلغ سن اليأس ثم تعبد بثلاثة أشهر وتستحق نفقة العدة مادامت فيها غير ناشرة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تدعى ان زوجها طلقها بعد وضعها لهما منه وانه جعل لها دراهم معلومة نظير نفقة عدتها وأجرة حضانتها ورضاع وتطالبه بما تجمد عايشه من ذلك وهو ينكر دعواها ويدعى انه طلقها قبل وضع الحمل بنحو عشرة أيام وانه لا يلزمه الا اجرة رضاع الحمل فقط ولا يلزمه نفقة للعدة لانقضاءها بوضع الحمل فهل يكون القول قولها والبينة بينته (أجاب) اذا أقر الزوج بطلاقها منذ زمان ماض فان كذبه في الاسناد أو قالت لا أدري وجبت العدة من وقت الاقرار ولها النفقة والسكنى وان صدقته فكذلك غير انه لا نفقة لها ولا سكنى ولا كسوة لقبول قولها على نفسها كفى الخانية وهذا اذا لم تقم بينة على ما ادعاه الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها طلاقاً بائناً صغرى ومعهامنه ولدى حضانتها وهى في عدته فهل ليس لها الخروج بولدها من وطنها ومحل عقد نكاحها والفر بالولد من تلك البلدة الى بلدة أخرى تزيد على مسافة القصر وليست وطنها ولا نكحها فيه سيما قبل انقضاء عدتها واذا فعلت ذلك يكون للزوج منعها من ذلك (أجاب) ليس لمعدنة الطلاق الخروج من بيت طلقت فيه لغير ضرورة وليس لها السفر مطلقاً سواء كان معها ولداً لا وكذا بعد انقضاء العدة ليس لها الانتقال بولدها والسفر به الى البلدة المذكورة والحال ما ذكر بالسؤال وللزوج المطلق منعها من ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة فحملت منه ثم بعد حملها توجهت الى بيت أبيها وولدت هناك ثم بعد ولادتها استمرت في بيت أبيها سنة كاهلة ثم بعد ذلك تبين انها أخت زوجها من الرضاع ففرق القاضى بينهما فهل والحال هذه يجوز لها ان تتزوج رجلاً آخر عقب تفريق القاضى بينهما أم لا بد من عدة تعبد بها بعد التفريق المذكور (أجاب) حيث نكحها غير عالم بالحرمية من الرضاع ثم ثبت وفرق القاضى بينهما بعد الدخول والولادة منه فعليه عدة من وقت التفريق كما في النكاح الفاسد ولا يجوز لها التزوج بآخر عقب التفريق قبل انقضاء العدة والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر مؤرخة ٢٩ شوال سنة ١٣٠٩ حاصلها المرفوق مع هذا خمسة أوراق واردة بشرح من المسألة مذكور فيه ان محمد أفندي منيب معاون ٢ حى أو رطه سودان كان

مرتب الزوجه مبلغ مائة وخمسين قرشاً شهرياً ورغب قطعه من أول مايو سنة ٧٦
 افر نكية بالقول انه طلق زوجته المذكورة من ابتداء شهر محرم سنة ٩٣ وانه أرسل
 ورقة طلاقها الى ابن أخيه خليل افندي المحكم بقصد تسليمها لطلقة ولما نسبة
 ما ظهر من اجابة خليل افندي المذكور عدم وصوله ورقة الطلاق وكون المرأة
 المحكي عنها التست استمرار صرف مرتبها ومخاطبة زوجها بالكيفية حتى اذا كان مصر
 على طلاقها برسل لها ورقة الطلاق ويكون قطع المرتب من تاريخ وصول تلك الورقة
 اليها ولذا افادت المالية ان هذه المسئلة شرعية وان الاصول داعية للاستفتاء فيها عما
 يقتضيه الحكم الشرعي من حيثية سرى ان الطلاق على الزوجة في حقوقها ان كان يعتبر
 من تاريخ اخبار زوجها بطلاقها أو من تاريخ علمها وان كان يلزم بنفقتها الى حين ارسال
 ورقة الطلاق التي أخبر بها ولم يرسلها أو غير ذلك بناء عليه تؤمل الافادة عما يقتضيه
 الحكم الشرعي في هذه المسئلة (اجاب) لو أخبر الزوج بطلاق زوجته منذ زمان ماض
 فالفتوى انها ان كذبت في الاسناد أو قالت لا أدري وجبت العدة من وقت الاخبار ولها
 النفقة والسكنى للعدة بعد الاخبار الى انتضاء عدتها بثلاث حيض ان كانت من أهل
 الحيض كما ان لها نفقة الزوجية قبل ذلك وان صدقته في الاسناد فكذلك يعني يكون
 ابتداء عدتها من وقت الاخبار لا من الوقت الذي أسند اليه الطلاق نفياً للتممة الموضوعة
 أي الموافقة على الطلاق وانتضاء العدة لسكنى لان نفقة لها ولا كسوة اذا كان الزمان
 الماضي استغرق العدة بان حاضت فيه ثلاث حيض اذا كانت عدتها بالحيض أما اذا بقي
 منه شيء تجب النفقة والسكنى لمباقي لقبول قولها في حق نفسها من حيث النفقة لا في حق
 الشرع من حيث العدة وهذا اذا لم يكن الطلاق الصادر منه على يد بينة تشهد به فان
 ثبت كذلك فالعدة من وقت صدوره في حقها وحق الشرع لعدم التهمة وأما علمها
 بالطلاق فليس بشرط في حق العدة هذا ما يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المسئلة والله
 تعالى أعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر بتاريخ ١٦ ذي الحجة سنة ٩٣ ومضمونها ان صار
 اخطار المالية عما وردت به افادة حضر تكم بما يقتضيه الحكم الشرعي في مادة طلاق زوجة
 محمد افندي منيب الذي قال نه طلقها من ابتداء شهر محرم سنة ٩٣ ورغب قطع المائة
 وخمسين قرشاً المرتبة فان ما هيته من ابتداء مايو سنة ٧٦ افر نكية ووردت افادة المالية
 بطلب الاستفهام هل يكون للزوجة الحق في مرتبها لغاية ٩ اغسطس سنة ٧٦ افر نكية
 تاريخ اجابة وكيل الزوجه وكذا النفقة والسكنى للعدة تكون بواقع ما كان مرتبها
 شهرياً من ماهية زوجها أم كيف تؤمل الافادة عما يتبع في ذلك (اجاب) ورد شرح
 خافضة يمينه المؤرخ ١٦ ذي الحجة سنة ٩٣ بناء على افادة المالية وعهها الاوراق
 المرغوب بتلك الافادة اتصرح من هذا الطرف بما يقتضي اجراءه في نفقة زوجة محمد
 افندي منيب المستخدم بالسودان الذي عرض لمحضرة قائم مقام ٢ جى اورطه سودانية

١٢٩٣

٢٢

ذى الحجة

١٢٩٣

١٩

ذی القعدة

بمدیرية الفاشر وورد عرضه للمدیرية المذكورة بشرح من حضرة قائم مقام الاورطه
 ووكيل المدیرية الموماليه ومن ثم من مرضه المحكي عنه يذكر أنه طلق زوجته زينب
 بنت ابراهيم من ابتداء محرم سنة ٩٣ وورغب قطع المائة وخمسين فرسالمربة لزوجته
 المذكورة من ابتداء شهر ماي سنة ٧٦ افر نكحة الموافق ٧ ربيع الآخر سنة ٩٣ فهمامنه ان
 عدتها تنقضي بمضي ثلاثة اشهر من ابتداء محرم سنة ٩٣ الذي أخبر في شهر ربيع الآخر
 سنة ٩٣ بصددور الطلاق فيه كما يفهم من صورة افادة مدیرية الفاشر الى حاكممدارية
 السودان ضمن هذه الاوراق فيفهم من هذا ان اخباره بالطلاق المذكور كان في ربيع
 الآخر سنة ٩٣ وانه اسنده الى غرة محرم سنة ٩٣ وقد أفدنا بالجواب المعطى من هذا الطرف
 سابقا في هذه المحادثة المقيد في باب العدة من هذه الفتاوى تاريخ ٢ ذی القعدة سنة ٩٣
 ان الزوج لو أخبر بطلاق زوجته منذ زمان ماض بان أسنده الى الزمان الذي مضى أي
 أخبر بصدوره منه في الزمان الماضي ولم تصدقه الزوجة في ذلك الاسناد أو قالت لا أدري
 يكون مبدء عدتها من وقت اخباره الذي هو هنا في شهر ربيع الآخر سنة ٩٣ على ما يفهم
 مما سبق في حق الشرع وفي حق نفقتها ايضا حيث لم يكن مبدء اطلاقه اياها الذي في غرة
 محرم سنة ٩٣ على يد شهود بل علم باخباره فقط في شهر ربيع الآخر سنة ٩٣ الى آخر
 التفصيلات التي سبقت من هذا الطرف في الجواب الاول مع هذه الاوراق وتستحق عليها
 نفقة للعدة حينئذ من وقت اخباره الذي هو في شهر ربيع الآخر سنة ٩٣ الى حين
 انقضائها بثلاث حيض ان كانت من اهل الحيض ولا يعلم انقضاؤها بذلك الا من قولها
 وهذا خلاف النفقة قبل الطلاق ومن هذا مع ما سبق ايضا حقه في الجواب الاول يعلم الحكم
 الشرعي وحينئذ لا اعتبار بالنازع الذي اسند الزوج الطلاق اليه وهو ابتداء محرم سنة
 ٩٣ ولا بتاريخ جواب وكيله الذي هو عشرة من شعبان الموافق ٢٩ اغسطس المحكي عنه
 بافادة المالية وهذا حيث كان الطلاق رجعي اخذ من اطلاق ما اسند للزوج المذكور
 بصورة الافادة المتقدم ذكرها بناء على القول بعدم سقوط النفقة بالطلاق الرجعي والله أعلم
 (سئل) بافادة من الرزنامة مؤرخة ٢٩ شوال سنة ١٣٠٢ مضمونها انه لما كتب من الرزنامة
 لحكمة مصر بخصوص زواج زهنيار زوجة يوزباشي عثمان افندي سري السابق توجهه
 مع جيش هيكلس باشا الى السودان بمعرفة كل من الشيخ مصطفى ابراهيم والشيخ ابراهيم
 المصليحي وذكر لحكمة انهما اذا كانا من ضمن مأذون في عقود الزواج والتزويج المذكور
 جاز شرعا يفاد من الاعتماد دفت معاش الزوجة المذكورة وردت افادتها بانها ماليسا
 من المأذونين بعقود الانكحة واما جواز الزواج وعدهه فهذان قبيل الفتيا المنوطة
 بسيادتك ولذا ايرام الافادة بما يترأى في هذه المسئلة (اجاب) الذي يرضيه المحكم
 الشرعي ان المرأة اذا غاب عنها زوجها فماتت او جاعة بموته ووقع في فمها صدق

الخبر فلا بأس ان تعتد وتزوج وهذا في الديانة اما في القضاء فلا يحكم بالموت بدون اثبات شرعي الا ان الحماكم لو بلغه تزوج المرأة بعد اخبارها بموت زوجها وانقضت عدتها ولم يثبت الموت عنده ليس له التفريق حال غيبة الزوج ومن ينوب عنه فاذا كان الواقع في هذه الحادثة ان جماعة من المسلمين ممن كانوا مع زوج هذه المرأة اخبروها بانها ماتت وشاهدوا موته وصدقتهم في اخبارهم كما هو موضوع الفتوى التي وقفنا عليها في هذه الحادثة بحملها التزوج بآخرة ديانة بعد انقضائها الشرعية وتبقى في عصمة الذي تزوجها ما لم يتبين خلافه والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب ثبوت النسب)

(سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا بائنا وهي من ذوات الحيض فمكثت شهرين واربعه ايام ثم ذهبت لفقيره واخبرته بانها مضى لها ثلثه اشهر كاذبة وحاضت فيها ثلاث حيض فعتقه على رجل فمكثت بعد العقد خمسة اشهر واربعه عشر يوما ثم وضعت مولودا ومرت هي والرجل الذي عقد عليها ان العقد وقع وهي حامل فهل يلحق هذا الولد الزوج الاول وما حكم العقد والوطء الواقعين من الزوج الثاني وما الحكم في العدة (اجاب) لو تزوجت معتدبا بشي فولدت لاقل من سنتين مذبانة ولا اقل من الاقل مذ تزوجت فان ولد الاول لعاد نكاح الآخر ولعدم امكان اثبات النسب اذا المدة من العقد اقل من ستة اشهر كذا في الدرر وحواشيه والوطء وطء شبهة وتنقضى العدتان بوضع الحمل حيث لا وطء من الثاني بعده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حلف من زوجته بالطلاق الثلاث تكايم فلانها زوجة فلان فكلمتها واخفت ذلك عن زوجها ولم تعلمه بذلك واستمرت معه مدة حتى حملت وولدت منه بنتا ثم اخبرتها بكلمة المحلوف عليها فطلبها عندها كم الشرعي واستفسر منها الذي فانسكت تكليمها لها فيما مضى واعترفت به الا ان حضرت بمئة شرعية وشهدت لدى القاضي المذكور من جيرانها بانها كانت تكلمها مرارا قبل الحلف وبعد ههه فهل يلزم الزوج الانفاق على هذه البنت وعلى أمها ولها عليه أجرة الحضانة أو لا يلزم لها شيء والحال هذه (اجاب) اذا ثبت تعليق الطلاق الثلاث على تكايم فلانها وكلمتها بعد التعليق وقع الطلاق الثلاث وحكم وطء معتدة الثلاث عدم الحمل وثبوت النسب ان ولدت لاقل من سنتين من وقت الطلاق لا لتمامهما ولا لاكثر الابدعوة فاذا وطئ الرجل المذكور ومطلقة ثلاثا وكانت الولادة له من قبل فاكتر من وقوع الطلاق لا يثبت نسب ولدها منه بدون دعوة وان ولدت لاقل منهن ثبت النسب وتلزمه نفقة البنت وأجرة حضانتها في صورة ثبوت النسب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة ذكور واناث وعندة جارية قننة لم يسبق عليها ان يولد له ادعت بعده ونه انها حامل من سيدها وانسكروا ورثته دعواها فهل لا يثبت

١٢٦٥

٢٦

ثعبان

١٢٦٥

١٩

نسب حملها من الميت حيث لم يثبت عليه انه قال قبل وفاته هذه حامل مني أو حمل هذه مني ولا يثبت نسب حملها بالمتوفى بمجرد دعواها المذكورة مع انكار الورثة لذلك (أجاب) لا تصير الامة المذكورة أم ولد ولا يثبت نسب حملها من مولاه المتوفى بمجرد دعواها حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة آيسة ذات زوج معروف غائب وضعت يدها على لقيط في غيبة زوجها فحضر زوجها من غيبته فادعت ان هذا ولدها قد ولدته منه فلم يصدقها الزوج على ذلك وأشهد على نفسه ان هذا الولد ليس ابنه ولم يكن لها بينة على مدعاها ولم تشهد لها قابلية بذلك وطلقها الزوج ثم أشهدت على نفسها قبل وفاتها بامدة ان هذا الولد لم يكن ابنها ثم مات فهل لا يثبت نسب هذا الولد منها ولا يقضى له بشئ من ميراثها بدعواها اقرارها المذكور ولا يكون اقرارها بان اللقيط ابنها والحال هذه معتبرا (أجاب) في التنوير وشرحه ورد المختار لو ادعتسه أى اللقيط امرأة واحدة ذات زوج فان صدقها زوجها أو شهدت لها القابلية أو قامت بينة ولو رجلا وامرأتين على الولادة صححت دعوتها والا لما فيه من تحمل النسب على الغير أى على الزوج لانه يلزم من ثبوته منها ثبوته منه لان الولد للفراس وان لم يكن لها زوج أى ولا في عدته فلا بد من شهادة رجلين وذكر في الحاشية الفرق بين هذا وبين قبول دعوى الرجل بالابينة وهو أن في قبول قول الرجل دفع العار عن اللقيط وليس ذلك في دعوى المرأة فلا يقبل قولها بالابينة اهـ ولذا قبل قولها بتصديق الزوج وشهادة الغالبة لانه يثبت نسبه من الزوج فيندفع عنه العار اى عاره بكونه لابا فانه مظنة كونه ابن زنا اهـ وفي الدرر والهداية من دعوى النسب الاقتصار على قبول قولها خالية من زوج وعدته بلا توقف على شئ كدعوى الرجل وفي العناية انه احد قولين وانه المختار خفيت لم يصدقها زوجها ولم تشهد لها القابلية ولم تقم بينة على الولادة لا تصح دعوتها فلا يثبت نسب الولد منها كما انه لم يثبت من الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أن لا يجامع زوجته سنة كاملة ثم في اثناء تلك السنة المحلوف على الوطء فيها صار يتلذذ ذلك الرجل بذلك كره على باب القبل من غير ادخال الحشفة الى ان يحصل الانزال وبسبب ذلك تبين حملها قبل مضي تلك السنة فهل ينسب اليه الحمل (أجاب) اذا ولدت المذكورة ولدا حال قيام الكاح ثبت نسبه من الزوج حيث لا مانع وان ولدته بعد البينة بالابلا ونحوه لاقل من سنتين من وقت البينة وهي مدخول بها ولم تقرب مضى عدتها يثبت نسبه أيضا والله تعالى أعلم (سئل) في جارية ملك لرجل ظهر بها حمل فافترت بانه من فلان الاجنبي الذي هو غير مالك لها فكذبها في اقرارها ولم يصدقها فيه وجمده ونفاه بالسكينة فهل اذا لم يصدقها في اقرارها لا يلحق الولد به ولا يثبت نسبه منه ولا تورث بينهما (أجاب) نعم لا يثبت النسب والحال هذه حيث لم يكن الاجنبي المذكور زوجا للامة والله تعالى أعلم (سئل) في جارية ملك لامرأة متروجة برجل فجمع بالجارية فماتت بابتها منه ثم مات الزوج

٢٩

١٢٦٥

ذى القعدة

٢٦

١٢٦٥

مطلب في اقرار الرجل
او المرأة بالولد وتفصيل
ذلك

شوال

٢٧

١٢٦٧

ربيع الثاني

١٢

١٢٦٧

المذكور عن ورثة فأخذوا الجارية جبراً على سيدتها متعلين بأنها صارت معتقة بالابن
 المذكور وأنه ابن الميت فهل لا يجابون لذلك حيث كان هناك بينة تشهد بأن الجارية
 المذكورة ملك لتلك المرأة ويكون لها نزعها من يد الورثة ويتبعها إليها في الرق ولا حق
 له في الميراث (أجاب) إذا كان الملك في الأمة المذكورة ثابته للزوجة لا تكون أم ولد
 للزوج فلما أكتها التصرف فيها وفي ولدها حيث لم يتحقق انتقال الملاك فيها للزوج بالوجه
 الشرعي ولا يثبت نسب الولد إلا إذا ادعى أن ما أكتها أحلتها وصدة في الإحلال بأن
 قالت أحلتها له وصدة في النسب أيضاً فيثبت النسب وكذا الحكم في ولد جارية
 الأبوين أو الأجنبي والجارية وابنها ملك لسيدتها إلا في ولد جارية الأبوين فإنه لو ثبت
 نسبه من الابن يعتق على مولاه القرابة كما يستفاد من الدرر ورد المختار من الاستيلاء
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد ذكر وبنات ادعى رجل على واحد منهم
 بسرقة فيبلغ الأب ذلك فأغتاط منه وقال لم يكن هذا الولد ابني ثم بعد مدة مات عنه وعن
 بقية الورثة فراد الابن المذكور أخذ نصيبه من تركته أبيه فزعم بقية الورثة متعلين بأن
 الأب نفعه بقوله المذكور فهل لا يعتد ذلك نفعاً شرعياً ويكون للابن المذكور أخذ
 نصيبه في جميع ما تركه الأب بأقرضة الشرعية وماذا يكون الحكم (أجاب) للابن
 المذكور أخذ ما يصح له في تركته أبيه بعد ثبوت نسبه منه بالوجه الشرعي ولا يمنع من ذلك
 ما قاله والده حال حياته على الوجه المذكور ولا يتحقق نسب ولده من زوجته بمجرد النكاح
 بل بالأبوان لم يسبق منه إقرار به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وعن
 أمه وأب له معسدة لفراشه ظهر بها حمل بعد أحد عشر شهراً وهي مقاربة للوضع فسئلت من
 أين هذا الحمل فقالت من سيدى فلان فهل تصدق في ذلك حيث كانت معسدة لفراشه حتى
 مات ولا يكون للورثة نفع فيه (أجاب) إذا مات عن أم ولده أو اعتقها فولدت لدون سنتين
 لزمه كذا في الدراخمة ومنه يعلم الجواب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة
 في سابع عشر شعبان سنة ثمان وستين ودخل بها في التارخ المذكور وأقام معها
 حتى ضلقتها في خامس عشر ذي الحجة ختام السنة المذكورة ثم ولدت في خامس عشر صفر
 سنة تسع وستين فهل لا يثبت نسب الولد المذكور من هذا الرجل والحال هذه حيث
 ولدت أمه المذكورة المذكورة لأجل من ستة أشهر من وقت العقد والدخول كما هو مرسوم ولا
 يحكم على أن الرجل المذكور باجرة حصانة ورضاع للولد المذكور والحال هذه (أجاب) نعم
 لا يثبت نسب الولد المذكور وإن كان الأمر ما هو مرسوم والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مات عن امرأة وحمل وتولدت له أميرة عنده فأراد الخال قسمة الدار بينه وبينها
 فدعت أنها حامل فماتت الخال من القسمة في ظهور الحمل فقبل الوضع سافرت من بلدتها
 فعند مقام مائة موضع جعت تسعى لها ولدت ولداً وماتت عند تولده فهل لا يقبل قوله ما قبل
 لا بد من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين أو يكتفى بأخبار امرأة وإذا ثبت ذلك لا بد من

شعبان سنة

١٧ ١٢٦٧

محرم

٣ ١٢٦٩

صفر

١٥ ١٢٦٩

٢٢ ١١٧٢

سنة
١٢٧٠
جادی الثانية
٢٤

نزول اكثره حيا ووجود علامة تدل على الحياة أو يكفي نزول أقله حيا ولا يشترط وجود علامة (أجاب) اذا وجد من المولود حال ولادته حياة بحركة أو صوت كعطاس وتثاؤب مما يدل على حياة مستقرة وقد خرج أكثره وهو صدره ان نزل برأسه مستقيما وسرته ان خرج برجليه منكوسا سمى وغسل وكفن وصلى عليه وورث ويورث ولا يقبل قول الام في ذلك بالنسبة الى الميراث بل لا بد من شهادة رجلين أو رجل واحد أو اثنين عند الامام وقال صاحبان يقبل قول النساء فيه ولو واحدة اذا كانت موصوفة بالعدالة الا الام في الميراث اجاعا لانه يشهد ذلك الرجال فصار كنفس الولادة وبه قالت الثلاثة وهو أراج صرح بأرجحيته في فتح القدير من كتاب الشهادات فالحاصل انهما يقولان ان شهادة النساء حتى في الميراث مقبولة الا الام للتممة وقوله ما راجع والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرات عن أمه وعن عم شقيق وتركت ما يورث عنه شرعاً ولم يكن له وارث سواهما ومن جملة ما تركه جارية سوداء مملوكة له فاخلى العم بالحارية وجعلت منه بدون اذن الوارث الا آخر فهل اذا اقتسمتا التركة بالفريضة الشرعية تحسب الحارية بغيره على عم المتوفى المذکور من نصيبه فيما يخصه من تركته ابن اخيه ولا يجوز للوارث الا آخر بيعها الاجنبي حيث كان العم معترفا ومقرراً بأن الحمل منه وتصير بذلك أم ولد (أجاب) اذا ادعى أحد الشرعيين وهو العم المذکور كورنسب ولد الحارية المشتركة بينه وبين أم المتوفى بطريق الارث ثبتت نسبته منه وصارت الحارية أم ولد له وضمن ثلث قيمته يوم العلوق الذي هو حصة شريكته بالارث وثلث عقرها ولو معسر الا قيمة ولدها لانه علق حر الاصل وحينئذ لا يكون للشر ولد الا آخر يبيعها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن اخت شقيقة وعن ابني اخت شقيقة أخرى وبنت عم وتركت ما يورث عنها شرعاً فغنيرث ومن لا يرث وهل اذا ادعى شيخ بلد انه قريب للورثة المذكورة ولم يثبت نسبته لها بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعي (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي واذا لم يثبت نسب أحد للمرأة المذكورة سوى من عين نسبته بهذا السؤال تكون تركتها لاختها الشقيقة فرضا ورثها لاشي لابني الاخت الاخرى ولا بنت العم لانهم من ذوى الارحام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وطئ جارية امرأته في حال غيبتها ثم مات هذا الواطئ وبعده موته جاءت الجارية بولد فهل والحال هذه لا يثبت نسبته منه فلا يرث منه (أجاب) اذا وطئ الرجل جارية امرأته فجاءت بولد منه فادعاه لا يثبت نسبته منه الا اذا قال ظننت حالي وصدقته امرأته في الاحلال وفي كونه منه كما يعلم ذلك من كتب المذهب قال في التنوير وشرحه للعلائق استولد جارية أحد أبويه أو جداه أو امرأته وقال ظننت حالي فلا حد للنسبة ولا نسب الا ان يصدق فيه ما وارثه ماله يوم ماتت عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اخت شقيقته وعن ابني عم عصبة وتركت ما يورثه شرعاً من عقال وغيره

ذی الحجة
١٤

١٢٧١

١٢٧١

محرم

١٢٧٣

فطلب ابنا العم من اخت المتوفى ما يخصهما من تركة ابن عمهما عند الحاكم الشرعي
 أو أثبتا نسبهما الى ابن عمهما وحكم لهما الحاكم الشرعي بذلك وأخذ ما يخصهما بمجهة الارث
 عن مورثهما ووضع ما يديهما معا عليه مدة ثلاث سنين وهما يتصرفان فيه التصرفات
 الشرعية والآن انكرت المرأة المذكورة نسب الرجلين المذكورين لها ولاخيها المتوفى
 فهل والحال هذه اذا ثبت ولدا للعم المذكوران نسبهما في وجه المرأة المذكورة بالوجه
 الشرعي لدى الحاكم الشرعي وحكم لهما بذلك لا عبرة بانكار المرأة المذكورة بعد ذلك
 سيما وانها أقرت بنسبهما اليها والى اخيها المتوفى المذكور بعد الحكم الشرعي (أجاب)
 اذا ثبت ابنا للعم المذكوران نسبهما في وجه تلك المرأة اثباتا صحيحا بالوجه الشرعي
 لا يعتبر انكارها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جارية من آخر بمثل
 معلوم وقبضها ووضعها في بيت أبيه تحت يد عياله لخدمته ولخدمة اقاربه فبعد مدة أتت
 بولد فادعى اخو المشتري بانه ابنه فهل يثبت نسبته بدعواه المذكورة ويلزمه دفع قيمة
 الامة المذكورة بلاتصديق المالك أو لا يثبت ذلك النسب ولا دفع الغيصة الا بعد
 تصديق المالك (أجاب) دعوى الاخ نسب ولد جارية اخيه بلا دعواه احلال المالك
 له الجارية بأن يقول احلتهالك وتصديق المالك اياه في الاحلال والنسب لا غية
 لا يترتب عليها ثبوت النسب والولد المذكور ملك لسيده أمه ويترتب على المدعى الحدان
 استوفى شرطه وان ظن انها تحل له لانه لا شبهة في الملك ولا في الفعل لعدم انبساط كل في
 مال الا خرف دعوى ظنه المحل غير معتبرة كما افاده في الدر المختار وحواشيه من الاستيلاء
 والحدود أما لو أحلها له سيدها فانه لا حد لوجود الشبهة وعليه العقر ويثبت النسب
 ان صدقه في الاحلال والنسب كما في الاجنبي والامة ملك لسيدها وكذا الولد لانه يعتق
 عليه القرابة ولو له ذلك المدعى الجارية يوم ما صارت أم ولده والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل يملك أمة وهو يتسرى بها ويضوها عشرين سنة فحملت وادعت ان هذا الحمل من
 سيدها - كونها فراشا له فانه كذا ذلك وجد نسبة الحمل اليه ولم يقر بأنه منه فهل
 لا يثبت نسبته من السيد الا اذا ادعاه أو أقر به ولا عبرة بدعوى الامة انه منه (أجاب)
 نعم لا يثبت نسبته من سيدها بدون الدعة أو الاقرار بكون الحمل منه ما لم تكن الامة
 المذكورة أم ولد لسيدها المذكور سابقا أن ولدت منه وادعاه قبل ذلك فلا يتوقف
 ثبوت نسب والدها الثاني على الدعوة بل يثبت مع السكوت ويتحقق بنفيه والله تعالى
 أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها طلقة رجعية في غرة جمادى الاولى سنة ١٢٨٣ ثم في
 اوائل شهر شعبان من السنة المذكورة أقرت بانقضاء عدتها بالحيض ثلاث مرات فعقد
 عليها رجل آخر بعد ذلك في آخر شهر شعبان المذكور ودخل بها واقامت معه خمسة
 اشهر وخمسة ايام فوضعت ولدا لها الحكم في هذا الولد المذكور هل يكون ولدا للاول
 والثاني حيث انكر نسابه اليه كل من الزوجين اما الاول فلا اعتراضها بانقضاء عدتها

١٢٧٣

١٥

صفر

١٢٨٣

١٣

جمادى الاولى

١٢٨٣

٧

٣٠

١٢٨٤

جمادى الثانية

٢٣

١٢٨٨

صفر

٢٧

١٢٨٩

بالحيض في المدة المحتملة وما الثاني فلا يكونها لم يمض عليها من وقت العقد له عليها الى وقت الوضع ستة اشهر (اجاب) حيث جاءت تلك المرأة بالولد لاقبل من ستة اشهر من وقت العقد على الثاني لا يثبت نسب الولد المذكور من الزوج الثاني لعدم تصور كون العلق منه بعد العقد وحيث كانت مطلقة من الاول رجعيًا وجاءت به لاقبل من سنتين من وقت الطلاق ولا قبل من ستة اشهر من وقت اقرارها بمضى العدة بالحيض لا تكون هذه الولادة رجعة للزوج الاول لاحتمال كون العلق قبل الطلاق ويثبت نسب الولد منه لا يكونها مكدبة شرعًا في اقرارها بانقضاء العدة لتبين وجود الحمل قبل الاقرار ويكون النكاح الثاني فاسد السكونه في عدة الغير وعلى الزوج الثاني مهر المثل بالدخول اى الوطء في القبل لا يزيد على المسمى لرضاها به ولا نفقة لها على الزوج الثاني قبل الفرقة وبعدها لعدم وجوبها في النكاح الفاسد وعدته والله تعالى أعلم (سئل) في جارية سوداء ملك لامرأة ظهر بها حمل وادعت الجارية ان الحمل من زوج سيدتها وانكر الزوج دعواها ولم يقر بذلك ومات بعد ذلك عن ورثة فهل لا ينفذ اقرار الجارية على زوج سيدتها ولا يكون للولد ميراث مع ورثة زوج سيدتها (اجاب) نعم لا ينفذ اقرار تلك الجارية ودعواها المذكور على زوج سيدتها ولا يثبت نسب ولدها من زوج مالكها بمجر ذلك فلا ميراث له والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده وزوجته وترك ما يورث عنه شرعًا ومن جملة أمة للخدمة لم يقر بها سيدتها قط ولم تلد منه فيما سبق وبعدهم مائة سنة ولدت الجارية المذكورة ولدا ذكرًا اثم ادعت انه من سيدتها المتوفى المذكور فكذبها الورثة في دعواها ولم يوجد من سيدتها اقرار بذلك الولد ولا بانها حمل منه قبل موته ولم يكن للجارية المذكورة بيعة ثبتت دعواها بوجه من الوجوه فهل لا عبرة بدعواها المذكور كورثة وتكون هي وابنها المذكور ميراثًا عن سيدتها المذكور (اجاب) نعم لا عبرة بدعواها المذكور كورثة والحال ما ذكر بالسؤال وتكون هي وابنها ميراثًا عن سيدتها المذكور كورثة كباقي التركة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها نحو ست سنين وبعدها ذلك اخبرها جماعة بموته فصدقته واستفتت من العلماء عن ذلك فأفتاها بعض العلماء بجواز نكاحها غير ديانة وبعدها انقضاء عدتها منه تزوجها رجل مصدق اخبار من أخبر بموت الاول بعد انقضاء العدة ودخل بها الزوج الثاني وعاشا مدة تزيد على سنتين ثم انها ولدت منه ذكرًا وأقر بنسبه وبعدها ذلك تبين حياة زوجها الغائب وحضر وطلقها وانقضت عدتها منه ثم جدد الزوج الثاني العقد عليها ثم ولدت منه بفتاؤه اولاد من غيرهما ثم مات عن الذكر وابنت المذكورين وعن اولاد من غيرها وترك لهم ما يورث عنه شرعًا فطلب المذكور من اخوته ارثه من ابيه فامتنعوا من ذلك متعللين عليه بفساد نكاح أمه فهل والحال هذه ينسب المذكور الى الواطئ لامه بالنكاح المذكور على هذا الوجه ويورث منه شرعًا

محرم ٩
سنة ١٢٩٢
مطلب اخبرت بموت
زوجها الغائب فتزوجت
غيره بعد العدة وولدت
ثم جاء الاول فالولد
لثاني

ذى القعدة

٢٢ ١٢٩٣

صفر

٢٩ ١٢٩٨

مطلب في الصورة التي
لا يلتقي فيها نسب
الولد بالنفي ولا بالله أن

مطلب فراش أم الولد
المعتقة وفراش الممتدة
عن طلاق بائن أقوى
من فراش الزوجة الحرة

ولا عبرة بتعلل اخوته عليه بذلك (أجاب) نعم ينسب الولد المذكور لآبيه الواطئ لأمه
بالنكاح على هذا الوجه ويرث منه شرعاً ولا عبرة بهذا التعلل والحال هذه ففي الدر المختار
غاب عن امرأته فتزوجت بآخر وولدت اولاداً ثم جاء الزوج الاول فالولد الثاني على
المذهب الذي رجح إليه الامام وعليه الفتوى كما في الحاشية والمجوهرة والكافي وغيرها
وفي حاشية شرح المنار لابن الحنبلي وعليه الفتوى ان احتمله الحال اهـ واحتمال الحال بأن
تلده لستة اشهر فأكثر من وقت النكاح كما في رد المختار والله تعالى اعلم (سئل) في أمة
ولدت ولداً ونسبه له سيدها المالك لها فنفاه ثم ولدت بنتاً فنسبها له أيضاً فنفاهما ونسب
أُمته الى الزنا وطردهما من منزله فاستمرت بعيدة مدة تزيد على اثنتي عشرة سنة حتى مات
سيدها عن ورثته فارادت الامة الحاق الولد والبنت بالسيدها المذكور ليرثا مع الورثة في
التركة والحال ان السيد لم يحصل منه بعد نفي الولد والبنت المذكورين اقرار بهما
لاصراحة ولادلالة فايكون الحكم في ذلك (أجاب) لاميراث للابن والبنت المذكورين
من السيد المذكور لعدم ثبوت نسبهما منه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
يملك جارية حبشية وصار يطؤها بملك اليمين فحملت منه وولدت بنتاً وصارت بذلك أم
ولداً لقرار سيدها بنسب بنتها المذكورة منه ثم توفيت البنت المذكورة فحملت أمها
المذكورة من سيدها المذكور وقبل وضعها بثمانية وعشرين يوماً فنجز سيدها معتقها
ثم ولدت ولداً ذكراً أقر بنسبه منه أيضاً وبعد وضعها بخمسة عشر يوماً مات سيدها عن ابنه
المذكور وبنتيه وأمه وزوجاته الثلاث واخواته الاربع الشقيقات فباحكم الله في
الولد المذكور والحال هذه (أجاب) الولد المذكور ابن لهذا الرجل ثابت نسبته منه
سواء أقر به أو سكت لا كونه ولداً أم الولد الثابت كونها أم ولده بدعوى سيدها نسب
ابنتها المولودة أولاً بل لو نفي الاب المذكور نسب هذا الولد الذي جاءت به بعد تنجيزه
عنتها لا ينتفي نسبها له كدفراشها بالحرية فصاير فراشها كفراش المعتدة عن طلاق
بائن فلا يأتى نفيه بحال في مثل هذه الصورة وهو أقوى من فراش الزوجة الحرة
لا تفاته باللعن بخلاف المعتدة عن طلاق بائن لا تلعن بشرط اللعان وهو قيام الزوجية
وكذا ولداً أم الولد المعتقة قبل الولادة إذا أتت به لستين من يوم الاعتاق أو مات عنها
مولاهما كما أفاده في فتح القدير ونقله في الشريعة لآلية وذكره في رد المختار وعنه ما من باب
الاستيلاء زيادة عن الصورتين اللتين ذكرهما في متن النور وشرحه انه لا يلتقي فيهما
نعب ولداً أم الولد بنفيه وهما قضاء غير حنفى وتطول الزمان وفي الهندية من ثبوت
النسب ام الولد اذا مات عنها مولاهما أو أعتقها ثبت نسب ولدها الى سنتين من وقت
العتق كذا في العتبية اهـ وحينئذ يكون للزوجات المذكورات الثمن فرضاً وللأم السدس
كذلك والباقي يتسمين هذا الابن وهاتين البننتين تعصيهما المذكور مثل حظ الانثيين ولا
شيء للاثنتين الا ربع والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم

* (باب الحضانة) *

(سئل) في رجل طلق زوجته وانقضت عدتها ومعه ابنت صغيرة من المطلق المذکور
سماها نحو خمس سنين فتزوجت أم البنت المذکورة رجلا ليس محرما للصغيرة وللأم
المذکورة أم خالية من الأزواج فهل تنتقل الحضانة للأم وتكون مقدمة على الأب
(اجاب) اذا تزوجت الأم غير محرم الصغيرة سقط حقها في الحضانة واذا كان لها أم
قادرة على التربة وصالحه للحضانة يكون الحق لها اذا لم تكن ساكنة مع بنتها في منزل
الراب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وله ابن صغير بلغ من العمر أربع سنين
تزوجت أمه برجل آخر والمرحوم خلف بنتا من غير أم الولد وعمر البنت عشر سنين وأم
البنت تزوجت برجل آخر أيضا وله ما جدته أم ابیها خالية من الأزواج وصالحه للحضانة
فهل يكون الحق في الحضانة للأم الأب حيث كانت خالية من الأزواج وصالحه لها ولم
يوجد من يقدم عليها (اجاب) الحق في حضانة الابن المذکور لأم ابیه حيث كانت
صالحه لها وكان تزوج الأم باجنبي من الصغیر والحال هذه وتنتهي حضانة الانثى ببلوغها
تسع سنين فلا حق لامها على فرض خلوها من زوج اجنبي ولا لجدتها في حضانتها بعد
بلوغها السن المذکور فان كان لها عاصب ذو رحم محرم غير فاسق ضمها اليه والا وضعها
القاضي عند أمه أمينة بحسب نظره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله
منها بنت صغيرة سنها ست سنوات والأم تتركها ضائعة من غير من يتعهد بها ويحشى عليها
الضياع والهلاك من ذلك لكونها مستغلة بالبيع والشراء واجارة نفسها في الاسواق فهل
يكون لابیها أخذها ودفعها لاخته الشقيقة حيث لم يوجد من يقدم عليها (اجاب) اذا
تحقق ضياع الصغيرة المذکورة باشتغال الأم بما ذكر ينتقل حق الحضانة للاخت اذا
كانت صالحه لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وخلف منها بنتا
وطاق أمها وأراد ان يأخذ بنته فأبى الأم فأخذت البنت قهرا عن أمها وتعلل عليها
الرجل ان أمها تبیع وتشتري فهل يسوغ له أخذ البنت قهرا عن أمها أم لا (اجاب)
الحضانة للأم فلا ينزع الصغیر منها مدة حضانتها الا اذا تحقق ضياعه عندها بنحو اشتغال
ببيع فاذا لم يتحقق ذلك لا يكون للاب ولا لغيره انتزاعه منها والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل طلق امرأته وله منها بنت عمرها خمس سنوات فبعد انقضاء عدتها تزوجت المرأة
أجنبيا عن البنت ولها أم متزوجة اجنبيا عن البنت أيضا ولم يكن للاب أم ولا اخت ولا
نساء صالحات للحضانة من جهة الاب والأم فهل يكون الاب أولى بالبنت من الأم وأمها
(اجاب) بتزوج الحاضنة اجنبيا من الصغیر سقط حقها في الحضانة وحيث لم توجد
صالحه للحضانة فادرة عليها يكون للاب أخذ بنته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته من مدة سنتين وله منها بنت وهي عند أمها ولم تزوج أمها اجنبيا عنها ولم
تأخذ منه نفقة البنت والاب متزوج بغير أم البنت والآن يريد أخذها من أمها فهل

٢٠

١٢٦٤

ذی الحجة

١٩

١٢٦٤

٢٨

١٢٦٤

٢٨

١٢٦٤

٢٩

١٢٦٤

سنة ١٢٦٤
ذى الحجة ٢٩

ليس له ذلك (اجاب) الاحق بحضانة الصغيرة اما قبل الفارقة وبعدها اذا كانت
صالحة للحضانة فادرة على القيام بها ولم تتزوج باجنبي من الصغيرة وعلى الاب نفقة ابنته
واجرة حضانة امها اذا لم تسكن زوجة ولا معتدة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقت
من زوجها وخرجت من عدته ولم تلدها اولاد من غيرها لم يجاوز الواحد منهم خمس سنين
فهل اذا تزوجت باجنبي منه وكان للاب ام غير صالحة للحضانة وللطالقة عمة صالحة لها
تقدم العمة على أم الاب (اجاب) بتزوج الام باجنبي من الصغير يسقط حقها من
الحضانة واذا لم يكن لها ام صالحة لها وكان للاب ام غير صالحة لها تنقل للعمة المذكورة
حيث كانت صالحة للحضانة فادرة عليها ولم يوجد من يقدم عليها من النساء الصالحات
لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة قرر لها القاضى
فرضا وصارت تأخذه مدة ثم تزوجت الام باجنبي فانتقلت الحضانة لامها فصارت تأخذ
القرض ايضا وهي ساكنة مع الاب في جهة واحدة ثم انتقل الاب الى جهة أخرى بعيدة
تبعاً لخدمته فطلبت الجدة اجرة الحضانة فامتنع من دفعها لها الا اذا كانت تجلس البنت
له في كل جمعة مرة او مرتين ليراها والحال ان الجدة من الخدرات فهل لا يلزمها ذلك
وتستحق الاجرة وان لم تذهب بها اليه ويجبر على دفعها لها حيث لم تبلغ البنت تسع سنين
(اجاب) يجبر الاب على دفع ما قرر من اجرة الحضانة ولا يجبر الحضنة على ان تنقل
الصغيرة له ليراها وليس للحاضنة منعه من رؤية ابنته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته ثلاثا وله منها ولدان أحدهما يبلغ سنه ثمانى سنوات والاخر يبلغ سنه ثلاث
سنوات وروم والده أخذ الولد الكبير وعنده له حاضنة بغير اجرة لا سيما انه فقير الحال فهل
بموجب ذلك (اجاب) اذا بلغ سن الابن ثمانى سنين كما هو مذكور يكون لابه اخذه من
الام الحضنة له لا تنهاسن الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة مطلقة
ومعها منه اثنان بنت وولد فلبنت عمرها عشر سنين والولد عمره سبع سنين ومجبول عليه
له في نفقة نفقة يساكن يوم قرشان فهل اذا اثبت ان عمر البنت عشر سنين والولد عمره سبع
سنين للاب اخذهما جبراً عنها وبسليم له في اخذهما ام كيف الحال (اجاب) اذا تم سن
الغلام سبع سنين ووضعت في الثامنة يكون للاب اخذه من أمه كما ان له اخذ البنت التي
بلغ منها عشر سنين كما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقت من زوجها
وله منها ولد يبلغ ربع سنين جعل لها على نفسه في نفقة حضانة الولد عن كل يوم عشرة قضة
ثم بعد ذلك اخذها بغير وجه شرعى والحال انها خالية من الازواج فهل لا يسوغ له
ذلك وتكون هي احق بالحضانة منه الى تمام السبع سنين حيث استمرت خالية من
الازواج ويؤمر بردها (اجاب) الام احق بحضانة ولدها المذكور حيث كانت صالحة
فما لم تكن مشغولة عن حضنته وحفظته بنموه وج يترب عليه ضياع الولد والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابنان لم يجاوز كل منهما ثلاث سنوات وفرض

محرم ٢
١٢٦٥

٢٢
١٢٦٥

٢٢
١٢٦٥

صفر ٥
١٢٦٥

٨
١٢٦٥

عليه لمما أجرة الحضانة والنفقة وصار يدفعها مدة من الشهور ثم بعد ذلك أخذ منها أحد
الابنين قبل ان يبلغ سن الحضانة والحال انه موسر ولم يقيم بالام مانع من الحضانة
لكونها خالية من الأزواج وصالحه لها ويريد أن يكون الولد في حضنة ام الاب فهل يؤمر
برده الى مطلقته الصالحة للحضانة ولا يكون لام الاب حق في الحضانة مادامت المطلقة
صالحة لها ويؤمر أيضا بدفع ما فرض عليه للنفقة وأجرة الحضانة (اجاب) الام احق
بحضانة ولديها المذكورين حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها وعلى الاب نفقتهم
وأجرة الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ خمس سنين
ونصف والام تطالبه بأجرة الحضانة والنفقة والحال ان المطلق المذكور معسر ظاهر
الاعسار فهل اذا كان له أخت خالية من الأزواج ومبعدة بالحضانة تقدم على ام الصغير
حيث كانت لا تحضنه الاب أو يكون للعمة نزعها منها (اجاب) اذا ثبت الام ان تربيته
مجانا والاب معسر والعمة تقبل تربيته مجاناً ولا تمنعه عن الام قيل للام اما أن تمسكه مجاناً
أو تدفعه للعمة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت تحملت بها
حين تزوجت رجلاً غيره وصارت البنت حضيئة جدتها وهي صغيرة والآن أم البنت
مقيمة باسكندرية والبنت عند جدتها الى الآن حتى بلغت البنت تسع سنين و جدتها
مستغلة بالبيع والشراء في الاسواق ولم تكن حافظة للبنت والدها لم يرص بذلك فما
الحكم (اجاب) اذا بلغ سن البنت تسع سنين وطعنت في العاشرة يكون لابيها أخذها من
الحاضنة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وانقضت عدتها منه وتزوجت
باجنبي وله منها ولد صغير سنه خمس سنوات ولها أم عاجزة عن الحضانة لكونها مقعدة
لا تقدر على الحركة ويضيع الولد عندها وهي محتاجة لمن يقوم عليها ويخدمها والاب أم
قادرة على الحضانة فهل يكون الحق فيها لام الاب لا لام الام المذكورة (اجاب) اذا
تحقق بالطريق الشرعي عجز الجدة لام عن حضانة الصغير يتقبل الحق فيها لام الاب
حيث كانت صالحة قادرة على حضانة الصغير وتربيته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
له ولد والآن بلغ ويريد اقامته عند جدته فهل اذا اراد والده ان يمنعه من ذلك ليس له
المنع (اجاب) الغلام اذا عقل واستغنى براه ليس للاب ضمها الى نفسه الا اذا لم يكن مأموناً
بان كان امه وصيحه الرجس فان للاب ضمها لدفعه أو عاروله تأديبه اذا وقع منه شيء
مخالف للشرع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعهامنه ولدان
يا كلان الطعام فقررهما الحاكماكم الشرعي في تخيير مؤنتهما وحضانتها لهما كل يوم قرشين
من ذوات الاربعين فهل اذا اشترى الزوج شيئاً من الذكوة للولدين المذكورين
واراد ان يحسب ثمن ما اشتراه من اصل قدره الحاكماكم في تخيير المؤنة والحضانة لا يجاب
لذلك (اجاب) نعم لا يجاب ان ثبت اذا كان الامر ما هو مرسوم والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل تزوج امرأته وعقد عليها بالعقد عليها اخذها الى اسكندرية فزقت منه بولد

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١١

ربيع الثاني

١٢٦٥

١٠

١٢٦٥

١٠

١٢٦٥

١٠

١٢٦٥

١٠

وبنت ثم بعد ذلك طلقها وتركها راسا فتوجهت الى الشرع الشريف بذلك الطرف ففعل
 لها قدر من الدراهم نظير اجرة الرضاع واقامت وكيلها عنها في تحصيل القدر المجهول لها من
 الزوج فبعد مدة طويلة أرسلت لو كيلها ان طلب الدراهم فاجابها الوكيل بان الزوج لم
 يدفع شيئا مما قرر حتى اني ادفع من عندي وصار يمارعها من شدة احتياجها ومضايقتها
 من الوكيل الذي أقامته الزوجة نياية عنها في تحصيل مالها أخذت أولادها وتوجهت
 الى بلدتها مخافة من ضياعها وضياع أولادها لعدم الاتفاق عليها وعلى أولادها فهل
 بانتقالها من بلد الزوج ومجيئها الى بلدتها الذي حصل العقد فيه يسقط عن الزوج اجرة
 الرضاع (أجاب) لا تسقط اجرة الرضاع بانتقال المطلقة بالولد سواء كان باذن الزوج أو
 بدون اذنه ولا نفقة الصغير وجره حضانتها كما أفاده قارئ الهداية في فتاواه وفيها اذا وقع
 الطلاق وأرادت المسافرة بالولد ان كان البلد الذي قصده بلدتها وكان الزوج فيها فلها
 ذلك وليس للزوج منعها وان لم تكن بلدتها أو كانت بلدتها لكن الزوج ما وقع فيها
 فلا يب أن يمنعها أن تسافر بالولد اليها هذا هو الصحيح والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
 مطلقة لما ابن صغير بلغ سنه سبع سنين وطعن في الثامنة وله أب مفقود وعم شقيق موجود
 وتزوجت أم الصغير المذكور أجنيا فهل تنتهي حضانتها بذلك ويكون للعم أخذها منها
 وضيمه لنفسه واذا كان للصغير جدّة متزوجة بجده من قبل أمه لا يكون لها منعه من عمه
 (أجاب) اذا بلغ سن الابن المذكور سبع سنين وطعن في الثامنة تسقط حضانتها
 ويكون لأمه المذكور وضيمه اليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها
 ثلاث بنات لم يبلغ سنهن سبع سنوات فانتقلت الام بالبنات لبلدة أخرى لتخدم رجلا
 عسكريا فهل اذا كانت الام مشغولة بالخدمة وتضيع البنات عندها تسقط حضانتها
 (أجاب) اذا اشتغلت الام بالخدمة عن تربية بناتها وحضانتها بحيث تضيع البنات
 المذكورات بذلك ويخشى عليهن تنتقل الحضانة لمن بعدهما من النساء الصالحات
 للحضانة القادرات على القيام بها ان وجدن والا فيضمن الاب له والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها خمس سنين وزيادة والحال ان أم
 الصغيرة عاجزة ببصره غير قادرة على الحضانة ولطلق أم متزوجة بالده فهل يكون الحق
 في حضانتها أم الاب حيث لم يكن هناك من يقدم عليها من قبل أم الصغيرة
 (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي عجز الام عن الحضانة ولم يكن لها أم صالحة لها ينتقل
 الحق فيها لام الاب حيث كانت صالحة لها قادرة على تربية الصغيرة والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل تزوج امرأة وخلفت منه بنتين كبيرتين وصغيرة فآخذت الكبيرة وترك
 الصغيرة لده رصانهما وجعل البنت الصغيرة كل يوم قرشا واحدا فترجعت الام أجنيا
 من البنت وصار أمه في البيت المذكور تجددتها ام لاهها (أجاب) حيث كانت
 أم متزوجة أجنيا من الصغيرة تنتقل الحضانة لامها اذا كانت صالحة للحضانة قادرة

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

١٥

		عليها لم يقيم بها مانع كسكنها في بيت الراب الاجنبي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن من مطلقة بلغ سنه اربع سنين ثم تزوجت الام رجلا اجنبيا ولا صغير جدته من قبل الام متزوجة بجدا الصغير صالحة للحضانة فهل تنتقل الحضانة لام الام حيث كانت صالحة للحضانة وتقدم على ام الاب (أجاب) بتزوج الام اجنبيا من الصغير يسقط حقها من الحضانة وتنتقل لام الام حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقت من زوجها ولها منه ولد صغير فتزوجت الام وانتقل الحنف في حضانة الصغير لمها فصار في تربيتها الى ان صار سنه ثمان سنين فهل يكون لابي له اخذه منها وضمه الى نفسه (أجاب) تنتهي حضانة الصغير بمجاوزة سنه سبع سنين في حيث جاوز سنه سبع سنين كما هو مسطور كان للاب اخذه وضمه اليه رضيت الحاضنة اولا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة غاب زوجها وهي حامل فبعده في مدة الحمل وضعت ولدا فربته الى ان بلغ سنه ست سنوات وهي مقيمة في بيت والدها فاراد الم اخذه منها وهي على ذمة زوجها الغائب فهل لا يجب العلم لذلك (أجاب) نعم لا يجب العلم لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وصى على ابنتها والقاصرين من قبل الحاكم الشرعي سن الولد خمس سنوات وسن البنت ست سنوات ثم تزوجت الام المذكورة برجل اجنبي وتركتهم عند جدتهما ام الام الخالية من الزوجات فهل اذا كان لهما اخ لابي ويريد نزعهما من الجدة طامعا في مالهما لا يجب لذلك ولا يمكن من نزعهما حيث لم يكن وصيا عليهما (أجاب) على الام الوصي حفظ مال ولديها القاصرين وحق الحضانة لامها جدته القاصرين اذا كانت صالحة للحضانة قادرة على القيام بها والحال هذه فيمنع الاخ المذكور من معارضتهما بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في محضون ذكر بلغ من العمر سبع سنين ودخل في الثامنة قدمات والده وله ام واخ فهل للاخ اخذه والحال هذه ام كيف الحال (أجاب) الحاضنة احق بالصغير حتى يستغنى وقد ربي سبع وبه يفتى فاذا بلغ سن الصغير المذكور سبع سنين يكون للاخ ضمها اليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد سنه نحو ست سنين ثم بعد انقضاء عدتها طالت الزوجة اجرة حضانة ولدها من ابيه فهل اذا كان للاب ام متبرعة بالحضانة وهو معسر تقدم ام الاب اذا لم ترض الام بحضنته بدون مقابل أو للام جبر الاب على دفع اجرة حضانة ولده في هذه الحالة (أجاب) اذا كان الاب معسرا أو أرادت الجدة المتبرعة بالحضانة أن تربي الولد وتحضنه مجانا ولا تمنعه عن أمه والام تأبى ذلك وتطلب الاجر فالصحيح أن يقال لها ما أن تمسكي الولد بغير أجر وما أن تدفعيه للمتبرعة ويجب على الحاكم اذا ادعى الاب وجود متبرعة أن يحيط فلا يحبسها بمجرد ادعائه ولا بمجرد حصول امرأة تدعى التبرع لان الحق ثابت للام شرعا فلا يبطل بمجرد دعوى غيرها ولا بحصول المدعية وطلبها أخرا الولد فانه قد يفتى في توافقه ولا يسقط ما ذكره عن الاب فاذا ماتت الام الى ترك الولد لعدم
١٢٦٥	١٦	
١٢٦٥	١٧	
١٢٦٥	١٩	
١٢٦٥	٢٥	
١٢٦٥	١٣	جادی الاولی
١٢٦٥	١٣	

قدرتها على ترك الاجرة مع امسالك الولد لضرورة مؤنتها واحتياجها لاحتياط في امر الصغير
و ينظر في امر التي تزعم التبوع لدفع التواطع مع الاب لاضاعة التقرير هل للتبرعة قوة
وقدرة على القيام بالحضانة والسهر فان تحقق له صلاحية المتبرعة دفعها لها ولا تمنعه عن
الام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقة بنت بلغ عمرها خمس سنين
ومقرر لها عليه فرض كل يوم كذا تزوجت تلك المطلقة باجنبي فهل يسقط حقها بذلك
وتنتقل الحضانة لام الاب الصالحة لها حيث لم يكن للمطلقة أم (اجاب) بتزوج الام باجنبي
من الصغيرة يسقط حقها في حضانتها وينتقل الحق فيها لام الاب الصالحة لها القدرة على
تربية الصغيرة حيث لم يكن لها جدة من قبل أمها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تدعى
أن زوجها طلقها والحال ان معها ابنتين ويتارضية فاحد الابنين بلغ سنه تسع سنين
والثاني سبع سنين وزيادة وتريد الام المذكورة أخذ الابنين من والدهما بالجبر عليه
فقره فهل اذا تحقق بلوغهما السن المذكورة لا تجاب لذلك ولا تمكن من أخذهما من
والدهما او يكون لوالدهما ضمهما لنفسه (اجاب) اذا بلغ سن الغلامين ماذكر لا يكون
لامهما حق في حضانتهم ولا يبيهما ضمهما اليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
بنت من مطلقة بلغ سنها احدى عشرة سنة فطلبها الاب منها فامتنعت من تسليمها له فهل
لا تجاب لذلك وتجبر على تسليمها له بمضي هذه المدة واذا طلبت منه نفقة المدة الماضية
لا تجاب لذلك حيث لم يكن لها نفقة مقررة لام من قبل القاضي ولا بالتراضي (اجاب)
لا حضانه للام اذا بلغ سن البنت تسع سنين على ما به القوي ولا مطالبة على الاب
بنفقة ماضية حيث كان الحال ما هو مذکور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
بنت من مطلقة بلغ سنها ست سنين وتريد الام ان تحضنها باجرة وهي صاحبة صفة تباع
وتشترى في الاسواق فهل يكون لوالدها أخذها حيث لم يكن هناك من يقدم عليه من
النساء في الحضانة (اجاب) اذا تحقق ضياع الصغيرة بسبب اشتغال الام بما ذكر
يكون لابيها أخذها وضمها اليه حيث لم يوجد للصغيرة حاضنة من النساء الصالحة للحضانة
قادرة على القيام بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولدان منها
بنت بلغ عمرها اكثر من تسع سنين وذكور لم يبلغ عمر سبع سنين ولسكنها غير صالحة
للحضانة لفقورها الذي يخشى ضياع الولد بسببه وكثرة خروجها بهما للاسواق وغيرها بلا
ضرورة بمشاهدة كثير من الناس وضاعفة الحاجة للحضانة تقول أخذهما مجانا والام
لاأخذهما الا بأجر فهل مع ذلك كله! أخذهما منها و يضم البنت اليه يعطى الولد
العمته (اجاب) اذا بلغ سن البنت تسع سنين يكون لابيها أخذها من الام وضماها اليه على
امره القوي وحق حضنة له لا غير المميز الذي لم يبلغ من العمر سبع سنين لامه ان
كانت صالحة للحضانة دون خيف ضياعه بسبب فقره والام ينتقل حق حضنته لغيرها
من النساء الصالحات لذلك وان لم يكن من يتقدم على العمه المذكورة في الحضانة وكانت

١٦ ١٢٦٥

جادی الثانية

٣ ١٢٦٥

٥ ١٢٦٥

٦ ١٢٦٥

٩ ١٢٦٥

١٢٦٥

١٣

صالحه لها قدرة على القيام بها ينتقل حق الحضانة لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد قصر ذكور واثان وفروجة وعن أخ شقيق فبلغ أحد الذكور سبع سنين وطعن في الثامنة وبلغت إحدى البنات تسع سنين وطعن في العاشرة فهل تسقط حضنة الأم ببلوغ سن الابن والبنات ذلك ويكون لأخي الميت الشقيق أخذهما من الأم وضمهما إليه جبراً عليها (اجاب) للام المذكور ضم ولدي أخيه الى نفسه حيث بلغ سن الغلام سبعة والبنات تسعا كما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن صغير فصارت أمه حضنته ثم تزوجت برجل أجنبي وللصغير جدة من قبل الأم

١٢٦٥

٨

رجب

متزوجة بأجنبي أيضاً وله جدة من قبل الأب خالقة عن الأزواج وجدة أبو أبيه موجود أيضاً فلن تكون الحضانة (اجاب) حق حضنة الصغير المذكور لجدة من قبل أبيه والحال ما ذكر حيث كانت صالحه لها ولم يوجد من يقدم عليها من النساء والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة حاضنة لولدين لها وفرض لها القاضي لكل شهر أر بعين قرشاً فهل يسوغ لها أن تنتقل الى أي بلد تراتح فيه بولديها وتطلب الفرض من أبيهما حيث كانت البلداً المنقول اليها دون مسافة القصر (اجاب) ليس للطلقة بعد عدتها الخروج بالولدين من بلدة الى أخرى بينهما تفاوت فلو بينهما تقارب بحيث يمكنه أن يبصر ولده ثم يرجع في نهاه لم تمنع سواء كانت وطنها أم لا وقع العقد فيها أم لا إذن لها الأب أم لا وفي الهندية ليس لها أن تنقله من قرية الى مصر جامع ليس ذلك مصرها ولا وقع النكاح فيه إلا أن يكون المصر قرياً بحيث يمكن الأب أن يطالع ولده ويرجع الى منزله قبل الليل والله تعالى أعلم (سئل) في صغير ماتت أمه ولها أم فهل يكون حق حضنة الصغير لجدة أم أمه حيث كانت صالحه للحضانة قادرة على القيام بها وليس لأبيه معارضتها في ذلك

١٢٦٥

١١

واذا أخذه بالقهر عنها يؤمر بتسليمه (اجاب) حق حضنة الصغير المذكور لأم أمه الصالحة للحضانة القادرة على القيام بها وليس للأب منعها من ذلك وتنتهي الحضانة بمجاورة سن الغلام سبع سنين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجه ولم يعها منه ولدان ذكران أحدهما عمره ثلاث سنوات وشهور والثاني رضيع وقد قدر لها القاضي على الزوج كل شهر مائة من القروش في مقابلة حضنة الولدين ونفقةهما وحكم الحاكم الشرعي بذلك وصار الزوج يدفع هذا المقدار كل شهر وبعد ذلك توقف في الدفع وكما يطالب بذلك الفرض يمتنع ويقول أنا أخذ الولد الذي عمره ثلاث سنوات وشهور بالقهر عن أمه فهل ما قدره الحاكم الشرعي من الفرض لا ينقض وهل إذا طلب الزوج الولد الكبير لا يجب لذلك لأن الأم خلية من الزوج ومن كل مسقط للحضانة وإيضاً أم الأم موجودة (اجاب) حق تربية الصغيرين المذكورين وحضنتهما لأمهما الى سن التمييز

١٢٦٥

١٣

المقدر بسبع سنين إذا كانت الأم صالحه للحضانة قادرة على القيام بها وعلى الأب اجرة حضنتهما وليس له الامتناع من دفع ما قدره القاضي لا ثقاً والله تعالى أعلم (سئل) في

١٢٦٥

١٣

امراة توفيت وخلقت بنتا عمرها ستان و جدة البنت لامها موجودة و جدتها لا ييها
موجودة فهل الاحق بالحضانة جدتها لامها خصوصا أن فيها قوة للحضانة عن جديتها
لا ييها لانها كبيرة جدا ولم يكن لها قوة للحضانة واغلب اوقاتهما تسافر في غير بلد الحضونة
(اجاب) الحق في حضانة الصغيرة المذكورة لجدتها امها حيث كانت صالحة لها فادرة
على تربيتها والله تعالى اعلم (سئل) في امر اقلها زوج مات عنها وهي حامل ومدة الحمل اذ
ذلك شهران سنة ١٢٦١ و وضعت الحمل وانكشف الغطاء عن بنت ومنعت نفسها عن
الزواج من اجل ابنتها سنة تامة ثم علمت بسنة النبي محمد عليه الصلاة والسلام
وتزوجت وبقيت عند الزوج سنتين ولم ينازعهما احد من اولياء البنت فيها والآن من
مدة اربعة ايام قد وقعت المنازعة منهم وفصلوا دعاء عن امها بالحكمة الشرعية وجعل
الله تعالى الرأفة في قلب الام المذكورة فخرجت من المحكمة الى بيت زوجها وطلبت منه
المفارقة ففارقها فهل تعود اليها الحضانة ام لا (اجاب) بتزوج الام باجنبي من الصغيرة
يسقط حقها من حضانتها وبالطلاق البائن ولو في عدته يعود حقها لزوال المانع ففي الدرر
من الحضانة وتعود الحضانة بالفرقة البائنة لزوال المانع وفي حاشيته رد المختار قوله
البائنة اما الرجعية فلا بد من انقضاء العدة فيها نهر ومقتضاء العود في البائنة قبل
انقضاء العدة مع انها تعتد في بيت الزوج ولعل وجهه ارتفاع ولايته عليها فلا ضرر
للولد عنده ام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن وبنت من مطلقة بلغ سن الابن
خمس سنين والبنت بلغ سن ست سنين فهل اذا اراد الاب اخذهما من الام لا يجاب لذلك
حيث بلغ سنهما اذ لا تكون الحضانة فيهما للام الى انقضاء مدة حضانتها (اجاب)
لا يجاب الاب لاخذ الصغير والصغيرة المذكورين ويترك ان عند الحاضنة الى انتهاء مدة
حضانتها بمجاورة سن الغلام سبع سنين والاثني تسع سنين والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل له من مطلقة ابن وبنت لم يبلغ كل منهما سن الحضانة فهل اذا تزوجت المطلقة
باجنبي ولها ام خالية من الزوج والحضانة تنقل لها الحضانة وتقدم على أم الاب
(اجاب) ام الام احق بحضانة ولد بنتها من ام الاب اذا كانت صالحة فادرة على القيام
بها لم يقيمها منع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت من مطلقة بلغ سن عشر سنين
فاراد الاب اخذها من الام فهل يجاب لذلك وتسقط حضانة الام ببلوغ سن البنت ذلك
واذا طلقت الام ماصرفته علمها في المدة الماضية ولم يكن لها نفقة مقررة لامن التقاضي
ولا بالتراضي منهما لا تجاب لذلك (اجاب) نعم تسقط حضانة الام ببلوغ سن البنت ما ذكر
ولا ييها اخذها ولا تجاب الام لاخذها ما انتفقه حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل له ابن من مطلقة بلغ سن سبع سنين وطعن في الثامنة فهل يكون
للاب اخذها من حيث بلغ سنه ذلك وتجب الام على تدبيره له (اجاب) اذا بلغ سن الغلام سبع
سنين وطعن في الثامنة يكون لابيها ضمه اليه جبر او الله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق

١٢٦٥

٢٣

١٢٦٥

٢٣

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٥

٢٨

١٢٦٥

رجبان

٥

١٢٦٥

٢١

زوجه - وله منها بنتان لم تبلغا سن الحضانة ولا تحضنهما أمهما إلا باجرة وهو معسر بها
وعنده محرم متبرعة له بالحضانة فهل اذا ثبت اعساره لدى المحاكم الشرعي وهو
لا صنفه له يكتب منها شيئاً أصلاً بشهادة البينة الشرعية يقال للام اما أن تحضنهما بلا
أجرة أو تدفعنهما لابيها يدفعهما المحرم المتبرعة له بالحضانة (أجاب) اذا كان اعسار
الاب ظاهر او امتنعت الام من تربية الصغيرتين وحضانتها الا باجر كان للمحرم المتبرعة
بذلك ضمهما اليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقته بنت صغيرة وهو فقير
جد او ظاهر اعساره فهل اذا طلبت أم البنت المذكورة أجرة حضانتها وندته أمه متبرعة
بذلك يكون لابيها المذكور أخذها من أمها طالبة لها ودفعها لأمه المتبرعة

شوال

١٢٦٥

٨

(أجاب) اذا كان الاب معسراً ووجد متبرعة صالحة للحضانة فالصحيح أن يقال للام اما
أن تمسكي الولد بغير أجر واما ان تدفعيه للتبرعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق
زوجته وله منها ابن صغير بلغ سنه خمس سنين فتزوجت أمه باجنبي من الصغير والحال انه
لا قرابة لأم من الذاء أصلاً وللمطلق خالة خالية من الأزواج صالحة للحضانة فهل يتزوج
أم الصغير ينتقل الحق في حضانتها لخالة والده اذا كانت صالحة لها حيث لم يكن هناك من

١٢٦٥

١٠

يقدم عليهما من قبل أم الصغير (أجاب) يتزوج الام باجنبي من الصغير يسقط حقهما من
حضانتها واذا كانت خالة الاب صالحة للحضانة فادرة على تربية الصغير ولم يوجد من يقدم
عليها في الحضانة يكون حق حضانة الصغير لها والله تعالى أعلم (سئل) في ولد ذكر
صغير لم يبلغ سنه سبع سنين مات أبوه وتزوجت أمه بغير محرم منه وله عمه متزوجة بغير
محرم منه أيضاً وله ابن عم أب عاصب فهل حيث سقطت حضانة كل من الام والعمه
بما ذكر ولم يوجد له حاضنة من النساء ينتقل الحق في حضانتها لابن عم أبيه حيث كان

١٢٦٥

١١

مأموناً عليه أولاً ينتقل اليه (أجاب) نعم ينتقل الحق في حضانة الصغير المذكور لابن
عم أبيه حيث لم يوجد من يقدم عليه فيها والله تعالى أعلم (سئل) في ولد صغير مات أبوه
وحضنته أمه فلما تزوجت أخذه أخوه من أبيه عنده فهل اذا طلقت الام طلاقاً ثانياً من
الزوج ولم يبلغ سبع سنين تعود الحضانة لها وتأخذه (أجاب) يعود حق الحضانة بالفرقة
الباتنة لزوال المانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها وله منها بنت بلغ سنها

١٢٦٥

١٥

سنتين وزيادة ففرص لها والد ها على نفسه لسكل يوم قدر ما علموا من الدراهم وكتب لها
وثيقة بذلك فهل اذا أراد والد الصغير أخذها من أمها لا يجاب لذلك شرعاً واذا تزوجت
أمها وكان لها حدة صالحة للحضانة ينتقل الحق لها دونها (أجاب) لا يجاب الاب لاخذ

١٢٦٥

١٨

الصغيرة المذكورة من أمها الصالحة لحضانتها واذا قام بالام مانع كتزوجها بغير محرم من
الصغيرة تنتقل الحضانة لأم الام حيث كانت صالحة لها فادرة على القيام بتربية الصغيرة
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته وعصر وله منها ولد رضيع وطلتها واعتدت
و أرادت أن تتزوج وتأخذ الرضيع وتسافر به الى جهة بعيدة لا تعلم لابيها فهل ليس لها

ذلك وللاب أخذها والحال هذه (أجاب) ليس للطلقة بائنا بعد عدتها الخروج بالولد من بلدة إلى أخرى بينهما تفاوت إلا إذا كان ما انتقلت إليه وطنها وقد تزوجها فيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وزوجة وأخ شقيق ولم يترك شيئا يورث عنه فقرض القاضي للصغير على عهدة نفقة فصار ينفق عليه مسددة من السنين فهل إذا بلغ سن الصغير ثمان سنوات وزيادة يكون لعمة أخذه من أمه وضمه لنفسه (أجاب) الحاضنة أما لو غيرها أحق بالغلام حتى يستغنى وقد ربح سبع سنين على ما به يبقى فإذا بلغ الغلام السن المذكور لا يكون لأمه حق في حضانتها ولعم ضمه إليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وله منها أولاد بلغوا سن الحضانة ولهم عم أخو أبيهم فهل يكون له أخذ من بلغ سن الحضانة من أولاد أخيه وضمه إليه وإذا تزوج العم زوجته أخيه بمصر وأراد نقلها منها إلى بلد بينهما وبين مصر نحو أربع ساعات يجاب بذلك حيث كان مأموها عليها وتشهد الناس بصلاحيته وديانته وأمانته ولا عبرة بدعواها أنه غير مأمون عليها بمجرد زعمها وقولها (أجاب) لا زوج المذكور نقل زوجته ما دون مسافة القصر حيث أوفاهها بمجل المهر ولا ضم أولاد أخيه إليه حيث انتهت مدة الحضانة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ سنه نحو ثلاث سنين فترجعت باجني من الصغير ولها جدة أم أم مشغولة بالخدمة عند الناس الأجانب وللاب أم صالحة للحضانة ومتميرة له بها فهل تسقط حضانة المطلقة بتزوجها باجني فلا يبه أخذه ودفعه لأمه المذكورة (أجاب) تسقط حضانة الأم بتزوجها بغير محرم من الصغير وتنقل لأم الأم وإن علمت أن كانت صالحة للحضانة فإذا قام بأم الأم مانع كائن تخرج كل وقت وتترك الصغير ضائعا فلاحق لها في الحضنة ما دامت كذلك وتنقل لأم الأب حينئذ والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثا ولم يعها منه ابن بلغ أربع سنين وبنت بلغ سنها سنة فقرض على نفسه نفقة فمما أودع لها نفقة عدة ثلاثة أشهر والحال أنها لم تحض ما دامت ترضع الطفل فهل يكون لها المطالبة بنفقة العدة إلى انقضاء ثلث حيض ويكون لها مطالبة بنفقة الابن والبنت وأجرة الحضانة إلى انتهاء سن الحضانة المعلوم شرعا لم تزوج (أجاب) على الزوج نفقة معتدته إلى انتضاء عدتها شرعا كما أن عليه الانفاق على ابنته وبنته الصغيرين وأجرة الحضانة فما دام الحق فيها للام على رواية ذكر أنها ظاهر الرواية وإنها الأصح كما في الجوهرية وذكر أيضا أن الأوجه عدم الفرق بين الرجعي والبائن في عدم وجوب الأجرة وفي حاشية الزملي على المنع عن التنازع بينه وعليه الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بلغ سنه ثلاث سنين من زوجة مطلقة قبل موته وعن بنت قاصرة من زوجة أخرى وعن اخت شقيقة له فهل إذا تزوجت أم الابن الصغير المذكور رجلا أجنبيا عنه ولم يكن هناك من يحضنه من قبل أمه المذكورة كورة ينتقل الحق في حضانتها لعمة إذا كانت خالية من الأزواج وصالحة للحضانة (أجاب) يسقط

١٢٦٥

٢٣

حق الام من حضانة ولدها الصغير بتزويجها بغير محرم منه وان كانت عمتها صالحة للحضانة
قادرة على تربية الصغير ولم يوجد من يقدم عليها فيها يكون الحق في حضانتها لله تعالى
اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا ودفع لها حقوقها الشرعية ومعها منه بنت بلغ سنها
تسع سنين وشرعت في العاشرة فهل يكون لوالدها اخذها من امها لانتها سن الحضانة
اذا تحقق ما ذكر وتجب الام على تسليمها لابيها (اجاب) اذا بلغ سن الانثى تسع سنين
يكون لابيها ضمها اليه وليس للام حق في حضانتها بعد بلوغها السن المذكور والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بلغ سنه خمس سنين وعن زوجته وعن ابيه فتزوجت
ام الصغير اجنبياً منه ولها ام لها صنعة مشغولة بها ولا يمكنها التفرغ الى حضانة الصغير ولها
اخت عمية لا تصلح لذلك فهل لجده الصغير ابي ابيه اخذها وضمه لنفسه ولا حق لكل

١٢٦٥

٢٧

من جدته وخالته في حضانتها (اجاب) تزوج ام الصغير بغير محرم منه مسقط لحق
حضانتها وينتقل الحق فيها لام الام ان كانت صالحة لها قادرة على تربية الصغير والا فلا
وعلى الحضانة لا يسقط حقها منها ان امكها الحفظ كما في الاشباه ولا تنتقل لجده
الصغير الا اذا لم يوجد من يصلح لها من النساء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق

ذى الحجة

١٢٦٥

٧

زوجته ومعها منه بنت لم يقدر لها نفقة ولا اجرة حضانة بلغ سنها تسع سنين وطعنت
في العاشرة والا آن يريد الرجل اخذ البنت منها فهل لا يكون للرأفة مطالبة بالنفقة
واجرة الحضانة حيث لم يقدر للبنت شيئاً (اجاب) اذا بلغ سن البنت تسع سنين يكون
لابيها ضمها الى نفسه وليس لامها مطالبة بالنفقة مضت يدون القضاء أو الرضا كما
لامطالبة لها باجرة الحضانة والحال هذه عن المدة التي هي بعد انقضاء مدة الحضانة أما
اجرة الحضانة قبل انتهاء مدتها فقد صرح في الدرر المختار بأن للام اجرة الارضاع بلا
عقد اجارة فتسنيقه بالارضاع في المدة مطلقاً كذا في البحر أخذ من ظاهر كلامهم
ورده المتدسى في الرغز شرح نظم الكنز بان الظاهر اشتراط العقد ومن قال بخلافه فعليه
اثباته وما يقال في الارضاع يقال في الحضانة اذ لا يظهر فرق والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٦٥

١٨

في رجل له من مطلقة بنت بلغت من العمر تسع سنين يريد والدها اخذها فهل له ذلك
حيث بلغت هذا السن (اجاب) اذا بلغ سن البنت تسع سنين كما هو مذكور يكون لابيها
ضمها الى نفسه وليس لامها حق في حضانتها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ولد
صغير مات والده بلغ من العمر سبع سنين ودخل في الثامنة وله مال يرثه من والده وله
اخ وام وعمه فهل للاخ والحال هذه ضمها اليه مع ماله ولا حق للام والعممة في ذلك لاسيما

١٢٦٥

٢٠

وقد نصب القاضي الاخ وصيا على الولد (اجاب) حيث انتهت مدة الحضانة بمجرورة سن
الصغير سبع سنين يكون للاخ العاصب ضمها اليه واذا نصب الاخ وصياً من فاضل عباد
ذلك كانت الولاية في مال الصغير لله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها
وعن أمها وعن بنت بلغ سنها خمس سنين فهل تنتقل الحضانة لأم البنت أم الام حيث كانت

صالحه لها وتقدم على أم الأب إلى انتهاء مدة الحضانة (اجاب) أم الأم الصالحة للحضانة الصغيرة القادرة عليها التي لم يقم بها مانع أحق بحضانتها من أم الأب إلى أن تبلغ البنت تسع سنين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها أربع سنين فتزوجت أمها اجنبيا من الصغيرة فهل إذا كان لام الصغيرة أم خالية من الأزواج صالحة للحضانة ينتقل الحق في حضانة الصغيرة لام الأم وتقدم على أمه ويكون لها مطالبته بأجرة الحضانة ونفقة الصغيرة (اجاب) أم الأم الصالحة للحضانة الصغيرة القادرة عليها التي لم يقم بها مانع أحق بحضانتها من أم الأب إلى أن تبلغ البنت تسع سنين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أولاد منها ذكور وإناث وبعضهم بلغ سن الحضانة فهل إذا تزوجت زوجة الميت أجنبيا من الصغير وكان لها أم أيضا متزوجة باجنبي وكان للميت أخ عاصب يكون له ضم أولاد أخيه إليه ولا حق لزوجة الميت ولا لامها في حضانة من لم يبلغ سن الحضانة وإذا كان للميت ابن من زوجة مطلقة منه قبل موته بلغ سنه ثمان سنين يكون له ضمها أيضا إليه (اجاب) إذا كانت الحاضنة متزوجة بغير محرم من الصغير لا يكون لها حق في حضانتها وللأخ العاصب ضم أولاد أخيه إليه كما أن له ضم من انتهت حضانتها ببلوغ سنه ثمان سنين كما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وأمه بنت بلغ سنها سبع سنين وأرادت الأم التزوج فأخذ الأب بنته منها قهرا عنها فهل إذا لم يتزوج الأم تبقى لها حضانة بنتها (اجاب) الأم أحق بحضانة بنتها حتى يتم لها تسع سنين على ما به الفتوى وحيث لم يقم بها مانع الحاضنة منع يسقط حقها في الحضانة لا يكون للأب أخذ الصغيرة منها قبل انتهاء مدة الحضانة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعهامنه بنتان صغيرتان إحداهما بلغ سنها أربع سنين والثانية سنتين فرض لهما على نفسه قدر معلوما من الدراهم نفقة لكل يوم ولا نريد نزعهما من أمهما بغير طريق شرعي فهل إذا لم يتزوج أمهما لا يمكن والدتهما من نزعهما منها ويجبر على دفع المفروض لها إلى انتهاء سن الحضانة مادامت الأم خالية عن الأزواج (اجاب) ليس للأب أخذ البنتين المذكورتين من أمهما الحاضنة لهما قبل انتهاء مدة الحضانة حيث لم يقم بها مانع يسقط حقهما منهن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ عمرها ما يزيد على تسع سنين فهل إذا أراد الأب أخذها يجب لذلك (اجاب) إذا بلغ سن الانثى تسع سنين يكون لأبيها أخذها ووضعها لنفسه ولا حق لأمها في حضانتها على ما به الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا ثانيا ومعه منها أولاد صغار لم يبلغوا أحد التمييز فهل الحق في الحضانة لأمهم التي لم يقم بها مانع ويجب على الأب المذكور أجرة الحضانة ونفقتهم ونفقة عدة الزوجة وهل إذا قدر القاضي أجرة الحضانة قدر معلوما ومضى لذلك مدة يلزمه مقدرة القاضي وهل يلزمه كسوتهم وهل إذا ادعى الاعتسار

مطالب في استحقاق
معتدة البائن الاجرة

بالنفقة والكسوة وله أب موسر يلزم الأب الكسوة والنفقة (أجاب) الام احق
بحضانة الغلام حتى يستغنى عن النساء وقدّر بسبع وبحضانة الانثى حتى تشتهى وقدّر
بتسع وبه يبقى فيهما حيث لم تبلغ الاولاد هذا السن يكون الحق في حضانتهم لامهم
حيث لا مانع وعلى الأب نفقتهم وكسوتهم وعليه أجرة الحضانة والارضاع ولو معتدة
حيث كان الطلاق بائناً في الاصح وفي الشريعة لا يلية وعليه الفتوى وفي رد المحتار عن
الفتح ار الاوجه عدم الفرق بين عدة الرجعي والبائن وان في كلام الهداية ايماء الى أنه
المختار وكذا هو ظاهر اطلاق القدوري المعتدة وفي النهر أنه رواية الحسن عن الامام
وهي الاولى اه وفي حاشية الرمل على المنع عن التنازلية وعليه الفتوى اه كما ان
عليه نفقة العدة الى انقضائها شرعاً وللأم المطالبة بما فرض من الاجرة الماضية واذا ثبت
اعسار الأب شرعاً لا يجرد الدعوى ولم يكن زماً في وجوبها على الجداختلاف والمتون
على عدم الوجوب بل يؤمر الجدا أو الأب بالاتفاق ليرجع به على الأب اذا أيسر أمالو كان
زماً فهي على الجدا بالاتفاق فلا يرجع على الأب بما نفقه على أولاده والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة فهل تكون الحضانة لها شرعاً لم تنزوج
واذا تزوجت وفلتم بسقوط الحضانة بالتزوج فهل اذا طلقت يعود لها استحقاق الحضانة
(أجاب) يسقط حق الحضانة بنكاح الحاضنة غير محرم الصغير ويعود بالفرقة الباتنة
والقول لما في نفي الزوج وكذا في تطليقه ان أهمته لان عينته والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن ابن بلغ سنه سبع سنين وطعن في الثامنة وهو في عائلة جده أي أبيه
وليت زوجة مطلقة منه وتزوجت غيره والآن طلقت من الغير فتعفلت الجدا وأخذت
الولد من بيت جده من غير اشارة فهل اذا بلغ هذا السن لاحق لأمه في حضانتها
ويكون للجدا ضمه اليه ويأخذها من اقهر اعنها (أجاب) لاحق للام في حضانتها ابنها
حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في بنت سنها عشر سنين ماتت
أمها ولها عم شقيق وجد لا مهوا العم المذكور يريد أخذها من جدّها المذكور وضّمها اليه
فهل له ذلك واذا تعال الجدا بن ابنت مريضة لا عبرة بتعلاه (أجاب) للعم المذكور ضم
بنت أخيه الى نفسه حيث بلغ سنها عشر سنين كما هو مذكور ولم يكن فاسقاً والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً ومعهما منه بنتان احدهما بلغ سنها سبع سنين وطعنت
في الثامنة والاخرى بلغ سنها تسع سنين وطعنت في العاشرة فهل يكون لابي البنيتين
أخذ من بلغ سنها تسع وطعنت في العاشرة ولاحق لأمها في حضانتها لانتهاها بيلوغها
هذا السن (أجاب) يبلغ سن الانثى تسع سنين تنتهي حضانتها لأم على ما به الفتوى
فلا لب أخذ بنته من الام والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في يتيمة تزوجت
اهما اجنبيا وبلغ العلام من العمر نحو ثمان سنين فهل يكون للام تعاضب ضمه اليه
جبراً على الام المذكورة ولا خيار للصغير وتكون الحضانة في البنت له أيضاً حيث

صفر

١٢٦٦

١٠

مطلب القول للام

الحاضنة في نفي الزوج

وكذا في تطليقه ان

أهمته لان عينته

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

١٧

كانت أمها تزوجت بغير محرم لها ولم يوجد من يقدم عليه من المحارم في الحضانة
 وإذا أحضرت الأم أمراً لا يعرف لها قرابة بالصغيرة ولا بأمها وادعت تلك المرأة أنها حالة
 أم الصغيرة وانها خالية عن الأزواج وطلبت تربية الصغيرة وحضانتها باجر من مال اليتمة
 ورضي العم بتربيتها والنفقة عليها من مال نفسه تبرعاً بقاء مال الصغيرة يجب العم إلى
 ذلك ويقدم في الحضانة والتربية على حالة الأم طالبة للأجر والنفقة من مال الصغيرة
 ولو ثبت نسب الحالة من الصغيرة وأمها (اجاب) لاحق للأم في حضانة الصغير بعد
 مجاوزته سبع سنين وللعمة إليه حيث لم يوجد من يقدم عليه من يصلح لذلك ويسقط
 حق الحاضنة في الحضانة بتزوجها باجنبي عن الصغير ولا خيار للصغير عندنا ولا حق للمرأة
 المذكورة في حضانة الصغيرة إلا إذا أثبتت خولتها ولا مانع ويؤخذ من حضانة الدر
 ورد المختار أن من لاحق في الحضانة إذا أثبت تربية الصغير بلاجر من ماله وتبرع من هو
 مؤخر عنها بنفقة وحضانته يجب لذلك لصحة الصغير بقاء ماله والعم من له حق
 الحضانة في الحجة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد عمره خمس
 سنين فحضنته الأم باجرة مقررة بين يدي الحاكم الشرعي فتزوجت أجنبياً من الصغير
 فبمجرد العقد أخذ الولد أبوه منها وضمه إليه فطلعت قبل الدخول بها فهل يكون لها ضم
 الولد إليها ثانياً وأخذ الأجرة حتى يكتفى الصغير حيث زال المانع (اجاب) بتزوج الأم
 باجنبي عن الصغير يسقط حقها من حضانته وبالفرقه البائنة يعود حقها فيها والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وزوجته وبنت منها صغيرة فكثرت البنت عند أمها
 فهل إذا بلغ سن البنت عشر سنين فكثر يكون لأخيها العاصب أخذها من أمها
 ويضمها إلى نفسه وتؤم الأم بتسليمها لأخيها المذكور وإذا امتنع من تسليمها لأخيها
 متعلقة بانهار بتها وصرفت عليها من مالها لا عبرة بتعللها وتكون متبرعة بذلك حيث لم
 تكن وصياً عليها وله أخذها (اجاب) تنتهى حضانة الانثى ببلوغ سن تسع سنين على
 ما به الفتوى وللأخ العاصب ضمها إلى نفسه والحال هذه وليس لامها الامتناع عن
 تسليمها بتعللها المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وابن
 منها وعن أبيها فاختت أم الزوجة الابن وصار في حضانتهامدة حتى بلغ ثمان سنين فهل
 يكون لأبيه أخذه منها وضمه إليه وإذا أرادت أن تحاسبه على اجرة الحضانة والنفقة المدة
 الماضية وتأخذها منه لا يكون ما ذلك حيث لم يفرض لها عليه شيء من ذلك لا بتراض ولا
 بفرض قاض (اجاب) للأب ضم ابنه حيث بلغ سنه ثمان سنين كما هو مذكور وليس
 للجدّة مطالبة الأب باجرة حضانته أخذاً مما قيل في اجرة الارضاع على خلاف ما استظهره
 صاحب البحر فيها ولا بنفقة ماضية والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 له ولد استمر في حضانة أمه سبع سنين وهي مطلقة ثم بعد ذلك أراد أن يستقى على أخواجه
 من يده فآخذته ودربت في محل أبداً من مسافة القصر ومكثت به مدة سبع سنين

١٢٦٦

٢٠

١٢٦٦

٣٠

١٢٦٦

ربيع الاول
٢

١٢٦٦

٢٥

ايضا والحال انه لا يعرف لها مكانا ثم بعد ذلك عرف محلها فهل له نزع ولده منها (اجاب)
لاحق للام في حضانة الغلام المذكور حيث الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل طلق زوجته ثلاثا وله منها ابن بلغ سنه سبع سنين وطعن في الثامنة وبنت سنها
تسع سنين وطعنت في العاشرة وبنت اخرى سنها ثلاث سنين فهل تنتمي حضانة الابن
والبنت الاولين يبلوغهن هذا السن فلا يبيها ضمهما اليه واخذهما من امهما
ويغرض لهما نفقة العدة وليس لهما ان تسافر بالبنت الصغيرة من مصر الى دمياط الا باذن
المطلق حيث لم يكن نكحها فيها (اجاب) تنتمي الحضانة يبلوغ الغلام سبع سنين
والانثى تسع على ما به الفتوى وليس للطلقتة باثنا بعد عدتها الخروج بالولد من بلد الى بلد
اخرى بينهما تفاوت الا اذا انتقلت الى وطنها وقد نكحها فيه والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل طلق امرأته وله منها بنت عمرها سبع سنين ونصف فتروجت رجلا اجنبيا من
البنات وللزوجة ام لها حق الحضانة وليس في عقلها خلل يضر بالبنت ضررا يبيها
كالضرب والسكي بالنار وليس موجودا من يستحق الحضانة من طرف الام والاب سواها
فهل والحال هذه للاب اخذ البنت من الجدة واذا اخذها واراد تزويجها من ابن عم لها
عمره ثمان سنين ودفعها الى ابى الزوج حيث كان الزوج صغيرا تسقط الحضانة بذلك
(اجاب) اذا كانت الجدة ام الام غير صالحة للحضانة ولم توجد امرأة صالحة تقدم على
الاب يكون للاب اخذ ابنته المذكورة كما ان له تزويجها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته وله منها بنتان بلغ سن واحدة منهما اثنتي عشرة سنة والثانية عشر سنين
وزيادة فنفقة الام من اخذهما متعلقة بان المحق لها في الحضانة للزفاف فهل يبلوغهما
السن المذكور يكون لوالدهما اخذهما منها ولا عبرة بتعللها المذكور (اجاب) نعم
يكون للاب اخذ بنتيه المذكورين وضمهما الى نفسه حيث كان الامر ما هو مسطور
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد بلغ سنه خمس سنين فهل اذا
كانت امه تخرج في اغلب الاوقات وتشتغل بصناعة العجين والحجير للناس بالاجرة وتترك
الولد ضائعا تنتقل حضانته لجدة ام ابيه (اجاب) اذا كانت الام غير مأمونة بان
تخرج كل وقت وتترك الولد ضائعا لا يكون لها حق في حضانته مادامت كذلك وحيث
كانت ام الاب صالحة للحضانة قادرة على القيام بتربية الصغير ولم يوجد من يقدم عليها
فيها تنتقل الحضانة لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ
سنه سبع سنين ودخل في الثامنة فهل تنتمي الحضانة يبلوغه السن المذكور ويكون
لوالده اخذه من مطلقة وضمه لنفسه (اجاب) للاب اخذ ابنه حيث بلغ سنه سبع
سنين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها اثنتي عشرة
سنة فهل للاب اخذها من الام جبر او تسقط اجرة حضانتها بعد هذه المدة (اجاب) يبلوغ
سن الانثى تسع سنين يسقط حق أمها من حضانتها على ما به الفتوى فلا تستحق الاجرة بعد

ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنين فترزوجه
أمها رجلا اجنبيا لاحق له في الحضانة وانتقلت حضانتها لامها ثم بعد ذلك تزوجت أم الـ
رجلا اجنبيا لاحق له في الحضانة ايضا وللاب أم خلية من الأزواج صالحة للحضانة
فهل والحال هذه تنتقل الحضانة لام الاب ويكون لابي المحضونة اخذها واعطاؤها
لامه (اجاب) بتزوج الحاضنة باجنبي من الصغيرة يسقط حقها من الحضانة فاذا
سقطت حضانتها لام وام الام ينتقل الحق فيها لام الاب الصالحة لها حيث لم يقيم بها مانع
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنين استدان وهو معسر ظاهر
الاعسار وله أخت خالصة من الأزواج صالحة للحضانة متبرعة بها فهل اذا كانت الام
تطلب أجره على الحضانة وأعسر بها الاب يقال للام امان تحضنها بلا أجره وامان
تعطيها والدها يعطيها للتبرعة (اجاب) اذا كان الاب معسرا وأبت الام تربية الصغيرة
مجانا فالصحيح ان يقال للام امان تمسكها بغير أجر وامان تدفعها للاخت وهذا حيث
كانت الاخت قادرة على الحضانة صالحة لم يقيم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل مات عن اولاد قصر لم يبلغوا سن الحضانة ولم يترك له شيئا من حطام الدنيا فترزوجه
اهم اجنبيا ولهم بنت عمه ولهم اخوال غير ان بنت العمه متزوجة باجنبي وتريد أن تأخذ
الاولاد من الام ومن الاخوال فهل لا تجاب لذلك ولا حق لها في الحضانة وتبقى الاولاد
عند اخوالهم (اجاب) لاحق لبنت العمه ولللام حيث كان كل منهما مترجحا
باجنبي من الصغير وصرحوا بشيئ الحق للخال لا بويين ثم لام اذا لم يوجد من يتقدم عليه
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة بائنة على دعوى وله منها بنت
رضيعة تكفلت بها أمها فهل اذا أرادت الام المذكورة ان تسافر بها الى بلدة أخرى
فوق مسافة القصر غير البلدة التي تكفلها فيها الاب يسوغ للاب المذكور منع بنته من
السفر حفظا للبنت لا سيما وهو قادر على من تكفلها وترتيبها (اجاب) ليس للطالبة بائنا
بعد عنها الخروج بالولد من بلدة الى أخرى بينهما تعاوت الا اذا كان ما انتقلت اليه
وضنها وفدقة عليها فيه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تستحق الحضانة لاولادها
مصلتها ولها أم كل منهما يشتغل بالبيع والشراء في الاسواق ويترك الصغير ضائعا بلا
متعهدي يقيه من المهلكات ومحشي عليه فهل لا يكون لهما حق في الحضانة ماداما
كذلك ولللاب ضم اولاده الى أمه الصالحة لذلك (اجاب) اذا قام بالام وأمهام مانع
شرعي من الحضانة ينتقل الحق فيها لام الاب حيث كانت صالحة لها قادرة على القيام
بتربية الصغيرة لم يقيم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت أخ مات والدها
ونزكها في حضرة والدتها والحازان والدتها تخرج في السوق تباع وتشتري ولم تلتفت لها
فهل اذا كانت البنت بنت تسع سنوات وأراد عه انتزاعها من والدتها لاجل صيانتها
بحال ذلك (اجاب) نعم نعم انعصب ضم بنت أخيه حيث بلغ سنها تسع سنين ولا حق

١٢٦٦

٧

١٢٦٦

٨

١٢٦٦

رجب
٢

١٢٦٦

٦

١٢٦٢

٨

١٢٦٦

٢٨

١٢٦٦

٧

لامها في حضانتها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة فحضانة الام مدة ثم تزوجت الام ولها أم مشغلة بالبيع والشراء في الاسواق ليست بأمانة على تربية الصغيرة ويخشى على البنت الضياع عندها بسبب خروجها الى البيع والشراء وترك الصغيرة وحدها ضائعة فهل لا يكون للجدة حق في الحضانة حيث كانت غير صالحة او يكون للاب ضم بنته اليه (اجاب) اذا تزوجت أم الصغيرة غير محرم من الصغيرة سقط حقها من حضانتها وانتقل الحق فيها للام الصالحة لها فان قام بها مانع شرعي انتقل الحق فيها لمن لها حق حضانة الصغيرة ردها والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٦٦

٩

في رجل توفي عن زوجة وبنت صغيرة سنها أربع سنوات وأنقضت عدة زوجته وتزوجت ولم يكن للزوج المذكورة أم ولا غيرها فهل لا يخفى على البنت حضانتها (اجاب) نعم للام العاصب ضم بنت أخيه الصغيرة الى نفسه حيث لم يوجد من يقدم عليه من له حق حضانتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت من امرأة مطلقة سنها نحو ست سنين وهو معسر وله أم موسرة متبرعة بالنفقة والحضانة تريد أخذها وترتيبها بحائنا وأم البنت تريد اتمامها ساكنا باجر فهل والحال ما ذكر يكون لام الاب أخذها على الوجه المسمطور ويقال لام البنت اما ان تمسكها بحائنا او تدفعها لام الاب حيث كان الاب معسرا (اجاب)

١٢٦٦

٢١

اذا كان الاب معسرا ولم ترض الام بامسالك الصغيرة مجا ما دفعت لام الاب حيث كانت صالحة لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها اثنتي عشرة سنة وتزوجت أمها رجلا اجنبيا فهل يلوغها السن المذكور يكون لوالدها اخذها من أمها لاجل حفظها وترتيبها ونعها من الخروج في الاسواق (اجاب) للاب اخذ بنته من أمها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها تسع سنين وزيادة فهل يكون لوالدها اخذها ونزعها من أمها لاجل حفظها وترتيبها (اجاب) اذا بلغ سن الاثني تسع سنين كان لابيها ضمها لنفسه وانزعها من أمها على ما به يقتضي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنين قاصرين وبنتين بالغتين واقام ابن أخيه وصيا على اولاده وعلى ما لهم فهل اذا تزوجت زوجة الميت اجنبيا من القاصرين ولم يوجد لهما أحد بعدهما ممن له حق الحضانة في القاصرين تسقط حضانتها ولا وصى الذي هو ابن اخي الميت ضم الولدين اليه والحال هذه ولا حق للبنتين في الحضانة اذا كانتا متزوجتين باجنبي (اجاب) بتزوج الام بغير محرم من الصغير يسقط حقها من حضانتها وكذا الاخيار ولا بن العم حق في حضانة الغلام دون الانثى لاسيما اذا كانت مشتهة كما يستفاد من كلامهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد صغير أبت الام ان تحضنه الاب بالاجرة والحال ان الاب معسر باطلاع المسلمين وأهل حرفته وهنالك حاضنة أخرى متبرعة لم يتم بها من نعمها هل ينزع عن الام حيث كان له امر كذا ذكر (اجاب) اذا كان الاب معسرا أو أبت الام عن تربية الصغير مجا ما دفع الصغير للتبرعة من

١٢٦٧

٢٧

رمضان

١٢٦٦

٧

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

شوان
١٢

١٢٦٦

١٦

١٢٦٦

٢٣

اهل الحضانة التي لم يقيم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن من مطلقته بلغ سنه سنة فاراد الاب اخذه منها بدون وجه شرعي فهل لا يجاب لذلك حيث كانت خالية من الزوج وليس للاب معارضة الام في ذلك الى انقضاء مدة الحضانة (اجاب) الحضانة للام الى تمام مدتها حيث كانت خالية عن الزوج الا جانب ولم يقيم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في ابن صغير في حجر أمه الوصي عليه وعلى ماله أراد بعض عصابة الصغير نزع المال من يد أمه الوصي عليه لكونها تزوجت اجنبيا من الصغير فهل لا يكون له ذلك ولا يكون تزوجها مانعا لها من الولاية على ماله بل يبقى ماله تحت يدها وتنفق عليه منه (اجاب) تزوج الام باجنبي من الصغير مسقط لحق الحضانة ولها ولاية التصرف في المال حيث كانت وصايتها عليه ثابتة شرعا وليس لعصابة الا يقيم معارضة لها باخذ المال من يدها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة رشيدة ابرأت زوجها من صداقتها وطلقتها على ذلك وهي حامل ولد منها بنت بلغ سنها سنتين ثم بعد ذلك وضعت ابنا وتزوجت اجنبيا ومضى على ذلك خمس سنين فبعد ذلك طلبت الزوج المطلق على يد نائب قاضي البلد وأرادت ان تلزمه باجرة حضانة الابن والبنت المدة المأصية ولم يكن لها اجرة مقررة لامن قبل التقاضي ولا بالتراضي فهل لا تجاب لذلك وليس لها مطالبة بشئ من ذلك (اجاب) نعم لا تجاب لذلك اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته بالحروسة ودخل عليها فهاوأتى منها بولد وبنت صغيرين لم يبلغا سن الحضانة الى الآن ثم نقلها بالولادها الى ثغر اسكندرية واقام بها مدة ثم طلقها وفرض عليه القاضي قدر امان الدراهم لا ولادته منها فهل يلزمه دفعه ولو سافرت من اسكندرية الى مصر المحروسة بهما محل وطنها وحل عقد النكاح (اجاب) ليس للطلقة باثنا بعد عدتها الخروج بالولد الى بلدة أخرى بينهما تفاوت الا اذا كان ما انتقلت اليه وطنها ونكحها ثم أي عقد عليها في وطنها ولو قرية في الاصح فيث كان وطن الام المذكورة مصر وعقد النكاح وقع فيها يكون لها الانتقال بولدها من اسكندرية لمصر وعلى الاب دفع ما قدر لنفقتهم او اجرة حضانتهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ولد منها بنتان عمر احداهما سندان والاخرى سبع سنين وقد رلهما فمافرض على يد القاضي ثم اخذهما منها ومنع الفرض لتركها لهما على يد القاضي ثم أرادت اخذهما منه ثانيا فهل حيث كانت الام المذكورة غير متزوجة وصالحة للحضانة بنتها يكون لها اخذهما من أبيهما الى انتهاء مدة الحضانة وفرض على الاب نفقتهم واجرة حضانتهما جرا عليه (اجاب) الام أحق بحضانة بنتيها المذكورتين اذا كانت صالحة للحضانة قادرة على القيام بتربيتهما وعلى أبيهما نفقتهم واجرة حضانتهما ولو أسقطت الام حضانتها يكون لها الرجوع على ان تستقبل كما استظهره الرجعي وأفتى المولى أبو السعود بان لها الرجوع بعد الاستناط وحكم الحاكم به كما وجد بخط بعض العلماء وحق الحضانة

سنة

شوال

يثبت شيئاً فشيئاً فيسقط الكسب للمستقبل فلا يرد أن الساقط لا يعود لأن العائد غير الساقط أفاده في رد المحتار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنها عشر سنين وأخرى سنها ستان فهل يكون له أخذ البنت التي بلغ سنها عشر سنين وإذا كانت أمها لا تحضن البنت الصغيرة إلا بالجرة والاب معسر بها بشهادة البينة وعنده أمه وأخته كل منهما يحضنها مجانا من غير أجره يكون له أخذها أيضاً ودفعها للمتبرع (أجاب) إذا بلغ سن البنت عشر أي يكون للاب أخذها من الأم وتربيتها مجانا فتدفع لمن بعدها في أخذ التي سنها ستان إلا إذا كان معسراً ولم ترض الأم بتربيتها مجانا فتدفع لمن بعدها في الحضانة الصالحة لها المتبرعة بها التي لم يقيم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن رضيع وابن سنة خمس سنين وبنت سنها سبع سنين وهي خلية عن الأزواج حاضنة لهم ولم تطلب أجره للحضانة ولا نفقة لهم فهل إذا أراد الاب أخذ الأولاد منها قبل انتهاء مدة الحضانة بدون وجه شرعي لا يحجب لذلك (أجاب) الأم أحق بحضانة أولادها المذكورين إلى انتهاء مدة الحضانة شرعاً حيث كانت صالحة لها قادرة عليها وليس للاب أخذهم منها والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقت بائناً وخرجت من عدة مطلقها وله منها بنت سنها نحو ثلاث سنين وتريد أخذها من عائلة أبيها بغير إذنه والسفر بها إلى غير محل وطنها الذي تكهف فيه وتنتقل بها في البلاد مع الجماعة الزناة وأهل الشبه وقد تكرر منها ذلك من غير مبالاة وقد شوهد منها قبل ذلك ترك البنت الصغيرة من غير متعهد تطوؤها الدواب وتشتغل بما ذكر ويخشى على البنت من ذلك الفساد والتلف فهل إذا كانت تريد أخذها والسفر بها إلى غير وطنها بل تنتقل بها إلى البلاد مع الجماعة المذكورين وكانت غير مأمونة عليها وتشهد عليها البينة بما ذكر لا يكون لها أخذها من أبيها والحال ما ذكر (أجاب) الأم أحق بحضانة بنتها المذكورة إذا كانت صالحة للحضانة مأمونة على الصغيرة فإذا تحقق أنها غير مأمونة وخشى عليها الضياع عندها لا يكون لها حق في حضانتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد من مطلقة جعل لها على نفسه عن كل يوم ثلاثين فضة يدفعها لها في نظير أجره الحضانة فدفع لها البعض ومضت مدة لم يدفع لها شيئاً فيها حتى تجمد بدمته فدر من الدراهم فهل إذا ثبت ذلك يجبر على دفع ما تجمد بدمته (أجاب) نعم يجبر الزوج على دفع ما تجمد عليه لزوجته من أجره حضانتها والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له من مطلقته ولدان ثلاث سنين تزوجت أجنيدها أم تبيع وتترى في الأسواق وترك الرضاعة والاب أمه تبرعه بالحضانة فهل إذا لم تسكن أم الأم صالحة للحضانة تنتقل لام الأب لا سيما إذا كان معسراً (أجاب) إذا تحقق ما ذكر بالسؤال تنتقل الحضانة لام الأب الصالحة لها القادرة عليها حيث كانت أم الأم غير مأمونة على الصغير بأن تخرج كل وقت وتترك ولدها لله تعالى أعلم (سئل) في

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

٣٠

١٢٦٦

٣٠

ذى القعدة

١٢٦٦

٣

١٢٦٦

١٢

رجل طلق زوجته وله معها ابنتان وابن بنت بلغ سنهما اثنتي عشرة سنة وتزوجت زوجا مكث بها عنده والبنت الاخرى سنهما عشر سنين والابن سنه سنتان فهل يكون للطلق اخذ ابنته التي بلغ سنهما عشر سنين وليس لامها فیهما حق الحضانة وليس لها اخذ البنت المتزوجة من عند زوجها وابيها ولا تسكنها عندها بزواجها بدون رضا زوج البنت ويكون لها الحق في حضانة الابن فقط ويفرض عليه للصغير قدر يليق بحاله (اجاب) لاحق للام في حضانة ابنتها حيث تحقق ان سنهما تسع سنين على ما به الفتوى وللأب ضمها الى نفسه والحال هذه وللزوج اسكان زوجته المطلقة حيث شاء اذا كان قائما بحقوقها الشرعية وليس للام معارضة في ذلك بدون وجه شرعي ولها الحق في حضانة الصغير الذي لم تنته مدته حضنته وعلى الاب اجرة حضنته بقدر اجر المثل حيث لم تكن منكوبة ولا معتمدة لابيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنه ثلاث سنين وتزوجت المطلقة اجنبيا من الصغيرة ولها ام مشغولة بالبيع والشراء في الاسواق وترك البنت من غير متعهد تطوؤها الدواب ويخشى على البنت التلف فهل يكون لابيها اخذها ولا حق لأمها في الحضانة مادامت كذلك (اجاب) بتزوج الام بغير محرم من الصغيرة يسقط حقها من حضانتها وينتقل الحق فيها للام الام اذا كانت صالحة للحضانة مأونة على البنت والانتقل الحق لمن يليها من النساء الصالحات لها فان لم توجد امرأة او وجدت وقام بها مانع كان للأب ضم ابنته اليه وتربيتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن سنه اربع سنين وامه مشغولة بالبيع والشراء في الاسواق وتاركة له من غير متعهد تدوسه الدواب والعربات في الطرق ويخشى عليه من ذلك التلف فهل اذا كانت الام لا تترك البيع والشراء في الاسواق لا يكون لها حق في حضنته مادامت كذلك ولا يبيها اخذه وحفظه من ذلك (اجاب) الام احق بحضانة ابنها الصغير اذا كانت مأونة عليه فان تحقق كونها غير مأونة عليه وخيف ضياعه عندها انتقل الحق لمن يليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت صغيرة من زوجته حصل لامها خبل وصارت لا تقيها من المضار ويخشى على الصغيرة من الضرر وهي معها ولم يكن هناك من ينتقل الحق له في حضنتها من جهة امها وانتمعت بها الى بيت والدها فهل يكون لوالدها اخذها امنها وضمها لنفسه لاجل حفظها وتربيتها (اجاب) اذا قام بالام مانع يمنعها من القيام بحضانة الصغيرة يكون للأب والحال هذه ضمها لتربيتها اذ لم يوجد من يقدر على ذلك من النساء الصالحات لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك زوجته وولدا ذكرا وبنتا من غير محرمين كل منهما وليت اخ شقيق وابن اخ كذلك ويريد احدهما رفع يد الزوجة المذكورة عن الوالد البنت لبيع رعيها عليه والحال ان الام صالحة للحضانة والوصاية فهل يمنع من الاخ وابن الاخ من ذلك لا يبيها مع وجود العداوة الباطنية وتبقى الحضانة للام

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

١٦

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

١٨

سنة ١٢٦٦ ذى الحجة ١

(أجاب) الام احق بحضانة ابنتها الصغيرة حتى يبلغ عمره سبع سنين وبحضانة الابن حتى يبلغ عمره ثمان سنين وتصرف فيه بالصحة ولو اجنبيا والله تعالى اعلم (سئل) في ولد يبلغ عمره ثمان سنين وطعن في التاسعة وله ام تزوجت اجنبيا وله اخ لاب وجد لام فهل اذا بلغ هذا السن يكون لاختيه ضمه اليه دون جده لأمه (أجاب) ان لم يكن للصبي اب وانقضت مدة الحضانة فن سواه من العصابة اولى الاقرب فالاقرب كما افاده الخبر الرملي فلا يخفى الولد المذكور العاصب ضمه اليه حيث لم يوجد من العصابة من يقدم عليه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها ابن وبنت من زوجها المتوفى بلغ سن الذكرا كثر ثمان سنين وبلغ سن الانثى نحو اثني عشرة سنة وتزوجت امهما اجنبيا منهما ولهما اخ لاب بالغ يريد ضمهما اليه فهل له ذلك حيث تزوجت الام اجنبيا وانقضت مدة حضانتهم وليس لهما من الاقارب والعصابات من يقدم على اخيهما العاصب واذا كان لهما جده ابوامهما لا يكون له معارضة الاخ في ذلك (أجاب) نعم للاخ العاصب ضم اخته واخيه الى نفسه اذا كان الامر ما هو وسط وروى لم يكن مفسدا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت من مطلقته تبلغ سنها خمس سنين فهل اذا اراد الاب اخذها من الام قبل مضى سن الحضانة لا يحجب لذلك حيث كانت الام خالية من الزوج (أجاب) الام احق بحضانة بنتها قبل الفراق وبعدها الى ان يبلغ سنها تسع سنين حيث كانت الحقة للحضانة قادرة عليها ولم يكن بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعها منه بنت عمرها اربع سنين تزوجت المرأة اجنبيا ولم يكن لها ام والرجل لم يكن له ام كذلك غير ان له اختا لم يكن مستحق للحضانة سواها فهل يتزوج الام تسقط حضانتها وتكون للاخت عمه البنت (أجاب) تسقط حضانته الام بتزوجها بغير محرم من الصغير وحيث لم يوجد من يقدم على العمه المذكورة يكون الحق في الحضانة لها اذا كانت الحقة لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة ذهب معها البلدة فيها اختها وله بنت من زوجته بلغت احدى عشرة سنة فلما استقر هذا الرجل في تلك البلدة طلبت منه اختها زواج البنت لولدها فامتنع فلما امتنع اكره على طلاق زوجته فطلقها وبعدها تزوجت فاراد حينئذ ان يأخذ بنته فنعوها منه فهل يقضى له بأخذ تلك البنت من أمها ولا يجابون اطاب النفقة مدة منعها عنه خصوصا ولم يقدرها عليه حكم شرعي (أجاب) لاحق للام وحضانة البنت والحال هدم ولا تجب نفقة مدة مضت بدون القضاء أو الرضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد رضيع ففرض لها القاضي نفقة المدة اربعة قروش وفرض لها اجرة الحضانة بعد العدة قرشين وصارت تأخذ هذا القدر وتترك الولد وتخرج من البيت فهل للزوج منعها من الخروج واذا لم تترك الخروج له اخذ نولده منها (أجاب) اذا كنت الام غير مأمونة بأن تخرج عن

١٢٦٦

١٢٦٦

١٢٦٦

١٢٦٦

١٢٦٧

١٢٦٧

محرم

٢

٦

وقت وتترك الولد ضائعاً يكون لآبيه أخذه عند تحقق ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنتان أحدهما سنهما إحدى عشرة سنة والثانية سنهما خمس سنين من امرأة طلقة منه منذ أربع سنين جاعل لبنتيه المذكورتين نظير نفقتهما في كل يوم أربعين نصفاً فضة وأنه الآن معسر وليس له قدرة على دفع مبلغ النفقة وله أم خالية من الأزواج متبرعة بالحضانة بدون نفقة فهل والحال هذه له أخذ بنتيه ليسلهم لوالدته لتحضنهما (اجاب) تنتهي حضانة الانثى اذا بلغت حد الشهوة وقد ترسع سنين فحيث بلغت البنت السن المذكور فلاحق لامها في حضانتها على ما عليه التقوى وحيث كان الاب ظاهر الاعسار وتبرعت جدّة الصغيرة بتربيتها وكانت صالحة للقيام بحضانتها تدفع الصغيرة لها اذا لم ترض الام بتربيتها الا باجر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن ذهب به أمه الى بيت أبيها ولم تفرض له على أبيه نفقة لآلها التراضي ولا بفرض قاض ومكثت في بيت أبيها مدة انتهت فيها حضانتها بسبع سنين وزيادة فهل اذا تحقق ما ذكر يكون للاب أخذه وضمه اليه بالوجه الشرعي ولا مطالبة لها عليه بشئ والحال هذه (اجاب) لا مطالبة للام بنفقة ماضى حيث كان الحال ما هو مرسوم وللاب ضم ابنه الى نفسه اذا تحقق شرعا ان سنه سبع سنين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت من مطلقته بلغ سنهما إحدى عشرة سنة فهل يكون للاب ترعهما من الام وضمها اليه واذا أرادت ان تأخذ منه دراهم في نظير نفقتها في المدة الماضية ولم يكن لها شيء مقرر لا من قبل القاضى ولا بتراضيهما لا تجاب لذلك (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت بدون القضاء أو الرضا فليس لام البنت مطالبة أبيها بنفقة ماضى والحال هذه ولا حق للام في حضانة البنت حيث كان سنهما مذكور وللاب ضمها الى نفسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طليقة وخرجت من عدته وله منها ولد عمره ثلاث سنوات أو اقل ففرض عليه القاضى أجرة الحضانة كل شهر خمسة وعشرين قرشاً ومضى على ذلك مدة أربعة أشهر فضايلته أم الولد بالاجرة المذكورة فامتنع من دفعها ومن دفع نفقة للولد وهو موسر وقال لاحق لها في الحضانة والحال انها خالية من الزوج فهل يجبر ابو الولد المذكور على دفع اجرة الحضانة وعلى دفع نفقة الولد (اجاب) الام احق بحضانة ولدها المذكور اذا لم يقم بها مانع ولها طلب ما فرض من الاجرة والحال هذه ويؤم بالانفاق على ولده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعها منه ولد فرتب لها نفقة العدة واجرة رضاع الولد قرشاً في كل يوم وصار يعطيها ذلك مدة سنتين ونصف وانقضت عدتها فصار يعطيها كل يوم ثلاثين فقة والآن صار الوالد مديوناً فقيراً الحال بين الاعسار ووجد متبرعة بالحضانة وهي عمة الولد فهل له ان يأخذ من أمه ويعطيه لعمته المتبرعة بالحضانة حيث ابت الام ان تربيته مجاناً (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي اعسار الاب وكان للولد عمة تحضنه مجاناً وليست متزوجة باجنبي من الذم غير وابته الام امساكها بالاجر قليل

١٢٦٧

١١

١٢٦٧

٢٢

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

٢٧

١٢٦٧

٢٨

١٢٦٧

٢

للأم اما أن تمسكه مجانا أو تدفعه للعممة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
بائنا في تطير حقوق النكاح ونفقة العدة وله منها ابن سنة نحو ثلاث سنين تاركة له في
الطريق تدوسه الدواب وغيرها ومشتعلة بخدمة اختها وزوجها وساكنة معهما
ويخشى على الصغير التلف والضياع فهل يكون لآبيه أخذه وضمه إليه حفظا له ولا
يكون لها حق في حضانتها مادامت كذلك وعلى النرض اذا كانت صالحة للحضانتها
واستكفت بحضانتها في بيت على حدتها من غير خدمة وطلبت ان تأخذ من مطلقها كل
شهر خمسة وعشرين قرشا أجرة الحضانة والمطلق يمنع من ذلك ويريد ان يجعل لها
قدر اقل من ذلك بقدر حاله يحاب المطلق لذلك ولا يفرض عليه قاضي بلده قدرا يحجب
بحاله بل يفرض عليه أجرة حضانة المثل بقدر الحال (أجاب) الأم احق بحضانة ولدها
الصغير ولو بعد الفارقة الا ان تكون غير مأمونة بان تخرج وتترك الولد ضائعا فاذا لم
تكن أم الصغير المذكور مأمونة يكون لآبيه ضمه الى نفسه حيث لم يوجد من تتقدم
عليه من النساء الصالحات للحضانة وان لم يتحقق المانع في حق الأم كانت الحضانة لها
وعلى الأب أجرة المثل في الحضانة ونفقة الصغير والله تعالى أعلم (سئل) في طفلة رضية

١٢٦٧

١٢

تزوجت والدتها غير أبيها والطفلة أم أم وأب فن المقدمة في الحضانة منهما (أجاب) اذا
تزوجت الأم بغير محرم من الصغيرة سقط حقها من حضانتها وانتقل الحق فيها للأم
حيث كانت صالحة لها فإدرة على القيام بتربية الصغيرة والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اخذ بنته من حاضنتها بعد بلوغ سن الحضانة ووضعها عند اخيها من أبيها فارادت
أم البنت أن تنظرها هي وخالة البنت التي كانت حاضنة لها قبل بلوغ سن الحضانة
بسبب تزوج أم البنت في كل جمعة مرة او في كل شهر فهل تجابان لذلك وليس لآخي البنت
المذكور منعهما من ذلك (أجاب) لا تمنع الأم والخالة من رؤية البنت المذكورة وليس

١٢٦٧

١٨

للاخ منعهما من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خال زوجته
على دين لها وعلى مؤخر صداقتها ونفقة عذتها ولها منه ولدان أحدهما عمره خمس سنوات
والآخر سنتان والرجل المذكور معسر وله أم متبرعة بالحضانة مأمونة صالحة لها وأمهها
طالبة لها بالاجرة فهل اذا كان الأب معسرا يكون للأم الأب حضانتها حيث كانت
متبرعة والحال هذه (أجاب) اذا كان الأب معسرا يقال للأم اما ان تربي الصغير مجانا او

١٢٦٧

٢٥

تدفعه له المذكور على ما هو الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
ولها منه بنت رضية لم تبلغ سنتين جاعل على نفسه كل يوم قدر ما يدافعه في تطير
حضانتها للبنت لا مهافام ارضيعة تزوجت اجنيبا من الرضيعة وللزوجة أم عاجزة كبيرة
خالية من اللبن ولا تصلح لحضانة الرضيعة وللزوج أم صالحة للحضانة وأبو الرضيعة مقتدر
على احضار مرضعة لها فهل يجوز زواج امها بالاجني وعدم صلاح أم الزوجة للحضانة
والرضاعة واقتدار أبي الرضيعة ووجود أمه الصالحة للحضانة تسقط حضانتها أم الرضيعة

وامامها الغير الصالحة للحضانة وتنقل الحضانة لام ابى الرضاعة وله اخذها حيث انه
مقتدر على احضار مرضعة لابنته ام لا سيما والجدة ام الام ساكنة مع الام في منزل
الزوج الاجنبي (اجاب) بتزوج ام الصغيرة بغير محرم من الصغيرة يسقط حقها من حضانتها
فاذا لم تكن ام الام صالحة للحضانة بان كانت عاجزة عن القيام بتربية الصغيرة ينتقل
الحق فيها لام الاب حيث كانت صالحة للحضانة قادرة على تربية الصغيرة وفي شرح الدرر
لو تزوجت الام باخر فامسكتها ام الام في بيت الراب يعنى زوج الام فلا لاب اخذه اه والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته واه منها ابن بلغ سنه خمس سنين وتزوجت المطلقة
اجنبيا من الصغير ولها ام متزوجة بغير جد الصغير فهل يكون لايه اخذه من مطلقة وضمه
اليه حيث لم يوجد من تنتقل الحضانة اليه ولا حق لها ولا لاهها في حضانتها (اجاب) نعم
للاب ضم ابنته الى نفسه حيث سقطت حضانة امه وجدته ولم توجد حاضنة مقدمة عليه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن صغير وبنت رضاعة وهو فقير
مسرطاهر الاعسار وله ام منزوجة بجدهما صالحة للحضانة فهل اذا كانت امهما
لا تحضنهما الاباجرة والجدة متبرعة تقدم على امهما في حضانتها وما الحكم (اجاب)
اذا كان الاب ظاهر الاعسار ولم ترض الام بتربية الصغيرين مجانا دفعا للجدة المذكورة
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت رضاعة وعن ابن سنه اربع سنين ولها
ام خلية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها فهل يكون الحق في الحضانة لام الام
وتقدم هي على ام الاب في الحضانة (اجاب) حق حضانة الصغيرين المذكورين للجدة
ام الام حيث كانت صالحة لها لا لام الاب لكونها مؤخر عنها والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن اولاد ذكر واثلاث زوجتين وجعل اكبر اولاده وصيا على اخوته
القصر فهل اذا كان لاحد القصر ام وانتهت الحضانة بمضى سبع سنين فاكثر يكون
للاخ الوصى المذكور اخذ اخيه وضمه اليه واذا تصرفت الام في نصيب ابنها القاصر
بدون وجه شرعي لا ينفذ تصرفها (اجاب) الحاضنة اما او غيرها احق بالغلام حتى
يستغنى عن النساء وقد ربيع سنين وبه يفتى لانه الغالب والولاية في مال الصغير الى
الاب ثم وصيه ثم وصى وصيه فاذا بلغ سن الصغير المذكور سبع سنين لا يكون لامه حق
في حضنته وليس لها التصرف في ماله مع وجود وصيه بدون ولاية شرعية والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وله منها بنت رضاعة وابن بلغ سنه ثلاث سنين
وعن اولاد اخيه فتزوجت اخيه ولها ام خالية عن الأزواج وصالحة للحضانة
فهل تنتقل الحضانة لام الام وليس لاولاد العم اخذهما من جدتهما وهى ام الام
حيث كانت صالحة للحضانة (اجاب) الحق في حضانة الصغيرين للجدة ام الام حيث
كانت صالحة لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ذمى مات عن أمه الذمية وله أخ
شقيق مسلم وابن صغير مسلم من أم ولده المسلمة فارادت جدة الصغير أخذ الولد من أمه

ربيع الثاني سنة

المسلمة زاعمة ان حق حضنته وترتيبه لها فهل حيث كانت ام الصغير المسامة سالحة
للحضانة لا يكون لجدة الزمية حق في حضنته والحق فيها لام الصغير المذ كورة شرعا
(اجاب) الحق في حضنة الصغير المذ كورة لا به الى ان يبلغ سنه سبع سنين فاذا بلغ سنه
سبعيا يكون لعمه المذ كورة ضمنه الى نفسه ولا حق لجدة الزمية في حضنته والحال هذه
وتنفع شرعا من معارضة الام في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
وله منها ابن بلغ سنه خمس سنين وز يادة ثم تزوجت اجنبيا من الصغير ولها أم مشغلة
بالخدمة فهل اذا تحقق ما ذكر ولم يكن هناك من ينتقل الحق له في حضنته من قبل امه
يكون لابيه اخذه من امه وضمنه لنفسه مادامت الام كذلك (اجاب) اذا تزوجت ام
الصغير بغير محرم منه سقط حقها من حضنته وينتقل الحق فيها لام الام ان كانت
سالحة لذلك والا كان للاب ضمنه اذا لم يوجد من النساء الصالحات للحضانة من يقدم
عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنتان ثم تزوجت اجنبيا
وللصغيرتين جدّة من قبل الام تريد أن تحضنهما باجرة والحال ان الزوج فقير معسر ظاهر
الاعسار وله اخت خالية عن الزواج متبرعة له باجرة الحضانة سالحة فهل يقال لام
الام اما ان تحضنهما بلاجرة واما ان تدفعيهما لعمتهما المتبرعة باجرة الحضانة (اجاب)
نعم اذا كان الاب معسرا يقال للجدة اما ان تمسك بهما مجانا او تدفعيهما للعمّة والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابن صغير منها فتزوجت اجنبيا من الصغير
ولها اخت سالحة للحضانة الصغير وطالبة لحضنته فهل ينتقل لها الحق في حضنته واذا
كان له عم واراد اخذه قبل تمام مضي مدة الحضانة لا يجاب لاخذه (اجاب) حق
حضانة الصغير المذ كورة لحالته اذا كانت سالحة لها ولم يوجد من يتقدم عليها من له حق
الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن بنتين وابيه ولم يترك شيئا للبنتين
جدة من قبل الام غير سالحة للحضانة بسبب كونها تخرج الى السوق للبيع والشراء
وجدهما فقير لا يملك شيئا فهل اذا طلبت منه اجرة للحضانة وكان فقيرا يلزمه ذلك
خصوصا وهي معدة للبيع والشراء في الاسواق ويكون له اخذهما خوفا عليهما من
الضياع (اجاب) الحق في حضنة الصغيرتين المذ كورتين لجدةتهما أم أمهما ان كانت
سالحة لهما وان تحقق عدم صلاحيتهما ولم يوجد من يستحق الحضانة فمن له حق الحضانة
بعدهما من النساء يكون لجدةهما المذ كورة ضمنهما الى نفسه وهذا ان لم يبلغ سنهما تسع
سنين والا بأن بلغا هذا السن يكون له اخذهما مطلقا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته وله منها ولد سنه اربع سنين فتزوجت مطلقة اجنبيا من الصغير ولها أم
لا تحضن الصغير الا باجرة ونفقة وهو معسر بهما وعنده متبرعة بهما هي أخته شقيقة فهل
اذا ثبت اعساره بشهادة البينة شرعية ندى القاضي يقال لها اما ان تحضن فيه بلاجرة
ونفقة او تدفعيه لايه يدفعه لاخته المتبرعة له بذلك (اجاب) نعم اذا كان الاب معسرا

٢٥ ١٢٦٧

٢٨ ١٢٦٧

٣٠ ١٢٦٧

جمادى الاولى

٨ ١٢٦٧

٩ ١٢٦٧

١١ ١٢٦٧

يقال للجدّة اما ان تسمى الصغير مجانا بلا أجر أو تدفعه للعمّة الصالحة للحضانة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بالغ عاقل ذى كسب مع والده في معيشة واحدة وهو في غاية الضرر من والده بسبب الايذاء الحاصل له من والده حتى انه أقل منزلة من الخادم المملوك فهل اذا أراد هذا الولد الانفراد عن والده يقضى له بذلك (اجاب) نعم له الانفراد اذا كان مأمونا على نفسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاده قصر منها ذكور واناث وعن أخ شقيق هو وصى عليهم من قبل أبيهم ولم يترك لهم شيئا يقتاتون به فاراد المأخذ اولاد أخيه فمنعته الام والحال انها فقيرة الحال فهل يكون له أخذ من انتهى سن حضنته ببلوغ الاثني تسع سنين وطعنها في العاشرة وبلوغ الذكور سبع سنين وزيادة ويكون له أخذ من لم تنته حضنته اذا كانت مشغولة بالخدمة خارجا كل وقت وتتركه ضائعا ولم يكن هناك من ينقل الحق له في الحضنة من قبل الام والاب (اجاب) نعم للمأخذ كورضه اولاد أخيه الى نفسه اذا كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن سنه خمس سنين فهل اذا كانت أمه تخرج في الاسواق وتخدم الناس ويخشى ضياع الخوض بسبب الخروج في الاسواق وكان لابي الصبي أخت شقيقة خلية من الأزواج متبرعة بالحضانة يسوغ لابي الصبي أخذه وتسليمه لها (اجاب) اذا كانت أم الصغير غير مأونة عليه بان تخرج كل وقت وتترك الصغير ضائعا ينقل الحق في حضنة الصغير لمن بعدهما من النساء الصالحات للحضانة القادرات على القيام بأمر الحضنة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن سنه عشر سنين فهل يكون لابيئه ضمه اليه وأخذه من الام اذا تحقق بالبيئة الشرعية بلوغه هذا السن لدى الحاكم الشرعي (اجاب) نعم لابي الولد المذكور ضمه الى نفسه اذا بلغ السن المذكور واذا وقع اختلاف في انتهاء مدة حضنة الغلام المقدرة على المفتي به بسبع سنين فالراي تقره القاضى فان اكل وشرب ولبس واستحب وحده دفع اليه والا أبقى مع امه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته من مصر ودخل بها ثم بعد ذلك طلقها وله منها ابن بلغ اربعة اشهر فترعرع عليه القاضى لها كل يوم كذا من الدراهم أجرة الرضاع والحضنة الى ان بلغ الابن اربع سنين فحضر الاب وسرق ابنه من مطلقته وتوجه به الى بلاد الري فببدون وجه شرعى فهل لا يجاب لذلك ويحجب على تسليم الابن لها حيث بلغ سنه اربع سنين فقط سيما وهي خالية عن الأزواج واذا حجج مدعيه لها قدر من الدراهم من أجرة الحضنة يحجب على دفعه لها (اجاب) الحق في حضنة الصغير المذكور لأمه قبل الفرقة وبعد ما حيث لم يبلغ سنه سبع سنين وكانت صالحة للحضانة لم يقر بها مانع فليس لابيئه أخذه منها والحال هذا يوم تزوج بدفع ما تقر بذمته من أجرة الحضنة لأمه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأته ابنان من زوجها الميت أحدهما بلغ سنه ستين ونصف والاخر بلغ سنه اربع سنين ثم تزوجت الام رجلا اجنيا ولا ابنين عم أراد أخذهما

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

١١

١٢٦٧

٢٢

وفيهما في عياله والحال ان للصغيرين جدة من قبل الام خالية عن الازواج وصالحه
للحضانة فهل تنتقل الحضانة للجدّة أم الام وليس للعم أخذهما من الجدّة قبل انقضاء
مدة الحضانة بدون مسوغ شرعي (اجاب) بتزوج الام بغير محرم من الصغيرين
المذكورين ينتقل الحق في حضانتهم لالهما حيث كانت صالحه للحضانة قادرة على
تربية الصغيرين والقيام بشؤونهما وليس للعم معارضتها في ذلك بدون وجه شرعي والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها أولاد انتهت مدة حضانتهم فهل اذا
ادعت أم الأولاد ان الحضانة لم تنته وتريد أن تبقىهم معها يرفع الامر الى قاضي الناحية
ويناط المحكم بنظره فاذا أكل كل من الأولاد وشرب واستحبى ولبس وحده يقضى للاب
بأخذهم على الوجه المذكور (اجاب) الحضانة أحق بالغلام حتى يستغنى عن النساء
وقدر بسبع وبالبنت حتى تستهي وقدّر بتسع وبه يبقى فان بلغ الأولاد هذا السن
فللاب ضمهم اليه والافلا ولو اختلف في الغلام يفعل به كما ذكر من نظر القاضي والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل له زوجة وأولاد صغار منها تراضى معها على أن يدفع لها كل يوم نظير
نفقتها ونفقة قرين ومضت مدة لم يدفع لها شيئا منها سوى ما دفعه لها أولا فهل يؤمر بدفع
نفقة المدة الماضية لها ولا ولادها حيث ثبت بالبينّة الشرعية انه تراضى معها على ذلك
(اجاب) يؤمر الرجل المذكور بدفع ما تجب عليه زوجته حيث لا مانع والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة سمى اجس سنين فتزوجت المطلقة
اجنبيا وأراد أبو الصغيرة أخذها فحملت أمها بحضانتها ونفقةها وتركها لها أبوها ثم بعد
ذلك طلقها الذي تزوج بها من أجل بنتها فهل يعود لها الحق في حضانتها والقاضي ان
يفرض عليه لبنته النفقة وأجرة الحضانة أو كيف الحال (اجاب) نعم يعود حق الحضانة
بالفرقة البائنة وعلى أبي الصغيرة المذكورة نفقتها وأجرة الحضانة والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له بنت صغيرة من مطلقة سمى سنانة ونصف ومفروض عليه البنت
درهم معلومة في كل شهر فتزوجت المطلقة اجنبيا من الصغيرة ولم يكن لها من تنقل
الحضانة لها الا أخت البنت المحضونة في حجر أبيها فهل يكون للاب أخذ ابنته منها
ودفعها لبنته الكبيرة التي في حجره القادرة على الحضانة ويسقط المفروض عن الاب
بتزوج المطلقة باجنبي من الصغيرة (اجاب) بتزوج أم الصغيرة باجنبي منها تسقط
حضانتها وينتقل الحق فيها للاخت المذكورة حيث كانت صالحه للحضانة قادرة عليها
لم يقيمها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له من مملوكة بنت عمرها سنان فحملت
بها أمها مجانا من غير أجر للحضانة ثم تزوجت اجنبيا وانتقلت الحضانة لام أمها الساكنة
معها في بيت الزوج الاجبي والمعيشة واحدة ولم يمكنها التحول الى مكان آخر وحدها
والآن أراد الاب أخذ البنت بسبب اجتماع الجميع في بيت واحد فهل اذا تم يمكن أم
الام التحول من بيت زوج ابنتها لاجنبي يكون للاب أخذ بنته لأمه الخالية من الازواج

١٢٦٧

١

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

١٤

١٢٦٧

٢٢

١٢٦٧

٢٤

(اجاب) ليس لام الام السكنى بالبنت المذكورة في منزل الراب أى زوج الام الاجنبى
واذا لم تنتقل من منزله يكون لام الاب أخذ البنت من أم الام حيث كانت أم الاب
صالحه للحضانة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنه ست
سنوات وزيادة ثم تزوجت اجنبيا من الصغيرة وانتقلت الحضانة الى أم الام فهل اذا
كانت أم الام المذكورة تخرج في الاسواق وتستغل بالبيع والشراء وتضيع المحضونه
بسبب ذلك تسقط حضانتها وتنقل الحضانة لام الاب الصالحه لها (اجاب) تسقط
حضانة الجدة أم الام بخروجها كل وقت وتركها البنت ضائعة فاذا قام بها ما يوجب
سقوط حضانتها ينتقل الحق فيها لام الاب الصالحه لها التي لم يبق بها مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد سنه نحو ثلاث سنين فصارت في حضانتها فزوجت
اجنبيا عن الولد المذكور ولها أم خالية من الاقارب أهمل للحضانة فهل تكون الحضانة
لام الام المذكورة وتقدم على الاب فيها (اجاب) اذا سقطت حضانة الام ينتقل الحق
فيها لام الام الصالحه لها التي لم يبق بها مانع وتقدم على الاب مادامت مدة الحضانة والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنه ثلاث سنين فزوجت أمها
باجنبى ولا م الصغيرة أم صالحة للحضانة متزوجة بجدا الصغيرة قادرة عليها فهل ينتقل
الحق في حضانة الصغيرة لام الام وتقدم على أم الاب فيها (اجاب) اذا سقطت حضانة
الام ينتقل الحق فيها لام الام الصالحه لها التي لم يبق بها مانع وتقدم على أم الاب مادامت
مدة الحضانة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن منها بلغ سنه عشر
سنين وعن أخيه العاصب فهل اذا أراد الاخ العاصب اخذ ابن أخيه وضمه اليه بحباب
لذلك حيث بلغ هذا السن وانتهت حضانة امه ببلوغه هذا السن (اجاب) تنتهى حضانة
الأم ببلوغه - - سبع سنين فلاحق لاه بعد ذلك في الحضانة والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت اسقطت حق حضانتها ونفقة لها بحضرة بيعة
شرعية فهل والحازم اذا ثبت الزوج المذكور ولدى الحاكم الشرعى انها اسقطت
حقها في الحضانة والنفقة اليه ويعلمه مدة تزياد تاخذها وتسافر بها الى غير بلد أبيها من
غير اذنه فهل لا يسوغ لها ذلك وتمنع من ذلك شرعا (اجاب) ليس للحاضنة المذكورة
الخروج بالبنت المذكورة من بلد العقد الى بلد آخر بينهما تفاوت وان كان لها الرجوع
في الحضانة بعد الاسقاط ومطالبه الاب بالنفقة للمستقبل والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل طلق زوجته وله منها ابن محض فتريد الام اخذ أجرة الحضانة وهو معسر وللاب
عمة متبرعة بالحضانة فهل يسوغ له اخذ هذه وتخصه المتبرعة (اجاب) اذا كان الاب
معسرا ولم ترض الأم بتربية الصغير مجبر نادفع للتبرعة حيث كانت صالحة لذلك ولا مانع
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته المطلقة منه طلاقا بائنا ومعها منه ولد صغير يبلغ
سه خمس سنين وله جدة من قبل أبيه تريد حضانته وتبرعه بدون شيء وابو الصغير معسر

١٢٦٧

١٥

١٢٦٧

١٩

حوال

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

١١

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٥

١٢٦٧

٢٠

١٢٦٧

٢٠

وام الصغير لا تحضنه الاباجر فهل اذا تحقق اعسار الاب يكون له أخذ الصغير من أمه ودفعه لجدة حيث كانت متبرعة والام لا تحضنه الاباجر (اجاب) اذا كان الاب معسر او لم ترض الام بتربية الصغير مجانا دفع للبرعة المذكورة حيث كانت صالحة لذلك ولم يقيم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولدان من مطاوعة سن احدهما تسع سنين والاخر سبع سنين فهل تنتهي حضانة الغلام بمجاوزه سنه سبع سنين ويكون للاب اخذه من أمه ورضه لنفسه وهل ليس للام الانتقال به الى بلدة أخرى بينهما تفاوت حيث لم يكن وطنها ولم ينكحها فيه (اجاب) لاحق للام في حضانة الصغيرين المذكورين حيث بلغا السن المذكورة ولا ييهما ضمهما لنفسه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٦٧

٢٥

في رجل له من مطلقة بنت قاصرة فرص لها في كل يوم ثلاثين نصفافضة وبعد ذلك آجرت نفسها للخدمة عند رجل اجنبي واخذت البنت المذكورة معها بمنزل ذلك الرجل وللرجل المطلق اخت شقيقة متبرعة بالحضانة فهل تنتقل الحضانة للاخت المذكورة حيث كان في الخدمة ضياع البنت (اجاب) اذا كانت ام الصغيرة غير مأمونة بان تخرج كل وقت وتتركها ضائعة ينتقل الحق في الحضانة لمن بعدهما من النساء الصالحات لذلك والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته من نحو سنتين ومعه منها بنت عمرها ثمان سنين وتزوجت ام البنت المذكورة زوجا آخر والبنت لها جدّة من أمها سوقية ايضا والمذكورة تتعاطى البيع والشراء في الاسواق فهل بذلك تسقط حضانتهمما ولا ي

١٢٦٧

٤

البنت اخذها منهما (اجاب) تسقط حضانة الام بتزوجها بغير محرم من الصغيرة المذكورة وينتقل الحق فيها للجدّة ام الام اذا كانت صالحة لها قادرة على تربيتها فان خيف على الصغيرة الضياع بان تخرج الجدة كل وقت وتتركها ضائعة ينتقل الحق لمن بعدهما من النساء الصالحات لذلك فان لم توجد امرأة من لها حق الحضانة بعد الجدة المذكورة يكون للاب اخذ بنته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن بلغ سنه سبع سنين وعن بنت بلغ سنه عشر سنين وعن عمه العاصب لهما ثم تزوجت الام رجلا اجنبيا فهل يكون لعم الاب العاصب اخذهما وضمهما في عياله سيما وهو صاخب لثريتهما والحفظ المال (اجاب) لا ولاية لعم الاب المذكور في مال القاصرين وله ضمهما الى نفسه حيث كان الامر ما هو مسطور ولم يكن فاسقا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت تسع سنين وطعنت في العاشرة فهل يكون لابيها اخذها وضهها اليه ولا حق لمطلقة ولا لامها في حضانتها بعد ذلك (اجاب) تنتهي حضانة الانثى بلوغ سنها تسع سنين فلا حق لام البنت المذكورة ولا لجدها في حضانتها

١٢٦٧

١٠

حيث كان سنهما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثم تزوجت غيره وله منها بنت قد بلغت تسع سنين ولزوجه المذكورة ام حاضنة لتلك البنت فهل اذا كانت البنت قد بلغت السن المذكورة وراد أبوه أخذها جبرا عن جدتها يمكن من ذلك أولا

دى الحجة

١٢٦٧

٣

الام رجلا اجنبيا فهل يكون لعم الاب العاصب اخذهما وضمهما في عياله سيما وهو صاخب لثريتهما والحفظ المال (اجاب) لا ولاية لعم الاب المذكور في مال القاصرين وله ضمهما الى نفسه حيث كان الامر ما هو مسطور ولم يكن فاسقا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت تسع سنين وطعنت في العاشرة فهل يكون لابيها اخذها وضهها اليه ولا حق لمطلقة ولا لامها في حضانتها بعد ذلك (اجاب) تنتهي حضانة الانثى بلوغ سنها تسع سنين فلا حق لام البنت المذكورة ولا لجدها في حضانتها

١٢٦٧

١٨

حيث كان سنهما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثم تزوجت غيره وله منها بنت قد بلغت تسع سنين ولزوجه المذكورة ام حاضنة لتلك البنت فهل اذا كانت البنت قد بلغت السن المذكورة وراد أبوه أخذها جبرا عن جدتها يمكن من ذلك أولا

(اجاب) نعم للاب ضم بنته اليه حيث بلغ عمرها تسع سنين ولا حق لجدها في حضانتها
 والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ سنه سبع
 سنين وطعن في الثامنة فهل تنتهي حضانة الصغير بمضي سبع سنين ويكون للاب بعد
 ذلك اخذه وحفظه وضمه اليه (اجاب) نعم تنتهي حضانة الصغير المذكور ببلوغه
 سبع سنين على ما عليه الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن
 رضيع جعل لها ابوه اجرة حضانتها كل شهر خمسة وعشرين قرشا بالتراضي بينهما واكل
 رجلا في دفعها لام الصغير الى ان بلغ سن الع - غير سنتين وبعد الستين امتنع من الدفع
 يريد أن ياخذ الصغير من أمه فهل اذا لم تتزوج الام لا يسقط حقها من الحضانة ويجبر
 الاب على دفع اجرة الحضانة بنفسه أو بوكيله وليس له نزعها منها بدون وجه شرعي
 (اجاب) الام أحق بحضانة ابنها الصغير الى ان يستغنى وقدّر بسبع سنين وعلى الاب
 الاتفاق على ابنه الصغير وأجرة حضانتها حيث لا مال للصغير والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل طلق زوجته وله منها بنتان بلغ سن احداهما ثمان سنين والثانية خمس سنين
 فهل اذا اراد أن ياخذ من بلغ سنهما ثمان سنين لا يجاب لذلك ولا يكون له نزعها من أمها
 قبل انتهاء سن الحضانة (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والام أحق بالحضانة الى ان يبلغ
 سن الاثني تسع سنين على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة
 خرجت الآن عن طاعته ومعهما منه صبي بلغ عمره سبع سنين وزيادة ولم تكن والده من
 رؤيته لاجل ان يعلمه ويحس تربته فهل للاب اخذه بالتخير للولد بين أمه وأبيه
 (اجاب) تنتهي حضانة الذكر باستغنائه وقدّر بسبع سنين على ما به الفتوى فاذا بلغ سن
 الصغير المذكور سبع سنين يكون لآبيه اخذه وضمه الى نفسه كما يشاء من ردها الى
 طاعته ان خرجت بغير حق ولا بخير الا غير عندنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق
 زوجته ثلاثا ومعهما منه ابن وبنت لم يبلغا سن الحضانة فهل اذا اراد والدهما ان
 ياخذهما من أمهما قبل مضي حضانتها لا يجاب لذلك واذا اراد أن يتقلها من بلدها مع
 أبيه فوق مسافة الفصر لا يجاب لذلك وما قدر مدة الحضانة (اجاب) الحضانة اما او
 غيرها أحق به اي بالام حتى يستغنى وقدّر سبع وبه يقى والام والجدة أحق بها اي
 بالصغيرة حتى تشتري وقدّر بتسع سنين وبه يقى فليس للاب اخذ ولديه الصغيرين من
 أمهما قبل انتهاء مدة الحضانة كما انه ليس له جبره طلاقه المذكور على الانتقال مسافة
 الفصر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنها دون تسع سنين
 فهل اذا كانت الام مشغولة بالبيع والشراء في الاسواق وتركها ضائعة يخشى عليها من
 المشي في الضرق يكون لام الاب اخذها معها حيث كانت خالصة من الزواج وصالحة
 للحضانة (اجاب) الام أحق بحضانة الصغيرة حتى تشتري وقدّر بتسع سنين وبه يقى
 ما لم يقع بها مانع ككونها غيرة أو مونة بأن تخرج كل وقت وترك الولد ضائعا فان تحقق

١٢٦٧

١٨

١٢٦٨

محرم

١

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

صفر

١

١٢٦٨

٦

١٢٦٨

٩

قيام مانع شرعي بها سقطت حضانتها وينتقل الحق فيها لام الأب حيث كانت صالحة لها فإدرة عليها ولم يوجد من يقدم عليها من النساء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنتان أحدهما سنهن تسع سنين وطعنت في العاشرة وضعها الأب لنفسه ومن لم تبلغ سن الحضانة أبقاها عند أمها وجعل لها دراهم معلومة القدر يدفعها لأمها كل يوم ثم بعد ذلك أرادت المطلقة أن تأخذ البنت التي بلغ سنهن تسع سنين من أبيها وتضعها لنفسها وتجعل عليه دراهم مثل اختها الصغرى والأب لا يرضى فهل لا تجاب لذلك ويكون للأب ضمها وإبقاؤها عنده ولا يجبر على ما أرادت المطلقة (اجاب) لا تجاب الأم لاخذ البنت المذكورة من أبيها لا انتهاء مدة الحضانة ببلوغها تسع سنين على ما به الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعه أولاد منه فهل لا يجوز لها أن تسافر بالأولاد بل لا بد غير بلد أبيهم زيادة عن مسافة القصر وإذا قلتم بعدم الجواز فهل تؤخذ الأولاد منها (اجاب) ليس للمطلقة المذكورة الخروج بالأولاد من بلدة وقع العقد بها إلى أخرى والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة لم تبلغ مدة الحضانة فأرادت الأم أن تحضنها باجر والحال أن الأب معسر ظاهر الأعسار ومعه بيعة تشهد بأعساره وله أم خالية عن الأزواج صالحة للحضانة متبرعة له باجرة الحضانة فهل يقال لأم الصغيرة أمان تحضنها بالاجر أو تعطى للأم المتبرعة بها حيث كان الأب معسرا ظاهرا الأعسار (اجاب) إذا كان الأب ظاهرا الأعسار ولم ترض الأم بتربية الصغيرة مجانا تدفع الصغيرة للمتبرعة بالحضانة حيث كانت صالحة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له من مطلقة ثلاث ذكور أحدهم بلغ سنه سبع سنوات وأراد الرجل المذكور أخذ الولد من أمه فامتنعت من تسليمه فهل إذا كان الولد المذكور ابن سبع سنوات فأكثله أخذه ويقدر لا خوية نفقة بقدر حال والدهما (اجاب) تنتهي حضانتها الذكر باستغنائه عن الحضانة وقدّر بسبع سنين وعليه الفتوى فإذا كان سن الصغير المذكور بسبع سنين فلا حق لأمه في حضانتها وللأب أخذه وعليه نفقة ولديه الصغيرين واجرة حضانتهم لأمهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة لم تبلغ سن الحضانة فتزوجت المطلقة اجنبيا منها ولها أم شريرة وفاجرة فجور اتضح معها الصغيرة وتترك الصغيرة في غالب الاوقات ضائعة تطوؤها الدواب في الطرق وغيرها وبقي الاوقات تلازم الإقامة بالبنت المذكورة في بيت زوج بنتها الاجنبى فهل لا يكون لها حق في الحضانة مادامت كذلك ويكون لأبيها أخذها ووضعها إليه اتقاذا المهجتها من الفياح والهالك (اجاب) لا حضانة للجدّة المذكورة إذا كان الأمر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولد من مطلقة فرض عليه القاضي اجرة حضانتها كل يوم خمسين فضة بعد المنازعة بينهما في شأن ذلك وتريد أن تأخذ منه زيادة على المفروض وان تسافر بالطفل إلى بلد فوق مسافة السفر غير بلدها التي نكحها

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

١٣

ربيع الاول

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

٢٩

فيه بدون اذنه ورضاه فهل لا تجاب لذلك وتمنع من السفر بالولد الى غير وطنها التي تكبحها فيه (اجاب) ليس للمطلة بائنا بعد عدتها الخروج بالولد الا الى وطنها وقد تكبحها لله والله تعالى اعلم (سئل) في بكر قاصرة مات أبوها وانتقلت بها أمها من بلد أبي القاصرة الى بلد أمها الثبوت حق الحضانة لها والآن بلغت البنت حداً لا يشتهى وجاوز سنها تسع سنين فأراد اخوها لا يباها وهو الوصي عليها من قبل أبيها أخذها من أمها ورضعها الى نفسه لاجل صيانتها ودفع العار عن نفسه ودعت الام بلوغ البنت بالحيض وتغري البنت على الاعتراض بالبلوغ فهل حيث كان الاخ المذكور مأمونا ويخاف على اخته بمكثها عند والدتها في غير بلد الاخ لعدم الامن عليها بسبب عدم رأيها يكون للاخ اخذها ورضعها الى نفسه ولو بعد بلوغها حيث لم تكن مأمونة على نفسها والاخ صالح مأمون دين (اجاب) اذا بلغت الانثى مبلغ النساء ان بكر اضهرها الاب الى نفسه وان ثيبا لا يرضعها الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها او المجد بمنزلة الاب وان لم يكن لها اب ولا جدولها اخ أو عم فله ضمها ان لم يكن مفسدا وان كان مفسدا لا كما في التنوير فلا لاخ المذكور ضم اخته الى نفسه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت من مطلقة بالغ سنها تسع سنين وطعنت في العاشرة فهل اذا ثبت ذلك تسقط حضانه الام ويكون للاب اخذها من الام جبرا عليها (اجاب) اذا بلغ سن الانثى تسع سنين تنتهى حضانه الام على المفتي به ويرضعها أبوها الى نفسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنتان صغيرتان لا يصلحان للزواج ولا يتأنس بهما اصغرهما لان سن احدهما ثلاث سنين والاخرى خمس سنين فهل اذا زوجهما الاب يريد بذلك اسقاط حضانه الام وأخذها من الاب لا يجاب لذلك ويلزمه دفع نفقةتهما وأجرة الحضانه الى انقضاء مدتها الشرعية أم لا (اجاب) لا تسقط حضانه الام بتزويج الصغيرة فعلى الاب النفقة وأجرة الحضانه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته في بلدة غير بلدتها كانت مقيمة بها وله منها ولد وبنت عمرهما أقل من مدة الحضانه فطلعهما في تلك البلدة التي عقد عليها فيها وأرادت السفر بالاولاد الى بلدتها الاصلية التي فيها أهلها وهي فوق مسافة الفصير فهل له منعها من السفر بالاولاد أو حجزهما منها اذا ثبت عدم الملك في بلد أبيهما سيما وان له أمه مقيمة عند أبيهما (اجاب) ليس للمطلة بائنا بعد عدتها الخروج بالولد من بلدة الى أخرى بينهما تفاوت الا اذا كان ما انتقلت اليه وطنها وقد تكبحها لله أي عقد عليها في وطنها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنتان من زوجة أراد تزويجهما والحال ان البنتين واحدة منهما بنت سبع سنين والاخرى بنت خمس وطعنت في السادسة وأراد بذلك اضرارها وقطع حضانتها فهل لا يجاب لذلك والحال هذه (اجاب) لا تسقط حضانه الام بتزويج الصغيرتين المذكورتين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان متزوجا بامرأة ثم طلقها ومعهما منه بنت صغيرة قرص لها أجرة رضاع حتى بلغت نحو أربع سنين أو أكثر ثم تزوجت تلك الام ببلدة بعيدة تريد

ربيع الثاني
٤

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

٢٦

١٢٦٨

٣٠

جادی الاولی

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

١٦

١٢٦٨

٢٥

جادی الثانية

١٢٦٨

٧

على مسافة القصر وأخذت البنت معها من غير إذن أبيها فهل إذا كان له أم خالية عن
 الأزواج وتبرعت بحضانة البنت يكون له أخذها من أمها حيث تزوجت وهربت بها
 سيما من غير إذنه (اجاب) بتزوج الام بغير محرم من الصغيرة يسقط حقها من حضانتها
 و ينتقل الحق فيها لام الاب الصالحة لذلك حيث لم يكن لام الصغيرة أم صالحة للحضانة
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت وولد البنت عمرها عشر سنين والولد عمره ثمان
 سنين ولهما أم وأبوهما توفي فهل إذا بلغا هذا السن يكون لأخيهما من أبيهما أخذهما
 والحال هذه (اجاب) نعم يكون للأخ المذكر ورضم أخته وأخيه إلى نفسه حيث بلغ سنهما
 ما ذكر لا انتهاء حضانة الام ببلوغ سن الغلام سبع سنين و بلوغ سن الانثى تسع سنين على
 ما عليه الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقته ولد عمره ثلاث سنين
 حضنته أمه بأجر إلى أن تزوجت أجنباً فنع الاجرم أراد أخذه لأمه والحال أن أم الرجل
 المذكور تخدم برسم أنها كخفيه لجماعة فهل إذا لم تكن صالحة لحضانة الولد ولأم
 المحضون عمة تكون هي أحق منها (اجاب) بتزوج أم الصغير بغير محرم منه ينتقل الحق
 في حضنته لام الاب عند عدم أم الام إذا كانت قادرة على القيام بتربيته صالحة للحضانة
 والا تكن كذلك ينتقل الحق فيها لمن لها حق الحضانة بعدها من النساء الصالحات لذلك
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في ثغر اسكن درية وطلقها في القناطر
 الخيرية وخلف عنها بنات وقد فرض لها فرضاً شرعياً قدر ما علموا و بلاد المظلة شمين
 الكوم وتريد فراق البنت من أبيها ونزل إلى بلادها وأبوها لم يرض بفرق بنته ومع
 ذلك يدفع لها الفرض المجهول عليه فهل يجوز فراق بنته منه وتأخذها أمها وتزوج بلادها
 (اجاب) لا تسافر مطلقة بولدها إلا إلى وطنها وقد نكحها ثمة فليس للمظلة المذكورة
 الانتقال بينها إلى البلدة المذكورة بدون رضا الاب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 طلق زوجته من مدة سنتين وله منها ابن صغير سنة ست سنوات فهل إذا كانت الام
 تتركه ضائعاً فيحشى عليه الضياع والملاك لكونها مشغولة بخدمة الناس في البيوت
 وتركه من غير من يتعهد له لا يكون لها حق في حضنته و يكون لابن الابن أخذه منها
 ودفعه لاخته الشقيقة حيث كانت خالية من الأزواج صالحة للحضانة (اجاب) الا حق
 بحضانة الصغير أمه إذا لم يقم بها مانع ولم يخش على الصغير الضياع عندها والا انتقل الحق
 في حضنته لعمته إذا كانت صالحة لها ولم يوجد من يقدم عليها من النساء الصالحات لها
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقته بنت صغيرة وأم الصغيرة مشغولة ببيع
 الغصير في الاسواق وليست متفرغة للحضانة ويخشى على الصغيرة الضياع عندها
 باشتغالها بالبيع وتركتها كل وقت ضائعة فهل يكون للاب أخذ ابنته حيث كانت الام
 بهذه الاوصاف ولم توجد أمه صالحة للحضانة ممن يستحقها شرعاً (اجاب) نعم يكون للاب
 أخذ ابنته الصغيرة من أمها إذا كن الواقع ما هو مسطرر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

خادى الثانية سنة

١٥ ١٢٦٨

رجب

٤

١٢٦٨

٧ ١٢٦٨

٧ ١٢٦٨

١٢ ١٢٦١

طلق زوجته وله منها ابن وبنت فحضنتهما الام من غير فرض شيء لهما على الاب واستمرت على ذلك الى انتهاء مدة الحضانة فهل اذا اراد الاب اخذهما ووضعهما اليه بعد انتهاء مدة الحضانة يجاب لذلك واذا طلبت الام نفقة لهما في مدة الحضانة ولم تفرض عليه لانا اترضى ولا يفرض القاضي لا تجاب لذلك وتكون متبرعة بما صرفته (اجاب) للاب اخذ ولديه المذكورين حيث انتهت مدة حضانتهم وليس للام مطالبة بشيء من النفقة لتلك المدة ان كان الام ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان متزوجا بامر اقه خلف منها بنتا فطلقت المرأة من زوجها وتزوجت غيره وتركت البنت عند ابائها مدة ثلاث سنين ونصف فطلقت من الزوج الثاني وحصل لها مرض بالمبارك فتوجهت الى بلد ما عند امها لكون امها عاجزة فالان حضرت ام البنت في البلد وطلبت البنت من ابائها والحال ان البنت عتدها ابوها لانسان قد تزوج بها فهل لامها اخذها من زوجها (اجاب) يسقط الحق من حضانة الصغيرة بتزوج ادها بغير محرم منها ويعود حق الام فيها بالفرقة حيث لا مانع وبترؤج المحضونة لا يسقط الحق من حضانتها ما بقيت مدتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل وفرض لها نفقة ذائدة برجائه الصلح وبعد ذلك وضعت حملها فجعل لها كل يوم قرشا في نظير الرضاعة والحضانة فهل اذا لم ترض وكان هناك من يقبله باقل من ذلك وطلبت أمه الزيادة لا يكون لها ذلك شرعا حيث كان القرش المذكور بقدر أجرة المثل وزيادة (اجاب) للام أجرة الحضانة بقدر أجرة المثل وهي أحق بارضاع ولدها بعد العدة اذا لم تطلب زيادة على ما تأخذه الاجنبية ولودون أجرة المثل بل الاجنبية المتبرعة أولى ورضعه عند أمه كما في الدراخما فليس للام المذكورة طلب الزيادة على أجرة مثل حضانة ولدها ولا طلب زيادة على ما تأخذه الاجنبية من أجرة الرضاع والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعهما ابنان صغيران بلغ سن احدهما سنتين والاخر وضعف فهل اذا تزوجت وكان لها أم خالية من الأزواج وصالحة للحضانة وخالة كذلك وأراد الاب اخذهما أو احدهما لا يجاب لذلك بل ينتقل الحق في الحضانة لام الام المذكورة لاسيما اذا لم يكن عند الاب من يستحق الحضانة من النساء (اجاب) بتزوج أم الصغيرين المذكورين بغير محرم منهما يسقط حقهما من حضانتهم او ينتقل الحق فيها لام الام اذا كانت صالحة لها فادرة على القيام بتربيتهم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها من مطلقها بنت صغيرة بلغ عمرها خمس سنين ونصف ولم ترض أمها ان تحضنها الا بأجر وعنده احت متبرعة بحضانتها وعنده ابنة عمه كذلك متبرعة بحضانتها شفقة عليها فهل اذا تزوجت الام رجلا أجنبيا تسقط حضانتها ويكون للاب اخذ بنته منها (اجاب) بتزوج الام بغير محرم من الصغيرة تسقط حقها من حضانتها وينتقل الحق فيها لمن يستحقها بعد الام من النساء الصالحات لذلك فان لم توجد من تصلح أو وجدت وكانت غير صالحة

سنة

رجب

يكون للاب ضم ابنته اليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقته بنت سنين و ابن سنه ستة أشهر فهل اذا تزوجت أمهما غير محرم من الصغيرين ولها أم غير متزوجة وهي صالحة للحضانة قادرة عليها تنتقل الحضانة لجدتها وليس لابيها حق في الحضانة (اجاب) نعم بتزوج الام بغير محرم من الصغيرين المذكورين ينتقل الحق فيهما للجدّة أم الام حيث لم يقيم بهما مانع من حضانتها والله تعالى اعلم (سئل) في أم آة طلقت من زوجها بائنا وجعل لها مقدارا من الدراهم أجرة حضانة لطفله منها وتزوجت أجنبيا من الصغير وانتمت الحضانة والمفروض لامها بالوجه الشرعي وصارت تحضنه مدة وترب لها عند زوج بنتها مبلغ من ذلك فهل يؤثر بدفعه لها والحال هذه (اجاب) على الاب القيام بأجرة الحضانة للجدّة المذكورة ويؤثر بدفع ما تجمد عليه من المقرر لها والله تعالى اعلم (سئل) في بنت صغيرة بلغت من العمر اثني عشرة سنة وهي في حضانة أمها فتروجت أمها أجنبيا فهل لابيها أخذها منها (اجاب) تنتمي حضانة الانثى يلوغ سنها تسع سنين على ما عليه الفتوى فالاب المذكور أخذ بنته من أمها حيث كان عمرها ما ذكر وان لم يتزوج الام بأجنبي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها نحو عشر سنين وأخذها من أمها البلوغها هذا السن فهل اذا أراد السفر بها الى جهة مع جلة عيال وارادت أمها منعه من السفر لا تجاب لذلك (اجاب) أفى مولانا خير الدين بأن للاب ان يسافر بولده بعد انقضاء مدة الحضانة فاذا بلغ سن البنت عشر سنين كما هو مذكور يكون لابيها السفر بها وليس لامها والحال هذه معارضة في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها سبع سنين وفرض لها قدر معلوم من المقة لكل يوم يدفعه لها فهل اذا كانت أم الصغرى مشغولة بالبيع والشراء بموجب بينة تشهد على انها تبيع في الاسواق ومن عادت هذا ذلك وللمطلق أم حالية من الازواج صالحة للحضانة ينتقل الحق لها مادامت أم الصغرى كذلك (اجاب) يسقط حق الام من حضانة الصغرى المذكورة بخروجها كل وقت وتركها البنت ضائعة اذ هي ليست أمونة عليها وينتقل الحق في حضانتها لام الاب الصالحة للحضانة الى لم يقيم بهما مانع ولم يوجد من يقدم عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن سنه ثلاث سنين فتروجت أم الصغرى بأجنبي ليس له حق في الحضانة ولم يذكر لها أم تنتقل الحضانة اليها ولانها غير أم صالحة للحضانة خالية من الازواج قادرة على الحضانة فهل والحال هذا يكون لابي الصغرى أخذها وتسليمه لأمه الصالحة لحضنته (اجاب) بتزوج أم الك غير المذكور بأجنبي منه يسقط حقها من حضانتها وينتقل الحق فيها لام الاب الصالحة لذلك حيث لم يقيم بهما مانع ولم يوجد من يقدم عليها من النساء والله تعالى اعلم (سئل) في صغيرة بنت أمها وسنها الاثني نحو خمس سنين ارادت ام الام أخذها من ابيها فمتنع فهل يكون لام الام

١٢٦٨

١٣

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

٢٦

شعبان

١٢٦٨

١٠

١٢٦٨

١١

١٢٦٨

١٨

شعبان	سنة
١٨	١٢٦٨
رمضان	
٧	١٢٦٨
١٠	١٢٦٨
١٨	١٢٦٩
١٨	١٢٦٨
شوال	
٢٩	١٢٦٨
ذى القعدة	
٢	١٢٦٨

أخذها منه جبراً لا يتقال الحضانة لها حيث لم تكن متزوجة باجنبي وكانت صالحة للحضانة (أجاب) الحق في حضانة الصغيرة المذكورة والحال هذه لام أمها الصالحة للحضانة القادرة عليها التي لم يقيم بها مانع فلها أخذها من أبيها وضمها إليها حتى تنتهي مدة حضانتها شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنين خمس فترجعت مطلقته باجنبي من الصغيرة ولها أم لا تحضن الصغيرة الاباحة وهو معسر بها وعنده متبرعة بها وهي أمه فهل إذا ثبت اعساره بشهادة البيعة الشرعية يقال لها أما أن تحضنها بلاجرة أو تدفعها إلى أبيها يدفعها محرمة المتبرعة له بذلك (أجاب) إذا كان الأب ظاهر الاعسار ولم ترض الجدة أم الأم بتربية الصغيرة مجانداً دفعت الصغيرة لام الأب المتبرعة بالحضانة حيث كانت صالحة لذلك ولم يقيم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولدان من امرأتين مطلقتين بلغ أحدهما سبع سنين وطعن في الثامنة والأحر عمره ثمان سنين وطعن في التاسعة فهل يكون له أخذها مشرعاً (أجاب) تنتهي حضانة الصغير ببلوغ سنه سبع سنين على ما عليه الفتوى فلا بد المذكور ضم ابنه المذكورين إليه إذا بلغا هذا السن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دار زوجته وله منها ابن فهل إذا كان الأب معسراً ظاهر الاعسار وعنده متبرعة بالحضانة والأم لا تحضن الاباحة يقال للأم أما أن تحضنيه بلاجرة وأما أن تدفعه لابيه يدفعه للمتبرعة بالحضانة الصالحة لها (أجاب) إذا كان الأب معسراً ولم ترض الأم بتربية الصغير مجانداً دفعت لابنة برعة إذا كانت صالحة لذلك وهي عن سنه ثمانية عشر عاماً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت وابنان بلغ سن أحدهما ثمان سنوات والآخر أربع سنين والبنت تسع سنين فهل تنتهي حضانية البنت والابن ببلوغ السن المذكورين يكون للأب أخذهما وضمهما لنفسه (أجاب) إذا بلغ سن الأنثى تسع سنين والغلام سبع سنين يكون لأبيهما أخذهما من أمهما على ما عليه الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة لم يكن لها أب ولا جد أراد أخوها ضمها لنفسه خوفاً عليها من الفساد والتلف هل يكون له ذلك حيث كان الأخ المذكور غير مفسد وتجب البكر المذكورة إذا امتنعت من ضمها إليه والحال هذه (أجاب) في التنوير بلغت الجارية مبلغ النساء بكر اضمتها لأبيها إلى نفسه وإن ثبت ألا إذا لم تكن مأمونة على نفسها ثم قال والجسد بمنزلة الأب فيه وإن لم يكن لها أب ولا جد ولها أخ أو عم فله ضمها إن لم يكن مفسداً وإن مفسداً إلا أنه ومنه يع لم الجواب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنين فاست سنين فأخذها أبوها قهراً عن مطلقته ودفعها لأمه الأخرى لتضمها بدل أمها فهل يكون الحق في حضانة البنت المذكورة لأمها إلى بلوغ سن الحضانة وتؤم الضرر ردها إلى أمها حيث لم يقيم بها مانع شرعي (أجاب) الأم أحق بحضانة البنت حتى تشتهي على ما عليه الفتوى وقد رتب سنين حيث كانت أم الصغيرة المذكورة

المذكورة قادرة على الحضانة صالحة لها لا يكون للاب أخذها منها والله تعالى اعلم
 (سئل) في امرأة ماتت عن بنت بلغ سنها خمس سنين وللصغيرة جدّة من قبل الام متزوجة
 باجنبي من الصغيرة ولم يكن لها سواها من يقدم على الاب من قبل الام فهل والحال هذه
 يكون للاب أخذها ووضعها اليه (اجاب) لاحق للجدّة أم الام في حضانة بنتها الصغيرة
 حيث كانت الجدّة متزوجة باجنبي من الصغيرة وللاب أخذ بنته ووضعها اليه اذا لم يوجد من
 النساء الصالحات للحضانة من يقدم عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
 ومعهما منه بنت بلغ سنها عشر سنين وزيادة وتزوجت أمها غيره فهل اذا وادت أمها
 أخذها لا تجاب لذلك ويكون للاب منعها ووضعها لنفسه اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم
 يكون للاب بل عليه ضم ابنته المذكورة الى نفسه والحال ما ذكر وليس للام أخذها
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة نصرانية سنها ثلاث عشرة سنة أسلم أبوها وتركها
 عند أمها الذميمة وبعد بلوغها مسلمة عاقلة مستقلة برأيها تنازع في ضمها أبوها المسلم وأمها
 النصرانية كل يريد ضمها لنفسه فعند من تكون (اجاب) صرحوا بأن الانثى اذا بلغت
 مبلغ النساء وكانت بكر اضمها الاب الى نفسه الا اذا دخلت في السن واجتمع لها رأى بأن
 تم عقلمها بحيث لا تخدع فتسكن حيث أحببت حيث لا خوف عليها وان كانت ثيبا
 لا يضمها الاب الى نفسه الا اذا لم تسكن مأمونة على نفسها والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل توفي عن أولاد ذكرور واناث بعضهم عاقل رشيدو بعضهم قاصر دون البلوغ
 فاقام الحاكم الشرعي والدة القاصرين وصيا عليهم وقسم تركته المتوفى بين الورثة
 بالفريضة الشرعية وكل من البالغين أخذ نصيبه وما خص القاصر بن سلم الى والدتهم
 ثم بعد ذلك أخذت أولادها القصر وما خصهم من الارث وتوجهت بهم فوق مسافة
 القصر عن محل اخوتهم البالغين وصارت تفق عليهم من مالهم حتى لم يبق عندهم شيء
 وأهملت شأنهم في التربية ولم تعلم أحد منهم صنعة وداروا يسألون الناس في الاسواق
 وتحقق ضياعهم لعدم وجود مال لهم وبعض اخوتهم البالغين له قدرة على تربيتهم
 والنفقة عليهم فهل اذا طلب هؤلاء القصر الذين انتهت مدة حضانتهم المتعرضين
 لسؤال الناس بالاسواق ليربهم ويعلمهم تبرعاً من عنده وحفظاً لآخوته من الضياع
 يسوغ له ذلك واذا تعرضت له والدتهم التي أنفقت عليهم واضاعتهم لا يلتفت الى قولها
 حفظ هؤلاء الايتام القاصرين بن دن الضياع (اجاب) اذا بلغ سن الغلام سبع سنين يكون
 لآخوته البالغين ضمه الى انفسهم لسقوط حق حضانة الام كما يكون لهم ضم الانثى اذا بلغ
 سنها تسع سنين لذلك على ما عليه الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
 اخوة اشقاء وعن اخوة لاب وعن زوجته وعن أولاد نصر في حضانة أمهم فهل اذا
 تزوجت أم الاولاد اجنبيا ليس له حق في الحضانة تسقط حضانتها ويكون للعلم التحقيق
 اخذ الاولاد وضعهم اليه شرعا (اجاب) يسقط الحق في حضانة الصغير بنزوج الحاضنة

١٢٦٨

٣٠

١٢٦٩

محرم

٣

١٢٦٩

٥

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

١٥

بأجنبي منه وللم الشقيق ضمهم اليه اذ لم يوجد من يقدم عليه من العصبات والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت عمرها الآن عشر سنين وتزوجت امها من آخر ولا م البنت ام اخذت البنت في حضانتها ولا ابى البنت المذكور كورة ام فهل له اخذ البنت تحضنها امه (اجاب) تنتهي حضانتها لاني يملو غ سنين على ما عليه الفتوى في حيث بلغ سن البنت المذكور عشرة سنين كما هو مذكور في كورة لاحق للحاضنة في حضانتها ويكون للاب ضمها الى نفسه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اخ شقيق قاصر في حضانتها امه بلغ سنه ثمان سنين اراد ذلك الاخ اخذه من امه فهل له ذلك حيث لم تسكن وصيا عليه واذا باع ارضاً خربة يملكها لامرأتين بثن حال له طلبه من المشتريتين اذا كان البيع صحيحاً (اجاب) للبائع المطالبة بثن ما باعه حيث لا مانع وتنتهي حضانتها لعمام يملو غ سنه سبع سنين على ما عليه الفتوى فلا لاخ المذكور اخذ اخيه من امه اذا كان سنه ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في بنت بالغة رشيدة ثيب فهل والحال هذه تخير بين ابويها فاذا اختارت امها تحبب لذلك سيماء وهي عاقلة مأمونة على نفسها (اجاب) اذا بلغت الانثى المذكور ودخلت في السن واجتمع لها رأى تسكن حيث احبت وليس لابيها ضمها الى نفسه حيث لم يحش عليها وكانت مأمونة على نفسها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً وهي حامل ثم بعد الطلاق وضعت ذكراً فاداد والده الموسر ان ياخذ منه ليرضعه فامتنعت المطلقة المذكور من ذلك وطلبت ان ترضعه باجرة مثلاً فهل تحبب لذلك وتسكن احق بحضانتها الغلام المذكور حيث كانت راحة لها حتى تنتهي مدة الحضانة ويلزم القاضي الزوج باجرة رضاعه وحضانتها حيث كان الطلاق ثلاثاً وانقضت عدتها (اجاب) الام الصالحة للحضانة احق بحضانة الغلام حتى يستغنى عن النساء وقد ربي سبع سنين وبه يفتى وتستحق المأجرة اجرة الحضانة اذ لم تكن مكسوة ولا معتمدة لايه رضى غير اجرة ارضاعه ونفقة فعلى الاب المذكور اجرة الحضانة وارضاع ولده وهي احق بارضاعه ما لم تطلب زيادة على ما تأخذه الاجنية ولودون اجر المثل في ارضاعه لاجنبية اولى ويستأجر الاب من ترضعه عند الام اما اجرة الحضانة فلا لم كما يعلم من كتب المذهب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مطلقة انقضت عدتها وهي حاضنة لولد لها سنه ثلاث سنين فهل اذا تزوجت عن لاحق له في الحضانة تنقل حضانتها الولد لجدته ام امه المتزوجة بتجده حيث كان الاب لام له ولا جدته (اجاب) تسقط حضانتها لام بتزوجها باجنبي من الصغير وينتقل الحق في حضانتها لام ولومع وجود ام الاب حيث كانت صالحة للحضانة قادرة على ان تقوم بها مانع كزوجها باجنبي منه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقت من زوجها طلاقاً نهياً ولها بنت منه ثم تزوجت رجلاً غير محرم للصغيرة واهها كذلك متزوجة بغير محرم رآها كذلك ولها غير اخت خالية من الزواج فهل تنقل الحضانة

محرم سنة

٢٣ ١٢٦٩

١٣ صفر ١٢٦٩

١٨ ١٢٦٩

٢٢ ١١٦٩

١١ ربيع الاول ١٢٦٩

لما لا يكونها خالية ومن قبلها ليس كذلك ولا تنتقل لها وتبقى بيد أمها (اجاب) يسقط الحق من الحضانة بتزوج الحاضنة بأجنبي من الصغيرة وإذا كانت الاخت المذكورة صالحة للحضانة قادرة على القيام بتربية الصغيرة ولم يوجد من له حق التقدم عليها خاليا من الموانع يكون حق حضانة الصغيرة المذكورة لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت قاصرة منها وعن أخ فحضنت الصغيرة أمها مدة ثم تزوجت وانتقل الحق في حضانتها لأم الأم الصالحة لها والآن بلغت الصغيرة سبع سنين ويريد عمها أخذها ونزعها من جدتها أمها فهل لا يجب لذلك ولا يكون له أخذها من جدتها قبل انتهاء سن الحضانة حيث كانت الجدة صالحة لها لم يقيم بها مانع (اجاب) نعم لا يجب العم لا تتراعى الصغيرة المذكورة من جدتها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنتان من مطلقة أحدهما بلغ سنها ثلاث سنين والأخرى ست سنين فأرادت الأم أن تنال به بأجرة حضانتهم فأقامت مع من ذلك وهو وسرو ويردان يأخذ البنت الكبيرة منهما فهل لا يجب لذلك ويجبر على دفع أجرة حضانتهم إلى بلوغهما مدة انتهاء الحضانة شرعا حيث كانت الأم صالحة للحضانة ولم يقيم بها مانع شرعي (اجاب) الأم أحق بحضانة الأنثى حتى تنتمى وقد رتب تسع سنين وعليه الفتوى فإذا كانت الأم المذكورة صالحة للحضانة لا يكون للاب أخذ بنتيه المذكورتين منها إذا كان الأمر ما هو مذكور وعليه نفقةتهما وأجرة حضانتهم والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت من مطلقة بلغ سنها تسع سنين ثم تزوجت الأم أجنبية من الصغيرة فأخذ الاب البنت منها وحجر عليها في بيته فهل والحال هذه تسقط حضانة الأم ببلوغ سن البنت ذلك وليس لاحد جبر الاب على أخذ البنت لأنها في بيت زوجها الأجنبي من الصغيرة بدون مسوغ شرعي (اجاب) تسقط حضانة الأنثى ببلوغ سنها تسع سنين على ما عليه الفتوى وليس للاب بعد انقضاء حضانة الصغيرة منع أمها من رؤيتها وليس للأم ضمها إليها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) بماتنه

ما قول مر لانا الرشيد إلى الهدى * مهدي الانام بمنهج النعمان
فمين لزوجه أبان وقدمضت * اقراؤها لكن له بنتان
صغراهما بلغت سنين تسعة * كبراهما عشرا كذا سندان
والأم تبني حضن تين وبعلاها * قد قال لا بنتاي تشتهيان
هل تحرم الأم الحضانة منهما * وأبوهما أوليذا الاحسان
لا سيما أن الزمن فساد * وبغاوّه بحران يلتقيان
نرجو الجواب لهدى بيده * لازلت انسان عيز زمان
ثم الصلاة على النبي وآله * مازال بالمهدى هدى أنتقلان

(اجاب)

الحمد لله العظيم الشأن * من شرف الانسان بالعرفان
اهديتنا عقدا يد بعناظمه * ازرى عقود الدر والمرجان
يمتنا بغي الرشاد انتهدي * فخذ الهدى للحق بالتبيان
ان الصبية نشتهى ان اكملت * تسعا وهذا القول ذوالرجحان
والسبع مئة حضنها فاذا انقضت * فوليتها أولى من النسوان
قد قاله الخبير الامام محمد * وعليه فتوانا بذى الازمان
فيكون للاب أخذ بنتي صلبه * وتبوء تلك الام بالحرمان
هذا جواب قد أبان عن الهدى * فاطفر به وأشكر لذى الاحسان
أقنى به العبد الفقير محمد المصطفى * من صفوة الاخيار من عدنان
ثم الصلاة على الرسول المصطفى

والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ومعهما ابن صغير بلغ سنه سبع سنين
اراد الاب أخذه وضمه لنفسه فنعته الام من أخذه متعلقة بعدم انتهائهن الحضانة فهل
اذا أقام الاب بيته تشهد بأن سنه بلغ سبع سنين ودخل في الثامنة تقبل شهادتها ويكون
له أخذه منها وضمه لنفسه ولا عبرة بعملها المذكور (اجاب) اذا اختلف الاب والام في
سن الغلام فان أكل وشرب ولبس واستنجد وحده دفع اليه والا فلا والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة غضبت من زوجها في بنت أبيها ومعهما منه ولد وبنت سنهما أقل من
خمس سنين فهل تسكون حضانتها لاهما والحال هذه واذا اراد الزوج أخذهما منها
لايجاب لذلك (اجاب) الام أحق بالحضانة قبل الفرقة وبعدها ونشوز الزوجة لا يسقط
حق الحضانة وتؤثر الزوجة بطاعة زوجها حيث كان قائما بحقوق النكاح الشرعية
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مريض له من مطلقته بنت بلغ سنها خمس سنين فرض
لها أجرة لكل يوم ثلاثون نصف فضة والحال انه معسر غاية الاعسار فهل اذا كان فقيرا
جدا لا يقدر على أداء المفروض وكانت له حالة طالية من الأزواج متبرعة بالحضانة
وبالاتفاق عليهما من مالها ينقل الحق في الحضانة لها اذا كانت الام لا تحضنها الاب اراد
تحقق ما ذكر (اجاب) اذا كان الاب معسرا ولم ترض الام بتربية الصغيرة مجانا دفعت
للمتبرعة بالحضانة حيث كانت صالحة لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت من
مطلقته بلغ سنها أربع سنين فاراد الاب أن يأخذ البنت عنده في بيته نهارا ويدفع
المفروض لامها وترجع في البيت عندها وما يمنعها عن أمها عناد او لم ترض الام بذلك
وهي خالية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها فما الحكم في ذلك (اجاب) الام أحق
بحضانة بنتها المذكورة وليس للاب أخذهما من الام حيث كانت صالحة للحضانة لم يتم
بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بعصر ثم طلقها وله بنت صغيرة
تحضنها والاب بعصرها أجرة حضانتها والا أن تريد أن تسافر بها الى قرى الصعيد فوق

٢٦ ١٢٦٩

جمادى الاولى

٢ ١٢٦٩

جمادى الثانية

٣ ١٢٦٩

جاءى الثانية سنة

١٢٦٩

٣

مسافة القصر فهل والحال هذه لا يمكن المرأة من أخذ ابنت معها اذا لم يرض الاب
المذكور ويكون له اخذها منها ان لم تمتنع من السفر (اجاب) نعم لا يمكن المرأة
المذكورة من السفر بدنتها والحال بمذهبه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها من مطلقها
ولد عمره اربع سنين ومفروض على المطلق المذكور في كل يوم عشرون فضة أجرة
للحضانة فهل اذا اراد الزوج أخذ الولد ومنع اجرة الحضانة ليس له ذلك حيث كانت تلك
المرأة صالحة للحضانة غير عاجزة عن تربية الولد (اجاب) الام أحق بحضانة ابنها الصغير
وليس لابيها بطلان حقها منها بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج
امرأة في بلدها وهي مصر ثم انتقل بها الى قرية من قرأها وطلقها طلاقا بائنا وله منها ولد
يحتاج الى الحضانة فهل للمرأة ان تأخذ الولد وتنتقل به بعد انقضاء عدتها الى وطنها الذى
نكحها فيه وعليه اجرة الحضانة (اجاب) نعم يكون لها الانتقال بالولد الى ما ذكر والحال
هذه حيث لم يقيم بها مانع من الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقت من
زوجها وله منها ابن بلغ سنه سبع سنين وزيادة فهل تنتهى حضانتها له بمضى سبع سنين
والاب اخذ به بعد ذلك وضمه اليه شرعا وتجبر على تسليمه له (اجاب) تنتهى حضانة
الولد المذكور ببلوغ سنه سبع سنين على المفتى به فاذا تحقق بلوغه هذا السن يكون
لأبيه ضمّه اليه جبرا ولا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بلغ وقصر
وللقصر أخ وصى شرعى عليهم من قبل الاب ومن جملة الورثة بنت بلغت من العمر نحو
اثنتى عشرة سنة فهل اذا اراد الاخ الوصى أخذها من أمها وضمها لنفسه ويطعمها من
ماله تبرعاً منه لاجل توفير نصيبها يحجب لذلك شرعا ولا يكون لامها مطالبة بتسليمه بنفقتها
(اجاب) نعم يحجب الاخ العاصب المذكور لذلك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنتين من غيرها قاصرتين ولم تبلغ سن الحضانة
فهل اذا كانت أم القاصرتين المطلقة من زوجها قبل الموت خالية من الازواج وصالحة
لحضانتهما ولم يقيم بها مانع شرعى يكون الحق في حضانتهم لها وليس لاخت الزوج
المتروجة باجنبي من الصغيرتين حق في حضانتهم مع وجود أمهمما والحال هذه (اجاب)
الام أحق بحضانة بنتيها المذكورتين حيث كانت صالحة لذلك ولا حق للعممة في
حضانتهمما والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة من الضابط خانة بما صورته
رجل طلق زوجته وله منها بنتان احداهما عمرها عشر سنوات والثانية عمرها اثنتا عشرة
سنة فتروجت غيرهما فاخذهما والدهما ووضعهمما عند أخت له فصارت تلك الاخت
تصرف عليهما مدة طويلة ثم بعد ذلك توفي والدهما فأرادت والدهما بعد موته أخذهما
من عمتهمما فهل ليس لها ذلك وما الحكم (اجاب) الرأى للقاضى في ذلك فيضع البنيتين
المذكورتين عند من شاء من النساء الأسيقات المسلمات القادرات على الحفظ فاذا كانت
الام أو العممة بهذه الأوصاف يكون للقاضى وضعهمما عند من حيث لا عاصب لهما بحرمهما

١٢٦٩

٥

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

١٩

١٢٦٩

١٩

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

٢٩

غير فاسق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وله منها ابن سنة ثمان سنين
وطعن في التاسعة وللصغيرة اخ لام واخ عاصب فهل يكون للاخ العاصب ضمه اليه
واخذه منها ولا حق لها في حضانتها لاسيما وقد تزوجت بعد موت ابيه باجنبي من الصغير
(اجاب) لاحق للام والحال هذه في حضانتها ولدها ولاخيه العاصب ضمه الى نفسه والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة ضاررها زوجها فالتزم ابوها بما لها من الحقوق الشرعية من
مؤخر ونفقة عدة وان يطلقها فرضي الزوج بذلك وطلقها فهل اذا طلقها زوجها وله منها
بنت رضية يكون لام البنت مطالبة المطلق بالجرعة الحضانة الى انتهاء سننها شرعا حيث
كانت خالصة من الزواج ولم يقسم بها ما نفع شرعي (اجاب) الام احق بحضانتها بناتها
الصغيرة اذا كانت الام سالمة لها وعلى الاب نفقة ابنته واجرة الحضانة حيث لا مانع
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ظاهر الاعسار ادا ابن رضيع من مطلقة طلبت أجره
الارضاع والحضانة وانه تمنعت من تربيته بغير أجر وللصغيرة أخت من ابيه قالت انا
ارضعه وأربيه بغير أجر فهل حيث لم ترض ام الصغير بتربيته بغير أجر يكون للاب اخذه
منها ودفعه للتبرعة حيث كان اعساره ظاهرا بيننا (اجاب) اذا كان الاب معسرا
وأبت الام عن تربية الصغير مجانا دفع للتبرعة اذا كانت سالمة لذلك والله تعالى اعلم
(سئل) في صغيرة سنها ست سنين كانت في حضانت أمها ثم تزوجت أمها اجنبيا عنها ولها
اختان لاب متزوجتان باجنبي عنها ايضا ولها أن من الاب عاصب لها ولم يوجد لها اقارب
غير من ذكرك فهل يتطحق حق النسوة المذكورات من حضانتها بتزوج كل منهن باجنبي
ويكون لاختها العاصب المذكور ضمه الى نفسه وحضانتها (اجاب) يسقط حق
الحاضنة بتزوجها بغير محرم من الصغيرة وحيث لم يكن للبنت المذكورة حاضنة من
النساء سالحات للحضانة يكون لاختها العاصب المذكور ضمه الى نفسه والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من أبيها ودخل بها وأتى منها بنت رضية عمرها
سنة فهل اذا طلقها زوجها يكون الحق في حضانتها بنتها الى تسع سنين وليس للاب
اخذها قبل ذلك حيث لم يقسم بها ما نفع شرعي وعلى لاب الاتفاق على ابنته واجرة الرضاع
مدامت في حضانت الام (اجاب) نعم اذا كانت ام الصغيرة المذكورة سالمة للحضانة
لا يكون لابها اخذها منها ومحال هذه وعلى الاب الاتفاق على بنته الصغيرة وعليه ايضا
اجرة حضانتها وارضاعها بعد حر وجهها من عدته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق
زوجته وبعدها منه ابن يبلغ سنة سبع سنين وزيادته بنت بلغ سنها ست سنين فادعت بانها
حامل ففرض عليه القاضي نفقة عدتها ولاولادها معلومة القدر لكل يوم فصا ر يدفع
لها مفرص عامة مدة ثنتين وعشرين شهرا ولم تضع وتبين ان لا حمل بها وأقرت بانها
حاضنة ثلاث حيض بحضرة بيعة شرعية فهل اذا تبنت ما ذكر تؤاخذ باقرارها بقضاء
عدتها ولا مطالبة لها عاياه بذلك بنفقة عدتها ويكون له اخذ ابنته بانتهاء حضانتها ببلوغ

١٢٦٩

٢٨

١٢٦٩

بيان
٧

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

٢٨

١٢٦٩

شوال
١١

بها مانع ومدة الحضانة تنتهي ببلوغ الدكر سبع سنين والاثني تسع سنين على ما عليه
 الفتوى فليس للاب اخذ ولديه من أهلهما اذا كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل طلق زوجته ومعهما بنتان احدهما بنت تسع سنين والاخرى بنت
 اربع سنين وقرر عليه المحاكم الشرعي كل يوم اربعين فضة ثم بعد مدة تزوجت اجنبيا
 فهل تسقط حضانتها وللاب اخذ اولاده منها حيث لم يوجد للبنتين من يقدم على الاب
 من النساء من قبل الام والاب (اجاب) حيث سقطت حضانة الام بتزوجها باجنبي
 في حق البنت الصغيرة وبلوغ الثانية تسع سنين ولم يكن للصغيرة من يقدم على الاب في
 حضانتها كان للاب ضمهما اليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها
 بنت صغيرة بلغ سنها ثمان سنين فهل اذا تزوجت أم الصغيرة بعد وفاء العدة بمدة وكان لها
 أم عيياء غير صالحة للحضانة ولا ابى الصغيرة أم خالية من الأزواج صالحة للحضانة ينتقل
 الحق لها حيث لم يكن هناك من تقدم عليها من قبل أم الصغيرة من النساء (اجاب) اذا
 سقطت حضانة الام بتزوجها باجنبي من الصغيرة وتحقق في أم الام ما يسقط حضانتها
 يكون لام الاب ضمها اليها حيث كانت صالحة للحضانة لم يقم بها مانع وليس محرد العمى
 مسقطا مع القدرة على الحفظ فلو كانت عاجزة لا يكون لها حق في الحضانة كما يستفاد من
 رد المختار من اول الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت من مطلقة بلغ سنها
 سبع سنين فاخذها الاب من الام وضعها في عياله بدون مسوغ قبل انتهاء مدة الحضانة
 فهل لا يجاب لذلك حيث كانت الام خالية عن الأزواج وصالحة للحضانة ويجبر الاب
 على تسليم البنت للام ولها ما اصابته بنفقة الصغيرة واجرة حضانتها (اجاب) الام أحق
 بحضانة ابنتها الصغيرة قبل الفرقة وبعدها الى ان تبلغ تسع سنين حيث كانت صالحة
 للحضانة فادرة عليها لم يقم بها مانع فلا لام المذكرة ضم ابنتها اليها اذا كان الامر كذلك
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن جاوز سنه سبع سنين بل طعن
 في التاسعة فهل يكون لابي اخذه من أمه وضمه اليه بالارضاء أمه حيث كان الامر ما هو
 مذكور (اجاب) نعم للاب المذكور ضم ابنه المذكور اليه جبر وليس لامه في حضانتها
 حق اذا كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت بالغة رشيدة
 ماتت أمها وارت مقبلة عند جدتها أم أمها واخوها يريد الان الاب ضمها لنفسه
 وهو متزوج بامرأتين اجنبيتين منها فهل اذا ارادت البنت المذكرة الإقامة مع جدتها
 المذكرة وكانت مأمونة على نفسها ودخلت في السن واجتمع لها رأي تسكن حيث
 شاءت وليس للاب جبرها على اسكانها معه (اجاب) بلغت الجارية مبلغ النساء ان بكر
 ضمها الاب الى نفسه الا اذا دخلت في السن واجتمع لها رأي أي تم عقلها بحيث لا تحدد
 فتسكن حيث أحببت حيث لا خوف عليها كما صرح بذلك في كتب مذهبنا فان فقد شيء
 من ذلك يكون للاب ضمها اليه جبر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد ان يطلق

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

٢٠

١٢٧٠

٢٠

سنة

١٢٧٠

٢٢

١٢٧٠

٢٦

١٢٧٠

٢٦

١٢٧٠

صفر
٢

١٢٧٠

١٦

زوجته وله منها بنتان سن احدهما ثمان سنين والاخرى احدى عشرة سنة فهل اذا او فلت
الفرقة بينهما يكون للاب المطلق ضم من بلغت احدى عشرة سنة الى نفسه وليس لامها
حق في حضانتها حيث بلغت هذا السن (اجاب) نعم يكون للاب ضم ابنته المذكورة
الى نفسه ولا حق لامها في حضانتها والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها
زوجها ولها منه بنت بلع سنها تسع سنين وعقد عليها والدها الشخص ولم يدخل بها فهل اذا
طلبت الام حضانتها وتقدير نفقة لها لا تجاب الى ذلك (اجاب) تنتهي حضانة الصغيرة
ببلوغ سنها تسع سنين على ما عليه الفتوى فليس لامها حق في حضانتها بعد ذلك والله اعلم
(سئل) في رجل تزوج امرأته من منوف العلاء بلدهما ومكث معهما مدة من السنين هناك
ثم بعد ذلك حضر الى مصر واستخدم بها فجاءت له زوجته فطلقها وله منها ابن وضيع فقهر
على نفسه لها كل يوم عشرة فضة أجرة الرضاع والحضانة ثم سافرت الى بلادها ومكثت
هناك حتى تجمد لها قدر من الدراهم فطلبت منه ما تجمد فامتنع من ذلك متعللا بانها
سافرت بولدها الى بلدهما التي عقد عليها فيها فهل لا عبرة بتعلله بذلك ويجبر الزوج المطلق
على دفع ما تجمد عليه من أجرة الرضاع والحضانة لمطبقته (اجاب) نعم يجبر الزوج المذكور
على دفع ما تجمد عليه مما ذكر ولا عبرة بتعلله المذکور والحال هذا والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابنه البالغ وعن ابنته وترك دارا صغيرة وعليه
ديون فهل اذا دفعت الزوجة ما يخصها من الدين يكون لها أخذ نصيبها من الدار واذا
انتهت مدة الحضانة يكون لاختى البنت الشقيق أخذها وضيها اليه شرعا (اجاب) نعم
للزوجة المذكورة أخذ نصيبها من الدار الموروثة عن زوجها حيث لا مانع وفي رد المحتار
من فصل الحبس قال أي في جامع الفصولين وجاز لاحد الورثة استخلاص العين من
التركة باداء قيمته الى الغرماء لا الى الوارث الاخر اه وقوله باداء قيمته الخ فان الرمي
في حاشيته عليه هذا اذا لم يكن الدين زائدا لانه ذكر قبله ان الدين لو كان زائدا على التركة
فلهم استخلاصها باداء دينه كله لا بقدر تركته كقن جنى يفديه مولا به بارشه اه واذا
انتهت حضانة الصغيرة يكون لاختيها ضمها اليه ان لم يكن مفسدا والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن زوجته وولدين أحدهما صغير مرضع سنة وستة أشهر والثاني سنة
سبع سنين فتزوجت أجنبية من الصغير ولم يكن له احد يستحق الحضانة بعدها فهل
يكون لعمهما أختي أيهما أخذ الولدين وضمهما اليه ولا حق لامهما في الحضانة حينئذ
(اجاب) تنتهي حضنة الصغير ببلوغ سنه سبع سنين على ما عليه الفتوى وتسقط
حضانة الام بتزوجها اجنبية من المحضون في أي حال كان المذكر يكون لعم المذكور
ضمهما اليه اذا لم يوجد من يقدم عليه ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت
عن بنت فطلبت أم الميثة من لاب أخذ ابنت عندها وبرعت بالحضانة والنفقة بنت
بنتها فسلمت لها البنت على ذلك فجاء الجدة الآن طالب لاب بنته البنت في المدة

الماضية ولم يقرر عليه نفقة للبنت من طرفها كشرعي ولم يقع بينه ما تراض على ذلك بل تبرعت بحضانتها ونفقةها فهل لا يكون عليه نفقة بذلك وإذا أراد أخذ ابنته من عند جدتها وكان عمر البنت يزيد عن عشر سنوات يكون للاب أخذها شرعا (اجاب) ليس للجدّة مطالبة الاب بنفقة ما مضى حيث الحال ما ذكر وللاب ضم ابنته اليه اذا بلغت هذا السن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابنتان محضوتان تحت يد أمهما احدهما بلغت ثلاث عشرة سنة والثانية بلغت عشر سنين وأراد الاب نزعهما من أمهما لدفع الكفاية والضرر عنه فهل يجب لذلك وتخير الام على تسليمهما (اجاب) تنتهي حضانة الصغيرة ببلوغها تسع سنين على ما عليه الفتوى فاذا تحقق ما ذكر يكون للاب أخذهما من أمهما المطلقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عاقل بالغ رشيد مأمون على نفسه في معيشة وحده بكسبه وسعيه الخاص به تزوج امرأة ودخل بها وعاشرها مدة وله اب يريد الآن الاب ضم ابنه المذكور اليه فهل اذا كان ابنه مأمونا على نفسه واستغنى برأيه لا يكون لابيه ضم ابنه المذكور اليه جبراً عنه في معيشته والحال هذه (اجاب) نعم لا يكون للاب ضم ابنه المذكور الى عياله جبراً والحال هذه حيث لم تخش عليه الفتنة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت تبلغ سنها خمس سنين ثم بعد مدة تزوجت أم الصغيرة برجل أجنبي من الصغيرة فهل اذا كان لها ام ينتقل الحق لها في الحضانة حيث كانت صالحة لها واذا عقد عليها الاب لقاصر محضرة وليه لا يقطع العقد حق حضانة الجدّة لها سيما وهي غير مطيعة للوطء (اجاب) الحق في حضانة الصغيرة المذكورة لجدتها ام الام الصالحة للحضانة حيث لم يقر بها مانع ولا يسقط حق الحضانة بتزوج الصغيرة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنتان صغيرتان في حضانة أمهما وتريد الام أن تحضنهما باجرو الحال انها غير صالحة للحضانة لسكونها تباع وتشترى وتترك الصغيرتين ضائعتين وللاب ام خالية عن الأزواج صالحة للحضانة فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية تقدم ام الاب الخالية عن الأزواج الصالحة للحضانة على ام الصغيرتين في الحضانة (اجاب) اذا كانت الام غير مأمونة على الصغيرتين بأن تخرج كل وقت وتتركهما ضائعتين يسقط حقهما في الحضانة وينتقل الحق فيهما للجدّة المذكورة والحال ما ذكر حيث لم يوجد من يقدم عليها ولم يقر بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في هذه البلدة اعنى مصر المحروسة وخلف منها ولداً عمره خمس سنوات ثم طلقها فهل اذا ارادت الانتقال بالولد من بلد ابيه الى بلد بعيدة عن البلدة المذكورة (اجاب) ليس لمطالبة بعدد عدتها المروي بالولد من بلدة الى أخرى بينهما تفاوت الا اذا كان ما انتقلت اليه بالولد وطنها وقد تكفها ثم والله تعالى اعلم (سئل) في وصي على قاصر من قبل

١٢٧٠

١٨

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢٢

١٢٧٠

ربيع الاول
١٥

١٢٧٠

ربيع الثاني
٤

١٢٧٠

بادي الاولى
٦

جمادى الاولى سنة

١٢٧٠

٩

ابيه له مال وقد بلغ سن هذا القاصر احدى عشرة سنة فخاف الوصى الذي هو خاله عليه من اقامته وحده وخاف ايضا على ماله الموجود بانزل ويريد الوصى المذكور ضم هذا القاصر الى عياله والصرف عليه من مال نفسه متبرعا وحفظ مال القاصر الى بلوغه وشيد افهل يجاب لذلك وتسقط حضانة الام حيث لم يوجد للصغير من يقدم على الخال الوصى المذكور من العصبية ولا من ذوى الارحام (اجاب) نعم يكون للخال الوصى المذكور ضمه اليه وحفظ ماله اذا كان الواقع ما هو مسطور قال في الملتقى وشرحه ثم اى بعد انتهاء مدة الحضانة يحجر الاب او الوصى او الولي على اخذه لان الصيانة عليه اه ومثله في شرح المجمع لابن مالك كما في تنقيح الحامدية وفيها وفي حاشية الخير الرملى على المنع قوله ويأخذه الاب ولا خيار للصغير اقول وكذا غير الاب عند عدمه ممن له حق الحضانة قال في المنهاج لجلال الدين أبى حفص عمر بن محمد بن عمر الانصارى العقيلي من الحنفية وان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضانة فمن سواه من العصبية الاقرب فالأقرب غير ان الاثنى لا تدفع الا الى محرم ومثله في الخلاصة والتتارخانية اه ومثله في حاشيته على البحر اه وفي رد المحتار من الحضانة قلت بقى ما اذا انتهت الحضانة ولم يوجد له عصبية ولا وصى فاظهاره انه يترك عند الحاضنة الا أن يرى القاضى غير هذا أولى له اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعهامنه بنت عمرها خمس سنين ومقرر على نفسه لها كل يوم أربعين فضة ويريد أن يزوجه افهل اذا زوجها له ان يأخذها من أمها أو تبقى عندها حتى تصلح للاستمتاع بها ونفقة عليها (اجاب) لا تسقط الحضانة بتزويج الصغيرة في مدة الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ سنه سبع سنين وطعن في الثامنة فهل تنتهى حضانة الصغير ببلوغه السن المذكور ويكون لايه أخذه وضمه لنفسه والحال هذه (اجاب) نعم تنتهى حضانة الذكور ببلوغه هذا السن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له صغير من مبانته المنقضية العدة ولا تحضنه امه الا باجرة والاب معسر وعنده خالته متبرعة له بحضانتها ونفقة فهل يقال لام الصغير اما أن تحضن فيه بالأجر أو تدفعه لخالة الاب المتبرعة له بذلك (اجاب) اذا كان الاب ظاهر الاعسار وأبت الام أن تحضن الصغير الا باجر ولا الى الصغير خالته متبرعة بحضانتها خالية من الازوج غير المحارم فادرة عليها لم يكن بها مانع يقال للام اما ان تسمى الصغير مجانا أو تدفعه للمتبرعة المذكورة وليس للخالة منع الولد عن أمه فان اختل حال الخالة لا يدفع اليها والله تعالى اعلم (سئل) في مطلقة أقرت بانه قضاء عدتها بالحيض في مدة تحتمله وهي ثمانية أشهر وتريد التزوج باجنبي ولها رضيع من مطلقها فهل يقبل قولها في انقضاء عدتها وتنقل الحضانة بنزوجه لا مها حيث كانت قادرة عليها صالحة لها مونة على تربية الولد المذكور والجدّة لها بيت غير بيت الرب تسكن فيه مع الصغير لا مع الرب (اجاب) نعم يقبل قولها في انقضاء عدتها في مثل تلك المدة بالحيض بل في شهرين على

١٢٧٠

١٠

١٢٧٠

١١

١٢٧٠

١٢

١٢٧٠

٢٠

لمقتى به و يتزوج أم الصغير أجنبيا منه يسقط حقها في حضانتها وينتقل الحق لام الأم إذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وله منها بنت في حضانة أمها بلغ سنها تسع سنين فهل والحال هذه يكون للاب أخذها وتربيتها وتسقط حضانتها (أجاب) نعم للاب ضم ابنته إلى نفسه حيث بلغ سنها تسع سنين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مطلقة مبانة ومنقضية العدة منه وله منها ابن صغير تزوجت باجنبي من الصغير فهل تسقط حضانتها منه وإذا كان لها أم متزوجة بجدا الصغير ساكنة مع ابنتها مع زوج بنتها في بيت واحد وطلبت أن تحضن الصغير ويفرض لها على أبيه أجرة حضانة والاب معسر بها وتأتي من حضانتها الابجرة وعند خالته وعمته كل منهما تحضنه وتبرع له بحضانتها ونفقة يقال للجدة أما أن تحضنه بلا أجر أو تدفعه لأحد محارمه المتبرع له بها لا سيما وإن الجدة تستديم الخروج من بيتها كل يوم ولا تستقر فيه على الدوام وتترك ضائعها ويخشى على الصغير (أجاب) لحالة الصغير المذكور رضاه اليها متبرعة بحضانتها إن كان الواقع ما هو مسطور وكانت الحالة صالحة لحضانتها قادرة عليها لم يكن بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت قاصرة بلغت من العمر ثلاث سنين وهو يدفع لامها كل يوم المفروض عليه من النفقة تلك المدة والآن تزوجت أم الصغيرة باجنبي فهل إذا كان لأبي الصغيرة أم متزوجة بابيه وجدة خالية من الأزواج ينتقل الحق في الحضانة لأمه أو جدته (أجاب) تسقط حضانة الأم بتزوجها أجنبيا من الصغيرة وينتقل الحق فيها للأم الأب حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع ولم يوجع من يقدم عليها من الجدات من قبل الأم وتقدم على جدة الأب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت بالغة رشيدة من مطلقته مقيمة عند أمها الكونها مأمونة عليها فأراد الأب أخذها من عند أمها وضعا لنفسه عند ضرة أمها فافتتحت البنت المذكورة من ذلك واختارت السكنى عند أمها فهل والحال هذه تجاب لذلك حيث كانت البنت مأمونة على نفسها ودخلت في السن واجتمع لها رأي وليس للأب إجبارها على سكنها مع ضرة أمها وإذا أرادت أن تزوج نفسها الرجل كقولها وبمهر المثل تجاب لذلك وليس للأب معارضتها في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) ليس للأب ذلك إن كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ولها منها ابن وبنت في حضانة أمهما فهل إذا كان الأب معسرا ظاهر الاعسار وعنده أمه متزوجة بابيه متبرعة بحضانة هذين الولدين قادرة عليها صالحة لم يقيم بها مانع شرعي فهل يقال لام الصغيرين أما أن تحضنهما بلا أجر أو تدفعيهما لابيئهما يدفعهما لأمه المتبرعة بالحضانة القادرة عليها الصالحة لهما (أجاب) إذا كان الأب معسرا ظاهر الاعسار وأبت الأم أن تربي الصغيرين مجانا وجدة الصغيرين تطلب ذلك يقال للأم أما أن تحضنهما بلا أجر أو تدفعيهما لجدة لهما المتبرعة بها إذا كانت

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

٢٠

١٢٧٠

رجب
١٣

١٢٧٠

١٨

صالحه للحضانة قادرة عليها لم يقم بهما مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن في حضانه أمه فرض له على نفسه قدر ما معلوم من الدراهم أجره للحضانة ثم تزوجت الأم الحاضنة اجنبيا ليس له حق في الحضانه ولها أم خلية من الأزواج صالحه للحضانة قادرة عليها فهل والحال هذه تنتقل الحضانه للأم وتقدم على غيرها وعلى الأب دفع ما تجمد عليه من الاجرة المفروضة للحضانة الى انتهاء سن الصغير سبع سنين مدة الحضانه (اجاب) تسقط حضانه الأم بتزوجها اجنبيا من الصغير وينتقل الحق في حضانه الى أم الأم اذا كانت صالحه للحضانة قادرة عليها لم يقم بهما مانع وليس لها أن تسكن بالصغير في بيت الراب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنتان من مطلقة أحدهما بنت ثمان سنوات والثانية بنت خمس سنوات والأم المطلقة ليست أهلا للحضانة وليست مؤتمنة عليهما لاتهمها وخيانتها والمطلقة له أم وجارية فهل والحال هذه تسقط حضانتها والأب أخذهما لأن عنده من يصونهما من الخروج وغيره أو ما الحكم سيما انها تخرج كل وقت ولا تستقر في البيت ويخشى على البنيتين من تركهما (اجاب) الحضانه للأم قبل الفرقة وبعدها الى انتهاء مدتها الا ان تكون مرتدة أو فاجرة فخورا يضيع به الولد أو غير مأمونة بأن تخرج كل وقت وتترك الولد ضائعا فان كانت الأم المذكورة متصفة بما ذكر ينتقل الحق في حضانه الصغيرتين المذكورتين للأم الأب ان لم توجد أم الأم وكانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بهما مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ومعهما منه ابن رضيع ففرض لها على نفسه أجره رضاع وحضانة على يد القاضي كل يوم ستين فضة بموجب وثيقة بيدها فهل اذا تجمد لها قدر معلوم من الدراهم أجره مدة أشهر ومات ابنها يكون لها مطالبة مطلقتها بما تجب مدتها ويكون دينها عليه يلزمه ادائها (اجاب) تستحق الأم أجره الحضانه والرضاع اذا لم تكن منكوحه ولا معتدلة بالصغير فيكون للأم المذكورة مطالبة الأب بما قرره على نفسه من الاجرة المذكورة بعد العدة مدة ارضاعها وحضانتها ولا تسقط الاجرة الماضية بموت الصغير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة ومفروض لامها على المطلق قدر معلوم أجره حضانه كل يوم فترزوجت المطلقة باجنبي من الصغير بعد أن سافرت بها الى غير بلدتها التي نكحها فيها من غير اذنه فهل تسقط حضانتها بذلك ولا يلزمه دفع شيء من أجره الحضانه (اجاب) نعم تسقط حضانتها بما ذكر وعليه أجره ما مضى قبل المنازعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها صغيرة في حضانه أمها فتروجت أم الصغيرة اجنبيا ليس له حق في الحضانه فانتقلت الحضانه لأمها فهل اذا كان الأب معسرا ظاهر الاعسار وعنده أمه متبرعة بالحضانة قادرة عليها يقال لام أم الصغيرة اما ان تحضنها بالأجر أو تدفعها لابنها يدفعها لأمه المتبرعة بالحضانة لصالحه (اجاب) اذا ثبت اعسار الأب بالبينة الشرعية يقال لام الأم اما ان تحضن الصغيرة مجانا بالأجر أو

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢٣

١٢٧٠

٢٦

١٢٧٠

٢٧

١٢٧٠

٢٨

تدفعها للاب يدفعها لأمه الصالحة للحضانة القادرة عليها حيث لم يقم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنتان احدهما سنها اثنتا عشرة سنة والثانية بنت عشر سنين فهل اذا طلعهما الاب يمكن من ذلك شرعا (اجاب) نعم يمكن الاب من اخذ بنته المذكورتين من مطلقته حيث بلغتا هذا السن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مبنوته بنت قاصرة في حضانة أمها وبعد مدة تزوجت الام اجنبيا من الصغيرة ولها جدة أم أم متزوجة باجنبي عنها أيضا ولم يكن لها غيرها الا عمتان شقيقتان خالستان من الأزواج احدهما أكبر من الاخرى كلتاها ماسا كفتان بمنزل الاب صالحتان للحضانة قادرتان عليها لم يكن بهما مانع فهل تنتقل الحضانة لاحدهما حيث لم يوجد من يقدم عليهما في الحضانة ويسقط حق الام والجدة من حضانتهم المتزوجهما باجنبي من الصغيرة (اجاب) نعم يسقط حق الام والجدة المذكورتين بتزوجهما اجنبيين من الصغيرة وينتقل الحق الى العمتين في حضانتها واذا اجتمع من له حق الحضانة يقدم الاصل ثم الاورع ثم الاكبر كما مر جوابه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل منه فوضعت بنتا وقد رها القاضى نفقة كل يوم عشرين فضة نظير حضانتها فرضى المطلق بذلك واستمر الى ان بلغ سن الصغيرة تسع سنين ثم تزوجت أمها رجلا اجنبيا من الصغيرة ففرض أبو الصغيرة على نفسه كل يوم عشرة فضة ورضيت أمها واستمرت على ذلك سنتين فهل والحال هذه لا تستحق أم الصغيرة المذكورة الاما فرضه الاب على نفسه لحضانتها حيث كانت راضية بها وتنتهي حضانة البنت المذكورة ببلوغ سنهما هذا السن المذكور ويكون لابيها ضمها لنفسه شرعا (اجاب) نعم للاب المذكور ضم ابنته الى نفسه والحال هذه ولا تستحق الزيادة عما ترضيا عليه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ورثة ومن جلتهم بنتان قاصرتان وولد كذلك يبلغ سن احدى البنيتين ست سنين والاخرى أربع سنين وسن الولد ثلاث سنين فضمهم الاب الى نفسه مدعى ان الحضانة له بعد زوجته فهل لا يكون له حق في الحضانة مع وجود الاخت الشقيقة البالغة الحالية من الأزواج وتسكون الحضانة لها وتغرض لها على أبيها أجرة الحضانة ونفقة كاخوتها جبر احيث لم يكن هناك من يقدم على الاخت المذكورة ممن له حق الحضانة شرعا (اجاب) الاخت المذكورة مقدمة على الاب في حضانة الصغار مادامت مدتها حيث لم يقم بها مانع وتستحق الصغار المذكورون النفقة على أبيهم اذ لم يكن لهم مال ينفق عليهم منه وتستحق الحاضنة أجرة الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) من ضابط خانة عن حادثة مضمونها رجل له من مطلقته ولد سنه ستان مقيم بمصر فذات مرة ذهب لينظره فوجد أمه قد سافرت به الى جهة بلاد السودان وأخبر انها تزوجت رجلا وتوجهت مع زوجها الى تلك الجهة ويريد الاب احضار ولده الى بلده فما الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) اذا تحقق تزوج أم الصغيرة اجنبيا منه تسقط

١٢٧٠

٣

١٢٧٠

١٦

١٢٧٠

٢٦

١٢٧٠

مضان

١٠

١٢٧٠

١٧

حضانة بنتها وينتقل الحق في الحضانة إلى من بعدها من النساء فتقدم أم الأم إن وجدت
صالحه لهذا الأمر والأفام الأب إذا كانت صالحة للحضانة لم يقم بها مانع كزوجها أجنبيا
من الصغير ثم من بعدها من النساء كالاخت فإن لم يوجد أحد من النساء فالأب ضم إليه
إليه وليس للأم السفر بالصغير من بلد العقد إلى بلد يدينهما تفاوت ولو كان حقها باقيا في
الحضانة فبعد سقوط حقها بالأولى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي
حامل منه ثم بعد ولادتها بخمسة أشهر تزوجت رجلا أجنبيا من الصغير ولها أم متزوجة
بأبها صالحة للحضانة فهل والحال هذه تسقط حضانة أم الصغير بتزوجها وينتقل
حق الحضانة لأمها المذكورة الصالحة لها القدرة عليها وليس لأبي الصغير حق في
حضانة ابنه الصغير المذكور (اجاب) نعم تسقط حضانة الأم بتزوجها أجنبيا من
المحزون وينتقل الحق في حضانة الصغير إلى الجدة أم الأم والحال هذه إذا لم يقم بها مانع
ولم تسكن الصغير في بيت الأب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بصير بقلبه طلق زوجته
وله منها ابنان أحدهما بلغ سنه ست سنين ونصف والآخر بلغ سنه سنتين فهل إذا كان
الأب معسرا ظاهر الأعمار وهناك بيعة تشهد باعساره وله أم خالصة من الأزواج صالحة
للحضانة فادرة عليها ولم يكن بها مانع متبرعة بها وتريد أم الصغير أجرة لحضانة ابنيها من
أبيهما يقال لها أما ان تحضنيهما ابلا أجزأتني فعيهما لا يبرهما يدفعهما لأمه المتبرعة
المذكورة (اجاب) نعم يقال للأم أما ان ترضي الصغيرين مجانا أو تدفعيهما للجدة المذكورة
إذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في أم استحق حضانة لصغيرة
تزوجت أجنبيا من الصغيرة وللأم المذكورة أم تزوجت أجنبيا أيضا ولها أخت بالغة
صالحة قادرة على الحضانة فهل تنتقل الحضانة لحالة الصغيرة حيث كانت صالحة قادرة
على الحضانة ولم يكن هناك من تقدم عليها في الحضانة (اجاب) حيث سقطت حضانة الأم
والجدة بتزوج كل منهما أجنبيا من الصغيرة ولم يكن لها من النساء الحاضنات من يقدم
على الحالة المذكورة ينتقل الحق في حضانتها لخالها إذا كانت صالحة للحضانة قادرة
عليها لم يكن بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت بلغ سنها عشر سنين
وزيادة ولها جدة من قبل أمها فهل يكون لابنها أخذ ابنته من جدتها لانتهاء حضانتها
بلوغها هذا السن وتكون الولاية في مال البنت المذكورة لابنها وأولادها من بعدهما من
تركها أمها وحفظه تحت يده إلى بلوغها رشيدة (اجاب) نعم يكون للأب ضم ابنته إلى
نفسه حيث بلغت هذا السن والولاية في مال الصغيرة لابنها حيث لم يكن مبدرا سفيها
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة تبلغ سن الحضانة
وفرض لها عليه القاضي كل يوم أربعين فضة أجرة حضانة ابنته منها فاسافر المطلق إلى
بأحية نغراسكندرية وأقام بها وترتب عنده مبلغ من أجرة الحضانة فهل يكون له
مطالبة بنته وإذا رفعته إلى القاضي بأحية أن كورة يؤم بدفعه نحو حق حضانة

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

١٢

ابنته الى بلوغ سن الحضانة حيث لم يقم بهامانع (اجاب) نعم للام مطالبة الاب بما
ترتب عليه من اجرة الحضانة بعد فرض القاضي وهي احق بحضانة البنت الى بلوغها
سن الحضانة تسع سنين ما لم يقم بهامانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة
وعن أخوين شقيقين وعن ابن بلغ سنه سبع سنين وعن ثلاث بنات بلغ سن احداهن ست
سنين والاخرى سبع سنين والثالثة ثمان سنين فتزوجت الام اجنبيا من القصر ولم يكن
للقصر جدّة من قبل الام ولا قريبة تحضنهم فهل والحال هذه تسقط حضانة الام وللعين
اخذ اولاد أخيهما القصر وضعهم الى عيالهم ما حيث لم يكن هناك محرم من قبل الام
(اجاب) نعم تسقط حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغار وينتقل الحق في الحضانة
لن يليها فاذا لم يوجد من يقدم على العمين المذكورين فاصالحهما احق ثم اورعهما ثم
أكبرهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابنتان في حضانة
أمهما احدهما ما بلغ سنه خمس سنين والثاني بلغ سنه ستين ونصف فهل اذا تزوجت
أمهما اجنبيا ولها أم خلية من الأزواج صالحة للحضانة ينتقل حق الحضانة لها وتقدم على
غيرها واذا اراد الاب أخذهما قبل مضى مدة الحضانة وهي سبع سنين لا بأس بذلك
ويمنع من أخذهما والحال هذه واذا اختلف الابوان في سن المحضون ماذا يكون الحكم
(اجاب) الام احق بحضانة ابنيها المذكورين حتى يبلغ كل منهما سبع سنين على ما عليه
الفتوى حيث كانت صالحة للحضانة لم يقم بهامانع وان اختلفا في سن الصغير فان كل
وشرب ولبس واستنجد وحده دفع اليه والا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق
زوجته وله منها بنت في حضانة فهل اذا كان الاب معسرا اظهر الاعسار وعنده يدنة
تشهد باعساره وله أخت شقيقة خالية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها
ما ععتبر عبقها يقال لام الصغيرة اما ان تحضنها مجانا بلا أجر أو تدفعها لابيها يدفعها
لأخته المتبرعة بالحضانة واذا ادعت الزوجة المطلقة بانه موسر ولا بدنة لها على دعواها
لا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات الشرعي (اجاب) اذا كان الاب معسرا اظهر
الاعسار وأبى الام ان تسلك الصغيرة الاباخر والاخت المذكورة متبرعة بحضانتها
يقال للام اما ان تسكنها مجانا أو تدفعها للاخت المتبرعة بالصالحية للحضانة حيث لم يقم
بها مانع وتحقق ما ذكر ولا يكفي مجرد دعوى الاعسار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته وله منها ابنتان في حضانة أمهما بلغ سن احداهما سبع سنين والثانية خمس
سنين فهل اذا تزوجت أمهما وكان لها أم خالية من الأزواج صالحة للحضانة ينتقل الحق
لها في الحضانة ولا يكون لابيها مانع مانعها بدون وجه شرعي حتى تنتهي مدة الحضانة
المذكورة (اجاب) حيث سقطت حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرتين ينتقل
الحق في حضانتهم لأم الام حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بهامانع
وليس للاب أخذهما من الجدة انذ كورة حتى تنتهي مدة الحضانة بالبلوغ تسع سنين

على ما عليه الفتوى وليس للجدّة المسالك الصغيرتين في بيت الراب فان امسكنهما فيه فلا بهما اخذهما اسقوط الحضنة بذلك ايضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من اهل الى رشيد تزوج بكر من اهل الى رشيد ايضا ودخل بها في رشيد ورزق منها ابنت وبعد مضي سنتين طلقها ودفع لها حقها الشرعي وقرر عليه الحاكم الشرعي ما لاقته المذ كورة كل شهر قدر ما معلوم في نظير نفقة وحضنة البنت المذ كورة وصار يدفع كل شهر ما هو مقر عليه لطلقة المذ كورة وبعد مدة سافرت المطلقة المذ كورة الى اسكندرية واخذت البنت المذ كورة معها بغير اذن والدها وسكنت باسكندرية وبعد مضي عشرة اشهر وكنت والدها في قبض ما تجمل لها بدمه مطلقها المذ كور وطلبه والدها بذلك فامتنع من دفعه متعللا بان طلقته لاحضانة لها ولا نفقة مادامت مقيمة باسكندرية وطلب من والدها احضار بنته اليه برشيد فهل تجبر المطلقة المذ كورة على تسليم البنت المذ كورة لوالدها مادامت مقيمة باسكندرية واذا اراد المطلق سكنى مطلقته برشيد وامتنعت من ذلك وارادت السكنى باسكندرية تسقط حضانتها (اجاب) ليس للمطلقة المذ كورة الخروج بولدها من وطنها المنكوحه فيه الى بلدة اخرى بينهما تفاوت وحيث تجبر على ردها الى بلد العقد الذي به الاب ولا يظهر القول بسقوط المقرر من نفقة الصغيرة واجرة حضانتها بمجرد السفر بها بلا اذن فاحر رثم رأيت في فتاوى قارئ الدراية جوابا عن سؤال أن الام تستحق الفرض مقيمة كانت او سافرة باذن او بغير اذن ولا تسقط بذلك نفقة الصغيرة واجرة حضانتها وهو مفيد للفقهاء ودوالله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته باثنا وانقضت عدتها وتزوجت بغيره ولها ابن صغير منه ولها أم مشغولة بالبيع والشراء في السوق على الدوام ولا تتفرغ لحضنة الصغير وللأب أم متزوجة ببعد الصغيرة فهل لاحق لام الزوجة في الحضنة ولا لاطلة المتزوجة بأجنبي من الصغير ويكون الحق في حضنته لام الاب مادامت أم الام مشغولة بالبيع والشراء على الوجه المذ كور حيث كانت تترك الصغير ضائعا بلا متعهد ويخشى عليه (اجاب) اذا سقطت حضنة الام بتزوجها اجنبيا من الصغير وكانت أم الام غير مأمونة عليه بأن كانت تتخرج كل وقت وتترك الصغير ضائعا لا يتفعل الحق في حضنته لام الاب اذا كانت صالحة لها فادارة عيالهم يقسمها ما منع مادامت الام وأم الام سافرتي الحضنة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابنة صغيرة بلغ عمرها ست سنين وزيادة فنرض لها على نفسه فدرا ما معلوم من الدراهم نفقة لكل يوم ثم تزوجت أم الصغيرة بأجنبي غيبة الاب ولم تعلق بنته خلية من الزوجة الحقة للحضنة فهل يتفعل الحق لها ويكون للأب اخذها وتسليمها لها حيث لم يكن هناك من يرضعها في الحضنة من قبل أم الصغيرة المذ كورة (اجاب) في المندمية من الحضنة بنات العم والحال والعممة والخالة لاحق لهن في الحضنة كذا في البدع وفي رد المحتار ولم ينكر بنات خالة والعممة

١٢٧٠

٢٦

ذى الحجة

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

١٩

لانه لاحق لمن لانهن اسن محارم بحر اه وفيه لاحق لبنات العممة والحالة لانهن غير محرم وكذلك لبنات الاعمام والاخوان بالاوى كذا في كثير من الكتب اه فاذا سقطت حضانة الام ولم يكن للصغيرة سوى ابيها وبنت عمها يكون الحق في حضانتها لا يهادون بنت العم بناء على ما ذكره ولقولهم بعد ذكر المحارم من النساء ثم العصباء بترتيب الارث فيقدم الاب والجد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت صغيرة وله أم ولزوجه أم فارادت أم الزوجة ان تتولى الحضانة بعد تزوج بنتها باجنبي من البنت وتلك الام مشتغلة بحرفة تمنع من الحضانة وأم المتوفى غير مشتغلة بحرفة وهي متبرعة بالحضانة وأم الزوجة طالبة للأجرة وأخو المتوفى معسر فهل والحال هذه تنتقل الحضانة لام المتوفى (اجاب) اذا قام بأمر الام ما يمنعها من حضانة الصغيرة شرعا تدفع لام الاب حيث لا مانع من حضانتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت من مطلقته بلغ سنها تسع سنين وطعنت في العاشرة ثم تزوجت الام باجنبي وصارت البنت تحت يد جدتها أم الام فهل والحال هذه تسقط الحضانة ببلوغ سن البنت ذلك ويكون للاب أخذها وضمها الى عياله واذا أرادت الجدة ان تلزم الاب باجرة حضانة البنت المدة الماضية ولم يكن لها أجرة مقررة لامن قبل قاض ولا بالتراضي لا تجاب لذلك وتجب على تسليم البنت لابيها (اجاب) تنتهي حضانة البنت ببلوغ سنها تسع سنين على المقتضى به وحينئذ يكون لابيها ضمها اليه حيث تحقق ما ذكره ولا حضانة للجدة حتى تستحق عليها الاجرة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن في حضانة امه ثم بعد انقضاء عدتها منه تزوجت برجل أجنبي من المـ صغير ولها ام لم تسكن صالحة للحضانة وهي عاجزة عنها بسبب كونها صالحة صنعة تبيع وتستري في الاسواق وتترك الولد المذكور رضاعا من غير متعهد فهل والحال هذه تسقط حضانة الجدة المذكورة ويكون لابيه اخذه وضمه لنفسه سيما وان الجدة المذكورة ساكنة مع ابنتها النطق في بيت الراب (اجاب) حيث سقطت حضانة الام بتزوجها أجنيبا من الصغير وقام بجدة له لا مانع من الحضانة كحروجها كل وقت وتركها الصغير رضاعا ولم يوجد له صغير من تحضنه من النساء المقدمات على الاب يكون للاب ضمها اليه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة وراجعها وصار يضاررها ثم طاب لها الذي العاضى بالبار وطلقةها ولم يدفع لها حقها الشرعية والحال ان معها منه بنتا رضيعية فهل لها ما طاب له بمؤخر صداقها ونفقة عدتها المخرج منها وباجرة الرضاع والحضانة لابنتها (اجاب) نعم لها ما طاب له بمؤخر صداقها حيث كان باقيا بذمته وتجب عليه نفقة عدتها ما لم تسكن ناشرة وتستحق المأثنة أجرة الحضانة والرضاع اذالم تسكن منه كوحدة ولا معدة عن طلاق رجعي وفي استحقاق المعتدة عن طلاق بائن لأجرة الرضاع روايتان والفتوى على ان لها ذلك كما في الشرع لئلا يفي حاشية الرمل على المنع عن التنازخانية عدم لفرق بين عدة الرجعي والبائن وان عليه الفتوى وفي كلام

١٢٧٠

١٩

١٢٧١

محرم
٢٩

١٢٧١

صفر
٦

١٢٧١

٦

مطلب وقع اختلاف
الترجيح والفتوى في
استحقاق معتدة البائن
أجرة الرضاع

المداية ايماء الى انه المختار وكذا هو ظاهر اطلاق القدوري المعتددة وفي النهر انه رواية
الحسن عن الامام وهي الاولى كما أفاده في رد المختار من النفقة والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل طلق زوجته وله منها ابن وبنت في حضانتها بلغ سن الابن ثلاث سنين والبنت خمس
سنين فهل اذا تزوجت أم الصغيرين برجل أجني منهما يسقط حق حضانتها وينتقل
حق المحضنة لأمها الحالية من الأزواج الصالحة لها القدرة عليها التي لم يقيم بها مانع
شرعي حيث لم تكن أم الام ساكنة في بيت الراب واذا تجددت المطلقة مبلغ من أجرة
المحضنة للأولاد وطلبته من مطلقها يؤمر بدفعه لها (اجاب) نعم ينتقل الحق في حضنة
الصغيرين المذكورين للجدّة أم الام والمحال ما ذكر حيث لم يقيم بها مانع ويؤمر الاب
بدفع ما عليه من أجرة المحضنة الماضية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له من مطلقة صغيرة قرض الحاكم عليه في كل يوم قدر ما معلوم من الدراهم أجرة لمحضنتها
وارضاها يدفعه الى أم الصغيرة والمحال ان الرجل المذكور معسر وعنده متبرعة بارضاع
الصغيرة وحضانتها فهل اذا ثبت اعساره بالوجه الشرعي يقال لام الصغيرة اما ان
تمسكها بغير أجر او تدفعها الى المتبرعة حيث كانت المتبرعة ممن تستحق المحضنة وكانت
صالحة لها فادرة عليها (اجاب) اذا كان الاب معسرا اظاها الاعسار وأبت الام ان تربي
الصغيرة بمجانا وهنالك من النساء اللاتي هن حق في حضانتها من تبرع بارضاها
وحضانتها وكانت صالحة للمحضنة فادرة عليها لم يقيم بها مانع يقال للام اما ان تمسكها بمجانا
أو تدفعها للمتبرعة المذكورة اذا تحقق ما ذكرنا والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل له زوجة وله منها ابن سنة خمس سنين فهل اذا طلقها وطلب أخذ ابنه المذكور منها
قبل أن يبلغ سن المحضنة لا يجاب لذلك ويكون لها حق المحضنة الى انتهاء سن المحضنة
(اجاب) اذا لم تنته مدة المحضنة وكانت الام قادرة عليها صالحة لم يقيم بها مانع لا يكون
للأب أخذه منها وتسكون أحق به الى أن يبلغ سبع سنين على المقتى به والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها تسع سنين ودخلت في العاشرة فهل
ينتمى سن المحضنة بذلك ويكون للأب أخذها من أمها وضمها لنفسه وتزويجها لمن
يشاء (اجاب) نعم يكون للأب ضم البنت المذكورة الى نفسه وتزويجها اذا تحقق ما هو
مستور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن صغير في حضانتها
فقرر الرجل المذكور على نفسه كل شهر قدر ما معلوم من الدراهم للمطلقة المذكورة أجرة
حضنة ابنه الصغير المذكور بعد عدتها ودفع لها بعض ما قدره لها على نفسه فبعدد المطلقة
المذكورة أجرة مدة أشهر فهل والمحال هذه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي يجبر والد
الصغير على دفع ما تجددت عليه من أجرة المحضنة في المدة الماضية حيث وقعت بينهما
بالتراضي ولا تسقط الأجرة التي تجددت عليه (اجاب) نعم يؤمر الاب بدفع ما رتب بذمته
من أجرة حضنة ابنه المطلقة والمحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

١٢٧١

١٢

جادی الاولى

١٢٧١

١

١٢٧١

٥

١٢٧١

١٥

١٢٧١

٢٥

شعبان سنة

١٢ ١٢٧١

١٨ ١٢٧١

٢٧ ١٢٧١

شوال ١٠ ١٢٧١

له من مطلقته بائنا بئان و بنت بلغ سن أحد الابنين والبنت عشر سنين و بلغ سن الابن
 الاخر سبع سنين وطعن في الثامنة فهل تنتهي حضانة الام ببلوغ الاولاد المذكورين
 هذا السن ويكون للاب ضمهم اليه جبراعليها واذا اختلفا في سن أحد الاولاد فليكن
 القول له (اجاب) حيث بلغ سن الذكركين من الاولاد ما ذكر وبلغ سن الانثى تسع
 سنين انتهت حضانتهم ويكون للاب ضمهم اليه جبراعلي المفتي به واذا اختلفا في سن
 الغلام فان أكل وشرب ولبس واستنجد وحده دفع اليه ولو جبر او الا لا والله تعالى اعلم
 (سئل) في صغير بين لهما أم ولهما أب معسر لا يقدر على أجرة الحضانة امتنع أمهما
 تربيتهما بلا أجرة وهناك حاضنة أخرى متوفرة فيها شروط الحضانة متبرعة بتربيتهما
 الصغيرين وهي لا تمنع الام عن الصغيرين نظر او بحيثاء عندها الى أولادها فهل يقال
 للام اما ان تربي الصغيرين بلا شيء أو تدفعيهما الى الحاضنة المذكورة لتربيتهما
 وتحفظهما (اجاب) اذا كان الاب معسرا ظاهر الاعسار وأبت الام ان تحضن الصغيرين
 بلا أجر وهناك حاضنة أخرى متبرعة بالحضانة موصوفة بما ذكر في السؤال يقال للام اما
 ان تحضنهما بلا أجر أو تدفعيهما الى المتبرعة المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في بنت
 بكر بالغت لم يكن لها أم ولا أب ولا جد بل لها عم عاصب وصى عليها محتا ومن جهة الميت
 ولم يكن لها رأى ولا استئلال بالمعيشة ولم تكن مأمونة على نفسها وهي عند الجانب
 فهل والحال هذه يكون للعم الوصى العاصب أخذها من عند الجانب وضمها اليه
 وحفظها (اجاب) نعم يكون للعم المذكور ضم ابنة أخيه الموصوفة بكونها غير مأمونة
 على نفسها بشرط أن لا يكون العم المذكور مفسدا فان كان مفسدا لا يكون
 له ضمها الى نفسه بل توضع عند امرأة امينة قادرة على الحفظ والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل طلق امرأته وهي حامل منه وله منها ولد عمره ثلاث سنوات ولها طلق أم
 متبرعة بحضانة الولد والمطلقة تطلب أجرة حضانتهم من أبيه فهل اذا كان المطلق فقيرا
 معسرا تكون أمه المتبرعة بالحضانة مقدمة على أم الصغير المذكور وهل اذا طلبت
 المطلقة نفقة عدتها من الزوج زيادة عن طاقتها لا تجاب لذلك ويفرض عليه على حسب
 طاقتها (اجاب) اذا كان الاب معسرا ظاهر الاعسار وأبت الام ان تربي الصغير مجانا
 والمجدة تقبل ذلك ولا تمنعه عن الام وكانت المجدة صاحبة الحضانة قادرة عليها لم يقم بها
 مانع يقال للام اما أن تربي الصغير مجانا أو تدفعيه للمجدة المذكورة وهذا بعد خروجها من
 العدة والا فلا تستحق أجرة الحضانة مادامت فيها عن طلاق رجعي اتفقا قافلو عن بائن
 ففيه روايتان معصتان في أجرة الرضاع وسوى العلامة خير الدين الحضانة بالرضاع
 بحثامنه وتفرض النفقة للمطلقة بانواعها الثلاثة من طعام وسكنى وكسوة ان طالت مدة
 العدة والنفقة يعتبر فيها حال الزوجين على المفتي به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 طلق زوجته وله منها ابن في حضانة أمه فذهبت به الى بلدة أخرى وتزوجت برجل آخر

سنة شوال

١٢٧١

١٢

١٢٧١

٢٤

١٢٧١

١

١٢٧١

١٤

ذى الحجة

وماتت وهى فى عصمتها فهل اذا أثبت الاب ان الولد ابنه وكان عنده من يحضنه من قبله
 من النساء ولم يكن هناك من يقدم عليها من قرابة الام يكون لايه أخذه ودفعه لمن
 تحضنه من قبله من اهل الحضانة الصالحة لها اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب)
 لمن لها حق حضانه هذا الصغير من قوم الاب أخذ الولد المذكور من زوج امه اذا كانت
 صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل طلق زوجته
 باثنا وله منها بنت صغيرة فى حضانه أمها تريد أن تسافر بها الى بلد لم تكن وطنها ولا
 تكسحها فيه فهل تمنع من السفر بينته والحال هذه (اجاب) ليس للطلقة باثنا بعد انقضاء
 العدة الخروج بالولد من بلدة الى أخرى بينهما تفاوت بحيث لا يمكن الاب أن ينظر الى
 ولده ثم يرجع الى منزله قبل الليل الا اذا كان ما انتقلت اليه وطنها وقد تكسحها ثم والله
 تعالى اعلم (سئل) فى رجل طلق زوجته وله منها ابن باع سنة ونصف فأتى أم الصغير أن
 تحضنه باجرة والحال ان الاب معسر ظاهر الاعسار ولا كسب له ولا نعمة وهناك بينة
 تشهد بأعساره وله أخت شقيقة خالية عن الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم
 بها مانع شرعى فهل يقال لام الصغير اما ان تحضنيه مجاناً بلا أجر أو تدفعه لايه يدفعه
 لاخته المتبرعة له بها سيما وان أم الصغير المذكور تبسع وتشتري فى الاسواق وتترك
 الولد باثنا (اجاب) اذا كان الاب معسر اظهر الاعسار وأبى الام أن ترضع الصغير
 وتحضنه مجاناً والاخت تقبل حضانتها وارضاهه بلا أجر وهى صالحة للحضانة لم يقيم بها
 مانع يقال للام اما ان تحضنيه وترضعه بلا أجر أو تدفعه للمتبرعة بذلك حيث الامر
 كذلك وهذا يفرض عدم المانع فى الام والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل طلق زوجته
 ومعها منه بنت عمرها سنة وقد تزوجت بغيره فى بلدة بعيدة عن بلد أبيها وكبرت البنت
 وصار عمرها اثنتى عشرة سنة وهى عند أمها ويريد الاب أن أخذ بنته ليرزقها من يشاء
 فامتنعت الام من أخذه ايتها المعلمة بان تلك المدة الماضية لم يصرف عليها أبوها شيئاً ولم
 يفرض لها فريضاً شرعياً ولا تسلمها حتى تأخذ ما صرفه فهل ليس لها ذلك حيث كانت
 البنت غنية عن الحضانة ولم يكن لامها ما تقوم بشأنها (اجاب) اذا بلغت البنت
 المذكورة هذا السن انتهت مدة حضانتها ويكون لابيها ضمها اليه جبراً على الام وعليه
 اجرة ارضاعها اذا لم تكن منكوبة له ولا معتدة عن طلاق رجعى وتجب الاجرة
 المذكورة ولو بلا عقد اجارة على ما استظهره صاحب البحر ولم يسلمه المقدسى فى شرح نظام
 الكنتى بخلاف النفقة حيث لا تصير ديناً بدون قضاء أو رضا والله تعالى اعلم (سئل) فى
 رجل طلق زوجته وله منها بنت عمرها سبع سنين وهى فى حضانه أمها والحال ان أمها
 تخدم فى البيوت وترك البنت المذكورة ضائعة بسبب خروجها فى كل وقت وترك البنت
 من غير متعهدية تعهداً وللقاصرة المذكورة جدة من قبل أمها متزوجة برجل أجنى
 من الصغيرة ولا لى البنت أم خالية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع

شرعی فهل ينتقل الحق في حضانة البنت لام أبيها حيث كانت أم القاصرة تترك البنت
 المذكورة ضائعة من غير متعهد يتعهدا وأم أمها ساقة الحضانة بتزوجها الاجنبي
 (اجاب) الام احق بحضانة بنتها ولو بعد الفرقة ما لم تكن غير مأونة عليها بان تترك
 الصغيرة ضائعة وتخرج كل وقت فاذا كانت كذلك يسقط حقها من الحضانة وحيث
 كانت أم الام متزوجة باجنبي منها لا حق لها في الحضانة أيضا مادامت كذلك وينتقل
 الحق في حضانة الصغيرة المذكورة لام أبيها اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم
 بها مانع فلها اخذها وضمها اليها والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق
 زوجته منذ خمس سنين وله منها بنتان وابن بلغ سن احدى البنتين عشر سنين والابن
 تسع سنين والبنت الثانية خمس سنين فهل ينتهي سن حضانة البنت الكبيرة والابن
 يبلوغهما السن المذكورة يكون لا ييهما اخذهما من الام وضمهما لنفسه ليربيتهما
 وحفظهما اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم تنتهي حضانة البنت الكبيرة ببلوغ سنها عشر
 سنين وحضانة الابن ببلوغ سنه تسع سنين ويكون للاب ضمهما اليه والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن في حضانتها بلغ سنه سبع سنين فهل تنتهي
 حضانة الذكرا بتمام سبع سنين وبعد تمام سبع سنين يكون للاب اخذه وضمه اليه
 (اجاب) نعم تنتهي حضانة الصغير ببلوغ سنه ما ذكر ويكون لابي ضمهما اليه والحال
 هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا ثلاثا وله منها بنت صغيرة في
 حضانة أمها المذكورة ثم بعد انقضائها تزوجت باجنبي من الصغيرة ولها أم متزوجة
 باجنبي من الصغيرة أيضا ولا ي الصغرة أخت شقيقة خالية عن الأزواج صالحة للحضانة
 قادرة عليها وله أيضا خالة خالية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع
 شرعی فهل تسقط حضانة الام وأمها بتزوجهما باجنبيين من الصغيرة وينتقل الحق في
 حضانة الصغيرة لعمتها أو لخالة أبيها (اجاب) بتزوج الام والمجدة المذكورتين أجنبيين من
 الصغيرة المذكورة يسقط حقهما في حضانتها وينتقل الحق في حضانة الصغيرة المذكورة
 لعمتها أخت أبيها الشقيقة الخالية عن الأزواج الصالحة للحضانة التي لم يقم بها مانع
 وتقدم في ذلك على خالة الاب حيث لم يوجد للصغيرة المذكورة من يقدم على عمتها
 المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته باثنا وله منها ابن في حضانة أمه
 وللام المذكورة صناعه وهي الخياطة تخيط للناس وتخرج في الاسواق ويضيع
 المحضون بتركه بالامتعهد يتعهد وللمطلقة المذكورة أم متزوجة برجل اجنبي من الصغير
 المذكور ولا ي الصغرة أم خالية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع
 شرعی فهل تسقط حضانة أم الصغير المذكور بذلك وأمها بتزوجها اجنبي من الصغير
 وينتقل حق حضانة الصغير لام أبيه المذكورة حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها
 (اجاب) الام احق بحضانة الصغير قبل الفرقة وبعدها الا أن تكون فاجرة فخورا يضيع

١٢٧١

٢٥

١٢٧١

٢٥

١٢٧٢

محرم
٤

١٢٧٢

٦

١٢٧٢

١١

به الولد أو غير ما مودة على الصغير بأن يخرج كل وقت وتترك الولد ضائعا وليس مجرد كون الأم لها منعة مسقطا لحضانة لها فإذا تحقق ما يسقط حضانة الأم وكانت الجدة لأم ساقطة الحضانة بتزوجها اجنبيا من الصغير ينتقل الحق في حضانته للجدة لأم حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفيت عن زوج وأم وولد رضيع وللزوج أخت وأمة ذات لبن فهل إذا كانت أمها المذكورة خالية من الأزواج صالحة للحضانة ينتقل حق الحضانة لها وإذا كان الزوج موسرا يؤمر باتيان مرضعة للولد ترضعه عند الحاضنة وليس للاخت ولا للامة حق في الحضانة في هذه الحالة (اجاب) حيث ماتت الأم ينتقل الحق في حضانة الصغير لأم الأم حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها ولم يقم بها مانع وعلى الأب المذكور أن ياتي لولده الرضيع عن ترضعه عند الحاضنة لأن الحضانة لها والنفقة عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أربعة بنين أحدهم قاصر وترك ما يورث عنه شرعا فقسمت تركته بالفريضة الشرعية فوضع عم القاصر يده على نصيبه بدون ولاية شرعية عليه وعلى ماله وتزوجت أم القاصر باجنبي منه والآن يريد الارث من اخوته ضمه لنفسه وترى به مع عياله تبرعاً منه ومنع العم عن مال اخيه المذكور فهل يجاب الاخ المذكور لذلك ويكون للقاضي اقامة ديم على مال القاصر وحفظه بحسب وأيه حتى يبلغ (اجاب) نعم يكون للاخ الشقيق أو لأب ضم اخيه القاصر اليه إذا انتهت مدة حضانته والافلن لها حق الحضانة من النساء بعد الأم ضمها اليها حيث سقطت حضانة الأم بتزوجها اجنبيا من الصغير أو وجدت ولاية للعم ولا للاخ في مال القاصر بدون وصاية شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أم وزوجة وعن ابن بلغ سنه خمس سنين وبنت بلغ سنهما ثمان سنين ثم بعد ذلك تزوجت الأم برجل اجنبي من الصغيرين ولم يكن لها أم فهل والحال هذه تسقط حضانة الأم بتزوجها الاجنبي المذكور ويكون للجدة أم الأب أخذ ولدي ابنهما حديث كانت خالية من الأزواج وكانت صالحة للحضانة قادرة عليها ولم يقم بها مانع (اجاب) نعم تسقط حضانة الأم بتزوجها اجنبيا من الصغيرين وينتقل الحق في حضانتهما للجدة أم الأب حيث لا جدة لهما من قبل الأم إذا كانت الجدة المذكورة صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل منه ثم تزوجت من امرأة أخرى فنفقة لها بحضرة بينة ثم بعد ذلك وضعت المرأة بنتا ثم بعد وضعها صارت تأخذ منه مهره الرجن على نفقة أجرة لها وبصت مدة تزيد على عشر سنين وهو يدفع لها ذلك فهل والحال هذا إذا اراد الرجل المذكور أخذ بنته المذكورة من أمها بعد تلك المدة لكونها صفت مدحضا بها تجبر الأم المذكورة على رجع البنت المذكورة لا بها (اجاب) إذا انتهت حضانة الأم ببلوغ سن الصغيرة تسع سنين على المتقبي به يكون للأب ضم ابنته اليه جبرا على لأم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت

٤

١٢٧٢

٩

١٢٧٢

١٦

١٢٧٢

١٦

١٢٧٢

صفر	سنة
١٩	١٢٧٢
ربيع الاول	
١٧	١٢٧٢
٢٣	١٢٧٢
٢٥	١٢٧٢
٢٩	١١٧٢
ربيع الثاني	
٢٠	١٢٧١

عن بنتها الصغيرة وعن زوجها وعن أمها وللزوج أم فهل تنتقل حضانة الصغيرة
 المذكورة للجدّة أم المتوفاة أو لام زوجها (اجاب) الجدّة لام مقدّمة في الحضانة على الجدّة
 لاب اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع فان قام بها مانع انتقل الحق في
 حضانة الصغيرة لجدتها ام ابيها حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة في حضانتها فتزوجت
 باجنبي من الصغيرة ولها ام تزوجة بجد الصغيرة ويريد المطلق ان ياخذها من جدتها
 المستحقة للحضانة بعد الام متعللا بأنه يريد أن يسلمها للعمّة فهل يكون الحق للجدّة في
 الحضانة وتقدم فيها على عمّة الصغيرة وما جعله على نفسه من أجرة الحضانة يدفع للجدّة
 حيث كانت صالحة للحضانة (اجاب) نعم الجدّة المذكورة مقدّمة في الحضانة على العمّة
 اذا كانت الجدّة صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع كسكنائها بالصغيرة في بيت
 الراب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت رضيعه بلغ سنّها خمسين
 يوما وابن بلغ سنّه سنتين أراد الاب اخذهما من الام بدون مسوغ شرعي متعللا بأن له أمّا
 متزوجة بجد الصغير بن صالحة للحضانة والحال ان الاب موسر ظاهر اليسار ولا بينة
 تشهد بذلك فهل والحال هذه لا يجب لذلك حيث كانت الام خالصة عن الازواج صالحة
 للحضانة ويجبر الاب على أجرة حضانة الصغيرين للام وعلى الاتفاق عليهما (اجاب) نعم
 لا يجب الاب لذلك ان كان الام كذلك وعليه نفقة الصغيرين وأجرة الحضانة والارضاع
 للرضيعه اذا خرجت الام من العدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها
 ابن بلغ سنّه سبع سنين وطعن في الثامنة فهل تنهى حضانة الام ببلوغ الابن المذكور
 هذا السن ويكون لابيه اخذه وضمه لنفسه من أمه واذا أنكرت أم الصغير ببلوغ ابنها
 المذكور هذا السن المذكور ولا بينة لها على ذلك فاذا يكون الحكم الشرعي (اجاب)
 نعم تنهى حضانة الغلام ببلوغ سنّه سبع سنين فاذا اختلفا في سنّه فان أكل وشرب ولبس
 واستغنى وحده دفع اليه ولو جبر اعليه ولا تحالف في ذلك كما في البحر عن الظهيرية والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقة بنت سنّها اربع سنوات فذكر لها في كل شهر قدرا
 معلوما أجرة لحضانة بنتها ونفقة لها وجعل له وكيل في دفع ذلك وسافر لمجهة بعيدة ثم بعد ذلك
 تزوجت ام البنت المذكورة باجنبي منها ولها ام خالصة من الازواج قادرة على الحضانة صالحة
 لها فهل ينتقل حق الحضانة لها حيث الحال ما ذكر ويكون لها طلب نفقة لها وأجرة حضانتها الى
 انقضاء مدة الحضانة (اجاب) نعم تنتقل حضانة الصغيرة المذكورة للجدّة المذكورة حيث
 لم يقيم بها مانع وليس لها امسالك الصغيرة في بيت الراب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تشاجر
 معها زوجها وغضبت منه في بيت اهلها ومعها منه ابن صغير سنّه خمس سنوات ويريد الاب
 اخذها معها فهل لا يجب لذلك شرعا حيث لم تنته مدة الحضانة (اجاب) الام احق بحضانة
 الصغير قبل الفارقة وبعدها لم يقيم بها مانع وللزوج مطالبتها بالنقل الى مسكنه الشرعي

ربيع الثاني

سنة

حيث وفاها المجل ولا تجاب الى النشور لانه معصية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت صغيرة لم يبلغ سنها تسع سنين ولها أم أم غير صالحة للحضانة غير قادرة عليها مسنة غير أهل لها ولها أب وبنت عم أب بالغة قادرة على الحضانة صالحة لها خالصة من الأزواج متبرعة بحضانة الصغيرة المذكورة فهل إذا كانت أم الام المذكورة غير قادرة على الحضانة وغير صالحة لها يسقط حقها من الحضانة وينقل الحق فيها لبنت عم أبي الصغيرة المذكورة حيث كانت قادرة عايتها صالحة لها كما ذكر أول الاب (اجاب) قال في تنقيح الحامدية سئل في صغير يتيم في حضانة جدته لأمه سنه لم يبلغ سبعا وله جدة أم أب قادرة على الحضانة أهل لها من كل وجه وأم الام مسنة عاجزة عما غير أهل للحضانة فهل يدفع لام الاب القدرة لأهل الحضانة لآلام الام العاجزة الجواب نعم اه فاذا كانت الجدة في حادث كما هو مذكور تسقط حضانتها كما يفهم من عبارة الحامدية وإذا فلنا بسقوط حضانة الجدة ينقل الحق فيها للاب اذا لم يوجد من يقدم عليه وبنت عم الاب من ذوى الارحام غير المحارم فلا حق له قال في التنوير وشرحه في ترتيب الحضانة ثم العمات كذلك ثم خالة الام كذلك ثم خالة الاب كذلك ثم عمات الامهات والآباء بهذا الترتيب ثم العصابات بترتيب الارث الى ان قال ثم اذا لم تكن عصبة فلذوى الارحام وكتب في رد المحتار على قوله ثم اذا لم يكن عصبة فلذوى الارحام المراد بذوى الارحام من كان منهم محرما اه ثم افاد انه لاحق لبنات الاعمام والعمات والاخوال والخالات والله تعالى اعلم (سئل) رجل طلق زوجته وله منها بن في حضانتها وله أم خالصة من الأزواج صالحة للحضانة متبرعة بها قادرة عليها فهل اذا كان الاب معسرا ظاهر الاعسار وأم الصغير تطلب أجرة للحضانة يقال لها اما ان تحضنيه بلا أجر أو تدفعه لآبيه يدفعه لأمه المتبرعة بالحضانة الصالحة لها القدرة عليها (اجاب) اذا تحقق ان الاب معسر ظاهر الاعسار وأبنت الام ان تحضن الصغير بلا أجر والجدة المذكورة تقبله مجانا وكانت موصوفة بما ذكر في السؤال ولم يوجد متبرعة اقرب منها يقال للام اما ان تحضني الصغير بلا أجر أو تدفعه للمتبرعة المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت بلغ سنها تسع سنين وعن ابن بلغ سنه سبع سنين وعن أخ شقيق وترك ما يورث عنه شرعا فهل والحال هذه تسقط حضانة الام ببلوغ سن الابن والبنت ذلك السن ويكرن للعم أخذهم وضمهم الى عياله وهل اذا كان انهم صالحا للصيانة وحفظ ماله من التضرع عليه يسوغ للقاضي ان يقيمه وصيا عليهم وعلى حفظ ماله ما (اجاب) نعم تنهى حصته الا ان يبلوغها تسع سنين وحضانة العلام ببلوغه سبوا للام اذا كان مأمويا غير فاسق بنسبة لانه متبرع اليه والحال هذه وللناضي اقامة وصي أمين قادر على الصغيرين المذكورين يحفظ ماله ويصرف فيه بالصحة حيث لا وصي من قبل الاب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت زوجها وترك معها ولدا وبنتا

٢٤

١٢٧٢

٢٨

١٢٧٢

جادی الاولی

٢

١٢٧٢

جمادى الاولى سنة

١٢٧٢ ٩

١٢٧٢ ١٨

جمادى الثانية

١٢٧٢ ٣

رجب
١

١٢٧٢

١٢٧٢ ١٠

ثم تزوجت المرأة بعد مضي عدة الوفاة وتركت الولد والبنت عند عهدهما ثم بعد مدة تريد
الام المذكورة تزوج البنت والولد من عهدهما والحال ان عمر الولد بلغ سبع سنين وعمر
البنت عشر سنين فهل والحال هذه لا يسوغ لها تزعهما من عهدهما مادامت متزوجة باجنبي
ويبقى ان تحت يد عهدهما (اجاب) ليس لام الصغيرين اللذين بلغا هذا السن انتزاعهما
من عهدهما والحال ما ذكر وللعاصب ضم الانثى ولو مشتهرة الى نفسه ما لم يكن فاسقا والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن في حضانه أمه ثم بعد انقضاء
عدتها اشترى عاتز وحت برجل اجنبي من الصغير وللصغير جدته من قبل أمه ساكنة مع
ابنتها المذكورة في بيت فوج ابنتها المذكورة فهل تسقط حضانه أم الصغيرة من حين
تزوجها باجنبي المذكور وتسقط حضانه جدته المذكورة مادامت ساكنة مع ابنتها
المذكورة في بيت واحد مع الراب ويكون لابي الصغير والحال هذه أخذه وضمه لنفسه
(اجاب) نعم فقد صرح علماء ونبأان الحاضنة تسقط حضانتها بشكاح غير محرره أى الصغير
وكذا يسكنها عند المغضين له لما في القنية لو تزوجت الام باخرفا مسكنة أم الام في بيت
الراب فلا لب اخذه والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة في حضانه أمها لم يبلغ سنها تسع
سنين فهل اذا زوج ابو القاصرة ابنته المذكورة لرجل اجنبي لا تنتهى حضانه أم
القاصرة المذكورة حتى يبلغ سنها تسع سنين (اجاب) لا تسقط حضانه الام الصالحة
للحضانه قبل مضي مدتها بتزويج الاب صغيرته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي
عن ابيه وزوجته واربع بنات منها احداهن بنت اربع سنين والثانية بنت خمس سنين
والثالثة بنت عشر سنين والرابعة بنت احدى عشرة سنة ويريد ابو المتوفى اخذ بنات ابنه
المذكورات من امهن والحال انهم لم يتزوج فهل له اخذ الجميع ام اخذ البعض دون
البعض (اجاب) الام الصالحة للحضانه التي لم يقم بها مانع أحق بحضانه الصغيرة الى ان
تبلغ تسع سنين على المقتى به فاذا كانت الام المذكورة كما ذكر يكون لها ضم البنتين
الصغيرتين الى بلوغ كل واحدة منهما تسع سنين وللمجد اخذ البنتين الاخيرتين حيث
انتهت مدة حضانتهمما والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقته بنت
بلغ سنها تسع سنين وطعنت في العاشرة تزوجت أمها برجل اجنبي من الصغيرة فهل
ينتهى سن الحضانه ببلوغ السن المذكور ويكون للاب اخذها وضمها لنفسه لتربيتها
وحفظها واذا ارادت أمها مطالبة بنفقة مدة مضت لم يفرضها قاض ولم يقع عليها تراض
لا تجاب لذلك شرعا (اجاب) نعم يكون للاب ضم ابنته التي بلغ سنها تسع سنين والحال هذه
ولا يلزم بنفقة مدة مضت بدون تراض أو قضاء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته طلاقا بائنا وله منها بنت رضية في حضانه أمها المذكورة فرض الاب على
نفسه لام البنت المذكورة قدر ما علموا من الدراهم كل يوم أجرة حضانتها وصار يدفع لها
مدة من الشهور والآن اراد الاب اخذ البنت من أمها والحال ان البنت لم يبلغ سنها الا

سنة فهل والحال هذه لا يجاب الاب لاخذ البنت المذكورة من أمها ويكون الحق في حضانة البنت المذكورة لأمها حتى يبلغ سنها تسع سنين ويجوز الاب على دفع أجرة الحضانة للام حيث كان موسرا وكانت أم الصغيرة خالية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع شرعي (اجاب) الام الصالحة للحضانة القادرة عليها التي لم يقيم بها مانع أحق بحضانة بنتها الصغيرة قبل الفرقة وبعدها الى أن تبلغ تسع سنين على المقتى به وعلى الاب أجرة حضانتها وأجرة ارضاعها حيث لم تكن الام منكوبة ولا معتدة عن طلاق رجعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن وبنت منها وعن أم واقيمت الزوجة وصياما من قبل الحاكم الشرعي على ابنها وبنتها وعلى حفظ مالهما وتزوجت الزوجة باجنبي من الصغيرين وتريد أم الميت أخذ الابن والبنت من أمهما ومالهما والحال ان الابن بلغ سنة تسع سنين والبنت سنات سنين فهل تنتهي الحضانة ببلوغ الابن تسع سنين وتكون الولاية في مالهما للوصي ولا حق لأم الميت في حضانة الابن ولا في مالهما طلقا (اجاب) تسقط حضانة الام بتزوجها أجنبيا من الصغيرين ينتقل الحق في الحضانة للجدّة أم الاب حيث لا جدّة من قبل الام والغلام اذا انتهت مدة حضانته فلعاصبه ضمه اليه فان لم يكن له عصة فالرأى فيه للقاضي يضعه حيث شاء على ما في التنقيح فالجدّة المذكورة ضم البنت المذكورة والحال هذه حيث كانت صالحة للحضانة لم يقيم بها مانع والرأى في الغلام الى القاضي والولاية في مال الصغيرين للوصي الامين لا غيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وله منها بنت بلغ سنها عشر سنين وزيادة وابن بلغ سنة سبع سنين وزيادة وابن ثان بلغ سنة أربع سنين فهل تنتهي مدة حضانة البنت والابن الاولين ببلوغهما السن المذكورة ويكون لابيهم أخذهما وضمهما لنفسه لحفظهما وترتيبهما اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي واذا تعلت الام بان لها الحق في الحضانة الى الزفاف لا عبرة بتعللها (اجاب) تنتهي حضانة الغلام ببلوغه سبع سنين والانثى ببلوغها تسعا على المقتى به وللأب ضمهما اليه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن أخ شقيق وعن ابن أخ وعن بنتين احدهما بلغ سنها اثنتي عشرة سنة والاخرى بلغ سنها عشر سنين فاراد الاخ الشقيق أخذ بنتي أخيه من أمهما وضمهما الى عياله فهل يسوغ له ذلك ويقدم الاخ الشقيق في ذلك على ابن أخيه (اجاب) اذا انتهت مدة حضانة البنتين المذكورتين ببلوغهما تسع سنين فأكثر يكون للام الشقيق اذا كان مأمونا عليها غير فاسق ضمهما اليه جبرا ويقدم في ذلك على ابن العم لانه يتقدم في ذلك الاقرب فالاقرب بل ذكر في الدر أن المشتهة لا تدفع الى ابن العم وان قيده في البحر بغير المأمون وفي التنقيح وان لم يكن ناصبي أب وانقضت الحضانة فنسواء من العصة أو الى الاقرب فالاقرب غير أن الانثى لا تدفع الا الى محرم ومثله في الخلاصة والتتارخانية انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٧٢

٣

١٢٧٢

٢٨

١٢٧٢

٢٩

١٢٧٢

رمضان

٥

١٢٧٢

٥

١٢٧٢

٨

١٢٧٢

١٩

١٢٧٣

محرم

١٤

رجل طلق زوجته الحامل طليقة بائنة ثم بعد ذلك وضعت بنتا وفرض عليه قاضي
الولاية لمطلقة أجره الرضاع والحضانة في كل شهر تسعة قروش وكتب لها علما شرعا
بذلك ثم غاب الزوج مدة تزيد على عشر سنين ولم يدفع لها شيئا عما قرره القاضي عليه ثم
حضر واخذ البنت من أمها فهل والحال هذه إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي يجبر الزوج
على دفع ما تجمد عليه من أجره الحضانة والرضاع لمطلقة (اجاب) نعم يؤمر الزوج بدفع
ما ترتب بذمته من أجره الرضاع المذكور وكذا أجره الحضانة المقررة عليه من قبل
القاضي لمطلقة في مدة الحضانة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل طلق زوجته طليقة بائنة ومعهما منه ثلاث بنات احدهن عمرها خمس سنين والثانية
ثلاث سنين والثالثة سنة ونصف فهل والحال هذه يكون لها مطالبة الزوج المطلق
بنفقة عدتها الى انقضائها وبنفقة وأجره حضانة البنات بعد العدة الى انتهاء حضانتهم ولا
يكون للاب أخذ احد منهن قبل انتهاء سن الحضانة حيث كان موسرا اذا تحقق ما ذكر
(اجاب) نعم للطالبة بائنا مطالبة المطلق المذكور بما ذكر هو أحق بحضانة بناتها
المذكورات الى انتهاء سن حضانتهم اذا كانت الام صالحة لها قادرة عليها لم يقم بها مانع
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وتزوجت بغيره بعد العدة وله منها بنت
صغيرة ولها أم ساكنة معها في بيت زوجها الاجني ومتروجة بجد الصغيرة ولا تحضن
بنت بنتها الاباجرة والاب معسر بها وعنده أمه وخالته كل منهما متبرع به بحضانتها فهل
اذا ثبت اعساره بالذي القاضى وكان فقير اجدا يقال لام الام امان تحضنها ابلا اجرا و
تدفعها المحرم الاب (اجاب) اذا تحقق كون الاب معسرا ظاهر الاعسار والمجدة ام الام
لا تقبل تربية الصغيرة بلا اجرا والمجدة من قبل الاب تقبلها كذلك يقال لام الام امان
تمسكي الصغيرة مجانا وتدفعيها للبرعة المذكورة اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها
لم يقم بها مانع وهذا كله اذا لم يكن هناك مانع من قبل المجدة ام الام سوى طلب الاجرة
اما اذا كان هناك مانع آخر فلا حاجة الى ذلك فقد صرحوا بانه لو تزوجت الام بآخر
فامسكتها ام الام في بيت الراب فللاب اخذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
زوجته وعن بنت من عمرها خمس سنين وعن أخ لاب فهل اذا تزوجت الام اجنبيا من
الصغيرة وليس للبنت من يستحق الحضانة من قبل الام تنتقل الحضانة للعم ويأخذ
بنت أخيه من أمها (اجاب) تسقط حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرة وينتقل
الحق في حضانتها لمن ردها من النساء الحاضنات فان لم يوجد من يقدم على العلم المذكور
انتقل الحق اليه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وأربع
بنات وزوجة ولم يترك شيئا فاقام الاب أكبر بنيه في حال حياته وصيا مختارا على القصر
من أولاده بحضرة بيعة شرعية فصار الوصى ينفق على القصر وعلى أمهم من ماله تبرعا
منه مدة نحو عشر سنين وزيادة والا آن تريد أم القصر أخذهم ونزعهم من الوصى متعالة

سنة	محرم	
١٢٧٣	١٦	بالحضانة فهل لا تجب لذلك شرعا ولا عبرة بتعللها ولا تمسك من أخذهم منه بل تكون الولاية له الى البلوغ لا سيما وأنه يعلمهم الخير من قراءة وخياطة (اجاب) لا حضانة للام بعد بلوغ سن الغلام سبع سنين والاثني تسع سنين وللأخ المذكر اذا كان غير فاسق ضمهم اليه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها وهي حامل منه ابن صغير بلغ سنه سبع سنين أراد الاب أخذه وضمه له منه فنعته الام من أخذه متعلقة بعدم انتهاء سن الحضانة فهل اذا أقام بينة تشهد بان سنه بلغ سبع سنين وطعن في الثامنة تقبل شهادة البينة ويكون له أخذه منها وضمه لنفسه ولا عبرة بتعللها المذكر (اجاب) لو اختلفا في سن الغلام فان كل وثرب وليس واستحب وحده دفع اليه ولو جبروا الا لا كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من امرأة مملوكة منه متزوجة بغيره ابن سنه اثنتا عشرة سنة وبنت بلغ سنها تسع سنين وابن بلغ سنه ثلاث سنين فهل والحال هذه لاحق للمرأة المذكر كورة في حضانة الابن والبنت شرعا لانتهاء سن حضانتهما ويسقط حقها من حضانة الابن الاخر بتزوجها اجنبيا من الصغير وينتقل الحق في الحضانة لمن بعدها من اهل الحضانة (اجاب) تنتهي حضانة الغلام ببلوغه سبع سنين وحضانة الانثى ببلوغها تسع سنين وتسقط حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغير فلا اب والحال هذه ضم ابنه وبنته المذكرين أولا لانتهاء حضانتهما وينتقل الحق في حضانة الابن الثالث لمن بعد الام في الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ومعها منه بنت رضيعة عمرها نحو سنة فطلبت منه نفقة عدتها وأجرة رضاعها فامتنع من الدفع لها فهل اذا لم تبرئه من نفقة عدتها ولم تحمل بالصغيرة يكون لها مطالبة بنفقة عدتها ما لم تخرج منها وبأجرة رضاع الصغيرة حيث كانت صالحة للحضانة وقادرة عليها (اجاب) اما نفقة العدة فواجبة وكذا اجرة الرضاع للصغيرة ان لم يكن الطلاق رجعيا فان كان رجعيا فلا مادامت العدة على الراجح المقتضى به من ان المبتوتة لها أجرة الرضاع في العدة والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة يتيم من الاب والام بلغ سنها تسع سنين وطعنت في العشرة ولها أخ شقيق بالغ رشيد ولها أخت شقيقة متزوجة برجل اجنبي ولها جدة من قبل أمها والبنت مقيمة عند جدتها المذكر كورة فهل تنتهي حضانة اليتيم المذكر كورة ببلوغها هذا السن المذكر كورو يكون لآخيها المذكر كور ضمها الي نفسه حيث كان أمينا ثقة عدلا (اجاب) نعم للأخ المذكر كور ذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة أرضعت بنتها من غير اشتراط أجرة لها على ابيها وهي على ذمته ثم بعد عدة من السنين مات ابو البنت وبلغت البنت رشيدة فارادت أم البنت الرجوع بأجرة رضاع بنتها المذكر كورة على ورثة زوجها المتوفى فهل والحال هذه لا تجب أم البنت ذلك حيث يقع بينه وبين أم البنت فرض لها ولا قضاء (اجاب) لا يستحق الام أجرة أرضاع ولدها على زوجها ابي الولد مادامت في نكاحه او في عدته من طلاق رجعي كما في الحضانة افاده في
١٢٧٣	٢٢	صفر
١٢٧٣	١	
١٢٧٣	٢٢	ربيع الثاني
١٢٧٣	٨	

رد المختار على الدر المختار والله تعالى اعلم (سئل) في ابن يقيم قاصر في حضانة امه سنه سبع سنين تزوجت امه برجل اجنبي وام ابيه موجوده تريد اخذه وضمه اليها فهل والحال هذه تنتهي الحضانه بتمام السبع سنين في الذكروحينثذ يكون للجدّة اخذه وضمه اليها وللصغير المحضون ايضا ابنا خالة والده وابن خال والده وابن لعمه والده ولم يكن له عصبه فماذا يكون المحكم (اجاب) الام احق بحضانه الغلام الى ان يستغني وقدر بسبع سنين وعليه الفتوى ما لم يقيم بها مانع كتزوج باجنبي منه فينتقل الحق في حضانتها الى الجدّة من قبل الام فان لم تكن فالجدّة من قبل الاب حيث كانت صالحه للحضانه فان انتهت الحضانه فان لم يكن له عصبه فاقطعها عنه يترك عند الحضانه الا ان يرى القاضي ان غيرها اولى له كما في رد المختار وفي تنقيح المحامدية بعد كلام ومفهومه انه اذا انتهت مدّة الحضانه وليس للصغير عصبه فالراي فيه للقاضي يضعه اين شاء كما اذا كانت المحاضنات ساقطات ولم ارده صريحا اه وهذا اذا لم يكن للصغير المذكور وصي ذكر فان كان فله ضمّه اليه لما في شرح المجمع من ان الغلام اذا استغني عن الحضانه بان بلغ سبع سنين اجبر الاب او الوصي او الولي على اخذه لانه اقدر على تأديبه وتعليمه اه وهو خاص بالوصي من الرجال دون النساء بقريّة التعليم كما افاده في التنقيح ايضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة وله منها ابن عمره ثلاث سنين ثم ماتت الزوجة المذكورة عن زوجها وعن ابنها منه وعن امها فانتقل حق حضانه الصغير المذكور لجدته ام امه فارادت الجدّة المذكورة تنقل الابن المذكور من مصر الى قرية بلا اذن ابيه والحال ان القرية لم تكن وطنها ولم يقع النكاح فيها فهل والحال هذه ليس للجدّة المذكورة السفر بالابن بغير اذن ابيه وتجب على الإقامة في مصر التي وقع فيها النكاح (اجاب) ليس للجدّة المحاضنة المذكورة الانتقال بالولد المذكور الى هذه القرية بلا اذن ابيه ولو كانت وطنها وعمل النكاح وانما ذلك في الزوجة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها طفل وتزوجت باجنبي منه ولها أم ساكنة مع ابنتها وزوجها الاجنبي في مكان واحد ولها صنعة مشغلة بها وترك الطفل ضائعا ويخشى عليه فهل يتزوجها بالاجنبي بسقط حقها من حضانتها ولا حق لامها في حضانتها مادامت كذلك ولا يبه اخذه والحال هذه (اجاب) يتزوج الام اجنبيا من الطفل تسقط حضانتها وينتقل الحق فيها للجدّة ام الام اذا كانت غير مأمومة عليه بان تخرج كل وقت وترك الطفل ضائعا وقد صرحوا بسقوط حضانه الجدّة بسكنها بالطفل عند المبعضين له لما في القنية لو تزوجت الام باخر فأمسكنه أم الام في بيت الراب فلا لب اخذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابيه وعن بنت بلغ سنها عشر سنين وعن زوجة فتزوجت الزوجة برجل اجنبي من الصغيرة فهل والحال هذه يكون لجد القاصرة اخذ بنت ابنه من امها جبر عليها وضمها الى عياله حيث بلغ سن البنت المذكورة هذا السن المذكور (اجاب) نعم للجد

١٥٧٣

١٦

مطلب فيما اذا انتهت
مدّة حضانه الغلام
ولا عاصبه

١٢٧٣

٢٥

مادى الاولى

١٢٧٣

٣

١٢٧٣

٦

١٢٧٢

٩

المذكور ضمنها اليه والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أم ولد لها ابن عمره أربع سنين وزيادة وللأب المذكور أخ لاب وصى عليه وعلى ماله من قبل الحاكم الشرعى سافرت أم الولد من المحروسة وترد الإقامة بالريف مع ابنها والآل تريد الأخ الوصى اخذها منها وضمه لعياله فهل يجب لذلك ولا حق لها في الحضانة سيما وإن سيدها لم يعقد عليها عقد النكاح في حياته (اجاب) اذا مات سيد أم الولد عتقت بموته وحينئذ يكون لها حق حضانة ولدها من السيد الا أنها ليس لها السفر به الى بلد بينها وبين بلد الإقامة تفاوت كما في الأم التي هي حرة الأصل وفي القهستاني من الحضانة بعد ذكره ليس للامة والمذمومة والمكاتبه وأم الولد لا حق فيها مانعها اذا اعتنق صرن كالحرائر اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة في حضانة أمها فتزوجت أم الصغيرة بعد انقضاء عدتها برجل أجنبي من الصغيرة ولها أم خالصة من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع شرعى ولا لبي الصغيرة أم فهل والحال هذه تنتقل حضانة الصغيرة المذكورة لأم الأم المذكورة ولا حق لأم الأب في حضانة الصغيرة

١٢٧٣

١٤

المذكورة (اجاب) نعم تنتقل حضانة الصغيرة لأم الأم والحال هذه اذا كانت صالحة لها قادرة عليها لم يقيم بها مانع ولم تسلك الصغيرة في بيت الراب والافتنقل الحضانة لأم الأب الصالحة لها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بالمحروسة ودخل بها وبعد مدة طلقها بائنا ومعها منه ابنة تبلغ سنين أربع سنين وزيادة وعقرها نفقة عليه والآل تريد أمها السفر بها الى الحجاز وهو لا يأمن عليها فهل للأب منعها من السفر بها فوق مسافة القصر سيما وله أخت رشيدة خالصة من الأزواج صالحة للحضانة ومبترعة بها (اجاب) ليس للطلقة بائنا بعد انقضاء عدتها الخروج بولدها من بلدة الى بلدة أخرى بينهما تفاوت الا اذا كان ما تنتقل اليه وطنها وقد نكحها ثم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت عمرها أربع سنين وأم البنت المذكورة تباع وتشتري في السوق من الصباح الى المساء وترى البنت المذكورة ضائعة من غير متعهد يتعهد بها ولم يكن لاهأ أحد ممن تنتقل اليها الحضانة فهل والحال هذه تسقط حضانة أم الصغيرة المذكورة مادامت تباع وتشتري في السوق وترى البنت ضائعة ويكون لا بها اخذها ودفعها لأمه القادرة على الحضانة الصالحة لها التي لم يقيم بها مانع شرعى (أجاب) اذا لم تكن الأم مأمونة على الصغيرة بان تخرج كل وقت وترى كهاضئة يكون

١٢٧٣

٤

لام الأب ضمنها اليها اذا كانت صالحة للحضانة لم يقيم بها مانع والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت قاصرين عن درجة البلوغ ولهم عبد فهل اذا بلغ عمر الابن سبع سنين والبنت تبلغ سنين وزيادة تسقط حضانتهم ما ولعمهمما اخذهم من الأم وضمهم لنفسه جبر عيب (اجاب) ينتهي حضنة الصغيرين المذكورين ببلوغهم وهذا السن ولعم ضمهما اليه جبر اذا لم يكن فاسقاً نظر للبنت ولم

١٢٧٣

٨

المذكورين ببلوغهم هذا السن ولعم ضمهما اليه جبر اذا لم يكن فاسقاً نظر للبنت ولم

١٢٧٣

١٨

المذكورين ببلوغهم هذا السن ولعم ضمهما اليه جبر اذا لم يكن فاسقاً نظر للبنت ولم

يوجد من يقدم عليه من العصابات والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت في حضنة أمها وصار يدفع أجرة الحضنة لامها مدة ثم بعد ذلك تزوجت أم الصغيرة برجل اجنبي ليس له حق في الحضنة وانتقلت الحضنة لام أم الصغيرة فأسقطت أم أم الصغيرة أجرة الحضنة عن أبي الصغيرة وتبرعت والتزمت بتربيتها بحان من غير مقابل ومكثت عندها حتى انتهت حضنة الصغيرة فهل والحال هذه يكون لأبي الصغيرة أخذها ووضعها إليه بعد انتهاء مدة الحضنة وإذا أرادت أم أم الصغيرة أن تطالب به بما أسقطته عنه لا تجاب لذلك (اجاب) نعم للاب ضم ابنته إليه إذا انتهت مدة حضانتها وليس للحاضنة مطالبة الاب بأجرة حضنة المدة التي تبرعت فيها بالحضنة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنها ست سنوات ثم بعد انقضاء عدتها تزوجت برجل اجنبي من الصغيرة ولها أخت من الام ولأبي الصغيرة بنت بالغة رشيدة خالية من الأزواج صالحة للحضانة فهل والحال هذه ينتقل حق حضنة الصغيرة المذكورة لحالتها أو لأختها المذكورة (اجاب) الأخت المذكورة إذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع مقدمة في الحضنة على الحالة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وتزوجت مطلقة باجنبي ولها بنت صغيرة منها سنها أربع سنين ولأم الصغيرة أخت من خالية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع شرعي وللصغيرة أختان صغيرتان من أبيهما لم يبلغا يريد أبو الصغيرة أن يأخذ ابنته من المطلقة المذكورة ويدفعها لابنته المذكورتين فهل والحال هذه ينتقل الحق في حضانتها لحالة الصغيرة الطالبة لها وكذلك لها أمة أمها طالبة لها وصالحها لم يقم بها مانع شرعي ويقرر لها القاضي على أبي الصغيرة أجرة الحضنة ولا حق في الحضنة للاختين المذكورتين وللأب (اجاب) الأخت ولولا اب إذا كانت بالغة مقدمة في الحضنة على الحالة والمراعاة إذا ادعت البلوغ في ذلك كالبالغة كما حرره في تنقيح الحامدية فإذا لم تكن الاختان المذكورتان أو أحدهما بهذا الرصف ينتقل الحق في حضنة الصغيرة لحالتها والأختين المذكورتين مقدمة عليهما حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها تسع سنين وسبعة أشهر فهل يكون لأبيها أخذها من أمها ووضعها إليه وتنتهي حضانتها ببلوغها هذا السن وإذا أراد أن يسافر بها إلى محل خدمته بناحية سيوط لا يكون لامها منعه من ذلك (اجاب) الذي ذكره في الدرر المتعلقة عن شيخه الرمي أن للاب أن يسافر بالصغير بعد انتهاء حضنته وبمثله أفتى في تنقيح الحامدية ولو فوق مسافة السفر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وعن زوجته وعن أمه وصار الولد في حضنة أمه حتى بلغ سنه سبع سنين وطعن في الثامنة فهل إذا كان له ابن ابن عم عاصب وأراد أخذه من أمه وضعه إليه يحسب لذلك وتنتهي حضنة الام ببلوغ الغلام هذا السن (اجاب) نعم تنتهي حضنة الغلام ببلوغه هذا السن على المفتي به وللعاصب

١٢٧٣

٢٥

١٢٧٣

شعبان

٢

١٢٧٣

١٧

١٢٧٣

١٨

١٢٧٣

٢٦

١٢٧٣

١٤

ضمه اليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بائنا وله منها ابن وبنت صغيران في حضانة أمهما مفروض لهما أجرة حضانة ونفقة فهل اذا تزوجت الام برجل أجنبي ليس له حق في الحضانة تنتقل الحضانة لام الام الصالحة لها القادرة عليها وتقدم على أم الاب ويكون لها طلب النفقة وأجرة الحضانة المفروضة الى انقضاء مدة الحضانة (اجاب) تسقط حضانة الام بتزوجها الجنبين من المحضونين وينتقل الحق في حضانتهم الى ام الام الموصوفة بما ذكرنا اذ لم تمسكهما في بيت الراب وتقدم والحال هذه على ام الاب وعلى الاب اجرة الحضانتين كما عليه نفقتهما والله تعالى اعلم (سئل) في وصي مختار على قاصر وقاصر تين دفع للقاصر ما يخصه بعد بلوغه رشيدا ودفع القاصرتين وما لهما لم امهما بغير وجه شرعي والآن بلغت احدهما والثانية تبلغ سنها عشر سنوات وأراد أخوها ضمهما

شوان

١٢٧٣

١٣

اليه خوفا عليهما من الفتنة والفساد فهل يجب لذلك حيث كان يخشى عليهما الفتنة وللبالغة مطالبة الوصي المذكور بما يخصهما من تركته والدها (اجاب) اذا بلغت الحارلية مبلغ النساء فان بكر اضمه الاب الى نفسه وكذا كل عصبة ذى رحم محرم منها اذ لم يكن مفسدا الا اذا طعنت في السن واجتمع لها رأى فلها الانفراد حيث لا خوف عليها وكذا للعاصب المذكور ضم البنت التي بلغ سنها عشر سنين حيث لم يوجد من يقدم عليه وللبنت بعد بلوغها رشيدا أخذ ما بقي من نصيبها من تركته ابينها من يد الوصي أو نائبه

١٢٧٣

٢١

والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنه منها والصغير ابن عم وعمه به لده وعم غائب فوق مسافة القصر فهل اذا مضت مدة الحضانة وتزوجت ام الصغير باجنبي منه يكرز لمن ضمه اليه (اجاب) اذ لم يكن للوصي أب وانقضت مدة الحضانة فن سواه من العصبة أولى الاقرب فالاقرب غير ان لا يثنى لا تدفع الا الى محرم كما صرح به في التنقيح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بائنا ومعها منه ابنة صغيرة فتزوجت أمها برجل أجنبي فأخذها أبوها منها وورباها حتى بلغت فذهبت لاهلها لتعودها فحجزتها عندها فطلبها فاعتها فترافعا لدى القاضي فكأن الام منها دون الاب فهل والحال هذه يكون للاب أخذ ابنته جبراً على أمها ولا عبرة بتعيين القاضي للام من أخذها (اجاب)

١٢٧٣

١٢

ذى القعدة

اذا بلغت الحارلية مبلغ النساء ان بكر اضمه الاب الى نفسه الا اذا طعنت في السن واجتمع لها رأى فتسكن حيث أحببت حيث لا خوف عليها وان ثيبا لا يضمها الا اذ لم تكن مأمونة على نفسها فلا لب والجدولية الضم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمصر ودخل بها وعاشرهما مدة ثم طلقها وتزوجت بغيره بعد انقضاء عدتها من الاول وهى في مصر ودخل بها وعاشرهما الزوج الثانى مدة ثم طلقها فتوجهت الى زوجها الاول في بلدة فوق مسافة القصر وهى لهذا الزوج المقيم فيها وبعد انقضاء عدتها من مطلقتها اثنى المذكور عدتها عليها لأول في بلدة ودخل بها وعاشرهما مدة وثانى من بيت ثم طلقها فارتدت ان ترجع الى مصر وتسكن فيها مع بنتها المذكورة فهل والحال هذه

٢٢ ١٢٧٣

ذى الحجة

٦ ١٢٧٣

محرم
١

١٢٧٤

١ ١٢٧٤

لا تجاب لذلك وليس لها الانتقال من بلد العقد حتى تنتهي حضانة البنت المذكورة
حيث كان انتقالها من بلد العقد الى مصر فوق مسافة القصر (اجاب) ليس للطفلة
بعد انقضاء عدتها الخروج بالولد من بلدة الى أخرى بينهما تفاوت الا اذا انتقلت الى
وطنها وقد نكحها الله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة ثيب خالية من
الازواج مقيمة بالمحروسة ولها أخت مقيمة في الريف طلبت أخذها معها الى الريف
لتزوجها هناك فامتنعت من الذهاب معها فتعدت عليها وأخذت مامعها من الثياب
والدراهم فهل اذا كانت صاحبة رأى ومأونة على نفسها لا يكون لاختها جبرها على
ذلك ولا ولاية لها عليها وتسكن حيث شاءت وتسترد ما أخذته منها اذا تحقق ما ذكر
(اجاب) حيث كانت المرأة المذكورة بالغة وطعنت في السن واجتمع لها رأى وكانت
مأونة على نفسها فلها الانفراد بالسكنى حيث أحببت فلا تجبر والحال هذه على السكنى
مع أختها أو غيرها كما لا تجبر على التزوج ولها استرداد ما تعدت عليه أختها من متاعها
الخاص بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من بلد أخرى بينها وبين بلد
الزوج مسافة أقل من مسافة القصر بكثير وبعد معاشرته لها مدة ورزق منها ابنة سنها خمس
سنين صار يضارها فهل اذا طلقها طلاقا بائنا وطلب أخذ البنت من أمها لا يجاب لذلك
ويكون الحق في الحضانة لأمها ويكون لها ما ابنته بنفقتها حيث كان موسرا واذا
تزوجت أم الصغيرة قبل انتهاء سن الحضانة وكان لها أم خالية من الازواج صالحة
للحضانة ينتقل الحق في الحضانة لها (اجاب) الام أحق بحضانة الصغيرة قبل الفرقه
وبعدها الى بلوغ سنهن تسع سنين اذا كانت صالحة للحضانة لم يقربها مانع فان تزوجت
اجنبيا من الحضونة سقط حقها في الحضانة وينتقل الحق فيها للجدّة أم الام اذا كانت
صالحة لها قادرة عليها لم يقربها مانع كما مالكة الصغيرة في بيت الراب وتسحق الحضانة
أجرة الحضانة وعلى الاب الانفاق على بنته والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته طلاقا بائنا وله منها ابن بلغ سنه اربع سنين ونصفا وبنت بلغ سنهن تسع سنين
ونصفا وهما في حضانة أمهما وأم الصغيرين المذكورين مشغولة بالخدمة عند اناس
اجانب وتتركهما ضائعين من غير متعهد يتعهدهما ولم يكن لهما أقارب ممن ينتقل اليه
حق الحضانة من النساء سوى عمّة شقيقة أيهما فهل والحال هذه ينتقل حق حضانة
الصغيرين المذكورين لأمهما المذكورة الصالحة للحضانة القادرة عليها الخالية من
الازواج التي لم يقربها مانع شرعي مادامت أم الصغيرين المذكورين مشغولة بالخدمة
وتتركهما ضائعين من غير متعهد يتعهدهما (اجاب) اذا كانت الام غير مأونة على
الصغيرين بان تخرج كل وقت وتتركهما ضائعين يسقط حقهما من حضانتهم مادامت
كذلك وينتقل الحق في حضانتهم للعمّة المذكورة والحال ماد كرحيث لا مانع والا
فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وثلاث بنات قصر منها وابن فهل اذا

١٢٧٤

٧

بلغ الابن المذكور رشيدا يكون له ضم من انتهت مدة حضانتها من اخواته قهرا على امهن (اجاب) للاخ البالغ اذا كان غير فاسق بالنسبة لضمه المشتبه ضم من انتهى سن حضانتها من اخواته المذكورات اليه جبراً على أمها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ سنه سبع سنين وطعن في الثامنة فهل تنتهي حضانة الابن المذكور ببلوغه هذا السن ويكون لايه ضمه الى نفسه مع عياله واذا اراد أن يسافر به الى بلده التي فوق مسافة القصر يسوغ له ذلك وليس لامه منع الابن المذكور من السفر مع أبيه (اجاب) نعم للاب ضمه اليه حيث انتهت مدة حضانتها ببلوغ سنه ماذكر

١٢٧٤

١٥

والاب السفر به والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنها اقل من سبع سنين اراد أخذها من أمها وضمها اليه والحال ان الام المذكورة متوفرة فيها شروط الحضانة ولها أم كذلك فهل والحال هذه تكون كل من الام وأمها أولى من الاب ولا يجب الاب لذلك (اجاب) الام أحق بحضانة بنتها قبل الفرقة وبعدها الى بلوغ سن البنت تسع سنين على المقتضى به اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع والا انتقلت الحضانة في تلك المدة لامها حيث انصفت بما ذكره الا فلا بل ضمه

١٢٧٤

١٧

اليه حيث لم يوجد من يقدم عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أبيه وعن أمه وعن زوجته وعن ابنين وبنت منها وهم في حضانة أمهم ثم تزوجت أم القصر برجل اجنبي من الصغار المذكورين ولم يكن لها أم تنتقل الحضانة اليها فهل والحال هذه تسقط حضانة أم القصر بتزوجها اجنبيا ويكون الحق في حضانة القصر المذكورين لام أبيهم الصالحة لها واذا ارادت أم القصر أن تطالب جدتهم المذكورين بما انفقته على الاولاد المذكورين بدون فرض قاض او تراض على ذلك لا تجاب لذلك ولو مضى على ذلك مدة

١٢٧٤

١٩

أشهر (اجاب) بتزوج الام المذكورة اجنبيا من الصغار المذكورين يسقط حبتها في حضانتهم وينتقل الحق للجدّة أم الاب حيث كانت صالحة لذلك لم يقم بها مانع ولم يوجد لهم جدّة من قبل الام ولا مطالبة للام على الجدّة المذكورة بنفقة الصغار في المدة الماضية والحال ماذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنتان احدهما بلغ سنها احدى عشرة سنة والثانية بلغ سنها تسع سنين فهل اذا أثبت أبو البنتين ان سن كل بنت هذا السن المذكور بالبينّة الشرعية يكون لايهما ضمهما اليه شرعا (اجاب) نعم اذا ثبت بالطريق الشرعي بلوغ البنين السن المذكور يكون لايهما ضمهما اليه والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر يتيمه قاصرة سنها احدى عشرة سنة وزيادته أم متزوجة باجنبي ولها عم شقيق يريد أخذها من أمها وضمها لعياله فهل يجب لذلك شرعا وتكون ولاية نكاحها

١٢٧٤

١٩

له اذا تحقق ماذكر (اجاب) نعم للعم المذكور ضم بنت أخيه الى نفسه حيث انتهت حضانتها وكان مأموها عليها ولم يوجد من يقدم عليه وله نكاحها من كفؤ بمثل والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين قاصرين من جاريته وعن ابن اخ

١٢٧٤

٢٧

وكان مأموها عليها ولم يوجد من يقدم عليه وله نكاحها من كفؤ بمثل والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين قاصرين من جاريته وعن ابن اخ

شقيق ثم تزوجت الجارية باجنبي من الصغيرين فهل والحال هذه تسقط حضانة الام بتزوجها للاجنبي المذكور ويكفيون لابن الاخ الشقيق اخذ ابني عمه وضمهما الى عياله (اجاب) تسقط حضانة الام بتزوجها اجنيبا من الصغيرين فاذا لم يوجد من يقدم على ابن عمهما في الحضانة يكون لهما ضمهما اليه بخلاف ما لو كان المحضون انثى فانه لاحق في حضانتها لابن العم لاسيما لو كانت تشتهي كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ سنه ثلاث سنين وبنت بلغ سنها ست سنين وفرض الحاكم الشرعي على الزوج المطلق قدرا معلوما من الدراهم في كل شهر اجرة حضانة الصغيرين المذكورين ثم بعد مدة اراد المطلق ان يأخذ الابن والبنت من امهما قبل انتهاء مدة الحضانة فهل لا يجب لذلك واذا زوج الاب البنت المذكورة لابن اخيه قبل انتهاء مدة الحضانة تكون الحضانة باقية للام الى انتهاء مدتها حيث كانت سالحة لها فادارة عليهما لم يبق بها مانع شرعي وليس للاب اخذ البنت المذكورة من امها ودفعها الى زوجها المذكور ويجبر الزوج المطلق على دفع ما فرضه القاضي عليه للصغيرين حتى تنتهي حضانتهم شرعا (اجاب) نعم لا يجب لذلك والحال ما ذكر ولا تسقط حضانة الام بتزويج الصغيرة قبل انتهاء مدتها وعلى الاب دفع ما قدر اجرة الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في بكر بالغة بلغ سنها اربع عشرة سنة وبكر مراهقة بلغ سنها تسع سنين ولهما اخ عاصب اراد ضمهما اليه فامتنعت امهما من ذلك فهل للاخ المذكور ضمهما اليه حيث انتهت حضانتهم وخشي عليهما القتلة وكان مأمو نا عليهما ولم يوجد من يقدم عليه من العصابات (اجاب) نعم له ذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في صغير حضنته امه مدة ثم تزوجت باجنبي ولها ام سالحة للحضانة خالية من الازواج فهل تكون ام الام احق بالحضانة من غيرها من محارم الاب ويقدرها اجرة الحضانة في مال الصغير الموروث له عن ابيه حيث كان له مال (اجاب) ينتقل حق حضانة الصغير المذكور قبل انتهاء مدتها للجدة ام الام حيث كانت سالحة لها لم يبق بها مانع وتقدم على غيرها بعد الام وتستحق الاجرة على حضانتها في ماله حيث كان له مال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابنتين قاصرتين وابن بالغ وترك ما يورث عنه شرعا واقام القاضي أم القاصرتين وصيا عليهما وعلى مالهما ثم تزوجت أم القاصرتين باجنبي منهما وبلغ واحد من القاصرتين سبع سنين وطعن في الثامنة وبلغ الآخر ثمان سنين وطعن في التاسعة وأراد أخو القاصرتين البالغ أخذهما وضمهما اليه بعد بلوغهما هذا السن فهل يكون له ذلك ولا حق في الحضانة لأمهما بعد بلوغهما هذا السن وان كان لها ولاية المال (اجاب) نعم للاخ ضمهما اليه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة لم تبلغ سن الحضانة وتزوجت المعلقة باجنبي من الصغيرة ولها أم ببلاد الريف بينهما وبين بلد أبيها مسافة فوق مسافة القصر فهل يكون

١٢٧٤

٢

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

١٩

١٢٧٤

٢٤

١٢٧٤

٢٥

ربيع الاول سنة

١٢٧٤

٢٤

ربيع الثاني ٩

١٢٧٤

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

٢٦

جمادى الاولى

١٢٧٤

لا يبيها أخذها منها وضمها اليه حيث لم تحضر أم المطلقة وتطلب حضانتها والقيام بها في بلد أبيها وتسقط حضانة المطلقة بتزوجها بالاجني من الصغيرة (اجاب) تسقط حضانة الام بتزوجها اجنيا من الصغيرة و ينتقل الحق في حضانتها لام أمها اذا كانت صالحة لها قادرة عليها لكنها ليس لها أن تنقل الصغيرة من بلدة الى أخرى بينهما تغاوت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة في حضانة أمها وزوج الاب ابنته المذ كورة لابن أخيه والآن بلغ سن البنت المذ كورة تسع سنين وزيادة فهل والحال هذه تنتهي حضانة الام يبلوغ البنت المذ كورة هذا السن المذ كورو يكون لابيها أخذها من أمها وضمها الى عياله شرعا ويكون النكاح المذ كورو صحيحا نافذا (اجاب) تزويج الاب ابنته الصغيرة اذا استوفى شرائطه صحيح وتنتهي حضانة الام يسألو عن سن البنت تسع سنين والله تعالى اعلم (سئل) في ابن صغير سنه أربع سنين وزيادة وهو في حضانة أمه والحال ان أمه غير مأمونة عليه وتخرج كل وقت وتتركه ضائعا من غير متعهد يتعهدوه ويخشى عليه التلف وللصغير جذة من قبل الام فهل والحال هذه يكون الحق في حضانة الصغير المذ كور لام أمه الصالحة للحضانة القادرة عليها (اجاب) اذا تحقق كون أم الصغير غير مأمونة عليه بأن تخرج كل وقت وتتركه ضائعا تسقط حضانتها مادامت كذلك وينتقل الحق في حضانتها لام أمه اذا كانت صالحة لها قادرة عليها لم يقيمها مانع والله تعالى أدلم (سئل) في رجل موسر طلق زوجته وهي حامل فوضعت ثم طلبت منه أجرة الرضاع والحضانة للولد فمتنع من دفع أجرة المثل فهل اذا كان الامر كذلك يجبره الحاكم على دفع أجرة المثل (اجاب) يجب على الاب أجرة حضانة ولده المذ كور وأجرة ارضاعه لانه المنقضية العدة من مال الاب حيث لا مال للصغير ويقدر ذلك الحاكم بما جازمئل ما لم تطلب الام زيادة على ما تأخذه الاجنية لأجرة ارضاعه ولودون أجرة المثل فلو وجد من ترضعه بأقل مما تطلبه الام لأجرة الارضاع لا يجبر الاب على دفع ما تطلبه الام وله أن يستأجر من ترضعه عندها من الاجانب والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثا ومعهامنه ابن رضيع وبنت سنها أربع سنين ففرض لهما الحاكم الشرعي قدرا معلوما من الدراهم نفقة للبنت وأجرة ارضاع وحضانة للرضيع لانهما وتحمدها عنده ندر من ذلك فطلبت منه فامتنع من الدفع لهما عنادوا والآن يريد أخذهما منها بالقوة فهل لا يجب لذلك شرعا ولا يمكن من أخذهما منها مادامت خالية من الازواج الا بعد انتهاء سن حضانتها ويكون لها معها ابنته بالانرض لاسيما وان أباهما موسر وشيخ مد (اجاب) الام أحق بحضانة الصغير الى أن يبلغ سنه سبع سنين وبحضانة الصغيرة الى أن يبلغ سنه تسع سنين اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها ذيقها مانع ولا فرق في ذلك بين حالة الزوجية وبعد انقضاءه ويجب على الاب الموسر دفع ما تقرر عليه من نيل انتاضي أجرة للحضانة وارضاع ونفقة للصغيرة

حيث كان تقريره مصادقا وجهها شرعيا ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في بلدته ودفع لها ما تعورف بحمله من المهر ودخل بها وعاشرهما مدة ثم رزق منها بابتين عمره سنة ثم طلقها طلاقا بائنا ودفع لها مؤخر صداقها وفرض الحاكم الشرعي قدرا معلوما من الدراهم أجره الرضاع ونفقة عدتها والمحظانة ودفع لها قدرا معلوما من الدراهم عن مدة من الشهور ومجملته ثم بعد ذلك أرادت الزوجة المذكورة أن تسافر بابنها المذكور الى بلدة فوق مسافة القصر فامتنع الاب من سفر ابنه الى ذلك فهل والحال هذا لا تجاب الام لذلك وليس لها نقل ابنها المذكور من بلد العقد والدخول بها الى فوق مسافة القصر (اجاب) نعم ليس لها ذلك والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد بلغ سنه سبع سنين وزيادة فهل تنتهى حضنته بهذا السن المذكور ويكون لايه أخذه وضمه لعياله شرعا حيث انتقضت عدة المرأة المطلقة واذا اختلفا في سنه فماذا يكون المحكم (اجاب) تنتهى حضنة الغلام ببلوغه سبع سنين على المفتي به فاذا بلغ السن المذكور يكون لايه ضمّه اليه جبرا واذا اختلفا في سنه ينظر اليه فان كل وشرب واستنجبى وابس وحده دفع اليه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وله منها بنتان احدهما بنت عشر سنين والاخرى بنت سبع سنين فصل بينه وبين أهلها خصوصاً فاورسل اليها أهلها واخذوها من بيته ويريد الزوج أن يرجعها الى بيته فابت وامتنعت من الرجوع الى بيته وامنعت بنتيها والحال ان الزوج غني فهل والحال هذه اذا انشئت الزوجة يكون له أن ينظر بنتيه المذكورتين حيث أراد ويرسل لهما ما يكفيهما عند أمهما وأيسر لهما منعهما عنه (اجاب) للزوج المذكور بل عليه نفقة بنتيه المذكورتين وليس لامهما منعه من النظر اليهما بل له طلبهما وطلب أمهما الى مسكنه الشرعي ولا تقر على النشوز وهو الخروج عن طاعة الزوج بغير حق لانه معصية ولا حق لها في حضنة البنت التي بلغت عشر سنين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت وابن والبنت سنهما ثمان سنين وطعنت في التاسعة والابن سنه ست سنين وطعن في السابعة وهما في حضنة أمهما ثم تزوجت الام برجل أجنبي ليس له حق في الحضنة وأم الام متزوجة برجل أجنبي أيضا ليس له حق في الحضنة وابو الصغيرين له أخت بالغة رشيدة صالحة للحضنة خالية من الأزواج ولم توجد من تقدم عليها في الحضنة فهل والحال هذه تنتقل الحضنة اليها (اجاب) تسقط حضنة الام والمجدة بتزوجهما أجنبيين من الصغيرين المذكورين وينتقل الحق فيها للعممة المذكورة اذا كانت صالحة لها قادرة عليها لم يبق بها مانع شرعي كوجود من يقدم عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة عمرها سبع سنين في حضنة أمها والام المذكور صالحة للحضنة قادرة عليها خالية من الأزواج لم يبق بها مانع شرعي يريد أبو الصغير المذكور أخذ ابنته المذكورة من أمها وضمها الى

١٢٧٤

١٧

جمادى الثانية

١٢٧٤

٢

١٢٧٤

٣

١٢٧٤

٢٧

سنة

وجوب

١٢٧٤

٢

عياله فهل لا يجاب الاب لذلك ويكون المحق في حضانتها لامها حتى تنتهي مدة حضانتها شرعا (اجاب) نعم لا يجاب الاب لذلك والحال هذه ما لم يقيم بالام مانع أو تنتهي مدة الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أخ شقيق وعن زوجة وعن ابن بلغ سنه سبع سنين وطعن في الثامنة وعن بنت بلغ سنها تسع سنين وطعنت في العاشرة فهل والحال هذه تسقط حضانة الام ببلوغ سنهما المدة المذكورة ويكون للعم أخذهما وضمهما الى عياله

شعبان

١٢٧٤

٢٠

سيما وان الام تزوجت باجنبي من الصغيرين (اجاب) نعم للعم ضمهما اليه اذا بلغا هذا السن اذ لم يكن فاسقا بالنسبة للشبهة حيث لم يوجد من يقدم عليه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اختلعت من زوجها على مؤخر صداقها ونفقة عدتها واجر حضانة ابنها مدة ثلاث سنين فخالعها على ذلك ثم بعد مضي الثلاث سنين المدة المذكورة تزوجت برجل اجني من الصغير ولم يكن لها من تنقل اليه الحضانة فهل والحال هذه يكون للاب اخذ

سؤال

١٢٧٤

١٦

ابنه من امه المدة المذكورة ولا تستحق شيئا مدة الثلاث سنين الماضية (اجاب) بتزوج المطلقة المدة المذكورة اجنبي من الصغير يكون لابيها ضمه اليه حيث لم يوجد من يقدم عليه ولا مطالبة لها على مطلقةها بما اختلعت عليه والله تعالى اعلم (سئل) في يتيم بلغ احدى عشرة سنة ويثمة بلغ سنها تسع سنين وطعنت في العاشرة ولهما مال مخاف عن ابيهما تحت يداهما الوصي عليهما من القاضي فتزوجت امهما باجنبي منهما ولهما جدة ام اب اخذتهما وصارا تحت يدها واكبتها طلب من الوصي الاتفاق عليهما من مالهما والام الوصي تمتنع من ذلك وتبهرع بالاتفاق عليهما من مالها وتحفظه لهما الى كمال رشد هما

فهل تجاب الام الوصي لذلك وتقدم على الجدة المدة المذكورة لاسيما والجدة المدة المذكورة مشغلة بالبيع والشراء والسفر الى غير بلد الا ولا دول ولا تستقر بهما فيها ويخشى على

١٢٧٤

٢١

الاولاد التلف والضياع فامهما تكون اولي بهما الشفقة (اجاب) قد صرحوا بانه اذا انتهت مدة حضانة الصغير ولا عاصب له قال رأي فيه للقاضي يضعه اين شاء حسب ما يراه من المصلحة للصغير ولكن ذكرنا وافيما اذا تزوجت ام الصغير اجنبياً منه واراقت تربته بالنفقة مقدرة في ماله واراقت الوصي تربته بهادفع اليها لاليها من اعالة بجانب المصلحة في

حق الصغير بحفظ ماله فجعلوا العلة في دفعه الى الام مع كونها ساقطة الحضانة بتزوجها الاجنبي رعاية المصلحة في حق الصغير لابقاء ماله مع كونها اهلا للحضانة في الجملة وظهور شفتها وموضوعه قبل انتهاء مدة الحضانة فرجاء يؤخذ من ذلك تقديم الام المتبرعة بنفقة في حادثه السؤال على الجدة المدة المذكورة رعاية بجانب المصلحة في حق الصغيرين

الذين انتهت مدة حضانتهم والله تعالى اعلم (سئل) في بنت صغيرة في حضانتها ام امها بلغ سنها ثمان سنين والجدة المدة المذكورة مشغلة بالبيع والشراء في الاسواق وترك البنت المدة المذكورة ضائعة من غير متعهد تعهد وانبت المدة المذكورة جدة مابها خائبة من الزوج المصلحة للحضانة فادارة عنهما لم يمتنع شرعي فهل يكون لام أبي البنت

المذكورة ضم البنت المذكورة اليها شرعا حيث كانت الحدة الاولى مشغلة بالبيع
والشراء وترك البنت ضائعة من غير متعهد (اجاب) اذا كانت مستحقة الحضانة غير
مأمونة على الصغيرة بان تخرج كل وقت وتتركها ضائعة يسقط حقها في الحضانة
ويقتل الحق فيها لمن بعدها اذا كانت صالحة لها قدرة عليها لم يقيم بها مانع والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنة وزوجته وابن صغير منها سنة ثلاث سنين فتزوجت
الزوجة باجنبي من الصغير فهل تسقط حضانتها بذلك ويكون للجد أبي الاب اخذه وضمه
اليه حيث لم يكن للزوجة والاب احدهما من النساء الصالحة لحضانتها بعدها (اجاب) نعم يكون
للجد ضمه اليه اذا لم يوجد من يقدم عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت
بكر بلغ سنها اثنتي عشرة سنة ولها اخت كبيرة متزوجة برجل اجني من الصغيرة
فمكثت البنت في بيت زوج اختها ويريد الاب اخذها من بيت زوج اختها الاجني
المذكور وضمها اليه في بيته لاجل حفظها ووصاياها فيه فهل يجب الاب لذلك ولو ادعت
البنت المذكورة انها بالغة تحجب على الذهاب الى منزلها ولا عبرة بمنع اختها الكبيرة وعمة
امها لها من الذهاب (اجاب) اذا انتهت مدة الحضانة يكون لابيها ضمه اليه ولو
ادعت البسوخ وهي بكر فله ذلك ايضا الا اذا طعنت في السن واجتمع لها رأى فتسكن
حيث أحببت حيث لا خوف عليها وانتهت مدة الحضانة قدر بتسع سنين في الانثى والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت صغيرة بلغ سنها سنة ونصفا وعن زوج وأم
متزوجة بجدة الصغيرة فسلم القاضي البنت لام الام لكونها صالحة للحضانة فهل والحال
هذه تكون الحضانة لام الام حيث كانت صالحة للحضانة واذا اراد الاب اخذ البنت
من الحدة لا يجب لذلك حتى يبلغ سنها تسع سنين (اجاب) ليس للاب اخذ بنته الصغيرة
من جدتها المذكورة الى انتهاء مدة الحضانة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل طلق زوجته وله منها ثلاثة ذكور وبنت بلغ أحد الذكور أربع عشرة سنة
والثاني بلغ سنه عشر سنين والثالث بلغ سنه ست سنين وطعن في السابعة والبنت بلغ
سنها اثنتي عشرة سنة فهل والحال هذه تنتهي حضانتها لام يبلوغ الاولاد المذكورين
هذا السن المذكور ماعد الابن الذي لم يبلغ سنه الاست سنين وطعن في السابعة فيبقى
في حضانتها امه الى بلوغه سبع سنين ويكون للاب ضم أولاده المذكورين الى عياله شرعا
ماعد الابن المذكور (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة
بالحروسة ودخل عليها فيها وافامت معه مدة وأتى منها ولد وبنت صغيرين لم يبلغا سن
الحضانة نقلتهما من بلد ابيهما التي وقع فيها عقد النكاح الى بلد اهلها التي بينهما
مسافة فصروز يدة وتركتهما عند أمهما التي لم تصلح للحضانة وسافرت الى الحجاز والزوج
بخشي على أولاده الضياع والتأفف فهل يكون لابيها اخذهما وضمهما اليه والاقامة
بهما في بلده حيث كانت الام المذكورة غير صالحة للحضانة ودقيقة في غير بلد ابيه

١٢٧٤ ١٥

١٢٧٤ ١٩

١٢٧٤ ٢٥

١٢٧٤ ٢٧

ذى الحجة
٢

١٢٧٤

سنة
١٢٧٤

ذى الحجة
٢

المذكورة التي بينهما مسافة القصر (أجاب) ليس للام ولا للجدّة نقل الصغيرين المذكورين من بلد أبيهما التي وقع فيها العقد إلى بلد أهلها المذكورة بدون رضا أبيهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ببلدة ودخل بها وعاشها مدة ورزق منها بابل ثم طلقها فساقت بابنها من بلد العقد والدخول بها إلى بلدة فوق مسافة القصر بلا إذن أبيه فهل تجبر أم الصغيرة على الإقامة ببيتها في بلد العقد التي دخل بها فيها إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) ليس للطالبة بعد انقضاء عدتها أن تسافر بولدها من بلدة إلى أخرى بينهما تفاوت إلا إذا انتقلت به إلى بلدها وقد نكحها ثمة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة في عصمته مقيمة في بلد غير الذي هو فيها وله منها بنت تبلغ

١٢٧٤

١٥

من العمر عشر سنين فطلب الزوج زوجته في المحل الذي هو مقيم فيه فامتنعت وكان العقد حاصلًا في بلدها فهل إذا أراد أخذ ابنته المذكورة لمكانه الذي هو مقيم فيه لاجل حفظها يجب لذلك (أجاب) إذا انتهت مدة حضنة الصغيرة المذكورة ببلوغها السن المذكور يكون لا يباح ضمها إليه وقد صرحوا بأن للاب السفر بالصغير بعد سقوط حضنة الام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت عمرها ستان ثم تكفلت أمها بمحضاتها مدة عشر سنوات ومن بعد انتهاء مدة الحضنة وبلوغها عشر سنين أراد والدها أخذها فغتمتها أمها فطلبها على يد نائب الشرع بالناحية وقص عليه الدعوى فنعه من أخذها حتى تبلغ الحلم فهل يكون للاب أخذ بنته بعد مضي مدة الحضنة المقدره شرعاً أو بعد البلوغ بالحلم (أجاب) المتي به ان حضنة الانثى ولو بالحضنة

١٢٧٥

١٨

أما تنتهي ببلوغ سن البنت تسع سنين فإذا بلغت انحضت المذكورة عشر سنين كما ذكر بالسؤال يكون للاب ضمها إليه جبراً ولا يتوقف على الحلم والله تعالى أعلم (سئل) في يتيم له أم وله وصى من قبل أبيه انتهت مدة حضنته وبلغ سنه عشر سنين وتزوجت أمه باجنبي منه فأراد الوصي المذكور ضمها إليه فامتنعت الام المذكورة من ذلك فهل والحال هذه يكون للوصي المذكور ضمها إليه قهرًا سيما وان الوصي المذكور قريب للاب - غير من ذوى الارحام ولم يكن له قريب سواه - لا من العصبية ولا من ذوى الارحام (أجاب) نعم وفي تنقيح الحامدية نقلاً عن شرح المجمع ان الغلام إذا استغنى عن الحضنة بان بلغ سبع سنين أجبر الاب أو الوصي أو الولي على أخذه لانه اقدر على تأديبه وتعليمه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت تبلغ سنها عشر سنين وزيادته وتريد أمها معها من أبيهما معالة بان الاب لاهل له فهل لا تجب لذلك شرعاً ولا يكون لها منعه من أبيها وان لم يكن له اهل لانتهاء مدة حضنتها ويكون له أخذها من أمها بالولاية شرعية إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) إذا بلغت البنت عشر سنين سقطت حضنتها وعلى الاب ضمها إليه جبراً والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مطلقة من زوجها وكانت حاضرة نونديها وهما أنثى عمرها سبع سنين وذ كر عمره

١٢٧٥

٢٥

٢٩

١٢٧٥

٢٩

١٦

١٢٧٥

١٦

١٦

سنة واحدة ثم تزوجت رجلاً أجنبياً من المحضونين ولها أم عيلاء لا تصلح للحضانة وهي مقيمة معها في بيت الزوج الأجنبي ولها أخت متزوجة برجل أجنبي من المحضونين أيضاً فهل تؤل إلى الأب وله أخذ ولديه المذكورين حيث لم يكن لهما من النساء الحاضنات سوى من ذكر (اجاب) حيث تزوجت أم الصغيرين المذكورين أجنبياً منهما تسقط حضانتها وإذا لم يكن لهما من النساء الحاضنات سوى جدتهما العيلاء التي لا تصلح للحضانة المقيمة في بيت الراب وخالتهم المتزوجة أجنبياً منهما أيضاً يكون لبيهما ضمه اليه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن قاصر منها وعن اخ شقيق والآل يريد عنه المذكور وأخذوه وضمه لنفسه لاجل حفظه وتر بيته تبرعاً منه واحساناً فهل اذا انتهت حضانة الصغير يملو غ سنة سبع سنين وزيادة يجاب عنه ذلك شرعاً اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا أقرب منه من العصبية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد عمره سبعة وعشرون شهراً ثم تزوجت أمه برجل أجنبي من الصغير ولها أم تنزل الاسواق تبسّع وتشتري فيها سواء كان بالمحرسة او بالجهات كالقنطرة السعيدية وطنند او سيدى ابراهيم الدسوقي ودمهور وما شبه ذلك وبهذه الوسطة لا يمكن حفظ الولد وتتركه ضائعاً من غير تعهد بتعهده ولا زوج المطلق أم ساكنة بالمحرسة صالحة للحضانة قادرة عليها فهل للأب اخذ الولد المذكور من الزوجة وأمها حيث الحال ما ذكر واعطاؤه لام الزوج المطلق (اجاب) الام أحق بحضانة ابنها الصغير فان تزوجت أجنبياً منه سقط حقها وينتقل لام الام الصالحة لها التي لم يقم بها مانع فان كانت غير أم مونة على الصغير بأن تخرج كل وقت وتترك الصغير ضائعاً وتسكن به في بيت الراب يسقط حقها وينتقل الحق لام الاب اذا كانت صالحة لها قادرة عليها لم يقم بها مانع وليس للحاضنة السفر بالولد من بلد الاب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة تريد أم الصغيرة ان تفرض على أبيها نفقة للصغيرة وأجرة حضانتها والحال ان الاب المذكور معسر ظاهر الاعسار وعمده أخت شقيقة خالية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها متبرعة بهم لم يقم بها مانع شرعي فهل يقال لام الصغيرة اما ان تحضنها ابلاً جراً أو تدفعها لابها يدفعها للاخت المتبرعة المذكورة (اجاب) اذا تحقق كون الاب ظاهر الاعسار وأبت الام ان تربي الصغيرة مجاناً والعممة تقبل تربيتها مجاناً ولا تمنعه عن الام وكانت صالحة للحضانة لم يقم بها مانع يقال لام اما ان تمسك به مجاناً او تدفعه للعممة على المذهب فالشرنبلالي في كشف القناع يجب على الحاكم اذا ادعى الاب وجوده تبرعاً ان يجتأط فلا يجيب بمجرد ادعائه ولا بمجرد ادعائه بل ادعى التبرع لان الحق ثابت للام شرعاً ولا يبطل بمجرد قول غيرها ولا بحضرة المدعية وطلبها أخذ الولد فانه قد فعل قواطعاً وتحيل لا سقط ما قرر على الاب فاذا مالت الام الى ترك الولد لعدم قدرتها

١٢٧٥

١٣

١٢٧٥

٢٣

١٢٧٥

٧

جادی الثانية

١٢٧٥

شعبان

٥

قدرتها على ترك الاجرة مع امسالك الولد لضرورة مؤنتها واحتياجهما احتياط في أمر الصغير
و ينظر في أمر الاجنبية التي تزعم التبرع لدفع التواطؤ مع الاب لاضاعة التقرير
وتحملها بالصغير هل للاجنبية لبن وهل معها رضيع يزاحم التي تريد التبرع بارضاعه
وحضانتها وهل للتبرعة قوة وقدرة على الرضاع والسهل اه والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل طلق زوجته وله من اولد بلغ سنة خمس سنين وتزوجت المطلقة بأجنبي من الصغير
ولم يكن لها أحد من قرابتها يقوم بحضانة الصغير فهل يكون لابيها اخذه وضمه اليه ولا
حق لأمه في حضانتها مادامت متزوجة بالأجنبي المذكور (اجاب) تسقط الحضانة
بزوج الام اجنبيا من الصغير مادامت كذلك وينتقل الحق للاب عند عدم وجود من
يقدم عليه في الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقة المتقضية العدة
ولد بلغ سنة خمس سنين أراد الاب اخذه منها والحال انها غير متزوجة بأجنبي فهل لا يجب
لذلك وعلى الاب نفقة ولده واجرة حضانتها لأمه حيث كانت صالحة للحضانة (اجاب)
الام احق بحضانة الصغير ولو بعد الفرقة الى ان يبلغ سنة سبع سنين اذا كانت صالحة
لها فادرة عايلها لم يعمها مانع وعلى الاب اجرة حضانتها للام ونفقة والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل له من مطلقته بنت بلغ سنين اثني عشر سنين وابن رضيع والمطلقة هي وأمهها
محرقتان مضيعتان للصغير وللطلق ام قادرة على الحضانة صالحة لها فهل والحال هذه
يكون للرجل المذكور اخذ بنته لبلوغها السن المذكور قهر او اخذ ابنه ليدفعه الى أم
ابيه المذكورة اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي حيث كانت هي وأمهها مضيعتين للصغير
بمخرجهما كل وقت في الاسواق وترك الصغير ضائعا (اجاب) تنتهي حضانة البنت
ببلوغها تسع سنين وللأب ضمها اليه بعد ذلك جبرا واذا كانت الحاضنة اما أوجدة غير
مأمونة على الصغير الذي لم تنته مدة حضانتها بان تخرج كل وقت وتتركه ضائعا بلا
متعهد تسقط حضانتها مادامت كذلك اذا تحقق ما ذكر وينتقل الحق في حضانتها الى
المجددة أم الاب حيث لم يوجد من يقدم عليها من النساء الصالحات للحضانة والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل مت عن زوجته وعن ابن صغير منها بلغ سنة سنين وعن أمه وعن
أخوين واخت اشقاء وترك ما يورث عنه شرعا فأقام القاضي أبا الميت وصيا على الصغير
المذكور وعلى حفظة ماله فوضع الوصي يده على مال الصغير المذكور وأراد اخذه من أمه
وضمه الى عياله والحال ان ام الصغير خالصة من الازواج وصالحة للحضانة فادرة عليها لم
يكن بهامنع شرعي فهل لا يجب الوصي المذكور لاخذ الابن المذكور من أمه حتى تنتهي
مدة حضانتها شرعا حيث كانت الام صالحة للحضانة وخالصة من الازواج وقادرة عليها
وللوصي المذكور ان ينعق عليه من ماله (اجاب) الام احق بحضانة الصغير والحال ما ذكر
بالسؤال الى ان يبلغ سنة سبع سنين ونيس للوصي والحال هذه اخذه من أمه بدون موجب
وينفق عليه من ماله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقة ابن وبنت بلغ سن كل

١٢٧٥

١٥

شوال

١٢٧٥

٦

١٢٧٥

٦

١٢٧٥

٢٩

منهما سبع سنين أراد الرجل اخذهما من أمهما حيث بلغا هذا السن فهل يكون له اخذ الابن فقط وليس له اخذ البنت حتى تنتهي حضانتها حيث لم يقم بأمرها مانع شرعي يمنعها من حضانتها وعليه نفقتها وأجرة حضانتها (اجاب) تنتهي حضانتها للام ببلوغ سنه سبع سنين وحضانة الانثى ببلوغ سنها تسع سنين على المفتي به فحيث لم يبلغ سن الانثى التسع لا يكون لابيها اخذها بل تكون في حضانتها امها اذا لم يقم بها مانع وعليه نفقتها وأجرة حضانتها للام المنتضية العدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من اهل المحروسة ونقلها الى طنند او اقام معها مدة وولدت منه بنتا صغيرة ثم طلقها طلاقا ثانيا فارادت الام الخروج بالبنت الرضعية الى بلدتها التي وقع فيها العقد فهل حيث كانت شروط الحضانة متوفرة في الام ولم يقم بها مانع يمنع من حضانتها لا تسقط حضانتها بالخروج الى بلدتها التي وقع العقد فيها واذ تعرض الزوج للام واراد اخذ البنت منها لا يكون له ذلك ويمنع من اخذ البنت وتبقى البنت الصغيرة في حضانتها امها المذكورة الى ان تنتهي مدة الحضانة (اجاب) ليس للطالبة بانها بعد انقضاء عدتها الانتقال بولدها من بلدة الى اخرى بينهما تفاوت الى وطنها وقد نكحها ثمة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من بلدة ودخل بها وأتت منه ببنت ثم طلقها وصارت حاضنة لها الى ان بلغت سبع سنوات ثم انتقل الزوج الى بلدة اخرى فذهبت أم البنت اليه لاجل ان تطالبه بأجرة حضانتها وترجع محل زواجها وهو وطنها الاصلى ثانيا ويريد الزوج أن يمنعها من السفر

ببنتها الى محل زواج الحاضنة فهل لا يجب لذلك ويكفون لها السفر الى محل زواجها المذكور وتكون حضانتها باقية (اجاب) ليس للزوج المطلق منعها من ذلك والحال ماذ كروا لله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت سنها ثلاث سنين وعن ولد سنه احد عشر شهرا وعن زوج وأب لها ولان المتوفاة أخت شقيقة خالية من الأزواج صالحة للحضانة وللمتوفاة ام متزوجة باجنبي غير أبي المتوفاة وللمتوفاة خالتان احدهما فاقدة البصر والثانية بصرها سليم وهما خاليتان من الأزواج وللزوج أختان وكل منهما متزوجة باجنبي في المقدم في حضانة الصغيرين المذكورين (اجاب) الاحق بحضانة الصغيرين المذكورين في حادثة السؤال خالة الام الصالحة للحضانة اذا لم يقم بها مانع وهي مقدمة على عمه الام وعمه الاب ومؤخرة عن جدة الصغيرين أم امهما وعن عمتهما أختي ابيهما

الا أن تزوج كل من الجدة والعمتين المذكورتين اجنبيا من الصغيرين أسقط حق كل منهما في الحضانة فصرن كالمعدومات والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ سنه خمس سنين وطعن في السادسة وبنت بلغ سنها سبع سنين وطعنت في الثامنة فهل لا تنتهي حضانة الصغيرين المذكورين ببلوغهما هذا السن المذكور وليس للاب اخذهما من امهما حيث كانت خالية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع شرعي (اجاب) تنتهي حضانة العلام ببلوغه سبع سنين وحضانة الانثى ببلوغها تسع

سنتين

سنتين على الماتى به وليس للاب ضمهما اليه ونزعهما من أمهما الحضنة لما قبل انتهاء
 حضنتهما اذا كانت الام صالحة لهما لم يقيم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق
 زوجته وله منها بنت بلغ سنها ست سنين ثم بدا انقضاء عدتها تزوجت باجنبي من الصغيرة
 ولطالقة أم انتقل حق حضانة الصغيرة لها وهي خالية من الازواج صالحة للحضانة قادرة
 عليها لم يقيم بها مانع شرعى ولم تكن ساكنة في بيت زوج بنتها المذكورة فإراد أبو البنت
 اخذها من جدتها فهل لا يجاب لذلك وليس للاب اخذها من جدتها المذكورة حتى
 تنتهي حضانتها ببلوغ سنها تسع سنين (اجاب) نعم حيث الحال مذكور والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل طلق زوجته ومعها منه بنت قاصرة وتزوجت المرأة برجل أجنبي ولها
 أم ووالد البنت له أم فلن تكون حضانة البنت لام الأم أو لام الأب (اجاب) اذا سقطت
 حضانة الأم بتزوجها أجنبيًا من الصغيرة ينتقل الحق في حضانتها لام الأم اذا كانت
 صالحة لهما لم يقيم بها مانع كزوجها أجنبيًا من الصغيرة وتزوجها بمجرم الصغيرة لا يمنع
 وتقدم حقة على أم الأب اذا لم تمسك الصغيرة في بيت الأجنبي الراب والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل طلق زوجته وانقضت عدتها وله منها بنت وتطلب الأم من أبيها أجرة
 على حضانتها والاب معسر لا يقدر على الأجرة ومعها بينة تشهد باعساره وله أم متبرعة
 بالحضانة فهل اذا ثبت اعسار الرجل المذكور بالبينة الشرعية لدى القاضى تنزع
 الصغيرة من أمها وتعطى للجدّة أم الأب المتبرعة حيث لم ترض الأم أن تحضنها الاباخر
 لاسيما والام يكثر خروجها لا اشتغالها بالتجارة وكثير ما تبديت خارج البلد ليلة أو ليلتين أو
 أكثر وتترك البنت ضائعة (اجاب) اذا كان الأب ظاهر الاعسار وأبت الأم أن تمسك
 الصغيرة بمجانا والجدة ترضى بذلك ولم تكن متزوجة باجنبي من الصغيرة وهي صالحة
 للحضانة يقال للام اما أن تمسكها بمجانا أو تدفعها للجدة المتبرعة حيث لا مانع وهذا عند
 عدم قيام مانع آخر بالام أما اذا كانت غير مأمونة على الصغيرة بان تخرج في غالب
 الاوقات كما صرح به في كشف القناع وتترك الصغيرة ضائعة تسقط حضانتها وينتقل
 الحق فيها لمن بعدها من أهل الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله
 منها بنت سنها احدى عشرة سنة ومفروض لها عليه نفقة لكل يوم قدر ما معلوم لها ولبنت
 منها أخرى سنها ثمان سنين فهل يكون للاب أخذ التي بلغ سنها احدى عشرة سنة وأن
 يزوجه ممن طلبها منه وتنتهي الحضانة ببلوغها السن المذكورة وليس لامها منع أبيها
 من ذلك (اجاب) للاب ضم البنت التي بلغ عمرها احدى عشرة سنة اليه لانتهاء حضانتها
 ببلوغها السن المذكورة تزويجها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
 ماتت عن زوجها وابنين بلغ سن أحدهما ست سنين والاخر سنة ونصفا وعن بنتين بلغ
 سن أحدهما خمس سنين والاخرى ربع سنين وعن أمها الخالصة من الازواج فردت
 حضانتهم بعد موت بنتها وتسليمهم بعد سن الحضانة لا يبيهم المذكورة فهل تجاب لذلك

١٢٧٦

٢٨

جادی الاولی

١٢٧٦

٢٦

١٢٧٦

٢٨

جادی الثانیة

١٢٧٦

١٤

جمادى الثانية
سنة ١٢٧٦
١٤

شعبان
٢١

١٢٧٦

ذى القعدة
١٣

١٢٧٦

ربيع الاول
٢

١٢٧٧

وتنتقل الحضانة اليها بعد موت بنتها حيث توفرت فيها شرائطها (اجاب) نعم هي أحق بحضانتهم والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن صغير يبلغ سنه تسعة أشهر وفرض الرجل المذكور للولد المذكور قدرا معلوما من الدراهم عن كل يوم يمضي بعد ذلك والآن تريد الزوجة المذكورة التزوج برجل أجنبي ولها أم صالحة لحضانة الصغير وللرجل المطلق لها أم أيضا وتريد أم الأم حضانة الصغير لاسيما وهي لا تنتقل به فهل تقدم على أم الأب أم لا (اجاب) اذا تزوجت أم الصغير أجنبيًا منه يسقط حقها في حضنته وينتقل الحق فيها لأم الأم بشرط أن لا تمسكه في بيت الرب وكونها صالحة لها قادرة عليها لم يقيم بها مانع فتقدم والحال هذه على أم الأب والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وأبيها وأُمها وعن بنت صغيرة رضية وتوكت ما يورث عنها شرعا وقسم مالها بين المذكورين بالقرينة الشرعية فاراد الزوج المذكور أخذ البنت المذكورة لأجل أن يضمها إلى عيال نفسه فهل لا يجب لذلك ويكون حق حضانة الصغيرة المذكورة لأم أمها إلى حين انقضاء مدة الحضانة الشرعية حيث كانت الجدة المذكورة صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع شرعي (اجاب) الاحق بحضانة الصغيرة المذكورة بعد الأم أم الأم اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها حيث لا مانع إلى أن تنتهي مدة الحضانة وتقدم على أم الأب والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن سنه خمس سنوات ثم بعد انقضاء عدتها تزوجت برجل أجنبي من الصغير المذكور ولم يكن للصغير جدّة من قبل أمه فهل تسقط حضانة الأم بتزوجها الأجنبي المذكور وتنتقل حضانة الصغير لأم أبيه حيث كانت خالية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع شرعي (اجاب) تسقط حضانة أم الصغير المذكور بتزوجها أجنبيًا منه وتنتقل لأم الأب اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع ولم يوجد من يقدم عليها والله تعالى اعلم (سئل) باقادة من محافظ دمياط لمحافظ المحروسة في ٢٢ ربيع الاول سنة ٧٧ بطلب الافادة عنه من هذا الطرف وقد تحرر من طرف محافظ المحروسة بذلك مضمونه ان شخصا كان مستزوجا بامرأة من اهالي دمياط وله منها ولد عمره عشرين سنين ويريد اخذه والتوجه به محل وطنه وابرز شرطية مؤرخة ١٨ جمادى الثانية سنة ٧٣ تتضمن التوافق بينه وبين المرأة المذكورة على ابقاء الولد المذكور عندها حتى يبلغ عشرين سنين وافتاء من حضرة مفتي دمياط يشير الى جواز التسليم اليه في اخذ الولد جبراعا على الام والسفر به ولا يلزمه السكنى بالقرب منها لان مدة حضانتها انتهت وبطلب والد المرأة المذكورة الوكيل عنها طلب منه احضار الولد ليسلم لوالده بموجب الشرطية والافتاء المذكورين فابرز فتوى بختم حضرة الشيخ على محمود البقلي يشير بها الى انه يسوغ للقاضي ان يمنع الأب المذكور عن اخذ ولده من امه والسفر به الى مكان بحيث لا يمكنها ان تبصر ولدها

فيه كل يوم رفقا بها ولفظ الفتوى المذكورة ما قولكم دام فضلكم في رجل له من مطلقة ابن صغير انتهت مدة حضانتها واما مقيمة في مصر من الامصار فاراد ابوه اخذه منها وان يسافر به سفر ابعد او يقيم به في مكان بحيث لا يمكنها ان تبصر ولدها كل يوم فهل يكون للقاضي منع الاب المذكور من اخذه من امه والسفر به سفر ابعد بحيث لا يمكن الام ان ترى ولدها في كل يوم ويمنع من ذلك شرعا ولو انتهت مدة حضانتها افيدوا الجواب الحمد لله وحده نعم يسوغ للقاضي منع الاب المذكور من اخذ ولده من امه والسفر به الى مكان بحيث لا يمكنها ان تبصر ولدها فيه كل يوم رفقا بالام بناء على ما حققه في رد المحتار اخذ المصالح في التارخانية وحاوي القدسي والله سبحانه وتعالى اعلم الفقير على محمود البقل الحنفى عفى عنه فصار كل منهما مستند المنطوق الفتوى اتى بيده فاذا والحال هذه قد نظر التناقض بين حكم الفتوى بين فاستصوب اقتناع الفرقين في ذلك باخذ الفتوى بين والشرطية المحكي عنها وبعث ما ذكر اطراف سعادتك كي يصير اطلاع حضرة مولانا مقى السادة الحنفية بمصر على ما ذكره يعطى من حضرة قول معتمد بما هو منصوص يصريح المذهب كي بموجبه يتبع الاجراء وبناء على ما ذكر قد تحرر هذا السعادة تكتم والفتوى ان والشرعية مراسلات من طيه ومن بعد اخذ النص من حضرة الموما اليه يكرم بالافادة في الحكم في هذه المسئلة (اجاب) قد صار لاطلاع على خطاب حضرة محافظ دمياط المؤرخ ٢٢ ربيع الاول سنة ٧٧ وافتوى المذكورين والافادة عن ذلك ان الذى عليه العمل وفتوى المتأخرين وبه صرح في فتاوى تقيي الحامدية لصاحب رد اختار حاشية الدوا المختار ان لابل السفر بالصغير بعد انتهاء مدة حضانتها ولو فوق مسافة السفر ولا يمنع من ذلك وبجمل ما ذكر الحاوى والتارخانية على ما اذ اقيمت مدة الحضانة مع قيام مانع بالام كالتزوج باجنبي يزول الثاني ولا يبقى على اطلاقه كمنع في رد المختار على انه قبل ذلك افاد ان عبارة الحاوى فيما قبل الاستغناء حيث قال وكذا لا يخرج الاب به من محل اقامته قبل استغنائه وان لم يكن له الحق في الحضانة لاحتمال عوده بزوال المانع اه وهو المفهوم مما يأتى عن فتاوى الزملى ويدل له ما فى الحاوى كما تعرفه اه المراد منه وهو المستفاد ان ضامن سيق عبارة الدر المختار التي نقل فيها عبارة الحاوى وبه على ما سرر يكون لابل اخذ ولده الذي بلغ عمره عشرين جيرا ولدا يسافر به حيث شاء لزوجوا الاستغناء ولا يجبر على الافادة به في مكان قريب من امه وابنه تعالى اعلم (سئل) ابنتي به واصره في حضانة من يبيع منها خمس سنين ثم تزوجت من رجل اجبى ايسر حق في الحضانة ونزولها من انفسه ثم نقل اخذته من بيتها صغيرة اخذته وتعهده شقيق وعمه ثمانية اشهر صغيرة اخذته من بيتها صغيرة من بيتها صغيرة والحال هذه اسقط حضنته ثم المقيمة تزوجت باجنبي وتكون له حق في بيتها صغيرة حيث خير جسد من قدمها لها (اجاب) درستت هذه الام بزوجها الجدي من

١٢٧٧

مطلب في سفر الاب
بالولد بعد الاستغناء وما
قيل في ذلك من التوفيق

الصغيرة ولها عمة شقيقة صالحة للحضانة لم يقيم بها مانع ينتقل الحق في الحضانة لها حيث لم يوجد من يقدم عليها فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له من مطلقة ابن بلغ عمره سبع سنوات فأكثر أراد أبوه أخذه من أمه فامتعت من تسلمه له فهل حيث يبلغ سن الصغير المذكور سبع سنوات فأكثر يكون لآبيه أخذه من أمه قهراً عنها وهل إذا ادعت أمه أن عمره خمس سنين وكذبها الأب في ذلك وادعى أن عمره يزيد على سبع سنين فما يكون الحكم (اجاب) الأم احق بحضانة الصغير الى ان يستغنى وقد ربيع سنين وبه يقضى فان بلغ هذا السن وجب على الأب أخذه ولو اختلفا في سنه فان اكل وشرب وليس واستحب وحده دفع اليه ولو جبروا الا فاللازم في حال الاختلاف في سنه ان ينظر الحاكم الى حال الصغير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعها منه ولد سنه ستان قرر القاضي على الرجل المذكور للزوجة المذكورة اجرة حضانة للصغير المذكور كل يوم كذا فصار يدفع الرجل ذلك الى الزوجة مدة ست سنين ثم اراد ان يأخذ ابنه الصغير حيث انتهت حضنته وبلغ سنه ثمان سنين ست بعد طلاق امه وستان قبله فهل يجب لذلك وليس لاحد منع الولد عنه ولا جبره على دفع الاجرة من الآن (اجاب) نعم للأب المذكور اخذ ابنه المرقوم وضمه الى عياله جبراً حيث بلغ سنه ثمان سنين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له من مطلقة ولد صغير تزوجت امه بآخر ولام الصغير أم غير صالحة لحضنته لكونها تتركه ضائعاً وتخرج في الاسواق وللأب ام قادرة على حضنته صالحة لها خالية من الأزواج فهل والحال هذه ينتقل الحق في حضانة الصغير المذكور لأم آبيه المذكور (اجاب) الأم احق بحضانة ولدها حتى يستغنى ما لم تتزوج اجنبياً منه فان تزوجت كذلك انتقل الحق في حضنته لأم الأم اذا لم يقيم بها مانع ككونها غير مأمونة عليه بان تخرج كل وقت وتترك الصغير ضائعاً بلا متعهديته عهد فان كانت كذلك انتقل الحق لأم الأب مادام المانع قائماً بأم الأم والام اذا كانت أم الأب صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر ماتت امها المطلقة وهى عندها وبلغ سنها خمس عشرة سنة ولها أب فهل يكون لآبيها اخذها بوضعها الى نفسه حيث لم يجتمع لها رأى ولم تكن امينة على نفسها ويخاف عليها اذا انفردت في محل غير محل آبيها (اجاب) للأب ضم ابنته المذكورة اليه والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ورزق منها ولداً وبعد ذلك طلقها واقام الولد عندها الى ان بلغ عمره ثمان سنين وبعض التاسعة ومع ذلك المرأة المذكورة تزوجت بزواج فأحب الزوج الاول اخذ ولده منها فابت وتشاكرت معه وادعت ان امها موجودة وانها احق بالولد من آبيه مع ان الولد مميز مستقل بامور نفسه لبسوا وكلا وشربا ونوماً غير احتياج الى احد في شئ من ذلك فهل والحال هذه تسقط حضنتها ويصير الولد حق والده او لا تسقط حضنتها ويكون حق جدته أو امه المذكور (اجاب) اذا

١٢٧٧

٣٠

ذى القعدة

١٢٧٧

٣

١٢٧٧

٥

١٢٧٧

٢

١٢٧٨

محرم
٩

١٢٧٨

٢٩

كان الواقع ما هو مسطور بهذا السؤال يكون على الأب ضمه اليه لانتهاء حضنته ولا حق في ضمه لأمه ولا لغيرها بمضى مدتها وهذا حيث كان ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في صغيرين في حضنة أمهما بلغ سن أحدهما إحدى عشرة سنة والآخر ثلاث سنوات مات أبوهما عنهما ولهما جدة أم أبيهما وعم شقيق فهل إذا تزوجت أمهما باجنبي منهما ولم يكن لهما أم تنتقل حضنة الصغير الذي سنه ثلاث سنوات لجدة أم أبيه حيث لم يوجد من يقدم عليها في الحضنة وتنتهي حضنة الآخر ببلوغ السن المذكورة فله ضمه اليه أم كيف (اجاب) تنتقل حضنة الصغير الذي بلغ ثلاث سنين إلى جدته أم أبيه حيث تزوجت أمه أجنبياً منه ولم يوجد من يقدم على الجدة المذكورة ولم يبق لهم بها مانع وللم ضم الولد الآخر حيث انتهت حضنته ولم يوجد من يقدم على العم في الضم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها في المحروسة وبعد مدة طلقها وله منها ابن سنه ثلاث سنين و بنت سنها خمس سنين وتزوجت المطلقة باجنبي من الاولاد ولها أم خالصة من الأزواج وصالحه للحضانة لم يقيم بها مانع شرعي وللمطلق أم قاطنة ببلاد الريف وبينها وبين المحروسة مسافة قصر فهل ينتقل الحق في حضنة الولدين لأم الام المذكورة وتقدم فيها على أم الأب (اجاب) نعم ينتقل الحق في حضنة الصغيرين المذكورين لأم الام إذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع شرعي ولم تمسكهما في بيت الراب الاجنبي وتقدم والحال هذه على أم الأب والله تعالى اعلم (سئل) في رضيع ماتت أمه وله جدتان أحدهما من قبل أبيه والآخرى من قبل أمه متزوجة بجدة أبي أمه فهل تنتقل حضنة الرضيع لجدة أم أمه ولو لم تزوج بجدة بحرم الرضيع المذكور أو تكون الحضنة لجدة أم الأب (اجاب) أم الام مقدمة في الحضنة على أم الأب إذا كانت صالحة لها قادرة عليها لم يقيم بها مانع وتزوجها بالجدة المذكورة لا يمنع من استحقاق الحضنة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنتان بلغ سن أحدهما ست سنين والآخرى أربع سنين ثم بعد انقضاء عدتها شرعا تزوجت برجل اجني من الصغيرتين ولهما جدة من قبل أمهما متزوجة برجل اجني منهما ولهما خالة خالصة من الأزواج صالحة للحضانة لم يقيم بها مانع شرعي فهل تنتقل حضنة الصغيرتين المذكورتين لخالتهما المذكورة الصالحة للحضانة القادرة عليها حيث لم يكن لهما من قبل إبيهما جدة ولا من يقدم في الحضنة على الخالة المذكورة (اجاب) بتزوج الأم والجدة أم الام اجنبيين من الصغيرتين يستقطب حقهما في حضنة أمهما وينتقل الحق في الحضنة المذكورة حيث كانت صالحة لها قادرة عليها لم يقيم بها مانع ولم يوجد من يقدم عليها في الحضنة من النساء كما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها تسع سنين ثم تزوجت بغيره فهل يكون للرجل المذكور أخذ بنته منها حيث انتهت مدة حضنتها وتجب على دفعه له (اجاب) تزوج الأم اجنبياً من الصغيرة مستقطبة حضنتها على فرض

رجب

١٢٧٨

٦

١٢٧٨

٩

رمضان

١٢٧٨

٢٥

ذي القعدة

١٢٧٨

١٨

بقا مدهتها وينتقل الحق لمن بعدها من النساء فان لم يوجد لهما من النساء من يقدم على
 الاب يكون له ضمها اليه وكذا ان تحقق بلوغ سن البنت تسع سنين وطعنت في العاشرة
 فللاب ضمها اليه مطلقا تزوجت الام أم لا لانتهاء مدة الحضانة بذلك والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل مات عن اخيه الشقيق وعن زوجته وعن ابنين قاصرين وترك مايورث
 عنه شرعاً قام القاضي الاخ المذكور وصيا على الابنين المذكورين القاصرين وعلى
 حفظ ماله ما ثم الآن بلغ سن احد الابنين تسع سنين وبلغ سن الثاني احدى عشرة سنة
 وهما في حضانة امهما ويريد الآن الاخ المذكور الوصي اخذهما من الام وضمهما اليه
 ليعلمهما صنعة وينفق عليهما من ماله متبرعا ليعفظهما ويربهما فهل والحال هذه يجب
 لذلك وايس للام منعه من اخذهما (اجاب) نعم والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة سنها نحو الحولين فترزجت المطلقة باجنبي من
 الصغيرة وسكن بهما في مسكن واحد وجددة الصغيرة لا تحضنها الا بأجرة فهل
 مادامت الجدة ساكنة مع ابنتها وزوجها في مسكن واحد لا يكون لها حق في حضانتها
 ويكون للاب اخذها ودفعها لاخته الصالحة للحضانة حيث لم يكن للمطلقة مستحق
 لحضانتها من قرابتها (اجاب) تسقط حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرة وينتقل
 الحق فيها لام الام الصالحة لها ما لم تمسك الصغيرة في بيت الرب اى فزوج الام الاجنبى فان
 سكنت بها في بيته فلاحق لها في الحضانة مادامت كذلك وينتقل الحق لمن بعدها في هذه
 الحالة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولد صغير سنه خمس سنين وايس للولد
 المذكور أم بل له جدتان لاب ولام وله اربع اخوات شقيقات اناث والحال ان الجدة
 التي هي ام الاب متزوجة باجنبي والجدة الثانية التي هي ام الام خالية من الازواج
 متبرعة بحضانة الصغير قادرة عليها فهل تسكون هذه الجدة التي هي ام الام مقدمة في
 حضانة الصغير على من ذكر ويكون الحق في الحضانة لها (اجاب) ام الام في الحضانة
 مقدمة على ام الاب فيها ولو لم يقم بأمر الاب مانع منها كترزوجها الاجنبى وتقدم على
 الاخوات ايضا بالاولى وهذا حيث لم يقم بهما مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 طلق زوجته وله منها بنت سنها نحو اربع سنين فترزجت المطلقة باجنبي ولها أم هرمة غير
 صالحة للحضانة مقيمة عند بنتها في بلد بينها وبين البلد المقيم فيها والدها وأمها مسافة
 فوق مسافة القصر وغير طالبة لحضانتها فهل يكون لابي البنت اخذها وضمها اليه عند
 ام الاب الصالحة للحضانة ولا حق في الحضانة لمطلقة المذكورة (اجاب) تسقط حضانة
 الام بتزوجها اجنبيا من الصغير وينتقل الحق لام الام ان كانت صالحة للحضانة قادرة
 عليها فان كانت بخلاف ذلك ينتقل الحق لام الاب الصالحة القادرة اذ لم يقم بهما مانع
 والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غضبت من زوجها عند أهلها وله منها بنتان
 خدنها معها والحال ان سن احداهما احدى عشرة سنة والاخرى اثنتى عشرة سنة فهل

١٢٧٨

١٤

١٢٧٩

صفر

٢٧

١٢٧٩

ربيع الاول

١٧

١٢٧٩

١٧

يكون له أخذها منها وضمها اليه وتنقضي الحضانة بتسع سنين والحال ما ذكر (اجاب)
 المصرح به ان الام أحق بحضانة الصغيرة قبل الفرقة وبعدها وقد رت مدة الحضانة في
 الاثنى تسع سنين فاذا بلغت البنت تسعا انتهت مدة حضانتها وللأب ضمها ولا خيار قبل
 البلوغ والله تعالى اعلم (سئل) في صغير مات أبوه ونصبت والدته وصيا عليه من قبل
 الحاكم الشرعي ثم تزوجت والدته الصغير الوصي بأجنبي من الصغير ولها أم خاليتها من
 الازواج ولا يبي الصغير أم فهل تكون والدته الام مقدمة على والدته الأب في حضانة الصغير
 وتكون الوصاية باقية لو الدة الصغير ولو تزوجت (اجاب) نعم ام الام مقدمة في الحضانة
 على ام الأب حيث لم يقم بها مانع ولم تمسك الصغير في بيت الراب وتزوج الام لا يبطل
 وصايتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جعل لام زوجته مبلغا معلوما من الدراهم أجرة
 لحضانة بنته كل شهر لموت أمها وانتقال حضانتها اليها وتراضيهما على ذلك وتجمد الجدة
 الحضانة لها على الزوج الذي هو أبو البنت مبلغ معلوم من الدراهم لمدة أشهر ماضية
 ولم تقض منها شيئا ثم ان أبابنت زوج ابنته المذ كورة بزواج لاجل اسقاط حضانة
 الجدة المذ كورة التي لم يقم بها مانع من الحضانة الى الاثنى ويريد أخذها وتسليمها للزوج
 والحال انها صغيرة لا تطيق الوطء فهل يؤمر الزوج بدفع ما تجمد عليه الجدة من أجرة
 الحضانة وتبقى عند جدتها المذ كورة ولا تسلم للزوج حتى تنتهي مدة الحضانة المقدرة
 بتسع سنين ووطئها في العاشرة (اجاب) لا تسقط حضانة الجدة بتزويج البنت المحضونة
 التي لا تشتهي ولا تصلح للرجال حيث لم تبلغ تسع سنين لبقاء مدة حضانتها وعلى الأب
 دفع ما بذمته من أجرة الحضانة المقدرة بتراضيهما لما مضى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 له بنت من مطلقته بلغت من العمر إحدى عشرة سنة فهل اذا كان الامر كذا ذكر يكون
 للأب أخذ ابنته من مطلقته المذ كورة من غير معارض له في ذلك لا نقضاء مدة حضانتها
 والا ن أم البنت تطالب مطلقها بدفع المفروض أجرة للحضانة بعد انقضاء مدة حضانتها
 فهل يجوز لها ذلك ام كيف (اجاب) نعم للأب ضم ابنته المذ كورة اليه جبراً حيث انتهت
 مدة حضانتها وعليه دفع ما ترتب بذمته مما فرض لأمها أجرة عليه قبل مطالبتها للام
 بأخذ البنت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن بنت له سنها يبلغ تسع سنين وبعد
 وفاة والدها الى رحمة الله تعالى تزوجت أمها والبنت باقية عندها ومجوعول للبنت
 المذ كورة شهر يا خمسة واربعون ترشاً قدياً واثناعشر قرشاً من ضمن أجرة المنزل الخمسة
 شهر يا سبعة وخمسون قرشاً ومائة وصى عليها من قبل القاضي فهل يكون للام أخذ بنت
 اخيه من والدتها حيث تزوجت اجنبياً وليس لها حضانة (اجاب) بلوغ سن الاثنى
 تسع سنين تنتهي مدة حضانتها كما تسقط حضنة الام بنزوحها اجنبياً من الصغيرة فاذا
 لم يوجد للأبنت المذ كورة بعد الام غير عمها العاصب الوصي عليها يكون له ضمها اليه اذام
 يكن فاسقاً والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أمها وزوجها وابن صغير وله أم

١٢٧٩

١٥

صفر

١٢٨٠

٢٠

ربيع الاول

١٢٨٠

١٨

ربيع الثاني

١٢٨٠

١٧

اب متزوجة بجد الصغير وأم الأم متزوجة باجنبي من الصغير فهل يكون الحق في حضانة الصغير للأم الأب المذكورة وإذا كانت غير مأمونة عليه بأن تخرج كل وقت وتركه ضائعا بلا متعهد وكان له حالة صالحة للحضانة يكون لمخالته الحضانة ولا حق فيه للجدة المذكورة مادامت بهذه الحالة (اجاب) بتزوج الجدة أم الأم أجنبية من الصغير تسقط حضانتها وينتقل الحق فيها للأم الأب إذا كانت غير مأمونة عليه بأن تخرج كل وقت وتركه ضائعا فينبذ لاحضانة لها صيانة للصغير مادامت كذلك فإذا سقطت حضانتها لجدتين المذكورتين ينتقل الحق فيها للخالة المذكورة إذا كانت صالحة لها فادرة عليها لم يقم بها مانع حيث لم يوجد من يقدم عليها فيها والله تعالى اعلم (سئل) في صغير أمه ماتت وهو ابن ثلاث سنوات ودخل في السنة الرابعة وله جدة من قبل أمه وجدة من قبل أبيه فهل إذا كانت أم الأم لها صنعة تخرج دائما بسببها إلى الأسواق والبيوت وترك الولد ضائعا ويخشى عليه بسبب ذلك الملاك تنتقل حضانتها لجدته أم أبيه حيث كانت قادرة على الحضانة وأهلها من كل وجه خصوصا وأم الأم يخاف من سفرها بالولد إلى جهة بعيدة لا يمكن والده ان يراه (اجاب) إذا كانت أم الأم غير مأمونة على الصغير بأن تخرج في الغالب وترك الصغير ضائعا تسقط حضانتها وينتقل الحق فيها للأم الأب حيث كانت صالحة لها فادرة عليها لم يقم بها مانع والا فلا ينتقل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وحملت منه وأنت باين وبنت ثم بعد ذلك طلب أبو الزوجة من الزوج أجره على الارضاع ونفقة زائدة عن طاقته وإذا أراد أبو الاولاد احضار مرضعة لترضعه عند الأم لا تقبل منه الا ان تكلفه بالدرهم أجره الرضاعة وهي ترضعه ومقدرة عليه فهل للاب ان يحضر المرضعة ولا تستحق المنكوحه أجره الارضاع وتقدير النفقة يكون بحسب حال الزوجين (اجاب) نفقة الزوجية تجب بقدر حال الزوجين على المقتى به ولا تستحق الأم وهي في نكاح الزوج أجره على ارضاع ولدها منه لوجوب ذلك ديانة عليها مع وجوب نفقتها ونفقة الصغير عليه فليس للأم تكليف الاب وهي في نكاحه أجره للارضاع وإذا أبت الأم ارضاع ولدها لا تجبر عليه قضاء ويستأجر الاب من ترضعه عندها الا اذا تعينت بان لم يجد الاب من ترضعه أو كان الولد لا يأخذ ثدي غيرها والله تعالى اعلم (سئل) في أم أم مطلقة ثلاثا ومعه بنت عمرها خمس سنوات وولد عمره سنتان وفرض القاضى أجره حضانتها لهما كل يوم قدر معلوما ثم صارت تباع وتشتري فأراد والدهما ان يأخذهما منهن مادامت تباع وتشتري فريضت أن يبقيا عندها مادامت تباع وتشتري وتحضنهما مجانا والا ن صارت لا تباع ولا تشتري وتريد أن يفرض لهما أجره حضانتها فهل تجاب لذلك وتأخذ من والدهما أجره حضانتها لهما حيث كان موسرا (أجاب) التزام الأم بحضانتهم مجانا مادامت تباع وتشتري ثم تركها للبيع والشراء لا يمنعها من طلب أجره حضانتهم بعد ذلك لما يستقبل حيث لا مانع

سنة جادى الاولى

و يمتيان في حضانتها مادامت مدة الحضانة اذا كانت ما مونة عليهما بان لا تخرج كثيرا
وتتركما ضائعين ولم يوجد مانع آخر من حضانتها وتستحق مع ذلك نفقة للصغيرين
أيضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن وبنتان سن
احداهما عشر سنين والاخرى ست سنين وسن الابن ثلاث سنين فهل تنتهى حضانة
البنات الاولى ببلوغها السن المذكور ولا يباها أخذها وتبقى البنات الثانية مع الابن
عند امهما حتى تنتهى حضانتهم شرعا (اجاب) نعم تنتهى حضانة الانثى ببلوغها
تسع سنين فللاب اخذ البنات الاولى لمجاوزتها سن الحضانة وتبقى الثانية والابن في
حضانة امهما الى انتهاء مدة حضانتهم ما حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
تزوج امرأته بمصر ورزق منها بنت ثم ماتت الام ولها ام مقيمة بالقري وام اب مقيمة معه
بمصر وتريد ام الام ان تسافر بالصغيرة وتقلها الى القرية التي بينهما وبين مصر فتفاوت
بحيث لا يمكنه ان يصير بنته ثم يرجع الى محله في يوم واحد فهل ليس للجددة ذلك (اجاب)
نعم ليس للجددة نقل الصغيرة المذكورة من مصر ووطن الزوجين الى القرية المذكورة
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وابن من كل واحدة
منهما احدهما بالغ رشيد والاخر سنه عشر سنوات وامه متزوجة باجنبي والولد مقيم مع امه
في مكان واحد مع زوجها الاجنبي المذكور فهل يكون للاخ الرشيد الصالح ضم اخيه
اليه حيث انتهت مدة حضانته سيما وامه متزوجة باجنبي (اجاب) نعم له ضمه اليه والحال
هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ابن صغير في حضانة جدته ام امه المتزوج امه باجنبي منه بلغ
سنه ثمان سنين ونصف وله اعمام عصبة يريدون نزعها واخذها من جدته وضمه اليهم فهل
يجابون لذلك وتنتهى حضانته ببلوغ هذا السن (اجاب) تنتهى حضانة الغلام ببلوغ
سنه سبع سنين على المقتضى به فاذا بلغ الصغير المذكور ثمان سنين ونصف يكون لاصلاح اعمامه
الاشقاء اولاد ضمهم اليه جبر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته منذ سنة
ونصف وله منها اولاد صغار هي حاضنة لهم منهم بنت صغيرة غير مشتهدة لا تصلح للرجال
بلغت خمس سنين في حضانة امها الصالحة للحضانة المقر لها في نظير اجرة الحضانة ثلاثة
قروش في كل يوم زوجها ابوها من يتيم قاصر والاخر يريد الاب المذكور اخذ البنات
المذكورة من امها ليلسها للزوج المذكور فهل ليس له ذلك ولا تسقط حضانته الام بتزويج
البنات ولو كان العقد صحيحا (اجاب) تزويج الصغيرة التي لم تنته مدة حضانتها لا يسقط حق
الام في الحضانة بل تبقى عندها ولو بعد النكاح الى انتهاء المدة حيث لا مانع والله تعالى
اعلم (سئل) في بنتين ماتت امهما ولهما جدة ام ام بلغت احداهما تسع سنين والاخرى
اقل من ذلك فهل تنتهى حضانتهما التي بلغت تسع سنين ولا يباها ضمها اليه جبر على الجدة
وتبقى الثانية في حضانة الجدة مدة يسكن ذ ارادت اسفربها الى بلدة اخرى غير بلدة لاب
بدون اذنه ورضاء ليس لها ذلك حيث كان بين البلدتين تفاوت (اجاب) تنتهى حضانة

١٢٨٠ ٢٦

جادى الثانية

١٢٨٠ ١٦

رمضان

١٢٨٠ ٢١

ربيع الثاني

١٢٨١ ٢١

١٢٨١ ٢٩

جادى الثانية

١٢٨١ ٢٠

الانثى ببلوغها تسع سنين فلا لب المذ كور ضم البنت التي بلغت هذا السن اليه وتبقى الثانية في حضانتها لكن ليس لها نقلها من البلد بدون اذن أبيها ورضاه حيث تفاوت البلدان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن اربعة بنين وبنت بلغ سن احدى كور تسع سنوات والثاني ثمان سنين والباقي من الاولاد لم يبلغ سن الحضانة فهل لعهم الشقيق ضم الاثنين اليه قهرا عن امهما حيث انتهت مدة حضانتهم وليس لام القصر السفر بهم فوق مسافة القصر واذا تزوجت باجنبي منهن تسقط حضانتها وتنقل لام الاب حيث لا أم لها أم كيف (اجاب) حيث بلغ سن احدى الابناء تسع سنين والثاني ثمان سنين فلعهمما الشقيق ضمهما اليه حيث لم يوجد من يقدم عليه ويتزوج الام اجنبيا عن الصغار يسقط حقها في حضانتهم وينتقل الحق لام الاب اذا كانت صالحة لها قدرة عليها لم يقيم بها مانع ولم يوجد من يقدم عليها وهي ام الام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعها منه بنت رضية فتروجت بعد انقضاء عدتها باجنبي من البنات واخذها الزوج ومعها البنت وسافر بعيدا عن البلد التي تزوجها فيها باز يد من يوم واقاما بمحل خرب واستمر اثنان سنين ثم علم ابو البنت بمحل اقامتها فاراد أن يتوجه اليها ليأخذ بنته منها ويدفعها لمن تحضنها من طرفه فهل يكون له ذلك وتسقط حضانتها من حين تزوجها وتجبر على تسليم البنت لابيها خصوصا وليس لها ام ولا غيرها مطلقا (اجاب) بتزوج الام اجنبيا من الصغيرة تسقط حضانتها وينتقل الحق لمن بعدها من الحاضنات فان لم يكن لها من يقدم على الاب في الحضانة فلا لب المذ كور ضمها اليه جبرا على الام المذ كورة وليس للام السفر بها الى غير وطنها الذي نكحها فيه ولو مع بقاء الحضانة بدون رضا الاب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت ولها بنت صغيرة لا يزيد عمرها على ثلاث سنين وليس للصغيرة المذ كورة من النساء الحاضنات بعد موت أمها سوى عمتها شقيقتي والدتها الموجودات تزوجت من اجنبيين من الصغيرة وعمة أمها العزباء الصالحة للحضانة التي لم يقيم بها مانع ولها جد أيضا أبوها فهل لاحق لعمتها المذ كورتين في حضانتها لتزوجهما اجنبيين منها ويكون الحق في حضانتها لعمة أمها فلها اخذها من ابيا وضمها اليها ويجب لها اجرة على حضانتها ونفقة للصغيرة يطلب بها ابوها الموسر (اجاب) بتزوج العمتين اجنبيين من الصغيرة تسقط حضانتهمما وينتقل الحق في حضانتها لعمة أمها الصالحة لها القدرة عليها حيث لم يوجد لها من النساء من يقدم عليها فتدفع اليها وتجب اجرة حضانتها ونفقة الصغيرة فان كان للصغيرة مال في مالها والا فعلى ابيا المذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنت قاصرة في حضانتها امها فهل اذا تزوجت أم البنت المذ كورة باجنبي من الصغيرة وكان لها أم صالحة للحضانة قادرة عليها متروجة بمجد الصغيرة ينتقل الحق في حضانتها للصغيرة ولها وليس لخال الصغيرة اخذها (اجاب) بتزوج الام اجنبيا من الصغيرة تسقط حضانتها وينتقل الحق في حضانتها

١٢٨١

١٧

١٢٨١

٢٧

١٢٨١

رمضان

٣

١٢٨٢

ربيع الاول

١٥

لجدها أم الام اذا كانت صالحة لها فادرة عليها لم يقيم بها مانع وليس لها امساكها في بيت زوج الام الاجنبي فان اقامت بها فيه تؤخذ منها وهذا عند عدم انتهاء المدة وهي تسع سنين للانثى والله تعالى اعلم (سئل) في يثيمة عمرها سبع سنين ودخلت في الثامنة وهي في حضنة أمها الاهل للحضانة ولها أخت لاب وصى عليها من قبل أبيها متزوجة تريد أخذها من أمها ووضعهما اليها بلا وجه شرعي فما الحكم (اجاب) ليس للأخت المذكورة اخذ البنات المحضون من أمها الصالحة للحضانة والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في صغير سنه ثلاث سنين فاكثر ماتت أمه وليس له الاب واربع اخوات لاب اثنتان متزوجتان اجنبيتين من الصغير وواحدة قاصرة والرابعة بالغة غير متزوجة صالحة للحضانة مقيمة مع والدهن ببلدة غير البلدة التي ماتت فيها أم الصغير وله خالتان متزوجتان اجنبيتين من الصغير ايضا وخال وبعد موت أمه حضر أبوه من بلده ليأخذه ويضمه الى اخته البالغة الصالحة للحضانة التي هي ايضا في عيال الاب فغنته الخالتان والحال عن ذلك فهل ليس لهم المنع ولا يكون لهم حق في حضنة الصغير المذكور حيث كانت الخالتان متزوجتين اجنبيتين ويكون الحق في حضنته لاخته المذكورة وعلى فرض عدم تحقق كونها اهلا للحضانة ايضا يكون للاب ضمه لنفسه ويقدم على الخاتين المذكورتين (اجاب) لاحق للخاتين المتزوجتين في حضنة الصغير مادامتا متزوجتين اجنبيتين منه ولو لم يوجد من يقدم عليهما كالاخت اذهى مقدمة في الحضنة على الخالات ولاحق للخال ايضا والحال هذه والاب مقدم فيها ان لم يتحقق وجود اخت للصغير صالحة للحضانة لم يبق بها منع فليس للخاتين والحال ما ذكر منع الاب عن اخذ ابنه ووضعه اليه او الى اخت الصغير الصالحة لذلك التي هي في عيال الاب والله تعالى اعلم (سئل) في صغير مات أبوه وهو في حضنة أمه والآن بلغ سن الصغير عشر سنين وطعن في الاحدى عشرة وله اخوة ذكور واثنا عشر وولد لام فهل لاخته الارشده ضمه الى عياله واذا امتنعت أمه من ذلك يؤخذ منها جبرا (اجاب) حيث بلغ سن الصغير المذكور عشر سنين ووطن في الحادية عشرة يكون لعصبة ضمه اليهم واخذه من أمه و يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب فان استواء قدم الاصلح ثم لا ورع ثم الاسن واما الجد لام فهو من ذوى الارحام وهذا بانظر لضم الصغير بالانسبة لما له فالتصرف لمن يقيمه القضى وصيا عليه ان لم يكن له وصى من قبل أبيه والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة مات أبوها سن ثلاث عشرة سنة وهما من متزوجة باجنبي ولها جدة مدم فندزعت لخدمة مع ابنتها لاد في ابنت المذكورة وكى منهم تريد ضم ابنت القاصرة المذكورة اليها لحفظها وتريد من رضى حق بحفظ القاصرة المذكورة وصمها أبى وبرويجها بكفران وجد (اجاب) اذا تمت مدة حضنة الصغيرة المذكورة فرأى فيها بقية ضى يضعها عند من شاء من الامانة والقدرات على الحفظ حيث لا يحرمها من

١٢٨٢

٢٦

ربيع الثاني

١٢٨٢

٢٠

جمادى الاولى

١٢٨٢

٢٤

جمادى الثانية

١٢٨٢

٢٤

العصبة وأما ولاية انكاحها من كفة ومهر المثل فللام حيث لم تبلغ ولا ولي لها من العصبات
والله تعالى اعلم (سئل) في ولد توفي والده وبلغ عمره زيادة عن تسع سنين وله أم
وأم أب غير متزوجتين وله عم عاصب فن الاحق من المذكورين بتربية الولد وأخذ من
أمه وله أن يسافر بالولد المذكور أم لا (اجاب) حيث بلغ الولد زيادة عن سبع سنين
يسقط حق الام وأم الاب من حضانتها ويأخذها العم ويضمه الى نفسه جبراً حيث لم يوجد
من يقدم على العم العاصب المذكور من العصبات وأما سفر العاصب به ففيه تردد في
مباراتهم وأقضى الخير الرمي بأن له الاخراج كما في الاب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
متزوجة برجل واثبت منه بقاصر بن ثم حصل لها جنون بعد ذلك ولها أب وأم متزوجة
به صالحة قادرة على حضانة القاصر بن المذكورين فهل تكون الحضانة لام المجنونة
المذكورة والولاية في مالها لا يباؤها والدعوى به على من هو تحت يده (اجاب) لاحق
للمجنونة في الحضانة أنشرطها العقل والبلوغ والحريه فينتقل الحق بجنون الام الى
أمها في مدة الحضانة حيث كانت صالحة لها قادرة عليها لم يقيمها مانع وتزوجها بجدا
القاصر بن لا يسقط حضانتها والولاية في مال المجنونة لا يباؤها من له الولاية في المال يملك
الخصوصه فيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن عمره
ثلاث سنين وللزوجة المذكورة التي هي أم الولد أم متزوجة بجدا الصغير ولا لى الولد
أم ثم بعد مدة تزوجت أم الصغير برجل أجنبي ونقلت الولد من البلد المقيم فيها أبو الولد
التي وقع فيها النكاح الى بلدة بعيدة وأما مقيمة ببلدة نائلة بعيدة عن بلد الاب أيضاً
فهل اذا انتقل الحق في حضانة الصغير المذكور بتزوج أمه اجنبياً الى أمها المتزوجة
بجده لا يكون للجدة المذكورة امساك الولد في البلدة المقيمة فيها البعيدة عن محل اقامة
الاب والنكاح وليس لها نقله اليها ولا اخراجها من البلد التي فيها الاب واذا امتنعت
الجدة المذكورة من اقامتها به في بلد أبيه لينظر ولده يـكون للاب منعها من ذلك ولا
يمكنها ولا بنتها من اخراج الولد المذكور من البلد التي فيها ابوه التي هي محل النكاح
(اجاب) ليس للام بعد انقضاء عدتها نقل الولد من بلد النكاح محل اقامة الاب الى بلدة
بعيدة عنها بحيث لا يمكن الاب النظر الى ولده والرجوع قبل الليل بدون اذن أبيه
ويسقط الحق في حضانتها بتزوجها اجنبياً من الصغير وينتقل الحق في الحضانة الى جدته
ام امه حيث كانت صالحة لها وليس لها أيضاً اخراج الولد الى بلدة أخرى غير البلد المقيم
به أبوه بدون اذن الاب ويكون له منعها من امساكها في بلد آخر لان له حق النظر اليه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان متزوجاً بامرأة وخلف منها بنتاً ثم طلقها وتزوجت
برجل آخر وليس للطلقة المذكورة أم ولوالد البنت المذكورة خالة خالية من الازواج وله
أيضاً جارية وطلقة المذكورة عمة غير متزوجة فلمن تكون الحضانة (اجاب) اذا كانت
خالة الاب صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيمها مانع تقدم في الحضانة على عمة الام المطلقة

١٢٨٣

١٧

جمادى الاولى

١٢٨٣

١٣

رجب

١٢٨٣

٢٩

شوال

١٢٨٣

٢٠

المذ كورة لانهم قدموا خالة الام والاب على عمات الامهات والا باقى الترتيب والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها عشر سنين تزوجت أمها برجل اجنبى منها فهل تنتهى حضانه الام ببلوغ البنت المذ كورة هذا السن ويكون له أخذها من أمها وضمها الى عياله شرعا (اجاب) حيث بلغ سن البنت المذ كورة عشر سنين فقد انتهت مدة حضانتها وعلى الاب ضمها اليه وأخذها من أمها المذ كورة الى عياله والله تعالى اعلم (سئل) فى حاضنة لصغيرة اخرجت نفسها الحرى مستأمن وتريد السفر بها لجهة لا يمكن الاب ان يراها ويرجع لبلده فى يوم واحد وباستئجارها تترك الصغيرة ضائعة ويلحقها بذلك ضرر وتلف والحاضنة المذ كورة أم غير صالحة للحضانة لان بعقلها خاللا ومستأجرة عند الحرى المذ كور أيضا فهل حيث الحال ما ذكر وكان لاني الصغيرة المذ كورة أم قادرة على الحضانه صالحة لها غير عاجرة عنها ينتقل حق الحضانه فى الصغيرة المذ كورة لها واذا فسخت أم الصغيرة المذ كورة تأجير نفسها ليس لها ان تسافر بها سفر الا يمكن الاب ان يراها ويرجع الى بلده فى نهار واحد اذا سافرت من مصر الى قرية لم تكن وطنها ولم يتزوجها فيها (اجاب) من شرط الحضانه كون الحاضنة عاقله مأمونة على الصغير فان كانت الام غير مأمونة على الصغيرة بان كانت مشغولة بخدمة مستأجرها وتخرج كل وقت وتركها ضائعة تسقط حضانتها وكذا الجدة أم الام ان كانت مجنونة او مستأجرة ومشغولة بالخدمة اشتغالا تضع به الصغيرة تسقط حضانتها والا فلا ثم بعدهما يكون الحق فى الحضانه للأم أم الاب اذا كانت صالحة لها قادرة عليها واذا لم تسقط حضانه الام لا يكون لها السفر بالصغيرة الى بلدة اخرى بينهما تفاوت حيث لم تكن وطنها ولم تكن محل السكاح والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل طلق زوجته ثلاثا وله منها اولاد اربعة ثلاث اناث والرابع ذكر فرفعته الى القاضى وقرض لها عليه مقدار معلوم من الدراهم نفقة عدتها ونفقة اولاده المذ كورين وصار يدفعه مدة اشهر فهل اذا بلغ سن احدى اولاده الاناث تسع سنين وطعنت فى العاشرة وانقضت عدة الزوجة بوضع الحمل تسقط عنه نفقة العدة ونفقة احدى البنات المقررة بأخذها ويجعل القاضى عليه قدر ايليق بحاله وللأب أخذ ابنته وضمها اليه اذا تحقق بلوغها السن المذ كور (اجاب) من المعلوم انه بانقضاء العدة بطل الفرض النفقة المدة لعدم قيامها الا انه يجب على الزوج بعد انقضاء هذه ثلاثة اشياء اجرة حضانتها واولاده الذين لم تنته مدة حضانتهم وأجرة الارضاع ارضع منهن ونفقة منهن وكذا اذا لم يكن للام حاضنة مسكن فعلى الاب اجرة مسكن لها معهم وعن بلغ سن من الاناث تسع سنين وطعنت فى العاشرة أخذها الاب من أمها وضمها اليه والله تعالى اعلم (سئل) فى وصى مخته ومن قبله وصى اخوته من مستولدة والى المذ كور فهل اذا انتهت حضانه الاولاد لسن يضمهم الوصى الى عائلته ولا يكون لوالدة الاولاد معارضة رضى بدور وجه شرعى (اجاب) نلخ

العاصب الوصي المذکور ضمن أخوته الى نفسه بعد انتهاء مدة الحضانة حيث لم يوجد من يقدم عليه من العصبات البالغين وتجبر الام على تسليمهم اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين شقيقين مات احدهما عن بنته وعن ابنه وعن زوجته وسن البنت عشر سنين وزيادة وسن الولد تسع سنين وزيادة والآن تريد الام انضمامهما اليها ومنعهما من عهدهما والعم المذکور يريد اخذهما منها وضمهما اليه فهل حيث ان كلا منهما بلغ السن المذکور يسوغ للعم المذکور اخذهما منها جبراً عليها حيث لم يبق لها حق في حضانتها (اجاب) نعم للعم العاصب ضم ابن أخيه المذکور وبنت أخيه المذکور اذا لم يكن فاسقاً الى نفسه ولم يوجد من يقدم عليه والحال ما ذكر لا انتهاء مدة حضانتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أبيه وزوجته وولد صغير منها فكثت الزوجة في بيت الزوج مدة تزيد على العدة وأرادت الانتقال من بلد الزوج الى بلدها التي عقد عليها الزوج فيها وليس بين البلدين مسافة بعيدة بل قرية جدد بحيث لو توجه جد الولد الى بلدها يصر الولد ويرجع الى بلده مرتين قبل غروب الشمس فهل ليس للجد منعهما من الانتقال به وان قلتم بعدم المنع وأرادت التزوج بعد ذلك باجنبي من الولد ولها أم الحمة متروجة تجد الولد تنتقل الحضانة لام الام (اجاب) نعم ليس للجد منع الام الحاضنة لولدها المذکور من الانتقال به من بلد الزوج الى وطنها الذي عقد عليها فيه ولو كان بين القريةين المذكورتين تفاوت فمع عدم التفاوت المذکور أولى وهذا خاص بالام دون غيرها من الحاضنات كالحدة فليس لها نسله الا باذن من له الحضانة من الرجال واذا سقطت حضنة الام بتزوجها اجنبياً من الصغير ينتقل الحق في حضنته الى الحدة ام الام اذا كانت أم الحمة الحضانة قادرة عليها لم يقر بها مانع كسكنها في بيت زوج الام الاجنبي وتزوجها بجد غير مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً وله ابن منها غير لم يبلغ سن الحضانة فتزوجت المطلقة باجنبي من الصغير ولها أم متروجة باجنبي ايضاً من الصغير وتريد أن تحضن ابن بنتها والحال ان معها من زوجها المذکور ثلاثاً من الصغار ومشتغلة بالبيع والشراء في الاسواق وتتركهم ضائعين ويخشى المطلق هلاك ابنته عندها والحال هذه فهل اذا كانت مشغلة بما ذكر وكانت غير مأمونة على الصغير ولم يثبت انها مطلقة من زوجها الاجنبي المذکور لا يكون لها حق في الحضانة وينتقل الحق فيه لام الزوج المطلق الخالية من الأزواج الصالحة لها (اجاب) بتزوج الام والحدة لام اجنبيين من الصغير تسقط حضانتها كما ان غير المأمونة على الصغير التي تخرج كل وقت وتتركه ضائعاً لا حضنة لها مادامت كذلك واذا سقطت حضنتها ينتقل الحق فيها للحدة لا بام اذا كانت صالحة لها قادرة عليها لم يقر بها مانع فان زال المانع من حضنة الام أو أمها تعود الحضانة لها والله تعالى اعلم (سئل) في صبي كمل له من السن تسع سنوات وهو في حضنة أمه المطلقة من أبيه قبل وفاته ويريد أخوه لابي الوصي عليه من

١٢٨٣

٤

١٢٨٣

٢٠

١٢٨٤

محرم
٢٣

قبل ابيه أخذه منها وضمه اليه لانه أفدر على تأديبه وتعليمه والقيام بأحواله ولو أزمه في المستقبل فهل له ذلك جبراً على أمه (اجاب) حيث بلغ الغلام تسع سنين انتهت مدة حضنته فبأخذه أخوه العاصب الوصي ويضمه اليه حيث لم يوجد للصغير المذكور من يقدم عليه من العصبات وتجب الام على تسليمه والحال ماذ كروا لله تعالى اعلم (سئل) في صغيرة في حضنة أمها المطلقة من أبيها ومقرر للام على الاب قدر معلوم من الدراهم نظير نفقة الصغيرة وأجرة حضنة الام فاستمر الاب يدفع ذلك مدة نحو ثلاث سنين فتزوجت المطلقة المذكورة أجنبية من الصغيرة المذكورة فأراد الاب أخذ بنته منها لسقوط حضنتها فأبى وانفقت معه على امسالك الصغيرة بالنفقة على الاب لها وبلا أجرة لحضنتها وأبطل ما كان مقرر لها وتبرعت بنفقة بنتها وبحضنتها في المستقبل حتى مضى على ذلك نحو سبع سنين وبلغت البنت زيادة عن عشر سنين فأراد أبوها الآن أخذ بنته وضمها اليه لانتهاء سن الحضنة وسقوط حضنة الام بتزوجها الاجنبى الى الآن فتعنتت الام عليه بطالب نفقة وأجرة حضنة البنت عن المدة التي انفقت مع أبيها على ابطال ذلك فيها وتبرعها بما ذكر فهل لا تجب لذلك وللأب ضم بنته اليه جبراً والحال هذه (اجاب) نعم لا تجب لذلك اذا كان الواقع ما هو مسطور وللأب ضم ابنته المذكورة اليه جبراً والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة وخلف منها ثلاث بنات وولداً وتوفيت الزوجة المذكورة والاولاد قاصرون ولهم أم أم والرجل المذكور تزوج باجنبية فهل تكون الحضنة للجددة المذكورة حيث ان الرجل تزوج (اجاب) مدة الحضنة المقدرة للذ كرسبع سنين وفي الانثى تسع سنين فاذا انتهت المدة فلا حضنة وللأب الضم اليه واللاحق بالحضنة الام ثم أم الام اذا كانت صالحة لها قدرة عليها لم يقم بها مانع كعجز او كونها متزوجة أجنبية من المحضون فاذا كانت مدة الحضنة في الاولاد المذكورين لم تنده يكون الحق فيها للجددة المذكورة اذا توفرت شرائط الحضنة والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في صغير انتقلت حضنته لجدته أم أمه بعد موت أمه وتريد الجددة ان تنتقل به لبلدة أخرى غير بلد والده والدة والاب لا يريد ذلك فهل له منعها من الانتقال به الى البلدة الاخرى المذكورة اذا كان بين البلدين تفاوت (اجاب) ليس للجددة المذكورة الانتقال بالولد من بلد الاب الى البلدة الاخرى والحال هذه ولا لابي الصغير منعها من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنيه اقصارين وترك ميراث عنه شرعاً ولم يبق وصي على اولاده وتليت أخ شقيق مقتدر غنى عدل قادر على النصر في سن التصرف أقامه القاضي الذي يملك نصب الاوصياء وصي على اولاد أخيه المذكورين لينتظروا ما لهم ويتصرف فيه بالمصلحة وهو أهل للصباية والآن بلغ سن أصغر الولدين سبع سنين وطعن في الثامنة وسن الاكبر يزيد عن تسع سنين وهما مهمما مقيمون بمنزل عم الولدين الشقيق المذكور فتريد لام الانتقال من منزل عمهما الوصي المذكور مع ولديهما

سنة زجب

١٨ ١٢٨٤

شوال

٢٤ ١٢٨٤

ذى القعدة

١٧ ١٢٨٤

صفر

١٢ ١٢٨٥

ونزع ما للمم من يد الوصى المذكور وتسليمه لاختها خال الولدين فهل لا تجب لذلك لسقوط
الحضانة ببلوغ السن المذكور وقيام ولاية العلم باقامة القاضى اياه وصياها عليه ما ولم
يكن الخال وصيا ولم يقيمها لم ما يو جب عزله من الوصاية ولا ما يو جب اشرائه غيره معه
فيها افيديو الجواب (اجاب) نعم لا تجب الام لذلك والحال ما ذكر لسقوط حضانتها
ببلوغ الابنين السن المذكور وعدم ثبوت ما يبطل ولاية الوصى المذكور اذ لم يوجد
من يقدم على العلم من العصبات ليضمهما اليه بعدم مدة الحضانة والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل متزوج بامرأة وله منها ولد بلغ عمره ست سنين ونصفا و بنت بلغ عمرها
تسع سنين ونصفا فطلقة هازوجها المذكور وتزوجت بغيره فهل اذا تزوجت المرأة
المذكورة بغير محرم للولدين المذكورين تسقط حضانتها ويكون للاب أخذ أولاده
منها حيث تزوجت بغير محرم للولدين المذكورين واذا كان للام أم صالحة للحضانة
ينتقل الحق اليها في الذكور وللأب ضم ابنته اليه لانتهاء حضانتها ببلوغها السن المذكور
ما لم تكن المجدة غير مأمونة على الصغير بأن تخرج كل وقت وتتركه ضائعا وقام بها
مانع آخر (اجاب) ببلوغ سن البنت تسع سنين انتهت مدة حضانتها وللأب ضمها اليه
والحال هذه جبر او تزوج الام اجنبيا من الولد المذكور تسقط حضانتها وينتقل الحق فيها
لامها اذ لم يقيمها مانع فان قام بها مانع ايضا كما اذا كانت غير مأمونة عليه بان تخرج
في غالب الاوقات وتتركه ضائعا لا يكون لها حق حضانتها وللأب ضمها اليه ايضا ان لم يوجد
من النساء من يقدم عليه ولو لم يبلغ سبع سنين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
وله منها ولد بلغ سنه سبع سنين وطعن في الثامنة أراد أبوه أخذه من أمه فامتعت الام
المذكورة من ذلك متعلقة بأن لها حق الحضانة بعد المدة المذكورة وامتنع الولد من ذلك
أيضا فهل والحال هذه لا يكون للام حق في حضانة الولد بعد السن المذكور فلا يسه اخذه
جبر على الام والولد ايضا ولا خيار للولد في ذلك وما الحكم الشرعي والحال هذه افيديو
الجواب (اجاب) تنتهي حضانة الغلام ببلوغه سبع سنين وللأب أخذه من أمه المطلقة
جبر او لا خيار للولد عندنا قبل البلوغ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله
منها بنت صغيرة وبعد ذلك بثلاث سنين تزوجت أم الصغيرة المذكورة برجل اجنبي منها
وانتقل حق الحضانة الى جدتها أم أمها الخالصة من الأزواج الصالحة للحضانة القادرة
عليها التي لم يقيمها مانع شرعي وهي متبرعة بها والآن بلغ سن البنت المذكورة ست سنين
فارادوالدها ان يأخذها من جدتها أم أمها المذكورة ويدفعها الى أمه فهل والحال هذه
لا يجاب لذلك وتبقى البنت المذكورة عند جدتها أم أمها الى بلوغ سن البنت المذكورة
تسع سنين وما الحكم في ذلك افيديو الجواب (اجاب) أم الام مقدمة في الحضانة على
أم الاب والحال ما ذكر بالسؤال فتبقى البنت المذكورة عند جدتها الامها الى بلوغها تسع
سنين وليس للأب أخذها قبل ذلك ودفعها الى أمه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم

(سئل) في يتيمة بلغت من العمر تسع سنين ولها أخ عصبية بالغ أمين صالح يريد أخذها من أمها وضمها إليه وتربيتها عنده خوفاً للعار والفساد فهل له ذلك حيث لم يوجد أقرب منه ولا خيار لها وتمنع الأم المذكورة من المعارضة له في ذلك وتخير على تسليمها للأخ المذكور حيث الحال ما ذكر (اجاب) نعم للأخ المذكور ضم أخته التي بلغت هذا السن إليه جبراً إذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وله منها ابن قاصر وتزوجت برجل أجنبي من الصغير ولها أم متزوجة بجده فهل ينتقل الحق في حضنته لامها المتزوجة بجداً الصغير حيث كانت صاحبة الحضانة ويسقط حق الزوجة في حضنته بتزوجها بالأجنبي أفيدوا الجواب (اجاب) بتزوج الأم اجنبياً من الصغير تسقط حضانتها وينتقل الحق فيها للأم صاحبة الحضانة القادرة عليها حيث لم يقم بها مانع وتزوجها جداً الصغير لا يعد مانعاً والله تعالى أعلم (سئل) في أيتام قصر ذكور واثلاث ماتت أمهم ولهم مال موروث لهم عن أبيهم ولهم عم وجد لأم وعم شقيق فهل تنكحون حضانتهم القصر الذين لم يبلغوا سن الحضانة للعممة المذكورة حيث كانت صاحبة الحضانة لم يقم بها مانع وإذا انتهت مدة حضنته بنت يكون للعم المذكور ضمها إليه حيث كان خير أدينام أمونا عليها وللوصي الاتفاق عليهم من مالهم حيث كان لهم مال نقود وعقار يخلف لهم عن أبيهم ولا يجبر على الاتفاق عليهم من ماله أفيدوا الجواب (اجاب) نعم الحضانة في هؤلاء للعممة المذكورة حيث لم يوجد من يقدم عليها من النساء وباتهاء حضانتها البنت المذكورة تكون للعم الموصوف بما ذكر ضمها إليه وللوصي الشرعي الاتفاق عليهم من مالهم نفقة أمثالهم على حسب أموالهم ولا يجبر على الاتفاق عليهم من مال نفسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن رضيع وابن بلغ سنه سنتين وطعن في السنة الثالثة وبنت بلغ سنها خمس سنين وطعنت في السنة السادسة فأراد المطلق المذكور أن يأخذ الابن الذي طعن سنه في السنة الثالثة والبنت المذكورة وأن يضعهما إلى عياله وأن يزوج البنت المذكورة لأجل أخذها من أمها وتسليمها إلى زوجها فهل لا يجاب لذلك ولا تنتهي حضانة الابن والبنت المذكورين ببلوغ سنهما هذا السن المذكور ولا يكون للمطلق المذكور أخذهما من أمهما حتى تتم مدة الحضانة حيث كانت الأم خالية من الأزواج صاحبة الحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع شرعي أفيدوا الجواب (اجاب) مدة حضانة الغلام سبع سنين والجارية تسع سنين فليس لأبيهما أخذهما من أمهما الحضانة لهما التي لم يقم بها مانع قبل مضي المدة ولا تسقط الحضانة بتزويج الصغيرة قبل مضي مدتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في بلدة بعيدة عن مصر مائة الف قصر عقد عليها ودخل بها وقام معها في مدة من السنين حتى أتت منه بولدين فصنعها وهما صغيران في حضانتها وأرادت نقلهما إلى مصر مع إقامة أبيهما في بلدة العقد ولادخول والولادة واسوطن ووجود تنعوت

١٢٨٥

٢٨

رمضان

١٢٨٥

١

ذى الحجة

١٢٨٥

١٦

صفر

١٢٨٦

٢٧

المذكور بين البلدين ولو بعد انقضاء عدتها فهل ليس لها ذلك (اجاب) نعم ليس للام
المذكورة ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقت من زوجها من مدة
ولها منه بنتان احدهما عمرها ثمان سنين وهى متحمة له باعلى يد القاضى والاخرى
صغيرة عمرها ست سنين ومقرر لها فرض عليه فحاضرت تلك المرأة المذكورة واخذت البنت
الصغيرة وعقد عليها على ولد عمره سنة يريد بذلك منع والدتها من الحضانة لها وقطع الفرض
المقرر والاخرى تركها لكونها متحمة بها فهل لا تسقط حضانة امها بتزويج البنت قبل
انتهاء مدة الحضانة ولا يكون لابيها اخذها من امها حيث كانت صاحبة الحضانة لم يقيم
بها مانع افيدوا الجواب (اجاب) لا تسقط حضانة الام بتزويج الصغيرة ولا مهاضمها اليها
ولو بعد العقد عليها الى انتهاء مدة الحضانة حيث كانت صاحبة الحضانة لم يقيم بها مانع والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت وبه مدة سافرت بالبنت المذكورة
من محل وطنها الذى هو محل العقد الى بلدة بعيدة بعد ان تزوجت باجنبي من الصغيرة
واستمرت مدة من السنين وهى غائبة حتى بلغ سن البنت عشرين سنين ولها جدة أم فاستدل
ابو البنت على مكان مطالقة وبنته المذكورة فهل تنتهى حضانة البنت المذكورة بمضى
تسع سنين ويكون لابيها اخذها من أمها المذكورة لانتهاء مدة حضانتها وليس للجدّة حق
في الحضانة من بعد هذه المدة افيدوا الجواب (اجاب) تنتهى حضانة الانثى ببلوغها تسع
سنين ويكون لابيها اخذها من أمها جبراً عليها والحال ما ذكر وليس للجدّة حق في
حضانتها بالاولى لانتهاء مدة الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في ابن صغير سنه ست
سنوات مات ابوه وامه ومجوعول له نفقة من ماله تصرف عليه وهو في حضانة عمته اخت
ابيه وله أخت كانت متزوجة برجل اجنبى وبها خلل في عقلها فطلقها زوجها وتريد أن
تخضع اخاها باجرة من ماله والعمّة تريد تر بيته الى تمام مدة الحضانة متبرعة باجرته وهى
صاحبة الحضانة فهل تقدم عمته المتبرعة باجرة حضانته صيانة لماله والحال هذه افيدوا
الجواب (اجاب) يشترط في الحاضنة ان تكون حرة بالغة عاقلة امنية قادرة وان تخلّى من
زوج اجنبى وكذا فى الحاضن الذكركر سوى الشرط الاخير هذا ما يؤخذ من كلامهم ومنه
يعلم عدم استحقاق الاخت المذكورة للحضانة مع اختلال عقلها وقد صرحوا بان حكم
الجنون والمعتوه حكم الصغير والصغير لا حضانة له على ان الاخت لو كانت اهلاً للحضانة
وطلبت تر بيته بأجر من ماله والعمّة الاهل للحضانة تقبله مجاناً فالذى يؤخذ من رد
المختار في جواب حادثة القتوى التى سئل عنها انه يدفع للعمّة المتبرعة بإقضاء ماله مراعاة
لتلك المصلحة مع كون العمّة من اهل الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة حاضنة
لابنها الصغير اليتيم تزوجت بأجنبي من الصغير وهو وصى عليه وعلى ماله من قبل الميت
وصاية مختارة وليس للصغير غير أخته لابيها المتزوجة باجنبي ايضاً من الصغير فكيف
يفعل به ويضعه القاضى عند من منهما افيدوا الجواب (اجاب) في تنقيح الحامدية

جواب عن نظيره هذه الحادثة مانصه قال القهستاني نقلا عن المحيط اذا اجتمع النساء
 اساقطات الحق يضع القاضي الصغير حيث شاء منهن اه وافق الخبير الرمي تبعا
 للعلامة الشهاب الشلي في مثل هذه الواقعة بان ابقاء الصغير عند أمه أولى لكامل شفقتها
 اه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة حاضنة لبناتها الصغيرة من مطلقها سقطت حضانتها
 بسبب تزوجها من أجنبي من الصغيرة وانتقلت الحضانة لأمها فهل لا يسوغ لأمها
 المذكورة ان تسافر بالمحضونة من بلد الأب والنكاح الى بلدة بعيدة عن بلد الأب وللأب
 منعها من السفر بها أم كيف (اجاب) ليس للحاضنة المذكورة السفر بالصغيرة من
 بلد أبيها الى بلدة المذكورة والحال هذه وللأب منعها من ذلك والله تعالى أعلم (سئل)
 في امرأة مطلقة من زوجها ومعها منه ولد سنة سنة وطلع في الثانية فتزوجت بأجنبي من
 الصغير المذكور ولها أم خالصة من الأزواج صالحة لحضانة الصغير المذكور قادرة عليها
 فهل والحال هذه تنتقل حضانة الصغير المذكور لأم أمه حيث كانت قادرة عليها أم مونة
 على الصغير المذكور (اجاب) بسقوط حضانة الأم بتزوجها أجنبيا من الصغير ينتقل
 الحق في حضانتها لأم أمه حيث كانت صالحة لها فادرة عليها لم يقسم بها مانع من الحضانة
 كما سال الصغير في بيت زوج الأم الأجنبي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق
 زوجته وله منها ابن لم يبلغ سبع سنين فتزوجت أم الصغير بأجنبي منه وها أم مستعرة
 بالبيع والشراء غير مأمونة عليه وله أم أب فادرة على الحضانة أهل لها من كل وجه
 وخالية من الأزواج فهل يدفع لأم الأب القدرة لأهل الحضانتها وتقدم في حضانتها على
 أم الأم المشتغلة بالبيع والشراء الغير مأمونة عليه وعلى أم أم الأم العمياء العاجزة عن
 حضانتها وحيث كانت أم الأم تشتغل بما ذكر وترك الولد في كل الاوقات ضائعا لاحق
 لها في الحضانتها ما دامت كذلك (اجاب) اذا سقطت حضانة الأم بتزوجها أجنبيا من
 الصغير وكذا سقطت حضانة جدته لأمه بكونها غيره مأمونة على الصغير حيث كانت
 مشغولة بالبيع والشراء في الأسواق وتخرج كل وقت وتركه ضائعا وكذا
 سقطت حضانة أم الجددة المذكورة بكونها عيياء غير قادرة على الحضنة بجزءها
 ينتقل الحق في حضانتها لجدته أم أبيه اذا كانت صالحة لها فادرة عليها لم يقسم بها مانع
 وهذا دام المانع من استحقاق الحضانة قائما بكل من الأم وأمه وأمه وأمه ولا فكل
 واحدة منهن مقدمة على أم الأب وان علت الجددة من قبل الأم والله تعالى أعلم
 (سئل) في صغير سنة ست سنين تزوجت أمه بأجنبي منه وجدته لأمه متزوجة بأجنبي أيضا
 وليس له من النساء الحضانات بعدهما سوى أخته لآبيه البنتين اللتين في حجر أبيهما
 فهل تسقط حضانة الأم والجددة بتزوجهما الأجنبي ويكون لآبيه أخذها ليدفعه لا أكبر
 ابنتيه المذكورتين الصالحات كل منهما لحضانة وفيه مانع (اجاب) نعم تسقط حضانة
 الأم والجددة بما ذكر وللأب أخذها ليدفعه لابنتيه الأكبرى التي في حجره حيث لا مرجع

١٢٨٧

١٥

ربيع الثاني

١٢٨٧

٢١

١٢٨٧

٢١

رجب

١٢٨٧

٢٠

شعبان سنة

للصغرى والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كانت متزوجة بشخص وخلفت منه ولدا وتوفي أبوهما إلى رحمة الله تعالى وترك الولد مع والدته ثم تزوجت والدته برجل آخر والولده أخت من أبيه فعند ذواج والدته سقطت حضانتها وانتقلت حضانة الولد إلى أخته لا ييه بموجبا اعلام شرعى وبعدمضى مدة طلقت أم الولد من الذى كانت متزوجة به وحاضنت ثلاث حيضات فهل تنتقل حضانة الولد إلى أمه كما كانت حيث أنها خالصة الآن من الأزواج (اجاب) حيث طلقت الام المحاضنة عن زوجها الاجنبى من المحضون وانقضت عدتها يعود لها حق المحضانة مادامت مدتها ولم يقيم بها مانع آخر لا فرق في ذلك بين كون الطلاق بائنا أو رجعي حيث انقضت العدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد كمل له من السن سبع سنوات وهو في حضانة أمه فاراد الاب بعد ذلك أخذه منها فامتنعت الام المذكورة من ذلك متعللة بان لها حق المحضانة بعد المدة المذكورة فهل والحال هذه تنتهى حضانة الام ببلوغ الولد السن المذكورة وتجبر على اعطائه لا ييه ولا خيار للولد أم كيف (اجاب) تنتهى حضانة الغلام ببلوغه سبع سنين ودخوله في الثامنة وحضانة الانثى ببلوغها تسع سنين ودخولها في العاشرة سواء كانت المحاضنة أم أو غيرها على المقتضى به فاذا بلغ المحضون المذكور السن المقدر له تجبر الام على تسليمه لا ييه ولا خيار للولد قبل البلوغ والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من ضابطية مصر مؤرخة ١٩ شعبان سنة ٨٧ مضمونها من بعد الاطاعة بما قالته عائشة والدة منتهى وما قاله والدها يهادهل البنت المحكى عنها يحكم باقامتها عند والدها مادام عمرها ثلاث عشرة سنة تقر بيا مع حصول الاذى المدعية به والدتها أم عند والدتها تؤمل افادة الحكم شرعا (اجاب) اذا بلغ سن البنت تسع سنين وطعنت في العاشرة تنتهى حضانة أمها كغيرها من النساء المحاضنات وتدفع الى امها جبر الحفظها وتربيتها ولا تخير البنت في الإقامة عند غير أبيها من النساء وأما الايذاء بلامصلحة والاضرار فلا يجوز شرعا فاذا تحقق شئ من ذلك يجب منعه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنها خمس سنين وجعل على نفسه أجرة حضانة قدر اغير لاثق بالاجرة والحال انه موسر فهل والحال هذه للقاضى ان يتدر عليه أجرة المثل للحضانة حيث لم ترض بالقدر الاول الاقل من قدر المثل بطلب الام اتمام أجرة المثل حيث كانت مستحقة للحضانة فادرة عليها لم يقبها مانع (اجاب) نعم يجب على المطلق المذكور لمطلقته بعد انقضاء عدتها أجرة المثل لحضانة ابنتها منه فاذا جعل على نفسه قدر اغير لاثق لذلك فعلى القاضى الزامه باتمام أجرة المثل والحال ما ذكر وهذه غير نفقة الصغير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقته ابن صغير في حضانة أمه لم يبلغ سبع سنين ومقرر على الاب الموسر أجرة لحضانته ويريد أبوه أخذه من أمه مدعيا بلوغه هذا السن والام تنسكو والحال انه لا يستغنى عن النساء لعدم قدرته على الاكل والشر بوالنوم والاستنجاء وحده فما الحكم هل

١٢٨٧ ٣

١٢٨٧ ١٥

١٢٨٧ ٢٤

١٢٨٠ ٢٥

١٢٨٧

٩

يبقى عند الام الصالحة للحضانة التي لم يقبها مانع أو يصدق لاب والحال هذه في دعوى بلوغه السن المذكور أقيدوا الجواب (اجاب) لو اختلف الاب والام في سن الغلام هل بلغ سبع سنين أم لا ينظر في حاله فان أكل وشرب ولبس واستنجد وحده دفع الى أبيه ولو جبرا والابان فقدت الاربعة أو بعضها لا يدفع اليه أى الى أبيه بل يبقى عند أمه كما في الدر وحواشيه وحينئذ لا يصدق الاب في بلوغه السن المذكور حيث لا قدرة لهذا الصغير على فعل هذه الاشياء وحده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وله منها ابنان احدهما تم له سبع سنين وطعن في الثامنة وهو مميز ومستغن عن الحضانة والاخر رضيع فهل لا يبيها ضم الولد الكبير اليه ويبقى الصغير في حضنة أمه وعليه أجرة الحضانة والرضاعة لأمه بعد العدة اذا كانت الام صالحة للحضانة (اجاب) نعم للاب المذكور ضم ابنه الذي طعن في السنة الثامنة اليه والحال هذه لانتهاء حضنة أمه ويبقى الصغير في حضنتها وعلى الاب أجرة ارضاعه وحضنته بعد العدة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة

١٢٨٧

١٧

توفيت عن زوجها وعن بنت صغيرة منه سنها نحو ثلاث سنين وعن أبيها وعن أمها وللزوج أم خالية من الأزواج فهل يكون الحق في حضنة البنت المذكورة لجدها أم أمها المتزوجة بجدها وتقدم في ذلك على أم الاب المذكور حيث كانت الجدة أم الام صالحة للحضانة مأمونة عليها ومترتبة في حجرها المدة المذكورة ولا تألف غيره ولم يقبها مانع شرعي (اجاب) أم الام مقدمة في الحضنة على أم الاب حضنة الصغيرة المذكورة لجدها لأمها المتزوجة

١٢٨٨

محرم
١٦

والحال ما ذكر في السؤال الى بلوغ سنها تسع سنين حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خالع زوجته على بدن معلوم ولده بنت صغيرة سنها ثلاث سنين تزوجت أمها باجنبي من الصغيرة ودفعته الام لامها المتزوجة باجنبي كذلك وللصغيرة أخت وخالات تزوجات باجنبي وله عم خالية عن الأزواج صالحة للحضانة ويريد الاب المذكور أخذ البنت ودفعها للعمته والاتفاق عليها عنده فهل يجاب لذلك (اجاب) تزوج الام وأمها والاخت والخالات الاجانب من الصغيرة يسقط حقهن في حضنتها وينتقل الحق فيها للعمه المذكورة حيث لم يوجد من يقدم عليها من النساء الحاضنات غيرهن ولم يكن بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ولدها بنت صغيرة سنها نحو ثمان سنين تزوجت أمها باجنبي وأولها أم خالية من الأزواج الا ان لها صنعة مشقة بها تخرج بيها كل وقت وترك ابنتا ضائعة وهي ساكنة في البيت مع زوج بناتها لا جني فهل

١٢٨٨

٧

صفر

نسقط حضنته. يابكل مذكر كحسقط حضنة الام بنزوجه. كورودنه يوجد للبنت من النساء الحاضنات حدسوا ما يكون لابيها ضعه اليه فيروى بحوب (ج -) للاب المذكور صوابه بده وحب مد كبر لا قول سقوط حضنة أمه. بتزوجها اجنبا منها وسقوط حضنة الجدة من كورودنه كل من ساكنة في بيت ارب وكورنه غير مأمونة عليها بسبب خروجها عن وقت وتركها ان يرضعها وتو الله تعالى (سئل)

١٢٨٨

٢٩

ربيع الثاني سنة

٢٤ ١٢٨١

جمادى الاولى

٢٩ ١٢٨٨

ردحان

٢٢ ١٢٨٨

في رجل طلق زوجته وادها حقوقها الشرعية وقرر لولده الذكركمها فرضا شرعيا واداه
لها الى ان استكمل الولد سبع سنوفا فاكثروا الحال انها كثيرة السفر الى نحو بلادها
واقامت بالبلدة اكثر من اقامتها بالبلد التي فيها ابو الولد وان بلدها تزيد عن سفر القصر
وقد اراد ابو الولد ان يأخذ ولده منها فهل يسوغ له ذلك شرعا (اجاب) اذا بلغ سن الاعلام
سبع سنين وطعن في الثامنة انتهت حضانه امه وبضمه ابوه اليه جبر او لو فرض بقاء
حضانتها فليس لها السفر به الا الى وطنها الذي نكحها فيه والله تعالى اعلم (سئل) في
امراة مطلقة من زوجها ولها منه بنت عمرها ست سنوفا حاضنة لها فترجعت الام المذكورة
اجنبيات من الصغيرة وللبنت خالة خالية من الازواج اهل للحضانة ولها سعة فهل تكون
الحضانة للخالة المذكورة دون العمة اخت الاب واذا زوجها ابوها لا تسقط حضانه الخالة
المذكورة الا بعد مضي مدة الحضانه افيدوا الجواب (اجاب) الخالة الصالحة للحضانة
التي لم يعم بها مانع مقدمة فيها على العمة ولا تسقط الحضانه بتزويج الصغيرة مادامت مدتها
والله تعالى اعلم (سئل) بافاده وارده من محافظة مصر مؤرخة ١٨ سنة ٨٨ مضمونها
فما تقدم ورد لهذا الطرف شرح من مديرية كردفان على انها فارس اغاصغ بلوكات
المحافظة بتلك المديرية بان له بنتا تسمى عيشة موزونة له من مطلقة زكية وكان تركها مع
والدها في المحروسة وهو بتلك الجهة وان البنت بلغت من العمر عشر سنوفا ورغب
جلبها لطرفه ولما تحرر الى الضابطية بالبحث عن البنت ووالدها وتفهيمهما ما ذكر ورد
شرحها ومعه شقة مقدمة من زكية والدة بنته تذكريها ان البنت تبلغ من العمر ثمان
سنوفا وانها صرفت على تربيتها مبالغ وترغب مساعدتها في جلب ما يقوم بقوتها حتى
تبلغ السن التي تستحق الاخذ به وانها حاضنتها وليس له حضانه وتلتزم بتخليص مؤخر
صادقها منه ومعتتها ونفقتها حتى تفي عدتها ان كان أجرى طلاقها كما يدعي ولما تحرر الى
مديرية كردفان بما اوضحته المذكورة ورد شرحها في غرة شعبان سنة ٨٨ بعدم اقتناعه
بما اوضحته وما زال مصمما على طلبه ابنته وارسالها اليه حيث هو ادري بحقيقة عمرها فانهم
تحرره لمحضركم الامل الافادة عما يفتضيه الحكم الشرعي (اجاب) حيث وقع
الاختلاف في سن البنت المذكورة فلا تنزع امها الا اذا تحقق شرعا بلوغ سنها تسع
سنين على ما عليه التقوى ويؤم الزوج بالنفاق على بنته وعلى امها ولو بعد اطلاق
مادامت في العدة وتعتبر العدة من وقت اخباره بالطلاق ما لم يثبت صدوره قبل هذا
التاريخ بينة شرعية ويلزم بدفع مؤخر صداقها ان كان باقيا بذمته وبدفع ما مرده على
نفسه من النفقة ما ان حصل ولا يسقط بالطلاق الرجعي على ما اختير ولا تستحق الام اجرة
الحضانة ابنتها منه مادامت في عدة الطلاق الرجعي فان مضت العدة تستحقها الى انتهاء
مدة الحضانه المدة تسع سنين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك زوجة وله
منها بنت فاصرات وله ولد كبير ايضا من امراة اخرى متزوج بخالة البنات المذكورات

أقامه وصيا شرعيا عليهن ثم بعد وفاته حضنت زوجته بناتها القاصرات وبعد مدة تزوجت غير محرم لهن وللازوجة المذكورة أم مقيمة في بلد غير بلدي البنات المذكورات ومحل وطنهن الأصلي وبينهما تفاوت وتريد تلك الحدة أخذهن عندها في بلدها المذكورة لأجل أن تحضنن والآخر يمنع من ذلك ويريد أن تحضرهن في بلد البنات المذكورات وهي تمنع فهل إذا كان الحال ماذكر لا تجاب الحدة إلى نقلهن لغير بلدهن وبلد أبيهن لأن في تغربهن ضرر عليهن وضرر على الأخ الوصي عليهن من جهة إيصال النفقة لهن (اجاب) بتزوج الأم أجنبيًا من الصغيرات المذكورات يسقط حقها من حضانتهم وينقل الحق فيها للجدّة أم الزم مادامت مدتها إلا أنها ليس لها الانتقال بهن إلى بلدة أخرى فإذا كانت مقيمة في بلدة أخرى كهيوم مذكور بالسؤال لا يكون لها نقلهن لغير إذن الأخ العاصب وله منعها من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعها منه ولد عمره ستان وارادت التزوج بأخر اجني عنه ولها أم متزوجة بمجد الولد المذكور فهل إذا تزوجت الأم المذكورة تنتقل الحضانة لأمها إذا كانت أهلاً للحضانة الولد المذكور ولا يمنع من ذلك تزوجها بمجد أصغر حيث تمّ مسكه في بيت الراب وما الحكم أفيدوا الجواب (اجاب) بتزوج الأم المذكورة أجنبيًا من الصغير يسقط حقها من حضانتها وينتقل الحق فيها لأمها المذكورة إذا كانت صالحة لها فادرة عليها ثم يقيم بها مانع وتقدم على غيرها والحال ماذكر مادامت مدة الحضانة وليس لأبيه أخذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وصى من قبل التفاضل على اخت له من ابنة بلع سنه الآن تسع سنوات وضعت في العشرة ويريد الآن الوصي انتزاعها من والدتها لأجل صيانتها وحفظها بمنزل أبيها والنفقة عليها من ماله لأن والدتها سوداء وشأنهم الخدمة في منزل الأجنبي فهل يلوغها السن المذكور عدم الأمن عليها في منزل الأجنبي بحجاب الوصي لأخذها أم لا وليس للام المعارضة في ذلك والحال هذه (اجاب) إذا بلغ سن الاخت المذكورة تسع سنين وضعت في العشرة يكون لأخيها وصيها ضمها إليه جبر إذا كان مأمورًا بعينها والحال ماذكر لا تنته عمدة حضانتها وليس للام المعارضة في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في بنت عمرها يزيد عن سنين في حضنة أمها تزوجت أمها غير محرم لها صغيرة وانتقلت حضانتها لجدتها لأمها فتزوجت الجدّة المذكورة وتولي جدّة مأمورًا للحضانة من كل وجه فهل والحال هذه تنتقل حضانة الصغيرة لأم الجدّة لأم حيث لم يكن هناك من يتقدم عليه وليس لأب أخذها منها لابعادتها عمدة حضانتها شرعاً (اجاب) إذا سقطت حضانتها لأمها والجدّة ثم لأم بنزول جهه أجنبيين من الصغيرة ينتقل الحق فيها لأم أم لأم إذا كانت صالحة للحضانة فادرة عليها ثم يقيم بها من كسكنها بالصغيرة في بيت الراب مادامت مدة الحضانة قيمة وليس لأب أخذها والحال هذه بدون وجه شرعي ولله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله من بن عمره

١٢٨٩

٢٤

مطلب ليس للحضنة
نقل الصغير إلى بلدة
أخرى بينهما تفاوت
بدون إذن العاصب

جمادى الثانية

١٢٨٩

٢٩

رجب

١٢٨٩

١٩

شعبان

١٢٨٩

١٠

ثلاث سنين ثم تزوجت أجنبيا ولها أم متزوجة بجدة
الصغير كذلك فهل تنتقل الحضانة بتزوج الام الى ام الام حيث كانت صالحة لها فادرة
عليها دون أم الاب المذ كورة أم كيف الحال (اجاب) بتزوج الام أجنبيا من الصغير
يسقط حقها من حضانتها وينتقل الحق للجدة ام الام اذا كانت صالحة لها فادرة عليها لم
يقم بها مانع كما مسكه في بيت الراب الاجنبي وتزوجها بجدة الصغير لا يمنع من حضانتها
وتقدم فيها على أم الاب والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ولدو بنت قاصر من سن
الولد سنة ونصف تقر بها وسن البنت أربع سنين تقر بها وأمه مائة ولها جدة أم أم
والجدة المذ كورة أم أيضا ولها جدة أم أب وابوهما مستخدم بلغ ست مائة قرش شهريا
وكل من أم الام وأمه المذ كورتين فيها الاهلية واللياقة لحضانتها فهل والحال هذه
تكون حضانتها لجدتها أم أم أم المذ كورة واذا قام بام الام المذ كورة مانع من
الحضانة تنتقل حضانتها لأمها المذ كورة وتكون ام الاب مؤخوة عنهما ويلزم أباهما
أجرة حضانتها وبقية ما الشرعية ايضا وما الحكم (اجاب) الحق في الحضانة بعد الام
لام الام وان علمت عند عدم أدلية القرابة ثم أم الاب وان علمت بالشرط المذ كور كما في
لدرم الحضانة فيكون الحق في حضانة القاصرين المذ كورين والحال ما ذكر لام
لام فان قام بها مانع فلامها حيث كانت صالحة لها فادرة عليها لم يقم بها مانع وتقدم على
أم الاب وعلى أبيهما أجرة الحضانة وبقية ما ماله ان لم يكن لهما مال والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن ابنه الذي بلغ سنه تسع سنين وبنتيه اللتين بلغ سن احداهما
احدى عشرة سنة وسن الاخرى خمس سنين وليس لهما أحد من النساء الحاضنات سوى
ثلاث عمات بلغات شقيفات خاليات من الأزواج مقيمات مع الاولاد في بيت ابيهم الميت
المذ كور وبنو عمه شقيق أمهين على حفظ من انتهت حضانتهم من الاولاد المذ كورين
وخالفه في الحال هذه تكون حضانة البنت التي بلغ سنها خمس سنين لاصح عماتها
التي هي تورع راسن من ختها حيث كانت اهلا للحضانة لم يقم بها مانع ولم يدع من هو
مر دق من اخوتها بلوغ ويكون للعم لشقيق الامين الذي ليس بفاسق ضم الغلام
المذ كور وبنو عمه شقيفات خاليات من الأزواج مقيمات مع الاولاد في بيت ابيهم الميت
ذات مع وجود النعمات ولعم المذ كورين وما الحكم (اجاب) الاحق بحضانة الصغيرة
تتي بلغ سنها خمس سنين بنت المذ كورة اذا لم يوجد من يقدم عليها ولم يقم بها مانع ولعم
المذ كور ضم الغلام ولا تثنى المذ كورين لانتهاء مدة حضانتها والحال ما ذكر بالسؤال
وليس للخال حق معهما في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في صغيرتين ماتت أمهما عن
نفسهما فبقيت لهما ابيهما لكونهم اغيره تزوجة باجنبي وقررهما القاضي على أبيهما أجرة الحضانة
وتمنعهما ولحقنهما بذكر المخرج جدا وتترك الصغيرتين ضائعتين وربما خرجتا الى
النشور مع أمومة وبجش عنهن المخر ففهل اذا ثبت ما ذكر بالبينه للاب أخذهم اجبرا

أم كيف الحال (اجاب) الحاضنة اذا كانت غير مأمونة على من في حضانتها بان تخرج كل وقت وفسر بكثرة وتتركه ضائعا يسقط حقها في الحضانة فاذا تحقق ما ذكر شرعا في الجدة المذكورة ينتقل الحق في حضانة الصغيرتين المذكورتين لمن يليها على الترتيب المقرر في حق الحضانة سواء كان أباً أو غيره مادامت هذه الجدة كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ثلاث بنات سن احدهن احدى عشرة سنة وسن الاخرى تسع سنين وطعنت في العاشرة وسن الثالثة ست سنين فهل اذا تزوجت أم البنات المذكورات اجنبيا منهن لا يكون لها حق في حضانة البنات الصغيرة وتنتهي حضانة البنات الاوليين ببلوغهما السن المذكورة ويكون لابيهم ما ضمهما اليه اذا تحقق ما ذكر واذا كان للام المذكورة أم الحمة الحضانة لا ينتقل اليها الحق الا في حضانة البنت الثالثة التي لم تبلغ تسع سنين (اجاب) نعم لا يكون لام البنات حق في حضانة الصغيرة منهن فضلا عن غيرها مادامت متزوجة باجنبي منهن وينتقل الحق في حضانتها لجدها أم أمه حيث لا مانع وتنتهي حضانة البنات الثلاث بلغت تسع سنين فاكثروا لابيهم ما ضمهما اليه جبراً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وله منها بنت عميرة سنها عشر سنين وقالت له طلقني واعطني بنتي فامنع فهل اذا طلقها يمكن من اخذ البنت المذكورة قهراً عن امها خصوصا اذا خاف عليها عن امها افيدوا الجواب (اجاب) اذا بلغ سن الاثني تسع سنين وطعنت في العاشرة انتهت مدة حضانتها ويكون لابيها ضمها اليه جبراً على امه المظنة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته منذ خمس سنين ولها منه ابن وبنت بلغ سن الولد سبع سنين فاكثروا والبنت تسع سنين فاكثروا وفي حضانتهم امهم المطلقة وكان قرر عليه الحاكم الشرعي نفقة لا ولادة كل يوم مبلغا معلوما من الدرهم وهو يدفعه ولا ن أراد الاب المذكور اخذ الولدين من امهما وضمهما اليه فهل والحال مذموم حيث بلغا السن يسوغ للاب المذكور اخذهما منها وضمهما اليه لانه اقدر على تربيتهم ما وتعليمهما (اجاب) تنتهي حضانة الولدين المذكورين ببلوغهما لسنتين المذكورتين على المفتي به ولا يبرهما ضمهما اليه جبراً على الام والحال مذموم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة حاضنة لاولادها بلغ عمر احدهم تسع سنين والثاني ستا والثالث خمس فهل اذا كانت الام غير قائمة بما يجب عليها من الحضانة شرعا ويخشى على الاولاد الضياع بخروجها الى لسوق وتركه الاولاد ضائعين تسقط حضانتها ولا يكون لامه حق في الحضانة اذا تصفت بما تصفت به بنتها وهي ترجع للاب اذ لم يكن هناك من يقدم عليه (اجاب) بلوغ سن ثلثة سنين تنتهي به مدة الحضانة ولو أتى قبل بلوغه عليه ضمها اليه مطلقا ولو الحاضنة صالحة ود تحسن كون الام وأم الام غير مأمونة على من في حضانتها من غير ما يبيع السن الذي تنتهي به الحضانة من اصغار بأن كانتا تخرجان كل وقت وتركن الصغيرين ضائعين تسقط حضانتهم

ربيع الاول

١٢٩١

٢

جداى الاولى

١٢٩١

٣

رجب

١٢٩٢

١٥

١٢٩٣

٢٨

مادامت كذلك والا فلا حيث لا مانع واذا لم يوجد من يقدم على الاب من النساء الحاضنات
 الا لا في لم يقدم بهن مانع ينتقل الحق اليه في مدتها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت
 عن أبيها وأُمها وبنت بلغ سنها ست سنين وزوجها فاراد أبو الصغيرة المذ كورة ان يضم
 ابنته المذ كورة الى نفسه فهل لا يجاب أبو الصغيرة المذ كورة لذلك ويكون حق حضانة
 البنت الصغيرة المذ كورة الى أن ينتهي سنها تسع سنين لام الام المذ كورة ولو كانت
 متزوجة بجدا الصغيرة المذ كورة حيث كانت المجدة المذ كورة صالحة لذلك قادرة عليها
 لم يقدم بها مانع شرعي وما الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) حضانة البنت المذ كورة والحال
 ما ذكر لام أمها الصالحة لها القدرة عليها التي لم يقدم بها مانع وتقدم على غيرها بعد الام الى
 بلوغ سن الصغيرة تسع سنين فليس لا يبيها ضمه اليه والحال هذه بدون وجه شرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) في صغيرتين محتنتين للحضانة مات أبوهما ولهما أم وعم وعمعة ولهما
 مال في يد عمهما تريد أمهما أن تحضنهما بأجر من مالهما ويريد كل من العم والعمعة حضنتهما
 مجاناً فهل يسقط حق الام في الحضانة بأبائهما بدون الأجر حيث وجد من يحضنهما
 مجاناً من أهل الحضانة او كيف الحال أفيدوا الجواب (اجاب) اذا أبت الام تربية
 الصغيرتين المذ كورتين مجاناً بلا أجر على حضنتهما وكانت العممة المذ كورة تقبل
 حضنتهما مجاناً وهي صالحة للحضانة لم يقدم بها مانع يقال للام اما أن تسمكيهما بلا أجر على
 الحضانة ومع ذلك لهما طلب النفقة عليهما من مالهما او مال المتبرع بالاتفاق عليهما ولهما
 عندها او تدفعيهما للعممة المذ كورة ابتغاء لهما والله تعالى اعلم (سئل) في يتيم بلغ
 من العمر تسع سنين وهو في حضانة أمه المدة المذ كورة ثم ماتت الام واليتيم
 المذ كورة جده هي ام ام واخ لاب يريد ضمه اليه بدون رضا المجدة المذ كورة فهل والحال
 هذه يجاب لذلك جبراً عليها حيث انقطع حقها ببلوغ عمر اليتيم هذه المدة واذا كان تحت
 يد الاخ المذ كورة تعود له من مدة مضت يصرف على اليتيم من نفقته الضرورية
 حيث كان اميناً او ما الحكم (اجاب) تنتهي حضانة العلامة ببلوغه السن المذ كورة بل
 بسبع سنين على ما عليه العمل وللأخ العاد ببلوغه العاقل ضمه اليه لتأديبه وتعليمه
 اذا لم يوجد من يقدم عليه من العصبات حيث لا مانع وللأخ الاتفاق بالمعروف عليه من
 ماله المذ كورة الذي تحت يده وهو في حجره والله تعالى اعلم (سئل) في يتيمة بلغ عمرها
 سبع سنين وطعنت في الثامنة وهي في حضانة أمها الى ان ماتت الام المذ كورة ولم يكن
 لليتيمة المذ كورة الاخ لاب وخالة وجدة هي أم الام طاعنة في السن عاجزة عن
 الحضانة غير قادرة عليها والحال ان اليتيمة المذ كورة مقيمة في منزل خالتها المتزوجة
 باجنبي عن اليتيمة المذ كورة فهل والحال هذه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي يسوغ
 لأخيها المذ كورة ضمها اليه دون الخالة المذ كورة حيث لا حق لها في حضنتها وما الحكم
 (اجاب) المجدة أم الام أحق بحضانة اليتيمة المذ كورة من الخالة والاخ فان سقطت

١٢٩٢

١٥

١٢٩٣

١٤

محرم

١٢٩٣

ربيع الاول

٩

١٢٩٣

ربيع الثاني

٩

حضانتها بعد عدم قدرتها وعجزها عنها المترتب عليه ضياع الصغيرة فالحالة ما لم تتزوج أجنبيا من المحضونة فان تزوجت سقطت حضانتها ما دامت كذلك وحينئذ اذا لم يوجد من يقدم على الاخ لا ب فله ضمها اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت صغيرين لم تنته حضانتهمما ولهما ام حاضنة لهما واحدة من قبل الام وجددة من قبل الاب كلتهما صالحتان للحضانة فهل اذا تزوجت امهما اجنبيا منهما ينتقل الحق في حضانتهمما لجدتهما ام امهما الصالحة لهما القادرة عليهما التي لم يقيم بهما مانع حيث لا تمسكهما في بيت الراب وتقدم في الحضانة على ام الاب ام كيف (اجاب) ام الام مقدمة في الحضانة على ام الاب فاذا سقطت حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرين ينتقل الحق في حضانتهمما الى ام الام الصالحة لهما القادرة عليهما التي لم يقيم بهما مانع والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن ولد وبنت في حضانة امهما وعمر الولد اربع سنين والبنت سنتان والولدين المذكورين ام ام صالحة للحضانة ولهما عم يريد اخذهما قبل استكمال مدة حضانتهمما فهل اذا تزوجت ام الولدين المذكورين وسقطت حضانتها بذلك وكانت الجددة صالحة للحضانة قادرة عليهما لم يقيم بهما مانع تكون احق بحضانتهمما من العم حيث لم يكن هناك مانع (اجاب) اذا سقطت حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرين المذكورين ينتقل الحق في حضانتهمما لجدتهما ام امهما ما دامت مدة الحضانة اذا كانت صالحة لها قادرة عليهما لم يقيم بهما مانع كما مساكمهما في بيت الراب وتقدم حينئذ على العم بل على غيره من النساء الحاضنات سوى الام والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كانت متزوجة بشخص رزقت منه بولدين احدهما بلغ عمره ثلاث سنوات وطعن في الرابعة والثاني رضيع توفيت امهما وانتقلت الحضانة لأمها وهي متزوجة بحرم للصغيرين وصالحة للحضانة واستمرت حاضنة للصغيرين مدة والآن حصل لوالدهما خلل في عقله ملازم له وبعد ان حصل له ذلك حضر شخص يدعى أنه ابن خالته ووضع يده على كافة ما يملكه الاب بدون وجه شرعى فطلبت الجدة اجرة للحضانة ونفقة للصغيرين من هذا الرجل فعارضا في ذلك ونزع الولد الرضيع من يدها جبراعها ودفعه لجدته ام ابيه متعللا بانها احق بالحضانة منها فهل ليس له ذلك ويجبر على تسليمه لجدته ام امه كما كان حيث لم يمنعها من ذلك مانع شرعى ويكون لها مطالبة من يملك التصرف في مال ابيهما باجرة الحضانة ونفقة الولدين الصغيرين (اجاب) ام الام متدمه في الحضانة على ام الاب اذا كانت صالحة لها قادرة اعياها لم يقيم بهما مانع ويجب لها اجرة حضانتهمما ونفقتهمما في مال ابيهما الغنى ولو محتل العقل حيث لا مال لهما ولا مانع فيفرضهما التقاضى في ماله و يأمر من يقيمه وليا على الاب المحتل بصرف ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بلغ سنها نحو الست سنوات من امرأة مملوكة تزوجت المرأة المذكورة برجل أجنبى ولها والدة غير مستقرة بمقرها الغاضنة به حتى تباشر مصالح البنت بل تخرج كل وقت وتترك

١٢٩٣

١٣

١٢٩٣

١٩

١٢٩٣

شوال

١٢

ذى الحجة سنة

٢٥ ١٢٩٣

ربيع الاول ٣

١٢٩٤

ربيع الثاني ٢٩

١٢٩٤

جادی الثانية

٢٢ ١٢٩٤

البلد ضائعة والزوج المطلق والدة تصلح للحضانة لم يقم بها مانع فهل اذا ثبت ما ذكر
تسقط حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرة وحضانة الجدة ام الام لكونها غير
مأمونة عليها كذا كر وتنقل الحضانة لجدها لو الدها والحال ما ذكر افيديو الجواب
(اجاب) تسقط حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرة وحضانة جدتها ام أمها بكونها
غير مأمونة على الصغيرة المذ كورة بان تخرج كل وقت وتتركها ضائعة فاذا ثبت ما ذكر
بالوجه الشرعي تسقط حضانتهما مادامت كذلك وتنقل الحضانة لام الاب اذا كانت
صالحة لها قدرة عليها لم يقم بها مانع والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها
طلعة بائنة في نظير مؤخر صداقها ونفقة مدتها المقدرة بقدر معلوم ولها منه ولد عمره سنتان
وأمة خالصة من الازواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع وقد رل ابنه المذ كور
نفقة وأجرة الحضانة وهو من الموسرين ثم أراد أخذه من أمه ليدفعه لاخته المقيمة معه
تعتنا منه وليس له وجه سوى تعاله بوجود أخته الحاضنة المذ كورة فهل لا يجب الى
ذلك ويكون الحق في حضانة الولد المذ كور لأمه المتصفة بما ذكر والحال هذه وتكون
مقدمة على غيرها من الحاضنات (اجاب) نعم لا يجب لذلك والاحق بحضانة الولد الى
انتهاء مدتها أمه المتصفة بما ذكر فهي مقدمة على من عداها وليس لغيرها أخذه منها
بدون موجب شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل وأسكنها
عنده في مسكنه ولما وضعت حملها أخذها أبوها الى منزله وترك الرضعة لابيها فأحضر
لها مضعه وهي أخته متبرعة بالارضاع والحضانة وهي حلية من موانع الحضانة شرعا
فأراد أبو المطلقة أن يرد الرضعة لأمها وتشاجر مع أبيها بسبب ذلك فهل اذا كان عند أبي
الرضعة عمتها المذ كورة المتبرعة تكون أولى بالحضانة والارضاع ان طابت الام أجرة
زائدة على أجرة المثل (اجاب) الام أحق بحضانة الصغيرة المذ كورة بأجر المثل بلا زيادة
عليه عند قدرة الاب على الاجر وليس للعمة حينئذ حضانة أمها بالذبح لاجر الارضاع
فالم تبرع به ولو اجنبية أولى من الام طالبة للاجر عليه ولو بغير زيادة على أجرة المثل
وحينئذ ترضعها المتبرعة بالارضاع عداها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة من بلدة
تزوجها رجل وقد عد عليها في بلدتها المذ كورة ثم نقلها الى بلدته فحملت منه ثم رجعت
الى بلدتها وقبل ولادتها يوم طلقها ثم ولدت ولدا اذ كرا وانقضت عدتها بوضع الحمل
واستمرت مقيمة في بلدتها التي وقع فيها العقد فهل لها أن تمسك بالولد في بلدتها التي وقع
العقد فيها ونستحق على ابى الولد أجرة الحضانة وان لم ترجع بالولد الى بلد الاب وان كان
بين البلدين تفاوت مع كونهما متساويين في كون كل منهما ماصرا وهي من اهل
الحضانة لم يقم بها مانع (اجاب) اقامة المطالبة المنقضية العدة بولدها الذي في حضانتها
في بلدتها الذي هو محل العقد لا يمنع من حضانتها ولا تجبر على الإقامة به في بلد الزوج
الحال ذكر فتستحق أجرة الحضانة على أبيه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في

رجل مات عن ولد وبنت قاصرين وواحد شقيق بالغ اقيم وصيا على القاصرين من قبل الحاكم الشرعي الذي يملك ذلك وأم القاصرين مطلقة من أبيهما حال حياته ومتروجة حال حياة أبيهما باجنبي منهما ولها أب هو الجدة الفاسدة للقاصرين فهل يكون لهما ما ضمهما اليه بعد انتهاء الحضانة والحال هذه حيث لم يوجد لهما عاصب يقدم على العلم الشقيق وكان مأمونا على الصغيرين غير فاسق وبلغ سن الغلام ثمان سنين وطعن في التاسعة وبلغ سن الانثى عشر سنين ويقدم العلم المذكور على جدتهما ابى أمهما المذكور لكونه غير عاصب (اجاب) نعم يكون للعلم الشقيق المذكور ضم الصغيرين المذكورين اليه والحال ما ذكر حيث كان مأمونا غير فاسق بالنسبة للانثى التي بلغت حد الشهوة وهو مقدم على جدتهما ابى أمهما في الضم ولو قبل انتهاء سن الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد يبلغ من العمر ثلاث سنوات تزوجت أمه بأجنبي وله حالة شقيقة خالية من الأزواج وعمه لام خالية ايضا من الأزواج ولا يسه أم متروجة باجنبي ايضا ولم يكن له من النساء الا التي يصلح للحضانة أحد فهل تكون الحضانة لحالة الولد ولها ان تطالب أبا الولد بآجرة الحضانة حيث كان غنيا (اجاب) تسقط الحضانة بتزوج الحاضنة اجنبيا عن المحضون وحينئذ فلا حق للام ولا للجدة أم الاب في حضانة الصغير المذكور مادامت تزوجت اجنبيين منه فتكون الحالة المذكورة أحق بحضنته ادا كانت صالحة لها فادرة عليها لم يقيم بها مانع وتقدم فيها على العمه وتستحق أجر الحضانة على ابى المحضون المذكور حيث لم يكن للصغير مال والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في بنت حاضنتها أمها المطلقة فاعتراها هي والجدة أم الام مرض الجذام حتى منعها عن حفظها ولم تكونا معه فادرتين على الحضانة وللأب أم متروجة بآبيه وهي صالحة للحضانة فهل تسقط حضانة الأم وأما هذا لا ينتقل لام الأب مادامت كذلك (اجاب) المرض الذي يصير به الحاضنة غير قادرة على الحضانة ويمنعها من حفظ المحضونة مسقط للحضانة فإذا كانت الأم وأما بالصفة المذكورة يسقط حقهما من حضانة الصغيرة المذكورة وينتقل الحق في حضانتها لجدة أم الاب الصالحة للحضانة القادرة عليها التي لم يقيم بها مانع مادامت كل منهن كذلك والله تعالى اعلم (سئل) من الداخلية بإفادة مؤرخة في ربيع الاول سنة ٩٥ مضمونها الاوراق المرفوعة مع هذا تشمل على طلب نفيسة الانية آجرة حضانة ونفقة بناتها من مطلقها محمدا فندي راغب وكيل محافظة سواكن الآن وعلى ما أجيب منه ومن وكيل زوجته في هذا الخصوص المرتكب كل منهما في عدم صحة دعوى الآخر على ما فاداه باجابه ويؤتمسان نظر هذه المادة بطرف حضرة تكم واعطاء الفتوى لاقتناعهم بما جوبها فإني أعليه لزم تحريره لفضيلتكم لترد الافادة (اجاب) قد صار الاطلاع على ما تضمنته هذه الاوراق والذي يقتضيه الحكم الشرعي في هذه الحادثة الزام حضرة ابى البنات المذكورات بآجرة

١٢٩٤

٥

ذى القعدة

١٢٩٤

٥

محرم

١٢٩٥

٢

ربيع الاول

١٢٩٥

١٦

حضانتهم المفهومة من الاعلام الشرعي المحرر من حضرة قاضي بلبس المقررة من طرفه بناء على تراخي حضرة ابي البنات المذكورة مع وكيل امهن باعتبار ان اجرة حضانتها كل واحدة منهن قرشان صاعا حيث علم من الاوراق تقرير ذلك وامهن بجهة بلبس والاب كذلك ورجعت بهن لا قاتمتهام معهن بمصر التي هي وطنها ومحل العتد عليها وحيث ان فواب حضرة الاب اولوا وآخا وما استند اليه من الفتاوى المنسوخ صورها ضمن الاوراق لا ينتج اسقاط اجرة الحضانة عنه والحال هذه لمخالفتها لموضوع هذه الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد وبنت في حضانتها والولد ضعيف البصر يريد الاب اخذه من الام المطلقة ليعلمه القرآن لضعف بصره ويبقى البنت في حضانتها فهل اذا كان الولد مستغنيا عن امه بأن يأكل وحده ويشرب وحده ويلبس وينام كذلك من غير احتياج للام في شيء مما ذكر يكون للاب اخذه من امه لسقوط حضانتها باتصاف الولد بما ذكر وقد بلغ من العمر سبع سنين وطعن في الثامنة واشتغل بتعلم القرآن في المكتب (اجاب) باستغناء الغلام عن الحضانة وبلوغ سنه اكثر من سبع سنين تنتهي مدة حضانتها فيكون للاب اخذه ورضه اليه لتربيته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابنة لا تزيد في العمر على خمس سنوات وهو وزوجته مقيمان في اسكندرية فآخذ البنت منها وأرسلها لاخته بمصر بدعوى انها احق بالحضانة للبنت فهل له ذلك أو يجبر على تسليم البنت لوالدتها مادامت غير متزوجة وأهل الحضانتها (اجاب) الام احق بحضانة ابنتها المذكورة قبل الفرقة وبعدھا الى ان تبلغ تسع سنين على المقتضى به اذا كانت سالحة للحضانة قادرة على عايلها لم يقم بها مانع فليس لابيها اخذها من أمها ولا تسليمها الى أخيه والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في مطلقة حاضنة لولديها خرجت من منزل زوجها وأقامت في منزل أبيها وهي غير مأمونة على ولديها لانها تخرج كل وقت وتتر كهما ضائعين فضلا عن كونها سيئة الخلق غير مأمونة ودب الغت في أذيتهم بانواع الضرب والشتم ولها أم عاجزة النظر لا قدرة لها على حفظهم ما ولهم ما جده أم الاب قادرة على حضانتهمما وحفظهمما أرادت اخذهمما منها وتربيتهمما في حضانتها فامتنعت والدتهما من تسليمهمما لها فهل والحال هذه تكون ام الاب احق بحضانتهمما وتأخذهمما جبرا (اجاب) مما يشترط في الحضانة أن تكون امينة فادرة على حفظ المخضون خالية من زوج أجني عن الصغير كما ذكره الحخير الرملي وقد صرحوا بأن الام مثلا لو كانت غير مأمونة على الصغير بان تخرج كل وقت وتتر كه ضائعا فلا حضانة لها فلا حضانة لام الصغيرين المذكورين اذا ثبت انها بهذا الوصف مادامت كذلك والجدة أم الام اذا كانت فاقدة البصر فان كانت قادرة على الحفظ فهي اهل للحضانة والا فلا حضانة لها كما بحثه في الاشباه واستوجهه العلامة ابن عابدين قال وهو معلوم من قول الرملي فادرة واذا كان كل من الام وأمهاساقطة

١٢٩٥

٢٧

١٢٩٥

شعبان

٤

١٢٩٥

مضان

٢٠

الحضانة ينتقل الحق في حضانه الصغيرين المذكورين لام الاب اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) بشرح من وكيل محافظة مصر في ٢٣ شوال سنة ١٩٩٥ م مضمونه تقدم هذا العرض من حسين افندي أمين يذكرك فيه أنه مزوق بنت من زوجة مطلقة منه تبلغ من العمر تسع سنوات والمطلقة المذكورة متروجة بشخص اجنبي وقد بلغه انه تعين للسفر مع الحج الشريف والبنت المذكورة متوجهة معه فلهذا يلتمس حجز ابنته المحكي عنها وتسليمها اليه وقد فهم من كلامه انه هو ومطلقة المذكورة كلاهما ماله والده وممة في المحرسة وحيث دعت الحال للوقوف على الحكم الشرعي في ذلك فتمثل التكرم بالافادة (اجاب) بتزوج أم الصغيرة المطلقة من زوجها اجنبي من الصغيرة يسقط حقها من حضانتها وينتقل الحق في حضانتها لام الام اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع وتقدم على أم الاب في ذلك فان قام بام الام مانع ينتقل الحق لام الاب التي لم يقيم بها مانع ايضا هذا اذا كانت مدة الحضانة باقية وهي مقدرة في الانثى بتسع سنين على المتقى به فان تم لها تسع سنين انتهت مدتها ويكون للاب أخذها وضمها اليه فاذا تحقق ان سن البنت المذكورة تسع سنين وطعنت في العاشرة انتهت حضانتها ولا يبيها ضمها اليه جبرا ولا يفرض انتماء الجدة لها أم أمها المقيمة في بلد الاب حال سكناها منفردة عن زوج أم الصغيرة الاجنبي مع صلاحيتها وليس للام السفر بالصغيرة من بلدها الى جهة بعيدة ولو كانت حضانتها باقية فللاب منعها من السفر بها الى غير وطنها البعيد مطلقا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت بلغت من العمر سنتين وكسورا وأمها متروجة باجنبي منها ولها جدة من جهة الاب وعمة أمها وكلتا هاتين الحقة للحضانة فهل تكون أم الاب المذكورة مقدمة في حضانتها على عمة الام المرقومة (اجاب) نعم أم الاب مقدمة في الحضانة على عمة الام عند صلاح كل منهما للحضانة وعدم قيام مانع به والله تعالى اعلم (سئل) من سعادة احمد باشا اديق بافاده مضمونها من حيث انه موجود بطرفنا امرأة زوجها توفى عن ولد صغير منها بلغ عمره نحو الثلاث سنين والولد المذكور عمه خالية من الازواج والقاضي أقام أم الولد الصغير وصيا عليه وعلى حفظ ماله فهل اذا تزوجت أم الولد المذكور باجنبي من الصغير وأرادت العمه المذكورة أخذ الولد الصغير عندها يجوز لها أخذ الولد المذكور من امه وتبقى الوصاية مع ام الولد كما هي عليه ام كيف نرجو من سعادتك الافادة عن الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) نعم للعمه المذكورة كونه أخذ الولد لتحضنه عندها حيث سقطت حضانه الام بتزوجها اجنبي من الصغير وهذا اذا كانت عمه الولد صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع ولم يوجد من يقدم عليها في الحضانة وتبقى وصاية الام على ما هي عليه حيث لا مانع ولا تبطل الوصاية الشرعية بمجرد تزوجها المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان متزوجا امرأة ورزق منها بنت بلغ سنها سنتين ثم طلقها

١٢٩٥

٢٣

١٢٩٦

١٨

جمادى الثانية

١٢٩٦

٢٦

سنة

شوال

١٢٩٦

١٤

١٢٩٦

٢٢

ذى القعدة

١٢٩٦

٨

وخرجت من عدته وتزوجت بزواج آخر أجني من البنت المرقومة فانتقلت الحضانة الى جدتها أم أمها فهل تسقط حضانة الجدة المرقومة بامسالك الصغيرة وسكنها بها في مسكن الزوج الاجني وكذا اذا كانت تلك الجدة من أرباب الحرف وتخرج في غالب الاوقات وتترك البنت المذكورة ضائعة فكانت غير مأمونة على الصغيرة تسقط حضانتها أيضا بذلك وينتقل الحق في حضانتها لجدتها أم أبيها اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقبها مانع (اجاب) لاحق للجدة أم الام في حضانة الصغيرة المذكورة مادامت ساكنة بها في مسكن زوج أمها الاجني او غير مأمونة عليها بخروجها في غالب الاوقات وتترك الصغيرة ضائعة فكل واحد من هذين الامرين موجب لسقوط حضانتها وانتقال الحق فيها للجدة أم الاب اذا كانت صالحة لها قادرة عليها لم يسم بها مانع مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل منه بعد أن أبرأته من مهرها ثم ولدت منه بنتا وطلبا لته عند قاضي جهتهم بأن يفرض لها أجرة حضانة لبنتها ففرض عليه لكل شهر ثلاث برايز ورضي بذلك ودفع لها أجرة بعض الشهور ثم تزوجت تلك الام اجنبيا وللصغيرة أم أم وأم أب وامتنع الزوج من دفع المفروض عليه ومن دفع أجرة الحضانة لام الام فهل تكون الحضانة لام الام الصالحة للحضانة وتكون مقدمة على أم الاب ويخير الاب على دفع أجرة الحضانة لها حيث كان غنيا والبنت لم يبلغ سنها ستين الى الآن (اجاب) بسقوط حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرة ينتقل الحق في حضانتها لام أمها اذا كانت صالحة لها قادرة عليها لم يقم بها مانع ومته امسالك الصغيرة في بيت زوج أمها الاجني وتقدم في الحضانة على أم الاب حيث لا مانع ويؤمر الاب المؤسر بدفع ما بقى مما قرر عليه من أجرة حضانة أم بنته الصغيرة الفقيرة الى سقوط حضانتها وانتقال الصغيرة في حضانة جدتها المذكورة ويقرر عليه لجدها أجرة الحضانة أيضا ويؤمر بدفعها اليها والحال ههنا دامت في حضانتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنات في حضانتها وكان عقد عليها في بلده ودخل عليها وعاشرها فيها فهل اذا انقضت عدتها لا يجوز لها ان تنقل بناتها للمحل آخر غير المحل الذي عقد عليها فيه اذا كان بينهما تفاوت ولو كان المحل الذي أرادت الانتقال اليه أصل وطنها (اجاب) انما يكون للام الانتقال باولادها اللاتي في حضانتها بعد الفارقة وانقضاء العدة من بلد الاب الى بلدة أخرى بينهما تفاوت بشرطين احدهما كون ما تريد الانتقال اليه وطنها والثاني كون عقد النكاح فيه فاذا اتفق احد الشرطين كما هنا ليس لها الانتقال بالاولاد ولو وجد الاخر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن أولاده الثلاثة المارزوقين له من مطلقة المتزوجة اجنبيا منهم وهم بنتان وابن بلغ سن احدى البنيتين اثنتي عشرة سنة وسن الاخرى تسع سنين وسن الابن عشر سنين وانتهت مدة حضانة الكل ولهم من الاقارب جد لام وأخوال وعم شقيق عاصب لهم هو وصى عليهم من قبل الحاكم الشرعي وهو

٧

١٢٩٧

شوال

١٨

١٢٩٧

محرم

٥

١٢٩٨

وهو مأمون عليهم غير فاسق فهل اذا كان كذلك يكون لهم العاصب المذكور وضعهم
اليه لحفظهم وتربيتهم دون جد هـ م أبي الام والاحوال والحال ما ذكر (اجاب) نعم للعلم
الشقيق وضعهم اليه وحفظهم حيث كان غير فاسق ومأمونا عليهم وذلك بالنسبة لللاثي
المشتهة ولم يوجد من يقدم عليه من العصبات والله تعالى اعلم (سئل) في ولد بلغ عمره سبع
سنين ودخل في الثامنة كان في حضنة أمه المطلقة من أبيه والا ن قد تزوجت أجنبية
منه ولها أم غير أهل للحضنة أم لا لحقة عقلها جد من داء اعترها وليس له غيرهما من
النساء فهل تنتهي حضنته ببلوغ سنه ما ذكر ويكون لابييه ضمه اليه لتربيته وان لم تسقط
حضنة الام بالتزوج وحضنة الجدة بعدم الاهلية للحضنة (اجاب) نعم تنتهي حضنة
الغلام ببلوغ سنه ما ذكر على المقتضى به من تقدير سن الاستغناء بذلك ولا ييه ضمه اليه
والحال هذه جبر احيث لا مانع وان لم تسقط حضنة الام بالتزوج ولا حضنة الجدة
المذكورة لكونها غير أهل لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد
صبي سنه نحو ثلاث سنين تزوجت ام الولد المذكور باجنبي وللصغير جدة أم أمه تزوجت
أيضا باجنبي ولأمه المذكور خالة شقيقة خالصة عن الأزواج صالحة للحضنة شرعا فهل
والحال هذه يسقط حق أم الصغير وجدته بتزوجهما الاجنبي وينتقل الحق في حضنته
لخالة أمه الشقيقة المذكور كورة حيث لم يوجد اقرب منها اليه من قوم الام ولا من يقدم عليها
من اقارب الاب من النساء وليس لابييه معارضتها في ذلك وان كان موسرا يجبر على
الاتفاق على الصغير وأجرة الحضنة حيث لا مال للصغير وما الحكم الشرعي افيدها الجواب
(اجاب) نعم تسقط حضنة كل من الام والجدة بتزوجها اجنبيا من الصغير مادامت كذلك
وتنتقل حضنته لخالة أمه المذكور كورة حيث لا اقرب منها اليه من قوم الام ولا من يقدم
عليها من النساء من اقارب الاب وليس لابييه معارضتها في ذلك بدون وجه شرعي وعليه
نفقة الصغير وأجرة حضنته ومسكنه مع حاضنته ان لم يكن لها مسكن والحال ما ذكر والله
تعالى اعلم (سئل) بافاد من نظارة المحقانية في ٢٩ صفر سنة ٩٨ مضمونها شخص يسمى
عليام مصطفى البلباخي من اسكندرية كان انهي لهذا الطرف بالتضرر مما أجراه حضرة قاضي
افندي تلك الجهة في قضية حضنة ولد أخيه الوصى عليه هو بكيفية ان الولد المذكور
له جدة أم والدته متزوجة باجنبي ولها والدته وسبق ان الجدة المذكور كورة طلبت أخذ ولد
ابنتها منه بطريق الحضنة وبعد حصول مراعاة شرعية بينهما صار مساعدتها في أخذه
منه بواسطة الشيخ محمود البوريني أحد أعضاء مجلس المحكمة المذكور كورة لكونه له نسب
وقرابة تلك المرأة ارتكنا على ان الحضنة تكون لوالدة الجدة المحكي عنها وبقي الولد
في حضنة أم الجدة مدة ثم كف بصرها حين ذاك قدم دعوى شرعية بطلب حضنة ابن
أخيه المذكور بعرفة زوجته التي هي خالة الولد بالنسبة لعدم صلاحية كلتا المرأتين
لزواج احدهما بالاجنبي وكف بصر الأخرى ولمناسبة غيبة الشيخ محمود البوريني وقت

ذاك عن المحكمة قد حكم القاضي باعطاء الحضانة لخالدة الولد وأمره باحضارها لاستلامه
ثم توجه لاحضارها وحضر بها فوجد الشئخ محمود المذكور موجودا بالمحكمة وعارضه
في هذه الدعوى معارضة الاخصام ثم صار استئناف الدعوى بالمجلس وصار يتناول
عليه بالسب وأمر باخراجه من المجلس وبعد برهة صار طلبه بالمجلس وقيل له من العضو
الموما اليه ان زوج الجدة المذكورة طلقها بالمجلس وصارت الآن هي الاحق بالحضانة
من خالته ولما سأل هو من الزوج المذكور الحاضر معهم بالمجلس عن كيفية الطلاق
الذي أجراه فقال له انه طلقها طلاق رجعية فعارض بان مانع الحضانة لا زال موجودا
فالشيخ محمود العضو المذكور التفت الى الزوج وقال له قل بالثلاثة فقال كما أمره وبعد ان
تقيد الطلاق الاول أعيد قيدا لطلاق الثاني الى آخر ما يعلم من تفصيلات التقارير المتقدمة
من المذكور وروحيث انه يتضرر من ذلك وقدم صورة فتوى من مذكورين علماء
باحقيقته بحضانة الغلام المذكور ويرغب النظر في ذلك وفيما أجراه القاضي وبالاستفهام
من القاضي الموما اليه وردت لنا افادته في غرة صفر سنة ٩٨ تفيد انه فيما قبل تاريخه
توجه المدعى مع جدته لصغير المتزوجة باجنبي عن الصغير وأمه الحاضنة للصغير ولم
يتحقق بالمجلس الشرعي عجزها عن الحضانة ومع ذلك فقد حضر زوج الجدة وطلقها ثلاثا
وقيد ذلك بالمحكمة وانه لا يسوغ نزع الطفل من جدته لتكون الجدة وأمه مقدمتين
على الخالة ثم حضر المدعى مع الجدة المذكورة وتراضى معها بالمجلس الشرعي على ان تقيم
بالقصر المذكور بمنزلهامدة وتقيم به بمنزل المذكور مدة فبناء عليه اقتضى تحريره ثوما
انه بالا حاطة بذلك يكرم بافادته ما يترأى لسعادتكم افندم (اجاب) من مطالعة مكاتبة
سعادتكم المؤرخة ٢٩ صفر سنة ٩٨ الواردة بتاريخه أدناه وفهم ما تضمنته أوراق
هذه المادة اتضح ان الحكم الشرعي فيها هو كما افاده حضرة قاضي افندى نغراسكندرية
من انه لا يسوغ نزع الصغير من جدته الحاضنة له التي كانت متزوجة باجنبي قد طلقها
ثلاثا مادامت صالحة للحضانة لم يقسم بها مانع وانها وكذا أمها ان لم يكن بها مانع أيضا
مقدمتان على الخالة والعم في الحضانة الا انه فهم من بعض تقارير العم المؤرخ ٢١ ذي
الحجة سنة ٩٧ ضمن الاوراق ان هذه الجدة لما طلقت ثلاثا طلب العم تربية الصغير مجانا
بالأجرة وتبرع بالانفاق عليه من مال نفسه فقبلت الجدة المذكورة ذلك أيضا فادامت
الجدة على هذه الحالة راضية بترتيبه مجانا فهي أحق ولا يؤخذ منها الا اذا وجد مانع آخر
فان رجعت عن قبول ترتيبه مجانا يكون لعمه الوصي عليه ضمه الى زوجته خالة الصغير
لترتيبه بينهما مجانا حفظا لماله حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق
زوجته ثلاثا وله منها ولدان وبنت وأحد الولدين يبلغ من العمر أربع سنين والاخر يبلغ
سنتين والبنات تبلغ سبع سنين ولم يمكنها الزوج المطلق لها من حضانة أولادها ولم يقم بها
مانع يمنعها من الحضانة الشرعية كزوجها بغير أبيهم ونحوه من الموانع بل هي صالحة

سنة جادى الاولى

١٢٩٩

٦

للحضانة قادرة عليها فهل يكون الحق في حضانتهم لامهم المذ كورة مادامت كذلك في مدتها (اجاب) نعم يكون الحق في حضانتهم لامهم المذ كورة وليس لابيهم أخذهم منها مادامت حضانتها في مدتها بدون وجه شرعى اذ هي احق بحضانة اولادها قبل الفرقة وبعدها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رضيع ماتت أمه في مدة رضاعه وله جدة أم امه موجودة عاقلة أمينة لا يضيع هذا الولد عند ما قادرة على تربيته خالية من الافواج رأسم يسقط حقها في الحضانة الا انها امتنعت عن تربيته مجاناً والحال ان الاب موسر فطلبت هذه الجدة من هذا الاب الموسر أجرة الرضاع وأجرة الحضانة ونفقة الولد والحال ان الصغير لا مال له فقال الاب المذ كور ان امي ترضعه وتربيه مجاناً فهل والحال ما ذكر حيث كان الاب موسراً ولا مال للصغير تكون الجدة أم الأم أحق بالصغير من الجدة أم الاب المتبرعة ويجوز الاب على دفع الأجرة المذ كورة نظراً للصغير وما الحكم (اجاب) نعم تكون أم الأم المذ كورة والحال ما ذكر أحق بالصغير المذ كور حضانتها من ام الاب ولو طلبت ام الام التي لم يقم بها مانع ابراعليها من مال الاب الموسر حيث لا مال للصغير واذا وجد الاب من يرضع الصغير مجاناً وهو عند أم امه يحجب لذلك ويرسل المرضعة الى مسكن أم الام الحاضنة للصغير لا رضاعه كذلك أو باقل مما تطلبه أم الام من أجرة الارضاع ولا يجبر على دفع ما طلبته أم الام من الأجرة على الارضاع زائداً والحال هذه مراعاة للجانين والصغير حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وولده الصغير منها الذي لم يبلغ سنه ثلاث سنين في حضانت أمه المذ كورة فهل اذا تزوجت أم الصغير بعد انقضاء عدتها اجنبياً منه وكان للصغير المذ كور أم أم الام التي هي جدة أمه صاحبة الحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع وله ايضا بنت بنت خالة أبيه متزوجة اجنبياً من الصغير ينتقل الحق في حضانتها لجدة أم امه المذ كورة اذا لم تسكن بالصغير في بيت الراب الذي يريد ان يتزوج بامه وتقدم هذه الجدة على بنت بنت خالة أبيه ولو كانت خالية من الافواج (اجاب) اذا تزوجت ام الصغير اجنبياً منه تسقط حضانتها وينتقل الحق في حضانتها الى أم امه المذ كورة الصالحة لها القادرة عليها التي لم يقم بها مانع كسكنها به مع زوج امه الاجنبى وتقدم هذه الجدة على بنت بنت خالة أبيه ولو لم يقم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في غير في حضانتها امه تزوجت باجنبى منه وله جدة من امه متزوجة باجنبى منه ايضا وله جدة من أبيه متزوجة بجده من أبيه فهل تسقط حضانتها الام والجدة من جهة الام بتزوجهما باجنبين من الصغير وينتقل الحق في الحضانة للجدة من جهة الاب اذا كانت صالحة لها ولم يقم بها مانع (اجاب) بتزوج الام وامها اجنبين من الصغير تسقط حضانتهم له وينتقل الحق فيها للجدة ام الاب المتزوجة بجده الصغير اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع مادام الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن سنه ير يد على سبع سنين توجهت به امه

ربيع الثانى

٢٤

١٣٠٠

رجب

٢٧

١٣٠٠

رمضان

٧

١٣٠٠

الى بلد ها في الغر بية وأبوه من القليو بية وتوجه اليها في بلد ها لياخذها منها بعد أن
كشف على سنه من دفتر الحكم فوجده كاذ كرفوتوفت معه امه ولم تسلم فيه متعلقة
بصغر سنه وطلبها بعد القاضى فاخبره القاضى بانه لا يحكم بتسليمه الا بعد احضار قنوى
شرعية يعتمد عليها في هذا الحكم فهل تنتهى حضانة الابن ببلوغه السن المذكور
وللاب اخذه منها جبراعا عليها واذا حصل الاختلاف منهما في السن المذكور يعرض على
اهل الخبرة فان وافق قولهم دعواه يسلم اليه والا يبنى عندها حتى تنتهى حضانتها وما
الحكم الشرعى (اجاب) تنتهى حضانة الغلام باستغنائه عن النساء وقد ربيع سنين
وبه يقى وان اختلفا في سته ينظر اليه القاضى فان اكل وشرب بوليس واستنجى وحده
دفع اليه ولو جبر او الابقى عنده امه كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج
امراة بمصر واقام معها مدة حتى رزقت منه بنت ثم خالها على حقوقها الشرعية وعلى
نفقة تلك البنت مدة سنة كاملة وقبلت منه ذلك ثم اخذتها وسافرت بها من مصر الى
اسكندرية بدون علم مطلقها المذ كور فهل ليس لها السفر بها الا الى وطنها الذى نكحها
فيه وتجير على عودها بالبنت الى المصر المذ كورة وما الحكم (اجاب) ليس ثبابة بعد
انقضاء عدتها بالخروج بولدها من وطنها المذ كورة فيه الى بلدة اخرى بينهما تفاوت ما لم
يكن ما انتقلت بالولد اليه وطنها وقد نكحها فيه فاذا فسد الشرطان المذ كوران او
أحدهما لا يمكن من الانتقال بينتهما المذ كورة من مصر الى اسكندرية بدون رضا ابى
البنت وحينئذ يكون للاب ارجاع ابنته الى وطنه محل العقد لتعاودها ونظرها
وان كانت الحضانة حق الام والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من ناظره اخلية رقم
٤ رجب سنة ١٣٠٢ مضمونها سبق ورود افادة للداخلية من الروزناجه في شأن مبلغ
الثلاثمائة قرش من ضمن المعاش المرتب الى عبد العزيز القاصر نجل المرحوم عبد الرزاق
بك نظمي الجارى صرفه الى والدته لوجوده معها بثمر اسكندرية وعاشور افندى
ابراهيم جد القاصر المذ كورا لوجود الابن بالبحر وسعة متطلب عدم صرفه اليها لكونه
بلغ مدة ثمان سنوات وهو وليه الشرعى وراغب استلام ولد له المحكى عنه لثريته
بمعرفته من طرفه وتوفير مبلغ الثلاثمائة قرش المذ كور له مع باقى معاشه ولما تحرر
للمروزناجه عن ايضاح سن الولد المار ذكره من تاريخ قيد المعاش وردت مكاتبتها بخرقة ١٦
علم منها ان ميلاده هو في يوم ٣ رمضان ١٢٩٤ ويبلغ من السن سبع سنين وتسعة أشهر
واثنى عشر يوما للغاية ١٤ جادى الآخرة سنة ١٣٠٢ وحيث مقتضى اخذ افتاء
حضرته كم الشرعى في ذلك فتؤمل الافادة (اجاب) المصرح به في كتب المذهب ان
الحضانة اهل الحمة للحضانة التي لم يقم بها مانع احق بحضانة الغلام حتى يستغنى وقد ر
ب سبع سنين على المفتى به بلافراق بين الام وغيرهما من النساء الحاضنات فان علم بلوغه
السن المذكور يكون لابييه او جده أبى أبيه أو غيرهما من العصبات ضمها اليه جبر التربيته

١٣٠١

١٨

١٣٠٢

محرم
١٧

١٣٠٢

رجب
٨

وان اختلفا في السن نظر اليه القاضي فان أكل وشب ونام واستنجى وحده دفع اليه والا
 ابقى عندها حيث لا مانع وولاية التصرف في مال اليتيم بالمصلحة وقبضه لمجده أبي ابيه عند
 عدم وجود وصي مختار حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة مصرية
 وعقد عليها بمصر وبنى بها فيها ثم انتقل معها الى جهات محلات خدامته حتى رزقت منه
 باربعة أولاد احدهم ذكر والثلاث اناث واخيرا أقام الزوج مع زوجته المذكورة ببلدة
 بعيدة عن مصرها المذكورة بمسافة فوق مسافة القصر الى أن ماتت بها عن ورثة من
 ضمنهم زوجته وأولاده الاربعة المذكورون الذين جميعهم في حضانة الزوجة المذكورة
 وهى أهل الحضانة ولم يقيم بها مانع منها ثم بعد موت الزوج المذكور بمدة انقضت فيها
 عدة الزوجة شرعا أرادت الانتقال بأولادها الاربعة المذكورين من الجهة المذكورة
 الى وطنها محل العقد عليها المذكور والحال أن أكبر البنات الثلاث المذكورات لم يبلغ
 سنهن تسع سنين والابن المذكور لم يبلغ سنه سبع سنين فأراد أخواله المذكورين
 لابيهم الوصي عاينهم منع الام المذكورة من الانتقال بهم الى محل وطنها المذكور فهل
 والحال هذه تجاب الام المذكورة للانتقال بأولادها الذين في حضانتها الى محل وطنها
 المذكور ويمنع الاخ الوصي العاصب المذكور من معارضته لها في ذلك وما المحكم
 الشرعى في ذلك (اجاب) مقتضى ما ذكر في كتب الفقه من انه ليس للمطلقة بعد انقضاء
 عدتها السفر بولدها يعني الذي في حضانتها من بلده الى أخرى بينهما تعاوت الا اذا كان
 ما انتقلت اليه وطنها وتكسحها فيه أى فلها الانتقال بلا اذن الاب وليس له المنع وترددهم
 في كون غير الاب من الاولياء كالأب في ذلك وكون معتدة الموت كمعتدة الطلاق
 فاستظهره العلامة خير الدين وتوقف العلامة التركي في كون حكم غير الاب في المنع
 كالأب لعدم وقوفه على نقل أنه ليس للأخ الوصي على اخوته من ابيه القصر منع أمهم
 المتوفى عنها زوجها المحاضنة لهم التي لم يقيم بها مانع من الانتقال بهم بعد انقضاء عدتها الى
 وطنها الاصل الى الذي وقع انه كاح فيه اذ لو كانت مطابقة منقضية العدة والاب موجود
 يكون لها الانتقال اليه - وليس له المنع ماداموا في حضانتها فغيره من الاولياء بعد
 موت الاب كالأخ المذكور وأولى والله تعالى اعلم

(باب النفقة)

(سئل) في رجل طلق زوجته ومعهما من ولدان قرر لهما على نفسه نفقة لكل يوم كذا من
 الدراهم ثم تزوجت رجلا آخر وبقي الولدان عندها تنفق عليهما واستمر أبوهما تاركا لهما
 حتى انقضت مدة من السنين وهو لا يدفع شيئا من الذي قررره على نفسه النفقة أربعة
 أيام والولدان المذكوران يذهبان الى أبيهما بعض الايام ويعودان عندهما ثانيا
 فهل يكون للام المذكورة مطالبة أبيهما بجميع ما تجدد عليه من نفقة الولدين

المذکورین التي قروها على نفسه والحال هذه (اجاب) نفقة الصغير المقررة لا تسقط
بمضي المدة فاذا ثبت ان الرجل المذکور قد رولولديه الصغيرين على نفسه قدرا معلوما
لنفقة كل يوم كان الواجب دفع جميع ذلك على ما مشى عليه الامام الزيلعي في التبيين
وهو الذي عليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في أخت شقيقة فقيرة عاجزة عن
الكسب ولها أخ غني موسر وأختان فقيرتان فهل يجب عليه نفقة اخته العاجزة عن
الكسب حيث كان موسرا ولا شيء على أختيهما الفقيرتين لفقرهما دونه ولا عبرة بدعواه
الفقر مع وجود بيينة تشهد بغيانه ويساره (اجاب) يجب على الموسر نفقة كل ذي رحم
محرم صغيرا أو أنثى ولو كانت الأنثى بالغة صحيحة قادرة على التكسب بشرط الفقر فاذا
ثبت يسار الأخ المذکور وجب عليه نفقة اخته والقول لمنكر اليسار يمينه والبيينة
لمدعيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج ببنت قاصرة فصرعت عنده واختل
عقلها وهو مسكنها مع أهلها بمكان واحد وحصل لها من أهلها ضرر فهل لوليها ان يمنعها من
سكنها معهم ويطلب مسكنها خاليا عن أهل الزوج ولولم يحصل لها منهم ضرر وإذا ذهبت
إلى منزل أهلها ولم ترض بسكنها مع أهلها يكون لها ذلك ولم تكن ناشرة (اجاب) يجب
على الزوج أن يسكن زوجته في بيت خال عن أهلها وأهلها وبامتناعها بالغة أو وليها
قاصرة وما في حكمها كعتوها من السكنى مع أهلها لا تكون ناشرة والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل متزوج بثلاث زوجات فطلبت إحداهن لدى القاضي ليفرض لها نفقة
وتأكل وحدها وليس لها من أولاد ففرض لها القاضي النفقة كل شهر أصنافا كثيرة زيادة
عن قدر حالها وحالها فهل لا يسوغ ذلك ويفرض عليه ما يليق بحاله وحالها (اجاب)
يجب نفقة الزوجة على زوجها على قدر حالهما على ما به الفتوى ولا يجوز للقاضي أن
يفرض لها عليه زيادة على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا
بائنا ظانا أنها حائل وفرض لها نفقة العدة عن ثلاثة أشهر عن كل شهر خمسة وعشرين
قرشا ودفع لها خمسة وسبعين قرشا نفقة الثلاثة أشهر وفرض لبنته منها كل شهر أربعين
قرشا ثم ظهر بالمطلقة حل ومضت الثلاثة أشهر التي تجلت نفقتها وطلبت النفقة مدة
باقى العدة فهل تجاب لذلك ويلزم الزوج نفقتها إلى انقضاء عدتها (اجاب) على الرجل
المذکور الانفاق على معتدته مدة العدة ولا يمنع من ذلك رضاها بما ذكر على الوجه
المزبور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها مدة سبع سنين وتزوج
بامرأة غيرها ولم يترك لها نفقة أصلا ولا وكيلًا ينفق عليها فهل يكون لها ان ترفع أمرها
للقاضي ليقرر لها نفقة على زوجها الغائب ويأمرها بالاستدانة وتكون دينًا عليه يطالب
به (اجاب) للقاضي ان يفرض للمرأة المذكورة نفقة على زوجها الغائب ويأمرها
بالاستدانة لترجع على الزوج بعد حضوره على ما به يفتى والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل طلق زوجته بائنا وله منها بنت فرض لها عليه نفقة العدة وأجرة الرضاع مبلغا

١٢٦٥

١٣

معلوم من الدراهم الى ان مضت مدة الرضاع فهل اذا كان القدر المذكور لا يكفي
لنفقة البنت بعد خروج امها من عدة المطلق يكون للقاضي ان يفرض عليه النفقة لبنته
بقدر كفايتها وكذا جرة الحضانة المطلقة التي هي ام البنت (اجاب) على الاب الاتفاق على
بنته المذكورة واذا فرض لها ما لا يكفي في يوم يدفع ما يكفي من النفقة وعليه جرة
حضانتها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ابرأت زوجها وتحملت بنفقة اولادها

١٢٦٥

١٤

منه وارضاهاهم في نظير طلاقها فطلقتها على ذلك طلقة بائنة فهل يكون لها الرجوع عليه
ومطالبة باجرة الحضانة والنفقة حيث لم يقع تعيين لمدة التحمل المذكور (اجاب) في
التنوير بشرط البراءة من نفقة الولدان وقتا وقتا كسنة صخ ولزم والا لولو خالعتة على
نفقة ولده شهرا وهي معسرة فطالبة بالنفقة يجبر عليها اه اي وما شرط عليها دين كما
في الهندية والمراد من البراءة من نفقة الولد جعل ذلك عوضا في الخلع او الطلاق والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل تجمد عليه لنفقة ولده الصغير قدر معلوم ومضى عليه
مدة من الشهور لا عساره بذلك فهل اذا طلبت أم الصغير حبسه لنفقة ولده المذكور

١٢٦٥

١٦

لا تجاب لذلك حيث ادعى الفقر (اجاب) لا يحبس الاب فيما مضى من نفقة ولده
الصغير حيث ادعى الفقر ما لم يثبت يساره وان كان يحبس على الامتناع عن الاتفاق
عليه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت عن طاعة زوجها فطلبها على يد الحاكم
الشرعي فقرر لها كل يوم كذا من الدراهم نفقة وامرهابا بالسكنى معه في محل طاعته
فطلبها لذلك فامتنعت من طاعته على يد بينة من المسلمين فهل تعد ناشرة ولا يلزم الزوج
نفقة لها ولا كسوة مادامت ناشرة (اجاب) نعم تعد ناشرة بذلك حيث أوفاهما معجل

١٢٦٥

١٦

الصداق وكان المسكن شرعيا ولا نفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل تزوج امرأة ودخل بها في بيت اهلها ومكث معها مدة ثم حصل بينهما مشاجرة
فنقلها في مكان خال عن اهلها واهلها لا تقي بهما بين جيران صالحين وقد أوفاهما المعجل
ثم بعد ذلك تشاجرت معه وخرجت منه من غير اذنه واطلاعه فطلبها للصلح امرأ فامتنعت
منه فهل تعد بذلك ناشرة لا تستحق على زوجها نفقة ولا كسوة مادامت ناشرة ولو طالت

١٢٦٥

١٩

المدة (اجاب) بخروج المرأة من منزل زوجها الشرعي بدون حق وامتناعها عن طاعته
تكون ناشرة ولا نفقة للناشرة مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر
يتيمة صغيرة لا أب لها أخذها رجل اجنبي من أمها لاجل أن يزوجه لابنته بعد التربية
فبعد مدة تشاجر مع أمها فارادت اخذها منه فنعها متعللا بأنه رباها واطعمها وكساها
فهل اذا لم يصدر عقد يكون لامها اخذها منه واذا أراد ان يطالبها بالمؤنة والكسوة

١٢٦٥

١٩

لا يجب لذلك ولا يكون له منع امها من اخذها (اجاب) لامطالبة للرجل الاجنبي على أم
القاصرة بما انفقه عليها والحال ما ذكر وليس له منع الصغيرة ممن له حق حضانتها والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة ساكنة مع اهل زوجها في منزل واحد ولها في ذلك المنزل

محمل مخصوص بهما من غير مشارك لها فيه فهل اذا ادعت الاضرار من اهل زوجها
وأرادت أن تسكن بمحل خارج عن ذلك لا تجاب لذلك حيث كان المحمل المخصص بهما
مفتاح وحده ولم يكن لها مشارك فيه ولا يجبر الزوج على اسكانها بمحل آخر (اجاب) اذا
كان المنزل منفردا وله غلق ومرافق لا تجاب الزوجة اذا طلبت منزلا غيره ولو كان به
أقارب الزوج حيث لم يتحقق ايذاؤهم لها على ما في حواشي الدر المختار والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل تزوج قاصرة مطيقة للوطء من ابيها بصداق معلوم في الزمة ودخل
بها ثم اراد الاب منعها عن الزوج حتى يأخذ بمحل الصداق فهل يجاب لذلك ويجبر
الزوج على دفع المحمل المذكور وعلى الانفاق عليها مادامت ممنوعة عنه لاجل ذلك
الدفع (اجاب) لا بل الصغيرة المطالبة بالمهر وللزوج المطالبة بتسليمها ان تحملت الرجل
قال البرازي ولا يعتبر السن في ذلك كانت الزوجة المذكورة مطيقة للوطء ومنعها ولها
لاجل المهر لا تعد ناشزة بذلك فينفق عليها زوجها بحسب حالهما على المفتي به والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل فرض عليه القاضى النفقة لزوجة له كل يوم قدرا معلوما من
الدواهم وامر ان يسكنها في مسكن شرعى خال عن اهله التي هي أمه وبنته فامتنع من
ذلك وطلب ان لا تسكن الا مع أمه وبنته حتى مضت مدة فهل يجبر الزوج على دفع
ما تجمد عليه من النفقة المدة المذكورة ولا تكون بذلك ناشزة حيث طالبت بمسكن
شرعى سوى ذلك وامتنع (اجاب) بامتناع الزوجة عن السكنى مع اهل الزوج لا تكون
ناشزة فلا تسقط نفقتها بذلك ولها المطالبة بما قرر على زوجها من النفقة والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له زوجة خرجت من منزله بغير اذنه وطلبها الطاعة فامتنعت من ذلك فهل
تسقط بذلك نفقتها وكسوتها وسائر حقوق الزوجية حتى تعود الى طاعته واذا كان له منها
اولاد غار أخذتهم عندها ولم يفرض لهم شيء تسقط نفقتهم ايضا بمضى الزمان واذا انفقت
عليهم من مالها لا ترجع عليه بنفقتهم مع عدم التقدير أم لا (اجاب) بنشوز الزوجة وخروجها
عن طاعة زوجها بغير حق تسقط نفقتها ولا تجب نفقة مدة مضت بدون القضاء أو الرضا
ولا رجوع للام بما أنفقته من مالها على الاولاد المذكورين بلا اذن ولا قرض والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وهو قائم بحقوقها الشرعية فخرجت
عن طاعة زوجها بغير حق ومكثت في بيت ابنها مدة من الزمان من غير اذن زوجها
ولم يكن لها نفقة مقررة لا من قبل فاض ولا بالتراضي فهل تعد ناشزة لا يلزم الزوج لها
نفقة ولا كسوة واذا اراد ابن الزوجة ان يلزم الزوج بنفقة المدة الماضية لا يجاب لذلك
(اجاب) حيث خرجت المذكورة عن طاعة زوجها بغير حق كما هو مذكور لا يكون لها
عليه نفقة حتى تعود الى طاعته والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بلغ سنها خمس عشرة سنة
وتزوجت برجل وبعد أن دخل بها ودفع لها ما معروف تجهيلها من المهر وعاشر هامة
طلبت النشوز والخروج عن طاعة زوجها وتريد رفعه للقاضى بناحية بلدهم ويكنها

١٢٦٥ ٨

١٢٦٥ ٨

١٢٦٥ ١٣

١٢٦٥ ١٤

١٢٦٥ ٢٦

١٢٦٥

٨

ناشرة باغراء اهلها فهل اذا لم يرض الزوج بنشوزها لا يقرها القاضي على نشوزها بدون رضا الزوج وله طلبها الى محل طاعته وعلى القاضي اجابته لذلك حيث كان قائما بحقوقها بلامضاررة ويحكم بملوغها بانتهاء هذا السن (اجاب) الفتوى على ان حجب بلوغ الغلام والحجارية خمس عشرة سنة وعلى المرأة البالغة طاعة زوجها ويحرم عليها النشوز والخروج عن طاعته بغير حق وتؤمر بطاعته ولا تجاب للنشوز والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته وهو ساكن معها في بيت من دار بموافقة الشرعية له غلق مخصوص خال عن اهلها واهله ساكنون في بيت آخر من تلك الدار مخصوص بهم فهل اذا طلبت الزوجة الخروج من البيت المذکور لا تجاب لذلك واذا خرجت منه بدون وجه شرعي تكون ناشرة لا نفقة لها ولا يلزمه اتيانها بمؤنسة حيث كان ساكنا بين جيران صالحين

١٢٦٥

١٢

(اجاب) قال في التنوير وبيت منفرد من دار له غلق كفاها ولا يلزمه اتيانها بمؤنسة اهـ فحيث كانت ساكنها بين جيران صالحين ولم يوجد بالمنزل المذکور من يؤذيها من اقارب الزوج وكان له منافع ومرافق لا يكون لها الامتناع عن السكنى فيه واذا امتنعت تكون باشرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل وصار يتفق عليها حتى قربت مدة الوضع فساقت من بلد الى بلد أمها بغير اذنه فوق مسافة السفر فهل اذا وضعت حملها هناك لا يلزمه لها نفقة فيما مضى ولا فيما يستقبل من الزمان بدون

١٢٦٥

١٢

فرض قاض أو تراض (اجاب) تنقضي العدة بوضع الحمل ولا نفقة لها بعد الوضع ولا مطالبة لها بنفقة ما مضى بدون القضاء والرضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل منه ومعها منه بنت تبلغ سنها ثلاث سنين فرض لها اي ابنته على نفسه كل يوم عشرين نصف فاقصة بحضرة القاضي وقيدت بسجله والحال انه موسر ثم بعد مضي مدة أراد ان يتقص شيئا من القدر المذکور فهل لا يسوغ له ذلك خصوصا والمرأة المذكرة ولدت له ولدا بعد البنت ولم تطلب منه زيادة على المفروض واذا قل فاضي ناحيتهم اما ان ترضى بالنقص أو تعطيه أولاده لا يعتبر قوله (اجاب) اذا فرض القاضي نفقة للصغيرة على ابيها باللائق شرعا أو فرضها على نفسه لا يسوغ للاب الامتناع عن دفعه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غائب بالاقطار الحجازية وزوجته وأبوه بمصر وعند سفره بالاقطار الحجازية أمر والده أن ينفق على زوجته وأولاده منها والا ن يتبع الاب من الاتفاق عليهم فهل يجبر الاب على الاتفاق عليهم والحال هذه

١٢٦٥

١٦

حيث كان الاب موسرا (اجاب) نعم يجبر الاب على نفقة زوجة ابنه الغائب والحال هذه كما في الدر عن الواقعات لكن لم يرضه محشي ابن عابدين وجنح الى عدم الوجوب والمراجع وأما نفقة اولاد الابن الغائب فنقول ايضا عن الواقعات ولم يعترضه محشي المذکور فيجبر على نفقة اولاد ابنه المذکور ثم ان كان الابن الغائب غنيا يكون لابييه الرجوع عينا نفقه على ابنه اذا حضر قولا واحدا ويكون أمر المجدب لا نفاق حينئذ لتعسر

١٢٦٥

١٧

وصول ابن ابنته لثمنه من مال أبيه مع وجوبها عليه وان كان الابن الغائب فقير افني رجوع الجدة عليه بما انفقه على ابن الغائب اختلاف الرواية وقد جرت ارباب المتون والشروح على الرجوع مع فقره حيث قالوا لا يشارك الاب أحد في نفقة ولده وفي رواية انه يجعل الاب الفقير كاليت فحبب النفقة على الجد بلار جوع له على الاب وهذا اذا لم يكن الاب زنا فان كان كذلك أيضا فلا رجوع للجد انما فاهذا ما ظهر لي في تقرير هذا المقام والله اعلم بالصواب وهو ولي الانعام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فرض لزوجه على نفسه كل يوم كذا من الدراهم وصار يدفع لها المفروض عليه كل يوم ثم سافر وتركها مدة فهل اذا ثبت ما فرضه على نفسه كل يوم وتجمد يكون له زومها لها (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت الابالة قضاء أو الرضا فاذا تحقق بالوجه الشرعي التراضي على قدر معين لثمنه الزوجة كل يوم يقوم الزوج بدفعه لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قصر في النفقة على زوجته ولم يقيم بها ولا زماها اضرارها بذلك فهل اذا شكت مطلقا وطلبت تقدير النفقة عليه بقدر حالها وحاله عند القاضي تجب لذلك حيث لم يكن صاحب مائة (اجاب) نعم تجب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بينت فاصرة وليست مطيقة للجماع فهل والحال هذه اذا طلب اهل الزوجة المذ كورة الصرف عليها مع كونها ليست مطيقة لا يجبر الزوج على ذلك (اجاب) حيث كانت صغيرة لا تطيق الجماع ولا تشتهي للوطء فيب ما دون الفرج فلا نفقة لها على زوجها ما لم يسكنها في بيته للخدمة أو الاستئناس والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة متروكة برجل وهو قائم بحقوقها الشرعية اخذتها أمها من بيت زوجها بدون اذنه مريدة بذلك طلاقها منه فهل لا تجب الام لذلك ويجب على الزوجة اطاعة زوجها حيث كان الزوج قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) على الزوجة اطاعة زوجها وليس لها الخروج من منزله الشرعي بدون اذنه وتمنع من ذلك اذا كان قائما بحقوقها الواجبة عليه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته وأقام بها عند اهله فصل له جنون وحصل لها منه ومن اهله الايذاء والضرر فهل اذا أرادت نقل جهازها وأمتعتها التي دخلت بها وتمسكت عند أهلها حتى يحصل الشفاعة لزوجها يكون لها ذلك ولا تجبر على الافامة والسكنى مع زوجها وأهله مع تحقق الضرر منه والايذاء من أهله (اجاب) لا تجبر الزوجة على السكنى مع أهل زوجها والواجب لها مكان خال عن أهلها وأهلها واذا تحقق ايذاءه واضرارها لا تكون ناشئة بخروجها من منزله المذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقتين وراجعها من مائة ثم طلبها الى محل طاعته فامتنعت فهل تؤمر بالذهاب معه الى محل طاعته حيث أوفاه حقوق النكاح واذا أصرت على الامتناع لا يلزمه الاتفاق عليها ولا تطالبه بشئ من ذلك (اجاب) على الزوجة المذ كورة طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية واذا امتنعت عن ذلك بغير حق تكون ناشئة

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٦

١٢٦٥

٢٩

١٢٦٥

رجب
٢٩

١٢٦٥

شعبان
٢

١٢٦٥

١٦

النفقة لها مادامت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سافر إلى جهة وترك زوجته في محله ثم أراد الإقامة بالمحل الذي توجه إليه وطلبها فاسفرت أحدهما ومنع الثانية والدها وضربها لنفسه ويريد أن يحسب على زوجها الكل يوم قرشاً نفقة مدة إقامتها معه فهل إذا لم يفرض النفقة قاض ولم يقع عليها تراش لا تجاب لذلك ولا يكون للزوجة المذكورة مطالبة زوجها بنفقة المدة الماضية (أجاب) لا تجب نفقة مدة مضت بدون القضاء أو الرضا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتاً بكر من وليها وجعل لها صداقاً معلوماً ودفع مجملته وزيادة ودخل بها في بيت أهلها ثم بعد ذلك أراد نقلها فنفعه أهلها فهل له أن ينقلها إلى محل طاعته وإذا كان في بيته مسكن شرعي حال عن أهلها يكون له نقلها إليه ولا يضر كون أمه ساكنة في بيته المذكور ولا يطلب منه مؤنسة حيث كان هناك جيران يستأنس بهم وللزوج المطالبة بالجهاز المثل (أجاب) يجب للزوجة السكنى في بيت خال عن أهلها وأهلها وبيت منفرد من دار له غلق وموافق كفها للحصول المقصود ما لم يكن في الدار من أقارب به من يؤذيها ولا يلزمه إتيانه بمؤنسة ويأمره القاضي بإسكانها بين جيران صالحين بحيث لا تستوحش وللزوج نقل زوجته مادون مدة السفر إذا أوفأها المجل وكأن أمونا وقال في لسان الحكم ما نصه وفي فوائد صدر الإسلام الشيخ طاهر بن محمود النسفي رجل تزوج امرأة ودفع إليها النقود ولم تأت بالجهاز إلى بيت زوجها هل تجبر على ذلك قال الإمام القاضي جلال الدين للزوج أن يطالبها بالجهاز بمقدار ما أعطاه من النقد على عرف الناس وعادتهم أه وصحح خلاف ذلك لمقابلة المهر بالبضع ونقل ابن عابدين في باب المهر من رد المختار ما يعد توفيقاً وهو أن المدفوع إذا كان من المهر المعقود عليه فلا مطالبة له بشيء من الجهاز والافله الصلب لكونه كالمهر بشرط العوض ثم قال لكن الظاهر جريان الخلاف في صورة ما إذا كان معقوداً عليه لأنه وإن ذكر على أنه مهر لكن من المعلوم عادة أن كثرة لأجل كثرة الجهاز فهو في المعنى بدل له أيضاً ولهذا كان مهر من لجهازها أقل من مهر ذات الجهاز وإن كانت أجل منها ويجاب بأنه لما صرح بكونه مهر أو هو ما يكون بدل البضع الذي هو المقصود الأصلي من النكاح دون الجهاز لم يعتبر المعنى وهذا أي كونه كالمهر بشرط العوض غير معروف في زماننا بل كل أحد يعلم أن الجهاز للمرأة إذا طلقها تأخذه كله وإذا ماتت يورث عنها وإنما يريد المهر طمأنينة بين بيتيه وعوده إليه ولا ولادة إدامات الله والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة رفعت زوجها الذي القاضى افترض لها نفقة لكل يوم ففرض لها عليه لكل يوم قدر ما علم من الدراهم فهل إذا طلقها طلاقاً باتماً يكون لها مطالبة بمؤخر صداقها وبنفقة العدة مادامت في العدة وإذا تعلل الزوج بأنه كساها كسوة وتمتع بها وهي في عصمته ويريد أن يحاسبها بما يجب لذلك (أجاب) للزوجة المطالبة بنفقة عدها ومؤخر صداقها حيث لا مانع وليس للزوج حسابان مادفعه

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٢

١٢٦٥

٢٨

لزوجته من الكسوة حال قيام النكاح من أصل ما يجب عليه لها من نفقة العدة التي هي
 الطعام والشراب وأجرة المسكن ولا مطالبتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خلف
 اولاداً وزوج واحد منهم ثم بعد ذلك مات الاب فخاء الولد المتزوج وادعى ان صداق
 زوجته لازم على ابيه وأراد أخذه من التركة فهل لا يجب لذلك (اجاب) لا مطالبة
 على الاب بصداق زوجة ابنه بدون الكفالة منه بذلك فلا يجب الابن لأخذه من تركته
 والده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته ودخل بها في منزله واقامت عنده مدة
 من السنين ثم ذهبت الى منزلها من غير اذنه فطلبها مرة بعد أخرى فامتنعت من العود الى
 طاعته فهل تجبر على العود الى مسكن زوجها حيث كان قائماً بنفقتها وحقوقها وليس
 لها النشوز والخروج عن طاعة زوجها المذكور بالارضاه (اجاب) تؤمر الزوجة بطاعته
 زوجها ولزوم مسكنه اذا كان شرعياً خالياً عن أهله واهلها وكان قائماً بنفقتها وحقوقها
 الشرعية ولا يسوغ لها النشوز بخروجها عن طاعته بغير حق والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل طلق زوجته التي من ذوات الحيض ومكثت بعد الطلاق مدة نحو ثلاثة اشهر ولم
 ترفها الحيض ولم تأخذ شيئاً من مطلقها انفقة العدة فهل يكون لها مطالبة بنفقة العدة وأن
 ترفعه للحاكم الشرعي ويقررها عليه حتى تخرج من عدته بالحيض أو بوضع الحمل ان ظهر
 بها حمل منه وتصدق في عدم انقضاء عدتها بالحيض وفي انها حامل (اجاب) للزوج
 الانفاق على مطلقته حتى تنقضي عدتها شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتاً
 بكر اقصرة من أبيها ودخل بها في مكان الزوج ومكثت عنده نحو سبعة أيام بعد الدخول
 بها فخافت أمها باذن أبيها وأخذتها من بيت الزوج وحالوا بينه وبينها ولم يمسكوه من
 التمتع بها فهل لا يلزمه لها نفقة مادامت كذلك ولا كسوة ولا سكنى عليه مادامت ناشزة
 (اجاب) لا نفقة للزوجة المذكورة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 غنية وهناك بينة تشهد بذلك وصنعتها الخياطة ولها ابن فقير ومديون أرادت ان تجعل
 عليه نفقة لها في كل يوم فهل اذا ثبت يسارها بالينة الشرعية لا يكون لها مطالبة الابن
 بشئ من ذلك حيث كانت غنية وكان الابن فقيراً وعليه ديون لبعض الناس وهي
 صالحة للزواج ويخشى منها القننة (اجاب) على المومس يسار الفطرة نفقة اصوله الفقراء
 ولو قادرين على الكسب والقول لمنكر اليسار والينة المدعيه فال في النهر عن الفتح
 هذا اذا لم يكن كسوباً فان كان كسوباً يعتبر قول محمد وهوان اليسار بما يفضل عن
 كسبه كل يوم حتى لو كان كسبه درهماً ويكفيه أربعة دنانق وجب عليه داتقان
 للقرىب وهذا يجب ان يعول عليه في الفتوى فاذا لم يكن الابن مومساً ولا كسوباً والام
 فقيرة أو غنية لا تجب عليه نفقتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ثم بعد مدة
 اراد السفر الى جهة بلاده فوضع عندها مائة سنة على ظن انه يغيبها ثم طالت غيبته
 ومكث ثلاث سنين ثم حضر فطلبت نفقة ما زاد على السنة المذكورة فهل لا يلزمه ذلك

١٠

١٢٦٥

٢١

١٢٦٥

ذى القعدة

٥

١٢٦٥

٢٣

١٢٦٥

٢٧

١٢٦٥

١٢٦٥

١٤

حيث لم يقض بذلك قاض ولم يحصل عليه تراض (اجاب) لامطالبة للزوجة بنفقة مدة مضت بدون القضاء أو الرضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فقير الحال طلق زوجته ثلاثاً وله منها ابن وطلبت منه مطلقته ان يدفع لها كل يوم تغبير نفقة العدة وأجرة الرضاع قدر من الدراهم يحجب به ويضر بحاله فهل اذا تراقع معها على يد الحاكم الشرعي يجعل

١٢٦٥

١٨

لها عليه قدر من ذلك لا نقاباً لحال وليس لها ان تسكفه بزيادة لا يقدر عليها (اجاب) يفرض القاضي نفقة العدة على قدر حال الزوجين على ما به القنوى والله اعلم (سئل) في امرأة من المخدرات لها خدام يحتاج اليهم في اشغالها فتزوجها رجل ومكث معها مدة سنين ولم يكسها فيها شيئاً ولها امتعة اشتراها زوجها منها بمن معلوم ولم يدفع لها شيئاً من الثمن ويأمرها باخراج خدمها فهل يكون لها رفعه للحاكم الشرعي ليقدر عليه لها النفقة والكسوة بحسب ما يليق بهما وليس له اخراج خدمها المحتاجة اليهم في اشغالها وعليه كفايتهم ويؤمر بدفع ما عنده لهما من الدين (اجاب) عن أبي يوسف ان المرأة اذا كانت ممن يحل مقدارها عن خدمة خدام واحد انفق على من لا بد لها منه من الخدم عن هو أكثر من الخدام الواحد او الاثنين او أكثر من ذلك قال وبه نأخذ كذا في غاية البيان كذا في رد المحتار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فقير ولا يقدر على الكسب لكبره وزمانته وله ولد غني فهل يجبر الولد على الانفاق على والده وعلى زوجته وخدامها (اجاب) على

١٢٦٥

١٨

الابن الموسر نفقة أبيه المذكور وزوجته والحال هذه ولوله زوجات فعليه نفقة واحدة يدفعها للاب ليوزعها عليهن ولا يظهر وجوب نفقة خادمة زوجة الاب على الابن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد وبنت صغيران لم يبلغا سن الحضانة وقرر على نفسه كل يوم ستين فضة لها واللبنت والولد يكون بينهما مترددا لم يجعل له شيئاً ثم سافر الزوج بعد ذلك الى جهة فوق مسافة القصراً قام بها سنة وزيادة ثم حضر الى بلد زوجته التي تزوجها بها فطالبت به بما تجمد عليه من النفقة وأجرة الرضاع في تلك المدة فاطلها وادعى ان الولد كان مقيماً في كل ويشرب عند جدّه الذي هو أبوه فهل يطالب بما

١٢٦٦

محرم

٢

تجمد عليه من ذلك ويجبر على دفعه ولا عبرة بما تعلل به والزوج لم تزل في عدته من الطلاق الرجعي (اجاب) على الزوج الانفاق على زوجته المذكورة مادامت في عدته ولا تجب نفقة مدة مضت بدون القضاء أو الرضا فاذا وقع التراضي على قدر معين ومضت مدة يكون لها المطالبة به كما ان لها المطالبة بنفقة الصغير الماضية ان كانت مقررة ولو فرض كون الولد رضيعاً لا تجب عليه أجرة راضاعه مادامت في عدته من الطلاق الرجعي والله تعالى اعلم (سئل) في عبد رقيق زوجته سيده حرة وأتى منها ابناً وادعى بيعه فهل

١٢٦٦

٨

يسوغ له ذلك ولا يلزم البائع نفقة الاولاد الذين أمهم حرة (اجاب) يسوغ للولي بيع عبده المذكور حيث لا مانع ولا يلزمه نفقة اولاده المذكورين وقد صرحوا بان نفقة اولاد القن من حرة عليها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مطلقة من رجل ومعهامنه

بنتان احدهما بالغ سنها سبع سنين والثانية ثلاث سنين فرض لهما والدهما على نفسه قدر ما علموا نفقة لهما فتمجد عليه قدر من ذلك فطلبها على يد قاض ودفع لها بعضه وبقى البعض الاخر بذمته وادعى انها استرضت بان تكون البنتان عندها من غير نفقة فهل اذا لم تزوج وكانت فقيرة لا يعتبر رضاها المذكور على فرض ثبوته ويكون لها مطالبة والدهما بالانفاق عليهما في المستقبل الى انتهاء سن الحضانة (اجاب) على الاب نفقة بنتيه المذكورين ومجر درضا الام بعد الطلاق بالانفاق عليهما من مالها غير مانع من وجوب النفقة عليه والحال هذه فلها مطالبة بالانفاق عليهما على الوجه المستطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا ودخل بها وعاشرهما مدة من السنين فبعد ذلك اخذ مصاغها وتزوج به أخرى فطالبته به فضر بها وطردها الى بيت أبيها فرفعت أمرها الى الحاكم الشرعي فحكم عليه بدفع مصاغها لها وفرض عليه لها نفقة شرعية مقدرة في كل شهر بموجب بينة شرعية ورضى بذلك فهل اذا مضت مدة ولم يدفع لها النفقة المقدرة للبنت ان توكل أباها في استخلاص ما تجمد عليه من النفقة الشرعية في المدة المذكورة وفي استخلاص مصاغها أو دفع ثمنه (اجاب) حيث قرر القاضي نفقة الزوجة على الزوج وقضى بها يصير ماضى منها ديناً عليه فلها مطالبة بها مباشرة أو توكلها وعليه رد ما استولى عليه تعدياً من حليها ومصاغها لو قائماً وضمان بدله ان هالكاً أو مستهلكاً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فرض عليه القاضي نفقة زوجته كل يوم قرشين ثم طلبها محل طاعته فأبت وامتنعت فهل تكون ناشرة ولا تستحق النفقة مادامت تمتنع عن طاعته (اجاب) تسقط نفقة الزوجة بنشورها وخروجها عن طاعة زوجها بغير حق والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها من مدة خمسة اشهر وهي من ذوات الحيض ولم تحض فيها أصلاً فهل يثوم مطلقها بالانفاق عليها حتى تخرج من عدته بالحيض أو بوضع الحمل ان كان بها حمل (اجاب) على الزوج نفقة زوجته مادامت في العدة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جعل على نفسه لزوجه المطلقة بائناً الحامل نظير نفقتها كل يوم مبلغاً معلوماً من الدراهم وغاب عنها مدة ووضع حملها وأرادت ان تطالبه بنفقة قبل الوضع وبعده فهل لا يلزمه الا نفقة ما قبل الوضع التي جعلها لها على نفسه ولا يلزمه دفع ما بعد الوضع وتفرض عليه من الآن بحسب الحال (اجاب) في سقوط نفقة العدة المفروضة بمضى العدة تحكيان واختار عدم سقوطها بالمضي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن صغير فرض له القاضي نفقة على أبيه كل شهر كذا وامر الام بالاستدانة فاستدانت مدة من الاشهر ومات من غير دفع فهل يموت الاب يسقط ما تجمده من ذلك المفروض وهل يفرض عدم السقوط اذا أقام الوصي بينة بدفع الزوج لمطلقة ما عليه من فرض الابن قبل الموت تسمع (اجاب) موت من فرضت عليه النفقة يوجب سقوط المفروض عنه كما نص عليه الامام الخصاص على أحد القولين

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٦

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

ربيع الاول
١٢

١٢٦٦

١٩

١٢٦٦

ربيع الثاني
٥

المصححين وعلى القول الثاني لا تسقط وهو المفتي به وإذا أقام الوصي بينة على دفع الزوج قبل موته تقبل وليس للام حينئذ مطالبة الوصي والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلب أن يسكن زوجته في مسكن شرعي خال عن أهلها فامتنعت من ذلك فهل لا يلزمه لها نفقة مادامت خارجة وممتنعة عن السكنى معه في محل طاعته ولا تستحق عليه النفقة والحال هذه ولو كانت مقررة على يد القاضي (اجاب) لا نفقة للناشرة وهي الخارجة عن طاعة زوجها بغير حق مادامت كذلك وتسقط النفقة المفروضة بالنشوز لا المستدانة في الأصح كما في الدرر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عقارا يبو لاق أراد السفر إلى جهة المجاز فقام أخته الشقيقة وكيلة عليه وعلى قبض أجرته والاتفاق على أمه وأخته الثانية منه ويبيدها وثيقة بذلك بآية المضمون بالينة الشرعية فهل إذا كان له بنت بالغة متزوجة وأرادت أخذ شيء من أجره العقار بدون إذن من والدها لا تجاب لذلك ولا تجبر الوكيل على دفع شيء لها من أجره العقار المذكور من غير إذن الموكل المذكور (اجاب) لا تجبر الاخت المذكورة على دفع شيء من مال أخيها الغائب لبنته بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وسكن معها في بيتها مدة سنين وعمره من غير إذنها والآل يريد الرجوع عليها بما أنفقته في العماره فهل لا يجاب لذلك ويكون متبرعا وإذا تراضى معها على قدر معلوم من الدراهم نفقة لكل يوم بحضرة بينة شرعية ثم بعدمدة امتنع من الدفع لها مدة يكون لها مطالبة بما تجمد لها عليه من النفقة التي تراضيا عليها (اجاب) إذا عمر الرجل دار زوجته لنفسه بلا إذن أهله العماره ولو عمرها لها بلا إذن أهله العماره لها وهو متطوع في النفقة فلا يرجع عليها بشيء ولا يلزم الزوج نفقة مدة مضت بدون القضاء أو الرضا فإذا تحقق أحدهما كان للزوجة المطالبة بنفقة المدة الماضية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة خرجت مغبونة من غير إذن زوجها ومكثت عند أهلها مدة ولم تقدر عليه مؤنة عند حكم شرعي وأراد زوجها اصطحابها لاجل إقامتها في محله وأراد أهلها أن يأخذوا منه مؤنة المدة التي قعدتها عندهم من غير تقدير عليه فهل لا يجابون لذلك (اجاب) إذا لم يفرض القاضي للزوجة على زوجها نفقة أو يتراضيا على شيء معين ومضت مدة شهر فأكثرا لا يكون لها المطالبة بنفقة تلك المدة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة حامل من زوجها فعند وضع حملها انشربت وانخلعت فهل إذا طلقها وأرادت أن تضمنه شيئا في مدة بلاء انخلاطها لا يلزمه شيء (اجاب) لا ضمان على الزوج والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وفرض لها على نفسه برضاها نفقة لكل يوم قرش حتى يخرج من عدتها بالحيض بشهادة جماعة من المسلمين بذلك ودفع لها نفقة أيام قليلة ثم امتنع الزوج من الدفع لها والحال أنه قد انقطع حيضها فهل في هذه الحال يؤثر بدفع ما فرضه لها على نفسه حتى تنقضي عدتها بالحيض أو بثلاثة أشهر بعد بلوغها سن اليأس (اجاب) تجب النفقة للعدّة المذكورة حتى تنقضي شرعا حيث لا مانع والله تعالى أعلم

١٢٦٦

١٣

١٢٦٦

١٦

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

٧

١٢٦٦

١٧

جادي الاولى

(سئل) في رجل تزوج ابنة آخر وعاشرهما مدة ثم ذهبت الى منزل ابيها فطلب الزوج رجوعها الى منزله فامتنعت هي ووالدها من ذلك ثم بعد مدة عادت له ثم رجعت ثانيا الى المنزل المذكور فطلبها الزوج ثانيا فامتنعت وقالت انا كارهة له وطابت هي ووالدها الطلاق منه فامتنع الزوج من ذلك والحال انه محسن لعشرتها وقاتم بنفقتها وجميع ما تحتاجه فهل اذا رفع الزوج امره للقاضي او الحاكم وطلب رجوعها الى منزله يجاب لذلك ولا يجبر على طلاقها ولا تجب عليه النفقة في مدة تشوزها (اجاب) لان نفقة الزوجة على زوجها حال تشوزها وخرجها عن طاعته بغير حق وعليها طاعته حيث كان قائما بحقوقها الشرعية ويجاب لطلبها ولا يجبر على طلاقها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها بذمة مطلقها مبلغ معلوم من الدراهم من أصل المفروض لا وادها منه من النفقة لدى القاضي وطالبته به فامتنع من دفعه وتعلل بانه وقت أن كان مقيما بها قبل الطلاق في بلد لها بناحية الريف بنى بعض بناء في بيت أبيها من ماله ويريد أن يحسب عليها قسيمة البناء من أصل ما ترتب عنده من النفقة المفروضة فلم ترض بذلك فهل يؤثر بدفع ما ترتب عنده من النفقة المفروضة بعد ثبوتها عليه بالوجه الشرعي ولا تسمع دعواه عليها بما ادعاه من ذلك ويدعي بذلك على أبيها فان أثبت عليه دعواه وكان البناء باذنه ليكون له قله حكمه أو كان بغير اذنه يجزى فيه المحكم الشرعي (اجاب) نعم يؤثر الزوج بدفع ما قرر من النفقة لا ولادة الصغار ولا عبرة بما تعلل به على الوجه المشروح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلبته زوجته لدى القاضي وهي على عصمته ففرض لها عليه نفقة معلومة لكل يوم فصار يدفع لها مدة ثم طلقها وهي حامل وبعد نحو عشرين يوما وضعت حملها فهل يسقط المفروض بالطلاق واذا مضى بعد الطلاق والوضع مدة اشهر وأرادت ان تطالبه بنفقة لها مقدمة على ما فرض لها وهي بعصمته لا تجاب لذلك حيث لم يفرضها فاض ولم يقع عليها تراص (اجاب) في التنوير وبموت أحدهما أو طلاقها يسقط المفروض الا اذا استدان بام فاض اه وفي الدرر لكن اعتماد المصنف ما في جواهر الفتاوى والفتوى عدم سقوطها بالرجمي كي لا يتخذ الناس ذلك حيلة واستحسنه محشي الاشباه وبالاول أفتى شيخنا لم يلى لكن صحح الشرنبلالي في شرحه للوهبانية ما بحثه في البحر من عدم السقوط ولو بائنا فال وهو الاصح ورد ما ذكره ابن الشحنة فيتمام عند الفتوى اه وكتب في رد المحتار على قوله فيتمام عند الفتوى بان ينظر في حال الرجل هل فعل ذلك تخلصا من النفقة أو لسوء اخلاقها مثلافان كان الاول يلزم بها وان كان الثاني لا يلزم وهذا ما قاله المقدسي ويذبح التعويل عليه ط اه واذا فرض للزوجة نفقة كان لها المفروض مادام النكاح قائما الا لما منع كتشوز وما قبل الفرض يسقط بعضي الزمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مسلم متزوج بجمرة وله جارية في الرق وتلك الزوجة أهل وأقارب بكثرة جدا يحضرون عندها في كل وقت ويريدون اخراج الجارية من البيت

١٢٦٦

٢٣

جمادى الثانية

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

٦

للبيع لما يريدون من المفساد فإراد الزوج منعهم من دخول البيت وعدم بيع التجارية
 فهل يقضى عليهم بالمنع ولا يدخل منهم أحد البيت إلا أمها وأبوها بعد كل مدة على
 حسب ما يراه الشرع وهل لا يقضى عليه ببيع التجارية ولو ادعوا عليه وطأها (أجاب)
 ليس للزوج منع والذى الزوجة من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرهما من المحارم في
 كل سنة ويمنعهم من القرار عندها ولا يجبر الزوج على بيع أمته التي يطؤها والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وسكن بها في مسكن شرعي خال عن أهله فأنما بحقوقها
 الشرعية من مأكل ومشرب وكسوة وخادم يخدمها وغير ذلك من الأمور المتعلقة بذلك
 فجاءت أمها وزوج أمها الأجنبي ونقلها من مسكن زوجها وأمسكاها عندهما وحالا
 بينهما وبين زوجها من غير وجه شرعي ومن غير رضا فهل يكون للزوج نقل زوجته
 ونزعها منهما ويجبرها الحاكم الشرعي على طاعة زوجها ويمنع أمها وزوجها من الدخول
 والمكث في بيته من غير إذنه (أجاب) على الزوجة طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها
 الشرعية ولا تمنع الأم من زيارة بنتها في كل جمعة وتمنع من القرار عندها والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل زوج ابنة البالغ زوجة وتكفل لها ولاهلها بالنفقة والكسوة
 وتأن كدت بفرض القاضى لها على زوجها وتكفل بذلك الأب أيضا بعد الفرض فهل إذا
 ترتب لها مدة أشهر لم يدفع لها منها شيئا يكون للزوجة ولو كفلها مطالبة أبي الزوج بها
 والمحال هذه (أجاب) لا تجب نفقة مدة مضت الأب بالقضاء أو الرضا فإذا قرر القاضى
 للزوجة نفقة ومضت مدة يكون لها مطالبة الزوج أو كفيله بها والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل قرر للزوجة على نفسه لكل يوم مبلغا ثم مضى بعد ذلك مدة أيام نحو ستين ولم
 يدفع لها شيئا فهل يصير ما قرره على نفسه فيما مضى ديناً عليه ويجبره الحاكم الشرعي على
 دفعه ويؤمر بالانفاق على زوجته المذكورة في المستقبل حيث كانت مطيعة له ولم يحصل
 منها شوز ولا خروج من محل طاعته (أجاب) نعم يصير ما قرر ديناً للزوجة المطالبة به
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت من بيت زوجها وذهبت إلى بيت أهلها
 ومكثت فيه وذلك بغير إذن زوجها وامتنعت من الذهاب إلى بيت زوجها وتحتار
 النشوز والزوج لا يرضى بذلك فهل إذا دفع لها ما تعرف تحييلها من المهر وكان قائما
 بحقوقها الشرعية من النفقة وغيرها ورفعها إلى الحاكم الشرعي تؤمر بالذهاب إلى بيت
 زوجها ومحل طاعته ويسكن بها في أى مسكن أراد من البلد خال عن أهله وأهلها
 وليس لها الامتناع من ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) على الزوجة طاعة زوجها حيث
 كان قائما بحقوقها الشرعية وليس لها الخروج من منزله بغير حق والله تعالى اعلم
 (سئل) في ذكر وأبى صغيرين فقيرين مات أبوهما وهما عند أمهما الفقيرة وهما
 جدغنى من قبل أبيهما فهل تجب شرعا نفقتهم على جدتهما المذكورة ويجبر عليها
 (أجاب) على الجد أبي الأب نفقة أولاد ابنه والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٦٦

٦

١٢٦٦

١٣

١٢٦٦

١٨

١٢٦٦

٢١

شعبان

١٢٦٦

١٥

رجل طلق زوجته ثلاثاً وجعل عليه القاضي لها قدر معلوم من الدراهم نظير نفقة العدة
والصغيره منها فهل اذا انقضت عدتها بالحيض تسقط عنه النفقة للعدة ويفرض عليه
للصغير ما يليق بحاله (اجاب) لا نفقة للمرأة المذكورة حيث انقضت عدتها وعلى الاب
نفقة ابنه الصغير الفقير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وجعل لها صداقاً
معلوماً ثم دخل بها ثم بعد ذلك رهنّت نفسها في بيت أهلها على أخذ مقدم صداقها فدفعه
لها وعادت الى داره فطلب الزوج منها تمكينه من نفسها فابت وأرادت رفع أمرها لمن يجبره
على طلاقها منه وخرجت عن مسكنه الشرعي بغير حق مع قيامه بحقوقها الشرعية فهل
لا يلزم الزوج النفقة عليها في حال نشوزها منه واذا اراد الزوج اسكانها في محل آخر بين
من لا تضر رعايتهم لاجل أن يطالعوا على أحوالها وأحواله يجب لذلك ولا يجبر على
طلاقها (اجاب) للزوج اسكان زوجته في مكان صالح للسكنى خال عن أهلها وأهلها ولا
نفقة للناشرة حال نشوزها ولا يجبر الزوج على طلاق زوجته والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل طلق زوجته وجعل عليه القاضي قدر معلوم من الدراهم نظير نفقة العدة فهل
اذا انقضت العدة بوضع الحمل تسقط عنه النفقة ويفرض عليه القاضي للصغير ما يليق
بحاله (اجاب) لا نفقة للعدة بعد انقضاء عدتها وعلى أبي الصغير أجره ارضاعه وحضانته
ونفقته والله تعالى اعلم (سئل) في ولد قاصر وله جد أبويه غني فهل يلزم المجد المذكور
نفقة القاصر لعدم وجود مال القاصر ويلزمه النفقة عليه حيث كان أبو القاصر مفقوداً
لا يدري مكانه وفقير الامال له أصلاً وام الصغير فقيرة لا تملك شيئاً (اجاب) في واقعات
المفتين ما نصه يجبر الاب على نفقة امرأة ابنه الغائب وعلى نفقة ولدها اه نقله في الدر لكن
لم يرتضه محشي ابن عابدين وجنع الى عدم الوجوب في نفقة زوجة الابن الغائب والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكرًا قاصرة من أبيها وسكن بها في دار والده بمنزل
مستقل له مرافق ومنافع على حدة من جملة الدار التي بها والده غير ان السلم الذي يصعد
منه من حوش الدار واحد فهل اذا كان المنزل المذكور الذي بجوار المنزل التي بها ابو
الزوج مستقلاً بمنافعه ومرافقه وغلقه يكون مسكناً شرعياً واذا اراد ولي الزوجة مسكناً
غيره لا يجب لذلك لا سيما ولم يكن بالدار من يؤذيها (اجاب) اذا كان المسكن المذكور
له غلق ومرافق لا يجب ولي القاصرة اطلب مسكن آخر بلاموجب شرعي ولا يمنع من
ذلك كون المسكن في دار أبيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله
منها بنت رضيعه ففرض لها على نفسه على يد القاضي أجره الرضاع قدر ما من الدراهم
لكل شهر فهل اذا لم ترض الام بالمفروض وكان هناك امرأة أجنبية ترضعها باقل منه
لا يجبر على دفع شيء زائد عما قرره عليه أجره الرضاع ويكون له الاتيان بمن ترضع الصغيرة
بذلك القدر أو بلا شيء تبرعاً وتقدم عليها حيث كان الاب معسر الا يقدر على أكثر من
ذلك (اجاب) لا أجره للام في ارضاع ولدها ان كانت معتدة عن رجعي وهي أحق

١٢٦٦

٥

١٢٦٦

١٨

رمضان

١٢٦٦

٢١

شوال

١٢٦٦

٥

١٢٦٦

١٣

١٢٦٦

٢٢

١٢٦٦

٢

بارضاع ولدها بعد العدة اذ لم تطالب زيادة عما تأخذها الاجنبية ولودون أجرة المثل بل الاجنبية المتبرعة احق منها بالارضاع وان لم يكن الاب معسرا وترضعه عند أمه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته رجعيًا ودفع لها مؤخر صداقها وجعل لها على نفسه كل يوم اربعين فضة نظير نفقة العدة الى انتقضائها بتراضيهما على ذلك بشهادة يدة شرعية ودفع لها نفقة ثلاثة أيام فقط ومضى نحو عشرة أشهر ولم يدفع لها شيئاً سوى ما ذكر فهل اذ ارفعته على يد القاضي وطالبته بما تجب لها من النفقة يؤمر بدفع ذلك لها وليس له الامتناع من ذلك مع اللابان القدر المجعول لها لم يكن على يد القاضي (أجاب) نعم يؤمر الزوج بدفع نفقة المدة الماضية حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولدان فرض لها على نفسه لنفقة العدة ولولديه منها قدر اقليل من الدراهم لا يكفيها ولولديها منه فهل اذ ارفعته للعالم الشرعي وطابت منه ان يزيد لها على القدر المذكور لها ولولديها بقدر الكفاية تجاب لذلك ويأمره بذلك حيث كان غنيا وقادر على هذه الزيادة بشهادة البينة الشرعية (أجاب) يجب على الزوج نفقة عدة زوجته بقدر حالهما يسارا وعسارا مادامت في العدة وعلى الاب الاتفاق على ولديه الفقيرين بقدر كفايتهما بحسب حاله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل في ثمانية اشهر وجعل لها على نفسه نظير نفقة العدة كل يوم دراهم معلومة وصارت تأخذها منه مدة ثم وضعت حملها فهل تسقط عنه نفقة العدة ويفرض عليه للغير قدر لائق بالحال ولا تستحق عليه شيأ سوى ذلك (أجاب) تنقضي العدة بوضع الحمل ولا مطالبة الزوجة على زوجها بنفقة بعد انتضاء عدتها وعلى أبي الصغير نفقته وأجرة حضنته ورضاعه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها وتركها مع أولاده منها بداره فانفقت عليهم مدة شهر فاكثرت بلاتقرير منه ولا من قاض فهل اذا ارادت ان ترجع عليه بما انفقت لا تجاب لذلك وتكون متبرعة بالاتفاق عليهم (أجاب) نعم لا تجاب لذلك اذا كان الامر ما هو مسطور وكان بدون اذنه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثا وهي حامل منه بحضرة بينة شرعية واجتنبها في مكان على حدتها وصار ينفق عليها وهو بعيد عنهما من غير معاشرة لها حتى وضعت حملها فالان انكرت الطلاق وادعت انها لم تعلم به الا بعد الوضع في شهر رمضان وانه كان معاشرهما معاشرة الأزواج ويقيم بها بعد الوضع من غير تحليل من الطلاق المذكور وهو ينكر دعواها هذه فهل اذا ثبت انه طلقها ثلاثا بشهادة البينة الشرعية وهي تعلم ذلك واجتنبها في مكان بعيد عنه بدون معاشرتها وصار ينفق عليها الى أن وضعت لاهة بدعواها عليه مجرد دعواها وتستحق التعزير وي فرض عليه للصغيرة قدر يليق بحاله فقط (أجاب) على الاب نفقه ولده الصغيرة حصاة ورضاعه وليس للزوجة مطالبة زوجها بنفقة العدة حيث ثبت طلاقها بالبينات على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك رقيقا

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

٥

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

١٢

١٢ ١٢٦٦

مطلب في بيع العبد
في نفقة زوجته المقررة
وما قيل في ذلك

٢٧ ١٢٦٦

ذی الحجة

١ ١٢٦٦

١٧ ١٢٦٦

أذن له في التزوج بحرة فتزوج الرقيق بأذن سيده وعقد عليها الرقيق ودخل بها وبعد
الدخول ابقى من سيده ولم يعلم مكانه وترك زوجته من غير نفقة فهل اذا طلبت الزوجة
نفقتها من سيد الرقيق لا تجاب لذلك (اجاب) لا يجبر السيد على دفع نفقة زوجة عبده
المأذون بالنكاح بل يباع في نفقتها المفروضة اذا اجتمع عليه ما يحجز عن ادائه ولم يفده
مولاه أى يبيعه سيده فيأمره القاضي ببيعه فان امتنع باع به القاضي بحضرته لاحتمال ان
يفديه ثم الظاهر أن هذا مفروض فيما اذا كانت النفقة مفروضة بالتراضي او بقضاء
القاضي لانها بدون ذلك تسقط بمضى المدة كما ذكره في النفقات ثم رأيت في نفقات البحر
صور المسئلة بما اذا فرض القاضي لها نفقة شهر مثلا وعجز عن ادائها باعها القاضي ان لم يفده
المولى وافادانه انما يباع فيما يحجز عن ادائه لالنفقة كل يوم مشالا للاضرار بالمولى ولا
لا اجتماع قدر قيمته للاضرار بها وينبغي ان لا يصح فرضها بتراضيها بما يجبر العبد عن
التصرف ولا تهاجمه بقصد الزيادة لاضرار المولى ولذا فرض المسئلة في البحر فيما اذا فرضها
القاضي تأمل افاده في رد المختار من نكاح الرقيق وفي حادثة السؤال لا يصح بيعه وهو
أبقى فينتظر حضوره لصحة بيعه في النفقة لو كانت واجبة فيما مضى بتقريرها والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بائنا في نظير مؤخر صداقها فقط وحصل السكوت
منها عن نفقة العدة فهل يكون لها أن تطالبه بنفقة العدة الى ان تمضيها حيث لم يثبت
الخلع عليها مع مؤخر الصداق (اجاب) للمرأة المذكورة مطالبة مطلقها بالانفاق عليها
مادامت في عدته حيث لم يكن الخلع على نفقة العدة مع مؤخر الصداق والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل تزوج بنتا غيرة ودخل بها وجعل عليه القاضي نظير نفقتها كل يوم
أو بعين فضة فهل اذا منعه عنها ابواها وحالا بينها وبينه ومنعها عن محل طاعته وتعللا
بانها لا تطيق الوطء تبقى عند ابويها ولا يلزمه لها نفقة حيث كانت صغيرة لا تطيق الوطء
(اجاب) يسقط المفروض من النفقة بالخروج عن منزل الزوج والحال هذه ولا يلزم
الاب تسليم الصغيرة التي لا تطيق الوطء لزوجها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج
امرأة غنية وعاشرها مدة من السنين والآن افتقر عن أول وتريد ان تطالبه على يد الحاكم
الشرعي وتقرض عليه نفقة بقدر حالها فهل لا تجاب لذلك وتقرض بقدر حالها معها
واذا عسر عن النفقة لا يجبر على الطلاق (اجاب) لا يجبر الزوج على طلاق زوجته ولو عجز
عن الانفاق عليها وتجب النفقة للزوجة على زوجها بقدر حالها لا لحالها فقط على ما به
الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بكر من وليها سنين ثلاث عشرة
سنة بعهر معلوم ودخل بها وعاشرها مدة من الشهور وبلغت ثم بعد ذلك أخذها أمها من
عند زوجها بغير اذنه ووجهتها الى محل رجل آخر ومكثت في بيته مدة تزيد على خمسة
وعشر يوما ثم ذهب الزوج ايردها الى محل طاعته فغنتها أمها من الرجوع الى بيت
زوجها فهل اذا كان الزوج فاعيا بحقوقها الشرعية يجب على الزوجة طاعته وملازمة

١٢

١٢٦٧

مسكنه (أجاب) على الزوجة طاعة زوجها ولزوم مسكنه الشرعي حيث كان قائماً بحقوقها ولا يسوغ لها الامتناع والنشوز والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سافر وترك زوجته من غير نفقة وغاب مدة سنتين ولم يحضر ولم يخبر عنه أحد في أي جهة هو وله دين عند رجل حاضر مقر به ومعتز بالزوجية وعلى الغائب ديون فهل للزوجة اخذ هذا الدين تنفق منه على نفسها لكونها فقيرة وليس لها نوع اكتساب وليس لأرباب الديون اخذ شيء حتى يحضر المدين (أجاب) نعم وإذا كان المدين مقر بالزوجية وبالدين تخلف المرأة أن زوجها الغائب لم يعطها النفقة ولا كانت ناشرة ولا مطلقة مضت عدتها ويفرض لها القاضي نفقة ويأمر المدين بدفع ما فرضه لها ويؤخذ منها كقيل بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أكرهه أبوه على طلاق زوجته فطلعتها بآلث ثم طلبت الزوجة زوجها المطلق عند الحاكم الشرعي فقرر القاضي نفقة عدتها على الزوج كل يوم قرشين فهل إذا مضت مدة من وقت فرض القاضي يجبر على دفع ما قرره القاضي في كل يوم مادامت في العدة حتى تضع حملها (أجاب) لا تجب نفقة مدة مضت الألقضاء والرضا فإذا قرر القاضي على الزوج المذكور لزوجته كل يوم قدر معلوم ما يكون لها المطالبة بنفقة ماضى وعلى الزوج دفع ما قررها إلى اتقضاء عدتها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنته لا خير بمهر معلوم وبقيت عند أبيها مدة نحو سبع سنين بعد العقد فهل إذا أوفى الزوج لها محل الصداق وأراد الدخول بها يجب على الأب تسليمها له وإذا عمل عليه الأب بطلب نفقة عن السنين الماضية وامتنع عن التسليم حتى يأخذ النفقة لا يلزم الزوج بذلك (أجاب) لا تجب نفقة مدة مضت بدون القضاء أو الرضا فإذا لم يوجد أحدهما لا يجبر الزوج على نفقة ماضى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة خرجت من بيت زوجها بغير إذنه ومكثت عند أناس أجانب وطلبها زوجها إلى محل طاعته فامتنعت من ذلك واختارت أن تكون ناشرة وهو لا يرضى به فهل إذا رفعها زوجها للحاكم الشرعي وطلبت منه النشوز والحال هذه لا يمكنها من ذلك بدون رضا زوجها ولا يقرها عليه ويأمرها بالذهاب معه إلى محل طاعته حيث كان قائماً بحقوقها وإن طالبت بنفقة ماضى بدون تراض أو قضاء قاض بها لا تجب لذلك (أجاب) لا تجب نفقة مدة مضت بدون القضاء أو الرضا وعلى المرأة طاعة زوجها حيث كان قائماً بحقوق النكاح الشرعية وليس لها الامتناع عن طاعته بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً وله منها بنتان أحدهما تبلغ سنها خمس سنين والأخرى رضيعة فهل إذا رفعته لقاضى بلدها وطلبت منه نفقة العدة لها ونفقة الأولاد يفرض لها ولهما ما يكفيهن بالقدر اللائق بحالهما (أجاب) يجب على الأب نفقة أولاده الصغار الفقراء بقدر حاله وكذا يجب عليه نفقة زوجته مادامت في العدة بقدر حالهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق امرأته وله منها ولد يبلغ من العمر أقل من سنتين وفرض

١٩

١٢٦٧

صفر

٢

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

لما القاضى في كل يوم ستين فضة في نظير نفقة عدتها وارضاع الولد وحضانه فهل والحال
ما ذكر اذا وقت مدة الرضاع وخرجت من العدة لا يلزم الزوج المذكور بدفع ما فرضه
الحاكم الشرعى حيث تم ارضاع الولد المذكور وخرجت من العدة ويفرض القاضى
نفقة للصغير (اجاب) لاجرة الارضاع لو الام منكوحه أو معتدة ولا بعد عام مدته كما
لا نفقة للعدة بعد انقضاء عدتها شرعا وتستحق بعد انقضاء العدة اجرة الحضانه وعليه
نفقة الصغير حيث لا مال له والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة رفعت زوجها للقاضى
وطلبت ان تأكل بالنفقة فقررها القاضى عليه كل يوم كذا من الدراهم نفقة فهل اذا
تجمد عليه بعض دراهم مما فرضه القاضى على الزوج يجبر على دفعه لزوجته حيث
كانت في طاعته (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت الا بالانقضاء أو الرضا فاذا قرر القاضى
للزوجة المذكورة نفقة يكون لها المطالبة بما تجمد على زوجها مما قرر لها والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل ترك زوجته في بيته وهى مطيعه له وغاب عنها ستة أشهر بلا نفقة
ولا كسوة وهى محتاجة لهما من حين غيبته ثم حضر وطلبها طلاقا رجعيًا ولم يدفع لها شيئا
من الكسوة والنفقة في تلك المدة ولم يدفع لها أيضا صداقها الذى عليه ولا نفقة العدة ولم
يسكنها في مدة العدة المنقضية ولم يدفع اجرة سكنى هذه المدة فهل يلزم بدفع ما ذكر (اجاب)
على المطلق المذكور دفع ما بذمته من الصداق لزوجته والله تعالى اعلم (سئل) في
امرأة فقيرة لها بيت صغير ساكنة فيه ولها ابن صرماى يكتسب تطلب منه المرأة المذكورة
الاتفاق عليها وكسوتها وهو يمنع من ذلك فهل في هذه الحال تلزمه شرعا نفقتها وكسوتها
(اجاب) على الموسر يسار القطرة نفقة أصوله الفقراء على الارح ورجح الزيلعى والكمال
اتفاق فاضل كسبه وفي الخلاصة المختاران الكسوب يدخل أبويه في نفقته والله تعالى
اعلم (سئل) في امرأة خرجت من بيت زوجها ومكثت عند أناس أجانب من غير اذنه
ومن غير رضاه وطلبت البقاء على النشوز والطلاق وهو لا يرضى بذلك فهل تسقط
مؤنتها ونفقتها مادامت كذلك وليس لقاضى بلدهم ان يقرها على النشوز ولا يجبر على
طلاقها (اجاب) لا نفقة للنشوز وهى من خرجت من بيت زوجها بنسب حق مادامت
كذلك ولا تقر على النشوز ولا يجبر الزوج على طلاق زوجته والله تعالى اعلم (سئل)
في امرأة ابن رضيع من زوجها سنة عشرة أشهر خرجت عن طاعة زوجها ونشزت ولم
ترض بالزوج وجعل القاضى لها على زوجها اجرة الرضاع كل يوم عشرين فضة بدون
رضا الزوج وما زال يطلبها لمحل طاعته وهى لا ترضى فهل اذا لم يرض بنشوزها ولا
بالفرض المذكور لاجرة الرضاع لا يلزمه مادامت ناشرة وتجبسبر على الذهاب الى محل
طاعة زوجها أو يلزمه دفع ذلك (اجاب) لا يستأجر الزوج زوجته لارضاع ولده منها اذا
كانت منكوحه أو معتدة رجعي فلا اجرة للمرأة المذكورة حيث كانت زوجة وعليها
طاعة زوجها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت عن طاعة زوجها فطلبها

١٢٦٧

٥

١٢٦٧

٥

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

ربيع الثانى
٢

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

١٧

لترجع لمحل طاعته فامتعت فهل تجبر على الرجوع لمحل طاعة زوجها وإذا لم ترض
بالرجوع لمحل طاعته وطلبت منه نفقة لا تجب لذلك ما دامت ناشرة ولو طلبت منه ضمانا
يضمنه في النفقة لا يلزمه ذلك (اجاب) ليس للمرأة الخروج من منزل زوجها بدون اذنه
حيث كان شرعيا ويجب عليها طاعته فان امتعت عن طاعته بغير حق فلا نفقة لها
ما دامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل من مدة
اربعة أشهر والا ن امتنع من دفع النفقة لها متعللا بانها خرجت من عسده بغير ثلثة
أشهر فهل اذالم تحض في المدة المذكورة يكون لها مطالبة بنفقة حتى تخرج من عسده
بوضع الحمل أو بثلاث حيض ولا عبرة بتلك المدة كور (اجاب) يؤمر الزوج بالاتفاق
على معتدته ما دامت في العدة والقول لها في عدم انقضائها ما لم يثبت انقضاؤها بالوجه
الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل وفرض على نفسه
قدرا معلوما من الدراهم في كل يوم نظير نفقة حملها ثم وضعت وصارت مرضعة وحاضنة
للمولود ولم يكفها ذلك القدر الذي فرضه على نفسه وهي حامل فهل يلزم لها زيادة بعد
الوضع ونفقة ما اعتادته الحوامل عند الوضع من اجرة القابلة في قطع السرة وما يلزم
للانفساء عند وضعهن (اجاب) على الاب اجرة حضانه ولده الصغير وارضاعه ولا يجبر
الزوج على دفع ثمن ما اشترى لمعتدته بعد ولادتها بما اعتادته النساء للنساء واجرة القابلة
على من دعاها في الدر من النفقة واجرة القابلة على من استأجرها من زوجة وزوج ولو
جاءت بلا استئجار قيل عليه وقيل عليها وفي رد المحتار وفي البحر عن الخلاصة فلقائل أن
يقول عليه لانه مؤنة الجماع ولقائل أن يقول عليها كاجرة الطبيب اه وكذا ذكر غيره
ومقتضاه انه قياس ذوجهين لم يجزم أحد من المشايخ باحدهما خلاف ما يفهمه كلام
الشارح ويظهر لي ترجيح الاول لان نفع القابلة معظمه يعود الى الولد فيكون على أبيه
تأمل اه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مطلقة من زوجها ومعها بنت منه فرض
عليه القاضي نفقتها فصار ابو البنت يدفع نفقتها للام مدة ثم ان ام البنت سافرت دون
مسافة القصر لزيارة والديها ببلدهما الاصلية بدون اذن من ابى البنت فهل والحال
هذه لا يسقط الفرض المقرر عليه (اجاب) لا يسقط ما قرر من نفقة الصغيرة لا تنقل أمها
بها الى بلدها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غضبت زوجته منه وأقامت في بيت
أبيها مدة ثم خرجت الى بلد أخرى وأقامت عند جدتها ولم يعلم أبوها بخروجها فذهب
زوجها الى المحاكم وشمكه له الاب المذكور فالزمه المحاكم بارجاع بنته الى زوجها فذهب
ابوها اليها وطلبها فامتعت وقالت له لا ولاية لك علي اني بالغلة عاقلة رشيدة فهل حيث
خرجت المرأة المذكورة عن طاعة ابوها لا يكون على الاب المذكور اجبارها على
رجوعها الى بيت زوجها او يكون عليه ذلك شرعا (اجاب) تؤمر الزوجة المسكفة بطاعة
زوجها وبعدم الخروج عن طاعته ومن منزله الشرعي بغير حق وتجبر هي على ذلك لا ابوها

١٢٦٧

٥

جمادى الاولى

١٢٦٧

١٤

١٢٦٧

٢٣

مطلب فيمن تلزمه اجرة
القابلة وما قيل في ذلك

١٢٦٧

٢٦

١٢٦٧

٢٧

حيث كانت بالغة عاقلة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فارق زوجته وله منها بنت
و بعد المفارقة تحملت بنفقة البنت والحال انها فقيرة محتاجة للنفقة فهل حيث كانت
الام محتاجة لمن ينفق عليها وعلى البنت يسوغ لها الرجوع على والد البنت بنفقة بنته
(أجاب) دلي الاب نفقة بنته الصغيرة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
متزوج بامرأة ساكن بها مع اهله في بيت واحد ثم بعد مدة خرجت من مسكنها الذي هي
ساكنة فيه بسبب الاذية من أهله فبعد توجهها الى منزل أبيها أخذ ملبوسها وصار
لا ينفق عليها فهل يكون لها رفته الى الحاكم الشرعي ليقرر عليه نفقتها ويسكنها في
مكان شرعي خال عن اهلهما ولا تجبر على السكنى مع اهله في مكان واحد (أجاب) على
الزوج اسكان زوجته في مكان خال عن اهله واهلهما وعليه نفقتها بحسب حالهما وعليها
طاعته وعدم الخروج عن طاعته بدون حق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج
بامرأة في سيوط فتركها في منزله وتوجه الى مصر لطلب العلم الشريف وامر والده بالانفاق
عليها وصار ينفق عليها ثم خرجت من منزل الزوج ولزمت منزل والدها بغير وجه
شرعي ورفعت أمرها الى قاضي سيوط ففرض عليه نفقة في حال غيبته فهل اذا رجع
الزوج الى بلده وطلب نقلها الى منزله يكون له ذلك وتلزم بطاعته ولا تستحق عليه نفقة
مدة خروجها من منزله في حال غيبته حيث كان خروجها منه بغير حق ولا اعتبار بتقرير
القاضي لها نفقة عليه في حال غيبته وهي في منزل أبيها والحال هذه (أجاب) تؤثر الزوجة
بطاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وتسقط عنه النفقة بخروجها عن
طاعته ونشوزها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة واخت تركهما وفر هاربا
من مدة ثلاث سنين ونصف لا يعلم له محل ولا مستقر ولم يترك لزوجته شيئا تنفقه على
نفسها بل ترك مكانا ساكنة فيه الزوجة فاخرجتها منه وأخته واجرت له اجني بمبلغ معلوم
بطريق الغصب فهل والحال هذه للزوجة المذكورة السكنى بالمكان المذكور وترفع
أمرها للحاكم الشرعي لاجل ان يقرر لها نفقة على زوجها الغائب بحين حضوره (أجاب)
نفقة الزوجة من الطعام والكسوة والسكنى على زوجها ولو مفقودا فيفرض القاضي نفقة
عليه ويأمرها بالاستدانة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قرر عليه لزوجته نفقة لكل
يوم على يد أبيها برضاه وغاب عنها مدة ولم يدفع لها شيئا من النفقة المقررة حتى ماتت فهل
تسقط النفقة المذكورة بالموت اذا لم يأذن لها قاض بالاستدانة عليه بعد فرضها (أجاب)
نعم تسقط النفقة المذكورة والحال ماذكروا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة من
الاشراف ومن المخدرات زفت لزوجها بخدم وشأنها ذلك في بيت اهلهما وجعل لها زوجها
نفقة مقررة عليه كل يوم ثم اراد نقلها من بيتها لمسكنها وان يسكن بها في مكان آخر غير
لائق بها قاصدا بذلك اضرارها فهل اذا مضى نحو سنتين ولم يكسها فيهما وطلبت من
القاضي كسوة من الآن على زوجها يأمره بها ويدفع ما ترتب لها عنده من النفقة التي

١٢٦٧

٥

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٧

١٢٦٧

رجب
٧

١٢٦٧

٨

سنة

رجب

١٢٦٧

٨

قرردها على نفسه لها وعليه اسكانها في مسكن يليق بها خال عن أهلها ولا يمنع خدمتها عنها ولو أكثر من واحد حيث كان مثلها يخدم بذلك (أجاب) يجب على الزوج نفقة زوجته بانواعها الثلاثة من الطعام والكسوة والسكنى بقدر حاجتهما مادامت غير ناشرة فإن نشرت فلا نفقة لها وتسقط به المفروضة والمستدانة في الأصح كما في الدر وفيه وعن الثاني غنية زفت إليه يخدم كثير استحققت نفقة الجميع ذكره المصنف ثم قال وفي البحر عن الغاية وبه تأخذه ويؤمر الزوج المذكور بدفع ما قرر عليه لما مضى حيث لم تكن ناشرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أراد أن يسكن بزوجتيه في بيت له مشتمل على مساكن يغلق عليها باب واحد فامتنعت إحدى الزوجتين من ذلك واخبرت بأن المساكن المذكورة غير شرعية لكون كل واحدة تسمع كلام ضرتها وهي في مكانها ويحصل بينهما مشاطمة كثيرة فهل تجبر الممتنعة من ذلك على السكنى فيها والحال هذه ولا تجبر وعليه اسكانها في مكان خال عن أهلها وعن الضررة غير هذا (أجاب) لأحدى الزوجتين المذكورتين والحال هذه مطابقة لزوجها بيت من دار على حدتها ولا يكفها بيت من دار ساكنة بها ضررتها كما يستفاد من الدر المختار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من أبناء الترك له أبعادية بقرية من قرى الصعيد ولتركي آخر مثلها فزوجه ابنته البالغة فبعد أن مكثت معه مدة نحو ثمان سنين مات أبوها فأرادت أمها الذهاب لبلدها بالوجه البحري فسافرت معها بدون إذن زوجها ورضاء فذهب إليها وطلبها لحل طاعته ومعاشه وأن تقيم بالحروسة فامتنعت وأرادت سكناه معها ببلدها والحال أنه أمين ثقة ودفع لها ما تعورف تعجيله فهل لا تجب لذلك وتؤمر بالعود للحل الذي تزوجهما فيه ويجبرها القاضي على ذلك شرعا ولا يمكنها من الامتناع والنشوز بدون وجه شرعي (أجاب) لا يمكن الزوجة من نشوزها وهو الخروج عن الطاعة بغير حق وتؤمر بطاعة زوجها القائم بحقوقها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أراد السفر فوكل وكيلًا لينفق على زوجته الساكنة في بيت مستأجر له مشاهرة فصار ينفق عليهم أمدة إلى أن طلب مالًا البيت تقر يغبه بعد أن استأجر الوكيل بيتًا آخر لسكناهما معا فامتنعت أحدهما فهايا الوكيل لها بيتًا لا تقا يسكنها على حدتها فامتنعت أيضا بعد أمر الزوج وكيله بذلك وسكنت بمكان بغير إذن من الزوج وكيله فهل تعد بذلك ناشرة وتسقط نفقتها حيث الحال ما ذكر (أجاب) لا نفقة للناشرة وهي الخارجة عن طاعة زوجها بغير حق مادامت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اقتدت عصمتها من زوجها على مؤخر صدقاتها خمسة عشر ريالًا ونفقة عدتها إلى حين انقضائها منه شرعا وخالعها على ذلك ثم بعد الخالعة بسبعة وستين يوما رجعت الزوجة تطلب نفقة حل وتدعي أنها حامل فهل يجوز لها ذلك (أجاب) لا نفقة للطلقة المذكورة إذا تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة من مصر دخل بها فقدم معها مدة ثم بعد الدخول بها أراد أن يسافر إلى بلده ففرض

رمضان

١٢٦٧

١٥

لها نفقة بالتراضي بينهما في كل شهر كدأ من الدراهم وكسوة أيضاً ثم بعد وصوله إلى بلده وكل وكيل يرسل زوجته إليه ولم يرسل لها النفقة التي فرضها لها على نفسه فهل إذا أراد الزوج أو وكيله أن ينقلها فوق مسافة القصر لا يجابان لذلك ولا تعد ناشرة بعدم سفرها ولها أن تطالبه بالنفقة التي فرضها لها بالوجه الشرعي والكسوة أيضاً ولا تحجر الزوجة على السكنى مع ضررتها (اجاب) على الزوج اسكان زوجته في مكان خال عن اهله واهلها وعن الضرائر ولا يكون له نقلها مسافة القصر بدون رضاها وبامتناعها عن ذلك لا تكون ناشرة فلها المطالبة بما تراضيا عليه من النفقة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر نصف عملة جاموس بثمن معلوم إلى أجل مجهول بأن شرط المشتري على البائع في صلب العقد استيفاء الثمن من ثمن نتاجها ثم بعدم مدة من الزمان علم كل من البائع والمشتري أن البائع فاسد لمجهالة الأجل فرد المشتري المبيع للبائع ورضي كل منهما بفسخ البيع فهل إذا أراد المشتري أن يرجع على البائع بنفقة العجالة مدة استيلائه عليها لا يجاب لذلك (اجاب) ليس للمشتري المذكور الرجوع على بائعه بنفقة العجالة المذكورة بدون ما يوجب ذلك شرعاً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بمصر ودخل بها ورزق منها بينت وهو مقيم بمصر فهل إذا أرادت الزوجة أن تسافر بابنته يكون له منعها من السفر وإذا سافرت بغير إذن تعد ناشرة تسقط كسوتها ونفقتها مادامت ناشرة سيما وقد أوفاهما المجل ولم يضاررها (اجاب) نعم تعد المرأة المذكورة ناشرة والحال هذه ولا نفقة للناشرة مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على ابنة عمه في بلد هما ومكث معها في البلدة المذكورة مدة ثم أنها خرجت مع أبيها وأمها هارين من المحاكم وأراد الزوج أن يردها إلى طاعته في بلد العقد التي عقد عليها فيها فهل إذا امتنعت من طاعته إلى البلدة المذكورة لا يلزمه لها نفقة ولا دفع مؤخر الصداق (اجاب) ليس للمرأة المذكورة الخروج عن بلد العقد حيث أوفاهما المجل من المهر وتعد ناشرة بامتناعها عن طاعته بغير حق فلا نفقة لها مادامت كذلك ولا مطالبة لها بالمؤخر قبل حلوله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بالحر ووسعة ودخل عليها فيها وأتى منها بينت صغيرة لم تبلغ سن الحضانة ثم نقلها بها إلى نجراسكندرية وأقام فيها مدة ثم طلقها وبانت منه وفرض عليه القاضي قدر من الدراهم لبنته منها فهل إذا تربت عليه مبلغ من ذلك يلزمه دفعه لها ولو سافرت من اسكندرية إلى مصر المحروسة بها محل وطنها ومحل عقد النكاح (اجاب) انتقل أم الصغيرة بها إلى بلداتها التي وقع العقد بها لا يستقط مفرض لنفقة الصغيرة ولا أجرة حضانتها فاللام المطالبة بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل نقل زوجته إلى بيت آخر برضا منه ومن غير ضرر وتركها سعة ونصفا بعد التوجه إلى البيت الذي أمرها أن تتوجه إليه فهل إذا استدانت بغير إذن وأنفقت على نفسها النفقة اللازمة لا يكون الزوج ملزوماً بالدين (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت إلا

١٢٦٧

٢١

١٢٦٧

٢٦

١٢٦٧

سؤال
٧

١٢٦٧

١٥

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

ذی القعدة
١١

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٥

مطلب المجنونة في حكم
الناشرة لانفقة لها اذا
كانت يخاف منها

ذی الحجة

١٢٦٧

١

١٢٦٧

٣

بالقضاء أو الرضا فإذا لم يوجد أحدهما لا يلزم باب الزوج بنفقة ماضى والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل جعل لزوجته نفقة كل شهر على يده وترتب لها مدة أشهر فهل لها
المطالبة بما حصل التراضي عليه من النفقة وإذا أراد الوكيل نقلها من بلد العقد إلى بلد
بينها وبينها مسافة القصر لا تجبر على السفر ولا تعد ناشرة ولا تسقط نفقتها بالامتناع من
السفر (اجاب) لا تجبر الزوجة على الانتقال من بلدها التي وقع العقد فيها إلى بلدة أخرى
بينهما مسافة السفر ولا تسقط نفقتها بالامتناع عن ذلك ولها المطالبة بما حصل التراضي
عليه من النفقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة مجنونة ويخاف الزوج على
نفسه منها ويخشى منها هلاك نفسه ومن أذاها به بلسانها ويجوارحها وطلبه أبوها الذي
نائب القاضي وفرض لها عليه النفقة كل يوم ستين فضة وأخذها أبوها وأدخلها بعد
القرض في بيت زوجها وذهب فهل لا يلزم الزوج لها والحال هذه نفقة (اجاب) اذا
كانت الزوجة مجنونة يخاف الزوج على نفسه منها تكون في حكم الناشرة فلا نفقة لها كما
ذكره في رد المختار من أوائل باب القسم وقيد في التنوير وجوب القسم ومنه القسم في
النفقة للمجنونة بكونها لا تخاف أى لا يخاف منها الزوج ولا ينافيه ما نقله في رد المختار
من النفقة عن التتارخانية من أن لها النفقة اذا لم تمنع نفسها بغير حق ومثله في الانقروية
من أواخر النفقة حيث قال المرأة اذا كانت رتقاء أو قرناء أو صارت مجنونة أو أصابها بلاء
يمنع الجماع أو كبرت حتى لا يمكن وطؤها بحكم كبرها كان لها النفقة سواء أصابتها هذه
العوارض بعد ما انتقلت إلى بيت الزوج أو قبل ذلك اذا لم تكن مانعة نفسها من الزوج
بغير حق اهـ لكونه يحمل على التي لا يخاف منها الزوج والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
غاب عن زوجته و وكل والدته لتنفق عليها فصارت تنفق عليها مدة ثم ان الزوجة المذكورة
خرجت من منزل زوجها الشرعى الخالى عن أهلها في غيبته بغير إذنه من غير مسوغ شرعى
وسكنت بمنزل والدها فهل تعد ناشرة بخروجها من منزل زوجها في غيبته بغير إذنه ولا
تستحق نفقة على الزوج واذا قلتم بالشوز فهل اذا فرض لها القاضي نفقة والحال هذه
لا يصح فرضه حيث كانت ناشرة (اجاب) لا نفقة للناشرة وهي الخارجة من بيت
زوجها بغير حق حتى تعود والقول لها في عدم الشوز يمينها وتسقط به المفروضة
لالمستدانة في الاصح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاق رجعية
وأعطاها حقها ومتعتها دفعة واحدة ثم قبل انقضاء عدتها راجعها بعصمة بحضرة بينة
من المسلمين فهل تكون رجعة صحيحة وعلى صحة الرجعة اذا امتنعت الزوجة هل تجبر
على الطاعة (اجاب) للزوج مراجعة مطلقة رجعيها مادامت في السنة ولا يشترط
رضاها بذلك فتجبر على الاماعة حيث كان الزوج قائما بحقوقها الشرعية والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته وسكن معها في بيت أبيها ثم أراد أن ينتقل إلى محل
شرعى في ذات البلد التي هي محل العقد فهل اذا كان الزوج قائما بواجبها تجبر الزوجة

على الانتقال الى محل طاعته حيث كان لا ثقابها (اجاب) على المرأة طاعة زوجها
حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وله نقلها الى أى منزل شرعى أرادته من بلد العقد وليس
لها الامتناع بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل تزوج بكر من أبيها
وكساها كسوة الزفاف وزفت له ودخل عليها فى بيته ومكثت عنده شهر فقط ونشزت
ونجست من بيته بدون اذنه ومكثت عند أبيه اربعة اشهر فهل تسقط كسوتها ونفقتها
ولا تصير ديناً عليه بدون تراض أو فرض قاض وتجب على الذهاب الى محل طاعة
زوجها وليس لها الامتناع لاجل ان يأتى لها بكسوة حتى تذهب الى محل طاعته
(اجاب) على الزوجة طاعة زوجها حيث أوفاهما ما تعرف تعجيله وقام بحقوقها
الشرعية ولا نفقة لها ولا كسوة مادامت ناشرة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل متزوج
بامرأة مزوجة منه بنيت عمرها ثلاث سنين وهى حامل منه فتساجر معها ثم بعد ذلك
توجهت الى قاضى نغراسكندرية فطلبته عنده فأرسل له رسوله فاحضره بين يديه فطلقها
الزوج طلاق رجعية وقر عليه قاضى النغرا المذكور عن كل شهر خمسين قرشاً وذلك فى
نظير نفقة حملها وقر عليه عن كل شهر خمسة وعشرين قرشاً وذلك فى نظير نفقة بنتها وقد
سطرت حجة شرعية بذلك من محكمة النغرا وختمها القاضى فهل اذا انقضت مدة الحمل
ووضعت المرأة حملها ورزقت بنيت ثانية يلزمه الفدر المقرر الذى فى نظير نفقة الحمل أم لا
وهل اذا لم يكن قرر على نفسه شيئاً ولم يقر عليه قاض تليزمه أجره الرضاع والحضانة لبنتها
الثانية التى لم يقر لها شيء أم لا (اجاب) لا نفقة للعدّة بعد انقضاء عدتها فليس للحامل
المذكورة المطالبة على زوجها بالانفاق عليها بعد العدّة ولها المطالبة بأجره الرضاع البنت
الثانية وحضانتها وان لم يقر على ما فى الابانة عن اخذ الاجرة على الحضانة للعلامة ابن
عابدين ضمن رسائله حيث قال ثم ظاهر كلامهم ان هذه الاجرة لا تتوقف على عقد اجارة
مع الام بل تستحق بالارضاع فى المدة المذكورة ولا تسقط هذه الاجرة بموته بل هى أسوة
الغرماء كذا فى النهر والبحر اه وسوى العلامة الرهلى بين الرضاع والحضانة كما يفهم من
هذه الرسالة والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل طلبت منه زوجته مسكناً شرعياً لتسكن
فيه وحدها فاسكنها فى مسكن شرعى ملاك له بمنافعه ومراقبه الشرعية لا يدخل عليها احد
من اهله فهل اذا كان المحل لا ثقابها لا يدخل عليها احد من اهله وطلبت منه مسكناً فى
غيره لمسكه تعنتاً منها لا تجاب لذلك (اجاب) على الزوج اسكان زوجته فى بيت خال عن
اهله وأهلها ويجب عليها طاعته حيث كان قائماً بحقوق النكاح الشرعية ولا تجاب
للانتقال من المسكن الشرعى الى غيره والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل متزوج بامرأة
بالغة عاقلة مطيعة للوطء دخل بها ومكثت معه فى عشرته ثلاثين سنة وزيادة وخلفت
منه اولاداً ذكوراً واناثاً والا ن يريد أبوها ان يطلقها من الزوج المذكور متعللاً بأن
ابنته اخبرته ان الزوج طلب منها الاتيان فى دبرها ويريد أبوها ان يطلقها بهذا السبب

١٢٦٨

١

فهو والحال هذه لا يجب لذلك وتجب الزوجة على طاعة زوجها حيث كان قائماً بحقوقها ولا يجبر الزوج على الطلاق (اجاب) لا يجبر الزوج على طلاق زوجته وعليها طاعته حيث أوفاهما ما تعرف تجليه من الصداق وكان قائماً بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة زوجها ابوها من شخص كفو بمهر المثل بحضرة جمع من المسلمين ثم مات الاب قبل الدخول بها وبعد بلوغها مدة نحو سنتين اراد الزوج ان يدفع لها ما تعرف تجليه ويدخل بها فامتنعت من الدخول لالعله باعثة فهل لا تجب لذلك ولا يكون لها الامتناع بدون وجه شرعي حيث كان الزوج بالغاً قادر على ما يلزم لها

١٢٦٨

٢٧

شرعاً من كسوة ونفقة (اجاب) لا تجب الزوجة المذكورة للامتناع عن زوجها والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشهد على نفسه بيعة شرعية وهو بحال صحته وسلامته انه لا يملك من حطام الدنيا الفانية الا الاشياء من اطمار يدنه وغيرها عينيها وافر زها وخلاف ذلك من الاعيان والامتنعة وغيره املك لا ولاده وهم فلان وفلان لاحق له فيه فهل اذا مات بعد مدة يقسم ماتر كه بين ورثته بالفريضة الشرعية واذا كان له زوجة غائبة وحضرت وادعت انه لم ينق عليها مدة خمس عشرة سنة قبل موته وتريد اخذها من تركته لا تجب لذلك حيث لم يحصل من الزوج قبل موته توافق على شيء منها لا بتراض ولا بفرض قاض (اجاب) نعم لا تجب النفقة لهذه المدة والحال هذه ويقسم

١٢٦٨

ربيع الاول

١

ماتر كه المتوفى المذكور بين ورثته بالفريضة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ناشزة لها ولد من زوجها طلبت المرأة زوجها الذي القاضى ليلزم الزوج بنفقة ولده منها فقدر لها القاضى على ابي الولد قدر الكل يوم ثم طال البتة بما قدره القاضى فامتنع متعللاً بان الولد استغنى عنها فهل لا يقبل تعلله ويلزم بدفع قسط الماضى من حين ما قرر لها

١٢٦٨

٧

القاضى (اجاب) في التنوير وشرحه قضى بنفقة غير الزوجة زاد الزيلعي والصغير ومضت مدة اى شهر فاكثرت سقطت لمحصل الاستغناء فيما مضى وامامادون الشهر ونفقة الزوجة والصغير فتصير ديناً بالقضاء اه فعلى الاب دفع ما قرر من النفقة ولده الصغير والحال هذه وهو الذي عليه عمل القضاة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق

١٢٦٨

١٧

زوجته طلاقاً ثمة وكتب لها وثيقة به ثم عقد عليها ثانياً ومكث معها مدة أشهر وبعد ذلك تشاجر معها فادعت عليه بانها مطلقة منه متعلقة بالوثيقة التي كان كتبها لها وحدث تجديد النكاح فهل لا عبرة بتعلل المرأة بالوثيقة ولا بمجرد تجديد النكاح حيث لم يثبت عليه طلاق آخر بالوجه الشرعي (اجاب) حيث ثبت تجديد نكاح المرأة المذكورة بعد بينوتها لا يكون لها الامتناع عن طاعة الزوج اذا لم يثبت عليه ابا تنها بعد تجديد النكاح عليها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ترتب لها عند مطلقتها من أصل فرض بنتها ثلاثة آلاف قرش وكسور دفع لها منها ألفين وأخذ منها البنت مدعياً انها بلغت سن الحضانه وكتب عليها وثيقة بانها صدقت على انها فانت له الالف

٢٩ ١٢٦٨

ربيع الثاني

١٤ ١٢٦٨

٢٢ ١٢٦٨

٢٢ ١٢٦٨

جادی الاولی

٤ ١٢٦٨

والكسور الباقى والا ن تدعى عليه وتطالبه بالالف قرش والكسور الباقى وتنكر
دعواه عليها التصديق بما ذكر وتدعى انها صدقت على اخذ الالفين فقط فهل اذا لم يثبت
دعواه عليها بانها صدقت له على ترك الالف والكسور المذكورة في ضمن وثيقته بيئته
شرعية يؤمر بدفعها لها ولا عبرة بدعواه ولا يكون له منع الام من رؤية بنتها كل جمعة
(اجاب) لا يجبر الاب على ان يرسل الصغيرة لامها بل هي اذا ارادت ان تراها لا تمنع كما
في الدر المختار وعلى الاب دفع ما قرر عليه لنفقة بنتها الصغيرة ولا يقبل منه دعوى البراء
عنه بدون اثبات شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجال اجانب سعو ابن رجل
وزوجه بالافساد وخرجوها من بيت زوجها غير اذنه وامسكوها في بيتهم وحالوا بينها
وبينه وجلوها على طلب الطلاق من زوجها أو تكون ناشرة منه وطلبت منه ذلك فلم
يرض الزوج فهل لا يجبر الزوج على الطلاق ولا على تمكينها من النشوز وتؤمر بالذهاب
الى محل طاعة زوجها حيث أوفاهما حقوق النكاح وكان قائما بنفقتها وكسوتها وأمونا
عليها وساكنها في مكان شرعى خال عن اهلها وأهلها (اجاب) لا تجب المرأة للنشوز
والخروج عن طاعة زوجها بغير حق وعليها طاعته حيث أوفاهما حقوق النكاح
الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلبت من زوجها ان يفرض لها نفقة معلومة
ففرض على نفسه لما قدر معلوما عن كل يوم كذا من الدراهم يدفعه لها بالتراضي فدفع
لها مدة من الايام فهل اذا امتنع من الدفع مدة يجبر على دفعها ولا يسقط حيث كانت
مسلمة نفسها (اجاب) لا تجب نفقة مدة شهر مضى فأكثر الا بالقضاء أو الرضا فاذا وقع
التراضي على قدر معلوم نفقة لكل يوم يجب على الزوج دفعه لزوجه حيث لا مانع والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت من بيت زوجها من غير اذنه هي وأولادها منه من مدة
وطلبها الزوج الى محل طاعته فابت فهل اذا ادعت أو ادعى وكيلها بعد هذه المدة
الماضية على الزوج بانه قرر لها ولاولادها نفقة في هذه المدة لا تستحق عليه نفقة لاهي
ولا اولادها مادامت ناشرة خصوصا وقد أقرت هي وأبوهان الزوج لم يقر لها ولا
لاولادها نفقة (اجاب) لا تجب نفقة مدة طويلة مضت الا بالقضاء أو الرضا فاذا لم يثبت
احدهما لا تجب نفقة المدة الماضية وصرحوا بسقوط نفقة الزوجة بالنشوز ولو مفروضة
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة أسكنها في منزل مختص بها له أدوات وموافق
ومنافع وغلط يخصه من دار فيها أهلها فهل اذا طلبت انتقلها بمسكن شرعى غيره لا تجب
لذلك حيث لا ضرر عليها من أهل الزوج وتجب على ملازمة ذلك المسكن (اجاب) على
الزوج اسكان زوجته في بيت خال عن أهلها وأهلها بقدر حالهما وبيت منفرد من دار له
غلط وموافق كفاها وشرط بعض علما ان لا يكون في الدار أحد من أقارب الزوج
يؤذيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة في بالدها ثم بعد مدة سافر بها الى
جهة اسكن درية ومكثت معه مدة طويلة ثم طلقها ومعها منه أولاد صغار ففرض القاضي

عليه نفقة الأولاد - كل يوم قدر ما معلوم من الدراهم فهل إذا سافرت بالأولاد إلى بلدها التي تزوجها فيها ومكثت مدة لا يستطاع المأخوذ للولاد ويكون لها المطالبة به (اجاب) نعم لا يسقط ما فرض للولاد من النفقة بسفر الام وعلى الاب دفع ما فرض لنفقة أولاده الصغار والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة زوجت أمها الرجل آخر واسكنتها في مكان من بيتهما مع زوجها على حديثه لاجل خدمة سيدتها نهارا والبيت مع زوجها ليلا فهل إذا أراد الزوج نقلتها من المكان المذكور بدون اذن سيدتها وبدون اجازتها لا يجب لذلك ويجب على الامة خدمة السيدة دون الزوج المذكور (اجاب) نعم لا يجب الزوج المذكور لنقل زوجته الامة بدون رضا سيدتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة طلبها إلى محل طاعته مراراً فابت وامتنعت فهل بامتناعها تعد ناشرة تسقط نفقتها وكسوتها بنشوزها وخرجها مادامت مصرة على الامتناع ولا يلزمه لها شيء حتى تعود إلى طاعته وتمكنه من نفسها (اجاب) بامتناع الزوجة عن مسكن زوجها الشرعي بغير حق تكون ناشرة لا نفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة اسكنها في بيت بمنافعه وموافقه وغلقه داخل دار فيها أهله فهل إذا كان أهله وتوابعهم يؤذونها وتضررت بايذائهم لها ولم يمكنها اثبات ذلك لعدم مسكنها اجنبي في الدار المذكورة وطلبت مسكناً شرعياً في دار خالية عن أهله بين جيران صالحين تجاب لذلك (اجاب) على الزوج اسكان زوجته في بيت خال عن أهله وأهلها بين جيران صالحين بقدر حالهما وبيت منفرد من دار له غلق وموافق كفاها وشرط بعض علمائنا ان لا يكون في الدار أحد من أقارب الزوج يؤذيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ومكثت معه أربع سنين ثم خرجت من بيته بغير اذنه وبلا رضاه من غير ضرر وامتنعت من الرجوع إلى محل طاعته وتريد أخذ متاعها من محله فهل لا تمكن من ذلك وتجبر على العود إلى طاعته (اجاب) على الزوجة طاعة زوجها حيث كان قائماً بحقوق النكاح الشرعية ولا تجاب للنشوز والله تعالى اعلم (سئل) في ابن وبنت قاصرين فقيرين لا مال لهما ولهما أب فقير أيضاً لا مال له ولهما جد أبو أبيهما غني موسر فهل يجب عليه نفقة أولاد ابنه ويقرضها عليه القاضى ويلزمه بها إذا امتنع من ذلك (اجاب) يؤمر الجد المذكور بالانفاق على أولاد ابنه القصر والحال هذه وهل له الرجوع على ابنه بما انفق على ولده إذا أسير إذا لم يكن الابن زمناً عاجزاً عن الكسب فيه خلاف والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة متزوجة برجل تريد زيارة والديها والزواج يمنعها عن ذلك فهل تمكن من الزيارة لو والديها وليس للزوج منعها عن ذلك (اجاب) ليس للزوج منع زوجته من زيارة أبيها في كل جمعة وفي غيرهما من المحارم في كل سنة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل بحضرة أبيه وفرض لها على نفسه نفقة معلومة وضمن ذلك أبو الحضرة فمكث مدة ثلاثة أشهر لم يدفع لها شيئاً فهل للزوجة أو وكيلها مطالبة الاب

بما تجب من النفقة لكونه ضامنا لها ويجبر على الدفع (اجاب) الكفاية بالنفقة المقررة صحيحة كما أفاده علمه أو باو عليه فالمرأة المذكورة أو وكيلها المطالبة بما تجب لها من دين النفقة من أبي الزوج حيث كان ضامنا لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة تشاجرت مع أمه فضر بها تأديبا لها فخرجت من داره وذهبت الى دار أمها غضبانه وامتنعت من طاعته وطلبت البقاء على النشور فابى الزوج ذلك فهل اذا كان قائما بحقوقها الشرعية اللازمة لا تجب لذلك شرعا وعليها طاعته وملازمة مسكنه جبرا عليها وانه أن يسكنها في مكان خال عن أهلها وأهلها (اجاب) على الزوج اسكان زوجته في مسكن خال عن أهلها وأهلها وليس لها الخروج عن طاعته بدون وجه شرعي حيث كان قائما بحقوق النكاح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة ساكن بها في بيت أبيه الكبير الذي فيه حريمات متعددة ومساكن شرعية وكل حريم مستقل على حدة بمنافعه الشرعية وباب يغلق عليه فهل اذا كانت زوجته ساكنة في حريم منه مستقل ومنشتمل على جميع المنافع الشرعية وباب يغلق عليه وأرادت أن تكلفه بمسكن آخر خارج عن بيت أبيه لا تجب لذلك حيث كان خاليا عن مضاربة الأهل ولم يكن هناك ضرورة أخرى للزوج المذكور (اجاب) نعم لا تجب لذلك ان كان الواقع ما هو المذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من أبيها ومكثت معه مدة من الزمان في بيت أبيها فأراد الزوج أن يتنقلها من بيت أبيها الى بيت آخر بعيد عن أهلها فنعى أبوها من نقلها فهل والحال هذه يكون للزوج نقل زوجته من بيت أبيها الى محل طاعته وتجب الزوجة على الذهاب معه الى محل طاعته حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) على الزوجة طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوق النكاح الشرعية ولا مانع وليس لها الامتناع عن الانتقال معه الى منزله الشرعي من البلدة التي صدر عقد النكاح فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قرر لزوجه على نفسه مقدارا معلوما من الدراهم نظير نفقتها كل يوم فهل اذا ترتب لها عنده مبلغ من ذلك المدة مضت يكون لها مطالبة به وهل يسقط بالطلاق الرجعي أو لا يسقط (اجاب) الفتوى على عدم سقوط النفقة المفروضة بالطلاق الرجعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من مصر وسكن بها في بيتها مدة من الزمان وهو قائم بحقوقها الشرعية فصارت تخرج وتدخل من غير إذن الزوج ومن غير إجازته فأراد الزوج نقلها الى محل طاعته بمصر ايضا ومنعها عن الخروج فهل والحال هذه يجب لذلك وتجب على طاعة زوجها وله الحجر عليها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) على الزوجة طاعة زوجها وليس لها الخروج عن طاعته بغير حق وله نقلها الى مسكن شرعي من بلد العقد وتجب على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعتق عبده البالغ وزوجه امرأة ودخل بها وأقام معها مدة الى أن وضعت منه بنتا ثم بعد ذلك سافر الى جهة بعيدة تزيد على مسافة القصر ثم سافر سيده الى تلك الجهة وتقابل

١٢٦٨

٢٩

معه وسأله في أمر زوجته فعند ذلك طلقها بائناً بحضرة والدها حضر السيد المعتق من تلك الجهة أخبر المرأة بطلاقها فعند ذلك طلبت مؤخر صداقها ونفقة بنتها وتقرير ذلك عليه زاعمة أنه ملزم بذلك فهل والحال هذه لا يلزم بذلك بدون وجه شرعي (اجاب) حيث تزوج العبد بعد عتقه لا يكون لزوجته مطالبة المعتق بمؤخر صداقها بدون كفالة المولى عنه بذلك ونفقة الصغيرة على أبيها الحر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مقيم ببلدة له زوجة خرجت عن طاعته فطلبها الى محل طاعته لدى قاضي ناحيتهم بحضرة بينة شرعية فامتنعت عن ذلك بغير وجه شرعي فحكم القاضي عليها بالنشوز وانها لا تستحق قبل زواجها شيأ من حقوق الزوجية مادامت ناشرة فهل اذا طالبت الزوجة زوجها بعد ذلك بشي من حقوق الزوجية أي النفقة لا تجاب لذلك والحال هذه (اجاب) لا نفقة للناشرة وهي الخارجة عن طاعة زوجها بغير حق مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلبت من زوجها عيشة شرعية متوسطة لكونه قادراً من كسوة ونفقة في مسكن خارج عن أهله قطعاً لئلا يزعموا ولا يطلقها ويدفع لها باقي الصداق فهل اذا امتنع والحال هذه

١٢٦٨

٢٩

يجبر على ما وجب عليه (اجاب) لا يجبر الزوج على طلاق زوجته وعليه نفقة بقدر حالهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها ومكث معها مدة وهو قائم بحقوقها الشرعية ثم بعد ذلك طلبت من زوجها ان تأكل بالنفقة فقرض لها القاضي كل يوم كذا من الدراهم ثم خرجت عن طاعة زوجها بغير حق فهل تجبر على طاعته حيث كان قائماً بحقوقها الشرعية واذا امتنعت من ذلك تعد ناشرة لا يلزم الزوج لها نفقة ولا كسوة مادامت ناشرة (اجاب) تؤمر الزوجة بطاعة زوجها اذا كان قائماً بحقوق النكاح وليس لها الامتناع عن طاعته فان امتنعت عنها بغير حق اثمت وسقطت نفقتها مدة الامتناع والنشوز والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج ابنة القاصر بنتاً قاصرة من أمها ثم بلغ القاصر فهل اذا طلق زوجته قبل الدخول والحال بها يلزمه نصف المهر فقط واذا أرادت أم القاصرة أن تطالب الزوج وأباه بنفقة المدة الماضية من غير تراض على قدر للنفقة ولا فرض قاض وتخصمها من أصل ما قبضته من مهر بنتها لا تجاب لذلك (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت الا بالقضاء أو الرضا بل تسقط ان بلغت شهراً فأكثر واذا طلق الزوج زوجته قبل الدخول بها وجب لها عليه نصف المسمى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تشاجرت مع زوجها ورفعت الى القاضي وقرر لها عليه قدر معلوما نظير نفقتها ثم بعد ذلك نشزت وخرجت عن طاعته وسافرت الى بلدة تزيده عن مسافة

١٢٦٨

٨

القصر من غير اذنه ورضاه فهل والحال هذه لا تستحق عليه نفقة مدة نشوزها ولو كانت مقررة (اجاب) لا نفقة للناشرة وهي الخارجة عن طاعة زوجها بغير حق مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة ماتت عنه وعن أبويها وتركت ما يورث عنها شرعاً فدعى أبوها على زوجها بانه كان فرض عليه لها نفقة كل يوم قدر ما معلوما

١٢٦٨

١٢

شوال

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

سنة	ذى القعدة	
١٢٦٨	٢	وترتب عليه مدة أشهر لم يدفعها لما احتى ماتت ويريد أخذها منه فهل لا يجاب لذلك وتسقط بالموت ولو كانت مقضيا بها (اجاب) يسقط ما قرض من نفقة الزوجة غير المستدانة بالموت فليس لابي الزوجة بعد وفاتها مطالبة الزوج بشئ من المهر ورض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن صغير وزوجه بنتا صغيرة لا توطأ فهل اذا طلب أهل الزوجة من أبي الزوج ان يقدر لزوجة ابنه نفقة عليه لا يجابون لذلك حيث كانت صغيرة لا توطأ وبها داء الا فرنجي ينفر من ذلك عادة (اجاب) لا نفقة للصغيرة التي لا تطيق الوطء حيث لم تمكث في بيت الزوج والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة قائم بحقوقها الشرعية وأوفاهما ما تعرف بتجمله من المقدم من المهر وغيره فهل اذا خرجت عن طاعته وطلبت أن تكون ناشرة والزوج لا يرضى بذلك ويريد أن يسكن معها في مسكن شرعي خال عن أهلها وأهلها يجاب لذلك ولا تقرر على النشوز وتؤمر بطاعة زوجها والحال هذه (اجاب) ليس للزوجة الخروج عن طاعة زوجها بغير حق وتؤمر بطاعته حيث أوفاهما محل الصداق وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية والنشوز معصية فلا تقرر عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل نشرته زوجته في دار أبيها مدة عامين فطلبها الزوج في محل الحكومة الشرعية الى طاعته فلم تجبه وقالت انا كارهة له ولم أرض أن يجمع بيني وبينه فهددها القاضي وخوفها بالضرر الشديد وضرب الحاكم السياسي أخاها ضربا شديدا لاجل ان يبحث أخته على طاعة الزوج فلم ترض وقالت أقتل نفسي ولا أرجع له ومكثت في بيت أبيها فهل والحال هذه تكتب ناشرة ولا نفقة لها ولا يجوز ايلامها بالضرب في كل حين حتى يؤولف الله بينهما (اجاب) لا نفقة للزوجة مادامت ناشرة وخارجة عن طاعة الزوج بغير حق وتؤمر بالطاعة ولا تقرر على النشوز لانه معصية وقد صرحوا بان كل معصية ليس فيها حد مقدرفيها التعزير وشرحه من باب التعزير يعزير المولى عبده والزوج زوجته ولو صغيرة على تركها الزينة الشرعية مع قدرتها عليها وتركها غسل الجنابة وعلى الخروج من المنزل لو بغير حق وترك الاجابة الى الفراش لو طاهرة من حيض اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فقير عاجز عن الكسب له ولدان غنيان تمتنعان عن الانفاق على أبيهما فهل يجبران على الانفاق عليه والحال هذه (اجاب) نعم يجبران الابنان المذكوران على نفقة والدهما والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة معها منه ذرية ويمالك بيتين كل منهما يصلح لان يكون مسكنا شرعيا بل كل يحتوى على مساكن شرعية فطلبت منه مسكنا شرعيا خيرا بين أن تسكن مع أولادهما في احدهما أو تسكن وحدها فابت ذلك وسكنت عند أهلها قهرا عنه فطلبها الى محل طاعته فامتنعت الا بيت أهلها فهل اذا طلبت السكنى في بيت أهلها لا تجاب لذلك شرعا حيث ان له مساكن شرعية تليق بها ولم يكن معها في المسكن من تضرر به ويلزمها الاجابة الى محل طاعته فان امتنعت تسكون ناشرة تسقط به نفقتها
١٢٦٨	١٤	
١٢٦٨	٤	ذى الحجة
١٢٦٨	١٨	

(اجاب) على الزوج اسكان زوجته في مكان خال عن أهلها وأهلها فان امتنعت عن طاعته بغير حق تكون ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقاً واحداً رجعية وقسط لها مؤخر الصداق عن كل شهر قدر ما معلوما من الدراهم فهل يكون لها مطالبة بنفقة العدة الى انقضائها ويحب عليه ذلك (اجاب) نعم تحب النفقة للعدة المذكورة على زوجها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فخر عتق مستولده وبعد انقضاء عدتها منه زوجها بوكالتها لعبد القن ودخل بها العبد المذكور ومكث معها مدة ثم بعد ذلك باعه سيده لرجل اجنبي فاشتراه الاجنبي مع علمه بان العبد متزوج فاذا يكون الحكم في نفقة الزوجة المذكورة والحال هذه (اجاب) نفقة زوجة العبد عليه يباع فيها ان كان النكاح بالاذن والا طوبى بها بعد عتقه وفي رد المختار من النفقة يعني اذا تزوج القن او المدبر ونحوه بلاذن السيد يطالب بالنفقة بعد العتق اي بالنفقة المستقبلية التي في حال رقه لعدم كونها زوجة وقتها قال في الفتاوى الهندية فان تزوج هؤلاء بغير اذن المولى فلا نفقة عليهم ولا مهر كذا في الكافي وان اعتق واحد منهم جاز نكاحه حين عتق وعليه المهر والنفقة في المستقبل اه ح اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتاً من أبيها ودخل بها ومكث معها مدة ثم بعد ذلك خرجت عن طاعته فهل اذا كانت بالغة رشيدة مطيعة للوطء وكان قائماً بحقوقها الشرعية وطلبها الى محل طاعته يجب اذ لك وتجير على طاعته واذا امتنعت من ذلك تعد ناشرة تسقط نفقتها وكسوتها مادامت ناشرة (اجاب) تجبر الزوجة على طاعة زوجها حيث اوفاهما بمجمل الصداق وكان قائماً بحقوق النكاح الشرعية فان ابت وخرجت عن طاعته بغير حق تكون ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ضاررها زوجها فرفعت على يد قاضي ناحيتها فقرر لها عليه عن كل يوم اربعين نصف فضة فتجمد لها ذمتها قدر من الدراهم فهل يؤمر بدفعها وبقيامه بحقوقها الشرعية (اجاب) لا تحب نفقة مدة مضت الا بال قضاء او الرضا فاذا ثبت تقرير القاضي النفقة كما هو مذكور يكون للزوجة مطالبة الزوج بما تجمد عليه منها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بناء عقد على امرأة بجهة القليوبية وبعد دخوله بها ومعاشرتها مدة طلب الى جهة رشيد الشغل هناك فاحضره واذنه بان ينفق على زوجته وابنه منها كل يوم قرشاً فانفق مدة ثم طلبها الزوج لتسافر له فامتنعت ولم يزل الاب ينفق عليها بعد الامتناع من السفر مدة فهل اذا كان الاذن ثابتاً يكون لصهره مطالبه الزوج بجميع ما أنفق قبل الطلب وبعده ولا يكون امتناعها مسقطاً للنفقة حيث كانت المسافة تزيد عن مسافة القصر (اجاب) بامتناع الزوجة عن السفر مع زوجها مسافة القصر لا تكون ناشرة فلا تسقط نفقتها المقررة بذلك واذا ثبت اذن الزوج بالانفاق وأنفق المأمور بذلك يكون له الرجوع على الزوج بما أنفقته اذا لم ينه عنه

محرم

٧

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٢٤

١٢٦٩

صفر

١

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت من بيت زوجها الى بيت أبيها وأُمها في غيبة زوجها بغير اذنه فهل ادارفها زوجها الى الحاكم الشرعي وتحقق تشوؤها وخروجها من بيت زوجها بغير وجه شرعي تؤمر بطاعة زوجها والذهاب معه الى أي مسكن شرعي من البلد خال عن أهلها وأهلها ولزواج منع أبيها من الدخول والقرار في بيته الا في كل جمعة مرة من غير قرار بحضرة زوجها (اجاب) على الزوجة طاعة زوجها وعدم الخروج من منزله حيث أوفاهما محل المهر وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية وعلى الزوج اسكان زوجته في مكان خال عن أهلها وأهلها وليس له منع أبيها عن زيارتها كل جمعة مع عدم القرار في منزله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعها منه بنتان ففرض على نفقة نفقة في كل يوم اكل منهما قرش ولا مهما قرش فيعدهم مضي ثلاثة اشهر ماتت واحدة من البنتين فهل تنقطع نفقتها بالموت ولا يكون للام مطالبة الالب بنفقة من ماتت منهما (اجاب) يسقط ما قرر للصغيرة المذكورة من النفقة بموتها فليس لامها المطالبة بنفقتها بعد الموت والحال هذه ما لم تسكن مستدانة بالامر من القاضي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طابت زوجها لذي قاضي باده وتطلب منه ان يقرر عليه نفقة وانها لا تعيش معه الا بعد فرض نفقتها عليه فهل يكون له تقريرها عليه بوجه ليس فيه اجحاف على احدهم منهم ما نظر في ذلك لهما ما يسارا واعسارا او توسطوا ولا يفرض عليه قدرا لا يقدر على دفعه (اجاب) على الزوج نفقة زوجته بحسب حالهما يسارا واعسارا ولا يكلف الزوج زيادة على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كانت متزوجة برجل في قرية تسمى سمالوط من اقاليم وسطى ثم طلفت منه وزوجها اخوها برجل آخر في تلك القرية ومكثت معه مدة نحو ثلاث سنين او اقل ثم انتقلت الى مصر لزيارة أمها بلا اذنه فطلبها زوجها الى محل اقامته فامتنعت فهل يجبر على طاعته وتعدناشرة بذلك (اجاب) على المرأة المذكورة طاعة زوجها حيث أوفاهما ما تعورف بتجديله من المهر وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية وليس لها الامتناع عن المقام مع زوجها بالبلدة التي وقع فيها عقد النكاح فاذا طلبها الزوج للعود اليها والحال ما ذكر وامتنعت كانت ناشزة لان نفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة وله اولاد منها رجال ذوو كسب وهو من العواجز لا يقدر على التكسب بسبب مرض بصره فهل تكون نفقته واجبة على اولاده شرعا ولا يكون لهم منعه وطرده لئلا تكفف الناس (اجاب) اذا كان الالب فقيرا يكون على اولاده المومنين نفقته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل معسر مديون له امرأة اقتدت عصمتها منه بمؤخر صداقها ونفقة عدتها مدة حملها حتى تضع ثم انها وضعت بنتا وأبت المرأة المذكورة أن ترضع البنت الابن وهنالك امرأة متبرعة بذلك فهل اذا كان الالب مديونا معسرا لاقدرة له على الاجر يكون له نزع البنت من يد الام واعطاؤها للتبرعة بلا أجر (اجاب) لا تجبر الام على ارضاع ولدها قضاء اذا تعينت بان

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

ربيع الثاني
١٨

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

جادي الاولى
١٠

١٢٦٩

١٤

لا يأخذ الصغير ابن الغير أو لا يوجد من ترضعه أو يوجد ولكن لا ترضع بلا أجرة وليس
 للاب ولا للصغير مال كفى الدر وحواشيه فاذا وجدت متبرعة بارضاعه والحال هذه
 لا تجب على الاب أجرة ارضاعه لانه وترضعه الاجنبية المتبرعة عنده والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها في بيت أهلها ثم بعد مدة أراد الخروج منه
 والسكنى معها في بيت خال عن أهله وأهلها فامتنعت من الخروج معه فطلب ان يأخذ
 متاعه الخاص به فنعى أهلها من أخذه وقالوا له احلف انك لا تدعى بشئ زيادة عن
 عفشك فحلف بالحرام انه لا يدعى بشئ زيادة عن عفشه فاطهر وأهله بعضه وانحرفوا بآقيه
 فسألهم عما أنكره فهل لاحت عايه بسؤاله عن باقى متاعه المذكور وعلى المرأة طاعة
 زوجها حيث كان قائماً بحقوقها الشرعية (اجاب) نعم لاحت على الرجل المذكور
 بما ذكره على المرأة طاعة زوجها حيث كان قائماً بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل تزوج بامرأتين وعنده بيت متسع فيه حريمان بمرافقتهما ومنافعهما
 الشرعية فأراد أن يسكن كل واحدة منهما في حريم خاص بها خال من أهله فهل اذا كان
 الحال ما ذكر وكان قائماً بحقوقهما الشرعية تجبر الممتنعة من السكنى عليها واذا امتنعت
 تسقط حقوقها الشرعية من كسوة ونفقة وغير ذلك حيث كان امتناعها من غير مسوغ
 شرعى (اجاب) على الزوجة طاعة زوجها اذا كان قائماً بحقوق النكاح الشرعية
 واذا امتنعت عن طاعته بغير حق تكون ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك وصرحوا بأن
 البيت المنفرد من الدار الذي له غلق وكيفية ومطبخ على حدة يكفيها الا اذا كان في
 الدار من الاجاء من يؤذيها وقال بعضهم بكفايته مع الاجاء لا مع الضرر والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل مات عن أولاد صغار ذكور واناث ولم يترك لهم شيئاً من المال وليس لهم
 شيء من المال من جهة غيره ولذلك الرجل اخوة من أبيه موسرون أغنياء فهل والحال
 هذه تجب نفقة الاولاد المذكورين وكسوتهم وأجرة حضانتهم لأمهم الفقيرة على الاخوة
 المذكورين (اجاب) على الاعمام الموسرين نفقة اولاد أخيهم الفقراء وفي الدر من
 الحضانة وفي كتب الشافعية مؤنة الحضانة في مال المحضون لوله والا فعلى من تلزمه نفقته
 قال شيخنا وقواعدنا تقتضيه فيبقى به ثم حرر أن الحضانة كالرضاع اه وكتب في رد المحتار
 قلت ما قدمناه قريبا عن خط شيخ مشايخنا السائحاني صريح في ذلك فقد وافق بحقه
 المنقول اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة ناشرة منه من مدة أربع سنوات
 فهل اذا رجعت عن النشور وطلبت من زوجها أن يعاشرها معاشرة الأزواج وأن
 يسكنها في مسكن خال عن أهله وأهلها وعن ضربها يؤمر باجراء النفقة عليها والكسوة
 وجميع الحقوق الشرعية واذا كرها يؤمر بدفع حقوقها ويطلقها ان شاء أو بالمعاشرة
 بالمعروف (اجاب) نعم يؤمر الرجل المذكور بالاتفاق على زوجته وعليه اسكانها في
 مكان خال عن أهله وأهلها ومعاشرتها بالمعروف ولا يجبر على طلاقها والله تعالى اعلم

١٢٦٩

١٤

١٢٦٩

٢٥

١٢٦٩

٢٩

جادى الثانية

١٢٦٩

١١

(سئل) فی وجب له زوجة ناشرة وخارجة عن طاعته بدون وجه شرعی وله منها ولدان ذکران کل منهما بالغ سن الحضانة وجاوزها فهل اذا أوفاهما حقوقها الشرعية تؤمر بطاعته ولا تقر علی النشوز وله ضم ولديه اليه حيث جاوز كل منهما سن الحضانة (اجاب) تؤمر الزوجة المذكورة بطاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية ولا تقر علی النشوز ولا حق للام في الحضانة بعد انتهاء مدتها والله تعالى اعلم (سئل) فی بنت قاصرة مطيعة للوطء زوجها أبوها الرجل بمهر معلوم ثم بعد الدخول بها أراد نقلها من بلد العقد فوق مسافة القصر فامتنعت من السفر معه فهل لا تجبر علی السفر المذكور معه ولا تعد ناشرة ويجبر علی نفقتها وكسوتها سيما وان لم يدفع لها ما تعرف به (اجاب) نعم لا تجبر علی السفر مع زوجها والحال هذه ولا تكون ناشرة بالامتناع عن ذلك ولو علی زوجها نفقتها علی قدر حالهما والله تعالى اعلم (سئل) فی بنت بكر بالغت زوجها أبوها الرجل بمهر معلوم بشرط ان لا ينقلها الى بلده ثم بعد الدخول بها ومعاشرتها مدة أراد ان ينقلها من بلد العقد الى بلد آخر فوق مسافة القصر فامتنعت من السفر معه فهل لا تجبر علی السفر معه ولا تعد بذلك ناشرة ويجبر علی نفقتها وكسوتها (اجاب) لا تجبر الزوجة علی السفر مع زوجها مسافة القصر علی ما عليه العمل ولا تعد ناشرة بالامتناع عن ذلك فتجب لها النفقة علی زوجها بقدر حالهما مع امتناعها من ذلك السفر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فی بنت قاصرة زوجها أبوها القاصر بولاية كل من ابی الزوج وأبی الزوجة ودخل بها وعاشرهما مدة فهل اذا بلغ كل منهما ولو بالسن وتضررت الزوجة بمعاشرته أهله وطلبت مسكنها شرعا خاليا عن أهله ونفقة تجاب لذلك شرعا (اجاب) علی الزوج اسكان زوجته فی مكان خال عن أهله وأهلها والاتفاق علیها والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل تشاجر مع زوجته فطلبته لدى الحاكم الشرعی فقرر لها الحاكم علیها فی كل يوم قدر ما معلوم نفقة وأمره ان يسكنها فی بیت خال عن أهله وأهلها فهل اذا طلب الرجل زوجته الى محل طاعته مرة بعد اخرى وهي تمتنع من الذهاب معه تعد بذلك ناشرة ولا يلزم الرجل ما قرع عليه لها مادامت ناشرة (اجاب) تسقط النفقة المقررة بالنشوز وهو الخروج عن طاعة الزوج بغير حق فلا نفقة للزوجة المذكورة مادامت ناشرة والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل سافر الى مولد سيدي احمد البدوي فخرجت زوجته الى بیت أهلها من غير اذنه ورضاه فلما حضر ارسل لها المرأة وهي تمتنع من الحضور ايمه وطاعته وطلب أهلها نفقتها منه فهل لا يلزمه ذلك وتعد ناشرة (اجاب) نعم لا يلزم الزوج النفقة حيث تحقق النشوز بالوجه الشرعی والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل تزوج امرأة بالغت عاقله من أبيها ودخل بها بعد مدة ذهبت الى بیت أبيها بغير اذنه فطلبها الى محل طاعته فامتنعت من ذلك فهل تجبر علی طاعته ولا تخرج من بيته بغير اذنه حيث كان قائما بحقوقها الشرعية واذا خرجت تعد ناشرة تسقط نفقتها وكسوتها مادامت ناشرة ولا يجبر الزوج علی الطلاق

١٢٦٩ ١٩

١٢٦٩ ٢٦

رجب

١٢٦٩ ١

١٢٦٩ ٦

عبدان

١٢٦٩ ٧

١٢٦٩ ٧

١٢٦٩

٧

والحال هذه (اجاب) تسقط النفقة بالنشوز ولا يجبر الزوج على الطلاق وعلى المرأة طاعة زوجها حيث أوفاهما ما تعرف به عليه وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة ودخل بها وعاشها مدة ورزق منها ابن صغير ثم ذهبت الى دار أهلها للزيارة مع أخته وبعد ذلك امتنع من العود الى بيت زوجها مدة خمس سنين فهل اذا ارادت مطالبة زوجها بنفقة ونفقة ابنها مدة غيبته عنه المدة المذكورة لا تجاب لذلك اذا لم يقع عليها تراض ولم يفرضها عليه قاض (اجاب) لا تجب نفقة مدّة مضت الا بالقضاء أو الرضا وتسقط النفقة المفروضة بالنشوز وهو الخروج عن طاعة الزوج بغير حق والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها من زوجها ولد رضيع وبنت عمرها خمس سنوات نشرت به ما عن طاعته فهل لا يلزم الزوج لها بنفقة مادامت ناشرة وتجب على طاعته وما الحكم في نفقة الولدين مادامت أمهما ناشرة (اجاب) لا نفقة للناشرة وهي الخارجة عن طاعة زوجها بغير حق مادامت كذلك وتؤمر بطاعته حيث أوفاهما مجمل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وعلى الاب نفقة ولديه الصغيرين من ماله حيث لا مال لهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع لها ما تعرف به عليه من المهر ودخل بها وعاشها مدة ثم ارسل لها ابوها واخذها من دار زوجها ومنعها من طاعته فهل اذا كان قائما بحقوقها الشرعية يكون عليها طاعته وملازمة مسكنه وتجب على ذلك ولا يكون للاب منعها بدون وجه شرعي (اجاب) ليس لابي الزوجة منع الزوجة عن زوجها بدون وجه شرعي وعلى الزوجة طاعة زوجها حيث أوفاهما مجمل الصداق وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد رضيع فهل اذا طلبت من القاضي ان يفرض عليه نفقة العدة وأجرة الحضانة وأجرة لمن ترضعه تجاب لذلك حيث كانت في عدته ويفرض عليه قدر الاثقال بحالهما بقدر الكفاية (اجاب) على الرجل المذكور نفقة زوجته مادامت في عدته وعليه أجرة الحضانة وأجرة الرضاع اذا كان الطلاق بائنا على الاصح والله تعالى اعلم (سئل) في امرأه خرجت عن طاعة زوجها ونشرت ومكثت في بيت ابائها مدة نحو سنة ثم بعد ذلك توافعت معه على يد قاضي بلدهم وطلبت منه النفقة الماضية فهل لا يلزمه دفع شيء منها والحال هذه لا سيما ولم يتراض معها على نفقة ولم يفرضها عليه قاض (اجاب) لا نفقة للزوجة المذكورة على زوجها لتلك المدة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة تزوج عليها امرأة أخرى فطلبت منه زوجته القديمة كسوة قبل فصل الكسوة وقبل وجوبها عليه قاصدة بذلك اغاظته لكونه تزوج عليها وذهبت الى بيت أبيها بغير إذن زوجها ونشرت فيه وخرجت عن طاعة الزوج فهل والحال هذه اذا رفعته لدى قاضي الجيرة وأراد الزامه بذلك لا يجاب لذلك (اجاب) نعم ليس للقاضي ذلك والحال هذه وعلى الزوجة طاعة زوجها وعليه نفقتها وكسوتها بقدر ما لها فاذا امتنعت

١٢٦٩

٢٨

رمضان

١٢٦٩

١١

شوال

١٢٦٩

٦

١٢٦٩

٢٥

ذى الحجة

١٢٦٩

٢

١٢٦٩

٨

عن طاعته بغير حق فلا نفقة لها ولا كسوة مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طليقة واحدة رجعية ثم راجعها بغير اذنها واشهد على ذلك بنية شرعية وهي في العدة فهل والحال هذه تجبر على طاعته حيث كانت في عدته واذا امتنعت من العود له تكون ناشرة لانفقة لها ولا كسوة (اجاب) للزوج مراجعة مطلقة رجعية مادامت في العدة ولا يشترط رضاها بذلك وعلى الزوجة طاعة زوجها حيث اوفاهما ما تعورف تجيله من الصداق وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية فان امتنعت عن طاعته بغير حق تكون ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وأتى منها بابن صغير ثم جن هذا الرجل خمس سنوات فهل اذا كان له أب موسر يلزمه الاتفاق على ابن ابنه الصغير وزوجة ابنه ويسكنها في مكان خال عن أهله وأهلها ولا تجبر على السكنى في مكان ابى الاب (اجاب) اذا كان المهنون المذكور فقيرا تجب نفقته ونفقة ابنه على والده المذكور وكذلك تجب نفقة زوجته على ابنه اذا احتاج المهنون الى خادم يقوم بأمره ويديره كما حرره في الخيرية من النفقة وعزاه للبر عن المحيط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عاجز يملك دارا وساقية وقطعة أرض تركها لاولاده لاجل ان ينفقوا عليه ولم ينفقوا عليه واستولوا مدة اربع سنين فهل له ان يرجع عليهم وترفع أيديهم عن الدار وعن الساقية وقطعة الارض حيث لم ينفقوا عليه وهو مستحق للاتفاق ويمنعون من معارضة حيث لم يوفوا بما شرط عليهم من الاتفاق ونفقته واجبة عليهم لكونه فقيرا وله التصرف فيها كيف شاء (اجاب) اذا صدر التملك من الاب لاولاده فيماد كرمستوفيا شرائط المحقة لا يكون له الرجوع فيماد ملكه لهم والحال هذه وان لم يتحقق سبب من أسباب الملك لاولاده يكون له رفع أيديهم عن ملكه وتجب نفقة الاب ان كان فقيرا على اولاده وان لم يكن عاجزا عن الكسب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رفعته زوجته لدى القاضى وقررها نفقة معلومة لكل يوم وبعد ذلك خرجت من بيته بدون اذنه واجازته وسافرت الى البلاد وهي على عصمته وفنش عليها في البلاد فلم يجدها فهل تعدي بخروجها عن طاعته ناشرة تسقط نفقتها وكسوتها مادامت ناشرة فاذا رجعت الى طاعته وطلبت منه نفقة مدة نشوزها لا تجب لذلك (اجاب) لانفقة للناشرة مادامت كذلك فاذا تحقق نشوز المرأة المذكورة وهوا الخروج عن طاعة الزوج بغير حق فلا نفقة لها الى ان تعود الى طاعته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وأسكنها مع أهله فصار دونهما غاية الاضرار فهل اذا تضررت الزوجة المذكورة باسكانها مع أهله وطلبت منه محلا شرعيا بمنافعه ومرافقه بحيث لا يدخل عليها احد من أهله تجب لذلك شرعا واذا طلبت منه نفقة شرعية تجب لذلك أيضا ولا تجبر على السكنى مع أهله (اجاب) على الزوج اسكان زوجته في مكان خال عن أهله وأهلها ويؤمر بالاتفاق عليها ولا تجبر على السكنى مع أهله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على

صداق معلوم ودفع لها ما تعرف تجهيله من المقدم وبعد دخوله بها ومعاشرتها مدة
 تشاجر معها فغضبت عند أمها فذهب اليها ليصلحها فغضبتها الام وطلبت منه أن يطلقها
 أو يدفع ما عليه من الدين لام الزوجة المذكورة فهل لا تجاب لذلك ولا يجبر الزوج على
 طلاق زوجته المذكورة وعليها طاعته حيث كان قائما بحقوقها الشرعية ولو كان عليه
 دين لامها (اجاب) يجب على المرأة طاعة زوجها فتؤمر بذلك حيث كان قائما بحقوق
 النكاح الشرعية ولا يجبر الزوج على طلاق زوجته وعليه دفع ما بذمته لامها من الدين
 الحال ويجبر على ذلك بطلبها حيث كان موسرا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
 زوجة وجارية حبشية يملكها بملك اليمين وليست منكوبة له وكل منهما ساكن في مسكن
 شرعي في بيته فأرادت الزوجة أن تكلفه بأن يسكن جاريته خارجا عن بيته في بيت آخر
 فهل لا تجاب لذلك ويسكن بها في البيت الذي فيه الزوجة والحال هذه (اجاب) نعم
 لا تجاب الزوجة المذكورة لما طلبت والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل له زوجة عقد عليها بمصر ودخل بها بمصر وسافر الى اسنا وفرض لها نفقة شهرية
 ستين قرشا على يد بيعة خلاف القمح والسمن وقد أعطاه نفقة ستة أشهر محجلة
 وبعد مضي الستة أشهر أرسل يطلبها الى البلد المذكورة فابت عن السفر لبعده المسافة
 ففنع عنها النفقة لعدم سفرها وزعم انه بعدم اطاعتها للسفر لا تارزمه نفقة وقد مضت مدة
 سنين فهل يجبر الزوج على دفع النفقة التي قررها لها على نفسه ولا تجبر على السفر اليه من
 بلد العقد والدخول شيا وبين البلدين ما يزيد على مدة السفر الشرعية مرارا ولا تعد
 بالامتناع عن ذلك ناشئة (اجاب) على الزوج المذكور دفع ما تجبده عليه من دين النفقة
 المقررة من قبله لزوجته ولا تسقط نفقتها بامتناعها عن السفر اليه الى البلدة المذكورة
 والحال ماذ كروا الله تعالى اعلم (سئل) من طرف الضابطية بما صورته ان المرأة بديعة
 قدمت عرضا تلمس به المسكن الشرعي بموجب فتوى بيدها لاجل منع الضرر
 الحاصل لها معايشرة أهل زوجها ولدى حضور زوجها والسؤال منه قد أبرزاعا لاشرعيا
 مصر حافيه بلزوم الزوجة طاعة زوجها وانها تسكن بمنزله حيث به مسكنان شرعيان
 احدهما فيه أخوه والثاني خلى من السكن وذلك الاعلام مبني على تعريف الزوج
 وتصديق الوكيل الذي كان موكلًا للمرأة المذكورة في الاول فلما صار ذلك مسموعا
 الوكيل الآن اجاب بخلاف قول الوكيل سلفه في التصديق الذي صار منه على مقال
 الزوج المذكور ومن حيث ذلك والفتوى مصرح فيها بعدم سكن الزوجة مع أهل
 الزوج والاعلام موضع به ما تقدم ذكره اذ قضى تحريمه لحضر تكم وها هو قد صار نسخ
 صورة الاعلام الشرعي على نفس المذكرة المرسله مع هذا برفقة العرض والفتوى للافادة
 عن الحكم الشرعي (اجاب) يجب للزوجة على زوجها أن يسكنها في بيت خال عن أهله
 سوى طفله الذي لا يفهم الجماع وأمه وأمه وأمه فليس لها أن تمنعه عن اسكانها معها

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

١٦

وبيع الاول

١٢٧٠

١٥

١٢٧٠

١٦

وأهلها بقدر حالهما وببيت منفرد من دار له غلق وموافق من كنيفس ومطبخ كفاها
ويشترط أن لا يكون في الدار أحد من اجاء المرأة يؤذيها ونقل العلامة الترتاشي عن
الملتقط كفايته مع الاجاء لامع الضرر ورجل الحلي ما في الملتقط على ما اذا كانوا
لا يؤذونها وما ذكرناه يعلم انه ان كان في الدار من أقارب الزوج من يتحقق منه
الايداء لماتحجب لطلب مسكن من دار أخرى وان لم يتحقق الايداء من أقارب الزوج فلا
تحجب الى طلب مسكن آخر حيث كان مسكنها المأهلا في الدار المذكورة منفردا بغير اقعه
وغلقه ولا ينافي هذا ما سطر بالفتوى المذكورة قائلها مفروضة فيما اذا كان مسكن الزوج
ومسكن أهله متعدا وانه لا انفردا بالمنافع والمرافق والغلق والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل له زوجة يسكن معها في مسكنه الشرعي مع جار ية مملوكة له طلبت منه مسكنا
شرعيا آخر خاليا من الجارية وان يأتي لها مؤنسة فهل لا تحجب لذلك والحال هذه (اجاب)
نعم لا تحجب لذلك والحال هذه حيث كان المسكن المذكور شرعيا بين جيران صالحين
بحيث لا تستوحش والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على بنت بكر فاصرة من أبيها
على صداق معلوم واستمرت في دار أبيها بعد العقد عليها مدة أشهر من غير دخول
واختلاء بها فهل اذا طلقها قبل الدخول لا يلزمه الانصف المهر فقط واذا اراد الاب
مطالبة الزوج بنفقتها من حين العقد الى حين الطلاق لا يحجب لذلك حيث لم يفرضها
قاض ولم يقع عليها تراض (اجاب) نعم ينصف المسمى من المهر بالطلاق قبل الدخول
والخاوة والنفقة لا تصير ديناً الا بالقضاء أو الرضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
فارق امرأته وله منها ذكرا بن شهرين غاب عنها مدة نحو اثنتي عشرة سنة وهي تنفق عليه
في هذه المدة من مال نفسها من غير أن يأذن لها قاض في ذلك وهي الآن متزوجة فهل
والحال هذه يسوغ له أخذه من أمه جبراً عليه او لا يلزمه شيء مما أنفقته عليه في مدة غيبته
(اجاب) حيث أنفقت الام على الصغير من مالها بلا أمر القاضي ولم يحصل من الزوجين
تراض على نفقة الصغير لا يكون للام والحال ما ذكر الرجوع عنها على الاب كما يستفاد
ذلك من تنقيح الحامدية واذا انتهت مدة حضانة الصغير يكون لابيها ضمه اليه والله
تعالى اعلم (سئل) في أخوين بالغين كل منهما في معيشة واحدة على حدة وكل منهما
يعمل ويكتسب من صناعته لنفسه أراد أحدهما الكبير ان يجعل على أخيه الآخر
قدرا معلوما من الدراهم في كل شهر نفقة له والحال انه سليم وقادر على العمل والكسب
في صناعته وله ابن بالغ رشيد قادر على الاكتساب أيضا فهل والحال هذه لا تجب نفقته
على أخيه للذكور ولا يكلف الاخ بدفع شيء من ماله لأخيه بدون وجه شرعي حيث كان
قادر على العمل والكسب (اجاب) لا تجب نفقة الاخ المذكور على أخيه ان كان
الواقع ما هو مسطور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة
رشيدة بمهر معلوم في ذمته ولم يدفع لها ما تعورف بتجيله وتب لها على نفسه وثيقة شرعية

١٢٧٠

١٠

جادی الاولی

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢٣

جادی الثانية

١٢٧٠

٢٠

جادی الثانية سنة

١٢٧٠

٢٣

بمجل صدقاتها يدفعه لها بعد عشر بن يوما ثم دخل بها وعاشرهما مدة من السنين ولم يدفع لها المجل فهل اذا كان مقرابه يجبر على دفعه لها واذا فرض لها القاضي نفقة معلومة لكل يوم ونحوها عليها مدة ايام يكون لها مطالبة أيضا حيث كان موسرا (اجاب) نعم يجبر الزوج على دفع ما بذمته من مجمل الصداق المقر به لزوجته كما يؤثر بدفع ما تقر بذمته من نفقتها المفروضة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بيت كبير وبه ثلاث حريمات كل حريم منه على حدة بمرافقه وغلقه وله زوجتان تريد احدهما ان تسكن في بيت على حدة بخلاف هذا البيت المذکور فهل والحال هذه لا تجاب لذلك بل له ان يسكنها في حريم من بيته المذکور خال عن اهله وعن ضرتهما سيما وان المحريم الذي يريد اسكانها فيه على حدة مستوف لمرافقه ومنافعه الشرعية وليس لها الامتناع عن ذلك

١٢٧٠

٣٠

بدون وجه شرعي (اجاب) قال في الدر المختار وببيت منفرد من دار له غلق زاد في الاختيار والعيني وموافق ومفاده لزوم كنيف ومطبخ وينبغي الاقتناء به بحركهاها لمحصل المقصود هداية وفي البحر عن الحنابلة يشترط ان لا يكون في الدار احد من احماء الزوج يؤذيها ونقل المصنف عن الملتقط كفايته مع الاجاء لامع الضرر فكل من زوجته مطالبة ببيت من دار على حدة اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

١٢٧٠

رجب ٥

مطلق زوجته طلاقه بائنة وهي تعلم ان سافر وغاب عنها مدة انقضت فيها عدتها بالحيض ثم رجع واددت ان تطالبه بنفقة عدتها الماضية فهل لا تجاب لذلك حيث لم يثبت انها تراضت معه على قدر معلوم ولم يفرضها قاض (اجاب) نعم لا تجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته رجعيًا وفرض لها القاضي النفقة فخرجت من بيته بغير رضاها ناشرة فهل تسقط نفقتها بسبب خروجها المزبور مادامت كذلك ولا

١٢٧٠

٢٤

مطالبة لها على زوجها المذکور والحال هذه (اجاب) نفقة العدة كنفقة النكاح تسقط بالانشور وهو الخروج من بيت الزوج بغير حق فاذا تحقق ما هو مسطور لا يكون لها المطالبة بالنفقة مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع لها ما تعرف تحيله من المهر ودخل بها وعاشرهما مدة والا ن غضبت من زوجها في دارا بينها تريد الطلاق منه باغراء بعض الناس لها على ذلك فهل اذا كان قائما بحقوقها الشرعية يكون عليها طاعته وملازمة مسكنه وتجب على ذلك ولا يجبر على طلاقها بدون وجه شرعي

١٢٧٠

٢٨

(اجاب) نعم تؤمر بطاعة زوجها ولا يجبر على طلاقها والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة مطيعة للوطء دخل بها الزوج وسكن بها مع اهله فهل اذا تضررت الزوجة من معاشرته أهله وكانت قائمة بحقوق الزوجية وسلمت نفسها للزوج

شعبان

١٢٧٠

١٨

وطلبت من الزوج المذکور مسكنًا شرعيًا لا يدخل عليها احد من أهله تجاب لذلك (اجاب) نعم للزوجة مطالبة زوجها بمسكن خال عن أهله وأهلها ولا تجبر على سكنها مع أهله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمهر معلوم ودفع لها ما تعرف

٧ ١٢٧٠

شوال

٦ ١٢٧٠

٣٠ ١٢٧٠

مطلب لانفقة للمحترفات
اللاتي يخرجن نهارا
لنقص التسليم

ذى القعدة

١٤ ١٢٧٠

٢٦ ١٢٧٠

تجيبه من المهر ودخل بها ثم أراد ان يقلها الى محل طاعته وهو بعد من محل الدخول
بساعة فهل يكون له ذلك وتجبر الزوجة على طاعته حيث كان قائما بحقوقها واذا اشترت
والزوج غير راض به لا تقرر عليه وتؤمر بالعود الى الطاعة (اجاب) للزوج نقل زوجته
دون مسافة القصر اذا اوفاهما محل الصداق وكان مأمونا عليها وتؤمر بطاعة زوجها
حيث كان قائما بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة
خرجت عن طاعته وطلبت منه أن تسكون ناشرة وهو لا يرضى به وادعت عليه امتهنة
فانكرها الزوج وادعى انها ملكه ولا بينة لها عليه بذلك فهل لا عبرة بدعواها المجردة عن
الاثبات الشرعي ولا تقرر على النشور وتؤمر بطاعة زوجها واذا كان عليها دين لرجل يريد
صاحب الدين أخذه من زوجها لا يلزمه دفع شيء منه بدون كفالة وضمان بالوجه الشرعي
(اجاب) تؤمر الزوجة بطاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية ولا تقرر على
النشور لانه معصية ولا يلزم الزوج بدفع دين على زوجته بدون كماله شرعية وان
اختلف الزوجان حال قيام النكاح في متاع البيت فالقول لكل واحد منهما فيما صلح
له مع يمينه والقول للزوج في الصالح لهما ولو اقاما بينة يقضى بيمينتها والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل تزوج امرأة بلا نية ودفع لها ما تعورف تجيبه من المهر ثم دخل بها
وعاشرها مدة وهي تخرج من اول النهار الى آخره من غير اذنه ورضاه والآن يريد منعها
من الخروج فهل يجاب لذلك شرعا حيث كان قائما بحقوقها الشرعية واذا خرجت من
غير اذنه واستمرت على حالتها بعد ذلك ناشرة لا تستحق عليه نفقة ولا كسوة مادامت
كذلك (اجاب) فال في الدرو لو سلمت نفسها بالليل دون النهار أو عكسه فلا نفقة لنقص
التسليم فال في المجتبى وبه عرف جواب واقعة في زماننا بانه لو تزوج من المحترفات التي
تكون في النهار في مصالحها وبالليل عنده فلا نفقة لها ام ومن ذلك علم جواب حادثة
السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مكثت عند ابيها وهي حريضة مدة ثم بعد
ذلك اراد الاب ان يطالب زوجها بنفقة ابنته مدة اقامتها عنده والحال انه لم يكن لها
نفقة مقررة على زوجها لا من قبل قاض ولا بالتراضي بينهما فهل لا يجاب الاب لذلك
وليس له مطالبة الزوج بنفقة ابنته مدة اقامتها عنده والحال هذه (اجاب) تسقط نفقة
الزوجة بمضي الزمان كشهر ولا تصير ديناً لال بالقضاء والرضا والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل موسر غني معه زوجتان لا يقسم بينهما القسم الشرعي ولا ينفق على احدهما نفقة
الموسرين وهو موسر ويضاررها بالاذية بغير وجه شرعي فهل اذا طلبت نفقتها بما يليق
به يوما بيوم وكسوة فصل لا يفصل ولوازمها المحتاجة لها من خادم ان كانت ممن تخدم وغير
ذلك على ما جرت به العادة في مثلها تجاب لذلك (اجاب) تجب النفقة على الزوج
لزوجته غير الناشرة بقدر حالهما فلو كان موسرا وهي فقيرة لا يلزم ان يطعمها مما ياكل
بل يغدب فتجب عليه نفقة الوسط وهي فوق نفقة المسرة ودون نفقة الموسرة وتقرض لها

الكسوة في كل نصف حول مرة لتجدد الحاجة حرا وبردا ويلزمه ان يأتيا بتيها بخادم يخدمها
وينفق عليه حيث كانت من تخدم وامتنعت من العمل بنفسها أو يأتيا بتيها بطعام مهيا
للاكل في الدوم النفقة امتنعت المرأة عن الطحن والخبز ان كانت من لا تخدم او كان
بها علة فعليه أن يأتيا بتيها بطعام مهيا والابن ان كانت من تخدم نفسها وتقدر على ذلك
لا يجب عليه ولا يجوز لها اخذ الاجرة على ذلك لوجوبه عليها ديانة ولو شربته اه وفي
رد المحتار قوله فعليه ان يأتيا بتيها بطعام مهيا أو يأتيا بتيها عن يكفيها عمل الطبخ والخبز هندية
اه وفي الدرايا وتجب لمخادمتها المملوك لها على الظاهر ما سكا تاما ولا شغل له غير
خدمتها بالفعل فلو لم يكن في ملكها ولم يخدمها لا نفقة له لان نفقة الخادم بازاء الخدمة
ولو جاءها بخادم لم يقبل منه الا برضاها ولا يملك اخراج خادمها بل ما زاد عليه بحر بحنا اه
وفي رد المحتار قوله وتجب لمخادمتها المملوك لها لان كفايتها واجبة عليه وهذا من تمامها
اذ لا بد لها منه هداية ويعلم منه انها اذا مرضت وجب عليه اخذها ولو كانت أمة وبه
صرح الشافعية وهو مقتضى قواعد مذهبنا ولم أره صريحنا وان علم من كلامهم رملي
قلت هذا ظاهر على خلاف الظاهر في البحر قيل هو أي الخادم كل من يخدمها حرا كان
او عبدا ما كانا اوله اولهما وانغيرهما وظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة كفاي الذخيرة
انه عملوا كما قالوا لم يكن لها خادم لا يفرض عليه نفقة خادم لانها بسبب الملك فاذا لم يكن في
ملكها لا تلزمه نفقة اه ثم قال وبهذا علم انه اذا لم يكن لها خادم مملوك لا يلزمه كرا غلام
يخدمها لكن يلزمه أن يشتري لها ما تحتاجه من السوق كما صرح به في السراجية اه الا
ان يقال هذا في غير المريضة لانه اذا اشترى لها ما تحتاجه تستغني عنه بخلاف المريضة
اذا لم تخدم من عيضا فيكون من تمام الكفاية الواجبة على الزوج نعم اذا طلبته ليقوم
عنها في الطبخ ونحوه فقد مر انها اذا لم تفعل يأتيا بتيها عن يكفيها ذلك اذا كانت من لا تخدم
او لا تقدر وكذا اذا كان لمخادمة اولاده اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل سوي سي
عقد على امرأة مصرية وبنى بها في بيتها بمصر ثم توجه بها الى السويس وعاشرهما مدة في
السويس ثم طلقها على يد قاضي السويس وأخذت منه نفقة ثلاثة أشهر على يد القاضي
المذكور وأرسلها المصري بيتها فبعد مضي خمسة أشهر ظهر حملها فهل والحال هذه يكون
الزوج ملزوما بارسال نفقة باقي عدتها اليها في مصر على يد وكيل (اجاب) يجب على الزوج
الاتفاق على مطلقة المعتدة الى انتهاء عدتها بوضع الحمل حيث تحقق حملها فيفرض
القاضي لها على الزوج نفقة الى انتهاء عدتها اذا لم تكن ناشرة ولا تصير النفقة ديناً بدون
قضاء القاضي أو تراض منهما والله تعالى اعلم (سئل) في يثيمة عمرها ثلاث سنوات
فقيرة لا مال لها وهي في حجر أمها وهي فقيرة ايضا والبلنت اليثيمة عن غنى شقيق والداها
فهل اذا كانت محتاجة للنفقة يلزم العم المذكور الانفاق عليها واذا امتنع العم من ذلك
يفرض القاضي عليه لها النفقة الشرعية (اجاب) نعم تجب نفقة اليثيمة الفقيرة على

عها المذكور والحال ما ذكر حيث لم يوجد من يجب عليه نفقة لها من الاغنياء مقدما عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خطب امرأة بالغة رشيدة وجعل لها قدرا معلوما من الدراهم صداقا وقدرا معلوما من الدراهم نشانا ودفع لها النشان وحال الصداق وعقد عليها ودخل بها وعاشرها مدة ثم بعد ذلك طلبت الزوجة منه أن تأكل معه بالنفقة فاجابها بذلك وجعل على نفسه كل شهر قدرا معلوما من الدراهم بالتراضي بينهما بحضرة بينة شرعية ثم بعد ذلك سافر الزوج الى جهة معلومة ورجع من سفره فطلبت الزوجة من زوجها ما تجدهم من دراهم النفقة في مدة غيابه فامتنع من الدفع لها متعللا بان النفقة بالتراضي لا تلزمه شرعا فهل والحال هذه يؤمر الزوج المذكور بدفع ما تجدهم من دراهم النفقة مدة غيابه حيث وقعت بالتراضي بينهما واذا ان يحاسبها بما دفعه من النشان في النفقة المذكورة لا يجب لذلك (اجاب) نعم يؤمر الزوج بدفع ما ترتب بذمته لزوجه من دين النفقة المتراضي عليها في المدة الماضية حيث لم تكن ناشزة ولم يوجد مسقط وليس له حسابان ما دفعه لها نشانا حال العقد من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة غاب عنها الى جهة معلومة وله أمتعة عندها فتركا لها وتصرف في بيع الامتعة ثم رجع من غيبته ولم يسأل زوجته عما تصرف فيه من الامتعة وتريد الزوجة المذكورة أن تأخذ من زوجها المذكور نفقة المدة الماضية مدة غيابه والحال انها لم تفرض عليه لا بالتراضي ولا بفرض قاض فهل والحال هذه لا تجب لذلك (اجاب) نعم لا تجب لذلك ان كان الامر كذلك فقد صرحوا بأن نفقة الزوجة تسقط بمضي شهر فأكثر من غير قضاء ولا تراض والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ذات ولد طفلها زوجها ثم تزوجت بآخر وسافرت بالولد المذكور من غير اذن أبيه ولم يقدر القاضي له نفقة وابوه لا يعلم الجهة التي ذهبت به اليها ثم بعد مدة من الزمان عرف الجهة فسافر اليها وطلب الولد فنعوه منه في مقابلة نفقة المدة التي ذهبت به فيها فهل يسقط حقها بسبب تزوجها وسفرها به من غير اذن أبيه ولا نفقة له أو تبقى على حقها وتلزم اياه نفقة المدة المذكورة واذا كان الولد بلغ تسع سنين فهل له اخذه (اجاب) اذا كان الواقع ما هو مذكور في السؤال يسقط حق الام في حضانه الولد ويكون لابيها ضمه اليه ولا تجب نفقة مدة ماضية من غير قضاء ولا تراض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم ودفع لها ما تعرف تحمله منه ودخل بها وعاشرها مدة ثم تساجرت معه وغضبت في بيت ابيها فذهب اليها وطلبها المحلل طاعته فامتنعت وذهب اليها امرأ للعالم وهي عمتنة بحضرة بينة ومكثت مدة والا ن تريد أن تطالبه بنفقة وكسوة مدة أشهر اقامتها في بيت ابيها فهل لا تجب لذلك حيث لم يفرضها فاض ولم يقع عليها تراض وعليها طاعته وملازمة مسكنه حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) لا تجب النفقة لمدة شهر مضى فأكثرا لا بالقضاء او الرضا وعلى الزوجة طاعة زوجها شرعا حيث كان قائما بحقوقها

١٢٧١

١

ربيع الثاني

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٧

سنة جادى الاولى

بحقوقها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة وهو قائم بحقوقها الشرعية فخرجت عن طاعة زوجها ومكثت في بيت أبيها من غير إذن زوجها ومن غير اجازته قطبها الزوج الى محل طاعته المرة بعد المرة فامتنعت وتريد الطلاق من الزوج المذکور فهل والحال هذه تعد ناشرة لانفقة لها على الزوج ولا كسوة مادامت ناشرة وليس لاحد جبر الزوج على الطلاق حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) لانفقة للزوجة الناشرة وهي الخارجة عن طاعة زوجها بغير حق مادامت كذلك وتؤمر بطاعته حيث كان قائما بحقوقها الشرعية ولا يجبر على الطلاق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة ففرض عليه القاضى لها نفقة كل يوم كذا من الدراهم حال قيام النكاح فتجمد عليه للزوجة قدر معلوم من الدراهم من النفقة المقررة عليه مدة أكثر من شهر ثم بعد ذلك طلقها وهي حامل منه ثم وضعت بعد الطلاق بيومين فهل يؤمر بدفع ما تجمد لها عليه من النفقة المقررة ولا تسقط بالطلاق (اجاب) قد وقع الاختلاف في سقوط النفقة المفروضة بالطلاق والذي اعتمدته صاحب البحر واقى به العلامة خير الدين عدم السقوط ولو بالطلاق البائن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشتغل بالعلم حتى بلغ من العرسين سنة وهو ذور شدوله أخ غنى غنى تاما يشهد به العام والمخاص فهل اذا كان الرجل المشتغل بالعلم ولا يعرف غير الاشتغال به معسر عاجز عن الكسب يجب على أخيه الغنى وجوباً شرعياً ان يقوم بما يلزمه ويلزم ولده الصغير وبنته من مؤننه وكسوة وغير ذلك (اجاب) نعم تجب نفقة الاخ المعسر المذکور على أخيه المفطر في اليسار والحال ما ذكر وكذا تجب عليه نفقة اولاد اخيه الصغار الفقراء ويلحق الاب المعسر بالميت كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم ودخل بها وعاشرهما مدة ثم هجر فراشها فتشاجرت معه وطلبت له لدى القاضى ففرض لها عليه نفقة معلومة لكل شهر وتراضيا على ذلك فهل اذا مضى مدة أشهر ولم يدفع لها شيئاً من النفقة المفروضة وهي على عصمته بلانشوز الى الآن يكون لها مطالبة بما تجمد لها من النفقة في المدة الماضية اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) يؤمر الزوج بدفع ما ترتب بذمته لزوجه من دين النفقة المفروضة حيث لم تسكن ناشرة ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة ابرأت زوجها من مؤخر صداقها ومن نفقة عدتها بعد تقديرها وطلعتا على ذلك طليقة بائنة بخضرة نائب قاض ثم بعد ذلك وضعت جملها ومضى على ذلك الوضع سنة فارادت الزوجة أن تطالب زوجها بنفقة العدة وأجرة الرضاع في السنة الماضية المذكورة ولم يكن لها نفقة مقررة عليه لأم قبل فاض ولا بالتراضى فهل والحال هذه لا تجب لذلك وليس لها مطالبة بشئ في السنة الماضية (اجاب) النفقة لا صيردينا الا بالقضاء أو الرضا فتسقط النفقة الماضية بمضى السنة المذكورة على فرض عدم صحة البراءة عنها وأما أجرة الرضاع فتستحقها المدة عن طلاق بائن على

١٢٧١

١٠

جادى الثانية

١٢٧١

١٠

١٢٧١

١٥

١٢٧١

١٦

ذى القعدة

١٢٧١

١٧

المعنى به ولو بلا قضاء أو عقد أجارة ولا تسقط بموت الزوج بل تكون أسوة الغرباء ولا
توقف على القضاء على ما في البحر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنت بكر
بالغة ودفع لها ما تعرف بحمله من المهر ودخل بها وعاشا مدة ثم خرجت من غير إذن
وغضبت في دار أهلها وامتنعت من طاعته وطلبت منه نفقة زائدة فهل إذا كان قائما
بحقوقها الشرعية وكان أمينا ثقة يجب عليها طاعته وملازمة مسكنه حيث كان خاليا
عن أهله وأهلها وإذا طلبت منه نفقة تفرض النفقة بقدر حال الزوجين يسرا وعسرا
وإذا امتنعت من طاعته تعدناشرة لا تستحق نفقة ولا كسوة عليه مادامت كذلك
(اجاب) يجب على الزوجة المذكورة والمحال هذه طاعة زوجها وله أن يتقلها في مسكن
شرعي خال عن أهله ما حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وعليه نفقة بقدر حالها
إذا انتقلت إلى مسكنه ولا نفقة لها مادامت ناشرة وهي الخارجة عن طاعته بغير حق
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بالغ عاقل رشيد متزوج بامرأة دفع لها ما تعرف بحمله
ودخل بها في بيت أبيه ومكث معها فيه وهو قائم بحقوقها الشرعية فخرجت عن طاعة
زوجها ومكثت في بيت أمها ودار أبو الزوج يتفق من ماله على زوجة ابنه المذكور
مدة وهي في بيت أمها ثم امتنع الأب المذكور من الاتفاق على زوجة ابنه المذكور
الذي لم يكن غائبا وأرادت الزوجة أن تطالب أبا الزوج بنفقتها وهي في بيت أمها فهل
والمحال هذه لا تجاب لذلك ولا يجبر أبو الزوج على نفقة زوجة ابنه المذكور الحاضر معها
في البلد بل يكون لها مطالبة زوجها بنفقتها على قدر حاله وحالها بعد طاعته في
مسكن شرعي خال عن أهله وأهلها (اجاب) لا يجبر الأب على نفقة زوجة ولده الغني
أوالة ودفع إلى الكسب الحاضر ما لم يضمنها بل نفقتها على زوجها إذا لزمته مسكنه
الشرعي الخالي عن أهلهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في مصر وأقام
معها مدة ثم أراد السفر بها إلى مصر آخر فامتنعت من ذلك وطلبت منه عند الحاكم الشرعي
فوكّل عنه وكيلًا وحكم القاضي على الوكيل المذكور بعدم سفرها وبإسكانها في محل
شرعي فذكر الوكيل بين يدي القاضي أن بيت زوجها المذكور فيه مسكن شرعي خال
عن أهله وطلب من القاضي سكناها فيه فحكم له القاضي بذلك فامتنعت الزوجة
المذكورة من الإقامة فيه وخرجت إلى بيت أمها وأقامت به مدة من الشهر ولم يفرض
لها القاضي نفقة ولا الوكيل المذكور ولا الزوج قبل سفره ثم بعد عود الزوج إلى مصر
الذي به العقد طلب زوجته إلى الإقامة معه فامتنعت وطلبت منه نفقة المدة الماضية
فهل لا يكون لها ذلك حيث لم يفرض لها القاضي نفقة ولا الزوج ولا وكيله ويحكم عليها
بالإقامة مع الزوج (اجاب) نعم ليس للزوجة المذكورة مطالبة زوجها بنفقة المدة
الماضية والمحال ما ذكر وتؤمر بطاعة زوجها والإقامة معه في مسكن شرعي حيث
أوفاهما محل الصداق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولد بالغ رشيد قد تزوج

١٢٧٢

٩

١٢٧٢

١١

١٢٧٢

رجب

١

١٢٧٢

٤

ذلك الولد حال بلوغه ورشده وقوته بامرأة ثم طرأ له مرض منعه من الاكتساب فخرجت تلك المرأة من بيت أبيه وأقامت في بيت وليها مدة تزيد على ثلاثة أشهر فهل اذا أرادت الزوجة المذكورة تغريم أبي زوجها المريض المذكور مهرها المجل والمؤخر ونفقتها وكسوتها الماضية لا تجاب لذلك ولا يجبر الاب على شئ من ذلك (اجاب) لا يلزم الاب بمهر زوجته ولده المذكور ولا بنفقتها في مدة الاشهر الماضية بدون ضمان شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج امرأته ودخل بها في منزل والدها ثم بعد ذلك اراد أن ينقلها الى منزل آخر لائق لسكنائهما خال عن أهله وأهلها بالبلدة التي تزوجها فيها فامتنعت من ذلك فهل حيث كان الزوج دفع لها ما تعرف تحجيلة من المهر وكان قائما بحقوقها الشرعية تجبر على طاعته واذا امتنعت من ذلك تكون ناشرة فلا يلزمه نفقتها وكسوتها (اجاب) نعم تجبر الزوجة والحال ما ذكر على طاعة زوجها وان امتنعت عن الانتقال معه لمسكنه الشرعي تكون ناشرة لانفقة لها ما دامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته على صداق معلوم ودفع لها ما تعرف تحجيلة منه ودخل بها في منزل أمها حكم عادة بلدهم ان الزوجة لا تتخرج من منزل أمها الا بعد الوضع ثم تركها في منزل أمها وترك لها نفقة وذهب الى محل خدمته بالمحروسة فأتت أمها في غيبته فذهبت الى منزل زوجها ومكثت مع أهله مدة في غاية الراحة فذهب اليها أخوها وأخرجها من منزل الزوج بالجبر على أهله ومكثت في منزل أهلها مدة أشهر عديدة والآن حضر زوجها وطلبها المحل طاعته فامتنعت متعالة بمطالبتها بنفقة وكسوة مدة اقامتها في منزل أهلها فهل لا تجاب لذلك شرعا ولا يجبر الزوج على ذلك حيث لم يفرضها قاض ولم يقع عليها تراض وعليها طاعته وملازمة مسكنه حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت الا بقضاء أو تراض وتسقط بعضى شهر فأكثر بدون احد الامر من المذكورين وعلى الزوجة طاعة زوجها حيث أوفاهما محل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وله نقلها الى مسكن شرعي خال عن أهله وأهلها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة متزوجة برجل ولها منه ولد رضيع جفت لبن أمه بسبب منع الزوج لها من ارضاعه وهى مقيمة مع زوجها في مسكن أهلها فحصل لها ضرر منهم في المعاشرة فهل لها أن تطلب من الزوج مسكنها شرعا خاليا عن أهلها وأهلها وعلى الاب ان يأتي لولده بمن ترضعه حيث لا لبن للام (اجاب) نعم للزوجة المذكورة ان تطلب من الزوج ان يسكنها في مسكن شرعي خال عن أهلها وأهلها وعليه ان يأتي لولده المذكور بمن ترضعه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من طرف النسا بيطيه بما مضونه ان محمدا راتبا فصب على بعض الناس وقد حكم عليه بالمان مدة حياته ومن قبل سجنه بيوم تزوج امرأة تسمى هانم وتريد طلاقها من زوجها المذكور وهو لم يرض بذلك وادعى عليها ببعض ما بوس ولم يثبت ما يدعى به ولم يكن عنده شئ ينفقه على زوجته المذكورة وهو

معسر فهل يجبر على طلاق زوجته المذكورة وما الحكم في ذلك (اجاب) لا يجبر الحاكم الزوج على الطلاق باعسار من النفقة وقد صرحوا بأنه لا يفرق بين الزوجين المحزوم عن النفقة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ذات زوج ساكنة في منزل من دار كبيرة مشتملة على منازل لكل منها منافع وموافق وباب يعلق عليه خال عن الاقارب والضرائر فهل يكون هذا مسكنا شرعيا وهل اذا تمتعت من السكنى في ذلك تجبر عليها لاسيما وهي بين جيران صالحين وهل اذا طلبت مؤنسة لاتساع المنزل المذكور تجبر على ابقاء قننه معها وليس لها طلب مؤنسة غيرها (اجاب) المصريح به في كتب المذهب الذي انحط عليه كلام المتأخرين أن الزوج اذا أسكن زوجته في بيت منفرد من دار له غلق وموافق على حدة وليس في الدار التي بها هذا البيت من اجاء المرأة أو ضرائرها من يؤذيها وكانت بين جيران صالحين يكفيها ذلك بخلاف ما اذا كان في الدار من يؤذيها من ذكر بالقول او بالفعل وليس لها الامتناع من ابقاء قننه الزوج معها في البيت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فرض على نفسه لزوجه كل يوم قرشا نفقة بحضرة بينة واقام وكيل عنه في دفع النفقة لها ثم غاب فوق مسافة القصر فدفع لها الوكيل عشرة اشهر وامتنع من الدفع لها فجمد لها من النفقة نحو ستة وعشرين شهرا ثم مات الزوج عنها وعن ابن قاصر منها وترك حصة في عقار ثم مات الابن عن أمه والآن يدعي رجل بأنه ابن عم لأميت فهل اذا أثبت نسبه بالطريق الشرعي يكون للزوجة الرجوع على تركه زوجها بما تجمد لها من النفقة حال حياته وأخذ ما يخصها من تركه زوجها وابنها بالفريضة الشرعية اذا ثبت ما ذكر (اجاب) تسقط النفقة المفروضة بالموت الا اذا استدان الزوج النفقة بامر قاض في الصحيح وللزوجة المذكورة أخذ ما يخصها من تركه زوجها وابنها منه بالفريضة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة شرت شاكية اذية زوجها فهل لقاضي البلد حبسها أو تسقط نفقتها وكسوتها ولا تجبس (اجاب) يؤمر الزوج بمعاشرة زوجته بالمعروف ومنع اضرارها وتؤمر الزوجة بطاعته اذا أوفاهما المحلل وكان قائما بحقوقها الشرعية ولا تقر حينئذ على النشوز اذ هو معصية ولا نفقة لها مادامت ناشزة والنشوز هو الخروج عن الطاعة بغير حق والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة من أهالي مصر تزوجها رجل مصري أيضا وأقام معها في مصر مدة وهو قائم بحقوقها الشرعية ودفع لها مقدم صداقها ثم انها خرجت عن طاعته وسافرت الى بلدة بعيدة غير بلد العقد والاقامة تسمى قنا بغير اذن زوجها ومكثت فيها مدة بغير رضاه وطلبها الى المحضر الى محل اقامته بمصر الذي هو وطنها الاصل فامتنعت فهل تعد بذلك والحال ما ذكر ناشزة لا تلزمه نفقتها ولو قرر لها القاضي مادامت بهذه الحالة (اجاب) ليس للزوجة بعد قبض محلي الصداق الخروج من منزل زوجها بغير حق لغير حاجة كزياره أبيها في كل جمعة مرة وليس لها السفر بلا اذنه فان فعلت شيئا من ذلك كانت ناشزة فلا نفقة لها

ذی الحجة

سنة

مادامت كذلك وتسقط به النفقة المفروضة والمستدانة في الاصح يعني اذا كان لها عليه نفقة أشهر مفروضة ثم نشرت سقطت تلك الاشهر الماضية بخلاف ما اذا أمرها القاضي بالاستدانة فاستدانت عليه اما اذا كانت ناشرة قبل القرض فليس للقاضي فرضها عليه مادامت كذلك اذ لا تستحق النفقة في هذه الحالة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة ودخل بها ثم بعد ذلك سافر سافرا طويلا فوق مسافة القصر الى بلدة معينة بينها وبين البلدة التي عقد عليها فيها مسافة نحو شهر وترك زوجته من غير نفقة ومن غيره وكيل ينفق عليها وتعذر عليها الوصول اليه فرفعت أمرها الى قاضي الناحية وفرض لها نفقة وأمرها بالاستدانة وتجمدها قدر من الدراهم فوكلت رجلا آخر وكالة مفروضة في قبض ما تستحقه قبله وفي كونه يرفع الامر الى قاضي بلد الزوج ليأمره بدفع ما تجمده عليه له فهل اذا ثبت لدى قاضي بلد الزوج فرض قاضي بلد الزوجة يكون لقاضي بلد الزوج الزامه بدفع ما تجمده عليه للزوجة ولو كملها الشرعي حيث ثبت ما ذكر (اجاب) ما تحقق بالوجه الشرعي ترتبه بذمة الزوج من نفقة زوجته المفروضة عليه حال غيبته فرضا مستوفيا شروط الصحة يؤمر الزوج بدفعها ولو كملها في القبض حيث لا مانع كما في لم تكن ناشرة حال الفرض أو بعده والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت من بيت زوجها بسبب اضرار زوجها لها وايدائه لها الايذاء الكلي وضرر بها فهل يؤمر بحسن المعاشرة معها بتقوى الله العلي العظيم ويمنع عن ضررها بغير حق واساءتها واذا طلبها بعد ذلك وامتنعت عنه بغير حق تسكون ناشرة (اجاب) نعم يؤمر بحسن معاشرتها وتؤمر بطاعته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بالغة ودخل بها ومكثت عنده وهو قائم بحقوقها الشرعية ثم بعد ذلك أرادت ان تذهب الى أهلها لاجل المصلحة فقط فسكتت عند أهلها وطلبها زوجها لطاعته فابت فهل اذا أرادت ان تطالبه بنفقةها وكسوتها بعد الامتناع لا تجاب لذلك حيث كانت ناشرة والحال هذه (اجاب) اذا الوفي الزوج المذكو زوجها معجلا الصداق وكان قديما لها مسكن شرعيا وقائما بحقوقها كما هو مذكور وامتنعت من الانتقال اليه فلا نفقة لها بعد طلبه النقلة وامتناعها عن ذلك مادامت كذلك والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت من بيت زوجها واقامت في بيت ابيها مدة تبلغ سنة والحال ان الزوج يطلبها الى محل طاعته فيمنعها الاب من الذهاب مع الزوج ثم تركها الزوج فطلبت منه نفقة المدة المذكوورة ولم تفرض على يد قاض فهل والحال هذه لا يلزم الزوج نفقة تلك المدة (اجاب) نعم لا يلزم الزوج بنفقة المدة الماضية المذكوورة والحال ما ذكر حيث لم تكن مقعدة ولم تسكن ناشرة اذ هي تسقط بمضي الزمان من غير تراض ولا فرض قاض والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ذات زوج طلبت من زوجها مسكن شرعيا خاليا عن أهلها وأهلها بين جيران صالحين وطلبت تقرير النفقة فهل تجاب لذلك حيث ظهر للقاضي عدم انفاقه ولم تسكن له مائدة

١٢٧٢

١٨

١٢٧٢

٢٨

١٢٧٣

١٩

محرم

١٢٧٣

١٢

صفر

ربيع الاول
سنة ١٢٧٣

٢٧ ١٢٧٣

مطلب قرر القاضي
دون الكفاية له ان
يتدارك الخطأ
وبالعكس
ربيع الثاني
١٢٧٣جادی الاولی
٢٧ ١٢٧٣

٢٥ ١٢٧٣

ولست الزوجة ناشرة (اجاب) نعم تجاب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل)
 في امرأة احضرت زوجها الذي القاضي وطليت منه مسكنها شرعيا خاليا عن أهلها واهلها
 وان يقرر لها نفقة فقرر لها نفقة قليلة لم تكفيها فهل اذا طليت نفقة زائدة عما فرضه
 القاضي يسوغ للقاضي ان يقرر لها نفقة زائدة عما قررره على قدر حالهما سيما وان الزوج
 موسر (اجاب) المقتضى به ان النفقة تقدر بحسب حالهما ولو ان القاضي فرض للمرأة النفقة
 فعلا الطعام او وخص فان القاضي يغير ذلك الحكم ظهيرة وفي الذخيرة واذا فرض
 القاضي مالا يكفيها فعليه ان يتدارك الخطأ بالنقصان بما يكفيها وكذلك اذا فرض على
 الزوج زيادة على ما يكفيها فله ان يتمتع عن الزيادة اه افاده في حواشي الدرر والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا ثائلا وله منها ابنان في حضنة امهما فهل اذا
 رفته لدى القاضي وطالبت بما في ذمتها من صداقها وطالبت بنفقة الاولاد تجاب لذلك
 ويجبر الزوج على دفع ما في ذمتها من مؤخر الصداق (اجاب) نعم يؤثر بدفع ما بذمتها من
 مؤخر الصداق وعليه ان ينفق على اولاده المذكورين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 عقد على امرأة بالعة ودفع لها ما تعرف تحمله من المهر ودخل بها ومكث معها مدة من
 السنين حتى اتت منه بنت ثم نشرت وخرجت عن طاعته بغير حق شرعي واقامت في
 بيت أخيها وتريد ان تسكن مع أخيها في بيته وان تفرض على زوجها نفقة لبنيتها القاصرة
 فهل والحال هذه اذا كان الزوج المذکور قائما بحقوقها الشرعية من نفقة وكسوة وغير
 ذلك تجبر على طاعته ولا تقر على النشوز ولا تستحق نفقة ولا كسوة مدة نشوزها وللزوج
 ان يسكنها في مسكن شرعي خال عن أهلها واهلها ولا يكون لها فرض نفقة لبنيتها في بيت
 أخيها مادامت ناشرة (اجاب) لا تقر الزوجة على النشوز وهو الخروج عن طاعة زوجها
 بغير حق وليس للزوجة المذكورة نفقة مادامت ناشرة وتجب النفقة عليه لبنته الفقيرة
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن وبنت فانتهت حضنة الابن
 المذکور بسبع سنين وزيادة وفرض القاضي للام نفقة لبنيتها قدر ما علم من الدراهم
 وصار يدفعه مدة ثلاث سنين ثم بعد ذلك تخاصمت معه وتحملت بنفقة الولد الذي انتهت
 حضنته ونفقة البنت التي سنين ثلاث سنين مدة معلومة ثم بعد ذلك اعسرت بالنفقة ولم
 يكن عند الزوج المطلق حاضنة متبرعة بالحضانة فهل والحال هذه لا يلزمها ما التزمت به
 من النفقة للبنت التي لم تنته مدة حضانتها ويكون لها مطالبة أبيها بتقدير نفقة لها عليه
 حيث كان موسرا وقد اعسرت وهي حائجة للحضانة لم يقم بها مانع وللأب اخذ ولده
 الذي انتهت مدة حضنته (اجاب) نعم لا يلزمها ما التزمت به من نفقة بنتها المذكورة
 والحال ما ذكر ولها المطالبة على الأب الموسر بتقدير نفقة لتلك البنت على ما في التقيج
 ويستفاد من الخيرية وعليه أجرة حضانتها أيضا وللأب ضم ابنه الذي انتهت حضنته
 اليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فرض لزوجته ولبنتها منه قدر ما علم من الدراهم

جادی الثانية سنة

١٢٧٣

١١

نفقة لها ولبناتها لكل شهر كذا وكذا بالتراضي ومكنت مدة تأخذ منه ما فرض عليه بالتراضي ثم بعد ذلك سافر الى جهة معلومة وتجهدها عليه في غيبته قدر معلوم من الدراهم فهل اذا حضر من غيبته وطالبته بما تجدها وليفتها عليه من الدراهم في غيبته تجاب لذلك ولا تسقط النفقة المفروضة بالتراضي بغير المدة (اجاب) النفقة لا تصير ديناً الا بالقضاء او الرضا وهذا في نفقة الزوجة والصغير وقد صرحوا بانها لو قضى بنفقة غير

الزوجة والصغير ومضى شهر فاكتر سقطت وأما ما دون الشهر ونفقة الزوجة والصغير فتصير ديناً بالقضاء او الرضا كما في الدرر وحواشيه على ما مشى عليه الزيلعي وعليه فالزوجة مطالبة بزوجه بما ترتب عليه من النفقة المتراضي عليها لها ولبناتها اذا كانت صغيرة لما مضى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تشرت من زوجها وسكنت في بيت آخر وله منها ابنان احدهما بلغ سنه ثلاث سنوات والاخر بلغ سنه خمس سنوات فهل والحال هذه لا نفقة لها مادامت ناشرة ويكون لها مطالبة الزوج بنفقة ابنيها حيث لم يبلغا سن الحضانة وليس للزوج اخذهما منها بدون وجه شرعي (اجاب) تجبر الزوجة المذكورة على طاعة زوجها ولا تقرر على النشور لانه معصية فلا تمكن من انفرادها بالسكنى مع اولادها منه حيث اوفاهما معجل صداقها وكان قائماً بحقوقها الشرعية وعلى الزوج ان ينفق على اولاده الصغار الفقراء والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة رفعت زوجها الى القاضى وطلبت منه ان يقرر لها عليه نفقة فقررها عليه وامرهابا بالسكنى معه في محل طاعته فهل اذا خرجت من محل طاعته وذهبت الى بيت ابينا ناشرة وخارجة عن طاعته وسكنت فيه مدة لا تستحق عليه نفقة مادامت كذلك وتؤمر بالذهاب معه الى محل طاعته

رجب

١٢٧٣

٢٠

حيث اوفاهما ما تعرف تجهيله وكان قائماً بحقوقها الشرعية (اجاب) نعم لا نفقة لها مادامت كذلك وتجبر على طاعة زوجها والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر بالغة تزوج بها رجل من مصر والحال انها منها ثم اراد ان ينقلها الى فوق مساواة القصر فهل لا تجبر على ذلك واذا امتنعت لا تسقط نفقتها واذا تركها الزوج وسافر الى ذلك المحل بدون نفقة يكون للقاضى ان يقرر لها عليه وهو غائب (اجاب) لا تجبر الزوجة على السفر مع زوجها الى ما فوق مساواة السفر واذا امتنعت من ذلك لا تسقط نفقتها على ما عليه العمل في زماننا والقاضى ان يقرر لها نفقة عليه اذا تركها الزوج بدون نفقة حيث توفرت شرائط تقرير النفقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج ابنة بنت رجل بمهر ضمنه ذلك الرجل ودفع ما تعرف تجهيله من الصداق ودخل بها في بيت الاب المذکور فضررت من المكث مع أهله ضرراً شديداً وطلبت ان تسكن مسكناً

شعبان

١٢٧٣

١٧

شرعياً بين قوم صالحين وان يقدر لها نفقة لكل يوم فنقلها وقدر لها نفقة معلومة بحضرة بيعة تشهد بذلك ثم طردها الى بيت ابينا فهل تجاب للسكنى وحدها وعليه ان يدفع لها ما قدره كل يوم من الدراهم المعلومة واذا امتنع من الاتفاق يجبر على دفع ما قدره لها ولو

ذى القعدة

١٢٧٣

١٥

مطلب تفرض النفقة

لزوج الغائب على

المقني به وكيفية ذلك

محرم

١٢٧٤

١٥

١٢٧٤

١٧

بالتراضى بحضرة البينة (اجاب) نعم تجاب الزوجة المذكورة لما طلبت والحال ما ذكر
ويؤجر الزوج بدفع ما بذمته من دين النفقة التي قرررها على نفسه حيث لم تسكن ناشرة اذ
النفقة تصير ديناً بالقضاء والرضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمصر
ودخل بها فيها ثم سافر لجهة بعيدة فوق مسافة القصر ولم يترك لها نفقة ولا منفقة
فهل للحاكم الشرعي ان يقرر لها نفقة عليه حيث الحال ما ذكر ويامرها بالاستدانة
لترجع عليه عند وجوعه (اجاب) نعم للقاضي ان يفرض النفقة لزوجة الغائب مدة
سفر حيث تركها بالانفقة ولا منفق ويامرها بالاستدانة لترجع على الزوج اذا حضر بعد
تحليفها ان الغائب لم يعطها النفقة ولا كانت ناشرة ولا مطلقة مضت عدتها واقامت باينة
على النكاح ان لم يكن القاضي عالماً به وتقبل البينة للقضاء بالنفقة لا بالنكاح وهذا
على قول زفر وهو المقني به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بائناً بينونة
كبرى وله منها ابن سنه سنتان و بنت سنها خمس سنين وفرض عليه القاضي مبلغاً من
الدرهم لنفقة العدة واجرة الحضنة وصار يدفع لها ذلك مدة ثم بعد ذلك اقرت بانها
خرجت من عدته بثلاث حيض بعد السؤال منها عن ذلك بحضرة جمع من المسلمين فهل
تسقط عنه نفقة العدة ويفرض عليه القاضي اجرة الحضنة والنفقة لولديه بقدر حاله
يسار او اعسار او لا يخفف به ويلزمه بدفع ما كان فرضه لها اولاً قبل خروجها من عدته
(اجاب) ينتهي ما فرض نفقة للعدة بقضاءها في مدة تحتمله وعليه دفع ما مضى حيث
لا مانع ويجب عليه النفقة لولديه واجرة حضنتهما باللائق والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل مات عن بنت فاصرة من مسئولته وعن زوجة فقط وترك ما يورث عنه شرعاً من
نحاس وفرش وتقود وغير ذلك مما يورث فهل للزوجة اخذ ما يخصها بالقريضة الشرعية
واذا ارادت اخذ نفقة من التركة الى انقضاء عدتها تجاب لذلك اولاً وماذا يخص كل
وارث ممن ذكر (اجاب) لان نفقة المعتدة الموت واذا كان نسب البنت المذكورة ثابتاً
فلزوجة الميت مع وجودها الثمن فرضاً والباقي للبنت المذكورة كورة فرضاً وادحيث
لا وارث سواهما وللزوجة المذكورة اخذ ما يخصها من تركه زوجها على الوجه المستطور
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع لها ما تعرف به
من المهر ودخل بها في بيته المملوك له ثم بعد مدة انتقلت في بيتها ومكثت فيه مدة ثم بعد
ذلك اراد الزوج ان ينقلها في داره المملوكة له وينفق عليها نفقة تليق بحاله وحالها
فامتنعت من النقلة في دار زوجها الحالية عن اهله متعلقة بان لها داراً ولا تنتقل من دارها
وطلبت ان ياتيها زوجها في دارها فهل لا تجاب لذلك وتجب شرعاً على السكنى في دار
زوجها حيث كانت مسكنة شرعياً لا ثقباً بحاله وحالها بين جيران صالحين وهل له ان
ينقلها من حارة الى حارة في المصر حيث لم يكن في ذلك اضرار بها وهل اذا كان زوجها
صاحب مائة وتتمكن من قدر كفايتها وكفاية خادمها ويحضر لها في مسكنها جميع ما يلزم

لها سنو ياوشهر يامن سمن وقمع وزيت وغير ذلك من غير تأخير ومما طلة وطلبت منه
تقدير النفقة بدراهم لا تحاب لذلك حيث كانت متعنتة قاصدة لاضراره ومخاصمته
(اجاب) نعم للزوج المذكور نقل زوجته حيث احب من البلد بعد كون ما ينقلها اليه
موصوفاً بما هو مذكور بالسؤال وليس للقاضي ان يجبرها الى تقدير النفقة عليه بالدراهم
والحال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في وصي محتار على اولاد اخيه القصر وعلى
مالهم يتصرف عليهم بالمصلحة بالولاية الشرعية وينفق عليهم من مالهم الذي تحت يده
فهل والحال هذه يكون له ان يحبس جميع ما نفقه على القصر من مالهم بالقدر اللائق
ويصدق بيمينه فيما لا يكذب به الظاهر ولا يلزمه ان يتبرع لهم بشئ من ماله حيث لم يتبرع
لهم باختياره ولا يجبر على التبرع لهم (اجاب) لا نفقة على العم الوصي لاولاد اخيه
الموسرين وله ان ينفق عليهم من مالهم بالمصلحة ويصدق بيمينه في دعواه اتفاق قدر لائق
من مالهم عليهم حيث لا يكذب به ظاهر الحال ولم يكن خائناً والله تعالى اعلم (سئل) في
بنت فاصرة غير مطيقة للوطء زوجها أبوها رجل بالغ ويريد زوجها أن ينقلها في بيت
خال عن أهلها وأهلها فامتنعت منه ونشزت فهل والحال هذه حيث نشزت وامتنعت منه
لا يلزمه لها نفقة ولا كسوة مادامت ناشرة وإذا أطاعته يلزمه نفقتها وكسوتها (اجاب)
لا نفقة على الزوج لزوجته الصغيرة التي لم تسلم اليه لكونها لا تطيق الوطء والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر من ابوها ودخل عليها ومكثت عندها مدة قليلة
وكرهت زوجها وصارت ناشرة ومكثت في بيت اهلها مدة فهل مادامت ناشرة لا كسوة
لها ولا نفقة على الزوج حيث خرجت من بيته ومكثت في بيت اهلها ولا تستحق عليه شيئاً
حتى ترجع الى طاعته (اجاب) اذا ولى الزوج مهر زوجته والمجمل وكان قائماً بحقوقها
الشرعية وهي مطيقة للوطء وخرجت عن طاعته بغير حق فلا نفقة لها مادامت ناشرة
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وله منها ولد وهو مقسم بالسكندي
معها وقائم بحقوقها فلما ذهب الى شغله أخذت أمته وولده وفرت هاربة الى مصر
ومكثت فيها مدة من السنين وهي خارجة عن طاعته والولد معها وعمره سبع سنين فلما
وجدوها بعد المدة المذكورة أراد أخذ ولد منها فطلبت منه نفقة مدة السنين التي كانت
خارجة عن طاعته فيها فهل حيث كان الامر ما ذكر لا يلزمه ذلك وله أخذ ولد منها حيث
بلغ السن المذكور (اجاب) النفقة لا تصير ديناً لا بقضاء القاضي أو التراضي فنسقط النفقة
بعضي الزمان ان طال ان لم تكن مفروضة من قبل القاضي أو تراضي عليها الزوجان فيما
مضى ولم يوجد نشوز بالنسبة لنفقة الزوجة فليس للزوجة المذكورة والحال هذه مطالبة
زوجها بنفقة المدة الماضية بدون أحد الأمرين المذكورين وتنتهي حضنة الغلام ببلوغه
سبع سنين على المقتضى به فاذا بلغ السن المذكور يكون لأمه ضمه اليه جبراً والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل زوج اخته لا خرم بعد ان بنى بها ذلك الاخر وتركها في بيت ابيه واشتغل

٢٢

١٢٧٤

صفر

٢٥

١٢٧٤

٣٠

١٢٧٤

ربيع الاول

١٥

١٢٧٤

جاءى الثانية

٤

١٢٧٤

١٢٧٤

٢٨

ببعض شأنه الخاصة به جاء أخوها واتزعمها من عندها به وسافر بها إلى مصر فلما بلغ زوجها
 أراد أن يأخذها إلى محل طاعة في مسكن شرعي خال عن أهلها وأهلها فلم يرض أخوها حتى
 يحاسبه بالنفقة الماضية وهي خمسة أشهر ولم يسبق ترفع لدى قاض يقرر النفقة ولا تراض
 من الفريقين عليها فهل والحال ما ذكر لا يلزمه من النفقة الماضية شيء وتؤمر بطاعة زوجها
 شرعا (اجاب) تسقط نفقة المدة الماضية المذكورة حيث لم تقدر بالتراضي أو بقضاء
 القاضي على فرض عدم النشوز وعلى الزوجة طاعة زوجها حيث أوفاهما محل الصداق
 وكان فائما بحقوقها الشرعية وعليه أن ينفق عليها بعد عودها إلى طاعته والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع لها ما تعرف تجهيله من المهر ودخل بها وعاشرها
 وهو قائم بحقوقها الشرعية مدة من السنين ثم بعد ذلك سافرت إلى بلد أهلها بدون إذن
 من زوجها ومكثت فيها مدة من الشهر فطلبها زوجها أن ترجع معه إلى بلده دون مسافة
 القصر محل معاشه وأقامته وهو مأمون عليها فامتنعت من الرجوع معه فكتبها القاضي
 ناشرة ثم بعد ذلك طلبها أن ينقلها إلى البلدة المذكورة ثانيا فامتنعت من السفر معه
 وأخبرته أنها لا تسافر معه إلى البلدة المذكورة حتى يدفع لها ما أنفقته على نفسها المدة
 المذكورة وإن يكسوها والحال أن النفقة المذكورة لم يفرضها قاض ولم يقع بينهما عليها
 تراض فهل والحال هذه لا يجبر الزوج على دفع النفقة المذكورة لزوجه مدة غيبته ولا
 تقر على النشوز وتجبر على النقلة مع زوجها إلى بلدته حيث كانت دون مسافة القصر
 وكان مأمونا عليها (اجاب) لا نفقة للناشرة وهي الخارجة عن طاعة زوجها بغير حق
 ما دامت كذلك ولا تقر على النشوز لانه معصية وله نقلها دون مسافة القصر والحال هذه
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على بكر من أبيها بصداق معلوم ثم بعد مدة بلغت
 البنت فدفع لها الزوج ما تعرف تجهيله من المهر وأراد الدخول بها فطلب منه الأب نفقة
 المدة التي مكثت عنده ثلاث سنين ولم يكن لها نفقة مقرررة على الزوج لامن قبل قاض ولا
 بالتراضي فهل والحال هذه لا يجاب الأب لذلك ويسوغ للزوج الدخول بزوجه في محل
 طاعته حيث كان فائما بحقوقها الشرعية (اجاب) تسقط النفقة بمضي تلك المدة بلا
 تقر بر من القاضي وبلا تراض على تقديرها وللزوج المذكور الدخول بزوجه والحال
 ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بالغة من أبيها ودفع لها ما تعرف
 تجهيله من المهر ودخل بها في بيته وعاشرها مدة وهو قائم بحقوقها الشرعية ثم بعد ذلك
 مرضت الزوجة المذكورة وتوجهت إلى بيت أهلها ومكثت فيه مدة من الشهر
 والآن أراد الزوج أن ينقل زوجته من بيت أهلها وأن يسكنها في مسكنه الشرعي
 فامتنعت من النقلة معه وتريد أن تسكن في بيت أهلها وإن تلزمه بنفقة المدة التي أقامتها
 في بيت أهلها والحال أن النفقة المذكورة لم يقع بينهما عليها التراضي ولا فرضها قاض
 فهل والحال هذه لا تجاب الزوجة لذلك ولا يجبر الزوج على دفع نفقة المدة المذكورة

ذى القعدة

١٢٧٤

١٥

١٢٧٤

١٧

سنة ١٢٧٤
 ذي القعدة ٢٢

وتؤمر بطاعة زوجها في مسكنه الشرعي (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت من بيت زوجها بغير اذنه الى بيت أهلها ومكثت فيه مدة تزيد على ثمانية أشهر وهو يطلبها في تلك المدة الى محل طاعته فتمتنع منه بدون وجه شرعي وتريد الآن مطالبة بنفقة تلك المدة الماضية فهل والحال هذه لا تجاب لذلك ولا يجب لها عليه نفقة مادامت خارجة عن محل طاعته (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي نشوز الزوجة وهو الخروج عن طاعة زوجها بغير حق لا تستحق نفقة عليه مادامت كذلك ولا يطالب بنفقة مدة ماضية اذا كانت الزوجة متصرفة فيها بالنشوز ولو كانت مقررة والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال بما مضى ان محمدا افسدى غراما الغائب بالاستئانه له اولاد وزوجة وللزوجة المذكورة اولاده نفقة مقررة من قبل القاضي وتجدد لها نفقة مدة من التهور ولزوجها الغائب المذكور نصف مكان بجهة الارث عن أمه التي ماتت بعد غيبته وتريد الزوجة المذكورة بيع نصف المكان المذكور لاجل ضرورة الانفاق على نفسها وعلى اولادها من الغائب المذكور فهل يسوغ لها شرعا بيع نصف المكان المذكور لاجل الانفاق عليها وعلى اولادها (اجاب) صرح علماؤنا بأنه لا يباع عقار الغائب فيما عليه من النفقة لزوجته وأولاده والله تعالى اعلم (سئل) في ابن وبنت قاصرين مات أبوهما وهما في حضانه أمهما وهما جدد أبو أب غني له عقار ويراو لهما عمان ايضا احدهما فقير والاخر له ماهية على قدر كفايته فقط فهل اذا لم يكن له ما مال ولا كسب تكون نفقتهم على جدتهما وادامتنع من ذلك ورفع الى الحاكم الشرعي يكون له الزامه بها ويقدرها عليه بقدر كفايتهما ولا تجبر أمهما على الاقامة بهما عند الجد المذكور (اجاب) اذا مات الأب ولا مال للصغيرين وهما جدد أبو أب موسر وأم كذلك فالنفقة على الجد والام اثلاثا في ظاهر الرواية على الجد الثلثان وعلى الام الثلث بقدر ميراثهما واذا لم تنه مدة حضانه الصغيرين المذكورين وكانت الام صالحه لها لم يقسم بهما مانع فهي أحق بحضانهما ولا تجبر على الاقامة بهما في منزل الجد ولا نفقة على العين والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم ودفع لها ما تعرف به عليه منه ودخل بها وعاشا مدة من السنين ومعها منه بنت صغيرة فترك الزوجة مع بنتها في دار أبيها وترك لها ما بيده من الدراهم والقمع وغاب مدة نحو سنة بالحروسة والاآن تريد مطالبة بنفقة تلك المدة الماضية فهل اذا لم يفرضاها قاض ولم يقع عليها تراض لا تجاب لذلك شرعا وتسقط النفقة بمضي الزمان (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت للزوجة على زوجها بل تسقط بمضي الزمان ان طال كشهرا اذا لم تكن مقررة بالتراضي او بقضاء القاضي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة ودخل بها في الحروسة ورتب لها قدرا معلوما من الدراهم نظير نفقتها وأسكنها مع ابنه الصغير في بيت بالحروسة فسافرت الى أهلها بناحية قنا بغير اذن زوجها وصحبها ابنه المذكور ومكثت بقنا مدة أشهر فهل

محرم

١٢٧٥ ١٥

صفر

١٢٧٥ ١٣

جمادى الاولى

١٢٧٥ ٤

١٢٧٥ ٥

١٢٧٥

٣

١٢٧٥

١٨

١٢٧٥

رمضان
٢

١٢٧٥

شوال
١٤

١٢٧٥

ذى القعدة
٣

تسقط عنه النفقة المذكورة مدة السفر وتكون بذلك ناشئة حيث خرجت من بلدها
وسافرت بغير إذن زوجها (اجاب) خروج الزوجة من بيت زوجها وسفرها بدون اذنه
نشوز ولا نفقة للناشئة مادامت كذلك حتى تعود الى طاعته حيث اوفاهما المعجل وكان
قائما بحقوقها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كبير سنه يملك بيتا كبيرا
مشيد اوله ابناء معه في معيشته ذوو كسب وله ابن من مطلقة منه من صغره في
معيشة وحده وعليه دين كثير لانا والآن يريد الاب مطالبة جميع نفقته دون
اخوته عناد منه فهل والحال هذه يكون للاب المذكور مطالبة جميع الابناء بنفقته
بالسوية حيث كانوا ارباب صنائع وموسرين اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا كان الاب
المذكور فقيرا تجب نفقته على اولاده الموسرين جميعا بالسوية بينهم كما صرحوا به فلا
يختص بنفقته بعضهم حيث اتصف جميعهم باليسار والافعى الموسر منهم والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل تزوج امرأته على صداق معلوم ودخل بها في منزل أهلها وعاشرهما مدة ثم
صار يضارها بالضرب وغيره والآن تريد النقلة والسكنى معه في مكان آخر وتطالبه
بالنفقة ومنع الايذاء فهل تجب لذلك شرعا ويمنع من مضاررتها واذا اثبتا بدون وجه
شرعى (اجاب) يجب على الزوج ان يسكن زوجته مسكنا شرعيا خاليا عن أهلها وأهلها
ومنع اضرارها ولها النفقة ما لم تخرج عن طاعته بغير حق وامتناعها من السكنى مع أهل
الزوج لا يسقط نفقتها والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر بالغة فقيرة لا مال لها ولا
زوج ولها اب موسر اتمنع من الانفاق عليها فهل يجبر على نفقتها حيث كان الاب
المذكور موسرا (اجاب) تجب نفقة البنت الفقيرة البالغة على أبيها الموسر ولو كانت
صحيحة قادرة على الكسب اذا لا توفى صفة عجز فلا يشترط في وجوب نفقة الانثى على أبيها
غير الفقر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وله منها ولد ثم مات الولد
المذكور بعد أبيه بشهرين وله ولدان من زوجة أخرى متوفاة قبله والآن تريد زوجة
الاول الممالة بنفقة مادامت في عدته فهل يجوز صرف نفقة عدتها من متروكات
المتوفى المذكور (اجاب) لا نفقة للعدّة الموتى مطلقا ولو حاملا كما صرحوا به الا اذا
كانت أم ولد وهى حامل من مولاهما على ما في متن الدر عن الجوهرة ونازعه في رد المختار
ونقل خلافة فراجعوه وأما الزوجة اذا مات زوجها فلا تستحق نفقة للعدّة فلا تدفع لها نفقة
العدّة من التركة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة حرة من بنات الاشراف طلقها زوجها
وهى حامل منه وفرض لها على نفسه نفقة بالتراضي بينهما كل شهر كذا من الدراهم
ورضيت بذلك ولم يدفع لها شيئا من ذلك حتى وضعت حملها منه فطلبت ما قرره لها قبل
الوضع وأجرة الرضاع وأجرة الحضانه بعد الوضع فامتنع من ذلك فهل يجبر الزوج على دفع
نفقة العدّة التى فرضها على نفسه وعلى دفع أجرة الرضاع وأجرة الحضانه بقدر اجر المثل
حيث لا مال للصغير وكان الاب موسرا وكذا اذا احتاج الصغير الخادم يلزم الاب نفقته

سنة

صفر

واذا امتنع الزوج المدكور من ذلك ووكلت ام الصغير المطلقة وكيلها عن في الخصومة معه وطلب تقدير ذلك لدى الحاكم الشرعي وامتنع من قبول تو كيله حتى تحضر بنفسها لدى الحاكم الشرعي وكانت من المخدرات لا تخالط الرجال ولم تحسن الدعوى بنفسها يجبر المطلق على قبول تو كيلها للرجل المدكور والتداعي معه في ذلك والحال هذه (اجاب) نعم يجبر الزوج على دفع ما قررده على نفسه لنفقة العدة ولا يسقط بعضها على المختار ويجب عليه بعد انقضاء عدتها اجرة للحضانة و اجرة للرضاع بقدر اجر المثل حيث لا مال للصغير والاب موسر وكذا ان احتاج ولده لخادم تجب عليه نفقته والحال هذه ويلزم تو كيلها بالخصومة بدون رضاه حيث كانت مخدرة او لا تحسن الدعوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وهي حامل منه ومكثت في بيت أهلها مدة الحمل حتى وضعت حملها وارادت ان تطالبه بنفقة العدة مدة الحمل والحال انه لم يقدر لها شيء لنفقته لا بتراض ولا بقضاء قاض وتريد أن تطالبه بنفقة العدة الماضية فهل لا تجاب لذلك (اجاب) حيث انقضت العدة بوضع الحمل ولم يقدر للزوجة المدكورة نفقة لا بالتراضي ولا بقضاء القاضي فان نفقتها تسقط ولا يطالب بها الزوج والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة دخل بها ومكث معها مدة وجعل لها نفقة قدر ما علموا من الدراهم لسكل يوم بالتراضي بينهما على يد بيعة من المسلمين يشهدون بذلك فهل اذا كانت مطيعة وتركها مدة من غير نفقة يجبر على دفع ما تجمد عليه في تلك المدة (اجاب) يؤمر الزوج المدكور بدفع ما بذمته من النفقة التي قدرها على نفسه لصيرورتها ديناً بذلك حيث لم تكن ناشرة ولكنه لا يجبس على اداء الماضي ان ادعى الفقر بل على الامتناع من الانفاق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابنتان في حضانة أمهما فرض لهما القاضي نفقة معلومة لكل يوم يدفعها الاب للام الحضانة ودفع لها مدة فهل اذا تجمد لها قدر معلوم من الدراهم في المدة الماضية يؤمر الاب بدفعه للام الحضانة الى تمام مدة الحضانة الشرعية ولا تسقط الحضانة بتزويج كل منهما قبل انتهاء مدة الحضانة (اجاب) النفقة اذا قضى بها القاضي ومضت مدة أشهر فاكثر بلا استدانة سقطت لحصول الاستغناء فيما مضى وهذا في غير نفقة الزوجة والصغير كما في الزيلعي وأما ما دون شهر ونفقة الزوجة والصغير فتصير ديناً بالقضاء وهو منقول عن الذخيرة عن الحاوي وأقره عليه في البحر والنهر وتبعهم صاحب الدر وفي رد المختار وهو مخالف لاطلاق المتون والشروح وكافي الحاكم أي الشامل لنفقة الصغير والكبير المفيد استواءهما في السقوط بمضي المدة الطويلة بلا استدانة وبناء على الاول وعليه العمل الآن يكون للزوجة المطالبة بنفقة بنتيها الصغيرتين المدة الماضية ولو طالت بلا استدانة لا على الثاني مع طول المدة بلا استدانة وتزويج البنيتين في مدتهما لا يسقطها والله تعالى (سئل) في رجل قرر على نفسه لزوجه نفقة كل يوم قدر ما علموا فتجمد عليه مبلغ

ربيع الثاني

١٢٧٦

٧

جادی الاولى

١٢٧٦

١٩

شعبان

١٢٧٦

٢٨

لمدة مضت فهل يؤمر بدفع ما تجمد عليه المدة المذكورة حسب ما تراضيا واذا تعلل بأنه لم يأذن لها بالاستدانة لا عبرة بتعلله أم كيف الحال (اجاب) نفقة الزوجة غير الناشرة تصير ديناً بتقريرها ما بالتراضى أو بقضاء القاضى فاذا قررت باحد الوجهين صارت ديناً على الزوج فيؤمر بدفعها ولو بعد أشهر وان لم تؤثر بالاستدانة على الزوج بل فأنذرتها تظهر بعد الطلاق أو الموت فان النفقة ولو مفروضة تسقط بالطلاق البائن أو الموت الا اذا كانت مستدانة بامر القاضى فينثذ لا تسقط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر ابالة ومكثت معه نحو سنة في بيت أهله ولم يزل يكرهها الى الآن وتضررت بذلك وباقامتها مع أهله في مكان واحد وتطلب أن تسكن في مكان شرعى حال عن أهلها وأهله وأن ينفق عليها فهل تجاب لذلك (اجاب) على الزوج اسكان زوجته في مسكن شرعى حال عن أهله وأهلها بين جيران صالحين ولا تجبر على الإقامة معه في منزل أهله وعليه نفقة ما دامت غير ناشرة وبما تناهها عن السكنى مع أهله لا تعدنا نشرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طليقة واحدة وتركها من غير نفقة في بيت أبيها ولم يفرض عليه نفقة لا بالتراضى بينهما ولا بفرض قاض ومضى على ذلك مدة تزيد على ثمانين يوماً والآن تريد أن تطالبه بنفقة المدة الماضية المذكورة فهل لا تجاب لذلك ولا يجبر على دفعها لها المدة المذكورة شرعاً حيث لم يفرض عليه لا بالتراضى ولا بفرض القاضى (اجاب) النفقة لا تصير ديناً الا بالقضاء أو الرضا فاذا مضى شهر فأكبر لا تقدر سقطت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت تبلغ سنها ثمان سنين وابن يبلغ سنه ست سنين وفرض عليه القاضى لهما نفقة كل يوم وصار يدفعها لاهلهما مدة ثم بعد ذلك تجمد عليه لهما من ذلك نفقة سنتين فهل يؤمر الأب بدفع النفقة المتجمدة المدة المذكورة لاهلهما واذا اراد اخذهما منها قبل انتهاء مدة الحضانة لا يجاب لذلك حيث كانت الام خالية من الأزواج ولم يقيم بهما منع شرعى (اجاب) اذا قضى القاضى بنفقة الزوجة او الصغرى ومضت مدة لا تسقط بل تصير ديناً على ما ذكره الزيلعي في نفقة الصغرى من جعلها كنفقة الزوجة في عدم السقوط بعد الفرض بمضى المدة بالاستدانة بامر القاضى ونقله عن الذخيرة عن الحاوى في الفتاوى واقره عليه في البحر والنهر وعليه العمل الآن وفي رد المختار انه مخالف لا طلاق المتون والشروح وكافى الحاكم والام احق بحضانة الصغرى ولو بعد الفرة الى ان تبلغ تسع سنين وبحضانة الصغرى الى سبع سنين على المفتى به حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد السفر من بلده الى بلدة أخرى دون مسافة القصر وطلب زوجته أن تسافر معه الى تلك البلدة فامتنعت من ذلك فتركها وسافر الى البلدة المذكورة وأقام بها مدة نحو ستة أشهر ثم حضر الى بلده المذكورة قطالته الزوجة بنفقة تلك المدة الماضية فهل حيث امتنعت من السفر معه الى تلك البلدة ولم يحصل تراضيهما على النفقة ولم يفرضها قاض ليس لها مطالبة بنفقة

١٢٧٦

٣٠

١٢٧٦

٣٠

١٢٧٦

ذى الحجة
٢١

١٢٧٧

محرم
١

سنة

محرم

١٢٧٧

١٥

ثالث المدة الماضية وتمنع من معارضة في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ليس للزوجة المذكورة مطالبة تزوجها بنفقة تلك المدة الماضية والحال ما ذكر حيث لم تقرض بالتراضي ولا بقضاء القاضي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة واولاده منها ذكور واناث واهم ايتام فقراء لا مال لهم وامهم فقيرة ولهم عم عاصب غني فهل يؤثر العلم بالاتفاق على اولاد اخيه وهم في حضنة امهم ما كثر معها الى انتهاء سن الحضنة ويلزمه القاضي بها (اجاب) اذا كانت تلك الاولاد صغارا فقراء لا كسب لهم وامهم فقيرة وعيهم العاصب موسر يجب نفقة تم على عيهم المذكور اذ وجود الام مع الاعسار والفقر كالعدم فاذا لم يوجد لهم معها غير العم فالنفقة عليه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من محافظة مصر بتاريخ ١ شعبان سنة ٧٧ عن دقة يعلم مضمونها من جوابها (اجاب) قد اراد الاطلاع على افادة نجم الدين افندي ناظر قلم دعاوى مديرية قنا واسنا المتضمنة توقفه في دفع نفقة مطلقة بسبب اتعاها من الزقازيق الى مصر بدون اذنه بعد دفع نفقة شعبان ورمضان سنة ٧٦ واما اجرة حضانتها لولده بعد اذنة قضاء العدة المقدرة بمئتي قرش عن كل شهر فخار صرفها من طرفه وادار الاطلاع على افادة المطلقة المذكورة المتضمنة انه وفق ووقع الطلاق عليها بالزقازيق كانت مقيمة بمنزل اهله ولم يكن الزوج اعدا لها قبل الفرقة مسكنها ثم عيا وانها بعد الطلاق وسفر مطالقها المذكور الى مديرية قنا واسنا انتفل اهله من الزقازيق الى مصر فانتقلت معهم خوفا على نفسها من الاقامة بمفردها في البلدة المذكورة حيث لم تكن ببلدتها وليس لها بها اقارب خلاف المتوجهين الى مصر وبالاطلاع على العرض المقدم منها فهم انها تطلب نفقة شهر شوال سنة ٧٦ باقى مدة العدة التي انقضت بوضع الحمل وتطلب مبلغ مائتي قرش من ابتداء شهر ذي القعدة سنة ٧٦ لغاية ثمانية صفر سنة ٧٧ عن كل شهر اجرة للحضنة والجواب عن ذلك ان اجرة الحضنة لا تتوقف على تقدير من قبل الحاكم فتستحق الحضنة المذكورة اجرة حضانتها لولده من حين انقضاء عدتها بوضع الحمل بحسب اجر المثل فان انقضت عدتها في اول شهر ذي القعدة المذكور تستحق الاجرة من حين ذلك كما تستحق اجرة ارضاع ولده ولو قبل التقدير فيلزم الاب بذلك واما باقى نفقة العدة عن شوال بعد الذي صرف لها فامصرح به ان المعتدة ان خرجت من بيت العدة تسقط نفقتها مادامت على النشوز كما في البحر ولم يختلف احد من ائمتنا في سقوط نفقة المعتدة بالخروج من بيت وجب عليها ان تعتد فيه بغير وجه شرعي وان نفقة العدة كنفقة النكاح تسقط بالنشوز وهو الخروج من بيت الزوج بغير حق وهذا الانخير يقال لو كانت ساكنة في بيت زوجها وتطلقت وعلى مقتضى افادة المطلقة المذكورة ان زوجها لم يكن مسكنا لها في بيت له قبل الفرقة ولا بعدها وقد صرحوا ايضا ان المعتدة عن طلاق لا تخرج من بيت وجبت فيه العدة الا ان تخرج او ينهدم المنزل او تخاف

صفر

١٢٧٧

١٢

شعبان

١٢٧٧

١٢

سنة

محرم

انهدامه او تلف ماله او لا تجد كراء البيت ونحو ذلك من الضرورات فاذا تبين ان مطلقها كان غائباً وقت انتقالها مع اهلها الى مصر وانها كانت مع اهلها قبل ذلك وانتقلها خوفاً على نفسها بسبب الغربة ولو بقيت ولم يكن مطاقها مع اهلها مسكن لا يسقط بقية نفقة العدة اذ لا نشوز ولا اسقطت نفقة شوال المذكور وتستحق الاجرة المتقدمة ذكرها من حين وضع الحمل حسبما تقدم ايضاحه والله تعالى اعلم (سئل) بافادته وارده من محافظة مصر رقم ١٦ محرم سنة ١٢٧٨ هـ ضمنها مقدمته المحررة بيها انه تنهى فيه عن ترك زوجها المذکور المدعو حسن بن رضوان من مدة سنتين ولا تعلم له مستقراً ولا احداً نبأها ايضاً عنه ولها منه ولد فاصروا وتلمس النظر في فسخ عقد نكاحها لتزوج بخلافه لاجل معاشها حيث ان زوجها المذکور لم يترك لها شيئاً تتعيش منه وانها محتاجة فيبناء عليه اقتضى تحرير محضر تكلم تؤمل الافادة عن المحكم الشرعي في ذلك لينظر (اجاب) لا يسوغ للقاضي فسخ نكاح الزوج المذکور بغيبته وترك زوجته بلا نفقة ولا منفق وتكون باقية على عصمته الى ان يتحقق موته بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) من المحافظة في ١٦ محرم سنة ١٢٧٨ هـ بما ضمنه مقدمته تنهى ان زوجها المدعو محمد اتركا وتوجه وبخشت عنه فلم تجده وانها فقيرة ومحتاجة للصدقة وتريد النظر في زواجها فبناء عليه اقتضى تحرير محضر تكلم تؤمل الافادة عن المحكم الشرعي في ذلك لينظر (اجاب) لا يسوغ للقاضي فسخ نكاح الزوج المذکور بغيبته وترك زوجته بلا نفقة ولا منفق وتكون باقية على عصمته الى ان يتحقق موته بالطلاق او يتحقق موته بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجتان اسكنهما في دار واحدة في معيشة واحدة فحصل لاحدى الزوجتين الضرر الشديد من هذه المعاشرة من ضررها وزوجها الذي لا يؤمن عليها فهل في هذه الحال اذا طلبت الزوجة المذكورة انفرادها بمسكن شرعي خال عن اهلها واهله وضررها بين جيران صالحين ونفقة شرعية يومية يقررها القاضي عليه لها ولحماتها وهي عن تخدم تجاب لذلك شرعاً (اجاب) على الزوج اسكان زوجته في مسكن شرعي خال عن اهلها واهله وزوجته الاخرى بين جيران صالحين وبيت منفرد من دار له غلق وموافق مستقلة به يكفيها الا اذا كان في الدار من يؤذيها من الاجاء او الضررة على مامشى عليه صاحب متن التنوير وبعضهم اعتبر ان كانت من اشراف الناس يلزم الزوج بدار مستقلة وان كانت من الاوساط يكفيها البيت المنفرد من الدار اعتباراً بالسكنى بالنفقة فانها تكون على حسب حالها وبعضهم اكتفى بذلك مطلقاً والذي مال اليه في رد المحتار اعتبار الحال وان ينظر الى ما تحصل به المعاشرة بالمعروف قال الله تعالى ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن ويجب على الزوج ان ينفق على زوجته فان لم يكن صاحب مائدة تتمكن من تناول ما يكفيها من مأكله ومشر به وحصل منه المطل في الاتفاق يفرض القاضي عليه نفقة لها بالمعروف

١٢٧٨

١٦

١٢٧٨

١٦

صفر

١٢٧٨

٥

بقدر حالهما وعليه وهو موسر نفقة خادمها المملوك لها حيث كانت عن تخدم وكان مشغولاً بخدمةها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة من مصر تزوجها رجل في مصر وهو من القرى ودخل بها في مصر ثم نقلها إلى قريته فولدت منه ذكراً ثم طلقها ثلاثاً ودفع لها مؤخر صداقها ونفقة عدتها وأمرها المطلق بالاقامة بولدها في قريته ويقدر لها أجرة الحضانة والأرض فامتنعت من الإقامة في القرية وأرادت النقلة بالولد إلى وطنها الأصلي الذي نكحها فيه ثم تكفلت الأم بولدها بالمقابل لتخلص بذلك من منعها من السفر بالولد إلى الوطن المذكور ثم بعد الانتقال بالولد إليه بعد العدة أرادت أن تطالب من الزوج أن يقدر لها على يد الحاكم نفقة للولد لسكونها فقيرة فهل تجاب لذلك ولا يمنعها منه التزامها على هذا الوجه (اجاب) نعم تجاب لذلك والحال ما ذكر ولا يمنعها الالتزام على هذا الوجه اذ هو التزام مالا يلزم ومثله في فتاوى تنقيح الحامدية وغيرها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد رضيع في حضانتها وهي مقيمة في مسكنها وفي عدة أبيه ولا مال للصغير والاب موسر فاذا يجب عليه بإطلاقته المعتدة وولده الرضيع في حضانتها مدة العدة مع اقامتها بالولد في مسكنها (اجاب) الواجب على الاب في هذه الحالة نفقة عدة زوجته بقدر حالهما ونفقة لولده الرضيع وكسوته والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قرر عليه الحاكم الشرعي نفقة يومية لأمه في كل يوم قدروا معلوماً وأمرها بطاعته فهل اذا امتنعت بعد مدة عن طاعته ومضت مدة وهي ناشزة ثم أرادت المرأة الآن طلب زوجها بما يجمد عليه في المدة الماضية لا تجاب لذلك وتجبر على طاعته ولا تقر على النشوز (اجاب) النشوز هو الخروج عن طاعة الزوج بالحق وهو مسقط للنفقة المفروضة فاذا كان الزوج المذكور مهياً لزوجته مسكنها شرعياً اياها عن أهلها وأهلها وفاقماً بحقوقها الشرعية ثم امتنعت عن طاعته بغير حق لا يستحق عليه نفقة مدة النشوز وكذا ما ترتب لها عليه من النفقة في غير مدته فلا يؤثر بدفعها السقوط المفروضة غير المستدانة بامر القاضي بالنشوز والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من المحافظة في ١٧ جادى الاخرة سنة ٧٩ مضمونها الاوراق المرفوعة مع هذه تحتوى مادة تشك حصل من المرأة أم هان زوجة سرسوارى بشاراً للدخلية في زوجها المذكور الذي كان مقيماً ببلاد السودان وادعت عليه ببعض أشياء ورغبت طلاقها منه وارسال ورقة الطلاق وكان رتب لها مبلغاً يصرف لها من خزانة المالية من ضمن استحقاقه لمصروفها ولما حصل منها التشكي بمسابق ذكره وبلغه انها تزوجت بشخص آخر خاطب المالية بواسطة مديرية دنقلا المقيم فيها بقطع المرتب لزوجته المذكورة لغاية تاريخ افادته وتحقيق أمر زوجها بخلافه وبما التحقيقات لم يثبت زواجها بخلافه وانها باقية على عصمتها وأخيراً أرسل لها ورقة الطلاق حسب مطلوبها ولما ان علمت منها انها طالقة طلقه رجعية رغبت طلاقها ثلاثاً وفي أثناء المسكاتبة

١٢٧٨

١٩

ذى القعدة

١٢٧٨

٢٦

ربيع الثاني

١٢٧٩

١٣

للمدیرة عن ذلك حصلت وفاته وبالخبرة عن ذلك مع المالیة علم من افادة واردة منها لهذا
الطرف بتاریخ ٢٧ الخالی ان المرتب المذكور لغاية ١٠ ربيع الآخر سنة ٧٦ لم يصرف
ورغبت رؤية مادة المرتب المذكور بمجلس العلماء وكما لا يخفى حضر تكلم ان القضايا
الشرعية الجاری رؤيتها بمجلس العلماء هي من القضايا التي تكون بين مدع ومدعى
عليه وهذه المادة لم تكن من هذا القبيل ومقتضى النظر فيما أوصفته المالیة بطرف
حضر تكلم واعطاء الجواب عما يكون به الحكم الشرعی فلم ترقيمه لحضر تكلم وأوراق
تلك المادة عددها ٣٩ رسالة تؤمل من بعد الاطلاع عليها أن ترد الافادة عن ذلك (اجاب)
نفقة الزوجة المفروضة بالتراضی أو بقضاء القاضی اذا مات أحد الزوجین قبل قبضها
تسقط ما لم تكن الزوجة استدانته بامر قاض فاذا لم تكن الزوجة المذكورة استدانته
مقدار ما هو متأخر لها من النفقة المرتبة لها من قبل زوجها المذكور على هذا الوجه
حتى طلقها ومات بعد ذلك لا تستحقها والله تعالى اعلم (سئل) فی امرأة تتضرر من
سكنها مع ضررتها وأهل زوجها فی بیت واحد فهل اذا طلبت سكنها فی بیت خال عن أهلها
وأهلها تجاب لذلك ولا تجبر على اقامتها مع ضررتها المذكورة فی بیت واحد أم كيف الحال
(اجاب) نعم لا تجبر على سكنها مع ضررتها والحال هذه ولها طلب مسكن شرعی خال عن
الضررة والأهل والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل غاب عن زوجته مدة وأرسل لابیة انه
ينفق على زوجته الممرار العديدة فامتنع ابوه من الاتفاق عليها فهل لها أن ترفع أمرها إلى
الحاكم الشرعی وینظر فی أمرها من جهة الاتفاق عليها فاذا تحققت زوجيتها وأنه لم يترك
لها نفقة ولم تكن ناشرة يفرض لها على زوجها الغائب نفقة شرعية ويأمرها بالاستدانة
لترجع على زوجها بذلك عند رجوعه (اجاب) ان لم يكن القاضي عالما بالزوجية
فاقامت الزوجة بيعة عليها بعد طلبها تقدر النفقة على زوجها الغائب مدة السفر فان
القاضي يحلفها ان زوجها الغائب لم يعطها النفقة ولا كانت ناشرة ولا مطلقة مضت عدتها
ثم يتردها نفقة شرعية عليه ويأمرها بالاستدانة لترجع على زوجها اذا حضر على قول زفر
المفتي به والله تعالى اعلم (سئل) فی امرأة رفعت زوجها للحاكم الشرعی وطلبت منه
ان يقرر لها عليه ولا ينفق عليها نفقة شرعية فجعل عليه نفقة كل يوم مائة نصف فضة وطلبت
منه ان يسكنها في محل شرعی فوعده بذلك وتركها في بيت أبيها مدة ولم يدفع لها شيئا من
النفقة المتجمدة عليه ولم يبيها مكانا شرعيا الى الآن فهل يؤمر بدفع ما تجمد عليه لها من
النفقة المذكورة واذا ادعى انه طلبها من أبيها ليسكن معها في محل شرعی وامتنع الاب
من ذلك وانكر الاب ذلك ولم يثبت دعواه ذلك بوجه شرعی لا عبرة بدعواه المذكورة
(اجاب) للزوجة مطالبة زوجها بنفقة المقررة لها عليه من قبل القاضي المدة الماضية
بعد التقرير اذا لم يوجد لها امتناع عن طاعته وملازمة مسكنه الشرعی بعد الطلب منه
فاذا تحقق امتناعها بعد الطلب بالحق لا تسحق النفقة والا فهي مستحقة لها ويؤمر

١٢٧٩

٢٦

رجب

١٢٧٩

٢٢

ذی القعدة

١٢٧٩

٢٩

جادی الاولى

١٢٨٠

١٤

بدفعها اليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة يريد السكنى بها في بيت ابيه مع اخوات الزوج وأخيه وهي تمتنع من ذلك وتطلب مسكنها شرعيا خاليا عن أهلها وأهلها وتطلب منه ان يقرر لها نفقة وكسوة بقدر ما يكفيها ولا ترضى بالسكنى معه في بيت ابيه على الوجه المذكور فهل تجاب الزوجة لما طلبت ولا تجبر على ما اراده الزوج (اجاب) للزوجة على زوجها ان يسكنها مسكنها شرعيا خاليا عن أهلها وأهلها لا تنافي بينهما في النفقة ان نفقة عليه لما ان لم تكن له مائدة وكان تمتنع عن الاتفاق عليها او عما طالا في النفقة عليها بنفسه وذلك بعد طلبها وهذا اذا لم تكن ناشرة ولم يوجد مانع آخر من وجوب النفقة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت من مسكن زوجها الشرعي الخالي عن أهلها وأهلها الى مسكن أخيها من غير اذن زوجها فلما حضرت الى منزل زوجها ثانيا لهاها عن ذلك فلم تمثل ثم خرجت ثانيا من غير اذنه الى مسكن أخيها فادرس لها زوجها المرة بعد المرة كي تحضر الى طاعته فامتنعت ثم اسكنها أخوها في مسكن آخر غير مسكنه من غير اذن زوجها فلما بلغ ذلك زوجها أي الأ أن تحضر في محل طاعته فامتنعت ولها بنت رضيعة فهل هي ناشرة بذلك واذا كانت ناشرة فهل تسقط نفقتها وسكنهاها وكسوتها عن زوجها وهل والحال هذه ليس لها عليه أجرة رضاع لبنتها (اجاب) الشئ هو الخروج عن مسكن الزوج وطاعته بغير حق وهو مسقط للنفقة بعد تقرر برها فاذا كان الزوج المذكور قائما بحقوق زوجته وقد دفع لها ما تعرف به من الصداق وأعد لها مسكنا شرعيا خاليا عن أهلها وأهلها لا يكون لها الخروج عنه بلا اذنه وسكنهاها خارجة فاذا فعلت ذلك تكون ناشرة لا نفقة لها مادامت كذلك والنفقة نعم الطعام والكسوة ولا تستحق الزوجة أجرة على ارضاع ولدها منه لوجوبه عليها ديانة الا انها لا تجبر على ارضاعه الا اذا تعينت لذلك بأن لم يأخذ ثدي غيرها أو لم يكن للولد ولا للاب مال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بزر أو مكثت معه أربعة أيام بعد الدخول ثم نشرت وخرجت عن محل طاعته ومسكنه الشرعي وذهبت الى بيت أبيها ثم تراجعا الى القاضى وفرض لها كل يوم قرشا واحدا عملة صاغا مادامت طائعة ثم استمرت خارجة عن طاعته ما كثة في بيت أبيها الى ان مضى سنة ونصف ثم طلبته الى القاضى فالزمه والحال هذه بنفقة ما مضى من السنة والنصف على حسب تقديرها بالايام فهل اذا كان الحال ما ذكر لا يلزم النفقة المذكورة الزوج ولا وجه للزوجة في طلبها حيث كانت خارجة عن طوعه بغير حق مع دفع معجل الصداق وليس للقاضى ان يفرض لها نفقة مادامت في غير محل طاعة الزوج (اجاب) الزوجة الناشرة لا تستحق النفقة على زوجها مادامت كذلك ولو قررت من قبل القاضى فلا تستحق هذه المرأة والحال ما ذكر نفقة على زوجها المدة الماضية المذكورة ولا في المستقبل ما لم ترجع الى طاعته فستحق من حين الرجوع لا غير والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كانت مسجونة فامر زوجها اجنبيا بالصرف عليها

١٢٨١

ربيع الاول

١٢٨١

٢٩

جداى الاول

١٢٨١

ربيع الثاني سنة

فيه ما احتج به مؤنثها مدة حبسها يرجع على الزوج بما يصرفه على حسب امر زوجها
فصرف عليها مبلغا معلوما على يد بيعة من المسلمين ودفع له الزوج المذكور مبلغا معلوما
يصرفه ايضا عليها وذكرا ان كل ما صرفه عليها زيادة على هذا المبلغ يرجع به عليه وصرف
المأذون له مبلغا ثانيا على ذلك على يد البيعة المذكورين ثم صار اخراجها من السجن
فهل يكون للمأذون الرجوع بما صرفه من ماله على الاذن حسب الاذن والشرط
المذكورين بعد تحقق المبلغ الذي صرفه من ماله زيادة على ما دفع له أم كيف (اجاب)
نعم يكون للمأذون الرجوع بما صرفه على هذا الوجه من ماله بعد تحقق ما ذكر بطريق
شرعي وان لم تكن نفقتها واجبة عليه حيث شرط الرجوع والله تعالى اعلم (سئل) في
ايتام صغار لا مال لهم في حضنة أمهم الممسرة وللصغار المذكورين أخ لا بينهم وعة وجد
لام موسرون فهل نفقة الصغار المذكورين على اخيهم وعمتهم دون الجد لام أو على الاخ
فقط أو عليهم جميعا واذا قلتم بالوجوب عليهم جميعا فاذا يجب على كل منهم في ذلك واذا
قلتم بالوجوب على الاخ لاب والعة فقط فاذا يجب على كل منهما (اجاب) افاد في رد
الختار على الدر المختار ان الصواب فيما اذا اجتمع لمن يجب له النفقة أم وعم وجد أبو أم
موسرون ان النفقة على الام والعم أثلاثا بقدر الارث ولا شيء على الجد لام لنص مسألة
الكتاب على وجوبها على الام والعم كارتهمما فعلم ان المعتبر الارث هنا وحيث ينسقط ابو
الام في هذه المسئلة وبه اجاب الخیر الرملي ايضا فقال ان الظاهر من فروعه ان الاقربيه
انما تقدم اذ لم يكونوا وارثين كلهم فاما اذا كانوا كذلك فلا كالا والعم والجد لقولهم
بقدر الارث وبذلك اجاب ايضا شيخ مشايخنا السائحاني وفقه عصره شيخ مشايخنا ملا
على التركاني الى آخر ما ذكر وفيها ايضا وفي الخانية وغيرها الاصل انه اذا اجتمع في قرابة
من يجب له النفقة موسر وممسرين نظر الى المعسر فان كان يحرز كل الميراث يجعل كالمعدوم
ثم ينظر الى وريثة من يجب له النفقة فتجعل النفقة عليهم على قدر مواريتهم وان كان
لا يحرز كل الميراث تقسم النفقة عليه وعلى من يرث معه فيعتبر المعسر لاظهار قدر ما يجب
على الموسرين ثم يجعل كل النفقة على الموسرين على اعتبار ذلك انتهى ولا شك ان الاخ
في حادثة السؤال كالع في عبارة النص المتقدمة وحيث علمت مما تقدم ان الصواب عند
اجتماع الام والجد لام والعاصب كون النفقة على الام والعاصب اثلاثا وسقوط الجد
المذكور وعلمت ايضا ان المعسر اذا كان لا يحرز كل المال لا يجعل كالمعدوم بل تقسم
النفقة عليه وعلى من يرث معه ويعتبر المعسر موجودا لاظهار قدر ما يجب على الموسر والام
الممسرة هنا من هذا القبيل فاذا اعتبرناها موجودة يسقط الجد وتجب النفقة عليها وعلى
الاخ اثلاثا عملا بنص كتاب الامام محمد المتقدم ذكره ثم يجعل كل النفقة على الموسر
وهو الاخ المذكور عملا بالاصل السابق وأما جعل الام كالمعدومة اصلا مع كونها لا تحرز
الابعض الميراث واذا جعلت كذلك يكون كما اذا كان للصغار المذكورين أخ وجد أبو

١٢٨٢ ٧

جمادى الثانية

١٢٨٢ ٢٧

أم فقط فسكون نفقتهم على الجدا اعتبار الجزئية للارث كما هو الحكم فيما اذا اجتمع لهم عدم وابو أم فان النفقة على أبي الام لان الجزئية تقدم على غيرها عند عدم المشاركة في الارث فيمنعنا من ذلك الاعتبار ما تقدم ايضاحه من الاصل المنقول عن الخاتبة وغيرها وبما تقر ويظهر ان النفقة في حادثة السؤال على الاخ لا بخاصة دون الام لعسرهما ودون الجد لام لسقوطه بوجود الام ودون العمة بالاولى لبعدها وعدم ارثها هذا ما ظهر لي في جواب هذا السؤال والحمد لله ذي الجلال والله تعالى اعلم بالصواب (سئل) في رجل غاب وترك بنته الصغيرة الفقيرة بلا نفقة ولا مسفق وليس له مال حاضر من جنس النفقة وله أخ حاضر موسر فما الحكم (اجاب) اذا لم يكن لاني الصغيرة المذكورة مال حاضر ينفق عليها منه ولم يوجد لها من يقدم على عيها الموسر المذكور من الموسرين كالام الموسرة يؤمر عيها بالاتفاق عليها ويحبر على ذلك ليرجع بما ينفعه على أبيها اذا حضر أفاده في شرح التنوير ورد المختار وتنقيح الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها وعاشرهما مدة من السنين والآن تضررت من معاشرته اهله وتريد ان تسكن في مسكن شرعي خال عن اهله وأهلها وينفق عليها بالمعروف أو يقرر لها نفقة بقدر حالهما فهل تجب لذلك واذا امتنع الزوج عن ذلك يحبره الحاكم الشرعي على ما ذكر ويجبر أيضا على نفقة اولاده الصغار منها وليس له الامتناع عن ذلك والحال ما ذكر (اجاب) على الزوج ان يسكن زوجته مسكنا شرعيا خاليا عن اهله وان ينفق عليها ويجبر على النفقة ان امتنع بدون وجه شرعي كما يؤمر بالاتفاق على اولاده الصغار الذين لا مال لهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة برشيد ثم أحضرها الى مصر ودخل بها ثم توجهت الى بلدها محل العقد باذنه فاراد الزوج احضارها الى محل الدخول بها فامتنعت فهل ليس له جبرها على ذلك وللحاكم الشرعي ان يقرر عليه النفقة (اجاب) لا تجبر الزوجة على السفر مع زوجها مسافة القصير من بلد العقد وان امتنعت من ذلك لا تعد ناشرة فلها النفقة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج وله المراهق بنتا مراهقة مطيعة للوطء وربما بلغت الآن وكذا الزوج فدخل بها واقامت معه في منزل والده مدة وهو في عيال ابيه قائم بأشغال ابيه قادر على الكسب وأبوه من وجوه البلد ومقتدر وبعد ذلك أرسلها الولد الى منزل والدتها ومنع النفقة عنها والسكنى فهل يلزم الولد النفقة والسكنى والقاضي ان يقرر نفقة لها على زوجها لا نفقة بحالهما ويؤمر أبوه ان يسكنها مسكنا شرعيا ان لم ينفق بلوغه ويؤمر هو ان تبين انه بالغ عاقل (اجاب) نعم يجب على الزوج المذكور نفقة زوجته ولو كان صغيرا حيث كانت مطيعة للوطء ولو لم تبلغ وعليه اسكنها مسكنا شرعيا ويقرر القاضي عليه ذلك بحضرة أبيه ان لم يكن بالغاً وعلى الاب ان يدفعه في حرفة ليتكسب منها وينفق على زوجته حيث لم تسكن ناشرة وان لم يكن له مال يستدين الاب عليه في نفقة زوجته ليرجع بذلك عليه اذا أيسر اذا لم يتحصل

١٢٨٢

٦

رمضان

١٢٨٢

١

ذى القعدة

١٢٨٢

١٢

ربيع الثاني

١٢٨٣

٢٨

مطلب اذا لم يكن
للزوج الصغير مال
يستدين الاب عليه
لنفقة زوجته ثم يرجع
عليه اذا أيسر

شئ من كسبه قال في الخانية وإن كانت كبيرة وليس للصغير مال لا تجب على الأب نفقتها
 ويستدين الأب عليه ثم يرجع على الابن إذا أيسر اه وعزاه في البحر والنهر إلى
 الخلاصة قال الرملي ومثله في الزيلعي وكثير من الكتب أفاده في رد المختار من النفقة وانظر
 هذا مع ما ذكره فيما كتبه على فروع الدر من النفقة بعد حله وجوب نفقة زوجة
 المغائب على أبيه على أنه يؤمر بالانفاق عليها يرجع بها على الابن إذا حضر حيث قال
 لكن تقدم أن زوجة الغائب يفرض لها القاضي النفقة على زوجها ويأمرها بالاستدانة
 وأنه تجب الادانة على من تجب عليه نفقتها اه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
 خالعت زوجها على نفقة بنتها منه الصغيرة في مدة وهي معسرة فقيرة فهل يكون لها أن
 تطالبه بنفقة بنتها ويفرضها عليه القاضي جبراً عليه (اجاب) إذا تحقق اعسار الام
 يكون لها مطالبة الأب بنفقة بنتها وتكون النفقة ديناً عليها في المدة المخالعة عليها يرجع بها
 عليها إذا أيسرت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة منعها أبوها عنه
 وطاوعت أباه في ذلك وخرجت عن طاعة زوجها ونشرت منه في بيت أبيها فهل يكون
 نشوؤها معصية لا تقرر عليه وتجب على طاعته شرعاً وإذا طاوعت زوجها وترك النشور
 تكون مؤنتها ونفقتها من مسكن وغيره على حسب حالهما ولا نفقة لها ولا كسوة مادامت
 ناشزة وليس لأبيها ولا الصغيره منعه عن زوجتيه الآخرين حيث كانت كل منهن بمسكن
 ومؤنة وحدها وكان يعدل بينهما شرعاً (اجاب) نعم النشور معصية فلا تقرر عليه
 الزوجة فإذا رجعت إلى طاعة زوجها لها النفقة عليه بقدر حالهما فلا نفقة لها حالة النشور
 وهو الخروج عن طاعة الزوج ومسكنه الشرعي بغير حق وليس لأبي الزوجة ولا لغيره منع
 الزوج عن التوجه لزوجتيه الآخرين والحال هذه بدون وجه شرعي إذا قسم بين الزوجات
 فرض والمنع من فرائض الله اثم كبير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان يملك جارية
 بيضاء واستولدها فولدت بنتاً ثم نجزعتها ثم بعد أن ماتت بنتها من سيدها تزوجت
 بغيره ثم طلقها الزوج الأجنبي بعد الدخول بمدة تزيد على ستة أشهر والآن تريد الزام
 معتقها المذكور بنفقتها بدون سبب موجب لذلك مع أنه أدخل سيدها ولم يستخدمها
 فهل والحال هذه لا يلزمه ذلك شرعاً ولا تجب عليه نفقتها (اجاب) ليس للمعتقة المذكورة
 الزام معتقها بنفقتها والحال ما ذكر بدون سبب موجب للنفقة عليه لها من زوجية أو
 قرابة أو ملك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة من أهل مصر سافرت مع أهلها إلى جهة
 فوق مسافة القصر وتزوجت في تلك الجهة برجل وعقد عليها ودخل بها فيها
 وعاشا مدة من السنين ورزقت منه بولاً ثم طلقها الزوج المذكور في تلك البلدة
 وبعد انقضاء عدتها فيها قد فرض لها كل يوم نفقة لولدها القصر وذلك على يد الحاكم
 الشرعي ثم رجعت إلى مصرها بأولادها وأقامت فيها مدة من الشهور حتى تجمد لها قدر
 معلوم من الدراهم ثم سافرت إلى بلد الزوج وطالبت بالمبلغ المذكور فامتنع من ذلك

١٢٨٣

٧

مطلب خالعت على نفقة
 الصغيرة وهي فقيرة لها
 المطالبة بنفقتها ويرجع
 بها عليها إذا أيسرت

رمضان

١٢٨٣

٩

١٢٨٣

٢٤

سنة

شوال

١٢٨٣

٢٥

مطلب تستحق الام
المفروض للاولاد
وأجرة الحضانة مقيمة
كانت أو مسافرة باذن
أو غيره

ذى القعدة

١٢٨٣

٧

مطلب تستحق النفقة
بالامتناع عن السكنى
مع اهله ولولم تتضرر
وهي في بيت اهله

١٢٨٣

١٢

مطلب في شروط تقرير
القاضي النفقة على الزوج

متعللاً بأنهم تسكن مقيمة عنده في بلده فهل والحال هذه يجبر الزوج المذكور على دفع
النفقة المتجمدة المذكورة لها ولا تسقط بعض المدة المذكورة حيث كان هو وموسرا ولا
عبرة بتعلله المذكور (اجاب) نفقة الاولاد الصغار اذا لم تستدنها الام باذن الاب أو
القاضي بعد فرضها اذا مضى عليها شهراً كثيراً وقع اختلاف في سقوطها بعض المدة
المذكورة والذي عليه الاكثر سقوطها بذلك وحى الزيلعي وأقره في البحر والنهر وتبعه
العلاني في شرح التنوير على عدمه ونقل في رد المحتار ما يفيد ترجيح الاول بخلاف أجرة
حضانتهم فلا قائل بسقوطها بعض المدة ~~لكن~~ ونها مسقطه على الاب نظير تربية أولاده
القصر وأما السفر بالصغار من بلد الاب الى بلدة أخرى بينهما تفاوت ولم تسكن الاخرى
وطناً للام قد وقع العقد فيها كما هنا بدون اذن وان كانت ممنوعة منه والاب منعها من ذلك
فلا يترتب على مجرد سقوط نفقة الاولاد وأجرة حضانتهم كافي فتاوى قارئ الهداية
حيث قال سئل اذا طلق الرجل زوجته وله منها صغير فقير فرض له فرضاً وأذن لأمه في
الاقتراض والاتفاق عليه ثم سافرت مدة بغير اذن مطلقها ثم حضرت وطالبت بما أنفقته
اجاب تستحق الفرض مقيمة كانت أو مسافرة باذن أو بغير اذن ولا تسقط بذلك نفقة الصغير
وأجرة حضانتها اهـ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة وأقام بها مدة مع اهله
ولم يعد لها مسكناً منفرداً بماله وعقله ثم بعد ذلك امتنعت من الاقامة مع اهله وطلبت
منه منزلاً شرعياً تقسم فيه معه خالها عن اهله وأهلها فهل تجاب لذلك وان لم يكن هناك
ضرر من اهله فاذا امتنع الزوج عن احضار المنزل المذكور وأقامت في منزل والدها حتى
يحضر لها المنزل لا تكون ناشرة وهى للقاضي حيث لم تكن ناشرة ان يفرض لها نفقة عليه
وهي في منزل والدها حتى يحضر لها المنزل المذكور (اجاب) يجب على الزوج اسكان
زوجته مسكناً شرعياً وهو الخالي عن اهله وأهلها فلا يكون المسكن الذي فيه اهله شرعياً
حيث لم تكن منفردة فيه بماله وعقله على حدة وبامتناعها من السكنى فيما ذكر لا تعد
ناشرة ولولم يتحقق الضرر منهم مع الاختلاط فيجب لها النفقة مع امتناعها من السكنى معهم
على هذا الوجه ولولم يكتفى في بيت اهله في فرضها للقاضي لان امتناعها بحق والحال هذه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من ابيها بصدق معلوم ودفع لها ما تعرف
تجنيه من المهر وما شرها مدة حتى حلت منه ثم بعد ذلك حصل بينه وبينها مشاجرة وتنازع
حتى نفرا من معاشرتهما وذهبت الى بيت اهله فاهلها وتركتها في بيت اهله مدة اشهر
من غير اتفاق عاينها فهل اذا رجعته الى القاضي وطلبت منه أن تأكل معه بنفقة يفرضها
القاضي عليه هل الكونه اعلمت منه انه يقتصر عليها ومقصر في حقها في امر الاتفاق وأن
يسكنها في مسكن شرعي خال عن اهله وأهلها تجاب لذلك واذا امتنع يفرض لها القاضي
ذلك من غير رضاه (اجاب) فرض القاضي النفقة للزوجة مع عدم النشوز ومع حصوره
مشروطاً بمورا أحد ما طلب الزوجة ذلك من القاضي وان يظهر للقاضي مطلقه في الاتفاق

عليها وان لا يكون للزوج ما تدفع بحيث يمكنها ان تتناول من طعامه كفايتها فاذا وجدت
الشروط المذكورة فترضها القاضى عليه اما اصنافا او يقوم الاصناف الكافية لها بقدر
حالمها بالدرهم ويأمره بدفع الدرهم التي هي قيمة الاصناف اليها بعد التقدير بها وكذا
يجب لها على زوجها ان يسكنها مسكنا شرعيا خاليا عن اهله واهلها بقدر حالمها والله تعالى
اعلم (سئل) في امرأة تزوجت برجل ورزقت منه بولد فرفضت امرها الى القاضى تطلب
من زوجها ان يسكنها مسكنا شرعيا على قدر حالمها وهما من اوساط الناس فنقض عليه
قدر من النقود لا يكفي نفقتها بل فيه نقص فاحش عن الكفاية مع النظر لحالمها واسعار
بلدتها فهل اذا ظهر خطأ القاضى في تقدير هذه النفقة يكون ما قدره فيه نقص فاحش عن
الكفاية على الوجه المسطور يفرض لها القاضى ما يكفيها بحسب حالمها على حسب سعر
البلد في هذا الزمان ولا عبرة بما صدر او لاحيث كان فيه نقص فاحش عن الكفاية
بحسب قيمة الطعام في زمن التقدير (اجاب) كيفية تقدير القاضى النفقة للزوجة ما ذكره
في حواشي الدر عن البحر من انه ينبغي للقاضى اذا اراد فرض النفقة ان يتنظر في سعر
البلد ويتنظر ما يكفيها بحسب عرف تلك البلدة ويقوم الاصناف بالدرهم ثم يقدر
بالدرهم كفى المحيط اما باعتبار حاله او باعتبار حالها كما مر ثم قال وفي المجتبى ان شاء فرض
لها اصنافا وان شاء قومه او فرض لها بالقيمة اهـ فحيث كان التقدير بالدرهم هو بالنظر
في سعر الطعام الذي تحتاجه على حسب حالمها بقدر الكفاية وكان هذا القدر لا يفي بثمن
ما تحتاجه على هذا الوجه لا يكون معتبرا حيث ظهر خطؤه فقد صرحوا بان القاضى
اذا ظهر له الخطأ في التقدير يردوه بان تصرف القاضى مقيدا بالعدل فلا ينفذ مع الغبن
الفاحش وفي تنقيح الحامدية سئل في رجل فرض عليه القاضى لولديه الصغيرين نفقة
فوق القدر المعروف وفوق ما يكفيهما بكثير ثم ظهر امره للقاضى واخبره جماعة بفقره فخط
عنه جانباً وابقى قدر ما يكفيهما بالمعروف فهل يكون الخط صحيحا الجواب نعم ثم يتظر ان
كان ما وقع عليه الصلح اكثر من نفقتهم بزيادة يسيرة فهي عفوه وهي ما يدخل تحت تقدير
المقشرين وان كانت لا تدخل طرحت عنه وان كان المصالح عليه اقل بان كان
لا يكفيهم بزيادة الى مقدار كفايتهم بحر اهـ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج
امرأة واسكنها في مسكنه اللائق به وبها وافامت معه مسددة وهي تتناول من الطعام
والشراب الموجود بالمسكن المذكور الذي تحت يدها والزوج المسد كوريا كل من
الطعام المذكور من يدها ثم بعد مدة اساءت ادبها في حق الزوج وخوجت من منزله بغير
اذنه عاصية له الى بيت ابها فطلبها زوجها الطاعمة فأبت وطلبت تقرير نفقة عليه عند
القاضى فاصددة بذلك الاضرار والتعنت بالزوج والحال ان الطعام والشراب وجميع
اللازم بمنزل الزوج تحت يدها بحيث يمكنها ان تتناول من ذلك في كل وقت ولم يكن
الزوج المذكور مانعا عنها شيئا من ذلك وطلبت منه ايضا ان يأتيها بكسوة وائتة على

سنة

محرم

ما عندها من السكساوى اتى اتى بها الزوج اتى بعضا جديدا لم يلبس والبعض قد لبس ولم يتخرف وبقا به الانتفاع مدة طويلة ولم يمض على ما عندها من السكسوة مدة من الزمان فهل حيث كان الامر كما ذكر لا تجب لفرض النفقة ولا يجبر الزوج على الاتيان لها بسكسوة زائدة على ما عندها على هذا الوجه وتجبر على طاعة زوجها ويكون الزوج تعزيرها على ما حصل منها من اساءة الادب وقلة الحياء التى لا تليق به (اجاب) نعم لا تجب الزوجة لما طلبت من تقرير نفقة على زوجها المذكور حيث كان ذامنا مدة يمكنها ان تتناول من طعامه وشربه ما هو كاف لثوبتها اللائقة بحالهما اذ من شرط فرضها عدم ذلك كما لا يكون لها مطالبة بسكسوة اخرى مع اتيانها بما ياذكر من السكسوة ولم يمض على ذلك مدة تستحق فيها سكسوة اخرى وتجبر على طاعة زوجها القائم بحقوقها وملازمة مسكنه الشرعى حيث اوفاهما المجل وله تعزيرها على فعلها معه ما يوجب تعزيرها شرعا والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل تزوج امرأة فى المحروسة من ابياها بصداق معلوم ودخل عليها فيها وهما لها مسكن شرعى واسكنها فيه وجعل على نفسه كل يوم قدرا معلوما من الدراهم نفقة لها وكتب لها بذلك ورقة مدموغة ودفع لها بعض النفقة ثم انه ترتب لها بدمته مبلغ معلوم من هذه النفقة لمدة اشهر مضت فطلبتها منه فامتنع من دفعها متعللا بانه طلبها من ابياها على أن يقيم بها فى بلده محل معاشه التى يدينها وبين مصر مسافة القصر فلم يمكنه ابوها من ذلك فهل يؤمر بدفع ما ترتب لها من النفقة المذكورة ولا عبرة بدعواه ولا تجبر على النقلة معه الى بلده المذكورة ولا تكون بالامتناع من السفر معه الى بلده المذكورة ناشرة ويأمره الاتفاق عليها ودفع اجرة المسكن الذى هيأ لها والحال هذه افيدوا الجواب (اجاب) نعم يؤمر الزوج بدفع ما ترتب عليه من دين النفقة التى رتبها على نفسه لزوجته المدة الماضية اذا لم تكن ناشرة ولا تعد بالامتناع عن السفر مسافة القصر كذلك اذا تجبر على الانتقال الى ما ذكره يؤمر بالاتفاق عليها والحال هذه وعليه اجرة المسكن لانه حسب ما تراضيا عليه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل انتقل من محلة الى محلة اخرى وترك زوجته ولم يترك لها نفقة ولم تقدر عليه لابقضاء ولا برضا وغاب مدة فارادت الزوجة محاسبة زوجها على نفقة المدة الماضية عن كل يوم مقدار معين على قدر حالهما فهل والحال هذه لا يجب على الزوج لزوجته نفقة المدة الماضية اذا طالت المدة حيث لم تقدر عليه لابقضاء ولا برضا وكانت مدة غيبته زيادة عن شهر افيدوا الجواب (اجاب) نفقة الزوجة لا تصير ديناً الا بالقبضاء أو الرضا فاذا لم تقرض ومضى شهر فاكثرت الجب لما مضى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل تشاجر مع زوجته وأخرجها الى دار والدها واقامت بها الى حين وضع حملها منه وهى على عصمة فطلبت زوجها بمسكن شرعى وكسوة ونفقة فهل لها ذلك ويجبر الرجل على ذلك حيث كانت مسلمة نفسها اليه غير ناشرة افيدوا الجواب (اجاب) يجب على الزوج المذكور

١٢٨٤

٣٠

ذى الحجة

١٢٨٤

١٨

ربيع الثانى

١٢٨٥

٢١

رجب

١٢٨٥

٢١

الاتفاق على الزوجة المذكورة واسكانها مسكنها شرعيا والحال ما ذكر بالسؤال وإذا امتنع يجبر على ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وفرض لها على نفسه نفقة عدة برضا كل منهما واختياره ومضت مدة ولم يدفع لها ما عليه من النفقة التي استحقها في تلك المدة التي مضت فهل يكون ملزوما بدفع ما عليه من النفقة حيث كان تقرير النفقة المذكورة برضا كل منهما واختياره ولم تنقض العدة (اجاب) نعم يلزم المطلق المذكور بما قررره على نفسه من نفقة عدة مطلقة له لمضى ويجبر على دفع ذلك لها والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من محافظة مصر مؤرخه ٣ محرم سنة ١٢٨٧ مضمونها تقدم عرض لهذا الطرف من امرأة تسمى سيدة بنت احمد سراية الزيات بأن زوجها المدعو حسنا افندي زاهدا تركها هي وبناتها منه الثلاث واقام بجهة طيان بمديرية بني سويف وبأنه تقدم طلبه وبواسطة محكمة مصر تقرير عليه يوميا ثمانية قروش نفقة وتلتهمس حصوها على ما تقرر وبالتحرير لمديرية بني سويف ورد منها الافادة أن المذكور أجاب ان قول المرأة بأنه مقررها ثمانية قروش يوميا مخالف للشريعة لعدم رضاها بالتوجه والاقامة معه بتلك الجهة ولهذا كون أصل العقد عليها كان بمحكمة بني سويف بروم الاستقناع عن ذلك وحيث بالتحرير لمحكمة مصر بقصد ورود الافادة عن معلوماتها في ذلك قد وردت الافادة رقم ٧٧ مذي الحجة سنة ١٢٨٦ بأنه صار نسخ صورة ما صار بين المحرمة المذكورة وزوجها بعرفة الشيخ حسين الحفناوي كاتب الدعوى فبناء عليه اقضى تحريره محضرا ثم لم يكن ترد الافادة اللازمة عما يقتضيه الحكم الشرعي (اجاب) قد صار مطالعة صورة الدعوى الموجودة ضمن أوراق هذه القضية المطلوب فيها تقرير النفقة من الزوجة المذكورة لها ولبناتها مع امتناعها عن السفر معه من مصر الى محل اقامته بكموم الرمل بمديرية بني سويف بناء على كون المسافة مسافة قصر مع اعترافه بذلك وصار تقريرها حسب الموضح بتلك الصورة والحكم الشرعي صحة التقرير المذكور على الوجه المستطور ولومع الامتناع عن السفر الى مسافة القصر اذا لا تجبر الزوجة على الانتقال معه لمثل ذلك وان كان الزوج المذكور ينازع الآن في كون المسافة مسافة القصر حسب ما يستفاد من جوابه في المديرية لكون الاقرار حجة على المقر فيعامل بموجبه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تشاجرت مع زوجها وخرجت من بيته بغير اذنه ومكثت في بيت والدها ثم دعاها زوجها الطاعته والرجوع الى بيته كما كانت مرارا فامتنعت فهل يعد هذا من النشوز ولا قاضي جبرها على معاينة الزوج المذكور ولا تقرر على ذلك حيث قبضت منه مقدم الصداق ولا يلزم الزوج نفقة ما مدة مكثها في بيت والدها ولو مدة طويلة (اجاب) خروج الزوجة من مسكن زوجها الشرعي الحالى عن اهلهما بلا وجه شرعي بدون اذنه نشوز وهو معصية فلا تقرر الزوجة عليه بل تؤثر بطاعة زوجها ولزوم مسكنه حيث لا مانع ولا تستحق النفقة ما دامت ناشزة والا

سنة

صفر

فلها النفقة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته من أهالي دمياط وأقام معها في بلد هامة يسيرة ثم انتقل بها من دمياط إلى دمنهور البعيدة وأقامت معه هناك مدة ثمانية أشهر ثم استأذنت زوجها في زيارة أبيها بدمياط فأذن لها وسافرت مع محرم لها ثم بعد سفرها إلى بلد هامة تزوج عليها امرأته من أهالي دمنهور ولما بلغها خبر زواجه عليها امتنعت من العود له ثانيا لكونها لا تأمن على نفسها من ضرر ضررتها في الغربة فهل إذا طلبها زوجها لتقيم معه هناك وامتنعت هي من السفر لكون المسافة من دمياط إلى دمنهور فوق مسافة القصر ورغبت الإقامة بدمياط تحجب لذلك ولا تجبر على السفر معه ولا يعد امتناعها من السفر نشوزا أم لا وإذا كان امتناعها من السفر معه لا يعد نشوزا والحال ما ذكر فهل لها وهي في بلد هامة مطالبة زوجها بالنفقة والمساكن اللاتقين بحالها لكونها مخدرة ولها أخذ ضمان بذلك أم لا وإذا كان لها مطالبة بالنفقة والمساكن ببلدها وامتنع الزوج من الاتفاق عليها ومن سكنها ببلدها فهل للعائم الشرعي جبره وجبسه على ذلك أو على مفارقتها بالطلاق في هذه الحالة أم كيف الحكم (اجاب) نعم تحجب للإقامة في بلد هامة ولا تجبر على السفر معه إلى تلك البلدة والحال هذه ولا يعد امتناعها من ذلك نشوزا ولها مطالبة زوجها بمساكن شرعي وبالاتفاق عليها بقدر حالهما وإذا امتنع من الاتفاق عليها وجوبه يجبس إن كان موسرا بعد ظهور عدم اتفاقه كما يجبس مع اليسار لدفع نفقتها المفروضة أو المتراضي عليها المدة ماضية لو امتنع من إيصالها إليها مع عدم السقوط ولها أخذ كفيل بها مع غيبته استحسانا وعليه الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة واردة من محافظة مصر مؤرخة ١٠ راسنة ١٢٨٧ مضمونها متعلق بمادة التشكي الواقعة من الحرمة سيده بنت أحمد سراية الزيات في شأن النفقة المقررة على زوجها حسن أفندي زاهد المتهمة بطلبه تحصيلها منه السابق ورود إفادة حضرته عن هذا الخصوص في ٥ محرم سنة ١٢٨٧ المسطرة في باب النفقة من هذه الفتاوى في هذا التاريخ وتحرر لمديرية بني سويف بمالزم لأجل الحصول على مطلوبها فوردت إفادة المديرية في ٣ الجاري بما يفيد عدم اقناع الأفندي المذكور لأنه لم يكن متطلبا للاستفتاء عن مسافة القصر بل مقصوده الاستفتاء عما إذا كانت الزوجة تجبر على التوجه لحل عقد هامة أم لا ولذا تروم المديرية الاستفتاء عن ذلك من حضرتكم (اجاب) لا يترتب على مجرد كون المحل الذي يريد الزوج نقل زوجته إليه هو محل العقد عليها جبرها على الانتقال إليه بحيث لو امتنعت من ذلك تعد ناشرة بل محل العقد وغيره سواء في الحكم وإنما المدار في وجوب جبرها وعدمه على كون ما يريد انتقالها إليه بعيدا مسافة القصر أو قريباً دون ذلك بعد أن لم تكن ناشرة وقد افدنا الحكم سابقا عن ذلك في جوابنا الأول المسطر في باب النفقة بتاريخه محرم من هذه الفتاوى والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة واردة من بيت مال مصر في ٢٣ جاسنة ١٢٨٧ مضمونها توجد نفقة جزئية في صندوق

١٢٨٧

١٦

مطلب للزوجة أخذ
كفيل بالنفقة مع غيبة
الزوج

ربيع الأول

١٢٨٧

١٣

١٢٨٧

١٣

١٢٨٧

٣٠

١٢٨٧

رجب

الایتام بأسماء قصر أربابها المستخرجة بطريق الدور الشرعی لا تسكنی قوتهم الضروري
ولیس لهم ايراد من الخارج فهل يسوغ صرف شيء من نفودهم الاصلية التي آلت اليهم
بطريق الوراثة الشرعية من مورثيهم حيث تحقق عدم كفاية الارباح المذكورة
و يكون الصرف لام القاصر اذا كان في حضانتها ولا يتقرر تصديق الوصي على ذلك
حاضرا كان أو غائبا فالقصد اعادة الحكم الشرعی في هذه المسئلة (اجاب) لام القاصر
الذي هو في حضانتها ان تمال بوصيه الشرعی بكفايته من النفقة من ماله الموجود سواء
كان رجلا أو رأس مال فلو لم يكن الربح كافيا فلها أخذ ما يكفي من رأس المال وللوصي
قبض ذلك المقدار من هو في جهته ودفعه لام الصغير أو امر من بيده المال بدفعه اليها فان
لم يكن الوصي موجودا يفرض القاضي ذلك في مال الصغير ويأمر من بيده المال بدفعه
اليها مع الضرر عنه حيث كان من بيده المال مقربا لمال وبالصغير والله تعالى اعلم
(سئل) بافادته من بيت مال مصر في ٣ رجب سنة ٨٧ مضمونها ما ورد جواب الحكم الشرعی
من فضيلتكم بان لام القاصر الذي هو في حضانتها مطالبة الوصي الشرعی بكفاية القاصر
من النفقة ولو لم يكن الربح كافيا فلها أخذ ما يكفي من رأس المال وللوصي قبضه ودفعه لها
أو امر من بيده المال بالصرف اليها ان كان حاضرا وان كان غائبا فيفرض القاضي ذلك
من مال الصغير الى آخر ما ذكره سبق فيده قبل هذا في هذه الفتاوى بتاريخ غاية جادی
الاولی سنة ٨٧ والحال انه صار استعضاا للوصي وسئل عن ذلك فاجاب بعدم التسليم في
الصرف لام القاصر من المال وذكر في اجابته اما ان تسلم القاصر الذي هو في حضانتها اليه
ويجری الصرف عاياه تبرعاً منه واما ان ترضى بارباح ماله البالغ قدرها خمسة وعشرين قرشا
صاغا في كل شهر فهل يجبر الوصي على الصرف من رأس المال شرعا اذا كانت الارباح
لا تسكنی ولا يعتبر رضاه وقبوله أم كيف ولذا اقتضى ترقيمه لفضيلتكم لترد افادة الحكم
الشرعی لاجل اعتماده والاجراء بموجبه مع تقدير ما يجب صرفه لام القاصر اذا كان في
حضانتها باعتبار اليوم الواحد (اجاب) ذكر في رد المختار من الحضانه انه لو كان الاب
حيوا وطلبت الام النفقة من مال الولد وأراد الاب تربيته عنده بمال نفسه لا يسقط حق
الام مع ان الاب أشفق من الاجنبية نعم لو كان للاب أم أو أخت عنده تحضن الولد بمجانا
ولا يرضى من هو أحق منها الاب بالاجرة فلها أن تربيه عنده الاب وهذه تقع كثيرا انتهى
فيؤخذ من هذه العبارة ان الولد المذكور يبقى عند أمه وتفرض نفقته في ماله بالمعروف
بلا زيادة على كفايته وهذا غير معين شرعا بل بحسب حاله وقدر ماله ولا تسقط حضانه
الام بطلب وصيه أخذه من أمه وتربيته بمجانا من مال نفسه لا فرق بين كون الوصي
أجنبيا من الصغير أو عاصبا كالعم اذا لم يقدم على غيره من العصابات ومع ذلك لا يسقط
حق الام للاب بذلك فغيره من العصبه بالاولی بناء على ما سبق نقله عن رد المختار والله
تعالى اعلم (سئل) بافادته وارده من وكيل محافظة مصر في ٤ جاسنة ٨٨ مضمونها

فيما تقدم عرض لهذا الطرف من المرأة عديلة بأن زوجها المدعو حسنا حسيبا أفندى
تعين كاتبا بمدرسة قوله وتوجه وتركها هي وأولادها منه بدون ترتيب نفقة لمصر وفهم
ولما تحرر لديوان الاوقاف بالزم على ما عرض من المرأة المذكورة وردت افادة الاوقاف
المؤرخة ٢٤ راسنة ٨٨ بناء على ما أجيب به من الافندى المذكور الذي بتفهميه
للرأة المذكورة بواسطة أخيها اعطيت منها اجابة تلتبس فيها حالة المادة على حضر تكم
لينظر فيما يقتضيه الحكم الشرعى وبناء عليه اقتضى تحريره محضرتكم تؤمل ورود
الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعى في ذلك (اجاب) يجب على الزوج المذكور الانفاق
على زوجته وولديه القاصرين منها الذين في حضانتها حيث لم تكن ناشرة ولا تجبر على
السفر من مصر التي هي بلدتها ومحل العقد عليها الى جهة قوله لبعدها عاذ كرفوق
مسافة القصر ولا تعديلا متناع عن ذلك ناشرة وللحكم الشرعى تقرير النفقة عليه لها
ولو لديها مع غيبته بشروطه على المقتضى به والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من
المايسة بتاريخ جادى الاولى سنة ١٢٨٨ مضمونها في شهر شوال سنة ٨٦ تقدم لديوان
المالية عرض من امرأة تدعى مبروكة بأن زوجها المسمى يوسف الشطر بنى المستخدم
بوابور غرة ١٥ بجهة الخرطوم توجه لتلك الجهة في سنة ٧٩ وتركها بدون ان يرتب
لها معاشا والتست مخاطبة السودان بأنه اما ان يرتب لها جانب معاش من استحقاقه واما
أن يرسل لها ورقة طلاقها السعيها على معاشها ولما تحرر الحكم كمدار ية عن استجواب
زوجها المذكور عن ذلك وردت افادتها بناء على ما أجابه من ان استحقاقه والمحال هذه
انما هو يكفي مصاريف نفسه الضرورية وانه يريد توجيهها لطرفه وان كان القصد
طلاقها فيؤخذ منها جواب يبرأته ويرسل له وعند ما يجرى ما هو مطلوب وبتفهميه
المذكورة ذلك رغبت طلاقها منه وحررت عليها وثيقة باختتام أشخاص بأنها ابرأت ذمة
زوجها المذكور من مؤخر صداقها وغيره وأرسلت للحكم دار ية فالان وردت افادتها في
١٩ ربيع الاول سنة ٨٨ بأن المذكور طعن في تلك الوثيقة بأوجه نظرت
بالشرعية وأعطى له حق بموجب افادة قاضى السودان من تلاوة الافادة المرقومة هنا
وجدت تضمن انه لا يسوغ شرعا وقوع طلاق المذكورة بالبحضور الوكيل الشرعى
عنها ومعه اعلام شرعى وشهود الطريق أو توكيل من تختاره بالسودان على ما ذكر
بموجب اعلام من محكمة مصر ومعه الشهود أيضا وحيث انه بحضور المذكورة
وتفهميه ما توضح أجابت بأن توجه الوكيل والشهود يلزم له مصروف جسيم مع كونها
ليست تملك قوتها الضرورى فضلا عن استغراقها في الديون وانها ترغب اما ترتيب
النفقة الكافية لتعيشها من قبل زوجها واما اخلاصها لزم تحريره محضرتكم وارسال
الاوراق المتعلقة بهذه المادة تؤمل الاطلاع عليها والتكرم بافادة الحكم الشرعى في ذلك
(اجاب) قد صار الاطلاع على هذه الافادة المشتملة على ما تضمنته اوراق هذه المادة

وطالب الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي فيها والجواب عنه ان الذي ينبغي الا ن هو ان
يتحرم من المالية لمحكمة مصر بتقرر بنفقة شرعية للزوجة المذ كورة على زوجها
الغائب المذ كور بطلبها حسبما تقتضيه اصول الشريعة الغراء وتبين للمحكمة مقدار
مرتبات الزوج المذ كور لتجربى ملاحظة حال الزوجين عند تقرير النفقة وترسل تلك
الافادتهم مع الزوج المذ كورة للمحكمة لاجراء المقتضى وبانتهاء التقرير يرورود الافادة
من المحكمة عن مقدار ما يقر ولها من النفقة على الزوج المذ كور يصير حيز مقدار النفقة
المقررة في المستقبل من استحقاق الزوج ويصرف لها مادامت مستحقة لذلك الا ان يرسل
له ازوجها مقدار المستحق لها ويستمر ذلك الى ان يطلقها وتتقضى عدتها منه أو يموت
أحدهما أو يصدر منها ابراء شرعي لزوجها عن النفقة في ضمن الطلاق أو الخلع ولا تجبر
على ذلك ولا على السفر الى بلاد السودان ومع ذلك لو ابرأت زوجها عن مهرها المستحق
لها أو ديون ثابتة لها عليه ابراء مطلقا غير معلق على الطلاق أو الخلع يصح ابراء الزوج
لو طلقها بعد ذلك طلاقا بائنا غير معلق على ذلك يقع الطلاق ولو حر كل من الزوجين سنداً
بما يصدر من قبله مذكروا شهد كل منهما على نفسه بذلك يصح ويحل للزوجة ديانة
بعد انقضاء عدتها بالتزوج بغيره كما ان الزوج تبرأ ذمته من ذلك في الواقع أما لو حصل
التباحث في شيء من ذلك يتوقف ثبوته على شهادة الشهود بوجهها الشرعي وأما سقوط
نفقة العدة فلا يحصل الا اذا جعلت عوضاً في الخلع أو الطلاق وذلك بعد اقامة وكيل من
قبلها على الوجه الذي يرغبه الزوج واقامة وكيل مفوض من قبله بالطلاق على الوجه
الذي يتفقان عليه وحضور الوكيل المذ كور باعلام وشهود من طرف الزوج المذ كور
الى محل الزوجة واجراء الصيغة المقتضاة بينهما وهذا أمر زائد على ما يقتضى اجراؤه الا ان
من تقدير النفقة لها على الوجه المتقدم ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته طلاق رجعية مسبوبة بثلثها في مجلس واحد وهي حامل منه ولها ولدان منه
لم يبلغا سن الحضانة وتطلب منه نفقة لها ولأولادها ومسكنها ولهم فهل تجاب لذلك
ويؤمر الزوج بذلك كله بالامر اللائق بحال الزوجين فيما ذكر واذا طلب أن يسكنها
هي وأولادها في بيت فيه اجاؤها وأهلها الذين يؤذونها بالقول والفعل من غير رضاها
لا تجبر على ذلك ويؤمر باسكانها في بيت خال عن أهلها لائق بحالها حيث راجعها بعد
الطليقتين المذ كورتين وهي في عدته الى الآن ولم تضع الحمل (اجاب) على الزوج
المذ كور نفقة الزوجة المذ كورة بقدر حالها ونفقة أولاده منها المذ كورين واسكانهم
في مسكن شرعي خال عن أهلها وأهلها واذا تحقق الايذاء من أهلها في المسكن لا يكفي
اسكانها في دار فيها من ذكر ولو في بيت منفرد منها له غلق ومراقب والا كفى والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل طلب من زوجته ان يسكنها معه في مكان خال عن أهلها وأهلها
وله دار مشتملة على مكان أسفل له غلق ومنافع على حدته ساكنة فيه وأخواته

ومكان علوى له خلق ومنافع على حدته أيضا ويريد ان يسكن فيه مع زوجته والحال ان
 أهل الزوج يؤذونها بالقول وبالفعل وتسمع صوته من أسفل المسكن ويضارونها ولا
 ترضى بالسكنى فيه فهل لا يجاب لذلك ولا تجبر على السكنى معه فيه أو تؤمر بالسكنى معه
 والحال هذه (اجاب) على الزوج اسكان زوجته في مسكن شرعى خال عن أهله سوى طفله
 الذى لا يفهم الجماع وأهلها ومسكن من داره غلق وموافق على حدته يكفيها اذا لم يكن
 فى الدار من أقارب الزوج من يؤذيها فاذا تحقق الايذاء من الأقارب على الوجه المذكور
 فى السؤال يكون لها طلب مسكن غيره والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل طلبت
 منه زوجته ان يسكن بها فى مسكن شرعى لا يحصل لها منه وحشة ويكون بين قوم
 صالحين وتأمن فيه على نفسها وأهلها وخال عن أهله وأهلها ورفعته الى الحاكم الشرعى
 وأمره بذلك حكم طلبها فرفض وامتنل ثم بعد أيام رجع الى الحاكم الشرعى وقال
 لا أسكن بها الا فى بيتى الذى فيه أهله أجاؤها والحال ان بيته لم يكن فيه غير أهله أحمائها
 واذا حصل منه أو منهم اضرار لها لا تجدمن يشهد عليهم بذلك والمسكن الذى هيأه لها فى
 بيته المذكور لم يكن فيه كنيف ولا مطبخ وغير تام المرافق فهل لا تجبر على السكنى
 فيه والحال هذه ويؤمر الزوج باسكانها معه فى محل شرعى تام المرافق وخال عن أهلها
 وتجاب لما طلبت منه (اجاب) على الزوج اسكان زوجته مسكنا شرعيا خاليا عن أهله
 وأهلها وبيت منفرد من داره غلق وموافق على حدتها كفاها المحصول المقصود اذا لم
 يتحقق شرعا وجود من يؤذيها من أقارب الزوج أو الضرر أو اذا لم يكن للمسكن الذى
 أعده الزوج المذكور كنيف ومطبخ على حدته لا يكفيها ولها ان تطالبه بغيره والا فلا
 والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها ثلاث سنين
 فحضنتها أمها وصارت فى حضانتها حتى صار سنها عشر سنين ولم تطالب المرأة المذكورة
 من مطلقها المذكور نفقة ولم يقرر لها ولا لبنتها شئ ولم يتراضيا على شئ تلك المدة ثم
 الآن أرادت المرأة المذكورة أخذ نفقة بنتها المذكورة للمدة الماضية المذكورة فهل
 لا يجاب لذلك شرعا والحال هذه ولا يلزم المطلق المذكور لها شئ من ذلك وله أخذ البنت
 المذكورة من أمها حيث بلغت السن المذكور جبراعليها (اجاب) ليس للام
 المذكورة مطالبة مطلقها بنفقة ابنتها منه عن تلك المدة حيث لم تكن مقررة من قبل
 القاضى ولا حصل عليها التراضى فتسقط المطالبة بها والحال هذه وللأب ضم ابنته اليه
 حيث بلغ سنها عشر سنين والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة قررت القاضى نفقة معلومة على
 زوجها دفع اليها منها مبلغا عن شهر وستة أيام فقامت فى محل طاعته تلك المدة ثم خرجت
 عن طاعته وطلبها فامتنعت وأشهد عليها ثم رفع أمرها الى ذلك القاضى فحكم باسقاط
 نفقتها مادامت ناشرة واستمرت على ذلك مدة شهرين ثم أرادت جبر زوجها على أداء
 النفقة المذكورة ورفعت الامر الى القاضى فحرر خطابا للعاكف ضمن تحصيل نفقة

سنة رجب

١٢٨٩ ٢

١٢٨٩ ٢٦

ذى القعدة

١٢٨٩ ١٩

صفر

١٢٩٠

الشهرين المذكورين من الزوج فهل والحال هذه تسقط نفقتها بخروجها عن طاعته
وليس لاحد جبره على اعطائها نفقة الشهرين المذكورين حيث الحال ما ذكر (اجاب)
اذا تحقق نشوز الزوجة وهو خروجها عن طاعة زوجها ومسكنه الشرعي بعد ابقاء محل
صداقها بدون اذنه تسقط نفقتها المفروضة ولا تستحق النفقة مادامت كذلك فلا يؤمر
الزوج باعطائها نفقة تلك المدة اذا تحقق ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته وأعطاهما مؤخر صداقها ولم يفرض لها شيئاً على يد قاضٍ ولم يتراضيا على شيء
حتى مضت مدة تزيد على ستة أشهر فهل اذا طالبت به بنفقة المدة الماضية لا تجب لذلك
ولا يجبر الرجل المذكور على دفع شيء لها أم كيف الحال (اجاب) نعم لا تصير النفقة ديناً
على الزوج المطلق بدون فرضها بالتراضي أو قضاء القاضى فتسقط بعضى مثل تلك المدة
ويؤمر بالاتفاق عليها في المستقبل الى انتهاء عدها وتفرض عليه بقدر حالها حيث
لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمصر وهى من أهالي مصر وأقام
معها فيها مدة ثم فرض على نفسه نفقة لها في كل شهر قدر ما علموا من الدراهم واشهد على
نفسه بذلك بيعة شرعية ثم سافر الى بلدة تزيد على مسافة القصر وأراد ان يطلبها الى البلدة
المذكورة لتقيم فيها فهل لا يجاب لذلك ولا تجبر على السفر الى البلدة المذكورة حيث
كانت فوق مسافة التصريح يجب على الزوج المذكور النفقة الشرعية لها وهى مقيمة
في مصر المذكورة التي تزوجها فيها ويجب على دفع ما قدره لها على نفسه من الدراهم
في المدة الماضية وما الحكم (اجاب) لا تجبر الزوجة المذكورة على السفر من مصرها
التي تزوجت فيه الى زوجها مسافة السفر على ما عليه العمل وتجب لها النفقة على زوجها
مع الامتناع عن السفر المذكور اذا لم تسكن ناشزة ويؤمر بدفع ما قدره لها على نفسه من
النفقة في المدة الماضية اذا لم يوجد ما يسقطها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج ابنته
من آخر وقبض بمحل المهر بشمامه وأقامت بمنزل زوجها حتى ولدت ثم خرجت بغير اذنه
وامتنعت من الإقامة معه متعللة بأنه فقير لا يقدر على الاتفاق عليها ويريد أبوها التفريق
بينهما بسبب فقره فهل لا يفرق بينهما شرعاً وتفرض لها النفقة بحسب حاله وحالها وتجب
على الإقامة معه في مسكن خال عن أهله وأهلها ولا يلزمه اتيانها بمؤنسة وليس لآبائها
الدخول عليها في كل يوم وللزوج منعها عن القرار عدها عند الزيارة أفيديو الجواب
(اجاب) لا تفرق عندنا بين الزوجين بالعجز عن النفقة على فرض تحققه وتفرض لها
بحسب حالهما وعليه اسكانها في مسكن لا تفي شرعي خال عن أهليهما ويؤمر بطاعته ولزوم
مسكنه المذكور اذا كان قائماً بحقوقها الشرعية وليس له منع آبائها من الدخول عليها
في كل جمعة بدون استقرار كما يكون لها زيارتها في كل جمعة مرة وفي لزوم المؤنسة
والاتفاق على خادمها تفصيل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة مدخول
بها ومدفوع لها مقدم صداقها وهو قائم بحقوقها الشرعية وكان ساكناً معها في مسكنه

ربيع الاول سنة

مع زوجة أخرى فطلبته لدى القاضي فقرر عليه لها نفقة وأمره أن يسكنها في مسكن شرعي خال عن ضررتها وأهلها فامتثل لذلك وهيا لها مسكن شرعي خاليا عن أهلها وأهلها وزوجته ولا ثاقبها وطلبها إلى الانتقال إلى ذلك المسكن فامتنعت بدون وجه شرعي وتريدان يطلقها ويساعدها على ذلك زوج أمها فهل تجبر على الانتقال معه إلى مسكنه الشرعي ولزوم طاعته والحال ما ذكر ولا يجبر على الطلاق أفيد والجواب (أجاب) نعم تجبر الزوجة المذكورة على طاعة زوجها المذكور ولزوم مسكنه الشرعي ولا تقرر على النشور لانه معصية ولا يجبر على طلاقها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فقير عاجز عن الكسب بسبب فقد بصره ولا مال له أصلا ولا صنعة له أيضا الآن بسبب فقد بصره ولا رجل المذكور أب موسر غني من أغنياء المسلمين فهل إذا أثبت أن الأب المذكور موسر وغني يجب أن ينفق على ولده المذكور حيث أنه فقير عاجز عن الكسب كليا (أجاب) تجب النفقة لولده الكبير العاجز عن الكسب كأنتى مطلقا ومن أي من به مرض مزمن والمراد ههنا من به ما يمنعه عن الكسب كعمى وشلل ولو قدر على اكتساب المال يكفيه فعلى أبيه تكميل الكفاية كما في الدرر والمختار من النفقة وهذا متفق عليه إذا كان الأب موسرا والله تعالى اعلم (سئل) في بنت لها مال امتنع أبوها من الانفاق عليها من ماله لأجل ذلك فهل لا يجبر الأب على أن ينفق عليها من ماله والحال هذه (أجاب) لا يجبر الأب على الانفاق على ابنته من ماله إذا كان لها مال تنفق على نفسها منه أذ شرط إيجاب النفقة على الغير فقر المنفق عليه سوى الزوجة فلو غنيا كانت النفقة في ماله والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها وتركها بالنفقة مدة طويلة تزيد على إحدى عشرة سنة ولم يكن بينهما تراض على شيء تنفقه ولم يقض قاض عليه شيء كذلك والآن يطلبه وكيلها بنفقة المدة الماضية المذكورة فهل لا يجب لذلك وإذا أوقع الزوج طلاقها في زمن ماض وهو غائب على يد بيعة شرعية ولم تعلم به حتى مضت مدة طويلة وثبت بالبيعة وقت الطلاق تكون عدتها من وقت ايقاع الطلاق ولا يلزمه نفقة ما زاد على العدة (أجاب) لا تجب نفقة الزوجة لمدة طويلة ماضية بدون قضاء أو تراض عليها بل تسقط وإذا ثبت في وجهها أو وكيلها بالخصوص صدور طلاقها من زوجها في زمن ماض بالبيعة الشرعية بتاريخ معلوم بأن طلقها على يد الشهود يحكم بقوعه من وقت الطلاق ولو لم تعلم به وتعتبر العدة من حين الطلاق حيث كان مشترا ولا تستحق نفقة ما زاد على العدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وسكن معها في مسكن شرعي وقائم بحقوقها الشرعية ولها والدة وأخوة يريدون أن يمشوا عندها في مسكن زوجها المذكور على وجه القرار ليلًا ونهارا بدون إذن الزوج فهل حيث الحال ما ذكر ليس لهم أن يمشوا عند الزوجة المذكورة بل أرضا الزوج ويكون لهم زيارتها بلامكث (أجاب) نعم ليس لوالدة الزوجة والأخوة المذكورين الإقامة عند الزوجة في

١٢٩٠

٢

ربيع الثاني

١٢٩٠

٢٨

شعبان

١٢٩٠

١٨

١٢٩٠

١٨

ذي القعدة

١٢٩٠

١٨

ربيع الاول

سنة

مسكن زوجها بدون رضاه وله منهم من القرار عندها في مسكنه ولا يهرأ يارثها في كل جمعة مرة ولا أخوتها في كل سنة مرة على المختار بدون قرار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة غنية لها مال وعقار اعترافا عنه فنصب زوجها المذكور قريما شرعيا مدة وتحصل لها مبلغ دراهم عنده ثم عزل الزوج المذكور بحجة شرعية ونصب عليها خلافة من طرف الشرع وبمحاسبة الزوج المعزول ظهر طرفه مبلغ دراهم معلومة فادعى الزوج المذكور انه لا يلزمه نفقة زوجته المذكورة لكونها غنية ومعنوية وأنه ينفق عليها من مال نفسه الذي طرفه الى حين سدادته مع ان زوجته المذكورة لم تمنع نفسها منه ولم تخرج عن طاعته وللآن ساكنة ومقيمة في منزله فهل والحال ما ذكر لا يجب لذلك ويلزم بنفقة زوجته مادامت في عصمة وطاعته ولا يلزمها نفقة من مالها ويجبر على دفعه للتولي عليها شرعا (اجاب) نفقة الزوجة واجبة على زوجها ولو صغير الا يقدر على الوطء أو فقير امسلفة كانت أو كافرة كبيرة أو صغيرة تطبق الوطء أو تستهسي للوطء فيمادون الفرج فقيرة أو غنية مدخولا بها أولا أو كانت رتقاء أو قرناء أو معنوية أو مجنونة أو كبيرة لا توطأ بحكم كبيرها اذا لم تكن مانعة نفسها من الزوج بغير حق كما صرحوا به واذا كان قبل الزوج مال لزوجته المعنوية يؤمر بادائه الى وليها الشرعي حيث لا مانع وليس له انفاقه عليها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فغضبت عندها لها ثم طلبته عند القاضي فقرر لها في نظير النفقة قدرا معلوما من الدراهم كل يوم وفي نظير الكسوة قدرا معلوما من الدراهم كل شهر وامر بانحلاء منزل شرعي لها فانترمت بذلك وأخلى لها منزلا شرعيا وأرسل لها رجلين لاحضارها في ذلك المنزل فامتنعت فاشهد عليها انها ان لم تحضر في ذلك المنزل وتكون تحت طاعته لا نفقة لها فلم تمتثل واستمرت ناشزة نحو شهرين الى الآن ثم الآن تطالبه بما قدر لها في نظير النفقة والكسوة فهل والحال ما ذكر لا يلزمه ذلك لامتناعها من محل طاعته بغير حق حيث دفع لها محل الصداق أم كيف الحال (اجاب) لا نفقة للزوجة المذكورة على زوجها والحال ما ذكر مادامت ناشزة والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر مؤرخة ٢٩ ربيع الآخر سنة ٩٢٢ مضمونها ان اء على ما صدرت به مكتوبة سعادة كاتب ديوان الخديوي في شأن نفقة ثمان سنين ومصاريف جهازه وثمان كسوة قاطمة كريمة الحاج عثمان اغا لتاجر الذي تركها بالالستانه المحررة للضبطية ووردت افادتها في ٢٤ الجاري ومعها اجابة معطاة من الحاج عثمان المذكور وموضح فيها ان كريمة لم يرتب لها نفقة ولا مصر وف من طرفه ولا من طرف القاضي وانها بلغت من السن نحو ثلاث عشرة سنة وشرا لا يكون له لزوم بمصر وفيها مادامت خارجة عن حيازته وأنه فيما سبق حضرت كريمة المذكور للحروسة والدتها فرغب أخذها عنده لاجل تجهيزها وزواجها من طرفه فارضيت والدتها واخذتها وسافرت بها الى الالستانه

١٢٩٢

ربيع الثاني

١٢

١٢٩٢

جادی الاولی
سنة ١٢٩٢

بدون علمه وورغب التحریر لجهة الاقتضاء بتفهيم والدتها بما ذكر وبناء عليه اقتضى
تحريره لمحض تركه تؤمل افادة بما يقتضيه الحكم الشرعی فی ذلك (اجاب) علم ملاباة المحافظة
والجواب عن هذه المادة ان الاب لا يلزمه نفقة لمدة السنين الماضية حيث لم تكن
مفروضة بالتراضي ولا بقضاء القاضی ولا مستندة باذن شرعی اذا النفقة فی مثل ذلك
تسقط بمضى الزمان لانها مقدرة بالمحاجة وقد انتهت بمضيه وان كان الاب المذکور يجب
عليه شرعا الاتفاق على بنه المذکور اذا كانت فقيرة بحسب اللائق بحاله والسكوة
من جملة النفقة ولا يلزم لهاشر عاجها قر زائد عن ذلك من ماله واذا انتهت مدتها حضانتها
يلو غسها تسع سنين فلا يبطل عليه ضمها اليه جبراعلى امها لحفظها فالام والحال هذه
تؤمر بتسليمها الى ابيها والاب واجب عليه الاتفاق عليها فی المستقبل فيؤمر به سواء كانت
عنده او عند غيره الا انه متى مضت مدة شهر فأكثر لا اتفاق ولو أكت من مسئلة
الناس تسقط نفقة ما مضى اذا لم تكن مقدرة مستدانة شرعا والله تعالى اعلم (سئل) فی
رجل موسر له ابن كبير عاجز عن الكسب ولا مال له وصار الاب المذکور ينفق عليه مدة
من السنين ثم الآن امتنع من الاتفاق عليه فهل والحال هذه يلزم الاب المذکور

رجب

١٢٩٢

١٦

بالانفاق على الولد المذکور واذا امتنع من ذلك يجبره الحاكم الشرعی عليها ام كيف
(اجاب) يجب نفقة الابن الكبير الفقير العاجز عن الكسب بعمى أو زمانة كشمل على
ابيه الموسر فاذا امتنع من الاتفاق عليه والحال هذه أجبر عليه والله تعالى اعلم (سئل)
فی امرأة مصرية تزوجت برجل عقة مد عليها ودخل بها فی مصرها واقامت معه مدة فی
المصر المذکور ثم سافر بها برضاها لجهة بعيدة فوق مسافة القصر واقامت معه فيها مدة
ثم رجعت الى مصرها بذنه ورضاه واقامت فيها مدة ثم أراد ان ينقلها ثانيا الى البلدة
البعيدة التي فوق مسافة القصر فامتنعت من ذلك فهل لا تجبر على السفر معه الى تلك
البلدة ولا تعد ناشرة بامتناعها عن السفر معه وتستحق النفقة حيث كانت فی طاعته

رمضان

١٢٩٢

٧

(اجاب) لا تجبر الزوجة على السفر مع زوجها فوق مسافة القصر وبامتناعها من السفر
المذکور لا تعد ناشرة وعليه اسكانها فی مصرها والاتفاق عليها حيث لا مانع والله تعالى
اعلم (سئل) فی رجل متزوج بامرأة بنسكاح صحيح نافذ شرعا مقيمة معه من مدة سنين
فخرجت الآن من بيته ومسكنه الشرعی ومحل طاعته بغير حق وطلبها للرجوع الى بيته
فامتنعت وطلبت منه الطلاق فامتنع من طلاقها فهل والحال هذه لا يجبر الزوج
المذکور على طلاق زوجته المذكورة وتؤمر بالرجوع الى بيته ومسكنه الشرعی مادام
قائما بالواجب الشرعی وقد أوفاهما المشروط بتخليه وما الحكم (اجاب) نعم لا يجبر الزوج
المذکور على طلاق زوجته بل تؤمر بالرجوع الى مسكنه الشرعی وطاعته والحال ماذكر
اذا نشوز وهو الخروج عن طاعة الزوج بغير حق معصية والله تعالى اعلم (سئل)
فی عقارات موقوفه على اشخاص معلومين ومن جملتهم قاصر فی حضانه اخيه وعلى الوقف

ربيع الاول

١٢٩٣

٢٧

المذكور قيم فطلب الاخ المذكور من القيم المذكور الاتفاق على القاصر المذكور
 بقدر حاجته الضرورية من استحقاقه المتجمد تحت يده من ربيع الوقف المذكور فهل
 حيث كان القيم المذكور مقر باستحقاق القاصر فيما تحت يده وهو من جنس النفقة
 ولا مال له سواه ولم يكن له أب ولا جد ولا وصى والاخ المذكور أمين موضع لوضع الغلة
 تحت يده برفع الامر للقاضي لاجل ان يقدر للقاصر المذكور ما يكفيه من ذلك الاستحقاق
 ويؤمر القيم بدفعه الى الاخ المذكور لينفق عليه بالمعروف حيث لا مال للقاصر سوى
 ما ذكره ما الحكم (اجاب) نعم لانني التيمم المذكور رفع الامر الى القاضي ليقدر له نفقة
 بالمعروف في استحقاقه المذكور الذي في يد الناظر المقربه ويأمر القاضي الناظر بدفع
 ذلك الى الاخ المذكور لينفقه على اخيه اذا كان الاخ امينا موضع الوضع الغلة في يده
 والحال ما ذكر في السؤال ويستفاد ذلك من الهندية من الفصل الرابع في الوقف على فقراء
 قرابته والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر في ١٨ ذى الحجة سنة ١٢٩٣ مضمونها
 وردت افادة المالية مطلو بابها الاستفتاء من حضر تكم عما يقتضيه الحكم الشرعي فيما
 هو واقع بين محمد افندي مرتضى المستخدم بمديرية التاكاو وزوجته بمصر وولده القاصر
 المقيم معها بكيفية ما يعلم محضر تكم من المطالبة وبناء عليه اقتضى تحرير محضر تكم
 لورود الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) قد فهم مضمون افادة
 المحافظة بناء على افادة المالية وباقي الاوراق والافادة عن هذه المادة ان الذي يتبع
 اجراؤه فيها هو الزام الزوج المذكور بنفقة العدة لزوجه المطلقة منه طلاق واحدة حسب
 المحرر بورقة العالاق المرفوقة مع هذه الاوراق الى حين انقضائها شرعا بثلاث حيض ان
 كانت من اهل الحيض وهي كنفقة الزوجية ونفقة ولده منها القاصر الذي في حضانتها
 مادام كذلك فاذا انتقضت عدتها يلزم بنفقة الولد المذكور مادام قاصر افاقر او اجرة
 حضانتها مادام في حضانتها وهذا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من المالية
 في ١٥ محرم سنة ١٢٩٤ بافادته واردة منها مضمونها فهم من شرح حضر تكم ان محمدا
 افندي مرتضى الملازم المستخدم بالسودان ملزوم بنفقة واحدة لزوجه المطلقة الى حين
 انقضائها بثلاث حيض فاذا انتقضت عدتها يلزم بنفقة ولده منها مادام قاصرا وحيث ان
 ماهية الملازم المذكور بالسودان مقداره شهر يار بمائة وعشرون قرشا وكان
 المرتب منها ما تقي قرش شهر بالادارة معاش زوجته وولده القاصر فبناء عليه اقتضى
 تحرير محضر تكم للافادته عن مقدار ما يلزم صرفه لنفقة الزوجة والولد القاصر في مدة
 الثلاثة شهور وما يلزم تقديره شهر بالنفقة الولد القاصر بعد انقضاء الثلاثة شهور
 لاجراء اللازم (اجاب) الذي تضمنته الافادة الصادرة من هذا الطرف لمحافظة مصر
 في ٢١ ذى الحجة سنة ١٢٩٣ المقيمة في باب النفقة من هذه الفتاوى بهذا التاريخ هو
 ملزومية الزوج بنفقة العدة لزوجه المطلقة منه طلاق واحدة حسب المحرر بورقة الطلاق

١٢٩٣

١٢

ذى الحجة

١٢٩٣

٢١

محرم

١٢٩٤

١٦

ربيع الاول

سنة

المرفوقة مع الاوراق الى حين انقضائها شرعا بثلاث حيض ان كانت من اهل الحيض
وهي كنفقة الزوجية وملزوميته أيضا نفقة ولده منها القاصر الذي في حضانتها مادام
كذلك فاذا انقضت عدتها يلزم بنفقة الولد المذكور أي دون الزوجة مادام قاصرا فقيرا
وأجرة حضانتها مادام في حضانتها وهذا حيث لا مانع ونفقة الزوجة أو المعتدة ليست
مقدرة في الشرع بشئ مخصوص وانما هي واجبة بقدر الكفاية بحسب حال الزوجين
يسارا واعسارا وتقدر بتراضي الزوجين أو بفرض القاضي وإذا كان للزوج مال عندها
من جنس النفقة فلها أن تأخذ منه بقدر الكفاية وحيث كان الزوج المذكور قد قدر
لنفقة زوجته المذكورة ونفقة ولده منها فيما سبق مائتي قرش في كل شهر وكان متراضين
على ذلك فلا مانع من إبقاء ذلك على حاله لنفقة العدة من الطلاق الرجعي الى حين
انقضائها ونفقة الولد اذا نفقة العدة كنفقة الزوجية كما تقدم ذكره حيث لم يوجد
ما يوجب التقيص أو الزيادة فاذا انقضت العدة يقدر شئ لنفقة الولد خاصة ولا جرة
حضانتها بحسب اجر المثل مادام في حضانتها فيتراضيان على ذلك أو يقدره القاضي ولا
يظلم في ثلاثة أشهر في حق انقضاء العدة ان كانت بالحيض اذ لا يعلم انقضاؤها بذلك
الامن الزوجة سواء كانت في شهرين أو في ثلاثة أو في أكثر والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل تزوج امرأة من ذوى البيوت بشعر اسكندرية وعقد عليها في الثغر المرقوم ودخل
بها بعد أن أوفاهما بمحل المهر وبعد الزفاف يريد اخراجها الى قرية بجوار كفر الدوار
لم يكن بينهما وبين اسكندرية مسافة قصر الا انها ليس فيها مسكن لاثق بها مع كونه غير
مأمون عليها ويريد أن يضاردها بالنقل للقرية المذكورة فامتنعت من التوجه معه
لتملك القرية نظرا لذلك فهل اذا كان غير مأمون عليها وكانت من ذوى بيوت أهل
اسكندرية ولم يكن في القرية المذكورة مسكن لاثق بها وكان قصده من النقل اضاردها
رايذاءها وامتنعت من ذلك لا يعدم متاعها المذكور نشوزا منها وتستحق النفقة لها
ولا ولادها القصر والمحال ما ذكر حيث كانت مسامة نفسها اليه في مسكن يليق بها
(اجاب) نعم لا يعدم متاعها من الانتقال الى القرية المذكورة ليسكنها في مسكن غير
لاثق بها والمحال ما ذكر بالسؤال نشوزا مسقطا لنفقتها بل تجب نفقتها عليه حيث سلمت
نفسها اليه ليسكنها مسكنا شرعيا كما انه يجب عليه نفقة أولاده القصر منها اذا كانوا
فقراء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكرة بالغة ودفع لها ما تعرف به من
المهر ودخل بها ثم بعد ذلك نقلها الى بلدة فوق مسافة القصر ومكثت معه سنة فأكثر ثم
بعد ذلك رجعت الى بلدة محل العقد والدخول مع زوجها المذكور وامتنعت من
السفر الى بلدة المذكورة فهل والمحال هذه لا تعذبها متاعها من السفر الى بلدة المذكورة
ناشرة وللمحاكم الشرعي ان يقرر لها نفقة بقدر حاله ما ويجبر الزوج المذكور على ان يتفق
عليها (اجاب) الذي عليه العمل انه لا تجبر الزوجة على الانتقال مع زوجها من بلد

ذى القعدة

العقد مسافة السفر خافوقها فاذا امتنعت من ذلك لا تعد ناشرة فتستحق عليه النفقة
ويقرر لها عليه الحام الشرعى بقدر حاله ما حيث توفرت شروط التقرير ولم يوجد مانع
والله تعالى اعلم (سئل) فى قصر ثلاثة فقراء موزقين لا يبيهم الفقير المعسر جدا من امرأة
مطلقة من أبيهم فقيرة ولم يجدوا أب مؤسر جدا من ارباب الايراد من الاملاك وابنه
ابو الاولاد فى عائلة أبيه يأكل ويشرب من مال أبيه ويستخدمه فى أشغاله وجد الاولاد ابو
أمهم كان ينفق عليهم من ماهيته حتى مات ولا عسار ابي الاولاد لان عن الانفاق عليهم
هل يامر القاضى المجد بأب الأب المؤسر جدا المذكور بالانفاق عليهم ويرجع بما يتفق عليه
ولده عند يساره حيث كانت الام أيضا معسرة (اجاب) يؤمر المجد بأب الأب حال عسار
الأب والام والصغار وعدم كسب لهم ينفق عليهم منه بالانفاق عليهم بقدر كفايتهم
حيث كان مؤسرا كما هو مذكور وفى رجوعه بالنفقة على أبيهم المعسر عند يساره
اختلاف والمتون والشروح على الرجوع فى هذه الحالة اذا أيسر اذ لا يشارك الأب فى
نفقة أولاده الصغار الفقراء اذ لو لمعسر او صحيح مقابله ايضا يجعل المعسر كالميت فلو
كانت الام مؤسرة فهي أولى بالامر بالانفاق عليهم من المجد لترجع به على الأب المعسر
هذا اذا لم يكن الأب المعسر زنا عاجزا عن الكسب فلو كان كذلك مع عسار الام ويسار
المجد فالنفقة واجبة على المجد بالرجوع له على أحد اتفاقا لوجوب نفقة أبيهم عليه فى هذه
الحالة فسكذا أولاده والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له زوجتان اسكنهما فى دار
واحدة لكل واحدة منهما منزل على حدة بئر نلقه واسكن أمه مع إحدى زوجتيه
فحصل اضرار للزوجة الثانية من ضررها وأم زوجها بسبب سكنها معها فى الدار
المذكور فوان كان لكل منزل على حدة فهل اذا تحقق الاضرار والايذاء من الضرر
وأم الزوج بواسطة القرب والملاصقة فى السكن يكون للزوجة المذكورة مطالبة زوجها
بمسكن لا تقيها فى دار أخرى ليس فيها ضررها وأم زوجها (اجاب) نعم اذا تحقق الاضرار
لاحدى الزوجتين من ضررها الاخرى وأم زوجها بسبب سكنها معها فى دار واحدة
وان انفرد كل بمسكن من الدار المذكورة على حدة يكون للزوجة المذكورة مطالبة
زوجها بمسكن شرعى فى دار أخرى لا تقيها والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل متزوج
بامرأة بمصر المحروسة ورزقت منه بابتين ثم توجه لجهة السودان ورتب لها على نفسه نفقة
مائة قرص صاغا شهر يادى وان الجهادية من ماهيته لا قامته فى تلك الجهة من مدة
والآن يريد توجهها مع بنتيها لتلك الجهة والحال انها مصرية ولم يكن لها غبة فى التوجه
فهل لا تجبر على التوجه لتلك الجهة واذا لم تجبر فهل له ان يقطع المهر ويتكفف الناس
او يجبر على استمرار النفقة المربوطة لها (اجاب) لا تجبر الزوجة المذكورة على السفر من
وطنها محل العقد الى زوجها بجهة السودان على ما عليه العمل ولا تعد بامتناعها عن ذلك
ناشرة فتستحق النفقة المقررة عليه والحال هذه حيث لا مانع وليس له ان يقطع نفقتها التى

رتبها على نفسه لذئول الله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ثيب بالغة طاعنة في السن ما للثبونة
على نفسها وهي فقيرة وبها داء الصرع ياتيها في أغلب الاوقات طلقها زوجها وانقضت
عدها منه ولها أم وأب فافخذ ذمتها أمها عندها وأبوها قادر على نفقتها والمرأة المذكرة كورة
تطلب نفقتها من أبيها مع اقامتها في بيت أمها تنظر المراجعة الام لها في حالة الصرع ووقوع
شفقتها فهل يكون لها ذلك اذا كانت بالاولاد المذكرة كورة وهي مأمونة على نفسها ويجبر
الاب على الانفاق عليها وهي في دار أمها ولا يجبرها على السكنى في دار فيها ضرة أمها مع
وجود ما هي فيه من مرض الصرع المذكرة (اجاب) نعم يكون لها ذلك ويجبر الاب على
الانفاق عليها والحال ما ذكر ولها السكنى في بيت أمها أو حيث أحببت والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل متزوج امرأة من اولاد الامراء اسكنها في دار فيها افاربه ووالدته ومنافع
هذه الدار مشتركة بين الجميع فحصل للزوجة المذكرة ضرر من اقارب الزوج ووالدته
لمحصل الايذاء منهم فما فهل لا تجبر هذه المرأة على السكنى مع أجانها المذكرة كورين في تلك
الدار والحال هذه ويجب على زوجها ان يسكنها في مسكن شرعي لائق بها خال عن اهله
واهلها (اجاب) نعم لا تجبر هذه المرأة على السكنى مع أجانها في تلك الدار والحال ما ذكر
بالسؤال وعلى زوجها اسكانها في مسكن شرعي خال عن اهله وأهلها والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل عقد على امرأته في بلدتها فنقلها الى بلده ومساقة ما بين البلدتين ساعة ثم
غضبت الزوجة المذكرة كورة على زوجها المذكرة كور وخرجت عن طاعته بغير وجه شرعي
وقد انضمت هي وأمها الى رجل ذم يريد أن يجبر الزوج على طلاق امرأته المذكرة كورة
او على ان يقيم معها في بلدتها فهل اذا كان الزوج قائما بحقوق امرأته الشرعية لا يجبر على
طلاقها ولا يجبر على ان يقيم معها في محل اقامتها واذا خرجت عن طاعته بغير وجه شرعي
تكون ناشرة فلا تستحق عليه النفقة (اجاب) لا يجبر الزوج على ما ذكر في السؤال والحال
هذه واذا خرجت الزوجة من مسكن زوجها الشرعي وطاعته بغير وجه شرعي تكون
ناشرة لا تستحق عليه النفقة الى ان تعود والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
ثلاثا وله منها ولد صغير فقير لم ينفق عليه لانه معسر وان كان غير عاجز عن التكسب الا انه
لم يتيسر له كسب بل يأكل ويشرب ويكتسى من قبل ابيه وأم الولد الصغير معسرة ايضا
ولاني الولد المذكرة كور أب موسر ظاهر اليسار فهل يلزم الجدا المذكرة كور بالانفاق على ابن ابنة
في هذه الحالة ليكون ديناً على ابنة الكبير الذي ليس زمناً عاجزاً عن التكسب فيرجع به
عليه اذا ايسر واذا امتنع الجدا أبو الاب من الانفاق على ابن ابنة المذكرة كور في هذه الحالة
يجبر عليه (اجاب) اذا كان أبو الصغير معسراً ولا زمانة به تمنعه عن الكسب فلا تسقط عنه
بمجرد اعساره نفقة ولده الفقير المذكرة كور بل يتكسب وينفق عليه بقدر الكفاية فان أبي
مع قدرته على الاكتساب يجبر على ذلك فان لم يفأ اكتسابه بحاجة الولد أو لم يكتسب
لعدم تيسر الكسب يؤمر الجدا أبو الاب الموسر بالانفاق عليه نيابة عن ابيه المعسر

المذكور ليكون ديناً يرجع به عليه إذا أيسر حيث كانت الأم معسرة أيضاً والأمر به
وتقدم في ذلك على الجسد وغيره ومن يؤمر بذلك من الأقارب يجبر عليه أن أبي معسره
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تزوجت برجل في مصر المحروسة وأقام معها فيها بمسكنه
الشرعي ورزقت منه بنت وابن وقد دفع لها مهمل صداقها وكان قائماً بحقوقها الشرعية
فخرجت من مسكنه الشرعي بابنها وسافرت بدون إذن زوجها حال غيبته وتركت ابنها
في منزل زوجها فهل تعد بذلك ناشرة ولا تستحق النفقة مادامت كذلك وتؤمر بالعود إلى
منزل زوجها والاقامة فيه مع ولديها المذكورين وإذا طالبت زوجها بنفقة المدة الماضية
التي لم تكن مقررة عليه لا تجاب لذلك لا سيما مع نشوزها في تلك المدة (اجاب) نعم تعد
بذلك السفر بدون إذن زوجها ناشرة فلا نفقة لها مادامت كذلك وتؤمر بالعود إلى مسكنه
الشرعي والاقامة فيه حيث أوفاهما مهمل الصداق وكان قائماً بحقوقها الشرعية والنفقة
لا تصير ديناً بدون القضاء بها أو التراضي عليها فإذا لم تكن مقررة ومضت مدة شهر فأكثر
تسقط وإن لم يحصل نشوز والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سافر من بلده إلى بلدة أخرى
فوق مسافة القصر وترك زوجته في منزله الذي فيه أهله ولم يقر لها نفقة لا من قبله ولا من
قبل القاضي فخرجت من منزله إلى منزل أهلها وأقامت فيه مدة سنين بلا تقرير لنفقة
تلك المدة فهل تسقط نفقتها المدة الماضية حيث لم تقرر وأذا رجع الزوج إلى بلده وأعد لها
مسكناً شرعياً لا ثقبها خالياً عن أهله وأهلها وطلب انتقالها إليه وكان موفياً لها صداقها
وقائماً بحقوقها الشرعية وامتنعت من الانتقال معه إلى مسكنه الشرعي المذكور وطلبت
تقرير النفقة عليه مع نشوزها المذكور لا تجاب لذلك مادامت كذلك (اجاب) النفقة
لا تصير ديناً إلا بالقضاء أو الرضا فإذا لم تقرر ومضى شهر فأكثر تسقط فليس للزوجة طلبها
لما مضى على هذا الوجه وإذا نشزت الزوجة بامتناعها عن مسكنه الشرعي اللائق بها
الخالي عن أهله وأهلها لا تستحق النفقة عليه مادامت كذلك ولا تقر على النشوز والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في مصر ودخل عليها فيها ثم نقلها إلى جهة أخرى ثم
رجعت إلى مصر محل العقد والدخول ثم رضى زوجها بأقامتها في منزل أبيها وأذن لها بالصرف
على نفسها وعلى ولديها منه القاصرين لترجع عليه بما تنفق ففعل إذا انفقت عليها وعلى
ولديها نفقة المثل وطالبته بذلك يؤمر بدفعه إليها بعد ثبوت اتفاق ما ذكره على هذا الوجه
بالوجه الشرعي وإذا امتنع من الاتفاق عليها وعلى ابنيها اللذين في حضانتها في المستقبل
يكون لها أن تطلب من الحاكم الشرعي أن يقرر عليه النفقة الشرعية لهم بشروطه وإذا
أراد حينئذ نقلها من بلد أقامتها المذكور إلى بلدة أخرى دون مسافة القصر وثبت
بالوجه الشرعي أنه غير مأمون عليها لا يجاب لذلك وإذا كان لها بنتان أخريان في سن
الحضانة ليس له إبعادهما عن أمهما وتكون أحق بالحضانة أولادها الأربعة مادامت
مدة حضانتهم حيث كانت أهلاً للحضانة لم يقم بها مانع ويؤمر بالاتفاق على الجميع

١٢٩٨

١٢٩٩

سفر
٣٠

(اجاب) حيث أنفقت الزوجة على نفسها وابنها بامر له لترجع عليه بما تنفقه يكون لها الرجوع عليه بما أنفقت حسب أمره بعد ثبوت ذلك شرعا حيث لا مانع وإذا امتنع من الاتفاق على زوجته وابنيه المذكورين في المستقبل ولم تكن ناشرة قرر عليه الحاكم النفقة الشرعية لهم بطلبها بشروطه وقال السيد الطحطاوى وينبغي ان يقيد نقلها فيما دون مدة السفر بكونه مأمرا عليها وعليه فاذا ثبت انه غير مأمون عليها ليس له نقلها من بلدتها الى غيرها وهي أحق بحضانه أولادها الاربعة قبل الفرقة وبعدها مادامت مدة الحضانه حيث لا مانع ويؤثر بالاتفاق على الجميع حيث لا مال لا ولاده والله تعالى اعلم (سئل) في زوجة ناشرة خرجت من منزل زوجها وامتنعت من العود اليه هل يجبر على العود الى منزل زوجها المذكور لو كان معصية الله تعالى بخروجها عن طاعته الواجبة عليها والقاضى لا يجوز له أن يقرها على المعصية أم لا يجبر وإذا كانت تجبر فأكيفية الجبر لاسيما إذا كانت مخدرة (اجاب) تؤمر الزوجة بملازمة مسكن زوجها الشرعى الحالى عن اهله واهلها الا لاثق بهما إذا أوفاهما مجمل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية حيث لا مانع فاذا خرجت في هذه الحالة منه بغير اذنه كانت ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك ولا يقرها القاضى على النشور لانه معصية بل تؤمر بالعود اليه ازالة للمعصية وتعزير بما يليق بها اذ كل معصية ليس فيها حد مقدرففيها التعزير بحسب ما يراه الحاكم كما صرحوا به وفي الجبرية من النفقة في امرأة أبت ان تتحول مع زوجها من نابلس الى لدهل تسكون ناشرة فتسقط نفقتها لاسيما وقد دخل بها بلدوما يلزمها إذا فعلت ذلك اجاب نعم تكون ناشرة بامتناعها عن التحول معه فتسقط نفقتها به ويلزمها التعزير لارتكابها المعصية ولو قضى القاضى بها لا يجوز فقد نصوا جميعا بأن من القضاء الباطل القضاء بنفقة الناشرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد بالغ سليم الجسم والحواس قادر على التكسب يريد الولد المذكور ان يطالب والده المذكور بفرض نفقة له فهل لا يجبر الاب على فرض نفقة لابنه الموصوف بالصفات المذكورة (اجاب) لا تجب نفقة الولد المذكور البالغ العاقل القادر على الكسب الذي لم يقدم به ما يمنعه من التكسب ككونه من اشرف الناس أو من طلبة العلم الراشدين أو به زمانة على أبيه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تزوجت برجل بالغ عاقل ومكثت معه مدة ثم طرأ عليه بعدد حاجون مطبق وهو فقير لا مأددة له يمكنها ان تتناول منها ما يكفيها لقوت نفسها ولا مال له وليس له ولي ولم يقيم عليه قيم شرعى من قبل القاضى وتريد تقرير نفقة عليه لها يالوجه الشرعى فالسبيل الموصلى الى ذلك وهل للقاضى تقرير النفقة بناء على طلبها بعد تحقق الزوجية لديه وفقره أم كيف الحال (اجاب) نفقة الزوجة الغير الناشرة التي لا مانع من قبلها واجبة على زوجها كبيرا كان أو صغيرا عاقلًا كان أو مجنونًا غنيا كان أو فقيرا لانها جزء الاحتباس فاذا جن الزوج المذكور ولاولى له ولاقيم

سؤال

١٢٩٩

٢٣

ذى القعدة

١٣٠٠

١٠

١٣٠١

٢٠

عليه فلزوجه المذكورة ان ترفع الامر الى القاضي الذي يملك نصب الاوصياء لاقامة وصي عليه وبعد تحقق الزوجية بحضور الوصي ومخاضته ووجود شروط تقرير النفقة التي منها عدم النشوز وعدم مائة للزوج يقرر القاضي لها نفقة على هذا الزوج بحضور وصيه لترجع بها في مال زوجها ان وجد له مال في المستقبل حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مقيم بمدينة السويس اتفق مع حكمة البلد المذكورة ان يتزوجها وتوجهامه الى مصر لاجل العقد عليها فيها حتى لا يدري بذلك أحد من سكان السويس وبعد اجراء العقد الشرعي بمصر حضرت معه برضاها الى السويس ودخل عليها في منزله المسكن الشرعي فيها وتوطنت وأقامت معه مدة طويلة فيها ثم تركت منزله وخرجت مسافرة الى مصر بدون علم زوجها ولا اذنه فحاشا الزوج ودعاها للتوجه معه الى محل اقامتهما فامتنعت من التوجه متعللة بانها لا تجبر على التوجه لاداعي ان العقد كان بمصر فهل والحال هذه تعد الزوجة المذكورة ناشزة ولا نفقة لها حتى تعود الى منزل زوجها ومحل اقامتهما معه بالسويس حيث كان مأموها عليها وقد أوفاهام محل صداقها وهو قائم بحقوقها الشرعية أو كيف الحال (اجاب) حيث أوفى الرجل زوجته بمحل صداقها واسكنها في بندر السويس محل اقامتهما برضاها مسكنها شرعيا وكان قائما بحقوقها الشرعية لا يكون لها الخروج من مسكنه الشرعي ولا السفر الى مصر بدون اذنه بغير حق واذا فعلت ذلك تكون ناشزة لا نفقة لها مادامت كذلك وتؤمر بالعود الى مسكنه المذكور رفعا للنشوز لانه معصية فلا تقر عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد بالغ عاقل سليم البنية ولولده المذكور زوجة مزوق منها ولد وبنت قاصرين وهو قادر على التكسب لفقته ونفقة عياله ومن وقت تزوجه بها وهو ينفق عليها وعلى اولاده والآن نشزت زوجته منه وخرجت عن طاعته وهي في بيت أبيها وأرادت ان تطلب من والد زوجها نفقة ولدى ابنه المذكور بن والحال ان والد زوجها معسر الا انه قادر على التكسب مثل ولده فهل والحال هذه يجبر والد زوجها على نفقة ولدى ابنه مع ندرة أبيهما على التكسب وسيرة الجدا فيد والجواب (اجاب) حيث تساوى كل من الاب والجد ابى الاب في الفقر وكون كل منهما كسوبا لا يؤمر الجدا بالتفاق على ولدى ابنه المذكورين بل يؤمر بذلك الاب والحال هذه فتقرر عليه نفقتهما حيث لا مال لهما ولا كسب والله تعالى اعلم (سئل) بشرح من محافظة مصر مؤرخ ٢٩ ص سنة ١٣٠٢ بناء على ماورد اليها من مديرية الشرقية بتاريخ ٢٣ الشهر المذكور بطلب الاطلاع على اجابة الشيخ محمد حسنين من ناحية كفور نجح في شأن ما هو مقرر وعليه لبنت ابنه المرحوم مصطفى أفندي محمدى حفيظة القاصرة المرزوقة ولولده المذكور من زوجته زوجه المقيمة بالمنصورة نظير نفقتها في كل شهر من ابتداء ١٢ جمادى الاولى سنة ١٣٠١ بينتوا واحدا والتمزاه باداء ذلك الى أمها المذكورة لتسوى الاتفاق على ابنتها

١٣ ٢

٢١

١٣٠٢

٢٢

المذكورة ما دامت في حضانتها وتحرر اعلام شرعي بذلك مسجل بعمرة ٦٩ وسلم للام
المذكورة كما علم من افادة حضرة نائب محكمة الدقهلية المؤرخة ٩ شعبان سنة ١٣٠١ عمرة
٨ الصادر منها الى مديرية الدقهلية ضمن الاوراق المرفوعة مع هذا المسطرة افادة الشيخ
محمد المذكور باحدى هذه الاوراق المضمنة انه مع سبق القول منه عن اعطاء والدته
البنات اشياء قيمتها مبلغ ٣٥٣ قرشاً عقب تقرير ذلك مقدماً من أصل النفقة خلاف
أشياء أخرى توافي مطلوبها وأز يدما كان يؤخذ قولها عن استيلائها ما ذكر من عدمه
ولهذا اوسبق قيام والدته البنات من المنصورة محل مركزها الاصل وتوجهها لجهة السويس
والبحر وسعة وعدم علمه الا ان محل اقامتها وهل تزوجت أم لا وباقية بدون فواج وهل
البنات المقر لها النفقة موجودة على قيد الحياة أو توفيت وأنه يطلب معرفة محل
وجودهما الا ان وأخذ قول والدته البنات عن وصولها الاشياء المذكورة حتى ان وجدت
بأني بالاثبات ومع كل فانه لا يكون ملزوماً بما تقر به بالنظر لقيامها من المنصورة محل مركزها
الاصلي وتوجهها للجهات المذكورة وضياع عمرة مشاهدته أحوالها وعلى حسب النص
الشرعي الا ان ذكره في كلامه لانه ما قبل هذه النفقة الا بالنظر لا قامت بها بالمنصورة أو
بجته للملاحظة أحوالها ثم ذكر صورة سؤال وجواب من الفتاوى الخيرية عمرة ٦١ وهو
في ربيع ربيع سنة دون سنة وآخر سنة دون خمس سنين وآخر سنة دون سبع سنين فرض
القاضي لمحضنة أمهم لم سبع قطع مصرية كل يوم وهو غيب فاحش هل يصح ذلك أم لا
أجاب أما الغيب الفاحش في مال الايتام فلا فائده له أم لا ويسترد منها الزائد بلا كلام
وأما انسحقاقها الاجرة ففيه خلاف قيل لا تستحق فقد سئل قاضي القضاة فخر الدين إسماعيل
عن المبتوتة هل لها اجرة المحضنة بعد فطام الولد قال لا وموضوعه اذا كان هناك أب
والوجه فيه انها حق لها والشخص لا يستحق اجرة على استيفاء حقه فكيف تستحق مع عدم
الاب نعم لها اذا كانت محتاجة ان تأكل من مال أولادها بالمعروف لا على وجه أنه اجرة
حضانتها وقيل تستحق على الاب ولا أب هنا والمحضنة واجبة عليها لقدرتها عليها ولا
تستحق الاجرة على أداء الواجب عليها وهذا تحرر هذه المسئلة والناس عنه غافلون وقد
كتبت على حاشية نسختي جواهر الفتاوى على قوله فيها سئل قاضي القضاة الخ ما يعلم منه
ان المتوفى عنها زوجها لا اجرة لمحضنتها من باب أولى لكن اذا كانت محتاجة وللولد مال
لها ان تأكل منه بالمعروف وهي كثيرة الوقوع فلتحفظ اهـ وطلب احالة رؤيته هذه
المسئلة على حضرة مفتي المديرية قبل اجراء هذا التحري ليتضح الزامه من عدمه ولما
سئل حضرة المفتي المذكور اجاب بأنه لم يقف على الحكم الشرعي الصريح في هذه المسئلة
والقصد الاستفتاء عنهما من حضرة مولانا الاستاذ مفتي أفندي الديار المصرية وشيخ
الجامع الازهر وكل ما يرد من سيادته يجري العمل بمقتضاه ویرام اعطاء الافادة عن الحكم
الشرعي في ذلك (اجاب) حيث علم من اوراق هذه القضية ان الشيخ محمد احسين جد

الصغيرة المذكورة لا يبيها التزم بتقرير نفقة لابنة ابنة كل شهر جنيهاً يعتو يسلمه لامها
 المذكورة لتتولى الانفاق عليها فانه يلزمه اداء تلك النفقة المقررة لما مضى ولا تسقط
 بمضي الزمان على ما عليه العمل الآن ولا بانتقالها بها من محل وطنها الاصل الى الذي
 هو المنصورة الى السويس تارة والى مصر اخرى وان كان ايسر لها الانتقال بابنتها
 المذكورة من بلدة الى اخرى بينهم متفاوت الاداء كانت ما انتقلت اليها وطنها وقد
 نكحها فيها الا ان هذا الانتقال لا يسقط النفقة الواجبة حيث كانت البنت اليتممة
 فقيرة فان نفقتها حينئذ على جدها الى الاب اذا كانت امها فقيرة ايضاً والجدة موسرة او
 كانت امها موسرة ايضاً فنفقتها عليها اثلاثاً الثلث على الام والثلثان على الجدة فاذا صح
 تقرير النفقة المذكورة على الجد يؤمر حينئذ بتسليم نفقة المدة الماضية الى الام
 المذكورة بعد خصم ما يتحقق ايصاله اليها نظير ذلك حيث كانت البنت موجودة بصفة
 الفقر وما استند اليه الجد المذكور من عبارة القتاوى الخيرية لا يفيد شيئاً في هذا
 الموضوع اذ موضوعها في اجرة الحضانة لا في النفقة على ان الذي عليه العمل وصرح
 به كثير من علماء المذهب وجوب اجرة الحضانة ايضاً للام على من تلزمه نفقة الصغيرة
 ان لم يكن لها مال والا ففى مال المحض ونفقة حيث لا مانع والله تعالى اعلم

* (تم الجزء الاول و يليه الجزء الثانى اوله كتاب العتق وما يتبعه) *

To: www.al-mostafa.com